

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَحَرَّمِ افندي

شرح مساجد

الحاج عبد الله بن صالح بن محمد

مكتبة الشهابية

سنة ١٣٧٣ هـ

— جلد الاول من محرم —

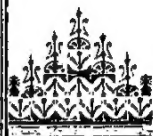
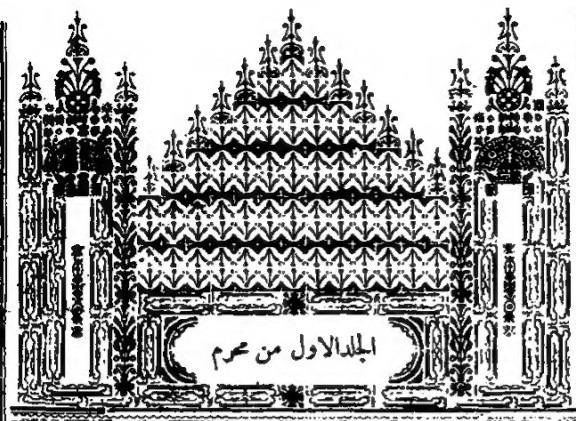
وحاشية مولانا البسوي على المجامع وورد على
العصام الى تامبا

معارف نظارت جليله سنك ٢٩٥ نومردی وفي ٢٩ جادی الآخر ٣١٨ وفي
١١ تشرين اول ٣١٦ تاريخي رخصتاه مسيله طبع اولنشدرد .

پکستان

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ — کونڈہ فون ٨٣٣٢٦٢



بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

صدر كتابنا بالحدثة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم فقال
(الحمد) مصدر من حمد محمد من باب علم وهو الوصف بالجليل على الجليل الاختياري
من العام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما
قيل من العام أو غيره يعني سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى الحمد فحمدته كمكافاة
لما وصل مثل حدث زيد اعل انعامه او لم يصل مثل حدث زيد اعل حسنه واما الشكر
فهو الوصف بالجليل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعني يكون باللسان وغيره وخاص
باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون الا من انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه
لانهما يجتمعان في التاء باللسان في مقابلة الاحسان ويصدق الاول فقط في الوصف
بالعلم باللسان والثاني فقط في الوصف بالحنان في مقابلة الاحسان كذا في المطول والامام في
لجنس او الاستتراق ولا يكون للهدى اذ لا عهد لا في القهقري ولا في الخارج وسيأتي له
زيادة تحقيق (لوليه) اللام متعلق بالخبر تقديره تايث او كائن وهو ضد المدوم
الولي بمعنى القرب وكل من ولي امر احد فهو وليه اي قربه وصديقه او من الولاية
لان كل من ولي امر احد فهو وليه يعني حافظه وناصره وكلا الميئين هنا جازان اما على
الاول فاللهي جنس الحمد او كل حمد محب كل حمد على ان تكون الاضافة في وليه للاستتراق
والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحبة كل حمد هو اقدته تعالى لانه تعالى يحب كل حمد
لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يجب الاحد او حمد من محبة واما على الثاني فاللهي ان
جنس الحمد او كل حمد من ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وهو المكان او ما يحمد
به وهو اللسان وخلق استمداد الحمد واسبابه في الحمد وجزء الحمد بما يليق به وانما نقل

حمد المان جعل شعرة العلم
مشرة بالادب الذي صار
لحصول المقصود كالهدى
وشرف بعض عباده
بغوث ضيائه بهارون
سواء السيل والصلوة
والرشوان والتجربة
والسلام على خير خلق
الله الملك الجليل محمد
المصطفى لتبليغ الرسالة
وايضاح الايات الكافية
حسبا تعلق به ارادة
العزيز الجليل وعلى آله
الحرب كلهم عن الحق
الصريح واصحابه النبي
كلامهم على الشرح
الصحيح متناوب النور
والظلام وتماثل الابلال
والايام وبعد يقول
المبد القدير الى راحة
ربه القدير محمد بن موسى
البنوي المستوف بالعبز
والنقصير ان بعض
الازكاء من اصحاب
الاستفقال اسعدهم الله

لولى ولم يقل لله تعالى مع كونه اخصر اما لفظا فلرعاية السجع لئلا وامامنى فليحتمل
 كلا المئين السابقين انما ليحصل السامع مئينان لان حصول لقتين اولى من حصوله
 لذة ولصتين اولى من نعمة (والصلوة) الواو لسطف الجملة على الجملة كتبت بالواو
 كالزكوة لتعظيم لفظها لان الواو اقوى وهى من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن الملائكة
 استغفار ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل مبتدا (على نية) خيره والضمير البارز راجع
 الى الولى تقديره على نبي ولى الحمد والى امان النبوة وهى ما ارتفع من الارض سمى به
 لا ارتفاع شأنه وقدره على سائر الخلق وهو حينئذ قيل بمعنى مفعول كبريخ بمعنى مجروح
 او من النبا وهو الخبر فعلى هذا اصله نبي على وزن جرى وعلى الاول فهو مثل غيبو
 سمى به لان النبي خبر عن الله وحينئذ قيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى
 قادر وهو انسان بمه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى يا ايها النبي
 بلغ ما نزل من الآيات والرسول اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب
 وشريعة فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان حيوان من
 غير عكس واضافته الى الضمير اما عهدة كسلام زيد فينصرف جئت الى نبينا فيكون
 المعنى والصلوة على النبي المهدود في القلوب وقد تكون جنسية واسترقاق فالنبي حينئذ
 والصلوة على كل نبي له تعالى فيجموعته الزمان والمقام يختص نبينا ايضا وان كان عاماني نفسه
 وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالمقام اخرى اعني اما لفظا
 فلرعاية السجع واما معنى فعلى كون الاضافة للجنس والاسترقاق ظاهرا لانه اشمل واما
 على انها عهدة فللدلالة على انه عليه السلام اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه
 ايها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى (وعلى الله) عطف على نبيه
 باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لمناجبة النبي عليه الصلوة والسلام
 كما انهم يستحقوها اصالة مثل قوله تعالى والله العزة لرسوله وللمؤمنين قال آل
 الرجل نفسه واحله وبعاله واتباعه والصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاصحاب مختصا
 بعد التعميم يعني يكون عطف الخاص على العام اعتناء بشأنهم واشارته الى انهم احقاه
 بالصلوة لانهم كانوا تابعين له كقوله تعالى تنزل الملائكة والروح واما المعنى
 الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف العام على الخاص
 لان الله ايضا اصحابه فينكر الدعاء لهم كدعائهم آله واقرباءه والزجل اصله اهل قلت
 الهاء هيمنة تقرب من خرجها ثم قلت الهيمنة الفا لسكونها وافتتاح ما قبلها
 كافي آمن وقيل اصله ازل على وزن فوس قلت الواو الفا لتحركها وافتتاح ما قبلها
 وعلى الروايتين نظام الناطقي حيث قال فابدا له من همزة هاء اصلها وقد قال بعض
 الناس من واوبدا لا وهو مضاف الى الضمير الراجع الى النبي (واصحابه) بالجر عطف على
 آله وهو جمع محب جمع صاحب كركب وراكب ويجمع على محب ومحبين كجاء وتسعيان
 ثم قيل الصحابي من محب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وخدمه او خدمته

تعالى ووظيفهم للاستكمال
 طلبوا من محبة نحو
 الشيخ الفاضل عبد
 الرحمن الجاني قدس الله
 بسمه تعالى لا يوجدوا
 لطايف مباتيه تحت
 رودود بعض الفضلاء
 مخمورة وتقايس معابه
 بحجب الفاظهم مستورة
 فتفكرت الى ان تبينت
 بان هذه مصلحة عظيمة
 وتحقق لها من المواد
 التي فيها منافع جسيمة
 فانها امر يرجع الى
 خدمة الدين المتين نوع
 اعداد الطائي الذي الى
 معارج النظم المبين
 فصرحت فيه قاصدا
 التوصل به الى مزيد
 عنایت سيد المرسلين من
 ارحم الراحمين واحسان
 شفاعة سند الانبياء
 المحرف بخطاب وما
 ارسلناك الا رحمة
 للعالمين وما يوليقي الا بالله
 عليه توكلت واليه ائيب
 (قوله الحمد لولى) دل بلام
 الجنس والاختصاص
 على انه لا يكون لغيره كما
 نطق به قوله عز وجل
 له الملك وله الامر
 سلك هذه الطريقة ولم
 يصح باسمه سبحانه
 لانتهاها على زيادة امر
 لا يحصل بغيرها اعني
 الدلالة على املية تعالى
 للحمد بالطائفة مع ان
 الراد عما يسبق الى الاحكام
 العامة ايضا والظهور
 جريته او الشروع

واختلف في تفسيره وهم عند وفاة عليه الصلوة والسلام مائة ألف وأربعة عشر ألفا
كلهم أهل الرواية عنه عليه السلام لقوله عليه السلام (إجماعنا لنجومهم أقدريتم
أهتديتم) كذا في حاشية المطول (المتأدين) صفة الآل والأصحاب على سبيل البدل أو من
باب الحذف والتفسير الإيهام الناشئ منه تقديره وعلى آله المتأدين وأصحابه حذف
الوصف الأول اختصارا واذها إلى الأجمال والتفصيل والإيهام والتفسير الأدب من
أدب إذا برع وكرم وهو قسمان أدب النفس وأدب الدرس أما أدب النفس فلأن الآل
والأصحاب كانوا متأدين بآداب نفسه عليه الصلوة والسلام وآداب نفسه التي خلق مخلوق
القرآن وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كالآل الله تعالى . هـ انك لمخلوق عظيم
وهو خلق القرآن الكريم وأما أدب الدرس فلأن النبي عليه السلام كان يبلغ الكتاب
والأحكام كما قال عليه السلام في أثناء وعظه ألا هل بلغت قالوا بلى قال فيلغ الشاهد
الغائب والأصحاب كانوا يبلغون الكتاب والأحكام كما بلغ النبي عليه السلام إياهم
(بآدابه) جمع أدب يعني أخذوا البراعة والكرم منه عليه السلام فبلغوا الكتاب
والأحكام لمن بعدهم كما بلغ النبي عليه السلام لهم وفي ذكر الأدب براعة الاستهلال لأن
التحقيق من الأدب (وبعد) الواو ابتدائية ويهد طرف من الظروف المكنية استعير
هنا لئلا مان لكونه مضافا إليه بمعنى على الغرض لما تقرر في موضعه تقديره وبعد زمن
الفرار من الجدول إليه والصلوة على نبيه وآله والعمل فيها المقدرة لأن ما قبل بدممقة
أما يدل على الغافي قوله فهذه ولا تها مقدرة في نظم الكلام بطريق تمويض الواو عنها
بعد حذف ما على أنه لا منع من الاجتماع حيث يقال وأما بعد لوجود معنى الفعل في أما
لثباتها عن ورائحة الفعل كافية في عمل الطرف لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه
كل عامل (فهذه) إشارة إلى المسائل التي كتبها على هذا الكتاب بناء على تأخير
الديباجة عن تدوينه فتكون الإشارة حينئذ حسية أو إشارة إلى مافي الذهن بناء على
تقديمها عليه فتكون الإشارة حينئذ ذهنية وفي محض عصامي هذه الأمور الحاضرة
في العقل استحضار المعاني التي يذكرها في كتابة على وجه الأجمال وأورد اسم الإشارة
ليبينها واسم الإشارة دارة بما تستعمل في الأمور المعقولة وإن كان وضعها للامور الباصرة
في رأي الخاطب أما الكمال اتقان هذه المعاني حتى سارت لكمال علمه بها كأنها
بمصرة عنده ويقدر على الإشارة إليها وأما إشارة إلى فطاعة الطالب بحيث بلغ مبلغا
سارت المعاني عنده كالمنصرت واستحق أن يشار إليه في المعقول بالإشارة الحسية وفي
ذلك مبالغة في حق الطالب على تحصيل المعاني التي هنا كلامه قوله فهذه مستأد (فوأند)
خبره جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهي ما استفيد من علم أوجه أو مال يقال فأضيف
إذا ثبت فني فوأند توأبت يعني أمور ثابتة بعيدة عن البطالان والحلل (وافية) من وفي
الشيء إذا تم في مثل رمي رمي وفياعلى وزن قول فني وافية كثيرة تامة لا نقصان فيها

استعمال الحمد في حقه تعالى دون غيره وهو الوصف بالجمل على جهة التعظيم والتبجيل فإذا ذكر في الكلام صريحا يكون الكلام حمدا على تقديرى الألتاشية والاختيارية جيبا وذلك لأن إثبات الحمد لله يدل على كونه متصفا بالجبل الذي وقع في مقابلته الحمد ولذلك أثبت له يكون حاصل الكلام توصيافه بالجبل على وجه الأجمال أولان إثبات الحمد له توصيف بمجمل خاص وهو ثبوت الحمد إى المحمود به وقع يدل تفصيلا على الانصاف بالكمال وأما لآهم عدا ريب الحمد به حمدا فكأنهم جصول اعطاء الحمد لله حامدية وهذا تخيل مناسب لمذاق العرف ولذلك تراههم يستعملون في مقام الحمد لفظ الحمد أو ما يشق منه ثم إن بعض الناس قد ذهب إلى أن الحمد المبنى للفاعل ثابت له دون غيره والمعنى أن الحمد لله تعالى مختصة به لا تنأى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى بأظهار البين عن الحمد اعلى وأجل أفراد الحمد ولذا اختاره فيناصل الله تعالى عليه وسلم إليه المراج حين لاقى ربه هذا هو مذهب عجب وتقدربان منيته

واللام في (حل) متعلق بقوله وافية على تضمين معنى التعلق والتضمن طرقتان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمّن حالاته وعلى هذا معناه فهذه امور ثابتة كثيرة قائمة حال كونهما متعلقة لحل والثاني ان يكون الاصل زائدا والمضمّن قائما مقامه فحينئذ يكون المعنى فهذه امور متعلقة لحل والطريق الاول البقي بالمقام لانه على الطريق الثاني بقوت معنى الوافية قوله لحل مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره حل هذه الفوائد الحل بالفتح يقال حل المقعدة اذا فتحها وباهرود المراد ههنا الايضاح والبيان اي ايضاح (مشكلات الكافية) وبيانها مشكلات جمع مشكل اذا اشتبهت الكافية اسم كتاب لابن الحاجب قوله (للامامة) الكافية في تقدير الكاشنة له من حيث التأليف او حال منها وهي مضاف اليه للمشكلات وهي مفعول به للمصدر ليكون مبنيا للمفعول بالواسطة يعني يجوز الحال من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز ان تقول حل الكافية حال كونها مؤلفة للامامة مثل قوله تعالى **واسمع مله ابراهيم خفيقا** حيث يجوز ان يقال واسمع ابراهيم خفيقا ومن اراد تحقيق المرام فليطالع (العصام) (المشتر) بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازما ومتداكبا يقال فلان فضيلة اشتهر ما الناس صفة للامامة على ان التاء فيها للمبالغة كقوله لسانه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغنياءه عن الوصف بالفضائل تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدح (في المثاروق) متعلق بالمشتهر وبيان لحل الاشتهار (والمغارب) عطف عليه وانما جمعه ما لما لفظا لراعاة السجع وامام في فلا غبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لا لكل يوم وليلة مشرقا ومغربا وفيه مبالغة في اشتهاره وانما في قوله تعالى **رب المشرقين ورب المغربين** باعتبار مشرق في الصيف ومشرق الشتاء لانها اثنان في كل سنة وكذلك المغرب والا فرادى في بعض المواضع باعتبار الجنس يعني جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عطف بيان لقوله المشتهر من شاخ يشبخ شيخا ومشيخة وشيخوخة من ظهر قيمته اي علامته او من خمسين لحو من احدى وخمسين الى آخر عمره او الى ثمانين هذا على حقيقته وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن التبجيل ومنه قال شيخنا الرجل اي وصفته بالشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا بواصف الشيوخ (ابن الحاجب) لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا للسلطان زمانه (تقدمه) من التعليل قال غدا الصيف من باب ضرب ونصر جعله في غمده فهو مغمود وتقدمه امة برحت غمدها كذا في الصحاح فيه استعارة تبعية لتبعية الشيخ بالمصنف في حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضا للتبعية المذكور في النفس وتحليله وهي اثبات ما يلزم المشبه به من النعم للمشبه (الله بقرانه) متعلق بقوله تقدمه اي ستره الله بمغفرته ورحمته كايستر التي **التي** تفيض بالاثواب الفاخرة (واسكنه) اي اسكن الله الشيخ يوم القيامة (مبحوحه) بالياء الواحدة من تحت وبعداء مهمة

القوى والمراد وهو انه فعل بني عن تعظيم الشتم بسبب كونه متعظا كذا ذكره المحققون يشهد ان بطلانه لان كلا منهما بحث لا يتصور في حق الخالق ثم اذا اعتبر على الاول من الجني المفعول بصير وصفه عراسه لكن المسمى مبنى على خلاف واما ما نقله من الاثر فنحول على ما هو الغرض من ما عينه القوية وراجع الى ما ذهب اليه الصوفية من ان حقيقة الحد اطلاق الصلوات الكاملة فان هذا كما يكون بالقول يكون بالنقل ايضا وهو القوي الا يرى ان آثار السخاوة تدل عليها دلالة قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاثر في لان دلالتها عليها واضحة فاقسبها وتعالى تابسط الوجود على المكثات ووضع عليه مواثد الكرم والجلود فقد كسفت عن صفات كاله واطهرها بدلالات قطعية غير متناهية فان كل موجود يدل عليها بوجه لا يتصور ذلك في البارات الدالة عليه ومن ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا احصى ثناء عليكَ فان كانت كل نفسك فان قلت فليكن مبنى كلامك البصير هو المنقول من ذلك البعض قلنا لا يستعمل

وعده بادا ايضا بعد ما ووا. كذلك على وزن فعولة التي الوسط لا فراط ولا تخریط
منسوب على الطريقة (جناه) بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والمراد هنا الاول وهي
في الاصل الحديقة التي هي ذات الشجر والتخل سميت بها لاشتغالها على الاشجار
والتخيل يعني اسكنه الله وسط جناته (نظمها) النظم الجمع قال نطمت اللؤلؤ أي جمعت في
السلك أي جمعت القوائد الواقية (في سلك) متعلق بالنظم والسلك الحيط (التقرير) يعني
قرار ادادته والمراد به هنا اما حد المعنى او المعنى الرفي وهو التلفظ بالا لفاظ حسنا يقتضيه
العقل والمقام وعلى التقديرين تكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به أي المشبه أي جمعت
القوائد التي هي المعاني بني القاطها في التقرير والتلفظ الذي هو كالحرز في السلك وجه
الشبه كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والالتزام وقيل التقرير جعل الشيء
في قراره او الحل على الاقرار او الحل على الثاني بالغ في مدح الكتاب (وسمط) عطف
على السلك وهو ايضا بكسر السين المهمل السلك ماد فيه الحرز (التحريز) وهو التوقيف
والاضافة فيه من قبيل جين المادى جمعتها في التقرير الذي هو كالسلك الذي فيه الحرز
والتحريز الذي هو كالسط الذي فيه اللؤلؤ وفيه تدرج وترق من الأدنى الى الأعلى
(اللولؤ) متعلق بنظمها الولد المولد (الميز) فعل بمعنى القبول المزة عند أهل المعرفة
الذكاو المفضل فوصفه في قوة وصفه بالذكاو والمفضل فكان قال للصبي ما وصوف بالذكا
والفضل (ضياء الدين) هذا لقب عطف بيان او بدل منه والثاني هو الاول (يوسف) اسمه
عطف بيان (حفظه) أي يوسف (الله سبحانه عن) اشياء (موجبات) بكسر الجيم جمع
موجبة يعني عن اشياء تكون سببا لحصول (التلفظ والتألف) كلاما معني واحده وهو
النصبة والكربة الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان الاسف اشد الحزن كذا في الصحاح
يعني حفظ الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون حزين في الدنيا والاخرة (وسميتها)
أي سميت القوائد التي نظمها عطف على نظمها والسمية تنعدي الى المفعولين بنفسها
نحو سميت ابني زيد او تنعدي الى الثاني بالباء نحو سميت ابني زيد وهما من القسم الثاني
(بالقوائد الضيائية) وهذا من قبيل اسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان
القصود الضيائية وانما هي بالقوائد لتكون موصوفة لها ولوكون القلب اشهر من العلم في
اكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف
يعني القلوب وتزيل عنها ظلمة الربوب فلتناول وتسبب اليها وقيل المقصود الاصل في
التركيب الاضافي ان كان في الجزء الثاني قانسة اليه والاقانسة الى الاول والمقصود
الاصلي هنا الجزء الاول لان المصنف كاه وصفه بالضياء كافي وصفه بالزكا كافي قولك عبد
مناف قال فيه عبيد لامنا في وفي ابن الزبير زيري وفي امرئ القيس قيس قوله (لانه)
علة للجملة التي هي قوله نظمها أي لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف حارسيا (لهذا)

(عطف)

على هذا ايضا لا اري ثياب
في ان مرادهم بيان الحمد
القائم بالخلق ودونه تعالى
سلفنا التسم لكن
لا سبيل الى التخصيص
كالاغنى وايضا لزم ان
لا يكون اظهار البعد
لا اواع الصفات الكمالية
ووصفه بالجبل في بعض
الصور وفعله الشيء
من التعظيم حذله تعالى
فان قلت انما المراد به هو
اظهار الصفات بحسب
الاتصال فقط وهو لا يمنع
كون غيره من غيره جدا
له كيف لا وقد دل على
ذلك بقوله وهذا المعنى
واجل افرادة قلنا هذا
فقد ناقض صريح كلامه
مع انه لا يصح في نفسه
لضرورة ان هذا ليس
فردا خاصا به تعالى وقد
اشار اليه صلى الله عليه
وسلم في ذلك معصنا الله
تعالى من امثال هذه
الادهام وجعلنا من
زصرة عبادة المتصفين
بسلامة الافهام (قوله)
والصلوة على نبيه) لما كان
الله يبارك وتعالى ارسل
اليانا نبينا محمدا صلى الله
عليه وسلم وهذا الى
الاسلام وجب علينا
الاستمارة به ونحن نقوم
مقامه في تحصيل
الكمالات المتد بها
الجليلة شأنها بالتوسل به
بافضل الوسائل اعني
الصلوة وما يجري مجراها
من الثناء فان هذه

الجموع والتأليف) عطف تقدير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره وقسمه
 وانما ورد الجمع ههنا مع احتمال التفسير واخرج الفقيرين عن المساواة ليكون الكلام من
 قبل الابهام والتفسير وهو الذي وان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على الاولى فلا يصح
 قول من قال قالوا لا ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الاخراج الفقيرين عن المساواة تدبر
 (كالملة الثانية) وهي ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود وهما في الحقيقة الملة الثانية
 تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف له وهو في الواقع مقدم في التصور ومؤخر في الوجود
 واما نفس يوسف فهي مقدمة فيها فلم يصح ان تكون علة ثانية فلذا اقل كالملة الثانية على
 طريق التشبيه لا على طريق التشبيه لا على طريق التحقيق ويجوز ان تكون علة ثانية على
 طريق التحقيق امكن بمخالف الضاف في جانب الاسم اى لان تعلم يوسف لهذا الجمع
 والتأليف الملة الثانية على ان تكون الكلف زائدة مثل قوله تعالى **ليس كذلك شيء** **هـ**
 فلم يصح قول من قال ولو قال لان تلمسه الملة الثانية لصح والضح وكفى في التسمية
 عرفت فاعلم ان اللعل عندهم اربع الملة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب والملة
 المادية وهي ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلاهما وترا كيه وغيرهما الملة الصورية وهي ههنا
 جرم هذا الكتاب على اى وجه كان والملة الثانية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب
 واشتغاله به (نعمه) اى يوسف اى ليضمه (الله) لان الماضي اذا وقع موقع الداء يكون
 بمعنى الامر واوردها للماضى للتناؤل واظهار الحرص وابرار غير الواقع منزلة الواقع
 والاحتراز عن صورة الامر (ها) اى بالصياغة لما سبق ان المقصود ههنا الوصف
 (وسائر) معطوف على مقول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من سائر من باب
 فتح يفتح ومصدره مؤروصفته سائر فالسورة قية ما اكل او شرب ومناه الباقي ويجيء
 ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى الثانى يكون للمدعوله انفع وهو يوسف لانه يتكرر
 الداء في حقه او لا الضمير المائدة وثانيا بالخطب يبنى يكون من باب عطف العام على
 الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف الى (المبتدئين) جمع مبتدئ وهو
 من ابتدأ في كل شيء يقال له في ابتدائه مبتدئ فيكون من الفاظ العموم ولذا اقل الشارح
 رحمه الله (من اصحاب التحصيل) احتراز عن كونه من اصحاب الحرف والصنائع لان
 هذا اللفظ يبنى لفظا باصحاب التحصيل لا يطلق في عرفهم الا على من طلب العلم واستغله به
 (وما توفيقى) مصدر مضاف الى ما تقدم مقام الفاعل والتوفيق جعل الاسباب موافقة
 للمصائب فاللغنى وما كوفى موافقتى فأتكون اسبابى موافقة لمصائبى بشئ من الاشياء
 (الا) بموعة (الله) تعالى اى وتوفيقه فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد الاقدام على
 الشئ فحينئذ يكون المصدر مبنيا للفاعل فاللغنى وما كوفى او ما كوفى مستعدا على الاقدام
 بشئ من الاشياء الا بموعة الله تعالى وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ورضاه
 فاللغنى وما تكون افعالى موافقة لما يحبه ورضاه الابا لله وقيل وهو موافقة تدبير البند
 لتدبر الحق فاللغنى وما يكون تدبيرى موافقا لتدبير الحق الا الى آخره كما قيل السيد بدر

الكلمات لا يحصل الا
 بالاستعانة بالنفس الكاملة
 انى ارسلت لتكميل
 النفوس ولم ينسخ
 احكامها بعد البرليس
 المقام مقام يانه وان كان
 النفس على النفوس
 النافذة المستكلمة في
 كدورات الطبيعة مطلقا
 حاصلات وسط غير من
 عداد النفوس المستكلمة
 اياها بحسب استعدادها
 ان خير فغير وان شر
 فشر فذا ومن البين ان
 الاستعانة به لا يحصل الا
 بالتوصل اليه وبقدر
 تفاوته قوة وضعفا
 تفاوت الاستعانة في تفاوت
 الكلمات الفياضة به
 والاستعانة من يقوم
 مقامه توسل اليه
 واستعانة منه بواسطة
 المقام مقامه وهذا وجه
 ما اشتهر من ان الصلوة
 على النبي عليه السلام ليس
 كالصلوة على آله فانه قصد
 وهذا كما اذا فهمت
 ذلك علمت سر وجوب
 الصلوة عليه عليه
 الصلوة والصلوات شرعا
 وانها واجبة فقلوا ترك
 الصلوة باسمه صلى الله
 عليه وسلم ليس لما سبق
 لان الصلوة لا تختص به
 صلى الله عليه وسلم بل
 تحسه وغيره من ذوي
 الانفس القدسية وكثير
 ما يصرح بتعظيمها بل
 للاعتقاد على القرينة وهو
 ارداف الصلوة على الال

والصحب فيكون الاضافة
 على الاصل اعني العهد
 ويجوز ذكره كونه الجنس
 والاستغراق على ان يكون
 المعنى والصلوة على كل شيء
 له تعالى يا ابا عبد الله (قوله)
 المتأولين يا ابا عبد الله (قوله)
 في الصحاح الادب ادب
 النفس وادب المدرس
 ولا يخفى ان آله واصحابه
 ما يؤمنون يا ابا عبد الله
 وادب درسه وهو
 تبليغ الكتاب والاحكام
 انتهى ومتشابه ان ادب
 النفس للمصاحبة ما
 استفادته ويصحب الرسول
 صلى الله تعالى عليه وسلم
 من مشاهدته الفاضلة ومما يثابته
 اخلاقه وادب درسه
 ما اخذوه من لسانه من
 الفرائع وليس الامر
 كذلك لضرورة ان ادب
 النفس لشخص ما خلقه الله
 عليه من التدبؤ اي
 ما كان حاصله من
 الظرف وحسن التناول
 بلا واسطة وكسب تعلم
 وادب المدرس ما حصل
 بتلقا الواسطة وقد ذكر
 تعالى في التمثيل ادب
 النفس خير من ادب
 المدرس وايضا لا يقال
 لصاحب ادب النفس انه
 متأدب بل ادب قال
 في السماح على الضرر
 الترتيبي تقول ادب الرجل
 بالقسم فهو ادب وادبه
 فتأدب لا يقال له اراد ان
 الاصحاب اخذوه وان التي
 صلى الله عليه وسلم ادب

والله قدروا قيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد
 تحقيق معنى التوفيق في الامادة والاستفادة فليطالع قواعد الاحراب التي للشيخ زاده
 (وهو حسي) الروا للحال والجملة حال اي حسي وكافي في جميع مهماتي و مراد اني (ونعم)
 الروا للمعطف (الوكيل) فاعله امام مطوف على حسي عطف جملة على مفرد فالمخصوص
 الضمير المرفوع القدم مثل زيد ثم الرجل كذا في المطول او على حسي عطف جملة
 على جملة فالمخصوص محذوف تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى نعم العبد اي
 نعم العبد ايوب عليه السلام وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما
 كمال الاقتران فلزم التأويل والتوجه ليصح المعطف اما على الاول فيقال الفظان
 كان اخبارا فالمتى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه واما في
 الثاني فيقال وان كان الشا فاعلى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى
 فيصح عطفه (اعلى) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف لم يكتب في اول هذا
 الكتاب لفظا لحدو الصلوة على نية وخالف السلف فيها لانهم كتبوها فاجاب عنه
 شيئا فقال اعلم ان الشيخ لم يصد من التصدير (رسالة هذه) صفة الرسالة مثل
 مررت بزيد هذا وسيأتي فصله (بمحمدا الله سبحانه) متعلق بقوله لم يصد (بان جملة)
 متعلق به ايضا اي جعل المصنف الحمد (جزء) مقوله الثاني (منها) بجاؤه والمجرور صفة
 لجزءه والضمير البارز راجع الرسالة اي بان جعل المصنف الحمد جزء من الرسالة
 كتابا لان الجزئية لا تكون الا بالكتابة لا قول ولا قليا لانه ليس من شان المصنف ان لا
 يصدرها بالحد القول ولا بالحد القلي فقدم التصدير بالحد القلي او القلي حين
 الشروع في شيء من الاشياء ليس من شان المائل فضلا عن المصنف المائل (هضا)
 مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار التذلل والتواضع مع انه من المكملين
 بنصوب لانه مقوله لقوله لم يصد وسيأتي له زيادة تفصيل اللام في قوله (نفسه) متعلق
 به وان قول انه لما صدر رسائيه بالسمعة فقد صدرها ايضا بالجدلة لان الحمد اظهار
 الصفات الكمية الا انه لم يذكر لفظه هضا لنفسه وهضم النفس عن اي ما كان ان وقفه
 في الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم انه ايضا ترك الصلوة
 على النبي عليه السلام والباقي قوله (تخييل) متعلق بقوله هضا وهو القاء الشيء في
 الحبال مصدر مضاف الى المفعول يعني القاء المصنف هذا المعنى اي تقيان كتابه في نفسه
 وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس) من الافعال الناقصة اسمة مستتر في راجع
 الى الكتاب وخبره قوله (ككتاب السلف) والجملة خبر ان وهي مع اسمها وخبرها
 مفعول لتخييل اي ليس هذا الكتاب من حيث انه كتابي ومؤاني مثل مؤلفات
 السلف وهو وزن الحذف فتحتين السابق الصالح من حيث صغر جرمه
 وعدم اشتاله على المسائل والتما اوعده والامثال والشواهد (حتى يصد
 به) تقييد لعدم كون كتابه ككتابهم (على ستمها) بفتحين الطريق اي طريقها

من المبسطة والمحددة والتعليقة وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب دخل مقدر وهو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور يستلزم الاقطعية فقال لدفعه ولا يلزم (من ذلك) اي من عدم التصدير بالحد (على الابتداء) فاعقل لقوله ولا يلزم (ب) اي بالحد (مطلقا) لا قولاً ولا قلباً ولا كتباً ولا فعلاً (حتى يكون) كتاباً بهذا (يترك) اي يترك الحمد كتباً وفعلاً (قطع) ويدخل تحت قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحد فهو قطع وفي رواية فهو اجزم (لجواز امتيانه) اي المصنف (محمد الله) قولاً وفعلاً (من غير ان يحمله جزاً من كتابه) بان يقول الحد لله وغيره ما يدل على تعظيم الله تعالى قلباً وفعلاً ولكن لم يحمله جزاً من كتابه ضمناً لنفسه وهذا هو الراجح (وبدأ) الواو للاستئناف يعني جواب عن سؤال مقدر تقديره كان وظيفة من اشتغل في التحول يشتغل ولا يتصرف الاعراب والبناء وما يبنى عليهما الا ان المصنف ابدى في هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفة من تعريف الكلمة والكلام فاجاب عنه بقوله بدأ (بشرية الكلمة والكلام) يعني كان من دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من علم النحو الكلمة والكلام فكذلك لما شغى العلم يعني ان الكلمة ذات موسوعة بالاعراب والبناء حيث قال هذه الكلمة معربة وتلك مبنية ومحاسنها كان الذات مقدمة على الصفة كذلك ههنا فما يعرف الموصوف لم يعرف الصفة (لانه لا) اي المصنف (بحث في هذا الكتاب) اي الكتاب المسمى بالكافية (عن احوالهما) اي الكلمة والكلام يعني الاعراب والبناء والاصراف وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر كذلك (ففي معرفة) يعني للمفعول اي الكلمة والكلام من التعريف ان اريد بالمعرفة المعرفة بالحد او من المعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات وايما كان معرفة الاحوال متوقفة على معرفة الذات فان تحت تحت والاولا ولذا قدم معرفة الذات (كيف بحث عن احوالهما) يعني على اي حال وعلى اي وصف يريد البحث عن احوال الذات مادامت الذات لم تعرف (وقدما للكلمة على الكلام) مع ان المقصود الاهم متوقف عند المصنف على التركيب الذي هو الكلام لان المصنف اخذ في تعريف المرب التركيب حيث قال للمرب التركيب فالانصب تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام (لكون افرادها) اي افراد الكلمة (جزاً من افراد الكلام) فمن جملة افراد الكلام مثل قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة مثل قولنا زيد قائم ولا شك ان زيدا او قائما جزؤه من زيد قائم فكذلك افرادها جزاً من افراد الكلام تأمل (ومفهومها جزاً من مفهومه) اي الكلام هذا من باب عطف شيئين على معمول عاملي واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قائم شخص معين وذات متصف بالقيام ومفهوم زيد هو شخص معين ومفهوم قائم ذات متصفة بالقيام ولا شك ان قولك شخص معين وذات متصفة بالقيام جزاً من مفهومك شخص معين وذات متصفة بالقيام والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدم الاول على الثاني

تسهل وادب درسه جميعاً
لايه مع ما فيه بأياه قوله
وهو تبليغ الكتاب
والاحكام ويبنى ان
لا يتوهم اختصاص ذلك
بمن عاشر في زمانه
وتصرف بصرف محبته
فان كل واحد من ذوي
قرباته المصنفين برعاية
سنته من آله المتأدبين
بأدبه جلتا ربنا من
المستغنين لاسرارهم
والمستغنيين من فيوضات
انوارهم ثم انه اشار
بذلك الى براعة
الاستهلال لكون العلوم
الغريبة سماء يعلم الادب
وهو كرون مستعمل
الكلام مفتحة ناظر الى
ما سبقه ومشيرا اليه
بشموسه وذلك قد
يكون على وجه الصريح
كما اذا اورد في اول
الكلام عبارات تدل
على خصوص المقصود
بصرحه وقد يكون على
وجه الاشارة كما اذا
اورد عبارات تدل على
خصوص المقصود لا
بصرحه بالامان كالعبارة
التي على نوع المقصود
او جلت ولا يخفى في
كون ما نحن فيه من هذا
القبيل لقوله فلهذا اشارت
الى المراتب الحاضرة
في الخارج ان كان وضع
في الحاجة بدو المصنف
والا لاني لما عاشر في العلم
هكذا قيل والصواب انه
اشارت الى الامور الى

والخاصة في الدخول مطلقا
اذ لا تصور للانطاف
المرتبة ولا الحساسة في
الخارج او احتمال كون
الاشتراك الى نفوس
الكتابة دون الالفاظ
ودون معانيها ودون
المركبة من الثلاثة او
الاشياء منها مردود لعدم
صحة الاخبار عنها بانها
فوائد والية الجرح على
النحو باعتبار كونه من
قبل نسبة الغير بالاسم
الغير عنه غير مفيد لان
الخاص من النفوس لا
يكون الاشياء ومن
الظاهر ان ليس المقصود
وصف ذلك الشخص ولا
تسميته بل وصف نوعه
وتسمية النفس الكتابي
الذي على تلك الالفاظ
المخصوصة الموضوعة
بازاء المعاني المخصوصة
اهم من ان يكون ذلك
الشخص او غيره مما
يشترك في هذا المهوم
ولا يدب في انه لا وجود
لهذا الكلام في الخارج
فان قلت تقرر في معناه
الكلي الطبيعي موجود
في الخارج بوجود افراد
فيه فلنا قد ثبت على انه
ليس كذلك مع انه تقرر
ايضا انه لا يكون محسوسا
وهو المطلوب (قوله
فوائد) جميع ما يدور
ما استغنى من علم او مال
تقول منه فائدة فائدة
هكذا في الصالح وهو
المشهور فيها بين الجمهور

وضا لاسباب الوضع الطبع فقال (الكلمة) (قوله وهي والكلام مشتقان) الاشتقاق
ردا للكلمة الى الاخرى لتاسيها في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل
معنى المشتق في المشتق منه كاشتقاق ضرب من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب بين في
موضعه فلا يلزم علينا ان يبينه واما هذا الاشتقاق فيبعد بعد المناسبة وقد يطلق الكلمة
مجازا على القصيدة والجملة حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى (وتحت كل زبدك) كذا
في الرضى (من الكلم الكائن بتسكين) مصدر مضاف الى المفعول وهو (اللام) من باب
ضرب يقال كلم بكلم كذا زيادة التاني في الاول والالف في التاني ونحريك العين فيها (وهو
الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع والضم اسم للآثر الذي حصل في الجرح
بسبب الجرح يقال كلمة اذا جرحه وفي الحديث ذمواهم بكلامهم وذمواهم باللام في قوله
(تأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيهما) اي الكلمة والكلام متعلقان بالاشتقاق
وبيان المناسبة بين المشتق والمشتق منه (في النفوس) يعني نفوس السامعين فراحا
وتبساطا ان كان طليين وغرا وبقاضا ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح يعني كآثره في
نفوس الجرح وحين غمرا وبقاضا وفرحا وتبساطا تأمل واستدل على ان الكلم بالسكون
يعني الجرح بقول الشاعر وقال (وقد عبر بعض الشعراء) جميع شاعر كالجمل اجمع جاهل
قائه على ان ابي طالب رضى الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم
الشعر اذ في كلامه المعجز القديم قوله (والشعراء يتبعهم الغاوي) واذا كان الشاعر
متبع الغاوي فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على رضى الله تعالى عنه
هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقة تشا من عدم البلوغ
(عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيرهما) اي الكلمة والكلام (في النفوس) اي
نفوس السامعين (بالجرح) بالفتح حيث (قال جراحات) جمع جراحة والمراد بها ههنا
لا يكون سببا ومؤديا الى الموت ولا يتعلق به قرينة الالتئام لان ما كان سببا له وتعلق به الموت
لا يلتزم (السان لها التئام) جمع من بكسر السين المهملة وبمدحها نون مشددة وهو الرخ
القصير وانما سمى سنا القصير كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آفة الجرح سواء كان حديدا
او غيره ولذا عرف بلام الجنس (ولا يتأتمها) ماموصولة او موصوفة صلتها وصفتها قوله
(جرح) محذوف المائد المفعول اي جرحه مثل قوله تعالى (هذا الذي يثبت الله) اي
بنته الله (السان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللسان ان ارد به معنى مجازي بلاقة
المصدرية والافهوا الجارحة يعني المضو والمخصوص والمراد ههنا المصراع الثاني حيث
قال ولا يتأتم ما جرح اللسان مقام ما لفظا ومقاما كله ولما قيد قوله من الكلم بتسكين
اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان تحريكه فاذا يكون حاله فقال ليانه بالواو الاستيناف
(والكلم بكسر اللام) الجرح عن التاني (جنس لاجمع) بدليل تصغيره على كليم لان المفرد
يصغر لاجمع وقال الرضى ليس الجرح عن التام من هذا النوع جملة الذي التام هو جنس

وحققه ان وقع على القليل والكثير كالما ولكن الكلم ليستصل في حرف العرب الاعلى
ما فوق الاثنين انتهى قوله (كثير وعثرة) تنظير بني كان تجرجس لاجع وعثرة لثاء
واحدة كذلك الكلم جنس لاجع ومع الثاء واحدة قوله (بدليل) متعلق بالفعل المقدر
تقديره علم ذلك اى كون الكلم بالكسر جنسا لاجعا بدليل (قوله تعالى اليه) اى جناب
قدسه وعمل عرضه (يصمد) انا فانا (الكلم الطيب) اى العمل الصالح من الذكر
والنسيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر
ولو كان الكلم جمعا لما جاز توصيفه به لان كل جمع سوى جمع المذكور السالم مؤنث على ما
سيأتى والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لاجع لان الصفة اذا استندت الى ضمير
الجمع قلنا ثبت اوضح ضمير الجماعة واجب وبوقوعه تمييز الواحد عشر فان تمييزه مفرد
منسوب لما بآى تفصيله (وقيل هو جمع) قلناه صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث
قالوا الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق الشجرة بلا قرينة وما دونها مع القرينة (حيث لا يعم)
على شئ من الاشياء (الاعلى الثلاثة) وما فوقها كالجمع حيث لا يقع لاعليه وما فوقه
(فصاعدا) الفاعل لطيف وصاعد احال من فاعل الفعل المقدر تفسيره حيث وقع على
الثلاثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهى والمقال مؤلاد
بجمعية الكلم واعتراض عليهم بالآية المذكورة اجاب شارح عن طرفهم بقوله (والكلم
الطيب ما اول ببعض الكلم) يعنى ما اول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه الطيب
صفة ذلك المضاف للمضاف اليه وان كان في الظاهر صفة له والتصغير والتعريض ممنوع
لانه امره ان لا يدل على اصل مقن (واللام فيها) اى في الكلمة (للجنس) واعلم ان
اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولا م الاستفراق ولا م الهمد الحارح ولا م الهمد
الذهنى اما الاول فايدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة
يعنى هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثانى فايدل على
استفراق الافراد بحيث لا يشذ فرد منها نحو (الانسان لى خسر) واما الثالث فايدل
على المعهود في الخارج نحو جاني رجل فاكرمت الرجل واما الرابع فايدل على المعهود
في الذهن نحو قول المولى لمعبداد دخل السوق واشترى اللحم حيث لا عهد في الخارج وهما
اللام من القسم الاول يعنى ما يدل على الماهية لا غير لان الحد دائما يذكر لبيان ماهية الاشئ
(والتألو وحدة) فينتاقتان لدلالة الجنس على الكثرة المتافضة للوحدة قوله (ولامنافاة
بينهما) اى بين كون اللام للجنس والثاء للوحدة جواب سؤال مقدر وهو ان الجنس
يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف يجتمعان في كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا
منافاة بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلاثة انواع الوجدان الجنسية كالجوان والوحدة
النوعية كالانسان والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة
ههنا الوحدة الجنسية لا النوعية ولا الشخصية ولا الفردية حتى يكون بينهما منافاة
(لجواز اطلاق الجنس بالوحدة والوحدة الجنسية) المراد بالاصناف الوصف سواء كان

الجدى بالقصد اليه فما
قبل من انه يجوز ان يريد
بالوائد التوابت من
فاد المال فلان اى ثبت له
ببنى هذه الامور ثابتة
بيدة عن البطلان ليس
كاينبنى قوله وايه من
الرواء ضد القدر يقال
وفى بهده واوفى ببنى
ولبل من دلى بنى ولفيا
على فلول ثم وكثر
ورجحه القائل على
الاول وانت خبر بيان
الاصح بالعكس لان
المعاسب بالمقام كون تلك
الفوائد واقية على تلك
المشكلات فان هذا
الوجه لا يدفع استحالة
المقدّر الخلل بالفرض
السوق لالكلام مع انه
لا سبيل اليه بحسب
الظاهر (قوله لعلامة
تأوه لبيانها) وانما
تخاشوا من اطلاقه على
القدسيحاته لغير احتياط
توهم التأنيث قبل في
وصف الجنس باللامنة
نظرا لان هذا القفظ انما
يناسب لبيان العلماء من
جميع جميع اقسام العلوم
من العقلية والفنية
وليس الجنس الا من
العلماء في العلوم العقلية
ولا يخفى ان امثال هذه
السؤالات في نظار بعده
اقتضات مما يورث
الافتضاح لى النعاسة
وان افادت التنظيم عند
السامة مع انا لام
اقتضاه على التقلبات بل

وصفا لنويا كما (قال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس) او وصفا نحويا كما قال
الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما ما فاعلا انصف احدهما بالآخر (ويمكن)
اشارا براداد الامكان الى ضممه لان كون اللام الداخلة في المرفقات لغير الجنس خروج
عن جادة الصواب لان التريف يكون للجنس (حملها) اى اللام (على المهد الخارجى
بارادة الكلمة المذكورة على الستة التحاة) واما حملها على المهد الذهبى فيوجب
جهالة المحدود الا ان يمتزج التبعين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على
الاستتراق فلا يمكن اسلا (لفظ) (لفظ) في الاصل مصدر قهلا كضرب (في اللغة
الرمى) لانه (قال) في اللغة (كالتقرة ولفظ التواتر) مكان رمت التواتر ولذا فسر
الشارح قوله (اى رمتها) اى التواتر وانما صرح بقوله اى رمتها دفعا لما بنوه ان
المقصود الرمى من القم فتم مع ان الرمى بغير القم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث يقال
لفظت الرمح الدقيق لان الاكل في قوله اكلت لما كان خصوصا بالقم بنوه ان الرمى
المرتب عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ بمعنى الرمى مطلقا فلا يكون هذا القول
شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا لانه فسر بقوله اى رمتها مطلقا وفي الاصطلاح
صوت يستند على المخرج من حرف فصاعدا (ثم) اى بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمى
والاستدلال عليه بما يقال (نقل في عرف النحاة) اى في اصطلاحهم (ابتداء) منصوب
على الظرفية اى قبل جملة بمعنى المفعول كفى المطلوب يعنى حين كونه نائيا على المصدرية
الى ما يتلفظ به الانسان قال الى ما يتلفظ به الانسان لفظ (او بعد) معطوف على قوله
ابتداء (جملة) اى جعل اللفظ (بمعنى الملفوظ كالحلق بمعنى المخوق) وفي الرضى ثم
استعمل معنى الملفوظ وهو المراد ههنا كقول بمعنى المفعول كما يقال الدب نار ضرب الامير
اى مضربه انتهى وانما اعتبر هذا دون الاول ليكون من قيل نقل السام الى الخاس
لانما نسبة العام الى العام لان المصدر جنس في الاول المعنى الكلمة لفظ اى لفظ
الانسان فالتاسبة لادنى ملازمة وعلى الثانى المعنى الكلمة ملفوظة اى ملفوظة
الانسان فيكون خاسا لان المشتق وصف يستدعى موضوعا قوله (الى) متعلق بقوله
ثم نقل (ما) موصولة (بشلفظ) الضمير راجع اليها (الانسان) فاعل يعنى قال الى ما
يتلفظ به الانسان ملفوظ (حقيقة) اى يتلفظ من حيث الحقيقة فيكون تميزا او منصوبا
على المصدرية اى تلفظا حقيقيا او الخيرية اى حقيقة كان (او حكما) معطوف على حقيقة
وهذا التوجيه اولى تأمل (معملا) منصوب على انه خبر مقدم (لكان) اى كان ما يتلفظ به
الانسان معملا (او موضوعا) المشهور في كلام النحاة معملا كان او مستعملا ولا يتحدد
عنه لان المهمل ما لم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المستعمل وكان المراد المستعمل ما
امكن استعماله ولعل ما لم يمكن وبعد استعماله هذا ما ذكره الشارح رحمه الله
هو الاولى لان التبادر بالمستعمل المستعمل باللفصل (مفردا) كان ما
يتلفظ به الانسان (او مركبا) ومثال (اللفظ الحقيقي) حال كونه موضوعا

له يد في الغليات ايضا كما
يشهد به بعض اثاره (قوله)
في الشارح والمغارب)
كناية عن جميع الارض
وحكنا سورة الافراد
والثنية ووجه الجبة
ظاهران الشمس عدة
مطالع وكذا حال المغارب
واما وجه الابتاز على
غيره عائثر اليه فهو
كونه اظهر دلالة على
المقصود وما قبل من انه
جمع الشارح والمغارب
لا يبرد بهما حقيقة
حتى يلزم تعدد ما الذى
يستند به صيغة الجمع بل
اراد اللب الشرح
والشرح فيصح جمعا
بالاصبة فالص كآرى
قوله الشيخ بن الجلب
وصف العالم بالشيخ
ليس باعتبار السن بل
باعتباره ببلغ غاية في العلم
والتحقيق سواء كان
شيئا او شابا وما قبل
من ان المراد ذلك المعنى
اذا المشهور انه نقل شيئا
فيه اسرار احدا عدم
حصة التليل بذلك لا
عرفت من ان لا داخل
للسن في هذا الوصف
والثاني انه عاش قريبا من
ثمانين سنة ومات حنف
انه قال ابن خلكان في
تاريخه ابو عمر ومثان
ابن عمر بن ابي بكر
بن يونس الدوى ثم
المصرى الفقيه المالكي
المعروف بابن الحاجب
الملك بحسب الالين

كان والده حاجبا للامير
عز الدين موصل الصلاحي
وكان كريبا واشتغل
وله ابو عمر والدكتور
بالقاهرة في صفه
بالقرآن الكريم ثم بالغة
على مذهب الامام مالك
رضي الله عنه بالبرية
والفرائد ويرجع في علومه
وايقنها غاية الايمان ثم
انتقل الى دمشق ودرس
في جامعها المالكي واكب
الحلق من الاشتغال عليه
والزم الدرس وبحرف
الفنون وكان الغلب
عليه علم البرية وصنف
مختصرا في مذهبه
ومقدمة وجيزة في
التنجيم واخرى مثلها
في التصريف وشرح
القدمين وصنف في
اصول الفقه وكل لغاتيه
في غاية الحسن والافادة
وخالف النجاة في مواضع
واورد عليهم اشكالات
والزامات تبطل الاجابة
عنها وكان من احسن
خلق الله ذهنا ثم عاد
الى القاهرة واقام
بها والناس ملازمون
للاشتغال عليه وجاءه
مرارا بسبب اداء
شهادات وسألته عن
واضع في البرية
مشكلة فاجاب بالبلغ
اجابة بكون كثيرة
وتثبت تام ثم انتقل الى
الاسكندرية للاقامة
فلم تطل مدة هناك وتوفى
ساحي سنة خمس

مفردا في الاسم (كزبد) الفعل (كضرب) ولم يذكر الحرف والركب اكتفاء بذكرهما
كن وعن والى ومثل زيد قائم وخمس عشر وغير ذلك من المركب الاسنادى وغيره (و)
مثال اللفظ (الحكمي كالتنوي) وهو ما كان مستكنا في الفعل والصفة سواء كان جازا كما
(في) نحو (زيد ضرب) و (زيد ضارب) (ار) وجواب نحو (ضرب) امر او متكلما وحده
وتضرب بنحاطب قوله (اذ ليس) لتليل لدم كرون التنوي لفظا حقيقيا (من مقولة الحرف)
يتقن ان اللفظ الحقيقي مقول بالحرف اى ملفوظ به فيكون اسما لفظا وفعلا وحر فاجب
التركيب والتنوي ليس مقولا بالحرف يبنى غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا (والصوت)
من غير ان يكون له وهذا اول بيان لا يكون لفظا حقيقيا (اصلا) اى قلميا يبنى قطع عدم
كونه من مقولة احدهما قطعاً (ولم يوضع له) اى للتنوي (لفظ) مسطوف على التليل حتى
يكون احكام اللفظ مجرأ على ذلك اللفظ الموضوع له اى التنوي قوله (وانما عبروا
جواب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع للتنوي
في قولك زيد ضرب ولفظ انت للتنوي في قولك اضرب فاجاب عنه بقوله (وانما عبروا
عنه باستدارة لفظ المنفصل له) يعنى استمارا والضمير المرفوع المنفصل للتنوي مجازا من
نحو هو) للتنوي في زيد ضرب او انت للتنوي في اضرب (واجره اعليه احكام اللفظ)
اى على ذلك التنوي من كونه مستداليا ومؤكدا او معطوفا عليه الى غير ذلك (فكان)
ذلك التنوي (لفظا حكما) لاجراء احكام اللفظ عليه (لاحقة والمحذوف) من الفعل
والمبتدأ والخبر وغير ذلك عاملا وغيره جواز ااد وجوبها معا لقياس (لفظ حقيقة) يعنى
داخل تحت اللفظ الحقيقي لان اللفظ كذلك لا ينعى اللفظية فيكون لفظا حقيقيا (لانه) اى
لان المحذوف كذلك (قد يلفظ به الانسان في بعض الاحيان) يعنى عند اظهار المحذوف
وعند التسليم سواء كان محذوفا جوازا او وجوبا كما يقال في نحو الهلال اى هذا الهلال وفى
نحو سقيا اى سقاه الله سقيا وفى وان احد من المشركين استجارك اى وان استجارك
احدا الآية الى غير ذلك (وكلمات الله) اعلم ان كلام الله فسان كلام نفس قائم بذاته تعالى
وكلام لفظي دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب
ولا ترتيب ولا كلمات ولا لفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخل في اللفظ لانه
مخلوق واما الثانى فهو مكتوب في مصاحفنا باشكال الكتابة وصو الحروف محفوظ في
قلوبنا الفاظا الخفية مقربا للتباهر فهذه المقولة المسموعة مسموع باذنا غير حال فيها
اى في المصاحف والقلوب والاستواء الاذنان بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى بلفظ
ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم الخليل ويكتب بتقوش واشكال موضوعه
للحروف الدالة عليه كما يقال ان ارجوهر محرق بذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم
كون حقيقة النار صوتا وحر فاقران ايراد تحقيق الحقائق فليطالع الشرح الذى على القائد
وما قاله الشارح رحمه الله من القسم الثانى فليأمل (داخلة فيه) اى في اللفظ (الزجى) اى

السادس والعشرون من
شوال ستنت واربعتين
وستارة ردفن خارج باب
البر بقره الشيخ
الصالح ابن أبي شامة
وكان مولده في اوامر
سنة سبعين وخمسة
رحم الله تعالى (قوله)
تتمده ما في بقرته (قوله)
محمد بن السيف محمد
واحمد محمد اذا جلسته
في غمده وهو غلاف
السيف وتتمده الله
برحمته محمد بن محمد
فلانا سرت ما كان منه
وعطيه هكذا في الصحاح
ولا يخفى ان المعنى الاخير
السب بالقران وهو
القول من الخارج قدس
سره ومن الاجاب بها
قبل له اعداد تشبيه
الشيخ بالسيف حدة
الطبع وقطع المتكلمات
(قوله) لظمنها في سلك
الفرير (النظم جمع القول)
في السلك ومن نظم الشعر
على تشبيه الكلمات
بالقدور وفي استعارات
لانه في قوله في الصف
والنفاة بالاك في غير
عنها بلغة المشبه وهو
استعاره بالكناية واثبات
التظرف محيل لانه من
لوازم المشبه هو توابعه
وذكر السلك الذي يلايه
ترشيح واثبات السلك
الى التندير وهو جعل
الشيء في قراوه من قبل
اضافة المعية الى المشبه
ولا وجه للقول من ان

الكلمات اللفظية المكتوبة في المصاحف (ما يلفظ به الانسان) لانها مكتوبة في مصاحفنا
مقرومة بالتساوي محفوظة في قلوبنا تكون ملفوظة (وعلى هذا القياس) بحر ورسفة هذا
أي على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة) لان الملائكة مخلوقة وتكلمن ذات اصوات
وحروف وتركيب كالانسان فتكون داخلية في اللفظ كالفاظه (والجن) وهي كالملائكة
كقول من صاح على حرب ابن امية فأت من سبيته * وقبر حرب بمكة قفر * وليس
قرب قبر حرب قبر * فتكون كلمات الجن ايضا داخلية في اللفظ والحاصل ان الانسان
والملائكة والجن متساوية في الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم في
الدخول في اللفظ متساوية (والدوال الاربعة وهي) مبتدأ والمجموع من حيث المجموع
خبره متاعلى ان الربط قبل الحكم (الحطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض
وبدوا من حر ومثلا (والعقد) جمع عقد وهي الحبل الذي يعقد في الاصبع ليكون تذكرا
لبعض الاشياء (والنصب) بضم النون وقبح اصاد جمع نصبه يسكن الصاد وضم التون
ما وضع لمرفة الطريق اما في الماء وغيره (والاشارات) جمع اشارة وهي اما بالعين او باليد
او غيرهما (الاشياء) وضمه وغيرهما (غير داخلية في اللفظ) لانها ليست بما يلفظ به الانسان
اصلا وغيره * ما لم يلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخل في اللفظ (فلا حاجة الى قيد
يخرجهما) أي الدوال الاربعة لان ما لم يكن داخل في شيء لا يحتاج الى الاخراج لان
الاجزاء بعد الدخول وكذا المثال مثل ضرب الثائرة عند ركوب السلطان ليدل على
ركوبه قوله (واما قال لفظ) جواب عن سؤال مقدور هو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر في
التذكير والتأنيث شرط وهما الخبر مذكر مع كون المبتدأ مؤنثا فاجاب عنه بقوله (واما قال
لفظ (ولم يقل لفظه) اثناء الدالة على الوحدة (لانه) أي المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لو
قصد هادوا دخل التام لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كبعب
الله علما لانه ليس بلفظة واحدة على ما سيجي بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة
(غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لا يحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ اذا كان خبرا
وان ارد به معنى الصفة (لعدم الاشتقاق) في قوله لفظ لا مصدر (مع كون اللفظ اخسر)
من اللفظة وما يستتبعه اخسر مما يستتبعه اللفظة ويكون المفرد محتملا لاحتمالين بل
لاحتمالات الثلاثة في الاصحاب والمعنى ايضا قد ذهب نفس السامع كل مذهب يمكن من ان
يجمعه بحر ورافعة للمعنى ومرفوعة صفة للفظ ومنصوبا حال اعلم ان المطابقة بين المبتدأ
والخبر مشروطة بشروط الاشتقاق وما في حكمه والاستناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة
في التذكير والتأنيث وقد انتفت الشرط الثلاثة بأسرها (وضع) مبنى للمفعول ثمانية
ما استتر في ما قبله في محل الرفع لانه صفة للفظ (الوضع تخصيص شيء بشيء) قال مصدرهما
مضاف الى المفعول والباء داخلية على المقصور عليه لان المراد بالشيء الاول اللفظ الالفاظ
وبالشيء الثاني المعنى يعني تعيين اللفظ بازما للمعنى وانما عبر بالشيء لم غير اللفظ (بحيث) أي في

مكان (متى اطلق) مبنى للمفعول الشيء الاول فهم منه اى من الاطلاق الذى
 الاول الشيء الثانى كما فى الالفاظ بغير قرينة (او احسن مبنى) للمفعول
 المراد باحسن البصر ليحس مقابله مع اطلاق لا علم لان الحواس الظاهرة
 خمسة حس وبصر وحس شم وحس سمع وحس ذوق وحس لمس (الشيء الاول فهم منه)
 اى من احساس الشيء الاول (الشيء الثانى) بغير قرينة كما فى الحسوسات فى الدوال
 الاربع قوله اطلق واو احسن تنازعا على قوله الشيء الاول واعمل الثانى عند البصرية الاول
 عند الكيفية وسباقى محققه اعلم ان الوضع اللفظى ثلاثة انواع وضع جنسى كالحيوان فانه
 وضع لقوله كجسم تام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعى كالانسان فانه موضوع
 للحيوان ان التناطى ووضع شخصى كزبدقائه وضع للحيوان التناطى مع الشخص او
 لشخص معين (يقول) مبنى اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه (يخرج عنه) اى
 عن تعريفه (وضع الحرف) فلا يكون جامعا (حيث لا يفهم منه) اى معنى الحرف (متى
 اطلق) اى متى تلفظ لانه لا يفهم مثلا لا ابتداء اذا اطلق من والانتها اذا اطلق الى وغير
 ذلك (بل) يفهم معنى الحرف (اذا اطلق) (مصابحا) مع ضم ضمنية) مثلا ان يضم اليه
 المتعلق والمتعلق نحو سرت الى البصرة فانه لا يفهم الابتداء من لفظه من وحدها بل اذا
 ضمت الى السير والبصرة (واجب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) من قوله
 (متى اطلق) ان يقال متى اطلق الشيء (اخلاقا صحيحا) لان الشيء اذا ذكر مطلقا تصرف
 الى الكمال والاطلاق ههنا شئ ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا يفهم من الشيء الثانى
 (واطلاق الحرف) بلا ضم ضمنية غير صحيح ولا يبعد ان يقال (فى جواب هذا الاعتراض
 ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها) اى يستعمل تلك الالفاظ (اهل اللسان) اى
 الذين وصفوا بالبلغة وهم اهل الحل والعقد (فى مخاويرهم) اى فى مخاطباتهم العرفية
 (وبيان مقاصدهم) مبنى بيان ما فى ضميرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال
 (فلما جأ الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف فى تصحيحه ليكون جامعا حتى لا
 يخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله اخلاقا صحيحا وقال الحنفى بحيا قوله
 ولا يبعد ويمكن ان يجاب عنه اى عن قول الشاويح رحمه الله ولا يبعد بان يقال لم يعتبر
 المحجب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالتبادر من الاطلاق كما اكتفى به الى هنا
 كلامه والصواب ان يقال المراد يفهم الشيء عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من
 الفهم اجالا وتفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجالا فحين التعريف فلم يكن وضع
 الحرف خارجا عنه والدلالة على مبنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المبنى الذى يفهم من سماع
 اللفظ تفصيلا من غير ضمنية (لمبنى) (مقصود به) واللام متعلق بقوله وضع (المبنى)
 اصطلاحا وقد يمكن فيه صحة التصديق للمبنى ما يصح به القصد (ما قصد) مبنى
 للمفعول (شئ) متعلق بقصد (فهو) اى المبنى لانه (المتعلق) من معنى مثل روى روى (اسم)

حمل التقرير على الحمل
 على الاقرار بالفتح مبرح
 الكتاب قوله وسط
 التحرير فى الصحاح
 السط الحيط الذى مادام
 فيه الحرز والا فهو
 سلك فى تشبيه التحرير
 بالسط ابتداء الى انه
 لا يخاف الفوائد التى
 على كالدرد (قوله لولد
 الميزع الذى) بمنزها
 وعزاة اذ لا يكاد
 يوجد فهو عزيز الظاهر
 التبادر من وصفه بذلك
 وصفه بالقطعة الواقعة
 والبصرة النقادة فان
 مثالها الكبرى الاحمر
 بل ما امر واندر قوله
 لهذا الجمع والتأليف انما
 جمع بينهما لتأليف الجمع
 بين التقرير والتحرير
 فكان الاول ناظر الى
 الاول والثانى الى الثانى
 فلا يرد ما قبل من ان
 الاول حركة الجمع لانه
 لا تأنيده فيه الا اخراج
 الفترتين عن المساوات
 قوله كالملة الثانية فاشتم
 فى التصور وتأخر فى
 الوجود وشياء الدين
 وان كان متقدما فى
 التصور ولكنه لم يتأخر
 فى الوجود ليس بشئ
 لانهم قالوا الملة اما ان
 تكون داخلية فى المولود
 او خارجة عنه فان كانت
 الاولى فاما ان يكون
 المولود بها بالتفصيل او
 بالقوة تفصيل الاولون
 على صورة وعلى الثانى

مكان) او اسم زمان يكون (بمعنى المقصد) بالكسر يعنى مكان او زمان قصد به شئ ولم يذكر الزمان اكثرا بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود (او مصدر بمعنى يعنى المفعول) يعنى لفظه مصدر يعنى الا انه نقل منه وجعل بمعنى المفعول (او مخفف معنى اسم مفعول كرمى) يعنى ان مرى بالسم مفعول من غير نقل اصله معنى كرمى اجتمعت الواو والياء السابق ساكن لا جرم اقبلت الواو الياء ثم ادغم الياء في الياء ثم كسر ما قبل الياء لتسلم فصار معنى بالتشديد كرمى ثم خفف بحذف الياء الاولى اكثرا بالكسرة فصار معنى كضرب ثم جعل كسرة التثنية فتحة وقلت الياء لئلا يكثر التحريف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الا لفت والتثنية فحذف الالف لانه فصار معنى على وزن مرعى وهذا اقرب الوجوه معنى وايضا لفظا بل هذا الوجه اولى الوجود قوله (ولما كان) جواب دخل مقدار تقديره ان ذكر المعنى هنا زائد بلا فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لا نه تخصيص شئ بشئ قال شئ الاول هو الدال والثاني المعنى الدلول فكان المعنى داخل في الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمجرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الاستينافيه قوله (ولما كان) المعنى ما اخوذا في الوضع) يعنى داخل فيه لما صرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والثاني هو المعنى لا غير ولان اللفظ الذي لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا واذ اعتبر جائز (فذكر المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (بمعنى على تجربته) اى على ائتراء المعنى (عنه) اى عن الوضع يعنى يتفرع عن المعنى الذى كان مأخوذا في الوضع معنى آخر مماثلة فيجعل ذلك المعنى متعلقا بكونه تعالى لهم فيها دارا للهدى وقوله لم ي من فلان صدق حيم وفي المطول التجريد ان يتفرع من امر ذى صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مماثلة لكمال فيه حتى كانه بلغ من الانصاف تلك الصفة الى حيث يصح ان يتفرع منه موصوف آخر بشك الصفة فن اراد تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به) اى قيد الوضع (المهمات) جمع مهمة وهى لفظ لا يعرف له معنى مثل ديرويز (والا لفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ بالحاء المهملة فانه بدل بالطبع على الوجه لا بالوضع وكذا اخ بالحاء المهملة فانه بدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لا يقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والاقية (اذ لم يتعلق بها) اى بالمهمات والالفاظ الدالة (وضع) وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالفعل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه بدل على وجوده للالفاظ وراه (وجيت جروف الهجا) فتح الهاء والجيم بالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل (قون وس) (الموضوعة لغير التركيب) اى لا اجل ان يتركب منها انسان كن وثلاثة كالى واربعة مثل اقل وخرج وخسة مثل جحيم برش

مادية وان كانت الثابتة فلا تخلوا من ان تكون مؤثرة في وجود المفعول اوفى مؤثرة المؤثر فيه اولا حقا ولا ذلك لالاول الفاعلية والثاني الفاعلية والحارج عن ذلك الامر من اما وجودى او عدمى فالاول هو الضرر والاول والثاني ارتفاع الموانع وجعلها من نعمة الفاعلية ولذا حصرنا العمل بالافعية في الاربع من المعلوم انه مؤثر في مؤثره الخارج في وجود تلك الموانع فيصدق عليه تعريف الفاعلية لعلنا اشتراط تأخر وجود الفاعلية لكن لاسم انه مذهب ذاته بل بحسب وصفه القائم وهو تحصيله ذلك الفن ولا يخفى انه متقدم في التصور ومأخوذا في الوجود على انه قدس سرمد يقلبانه على شبهة بهاى كونه سببا باعنا لهذا الامر الجليل الشأن والملة الفاعلية نفس الامر وضوان الله تعالى المستول وغفراته المأمول بقصد تسليم النعم كايده (قوله نعمته الله وسائر المتدين من اصحاب التتميل قوله وهو حسي ولم الوكيل عطف على جملة وهو حسي والمغموس محذوف او على حسي وحده لضمته معنى

فيكون ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخامسا فيكون بصفة فلا في الثلاثي والرباعي وبعضه اسما
في الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كذو من وما وثلاثيا مثل زيد وعمر ورباعيا
نحو جعفر وعقرب وخامسا مثل جحمرش وبعضه حرفا مثل فيحصل من هذا الاقسام
كلام اسنادي او غيره ولا جل هذا القرض وضمت حروف الهمجا يلزم من هذا ان
تكون موضوعه معنى وبقيت داخلة في الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شيء وان
لم يكن فيها تخصيص شيء بشي (لا يازاء المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله المعنى
اذ وضعها القرض التركيب لا يازاء المعنى) لما عرفت آتيا (فان قلت) اورده هذا السؤال
بالفاء اذ انما ان السؤال فاشي مما سبق وشارا الى انه جواب شرط محذوف تقديره
اذا كانت الكلمة انما وضع المعنى فان قلت ان هذا التبريد غير جامع لانه (قد وضع
بعض الالفاظ يازاء بعض آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع يازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ
آخر والفعل فانه لفظ وضع يازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع يازاء لفظا من
(فكيف) اي فعل اي حال واي وصف (يصدق عليه) اي على ذلك البعض (اي) اي ذلك
البعض (وضع المعنى) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع شيء مفرد ليدخل فيه ما
وضع اللفظ آخر وما وضع المعنى لان الشيء عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التبريد
جامعا (قلنا) تبريد المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به المقصد) يعني المعنى ما يكون
مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اي ما يكون مقصودا ومرادا منه او ما يتعلق به
المقصد (اهم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان التكلم مراد من لفظ الاسم
يكون زيدا مثلا ومن الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد
وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف (او غيره) عطف على قوله لفظا
والضمير راجع اليه اي او غير لفظ مثل ضرب فان المراد المعنى القائم بالفاعل وهو
الضرب فيكون تبريد الكلمة جامعا لا فرادها وما هنا عن دخول غيره فيه (فان
قلت) اورده ايضا بالفاء لما سبق في السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب
السؤال الاول يعني اذا كان المعنى ما يتعلق به المقصد وهو عام من ان يكون لفظا
او غيره فان قلت توقفت في هذا السؤال باله ليس في محله لان محله في الحقيقة قوله مفرد
فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدم لكن منشأ جواب السؤال الاول كقولنا
وللإيضاح الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما ارد على تقدير كون
المفرد صفة للمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة اللفظ على خلاف مقتضى الظاهر
فان يرد لانه حينئذ قد وضع لفظ مفرد للمعنى تأمل (قد وضع بعض الكلمات المفردة يازاء
الالفاظ المركبة كاللفظ الخبر) فانه لفظ مفرد وضع يازاء لفظ مركب وهو قوله زيد
قائم وقام زيد (والجملة) قائما ايضا وضمت يازاء لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا
الكلام في الاضافة قائما مفردة اللفظ وضمت يازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم

عيسى والضمير المتقدم هذه
العبارة متعارفة فيما بين
اذ باب المفعول والمفعول
مذكورة في صانعيهم
مختلفات بالقبول وقد
اعترض الفخرازي في
شرح التلخيص بان الجملة
الثانية انشائه فلا تصطبغ
على الاولى الاخبارية
وكذا على جزء التلخيص
للمعنى الفعل لانه خبر
ايضا واجاب الشريف
بوجهين احدهما انه يجوز
ان يقدر مبتدأ في المفعول
بقرينة المفعول عليه اي
هو ثم الوكيل فيكون
من قبيل عطف اخبارية
على اخرى مثلها وثانيهما
دعوى جواز بهانه
عن سلفه قالوا احسبنا الله
وهم الوكيل والاحسن
في الجواب هو ان ليس
المراد بالجملة المفعول
عليها الاخبار منه تعالى
بانه كاف بل انشاء التوكيل
كايضربه بالانكسار (قوله)
لم يصدر مني هل ما هو
المشهور والسفاد من
بعض الصروح لها
منبهة على خطبة ايضا
حيث اشتمل على شرحها
فلمه الحفظ بعد انتشار
النسخ (قوله من حيث
انه كتابه قيد لتطبيق
وجه التخيل فان هذا
الكتاب بحسب الحقيقة
احسن الكتب المصولة
في الاعراب لكن خيل
لمصلحة كسر التلخيص

فئة وغير ذلك من المركبات (فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على
المصنف ان يقول لفظ وضع لئلا يلقا بالافراد فدخل حثه في ما وضع لئلا يوضع
ذلك المعنى مفردا او مركبا (فلما هذه الالفاظ) اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازانها
بعض الكلمات المفردة (وان كانت) هذه الالفاظ الواو والالحال (بالقياس) الجار والجارور
خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدأ وهو قوله
(مركبة) خبره قلنا هذه الالفاظ حال كونها مقيدة الى معانيها الموضوعه مركبة لالة
جزء اللفظ منها على جزء المعنى (لكنها) اى الا ان هذه الالفاظ (بالقياس الى الالفاظ
الموضوعه بازانها مفردة) فيصدق عليها انها لفظ وضع لئلا يوضع والحاصل انها معان
مفردة لانه لا يدل جزؤ اللفظ على جزء المعنى والفاظ مركبة لتاسبق (وقد اجيب)
الجب هو صاحب الوافية من اراد فليرجع اليها (عن الاشكالين) الاشكال الاول وهو
انه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو انه قد
وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الى آخره (بانه) اى الحال (ليس
منا) اى فى معنى تعريف الكلمة بالالفاظ كما فى السؤال الاول والكلمات كما فى
السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب
للمقام تأمل (لفظ) اسم ليس (وضع) صفة اللفظ (بازاء لفظ آخر مفردا) بناء على
السؤال الاول (كاناد مركبا) بناء على السؤال الثانى (بل) هنا لفظ وضع (بازاء
مفهوم كل افراده (اى افراد المفهوم الكلى (الفاظ كللفظ الاسم) فان لفظ الاسم
موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة مشتقا وغيره
(والفعل) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب او
مادل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ (والحرف) فان لفظ
الحرف موضوع للمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى نفسه وافراد هذا المفهوم الفاظ
مثل من وعن وان وغير ذلك عاملا كانا وغيره (والجرح) فان لفظ الجرح موضوع
لمفهوم كلى وهو ما تضمنه كثرين بالاستناد وافراد هذا المفهوم الفاظ والجملة وغيرها
ولا يخفى عليك اية المخاطب منصف الذى كان حاله التمييز (ان هذا الحكم) اى الجواب
بان ههنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلى افراد الفاظ (منقوض بانال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة) المراد بانال الضمائر الاسم الموصول الذى اراد به
لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فيما قلت زيدا وزيد قائم واسماء حروف التهجى
واسماء السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ الخاصة بزيد وهو
(او مركبة) مثل زيد قائم وهى جملة اسمية (فان الوضع فيها) اى تلك الضمائر (وان كان عاما)
ببنى حال كونه عاما فان هو متلا موضوع لكل قائب تقدم ذكره لفظا ومعنى ادحا

ان امره ليس بمشابة
آثار السلف حتى يكون
على اسلوبها ومعداته
الثلث السائر ثبت العرض
ثم اقتضى هذا ليل يبنى
الشوايح بهذا التخييل
تخييل المعنى نقصان
كتابعه الترتيب غاي
صريح عبارة بل هو
وجه غيرنا ذكره
وتوضيحه بان يقال ان
المقام داع الى كسر
النفس لفظه الاعجاب
بهذا التأليف الذى لم
يسبقه احد قبله فاراد
بترك تخيلية على الخطبة
المستعملة على ذكر الحمد
والصلوة لتلك الصلوة
والا وجه عندي ان
يحمل ذلك على كسر
النفس الذى هو اهل
المراتب فانهم انما
يستمعون جملة جزا
لما يسمعون به فاشاء بدم
التصديق طارها الى انها
عجالة لا يمتنى بها وان
كان عظيم القدر فى نفس
الامر وما قيل من انه
مركب الحمد اقتضارا على
ما تضمنه التسمية من
اطهار صفات الكمال
الذى هو الحمد حقيقة
لزوم الاختصار المطلوب
فى هذا الفن اما يصح
ان لو كانت النسخ مختلفة
على اشياء التسمية
وليس كذلك (قوله)
وبما كان دأب الصنفين
ان يذكر او يترك الموضوع
فى المقصود من النحو

وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانما موضوع المتكلم فتكون الفاظ عامة
وانما قال وان كان عامياني قيد بالحال المقيدة للعموم اشارة الى ان ما ليس الوضع فيه
عاما فانه اولي بهذا الحكم مثل اسباح حروف التهجي والسور والكتب فان الوضع فيها
خاص كالموضوع له (لكن الموضوع له) يعني الا ان الموضوع له يعني المستعمل فيه (خاص)
فان هو متلا مستعمل فيمن تقدم ذكر ما احد الوجوه الثلاثة مثل زيد متلا فحينئذ يكون
المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اي في مقامه جوع الضمير الى الفاظ مخصوصة
مفردة او مركبة (مفهوم كل هو الموضوع له في الحقيقة) بل الموضوع له في الحقيقة معنى
مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعني المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما
والزيدون هم (مفرد) اسم مفصول من افراد (وهو) اي قوله مفرد (ما مجرد) لفظا
وواقع (على انه صفة لشيء) على انه وصف بحال موصوفه اي بحال قائمه به مثل قولك
مررت برجل حسن اذا الحسن حال الرجل وصفته على ما سألني حقيقته (ومناه) اي
معنى المفرد (حينئذ) اي حين كونه صفة لشيء (ما) اي مفرد (لا يدل جزؤ لفظه على جزئه)
اي جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلثة الزاي والاي والياء
والدال ومعناه الحيوان الناطق مع الشخص وهو ايضا ثلثة ومعلوم ان الزاي لا يدل
على الحيوان والياء على الناطق والدال على الشخص بل مجموع لفظه زيد يدل على مجموع
قولك الحيوان الناطق مع الشخص وقال لهذا المعنى مفرد (وفيه) اي في هذا التوصيف
او في الاعراب متعلق بقوله يوههم (انه يوههم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
والتركيب قبل الوضع) يعني هم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل
وضع اللفظ له ثم وضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدها قبل وضعه (وليس الامر كذلك)
يعني ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل وضع اللفظ بازا للمعنى
اولا ثم ينظر ان دل جزؤ اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد انصف بالتركيب وان لم
يدل جزؤ لفظه على جزء معناه فذلك يكون متصفا بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع) كما قلنا آتانا مل ولا تغفل واذا كان في هذا التوصيف
حصول الابهام المذكور (فتبين ان تركيب) يعني للمفصول لان الارتكاب قد يحجب متديا
يقال ارتكب زيد الامر (فيه) اي في دفع الابهام (تجوز) اي تكلم بالحجاز قال تجوز
زيد اذا تكلم بالحجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصف للمعنا قبل وضع اللفظ بازا
مجازا باعتبار اتصافه به بدل الوضع حقيقة (كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا) اي في قوله
عليه السلام يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى يا ايها النبي
حرض المؤمنين على القتال من قتل قتيلا فله عليه الاشتهاد في قوله قتيلا لاسيما به
مجازا لقرنه بالقتل باعتبار ما يؤول اليه ويسمى هذا مجازا او ايا مجازا مرسل او مثل
قوله تعالى اني ارادني اعصر خرا (او مرفوع) لفظا (على انه صفة للفظ)

الكلمة والكلام لكونها
موضوع العلم وتعرف
النسب لكون الطالب
على بسيرة وان يذكر
الفرض من التوليد
رغبة المخلصين والمص
ذكر الاول واعرض عن
الاخير لان كتابه في
الذي لا يكون محصيه
الاقرى فلا يتنه في
التحصيل البصرة ولا
ما يوجب الرقة هكذا
قبل وهو خط صريح
وغلط قبيح فان المختبر
قبل الصروع في المقصود
انما هو تعيين موضوع
العلم اعني التصديق
بموضوعه والمذكور
ههنا هو الصريف القيد
للتصور قتل وهو من
جمله المقصود وكيف
يمكن ان يرتاب في ذلك
وندعين في محله ان تصور
للموضوع من المبادئ
المسدودة من اجزاء
العلوم ومن اراد بيان
للموضوع على ما هو المختبر
قبل الصروع الداخلي
اجزاء المقدمة الخارجة
من المقصود ان قال
موضوع هذا الفن هذا
ثم شرع في بيان انه ماذا
تقدمه لك ان المص لم
يتعرض لبيان موضوع
العلم كما انه لم يتعرض
لنصرته وبيان غاية
وذلك لاسكان الصروع
بدون هذه الامور وقد
ذكرنا في صرح النسيبة
وجه ما شتر بين العلماء

على خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه)
 اى معنى اللفظ المفرد (حيث قد اى حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ (ما)
 اى لفظ (لا يدل جزؤه (اى جزء ذلك اللفظ (على جزء معناه (اى معنى اللفظ
 فيكون حيث قد لفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثانى ايسر بجملة
 بل مفرد (ولا بد حيث قد اى حين لا يكون لللفظ وصفان (من بيان نكتة)
 اى بيان السبب والملة لان المتكلم به بليغ لا يظن بان محلا اختياره هذه الخصوصة
 عن نكتة وسبب (فى اراد (متعلق بالبيان قوله فى اراد مصدر متعد الى مفعولين
 مضاف الى احدهما وهو قوله (واحد الوصفين) والاخر قوله (جملة فعلية) والمفاعل
 متروك تقديره فى اراد المصنف احد الوصفين جملة فعلية (و) الوصف (الاخر
 مفردا) هذا من باب عطفت اسمين على معمولى عامل واحد بما طيف واحد والحال
 انه يمكن ان يورد الوصفان بالافراد حيث قال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ما هو الاصل
 لان الاصل فى الوصف الافراد ويمكن ان يورد بالجملة الفعلية الماضية حيث يقال
 لفظ وضع لمعنى افراد وان كان على خلاف الاصل (وكان النكتة فيه) اى فى
 الارباد المذكور (التنبية) بالصيغة (على تقدم الوضع على الافراد) لان الوضع
 مقدم عليه (حيث اتى) مبنى للمفعول (به) الجار والمجرور نائب (بصيغة المضى)
 لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله المضى مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد)
 وانما تقدم الصيغة الاولى لانه لو قدم الثانية لاهم تقدم الافراد على الوضع ولانه
 اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة لمعنى على ما هو الظاهر وان يكون
 صفة للفظ على ما هو خلافه ولتذهب نفس الناظر فى تميزه كل مذهب يمكن ولانه
 لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستزاد الافراد الوضع دون العكس
 وقال الخنثى والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلمساكن لوصف الوضع
 معمول آخر اختار صيغة الفعل والاصل فى الافراد اختياره فيما لا معمول له سوى
 ما استكن فيه (واما نصبه) اى نصب قوله مفردا وورده اما الاستثنائية لان رسم الخط
 لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يحجز قال هذا لتوهم بقوله واما نصبه (وان لم
 يساعد رسم الخط) اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط
 اذا كان المنسوب غير متوحد عنه التووين يكتب تنوينه على صورة الالف وهما كذلك
 الا انه لم يكتب تنوينه على صورته لانه لا يفتتح حيث لم يكن رسم الخط مساعدا للنصب
 (فقل انه حال) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر للمبتدأ الذى دخلت اما
 عليه (من الضمير المستكن فى وضع) فحيث يكون مينا لهية الفاعل فوافق
 رفعة فى كونه صفة للفظ لان الحال فى حكم الوصف (او) على انه حال (من المضى)
 ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان داخل اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على

من ان الصروع فى كل
 علم يتوقف على معرفة
 هذه الامور ولما ذكره
 القائل فى تحليل الاعراض
 لا يلقى شي سوى
 الاعراض قوله وقدم
 معنى لها مقدمة عليه
 بالطبع فزم التقديم
 بالوضع لئلا يخالف
 الوضع الطبع فان
 الخاضعين يمدون تلك
 المخالفة من قوة الخطأ
 ومعنى التقديم بالطبع
 هو ان يكون الشيء بحيث
 يحتاج اليه الاخر ولا
 يكون هو علة له كالواحد
 بالنسبة الى اثنين ولا
 يخفى ان الكلمة والكلام
 كذلك فانه لا يوجد ما لم
 توجد مع ان وجودها
 لا يستلزم وجوده والى
 لزوم من كل كلمة كلام
 وانه باطل قوله بعض
 الضمائر تطلق من الكاز
 روى انه قال قائم امر
 المؤمنين على ابن ابي
 طالب رضى الله عنه ثم
 قال الناظر ولم يبلغ ذلك
 الشارح ولولم يبلغه لم يرض
 بان عبر عنه ببعض
 الضمائر ولا يخفى على
 المتبحر انه اقترى عليه
 كذا فانه رح صرح
 نفسه بان قائم من
 الضمائر حيث قال كان قال
 الشاعر جراحات السنان
 الخ (قوله عن بعض
 تأييد) بما للمباني لفظ
 البعض ايضا لا يسد
 اختصاص التأنييد بما

مأبى لانه لا يستقدم الحال على ذى الحال المحرور ووجوب تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه محرورا (فانه) أى المعنى (مفعول بواسطة اللام جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الحال مبنى لهية الفاعل او المفعول والمعنى ههنا ليس فاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المحرور مجرور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) أى نصب المفرد على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لتمامه زمنا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته (ان الوضع) اسم ان وان كان انوا والحال (مقدما على الافراد بحسب الذات) متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولفظه مقدم على ذات الافراد ولفظه (لكنه) أى الى الان الوضع (مقارن) ومصاحب (له) أى الى الافراد خبران (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع بازا والمعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانهما متحدان بحيث لا تفاوت بين الزمانين (وهذا القدر) يعنى المقارنة فى الزمان (كأن لصحة الحالبة) ان لا دخل للمعية الذاتية ولا يتفاوت بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لا بالزمان وهو لا يتأنى المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فعينه ذى الواقع كونه حالا من المعنى لان ان يكون صفه له لمسبق ان الحال فى حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء كان محرورا وصفا للمعنى او مفعولا وصفا للفظ او منصوبا حالامنه لان الحال من ضمير النش حال منه ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) أى حال كون تلك المركبات مطلقة غير مقيدة بالكلامية وغيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر مقدم (كانت) فى تأويل المصدر مبتدأ مؤخر أى كونها (كلامية) مثل زيد قائم وقام زيد (او غير كلامية) تفسير للاطلاق كما فى المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) أى يقيد الافراد (عن حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لخص مفرد ما بعد كلمة واحدة لشدة امتزاج احدهما بالآخره سواء كان الجزء الاول منه حرقا (مثل الرجل) او لجزأ الثانى منه حرقا (و) هو مثل (قائمة وبصرى وامثالها) أى امثال الرجل وقائمة وبصرى (عما) بيان لقوله وامثالها (بدل جزء اللفظ منه) الضمير الجبرز يرجع الى ما قبل قوله بما يدل (على جز معناه) متعلق بقوله بدل (لكنه) أى الى الان المذكور من الامثال وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المتعلق بقوله مثل الرجل الى المثال باعتبار المذكور (يعد) فعل مبنى للمفعول تأنيده ما استكن قبه يرجع الى اسم لكنه يعنى بعد ذلك المذكور (لشدة الامتزاج) أى لشدة امتزاج احدهما بالآخر (لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول ثان لقوله بعد لان المدق قد يتعدى الى مفعولين يقال عدنا الاغنامة (وعرب) تلك الامثال

بجورث الالم تقابل من ان مطلق التأنيث فى النفس جارى فى الانفاظ باعتبار تأثيراتها الحسنة والسيئة لكن قول الشارح وقد عبر آه يدل على انه اراد التأنيث بأحداث الالم ليس كما يبنى (قوله حيث لا يقع الاعلى التلك والجنس حقه ان يقع على التليل والكثير كالآه) والنسل (قوله بأولى بعض الكلم قبل يمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى مثل هذا التأويل بان يقال ان لام التعريف يطل منها الجمع فلما بطل منها معنى الجمعية لم يثبت لته ثم قيل وكيف لا يكون معنى الجمعية منافية ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلم وكلاما باطل لما الاول فلان متى ذلك كون الالم تصرف الماشية كاذم اليه جماعة فى قولك والله لا تزوج النساء اولا وليس التياب والجل على هذا المعنى مما يراه جزالة التقليل بل لا سبيل اليه بحسب الظاهر ايضا وما الثانى فلان لازم الجمع المرف بلام الجنس والاستراق المحكوم عليه يعنى هو ان لا شئ من افراد خلد يا

عطف على بعد قد ذكر الضمير باعتبار المذكور (اعراب واحد) الانسب بالمقام
 بقرينة قوله لفظة واحدة ان يجعل واحد مضاف اليه لاعراب لاصفقه وان ينو
 ما يقابله من قوله مع انه مررب باعرابين فيكون المعنى انما عراب بمجموع الفظتين باعراب
 لفظ واحد كذا في الحشى واجب بان اعراب مثل الرجل على ضرب من المساحة
 لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة (وبقي) عطف على فيخرج (مثل عبدالله) حال
 كونه (علما) المراد كل تركيب اضافي سواء كانت اضافته ممنوعة مثل عبدالله او لفظية
 مثل ضارب زيد جعل علما (داخل) حال بعد حال (فيه) اى في تعريف الكلمة (مع)
 انه) اى مثل عبدالله علما (مررب باعرابين) وهو ظاهر واجب عنه بان الاعرابين
 كانا في الاصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفي حال العلمية صارا كلمة واحدة وفيها
 على ما كان عليه يبنى اذا جعل علما كان مجموعا واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان سماء
 لا يدرك باحد جزئيه ولا نجزه لفظه لا بدل على جزء معناه واسمين تقديره باعتبار
 اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة غلام زيد (ولا يبنى على الفظن) بفتح الفاء وكسر الطاء
 المهملة او ضمها من كان بعيد الادراك سريع الفهم (العارف بالذرض) من تدوين
 (علم النحو) يعنى ان المقصود الاصل من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من
 حيث الاعراب والبناء يعنى ليعرف ان اى كلمة معرفة وى كلمة مبنية وغيرها فالانسب
 ان يجعل اللفظان المربران باعرابين كلين وان لم يدل جزؤها على جزء منهاها واللفظان
 المربران باعراب واحد كلمة وان دل جزؤها على جزء منهاها (انه) اى الحال والشان
 (لو كان الامر) اى الحال ملاسبا (بالعكس) يعنى لو كان مثل الرجل داخلا فيه وعبدالله
 علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اى الذى (اورده صاحب المفصل)
 وهو من في علم النحو ففاضل العلامة صاحب الكشاف (في تعريف الكلمة) منطلق
 باورد (حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) وهي جنس تحت انواع ثلاثة
 الاسم والفعل والحرف (فمثل) الفاء جواب الشرط لان المبدأ اذا كان موصولا لاصله
 فعل او ظرف يعنى جهة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء
 في جوابه على ما سأتى تحقيقه (عبدالله علما خرج) اى عن تعريف المفصل بقوله
 اللفظة قاه لا يقال له لفظة واحدة) لان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما يصح
 ان يتكلم به بداهة مرتين باعتبار الوصف الاضافي وقد قال العلامة الزمخشري ومن
 اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرئجل فالمراد مثل زيد
 والمركب اما جملة او غير جملة اسان جملا اسيا واحدا نحو معدى كربا ومضاف ومضاف
 اليه كبد مناف وامرى القيس والكنى حيث جعل المركب لاضافي اسمين (وبقي مثل)
 قائمه بصري مما يبعد لشدق الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه) اى في تعريف المفصل لانه
 يقال له لفظة واحدة لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما (فاخرجه) مثل قائمة

عن ذلك الحكم فاللازم
 هناك كل كلمة موصولة
 بذلك صاعدا تالية تعالى
 لانها لا تصعد طبقة عالم
 تصرجعة كما لا يخفى فان
 قلت لاجابة الى هذا
 البيان لان المستلزم
 بهذا الآية لا يقولون
 بجمعية الكلم فلانهم الا
 انهم يعرفون بسلام
 اطلاقها الاعلى ما فوق
 الاثنين (قوله ولاضافة)
 دفع لا توهم من تحقق
 المتألفين بين تاء الوحدة
 ولا من الجنس الدال على
 الكثرة ولا سبيل الى
 هذا الوجه بل دخول
 لام الجنس اذا التألف للفرق
 بين الواحد والكثير
 وعدم استصالتها بجمدة
 هنبا في التعليل ليس
 بحسب الوضع بل هو مدار
 بعده والتأليف الى
 جملة لا يقولون بدخولها
 على صيغة الجمع بل بدوئها
 منه نفس الكلمة على
 قياس سائر المفردات
 والجمع فاقبل من ان
 توهم التألف بدخول
 اللام لاقبله من سبق
 النطق وان وقع الى الان
 لمرغبين من ذرى الفطن
 لان التألف بين صيغة
 الكلم والتاء لازمة من
 مفادقة التأمل وتحقق
 ذلك على وجهين وجه
 السؤال والجواب هو
 ان الجنس على ضربين
 احدهما استغراق الجنس
 وهو الذى يحسن فيه

وبصري (شيد الا افراد) لانه لم يصح ان يقال فيه هي اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولو لم يخرج به) مثل قائمة (ترك) اى يترك قيدا لافراد (لكن) التعريف (انصب كاعرفت) في قوله ولا يخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة واحكاما ومثلا قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه في حكم المفرد فهو في حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال المقدور هو ان صاحب الفصل وغيره اخذوا في تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور في عدم اخذه فاجاب عنه بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يعنى ان ذكر الوضع يعنى عن ذكر الدلالة فلماذا ذكر الوضع في تعريف المصنف اولا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشا والحوال ان الاختصار مطلوب في الكلام لاسياف الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقي لا العقلي فافهم (لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهمه شئ آخر) والوضع كاسم مخصوص شئ بشئ متى اطلق او احسن الشئ الاول فهمه من الشئ الثانى فلمن هذا التهام يوجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم لثانى يعنى لا يوجد بدونه بلا عكس يعنى ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (ففى تحقيق الوضع تحققت الدلالة) يعنى متى وجد الوضع فى شئ وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق آفا ان الاخص يستلزم الاعم اذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعنى ذكر الاخص يعنى عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (فبعد ذكر الوضع) المستلزم للدلالة اولا (لا حاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا لكون التعريف اخصر واوجز (كما وقع في هذا الكتاب) اى المسمى بالكافية قوله (لكن الدلالة) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة اى الا ان الدلالة (لا تستلزم الوضع) لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعنى ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لا ممان ان تكون) اى ان توجد الدلالة (بالقول) بلا وضع (كدلالة لفظ دبر) واما قال لفظ دبر لتلايهوم انه دال على وجود الالفاظ بالوضع لا بالعقل وقال الخفى اختار لفظا مهملتا للتبيل وقيد بالسمع من وراء الجدار ليشخص فهم الالفاظ بسماع دبر لكون دلالة اللفظ لذلك المدلول عقلية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ معنى فيكون حينئذ اللفظ دلالتان فلا يظهر ما قصدنا بالتبيل كمال ظهوره ولو كان الالفاظ مرثيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه (المسموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعنى من خلف الحجاب فذكر الجدار المجرد للتبيل (على وجود الالفاظ) متعلق بالدلالة فلا استدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لافظا لانه لا يمكن الالفاظ مرثيا استدلالنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا

لفظ كقولہ تالی ان
الانسان لى خسرو
هذا الاستراق ينافى
الوحدة لانه بغير
الكثرة لا يقلل فعل هذا
لا يصح ان يقال كل لفظة
ولا ثمرة خبر من
برادة بقصد الموم
لان التالى لو وحده
الكثرة بمعنى الكل
لا يمتى كل واحد والتالى
مهيئة الجنس من غير
دلالة اللفظ على القلة
ولا الكثرة بل ذلك
احتمال على كافي قوله
تالى ان اكله اللب
وهذا التورع من الجنس
لا ينافى بين الوحدة
اذ لا دلالة له على
الكثرة ولا يسرأ
في ان المقصود هنا هو
التالى لان الحد انما
يدكر لبيان مغبة التورع
لا لبيان استرافة قوله
يمكن حملها على المهدو
ذلك بان المهدو لابد
وان يكون حصة من
الجنس ومهما ليس
كذلك وانت خير بان
مدلول الكلمة على هذا
هو المسمى بهذا القفلة
والجهود لئلا بين النعاة
من جهة افراد هذا
المدلول ضرورة ان
الكلمة التصوية بعض
منه ولقد اشار الشارع
بصفة الامكان لا
ضعفه لان المتبرع انما
قيل لتاثيره في ان المية
من حيث هو على قوله ثم

كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون) الدلالة عطف على قوله ان تكون (بالطبع)
يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع الالفاظ (كدلالة اح اح) اذا تلفظ به (على
وجع الصدر) يعني صدر الالفاظ اى صدره قوله اح يفتح الهمزة وتشدد الحاء
المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر واما فتحها وسكون الحاء المهملة بدل
على مطلق الوجع في الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كداني شرح العاصم
واذا كانت الدلالة اعم وذكر الاعم لا يستلزم الاخص بل لا بد من ذكره (فبعد
ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع) لما عرفت انها لا تستلزم (كما في المفصل)
فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة
شرع الى تقسيمها فقال (وهي) (اي الكلمة) الضمير راجع الى اللفظ الكلمة
والتقسيم باعتبار المعنى (اسم فعل وحرف) (اي متقسمة) انقسام الكل الى
جزئياته كاتقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعني ان الحكم قبل الربط
او يكون من قبل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان لا اتقسام لكل
الى الجزء وفي الرضى فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو
للجمع فيكون قولك اذهب يزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت انه كان يلزم
ما قلت ان لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجين خل وعسل
وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى جزئياته نحو الحيوان انسان وفرس
وابل ويزيد ما يدخل تحت كل كى كدخول الانسان في الحيوان والفعل في الكلمة
ويصح كون الكل كى خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان والحيوان انسان الى
هنا كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه ولان
الاسم اصل في الاسراب المقصود من هذا الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يأت
من الفعلين كلام ولكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد بخلاف الحرف تأمل (الى
هذه الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف قوله (منحصرة فيها) اشارة الى
ان اللام في (لانا) متعلق بمفهوم الكل وان اللام حصرية (اي الكلمة
لما كانت) لما طرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا
كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة او مع الفاء وربما كان ما ضامع الفاء
وقديكون مستنارنا (موضوعا لشيء) لما فهم من قرضها (والوضع يستلزم الدلالة
فهي) الفاء جواب لما لكونها جملة اسمية (اما) (من صحتها) (ان تدل)
فيكون ان تدل في تأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حل الدلالة
على الكلمة وفي الرضى اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم
او من الخبر اى لان حالها او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ
محذوف الخبر اى دلالتها قائمة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم انتهى والشارح

نقل لايقال ان اللفظ
يعني في اللغة بمعنى التكلم
قال في الصحاح لفظت
بالكلام وتلفظت به اى
تكلمت به فلا حاجة الى
ارتكاب النقل وهذا ما
اختاره الرضى حيث قال
اللفظ في الاصل مصدر
ثم استعمل بمعنى الملقوط
به لانا نقول ان المفهوم
من كلام الصحاح وغيره
من كتب اللغة انه في
الاصل بمعنى الرى وكون
لفظت بالكلام بمعنى
تكلمت به معنى على هذا
الاصل الا ترى ان معناه
الرى من الثمر واما الشيخ
الرضي فافاد بالمصدر
التكلم بلى الرى مطلقا
لكن في كلامه محذوف
تقديره ثم استعمل بمعنى
اللفظ المستعمل بمعنى
الملقوط به على ما قاله
الفاضل الفريسي عليك
بالاحسان الضبط حتى
تأمن من ورويات اصحاب
الحواشي قوله واللفظ
الحقيق قيل لا يخفى انه
وضع اللفظ لما يتلفظه
الانسان حقيقة او حكما
فالمستكن في اضرب ايضا
لفظ حقيق فالصواب
فالتلفظ به الحقيق وذلك
السؤال سيد الفهم الا
ان يقال مبتاه توهم
التصميم الى الحقيق
والحكس داخل في نقل
اليه هذا اللفظ وليس
كذلك بل القول اليه
التلفظ به تقديره والتصميم

الفاضل اخذ الثاني لان الفعل المصدر بان المصدرية مأول بالمصدر فيكون كالصدر
 في ان يكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه (على معنى) (كان) (في نفسها)
 الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كان
 (اي في نفس الكلمة) اي في ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة او مجازا
 (والمراد يكون المعنى في نفسها ان تدل) اي ان تكون الكلمة دالة (عليه)
 اي على المعنى المستعمل فيه (بنفسها) يعني بذاتها واغراضا (من غير حاجة)
 يعني بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعني
 من غير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل
 ان تكون مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اي المعنى (بالمفهومية)
 يعني لكونه مستقلا في الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج في الفهم عنها
 الى كلمة اخرى (او) (من صفتها ان) (لا) (تدل) عطف على ان تدل
 ولما كان المعطوف في الحكم المعطوف عليه او ردها هذا الكلام على ما كان في المعطوف
 عليه (على معنى) (كان) (في نفسها) (من صفتها ان) (تدل) لان العطف بـ
 ان كان المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف مثبتا لان الاضراب المثني يكون اثباتا
 (على معنى تحتاج) تلك الكلمة (في الدلالة عليه) اي على المعنى (الى انضمام
 كلمة اخرى اليها) يعني الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة
 من تلك الكلمة (لعدم) كون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على المعنى وعدم
 (استقلاله) يعني وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعني في الاضمار عن التسليم
 (وسبجي) تحقيق ذلك) اي كون الكلمة مستقلة في الدلالة او غير مستقلة فيها
 او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها (في بيان حد الاسم القسم)
 (الثاني) اورد القسم حيث جملة موصوفا لقوله الثاني قرينة كونه قسما للكلمة
 (وهو) اي القسم الثاني (ما لا يدل على معنى) (كان) (في نفسها) (الحرف)
 الجملة مستأخة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكأنه قيل له ما الاول وما الثاني
 فقال القسم الثاني كذا والقسم الاول كذا واتما قدم في الدليل وان كان اخره في الدعوى
 لان الحرف في اللغة الطرف فذكره في الاجال في طرف وفي التفصيل في طرف آخر
 ولان الشروع في البيان من التقرب يكون اولي ولعدم التسليم فيه واما القسم الاول ففيه
 قسم ولذا اخره لبيان عدمي والعدمي مقدم على الوجودي وان كان في الوجود
 شرف كذا في الهندي مثاله كان (كمن والى قسما) كذا ولكن (يحتاجان في الدلالة الى
 دلالة كل واحد منهما (على معنيهما اعني) ان معنى من (الابتداء) ان معنى الى (الانتهاء
 الى) انضمام (كلمة اخرى) اليها لتكون تلك الكلمة معنية في الدلالة على المعنى بحيث لو لم
 يكن الانضمام لم يفهم معناها وتلك الكلمة كانت (كالبرصة والكوفة) يعني كاتضمام البرصة

خارج منه مطابق به فلا
 فرق بين اللفظ الحقيقي
 واللفظ المجازي (قوله)
 اذ ليس من مقولة الحرف
 والصوت اي هو موجود
 لا يدل عليه اللفظ
 الموضوع له التالف من
 الحرف والصوت كما هو
 شأن اللفظ في الحقيقة
 ومقابل من انه ارا به
 انه ليس بوجود اصلا
 بل اعتباري محض ليس
 بصحيح لان الذي مالم
 يصير موجودا باحد
 الوجودين لا يكون متوينا
 ولا يزم ان يكون من
 احدي المقولات الشعر
 كما توهم لاختصاصها
 بالوجودات الخارجية
 ومن الاوهام ما قيل من
 ان اللفظ المحسوس يكون
 واجبا ثارة واخرى
 ممكنة جبا او عرضا
 فثارة يكون من مقولة
 الصوت وذلك اذا رجع
 الضمير الى الصوت ثم
 قيل فاحفظه فانه ما خفي
 على غير حتى قال بعض
 الفضلاء لا ادري من اي
 مقولة هو فقلت قول
 بلنه وبطلانه ليس لما
 قيل من ان النعامة جعلوا
 السكتن جزء الكلام
 وفاعلا وسرفوا الى غير
 ذلك من الاحكام وما
 ذكره من واجب وعين
 اما هو مدلول ذلك
 الامر لا اعتباري
 السكتن المحسوس ولم
 يجعل النعامة الامور

الى من والكوفة الى الكاشين (في قولك سرت من البصرة الى الكوفة) وانما سمي
 هذا القسم (الذي لا يدل على معنى في نفس القسم) فالتأنيث باعتبار الكلمة بل يحتاج
 في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) فمفعول ثان لقوله وانما سمي (لان الحرف
 في اللغة) اي معناه القنوي (الطرف) والجانب يقال زيد في حرف اي في طرف وجانب
 (وهو في طرف اي جانب) يعني به القسم الثاني بمعنى الحرف في الطرفية والجانبية
 فاستعمل افظا المشبهة للمشبّه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشاع في
 قولك رأيت اسدا في الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بملاقة الشبه
 (مقابل) صفة لجانب (للاسم والفعل حيث يقعان) اي يقع كل واحد منهما
 (عمدة) ومقصودا (في الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسند اليه
 ويشأى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه
 بل انما يقوم بغيره يعني بما استند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو) اي الحرف (لا يقع
 عمدة فيه) اي لا يقع مسندا ولا مسند اليه لان الحرف ليس له دلالة بالاستقلال ولا يفهم
 معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كاستصرف) في حد الاسم ان الاسم يكون
 مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الا مسندا فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مسندا
 ولا مسندا اليه (و) (القسم) (الاول) من قسمي الكلمة (وهو) اي القسم الاول (ما)
 اي كلمة (تدل على معنى) كأن (في نفسها) اي في نفس مادل (اما) (من صفتها) اي صفة القسم
 الاول فالتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (ان يقرن) مبتدأ مؤخر
 والجملة خبر الاول مأول بحذف المضاف اما من جانب الاول ومن جانب الثاني لما سبق
 او بناؤه بالصفة والمعنى القسم الاول مقرن (ذلك المعنى) اي معناه بشرى ان انار جاع
 الضمير ههنا من قيل اعدلوا هو اقرب للقوى (المدلول عليه بنفسها في الفهم) اي فهم
 المعنى المدلول عليه (عنها) اي عن القسم الاول (واحد الازمنة الثلاثة) جمع زمن كمثل
 وامثلة الثلاثة بصفة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون بالهاء وسيأتي تحقيقه في بحث
 اسماء العدد وفي الهندى المراد بالاقتران الاقتران الموضوعى فلا بد على عكس نحو عسى
 ونعم وبس وما احسن زيدا ما خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو ميهات
 وصه ونحو زيد ضارب الان او غدا او امس مما اقترن بالعارض (اعني) بالازمنة الثلاثة
 (الماضي والحال والمستقبل) الحال ما تاتي في زمان التكلم والماضي ما تقدم عليه
 والمستقبل ما تأخر عنه (اي حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) اي عن
 القسم الاول (فهم) احدا لازمنة الثلاثة ايضا اي كما يفهم ذلك المعنى (مقارنا) يعني حال
 كون احدا لازمنة مقارنا له) اي لذلك المعنى لاقبله ولا يصد به الشرط ان يفهم المعنى
 مقارنا لاحد الازمنة وعلى العكس (او) (من صفتها) اي من صفة القسم الاول (ان)
 (لا) (مقرن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها) اي عن القسم الاول (مع احد

الحاراجة جزء الكلام
 لفساده من وجهين
 احدهما ان الدلالة صفة
 قائمة باللفظ وانما ثبت
 القنوي لفظ موضوع لم
 يكن لمدلول وثانيهما
 ان مدلول الشيء سواء
 كان دلالة عليه بالطلاقة
 او بالتضمن لا يكون
 خارجا عنه بالضرورة
 بل لوجوه اخر احدا
 ان جمع هذا الامور
 من الواجب وغيره
 متساوية الاقدام في
 رجوع الضائر اليها
 فان المراد بها الالفاظ
 مع قطع النظر عن الامور
 التي وضعت بازائها
 تلك الالفاظ فلا يتصور
 كونه تارة من مقولة
 الجواهر واخرى من
 مقولة العرض وثانيها
 انه متفوض بالامر
 والتي سواء كان
 مسؤولين به كرامور
 والتي ام لافاته لا
 يتصور في هذه الصور
 ما ياتي من الامور لان
 مبتدأ رجوع الضمير
 وهو غير متصور ههنا
 وثالثها ان الكلام في بيان
 اللفظ الحكيم وهذه
 الامور الفاظ حقيقة
 ورابعها ان الرابع الى
 احد هذه الامور هو
 لفظ المتفصل كما اعترف
 به نفسه حيث قال اذا
 رجع الضمير وهو لفظ
 حقيقي مستعار للتمثيل عن
 هذا الثبوت المبوق

الازمنة الثلاثة (الحال والاستقبال والماضي) (القسم) (الثاني) (وهو) (أي القسم الثاني) (ما)
 أي كلمة يدل على معنى (كان) (في نفسها) أي في نفس ما يدل على الكلمة أو نفس القسم الثاني
 يعني الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها (غير مقترن) أي في الفهم عنها.
 (باحدا لازمنة الثلاثة) (الاسم) (وهو مأخوذ من السمو) بكسر السين اوضحها
 عند البصريين من سبأ يسمو مثل غزافيز وسوا على وزن قوا حذفت الواو اعتبارا
 ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم لمعوض عن الواو المحذوفة هيمنة فالوصل
 فتحى بالهمزة يمكن الابتداء بها فصار اسما كذا في شرح الشافية (وهو) (أي السمو) (الاسم)
 لفظة لان العرب تقول كل ما علاك فهو ساءك وانما سمي هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم
 الذي مناه اللغو مجاز (الاستعلاء على اخويه) الفعل والحرف فالخاصة ان هذا القسم شبه
 بالماضي الذي هو الملوفاستمر لفظ الاسم لهذا القسم كافي الحرف (حيث يترك منه) أي من
 هذا القسم (وحده) حال من انضيم الحزور في منه لانه مقبول به بالواسطة (الكلام) فاعل
 يترك (دون اخويه) يعني لا يترك من كل واحد منهما واحدا الكلام لما عرفت وستعرف
 (قيل) هو مأخوذ (من الوسم) من وسم بسم سمة ووسائل وعديدة وعددها كذا
 عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة وانما سمي هذا القسم
 الاسم (لانه علامة على مسماه) واسمه غدهم وسم حذفت الواو تبع الفضة نجي هيمنة ليكن
 الابتداء بها (ر) (القسم) (الاول) (وهو ما) أي كلمة (يدل على معنى في نفسها) أي في نفس
 ما دل او في نفس القسم الاول (مقترن) في الفهم عن القسم الاول (باحدا لازمنة الثلاثة)
 (الفعل) (سمى) هذا القسم (به) أي بالفعل (لضمنه) أي لضمن الفعل او القسم الاول
 (الفعل النشوي وهو المصدر) والمصدر هنا مضاف الى فاعله وناسب مفعوله وهو
 من قبيل نسبة الدال باسم المدلول ويقال مثل هذا عند ارباب المعاني مجاز مرسل وهذا
 المحصر يعني حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حصر عقل اعلم ان المحصر على ثلاثة اقسام
 حصر عقلي وهو المحصر الدائرين النقي والاثبات كحصر الكلمة في الاقسام الثلاثة
 وحصر استقراء وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء والتبع قسم آخر كحصر الاضافة
 المنصوبة في الانواع الثلاثة التلامية والساينية والظرفية وحصر جملي وهو الذي يكون مجمل
 الجاعل كالمحصار خلق الانسان في المناصر الاربعة والمحصار الكل في اجزائه (وقد علم)
 الواو للعطف ساء على جوا زحذف المعطوف عليه يعني قديمين وقد علم فحينئذ يكون من
 تنازع القبلين وسبغى لهذا زيادة تحقيق واعترافية بين الكلمة والكلام لعلامة الجزئية
 بينهما المدح الدليل المذكور او ترجيا للظالمين او ليرد من ظن ان هذا حصر بدون
 تعريف الاقسام ولفظ قد لما للتقريب او لتحقيق وقد جرت العادة باستعمال الملم في
 الكليات والمعركة في الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكية (بذلك) اسلمه اسم
 مبهم للإشارة واللام عوض عن هاتئ لتبنيه ولهذا يجمع بينهما والكاف للخطاب انما

له الكلام وليس ينوي
 واعلم ان ما ذكرناه
 في هذا المقام من وجوه
 البطان انما هو بالنظر
 الى كون المراد بالندوي
 هو المذكور من اللفظ
 كافي وفيه الواجب وضع
 شي كذا وما اذا اراد
 القائل به الوجود
 في الخارج كما اذا قلت في
 حق جوهر بين يديك
 اشترى بكذا فوجه الرد
 مانعه من قبلنا وما
 ففناه من الرد عليه كان
 مبينا على ظاهر لفظ
 المدلول ولو اقي لفظ
 اخر مكانه لم من
 الاعتراض ثم يقول جميع
 ذلك من قبيل البهت
 الخارج عن التحقيق
 اما التحقيق فهو انه
 لا ريب في ان الندوي ليس
 من الموجودات الخارجية
 وان المقولات الشعر
 تخص بها لانتدعها
 الى غيرها فلا يتصور
 اندراجها فيها كما لا يخفى
 هذا ان الصادق
 فاستصباحا وبين
 الاخر (قوله) وكلمات الله
 تعالى انما يضل كلام الله
 احترزا عن ذهب
 الوهم الى الكلام انفس
 الاولي الاحدى الذات
 فانه قائم به منزلة عن
 الحروف والاصوات
 وتحققا لكون المراد
 بالبيان كلام القضي
 الحاصل من جنس
 الاصوات والحروف

وضع المظهر موضع المضمحل على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختار
 اسم الإشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التحسين في الذهن واختار كلمة البعد مقام
 هذا التعليل كما في قوله تعالى ﴿الم ذلك الكتاب﴾ (اي بوجه حصر الكلمة) اي بدليل
 انحصار الكلمة (في الاقسام الثلاثة) التي هي الاسم والفعل والحرف (حد) مفعول مالم
 يسم فاعله (كل واحد) كائن (منها) لان من الياضية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها
 (اي من تلك الاقسام) المذكورة (وذلك) اي كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار
 الكلمة فيها واقع وثابت (لانه قد علم) تحقيقا بكمالية (ما) اي بوجه الحصر اي بدليل انحصار
 الكلمة في اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها خبرها في محل الرفع على انها مفعول
 مالم يسم فاعله لقوله وقد علم اي علم بدليل انحصار الكلمة في اقسامها ان الحرف كلمة
 بقرينة كون الحرف قسما للكلمة (لا تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقرينة اولا (بل
 تحتاج) في الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعني الى اعانة كلمة
 اخرى في الدلالة على المعنى ايها (و) ان (الفعل كلمة) بقرينة كونه ايضا قسما
 يعني نوعا منها (تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على
 معنى كائن في نفسها (لكنه) اي الا ان المعنى المدلول عليه (مقترون) في الفهم
 (باحدا للازمة الثلاثة) وضما بقرينة قوله والاو اما ان يقترون باحد الازمة الثلاثة
 (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن (في نفسها)
 بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الخ (غير مقترون) اما مجرور على انه صفة بعد
 صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ
 محذوف اي هو غير مقترون وضما (باحدا للازمة الثلاثة) اذ علم بدليل الحصر
 ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة (قال لكلمة) جنس تحته انواع كان الحيوان
 جنس تحته انواع (مشتركة بين) هذه (الاقسام الثلاثة) كانه مشترك بين الانسان
 وغيره من ذوى الارواح واذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة
 لزم تمييز بعضها عن بعض ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اورد
 بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعلم للمشعر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقال
 مصدر بالفاء المفيدة للتمييز ذهابا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف (والحرف)
 كلمة تدل على معنى الا انه (يمتاز عن اخويه) الفعل والاسم (بعدم الاستقبال في الدلالة)
 على معنى في نفسها يعني ان الحرف مشترك لاخويه في كونه كلمة تدل على معنى الا
 انه امتاز عنهما يكون المعنى في غيره يعني ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل
 يدل على معنى في غيره كالسير والبصر في قولك سرت من البصرة فان لفظة من تدل
 على ابتداء الفاعلية الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه في كونه كلمة تدل
 على معنى الا انه (يمتاز عن الحرف بالاستقلال) يعني ان الفعل امتاز عن الحرف

وهو المتعارف عند العامة
 والقراء والاصوليين
 والفقهاء والاطلاق كلام
 الله عليه ليس لجرده
 ذال على كلامه القديم
 حتى لو كان مخترع هذه
 الالفاظ غير الله تعالى
 لكان هذا الاطلاق
 مجاهلا لان اختصاصا
 اخره تعالى وهو انه
 اخترعه بان اوجده
 الاشكال في اللوح
 المحفوظ قوله تعالى بل
 هو قرآن مبين في لوح
 محفوظ والاصوات في
 لسانك لقوله تعالى
 انه يقول رسول كريم
 وهو اسم له لا يصح من
 حيث تعيين الحمل فيكون
 واحدا بالنوع ويكون
 ما يقرأه القارى اي
 قارى كان نفس كلامه
 تعالى (قوله فلا حاجة
 قال الرضى احتراز بقوله
 لفظ عن الخط والمقد
 والنصب والاشارة
 فانها رجمادك بالوضع
 على معنى مفرد وليس
 بكلمات ولما كان هنا
 مظنة ان شال ان الجنس
 لا يكون للاحتراز به
 دفعه بقوله ويصور
 الاحتراز بالجنس ايضا
 اذا كان اخس منه النصل
 بوجه وهو هنا كذلك
 لان الموضوع للمنى
 المفرد يكون لفظا واد
 يكون والشارع اراد
 رد ذلك وان كانت
 الدبارة قاصرة في الالامة

اذ لا تأمل القيام الاحتياج
بعد ذكر اللفظ الى قيد
يخرج دوال عن الحد
ولا يحل لهذا التوهم
حتى يتم بدله لكنه
غير وارد لان الاصل
في الحدود ان يكون
الجنس صادقا على كل
ما يصدق عليه الفعل
بدون العكس وقد
عرفت ان تلك الدوال
موضوعة لمعنى مفرد
لان المعنى المفرد مالا
يستفاد جزءه من جزء
ما يدل عليه كما ستعرفه
وهي كذلك وليست
بكلمات وتلوي بما كان
المذكور من فصل
داخل في الجنس لكن
يلزم على هذا عدم مطابقة
الحد للحدود لبقاء
ما ليس منه داخلا فيه
فقدوا الى شيء يصلح
للجنسية باختيار كونه
شاملا لكلمة وغيرها
من المصطلحات والركبات
ويخرج بهن الحسامو
داخل فيه خارج
عن الحدود وذلك
هو اللفظ فهو موضع
الجنس ومن ذلك تبين
انما ذكره الينا في
في الخلق من ان الكلمة
ما موضع مفرد ليس كما
يشي وان ما قيل في
شرحه من ان الدوال
الاربعة خارجة بالوضع
اذ لا افراد ليس بمستم
واحتال كون ما عبارة
من اللفظ لاسيما اليه

بكونه مستغلا في الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها (و) ممتاز
(عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعني ان الفصل مشترك للاسم وحده في كونه
مستغلا في الدلالة على المعنى الا انه ممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه في قسمها
في الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلاثة (والاسم) ايضا مشترك في كونه
كلمة تدل على المعنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) في الدلالة على المعنى لما
عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز (عن الفعل) ايضا (بعدم الاقتران)
يعني ان الاسم مشترك الفعل في الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى
المدلول عليه غير مقترن في الفهم عن الازمنة الثلاثة (فعل) بعد كون الكلمة جنسا
مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة وامتناع كل واحد منها عن اخويه بفصله الخصوص
له (لكل واحد منها حد مصروف) بكسر الراء المهملة صفة للحد (جامع لافراد)
اي لافراد الحرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا (ومانع عن دخول غيرها) اي
غير الافراد (فيه) اي في الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها عجزه
عما عداه (وليس المراد) اي مراد المصنف (بالحد ههنا) في قوله وقد علم بذلك
حد كل واحد منها (الا المصنف الجامع) لافراد (المانع) عن دخول غيرها فيه
يعني عند الادباء ليس معنى الحد الا ذلك لان الحد في اللغة التعميم والحداد للابواب
لمنع الناس والدواب من الباب وفي العرف هو ما يبين ماهية الشيء يعني الحد قول
دال على ماهية كدال الكلمة ههنا تدل على ماهيتها وكذا غيره (وقد در المصنف)
الدر مضاف الى الفاعل مبتدأ والجملة جملة يمدح بها بكرة الخبر وسيأتي له زيادة
تحقيق والمراد به هنا شفقة المصنف على التعميلين والطالين حيث لم يعمل في التعميل
والثاني جانب الذكي ولا النقي والمتوسط بينهما ولم يترك جانب احدهما راعى
الجوانب الثلاثة (حيث اشار الى حدودها) اي الى حد كل قسم من اقسام الكلمة
(في ضمن دليل التحصر) رعاية الجانب الذكي لان الذكي بالاشارة يفهم ما هو المشار
اليه وما هو المقصود لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفي ضمنه حصل
بالاشارة حد كل منها (ثم نبه) بكلمة قد الدالة على التحقيق والتم الدال على
البين وبكلمة الحد (عليها) اي على حدود اقسام الكلمة المشار اليها في ضمن
دليل التحصر (بقوله) وقد علم بذلك (الح) رعاية الجانب المتوسط لانه وان لم يفهم
بالاشارة الا انه يتيقظ بالنتية ويدرك ما فيه اليه وفهم (ثم صرح بها) اي بحدود
الاقسام المذكورة (فيما) اي في المقام والحل الذي يأتي (بعد) الفراغ من
احوال الكلمة والكلام وذلك الحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة
حيث قال في اول بحث الاسم الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة وكذا في الفعل والحرف رعاية الجانب النقي لان النقي لما توهم لم يفهم من الكلام

حدا ويجوز به بناء على
قرينة شجرة كون الكلمة
من قسم اللفظ ناشئ من
عدم العلم بأحوال
المرقات وشراؤها
قوله لا يقصد الوحدة
قال المص في الايضاح
وإذا على قول صاحب
المفصل لفظه ان أراد بها
اقل ما يطلق عليه اللفظ
ككسرية فاسد لان الله
حرف واحد وان اراد
عنا محصور ما ينسب اليه
فليس مشعرا به وان
اراد معنى اللفظ كان اللفظ
اولى للاختصار ورفع
الاحتمال هذا كلامه وعلى
هذا كان الانسب ان
يقول ايضا بنسب
لصد الوحدة ولعله
اراد التنبية على صحة هذا
القصد فان من يمدى
ان عباده هل ليس
كل واحد يحتاج الى التام
لاخراج مثله جدا ولا
يراد غير وارد لظهور
ان المراد هو الخبر لكن
مع زيادة فائدة وهي
ان لا يمكن التلطف به
صريحتين باعتبار وضع
من الاوضاع اذ الوم
لا يذهب الى احتمال
اخر عند الاحتاط بتمام
التعريف (قوله مع
كون اللفظ اختصرا ايضا
وصفه المختصر من وصفها
ولم يأت بيده الملاوة
لكن اولي قوله تخصيص
شيء بغير قليل الاول
تعيين شيء لشيء يظنه

ما هو المقصود الا بالتصرع والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعوله لافعال
الثلاثة الاشارة والتبني والتصرع (على تفاوت مراتب الطبائع) وفي بعض
النسخ الطباع والاول جمع طبيعة كالتفاضل جمع فريضة والثاني جمع طبع
كرجل ورجال الطبع السجة التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر
والطبيعة مثله وفي اللغة كلامها في معنى واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما
عموم وخصوص مطلق والعالم هو الطبع لانه لا يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها
شعور بحركة الحيوان او لا بحركة الافلاك والاشجار كذا في شرح الديباجة والمراد
ههنا منها العقول من باب ذكر الحل وازادة الحال فتنى مراتب الطباع تفاوت العقول
لان العقول متفاوتة وهاهنا تفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار في قوله تعالى وانما
يتذكر اولوا الالباب يعني ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بمجودة
عقله وبعضهم لا يفهم لقصور ما في طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتبني وبعضهم لكمال
غياوته لا يفهم بالتبني بمد الاشارة ولكنه يتقبط بالتصرع والتفصيل لانه كالنام في الاسم
لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان يعرف الكلام
وبين بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة المناسبة الجزئية والكلمة بينهما يكون فضلا
بعدم فصلها باسباب فقال (الكلام) اللام فيه للجنس كان اللام في الكلمة للجنس
ويقال مثل هذا اللام لام الجنس ولا م الحقيقة ولا م الطبيعة كذا في الهوادى (في اللغة
ما يتكلم به) سواء كان فيه تركيب او لا ولذا قال (قليل) فحينئذ يكون زيد اوضرب او
ان من الاسم والفعل والحروف كلاما (كان او كبيرا) لفظه (وفي اصطلاح النحاة) عطف
على قوله في اللغة باعادة الجار (ما تضمن) آتوا تضمن على تركب لان التضمن احضر
لاستغناء عن صفة من لانه لو قال تركب لا احتاج ان يقال من ككتين ولصدقه على ان ضرب
امرا حقيقة دون تركب (اي لفظ تضمن) اشار به الى ان لفظ ما موصوفة لانه خبر
والتذكير في الخبر اصل ولان التذكير في التصرعات انسب لكونه جنسا (ككتين حقيقة)
مثل زيد قائم زيد (او حكما) او الاولى حكما والثانية حقيقة مثل جيتق مهمل، ويز
مقلوب زيد ولعكس مثل زيد قائم او زيد او قائم فلا قسام للتفاوت لقياس ان تكون
اربعة الثلاثة الاولى وان يكون كلاما حكما ولم يوجد له مثال تأمل ولا تكن من الغافلين
وفي الهندي الاولى تركب دون تضمن لمقابلة التركيب الا فرادى في تعريفها وايضا تركب
احضر لصحة الاكتفاء عن المتكلمين راسا بان يقول الكلام ماركب بالاستناد بخلاف
تضمن انتهى كلامه اقول ان ما قاله المصنف هو الاول لان المقابلة في التعريفات والحدود
غير لازمة وايضا التركيب وان كان احضر كما قال الا انه حيث يكون غير جامع لافراد
الكلام لخروج الكلام الذي استكن فيه فاعله سواء كان تباؤا مثل زيد ضرب او واجامثل
وغير ذلك (اي تكون كل واحدة منهما) من الكلمتين حقيقة او حكما (في ضمنه) فالغصير

اضرب المجرور راجع الى الموصول اذا كان الكلام في الاصطلاح من تضمن كلمتين بالاستناد
توهم ان المتضمن اسم فاعل وهو لفظ زيد قائم مثلاً والمتضمن اسم مفعول يعني لفظ زيد قائم
مثلاً ايضا فاقبحا انزيم التميز والفرق بينهما فقال بالعاما التفصيلية المشتملة للتمييز والفرق
بينهما (فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده بجمع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك الشخص
صورة الخط باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام (هو المجموع) فقط يعني مجموع زيد
قائم مثلاً وقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاستناد فيكون هذا المجموع متضمنا
بالكسر (والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين) يعني هو المسند فقط
او المسند اليه فقط لا مجموعهما يعني زيد واحد هو المتضمن بالفتح واقام فقط في
ضمن زيد قائم كان الحيوان او الناطق متضمن يعني احدهما وحده ومجموع الحيوان
الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل ولا تكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق
(فلا يلزم اتحادهما) كاتوهم اى اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل ما لكل جزء
(بالاستناد) اى تضمننا حاصل سبب اسناد احدى الكلمتين حقيقة او حكما (الى
الآخرى) يشير الى ان الباء متعلق بقوله تضمن تضمن معنى الحصول والى انها النسبية
وان اللام عوض من المضاف اليه والمعنى بسبب قيام احدى الكلمتين بالكلمة الاخرى
مثل قام زيد قائم معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم زيد وكذلك زيد قائم والمنطلق
زيد وزيد المتعلق وانما قال بالاستناد ولم يقل بالاخيار لانه اعم اذ يشمل النسبة التاني
في الكلام الجبري والطلي والانثاني وفي الرضى المراد بالاستناد الاستناد في الحال كما
في قولك قام زيد وزيد قائم اوفى الاصل ليشمل الاستناد الذي في الكلام الانثاني
نحو بعت واشترت والطلي هل انت قائم وليك او لملك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب
وفي المتكلم كاضرب ونضرب وليضرب الى هنا كلامه (والاستناد) في اللغة الاضافة
من السند من باب دخل وهو ما استند اليه من حائط او غيره او من السناد على وزن
صراف وهو الناقصة المحركة الحلق وفي الاصطلاح (نسبة احدى الكلمتين) سواء كانت
الاولى والثانية مثل قائم زيد وزيد قائم (حقيقة او حكما الى) الى الكلمة (الآخرى
بحيث) متعلق بالنسبة (زيد) من افاضيد ان كان معنى اعلم يتعدى الى المفعولين يعني زيد
تلك النسبة (الخاطبة فائدة تامة) مجمل كان بمعنى اعلم يتعدى الى مفعول واحد فالمتنى
يستفيد الخاطبة منها فائدة تامة او يحصل منها تلك الفائدة (فقوله لفظ) المستفاد من
لفظ الموصوفة جنس (تساؤل) الفاظ (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية
وغير الكلامية) لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس (وعيد تضمن كلمتين) مصدر
مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله (خرجت) الفاظ (المهملات) الصرفة
(المفردات) اما المهملات فلا تطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها المعنى شرط
وفيها لا يوجد الواضع للمعنى واما المفردات فلا تها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصفة
على الوجهين تعيين المجاز

المعنى المجازى لانه
اطلق اطلاقاً صحيحاً او
اطلعه ارباب اللسان في
عناوينهم يفهم منه المعنى
المجازى لان شيئاً لا
هذين الاصطلاحين لا
يكون بدون القرينة مع
ان لمين المجاز ليس
من افراد هذا الوضع
ولايحيز ان هذا قرينة
بلا مرية اذ الشارح
لمفسر الوضع بالتبيين
بل بالتفصيل ومن
البين انه غير صادق
على الوضع المجازى فلا
يرد على شيء من ذلك
والعيب من القائل انه
اعترض على الشارح او لا
يترك ما هو الاول يعني
التعريف بالتبيين ثم
اعترض عليه قائلاً بان
تعريف الوضع بالتبيين
قاسد فوقع في حيز
بعض (قوله اسم مكان
بمعنى المقصد قيل يرد
عليه ان مكان الحدث
يبين مفعوله فليس ما
يقصد باللفظ متديماً
تحت المقصد حتى يصح
اطلاقه مناسبة يصح
ان يتصل اسم ان بين
المفعول والظرف عليه
ثم قيل والجواب عنه
احدهما لا الاخر فظهر
بهذا انه لا وجه للاقتصار
على اسم المكان بل يصح
ان يكون اسم زمان هذا
وانت خبير بان المقصود
الافادة هو انه اذا كان
المعنى ما يقصد "ج"

التبعية في قوله الكلمتين (وقيد الاسناد خرجت المركبات النبر الكلامية) سواء
كانت اضافية (مثل غلام زيدو) توصيفية مثل (رجل قاضل) او تعدادية مثل خمسة عشر
او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية مثل سيمويه وودستويه (وقيت المركبات الكلامية)
المقصودة من التعريف (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعلمه مذكر
(متلاضرب زيدو) مؤنث مثل (ضربت هندو) اسمية مثل (زيد قائم) والفاطم زيد (او
اشائية) امر (مثل اضرب) نبر مثل (لا تضرب فان كل واحد منهما) اى من الامر والنهي
او من قوله اضرب ولا تضرب (تضمن كلاً من احدهما ملفوظة) يعنى الاولى كلة حقيقة
(والاخرى) والثانية (منوية) كلة حكما (وينهما) اى بين الكلمتين اللتين احدهما كلة
حقيقة والاخرى كلة حكما (اسناد) يعنى اسمية احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث (يقيد
المخاطب قاندة تامة) فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلاً من الاسناد فيصدق
الكلام ايضاً له كما صدق الحد على شيء صدق المحدود ايضاً على ذلك الشيء قوله (وحيث
كانت الكلمتان) تمليح لمقدم لقوله دخل وانما قدم للتاينو الى العلتان اعنى قوله وحيث
الحق وقوله الآتى فان الاخبار الخ (اعم من ان تكونا) اى الكلمتان (كنتين حقيقة
او حكما دخل في التعريف) قد مر ان الاقسام هنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان
يكون كلاهما كنتين حقيقة او على العكس او الاولى كلة حقيقة والثانية كلة حكما
او على العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية (مثل زيد ابو قائم) او
جملة فعلية حقيقة مثل زيد (قام ابو) او حكمية مثل زيد (قائم ابو) وذلك لان اسم الفاعل
العامل على ما سبقت فى حكم الفعل المضارع فتكون الجملة فعلية لان مثل زيد قائم ابو
فى حكم زيد يقوم ابو ويجوز ان يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك
لانه حينئذ يجوز فيه الامران احدهما ان يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ
وابوه فاعلمه سد مسد الخبر والثانى ان يكون خبراً مقديماً وابوه مبتدأ مؤخر او على كلا
التقديرين تكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبراً مقديماً الذى قبلها وسبقت لهما
زيداً لتحقيق فى قوله وان طابقت مفرداً جازاً الامران (فان الاخبار) جمع خبر كغرس
وافراس (فيها) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة (مع انها مركبات) لدلالة
جزء اللفظ على جزأ المعنى (فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب) المقصود منه القيام
فقط والاب مضاف اليه تعيين الفاعل يعنى الذى يقوم به لا فرض التركيب لانه اذا قيل
زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد وليس له (ودخل فيه) اى فى الكلام او تعريف الكلام
الذى جزأه الاول فى حكم الكلمة والثانى كلة حقيقة (ايضاً) كما دخل ما كان الجزء الثانى
فيه كلة حكما والاو كلة حقيقة (مثل جسق مهمل ويزم مقولوب زيد مع ان المستداليه
فيها) اى فى هذين المثالين (مهمل ليس بكلمة) حقيقة بل كلة حكما (قانه) اى المسند
اليه فيهما (فى حكم هذا اللفظ) فان المقصود منه هذا واللفظ لتعيين اى لفظ جسق مهمل

يخو ان يكون اسم
مكان استعمل في معنى
المفعول وليس المسمى
ان كل اسم مكان من
حيث انه اسم مكان يصح
ان يكون بمعنى المفعول
حتى يرد ما ذكره واردا
كيف وهذا محال في
جميع الصور واذ اعرفت
ان جوابه المفعول مع
ما تعرض عليه ليس بما
يلفت اليه (قوله بنى
على تجرده عنه وكونه
بمعنى التخصيص فقط
ولا بعد ذلك بل هو
الموافق لشيء من المتصل
بين الجهور حتى صار
بمثلة الحقيقة العرفية
فانهم يقولون هذا
موضوع لكذا وان كانا
داخلين تحت مفهومه
الاصل فان قلت فعل
هذا يكون الوضع
مجردا عن القبول ايضا
قلنا تم الا انه لم يتعرض
له لعدم تعلق الفرض
به في هذا الموضوع وما
قرره ان تبين بطلان
ما قيل من ان المعنى
انما استعمل الوضع في
جزء منه على سبيل
التبويب وان كان المقام
مقام التعريف لا احتياج
تقييد المعنى بالافراد
فالمراد لا يكون قيد
الالتماس كالايضني (قوله
الموضوعة لفرض
التركيب لم يتعلق بهذه
العبارة نظر من قال
انه اراد بقوله خرجت

ولفظ ديزمقلوب زيد ولذلك اعرب بأعراب الاسم وجعل مستمدا اليه واخذ حكم
الكلمة حقيقة (اعلم ان كلام المصنف) يعني ان القول الذي يصدق ان يطلق عليه الكلام
الاصطلاحي عند المصنف وهو ما تضمنه كثرين بالاسناد (ظاهر في ان) الفعل مع فاعله
ومفعوله وجميع متعلقاته (نحو ضربت زيدا قائما) الباقي قوله (بمجموعه) متعلق بقوله
(كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كثرين بالاسناد وهذا اللفظ
يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كثرين بالاسناد ويصدق ايضا
على مثل ضربت فقط مع ان الكلام في هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل
للمتعلقات فيه وكلام المصنف كائن (خلاف كلام صاحب المفضل) يعني بخلاف ما يصح
ان يطلق عليه الكلام عند صاحب المفضل (حيث قال) في تعريف (الكلام هو المركب)
حقيقة او حكما ليدخل ما لا يمكن فيه فاعله سواء كان جوازا او جوابا (من كثرين) حقيقة
او حكما (استندت احديهما) اي احدى الكلمتين (الى) الكلمة (الاشري) فانه اخذ
الاسناد في تعريفه ايضا وقيد به بان يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم
يطلق (قائه) اي هذا التعريف (صرح في ان الكلام) المصطلح (هو ضربت) يعني
الفعل مع فاعله فقط (والمتعلقات) من المفعول والحال وغيرها (خارجة عنه) اي عن
الكلام الاصطلاحي بحيث لا يطلق على المجموع كلام كالمطلق في كلام المصنف بل انما
يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفضل
واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفضل (ثم اعلم)
يعني بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب المفضل (ان صاحب المفضل)
قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارته الى ان
لم يصرح (وصاحب الباب) ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد
تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه (ذهبا الى ترادف
الكلام والجملة) الترادف الاتحاد في المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والحلوس وليت
واسديني الترادف هو ما يصح ان يطلق احدا للفظين على ما يطلق عليه الآخر (وكلام
المصنف ايضا) اي مثل كلام الشيخين (ينظر الى ذلك) اي يميل الى ترادفهما لان انظر
اذا تعدى بالي يكون معنى الميل لانه قال نظر اليه اي مال اليه (قائه) اي المصنف (قد
اكتفى في تعريف الكلام) الجار والمجرور وفي قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى
فاللغوي ان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (مطلقا) غير مقيد بكونه
مقصودا لذاته ولغيره ولذا فسر قوله (ولم يقيد) اي الاسناد بكونه مقصودا
لذاته اذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لتقيد الاسناد (بكونه مقصودا
لذاته) ولم يعلقه فعلم من اطلاقه انه لا فرق بينهما عنده ايضا (ومن جملة) اي من جملة
الكلام من المرفعين (اخص من الجملة قيدة) اي قد الاسناد (به) اي بكونه مقصودا لذاته
(فحينئذ) اي حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها

المهمات القضية المهمة
التي هي قوة الجزئية
عند أهل اليونان بقرينة
قوله وبقيت حروف
الهجاء لئلا يشابهها
ثم ان القائل وهم انه
اذا جرد الوضع عن
المعنى لا يخرج به مثل
جسقي ودرز لانه عين
تلفظ به وقد سبق
بيان مثل هذا الوهم
من ذلك القائل على ان
هذا القائل قد اخطأ
في دعوى وجوب كون
الافراد قيدا للمعنى كيف
والثابت كونه قيدا
لفظ كما ستقف عليه
وان ميناه توهم تفسير
الشارح الوضع بالتعيين
دون التخصيص على
انه لو كان عربه به
لاورد ايضا اذ الممثل
مالم يتصلق به غرض
وتعيين أصلا وهذا في
غاية الظهور ولكن من
لم يجعل الله له نورا فانه
من نور فانه لا يشي
ان يشوهم ان كثيرا
من حروف الهجاء
كحزرة الاستهزاء وبعض
حروف العاطفة والمجازة
لا يخرج بقوله لاني فلا
يصح الحكم بخروج
جميع حروف الهجاء
بهذا القيد لان هذه
الحروف ليست داخله
تحت حروف الهجاء
الموضوعة لفرض
التركيب كما هو الظاهر
(قوله فان قلت قد وضع

بالجبرية لان الانشائية على ما سيجي لا تقع خبرا ولا وصفا ولا حالا (الواقعة اخبارا)
كخبر المبتدأ وخبر باب ان وخبر لاني لتقي الجنس والجملة في هذه المواضع في
عمل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة ومقام مقامها يكون في محل الرفع كخبر باب
كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثاني في باب حبست وفي هذه المواضع
يكون في محل النصب لان ما قامت هي مقامه منصوب (او اوصافا) فهي في هذه المواضع
تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجركون الاسناد في هذه المواضع مقصودا
لفيره يعني يكون الاسناد فيها مقصودا لاصحبه فتكون فيها مرسطة ومتعلقة بما قبلها
غير مستقلة بنفسها ولذا احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التي وقعت
صاله للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها
مقصودا لفيره (بخلاف الكلام) لانه لا يقع في هذه المواضع ليكون الاسناد فيه مقصودا
لذاته فلا يفتنى الارتباط بفيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (في بعض الحوائث) هي
جمع حاشية وهي ما كتبت على شرح لزيادة الايضاح وحل بعض المشكلات (ان المراد
بالاسناد) اي مراد المصنف بالاسناد المأخوذ في تعريف الكلام (هو الاسناد) حال كونه
(مقصودا لذاته فقط) على ان يكون اللام للمهد (وحيث) اي حين كون المراد هكذا
(يكون الكلام) المصطلح (عند المصنف ايضا) اي كما كان اخص عند من جعله اخص
من الجملة فحيث يثنيكون الفرق بينهما بالمعنى والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير
عكس (اخص من الجملة) وفي الرضى الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد
الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكره من الجملة
والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينكس انتهى
(ولا يثنى) (اي لا يحصل) من الحصول من التحصيل هذا تفسير باللازم لان الاتيان
يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قيل ذكر الملزوم واردة اللازم (ذلك) (اي الكلام)
لانه واصطلاح هذه التفسير هو المناسب للمقام وجملة على التضمن والاسناد بعيد
عن المرام كذا في حاشية المصام لانه قيل فيه ما تضمن او تضمن الاسناد الاصلي
اي لا يحصل الكلام في ضمن شيء من الاشياء الا في ضمن هذين القسمين فلا يلزم
اتحاد الطرفين والمظروف لان الطرفين خاص والمظروف عام والظاهر الانسب بالمقام
ان يحصل في معنى من اي لا يحصل الكلام الا من هذين القسمين (الافى) (ضمن)
(اسمين) بمحذوف المضاف (احدهما مستدا والاخر مستداليه) اذ لا يثنى الكلام من كل
اسمين لانه لا يثنى من اسمي الفعل مثل رويديله ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما
مستدا والاخر مستدا اليه مثل رجل وقرس وزيد وعمر وقاعد وقاسم وذلك لانه
يصح حل احدهما على الاخر وهو ظاهر لا يخفى على من له ذوق سليم فلا بد من ان يكون
احدهما مستدا والاخر مستداليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما

مسندوا الآخر مسنداليه ومراد المصنف ليس الا هكذا الا انه لم يقيد اعتماده على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئيه التقدم وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى تأمل (او في) (ضمن) عطف على قوله في اسمين وهما منفصلة حقيقة يعني مائنة الجمع والخلق كقولك العدد اما زوج او فرد (اسم) قدم لاستحقاقه التقدم (مسند اليه) (وقبل) (مسند) لانه لا يأتى الكلام من كل اسم وقبل ولا يأتى من اسم فعل وقبل (و) وقع (في بعض النسخ او في فعل واسم) مكان قوله في اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهان المركب ههنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل مقدمه في الذكر قوله (فان التركيب) لتعليل المفهوم الكلام وهو ان المصنف ان يتقسم الكلام على طريقة الحصر ولم يذكره بلا حصر كافي تقسيم الكلمة فان التركيب (الثاني) منسوب الى اثنين على غير القياس كاللثاني الى الثلاثة والرابع الى الاربعة كذا في شرح الشافية (العقل) يعني بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة) الاسم (والفعل والحرف) يرقى الى ستة اقسام (بضرب الاثنين في الثلاثة اذ المبراع الترتيب (ثلاثة) مبتدأ متخصص بالوصف وهو قوله (نشا) لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفه (من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم) يدل من قوله ثلاثة بدلا لكل من السكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقدير هو لا الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل واسم وحرف فعل وحرف) وانما قلناه لم يبراع الترتيب لانه اردوحي فينتهي الى تسعة اقسام لاقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقدم والتأخير اي قسمين كذا قاله السيد عبد الله قوله (ومن الين) خبر مقدم وجواب لما يسأني ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المأولة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اي ومن الين الواضع الغير الخفي (ان الكلام) المصطلح (لا يحصل بدون الاسناد) لان الاسناد مأخوذ في تعريف الكلام (والاسناد) المأخوذ في تعريفه (لادله) اي الاسناد (من مسندو مسنداليه) لما مر ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد مخاطب قائدة تامة ومعلوم ان احدى تلك الكلمتين مسندو والاخرى مسنداليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب قائدة ما فكيف يكون قائدة تامة ولان الاسناد امر نسي لا يحصل الا بين متبئين هما المسندو المسند اليه كان الاضافة امر نسي الا بين لا يحصل المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر كثيرة (وهما لا يتحققان) ولا يحصلان في شيء من الاشياء (الا في اسمين) احدهما مسندو والاخر مسند اليه (او في اسم) مسند اليه (وقبل) مسندو للكلام مو قوف على الاسناد وهو مو قوف على المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الا في اسمين اذ في فعل واسم فالكلام مو قوف على اسمين مسندو ومسند اليه وفعل واسم مسندو ومسند اليه لان الموقوف على الموقوف على الشيء مو قوف على ذلك الشيء والمتبين ان الكلام يحتاج

بعض الالفاظ لا يقال كان الاولى قد وضع بعض الكلمات ليوضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه لانا نقول ليس مبنى السؤال عدم صدقه العرف على المرف بل عدم صدق الجلة الفعلية الواقعة وصفا على موصوفه ولا يخفى ان الوضع هو القيد دون الكلمة (قوله) المعنى ما يتعلق به القصد قبله انه اراد مفهوم ما يتعلق به القصد بهينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد جي وهو اخس مما يتعلق به القصد واراد صفي ما يتعلق به القصد على معنى صدق الامر على الاخص لا يلزم من كونه اعم من القيد كون المعنى اعم منه الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من النرس كون الانسان اعم منه ولا يخفى على ذي فطنة ان المفهوم المتبادر من قولنا ما يتعلق به القصد هو ما يقصد جي ليس الامم انه قد سبق تسيره بذلك فلا وجه لبطلان التردد والقول بأنه يمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد للمهد الحارضي فيؤول الى القصد جي ولا يفي ان يتوهم انه لو الى

الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند والمستداليه وهما لا يوجدان الى في اسمين او في فعل
واسم وثنين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الامن قسمين
متاولة هما سؤال وهو ان يقال حال القسمين قد علم فاحال الاقسام الاربعة الباقية
فاجاب عنه بالامتناع في قوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) انسان منها من جنس واحد
فدل وفعل حرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف واسم وحرف (في الحرف
والحرف كلاهما) اي المسند والمستداليه الفاء جواب اما والجاء والجور متعلق بقوله
(مفقودان) تقديره فكلاهما مفقودان في الحرف والحرف قد علم الظرف الفاعل على
متعلقه مع ان حقه التأخير عنه لا يحصر وذلك لان فقد المسند والمستداليه معا محصر
ومخصوص لتركيب الحرف والحرف لا غير لان الحرف لا يدل على معنى في نفسه فضلا
عن ان يكون مسند او مستداليه لانهما لا يكونان الا في اللفظ الدال على معنى في نفسه
(وفي الفعل والفعل و) في (الفعل والحرف المسند اليه مفقود) اما في الفعل والحرف فلما
صرفت ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه يعني ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا
او مستدالياه واما في الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به
ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما ولا يكون مسندا اليه ابدا فلا يوجد المسند
اليه في هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما صرفت (وفي الاسم والحرف احدهما)
اي المسند والمستداليه (مفقودان الاسم ان كان مسندا) يعني ان كان صالحا لا يكون
مسندا بان يكون فيه معنى نسبي نحو القائم (فالمسند اليه مفقود) لما صرفت ان الحرف لا يكون
مسندا ولا مستداليه والاسم المسند من حيث انه مسند لا يكون مسندا اليه (وان كان)
الاسم (مسندا اليه) يعني ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على
الذات ولا يكون فيه معنى نسبي لا تحقيا ولا تاويلا نحو الرجل وان زيد او ازيد
(فالمسند مفقود) يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام في الاقسام الاربعة فالحصر
الكلام في القسمين الاولين (ونحو يازيد) جواب عن سؤال وارد على قول المصنف
ولابتنائك ذلك الخ يعني ان نحو يازيد كلام اسطلاحى باتفاق النحاة مع انه مركب من
الحرف وهو حرف النداء والاسم المادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد في الكلام الحرف
والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يازيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف
والاسم الا انه (بتقدير ادعو زيدا) فليس الحرف والاسم المادى في شئ من الكلام بل
الكلام ليس الا في الفعل والفاعل المقدرين فلذا قال الشاعر (فلم يكن) نحو يازيد (من)
تركيب الحرف والاسم (كاذب اليه المفرد (بل) يازيد كلام حاصل (من تركيب الفعل)
المقدر (والاسم الذي هو المتوى في ادعو) المقدر وسيأتى له زيادة تحقيق ولما فرغ من
تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها ايضا ولما كان الكلام كليا للكلمة
لما سبق اوردده عقب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام الثلاثة على ترتيب الف والظن والنسر

بتسبيل السابق لكان
احسن لظهور ما فيه
من هيئة التكرار
نفيه اشكال وهوان
المعنى اذا كان متعلقا
به القصد يلزم ان يكون
حرفا لاجتماع موضوعه
بازاء المعنى اذ لا يخفى
ان التركيب مقصود بها
وحله لا يخفى على ذوي
البصائر (قوله) وهو
اعم من ان يكون لفظا
او غير لفظي ان هذه
القضية طبيعية والعلمية
لا تنتج كبرى الشكل
الاول لان يقال اني انتاج
الطبيعة في كبرى الشكل
الاول في كلية الانتاج
اذ اعتبر عند الميزانين
الاشياء والكليات والانتاج
في هذا المقام بين كافي
قولنا الانسان حيوان
ناطق والحيوان الناطق
كله وليس كما زعمه
لان هذا يدعي لا يصح
اعتباره كذلك ولا
يرد بان هذه القضية
مهمة وليست بطبيعية
اذ الطبيعة هي القضية
التي لا تصلح لان تقصد
كلية وحشية وما نحن
فيه صالح لكل منهما
الامرى ان نقول في اثبات
المطلوب على وفق ما
ذكره قسم سره
المعنى ما يتعلق به القصد
وكل ما يتعلق به القصد
اعم من ان يكون لفظا
او غيره فلهذا وتساد
المعنى ح وما استدله
على تحوير جعل الطبيعة
كبرى الشكل باطل جدا

فقال (الاسم) مرفا بلام المهد الحار جى لان النكر اذا اعيد مرفا يكون الثانى عين
 الاول غالباً لم يطفه على ماسبق مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون بابابند
 باب وفصلاً بعد فصل وفى الرضى لم يتصر على ما تقدم من قوله وقد علم لاحراز ان
 يصرح بحد كل واحد من الاقسام فى اول منتهى الذى تقدم لم يكن حدامصر حاولا
 المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبية فقط الى هنا كلامه (مادل) انما
 اورد لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره قبل
 من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح (اى كلمة دلّت)
 (على معنى) (كائن) (فى نفسه) (اى فى نفسه مادل) يعنى ان الضمير البارز راجع الى ما لا
 الى الاسم والا لثوق مرفعة المرف على مرفعة المرف ويلزم الدور وذابطل (يعنى
 الكلمة فتذكر) مبتدأ مضاف الى مقوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال مقدر
 وهو ان الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير فى دل نفسه كناية عن
 الكلمة وراجع اليها وهى مؤنثة فيجب تأنيث الضمير فى الموضعين لطابق مرجحه لان
 تطابق الضمير والراجع فى الاحوال المأثرتا اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكر الضمير
 فى الموضعين (بناء) خبره ووصف البعد رك قوله رجل عدل بالمائة او بان يكون المصدر
 بمعنى المفعول كقوله هذا ضرب الامير بمعنى مضرب و به اى مبنى (على افظ الموصول) لان
 لفظة ما التى فى التعريفات يجوز ان تكون موصوفة او موصولة وتواشار فى التفسير الاول
 وهنا الى الثانى (قال المصنف فى الايضاح شرح الفصل) فبعد على الرضى حيث قال بعد قل
 كلام المصنف باسمه وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فن اراده فليرجع اليه قوله فى الايضاح
 قيده احترازاً عن غيره (الضمير فيما دل على معنى فى نفسه) يعنى الضمير المحرور (رجع الى
 معنى) لا الى الموصول فحينئذ يكون الضمير موافقاً لمرجعه فى التذكير اذا المعنى مذكر ايضا (اى
 مادل على معنى) كائن (باعتباره) اى المعنى قوله (فى نفسه) متعلق باعتبار اى فى نفس المعنى
 (وبالنظر) عطف على قوله باعتباره (اى الى المعنى) نفسه لا باعتبار امر خارج عنه
 اى لا يدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضماثر المحرورة راجعة الى المعنى
 مثال كون الضمير فى نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقوله الدار) اى هذه الدار (فى نفسها)
 اى باعتبار حافى نفسها يعنى فى ذاتها بان تكون معمورة وجميع ما يحتاج اليه موجودا فيها
 (حكمها) اى قيمتها (كذا) اى الف درهم متلاق له الدار مبتدأ وفى نفسها فتحكمها
 مبتدأ ثان كذا الجار والمحرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى لا)
 اى ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اى باعتبار كونها فى وسط البلد او كونها قريبة
 من الجامع او كون جيرانها صناعاء او كونها قريبة من الحمام وغير ذلك بل يكون حكمها
 كذا باعتبار وما جد فى ذاتها ومقامها (ولذلك) اى لما قاله المصنف فى الايضاح او
 لكون الضمير المحرور فى نفسه راجعاً الى المعنى او لكون الاسم مادل على معنى

لانهم يسهو منه من الضحايا
 الكاذبة وان كان
 صادقا فى نفسه لا يقال
 ان القائل لم يراع قواعد
 المقول حتى يحكم بطلان
 هذا التبريز لان اثبات
 المطلوب ينتج من
 احدى الاشكال راجع
 الى تلك القواعد (قوله)
 مفردة اى معان فان
 جزء لفظ الجملة لا يدل
 على جزء زيد قائم غايه
 الاصراء يلزم ان يكون
 شئ واحد باعتبار
 مدلوليته مفردا وباعتبار
 دلالة مركبا ولا
 محذور فيه بل هو
 هو المطلوب (قوله)
 هنا اى فى صورة ما
 اورد من الاشكالين
 هذه اما هو الظاهر الا ان
 نفسه الاقرب اليه يستدعى
 تصم الصورة كاستحرفه
 (قوله) هذا الحكم
 منقوض بامثال الضائر
 تحقيق اقسام يتوقف
 على بيان مقدمة وهو
 ان اوضاع مواضع مختلفة
 فوضع جوامع الفاظا
 متخالفة ووضعها لفظا
 العرب ركب من
 الحروف مفردات الا
 لفاظ بمفردات المعاني
 اما ان يكون الوضع
 عاما والموضوع له عاما
 كعامة التكرات او
 يكون الوضع عاما
 والموضوع له خاصا
 كالضمائر والموصولات
 واسمه الاشارات واسمه

كأن في نفس مادل اللام متعلق بقوله (قيل الحرف مادل على معنى) كأن (في غيره اى حاصل في غيره) اى غير المعنى او غير مادل (اد) الحرف مادل على معنى حاصل (باعتبار متلته) يجوز فتح اللام وكسر ها وهو السير والبصرة في قولك سرت من البصرة لان من ههنا دل على معنى وهو الابتداء الحاصل في السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اى باعتبار المعنى (في نفسه) اى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المصنف في الايضاح (ومحصوله) اى يحصل كلام المصنف في الايضاح ونتيجته (ما ذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف في حاشية المطول (حيث قال) ذلك الفاضل الحق (كان) الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر مبتدأ محذوف ايضا تقديره وهذا اى كون المعنى في نفسه وفي غيره كأن كان لفظه ما زائدة والكاف للتنبيه والمشبّه به مدخولها والمشبّه الكلام المرتب عليه من كون المعنى في نفسه وفي غيره ولا يسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كاهو المتبادر بل هو ايضا من نغمة الاول (في الخارج) المراد به ماهو المحسوس والمشاهد يبنى كان في الحسن والمشاهدة شيئا (موجودا قائما بذاته) كالجمهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات والاشجار والاشجار او مجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كايقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كايقال هذا الجسم حجر وذلك شجر (و) شيئا (موجودا قائما بغيره) كالارض والارض هو شئ موجود قائم بغيره كالسواد والياض وغيرها من الالوان فانها لا تقوم بانفسها وانما تقوم بمحلها فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم عليه وبه فان قيل المرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجود قبيح ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا يابض قلنا ذلك انما يصح عن حيث وجوده لا من حيث العرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه نفسه مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بذاته في محته كونه محكما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بغيره في عدم كون كل واحد منهما محكما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا قائم بغيره كذلك الموجود (في الذهن) فبيان (مقول) خبر مبتدأ محذوف اى هو اى ماهو في الذهن (هو) اى ذلك المقول في الذهن (مدرك) اسم مقول من ادراك اى معلوم (قصدا) اى حال كونه مقصودا (ملحوظ) خبر لقوله هو (في ذاته) لافى ذات غيره (يصلح) اى ذلك المقول المذكور قصدا للملحوظ (في ذاته) ان يحكم عليه (لان يحكم به) كالايمان النافذة عن الحسن البصري اذا احتلها

الاضفال ومامة الاضفال والحروف وبعض الظروف كأن وحيث وغيرها مما يتضمن معنى الحروف والسر في ذلك ان معاني هذه الحروف غير مستقلة سواء كانت نغمة الموضوع له كمعاني الحروف او بعبارة كافي الاضفال والاسماء المحكية وغير ذلك لكونها خصوصيات محته لا يشاركها شئ حتى يوضع له كوضع اسماء الاجناس واما يكون الوضوح خاصا والموضوع له خاصا كالاعلام الجنسية والخصبة فنقول ان اراد المحجب ان جميع الالفاظ بهذه الحالة يرد عليه ما اورده الشارح وان اراد بيان مادي الاشكالين قط فلا يرد عليه شئ (قوله) بالابدال جزء لفظه على جزءه قبل هذا يقتضى ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك اذا لم يوسل بل يصح وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالاضفال الموضوعات اذ لم يوصف اللفظ الدال باللبس او العقل بغيره فاطلاق التفسير يبنى على الاحمال

ومنى على الاختلال
والصرف الصريح ما لا
يدل جزءه لفظة الموضوع
على جزءه وحده وهم
منه ناشئ من لفظة افظ
حيث زعم انه المراد من
حيث هو هو وليس
كذلك بل باعتبار كونه
دالا وهو ظاهر فكل
دال لا يفيد بجزء الدلالة
على جزء معناه فهو مراد
سواء كان لفظا او غيره
اذا عرفت هذا فنقول
لا مجال لاختلا الوضع
في تعريف المرد سواء
كان بحسب الاصل
كما عرفت او بحسب ما
يقضيه المقام كما نحن فيه
اما الاول فلما سبق
واما الثاني فطبق ذكر
الوضع (لونه) وفيه ذكر
اشارة الى ضعف هذا
الوجه ورجحان كونه
صفة اللفظ وليس بصفة
كونه مجازا بطريق
الاول على ما في الحديث
سيادته انما شانه للشيخ
الرضي ان الارادة صفة
المنى عند النجاة وانما
هو صفة اللفظ عند
التطمين ولا يخفى على
من نظر في كتابه انه
ما كان يكون الاراد
صفة للمنى عند النجاة
بل للتصريح على الرد على
المنصف وتزيف كونه
صفة للمنى انما المشهور
في اصطلاح اهل المنطق
جمل المرد والمركب

المقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة في حد ذاتها وتصلح لان
يحكم عليها مثلا انتساح حيوان يحرك فكذلك الاعلى عند الضغ ويصلح لان يحكم
بها مثل نوع من الحيوان تنساح يسكن في التيل (و) في الذهن (مقول هو) اى
ذلك المقول (مدرک) اى معلوم (تبعا) يعنى من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما
تبعا لذلك الغير (وآلة) عطف على قوله مدرك يعنى يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسببا
(للاحظة غيره) يعنى للاحظة الغير الذى يكون ذلك المدرك تبعا حاله فيه ويكون ذلك
الغير محلا له فيكون المقول الذهني ايضا قسمين قد سبق غير مرة فيكون اللفظ
الدال على معنى في نفسه كالمقول الذهني المدرك قصدا الملحوظ في ذاته ويكون
اللفظ الدال على معنى في غيره كالمقول الذهني المدرك تبعا الذى يكون آلة للاحظة
غيره (فلا يصلح لشيء منهما) اى من المحكوم عليه به تأمل ولا تكن من الغافلين
سكرة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها آلة للاحظة لم يصح
ان يحكم عليها وبها لانها لا تدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها
فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهني الى قسمين
كالوجود الخارجي اراد ان يوضحه بآراء مثاله فقال بالقائه التي قيد التفصيل
(فلا ابتداء) الفاء للتفصيل والايضاح بين المصنفين الاخيرين (مثلا) منصوب
على المصدرية اى يمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال من المبتدأ وهو الابتداء
والحال من المبتدأ جازع عند المصنفين او على الحالية اى حال كونه مثلا (اذا لاحظته) اى
لاحظته معنى الابتداء باعتبار المضاعف (العقل) وهو الاولية (قصدا) اى حال كون
معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه
معنى النظرية لان معنى قولك جائى زيد اراكا وقت الركوب ولهذه المناسبة
عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظته (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا
وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بمصدر (في ذاته) اى ذات لفظ
الابتداء يعنى فهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شيء آخر يلاحظه
كذلك في حد ذاته لاني قد غيرته فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (وزعمه) عطف
على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ في حد ذاته (تقل متعلقة) فتح
اللام المتعلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة
او غير ذلك (اجمالا) نصب على التمييز من النسبة الاسنادية (وتبعا) لذلك المعنى
المستقل بالمفهومية الجار والمجرور في قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر
ذلك المتعلق في فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تقل يعنى لزم ذكر ذلك المعنى
المفهوم بالاستقلال تقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق
لاستقلاله في الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية

من لفظ الابتداء الملحوظ في ذاته حال كونه ملائسا (بهذا الاعتبار) اى اعتبار
ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات (مدلول لفظ الابتداء فقط) يعنى
ذلك المعنى لا يهتم من لفظ الابتداء الا قصد اوبالذات فمع (لاحاجة في الدلالة)
في دلالة لفظ الابتداء (عليه) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (الى ضم كلمة
اخرى اليه) اى الى لفظ الابتداء (لتدل) اللام متعلق بالنفى مسلويا عنه النفى
بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم اوالى الكلمة باعتبار الاعجام في
لتدل تأمل (على متعلقه وهذا) اى ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء
العقل قصدا بالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم)
اى بقول النحاة (ان اللام والفعل) اى لكل واحد منهما (معنى كنا في نفس
الكلمة الدالة عليه) اى في نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك
المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية
فحينئذ يصلح ان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم بما يدل على الذات مثل زيد ورجل
وفرس يصلح ان يحكم به ان كان بما يدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد
كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك
المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصلح يحكم به فقط لان الفعل
ليس له دلالة على الذات حتى يصلح ان يكون محكوما عليه فلما كانت دلالاته
على الحدث والنسبة يصلح ان يكون محكوما عليه ابدا فيكون مستندا دائما على ما سأتى له
زيادة تحقيق (واما اذا لاحظ) اى مفهوم لفظ الابتداء (العقل) لكن (من حيث هو)
اى مفهوم لفظ الابتداء (حالة بين السير والبصرة مثلا) يعنى من حيث كون السير متصلا
بالبصرة وحالها فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها (وجمله) اى جعل العقل
مفهوم لفظ الابتداء (آلة) ووسيلة (لتعرف) مصدر من باب التفعّل ومضاف الى المفعول
وهو قوله (حالهما) اى حال السير والبصرة بنى وجمله آلة ووسيلة لتعريف ان السير
حال ومبتدأ منها وحي محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار (معنى
غير مستقل بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتاج في استقلال المفهومية من
لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون متناهما بالضمما معا اليه مستقلا
بالمفهومية (و) حينئذ لا يصلح ان يكون محكوما عليه (و) لعدم كونه مستقلا
في الدلالة على متناه (ولا يمكن) عطف على قوله يصلح (ان يتقبل) مبنى المفعول
والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اى لا
يمكن ان يتعلق مفعول لفظ الابتداء بشئ من الاشياء (الا بذكر متعلقه بخصوصه)
اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة (ولا) زائدا لتأكيد النفى (ان)
يدل مبنى المفعول (عليه) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم
بشئ من الاشياء (الا بضم كلمة على متعلقه) لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم

صفة اللفظ ولا يبنى ان
يجزعه في الحدود الا
لصاط بل الواجب
استعمال المشهور
المعارف منها فيالان
المحددين وليس له
ان يقول انى اردت
بالمعنى الفرع المعنى الذى
لا تركب به لان جميع
الافعال اذن يخرج من
حد الكلمة هذا علامه
لإبطال هذا القول يدل
على صحة ما زيف آغا
من عدم اشتراك غير
اللفظ في صفة الافراد
لا أقول لا يبرز من
ذلك الشهرة هذا لعدم
لان مبناها عدم الانشاء
بما عدا الدلالة اللفظية
(قوله) وكان النكتة
فيه قيل تتصور باسصال
المعنى في تقدم الوضع
على الافراد بالرتبة ولا
يجزى انه غاية الحدلا
يكاد يستفاد من العبارة
والاولى ان يقال ان
الاصل في السل الفعل
فلما كان لوصف الوضع
مصول متعدد اختار
فيه صيغة الفعل والاصل
في الوصف الافراد
فاختار فيها لاسم موصول
متعدد الافراد وانما تقدم
الوضع بما له لفظ الافراد
لكان متناهما عن ذكر
الوضع لان التزام الافراد
الوضع من غير مفسر
وفيه غلط ظاهر فانه
لا يسيل الى اعتبار
التجزؤ في امثال هذا

القيام كما لا يخفى على
العارف بأحوال النكات
وترجيح ما ناله اليه
طبعه ممنوع بل الامر
بالعكس لان صفة المنى
تتأدى ما على صوت على
مما اختاره قدس سره
ولا يثنى في العبارة
يستفاد منه ما ذهب اليه
الفاصل (قوله اعرب
بأعرايين رد ذلك بان
الاعراب ما في آخر
الاول فقط والثاني
مشمول بالحكاية ونور
بان معنى الاضافة لم يبق
اصلا فكيف يكون
الحرف صلاحة له وان
المطالبة انما هي لمجوع
المضاف والمضاف اليه
لا مجرد المضاف اذ لا
معنى له اصلا وانت خبير
بان كون الثاني مشغولا
بالحكاية وكذا قيام
الامر بمجموع المضاف
والمضاف اليه لا يخرج
عن كونه مبرا بأعرايين
بل بمعنى ذلك ويترده
لانه لو لم يكن كذلك لما
استبعد كون الثاني
مشغولا بحكاية وايضا
لو كان المرى جانب المنى
لما اعتبره في صورة
تلامذات جزئين المضاف
والمضاف اليه بل كانوا
يتمكون باختلاف آخر
الجزء الثاني بالحركات
الثلاث في الاحوال
الثلاث (قوله لكان
اتب وهذا حق
لاهمية فيه اذ الف

كون ذلك المنى ايضا مستقلا بالمفهومية (والحاصل) اي حاصل الفرقين لفظ الابتداء
وبين لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمنى كلى) مستقل بنفسه في المفهومية
يصالح ان يكون محكوما عليه ومحكوما به كان لفظ الحيوان موضوع لمنى كلى
مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما (و) اما (لفظة من) فهي (موضوعه) لمنى
جزئى من ذلك المنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء كان لفظ رجل موضوع
لمنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال الشارح (لكل واحد من جزئياته)
اي جزئيات المنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء (المخصوصة) صفة للجزئيات
(المتعلقة) صفة بعد صفة لها قوله (من حيث) متعلق بقوله المتعلقة (انها) اي
تلك الجزئيات (حالات) يعنى كل واحد منها حالة (لتماثلها) اي لتمامات انفسها
يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتشغل من حيث ان كل واحد منها حالة لتمامات
نفسه (وآلات) عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابطا (لتعرف احوالها)
اي احوال المتعلقة (وذلك المنى الكلى) اي الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن
ان يتشغل قصدا) حال كونه مقصودا من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية من
غير احتياج الى الفهم كلمة اخرى اليه (ويلاحظ) عطف على يتشغل اي ذلك المنى
الكلى (في حد ذاته) يعنى في حد نفس لفظ الابتداء لا غيره (فحينئذ) (يستقل)
ذلك المنى الكلى المتعلق قصد الملحوظ في نفسه (بالمفهومية) من لفظ الابتداء
بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه (ويصاح) ذلك المنى (ان يكون محكوما عليه)
نحو الابتداء واقع وثابت (و) يصلح ايضا ان يكون محكوما (به) كقولك هذا
هو الابتداء (واما تلك الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها لفظه من (فلا يتشغل
بالمفهومية) من لفظه من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة في حد ذاتها
(و) حينئذ (للتصالح) يعنى تلك الجزئيات (ان تكون محكوما عليها) محكوما
(بها) لما عرفت غير مرة (اذا لا بد في كل واحد منهما) اي من المحكوم عليه
ومن المحكوم به (ان يكون) متناه مستقلا بالمفهومية (ملحوظا قصدا) وبالأذات وقوله
(ليكن) علة لقوله اذا لا بد لكل واحد الى آخره (ان تسمى) معنى للمفعول (النسبة)
ناشئة (بينه) اي بين كل واحد الى آخره (وبين غيره) اي غير ذلك الكل فالضمير
ان يرجع الى الكل في قوله اذا لا بد في كل واحد الى آخره يعنى ان كان ذلك
الكل مستندا اليه فغيره يكون مستندا وان كان مستندا فيكون ذلك الغير مستندا
اليه فحينئذ تحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التي كانت لفظه من موضوعه
لكل واحد منها (لانتقل) معنى للمفعول ناشر ما استكن فيه (الاذكر متعلقها)
فكيف يستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية معنى على كون المتشغل مقصودا
بالذات وملحوظا في الواقع (تكون) تلك الجزئيات (آلات) ودوايطة (للملاحظة

احوالها) اى احوال التعلقات (وهذا) اى ملاحقه العقل من مفهوم الابتداء ومن حيث هو آله بين السير والبصرة وجعله آلة لتحريف حالهما (هو المراد بقولهم) اى قول النحاة (ان الحرف) كلمة (تدل على معنى) حاصل (في غيرها) يعنى ان لفظة من مثلا لاتدل على معنى حاصل في نفسها بل انما تدل على معنى في غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اى التحقيق التام في ارجاع الضمير المجرور في نفسه الى المعنى والى لفظة مادل والمراد من هذا ان لا فرق بينهما في المال وانما الفرق بينهما في التوجيه فقط (علمت ان المراد بكيونة المعنى في نفسه) بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى (استقلته بالمفهومية) يعنى ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحقا في ذاته (و) ان المراد (بكيونة المعنى في نفس الكلمة بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة (دلالتها) اى الكلمة (عليه) اى على المعنى بنفسها (من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى ان تكون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة بحيث لا تحتاج الى معاونه كلمة اخرى (لاستقلاله) اى الى المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعنى اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لافى المال والواقع لان مالها واحد (فرجع) مبتدأ (كيونة المعنى في نفسه) على التفسير الثانى (وكيونة) اى المعنى (في نفس الكلمة (الدلالة عليه) على تفسير الاول (الى امر واحد) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ (وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) وصحة كونه محكوما عليه وهو لا فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى مال الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما في المال وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا في التوجيه ارادهما بيان ما هو الاولى والايق منهما فقال بالغاء المفيدة للتفصيل (ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه) الضمير مبتدأ المجرور صفة في نفسه الجار والمجرور صفة بصفة بصفة في هذا الكتاب صفة لقوله في نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب (محتمل) خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى مال الموصولة) او الموصوفة (انتهى) عبارة عن الكلمة (كافى التفسير الاول) فحينئذ يكون تذكر ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول والموصوف رعاية لجانب اللفظ لان التحوى يحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال رجوع الضمير المجرور في نفسه الى الموصول (هو الظاهر) ما سبق قوله (ليكون) تعليل للحكم بالظهور او الرجوع او الاحتمال لان سيده صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل (على طبق ما سبق) اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا لما سبق (في وجه المحصر)

من العلوم الالوية
المنظومة فاحال جانب اللفظ
سبلا الى جانب المعنى اى
كما بينى (قوله لا يقال
لفظة واحدة بحسب
الظاهر فلا يرد ان
عباد الله علماء اسم احد
فهى كلمة معرفة بنسبها
لفظة دالة (قوله فبعد
ذكر الوضع لم يرد لوضع
مخصوصه الذى ذكر عليه
في هذا الموضع بل باعتبار
انضمام ما يتعلق به لا يرد
ان الوضع المراد لا يستلزم
الدلالة والحقيق في مراد
في هذا المقام (قوله فبعد
ذكر الدلالة الى غيره
قبله نظر لانه يجوز
ان يذكر بعد ذكر
الدلالة ما يستلزم ارجاع
فيستغنى به عن ذكر الوضع
كافى في نفس المقصد بان
تفيد المعنى بالمراد عظم
الوضع ومن المعلوم ان
المعتبر في الحدود هو
المطابقة فلا وجه له ك
الاقتراض وكأنه بناء
على زعمه اراد الرد الى
صاحب الفصل ايضا
حيث انى بالوضع بعد
ذكر الدلالة وتبين
المعنى بالافراد (قوله
منحجرة فيها اشارة
الى ان المحصر يحكم العقل
كايديل عليه قوله لانها
اما ان تدل وما ذهب
اليه بهنهم من ان
القصة استغراضا لاحتمال
قسم آخر وهو مادل على
معنى بسبب لا يكون
لفظا بل شيئا اخر من
الاشارة لشيء او غيرها
على يمكن مثلا ويدفعه
الاستقراء سهو لظاهر

لان المقسم على الكلمة
المرة بأنها لفظ الى
آخره عالم يدخل تحت
المقسم كلف يجوز العقل
كونه من جملة الاقسام
(قوله من) ان
سقطا قبل فيه ان
الظاهر اسقاط كلمة من
المستدعية لتقدير متعلق
مع ان في تقدير مجرد
سقطتا على ان يكون
مبتدأ خبره ان تدل في
عنه وهذا ليس بجو
بل الاول ذكر حاجتي
يكون المذكور من
العبارة مبتدأ لظهور
ان الارتباط على هذا
الم (قوله وفيه من
الرسم هذا قول الكوفي
والاول مذهب البصريين
واشار بصيغة الترضي
الى ضعف هذا الكلام
في نفسه لان مجيئه
على اسماء وتصغير على
سعي شاهد عليهم والى
ان الضمير بين البصريين
واعلم ان هذا الضمير
ليس قبل الفريقين
الثبوت لفظ اسم قبل
تقسيم الكلمة الى
هذه الاقسام بل هم
قلوه من معناه الاصل
الذي يشترك فيه غيره
من الاقسام اعني اللفظ
الاقوال على التي الى
هذا القسم المتنازع
اخويه فهو منقول
اسطلاحى كالتمثيل
والفرض منها بيان
وجه النقل وهو
يحصل بكل من الاسمين
الماز بيانها ليكون
الاختلاف في مأخذ لفظ
الاسم ابتداء ويكون
قوله لاستعلاء علة

في ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها
قوله (من كينونة المعنى في نفس الكلمة) بيان لما في قوله ماسبق (ويحتمل ان يرجع)
اي ان يراد رجوعه (الى المعنى) قوله (ففيها) لتبليغ لقوله ويحتمل المعطوف
(على محبة ارادة كلا المتين) احدهما ان يكون في نفس مادل والثاني ان يكون
في نفس المعنى كاسبق تحقيقه (ولكن) استدراك من الاحتمالين الى ان (عبارة المتفصل)
التي في تعريف الاسم وهي قوله الاسم مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقران
(ظاهرة في المعنى الاخير) وان كانت محتملة احتيا لا بعيدا غير ظاهري في المعنى الاول
(وهو) اي المعنى الاخير (ارجاع الضمير) الذي في نفسه (الى المعنى لعدم مسبوقتها)
لتبليغ لظهور العبارة في المعنى الاخير وضمير مسبوقتها راجع اليها والثاء في قوله
(بما يدل) متعلق في قوله مسبوقتها (على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة)
اشارة الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الادعاء
وكان وجهه قرب مرجع الى الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار
الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذاته المعنى
(ولهذا) اي لكون عبارة المتفصل غير مسبوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس
الكلمة (جزم المصنف هناك) اي في شرح تلك العبارة (رجوعه) اي الضمير (الى المعنى)
فقط. ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة قوله (وبما
سبق من التحقيق) (وهو ان المراد بكون المعنى في نفسه استقلال بالمفهومية يعني لا يحتاج في
الدلالة الى الضمير كذا اخرى اليها متعلق قوله (ظن) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه
ظرفا للنحو المحصر لان الظهور بما سبق منحصر بما سبق (انه لا يحتل حدا الاسم جوما
يعني يتفرض لتعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لا اده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما
سبقي (ولا) لا يحتل (حدا الحرف معنا) بان لم يكن مانعا لا غبارا له دخول بعض الاسماء فيه قوله
(بالاسماء) متعلق قوله لا يحتل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه لقوله (لازمة)
على منوال جاد زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو صاحب وضعا مستقل
بالمفهومية من لفظ ذو من غير الاحتياج الى كلمة اخرى (وفوق) فشاء وضعا للملو وهذا
المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو هذا للملو
(وقدام وخلف) متشبا (الى غير ذلك المذكور من ذات وغير ذلك) قوله (لان معانيها)
اي معنى كل واحد من تلك الاسماء (مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة)
في حداثتها) اي في حداثتها فتكون تلك الاسماء داخلية في التعريف ويكون تعرضه
جامعا لافراده وخارجا عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اعيانه فيه الا انه
(لزمها) تعقل متعلقاتها (وهي ما اضيفت هي اليه) مثل ذو المال والعلم وفوق زيد وتحت عمرو
وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجالا) نصب على

التقدير من نسبة لزوم الى فاعله وهو الثقل (وتسببا) عطف على قوله اجمالا يعني كان مفهوما ابداً معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ في حد ذاته ولزومه ثقل متعلقة اجمالا وتسببا من حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ في حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها في الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قبله لان معانيها مفهومات كلية الى آخره (لا جرت العادة) اى لما جرت عادة العرب واستمرت (باستعمالها) اى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (في مفهوماتها) اى في مفهوم كل واحد منها حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة لمتعلقات اى متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرهما وهذا في لفظ ذي قاه لا يضاف الى الاسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقه (لانه) اى الاستعمال في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة (الفرض من وضعا) اى وضع كل واحد منها (لزوم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزوم اى لزوم ذكر متعلق كل واحد منها (لفهم هذه الخصوصيات) المصدر مضاف الى المقول والفاعل محذوف اى لفهم السامع المتعلق بخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا) اى لا يلزم ذكرها (لاجل فهم اصل المعنى) لاجل ان فهم السامع المعنى القنوى لكل واحد منها (ففى) اى كل واحد من هذه الاسماء قائماً بتباعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكور السالم (دالة على معانيها) اى دالة على معناها القنوى لكل واحد منها حال كون تلك المعاني (معتبرة في حد انفسها) اى في ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معانيها (في غيرها) فاذا (ح) اى هذه الاسماء (داخلة في حد الاسم) و (لا) تكون داخلة في حد (الحرف) حتى ينتفض حد الاسم جمعا وحدا الحرف معنا فيكون حد الاسم جمعا لا افراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا لا اغياره فلم يلزم ان يحتل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف معناه (ولما كان الفعل دالة على معنى) كائن (في نفسه) حال كون دلالة (باعتبار معناه) اى معنى الفعل (التضمن اعنى الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابق غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والالزام اقتران الزمان بالزمان فيكون التضمن مقترنا بنفسه ولو اراد بالذم ما يشمل المعنى التضمني وغيره فيدخل في حد الاسم الفعل اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان والتألق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان او التألق في ضمن الحيوان التألق والفعل على الحدث او الزمان في ضمن الحدث والزمان والالزام كدلالة الانسان على قابل العلم وضعية الكتابة والفعل على نسبته الى فاعله ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه نفسنا (مقترنا) وضعا (مع احد الازمنة الثلاثة) في الفهم عن انفاذ الفعل اخراجه جواب

للفعل دون الاخذ ولله اشار الى ذلك حيث عدل عن الظاهر وهو ان يكون لفظ المأخوذ خيرا فانه قدس سره لو جعل ما مر على له لكان المناسب ذلك قوله اى بوجه المعصر قبل كان الاولى ان يكتفى بوجه المعصر وانت خبير بان الترض بشال هذا سببا في مقام الايضاح والتبيين مما يليق شأن المتضمنين (قوله) الحمد مهنا لان الادباء وكذا الاصوليين يستعملون الحمد على المرفع مطلقا وان كان ارباب الحقول يحصونه بما يفيد تبييرا ذاتيا فلا يرد منع كون ما على حدا لجواز ان لا يكون للمميز او المشترك ذاتيا ولا يحتاج الى الدفع الى ادعاء كونه حدا بحسب الاسم (قوله) الطبع لم يرد به جمع طيبة او طبع لانه ليس ثبت بل ما هو معنى الطبع مثل الطيبة قال في الصالح الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطيبة مثله وكذلك الطبايع (قوله) في اللغة الى آخره قيل لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى القنوى فكلمة وهو القنط وتخصيص المعنى الكلام ببيان ثم قيل ومن المعاني القنوية

لكلامه ما يكون مكتفيا
 به في اداء المرام على ما في
 القاموس ولا يخفى انه
 اشد مناسبة بما اصطلاح
 عليه فالاول ان يحمل
 النقل عنه اليه ولا يخفى
 ان كلا قوليه ليس بصحيح
 اما الاول فلان مفهوم
 الكلمة في اللغة
 والاصطلاح واحد كما
 يشهد به كتب اللغة ولا
 ارى احد اجوز اطلاق
 الكلمة هل المهمل حتى
 يكون هي واللفظ
 مترادفين ومن ادعى
 ذلك فليبه البيان واما
 الثاني فلان اطلاقه على
 ما يكتب به في اداء
 المراد انما هو باعتبار
 كونه اسم جنس يقع على
 القليل والكثير فليس
 هو اصلا متغيرا له سلبناه
 لكن لان لم يكن كونه اول
 بالنقل عنه لان كلا
 معنييه القويين وان كانا
 يبينان في صحة الوقوع
 على المراد لكن الثاني
 قد لا يقع عليه المصطلح
 وذلك اذا لم يفسد ضمن
 كلمتين بالاسناد بداية
 المراد بخلاف الاول
 فهو اشد مناسبة منه
 اليه (قوله) فالتضمن
 اسم فاعل اعم ان امثال
 هذا ليس الا لرفع الا
 لباس الثاني من توافقي
 صورتى القنطين خطأ
 فهو بمنزلة الاعجام ولذلك
 ترى بعضهم لا يلتفتون
 الى الفرق الباهوا هو الاصح

لما اخرج المصنف الفعل (قوله) (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) (اي غير مقترن
 مع احد) يشير الى ان الباقي قوله يا حد بمعنى المساجبة كما في قوله اشترت القرس بسرهما
 اي مع سرجهما (الازمنة) جمع قلة على وزن الائمة (الثلاثة) صفة الازمنة او رده بصيغة
 التذكير وان كان الموصوف مؤنثا لان العدد يتبع موصوفه ان كان جمعا في الافراد
 يعني ان كان مفردا مذكرا او رده مذكرا كما في ما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان
 مؤنثا او رده مؤنثا نحو جاءته النسوة الثلاث وكما في قوله سخرها عليهم سبع ايام ولجمالية
 ايام (في الفهم) متعلق بقوله مقترن اي في انهما المعنى المدلول عليه بالاستقلال (عن لفظه)
 الدال عليه (اي اعلى المعنى) فهو اي قوله غير مقترن بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة
 الاولى قوله في نفسه وهذه هي الثانية فيكون من قبل تعدد الصفة مثل جاءته زيد العالم
 الفاضل (للمعنى) فبالصفة الاولى (الباقى) متعلق بقوله (خرج الحرف) يعني قوله في نفسه
 لان الحرف يدل على معنى في غيره لا في نفسه (عن حد الاسم) بالصفة (الثانية) خرج
 عن حد الاسم (الفعل) ايضا لان الفعل وان دل على معنى في نفسه لان ذلك المعنى مقترن
 باحد الازمنة الثلاثة فتم حد الاسم جمعا ومنما (والمراد بعدم الاقتران) المفهوم من قوله
 غير مقترن (ان يكون) الاقتران (بحسب الوضع الاول) وانما قيده بالاول لان في بعض
 الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع او لا المصدر وتانيا وضع لافعل
 مثلان صه وضع او لا لا سكوت وتانيا لا سكوت فالمراد هنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران
 بالوضع الاول لانه حيث يدل على معنى في نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكن بقوله بحسب
 الوضع وقيده بالاول لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة
 عن الزمان (قد دخل فيه) اي في حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها امانة قوله) عن شئ
 الا ان بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) اي عما يكون مصدرا في اصل وضعه (سواء
 كان الثقل فيها صريحا) اي سواء كان ثقل ذلك البعض صريحا بان يكون في اصل وضعه
 مصدرا الا انه ثقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير وحذف الزوائد (نحو رويد)
 وهو في الاصل مصدر اردو راد او لا انه صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم
 بمعنى ارفق ارفقا ويجوز ان يكون تصغير رويد ارفق وحيث لا يكون محذوف الزوائد
 وفي الرضى يحكى على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة
 الى المفعول كضرب الرقاب والثاني ان يحمل معنى اسم الفاعل اما صفة المصدر نحو سر
 سيرارويد اي سرودا او حالا نحو سر رويد اي سرودا والثالث ان ينقل المصدر
 الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدرا الفعل قبله نحو
 رويد زيدا الى هنا كلامه (قانه) اي رويد (قد يستعمل) اي قليلا (مصدرا) يعني ارواد
 مضاقا لرويد زيد كضرب الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل
 مصدرا مضاعفا (ايضا) اي كما يستعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها غير (غير صريح) يعني

يكون على وزن المصدر ولكن يكون في الأصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيات) لانه ليس بمصدر الا انه سمي مصدرا مجازاً تسمية باسم ما وازنه نحو قوقاة مصدر فوق قاته وان لم يستعمل مصدرا في استعمال العرب ولا في استعمال غيرهم (الا انه) يكون (على وزن قوقاة مصدر فوق فوق قوقة وقوقة اي صاح يصيح يقال الدجاجة تفرق حين تلقى بيضها اي تصيح من فرحها وسرورها قوقة وقوقة على وزن فاعلة وفعلا لا وكأنه في الأصل هيبة قلبت الياء المتحركة كالفا (او عن المصادر التي كانت في الأصل اصواتا) يعني ما بعضها منقول عن المصدر الذي كان في الأصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسماء له ثم نقل منه وجعل اسماء للفعل المشتق من ذلك المصدر رسمى المصدر باسم مدلول المنقول اليه والا (نحو سه) ووه بمعنى اسكت واكف (او) ما بعضها (عن الظرف) مثل امام وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيد) فان امامك كان في الأصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ولصوب زيد بعده جعل علامة لهذا النقل وله هاتمان لان لانه ان يكون للتحذير والتهديد فعل الاول يكون بمعنى احذر مما يؤذيك من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثاني يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذر او تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بفتح الحاقضي كان رويد اسم لامل (وعليك زيد) فيه لشر على ترتيب اللفظ فان عليك في الأصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة صر من زم يلزم من باب علم يعلم وجعل نصب زيد قرية لهذا النقل (فليس لشيئ منها الالة) بحسب الوضع الاول على معنى مقترن (على احد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة حين يفهم من لفظ رويد واما الثاني وهو هيات فلانه في الوضع الاول بمعنى البعد التبع المقترن باحدا حين الفهم واما الثالث فهو ان صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) وذا غير مقترن ايضا باحدا واما الرابع وهو امامك فلانه في الأصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدمك فهذا المعنى لا يقترن باحدا واما الخامس وهو عليك فلان افطع عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدا بل لكل واحد منهما الدلالة على المعنى المصدرى الغير المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه) اي عن حد الاسم (الاقوال المتسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اي عن الاقتران بالزمان يعني باحد الازمنة كافعال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرها فانها في اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها المتسلخة عنها لتدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضي الا انها المتسلخة عنه لقصد الدوام والمدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال التعجب (لاقتران مضاعفا)

(قوله) فلا يلزم اتحادهما يعني ليسا يتساويان حتى يرد انه يلزم على هذا كون المتضمن والمتضمن اسما واحدا وهو محال لان شان كل منهما يتاخر شان الاخر ويخالفه بل هما متباينان لا يصدق شيء منهما على شيء عما يصدق عليه الاخر لضرورة ان الجزء لا يعمل على ما يحصل عليه الكل وبالمعنى والسر في ذلك ان الهيئة الاجتماعية معتبرة في جميع التراكيب لان المركب ما لم يكن له صورة اجتماعية لا يصير شيئا واحدا بالضرورة فلا يلزم من ذلك كونه صركا من ثلاثة اجزاء لانه ليست جزء منه بل هي مازدة فان الوحدة والكثرة خارجتان عن الهيئات على ما برهن عليه في الكتب الحكيمة (قوله) اي نقصنا حاصلها الى آخره قيل سببه الاستناد باعتبار انه صار باعشا لجمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل فانضممتين للاستناد لكان السبب لا يخفى عليك ان التضمن امر قائم بالكلام لا يعتبر فيه جعل الجماع فلا يناسبه مثل هذا التعليل بل لا يصح لان القول له ما فعل لاجله فعل مذكور وهو ليس فعلا

اى معنى الافعال المتسلخة عن الزمان (هـ) اى بالزمان (بحسب اصل الوضع) ولكن انسلخ
عنها الزمان لفرض من الاغراض (وخرج) معطوف على خرج او على دخل (عنه) اى
عن حد الاسم الفعل (المضارع) ثلاثيا وارباعيا وغيرهما (ايضا) كما خرج عنه الافعال
المتسلخة عن الزمان (قائه) اى المضارع (على تفسير) متعلق بقوله يدل الذى هو خبران
(اشتراك بين الحال والاستقبال) فياشارة الى الاختلاف فيه لان فى المضارع ثلاثة
اقوال الاشتراك بين الزمانين فالممكن قرينة الخصوص وان يكون حقيقة فى الحال
ومجاز فى الاستقبال بملاقة الجزئية وان يكون حقيقة فى الاستقبال ومجازا فى الحال بملاقة
الجزئية (يدل) اى المضارع (على) معنى مقترن بجملة (زمانين معينين) وهما الحال
والاستقبال (من الازمنة الثلاثة) واذا دل المضارع على معنى فى نفسه مقترن بالحال
والاستقبال (فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنهما) يبنى فيدل على معنى فى نفسه مقترن
باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذا قدح) تبنى للمفعول اى لا يمنع لان
القدح المتع قال قدحى منه (فى الدلالة على معين الدلالة) نائب (على ما) اى على المعنى
الذى هو (سواء) اى غير المعنى المعين فالفعل المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد
منهما غير معين اى لا يمنع عند كون المضارع دالا على معنى فى نفسه مقترن باحد ذلك الزمانين
غير معين (ثم) هذا جواب سؤال ناس من قوله اذ لا قدح الى اخره وهو انه لا قدح فى
الدلالة على معين لدلالة على ماسواء وهل قدح فى ارادة زمان المعين ارادة ما-واه فاجاب
عنه بطريق التسليم (قدح فى ارادة المعين ارادة ماسواء) سواء كان معنى او زمانا يعنى
حين يراد بكلمة معنى معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان
المعين لا يراد غيره الثلاثين الاتباس فى الارادة وهو غير جائز (واين) ظرف مكان
الا انه خبر مقدم لما سيجي (الدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالطرف يبنى
بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يبنى صفة اللفظ والارادة صفة
قائمة بالمتكلم يبنى صفة التكلم واذا اراد المتكلم بلفظ معنى او اقتران زمان لا يبنى له ان
يرد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الآخر لانه يكون فيها الاتباس
بعض المعانى ببعض وهو لا يجوز واذا دل لفظ على معنى او اقتران زمان يجوز له ان يدل
على غيره او فترن به تأمل والنصف والتأمل جهة دل (ولما فرغ) المصنف (من بيان حد
الاسم اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى (ليفيد) اى ليعلم
المصنف بذكر بعض الخواص (زيادة معرفة) اى بالاسم لان التثنية اذا صرف اولاً لم
ذكر بعض ما يختص به يلزم (زيادة معرفة) اى بالاسم لان التثنية اذا صرف اولاً لم تذكر
بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفة (فقال) (ومن خواصه) اما مبتدأ على تأويله
بالبعض اى بعض خواصه لان من فى التثنية واخبر مقدم (منها) حال من فاعل قال اى
من اول الاسم (بصفة) متعلق بقوله فتبها على وزن بسة (جمع الكثرة على كثرتها) اى

معمولا ثم لو قيل
الكلام ما جمع اوركب
من كلمتين لكأن الكلام
انسب (قوله خرجت
المهمات مطلقا وقيل
بجنى الصرفة فى بقاؤيد
فأم جنى فان الجموع
يصدق عليه الحد وهو
كلام مشتمل على جنى
مهملم قيل وان ايت
من ذلك فاجعل كلمة
ما عبارة عن لفظ
موضوع قرينة ان يثبت
التحويين عن الالفاظ
الموضوعة وهذا من
قيل ما ينبغي منه لان
لفظ جنى فى هذا
المثال كما انه ليس داخلا
فى مفهوم الكلام ليس
خارجا عن مفهومه
متعلقا باضابيل وجوده
كعدمه لا يتاخر بينهما
بحسب القصد والمعنى كما
هو الظاهر فام يصح
القول بان الكلام مشتمل
عليه حتى يحتاج الى مالا
يخطر بالبال ويصدق من
مطلق الاتصال (قوله)
وبينهما اسناد يفيد
التخاطب قيل الاول
نسبة قيد الى آخره
وانت خير بانه انسب
بالقام من النسبة لان
الكلام مناسق الى بيان
الرض من قيد الاسناد
والتوسيف بذلك القصد
الايضاح كما فى قوله (الا)
لمنى الذى يظن بك
الظن كان قد رأى
ولقد سمع (قوله) فان

على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا قوله منها لان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق
 العشرة الى ما لا نهاية له (و) منها ايضا (عن التبعية) اى بكلمة من التي تفيد معنى التبعية
 في مدخولها وافتادان الخواص المذكورة بعض منها (على اى ما ذكره) اى ما ذكره المصنف
 من الخواص (بعض منها) اى من خواص الاسم (وهى) اى الخواص (جمع خاصة)
 كنواصر جمع فاصرة (وخاصة التي ما يختص به) اى بالشيء (ولا يوجد في غيره وهى)
 اى الخواص (امشاملة لجميع افراد ما هى خاصة له) وقال لها عرض لازم لانه يتبع
 انفسا كعن الماهية (كالكتاب بالقوة للانسان) يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له حيث
 وضعت في قوته وذاته وركبت في طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افراد (وهى) (غير شاملة)
 لجميع ادواتها ما هى خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه وقال لها عرض مفارق حيث لا يتبع
 انفسا كعن الماهية (كالكتاب بالفعل له) اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لا توجد
 في جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراد (وهى) هذه بنوعها خاصة لا تخصها
 بماهى واحدة كالانسان والاسم وبرسم بانه كلى قال على ما تحت حقيقة واحدة
 قولنا عرضا لاذنيا وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثاني لان اللام لا يوجد
 في جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوها وكذا الجمل لانه
 لا يدخل المليات من الاسم وغير المنصرف ونحوها وكذا التووين حيث لا يدخل المنصرف
 وما عرف باللام وبالنداء ونحوها وقس على هذا غيره (فن خواص الاسم) (لدخول) اما
 مبتدأ او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو (اللام) (اى لام التعريف) لتكون اللام
 شائعة في هذا القسم فيما بينهم بحيث ينصرف الفهم اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده
 (ولو قال) (المصنف) (دخول حرف التعريف) مكان دخول اللام (لكان) قوله (شاملا
 للميم) الذي يستعمل حرف تعريف (في مثل قوله صلى الله عليه وسلم) على لغة حمير في
 جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم في انفسهم حرف التعريف كاللام حيث قال امن اميرا
 مصيام في اسفر وقيل على لغة طى فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (ليس من اميرا
 مصيام في اسفر) (ليطابق الجواب السؤال) وقيل ليصدر منه صلى الله عليه وسلم في غير
 هذا الحديث (لكنه) اى الا ان المصنف (لم يشر له) اى لا دخول مثل هذا الميم (لعدم
 شهرته) ولا نهى اى لان دخول اللام اخصر ولا كفاه بذكر الاصل عن الفرع لان اللام
 اصل في التعريف ودخول الفرع في الاصل كثير شائع (وفي اختياره) اى المص (اللام)
 فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كاقال اى بعض (اشارت الى ان
 المختار عنده ما ذهب اليه سيويه) لان في حرف التعريف ثلاثة مذاهب والمختار منها عند
 المصنف مذهب سيويه لانه مقتضى في هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب (من ان)
 بيان لما في قوله ما ذهب اليه (اداة التعريف) يعنى آلة التعريف وحر فاعلى اللام وحدها
 يعنى حال كونها مفردة ومستقلة في التعريف حيث لا يشاء كهاشيء من الحروف وانما

الاخبار فيها مع لها
 مركبات الى اخره قيل
 في كون المبرق زيد
 قائم ابوه مركبا نظر
 لان الخبر عندهم هو قائم
 ابوه مركبا نظر لان
 الخبر عندهم هو قائم
 وفاعله خارج عن الخبر
 ثم قيل ولا يذهب عليك
 ان الاسئلة المذكورة
 داخلة في تعريف الكلام
 مع قطع النظر عن جعل
 الكلمة بناء عن من الكلمات
 حقيقة او سمكا وتعلاما
 بينا للبيان اما الاول
 فلا جاعل عن وقوع الجمل
 خبرا قال في الفصل والخبر
 على نوعين مفرد وجمل
 وهى على اربعة اشرب
 فعلية واسمية وعربية
 وظرفية ولا بد في الجمل
 الواقعة خبرا من ذكر
 حاد يرجع الى المبتدأ
 وقال المصنف على ما
 قوله فيها بعد الخبر
 يكون جملة على اختلافها
 من اسمية وفعلية لان
 الفرع الحكم على المبتدأ
 وكما يصح الحكم بالفرع
 يصح الحكم بالجمل اذا
 كان متعلق به ومن ثم
 اشترط ان يكون فيها
 ضمير يعود على المبتدأ
 فان قلت ان الفاعل لم يرد
 لئلا يكون الجمل خبرا بل
 هو يقول بذلك في زيد
 ابوه قائم او قائم ابوه
 لكن يمنع كون قائم
 ابوه في ذواتهم ابوه خبرا
 بجملته قلت هذا من

قبل التحكم بالمطلوع
 ونحو فساد الذي اذ
 يلزم حيث ثبت ثبوت القيام
 الواحد لزيد وابيه جينا
 واما الثاني فلفسورة
 قيام الاحتياج الى احد
 الاخرين اما التصميم في
 اختاره او القول بانها
 صدق انه تضمن اكثر
 من كلمتين صدقا انه
 تضمن كلمتين لوجودهما
 فيه على ما ذكره بعض
 الصراح كيف يقول
 بغير احد ينك الاخرين
 لكن التعريف غير
 منكمس بخروج تلك
 الامثلة (قوله فان في
 حكم هذا اللفظ يعني ليس
 الحكم عليه باعتبار
 مدلوله اذ لم يثبت له
 ذلك بل باعتبار لفظه
 فقط وذلك جائز لا
 محالة الا ترى انك اذا
 اردت ان تحكم على
 لفظ ما ثبت له نفسه
 وقتلتملا شرب مرصك
 من ثلاثة احرف لم يكن
 هناك شرب الا على
 شيء هو المحكوم عليه
 بالتركيب بل هو منه
 محكوم عليه بذلك فصع
 تأويله كذلك ولا يقال
 اذا تمت كون الشيء
 محكوما عليه باعتبار
 مجرد لفظه فقد ثبت
 حوازي كون اللفظ محكوما
 عليه ايضا فلا حاجة الى
 هذا التأويل لان اللفظ
 غير ظاهر تحت مفهوم
 الكلمة فهو غير داخل

اختار اللام لانها للتخصيص وضما وهو جزء من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم
 المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة (زيدت عليها همزة قالوا صل لتندرا ابتداء بالساكن)
 لان اللام زيدت اولاسا كنهية ولم تحرك وان كان الاصل في الكلمة الموضوع على حرف
 واحد الحركة لانه لو حركت بالضم لزم الثقل ولو حركت بالفتح لالتبس باللام ابتداء
 وبالكسر لالتبس باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها كثيرا ما تراد عند لزوم الابتداء
 بالساكن ليجن ابتداء به وقال الحنفي ونصر مذهب سيبويه بان التعريف قبض التكرير ودليله
 حرف ساكن فيناسب ان يكون دليلا حرفا ساكنا (واما الخليل) ابن احمد استاذ سيبويه
 (فقد ذهب الى انها) اي حرف التعريف كقول الكهل (يعني كان هل مع الحر في مفتوح
 الاول ساكن الآخر حرف استهتام كذلك ال معهما ايضا حرف التعريف لانه لما رى
 في جميع الاستعمالات ان الهمزة لا تنفك عن اللام في الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة
 لخاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة
 كاللام (و اما (المبرد) فقد ذهب (الى انها) اي حرف التعريف (الهمزة المفتوحة)
 لما صران الاصل في الكلمات الموضوع على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف
 اختيرت (وحدها) لانه لما رى انها كثيرا ما تشمل بنفسها موضوعا لشي من المعاني
 كالاستهتام والتداء وغيرهما قال هي تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها
 (للفرق بينهما وبين همزة الاستهتام) والتداء ايضا في مثل ارجل واختار اللام
 رعاية للمذهبيين الاخيرين قائما فيهما للتعريف وحدها وجزؤه ههنا زيدت ثبوت
 التعريف (واما اخص دخول حرف التعريف) على المذهب الثلاثة (بالاسم لانه)
 اي حرف التعريف موضوع (لتبين معنى مستقل بالمفهومية بدل عليه اللفظ مطابقة)
 وذلك المعنى لا يوجد الا في الاسم سواء كان جامدا او مشتقا وفي الرضى لكونها
 موضوعا لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال (والحرف لا يدل على
 المعنى المستقل) بل يدل على معنى في غيره (والفعل) وان كان يدل على معنى
 مستقل بالمفهومية الا انه (يدل عليه ضمنا لمطابقة) فلا يدخل عليهما حرف
 التعريف لان انتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشرط (وهذه الخاصة) اعني
 حرف التعريف (ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل
 على الضائرا) بانواعها (واما بالاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف
 فلا يحتاج الى التعريف (و لا يدخل ايضا (غيرهما) اي غير الضائرا (كالوسولات)
 كالذي والحق وما من وغيرها كالضائرا بالاضافة للمضوية والاعلام للتخصيص والنادي
 وغيرها لانها معارف فلا يحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقة
 كالكتاب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم يعني كان هذه الخاصة ليست من
 خواصه الشاملة له (سائر) اي باقى (الخواص المحسوسة المذكورة ههنا) اي في بيان

خواص الاسم يعنى باقى الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى
الجر والتوين والاستاد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة
لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة عنها لفظى ومخوى وللفظى ثلاثة وقدم اللام
منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولا يمكنه ان يكون ثم قدم الجر على التوين
لانه يحصل بالعامل فكأنه مما يدخل فى الاول فقال (و) (منها دخول) (الجر)
يريد ان قوله الجر مطوف على المدخول يعنى على اللام لان الدخول فيه مجاز
عن الحقوق بملافة العروض (وانما اختص) مبنى للفاعل (دخول الجر) اى حقوق الجر
(بالاسم) متعلق بالاختصاص ودخل على المقصور عليه (لانه) اى الجر (ان حرف الجر)
لان حرف الجر عامل وعمله الجر كان الجزم ان حرف الجر فى الفعل المضارع (فى)
الاسم (الجر وربه) اى بحرف الجر (اقطاعا) وفى الجر وربه قدبرا) تفصيل لحرف الجر
لا الجراى سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا او تقديرى اى مقدرا يؤيده قوله
(كافى الاضافة المنوية) فان الجر فيها ان حرف الجر قدبرا كسبائى (ودخول
حرف الجر لفظا) نحو ممرت يزيد (او تقديرى) نحو غلام زيد فى تقدير غلام
زيد (يختص بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره
الذى هو الجر بالاسم ايضا لا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى حرف الجر
وضع (لانضمام) اى لابلال (معنى الفعل الى الاسم) كسبائى ان حرف الجر اصطلاحا
ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه (فينبى ان يدخل الاسم) يعنى ان يكون
من خواصه (لبنى) اى ليوصل (معنى الفعل اليه) اى الى الاسم الذى صار
حرف الجر من خواصه لان التنى ما لم يناسب لثنى ولم يكن من خواصه لم يقدر
ان يقضى اليه غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف
اليه فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور
فيه لالفاظا وهو ظاهر ولا تقديرى كسبائى ان حرف الجر غير مقدر فيها فهو جدار الجر
بدون حرف الجر فينبى ان يكون الفعل مضافا اليه لكون الجر موجودا بدون حرف
الجر فلا يكون الجر مطلقا مختصا بالاسم بل قد يوجد فى الفعل ايضا جاب عنه بقوله
واما الاضافة اللفظية (فهى فرع للمنوية) بناء على ان اللفظة قيد التخفيف فقط
والمنوية قيد التعريف والتخفيف ما والتخصيص فتكون اللفظة من حيث الافادة جزء
المنوية وجزء التنى يكون فرعا لانه محتاج اليه فحينئذ ان كانت اللفظة غير مختصة
بالاسم بل تكون عامة لفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاسم وهو مجتمع ولذا قال الشارح
(فينبى ان لا يخالف) الفرع وهو اللفظة (الاصل) وهو المنوية والمخالفة لا تكون
الا (بان يختص) الفرع (بما يخالف ما يختص به الاصل) والموصول الاول عبارة عن الفعل
وقسمه الشارح بقوله (اعنى الفعل) والموصول الثانى عبارة عن الاسم والمخالفة

تحت مفهوم الكلام سواء
صح كونه محكوما عليه
او لم يصح فستالحاجة
الى تأويله بهذا القنط
(قوله اعلم ان كلام
المنصف ظاهر لاقبال
ما سبق من تعميم الكلمتين
مع الحكم ههنا بظهور
ذلك متافيان لان مبنى
التعميم عدم هذه الظهور
والا فالى حاجة الى
الدار كجاء لانه لم يحكم
به الا بعد بيان ذلك
فالتعميم ههنا مبنى عليه
لم فيه بحث الاذلق
بين كلامي المنصف
وصاحب الفصل لا
الظهور وعدمه فانه
كاجوز التعميم ههنا
يجوز فيه ايضا وان
اراد ان فيه اساروا
ذلك وهو ان تعميم
الكلمتين لا يتبع فى
هذا المقام لظهور ان
قولنا ضريت زيدان فاما
ليس منحصرا فى كلمتين
سواء اعتبرنا حقيقة
او حكما وكلام
صاحب الفصل يقتضى
ان لا يكون تركيب
الكلام الا من كلمتين
وذلك لكون التركيب
معرا باللام بخلاف
كلام المنصف فانه يرى
عن هذا الانضمام متمثل
على ذكر ما لا اللمنه
يكون اسم التعميم مما
لا حاجة اليه الا ان
يدعى لزومه لدخول
مثل جنى مهمل وما
ثقل من خبر البند فى

تكون بان تختص الاضافة اللفظية بالفعل والمنوية بالاسم (او يزيد) عطف على يخالف
 الاول اى يفتنى ان لا يزيد الفرع (عليه) اى على الاصل وذلك لا يكون الا بان يعم الاسم
 والفعل بان يوجد الفرع فى الاسم والفعل ويجوز ان يعطف على مختص الاول اى فىبنى
 ان لا يخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم
 تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف فى بحث الاضافة واما اذا كان
 حرف الجر مقدرا فيها على ما فهم من تقييده بقوله وهى متبوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب
 لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا (و) (منها) اى من خواص الاسم (دخول)
 (التون) (باقسامه) الحسة (الالتون الترم) فيكون الاستثناء متصلا لانه فى كلام
 موجب تام فينصب المستثنى (وسيجى فى آخر الكتاب) اى كتاب الكافية (تعريف) اى
 تعريف التون وهو تون ساكنة تتبع حركة الاخر لئلا يكيد الفعل (وبان اقسامه)
 واقسامه خمسة الاول تون التمكن يعنى ما يدل على امكانية الاسم فى الاسمية حيث لم يشبه
 الفعل فيكون مفصرا فمثل زيد ورجل وضارب والثاني تون التكبر وهو الفارق بين
 المرفة والذكر يعنى يكون ما دخل عليه غير معين نحو صه بالتون فى فناء ما سكوتك ناما
 وقاما واذا كان صه بغير تون فى فناء سكوت الان والثالث تون العوض وهو
 ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه بمعنى يحذف المضاف اليه ويموض عنه هذا التون
 والرابع تون المقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم يعنى ما يدخل الجمع المؤنث
 السالم المقابلة ذلك التون نحو مسلمات والخامس تون الترم وهو ما يلحق واخر الايات
 والمصاريع لتحسين الانشاد وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله واخوه ايضا (على
 وجه) متعلق بقوله سيجى (يظهر) معنى الفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه فاعله اى علة
 (اختصاص ما عد اتون) بالاصب (الترنم به) اى بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله
 وهو الموصول وهو عبارة عن التون وعدا بمعنى غير الا انه نصب فعوله لانه فعل ماض
 متعدي بنفسه وسأنى تحقيقه والذى يظهر جهة اختصاص تون غير تون الترم بالاسم
 (وجه عدم اختصاص تون الترم به) اى بالاسم ولما فرغ من تعداد بعض خواصه
 اللفظية شرع فى تعداد بعض خواصه المنوية فقال (و) (منها) اى ومن تلك الخواص
 (الاسناد اليه) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومر فوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير
 راجع الى الموصول لان المصدر يعنى المفعول (وهو) اى الاسناد اليه (بالرفع عطف)
 خبر بعد خبر او الجار والمجرور حال (على الدخول) فيكون مثله اما مبتدا او خبر (لا)
 يكون بالجر معطوفا (على مدخوله) ما على اللام لكونه ماصلا وعلى التون لكونه قريبا
 (لان التبادر من الدخول) امامته الحقيقى وهو (الذكر فى الاول) يعنى ان يكون
 مذكورا فى اول الكلمة كاللام (او) مناه المجازى وهو (الحقوق بالآخر) وهوان
 يكون مذكورا فى آخر الكلمة كالجر والتون (وكلاهما) يعنى الذكر فى الاول والحقوق

قولنا زيد ضربت عمرا
 فى داره مجموع ماذكر
 لا مجرد ضربت وقد
 اتفقوا على ان خبر
 مبتدأ مهنا جلة بالكلام
 الذى هو مرادف الجلة
 عند صاحب الفصل
 يجب ان يكون مجموع
 ما جعل خبرا فيبنى
 ان يجعل عدول المصنف
 عدولا من مباداة
 تعريفه لا عدولا من
 مذهبه ليس بئى لان
 نظر النابح مقصور
 على ظاهر كلامهما فى
 التعريف واما هذا
 فلا يبدى شيئا سوى
 الاعتراض على تعريف
 الفصل (قوله ذبا
 الى مرادف الكلام فان
 قلت ان صاحب الفصل
 لم يصرح بمرادف الكلام
 والجلة لم انه قال بعد
 ان فرغ من هذا الكلام
 وليسى الجلة لكن
 لا يلزم من تسمية
 الكلام جلة تسمية الجلة
 كلاما لجواز كونها اعم
 منه على ما صرح به
 بعض شرح معنى اللبيب
 قلت هذا الكلام باطل
 لظهور ان العموم لا
 يعمودين الاسم والمسمى
 وكان من زعم ذلك
 سبق وهمه الى معنى
 الاطلاق فارد ان يقول
 انه لا يلزم من اطلاق
 اسم الجلة على الكلام
 كليا اطلاق اسم الكلام
 عليها كذلك لجواز
 تحقق العموم بينهما وان

في الآخر (مشتبان) يعني لا يوجد ان (في الاستاد) فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية في الاول ولا في الآخر (وكذا) خبر مبتدأ محذوف اي وكذا الحال يعني كان الاستاد اليه بالرفع عطفا على الدخول كذا الحال (في الاضافة) وهي ايضا بالرفع عطفا على الاستاد اليه وهو بالرفع او على الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكور في الاول ولا الحقوق في الآخر (والمراد به) اي بالاستاد اليه (كون الشيء مسندا اليه) يعني حمزة افعل تكون للصبرورة مثل امشي الرجل اي صادفنا مشية (وانما اختص هذا المعنى) اي كونه مسندا اليه (بالاسم لان الفعل) عرض لا يقوم بذاته ولا يتقرر في آن واحد ويكون متجددا دائما ولهذا (وضع لان يكون ابدا مسندا) منصوب على الظرفية اي في الازمان كلها (فقط) الفاء جزء شرط محذوف وقد معنى على السكون اسم من اسماء الافعال بمعنى انتهى اي اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فاقته عن ان يكون مسندا اليه (فلو جعل مسندا اليه) لا يخلو اما ان يكون مسندا ايضا في لازم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وقد غير جائز واما ان لا يكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فحتمية (يلزم خلاف وضعه) وهو ايضا غير جائز لان المسند اليه لا بد وان يكون دالا على الذات تحقيرا وتاويلا ولا الفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه لا يدل عليها لتحقيقا ولا تأويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل بحسب ان يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى في نفسه وانما قدم الاستاد اليه لكونه عمدة في الكلام (و) منها (اي من خواصه المعنوية) (الاضافة) سبق اعرابها (اي كون الشيء مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير) متعلق بقوله مضافا (حرف الجر لا) كون الشيء مضافا (بذكره) اي بذكر حرف الجر (لفظا) اي حال كون الحرف ملقوفا (وجه اختصاصها بالاسم) اي علة كون الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوازمها من التثنية) بيان للوازمها اي من كون المضاف معرفة اذ كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف المضاف ايضا بخذف توينه (والتخصيص) اي كون المضاف خاصا ببدان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا (والتخفيف) اي كون التخفيف حاصل بالاضافة فقط اما جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد اما في جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما في جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه (به) اي بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة يدل على معنى في نفسه لا يقبل شيئا منها لكونها عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لا يدل على معنى في نفسه (وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا) مع انها محتملة لان تفسير بكون الشيء مضافا اليه ايضا (لان الفعل او الجملة) يعني الجملة الفعلية اي اختلف في ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعه يمكن ان يكون فيه مضافا اليه الفعل

خير بان الامر ليس كذلك بل هو صريح في مراديهما قال المصنف في شرح الفصل شارحا لقوله وتسمى الجملة مجزئة ان يكون بالناء والياء وضابط هذا ان كل لفظتين وضعتا لدان واحدة واحديهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الصبرورة وكثيره والتأنيث ههنا احسن لان الجملة مؤنثة وهي خبرها (قوله على الجمل المعبرية) اي اني بهذا القيد ابدا بانها الانشائية لا تقع اخبارا كما سبق بيانه فلا يرد ما قيل يتجه عليه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا تقتصر الجمل المعبرية بل من مادة الافتراق اضربه سواء جعل خبرا او جزءا منه بان يكون الخبر مقول في حقه اضربه في زيدا اضربه كيف ولا شيء في كلامه يضر بما قدما في الانشائية حيث تنفذ واقتضاه على ذكر خروج الاستناد الواقع في الاخبار والادوات مع كون الاسم في الحال والمضاف اليه او المصلة والجملة القصصية التي لا كيد جواب القسم والظرفية الواقعة فيها في الجزاء كذلك استغنى البيان بقدر الحاجة (قوله) ضمن اسمين ان به

الفعل والجملة الفعلية مع هاتهما في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية تمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم (قد يصح اي الفعل او الجملة مضافا اليه) فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد في الاسم والفعل او الجملة فاذم الاحتراز عنه ولهذا فسرنا هاهنا هكذا (كا) وقع (في قوله تعالى) (يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله تعالى (يوم ينفع في الصور) ويوم يقوم زيد ويوم قدم زيد (وقد يقال) اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذ ادخلت على المضارع الى ضعف ما ينشأ على هذا لدعوى من حل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه يسجد (هذا) اي احد الامر من من الفعل او الجملة كائن (بتأويل المصدر اي يوم يقع صدق الصادقين) اي بتأويل اضافة المفعول (فلا اضافة) حيث (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة بكون الشيء مضافا او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين بيوم يقع صدق الصادقين فالاضافة (تختص بالاسم وانما قيدنا الاضافة) اي قولنا كون الشيء مضافا (قوله بتقدير حرف الجر التلخيص) ذلك (قوله امرت بزيد) وانما امر بزيد (فان امرت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا) اي ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمنووية شرع في قسمه فقال (وهو) (اي الاسم قسمان) يشير الى ان الحبر محذوف او الى ان الحبر متعدد بالعطف والاته من قسم الجنس الى نوعه كقولك الانسان عربي وعجمي (مرب ومبني) فدم لمرب لان الاسم اصلي في الاضراب فيكون المرب اصلا وانما انحصر الاسم في القسمين (لانه) اي الاسم لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره (باحدا التراكيب الستة مثل قام زيد (اولا) يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمر (والاول) اي المركب مع غيره لا يخلو (اما ان يشبه مبني الاصل) اي المبني الذي هو الاصل في البناء وهون ثلاثة عند البصرية الماضي والامر بغير اللام والحرف (اولا) يشبه فكان ثلاثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابها له او غير مشابه وقسم مركبا غير مشابه وقسم يكون مركبا ولكنه مشابه له والقسم الثالث مع الاول مبني والقسم الثاني معرب وحده ولذا قال الشاعر (وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وحده كقولنا في القسم الثاني (وماعدا) اي القسم الذي هو غير هذا القسم (اعني غير المركب) كما هو القسم الاول سواء كان مشابها له نحو هذا هو لاء او غير مشابه نحو زيد ورجل (والمركب الذي يشبه مبني الاصل) كما هو القسم الثالث (مبني) اي فاقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب كقولنا اتفقا لحصر عقل لما مر انه اذا داوين النفي والاثبات يكون عقليا ولما فرغ من قسميه شرع في تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به

دفعا لايهام كون الشيء ظرفا لنفس (قوله وفي بعد النسخ الى آخره) امثاله هذا لا يلقى بالعرض (قوله لان التركيب التثنية قبل فيه ان حصر التركيب التثنية في ستة وباطل ما عدا اثنين لا يوجب احصاء الكلام التثنية في اثنين والدمي حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاستناد الاستناد لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما ومسند لا يكون الاسما او فعلا وكان الفصل لم يتصور كلام المصنف فانه صريح في حصر الكلام التثنية في اثنين وباطل ما عداه ولا يشعر كلامه بهي دورا ذلك حتى يبين وجه شبه وغيره ثم لا يلزم من كلامه عدم جواز تركيب الكلام من ثلاث كلمات فصاعدا على سابق بيانه وشتان ما بين المتن ثم ان ما زعمه القائل اسم من كلام القارح ماله عين ما ذكره والفرق بينهما انما هو وضع الالة وخفائها فتصير (قوله) ونحويا زيد اي نفسك اما لبيان ان المراد المصنف رد من ذهب الى انه مركب عن الحرف والاسم والماد فمع سؤال نأ من المصنف في اثنين

وقدم العرب لآية اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو لا يظهر فيه يقال (فالعرب) الفاء للتفسيرية (التي هو قسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه للمهادن الحارجي لا الجنس لان المنكر اذا اعيد مرقا يكون الثاني عين الاول فيكون اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاني وجل فاكرمت الرجل والمنكر ليس الا الرجل الحائى قوله فالعرب مبتدأ (المركب خبر اشارة الى المشرح قوله) (اى الاسم الذى ذكر) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدار لان قوله المركب صفة تقتضى موصوفا والى ان اللام لا موصول لان اللام فى اسم الفاعل واسم المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظا وفضل ماض مبنى للمفعول معنى حيث يكون صلة للموصول (مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله) يوجد فى التركيب الذى هو فيه عامله سواء كان العامل لفظيا او معنويا (فيدخل فيه) اى فى التعريف ما كان مركبا مع غيره سواء كان مشابها للمبنى الاصل او لا مثل (زيد وقائم وهؤلاء) الكاشفة فى قولك زيد قائم وقائم هؤلاء لان كل واحد منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذى فى الاول هو العامل المعنوى وفى الثانى العامل اللفظى (بخلاف ما ليس بمركب اصلا) اى قطعاً فانه ليس بمعرب لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا (من الاسماء) بيان لماقوله فانه ليس (المعدودة) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسما بحروف الهجاء سواء كانت معدودة بلا عطف (نحو الف بائنا) او بالعطف نحو الف با ونا و ثمر و قوا لا غير اسما بها بالعطف نحو زيد و عمر و بكر و ابي و غير عطف نحو (زيد و بكر) موقوف او لا فانها مبنية عند المصنف (وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا) يتركب (تركيبا يتحقق معه عامله) سواء كان ما ضيف اليه معربا (كغلام) فى غلام (زيد) او مبنيا مثل غلامك (فان جميع ذلك) اى جميع المذكور من الاسماء المعدودة بضميتها والاسماء المبنى لم يتحقق معها عاملها (من قبيل المبنية عند المصنف) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل فى كون الاسم معربا وفى تلك الاسماء لم يوجد لان فى القسم الاول اتفق عن اصل فى الثانى اتفق تحقق العامل مع موع هذا الاصل فى الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء لانتفاء موجب الاعراب وهو المعانى المتضمنة له (الذى لم يشبهه) صفة المركب لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف ذى اللام (اى لم يناسب) تمييز باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة (مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب) وصف المناسبة بالمؤثرة احترازا عن غير المتصرف فانه مناسب بالفعل لما سأتى الا ان مناسبة لم تؤثر فى منع الاعراب وانما تؤثر فى منع الجر والتون لكون هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر فى منه (مبنى الاصل) بالنصب لانه مفعول المشابهة ومضاف الى غير معموله كصارع مصر ولذا جعلت اضافته معنوية (اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء) فالاضافة بيانية (يعنى اضافة المبنى الى الاصل وان تبادل الى اللفظ) انها اللفظة لكون المضاف صفة بيانية مقلنا انما والاضافة البيانية (يعنى اضافة

من تلك الاقسام التثنية والثاني اظهر) قوله فتذكر الضمير بناء على لفظ الموصول لى لا يخفى ان كلمة ما عبارة عنه لا من لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لانه كسأيت معنى هند بل لو انت الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكر الضمير الراجع الى الماد ليس بمجرد دأى اللفظ بل لدأى اللفظ والمبنى ولا يخفى انه خطأ صريح اذ المراد بالكلمة هو الكلمة اللار بيانية ومن الظاهر انه لا مجال لتكون ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لغزورة كونه عبارة عن نفس الكلمة فتذكر الضمير بدون اعتبار لفظ المرجع مما لا يصح له جدا والجار تذكر الضمير الراجع الى لفظ الكلمة ايضا وهو باطل بالايجاب فان قلت اى حاجة دعت الى كون ما عبارة عن الكلمة ولم لم يجر كونه بمعنى المتبادر منه قلت لانه يلزم حينئذ كون كل من المضاف والقدر والنسبة والاشارة اسما فان قلت فلم لم يجعل الموصول عبارة عن اللفظ يكون التذكير بامتناع اللفظ والمبنى جيمالا

المبنى الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظة ليكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آتقا
والاضافة البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما
يصح ان يقال الخاتم حوطة كذلك يصح ان يقال المبنى الذي هو الاصل (وهو) اى المبنى
الاصل ثلاثة (الماضى) وانما بنى لانتهاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلاثة ونرى
على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لمشابهة الاسم في وقوعه صفة للتكررة وعلى
الفتحة للتحفة ولكونها اخت السكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان
الامر باللام معرب مجزوم وانما بنى ايضا لانتهاء المذكر وعلى السكون لكونه الاصل
في البناء ولا مقتضى للمدول عنه كفى الماضى (والحرف) سواء كانت عاملة او لا وانما بنيت
لعدم استقلالها في الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها المعانى الثلاثة (وبهذا القيد)
اى يقيد بنى المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء) وان كان
مركا بتركيب يتحقق معه عامله (لكونه) اى لكون هؤلاء فيه (بمشابهة المبنى الاصل)
في الاحتياج بنى ان اساء الاشارة مشابهة للحرف في الاحتياج كان الحرف محتاج
الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة الى المشار اليه (كاجمعي في باب) اى في باب المبنى
او في باب اسم الاشارة ولما اخذ المصنف التركيب في تعريف العرب وقيد ايضا بعدم
المشابهة فهم ان المصنف خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه وليان هذا
الخطا قال منبها (اعلم ان صاحب الكشاف) الذى صنف المفصل في النحو (جعل)
الاسماء المدودة) الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمر و بكر
او مركبة لكن لا بتركيب يتحقق معه عامله كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارية)
عن المشابهة المذكورة) بنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعنى اطلق الاعراب
عليها وقال هي معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين
نوع يستوفى حركات الاعراب والتثوين ونوع يمحترز عن الجر والتثوين
كأحد ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف العوامل لا يكون
الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث اخذ التركيب في تعريفه وما لم يكن
مركا لم يكن معربا عنده (وليس النزاع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
الاسماء المدودة كيف تحمّل معربة مع ان الاعراب لم يجز عليها بعد قاجب قوله وليس
النزاع الخ (في المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس النزاع
في المعرب اللغوى (فان ذلك) اى المعرب الذى هو اسم مفعول يعنى المعرب اللغوى
(لا يحصل) بشئ من الاشياء (الا بجراد الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا
او تقدير (بعد التركيب) اى بعد ما تركبت بماملها نحو قام زيد بجراد الاعراب على
زيد بالفعل (بل) النزاع انما هو (في المعرب اصطلاحا) يعنى هل يقال لزيد مثل لا قبل

يلزم ذلك المحذور ايضا
قلت المسمى كون الاسم
احدا قسم الكلمة ولما
اعتبار اللفظ ثارة ومنه
اخرى فهو اكثر من
ان يحصى (قوله ولك
قبل الحرف مادل على
معنى في غيره رد
عليه الشيخ الرضى بان
قولهم على معنى في
غيره يقتضى قولهم على
معنى في نفسه ولا يقال
في مقابلة قولك قبة
الدار في نفسها كذا
قبة الدار في غيرها
كذا بل يقال لا في
نفسها واجاب الفاضل
الشرى بان ليس
المقصود ان يؤدى اللفظ
في الموضعين واحد بل
لا يتصور ذلك لان المعنى
مفعول في نفسه ملحوظا
واما حكم الدار كسما
مثلا في ذاته وكونه
ملحوظا في غيره آلة
لتعرف حاله امر مفعول
فلا يوجد الا فيها سواء
كان ناشئا من ذاتها
او مستفادا من غيرها
وكذلك قبة الدار امر
منسوب اليها سواء
نشأت من ذاتها او من
غيرها بل المقصود هو
التشبيه بينهما بحسب
اعتبار الخارج ثارة
وعدم اعتبارها اخرى
وان امتازا بانه يصح
ان يقال المعنى ملحوظا
معتبر في نفسه او غيره
ولا يوضح ان يقال الدار
حسنة في نفسها وغيرها

التركيب بما له معرب ام لا فنجد صاحب الكشف قال ذلك اصطلاحا وعند المصنف لا يقال (فاعتبر العلامة) اى صاحب الكشف يعنى اكتفى بتحقيق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به (بجهد الصلاحية لاستحقاق) اللام متعلق بالصلاحية لا للتعليل (الاعراب بعد التركيب) ولهذا لم يأخذ التركيب في تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا بالصلاحية استحقاقه لاعراب بعده بخلاف المصنف فان عنده يكون معربا بعده لا قبله وان لم يمر عليه الاعراب بالفعل (وهو) اى ما اعتبره العلامة (الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية) اى مع كونه صالحا للاعراب يعنى لم يكن مشاهدا للمنى الاصل (حصول الاستحقاق) يعنى حصول استحقاق الاعراب (بالفعل) وذلك لا يكون الا بعد التركيب (ولهذا) اى ليكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف (اخذ التركيب في تعريفه) اى في تعريف المعرب حيث قال المعرب المركب الذى ائتم (واما وجود الاعراب) بعد التركيب فى الكلمة (بالفعل) مثل جاءني زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب وصررت زيدا بالجر (في كون) متعلق بالوجود (الاسم معربا) يعنى ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعنى اجرى عليه بالفعل كما صور نالك يكون الاسم معربا والاسم يمكن معربا وان كان مركبا مع عامله (فلم يتبره احد) فيه من الفحول (ولذلك اى تكون وجود الاعراب فى الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب فى كونه معربا غير معتبر عند احد) قال تمرب الكلمة (بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يمر عليها بالفعل مثل جاءني زيد بالوقف ورأيت زيدا وصررت زيدا بالوقف (وهى معربة) اى حال كونها معربة بالاصطلاح الاولى ان تكون هذه الجملة من تحت المتقول ولما ورد ههنا سؤال وهو ان المصنف في تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يصرفه بما عرفوه به والخالفه للجمهور من عين الخطأ صاحب الشارح بقوله (وانما عدل المصنف اى اعرض لان المدول اذا تعدى يعنى يكون بمعنى الاعراض (عما) اى عن التعريف الذى (هو المشهور عند الجمهور من) بيان لما في قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما اختلف آخره باختلاف العوامل) الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر منها وبين سبب المدول وعلته بقوله (لان الغرض) يعنى المقصود الاصلى (من تدوين علم النحو) وتأليفه (ان يعرف به) اى يعلم النحو (احوال) او اخرا (الكلم) من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحرز وذلك الاعراب امامات او ناقص والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من الاحوال فى النوعين التى وقعت (فى التركيب) العربى (من) المتوصل مع الصلة في محل الرفع بانه فاعل يعرف (لم يتبع) من تتبع من باب الفعل (لغة العرب) بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم من آياته واجدادهم وفروعهما وقبلته ولم يعرف (عطف على يتبع) احكامها بالاسماع (منهم) اى

وذلك لان ارتباط جنسها بغيرها اذا كان سببا له ليس بحيث يصح كون الغير طرفا له بخلاف متعلق المعنى بالغير فانه ملحوظ بذلك الغير معتبر به فا قبل فى الجواب تم التركيب العربى ما دل على معنى لافى نفسه كما يقال البار لافى نفسها كذا ولا يقال البار فى غيرها الا ان النعا اجموا على وضع ما يوافق لافى نفسه فى المعنى موضعه وصار ههنا فها بينهم فلا التباس فى مضاه ولا وصة فى التعريف به مبنى على القول من ذلك قوله ذكره بعض المحققين فى حواشيه على شرح الشيخ الرضى قيل اراد الشارح بقوله ومحصوله التنبه على ان هذا التحقيق ليس من ذلك لبعض بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظنه لان الناظر فى كلام الاقرباء يعرف ان المصنف يبعد عن هذا التحقيق وان كانت عبارته الجملة المتقولة وقت اتصاف بحيث يحتل التفسير بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة للاضافة والحروف ان الواضع شرط فى دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشرط ذلك فى الاسماء

اللازمة الاضافة وانما
الزم الاضافة لغرض
آخر غير كون دلالتها
مشروطة بذلك المضاف
اليه ولا خفاً في انه
بسد الوضع لا دخل
للاوضاع في الدلالة حتى
يكون الدلالة بشرط
متوقفاً على ذكر المتعلق
فلو كان صاحب هذا
التعقيب لم يصدر منه
مثل هذا الكلام بل المصنف
قد يستحق ان يقال في
حقه يقرب من تحقيق
معنى الحروف نادرة ويصعب
عنه بمراحل نادرة اخرى
هذا وهو من جهة اوهام
الباطلة فان ذلك البعض
اهنى الفاضل العريف
صرح نفسه في تلك
الحواشي يكون هذا
التعقيب محمول كلام
الايضاح ولا خفاء في
كونه كناية قال المصنف
في مختصر المنهى معنى
قوله الحرف لا يستعمل
بالتفوية ان نحو من
دال مشروط في دلالتها
على معانيه الافرادي
ذكر متعلقها ونحو
الابتداء والانتفاء غير
مشروط فيها ذلك وقال
عليه على قوله ما دل على
معنى فقه الصمير
عائد على المعنى يس
ان اللفظ دال على معنى
باعتبار نفسه لا باعتبار
تعلقه لان دلالة اللفظ
على ضربين ضرب يدل
على المعنى من غير اعتبار
تعلق الغير وهو الاساءة

من العرب بان كان عجمياً الا انه رفع فيهم واختلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط
بهم عن فصاحتهم وبلغتهم فصار من جملتهم (فان الماروف باحكامها) اى احكام او
اخر الحكم في التركيب او احكام لفظة العرب (كذلك) اى يتبع لفتحهم او بالسمع منهم
(مستقن) اى يرى (عن) تعلم علم (التحوي) حيث لا يحتاج اليه لحصول مقصود بالتتابع
او بالسمع (ولا فائدة) اى لذلك الشخص الماروف (مقتداها) لانه يكون تحصيل
الحاصل وذال لا يحصل (في معرفة اصطلاحاتهم) اى اصطلاحات النحاة او العرب
(فالمقصود من معرفة العرب) اى من تعريفه (مثلاً) انما قال مثلاً لان هذا الحكم من
جملة احكامه عند المصنف كما اشار اليه فيما بعد (ان يعرف) مبنى للمفعول (انه) اى العرب
(ما يختلف آخره في كلامهم) ان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها نائب الفاعل
لقوله ان يعرف (ليجعل آخره مختلفاً) باختلاف العوامل (ليطابق كلامهم) اى كلام
العرب انما يستعمل في كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل (فعرقة) اى
معرفة ذات العرب (متقدمة على معرفة انه ما يختلف آخره) اى على معرفة وصفه وهو
اختلاف آخره باختلاف العوامل لان العرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدمة على
الصفة طبعاً فياسب ان يقدم ذات العرب وضعا بان يعرف ولا بحيث يعرف به ذاته ليناسب
الوضع الطبع (فلو كان معرفة) اى معرفة العرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالعربة
المتقدمة ذات العرب اى لو كان معرفة ذات العرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف)
بمعنى حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف (بمعنى حاصلة بمعرفة هذا الوصف) (او تعريفه)
عطف تفسير وهو من عطفت شيئين على معمول عامل واحد بطايف واحد لان قوله
وتعريفه معطوف على قوله معرفته والضمير للمعرب وقوله به عطف على قوله معرفة
باعدة الجار والمفعول ولو كان تعريف المعرب حاصلاً لهذا الاختلاف (وجب) جواب لو
(ان يعرف) العرب (اولاً) منصوب على الظرفية بمعنى قيل ببنى قبل ان يعرف ذاته
بغير ما عرفه بالجمهور به (انه) اى العرب (ما يختلف آخره) باختلاف العوامل (ليعرف)
مبنى للمفعول (انه) اى العرب (ما يختلف آخره) وان مع اسمها وخبرها في محل
الرفع على انها قائمة مقام الفاعل ليعرف (فليزم تقدم الشيء على نفسه) المراد بالشيء ههنا
وصف العرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب بتقدير الكلام
فليزم تقدم الصفة على المعرب ببنى يلزم تقدم معرفة صفة على معرفة ذاته وهذا متبع فليزم
ان يعرف ذات المعرب اولاً ثم بين صفة ولذا قال الشارح (فينبى ان يعرف) المعرب
بين ذاته (اولاً) اى قبل ان يعرف انه ما يختلف آخره (بغير ما عرف به) الجار متعلق بقوله
ان يعرف (الجمهور ويحمل) عطف على يعرف مبنى للمفعول ايضاً وينبى ايضاً ان يحمل
(ما عرفه) من جملة احكامه لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه (كما نقله
المصنف) ليقيد بزيادة معرفة به كما نقله في الاسم حيث عرفة اولاً ثم بين بعض خواصه

من اللفظة والمنوبة (وحكمه) (أى من جملة أحكام العرب) يشير إلى ان الاختلاف المذكور حكم من أحكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع أحكامه (وآثاره المترتبة عليه) أشارت إلى ان المراد بالحكم من أحكامه الأثر المترتب على صفة الاعراب وأشار أيضا بالتفسير الاول إلى ان إضافة الحكم إلى الضمير للجنس لا للاستفراد فيقول المعنى إلى انه بعض حكمه (من حيث هو مررب) يعنى لأن من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب (ان يختلف آخر) (أى الحرف الذى هو آخر العرب ذاتا) نصب على التمييز من نسبة الاختلاف إلى الآخر أى من حيث الذات أو على المصدرية بخذ فى المضاف أى لا اختلاف ذات الجار (بأن يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة) نصب على التمييز من نسبة التبدل إلى الحرف أى من حيث الحقيقة أو على المصدرية أى يتبدل حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاني أبوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو فى النصب يتبدل إلى الالف مثل رأيت أباه فى الجر يتبدل الالف إلى الياء مثل مررت بابه فانظر ان الحرف فى الرفع الواو فيبتدل ذاته فى النصب إلى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر إلى الياء (أو حكما) أعراه مثل اعراب حقيقة لأنه عطف عليه والتبدل الحكى فى الثنية والجمع المذكور السالم لان فى الثنية يتبدل الحرف من الرفع إلى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها إلى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف المايحى وفى الجمع المذكور السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفي يتبدل حقيقة من الواو إلى الياء وإلى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف (اذا كان اعرابه) أى العرب (بالحروف أو صفة) عطف على ذاتا وعرابه كأعراب الوجهين (بأن يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة أو حكما) اعرابهما كأعراب اخويهما فى القسم الاول (اذا كان اعرابه بالحركة) والتبدل الحقيقى فى الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا إلى فيه قولنا جاني زيدا إلى صفة المفعولية ونصبه فى حالة النصب مثل رأيت زيدا وهى إلى صفة الإضافة وجره فى حالة الجر مثل مررت بابه وزيدا والحكى فى مثل جمع مؤنث السالم لأنه يتبدل من الرفع إلى الجر حقيقة ومنه إلى النصب حكما لان الكسرة فيه فى حكم الفتحة وفى غير المتصرف لأنه يتبدل فيه من الرفع إلى النصب حقيقة ومنه إلى الجر حكما لان الفتحة فيه فى حكم الكسرة (باختلاف العوامل) اللام فيه للجنس (أى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) أى على العرب (فى العمل) متعلق باختلاف العوامل أى باختلاف العوامل لا يكون إلا فى العمل وفسر الاختلاف فيه عابا الجار متعلقا به ايضا بقوله (بأن يعمل بعض منها) أى من العوامل (خلاف ما يعمل البعض الآخر منها) يعنى بأن يعمل بعض منها الرفع وبعض الآخر منها النصب وبعض آخر منها الجر كما تقول جاني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وأما خصصنا اختلافها) أى

والأفعال وضرب يدل على معنى باعتبار تلفه بالغنى وهى الحروف الا يرى اذا قلت خرجت من البصرة لفظا من ذلك على ابتداء الخروج المتعلق بالجر الخروج منه لا باعتبار ابتداء فى نفسه واذا قلت أعجبت لا ابتداء فالابتداء مستقل فى الدلالة على معناه باعتبار نفسه فمن ثم حكم على من وشبهها انه حرف وان ذلك على الابتداء وحكم على لفظ الابتداء بانه اسم وبعد ذلك كيف يمكن التوهم بأن هذا التطبيق ليس على وفق مراد المصنف وما نقله من الفرق بين الحرف وبين الاسماء اللازمة للإضافة بحرف وعبارته هذه تلك الاسماء تشارك الحروف من حيث ان وضعها على ان تفهم تلك المعاني منها وذكر تعليلها لزيادة بيان بخلاف الحروف فأنهم يوضع دائما على ذلك المعنى الا باعتبار ذكر متعلقه معه فلا يخالف بين الكلامين قطعا بل كل منهما يؤيد الآخر ثم ما ذكره القائل عن المصنف يرجع إلى كلامه الذى نقلناه فان معنى قوله ان الواضع شرط ذكر المتعلق فى دلالة الحرف على معناه ولم يشترط ذلك فى تلك الاسماء وأما لزوم الإضافة لقرض

اختلاف العوامل (يكونه) اى يكون الاختلاف واقعا (في العمل) مائه مذكور
في كلام المص مطلقا غير مقيد (للايتقضى) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا
مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه
الصور (جمع صيغة اى في هذه الامثلة (تختلف بالاسمية) يعنى العامل في زيد
في المثال الاخير اسم يعنى ضارب (والفظية) وفي المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى
ضربت (والحرفية) وفي المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان الذى من الحروف
المشبهة بالفعل وفيه نشر على خلاف القلب (مع ان آخر المرب) الذى في هذه الصورة
وهو زيد (يختلف باختلافها) وفي بعض النسخ باختلاف بصيغة التذكير وكلاما صحيحا
واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف في العمل جائز ولهذا اقدم قوله في العمل (لفظا
او تقديرًا) تفصيل لاختلاف الاخر اى اختلافا مطلقا او مقدرا واختلاف
لعمول اى سواء كانت ملفوظة او مقدرة (تصب على التمييز) من نسبة الاختلاف
الى الاخر والتمييز من النسبة اما يعنى الفاعل كهذا (اى يختلف لفظ آخره او
تقديره) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بالرفع لانه فاعل ومثل قوله
تمالى واشتعل الرأس شيئا اى اشتعل شيب الرأس واما يعنى المفعول كقوله تعالى
وفجرنا الارض عيوننا عيون الارض (او) نصب (على المصدرية) بحذف مضاف
(اى يختلف باختلاف لفظا) اختلاف (تقدير) ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه
مقامه ويقال لئلا هذا عند ارباب المعاني ايجاز الحذف والاول يعنى التصب على التمييز
اولى لعدم التزام الحذف فيه ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما وتضييرا وهو واقع
في النفس بخلاف الثانى (والاختلاف لفظا) اما بالحركة (كافى قولك جاني زيد
ورأيت زيدا ومررت بزيد) واما بالحرف نحو جاني ابومرأت اباه ومررت بابيه
(وتقديرًا) وهو بالحركة المقدرة (كافى قولك جاني فنى ورأيت فنى ومررت بنفى
فان اصله فنى) بالرفع والتثوين (فتيا) بالنصب والتثوين (وبنى) بالجور والتثوين
(اقلب الياء الفا) لان الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا فاجتمع ساكنان الا
لف والتثوين فحذفت الالف التى هي الثقيلة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب
تقديرًا) لكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدروا اما بالحروف المقدرة مثل جاني
(ابو العباس) ورأيت ابو العباس ومررت بابي العباس (والاختلاف اللفظي) والاختلاف
(التقديرى) اعلم ان يكون حقيقة وحكما كاشترنا ليه (اى الى التعميم في بيان
الاختلاف عند قوله ذاتا واصفة وقصرناه بملاح الينا فارجع اليه (للايتقضى) بغير
النصرف (بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد) بالفتحة في حالة النصب والجور (و)
بالتثنية والجمع المذكور السامى (قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين) حال كونهما
(مثنى) يعنى بفتح ما قبل الياء فيهما للمثنى الاول حالة النصب والثانى حالة الجر

آخر ان الواضع يعنى
على ان من والى اذا
ذكر متعلقا معها
كان مضافا اليها
والانتهاء واذا لم يذكر
لم يكن معها معنى اصلا
فضلا عن الانتهاء
والانتهاء بخلاف تلك
الاسماء فان مضافها
الموضوع لها تفهم عند
الاطلاع بدون الاضافة
واما الزم ان لا تذكر
الاضافة فالمعلم ان وضع
هـ مثلا باذاه صاحب
ليوصل به الى وصف
باسم الاجناس فلاجل
حصول الغرض من
وضعه القضى ذكر المضاف
اليه لا لاجل دلالته
على ما وضع باذاه لا
سقى من انه حاصل بدون
ذكره قوله للاخفاء
فانه بعد الوضع لا
دخل للواضع الى آخره
فانى من سوء فهمه
(قوله كما انى الخارج
موجود الى آخره قيل
لو قيل كما انى الخارج
موجودا قائما بذاته هو
موجود بذاته وموجود
قائما بغيره هو موجود
في غيره لكان غاية
في ابضاح معنى الحرف
وما يقابل وتويرا تاما
لاستعمال في الحدود
الثلاثة فان في قولهم
السواد في زيد ليس
كما في قولهم الماء
في الكوز بل يعنى
الاختلاف ولقدالة على
ان وجود السواد ليس

(او) حال كونهما (مجموعا) يعني بكسر ما قبلها الجمع المذكور السالم الاول حالة النصب
والثاني حالة الجر (فانه) اى الثانى (قد اختلف) معنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنا
فوق الواحد (فيه) اى فى المذكور من القولين يعنى غير المتصرف والمتى والمجموع (فى العمل
والاختلاف فى آخر احد حقيقة) نصب على التمييز لان الاخر فيه ما مفتوح (بل) الاختلاف
(حكما فان فتحة احمد بعد الناصب) حقيقة لانها (علامة النصب) تلك الفتحة (بعد الجاء
علامة الجر) لانها فى حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامه الفتحة فتكون الفتحة
فى حكم الجر ولهذا يكون فى حالة الجر مجرورا لفظا لا تقدير (وكذا الحال فى
الثنية والجمع) فان الباء فيه ما بعد الجاء علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من
الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد النصب علامة النصب
لان الباء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحروف فيكون الباء فى حالة
النصب فى حكم الالف لكونها بدلا منها (ف) ان (آخر المرب فى هذه الصور)
المذكورة (يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة) فدخل مثل هذا المرب
فى الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا السؤال نشأ من قوله وحكما ان يختلف الخ
يعنى اذ كان حكم المرب هكذا فان الخ صدره بالفاء كأنه جواب شرط مقدر كما قد رثك
(لا يتحقق الاختلاف فى آخر المرب) الجاء مشتاق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتأكيد
ولاقى (العوامل) ايضا يعنى لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم
يوجد الاختلاف ايضا فى آخر المرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف
العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف فى العمل (اذا ركب بعض الاسماء الممدودة
الغير المشابهة لبنى الاصل مع عامله) مثل قوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية
يعنى اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظى او المنوى فى اول الامر من غير ان
يركب قبله او بعده بعامل آخر مثل ان قول بالعامل الرافع جاء فى زيد وتسكت
عليه او قول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت او بالعامل المنوى مثل زيد
قام فى غير ذلك (وترتب عليه) اوعلى ذلك المرب ابتداء (الاعراب) كما هو ذلك
(بل) يتحقق ويوجد (هناك) اى فى تركيب بعض الاسماء الممدودة الغير المشابهة لبنى الاصل
(حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند
النصف مبنى فلما دخل عليه العامل صار مربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت)
فى جوابه (هذا) اى حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخره من احكام المرب
والاختلاف) اى اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر يعنى غير هذا الحكم
فلو لم يدخل احد الحكمين المتنابرين (فى الآخر) فلا ساد فيه) اى فى عدم الدخول
لان الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تنابرت فلا فساد فى عدم
دخول بعضها (فان للمرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذ المذكور ههنا ليس الاحكاما

الا باعتبار محل كان
معنى الموجود فى نفسه
انه موجود من غير اعتبار
من غيره وبما ذكرنا
انفع ان قولنا السواد
في زيد قولنا الدار لاقى
نفسها من دار واحد
واستغنىر انما ادا قلنا
معبرا عن الجوهر هو
الموجود فى ذاته لا
يصح لنا ان نريد به
الان موجود قائم بذاته
وكذا من العرض بانه
الموجود فى غيره وان لم
يثبت هذا الاستعمال الا
انه موجود قائم بغيره
لان الظرف لهمالس
شيئا منه بال هو الخارج
مثلا فهذا ان التصبر
ان بعد ذنبك القولين
فى غاية البشاعة ولا
يلزم التطابق بين القول
والوجود الخارجى فى
تشبيه احدهما بالآخر
من جميع الوجوه بل لا
يمكن لشل ما سبق
قوله مقول قبل الاولى
معلوم ثم قيل ولا
يذهب عليك تفاوت
بين المشبه به بان القائم
بذاته لا يصير قائما بغيره
والقائم بغيره لا يصير
قائما بذاته بخلاف المدرك
قصدا والمدرك شيئا
قرىبا يقصد الى المدرك
تجافى صير مدركا لقصدا
وبالعكس وكلاما باطلان
اما الاول فلاما لاسباق
والعاقبة اذ المعلوم لا يصير
مظروف الذهن وانما
هو المقول او العلم

والندرك هو المعلوم بينه
فلا يصح حله عليه في
مثل هذا المقام وأما الثاني
فلأن الجوهرا لا يكون
عرضا بالعكس كذلك
الاسم لا يكون حرفا
وبالعكس (قوله يصلح
أن يحكم عليه وبه
قبل الأولى يصلح لأن
يكون مستندا إليه مستندا
ليكون وجه التخصيص
الاستناد بالاسم والفعل
ولا يخفى أنه لا يصلح
المعوظة لأن لا يكون
طرفا للحكم لا يصلح
أن يكون طرفا للنسبة
أثمة بل لا يصلح لأن
يكون طرفا للنسبة
الوصفية والإضافة
والصلفية فالأولى أن
يوسع الدائرة بحيث
يسند منها اختصاص
الوصفية وكون الشيء
صفة وكون الشيء مضافا
أو مضافا إليه وكون
الشيء مفعولا ومليفا
به جاسوى الحروف
ثم نقول يستلزم من
سلام أهل هذا التحقيق
المشهور بكمال الفكر
العميق أن عدم كون
الحرف محكوما عليه
ومحكوما به لكون
معناه غير مفعول الإتيان
وآلة للاحاطة غيره
وأن المعطوف تبعاً لا
يصلح لشيء منها
وأن الفير الذي يذكر
المعطوف بتبعيه ويجعل
آلة للاحاطة لا بد أن
يذكر ويضم معه حتى

واحد من احكامه (فليكن هذا الحكم) أي حدوث اعراب بدخول العامل (أيضا)
أي كالأحكام الكثيرة (من هذا القليل) أي من جملة الأحكام التي لم تذكر ههنا (غاية الأمر)
أي حاصل الجواب (أن هذا الحكم) وهو قوله وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل
(لا يكون من خواصه الشاملة) أي من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لا يوجد شيء
منها إلا دخل فيها حتى رداً لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الأحكام من
جملة أحكامه كما أشار إليه الشارح بقوله أي من جملة أحكامه ما يراد من التبعية والمباغ من
تعريف المحل شرع في تعريف الحال فقال (الأعراب) أو رده عقب المعرب المناسبة
والحاجة (ما) (أي حركة أو حرف) أشار به إلى أن لفظة ماموصوفة بإرادته نكرة
(اختلف آخره) الجملة صفة (أي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتاً أو صفة)
قد سبق اعرابهما وتفصيلهما (ب) (أي بتلك الحركة أو الحرف) به أو لا على كون
ماموصوفة وثانياً على كونها موصولة بقوله أي تلك الحركة أو الحرف لأنه عرف
الحركة أو الحرف على مقتضى الموصولية وقدم الموصوفة لأنها الأنسب في امتزاج اللذان
بالشرح ولأن الأصل في الخبر التأكيد ولكونه جنساً (وحين يراد) مبنى للمفعول من
إرادته يراد بالموصولة الحركة أو الحرف لا يراد مبنى للمفعول أيضاً من أراد يرد
وفي بعض النسخ لا يرد مبنى للفاعل من وورد يرد وروا أي لا يراد السؤال (العامل
المقتضى) لأنه يقدح حين إرادة معنى غيره وأنه لا يجوز أن يراد بلفظ متبنيان
في حالة واحدة وحين أريد بلفظة ما الحركة أو الحرف لا يراد غيرها) ولو أقيمت
على عمومها (بأن فسرت بقوله أي شيء فيجوز أن يكون الشيء عاماً حيث تشمل الحركة
والحرف والعامل والمقتضى (خارجاً) أي العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من
قوله ب) لأن الباء فيه للسبب والباء السببية ما يكون مدخولها سبباً كافياً نحن فيه
لأن الحركة أو الحرف سبب للاختلاف (فإن المتبادر من السبب) هو (السبب القريب)
خبر أن أي ماله نوع تأثير في السبب لا تأثير تام (والعامل والمقتضى) أي مقتضى الأعراب
وهو المعاني الثلاثة كل واحد منها سبب للاختلاف إلا أنه (من الأسباب البعيدة) أعلم أن
سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة أو الحرف والبعيد وهو مقتضى
الأعراب مبنى الفاعلية والمفعولية والإضافة والابتداء وهو العامل سواء كان لفظياً أو معنوياً
وإذا أطلق السبب يراد به القريب لأن القريب أكثر ملازمة وتلقا من غيره (وقد
الحينة خرجت حركة) ما ضيف إلى بابا التكلم (نحو غلامي) وداري وثوبى وغيرها
(لأنه) أي ما ضيف إليها (معرب على اختيار المصنف) وهو الأصح لأن فيه ثلاثة مذاهب
معرب واعرابه تقديرى ومبنى واعرابه على ومتوسط بينهما مبنى ليس بمعرب ولا مبنى
وهذا المذهب (لكن) أي إلا أن (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب) الذي
اضيف إلى تلك الأيا. وفيه إشارة إلى أن المختار عند الشارح الأعراب (أيضاً) ليس من حيث

انه مغرب) اذ لو كان كذلك لم يكن حاصل قبل العامل (بل) الاختلاف فيه ليس الا (من حيث انه ما قبل ما المتكلم) فان القلام متلا قبل الاضافة الى ما المتكلم كان مبنا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معرا بعد المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان ففرك بالكسرة دون غيرهما نسبة الياء لانها اصل في تحريك الساكن لانه اذا ضم او فتح يلزم النقل او تغيير الياء وقيل هذه الكسرة بانية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة في اللام والضم في العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وهذا التقدير) اي قوله ما اختلف آخره به (تم حد الاعراب) اي نعرفه حال كونه (جمعا) اي جامعا لافراده (ومعنا) اي مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) اي الا ان (المصنف اراد ان يبين على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهي تميز بعض المعاني عن بعض لانه اذا قبل مثلا ما احسن زيد ولم يرب لم يعلم انه متعجب او نافي لو مستفهم فلم تميز المعاني بعضها عن بعض واما ما نصب زيد لم يعلم انه متعجب من حسنه واذا رفع يعلم انه نافي الاحسان عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فيميز بعض المعاني عن بعض (نضم اليه) اي الحد قوله ليدل على المعاني المتوفرة عليه) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهي التمييز (وكأبه اراد هذا المعنى) اي التنبه على فائدة وضع الاعراب (حيث قال) في شرح هذا الكتاب (ليس هذا) يعني قوله ليدل على المعاني المتوفرة عليه (من تمام الحد لانه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن الحد) اي مراده هذا المعنى الذي ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا عنه بان قال (واللام في ليدل متعلق بما خارج عن الحد) يعني يكون اللام متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل الذي يكون داخلا في الحد وهو اختلف (يعني) المراد بالامر الخارج عنه الذي يكون اللام متعلقا به قوله (وضع الاعراب المفهوم) صفة لقوله وضع بتقدير هذا اللفظ (من فحوى الكلام) اي من معناه ثم على التثنية بقوله (فانه) اي تعلقه بقوله وضع (بمعنى الفهم غاية البعد) لانه لا نظار الى وضع الاعراب لا قصدا ولا تباه وقوله غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم في غاية البعد (فاللام فيه) اي في قوله ليدل (متعلق بقوله اختلف يعني اختلف آخره) يعني المعنى (ليدل) (الاختلاف) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف على منوال قوله تعالى اءلوا هو اقرب التقوى فرجع هذا القرب المرجع (او ما به الاختلاف) وهو الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم ما دل على معنى فرجع هذا بكونه اسلا في الاختلاف وسببها (على المعاني) جمع معنى المراد بها ههنا ما فسر السارح بقوله (يعني) بها (العالية والمقولية والاضافة) (المتوفرة) بالجر (على صيغة اسم الفاعل) صفة المعاني فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معاني المغرب وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل مغرب يأخذ تلك المعاني فكل منها

يفهم المصنوع تباه من لفظه وكذا الاسمين باطلاق فان كل رجل مفهوم لمصنوع تباه للاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة للملاحظة معه فهم معناه ولا ينبغي انه لا فرق بين المحكوم عليه وبين السند اليه والسند سوى كون الاول انساب بالقام لكونه اظهر في تأدية المرام اذا اغراض يتعلق بخصوص الكلمة والكلام بل المراد بيان كون الحرف مقابلا للاسم والفعل على وجه يختص حكم كل واحد من المتقابلين به ولا يلزم غيره وادى دائرة اوسع من ذلك واعتراضه على بعض المحققين اظهار لفظة لهوه ووج عليه فان حكم الرجل وسائر التكرات حكم الابتداه مثلا وليست شرى كيف امكنه الحكم يكون مفهوم كل رجل لمصنوع تباه للاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع اجاع العلماء على كونه موضوعا لعنى عام حتى صرحوا بانه اذا اريد به زيد بخصوصه كان مجازا واذا اريد عام مطابق له حقيقة لا يقال ليس

كلامة في الرجل حتى
يرد كذلك بل في كلمة
كل لان الفاضل صرح
بعبء ذلك باله يجوز
ان يكون مدلول لفظ
الابتداء ملحوظا تبعا
كان قول كل ابتداء
فان قلت فليس الكلام
في الرجل مطلقا بل في
صورة كونه مدخول
كل فلنأستلها لكن
لا يبد شيئا لظهور
انه لا يصير بذلك
ملحوظا تبعا وآلة
لقصر بل هو ملحوظ
قصدا وبالذات في كفا
الصورتين لان كلمة
كل موضوعة لاستشراف
افراد مدخوله بنكرا
كان او مفعلا واجزائه
ان لم يكن له افراد
فلا يخرج عنه كما كان هو
عليه اولا (قوله ولما
كان الفعل دالا اخره
ذلك بنوقف على
مقننتين احدهما ان
الدلالات الوضعية
ثلاث لان اللفظ اما ان
يدل على تمام ما وضع له
او على جزئه او على
الخارج عنه اللازم له
له وسمى الاول بالطائفة
والثانية بالنضمن والثالثة
بالا التزام وكما ينسب
الدلالة الى تلك الامور
ينسب المدلول ايضا
فقال ايضا معناه المطابق
مثلا والثاني ان العمل
موضوع لمجموع الحدث
والزمان والنسبة فلا تهم
معناه بدون ذكر الفاعل

يدل على تبدل المعاني في العرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ في المعاني
النسب ولذا ذهب الشارح اليه (عليه) (اي على المرب) متعلق بالمعتودة بناء
(على تضمين مثل معنى الورد والاستيلاء) التضمن يحتمل امرين احدهما ان يكون
الاصل ثابتا والمضمين حال تقديره ليدل على المعاني المعتودة حال كونها واردة
ومستولية على المرب والثاني ان يكون الاسم زائدا والمضمن اصلا تقديره ليدل
على المعاني الواردة والمستولية عليه وبين معناه القوي بقوله (قال اعثروا للنبي)
من الاقتال (وتعاوروه) من التفاعل (اذا تعاوروه اي اخذوه) اي اخذ ذلك النبي
(جماعة واحد) منها اي فرد واحد من الجماعة وهو يدل البعض من الكل (بعد واحد)
بني بمد اخذ فرد واحد منها وفي الصحاح تعاورته الايدي اخذته هذه مرة وهذه
مرة فارسية دست بدست كرفق جريز (على سبيل المناوبة) متعلق بقوله اخذ
واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثاني تابعا للواحد الاول (والبدلية) اي
على ان يكون احدهما بدلا من الآخر (لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني
المقتضية للاعراب) اي تعاقبت (على المرب) اي على محل واحد وهو الاسم المرب
حال كونها متعاقبة متناوبة غير مجمعة في محل واحد هذا حوال مراد فقا ومتداخلة
على ما سيجي (لتضادها) اي لتكون المعاني متضادة لان الفاعلية تمارض المفعولية
والاضافة الاولى تمارض الفاعلية والاضافة الثانية تمارض اخوها لان الفاعل من
حيث انه فاعل لا يكون مفعولا ولا مضاعا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول
لا يكون مضاعا اليه ولا فاعلا والمضاع اليه من حيث انه مفعول لا يكون احدهما
(ينبغي ان تكون علاماتها) وهي الرفع والنصب والجر (ايضا) اي كالمعاني (كذلك)
اي ينبغي ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجمعة لان الاسم يجب ان يكون على حسب المعاني
(فوق سببها) اي بسبب المعاني المختلفة أصلا (اختلاف في آخر المرب) لان
اختلاف السبب يقتضي اختلاف السبب (فوضع اصل الاعراب) على آخر المرب
واصل الاعراب ما يكون بالحرركات واذا وضع اصله فقرعه اولى بالوضع لان الفرع
تابع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحرروف
(للدلالة على تلك المعاني) اي لكونه دالا عليها لانها معان خفية تستدعي علامتها ظاهرة
يستدل عليها لان الحقي يقتضي علامة ظاهرة يعرف بها (وضع) ذلك الاصل والفرع
ايضا (بحيث يختلف به) اي باصل الاعراب (آخر المرب لاختلاف تلك المعاني)
اللام التوقيت اي ووضع اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل والفرع
آخر المرب عند اختلاف المعاني الثلاثة وانما جعل الاعراب اصلا كان او فرعا (في
آخر الاسم المرب) مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم
وما يكون اسبق فهو احق واولى والاوسط اولى به لان خبر الامور اوسطها ولانه

يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتفریط كافي طرفيا علم ان الآخر اما ان يكون حقيقة كافي الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا في الاخر حقيقة واما ان يكون حكما كما في الاعراب بالحروف فان الواقع بداكثر حروف الكلمة كأنه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كما قيل الاسم ما نبأ عن المسمى (والاعراب) يدل (على صفته) يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولاشك ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالبا اما مخصوصة للموصوف كافي التكرات ووضحة له كافي المعارف والمخصص او الموضح لا يكون الا بعد ما خصصه او اوضحه (فلا نسب ان يكون الدال) (وهو الاعراب عليها) اي على الصفة (ايضا) اي كان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخر عن الدال عليه) اي على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول (وهو) اي الاعراب لفة (ماخوذ من عربت) من اعرب اذا اوضحه (فالاعراب لفة الايضاح سمى العلامات الدالة على المعاني به مجازا بلغة التشبيه فان الاعراب) اي المسمى به حركة او حرفا (بوضع المعاني) الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية للاعراب) لانها معان خفية تقتضي علام ظاهرة يستدل بها عليها فعملوا الاعراب علامة دالة عليها (او) هو ماخوذ من عربت) من باب علم (معدته) ففتح الميم والدال وكسر الميم او كسر الميم مع سكن العين لفة فيه ايضاحي للسان كالكرش لسائر الجوان (اذا فسدت) تلك المدة يعني اذا تغيرت فيكون عرب بمعنى فسدت فعملوا الهمزة بالثقل الى باب الافعال فصار عرب بمعنى ازال فساد المدة ولذا قال الشارح (على) تقدير (ان تكون الهمزة) في عرب (للسلب فيكون ممتناه) اي معنى الاعراب في اللفظ (ازالة الفساد سمى) الواحد من العلامات الثلاث الدالة على الثلاثة (به) اي بالاعراب بعلاقة التشبيه (لانه) اي ما يسمى بالاعراب (يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض آخر) (وانواعه) (اي انواع اعراب اسم) لا مطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعراب فقط وانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بمصر الاستقامة فاشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب واقتضى الجر والجزم فاعطى الاول الاول وللثاني والثاني للثاني ولم يكسر لان الجر ثقيل واسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتمادلا (ثلاثة) نبه على ان الجبر مجموع الثلاثة فلا يشك الحمل على الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجه تقديم الربط على الحكم مثل قولك السكك حين خل وعسل وماء وانما انحصرت في الثلاثة لان المعاني المقتضية للاعراب ثلاثة فكون انواع الاعراب ثلاثة فيكون انواع الاعراب ثلاثة ايضا لكون الدال على قدر المدلول والالزام الاشتراك اذا كان الدال اقل والترادف اذا كان اكثر فينبغي ان تكون الانواع ثلاثة (رفع) سمى رفعا لان الرفع في اللفظ الارتفاع الشفقا السفلى عندا للفظ به ولفظة مرتبة بين اخويه (ونصب) سمى لان

واذا تفرد هذا في ذهنك عرفت ان المعنى المذكور في التعريف داخل في تلك الاقسام لضرورة انه لم يدل عليه شيء بل هو لفظ وضع لمقاصد يعني كما سبق ولا ينبغي ان مدلول اللفظ سواء كان مطابقا او تفضيلا او الترابيا مقصودا للفظ فلا وجه لما اتفق عليه الناظر في هذا المقام من المرام بالمعنى ما هو ام من المطابق والا لا احتيج الى قيد يخرج الفعل لخروجه بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالجسوم غير مستقلة بالضرورة ولما كان الحدث جزءا وضع له الفعل وهو معنى مستقل بالمفهومية صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسه فاحتج الى قيد يخرجها فان قلت لاشك في انه اذا اطلق لفظ عرب وحده ففهم الحدث والزمان معاته لم يفهم المعنى المطابق وهذا مخالف لما تفرد على من ان الضمن لا يوجد بدون المطابقة فلما لا نسلم انه يصح اطلاق الضمن بدون الضمائل مدناه لكن لا نسلم وجود الدلالة بالضمن لانه مشروط بالمطابقة فكيف والمدلول بالضمن هو الذي

يصل في ضمنى المعنى
الموضوع له والتطبيق
ان الدلالة كون اللفظ
يحث من اطلاق اللفظ
النفس الى معناه العلم
بالوضع فأن يعلم معناه
الموضوع له لم يفهم منه
شيء وإذا علم فهم ذلك
في ضمنى بالضرورة
سواء كان مراد اللفظ
اولا أم يكن وللغرض هنا
تفصيل فاسد تركناه
غاية الاغراب فليكن
ان لا نلتفت اليه (قوله)
فدخول فيه اساء الاضال
قبل ان اسمية اساء
الاضال اصبحت باعتبار
وضعه الحال لضمي
وعدم اقتراعه باعتبار
وضعه الاصل وذلك
بيد من الاختيار اذ
اللائي ان يكون مدار
الاسمية على وضع
واحد ولا يكون وضعه
لنوا ومعتبرا لاختيار
شيء وفي اساء الاضال
مثل ذلك وضع الاول
وهو الوضع الظرفي
لنوا في اعتبار اسميتها
والا لم يكن كلمة بل
كلمتين ومعتبر فيها لان
مدام الاقتران انما يتحقق
به ووضعه الثاني معتبر
لانه باعتباره يكون
كلمة ولنولاه باعتبار
لا يكون غير مقتون
وانت خبر بان اسية
اساء الاضال جلهما
في اعتبار الوضع الاول
كيف وضع باعتبار
ليست بغال ولا حروف

لنصب في اللغة الانتصاب للانتصاب الشفقتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينتصب
الفصلة من غير احتياج اليها في الكلام (وجر) سمي لان عامله يجز الفعل الى الاسم
(هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات) الاعرابية التي هي الضمة في جاني زيد والفتحة
في رأيت زيد والكَسرة في مررت زيد (والحروف الاعرابية) التي هي الواو في ابوك
والانف في ابك والياء في ابيك (ولا تطلق) لاحقة ولا مجازا (على الحركات النائية
اصلا) اي قطعا سواء كانت في الاواخر او في الاوائل او في الاواسط (بخلاف الضمة
والفتحة والكسرة) مع التأني في كما (فانها مستعملة في الحركات النائية) مثل حيث واين
وجير وتزال (غالبا) تستعمل ايضا (في الحركات الاعرابية على قية) واما هذه الاسماء
التي تكون بلام في الاواخر فتختص بالحركات النائية ولا تستعمل في غيرها سواء
كانت في الاواخر او لا وفي الهندى وانما قال ههنا وانواعه وفي المبنيات والقاب لان كل
واحد من الرفع والنصب والجريد على نوع المعاني فلما كانت المدلولات انواعا كانت
الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات النائية نوع حيث
يدل على امر واحد وهو البناء الى هنا كلامه (فالرفع) اللفظ للتفسير والتفصيل اوردته
باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون للمعهد الخارجي (حركة كانت)
اي علامة الرفع قائما ثبت باعتبار الخبر كافي الاعراب بالحركات (او حرفا) كافي الاعراب
بالحروف (علم الفاعلية) اوردته بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان
كذلك لاكتفى بان قول علم الفاعل لكونه اخصر وادل على المقصود (اي علامة كون
الشيء) اي الاسم وهو علم علامة كون الاسم ليم مثل قولك اعجبني ان ضربت (فاعلا)
فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوي وهو العلامة والى ان الياء في قوله الفاعلية
مصدربة (حقيقة) تميزا ومنسوب على انه صفة اي فاعلا حقيقيا (او حكما) عطف على
حقيقة على التوجهين (ليشمل) اللام فيه متعلق بالتعميم اي وانما عسنا قوله الفاعلية الى
الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة او حكما ليشمل قوله علم الفاعلية
المرفوظات وما عداها منها ملحق به (ايضا) كاي شمل الفاعل اصلا كالمتباد والخبر وغيرها
كخبر باب ان وخبر لائق الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس (والنصب) الذي هو
من انواع الاعراب الاسم (حركة كان) اي علامة النصب كالاعراب بالحركات (او حرفا)
كالاعراب بالحروف (علم المفعولية) اي علامة كون الشيء اي الاسم وانما قال كون
الشيء ليشمل مثل رأيت انه قائم (مفعولا حقيقة) كالمفاعيل الخمسة (او حكما ليشمل)
النصوصات (الملحقات) السبعة (هـ) في كونها فضلا كالحال والقيز والمستثنى المنسوب
وخبر كان واخواته واسم باب ان واخواته واسم لا التبرئة وخبر ما ولا الحجازية (والجبر)
الذي هو من انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كان) اي علامة الجبر (او حرفا) (علم
الاضافة) (اي علامة كون الشيء) ليدخل فيه مثل اعجبني اشتهاك عالم اي علامة

كون الاسم (مضاقا اليه) حقيقة او حكما ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق في الفاعلية والمفعولية
لا لعدم وجودهما اما الحقيقي فكالمضاف اليه بالاضافة للمفعولية والجور محرف الجار الفير
الزائد واما الحكمي فكالمضاف اليه بالاضافة للفظية والجور محرف الجر الزائد (واذا
كانت الاضافة بنفسها) اى بصفتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يتحجج) اما بنى
للفاعلة ما استكن فيه راجع الى المصنف او مبنى للمفعول وقوله (الى الحاق الياء
المصدرية) مفعول مالم يسم فاعله (الياء) اى الى الاضافة (كما) احتيج الى الحاقها الى
اخوها حتى والحق لازم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء
لنسية امر بعد لكونها فى اخوها مصدرية كما احتيج الى الحاقها (فى الفاعلية والمفعولية)
لكون صفة كل واحد منهما غير مصدر (واما اختص لرفع الفاعل) وما الحق به (و)
اختص (النصب بالمفعول) وما الحق به دون العكس فرقا بينهما وتماذلا (لان الرفع تقبل)
لاحتياجه فى اللفظ الى تحريك الشقين ولانه ما تولد منه الواو وهو اقل الحروف
(والفاعل قليل) والتقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ما هو الاصل فى العمل
وملحقاته ايضا قليلة وهى خمسة (فاعلى التقبل) الذى هو الرفع (للتقليل) الذى هو
الخفيف للتمادى ولما سببه والرفع الفاعل فى القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة وهى جزء
الالف واخوالسكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير قليل (لانها خمسة) فى الفعل
المتعدى واما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيها أربعة انهما فرعا متعدى وهو
الاسل وملحقاته ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعلى الخفيف) الذى هو النصب (للكثير)
الذى هو المفاعيل ثمانية للنسبة النصب المفعول فى الضمف (ولما سبق للمضاف اليه علامة) لما
عرفت ان العلامات والماعى ايضا ثلثة فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للنسبة
فى كل منهما وبقي علامة الجر للمضاف اليه (غير الجر جعل علامة) اى للمضاف
اليه الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد
والثانى كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه ثمان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب
ولهذه المناسبة اعطى الجر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجر اليه ضرورى (العامل)
احتاج الى بيان لاحتياج العرب لاعتبار العامل فى مفهومه والذكره فى حكم العرب
الا انه اخره عن الاعراب لان امره متوقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب
والمراد به هنا عامل الاسم لا مطلق العامل لان البحث فى الاسم والعامل المطلق ما
اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل او
معابعا (كان) ذلك العامل اللفظى او قياسيا (او معنويا) (ما به) الباء النسبية متعلق بقوله
(يتقوم) (اى يحصل) بسببه لا بشر تفسيره باللازم لان التحويل بهم الحصول (المعنى
المقتضى) اسم فاعل (اى) يحصل (معنى) يريد ان اللام للعهد الذى وهو فى قوة التكررة
ولذا افسره بالتكررة وبنه قوله (من المعانى) الثالثة (المعنوية) اى المعنوية والواردة

فلزم تكن اسما ايضا
لما كانت كانت هذا خلف
(قوله) والام يمكن كلمة
فلنا هذا ليس شئ لان
كونه بحسب اصل الوضع
كلمتين لا يستلزم مدح
اعتبار اسبته فى هذا
الوضع وكذا اعتبار
اسبته فيه لا يستلزم
كونه بعد النقل كلمتين
(قوله) اذ لا يفسح
فى الدلالة لتليل الدلالة
المضارع على زمانين
مبين ومن الناس
من لم يفسه بعد هذا
بل اغتر على زعمه من
ان الدلالة تتوقف على
الارادة فاعترض عليه
بان اللفظ المشترك لا
يبدل الابدية بالمضارع
لا يدل الا على زمان
واحد وان شئت الوصول
الى حقيقة الحال فاستمع
للتبيل عليك من القائل
فقول وبالله التوفيق
ويبده ازمة التحقيق
ان اللفظ جهتين جهة
دلالة وجهة الاستعمال
وهذا لا يتحقق بدون
الارادة لان الاستعمال
الاطلاق اللفظ واردة
المعنى بخلاف الاول
فانه لا تنطبق لها بالارادة
لاننا لم بالضرورة ان
من علم وضع لفظ لمعنى
وكان مودة ذلك اللفظ
عنوطة له فى الخيال
ومودة المعنى مرسنة
فى البال فكما تمثيل
ذلك اللفظ تمثل معناه
سواء كان مرادا اولاً

فاذا اطلق المشترك بين
الضام المعلوم وضعه
للك المسمى كانت
تلك الضام مرتبة
في الفصل على السواء
واما اذا استعمل هذا
اللفظ في احد هذه الضام
فلا بد من قرينة تعين
المراد فظهر لك ان
الدلالة لا تنوق هل
الارادة ولا محتاج
الى القرينة واما هذا
شان الاستعمال وان
مبنى وهم توقف الدلالة
على الارادة عدم الفرق
بين استعمال اللفظ
ودلالتة (قوله ما ذكره
بعض منها فان من
جنتها تاء التانيث المتحركة
وياء النسبة وكونه فاعلا
ومفعولا ونادى ومفعلا
الى غير ذلك) قوله
ولا يوجد في غيره اما
او ياء انا بان المطلوب
بالخاصة في هذا المقام
ليس ما يصح إطلاق
الحد عليه لانه ليس
بمتكسر اذ لا يصح
قولنا كل ما لم يدخله
لام التعريف فليس
باسم (قوله وحى اما
شاملة لا يقتضى ان يتوهم
ان هذا مما يحتاج
اليه في هذا الموضوع
لان الخواص المذكورة
من قبيل القسم الثاني خلا
من بدء تقسيمها اولا
حتى يمكن البيان فيها
بعد (قوله في قوله
سئل الله تعالى عليه وسلم
هل لغة حبر وحى فيلته

(على العرب المتقضية) صفة للمسمى (للاعراب) ليكون علامة دالة عليها الماسبق انما معان
خفية تستدعى علامته ظاهرة يستدل بها عليها (ففي) قولك (جاء في زيد) القاء للتفسير
والايضاح والجار ظرف متعلق بصفة لجاء (جاء عامل) تقديره لجاء اى فلفظ جاء الذى
هو في قولك جاء زيد عامل في زيد (اذبه) اى بسببه (حصل) (لا بغيره) (معنى) الفاعلية
في زيد) وهو المسمى القائم بزيد فيكون زيد جاثيا (فحصل الرفع) الذى كان علم الفاعلية
(علامة لها) اى لمعنى الفاعلية المحالة في زيد لتعرف بها لان الامور المنوطة تعرف بعلامتها
ماها (وفى) قولك (رايت زيد ارايت) اى لفظ ارايت الذى في قولك رايت زيد (عامل)
في زيد (اذبه) حصل معنى المفعولية في زيد) وهو كونه مرييا (فحصل النصب) الذى
كان علم المفعولية (علامة لها) اى لمعنى المفعولية يعرف ذلك المعنى بها لان التثنية يعرف
بعلامته (وفى) قولك (مردت زيد الباء) الذى في قولك مردت زيد (عامل) في زيد
(اذبه) اى بالباء (حصل معنى) الاضافة) وهو كون زيد ممرورا به (في زيد فحصل الجر)
الذى كان علم الاضافة (علامة لها) اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة
عليها لانه خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقضى اراد
ان يفصل ما يقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلاث
وتارة يكون بالحروف الثلاثة وتارة من الحركات ماسوى الفتحة وتارة ماسوى الكسرة
ومن الحروف تارة ماسوى الالف وتارة ماسوى الواو فهذه اقسام ستة شرع في بيان هذه
الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصلتها والاصل فيه
الاستيفاء بالحركات الثلاث ولا مقتضى العدول عنه فقال مصدر ما بالفاء (قال لفرادى المتصرف)
(اى) اعراب (الاسم المفرد) المتصرف (الذى لم يكن متنى) اى تثنية (ولا جموعا) لان
المفرد يقابل التثنية والجمع (ولا غير منصرف) لانه اذا كان متنى او جموعا يكون اعرابه
اما بالحروف في التثنية وبعض الجمع واما بالحركات ولكن يكون ناقصا كما في الجمع المؤنث
السالم واذا كان مفردا غير منصرف يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم
نكرة او معرفة (كزيد ورجل) او مشتق مثل ضارب ومضروب (و) (كذا) اى كلفرد
المتصرف (الجمع المكسر المتصرف) اى جمع (الذى لم يكن بناءا الواحد فيه) اى في ذلك
الجمع (سالم) لانه اذا كان بناءا الواحد فيه سالم اما ان يكون الجمع المذكور السالم فان اعرابه
بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات الا انه ناقص (ولم يكن غير منصرف)
ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه بالحركات الا انه ناقص
اذا ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) (و) مع زيادة و نقصان (كطلبة) جمع
طالب كناصر ونصرة (فلا اعراب في هذين القسمين) اعنى في المفرد المتصرف والجمع
المكسر المتصرف (من الاسم) لكون البحث فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان
يكون بالحركات التامة (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين (ان الاصل في الاعراب

ان يكون بالحركة) لكونها اخف (والاعراب) اى فى هذين النوعين (بالحركة) كما
 سأتى (وثانيهما) انه (اذا كان الاعراب) فيها (بالحركة) لكونها اصلا واخف
 (فالاصل) فيها (ان يكون) الاعراب فيها (الحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة
 (فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على
 النقصان (و) الحال ان (الاعراب فيها) اى فى هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما مر
 (فى الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يكن ناقصا ولكون
 اعرابها اصلا من وجهين قدمها على سائر الانواع (فالاعراب فيها) فيه اشارة
 الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كافتدائه هناك (بالضم) الجار
 والحجر وخبر المبتدأ (رفعا) (اى حالة الرفع) اى حاله كونه مر فوعا (والفتحة نصبا)
 من قيل المصنف على معمولي عاملين مختلفين لكون المفعول المقدم مجرورا و اجازة
 المصنف مثل قوله فى الدار زيد والحجرة عمرو (اى حالة النصب) اى حال كونه
 منصوبا (والكسرة مجرا) امام مطوف على قوله بالضمه رفعا لكونه اصلا او على قوله
 والفتحة نصبا لكونه قريبا (اى حالة الجر) اى حال كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك
 (فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية) اى الى انه مفعول فيه لمنطق الظرف
 (بتقدير مضاف) وهو قوله حالة (ويحتمل النصب على الحالية) اى ويحتمل ان يكون
 منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشق اى حال كونه مر فوعا
 او منصوبا او مجرورا (ويحتمل ايضا النصب على (المصدرية) اى رفعه رفعا ونصبا نصبا
 وجرجرا والجملة حال بتقدير قد او الضير وحده والعامل فى الحال على كلا
 التقديرين معنى الفعل المستبطن من الظرف المستقر (فاقسم الاول) وهو المفرد المنصرف
 (مثل جاني رجل) بالضمه حالة الرفع (ورأيت رجلا) بالفتحة حالة النصب (ومررت
 برجل) بالكسرة حالة الجر ونحو جاني زيد ورأيت زيدا ومررت زيدا (واقسم الثانى)
 هو الجمع المكسر المنصرف (مثل جاني) رجالو (طلبة ورأيت) رجالاو (طلبة)
 ومررت) رجالو (طلبة) والثانى من الثلاثة اثنى تكون الحركات وهو ما فيه الضمة
 والكسرة فقط هوثنى واحد (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قدمه لانه اوضح لان
 معرفة غير المنصرف محتاج الى الطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه
 يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولا يجر من غير المنصرف لانه واحد
 وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا (وهو) اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به
 (ما) اى جمع (يكون) بالالف والثاء سواء كان واحدا ومثنا نحو مسلمات فى مسلمة
 وضاربات فى ضاربة او مذكر نحو سجلات فى سجل ومر فوعات فى مر فوع وسواء كان
 واحدا ومثنا مسلمات وضاربات او غير صفة مثل زينات وسجلات (واحترزه)
 اى بالسالم (عن) الجمع (المكسر) اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن

من طى فى جواب
 من قال منهم (امن اميرا
 مصيام فى اسفر) فليس
 هذا اختصاصا بقوله صلى الله
 عليه وسلم حتى يقال
 ان المسمى لم يقل كذلك
 لجواز كون المسمى فى الحديث
 الذى كورميد لمن اللام
 قوله لانه نصين معنى
 مستقل رد ذلك بان
 منقوض بجل عندي
 الاسد اراى لانه نصين
 مادل عليه لفظ التزاما
 و بجل الحسن والصق
 فانه لا يتكرر متصفا
 ان النصين لكانت المجرة
 من مفهوم الحسن ولا
 سترب لصفة والنسبة
 العبرة فى مفهوم اللفظ
 من تعريف اللام فالاولى
 ان يقال التعريف والتذكير
 يتعاقبان على اللفظ
 وكذلك علامتا فلما
 لم يمكن فى الفعل سلامة
 تذكير لم يدخل عليه اللام
 واجيب بان دلالة الاسد
 على النجاء اما تكون
 القامية ان لو اويده
 الموشوع له وقد صرحوا
 بان الدلالة على المعنى
 المجازى مطابقة وان
 التعريف فى الحسن ليس
 للذات المجردة بل للذات
 المنسوب اليه الحسن
 وفيه ورمما زعمه اول
 بان الزوم ممنوع كيف
 ونحوه ويا رجلا
 لا يدخله اللام ونحو
 الفضل لا يدخله التنوين
 قال المصنف فى الصرح
 اما اخفى الاسم بذلك

لان التريف مهم
يصل يحمل الحكم
عليه ميتا عند الخاطب
والانما لا تقع محكما
عليها فلم يمتنع الى
تريف وتوضيح ذلك
ما قاله التريف من
ان الاسم لما صح ان
يكون محكما عليه لا
يقصد به غالبا مفهومه
الذي هو واحد بل
يقصد ذاته اعني ما صدق
عليه مفهومه ذلك
فيحتاج الى تعينه بالام
ولما الحكم بجمعه
ان يراد به مفهومه
وكذلك الروابط فلا
حاجة هناك الى تعين
(قوله وفي الجرويه
تقدرا قبل الاولى او
تقدرا ولا ينبغي فساد
هذه العبارة فضلا من
كونها اولي لان الفرض
افادة كونه اثر الحرف
في الاسمين كليهما وما
قاله المحقق في وجود
هذا الاسم في احدهما
(قوله ولما الاشادة
اللفظية بالوجه النقص
على ما ذكره بالاشادة
اللفظية بان يقال ان
هذا لفيل غير صحيح
لتخلف الحكم المطلوب
عن في الاشادة اللفظية
اذا لم يكن فيها ليس اثر
حرف الجر لاختصاصه
بالاشادة المنوية ايجاب
بان الكلام فيها معناها
ولا ضمير في لاد الحكم
النائب بهذا ليل لا
يشك منها لانها فرع

لا يصح ان يطلق عليه السالم (قائه قد علم حاله اوسيعلم) وعن جمع المذكر السالم قائه سيعلم
(بالضمة) خبر (دفعما) اى حالة الرفع او حال كونه مرفوعا ووقع دفعما (والكسرة)
(نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان الاخيران ايضا
(فان النصب فيه) اى في جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرايه بالحركات
الناقصة لكون النصب متروكا فيه (اجراء) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذي هو الجمع
المؤنث السالم (على وتيرة) من وتر يتروية من باب ضرب يضرب هي الطريقة
اى على طريقة (الاصل الذي هو الجمع المذكر السالم) لان المذكر اصل
مفردا كان او جمعا والمؤنث فرع له مفردا كان او جمعا (فان النصب فيه) اى في الجمع
المذكر السالم (تابع للجر كما سيجي ذكره) اى وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم
توجد الالة المقتضية تبعية النسب الجرفي جمع المذكر السالم فيه ولذا يلزم زيادة مزنة
الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعاً اعرب بالحركة التي هي الاصل في الاعراب
والثاني مع كونه اصلا اعرب بالحروف التي هي الفرع فيه واذا لم يحمل نصبه على الجر
كما حمل في فرع الثاني بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من وجهين
فيلزم زيادة المزنة (مثل جاءته مسلمات) وزينات بالضمة دفعما (ومررت بمسلمات)
وزينات بالكسرة جرا اصلا (ورأت مسلمات) وزينات بالكسرة نصبا لكن تبعيا
والثالث منها ما فيه الضمة ودفعما والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع
شيء واحد الا انه يكون مفردا او جمعا مكسرا وهو (غير المنصرف) مبتدأ (بالضمة)
خبر (دفعما) (والفتحة) (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها
الوجهان اللذان سبقا (فالجر فيه) اى في غير النصب متروكا لانه (تابع للنصب) فيكون
اعرايه بالحركات الناقصة لكون الجر متروكا (كما شذركه) اى وجهه لانه لما ترك جره
لشبه الفعل باعتبار الفرعين حمل الجر على النصب لكان المشابهة بينهما (نحو جاءته احد)
(دفعما) (ورأت باحد) نصبا (ومررت باحد) كذلك جرا ولما فرغ من بيان ما هو الاصل
في الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما او ناقصا شرع في بيان ما هو
الفرع فيه وهو ايضا ثلاثة اقسام الاول ما استوفى الحروف الثلاثة بالواو والالف والياء
وهي الاسماء الستة لكن بشرط افرادها ولكونها مكبرة غير مصفرة ومضافا الى
غيرها المتكلم على ما سذكر فقال (اخوك وابوك وحموك) (يكسر الكاف) لان الكاف
تكسر في المؤنث لكونهن اسفل في الحكم والحلقة والوطى وتقمان العقل والبراءات
وغيرها فاسبب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر (لان الحرف في الالة
قريب المرأة من جانب زوجها) لان جانبها كايه وابنة وبنته واخيه واخته وغيرها
ذكورا وانما قريبها وبنيها (فلا يضاف) الحرف (الا اليها) ولذا كسر الكاف كما يعنى
المؤنث (وهنوك) (والهن) في الالة (الشيء المنكر) حصة الشيء اسم مفعول من انكر

(الذي يستهجن) مبنى للمفعول أي يستقبح أي يكون قبيحا ومكروها (ذكره) نائبه
وهو ثلاثة إماني القات (كالمودة) من الرجل والمرأة (و) إماني (الصفات الذميمة)
أي المذمومة كالخسود والعداوة لغيره والبلادة وغيرها (و) إماني (الافعال القبيحة)
كالقتل بغير حق والزنى وشرب الخمر وغيرها (وهذه الاسماء الاربعة منقوصات) ولكن
لا مطلقا بل (وادية) لان اصل كل واحد اخو وابو وحمو وهو بذيل تنبئة على اخوان
وابوان وحموان وهوان وتصغيره على اخيو وابيو وهنيو لان التثنية والتصغير ترد
الشيء إلى أصله فيعلم انه واوى أو ياقى فحذف الواو على غير القياس لجر دالت التخفيف في
بمدا الحذف اخو وابو وحمو وهن وإذا ضيف كل واحد منها إلى غير ما التكم عادا الحذف
فصار اعرابا (وفوك) (وهو اجوف) لكن لا مطلقا بل (واوى لانه ما اذ اصله فوه)
يسكون الواو مثل حول بذيل افواه لان الجمع رد الشيء إلى أصله حذفت الهاء لتسببا كما
حذف الواو في البواقي وقلب الواو ميا وجوابي حال الافراد وسيأتي تفصيله وإذا ضيف
إلى غير الياء عاد المقلب إلى أصله ويقال فوك (وذومال) وكذا مشاء وجمه وتأنيته
(وهو لقب مقرون) وهو ما كان عينه ولا مه حرف علة لكن هنا بكونان (بالواو) يعني في
عينه واوى لانه واو اخرى مثل شوو (اذا ضله ذوو) وحذفت العين يعني الواو الاولى كراهة
اجتماع الواوين وقيل حذف اللام يعني الواو الثانية وهذا هو الأصح لان اللام محل
التثنية ولا تباع أخواته في ذومثل بدوم وإذا ضيف لم يمد الحذف فوجب الحذف
ولانه لا يجوز إضافة ما إلى غير اسم الجنس فاقضى التخفيف فيقال ذومال فاسكن الواو تخفيفا
فضم الدال في حالة الرفع لاجل الواو وبقي على حاله في حالة النصب لاجل الالف وكسر في
حالة الجر لاجل الياء (وأما الضيف ذو إلى الاسم الظاهر) محالفا لأخواته (دون الكاف)
يعني كان له أن يضاف إلى الكاف ولو اقية الأخوات كما وافقت في أن يكون اعرابها بالحرز
(لانه) أي ذو (لا يضاف) إلى شيء (إلى الاسماء الاجناس) كالمال والعلم والتقديره طالق ليس
باسم جنس حتى يضاف إليه الماسي أي أن وضعه لان يكون وصلة توصيف اسم الجنس لانهم
لما رادوا وان يجعلوا اسم الجنس صفة لشيء ولم يقصر لهم ذلك حيث لا يقال جاني رجل مال
وضموادوا واضافوا إليه فقالوا جاني رجل ذومال لاجل هذا لمة كان ذولا يضاف
إليه (فأعراب هذه الاسماء الستة) فيها إشارة إلى أن هذه الاسماء مبتدأ بحذف المضاف
إلى أن حكمه ليس على خصوصيات هذا الاسماء بل على مطلقاتها يعني يكون اعرابها بالحرز
سواء أضيفت إلى الكاف أو الهاء أو الاسم الظاهر (بالواو) خبر (رفعا) أي حالة الرفع
(والالف) (نصبا) أي حالة النصب (والياء) (جرا) أي حالة الجر فاستوفى كل ذي حق
حقه (ولكن لا) يكون هذا اعراب فيها (مطلقا بل) يكون فيها (حال كونها مكبرة) اسم
مفعول من باب التثنية ضد التصغير (اذا مضرتا معا بالحرزات) يعني بالضمه رفعا
والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقه بالاسم الصحيح وان لم تكن صحيحة في نفسها

الحوية فلا بد لا مخالفا
بان يخص بالفعل الخاص
للأسم المخصوص بالاصل
او يكون زائما عليه
بانهم كل واحد منهما
(قوله والمراد به كون
الشيء مستندا إليه قبل
انما نفي الاسناد إليه
بالاسناد إلى الشيء بأرجاع
ضميره إلى ما هو كالمال
ظهوره كالمذكور ولم
يشمره بالاسناد إلى الاسم
أما لما قيل انه لو اريد
ذلك لكان الحكم
بالاختصاص وأما لانه
لا يصح أن يجعل كون
الاسم مستندا إليه علامة
يعرف بها الاسم لان
معرفة به معرفة الاسم
ورد بان كون الشيء
مستندا إليه يبين الاسناد
إلى الشيء وان تلازما
وجودا وهو غير وارد
لان كون اللفظ ميبنا
للاخر عبارة من
اختلافهما في المعنى ومن
البيان ان هذين اللفظين
ليسا كذلك والسبب
ان الزم بهما اعترف
بصفة تميز الاسناد إليه
بكون الشيء مستندا إليه
كيف أمكن الحكم
بالمباينة بينهما لم لا يلزم
من تفسيره ذلك رجوع
التفسير إلى غير الاسم
بل أظهر خلافه
لان رجوع التفسير
إلى الاسم بأرادة جنسه
الأمم اكل تكلفا من
اداء رجوعه إلى الشيء
فانه اسم بأياه السابق

والحاق على ان الشارح
قدته عليه بقوله والمراد
اذن كان مبنى التفسير
رجوع الضمير الى ما
اوالتش كان الاسب
ان يقال في الصدر اى
وايضا كلام المصنف
في الانشراح حيث قال
يريد بالاستناد اليه هنا
الاخبار عنه بان يقع
مبداً وما هو في معناه
لان الاصل وضعت ليخبر
به ومنه يتبع قصد
رجوعه الى غير الاسم
(قوله اختصاص
لوازمها من التصريف
والنقصين والتخفيف
اما الاولان فلاهما
يستدعيان استطلالا
في الملاحظة والفعل
لا يح بدونا لفعل
والحرف مدلوله في
غيره لالى نفسه فلا
تلفت الى ما قبل من
ان في عدم جريان
التصريف والنقصين
في مفهوم الفعل نظر
واما الثالث فلاه مختلف
التوين وما يقوم مقامه
ولا يوجد شيء من
ذلك في الفعل والحرف
والتخفيف في نحو الحسن
الوجه محمول على ذلك
طردا لباب (قوله
بالاضافة يتدبر حرف
الجر مطلقا فان قلت
لاستيل الى غير هذا
لاعرش من اختصاص
الجر بالاسم ومولاهم
للفصاف اليه فيلزم

كذلك وظي (نحو جاءني اخيك) بالضمه رفعا واسله اخيوك قلت الواو ياء لان الواو والياء
اذا اجتمعتان في كلمة واحدة وكانت الاولى منهما ساكنة قلب الواو ياء للتخفيف ثم ادخمت
الياء الاولى التي للتصغير في الياء الثانية التي قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس
واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واسله مثل ماضى (ومررت
بأخيك) بالكسرة جرا (وموحدة) عطف على مكبرة اى يكون اعرابها كذلك حال كونها
موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذالمتنى) منهما (والمجموع) محيحا ومكسرا
(منهما معرب باعراب التثنية) يبنى بالافتح رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا فيكون
الواو فيه امثرا ونحو جاءني اخو الكورأيت اخوك ومررت بأخوك (و) اعراب (الجمع)
ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو او رفعا ونحو جاءني ابون والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا
ويكون الالف مثرا ونحو رأيت ابن ومررت بابن وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحرركات
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءني اخوة ورأيت اخوة ومررت بأخوة
(وانما لم يصرح) المصنف (بهذين القيدين) مع انهما قيد الا زمان (اكتفاء بالامثلة) لان
الامثلة وردت مكبرة وموحدة ولكون استعمالها مصفرا وثنية اوجعا قائل والاقل
لاحكم له ولان تثنيتهما وجعها مصححا ومكسرا ايل من اعراب التثنية والجمع المصحح
والمكسر فلا حاجة الى ذكره هنا (و) (مضافة) عطف على قوله موحدة ومكبرة
(لانها) اى لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة وموحدة) لكن (لم تكن مضافة اصلا)
يبنى لالى الياء والواو اى غير ما قبل كانت مقطوعة عنها غير ذوقانها لا تقطع عنها (فاعرابها)
حينئذ (الحرركات) يبنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة
منصرفه (نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت بأخ فيبنى ان تكون مضافة) ليكون
اعرابها بالحرروف (ولكن) تكون مضافة (الى ياء المتكلم) لانها اذا كانت مضافة
الى ياء المتكلم (لخالها) عند الاضافة الى الياء (كحال) (سائر الاسماء المضافة اليها)
اى الى الياء يبنى اذا اضيفت هذه الاسماء غير ذوالياء المتكلم تكون معرفة بالحرركة
تقدرا عند المصنف لانه حينئذ تكون من باب غلاف وتكون مبنية بانه راضا عند بعض
فيكون حينئذ اعرابها محلا (ولم يكتب في هذا الشرط) اى في الاضافة الى غير ياء
المتكلم (بالمثال) كما اكن في القيدين الاولين باعنى في حال كونها مكبرة وموحدة
(لثلاثتهم اشتراط اضافتها) اى اشتراط الاضافة الاسماء الستة غير ذو (بكونها) اى
الاضافة (الى الكاف) متعلق بالاضافة يبنى اذا اكن في هذا الشرط ايضا بالتالي يوم
ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحرروف مشروطا باضافتها الى الكاف يبنى اذا اضيفت
الى الكاف يكون اعرابها بالحرروف والافلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل
يكون اعرابها بالحرروف اذا اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضمير او ظاهرا
نحو اخوك واخوه واخو زيد واخو رجل (وانما جعل اعراب هذه الاسماء) اى الاسماء

السة (الحروف) متعلق يجعل ليكون توطئة لجمل اعراب المتى والمجموع على حدة بالحروف (لانهم) اى النحاة والعرب (لما جعلوا اعراب المتى وجمع المذكر السالم بالحروف) احتزبه عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابها لا يكون بالحروف بل الحركة ناقصا وتاما (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا) اى كالتى والجمع الذى على حدة (كذلك) اى بالحروف (لثلا يكون بينهما) اى بين المتى والجمع المذكر اى للتاليق بسبب كون اعرابها بالحروف بينهما (وبين الاحاد) جمع احد كدرس وافراس (وحشة) ومفارقة تامة) بنى اذا جعل اعراب جميع الاحاد بالحركة بحث لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصا كان او تاما والاحاد جعل جميع اعراب المتى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصل الذى هو الاحاد وبين الفرع الذى هو المتى والجمع لان المتى فرع الواحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجنبية وقفرة تامة بنى يكون احدهما اجنبيا للآخر وذا غير جائز فلم ان يجعل اعراب بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع في ذهن الطالب الفة للاعراب بالحروف فيها (وانما اختاروا اسماءه) مع ان المقصود يحصل باقل منها واكثر (لان اعراب كل واحد من المتى والمجموع) على حدة (ثلاثة) بنى اعراب المتى ثلاثة الرفع والنصب والجروان استوى الاخيران في الحروف اعتبار المعلن وهون ثلاثة وكذا اعراب الجمع الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء رجديا ايضا (فجعلوا) اى فوضعوا (في مقابلة كل اعراب اسماء) فصارت الاسماء بهذا الاعتبار ستة وقال المحقق لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف واقرب منه ان قال العرب بالحروف في الفرع والمحقق به ستة المتى وكلا واثنان والجمع والولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره الشارح لان القياس الى المحال اولى من القياس الى الفرع والمحقق به (وانما اختاروا هذه الاسماء الستة) لان يكون في مقابلة كل اعراب اسماء والمختاروا غيرها (لمشابهتها للمتى) اى لتسوية هذه الاسماء الستة بالمتى دون غيرها (في كون معانيها) اى معنى كل واحد منها (مشتبة) اى مستلزمة (عن تعدد) يعنى يستلزم كل واحد منها ذاتا آخر كالآخ لاخ والاب للابن والحلم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن التى التكرار المستهجن ذكره الفهم يستلزم الشقين (ولو وجود حرف) هذه الة مع الة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء للاعراب بالحروف من بين الاحاد ولا وجه لقول من قال وهذا لا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك مبنية عن التعدد لانهما وان كانت كذلك لكن ليس في اواخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة (صالح للاعراب في اواخرها) وذلك الحرف في الاربعة الاولى لان الكلمة التى حذفت حال الافراد وكذا ذوق في الاصح واماني فم عين الفعل لان اللام حذفت منه لتسبب الا ان عند الرضى فهي عين الحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان

اختصاصه ايضا لان اختصاص الالاف بمستلزم لاختصاص الزوم فلما هذا الزوم ممنوع فانضاف اليه كثيرا ما يوجد بدونه كما في هذه الة وبهذا سقط ما قيل من ان اختصاص الضاف اليه قد علم من اختصاص الجر فلا وجه لتعم الاضافة ثم ان القائل رد ذلك بوجهين آخرين احد ما ان الضاف اليه في الة ليس الفعل على الصحيح بل هي الجملة التى في تأويل الفرد فلا وجه لاجل الاضافة هنا عليه والثاني ان الاضافة اما من المعلوم فهي صفة المضيف او المجهول بصفة المضاف فلا وجه لبطحها صفة للضام اليه بالصلة وحذفها ليس بقياس وانت خبير بان اول قوليه مكسور وتانيهما ناه من الفعل عن كون الراد بالاضافة هو النسبة بينهما وان معنى اختصاصها بالاسم مطلقا شيئا من طريق لا يكون الاسماء وهذا في غاية الوضوح (قوله) وهو عرب قيل قال المصنف في الايضاح وهو من الاعراب بنى الاظهار وازالة انفساد والالتباس او من احربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها

الاعراب لا يكون من اصل الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سما) لاقياس دون حال غير الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سما) لاقياس دون حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير اليا فشا به ذلك الحرف الاعراب في الطريان والتغير فيبقى المشابهة لكونها من جيتين (مخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاحجاز) بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع محجز وهو آخر الشيء اى المحذوفة الاواخر (كيدودم) فان اصلهما دموا بالواو وبدي بالياء حذفت اللام والياء نسيا فبقى دم ويد (قاه لم يسمع) مبنى للفعل (فيها) اى في الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة (من العرب اعادة) بالرفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر (عند الاعراب) سواء كانت مضافة الى ما المتكلم اولى غيرها او مقطوعة عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة في كل الاحوال والثاني من الاقسام الثلاثة التي كان اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياد ترك فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره في حرف (المتى) (وما يلحق) من لحق (ب) (و) (وهو) اثنان احدهما (كلا) (وكذا كلتا) وهو مؤنث كلا واختلف في الف كلاته في الاصل واوكصو فقلت الف لتحركما واختاج ما قبلها اوياء كرحى قلت كذلك والاكثر على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الف اذا قلبت عن الواو وتكتب الف كالمسا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء كالحى ففرق بين الالفين (ولم يذكره) بئى لم يذكر كلامه انه ملحق بما يشاء (لكنه فرع كلا) وحكمه حكمه فيكون من قيل الاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لا اشتراكهما في الحكم والثاء في كتابته من الالف في كلا والالف لتأنيث كالف حبل لان علامة التأنيث يجب ان تكون في الاخر (مضافا) (اى حال كون كلا او كلتا مضافا) اى كل واحد منهما مضافا (الى مضمرة) لا الى مظهر سواء كان المضمرة تابعا او مغايبا او متكلما مثل ما وكلا كلا ناسر بشرط ان يكون الضمير مبنى اوفى مضافا كالاخير لان الغلب فيه ان يكون تأكيذا للشيء نحو جئنا كلا وجئنا كلا كواجب ان يزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا تأكيده نحو كلا كاجئنا وكلا جئنا (واما قيد بذلك) اى بقوله مضافا ولم يطلقه (لان كلا باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس في اخره علامة التثنية من الالف والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا (وباعتبار مضافا) لان مضافا تكرار الواحد بئى اثنان (لفظه يقتضى الاعراب بالحركات) لانه اسم مفرد منصرف لما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لان الف لا قبل الحركة (ومضافا يقتضى الاعراب بالحروف) لما سبق ايضا ان مضافا معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها

والوجه ظاهر لامن الاعراب العرق باعتبار ان الاعراب يخفى فيه لان القياس معرب بكسر الزاى هذا كلامه وكان يريد بالاعراب العرق ما هو مذهب صاحب الفصول اى اختلاف آخر العرب لاما هو مذهبه وهو ما اختلفت آخر العرب لانه لا يصح ان يستقى منه شيء ويذهب اطهر ان من قال وليه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لاصفة حتى يكون القياس ما ذكره المصنف لم يأت بما فيه لان الاسم العرب مختلف الاخر لاجل الاختلاف اذ لا يعمل الفاعل مكان الحدث ولا يبنى باسم المكان وهو كذب صريح فان الانشراح يرى منه واما هو كلام البعض الذى يقرض عليه ومنشأ فلفظه ان المصنف قال الانشراح صريحا لقول صاحب الفصول العرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل بديان اشارة على الدود الباطل انما اوقه ل ذلك امر ان احدهما ان العرب يستلزم الاعراب ما يختلف الاخر به من حركة او حرف فهو ان حقيقة العرب ما حصل فيه ذلك ففسره ولو كان الاسم كذلك لوجب ان يكون معربا بكسر

ليدل على المعنى لان اعراب علامة دالة على المعنى (قروعي فيه) اى فلزم ان ارامي
 في كلا (كلا الاعتبارين) اى اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه
 لئلا ينفو احدهما (فاذا اضيف) كلا وكلا (الى المظهر) اى الاسم المظهر (الذى
 هو الاصل) لعدم احتياجه الى المكسب عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكسب عنه ولان الاسم
 الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كسب عنه لا بنفسه لكن يجب
 ان يكون هذا المظهر متى ومعرفة (دروعي جانب لفظه) اى لفظ كلا (الذى هو الاصل)
 لكونه مفردا وهو اصل (واعرب) اى كلا ادكنا (بالحركات التى هى الاصل)
 فى الاعراب لكونهما اخصروا وخف ليكون الاصل مع الاصل (لكن) اى الاياه
 (تكون حركاته) الاعرابية (تقديرية) حيث لا يمكن ان نجعل لفظية (لان آخره
 الف) لا قبل الحركة ومع هذا (تسقط) سواء اضيف او لا اما الثانى فظاهر
 واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرفة باللام المتى قد سقط (بالتقاء الساكنين)
 فاشتهى ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديرية فى الاحوال الثلاث
 (نحو جاني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين) واذا اضيف
 الى المضمر الذى هو القرع (لما سبق (دروعي جانب مضما لى هو القرع) (لما سبق
 ايضا (واعرب بالحروف التى هى القرع) لتولدها من الحركات وكونها اقل منها
 ليكون القرع مع القرع (نحو جاني كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما
 تأكيداً نحو جاني الزيد ان كلاهما واما الى المتبدأ ان كان التأكيد فى الاسناد مثل
 الزيد ان جاني كلاهما (ورأيت) الزيد (كليبها ومررت) (كليبها فلذلك)
 اى لكن كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة المظهر معربا
 بالحركات اولكون اضافة كلا الى المضمر شرطاً لان يكون اعرابه بالحروف (قيد
 كون اعرابه بالحروف بكونه) متعلق بقوله قيد (مضاف الى مضمر) احتراز عن اضافته
 الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركات لما سبق (و) ثانيهما (اشنان) (وكذا)
 اى كان اشنان ملحق بالمتى (اشنان) بالهزء فى قوله (وثنان) بدونها لكونهما مؤنثين
 اشنان كان كلتا مؤنثين كلا (فان هذه الالفاظ) اى اشين واثنتين (وان كانت) للوصول
 (مفردة) اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنه وقت ثم تى زيادة الالف والتون كاهو حال
 التثنية بل الالف والتون والياء والتون من اصل الكلمة مثل ذان وذان وذان والذان
 والذين (لكن صورتها صورة التثنية) مثل اثنان واثنتان واثنتان واثنتين واثنتين
 (ومضاهها معنى التثنية) لانه تكرر الواحد لان معنى التثنية تكرر الواحد
 (فألحقت بها) اى بالتثنية فأخذت حكمها فى اعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة
 والمتى تستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها (بالالف) (رقفا) اى فى حالة الرفع
 (والياء) الساكنة (المتنوح ماقبلها) صفحت على غير من هـ له مثل قولك هند

الراء لاحرابا الخاى
 ان العرب اسم مفعول
 من اعربت الكلمة اذا
 جعلت ذلك فيها فتوم
 انه يصح تفسيره بذلك
 كغيره وهو غلط فان
 مفعول اعربت بنابر
 العرب ثبنا بدليل صفة
 ما اعربت الكلمة وهى
 معرب فذلك البعض بعد
 اتمام كلامه المفعول قال
 كفا فى الايضاح مشيرا
 الى قول المصنف لو كان
 العرب ما حصل له
 الاعراب لوجب ان
 يكون معربا بكسر الراء
 ليتوصل به الى الاعتراض
 عليه فتوم القائل ان
 مجموع ما ذكره من كلام
 الايضاح كيف ولو كان
 هذا القائل ممن نظر
 فى الايضاح لا قال بان
 كلامه مبنى من مذهب
 صاحب الملل دون
 مذهبه لان المصنف عرف
 الاعراب الذى اشار اليه
 حيث قال انه توم
 العرب ما حصل فيه
 ذلك الاعراب مما هو
 مذهبه على ما نقلناه وكلامه
 ذلك صريح فى ان هذا
 مذهب صاحب الكشف
 ايضا واما ما سلب القائل
 اليه فهو كلام غيره قال
 فى الايضاح الاعراب
 يطلق مصدر الاعربت
 وهو واضح ويطلق
 على ما يخلف آخر
 العرب به من حركة
 وحرف وهو المصنوع
 فى الاصطلاح وقد لبره

جائله وشاحها وانما قيده احتراماً عن الياء المكتسورة ما قبلها فانها علامة في الجمع على حد التثنية (نصباً وجراً) اى في حالة النصب والجر الاناثى في الثاني اصالة وفي الاول تنبأ وحلاً (كاسمى) وجهه الثالث من الاقسام الثلاثة اعرابها بالحروف ما رفعه واو ونصبه وجره ياء وهو (جمع المذكر) لا المؤنث لانه قد علم حاله (السالم) صفة الجمع لا المكسرة فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به) ههنا (ماسى به اصطلاحاً) سواء وجد شرطه فنجمع الاول بل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على ماسبأى ان كان اسماً فذكر علم يقبل وان كان صفة فذكر يقبل وان لا يكون افضل ففلاء ولا فعلان فعلى ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التثنية للمباعدة (وهو) اى ماسى به اصطلاحاً الجمع بالواو والواوون وبالياء والتون) سواء كان مفرداً ومؤنثاً او مذكراً اسماً او مفراً (فيدخل فيه) اى في الجمع (مخوسنين) جمع سنة مفراً اوله (وارضين) جمع ارض (عالمين) واحده مذكر (لكن اى الا انه) وهو يجمع بالواو والتون او بالياء والتون وقال الهندى وما هو على صفة يكون من باب حذف المخطوف او المراد صفة جمع المذكر فلا بد نحو سنين في سنة وثمين في سنة وقلبن في قلعة انتهى (و) (ما لحق) مبنى للمفعول (به) تائبه (وهو) اى ما لحق بهما من احداهما (اولو) بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون دليلاً على ضمها ولا يلائبس بالى الجارة في النصب والجر (جمع ذى لا) يكون جماعاً (عن لفظه) بل من غير لفظه سماعاً لان جمعه من لفظه قياساً دون مثل رضون (و) تائبهما (عشرون واخواتها) جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل والتظير ولذا قال الشارح (اى نظارها) اى نظار عشرون قاسم المال اخت في المثل والتظير استعمال عربى لاصطلاح نحوى (السبع) صفة النظائر (وهو) اى النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفي بعض النسخ وهى بالتأنيث منبها (الى تسعين) قد دخل الغاية في المنيا كالمرافق لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون ومائة وثلاثون وتسعون وفي الرضى انما افرادوا ولو وعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع المذكور السالم كل اسم ثبت مفردة ثم اُلحق به واو ونون او ياء ونون دلالة على ما فوق اثنين وليس اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد ان لم يأت اول في المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد في كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة واو اولو كذلك قيل الواو في اولو في معرض التغير لانه يتغير والتغير لا اعتبار له وقدم اولو على عشرون لانها ادخل في الجمع منه لانها مفردة وان لم يكن من لفظها (وليس عشرون جمع عشرة وثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) اى لو كان عشرون جمع عشرة (لصح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لا) اى ثلاثين (ثلاثة مقادير العشرة) لان اقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد (و) لصح ايضا (اطلاق ثلاثين على التسعة) ولم يصح

كثيراً باختلاف آخر العرب المعامل فان ارادوا اردوا فلا مشاحة في التعبير وان ارادوا واخلافه فغير مستقيم على ان المصنف زيف احتمال كونه من اعربت الكلمة اذ جعلت الاعراب فيها وكيف يكون فاعلاً به ثم انك اذا تأملت حرفت قصور هذه البس في تحقيقه واعتراض وهذا التغير المستوف بالسبح والتصغير يقول للشاهد ان ليس له نصب وجر وحسب ولا يتبع وغرور بل يريد بيان الحق على قدر طاقته اعترضت من العرض له في هذا الكتاب ورد كلامه (قوله اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيباً يحقق معمله) اشار بذلك الى امور ثلاثة احدها ان المراد بالمركب هو الاسم المركب اذ هذا الحمد اسماء به نوع من الاسماء فلا يرد نحو قام في مثل قام زيد والثاني ان المراد بالمركب ليس بمجموع الجزئين بل احدهما بالنظر الى الآخر كقوله في الامالى تومر بعض اصحاب ان المركب لا يطلق الا على الجملة بكلماتها ليس مستقيم لان القائل اذا قال زيد قائم مع ان يقال ركب زيداً مع ان زيد مفرد وركب

المطابقة على ثلث مراتب المشتركة (لأنها أي التسعة) (ثلاثة مقادير الثلاثة) واصل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الأمر كذلك بل إنما يطلق كل واحد من هذه المقود على مراتب معينة من الأعداد من غير أن يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير الواحد (وعلى هذا القياس) أي على قياس عشرين ولا ثلاثين في عدم أن يكون ترميزاً للجمع موجوداً فيه (اليواني) أي المقود الباقية وهي اربعون إلى تسعين فإن اربعون ليس جمع أربعة ولا تسعون ليس جمع تسعة والاصح اطلاق اربعون على أي عشرين لانه ثلاثة مقادير الأربعة والاطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك (وايضاً) أي كأن عشرين لا يكون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة لعل المذكورة كذلك (هذه الالفاظ) أي المقود الثمانية من الأعداد (مذلل) أي كل واحد منها (على معان معينة) يعني على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان (ولاثنتين في الجموع) أي ليس في الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالماً أو مكسراً مذكراً أو مؤنثاً واصل ما يدل عليه الجمع ثلاثة وهو ليس بمعنى معين فعلم من هذا أن هذه المقود ليست جوعاً بل تكون صورتهما صورة الجمع ومضاهي الجمع الحقت به واعربت بأعرابهما كالخلق اثنان بالثنية واعرب بأعرابهما (بالواو) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم (رفعا) أي في حالة الرفع (والياء) (نصباً وجراً) أي في حالة النصب والجر (وإنما جعل أعراب المثنى مع ملحقاته) أعني كلا وكلتا واثنان واثنان وثلاثان (و) إنما جعل أيضاً أعراب (الجمع) المذكر السالم (مع ملحقاته) وهي أولو وعشرون وأخواتها (بالحروف) أي إنما جعل أعراب كل واحد منهما بالحروف (لأنهما فرعا الواحد) أي لأن الثنية فرع الواحد بحرثية ومحتاج اليه والجمع أيضاً فرع بحرثيتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج هو إليه قوله فرعا الواحد أصله فرعان سقط التوون بالإضافة إلى الواحد (و) الحال أنه (في آخرهما) حرف يصلح للأعراب حين الأعراب كالأسماء الستة (وهو) أي ذلك الحرف (علامة لثنية) لأن الف والباء (و) علامة (الجمع) الواو والياء (فانساب أن يجعل ذلك الحرف) أي الحرف الصالح لأن يكون أعرابهما (أعرابهما) أي أعرابهما (أي أعراب الثنية والجمع (فرعا لأعرابه) أي أعراب الواحد (كأنهما فرعان له) أي كما أن واحد منهما فرع للواحد ينبغي أن يكون أعرابهما فرعا لأعرابه لتكمل القرعة وتم المناسبة (لأن الأعراب بالحروف فرع الأعراب بالحركة) في الحقيقة لأن الحركة أخف من الحروف وهو ظاهر (ولما جعل أعرابهما بالحروف) للفتنة المذكورة (و) قد (كان حروف الأعراب ثلثة) لا غير لأنه لما كانت الحركات ثلثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الأعراب ثلاثة لأنه تولد من الضميتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين باء

(وهذا)

يصح اطلاق صيغة مفعول عليه فيجب صحة اطلاق مركب عليه والثالث أنه ليس المختار مطلق التركيب حتى يرد المضاف بناء على أنه اسم مركب مع المضاف إليه ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً (قوله) مناسبة مؤنثة في منع الأعراب هذا ليس قيدا خارجا من مفهوم الثنية بل هو من تمام التفسير إذا المشابهة ليست المناسبة بأي وجه كان وما قيل في المشابهة التي هي المصاراة في الكسب بالفتحة التي هي أم فلا يدخل في ترميز العرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ ناض من لثة التدبير كيف ولو كان الأصح كما قاله لكان الترجيح الاقتصاد على في المناسبة المطلقة فإن قلت هذا التعريف متفوض بأي فاتها أنشئت معنى الأصل وهي معرفة لثنا أن إياها كانت متعاقبة بالإضافة من خواص الأسماء قابل ذلك الشيء فربح الاسم إلى أصله (قوله وهو الماضي إلى آخره) هكذا قال في الصرح واعتصر عليه الشيخ الرضي بأنه اصطلاح مجددمنه فأنما إن أخذنا لفظ مبنى الأصل على ما يقتضيه الأصل من المعنى الضمير مخزله مطلق الأصل وإن كانت مضارعة إذ

اصل جميع الالف البناء
على ماذهب اليه البصرية
فقد عليه اسم الفاعل
والفعل والمصدر جميع
باب ما لا ينصرف واجاب
الفاضل الشريف ببيان
الفرق بين ان يقال هذا
حتى الامل وهذا امله
البناء اذ المتبادر من
الاول ان المشار اليه
منصف بالبناء وذلك
بحسب الاصالة دون
المعرض والمتبادر
من الثاني ان اسله ان
ينى سواء من كاهواصله
او عرض له الاعراب
وحينئذ لا يميز المضارع
فلا يلزم المحذور وبهذا
ظهر سقوط ما قيل من
ان الاضافة البيانية هي
اضافة الاهم من وجه
انتهى ما قيل الى آخر
مثله وليس الاصل في البناء
اخم من وجه من المبني
بل اخص منه مطلقا
واضافة الاسم الى الاخص
لازمة فان الاصل في البناء
يصدق على المضارع ولا
يصدق على المبني فهو اعم
من وجه كيف ولو كان
اخم لوجب ان يصدق
المبني على كل ما يصدق
عليه انه اصل في البناء
فيكون المضارع مبني
هذا خلف (قوله)
بغير اللام قيل لاجابة
اليه لان النحو لا يسمي
ما هو باللام امرا بل
مضارعا مجزوما ولا يسمي
ان تسمية الاسم باللام
مضارعا مجزوما لا ينع

وهذا هو الاصح المختار وايضا والواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء
على الكسرة في الاسباء الستة (واعرابها) اى اعراب المتى والجمع (سته) لان لكل
واحد فرعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير مما ويجوز ان تعطف ويكون
من قبيل المطلق على معمول عامل واحد (ثلاثة) اما بالرفع او بالنصب بدل من ستة
بدل البعض وامامتدا بتقدير منها اى ثلاثة منها كائن (للمتى) وهو الاصول الرفع
والنصب والجرا (ثلاثة) منها كائن (للجمع) وقوا نصبا وجرا فاقسم الحروف على
الحال (فلو جعل اعراب كل منها بتلك الحروف الثلاثة) يعنى لو جعل رفع المتى
والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرا بالياء (الرفع الاتباس) اى
التباس احدهما بالآخر لانه اذا قيل جازى الزيدون مثلا لا يعلم ان الجازى اثنان
او جماعة واذ عرجا جازى (ولو خص المتى بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للمتى
لكونه اسبق من الجمع والاسبق لياخذ الاما هو الاقوى على وجه التمام فاذا جعل
رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبق المجموع بلا اعراب) لانه لم يجد
حرفا يأخذه (ولو خص المجموع بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للجمع لكونه
اشرف منها لاختصاصه بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ ما هو الاقوى والاتم
فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالف نصبا وبالياء جرا (لبق المتى بلا اعراب)
لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمتى حروف وكل واحد
منها غير جازى فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كله بما وقع في قسمته (فودعت)
الحروف الثلاثة للاتباس ولا يلزم الاتباس او الخصوص (عليهما) اى على المتى والجمع (بان)
جعلوا الف (منها) (علامة الرفع فى المتى) يعنى اعطوا الف ذلك المحل لكون
الف اخف لانها حاكمة دائما ومركبة من الفتحين وتدل المتى لمعومه و
(لانه) اى الف (الضمير المرفوع لثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا) قدم
المضارع لكونه في صدد الاعراب فقيس الاسم عليه فجعل الف علامة الرفع
في ثنية فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو) علامة الرفع
في الجمع (لان الواو حرف قبل تولده من الضميتين والجمع خفيف لاختصاصه
بذكور العقلاء (لانه) اى الواو (الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون
وضربوا) فدخل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع في جمته فاخذ هذا المحل
الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع الحال الاربعة وهى نصبهما وجراهما و
الحرف الباقي الياء (وجعلوا اعرابها) اى المتى والجمع (بالياء) حالة الجرا على
الاصل (لان الياء اخت الكسرة التى هى الجرا ولان الياء متولدة من الكسرة فكان
الجرا اصلا للياء فوق التباس (ورفقوا بينهما) لانه (بان فتحوا ما قبل الياء فى الثنية
لحقة الفتحة وكسرة الثنية) بالنسبة الى الجمع (وكسروه) اى ما قبل الياء فى المجموع

تقل الكثرة وقلة المجموع (بالقياس الى التثنية ولما سبق ان التثنية أكثر في الاستعمال والجمع اقل فيه ولم تنكس القضية لتعادل بينهما (وحلوا النصب على الجر) اى حلوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبها كأعراب جرهما (لاعلى الرفع) يعنى لم يعملوا نصبها على رفعهما وجعلوا حالة النصب فى التثنية بالانثى وفى الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة فى الاكلام ومقصودا (لتأنيب النصب بالجر) المناسبة مصدر جار لفاعله وناسب لمفعوله (لوقوع) اى فى وقوع (كل منهما) اى من النصب والجر اى ما فيه احدهما (فضلة فى الكلام) ولانه اشبه فى الحمل ولتساكلا كل واحد منهما فى الكتابة والكتاية نحو رأيتك ومررت بك (ولما فرغ) المصنف (من تقسيم الاعراب الى الحركة) التى هى الاصل فيه لما سبق (والحرف) الذى هو الفرع فيه كما مر ايضا اما ضمنا بقوله الاعراب ما اختلف آخره و اراد بلفظ ما للحركة او الحرف او صرحا بقوله بالضمه رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (د) فرع ايضا من (بيان مواضعهما) اى مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف (المختلفة) لما مر ان الاعراب بالحركة ثلثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلاث وماترك فيه النصب وماترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلثة ما وجد فيه الحروف الثلثة وماترك منه الالف وماترك فيه الواو (شرع) جواب لما (فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى الذين) متى صفتلها (اشير الى تقسيمه) اى تقسيم الاعراب (اليهما) اى الى اللفظى والتقديرى (فيما سبق) فى بيان حكم المغرب حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرى (ولما كان التقديرى) اشار به الى وجه تقديم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل احق بالتقديم ويكون ايضا النشر مواثقالا لان التقديرى لكونه (اقل) والاقل يكون فالجزء وهو مقدم على الكل (اشار اليه) اى بين الاعراب التقديرى (اولا) اى قبل ان بين الاعراب اللفظى (ثم) اى بعد بينه التقديرى (بين ان اللفظى ما عدا فقال (التقدير) مرفقا بلام المهد الخارجى (اى تقدير الاعراب) فاللام تنفى غناء الاضافة فى الاشارة الى اليهود او عوض عن المضاف اليه فالاول مذهب البصرية والثانى مذهب الكوفية والاعتمادا هو على الاول (فنيا) (اى فى الاسم المغرب) فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالتبادر ليكون اشارة الى المغرب لكون البحث فيه (الذى) (تمذر) (الاعراب) بقرينة المقام (فيه) قدره لان الصلة لا بد لها من مائد واختيار حذف المائد اولى من تقدير مضاف اى تمذرا عرابه فحذف المضاف واقم اليه مقامه فاستتر فى الفعل لان حذف الفضة ايسر واهون من حذف العمدة (اى امتنع ظهوره فى لفظه) لان التمذر يلزمه امتناع

صدق الامر عليه فالجاجة ما سئل به (قوله اطران صاحب التكتاف هكذا قال فى حواشيه على شرح الرضى وبه نظر كما سخط عليه) قوله ولذلك يقال لم يعرف الكلمة وهى معرفة قبل لم يوجد على طريق المصنف معرب اصطلاح لم يعرب لانه لا يخلو من اعراب محقق او مقدر وكأنه اراد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متأخرة عن المغرب او اراد سلب سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثانى لا ينعى الشارح فيها هو بعده والاولى تدقيق فلسفى لا يناسب الفتاة ولا يضى ان هذا القائل غافل عما ذكره للمصنف فى الايضاح من ان مفعول اعربت بنابر المغرب لتلحقه بل جملة ما اعربت الكلمة وهى معرفة فمعن قال ضرب خالد جبر باسكتها وبالمعكس فى هؤلاء ولو كان كذلك لكان ذلك تناقضا لم سى المغرب المقصود مرعا لاستزاه ذلك فى وضع اللفظ ويجب ان يفرق بين حقة الفى وبين تحليل كسبه لتدبى التى باعتبار الازم متوقف على الحقيقة وبغير ذلك مما اصح تفسيره به ولا يؤخذ من

الظهور اى فى الاسم العربى الذى امتنع ظهور الاعراب فى لفظه (وذلك اى تقدير
الاعراب لاجل امتناع ظهوره فى لفظ الاسم العربى) اذ لم يكن الحرف الذى
هو محل الاعراب (وهو الحرف الآخر (قابلا للحركة الاعرابية) بل للحركة
مطلقا وذلك على قسمين الاول يقال له باب عصا (كفى الاسم العربى بالحركة
الذى) الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم (آخره الف) قاعل الطرف
لاعتناؤه على الموصول (مقصورة) صفة الالف سواء كانت الالف للتأنيث
مثل حبلى وبشرى او منقبة عن واو اوياء مثل عصا ورعى او ما يشبهه مثل
جرى و (سواء كانت) الالف (موجودة فى اللفظ) كالف التأنيث والالف
المقنونة (كالمصا) والرحى المرف (بلام التثنية) او محذوفة بالتقاء الساكنين (كمصا)
ورعى ونى (بالتثنية) فى الكل (فان الالف المقصورة) قيدناها لانها اذا كانت محذوفة
يكون اعرابها بالحرركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء ورداء وكساء
(فى الصورتين) اى فى صورة كون الالف محذوفة فيها كمصا او مذكورة كالصا
(غير قابلة للحركة) مطلقا فتحة كانت او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية
لان الالف لو حاولت تحريكها خرجت عن جوامعها واغلبت حرفا آخر يعنى
همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الاعراب
لفظا فيكون اعرابه تقدير بالان الاصل اذا تمذر يمدل بالفرع (و) الثانى باب
غلامى مفردا كان او جمعا بعد ان كان اعرابه بالحرركات لفظا ثم اضيف الى الياء
ولذا قال الشارح (كفى الاسم العربى بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح او الملتحق
به كسبجي (المضاف الى ياء المتكلم نحو) (غلامى) ودلوى ودلوى وطبى
آخره عن باب عصا لانه ليس فى كونه عربيا خلافا واحدا وباب غلامى ففيه خلافا
ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف لانه
عده من قسم العرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه فى نحو غلامه وغلامك
ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء الى هنا كلامه (فانه) اى الثانى
(لما اشتغل ما) اى حرف كان (قبل ياء المتكلم) كالميم مثلا (بالكسرة) حين اضيف
الاسم العربى الى الياء (للنسبة) اى ليناسب حركة الياء بان تكون كسرة (قبل
دخول العامل) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه بمقتضى العامل وجدوا
محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة وهى الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد المحل
فارغا غير مشغول بحركة ويكون الاسم سالحا للاعراب (امتنع ان يدخل عليه)
اى على ما قبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة لاجلها (حركة اخرى) والحال
انه لا بد منها (بعد دخوله) اى بعد دخول العامل (موافقة) بالرفع صفة الحركة
او بالنصب حال منها نكرة مخصصة (لها) اى الكسرة فى حال كون العامل جازا

تحليل التسميات حائقي
المسيات ولا لوازمها
هذا كله من كلامه
ظهر بطلان قوله ثم
يوجد على طريق المصنف
حرب لم يعرب وان
قوله والثانى لا يتبع
الشارح فيها هو بصدده
فرية ثم فى ذلك المقام
كلام وهو ان التليل
به فاسد ضرورة ان
احدا لو اعتبر وجود
الحركة بالفعل فى كون
الاسم عربيا صح له ان
يقول لم يعرب الكلمة
حال كونها عربية ولو
قال قدس سره ولذلك
يقال الكلمة عربية وهى
لم تعرب صح التليل
حسب الظاهر دون
ألفية لورود ان يقال
من اين علم صدق
هذا القول من يعتبر
وجودها بالفعل قوله
يلزم قدم الحق على
نفسه وهو المسمى بالبور
المؤدى الى امتناع تحصيل
المطلب قبل ولدا فان
استأذى ان هذا مجموع
لجواز ان يكون الكلام
مع المنع المعارف باحوال
او آخر الكلام من غير
ان يكون غيرا بين
مفروعا ومنصوبها
ومحروعا فيعلم العرب
ق ان هذا الوجه لا
يعرف من النحو هذا
الحكم بل يعرف منه
بصرفه المرفوع والنصب
والمحروك الى غير ذلك
من الاحكام الخاصة

(او تخالفة) عطف على موافقة في حال كونه رافعا او ناسبا لان في الاول يلزم اجتناع الكسرتين كسرة الناسل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفي الثاني يلزم اجتناع الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن عن تحيل هذا الحركة او اعرابا لانها مقتضى الياء وهي مقدمة على العامل فلا يمكن ان تكون اثرا للعامل والالزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله المعصام اقول هذا الملة مخصوصة بحالة الجر فقط (فان ذهب اليه بعض) تنكيره للتحقيق كانه لا يستد بقوله ولولا لم يصح باسمه (من ان) بيان لما (اعراب مثل هذا الاسم) اي الاسم المعرب بالجر كلفظا اذا اخيف الى الياء (في حالة الجر لفظي) خبران (غير مرضي) خبر المتبداً عند المصنف لان الكسرة التي في اقبل الياء قبل العامل بنائية لاجل الياء وبمده يجب ان تكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لا تكون اعرابية وبالعكس ولان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثرا له لانه لا يكون تحصيل الحاصل ولذا قال (مطلقا) (اي في الاحوال الثلاث) لاني الحالين فقط الرفع والنصب (بني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين) اي في باب عساو باب غلامى (من الاسم المعرب امامه) اي ليس الاعراب التقديري الا (في جميع الاحوال) يعني في حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بمد خبر اي حال من الضمير المستكن (بعضها) اي ببعض الاحوال بان كان باب غلامى في حال الرفع والنصب تقديريا في حال الجر قوله مطلقا هذا التعميم وان كان خصوصا بالتالي الا ان الشارح عمم الاطلاق اليهما بالنسبة للاشتراك في حال كون اعرابهما تقديريا بالاعتذار لانه لا خلاف لاحد في كون الاعراب تقديريا في باب عساو في جميع الاحوال لان آخره الف لا قبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة (او استقل) مبنى للفاعل (عطف على) قوله (لنمدرى تقدير الاعراب فيما نمدروا) تقدير اعراب ايضا (في الاسم) المعرب ولم يقيد بالحركة لان تقدير الاعراب للاستقلال يجري في الاعراب بالجر وفي ايضا بخلاف تقديره الاعراب بالاعتذار فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيد ايضا بالمعرب لان الفهم لان البحث في كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكره في قسمه (الذي استقل ظهور الاعراب في لفظه) اي لفظ الاسم المعرب (وذلك) اي تقدير الاعراب للاستقلال واقع (اذا كان محل الاعراب) وهو الحرف الاخر حقيقة او حكما (قابلا للحركة الاعرابية) لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتمذول لان محل الاعراب ثمة ليس قابلا للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية لكونه لفظا او تقدير (ولكن) اي الالف (يكون ظهوره) اي ظهوره والاعراب (في اللفظ) اي لفظ الاسم المعرب (تقيا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال الرفع في جاني قاضي واجتماع الكسرتين في حال الجر في نحو مودرت قاضي لكون

المعربات في التراكيب وما اذا قلنا ان ذلك ان استاذمه كان كنهه فاقصد النظر الصحيح فان الناح قدس سره اوضح الحق وبين المرام على وجه لا يتصور بعده مثل هذا الكلام كيف وما الى قوله ولا بد له من انما بها في معرفة اصطلاحهم الا لازالة مثل هذا الزعم (قوله واثاره المترية عليه اشار بذلك الى ان المراد بالحكم هو الامر بـ به كما في قوله الاتي وحده ان لا كسر ولا تنوين قبل ولا يستعان براد يحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به وهذا وهم لا يساعد اللفظ ولا معنى اما الاول فانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال اختلف آخره لان الاختلاف لا يصير عكوما به واما الثاني فلان الحكم عليه بهذا الطريق لا يكون لشيء سوى افادة صوره فيكون مرفا له بالضرورة كيف ولو امكن ما زعمه لا يمكن ان يقال ما اراد القوم تعريفه بذلك بل الحكم به وليس كذلك (قوله واثابان يتبدل حرف مجرف آخر هذا حق بلا

رب الأثرى انه لو لم يوجد عامل النصب والجر لالتبس حال النشبة والجمع وسيأتيك لهذا زيادة توضيح وما قيل من ان العامل لا يحدث شيئا من الاختلاف بل الاختلاف من الوضع فكان كهم واما وائت وائلك فكما ان الوضع شرط ان يستعمل هو وائت هند ورواد الرفع واما وائلك عند الناصب فكذلك النشبة والجمع وهم لا يثبت لهم ومنشأه المفعول عن كون الواو والالف والياء حروف الاعراب وعن كون المطلوب من الاختلاف ما تحقق في آخر الكلمة فقط فان ما قاس عليه يرى من ذلك الاصرين (قوله فلا ينقض بطل قولنا رأيت اجد وصوت باحد قبل لا تنقض وان لم يجعل اختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا مباينا لآخر الاخر في الآخر قولنا رأيت والياء ليسا عاملين مختلفين في غير المنصرف واما لان مختلفان في المنصرف ولا يخفى على ذي مسكة انه يطلب كل منهما اثرا مباينا لآخر في الآخر غير المنصرف ايضا فلها ما لان مختلفان مطلقا ولعل القائل اراد ان يأتي بان يعمل مكان قوله ان يطلب لوضعها

ما قبل اللام مكسورا وهذا القمع ايضا شيان احدهما الاسم المنقوص بالواو وبالياء المكسور ما قبلهما بنى ما استقل فيه الرفع والجر وهو (كافى الاسم) للمعرب (الذى في آخر مياء) حقيقة مثل رام او متقلبة عن واو مثل غاز (مكسور ما) أى الحرف الذى قبلها سواء كانت (تلك الياء) محذوفة بالتقاء الساكنين) وسواء كان ذلك الاسم مقروا (كقاض) (او) جمعا مكسورا مثل جواد ودواع (غير محذوفة) كما اذا كان الاسم معرفة باللام (كالقاض) والجر واى والدواعى (رفعا وجر) (اى فى حالى الرفع) نحو جادى قاض والقاضى (والجر) نحو مرت قاض والقاضى (لا) اى لا يكون الاعراب فيه قدبرا (فى حالة النصب) نحو رأيت قاضيا والقاضى بالنصب ونحو قوله تعالى اجيبوا داعي الله الاستئصال الضمة والكسرة على الياء وذلك محسوس لنصف الياء وقتل الحركتين عليها مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة اما قبل الضمة عليها فلم يدع الجنبية بينهما وبين الياء لانهما اقوى الحركات واما قبل الكسرة وان كان بينهما مجانسة فلا اجتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرتين كسرها وكسرة ما قبلها لان النشبة اذا كسرت ينقل ولذا اسكنوا عين جعفر لثلاث يتوالى اربع حركات (دون الفتحة) بنى ان الفتحة لكونها خفيفة وجزءا لآلاف لا تكون ثقيلة على الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب فى حال النصب فى ذلك الاسم لفظنا لا قدبرا (و) الثانى كل جمع مذكر سالما اسما كان او صفة مضافا الى الياء فرفع وحده مقدار لانه صبه وجره (نحو مسلح) (عطف على قوله كقاض) باعادة الجار لكن لا يمينه بل يجزه واما اعاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديرية بالحروف فى الاحوال الثلاث او فى حال الرفع قطعا فى النشبة اذا اضيف الى ما اوله ساكن نحو هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ما سبقت وقال المحقق يعنى ان غرض المنصب بتكثير الامثلة فى هذا التقسيم بيان انه قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لا سيما فى الاقسام المستقلة فلا يرد انه بقى اقسام من المستقل لم يذكرها انتهى (يعنى تقدير الاعراب للاستئصال قد يكون فى الاعراب بالحركة) رفعا وجرنا لانسبا للمعرب (وقد يكون فى الاعراب بالحروف) مطلقا كفى الاسماء الستة اذا اضيف الى اسم اوله ساكن يكون اعرابها بالحروف قدبرا فى الاحوال الثلاث او رفعا فقط وذلك فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء التكلم (نحو مسلح) اى النشبة وقد سبق (بجمل) بخلاف تقدير الاعراب لتعذر قاته (اى تقدير الاعراب لتعذر) يختص بالاعراب بالحركة ولا يوجد فى الاعراب بالحروف اصلا لان حروف الاعراب لا تكون الاسما كنه تقدير الاعراب لتعذر انما يكون اذا لم يقبل على الاعراب بالحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس الكلمة او لا وما قبل ياء التكلم تنافيا (رفعا) نصب على الظرفية واليه اشار الشارح بقوله (بنى تقدير الاعراب) للاستئصال (فى نحو مسلح) فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء التكلم (انما هو) اى لا يكون فيه الا (فى حالة الرفع فقط دون) حال

(النصب والجر) للمسألي ان الاعراب فيها لفظي سواء ضيف الى اليا، او لا يوجد حرف الاعراب وهو اليا، لفظا فاعصر تقدير الاعراب فيه حال الرفع لتشير الحرف فيه دون غيره (نحو جاني مسلبي فان اصله مسلوي يسقط التون) اي تون الجمع اذ اصله مسلون لان الجمع المذكور السالم بالواو والتون في الرفع (بالاضافة فاجتمع الواو التي هي علامة الرفع (والياء) التي هي حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو الواو (ساكن) مستند للادغام (فاقلب الواو ياء) طلبا للتخفيف لان اليا، اخف من الواو (وادغمت الياء في الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان الادغام اخف من فكك (وكسرما) اي حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلبي بكسر الميم فحصل التخفيف من جهات ثلث قلب الواو ياء، وادغام الياء في الياء وكسر ما قبلها لان الياء اخف من الواو والادغام من فكك والكسرة من الضمة تأمل (فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ) لاحقيقة ولا حكما ثبت ان الواو التي هي علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب في حالة الرفع تقديرها) لكون العلامة فيه مقدرة (مختلفا حالي النصب والجر) بمثل رأيت مسلبي ومرت بمسلي لكون اعراجهما للفظين (فان الادغام لا يخرج الياء) المدغمة (عن حقيقتها) اي عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فان الياء المدغمة ايضا) اي كانت اياها غير مدغمة ياء، او كان الياء المدغم فيها ياء (لان المدغم فيه حرفان في اللفظ وان كانا حرفا واحدا في الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون حرف الاعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا (وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرها في الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر كما في الاسماء الستة اذا ضيفت الى الاسم الذي في اوله همزة وصل قيل وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولا في ساكنها ولذا قال الشارح (في مثل جاني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومرت باني القوم) الا ان المصنف لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلبي على وجه التثليل بان قال ونحو مسلبي ولم يقل ومسلمي مع انه اخصر (فاته) اي الشان (لما سقط حروف الاعراب) (الواو والالف والياء) (عن اللفظ بالثقاء الساكنين) الحروف واللام في القوم لان همزة الوصل تسقط في الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب) يعني حروف الاعراب (لفظا) لان المتبر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار) الاعراب (تقديرها) لكون حروف الاعراب مقدرة للاستقلال فان قلت تقدير الاعراب للاستقلال مسلم في الرفع والجر لكون الواو الياء تتحملان الحركة ولكن ينقل على اللسان واما في النصب فقير مسلم لان تقدير الاعراب ليس بالاستقلال لان الالف مادام ألفا لا قبل الحركة قلت لان الف في كانت واو الان اصله حال اعراجه رأيت ابو القوم فقلت الف التجر كما وفتح ما قبلها (واللفظي) (اي الاعراب المتلفظة) الجار والمجرور في نائب الفاعل والضمير

وقع تم لولال كذلك
 لمصح ايضا كما يرف
 بادى تأمل (توله غايته)
 ان هذا الحكم لا يكون
 من خواصه التامل هذا
 اولى مما قبل من ان المراد
 استمداد الاختلاف لا
 لا قبل التبادر وحصول
 الاختلاف بالمثل لان
 المختار ايضا خلاف
 التبادر فان التبادر من
 حكم اللفظ خاصة اللازمة
 دون المقارنة بل لانه
 يلزم ان لا يكون هذا
 الحكم من خواص
 العرب فانما اذا قلنا زيد
 عمر وبكر مقدرا لا
 يكون كل منهما مستندا
 لحصول الاختلاف ولا
 يكون شي منها بذلك
 معر بالامر ان الاوى
 قابل لا يكون عالما ولا
 يلزم من وجود التالين
 وجود لقبول وعمل
 هذا لقياس ما قبل ان
 المراد اختلاف آخره
 باختلاف العوامل وقتها
 ما واما ما اورد عليه
 اذا كان المعنى ان هذا
 حكم بعض العرب لم
 يتم المبتدى السمل بيان
 هذا الحكم فانه اذا اورد
 عليه سرب لا يبرر انه
 هل يجري فيه هذا
 الحكم او لا فغير وارد لان
 هذا الزيادة الايضاح
 بعد التعريف كما مر من
 الاسم وبيان خواصه
 يعني اي شيء يرى
 آخره مختلفا باختلاف
 العوامل عليه ان يقد

راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول كالحلق بمعنى
 الخلق وقتنا واعلاما بان هذا التفسير يجري في الاول ايضا اي الاعراب المقدره
 كان ذلك التفسير يجري ههنا اي لفظ الاعراب بخذف الياء (فيما عدا) (بني فيا)
 اي الاسم العرب الذي (عدما ذكر) اي هو غير الاسم العرب الذي ذكر من قبل
 يردان ضمير ماعدا وراجع الى قسي التقدير المتعذر والمستقل باعتبار ما ذكر
 والقياس فيما عداها بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين (عامة ذرية الاعراب
 واستقل) فيه (وما ذكر) المصنف (في تفصيل العرب) بل في تفصيل الاعراب
 (التصرف) مرتين بقوله فالفرع التصرف والجمع المكسر التصرف (و) ذكر
 ايضا فيه (غير التصرف) مرة واحدة بقوله غير التصرف بالضم والفتحة (وكان غير
 التصرف اقل) لانه فرع التصرف ولانه يحتاج الى مسين او الى سبب واحد قائم
 مقامهما (من التصرف) لانه اصل لان الاصل في الاسم العرب الصرف لعدم احتياجه
 الى شيء (ويعرفه) اي بتعريف غير التصرف وبياه (يعرف التصرف) لان غير
 التصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون ماعدا منصرفا (على قياس
 الاعراب التقديرى والمفطى) حيث بين اول اقسام الاعراب التقديرى لكونها
 قليلة فلم ان ماعداه اقل ولذا قال والمفطى فيما عدا (عرف غير التصرف واكتفى
 بتعريفه) ولم يقل في آخر البحث والتصرف فيما عدا كما قال في نظيره والمفطى فيما
 عدا لاشعار عنوان غير التصرف وهو ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما
 بان التصرف ماعدا بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرفه اول (فقال) (غير التصرف)
 مبتدأ لكون التركيب الاضافى علما لهذا النوع مثل عبادة علما (ما) خبر مبتدأ
 (اي اسم معرب) جعل ماموصوفة لانها خبر والاصل فيه التكبير ولان هذا تعريف
 غير التصرف والتكبير فيه انبى لانه ادل على الجنس ولم يبين كونها موصولة
 لوضوح امره لانه قد مر غير مرة ووصف الاسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان
 عدم الانصراف والانصراف وصفان له غير لان البنى لكونه مبنيا لا يوصف باحدهما
 (فيه) اي في اسم المعرب (علتان) مرفوع على انه فاعل الطرف لان الطرف اذا
 اعتمد على احد الاشياء الستة المتدا والموصوف والموصول وذى الحال وهزمة
 الاستهتام وحرف التثنية يعمل في الظاهر بعده وفاقا نحو زيد في الدار اباؤه ومردت
 برجل في كه كتاب وجادى الذى على كتفه سيف وجادى زيد عليه جبة وشئ
 اوفى الدار زيد وما فى الدار عمرو وسأنى (تؤثران) بيان لوصفهما ولكن لا مطلقا بل
 (اجتماعهما) اي بسبب اجتماعهما (واستجماع شرائطهما) التى سبكرها لان
 فى تأثير كل علة شرطا سوى العدل (فيه) متعلق بقوله تؤثران اي فى الاسم العرب
 (اثر) هو متع الجرو والتثنية عنه (سبب) ذكره) اي ذكر الاثر وهو قوله وحكمه ان

انه من قبل العرب فلا
 يلزم شمله لجميع الاثر
 (قوله اي حركة او
 حرف فما موصولة او
 موصولة لكن قوله
 وحين يراى بالوصولة
 يدل على اختياره المعنى
 الاول وذلك لكونه
 اعم من الثانى ومن
 محاسب الاوامر ما قبل
 ما سطر ما بكلمة او
 حرف لم تكن هي
 الا موصولة فكان المناسب
 ان يقول وحين يراى
 بالوصولة لكن كلا
 ولم كلمة ما حكما
 بجعل الاسمين فيه على
 الاسر الاول اولا
 وعلى الثانى ثانيا حين قال
 وحين يراى بالوصولة
 الحركة او الحرف حرف
 الحركة او الحرف على
 متضى ما الموصولة
 (قوله لا انصرف على
 اختيار المصنف لله في
 ذلك الخارج الهندى
 والاسم كذلك لكنه
 منافى لا سبق آغا
 وهو ان العلامة اعتبر
 جرد الصلاحية لاستحقاق
 الاعراب بهذا التركيب
 وهو الظاهر من كلام
 الامام مبدأ لقام من كلام
 المصنف مع الصلاحية
 حصول الاستحقاق
 بالفعل ولهذا اخذ
 التركيب في تعريفه فانه
 يقتضى كون مذهب
 المصنف اخص مطلقا
 وهذا يقتضى كونه اعم
 منه والحق ان كلام

لا كسر ولا تنوين (من) بيان لقوله علتان فتكون صفة اى علتان كائنتان من (علل)
(تسع) التنكير ههنا في مقام العهد اذا التسع فيما بينهم اوردها به للتفخيم (او) (علة)
(واحدة) كائنة (منها) (اى من تلك) الملل (التسع) (تقوم) (هذه العلة الواحدة)
لقتها واكلها لان الشيء اذا قوى وكل يليق ان يقوم مقام الشئين بل مقام الاشياء
(مقامهما) منصوب على الظرفية (اى) فى (مقام هاتين الملتين) اللتين هما من الملل
التسع (بان) متعلق بقوله تقوم (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدها
تأثيرها) اى تأثير الملتين وفي هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان
من الملل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان الملل التسع ايضا نوعان
منها ناقص لم يقدر ان يؤثر في الاسم للمرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى
يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث قدّر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه
واشار المصنف الى الاولين بقوله ما فيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله ما فيه علة
واحدة منها تقوم مقامهما تأمل وانصف (وهى) مبتدأ (اى الملل التسع) فيه اشارة
الى ان الضمير راجع الى الملل التسع (مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة)
فيه اشارة الى ان الخبر جملة الملل والحكم بمد الربط (لاكل واحد منها) لان كل واحدة
منها علة لاعلى (حقى قال) فيه رد على الهندى حيث قال وهى راجعة الى العلة لالى
الملل لان كل واحدة منها علة لاعلى (لايصح الحكم) بقول عدل ووصف الخ
(على الملل التسع) اذا كانت هى راجعة الى الملل التسع (بكل واحد من هذه الامور)
التسعة حاصله هذا اى قوله وهى عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فحينئذ
يكون الحكم بمجموع الاجزاء بمد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيما سبق
وانواعه رفع ونصب وجزم ومثل قوله البيت جدران وسقف ومثل قوله السكنجين
خل وعسل وماء لان تقسيم الكل الى جزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف
(وذلك المجموع) (عدل) لقد بلغ شكرك الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن لان السبب
بدل ما لا كل عدل وهو العدل الذى لا يكون علة البناء اى يكون سببا للبناء المدلول وذلك
السبب وصف ما هو الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها وجبئذ كان المناسب تنكير التنوين
ايضا لانه لم يساعده النظم فاحسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف واللام فيه
زائدة (ووصف وتأنيث ومعرفة . وعجبة ثم جمع ثم تركيب .) (والمدلول)
الواو للاستيفان هذا جواب لسؤال المقدّر تقديره لم اعرض النظم عن الواو في عطف
هاتين الملتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما في الملل السابقة واللاحقة والمناسبة بين
الكلمات امر مهم (في عطف هاتين الملتين من الواو الى ثم) ليس الا (لجود المحافضة
على الوزن) الشعرى يعنى لوجى بالواو بدل ثم لكان المصراع الثانى اقصى من المصراع
الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستعملان قاعان مرتين فلا بد ان يكون

اللامة الظهور في اعتبار
حصول الاستحقاق
بالفعل فانه عرف العرب
بما اختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا
او تقديرًا وذلك لا
يصدق على الالام
المدودة السارية
من التركيب والتأنيث
المدكورة ولا على
الركبان الغير الاسنادية
فان التبادر من اختلف
حصول الاختلاف بالفعل
وقد تقرر في عله انه
يجب حل الفاظ المعارف
على ما هو التبادر منها
الاذا تحقق صارف
وهو ههنا ممدوم اذا
الخبر ذلك كيف ولما
احتجنا الى القول بان
المصنف اراد في
تعريف العرب ما ركب
مع غيره تركيبا اسناديا
ثم انه لا غبار على كلام
الصالح الهندى لان
المصنف لما عرف العرب
بما عرفه ظهر كون
العلام في هذا غلاي
معربا لانه مركب مع
غيره تركيبا اسناديا
بخلاف تعريف اللامة
فانه لا يصدق عليه لعدم
اختلاف آخره في هذا
التركيب باختلاف
العوامل ولم يسبق
منه ما يخالف ذلك
وبالجملة تعريف المصنف
اخر من تعريف اللعل
فانه يصدق على كل ما
يصدق عليه ذلك التعريف
ويصدق ايضا على الالام

الثاني كذلك فلزم ان يجي * ثم بدل الواو حتى لا يكون الثاني اقصى من الاول (لاني
آخر) فلفظ لاهنا ماطقة وشي آخر اما مرفوع مسطوف على الخبر وهو قوله المجرد
لانه في عمل الرفع على آخره المبتدأ وهو قوله والمدلول واما مجرور مسطوف على لفظ
قوله المجرد لانه مجرور باللام تقديره لاني آخر وقال الخنسي المصام كلمة تم لتراخي
في الزمان وقد تستلزم لتراخي في الرتبة وهنا كذلك لان ما بعد الاولى اعلى رتبة مما
قبله وما بعد الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده فكلما تم
في الملتين لهذه التكنة الجلية انتهى فتكون للتدرج في الاول من الادنى الى الاعلى
وفي الثانية لتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون في المدلول قائداً ان الان النش لم يعترض
ليان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن (والتون زائدة من قبلها الف
ووزن فعل وهذا القول قريب) قوله زائدة منصوب على انه حال من التون
لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما فسرنا الشارح ولكونها اذا حال اوردها
باللام المقيدة للتعريف دون غيرها (ان الذي يمنع التون من الاسم للمرب (الصرف)
مفعول يمنع اي بحمله غير منصرف (حال كونها زائدة وقوله الف) بالرفع لانه (فاعل
الظرف اعني) به قوله (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتداده على
ذي الحال وهو التون لانه حال بعد حال فتكون الجملة الظرفية حالا (او) قوله الف
(مبتدأ) لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار رجل (خبره الظرف
المتقدم) عليه والجملة الاسمية حال مع الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لما سيجي
ان الجملة الاسمية اذا وقعت حال مع الضمير وحده يكون ضمياً (ولا يخفى انه لا يفهم
من هذا التوجيه) على الاول او الثاني (زيادة الالف) لانها ليست متعلقة بالزيادة
(مع انها ايضا ماى كالتون) زائدة) لانه يكون معنى الكلام حيث ذوقتمع التون من الاسم
المرب (الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل التون التحويلات خير بان لا يفهم
زيادة الالف من هذا المعنى (ولهذا) اي لاجل كون الالف زائدة كالنون (ببر)
مبنى للمفعول من التمييز (عنهما) اي عن الالف والتون معا (بالالف والتون) متعلق
بببر (الزائدين) بصفة الثبوت على ان يحمل وصفا لهما ولو لم تكن الالف زائدة بل كانت
اصلية لما صح التوصيف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التثنية كما قال لاني التائب
في حراء وصرف الف التائب مع ان الف التائب الهزة المقلوقة عنها والالف
الاولى زائدة كالقمرين للشمس والقمر والممرين لاني بكر وعمر رضي الله تعالى
عنهما قلت توصيفهم في جميع المواضع والالف والتون بها يشربان الالف ايضا زائدة ولو
لم تكن زائدة لتقال في مادة الالف والتون الزائدة كما قال الف التائب بالافراد واذا لم يرد
علم انها زائدة لاصلية (ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة) لاعتداده على ذي الحال
لما سيجي * من انه يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء المستعمل مذهب

في المثال المذكور وعلى
التركيب الاستنادي
الابتدائي كما سبق بخلافه
فانه لا يصدق على شي
منهما (قوله حيث قال
ليس هذا من تمام الحد
يعني في الشرح فانه
المفهوم من قوله ليدل
الى آخره تنبيه على
علة وضع الاعراب ولو
آتى بصريح عبارته لكان
النسب (قوله) واللام
في ليدل مضاف على
اسم ان (قوله) فانه
يبعد عن الفهم تحليل
لعدم ارادة كونه خارجا
عن الحد بان جعل اللام
متعلقا بوضع الاعراب
الخارج عنه وما قيل
اراد المصنف بلفظه
وضع الاعراب المفهوم
من دعوى الكلام والا
لم ينطبق النرض
على الفعل لان الدعوى
على تقدير مطلقه باختلف
ان اختلف الآخر لنرض
الدلالة على المعاني وهذا
النرض لا يستعمل على
اختلاف الآخر بل وضع
الاعراب مطلقا ليس
بمعنى لان هذا النرض
لا يحصل الا بذلك
الاختلاف والوضع
الطلق قد يوجد بدون
الاختلاف ايضا (قوله)
فوضع اصل الاعراب
لدلالة فانه قلت هذا
اعتقاني من بان الاسم
متعلق بوضع الاعراب
قلت لا يلزم منه لان
الكلام هنا في وضع

البصريين (والظرف) اعني من قبلها ظرفا لتا (متعلقا) هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد باطراف واحد او لوجمل الظرف للمفعول متعلقا (بالزيادة) واريد بزيادة الالف قبل التون اشتراكهما في وصف الزيادة لان جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من التون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت صفتهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التفسير وجه (وتقدم الالف) عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقديم اى على التون (في هذا الوصف) اى في وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير البارز الى التون افاد تقدم الالف عليها في وصف الزيادة (لهم) جواب لومبى للمفعول (زيادتهما جميعا) حال ومن الضمير المجرور اى حال كونهما مجتمعين في الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصفا لاحدهما وقامت بالآخر يعنى صارت وصفا لهما معا لاحدهما فقط (وهذا) اى هذا التوجيه مبتدأ (كما اذا قلت) خبره اى مثابه لقولك او يشبهه قولك (جاءني زيد راكبا من قبله اخوهم قاته) اى هذا القول (بدل على اشتراكهما) اى اشتراك زيد واخيه (في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشتراكهما (في هذا الوصف) اى في وصف الركوب كقولنا آقا (وقوله) اى قول من نظم الملل التسع في هذين البيتين (وهذا القول قريب يعنى ان ذكر الملل التسع) فيه اشارة الى ان القول يعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المنافي اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة ايضا الى ان اللفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر عن السياق والسياق (قريب) من قرب بالتشديد (لها) اى للملل التسع (الى الحفظ) اى حفظها (لان حفظ النظم ايسر) لان الطبيعة اليه اميل وهذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا (او القول) اى الحكم لان القول اذا تعدى بالبا يكون معنى الحكم نحو قاله بمعنى حكمه (بان كل واحد من الامور التسعة) اى الحكم بكل واحد من المعدل والوصف والتأنيث الى آخرها (علة) لان يكون الاسم غير منصرف خبرا في قوله بان (قول قريش) خبر لقوله او القول اى حكم مجازي بملقة الجارية (للتحقيق) اى لاحكم حقيقى هذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله بان كل واحد (اذالعة) الموجبة عدم الصرف (في الحقيقة) ونفس الامر (اثنان منها) اى من الامور التسعة (لا) علة (واحدة) يعنى العلة الموجبة لتكون الاسم غير منصرف في الحقيقة اثنان هذان اى اذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر وحدها فضم اليها اخرى لتقصان كل واحدة منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية في منع الصرف الا انهما كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالعدم وفى الحكم على الاعم الاغلب وقال اذالعة في الحقيقة اثنان (او القول) اى الحكم

اصل الارباب وثم في اختلافه هل ان ملثا البعد في سابق ليس هو المعنى بل عدم تبادر الاذان اليه لعدم دلالة القسط عليه ولو كان مذكورا فيه لكان متنبها لتعلق الاسم به (قوله) لان نفسه الاسم تدل على المعنى والارباب على صفته قبل فعل هذا الفاعلية بظايرها صفات لدلولات الانساق لا اللفاظ وذهب الشيخ الرضى الى انها صفات اللفاظ فقال في تأخير الارباب ان الحال على الوصف بمد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من (قوله) والصفة متأخرة ان الواجهة ان يقال ان تأخر الدال على الصفة يتوقف على لفظ لان تعلق الصفة بالموصوف والاقرب ان يقال جعل الارباب في آخر الاسم لان كلام حروف الكلمة مفيدة لصفة الكلمة ولا يرضى بفتحها مهما امكن فلا يغفل دلالة الكلمة على مضاهاتها بخلاف الحرف الاخير فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الاسم على هيئة ما شبهه وكلمة فاسد فان ما استند الى الشيخ الرضى لاسلله وليس الظاهر من قوله والصفة

(بأنها) أى اللعل الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبران (تقريب) خبر المبتدأ وهو القول (لها إلى الصواب) أى جعلها قريبة إلى ما هو الحق من المذاهب الثلاثة لان فيها ثلاثة مذاهب (لان فى عددها خلافا) بين النحاة (فقال بعضهم انها) أى الامور المتقتضية عدم الصرف الاسم (تسع) منهم المصنف عددها فى اليتين كذلك (وقال بعضهم) انها (اثنان) قال بالان اللمة الملزومة عدم الصرف قالبا اثنان (وقال بعضهم) وهو صاحب الباب انها (احدى عشرة) حيث الاعداد وسمى التسع المذكورة وشبه الذى التأنيث كارتطى علما ومراعاة الاصل فى نحو احر وعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة (لكن القول بأنها تسع قريب لها إلى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة) لان خبر الامور اوسطها حيث لا افراط فيه ولا تفريط وما يكون كذلك يكون اقوى وبالقول اخرى وادلى (ثم) أى بعد تعريف غير التصرف وتعداد علله واسبابه على القول المختار (انه) أى المصنف (ذكر امثلة اللعل المذكورة) ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير التصرف وإلى اسبابه كاهو دأبه (على ترتيب ذكرها فى اليتين) ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى فى الضبط واسهل فى اللفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثالا للغة اخرى (فقال) (مثل عمر) مبتدأ (مثال للعدل) خبره مع قطع النظر عن يكون مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا والا يكون تكراراً وكذلك البواقي لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغيرها سوى مثل مساجد فانه لا يصلح ان يكون مثالا للجمع فقط (و) مثل (احمر) (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل ايضا الا انه غير متبر هنا لما قلنا (و) مثل (طلحة) (مثال للتأنيث) (اللفظى) (و) مثل (زئب) (مثال للمعرفة) وفيه اشارة الى التأنيث المنوى (وفي ايراد) خبر مقدم والمصدر مضاف الى المفعول الاول وهو زئب والفاعل متروك أى وفى ايراد المصنف (زئب مثالا) مفعول ثان له لان اورد يمتدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول (للمعرفة بمطلحة) أى بسدا براده طلحة مثالا للتأنيث اللفظى (اشارة) مبتدأ مؤخر الى قسى التأنيث بالاضافة بسقوط نون التثنية فى قسى التأنيث (اللفظى) بدل من القسمين (و) التأنيث (المنوى) او خبر مبتدأ محذوف (و) مثل (ابراهيم) (مثال للمجمعة) (و) مثل (مساجد) (مثال للجمع) (و) مثل (معدى كرب) المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء (مثال للتركيب) (و) مثل (عمران) (مثال للالف والتون) المزيدين فى العلم وفى الصفة نحو سكران (و) مثل (عمران) (مثال لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير التصرف وبيان اسبابه على وجه يتضمن ما هو الصواب فيها ووضحها بالامثلة شرع فى بيان حكمه ليعلم قارئه عدم الانصراف وسمى

متأخرة لان وجه التأخر تأخر المدلول بل لا سبيل الى ان الصفة هي الاصل المدلول فكيف يجعل تأخر المدلول وجهاً لتأخره وانما الظاهر المراد انه عالم يتحقق الوصف لا يتحقق الصفة لانها تامم بوما زعمه اوجه له لوجه اذ لا نزاع فى مكان تعلق الصفة مع قطع النظر عما تقوم به والاقرب على رايه براسل من الصحة والقبول كيف وحرف التكلم بواحد او اليهات صورها والمادة ثابته الصورة فالى فبدها (قوله) لم ينجح الى الحاق الباء قبل لم يحس ولا يخل ان الامر بالمكس فان كثير من المصادر استعمل بالياء كالحصوية وغيرها وانما ترك الصيم فى المضاف الى الحقيقى والحكمى لان المضاف اليه يحس الحقيقة كل اسم ليس اليه شئ واسطة حرف جر فقط او تقدير الاشياء يدخل فى الحكم خارجا عن الحقيقة حتى يحتاج الى التسم لاجله (قوله) فاعطى الفيل قليلا قبل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا وهو سهو ظاهر لان المعنى حيث يصير مكسوا اذا لم يزل الثاني من باب اعطيت لا يتصور فيه معنى الفاعلية

التخفيف يحذف الجر والتون فقال (وحكمه) مبتداً (اى حكم
غير المتصرف والائر المرتب) اسم مفعول من باب التفعيل فيه اشارة
الى ان المراد بالحكم الفائدة بملاقة الترتيب لان هذا الحكم اعنى ان لا كسر
ولاتون مرتب على وجود الملتين والواحدة القائمة مقامهما والحكم مرتب ايضا
على وجود المسند اليه والمسند (عليه) اى على غير المتصرف (من حيث
اشتأله على علتين او واحدة تقوم مقامهما) اى من حيث وجود علتين من الملل التسع
فيه او من حيث وجود علة واحدة منهما فيه وانما قيده بهذه الحيلة لان لغير المتصرف
احكاما اخر لكن لا من هذه الحيلة (ان) مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشأن
محدوف وزوما كافى قوله تعالى وآخردعواهم ان الحمد لله رب العالمين سبى تفصيله
(لا) لئى الجنس (كسر) اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا ونكرة وقع
بدها بلا فصل مبنى على ما ينصب به (فيه) اى فى غير المتصرف فيه اشارة الى ان
الحرف محذوف لان خبر لا لئى الجنس يحذف كثيرا مثل لاله الا الله والجملة
خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتداً وقدم الكسر اشارة الى ان
المذهب المختار ان الكسر يحذف من غير المتصرف بالاصالة لا بالتبع للتون ولم يقل
ان لا جرح لانه يدخل غير المتصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جرحه فتح فالتفتح
الذى فى باحد عمل الجر لا محالة (ولاتون) عطف على كسرويه خمسة اوجه لان
لا التثنية اذا كررت بالمطف وولى كله واحدة منهما نكرة مفردة يجوز فيها من
حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح المختار الفتح اى البناء فيها على ما سيجى (وذلك)
اى عدم الكسر فيه والتون من حيث اشتأله على الملتين والواحدة القائمة مقامهما
او حكمه ان لا كسره ولاتون من حيث ذلك الاشياء واقع وثابت (لان لكل
علة) من الملل التسع (فرعية) لاخرى (فاذا وقع فى الاسم) المرب (علتان) منها
او علة واحدة تقوم مقامهما (حصل) فيه اى فى ذلك الاسم (فرعتان) حقيقة اذ كان
فيه علتان منها واحكاما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما (فيشبه) ذلك اسم (الفعل) اعلم
ان مشابهة الاسم الفعل ثلاثة انواع اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يبنى
معنى الاسم معنى الفعل كفى اسما او فعلا فحينئذ يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل
الذى هو البناء ويمطى عمله كما اذا كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل
فبنى مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل فى تركيب الحروف الاصلية
ويشابهه فى شئ من المعنى كالاشتقاق والمصدر فياخذ عمل الافعال التى كان هوفى
منها ان كانت متمدية فتمدد وان كانت لازمة فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة
اضف من الاولى فلم تقدر ان تؤثر فى البناء لضعفها قاربت فى العمل فقط وادناها ان
لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا تضمن ايضا معناه فلا تكون المشابهة الامن وجه بعيد
وهو كونه فرعا لاصل بوجود شئ فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه
المشابهة البناء فيه ولا العمل لقاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اثر

كما صرح به الشيخ الرضى
في بحث التنازع (قوله)
ولما لم يبق للمضاف
فيه علامة غير الجر المضاف
اليه انطر اربا ولا
ضرورة تدعو اليه
لان المضاف اليه ايضا
كثيرا لا ترى الى قولنا
مهدت زبدي يوم الجمعة
لناديه لكن كثرة
هون كثرة الفاعل فاعطى
التوسط فى لكثرة
التوسط فى الفعل وهذا
من الاما يجب فان لكثرة
والله منها باعتبار
الصدوق الاسم والحقيقة
وهذه ومن كون
المضاف اليه ضمير اشارة
واخرى ظاهرا لا يلزم
تعدد كى ولو كان
كذلك لكان الفاعل
متعدد ايضا فانه يكون
مضرا ومظهر معرفة
ونكرة الى غير ذلك
(قوله) العامل انما
تعرض لصره اذنا
بان معرفته يحتاج اليها
فانه من جملة اسطلاحات
خالفين وما قيل من
ان الاحتياج اليه البناء
لا يحتاج معرفة المرب
اليه لاعتبار العامل فى
مفهوه ليس كما يبنى
اذا اللازم على ذلك تقديم
يبناه على بيان المرب
كما لا يبنى (قوله) اى
يحصل انما كفى بذلك
تنبيه على ان التقديم
به ليس لافادة المصير
فانه لا يحتاج الى المد

لمجرد الاهتمام كما ذكره
 الفاضل الهندي ومن
 لم يتبه لذلك زاد دون
 غيرهم قال به المصنف
 على ان سببته لتقديم
 ليس كسببية الاعراب
 للاختلاف فان الاعراب
 سبب غير تام بخلاف
 العامل ولا يخفى انه ايضا
 غير تام ولظهور ذلك
 جوهري الصراح كون
 البناء للاستعانة وقد
 اعترض على التعريف
 بانه منقوض بالاستناد
 وما قام به المعنى المتعنى
 واجيب بان المراد
 هو السبب البعيد وبانه
 لا يهتدى الى العرف من
 قولنا ما به يحصل حرارة
 الماء لا النار دون نفس
 الماء ولا مجاورة الماء
 لنا وليس هذا
 ولا ذلك بل الجواب انما
 قد علمنا ان المتعنى
 للاعراب الفاعلية
 والمعمولية والاضالة
 غيبة التباسها ولا
 يقوم كل واحد منها
 الا بالاسم ينتم اليه
 في التركيب فذلك الاسم
 الذي يستعمل به ذلك
 المعنى هو الذي يسمى
 حاملا ومشاهه انك اذا
 قلت قام زيد فالتعنى
 لرفع الفاعلية ولا يقوم
 الفاعلية في زيد الاشياء
 المستند اليه لانك لو قلعت
 النظر عنه لم تهتم
 الفاعلية فقام هو العامل
 دون الاستناد ودون
 ما قام به المعنى (قوله)

في منع معنى خواصه وهو الجذر والتون قبيل وحكمه ان لا كسره ولا تونين (من
 حيث ان له) اي للفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اي بالقياس اليه بحيث يكون
 الاسم اصلا والفعل فرعا (احديهما) اي احدى الفرعيتين (اقتضاه) اي احتياج
 الفعل (الى الفاعل) لما سبق ان الفعل عرض لاقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها
 حتى يقوم الفعل بها وليست الا ذات الاسم فلذلك احتياج الى الفاعل (واخرهما)
 اي اخرى الفرعيتين (اشتقاقه من المصدر) لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره
 كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء ولا نه لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغي
 ان يكون اصلا والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة مفردة ايضا حيث له ماض
 ومضارع واسم الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا والفرع
 لا بد له من اصل فصار المصدر اصلا له المناسبة للمادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على
 الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل (فنهى) (منع منه) اي من الاسم المشابه
 (الاعراب المختص) اظهار الفائدة المشابهة (بالاسم وهو الجذر) لما مر لكونه اثر
 حرف الجر لفظا او تقدير اكان عتصا بالاسم فتح منه بسبب المشابهة لان الرفع
 والنصب يوجدان في الفعل والاسم على السواء على ما سأتى واما الجر فتحص
 بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابهما وتصادلا (و) منع منه (التونين) الذي
 هو علامة التمكن) اي علامة دالة على امكانية الاسم في الاسمية وقرره حيث لم
 يشبه معنى الاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اي علامة اعراب
 غير المتصرف فتح منه التونين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان المراد بالتمكن
 التونين الذي على التفسير الاول (واما قلنا) في بيان علة قوله وحكمه ان لا كسر
 ولا تونين (ان الكل علة) من الطل التسع سواء كانت فاقصة لا تؤنر وحدها
 او تامة تؤنر وحدها (فرعية لان المدل) اي المدلول (فرع المدلول عنه) لبقا بالاسم
 المدلول على حاله الاصلية (والوصف فرع الموصوف) يبنى تابع لما وقع صفته لان
 الوصف عرض والاصل في العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر
 (والثانيث) لفظيا كان ومعنويا (فرع التذكير) في كونه مجردا عن زيادة التانيث في الاعم
 الاغلب ولذا علل اصاله المذكور وفرعية المؤنث بقوله (لانك تقول) في المذكر (قائم) مجردا
 عن زيادة التاء (ثم) تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قائمة) فتكون صيغة
 قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها وان المؤنث فرع المذكر في التخليق
 ايضا وهو ظاهر (والتعريف) باتواعه (فرع التنكير) لان الاسم وضع اولا
 نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او باضافة او غير ذلك ولعروضه قبل
 الزوال وما يكون مادضا فرع لما لا يكون كذلك ولذا قلنا الشارح (لانك تقول رجل)
 بالتنكير لانه اصل لمدم احتياجه الى شيء (ثم) تزيد اللام عليه وتقول (الرجل)

وهو فرع لاحتياجه الى اداء التعريف (والجمعة في كلام العرب) فرع العربية
 اذا اصل (في كل كلام) عربيا او عجميا (ان لا يخاطله لسان آخر) اي ان كان
 الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخاطله لسان عجمي وان كان عجميا ان لا يخاطله لسان
 عربي فتكون العربية اذا كان في كلام المجموع فرع الواحد بمرتبتين (والجمع فرع الواحد) لانك
 تقول رجل رجلان رجال فيكون الجميع فرع الواحد بمرتبتين (والتركيب فرع
 الافراد) لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما بالآخر للحنفة فتقول بعلبك
 (والالف والتون) سواء كانا في الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران (الزائدتين)
 لانهما من حروف الزوائد وحروفها اليوم قساة (فرع مازيد) بالافراد لكونهما
 سببا واحدا في الالف والتون وفي بعض النسخ زيد بصيغة التثنية والتذكير باعتبار
 اللفظ وفي بعضها زيدتا والتأنيث باعتبار كونهما حرفين (عليه) الضمير المجرور
 والبارز راجع الى الموصوف او الموصول اي فرع الشيء الذي زيد الالف والتون
 على ذلك الشيء مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما ضم وسكرتم زيدتا لتوسعة
 البناء عليهما فصار عثمان وسكران (وزن الفعل فرع وزن الاسم لاصل كل نوع)
 من الفعل والاسم (ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر) مثلا الاصل في نوع الفعل
 ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه الوزن
 المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عارضا عما لا يكون وزنه (فقاذا وجد فيه) اي في كل نوع
 اعني في نوع الاسم (هذا الوزن) اي الوزن المختص بنوع الفعل (كان) الوزن الموجود
 في نوع الاسم (فرعا لوزنه الاصل) لكونه داخلا على الاصل وطارضا له وما دخل على
 الاصل يكون فرعاه فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصل فيكون فرعاه
 والعكس كذلك (ويجوز) (اي لا يمتنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع
 على ما يجيئ في بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا وجازاى لم يجز ولم يمتنع وسلب
 الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب وهذا المراد المعنى الاخير
 ولذا فسر الشارح قوله اي لا يمتنع لا بسلب الوجوب لان الصرف قد يجزى في الضرورة
 كاتكسار الوزن (سواء كان) الصرف (ضروريا) مثل اتكسار الوزن عند عدم
 الصرف (او غير ضروري) كزيادة القافية بلا اتكسار الوزن عند عدمه ايضا
 (صرفه) (اي جملة في حكم التصرف بادخال الكسر والتون) المنوعين من غير
 التصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتباهه على علتين او على واحدة تقوم مقامهما
 (فيه) اي في غير التصرف متعلق بالادخال (لا جملة منصرفة حقيقة) تمييز (فان غير
 التصرف عند المنصف ما) اي اسم عرب (فيه علتان) من علل تسع (د) علة
 (واحدة تقوم مقامهما بادخال الكسر) متعلق بقوله لا يلزم (والتون) عليه
 (لا يلزم خلوا الاسم عنهما) لان الكسر والتون لا يزيلان شيئا محال عليه فكيف

فالمراد هذا قسم
 الاسماء العربية بحسب
 اعتباراتها المختلفة وقيل
 تفصيل التفصا المعنى
 التقضي فانه ثارة يقتضى
 الحركات الثلاث وتارة
 يقتضى الحروف الثلاث
 وتارة بعضها ومن البين
 ان المعاني التقضية للاعراب
 اعما يقتضى جمع الامور
 الثلاثة وعدم الجزر على
 مقتضاها في بعض المواد
 انما هو بوجود المانع
 التقضي خلاف ما يقتضيه
 قوله ان الاسم الذي
 لم يكن متنى ولا جمعا
 سواء كان مضافا او لا
 مبرنة ذكر الشيء والجموع
 بعد ايراد التقضي بما
 سيجيئ من الاسماء الستة
 ولواحق الشيء والجموع
 اذا لم يكن القول بان
 المنصف قد احتوز من
 ذلك بالمراد اذا المنصف
 ليس بمفرد والالوجب
 ان يستوفى شيء من
 المضاف الحركات الثلاث
 واجيب بان ذلك خرج
 بقيد المنصرف لان الاسم
 المرب بالحروف واسطه
 بين المنصرف وغيره ويرد
 قول المنصف فيها بعد غير
 المنصرف فافيه ملتان
 فانه صريح في عدم
 الواسطة ثم يلزم اثبات
 الواسطة على ما اشتهر
 بينهم فاتهم فسروا
 المنصرف بانه الذي يدخله
 الحركات الثلاث والتون
 لعدم شبهة الفعل وفسروا
 غير المنصرف بانه الذي

يزيلان الملتين والواحدة واما قال عند المصنف غير المتصرف كذا لان
عند غيره غير المتصرف مالا يدخله الجر والتثنية فبدخولهما يكون منصرفا عند
ذلك الغير لاثناء شرطه (وقيل المراد بالصرف) في قوله ويجوز صرفه (ومناه
القفوى) وهو المنع لان الصرف في اللغة المنع قال صرفه اى منه (لا) مناه
(الاصطلاحي) وهو في الاصطلاح ما دخله الكسر والتثنية (والضمير في صرفه
راجع الى حكمه) وجبته فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المتصرف
بادخال الكسر والتثنية عليه والجلواز ايضا يكون سلب الامتناع (للضرورة)
(اى للضرورة وزن الشعر) في اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان
الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل في الاسم العرب الصرف لعدم
احتياجه الى قيد زائد وغير المتصرف يحتاج الى الملتين او الى الواحدة قبل
ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن
الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير
(اورعاية قافية) عطف على وزن الشعر اى او ضرورة رعاية قافية للشعر (قاه)
اى الحال والشان (اذا وقع غير المتصرف في الشعر فكثيرا ما) انصب على الظرفية
ولفظ ماسفة له اى في كثير من الزمان متعلق بقوله (يقع من منع صرفه) اى من
كونه غير منصرف (انكسار) الشعر وهو نقصان حركة او حرف في البحور (مخرجه)
اى يخرج الانكسار الشعر (عن الوزن) فيجعل جملا غير المتصرف منصرفا لحافظة
وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المتصرف ليس بواجب بل امر
مندوب فرعاية الواجب اولى (او) يقع من منع صرفه (الزحاف) وهو تغيير اجزاء
البحور ولكن لا يخل بالوزن ولا يخرج عنه ولكن (مخرجه عن السلاسة)
فحينئذ يجوز صرف غير المتصرف لتبقى سلاسة كافي التاسب (اما الاول) اى
اما مثل غير المتصرف الذى يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (تكفوله)
اى قول فاطمة رضى الله عنها في ترية النبي عليه الصلاة والسلام حين قبره وتركته وقبضت
قبضة من تربته عليه الصلاة والسلام فوضعتها على انفها فشمتهما فكبت وقالت رضى الله
تعالى عنها ماذا على من شتم ترية احمد ان يشم مدى الزمان غواليا مدى الزمان
امتداد وغواليا جمع غالية كنواصرف ناصرة بالقادسية خوشبوى والمضى ما الذى
او اى شئ على ترية احمد ان يشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار
والمضى لم يقع شئ عليه كذا في الحاشية (صبت) مبنى للمفعول بالتأنيث (على) متعلق به
(مصائب) قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة وهى التاذل من المكروهات قال
سلب اذ ازل من باب قال وجهه مصائب واجتمعت العرب على الهزلة في الجمع

يعتزل عنه الجر والتثنية
نقشه الفصل ونحوه
بالفتح في موضع الجر
وعلى هذا تبقى اسماه
سكتية لا تدخل
تحت واحد منهما منها
جمع المذكر السالم قاه
لا يدخله الحركات الثلاث
والتثنية فلا يكون
منصرفا ولا يعتزل عنه
الجر والتثنية ولا يجر
بالفتح فلا يكون غير
غير منصرف فلم يدخل
تحت واحد منهما وكذلك
جميع ما عرّب بالحروف
لكنه خلاف مذهب
المنصف والمجيب عن
لله المجيب مستدل بانه
قال في الايضاح فسروا
المنصرف بانه الذى يدخله
الحركات الثلاث والتثنية
لعدم شبه الفعل وهذا
لا يصح على العرب
بالحروف ولم يدرك
المنصف يستحسن ذلك
وقال فيه لو قيل غير
المنصرف ما به هلئان
من التسع والمنصرف
خلافه كان حصر اوانه
جرى على هذا في تلك
المقدمة بل الجواب ما نقل
العرف وارتقاء من
ان القدرات العربية
بالحروف يعلم خروجها
من هذا الحكم بواسطة
ذكرها ليهامد وبيان
اعرابها فلا حاجة الى
الاستراز منها لا يقال
انه بين ليهامد اعراب غير
المنصرف فكان ينبغي
ايضا ان لا يصرح بقية

واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصاوب هو الاصل كذا في الصحاح اي تزلت
 على نوازل (لوانها) اي لو ان تلك النوازل (صبت) اي تزلت (على الايام) المنورة
 بنور الشمس وضياها (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع الى الايام
 يعني صارت تلك الايام (لياليا) والفة للاطلاق بظلمة تلك المصائب لظلمتها
 على نور الشمس وكونها مأمنة لتأثيرها على وجه الارض ولزيادة كثافتها حتى صارت
 الشمس منكفة ومضمحلة فصارت الايام قبل غروب الشمس لياليا يعني لولم يحمل
 مصائب في حكم التصرف بادخال التنوين بل لوضع منه التنوين وجعل غير
 متصرف لكان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثاني بحرف لان التنوين
 يمد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر رجز مسدس فالمصراع الثاني مستعمل
 ثلاث مرات فلا بد ان يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين في الوزن (واما
 الثاني) اي اما مثال غير التصرف الذي وقع من منع صرفه ان تحذف بحرفه
 عن السلاسة بوزن الظرافة لفظا ومعنى (فكفوله) اي كقول من مدح امامنا
 الاعظم (اعد) امر من اعايد من باب الافعال على وزن اكرام اصله اعود
 سقط عنه وبق اعد اي كرر (ذكر نعمان) بالنصب لانه مفعول اعد
 مضاف الى نعمان على وزن عثماني علم الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة
 (ثنا) متعلق بقوله اعد اي كرر ذكر نعمان لنا (ان) بالکسر ان كانت الهمزة استئنافية
 يعني جوابا لسؤال مقدرة نعمان الامر بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء
 على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى وان المساجد
 اي لان المساجد وقوله تعالى اقتضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مای لان كنتم
 في قوم (ذكره) اي ذكر نعمان بن ثابت (هو) الضمير للفضل على ما سبق (المسك)
 اي كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله (ما كررته بتضوع) اي تكثر رايحه
 يقال ضاع من باب قال اي تحرك فانتشرت رائحته وتضوع ايضا ما تضاع مثله كذا
 في الصحاح لان المسك اذا حرك تنتشر رائحته كذلك الامام الاعظم اذا كررت
 مناقبه الجليلة وخصاله الحميدة ينتشر منه المسائل التي هي اعز من المسك فالتشبيه في
 الرائحة والتلذذ في العزة لكون الامام ومسااله اعز من المسك (قاه) اي الشان
 (لو) جعل نعمان غير متصرف ومنع منه الجر والتنوين (تقعنون نعمان) في موضع
 الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن) ولا تنكسر لان بحره قولن مفاعيلن مرتين (ولكن
 يقع فيه) اي في الوزن (عن السلاسة كما يحكمه) اي بالخروج عن الوزن (سلامة الطبع)
 فان لو كسرتون وبنو تنوين في لام لا يكثر من حيث اجتماع التلين والاول ساكن
 والثاني متحرك لان التنوين تون ساكنة فيقول الثقل الذي حصل من اجتماع
 التابن تحصل السلاسة واما وقع التون وتون ادغم لحصلت السلاسة فيدون

الاصراف ههنا احتراز
 عنه لانه اسماء محصورة
 وغير المتصرف لا يكاد
 يتصرف في صيغة واحدة
 في الاحتراز عن غير
 المتصرف كيلا يقع
 غلط في امور كثيرة
 واكتفى في الاحتراز
 عن المحصور بادي شيء
 اذ ليس الاعتناء بمجمله
 كالاعتناء بالم بصح
 (قوله اي الذي لم يكن
 بناء الواحد فيه سالما
 لانه للاحتراز عنه مع
 ظهور ان ليس المراد
 بالكسر غير السالم بان
 يكون صيغة مستأنفة
 مفردة عن وضع مفردة
 ويكون بعض محالفا
 لبعض في الصيغة
 كالمرادات المتشابهة
 الصيغ فلا يرد التفتيش
 باعتبار سبقها لئلا يثبت
 بهذه الصيغة (قوله جاء
 في رجل قبل الاحسن
 الالطف ان يثل بجاء
 طلبة بكسر اللام فانه
 مفرد بمعنى المفعول وذلك
 مما لا يلتفت اليه اذ
 من العلوم ان الرجل
 اظهر من الطلبة لاندماج
 اللين فيه واصبر منها
 فهو احسن واولى ولما
 قصد التفتيش من
 الصناعات البديعة فما
 لا يناسب المقام كاولا
 يعني على اول النهي
 وذوي الانهاض (قوله)
 وهو ما يكون بالالف
 والناء يعني ان المراد
 هي الصيغة سواء كان جمع

مذكر او مؤنث من
لفظه واغیره بالا يخرج
نحو سبلات وسفر
جلات من جوع المذكر
واذا عرفت هذا عرفت
ان ما قبل يبنى ان ضم
اليه اولات جمع ذات
من غير لفظ كما ضم
اولو الى جمع المذكر
البالغ صدر من غير فكر
لانها دخلت فيه بالضرورة
(قوله فانه قد علم اى
حكمه من جهة الاعراب
اذ المعلوم كذا هو مودع له
انما هو ذلك فلا تلتفت
الى ما قبل من ان الاحتراز
ليس لانه علم بل لانه
لا يشاركه في هذا الحكم
(قوله بكسر الكاف
الى قوله فلا يضاف الا
اليها في القاموس وهو
الرجل ابو اسرائيل او
اخوها ورعها (قوله
ولكن مطلقا هذا
يدل على ان المشار اليه
في قوله فاعراب بعده
الاسماء الستة ليس
خصوصيات الالفاظ
المعبرة بغيريتها المذكورة
بل كل ما يحكم عليه
بانه من الاسماء الستة
(قوله مضاف وقع هذا
التقدير في سائر النسخ
مقدما على ما به الاعراب
فيحمل ان يكون التقديم
من الشارح قدس سره
تنبيها على كونه انصب
لان الظاهر ان قوله
مضافة حال من للستر
في الظروف فاعلم فيه
والحال لان قدم على العامل

الاول ومخالف للقياس ايضا الموقوف بالاثنتين فلا بدغم وان كان بين التون واللام
مناسبة لكون التون مفتوحة بالاثنتين ومع هذا ما في كتيبن فلم يزل النقل ولم يحصل
السلامة لان حصولها مبنى على زوال النقل بالادغام (فان قلت فالاحتراز عن الزحاف
ليس بضروري) لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما يخل به لم يكن ضروريا (فكيف
يشمله) اى الزحاف (قوله للضرورة) حتى يدخل في عموم قوله للضرورة فيفسر
(قلنا الاحتراز عن بعد الزحافات اذا لم يكن الاحتراز عنه) اى عن ذلك البعض الاظهار
هنا في مقام الاشارة اى في مقام ان يقال اذا امكن عنه لتلازم الالتباس في الضمير
المستكن يعود الى احتراز والمجرور الى البعض اولى المكس فاعلم احترازه
(ضروري عند الشعراء) فهنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بمحمل غير التصريف منصرفا
اوى حكمه باذخالك الكسر والتثنية عليه فيشمله قوله للضرورة فيدخل فيه (واما
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكيفما في قوله) اى في قول من مدح النبي عليه السلام
(. سلام) مبتدأ لانه متخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلامى اى
سلام من قبلى اى التثنية من كل آفة وقيمة والتبعية من كل عيب وشبهة (على خير)
اصله اخير لانه اسم فضيل حذف الهمزة للتخفيف استعمل بالاضافة الى (الايام)
وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى (وسيد) عطف على خير عطف تفسير اصليه
سيود على وزن فيعل فادغم اى مقتداهم الجار والمجرور خبر (حبيب) بدل من خير
بدل الكل للتدرج من الاذن الى الاعلى فيعل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول
اولى مضاف الى (اله العالمين محمد) عطف بيان له (بشر) فيعل بمعنى فاعل للمبالغة
اى مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة في دار الجنان مبالغة في التبشير خبر مقدم (بذير)
وهو ايضا فيعل بمعنى فاعل للمبالغة اى منذر للكافرين ومخوف بالهم بالخلود في النار
والعاصين بالعذاب والسخط مبالغة فيه هو خبر بمذخبر وهذا من قبيل تمدد الخبر بلا
عطف (هاشمى) اى منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم) اسم مفعول من التفعيل
للتكثير والتكثير في الفعل مثل غلق زيد الابواب والتكثير هنا في الصلح لانه مكرم
عند الله واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز ان يكون التكثير
في الفاعل (عطوف) فاعل بمعنى فاعل من عطف اذا اشفق يعنى شقيق على امته وبابه
ضرب (رؤوف) وهو ايضا فاعل بمعنى فاعل من راف بابه قطع اى ذوى العطف والرأفة
يعنى ذوا الشفقة بمائة والمحبة لماتبه كما قال جل ذكره في نظمه الكريم واخفض
جناحك لمن اتبعك وهذه كلها اخبار متعددة بغير عطف (من) موصول مر فروع
محلا على ايه مبتدأ (يسمى) فعل مضارع مبنى للمفعول فاعلم ما استكن فيه راجع الى
الموصول (باحد) مفعول الثاني لانه قد يمتد الى المفعول الثاني محرف الجر وقد
محذف انسا عاقل في الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته يزيد (فانه) اى الحال

والشان (وقال) القاصر (بفتح الدال) في موضع الجر على انه غير منصرف
 (لا يخل بالوزن) اي لا يكون في الوزن خلل بحمل احد في هذا البيت غير منصرف لان
 وزنه مستقيم لانه قولن مفاعلين مرتين (ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي)
 وهو مفتوح الراء وكسر الواو في القافية تمام وهما المراد منه الحرف الذي تكرر في آخر
 البيت لكون ذلك البيت تاما به (في سائر الايات الدال المكسورة) اي الدال المتحركة
 بالكسرة كافي البيت السابق في هذا البيت لو لم يكرس لاختلفت القافية فجعل قوله
 باحد في حكم المنصرف بادخال الكسر عليه (او للتناسب) عطف على قوله للضرورة
 باعادة الجار وانما اعادة اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل في الضرورة واليه
 اشار الشارح بقوله (اي يجوز صرف غير المنصرف) اي لا يمتنع ولا يجب جعل غير
 المنصرف بادخال الكسر والتون عليه والجواز هنا سلب الامتناع والوجوب لان
 جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمتنع ولا يجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير
 منصرف (ليحصل التناسب بينه) اي بين غير المنصرف (وبين المنصرف لان رعاية
 التناسب بين الكلمات امر مهم) اسم فاعل من اهم اي ازم اذ قال امر مهم اي لازم
 (عندهم) اي عند العرب سواء كان في النثر كافي قوله تعالى انه يبدى ويبيد * يضم الياء
 في الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ او في الشعر كافي قوله * قالوا اقترح
 شيئا نجد لك طبخة * قلت اطبخوا لي حبة وفيما * فاتي بطبخوا مكان خيطوا المناسبة
 طبخة وان اختلفا اسما وفلا والحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام
 ومثل هنأني النسي * وصرأني مع ان القافية امرأني منه في التزويل هو يبدى * ويبدو والقافية
 المشهورة يبدأ وروى ان بعض اللغاة قال لكاتبه اكتب يا خاخر فان الركب قد
 جازوا فقال الكاتب يا سيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بالتناسب الى
 هنا كلامه (وان لم يصل) اي كون رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم لم يصل (الى
 حد الضرورة) ولم يمثل مثلا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتناسب لقلة لان الكثير
 اكثره لا يحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل لما كان امر التناسب
 اشد ما يظن لان غير المنصرف اصل كل قاصر افعلا في شيء مما يستبد ويستغرب مثل
 له اوتق كلام بقوله (مثل سلا سلا واغلا لا) (حيث صرف) فيه (سلا سلا) وادخل
 التون عليه (لتناسب المنصرف الذي يليه اعني) بالمنصرف (اغلا لا) فانه منصرف اذ ليس
 فيه سبب من الاسباب القسمة المقبرة واما سلا سلا فهو غير منصرف للجمعية فانه كساجد
 واساور (بقوله سلا سلا واغلا لا مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف) وهو سلا سلا
 (والمنصرف) عطف على غير المنصرف (الذي صرف غير المنصرف لتناسبه) اي لتناسب
 غير المنصرف بالمنصرف والا لكان الانسب ان يقول المستف سلا سلا فقط وفي الحاشية
 اراد بقوله واغلا لا ان ذكر اغلا لا ليس بزايدا لان المقصود تمثيل للمجموع وقال

المنصوي وهذا القدر
 من التفسير جائزا مما
 وان يكون نسخة كذلك
 بل القضية مائة الملو
 اذا احتمال كونه من القلة
 من فوات الترتيب في
 غاية البعد (قوله لئلا
 يتوهم اشتراط اضافتها
 بكونها الى الكاف فانه
 لما اكثف في بيان
 اشتراط كونها مكبرة
 وموحدة بالامثلة ظهر
 الاحتياج الى بيان
 ان الاضافة الى الكاف
 غير مشروطة بل للالام
 عدم الاضافة الى الياء
 وادفعتها الى جميع ما عدا
 على الواو فان هذا التوهم
 لا يندفع الا بالبيان
 وهذا احسن مما ذكره
 الشريف من ان
 خصوصية المنصاف اليه
 فقط في غاية العناية فاحتج
 الى التصريح به ثم انك قد
 عرفت ان شعرنا هذه
 الاسماء ثلاثة اشان منها
 يظهر من الامثلة والثالث
 يحتاج الى تبيين قول
 اليضاوي في تلخيص
 هذه المقدمة والاسماء
 الستة مكبرة مضادة الى
 غير الياء بالواو والالف
 والياء ليس كما ينبغي اذ كان
 والمناسب الثالث منها اي
 او ترك ما عدا الاضافة
 اعتادا على ما كان من
 الامثلة وما قبل من ان فيه
 زيادة على الكافية احتراز
 من المصغرة فانها بالحركة
 لكنها داخله في المرد
 المنصرف فلا حاجة الى

الاحتراز من نحو آباء
لدخول في المكسر ولما عن
نحو ابوين واين لدخو
لها في التثني والمجموع
ويمكن ان يقال دخول
هذه الاشياء ظاهرا بخلاف
المضرة فان يومهم اشترا
كها مع المكسرة فلا يمنع
الاحتراز والا للاجاجة
الى ذكر مضافة الى
ذكر مضافة الى آخره
لان الفردة داخله ايضا
في الفرد المصنف ليس
بمستقيم إما اولا فلان
الاحتراز مما لا يشترك
في هذا لازم لامعالة
كيف ومن بين
ان الطالب لا يفهم من
الاطلاق الاسماء الستة
الا اتحاد الحكم وامانا
القول بان البندى
يوشم اشتراكا للمضرة
ولا يوشم اشتراكا غيرها
من التثنية والجمع تحكم
باطل وامانا لان فلان تحليل
نفي الاحتياج عن قيد الا
خاتمة بان المضافة الفردة
داخله ايضا للفرد
المصنف يستعمل
على التناقض الزين فانه
صريح في كون تلك
الاسماء مضافة الى غير
الياء داخله تحت حكم
المصنف فيكون الحكم
عليها بان اعربها بالراء
والالف والياء مقارنا
لحكم بانه بالفتحة والفتحة
والكسرة (قوله وانما
اختاروا واسماء ستة
لا يخفى ان هذا هو الوجه
المناسب لما قبله وما

ايضا والظاهر ان التقدير كصرف سلاسل في هذا التركيب اى في تركيب قوله سلاسل
واغلا لا والمفرغ من بيان حكم غير التصرف وبيان زواله اراد ان يبين السبب الذي
يقوم مقام السبين فقال (وما يقوم مقامها) (اى الملة الواحدة) فيه اشارة الى ان لفظة
ما موصولة فتكون اشارة الى ما سبق في تعريف غير التصرف بقوله او واحدة منها لان
الموصول في حكم لام التعريف (الى يقوم مقام المكين من اللل التسع علتان مكر زمان)
حقيقة او حكما يشير الى ان الحيز متعدد بالمعطف اوالى ان الحيز محذوف والمذكور
تفسيره وهو الى يكون اولا جالا ثم تفصيلا (قامت كل واحدة منهما) اى من تلك
المتلين لقوتها وكالها حتى اثرت تائبا للمتلين لما سبق ان التثني اذ اقوى يقوم مقام المتلين
بل مقام الاشياء (مقام المتلين) الضميتين (تكررهما) اى فكر ركل واحدة منهما
(احدهما) اى احدى المتلين المكررين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع)
لامطلقا بل الجمع (البالغ الى صيغة منتهى الجموع) وسأيت تفسير صيغة منتهى الجموع
ومعنا علم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سبين وقوته لكونه
لا نظيره في الآحاد العربية وقال بعضهم اتعاقوى حتى قام مقام سبين لكونه نهاية جمع
التكسبر اى يجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي الاقصى كذا في الرضى
والى الثانى اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع (قانه) اى الثانى (قد
تكرره) اى فى هذا الجمع (الجمعية حقيقة) نصب على انه تميزا وعلا الصدبة بى تكررا
حقيقا (كا كالب) لان الفرد فيه كلب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة اخرى
على اكلب فتكررت فيه الجمعية تحقيقا وهو فى اللغة الحرس يقال فلان كلب اى حريص
ويسمع الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده لم يذهب (واساور) جمع
اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساورة مع التاء ايضا ومثل مثالين
احدهما من جنس الحيوانات والاخر من الجمادات (واناعم) وهى جمع التام وهو
جمع نفع الثور والعين وهو المال الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وانما
اطلق عليها غالبا لان التام معناه النعمة والابل نعمة لا توجد في غيرها حيث يؤكل
لحمها ويشرب لبنها ويركب ويحمل عليها ويلبس جلد هول يستعمل بعض عظامها وهذا
المنفى لا يوجد في غيرها من الاموال واراغيف جمع رغيف ولم يمتثل له من الجمادات
لقلته او اكنفا بماسبق (ادحكما) عطف على حقيقة بمعنى لا يتكرر الجمعية فيه حقيقة
بل جمع مرة واحدة نالانه لما رازن ما تكرره الجمعية اخذ حكمه فصارت كانه تكرره
الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لها) اى للجموع التى تكررها الجمعية حقيقة (في عدد
الحروف والحركات والسكنات كساجد) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب
(ومصايح) مصايح فانه اسم الآفوزة مفعول ومفعول كقراض ومفتاح ومحلب ومجزم
وهو موازن لاناعم في الاشياء المذكورة فلما شبه هذا الجمع الجموع التى تكررها الجمعية

قبل الاقرب منه ان قال
الحرب بالمحروف في الحرب
والمحقق به ستة التي وكلا
واثنان والجمع واولو
وعشرون فيعملوا في
مقابلة كل فرع اسلا
غلط من وجوب احدها
ان الحرب بالمحروف
من التثنية والجمع وما
الحق بهما لا يحصر
في هذه بل منه كلنا
واثنان وثلاثون
واخواتها ثانيا ان المحقق
بالتثنية او الجمع في حكم
الاعراب لا يكون فرعا
للمفرد كالتثنية والجمع
والا لكان التي فرعا
لنفسه فلا يصح القول
بانه جعل في مقابلة كل
فرع اصل (قوله ان يكون
معانيها مبنية عن تعدد قبل
الاولى في كونها مبنية عن
تعدد او يكون معانيها
مستترة للتعدد لان التي
هو المفظ دون التي ثم
قبل وذلك ليس سوى اللام
والهن ظاهر واما فيهما
فكفي والادرج ان يقال
لمعانيها التي في الجمع في
ان فيها حرف لين يبدء
ما به الاسم فان تمام الاسم
بنون التثنية والجمع
والضائ اليه والتثنية
واللام وانت خير بيان
التي من التعدد اعمامها
المعاني الموضوع لها تلك
الالفاظ دون الالفاظ
مجموعها والالكات
الهلات ذوات ابتداء
ودونها باشارة معانيها
لظهور ان الالفاظ لا

تحقيقا صا كانه تكرر فيه الجلية تحقيقا (و) (انيهما) اي ثانيا المتين المكررين
التي قامت كل واحدة منهما مقام عشرين لكررها التأنيث لكن لامطلقا اي الا انه
لا يكون التأنيث قائما مقام السيين حال كونه مطلقا (بل) لا يقوم الا في (بعض اقسامه)
لان اقسام التأنيث اثنان باعتبار العلامة احدها التام وهي الاصل فيه ولا تكون ملفوظة
مثل طلحة وقائمة ومقدرة مثل زين وقدم ودار وناو وهي لا تقوم مقام السيين ولا
تكون سيبا واحدا ايضا وان كانت اصلا لا بشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة
لما دخلت هي عليه وثانيهما الالف وهي لا تقدر بل بحبان تكون ملفوظة (وهو)
ذلك البعض (الف التأنيث) اصله الفان سقط الون بالاضافة (المقصورة) صفة الالف
ولم ين لكونها سيبا واحدا ولان الف التأنيث المقصورة واحدة لا غير (والممدودة)
عطف على المقصورة وهو صفة ايضا لان الممدودة الف التأنيث والهزعة مقبولة
منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لا دخل لها في التأنيث والالف الممدودة
ايضا واحدة لا غير ولذا وصفها بصفة الافراد ولما توهم من عطف الممدودة على
المقصورة بالواو التي وضعت لمطلق الجمع وان كانا ضددين ان كلاهما لغة لعبر المنصرف
لا واحدة منهما فسر مدفا ذلك التوهم بقوله (اي كل واحدة منهما) يعني الممدودة
تكون سيبا مستقلا والمقصورة ايضا تكون سيبا مستقلا لان مجموعها سبب واحد كاتوهم
(كحلي) مثال الالف المقصورة (وحراء) مثال للالف الممدودة (لانيهما) اي لان التي
التأنيث الممدودة والمقصورة (لا زمان) اي لزم كل واحدة منهما (الكلمة) التي لحقت
هي بها (وضما) اي لزوما وضعا لا عرضا كتمام التأنيث (لا تثار قالها) اي لا يتفك كل واحدة
منهما عماد دخلت عليه هذه الفقرة تفسير لمعنى اللزوم (اصلا) يعني ابدا مستمر فيكون منسوبها
على الظرفية (فلا يقال في حلي) اي فيا لحقت الف التأنيث المقصورة به (حلي) محذفا
يعني لا يقال فيما مؤنثه حلي في مذكرة حلي لانه ليس مذكرا لانه وصف لمن في بطنه حلي
ظاهر (ولا يقال ايضا في) ما لحقت الف التأنيث الممدودة به مثل (حراء) في مذكرة
(حمر) محذوف الف التأنيث لان مذكرة حمر لا حمر فعمل الهمالازمان للكلمة بحيث لا
تفك كل واحدة منهما عنها في وقت (فتجصل لزومها) للكلمة (اي لزوم كل واحدة
منها للكلمة التي دخل عليها) بميزة تأنيث آخر فصا (التأنيث) فيهما (مكررا) اذا
وصفاني صار ذاتهما تأنيثا وصفهما تأنيثا آخر وهذا معنى تكرر التأنيث والحاصل ان
الف التأنيث لم تكن موضوعا لفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فقط
والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حراء
وهذا ايضا دليل على لزومها للكلمة (بخلاف التاء) التي هي للتأنيث (قالها) ليست لازمة
للكلمة التي دخلت عليها (بحسب اصل الوضع قالها) اي التاء (وضعت) للتأنيث حال
كونها (فازفة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحتل

يقتضيهما سواء الدلالة
على معانيها الواضحة
لها وقد شهد عليه ابن
اخت خاله حيث قال
ذلك فيما سوى الفهم
والهن ظاهر واما فيهما
فتنفي اذ الظهور والحفاء
فذلك انما يتصور
من جهة المعنى هذان
ان ما ادعاء من التفاوت
بجسب الظهور والحفاء
غير مسلم وما زعمه
اوجه غير وجه فان
سائر الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم
كذلك (قوله حين
الاعراب سباعا فان
قلت هذا وهم صاحب
الاستعانة ظهري من ذلك
ان في قوله وانما اختاروا
هذه الاسماء مصادرة
كون القصة والمطلوب
شيئا واحدا وهذا ليس
كذلك اذ المعنى انما
اختاروا هذه الاسماء
دون غيرها من المحذوفة
الاعجاز لانهم لم يسموا
في غيرها اعادة الحروف
المحذوفة فذلك لبيان
سبب الترجيح بديان
تحقق المشابهة للمعنى
من وجهين المصنع كل
واحد منهما التثنية
له في حكم الاعراب فلا
رد ما قيل من ان الظاهر
انه جعل كلا من الالباء
عن التعدد ووجود
حرف صالح وجها
لجمل الاعراب في
هذه الالباء التثنية
غيرها بالحروف ولا

للمذكر والمؤنث فوضع التاء لتأنيث قد دخل عليه فلم يمتنع ان الحرف للمذكر والدخول
عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم
مقام السمين ولم يؤثر واحد الا بشرط العلمية (فلو عرض التزوم لعارض)
بعد اللحق (كالمعلمية مثلا) يعني مثلا ان يكون علما (لم يقل قوة التزوم
الوضعي) اي لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعي لكونه في اصل عارضا
فلم يقدر ان يقوم مقام السمين ولا يفرغ من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك
الحكم وبيان الملل التي تقوم مقام السمين اراد ان فصل الملل المذكورة في اليمينتين
اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالفاء التفصيلية وممرقا بلام العهد
الخارجي ذاهبا الى ترتيب اللق والنشر فقال (قال المدلل) قدمه في كلا الموضوعين لانه
غير مشروط بشئ بخلاف البواقي وهو في اللغة الصرف وقال اسم معدول اي مصروف
وفي اصطلاح ما صرفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وابه ضرب (مبنى للمفعول)
كالخلق بمعنى الخلق والضرب بمعنى المضروب (اي كون الاسم معدولا) (خروجه)
المصدر مضاف الى الفاعل (اي خروج الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا
لان البحث في الاسم (اي كونه) اي كون الاسم (مخرجا) فيها إشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى
المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لا يجي له مفعول ولا مجهول (عن
صيقته) اي صيغة الاسم (الاصلية) (اي عن صورته التي تقتضي العمل) اي الوضع اللغوي
(والقاعدة) اي الاصطلاح والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اي الاسم المدلول
عنه (عليها) اي على تلك الصورة وقال في الخاتمة فسر الصفة بالصورة لان الصيغة
قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي انتهى
(ولا يجئ ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اي ليست صيغة المصدر موضوعة
بازاء المعنى الذي هو الموضوع له صيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل
في الاشتقاق ان يكون المشتق مفارقا للمشتق منه (في اضافة الصيغة الى ضمير الاسم)
اي الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت المشتقات كلها) (عن حماد المدلل
لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادرهما والياء
في قوله في اضافة متعلق بقوله خرجت المشتقات كلها عن تعريض العدل بسبب اضافة
الصيغة الى ضمير راجع الى الاسم) (و) لا يجئ ايضا (ان المتبادر من) قوله (خروجه)
عن صيغة الاصلية ان تكون المادة) اي الحروف الاصلية التي ركبت الصيغة المدلول
عنها منها (باقية) في المدلول لانه ان تكن تلك المادة باقية في المدلول لم يعلم انه معدول
عنها لان بناء المادة تكون قرينة الدلول بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم رأسه
(والنكير) بين المدلول والمدلول عنه (انما وقع في الصورة فقط) كراعي عدل عن اربعة
اربعة وكذا مريع وعمر ورفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب
ان يكون النكير في الصورة لانه اذا لم يستغير فيها ايضا لم يتحقق العدل فوجب ان يقع النكير

في الصورة (فلا يتقضى) حد العدل (عما) أى بكلمة (حذف عنه) أى عن تلك الكلمة
 (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الإعجاز) بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك صمرت
 بهذا الحسن الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة ومقة وكذا محذوفة الاواسط
 كقول وميسع قائله لا يقال لكل واحد منها مدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها
 (مثل يدوم) قال اسديهما يدى ودوم مثل رضى وعصو حذف اللام منهما فبقي بدوم
 مثل رضى وعصا (فان المادة) أى الحروف الاصلية (ليست باقية فيهما) أى فى بدوم
 فلا يقال ان يداود مامدولا عن يدى ودمولان الشزط وهو كون المادة باقية غير
 موجودة فيها (و) لا يخفى ايضا (ان خروجه) أى خروج الاسم (عن صيغة الاصلية
 يستلزم) أى يقتضى الاول (أى مقابلة للاولى) أى للصيغة الاولى التى هى الصيغة
 المدول عنها فى الوزن والهيئة كاسم من الائمة لانه اذا لم تكن مغايرة لها تكون الثانية
 عين الاول فلم يوجد الشرط وهو ان تكون المادة باقية والتغير يكون فى الصورة فقط
 (ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها) أى مقابلة الصيغة المعولة للصيغة المدول عنها (فى كونها)
 أى فى كون الصيغة الثانية للمدولة (غير داخلية تحت اصل وقاعدة كما كانت) الصيغة
 (الاولى) وهى الصيغة المدول عنها (داخلة تحت) أى تحت اصل وقاعدة (لمخرجت)
 بهذا القيد (عنه) أى عن حد العدل (المتغيرات القياسية) أى الاسماء التى غيرت قياسا
 كأول ومقول وعدة والتثنية والجمع والمصرف والنسوب وغيرها مما يكون تغيرها
 قياسا لئلا داخلية تحت اصل وقاعدة (واما المتغيرات الشاذة) أى الاسماء التى تغيرت
 شاذا لاقياسا كالجمع الشاذة مثل افوس واييب والمصرفات الشاذة ككريب وعربس
 بغير التاء والقياس ان يصرف مع التاء والنسوبات الشاذة مثل بصرى بالكسرة فى الاول
 لافى بصرة وبدوى فى بادية وثلاثى ورباعى (فلا نسلها) أى المتغيرات الشاذة (مخرجة
 عن الصيغ الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلية
 تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل
 والقياس (فان الظاهر ان مثل افوس) جمع قوس (واييب) جمع ناب وهو السن
 (من المجموع الشاذة) بيان لهما وصفة لهما لان من السبابة اذا كان ما قبلها
 نكرة تكون صفقه مثل جاءنى رجل من بنى تميم (ليست مخرجة) وليس مع
 اسمها وخبرها خبران وهى ايضا معهما خبر لان فى قوله فان الظاهر (عما) أى عن الجمع
 الذى (هو القياس فيهما) لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجردان يجمع على افعال
 للخفة فيكون القياس فيهما ايضا ان يجمع على هذا الوزن (اعنى اقواسا وايابا) لاعلى
 افضل اقل الضمة على الواو والياء فى البناء المتدوان كان ما قبلها ساكنا (بل انما جمع
 القوس والياب ابتداء) يبنى فى اول الوهة (على افوس واييب) حال كون كل واحد منهما
 واقما (على خلاف القياس) لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقبة فى الجمع مع

يسمى لان الاين والام
 والقرىب الى غير ذلك
 منبهة عن المدد فالاولى
 وجود حرف بدون
 اعادة اللام وذلك لان
 الوجه لجعل الاعراب
 فى هذه الستة دون
 غيرها بالحروف يجمع
 المصححين مع المرجع
 واعادة اللام لبيان ان
 كل واحد منهما صحيح
 على خياله (قوله)
 فلذلك لم يكون اعرايه
 بالحروف لا يخفى ان هذا
 كالنتيجة لما قبله ومن لم
 يتلطف لذلك اعترض
 بان هذا مستدرك
 لاحاطة تحت (قوله)
 وهو الجمع بالواو والنون
 قبل فيه نظر لان الصنف
 ذكر فى بحث الجمع فى
 شرحه ان قول وان
 كان اسما فذكر علم
 يعقل باسقاط التذكير
 مع انه يبنى عن اشترط
 التذكير من الصير يجمع
 للخال من الصير او
 التوهم انه اسم وليس
 معنى التركيب الاضا
 فى مرادها فالصنف
 لم يجل الاصطلاح اعم
 من مفهوم المركب ولو
 حوفظ على مفهوم
 لفظ جمع الذكر السالم
 يمكن افعال اخوات
 عشرين بان يراد بها
 ما هل صورة الجمع
 المذكور وليس به ولا
 يخفى ان الاسم كاذكره
 الخارج واقول والنقول
 يمكن من ههنا صاحبه

انه بنفسه تقبل (من غير) متعلق بقوله بل انما جمع (ان يشتر) بمعنى المفعول (جمعهما)
 اى جمع القوس والثاب (اولا) اى قبل ان يجمعان على خلاف القياس (على) متعلق بقوله
 جمعهما ما هو القياس فيهما وهو (اقواس وانساب واخراج) عطفت على قوله جمعهما
 اى من غير ان يعتبر ايضا اخراج (اقوس وايب عنهما) اى عماد القياس فيهما اذ لو كان
 كذلك لما حكم عليهما وعلى امتثالهما بالشذوذ علم انهما ليس بمعدولين (وقال بعض
 الشارحين قد جوز بعضهم) اى بعض المصنفين والمرفقين (تعريف الشيء) اى شئ
 كان (ع) اى بتعريف (هو اعم منه) اى من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا
 لتعريف المرف ايضا (اذا كان المقصود منه) اى من التعريف (تعيظه) اى التثنية المرف
 المصدر مضاف الى المفعول (عن بعض ماعده) لان كلاً كانا قلت في تعريف الفعل مثلاً
 اذا اردت تمييزه عن بعض ماعده الفعل ما دل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن
 بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصدر كلها والمشتقات ايضا لحصول
 الفرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المقصود) من هذا التعريف
 (ههنا) اى في هذا البحث (تمييز العدل عن سائر الملل) التى شاركت في الملكية (لا عن
 كل ماعده) سواء كان ماعده علة ولا (فحيث حصل بتعريفه) اى بتعريف العدل
 (هذا التمييز) اى تمييز العدل بهذا التعريف عن سائر الملل (لا بأس بكونه) اى بان يكون
 تعريف العدل (اعلم منه) بان يدخل فيه ما لا يكون علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه
 خروج سائر الملل عنه واذا خرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة فيه
 (فحيث) اى حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر الملل وحين
 كون ذلك المقصود حاصل ايضا من هذا التعريف (لا حاجة في تصحيح هذا التعريف
 اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكلفات) التلّة تكلف تمام رصيفة المصدر رصيفة
 المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتبر اما يكون في الصورة فقط وتكلف
 اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها في صيغة اخرى متغيرة للاولى اما في الوزن
 واما في الدخول تحت اصل وقاعدة فدخلت تلك الحركات لا يضر لانهما ليست من الملل
 التسع ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد ان يبين سبب العدل في الامثلة المذكورة
 وشرطه ايضا فقال منها (واعلم ان العلم قطعا) اى جزما وعلمنا قطعا (انهم) اى الاتحادا
 وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر وامثالها (غير منصرف) في كلام العرب
 واستعمالهم (و) الحال انهم (لم يجدوا فيها) اى في هذه الامثلة او عطفت على مدخول
 للماى ولما يجدوا فيها (سيانها) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة (غير
 الوصفية) في الاربعة الاول (او) غير (العلمية) في الاخير والوصفية او العلمية وحدها لم
 تؤثر في منع الصرف لكون اجتماع السببين اوتكراد واحد منها شرطاً واما ليس كذلك
 (احتاجوا) اى الحاجة (الى اعتبار سبب آخر) غير الوصفية او العلمية من الاسباب

ان المصنف قال في الشرح
 ممتزجا عليهم اهل
 النورون ذكر اولو
 ومعترون واخواتها
 في هذا الوصف ولا
 يسع دخوله في جمع
 الذكر السالم لان حقيقة
 هذا الجمع ثبوت مفرد
 يلحق آخره واو او
 ياء وتون وليس اولو
 كذلك ومعترون
 واخواتها ليس جمعا
 فيندرج في قولنا جمع
 الذكر السالم اذ لم يرد
 جمع عتري عتريون
 وثلت في ثلاثون بخلاف
 ستون وارضون فانه
 وان لم يكن جاريا
 على القياس فانه من
 باب الجمع المذكور السالم
 فقد اندرج فيه هذا
 كلامه وهو مصرح في ان
 منناه الاصطلاحي هو الجمع
 بالواو والثون فانه قال
 حقيقة هو الجمع ثبوت
 مفرد آخره واو او ياء
 وتون والى اذ كان
 له مثنيان لقوى
 واصطلاح حقيقة عند
 اهل هذا الاصطلاح فظهر
 لا يريدون به منناه القوى
 الا عند قيام القرينة
 ومن ذلك ثبوت عدم
 الاحتياج في تعليل المراد
 الى ان يقول المصنف
 وحقيقة جمع الذكر
 السالم واما ذكره في
 بحث الجمع فلا ينافي ما
 مراد هو نظر آخر
 ان قوله فيه وعترته

ان كان اسما فذكر
بعد ان قال فالجميع
الذكر والمؤن المذكور
ماحق الى آخره ما حوجه
الى المسند بهذين
الطريقين على ان الشيخ
الرضي اعترض عليه
قائلا لاشك في برودة
هذين العذرين وقد
ظهر لك عاصب لساد
خاتمة ما قيل ايضا فان
اخوات عشرين لا يمكن
ادخالها في معنى
الاصطلاح لان شيئا
منها ليس يجمع كما
عرفته (قوله) والا
لصح اطلاق عشرين
على ثلاثين وهذا مما
لاشك فيه مائل وما
قيل ان ما ذكره لا يفيد
ان ثلاثين فما فوقها
ليست جموعا في الاصل
غلبت على تلك العشرات
تغلب العام على الخاص
وما يفيد هو ان يقال
الاعداد ملشقة من الاحاد
وحاصلة من تكرار الاحاد
لا من تكرار مراتب
الاعداد فهذه الالفاظ
كاولي فاتها لواحد
لها من لفظها غلط
من وجهين احدهما
ان الخاص هو العام
مع زيادة اسم واذا
كانت هذه جموعا
في الاصل يلزم ان يكون
سدقها على تلك العشرات
وغيرها عامودونها
ولوقها على السواء فلا
يتصور فيها ذلك التغليب
وتأنيها ان الاحاد ايضا

التسعة لما سبق ان الاسم المجرى لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه بيان منها وتكرر
واحد منها لتكون الصرف اصلا فيه (ولا يصلح) وهذا عطف على مجموع الشرط
والجزا الاول على الاول والثاني على الثاني بحرف واحد حتى يكون من قبل عطف
معمولين على معمولي عامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع الماى والمما يصلح
(للاعتبار) اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة (الا العدل) لانه ليس
فيها جمع متبر ولا تأنيث لالفاظ ولا تقدير او لاعجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون
ولم تجتمع العلمية مع الوصف فالتحق اعتبار العدل لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء
المقسم (واعتبروه فيها) اى اعتبار النحاة العدل في هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل
وسبب آخر (لانهم) عطف على قوله انها اى لان النحاة (شبهوا) من التنبه (للعدل
فيما عدا عمر) اى في مثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل نعم ان هذه الامثلة مشتركة اعتبار
العدل والتنبه لانهما مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اى ما عدا عمر (غير منصرف للعدل
وسبب آخر) وهو الوصفية واما حال عمر فسكون عنه (ولكن) استطراد من قوله
اعتبروه اى اعتبروا العدل في هذه الامثلة الا انه (لا بد في اعتبار العدل) مطلقا سواء
كان في هذه الامثلة او لا (من امرين) يعنى في اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اى
احد الامرين (وجود الاصل للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد
لم يكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع
فرع المعدول عنه (وثانيهما) اى ثاني الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول
(عن ذلك الاصل) اى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لا يكفي للعدل
(اذ لا يحقق الفرعية) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج) لما سبق ان
وجود الاصل لا يكفي في اعتبار العدل ما لم يعتبر الاخراج (ففى بعض تلك الامثلة) اعنى
ما عدا عمر (بوجود دليل غير منع الصرف) وسيعين الشارح ذلك الدليل فى عقب كل
مثال يعنى بوجود ذلك البعض دليل سوى منع صرفه يدل (على وجود الاصل المعدول
عنه) يعنى على ان الاصل المعدول عنه موجود (فوجوده) اى فوجود ذلك
الاصل (يحقق) اى ثابت (بلا شك) ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا
اى محققا ولهذا القسم قال العدل التحقيق لتحقيق اصله والعدل عنه ايضا (وفى بعضها)
اى بعض تلك الامثلة (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع
الصرف) واسم لا يكون غير منصرف بملء واحدة في كلامهم وذلك البعض مثل عمرو
زفر (في فرض) معنى المفعول اى فيقدر (له) اى فذلك البعض (اصل ليتحقق العدل)
اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض (عن ذلك الاصل) اى عن اصل
المقدرة له لا ما اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف
بملء واحدة في كلامهم وذلك غير جائز لان اللة الواحدة لم تؤثر في منع الصرف فيكون

اصل هذا البعض مقدراً ولهذا يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدراً ولهذا قال الشارح (فانقسام العدل الى) العدل (التحقيقى) والعدل (التقديرى) حتى صار العدل قسمين (أما هو) أى ليس ذلك الانقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققاً او مقدراً) نظراً الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققاً بلا شك كان العدل محققاً ايضا بلا شك واذا كان مقدراً كان العدل مقدراً لان الفرع يتبع الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) أى الحق او المقدر نظراً الى الامر الثانى (ليتحقق) يعنى يقع (العدل فلا دليل عليه غير منع الصرف) لان الاصل فى اعتبار العدل ليس الا وجود تلك الامثلة غير منصرفة بلعة واحدة فى كلامهم (فلى هذا) أى على انقسام العدل الى التحقيق والتقديرى باعتبار الامر الاول (قوله) أى قول المصنف (تحقيقاً) معناه أى معنى هذا القول لا اعراه العدل خروجه عن صيقته الاصلية (خروجاً كما ناعن اصل محقق) أى موجود (يدل عليه دليل غير منع الصرف) وهذا بيان لحاصل المعنى والا فاصراه على الحالية من الصيغة أى حال كونها محققة وتأيت المصدر الواقع حالاً من المؤنث ليس بلازم ضمير فيه كذا قيل او يعنى محققاً صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققاً اذا كان الاصل محققاً (كثلاث) أى خروجاً كأنه كخروج او خروجاً مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف أى مثاله مثل ثلاث (ومثلك) وزنه انما لم ومفعل عدل عن ثلاثة لثلاثه مكرراً (والدليل) أى الذى يدل (على اصلهما) أى اصل ثلاث ومثلى (ان) فى معناها (أى فى معنى كل واحد منهما) (تكراراً دون لفظهما) أى ليس فى لفظ كل منهما تكرار بل التكرار ليس الا فى معناها لانه اذا قيل جاءنى القوم ثلاث أى حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلاثة مرفوعة مرة واخرى وثلاثة اخر مرة اخرى الى ان ينتهى القوم تعلم ان الجائين هكذا جاءوا (والاصل) فى الالفاظ (انه) أى الشان والحال (اذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ ايضا) أى كان المعنى مكرر (مكرراً) لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ قوالب لها ودالة عليه فتد افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كافى) قوله (جاءنى القوم ثلاثة لثلاث) حال من القوم مأول بلفظ واحد والمتشقق ايضا اذ يصح ان يقع ما دل على حبة حالاً عند المصنف أى مفصلاً بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت العبارة عن الحال كلا اللفظين مما جرى اعراجه باللفظ الواحد علىهما جميعاً (فلم) من هذا التقرير (ان اصلهما) أى اصل كل واحد من ثلاث ومثلك (لفظ مكررو هو) قواك (ثلاثة لثلاث) أى قد عدل ثلاث ومثلك عن هذا الاصل تحقيقاً فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلاثة لثلاث معناها واحد فى الرضى وذلك انا وجدنا ثلاثاً وثلاثة لثلاث معنى واحداً فاندسهما

مراتب الأعداد لأن
العدد اسم من قوكة
عدد الشيء عدا إذا
أحصيته وكل واحد
من الواحد إلى المائة
فصاعدا إلى مرتبة
بها: مراتب الأعداد
بنو مراتب من الأعداد
حاصلة من تكرارها
لأمن تكرار مراتب
الأعداد تناقض ظاهر
على أن أولى ليس
كثلاثين فإن مصاحب
وذون من غير مصر
في مرتبة واحدة ولذا
يُلبّ جبع من غير لفظه
وأما هذا فهو اسم
موضوع لهذا العدد
الخصوص كالواحد من
غير فرق فلا يصح
التقول فلا جمع كما
لا يجنى (قوله) وأيضا
هذه الألفاظ قبل لو قال
مجموع هذه الألفاظ إلى
آخره لكان له لطافة
كأنه أراد أن هذه الألفاظ
كل منها مجموع المعنى
فيصحب التصغير لاشارة
به ولا يجنى أن هنا
مرحل من التصدايح
يبعد بل هو غير صحيح
أشبه إليه تندر (قوله)
وأنا جمل أعراب المتى
مع خطه قبل الأولى
ترك مع خطه لأن بيان
الوجه في الأصل يعني
عن مؤنة البيان في الملحق
ولأنه لا يساعده قوله
ولا فرق الواحد هو
كلمة وكذلك قوله ولا
للمنة النية والجمع ولا

وقسم امر ذى اجزاء على هذا العدد المين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ المدد مكر على
 الاطراد في كلام العرب نحو قرأت جزء جزءً وابتصرت العراق بلداً بلداً فكان القياس في
 باب العدد ايضا التكرار عملاً بالاستقراء فلما وجد ثلاث غير مكر ولفظاً حكماً بان اصله لفظ
 مكر رالى هنا كلامه (وكذا) اى كالحال في ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر
 (في ايجاد وموجد) عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (وشاء وشئ) عن اثنين
 اثنين وثلاث ومثلث متتهيا (الى رابع ومربع) فالغاية هنا داخلة تحت المتتهيا لانظم قطعاً
 ان حكم الغاية هنا حكم المتتهيا او يحتمل الى معنى مع مثل قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم
 الى اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد في ان هذه الامثلة غير
 منصرفه لورود النص فيها مصرحاً بمثل قوله تعالى اولى اجضة متى وثلاث ورباع واحد
 وموجد قياساً عليها لكونها مدولين عن واحد واحد الذين هما اصل في العدد
 (وفياً) اى في الاسماء التى كانت (وراءها) اى بعدها هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم
 متتهيا (الى عشار ومعشر) المدلول كل واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا
 داخلة في المتتهيا (خلاف) مبتدأ مؤخر في انها منصرفه او غير منصرفه فبعضهم ذهب الى
 انها غير منصرفه لان السبب الذى يوجد فيا دونها وهو العدل والوصفية قد وجد
 فيها وان الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفه
 لكون الاصل في الاسم صرف (والصوب) اى الحق من المذهبين (عجباً) اى ان
 تكون غير منصرفه لما قلنا (والسبب فيمع صرف ثلاث ومثلث اى السبب الذى
 يقتضى عدم صرفهما (واخوانها) اى اشخاص من السابق والى سابق بنى من احاد
 الى مشر عند سيبويه (المدل) الحقيق (والوصف) اللازمة لان الوصفية الرضية
 التى كانت في ثلاثة ثلاثة اى الوصفية التى حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما
 لمرتبة معينة من مراتب العددين غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه في
 اصل الوضوع وبدل عليه اضافته الى المدد ونحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما
 حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض واما العارض فهو
 عارض (صارت) اى الوصفية (اصلية في ثلث ومثلث) لان المدول لم يوضع الاوصفا
 ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه بدل عليه قوله جاني رجال ثلاث ولا
 حال جاني ثلاث رجال والحال ان وضع المدول غير وضع المدول عنه فتعبر اوضاعا
 (لا اعتبارا فيها وضاعه) اى لكون الوضعية معتبرة في المعنى الذى وضع كل واحد من ثلاث
 ومثلثه (واخر) عطف على ثلاث او مثلث يضم الهزئة وقبح الحال بالجمعة (جمع اخرى)
 صفة اخرى واخرى على وزن فعل بالضم والكون (مؤنث) بالجر صفة لاخرى مضاف الى
 (آخر الذى هو مفرد مذكر على وزن احرر قلبت الهزئة قالفا) (آخر اسم التفضيل)
 كافضل بشهادة التثنية حيث جئ له مفرد وثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل

بخبر هل التأمل الخبير
 ان الكلام الخالى من
 بيان اللغات يحكى
 من النقصان والخلو بان
 بيان الوجه في الاصل
 بنى عن مؤنة البيان
 في الحق منوع لجواز
 ان يكون الحق جنى
 في حكم مفارقه في
 حكم آخر وليس ما
 يلحق بما جاز من الملول
 حتى يتوهم منهم مساعدة
 الملة لبعض الملول لم
 فلتا ان يقول ان الحق
 بهما وان لم يكن فرما
 لواحده اذ لا يتصور
 فيه ذلك لكن في آخره
 حرف يصلح للاعراب
 وه يتم المقصود وثله
 وهو علامة التثنية والجمع
 بيان للحرف وتوضيح
 له لانه لا يكون الا
 علامة لهما (قوله)
 لحقة الفتحة وكثرة
 التثنية وكسرة في الجمع
 لفظ الكسرة ولفظ الجمع
 تبع الشارح الهندى في
 ذلك اهل لغة افلة
 الى الجمع والكثرة
 الى التثنية وفيه نظر
 فان الظاهر عكس ذلك
 اذ الفلة والكثرة ههنا
 انما يتصور باعتبار
 فلة المدد وكثرته وقد
 صرح بذلك الشيخ
 الرضى حيث قال وانما
 احريا هذا الاعراب لا
 فلة عدد التثنية والواو
 بفتح لكثرة عدد الجمع
 وهذا هو المقصود من
 كلام المصنف فانه قال

في الفصح اخوك
واخواته والحق والجحوم
انما امرت بالحروف
لانها لا تكثرت واو
اخرها حروف قبل
ان يكون امرابا قبل
امرأها بالحروف اما
تكثر النى والجحوم
نواضع واما تكثر
اخوك واخواته فلانه
لا كان منها متوقفا
على الاضافة لانها كلها
امور نسبية جعل المضاف
والمضاف اليه كالشيء
لواحد مع كثرة
في الكلام وما قبل كثرة
التثنية بالاضافة الى الجمع
وقلة الجمع بالاضافة
الى التثنية لتوطف الجمع
على الثلاثة ان كان اسما
واكثر ان كان صفة
تختلف التثنية وهم
اذ لا وجه لاعتبار اللفظ
والكثرة في هذه الجمل
لا ترجع الى الاستعمال
فيصير تحكما باطلا
فالصواب ان يقال فتصوروا
ما قبل الياء في التثنية
لان الفتحة تفسد الحركات
والتي سابق على الجمع
فكان اولها وكسره
في الجمع لعدم قبوله
الفتحة او معنى الكلام
على التناسب دون التعادل
يقال لرقوا كذا
لان الفتحة تناسب المني
لغنها وقلة والكثرة
الجمع لظهورها وكثرة
الا ان يحمل اللام
في الجحوم على المهد
بقية كون الكلام في

(لان معناه) اي معنى آخر (في الاصل) اي اصل الوضع بين معناه لغوي (اشد تأخرا)
تميز يعني ان معنى قولك جاني زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد في معنى الماني
(ثم نقل) من معناه لغوي (الى معنى غير) يعني الى المعنى المجازي وهو الذي بقرينة السؤال
تحقيقا كما اذا قيل ازيد في الدار فيقال آخر اي ليس فيها وتقديرا لان في اسم التفضيل
ايضا معنى التثني لان الوصف الزائد في التفضيل منق باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى
لا هو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فني قولك
جاني زيد ورجل آخر جاني ورجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور
فلا يقال جاني رجل وجمار آخر وامرأ آخرى كذا في الرضى (وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما (باللام) اي اما ان
يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد افضل علي ان تكون اللام فيه للمهد (او بالاضافة)
اي اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او بكلمة من) يعني او بدخول من التفضيلية
على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع المستعمل باحدهما اختيارا في اللفظ (فحيث
لم يستعمل) اي آخر (بواحد منها) اي من هذه الثلاثة (علم انه معدول من احدها) اي
من المستعمل باحدهما اختصارا في لفظ (فقال بعضهم انه) اي آخر (معدول عما) اي
عن الآخر الذي (فيه اللام) اي عن الآخر (لتوافق المعدول والمعدل عنه في اللفظ والمعنى
وبشرط تغيرهما في الهيئة موجود هنا لان ما جرد عن اللام غير هيئة الحرف ولا
يلزم ايضا ان يكون المعدول معرفة كافي امس لانه معرفة لكونه معدولا عن الحرف
باللام يعني الامس لكونه بمعناه حيث بني لخصه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه
وهنا ليس كذلك لعدم قيام معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما
مثله (وقال بعضهم هو) اي آخر (معدول عما ذكره من) اي عن اسم التفضيل الذي
هو اسم استعمل بمن التفضيلية (اي عن آخر من) لانه الاصل في الاستعمال لكون معنى
التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف
متى ووجها مذكرا كان او مؤنثا الا انه لا يبدل الاعمال يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا
في الجمع لان اخر جمع فلا يبدل الاعمال الجمع لا المفرد والالتى (واعمال يذهب) مبنى
للمفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور في عمل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعني
لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو اخر زيد وآخر
الناس فتكون الاضافة مقدرة في المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة (لانها توجب
التنوين وابتداء اضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلا) صفة بعد صفة لها
اي مثل الاضافة الاولى يعني ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافي لا يخلو اما ان
يوجب التنوين في المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وسادسده (نحو
حيث) اصله حين اذا كان كذا فحذف كان كذا وعوض عنه التنوين للمذكر ونون وكتب

متصلا بالعين فقل حيثئذ تخففا واما ان يوجب بناء المضاف لضمه معنى الاضافة وهو منى من معنى الحروف (وقيل) لان اصله قبل زيد قلما حذف المضاف اليه نونى
 نى على الضم للسبجى (و) اما ان يوجب ان يليه تركيب اضافى مثله بشرط ان يكون المضاف
 والمضاف اليه فى الثانى عين المضاف والمضاف اليه فى الاولى ليكون قرينة على ان
 المضاف اليه محذوف فى الاول نحو (يا تيم عدى) فانه اصله ياتيم عدى فلما حذف
 المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافى فقل ياتيم عدى لما ذكر وسيجيء مثله يازيد
 زيد اليمعات (وليس فى آخر) المدلول (شئ من ذلك) اى من التثوين والبناء او
 الاضافة الاخرى (فحين ان يكون) يعنى آخر (معدولا عن احدا الاخرين) اما عا
 فيه اللام او محاذ كرمه من التفضيلة على سبيل منع الحلو والجمع (وجمع) على وزن
 صرد عطف اما على آخر لقرينه واما على ثلاث لاصالته (جمع) بالجر صفة له مضاف الى
 (جماء) بالذ كصحراء (مؤنث) بالجر صفة لجماء مضاف الى (اجمع) الذى هو مذكر
 افعل (وكذلك) اى مثل جمع فى عدم الانصراف خبر مقدم (كنتم) مبتدأ مؤخر (وبنح
 وبصح وقياس فعلا) الذى مذكروه (افعل ان كانت) اى صفة افعل (صفة ان يجمع)
 تلك الصفة (على فعل) يضم الفاء وسكون العين لتمييز افعل الصفة عن افعل التفضيل لانه
 جمع بالواو والتثنية فى المذكر وبالألف والتاء فى المؤنث لشره لان هذا الجمع اشرف
 الجوع ولو جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يمكن لما قلنا ولم يجمع
 مؤنثه بالألف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث فى افعل
 الصفة واحداً اختصارا لقصور هذه الصيغة عن افعل التفضيل (كصحراء على حر
 وان كانت) اى صفة افعل (اسما ان يجمع على فعلى) فى التكسير بفتح اللام
 وكسر هاء مثل اجدل واصبع واحرس يجمع على اجدل واصابع واحارس (او فعلا
 وات) بالألف والتاء فى الصحيح لان الف التائمت اذا وقعت فى الاسم يجمع جمع
 الصحيح المؤنث مثل حباريات فى حبارى (كصحراء) بالذ البرية وكذا كل فعلا بالذ
 اذا لم تكن مؤنث افعل مثل عذراء وصبراء وورقاء يجمع (على محاررى) والاصل فيه
 محاررى على وزن محارير لان ما قبل الف التكسير فى الجمع الاقصى يكون مكسورا كما
 ساوروا ناعم فاقبلت الألف ياء لكونها وانكسار ما قبلها قلبت الهمزة ايضا لان
 الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد قلبت بحذفه للمجانسة كقرورة وخيلة واقبس
 فصار محاررى بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاستقلال الياء المشددة فى آخر
 الجمع الاقصى فخففت بحذف الياء الاولى فصار محاررى مثل اساور ثم فتحت
 الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وافتتاح ما قبلها لزيادة الخفة لان الفتحة والألف
 اسف من الكسرة والياء فصار محاررى مثل جمادى (او صحراوات) كاذكرنا
 (قاصلا) اى اصل جمع (امام جمع) كحمران كانت وصفا (او جامعي او جماعات) ان

(كانت)

جمع المذكور السالم فيجمع
 ما اثنى به من التعليل
 لاختصاص هذا الجمع
 بذوى الفعول وعموم
 التثنية لهم ولغيرهم
 (قوله) تقدير الاعراب
 يعنى ان اللام عوض
 عن المضاف اليه او للمهد
 على اختلاف الرايين فى
 مثله وقيل الانسب
 تفسيره بالاعراب المقدر
 للام قوله والفتحة فيها
 عداه والاعراب بالنكس
 لظهور ان الفسر انما
 يناسب هذا الفسر وتصدر
 تلك اللمامة على ذلك
 التفسير ممنوع (قوله)
 اى الاسم الذى تصدر
 الاعراب به اشارة بذلك
 الى ضعف ما اختاره
 الهندى من ان ما
 مصدرية جينية اى
 التفريرى كائن فى وقت
 فصدر تلفظ اعرابه او
 موصولة اى العرب
 الذى تصدر تلفظ اعرابه
 على حذف مضاف فى
 ضمير المصدر لان الظاهر
 المتبادر كونه موصولة
 والحل على ان المضاف
 حيثئذ محذوف الهم
 المضاف اليه مقامه اى
 الضمير فصار مرفوعا
 مستترا للعل ككلمة
 يستثنى عنه بحذف العائد
 الذى هو اعمون وحذف
 المضاف اظهر عند
 الاطلاق (قوله) فى آخره
 قبل الاولى آخره ان
 اراد المقاتل ان المقصود
 يتم بدون الجار كلامه

ليس يسمى لظهوران
ما يغيبه الصم الاحق
به فالتكليف ان ثبت في
آخر الاسم شيء كذا
حسن منك ان تقول
سواء وجد في القظام
لا يخلاف سائلا فلتان
كان الاسم الذي آخره
شيء كذا فان اللفظ جئت
لا يحتمل الاما هو الوجود
في اللفظ وان اراد انه
يلزم اتحاد الظروف
والظروف فكذلك التحقق
به الاختلاف في جهة
المسود والمحصول (قوله
كما ينبغي كل معرب
مقصود فانه يتعدى
الاعراب القبطي في
الاحوال الثلاث لان الا
لف لو حاول تحريكه
خروج عن جوهره
واقبل حرفا آخرى
هزلة فلا يمكن تحريكه
الافسادم اما (قوله
وكما في اسم الحرب
بالحركة استغنى بهذا
القيء عن الاخر او
الخرج لتعوي غلامى
وسلمى مضافا اليه
المتكلم فان كلا منهما
معرب بالحروف دون
الحركة وانما اختاره
عليه مع ظهور كونه
اخضر فلا يخرج نحو
عبادى وسلمى عما
هو داخل فيه وانما يزد
لفظا حتى يخرج نحو
عصاى اما لان التبادر
في الاطلاق الحرب
بالحركة ما كان معربا
بها لفظا واما لفتنه

كانت اسما فوجد المدول عنه (فاذا اعتبر اخر اجها عن واحدة منها) اى من هذه الاصول
الموجودة لها (تحقق المدل فاحدا للسين) المقتضين منع صرف جمع (فيها المدل الحقيقي)
لكون الاصل محققا (و) السبب (الاخر الصفة الاصلية وان صارت) اى جمع (والفظة)
اى بظلة استعمالها (في باب التاكيد اسما) لان فعلا افضل لا يكون الاوصافا لاسمية فيها
عارضة فتكون الصفة مؤثرة في منع الصرف سواء كانت زائدة بظلة الاسمية مثل اسود
وارقم وادهم او غير زائدة بظلة الاسمية مثل احمر واسفر (وفي جمع واخواته) وهى
اكتع وابتع والبصع الظرف متعلق بمقابلة تقديره (احدا للسين) في جمع واخواته
(وزن الفعل و) السبب (الاخر الصفة الاصلية) واما في جمعا واخواته فالقاء
الثابت القامان مقام اللين وانما ورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف
في التمثيل كافي للمدل التقديرى لانه لا يخلو اما ان يكون الوصف باقيا ولا والاول
الاول والثاني اما ان يكون النقل فيه محققا ولا وما يكون النقل فيه محققا فهو الثاني
والثاني اى ما يكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائرين ان يكون باقيا على وصفته
او منقولا الى الاسمية كافي باب التاكيد (وعلى ما ذكرنا) متعلق بقوله لا يرد اما اشارة
الى تفسير معنى الخروج عن صفة الاصلية والنتية عليه بالاشارة واشارة الى الفرق بين
جمع واخروين الجموع الشاذة مع ان كلا منها على خلاف مقتضى القياس وحاصلهما
الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة بعضها بمدولة (لا يرد الجموع الشاذة) اى لا ينقض
ما قلنا بها (كاتب واوقوس فانه لم يثبت اخراجهما) اى اخراج اقوس وايب (عما)
اى عن الجمع الذى (هو القياس فيها) وان كان موجودا (كالايب والاقواس) لان
سبب الاعتبار ليس الوجود عدم الانصراف وذلك ليس بوجود في الجموع الشاذة
(كيف) استفهام انكارى اى كيف يثبت اخراجهما عما هو القياس فيها (و) الحال
انه (لو اعتبر جمعهما الاعلى ايب واقواس) ثم عدلا عنهما (فلا شذوذ في هذه الجمعية)
اى ان يجمع ناب على ايب واقوس على اقواس لكونه على ما هو القياس لما سبق
(ولا قاعدة ايضا) (للاسم المخرج) اى ليس للاسم المدول قاعدة قياسية (يلزم من
مخالفتها الشذوذ) اى حتى يكون ما خلفها من الاسماء المدولة شاذات فتكون الاسماء
المدولة على قسمين شاذة وغير شاذة ولا شيء من الاسماء المدولة شاذة (فن ابن يحكم
فيها بالشذوذ) هذا جوابا لوبالقاء اى فن اى مكان يحكم في تلك الجموع بالشذوذ حتى
لا يكون اقوس وايب شاذات ولما لم يثبت اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف
حكم عليهما بالشذوذ (ومن هذا) اى من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون
السبب الذى هو عدم الصرف غير موجود (سين) اى ظهر (الفرق) ظهورا بينا
(بين الشاذ والمدول) لان المدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج
عنه لوجود سبب الاعتبار الذى هو عدم الانصراف والشاذ ما لم يثبت اخراجه عما

هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان اولاً على خلاف القياس (او تقدير) عطف
على تحقيق (اي) العدل خروجه عن سببه الاصلية (خروجاً كما شاع عن اصل مقدر
مفروض) فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه
بقوله مفروض (يكون الداعي) والسبب (الى تقديره) اي تقديره الاصل (وبخبره)
عطف تفسير (منع الصرف) بالنصب خبر يكون (لا غير) (لا هي لاني الجنس وغيره) يعني
على الضم لشبهه بالغايات على ما سيجي اي لا غير منع الصرف من دليل موجود فيه يعني
ليس فيه دليل الا منع الصرف فقط (كسر) (وذلك زفر قائمها) اي عمرو زفر
(لما وجد غير منصرفين) في استعمال العرب بالهالة الواحدة وهي العلمية ومن قاعدتهم
ان الاسم لا يكون غير منصرف الوجود مدين فيه او سبب مكرر (و) الحال انه
(لم يوجد فيها) اي في كل واحد من عمرو زفر (سبب ظاهر) من الاسباب التسعة
(الا العلمية) وحدها وهي وحدها لا تمنع الصرف (اعتبر فيها العدول) لم يوجد
فيها مسابيح العلمية والعدل ولا يكونا مخالفين لقاعدة ولا يمكن اعتبار غيرهما ثابت
ولا عجمة ولا تركيب ولا جمع ولا غيرهما فانحصار الاعتبار في العدل (ولما وقف اعتبار
العدل على وجود اصل) للممدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يكن اعتباره فيها (و)
الحال انه (لم يكن) اي لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر يدل (على وجوده) كافي الامثلة
السابقة في العدل التحقيق (غير منع الصرف) بالرفع صف دليل (قدر) وفرض
(فيهما ان اصلهما عامر وزافر) يعني كان الواضح قصداً التسمية الاول عامر وزافر الا
انهم لما كانوا من الاجناس خاف اللبس (عدل عنهما اي عمرو زفر) لان عمرو موجود
في الاجناس فكأنه سبباً او لا بما مر ثم عدل عنه الى عمرو سبباً باختصار في اللفظ وزفر
وان وجد في الاجناس كافي قوله * بأي الظلامة في التوافل الزفر * الا انه لما كان
نادراً جعل كان لم يكن فيجئ ذلك عمراً دخل في الباب لانه يوجد في الاجناس فقط
(و) (مثل) (باب قطام) عطف على عمرو وقطام اسم امرأة من العرب كقطام (المعدولة
عن قاطمة) كان حذام معدولة عن حاذمة (واراد) المصنف (بها) اي يذكر
الباب (كل ما) اي كل لفظ (هو) اي كان (على) وزن (فقال) والالقاء وقطام
بالجر حال كونه (علماً للعيان) اي علماً موضوعاً للعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال
كونه ملاًساً (من غير ذوات الرأى) يعني ليس في آخره راء كقصار وطمار الكائنة
(في) (لغة) (تعليم) (تعليم) اي تخيم ويجوز ان يرجع الى التحفا اي فان النحاة
(اعتبروا العدل) اي اخراج نحو قطام عن قاطمة (في هذا الباب) اي باب قطام يعني
في فعال التي تكون علماً للعيان المؤنثة (محملة) مفقولة لقوله اعتبروا اي لكونهم
ساملين اذا الباب (على) فعال التي كانت (ذوات الرأى في الاعلام المؤنثة مثل حضار)
في حواشي اليندي اسم كوكب وفي القاموس جبل بين الجيامة والبصرة اراهمجان

على انه لا وجه للاحتراز
عنه كما ذهب البعض
لان المقصود كل اسم
نمرب بالحركة مضافاً
الى ياء التكلم يستعمل
ظهور الاعراب في
آخره سواء كانت
الاستعانة بسبب الاضافة
او بسبب آخر الجملها
وعليك ان لا تلتفت الى
ما قبل اي اصل معاني
عموي بالقلب بالالف
ما تدر اعرايه فيكون
القلب بالالف بعد تقدير
الاعراب بالاضافة ولا
يكون تقدير الاعراب قبل
الاضافة على انه لو زيد
بالحركة الفظية لم يخرج
عنه نحو قاض مضافاً
ياء التكلم مع انه داخل
فيه لم يثنى ان يفسر قاض
بما سوى المضاف الى ياء
التكلم لان الاعراب
في الناقص المضاف الى
ياء التكلم متصدر لان
المحذوف في آخره حركة
الكسرة التي تقضه الياء
لاحركة الاعراب حتى
يكون تقديرها لاشتغال
فان كل من قبل اللاحق
(قوله فانه لا اشتغال ما قبل
الياء بالكسرة المناسبة
قل دخول العامل
وذلك لان الاسم انما
يستحق الاعراب بعد
تركيبه مع ما به كما تقرر
ففي قوله جاء غلام زيد
مثلاً يستحق به المضاف
الاعراب الا بعد كونه
منشداً اليه اذ هو المنقضى
لرفع الاسماء وكونه منشداً

او الحبر من الابل (وطمار) بالفتح والكسر المكان المرتفع وفي بعض النسخ ووبار
وهي في القاموس ارض بين العين ورسال بجرين وقيل طمار بالكسر والفتح مكان مرتفع
وقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم رى منه (فانهما) اى حضار وطمار (سيان
على الكسر) ولم يبين على السكن مع انه الاصل في البيان للتلازم اجتماع الساكنين
ولم يبين على الضم للقتل وهو ظاهر ولا على الفتح مع انه اخف وايضا اخو السكون
لان حينئذ يلزم اجتماع الفتحات وهو قتل ايضا فيباعد الكسر لانه ليس فيه عذور
(وايس فيها) شئ يوجب البناء (او غيره) (الاسيان) من الاسباب التسمية مقتضية
منع الصرف (العلمية) بدل من قوله سيان (والتأنيث) عطف على العلمية
(والسيان لا يوجب البناء) اى لا يوجب بناء ما وجد فيه احدهما او كلاهما
لانهما ليسا من الاسباب المقتضية لبناء فان الموجب لبناء في هذا الباب المشابهة
لفعال التي كان معنى الامر نحو تزال وتراك في المدل والوزن (فاعتبر فيها
المدل) ولم يكتب بالمشابهة في الوزن للتلازم مثل سحاب وحيام وكلام وسلام
وغيرها فانها معربة مع المشابهة في الوزن لانها وحدها لم تؤثر في منع الاعراب
الذي هو الاصل في الاسم (لتحصيل سبب البناء) وهو المدل والوزن (فلما اعتبر
فيهما الصلح لتحصيل سبب البناء اعتبر) (المدل) (يا) اى في فعال الذي (جملوه)
اى مثل حضار وطمار (وما بيان في قوله فيما يى من باب فعل الذي (جملوه)
اى بنوهم . مرر بغير منصرف ايضا) اى كما اعتبروا المدل في باب حضار (حملوا)
مفعولهم لقوله اعتبر اى ليكون محولا (على لفظه) اى على اشباهه اللواتي هي
ذوات الرافعا من عدم الاحتياج اليه) اى الى اعتبار المدل فيه (لتحقق الميئين)
اى لوجود سيبين من الاسباب التسمية (لمنع الصرف العلمية والتأنيث) (المعنى مع
وجود شرط تخم تأنيدها وهو الزيادة على الثلاثة وسبب) (فاعتبار المدل
فيه) اى في باب طعام (انما هو) اى ليس الا (لحمل على لفظه) اى على اشباهه
(لا) اى ايس اعتبار المدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) هو العلمية والتأنيث
مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر المدل اولا والحاصل لا يمكن
تحصيله (ولهذا) اى ولا لاجل ان اعتبار المدل فيه ليس الا لتحمل على لفظه
لا غير (يقال ذكر باب طعام) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى ذكر
المصنف هذا الباب (ههنا) اى في بحث المدل التقديرى (ليس في محله) لان محله
سيان في باب اسما بالاقوال (لان الكلام) اى البحث (فيا) اى في الاسم المرب
الذي وجد غير منصرف بالعلمية وحدها (قد ربه) اى في ذلك الاسم (المدل
لتحصيل سبب منع الصرف) وهو المدل لا فيا قد ربه المدل حمل على لفظه
(وانما قال) اى المصنف (في تخميم) احتراز عن لغة الحجاز (لان الحجازيين ينونه)

اليه مسبوقة بثبوته اولا
في نفسه والمشد اليه
الحج في هذا الحال ليس
مطلق الغلام بل الغلام
المتصف بصفة الاضافة
الزيد فالاعراب مسبوقة
بالاضافة فالاول الاضافة
ثم كون المتصف عمدة
اوفضلة ثم الاعراب فلما
اضافوا الاسم المراد
يا المتكلم التزموا ان
يكون مر كمنافى الياء
كسرة لتوافقها ولما
اراد الاعراب بهد
ذلك وجدوا على الاعراب
مستغلا بحركة لازمة
واحتال الحروف
الحركتين متغاقتين
او متساويتين مستحيل
ضرورة ومقابل في
ان الفصحى على اشتغال
مقابل الياء بالكسرة
والوال انه لا اشتغال
بالفتحة او الكسرة
ليناو لم يعلما
وبا اب وبات وبأ
ابنا او با متالان مقابل
يا المتكلم لا يشتغل باحدا
الكسرة ضرورة واما
نحو يا علما فليس من
قبل اشتغال مقابل الياء
بالفتحة بل من قبل
اشتغال مقابل الالف
بأ وذلك لان التمام
موضع تخفيف اذا المقصود
غيره فيقصد الفراغ
من النداء بسرعة ليخلص
الى المقصود من كلام
فتخفف يا علما يوجهين
حذف الياء وبها الكسرة
دليلا عليه وقلب الياء

اي يجعلون فقال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلا يكون) باب قطام
 مطلقا سواء كان ذوات الرامولا (عما نحن فيه) اي من البحث الذي كان ذكرنا فيه وهو
 كون المدل تقديرية (والمراد من بنى تميم اكثرهم) فاتهم على ان ذوات الرام
 من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والمدل القدر (فان الاقلين منهم)
 اي من بنى تميم (لم يجعلوا ذوات الرام مبنية بل جعلوها) يعنى جعلوا باب قطام
 سواء كان من ذوات الرام اولا معربا (غير منصرف) لان الاسم اصل في الاعراب
 والمشاركة بالبنى اذا كانت خفيفة لم تؤثر في منع الاعراب فالمدل بالاصل هو
 الاولى (فلا حاجة الى اعتبار المدل فيها) اي في ذوات الرام (لتحصيل سبب البناء)
 لما عرفت ان سبب البناء المدل والوزن (وحمل) بالجر عطف على اعتبار المدل
 اي لاحاجة ايضا الى حمل (ماعداها عليها) اي حمل فقال التى لم تكن من ذوات
 الرام على فقال التى كانت ذوات الرام لان هذا الباب معرب عندهم فكان في
 باب قطام ثلاثة اقوال في قول مبنى لمشاركة فقال التى يعنى المدل كترال عدلا
 ووزنا فلم يكن عما نحن فيه وفي قول معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي
 فلا حاجة فيه الى المدل وفي قول ان كان ذوات الرام فهو مبنى لما سر وان لم يكن
 ذوات الرام فهو معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي فاعتبر فيه المدل
 وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الرام فقط لالتحليل سبب منع
 الصرف (الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف فانوصف والصفة مصدر
 ان كالوعد والمدة يعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف
 والصفة بالوصوف وقال عصام الدين لم يعرف المصنف في هذا الباب الا المدل
 لان غيره امام معرف في هذا الكتاب في محله واماستغن عن البيان لشهرته فيها بين
 المحصلين واعرف المدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية
 حيث لم يمدل فيها انتهى (وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمه مأخوذة) اي
 متبصرة (مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع) وسواء ثبت على
 الوصفية (مثل احر) او جعلت اسما برأسها من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم
 على ماسأى (قانه) اي مثل احر (موضوع لذات ما) ولفظه ماصفة لذات اي وضع
 لذات من الذوات ولنا قبل ذات مبهمه وصفية (اخذت) يعنى مفعول صفة لذات اي
 اعتبرت تلك الذات (مع بعض صفاتها التى هي الحمرة) في احر والموصول مع
 الصلة صفة البعض لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله
 (او) كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه
 للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال (مثل اربع في)
 قولك (مررت بنسوة) بكسر التون وضمها والتساء والتسوة جمع امرأة لامن
 لفظها وتصغير نسوة (اربع) بالجر والتون (قانه) اي فان اربع (موضوع)

الاولان الالف والفتحة
 اخفى في الياء والكسرة
 وهذا لوجهان لا
 يكونان في كل منادى
 مضاف الى ياء التكلم
 بل في الاسم الذى غلب
 عليه الاضافة الى الياء
 واشتهر بالتدل البصرة
 على الياء المعبرة بالمدح
 او القبح الا يرى انه
 لا يقال ياعدو وياعدو
 فكيف يصح القول بان
 ما قبل الياء قد يشتمل
 بالفتحة (قوله غير
 مرضى ودلا ذهب
 اليه الشريف من ان
 يحمل تلك الكسرة
 المختلة للياء بدورود
 العامل علامة الاعراب
 ايضا فيكون الكسرة
 حينئذ مبيدا لثابتين
 بعدما كانت مقيدة
 لثابتة (قوله عطف
 على قوله كفاش معنى
 انما اتي بلفظة نحو ليدل
 على ان المراد عطفه عليه
 دون مدخول الكفاش
 وذلك لظهور المراد
 على هذا التقدير
 اعنى التنبيه على جريان
 هذا النوع في كل ما سبق
 بخلاف قوله كفاش
 ومسلم فان الشبه
 باحد الثمين لا يدخل
 فيه القسم الاخر الا
 يتكلف فلا وجه للميل
 نحوه ان الاحصر ان
 يحذف نحو ويصطف
 مسلم على قاش واذا
 تحققت ذلك مررتاه
 لاجته السؤال بانه قد

اسما (المرتبة معينة) هي ما بين الثلاثة والخمسة كائنة (من مراتب العدد) التي هي واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية (فلا وصفية فيه) اى في اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء التي كانت في مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمر (بل قد تعرضه الوصفية) بعد الوضع بحسب الاستعمال (كقافي المثال المذكور) الذي اوردته الشارح (قائه) اى اربع (لما جرى) معنى للمفهوم (فيه) على النسوة) في قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفها وبينه ماهر المراد منها كان الصفة تبين ماهر المراد من الموصوف (التي هي من قبيل المددوات) وصفه بهادفها لتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات القول توهم انها لم تعد لان العدد لا يكون معدودا (الا الأعداد) اى ليست تلك النسوة من قبيل الأعداد وهو ظاهر (علم) جوابا (ان مناه) اى معنى قوله مررت بنسوة اربع اومعنى اجراء الاربعة على النسوة (مررت بنسوة موصوفة بالاربعية) لكون اربع دالة على معنى في متبوعه لوهو الاربعية (وهذا) اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعية (معنى وصفى عرضى) اى عرض (له) اى لاربعة بدل الوضع اسما (في الاستعمال اى بسبب استعماله واجراءه على النسوة التي تكون معدولة (لا) وصف (اصل) له (بحسب الوضع) لما عرفت ان وضعه لم يكن الاسما فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا ولما بين ان الوصف قسبان اصلى وعرضى احتيج الى ان اسمها متبى في السببية لتنع الصرف فقال الشارح مينا (والمعتبر في سببية منع الصرف) اى فان يكون سببها (هو الوصف) لا غير (لاصاته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر في الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد (لا) الوصف (العرضى) يعنى لا يكون الوصف المعارض سببا (لعرضية) اى لكونه عارضا والمعارض في حكم المعدم فلا يؤثر في القواعد والاحكام (فذلك) اى لاجل ان المعتبر في السببية الوصف الاصلى لاصاته لا العرضى لمرضية (قال المصنف) اى بين ماهر المتبى في السببية قالام في قوله فذلك متعلق بحال (شرطه) مبتدا (اى شرط الوصف) الممدود من اسباب منع الصرف (في سببية) متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف) اى كونه سببا لتنع الصرف (ان يكون) اى الوصف (وصفا) (في الاصل) والجملة خبر المبتدا الثاني وهو مع خبر المبتدا الاول الذي هو الوصف (الذي هو الوضع) الذي هو الوصف خبر لا وما هو لوحكما كتلت ومثلت او تقديرا كج (بان يكون وضعه على الوصفية) واليا متعلق بقوله الوضع (لان تعرضه) عطف على قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع في الاستعمال) لما عرفت ان المعتبر في السببية هو الوصف الاصلى (سواء بقى) الوصف (على الوصفية الاصلية) ولم يتقل عنها الى الاسمية مثل احر (او زالت) الوصفية الاصلية (عنه) بان تقل الى

بقي الاسم من المدخل لم يذكرها وغفل عنها ولا يصح الجواب بان غرض المصنف من تكثير الالفاظ بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون الاعراب بالمركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لاستيفاء الاسم للسفل لان معنى كفاض مظه مما اعرب بالمركة واستقل ظهور الاعراب في انماطه ونحوه على ما اعرب بالحروف وحاله كذلك ولما قدما ادى ورلما وجرا قاتا بنظران اليها بخصوصهما فاق يصح القول بعد اندراج ما يكون الاعراب المستقل تقديريا في الاحوال الثلاث فاسد لوجهين احدهما ان الفرق بين شين انما يتصور بعد بينهما وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وثانيهما ان الفرق بهذا الطريق لا يحتل غير التباين واذا تحقق الاستقلال في جميع الاحوال ايضا يكون بينهما عموم مطلقا على حسب الوجود اذ لا يتصور في امتثال ذلك اعتبار النسب بحسب الصدق فعل هذا كان يجب على المصنف ان يأتي بما استغنى في جميع اعراب في جميع الاحوال الثلاث (قوله) اى لها عدا ما ذكر

تقدر فيه الاعراب او
استعمل وقد عرفت
ان المقدرات بأمرها
داخلة فيما سبق فلا
يجب ان بعض الأمثلة
التقديرية التبرالة كقوة
يلزم ان يكون من
قبل القبطي واما على
مذهب من قال ان المصنف
لم يرد فباسق استغناء
الاقسام بل التنبه على
تحقق التقدير فيما
عده الحرب بالحركة او
اراد بيان الفرق فلا
يكنه التنبه بان يقول
بني ضير ما عده راجع
الى ما ذكر من قس
المستدر والمستعمل
لان المذكور من قس
المستدر والمستعمل على
وايه ليس مجموعها
(قوله) ولما ذكر
فقتصيل العرب يعني
جر ذلك تعريفه الان
قبل والاحتياج بعض
احكام تذكر بعد الى
معرفة ايضا واما المصنف
فلا يحتاج الى معرفته الا
لما سبق من تفصيل
العرب فالأهنام تعريف
غير المصنف اكثر
ثم وعما يجوز اليه
التفصيل السابق للعرب
بيان المؤن والمذكر
وبان التي والمجموع
فكان ينبغي ان يذكره
المصنف متصلا بغير
المصنف وما يجب تقديم
بجمل العرفه والنكرة
لانما يحتاج الى معرفتها
صلحة غير المصنف

الاسمية بحيث اذا اطلق لم يقادر الى الفهم الا اسمية مثل اسود وارقم للحية لان
غلبة الاسمية عارضة والمعارض لا يمازى الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك
(فلانقره) اي الوصف الاصل وفسر المصنف بقوله (بان يخرج) اي يخرج الغلبة
الوصف الاصل (عن سبية منع الصرف) اي عن يكون سببا لمنع الصرف (الغلبة)
فاعله فلانقره (اي غلبة الاسمية) فيه اشارة الى ان المصدر المعروف باللام مضاف
الى الفاعل بناء على ان تكون اللام فيه زائدة (على الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة
(ومعنى الغلبة) اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما في اصل
الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال في احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح
(اختصاصه ببعض افراد) الباء داخلة على مقصور عا ليعني كان اللفظ في الاصل عاما
لا يبدل على ذات صيغة ثم اشتهر استعماله في بعض الافراد الدالة هي عليه في الاصل
وغلب فيه (بحيث لا يحتاج) ذلك اللفظ (في الدلالة عليه) اي على ذلك البعض (الى
قرينة) لفظية او غيرها واما الدلالة على معنى الوصف الذي كان قد وضع اللفظ
له عاما فيحتاج اليها كان عباس رضي الله تعالى عنهما فانه يقع على واحد من بني العباس
ثم صار اشهر في باب عبد الله بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابناءه
وكذا التجمع والمزج والبيت والكتاب على ما سباني (كان اسود كان موضوعا) عاما
(لكل ما فيه سواد) اي كان قد وضع وضعاما للكل شيء انصف بوصف السواد من
ذي روح او جاد لان يقال شيء اسود للتعصب به (ثم) بعض الوضع العام للتعصب به
(كتر استعماله في الحية السوداء) وهي فرد من الافراد التي وضع اسود لها قال عليه
السلام اقلوا الاسودين الحية والابتر (بحيث) متعلق بكثرة (لا يحتاج) اي الحية
السوداء (في الفهم عنه) اي انها مما من لفظ اسود اذا ذكر او لا يحتاج ان في فهم
الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه الحية السوداء
من موصوف او غيره اذ عينت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لا بد لكل منها اذا
قصده من قرينة من موصوف مثل ليل اسود او رجل اسود او من الرجال (فلذلك)
(المذكور) اللام متعلق بالفعلين الذين هم صرف وامتع وعلة لها والمشار اليه بلما
كان متنى فسر الشارح بقوله المذكور لتصحيح الاشارة بالمفرد دفعا ليردان الاشارة
لاتصح لكون المشار اليه متنى واسم الاشارة مفردا من المذكور بقوله (من اشترط
اصالة الوصفية) في كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة الغلبة) اي غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية يعني اذا كان الوصف اصلا لا يضره زواله بالغلبة الاسمية
حيث يكون غير منصرف بقيت وصفيته او زالت (صرف) (لعدا اصالة الوصفية)
نظر الى الامر الاول (اربع) اذ وضعه للمدو (في) (قوله) (مررت بنسوة اربع)
مع ان في مبين الوصفية وزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل

وحده لا يؤثر فأنصرف مع ان الانصراف اصل في الاسم (وامتنع) (من المصرق)
 يعني صار غير منصرف كأنه غير منصرف قبل التسمية (لعدم مضرت الغلبة) نظر إلى
 الامر الثاني (اسود) وهو في اصل الوضع وصف لكل ذي سواد لما عرفت (وارقم)
 وهو في اصل الوضع وصف بمعنى ذي رقة وقنوس لا يكون على لون واحد بل يكون ذا
 ألوان (حيث) أي لانها (صار اسمين) (للحبة) (الأول) بدل من ضمير صار ابدل
 البعض يعني صار الأول وهو اسوداسيا (للحبة السوداء) وهي الحبة العظيمة السوداء
 بالفارسية ما رسيه بزرگ او ما رسيه تر (و) صار (الثاني) اسيا (للحبة التي فيها سواد
 وبياض) وهي الحبة التي تكون سوداء ويكون عليها قسط بياض او يكون عليها قسط سواد
 وبياض او تكون مختلطة بهما وجهها ارقم وعليه قوله ۞ وايك اياك العجا ترانها ۞ اشد
 سمو ما من سمو الاراقم ۞ (وادمهم) وهو في اصل وضه بمعنى ذي الداهمة أي السوداء
 (حيث صار اسيا) (لقيد) (من الحديد لاني) أي في الحديد (من الداهمة) بيان لما اعني
 السواد تفسير للداهمة وهي السوداء يقال فرس ادمهم وناقه دهم أي اسود وسوداء
 وفي قوله تعالى مدحاهن أي سوداوان والحديد الاسود (فان هذه الاسماء) أي اسود
 وارقم وادمهم (وان خرجت عن الوصفية) أي عن كونها وصفا بمعنى ذي سواد وذي
 رقم وذي داهمة (اغلبة الاسمية) على الوصفية الاصلية (لكنها) أي الا ان هذه الاسماء
 (بحسب اصل الوضع اوصاف) لما عرفت غير مرة (ولم يجر) (مبنى للمفعول) (استعمالها)
 بالرفع نائب مبالغ في الفاعل والجملة خبر ان في قوله فان وقوله وان خرجت حال من اسم ان
 والمعنى فان هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا
 وضعا لم يمنع استعمال كل واحد منها (في معانيها الاصلية ايضا) أي كالم يمنع استعمالها في
 معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها اشتملت في نوع من انواع معانيها
 الوصفية لا تألف قطعا من معنى اسودا فالتألف في الاسمية حيث سوداء ومعنى ارقم والتألف فيها
 حيث فيها سودا وبياض ومعنى ادمهم قدي قديمه أي سودا وابت خير بان في معانيها الاسمية
 شمة من معانيها الوصفية (فالمانع من الصرف في هذه الاسماء) حين كونها مستعملة في
 معانيها الاسمية (الصفة الاصلية) لان الاصل لكونه اجلا متبر (ووزن الفعل واما)
 هذه الاسماء (عند استعمالها في معانيها الاصلية) يعني عند كونها مستعملة في المعنى الوصفي
 لكل واحد منها (فلا اشكال في منع صرفها) لانها اذا كانت متممة من الصرف
 وجعلت غير منصرفه عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسما من غير
 اعتبار معنى الوصفية فيها فكون متممة من الصرف عند كونها اوصافا ومستعملة في المعنى
 الوصفي يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله فنسوده وجوده يكون
 اشد تأثرا (لوزن الفعل والوصف في الاصل) الذي هو الوضع (والحال) الذي هو
 الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلا واستعمالا (وضمف) عطف على صرف

ومباحث المبدأ والخبر
 ومباحث التفت والمحال
 هذا ومنشأ ذلك الحقال
 القول من اشتغال
 الكتاب واحتوائه على
 ما يتعلق بالحرب ثم
 ما يتعلق بالبيئ ثم مالا
 يخص بأحدهما بل كان
 لهم منها ثم الفصل
 ثم الحرف وان هذا
 هو الترتيب المناسب
 لحال الفن وما ذكره
 من التوقف لا يستدعي
 التقديم بل يكفيه البيان
 فيما بعد فندير (قوله)
 وكان غير المنصرف
 اقل من المنصرف قبل
 يرد عليه ان في المعرفة
 بالعدد يستحق بيان
 الاقل ان يؤثر على
 بيان الاكثر ويترك
 الاكثر بالخافية لا يشتغل
 عليه من تقليل مؤنة
 البيان واما المعرفة
 بالتعريف فلا يتفاوت
 فيه الاقل والاكثر حتى
 يقال اكنني بتعريف
 ما هو الاقل واجيب
 بان المقصود الاصل
 معرفة الاثر اذا احكام
 تجرى عليها الاعلى المقهور
 وهذا لغلط لان المقصود
 من تعريف بيان هيئة
 الشيء وحقيقته والاحكام
 انما يترتب الحكم الكلي
 عليها بالجواب ان
 هذا السؤال انما يردان
 لو قال واما قال عرف
 غير المنصرف واكنني
 بتعريفه لانه اقل
 من المنصرف وبمعرفة

أي وأكون الوصف الأصل معتبر أضعف (منع أفي) من العرف حيث صار
 (اسما) (للحجة) الحقيقة الشديدة السم بناء (على زعم) مثلث الغاء ساكن العين الظن
 ويستعمل في الباطل والمراد هنا المعنى الاول (وصفته لتوهم اشتقاقه من القوة
 التي هي الحجب) يعني توهم انه مشتق من القوة مصدر فهو يقو بمعنى الشدة في الحجب
 يقال ففوة السم شدة فيكون أفي بمعنى ذي حيث شديد ثم نقل الها فتح من الصرف
 لهذا على ضعف وامامه قوى لانه لم يتحقق كونها وصفا في اصل الوضع (و)
 (كذلك) أي كما ضعف منع أفي من الصرف حين كونه اسما ضعف (منع) (اجدل)
 من الصرف حيث صار اسما (للقصر) بناء (على زعم) وصفته لتوهم اشتقاقه من
 الجدل بمعنى القوة) يعني توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة المحسومة قال
 جادله خاصه فيكون اجدل بمعنى ذي جدل قوي وخصومة فتح من الصرف على
 الضعف وامامه قوى لانه لم يتحقق وصفته والصرف اصل في الاسم فالصرف (و)
 ضعف منع (اجدل) من الصرف حيث صار اسما (لطاو) (أي لطاؤ ذي خيلان)
 على وزن عمران جمع خال وهو النقط في الجسد كالعيان جمع عود بناء (على زعم) وصفته
 لتوهم اشتقاقه من الخال) فمضى اخيل ذو خال ثم جعل اسما لطاؤ ذي خيلان ولما كان
 فيه معنى الوصفية ضمينا كان منع صرفه بعد التقل ضمينا ايضا لان الضعيف لا يؤثر بعد
 زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء) بعد التقل (عدم
 الجرم بكونها اوصافا اصلية) لان اشتقاق كل واحد منها عما اشتق ثابت وهما ما ثبت
 بالوهم لا يتغير فكأنها لم توضع في الاصل اوصافا عما اشتق (فأنا لم يقصد بها المعاني الوصفية)
 وهي أفي ذو خيل وفي اجدل ذو قوة وفي اخيل ذو خال (مطلقا) قوله (لا في الاصل)
 تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعني لم يقصد بهذه الاسماء المعاني الوصفية في اصل
 الوضع (ولا في الحال) ولم يقصد ايضا المعاني الوصفية في الاستعمال حيث استعملت اسما
 للاعيان اما الاول وهو انه لم يقصد بها المعاني الوصفية في اصل الوضع فظاهر لانه لم
 ثبت واما الاول وهو انه لم يقصد بها تلك المعاني في الاستعمال فلان المستعمل لها
 لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لتوهم مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف
 يعني معنى الحجب والقوة والحال وان كانت في نفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم
 تكن وصفا وضما واستعمالا فالصرفت مطلقا وفي الرضي ولاننا نقول صرف هذه
 الكلمات ونحوها لان مستعملها لم يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اسلافيا
 وان كانت في نفسها خيطة واجدل طائراً ذاقوة واخيل طائراً اذا خيل لانك اذا قلت
 مثلا لقيت اجد لا فناء هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت
 عقابا من غير قصد معنى الوصف وهو الشدة وان كان أقوى من الصقر في هنا كلامه
 (مع ان الاصل في الاسم) (المرب) ولم يقصد لكون البحث فيه (الصرف) لما سبق انه

مصرف الصرف لان
 التبادر حيث انصاف
 المعرفة بالغة بحسب المفهوم
 وهو غير صحيح واما
 هل ما ذكره فلا يرد
 جز ما يظهر ان انصافه
 بالغة بحسب الأفراد
 دون المفهوم لان المذكور
 فيما سبق ليس هو
 باعتبار مفهومه بل باعتبار
 الافراد وهذا هو الوجه
 لتعريف هذا القسم (قوله)
 واكتفى بتعريفه قد
 سبق وجه ذلك من
 انه لا واسطة على
 مذهب المصنف بين
 المتصرف وغيره فان
 هذا التعريف يشمل الكل
 (أي الاعراب بالحرروف
 والحركة جما) حتى
 يكون رجلا اسما صرعا
 غير متصرف ورجلا
 ثنية رجل متصرفا
 على ما صرح به
 في الايضاح بخلاف
 مذهب القوم فان
 المتصرف عندهم ما
 يدخله الحركات الثلاث
 والتثنية وغير المتصرف
 ما سلب منه الكسر
 والتثنية فيكون
 قسم العرب بالحرروف
 واسطة بينهما ولما
 عرفوا كلاهما اذا لا
 يمكن ان يكون احد
 التثنيين متبعا لآخر
 هل مذهبهم فن قال
 ان العرب بالضم
 والكثرة والحرب
 بالحرروف واسطة على
 مذهب القوم فلا يصح

الاكفاء بتعريف
غير التصرف واما
عند المصنف فان كان
التصرف وغير التصرف
لشيئين عنده للمعرب
إذا لا فاشية في وصف
المعرب بالحروف
بالاصراف وعنده
فيمكن معرفة التصرف
بالمقابلة اليه لا بمحصار
هذا المعرب بمقتضى تعريفه
فيها كما اذا كان مطلق
المعرب منحصرا عنده
فيها فقط بخط بخط
عشواء وركب متى
حياء فان مذهب المصنف
كما صغر صرته هو
ان مطلق المعرب منحصر
فيها وان المعرب بالحروف
يشصف بالاصراف
وعنده كما من المثال
وتنفي الفاشية نافي
من القول (قوله)
أي المثل التسع مجموع
ما في هذين البيتين
كقولك البيت سقف
وجدران قيل لا وجه
لأخير هذا التفصيل
من شرح قول المصنف
واتوابعه رفع ونصب
وجر الى هذا المقام
وقد غفل عن الوجه
وقيام الفرق بين المتعين
وذلك ظهور الاسم
في الاول من جهة مكان
بأخير الربط فيه عن
المطغى بخلاف ما نحن
بصدده (قوله) لجرد
الحافظة على الوزن قيل
ثم لقرأني في الزمان
ويستعمل للقرأني في الرتبة

لا يحتاج الى سبب بخلاف غير التصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم مقامهما وما
لم يحتاج الى سبب يكون اصلا (التأييت) الممدود من اسباب منع الصرف (اللفظي) قيد
به لتقابل المعنوي ولتقابل بالاء لكونها مشتركة فيها (الحاصل) قيده ايضا ليكون
متعلقا (بالاء) (لا بالالف) يعني لا يكون التأييت اللفظي حاصلا بالالف (فانه) أي فان
التأييت اللفظي الحاصل بالالف ممدودة ومقصودة (لشرطه) في منع الاسم عن
الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى الشرط لكونه تأييتا وضعا
لازما فقولوه التأييت مبتدأ أول (شرطه) مبتدأ ثان (في سببية منع الصرف) أي في كونه
سببا لمنع الاسم عن الصرف (العلمية) أي ان يكون علما خبر المبتدأ الثاني والثاني
مع خبره خبر المبتدأ الاول (أي علمية الاسم المؤنث) سواء مذكر احقيقا كحكمة
او مؤنثا احقيقا كعزة ولا هذا ولا ذلك كعزة بكسر المعين فالعلمية شرط تأنيده فلا يؤثر
بدولها (البصر) التأنيث لازما للكلمة والمؤنث بالاء مادام علمنا انه التاء (لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان) وان جازا التصرف فيها في الترخيم وفي ضرورة
الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جازية بالفرق بين المذكر
والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الف التي قلنا وضعت للتأييت لاغير
فكلم الكلمة بالشرط العلم والمراد بالاء الزائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها لتكون
عند الوقف هاء سواء كانت التأنيث فقط مثل طلحة او جزء من الكلمة من غير بدل
كحجارة (ولان العلمية) لها (وضع) فان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن
الكلمة (لان الاسم يوضع او لا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عائش يمش
فهو عائش وعائشة وهو في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سببت به فقد وضعت تأنيثا
معهما وصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع فلزمت للكلمة وضما لكن وضما تأنيثا
(و) (التأنيث) (المعنوي) فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظي الا انه قد
الموصوف ههنا لبيان ما هو المراد وهو كونه ممنويا والصفة هناك لكونها مفعول ومتم
قولها التأنيث بالاء والتأييت المعنوي ما يكون التاء فيه مقدرا سواء كان حقيقيا كهند
وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر (كذلك) (أي كالتأييت اللفظي) الحاصل (بالاء)
في اشتراط العلمية أي في كون العلمية شرطا في سببية منع الصرف (فيه) أي في منع
الصرف (الا ان بينهما) أي بين الشرطين (فرقا) يعني بين تكون العلمية شرطا
لسببية التأنيث اللفظي وبين ان تكون شرطا لسببية التأنيث المعنوي (فانها) أي العلمية
(في) (التأنيث اللفظي) بالاء والشرط لوجوب منع الصرف) يعني ان هذا المؤنث اذا جعل
علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شيء آخر (و) ان العلمية (في) (التأنيث
(المعنوي) شرطا لجوازه) يعني ان التأنيث المعنوي اذا جعل علما لم يجب منع صرفه بل يحتاج
في وجوبه الى شيء آخر (ولا بد في وجوبه) أي في وجوب منع صرفه (من شرط آخر)

يعنى غير العلمية معها والفرق ان التأنيث اللفظى بآناء له علامة ظاهرة دالة على تحققة وحي
اتما الملوظة فيكون قويا كما كفى فيه بالعلمية وحدها او اما المنوى فلما لم يكن له علامة ظاهرة
فكان ضعيفا لم تكف فيه بالعلمية فعم اليها شئ آخر لتتقوى به لان الضيف اذا ضم اليه
شئ آخر تقوى به والحاصل ان التأنيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التأنيث اللفظى
بالالف بضمها لكونه لازما للكلمة لا ينفك عنها وهو في آن واحد يقوم مقام
السيين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظى بآناء لكونه غير
لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج في السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة
على تحققة فاكفى به ولم يحتاج الى غير هارادنى وهو المنوى لكونه امرامنا وبالس له
علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج
في السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلاثة ليتقوى بها ويخرج عن الضعف ويؤثر
في منع الصرف تأمل ولا تأمل جهدك (كما اشار) المصنف (اليه) اى الى الشرط (بقوله)
(و شرط تختم تأنيده) (اى شرط وجوب تأنيث التأنيث المنوى في منع الصرف)
متعلق بتأنيث (احدا) الامور الثلاثة يعنى انضمام احدها الى العلمية لانها لا تؤثر وحدها
بدون العلمية وفي قوله احدا الامور اشار الى ان او ههنا مانعة لجمع والحلو يعنى قال
لها منفصلة حقيقة مثل قولك الددما زوج افرد (زيادة) خبر المبتدأ المحذوف
او بدل من احد الامور بدل البعض من الكل (على الثلاثة) (اى زيادة حروف
الكلمة) التى تكون غير منصرف بالتأنيث المنوى والعلمية قالتون عوض عن المضاف
اليه (على ثلاثة) احرف متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التى تكون رابعة
(مثل زيب) (او تحرك) يعنى ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة
فشرط تختم تأنيده تحرك (الحرف) (الاوسط) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر
الحرف ليكون موصوفا الاوسط لانه صفة تقتضى موصوفا قبله من تقديره (من حروفها
الثلاثة) لتقو تلك الحركه مقام الحرف الرابع السامسة التاء (مثل سقر) (او العجمة)
يعنى ان لم توجد الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط فشرط تختم تأنيده العجمة لتوجد
فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدها مقام السكون يبقى سيدان ولكن يتعين هنالك العجمة
لان المقام تقتضى هذا (مثل ما موجودا) انما اشترط بعدم شرط العلمية (ووجوب تأنيث
التأنيث المنوى احدا) الامور الثلاثة يعنى اشترط وجود احدها وجوبا بد ان تكون
العلمية شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم تؤثر واحدهما (ليخرج الكلمة) التى
تكون غير منصرف فتقبل احدا الامور الثلاثة عن الحقة متعلق قوله ليخرج (التى من
شاهان تعارض قل احدا السيين) اللذين يقتضيان بتقلهما ان تخفف الاسم بحذف
التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثيا سكت الاوسط لم يكون قويا لاجتماع السيين فيه
(قراهم) الحقة (تأنيده) القى هو ان لا كس فيه ولا تنوين فلا يمتنان منه (وتقل الاولين)

(الزيادة)

فيكون ما بعده اصل
رثة مما قبله اودنى
ولا يبنى ان الجمع اصل
رثة مما قبله وما بعده
فكلمته في التثنية لهذا
التسكت الجليله زعم انه وصل
الشواهد قدس سره ولم
يعطى لكونه تحطه
ابن اخت خاله فان
التميز بين تلك الملل
بحسب الرتبة لا يتصور
الا فى التأنيث والجمع
فان كلا منهما يقوم
مقامها وليس التركيب
كالجمع بل كاشترى
لا يقال انه لم يرد كون
مدخول لم في كلا الموضعين
اصل رثته بل اود ان
ثم في الجمع لافادة ذلك
وفى التركيب لافادة
اته ادى رثة لان كلا
من هذين الاسمين انما
يقصد فى صورته المدول
فلا يصح ذلك فى التركيب
سلسلتا لكن يلزم ان
يكون الجمع اصل رثة
من التأنيث والتركيب
افردية من اصل
الباقية وكلاهما باطل
فان قلت يمكن فى جهة
هذا القصد فى التركيب
كونه ادى رثة من الجمع
فقط لانا سلبه لكنه
غير بعيد لانه باطلان الاول
بالضرورة اذ لا يتصور
القول بانه ناظر الى
ما بعد التأنيث هل ان
اعتبار ذلك فى الجمع
والتركيب دون التأنيث
وغيره تحكم (قوله)
ولو جمل الاصل باعلا

فوله زائدة الى آخره
وهنا احسن مما قيل
ان زائدة مرفوع على
انتهى النون بزيادة اللام
لاية حيث لا يفهم
زيادة الالف وما قيل
من ان هذا مما لا يفهم
به الزيادة قبل شيء
في حرف الواو الثاني
اذ لا يقصد به الا التقديم
في الالف كراش من الفلة
عن فوك جاء زيد
راكما من قبله اخوه
اذ لا يريد به صفة هذا
القصد ودلالة الكلام
عليه واذا جاز ذلك
في سعة الكلام فجوازه
في الشعر بطريق الاولى
(قوله) يعني ان
ذكر الالف بصورة النظم
لا يثبت ان يتوهم كون
هذا الكلام من قبل
جاء المصنف لانه ليس
صاحب هذا القول اعني
وهذا القول تقريبا فان
هذين البيتين للاباري
واولها (موانع الصرف
تبع كما اجتمعت فثان
سبها فالصرف لمصوب
بل من قبل الناظم يعني
انه ذكر ماله النظم قبل
فيه وجه رابع وهو
الاعتذار من مسامحات
وقعت لخطا في هذه
الايات لعدم مساعدة
النظم بان المقصود تقريب
غير المصروف والمثل
من الحفظ لتحقيق القول
فيما لا يساعد النظم
وقد عرفت بعض
المسامحات في البيت يعني

الزيادة على التثنية وتحرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لا كان مبنيا على السهولة
كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا كالأوسط لانه لا بد من حرف يتدأ به وحرف يوقف
عليه وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا ان كان متحركا الاوسطا واربعا
كان قليلا واقل لان ما خلف الاصل شاة كذلك (وكذا) اي كان قتل الاولين ظاهر
قتل (المجعة) ظاهرا (لان لسان المعجم قليل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولا لسان
كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون قليلا عليهم لاسيما لسان المعجم (فهذه
يجوز صبره) (نظر الى استقام شرط تخم تأثير التائيت المعنوي اعني احدا لأمور الثلاثة)
وان وجد فيه العلمية والتائيت المعنوي (ويجوز عدم صرفه) لان الجواز ههنا استعمال
في استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السببين فيه) وقد جمعا الشاعر
في قوله لم يتلق بفضل مثرزها **د**عدو لم تسق **د**عدني **د**القلب لان الاول منصرف
والثاني غير منصرف (وزن) سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا والاهذا
ولا ذلك لان فيه تام مقدرة وحرف ساد مسددا فهو كحمزة يكون غير منصرف على
كل حال (وسقر) سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم اسم امرأة او غير حقيقى كسقر (علما)
اي حال كونها علما (لطبقة من طبقات النار) الطبقة والطبقة واحد الاطباق وطبقات
النار مراتبها والسמות طبقات اي بعضها فوق بعض اي الطبقة ومرتبعة من مراتب
النار لان بعضها فوق بعض درجات (وما وجود) حال كونهما (علمين للبلدين) اشار
بذكر البلدين الى وجه تائيت العلمين فان اسما لا يمكن قديلا من تأنيها وتأويل البلدة وقد
يلزم تذكرها تأويل المكان والمرجع السماع وما لم يسمع فبني على مشيئة المتكلم وههنا
يجب ان يؤول تأويل البلدة لوجود حرفيها علل ثلاث (تمتع) قوله وزن مبتدأ والباقي
عطف عليها وتمتع خبره وهذا الكلام تعدد فيه المبدأ والمطف مثل قوله زيد وعمر
وبكر قائم او من قيل حذف الخبر من المطفوف عليه فربما ذكره في المطفوف (صرفها) اي
صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احدها هذه الاشياء مجاز على بملاحة
الحلبة والظاهر ان قوله صرفها صرف فاعل انما فاعل لقوله تمتع (اما زين) مبتدأ محذف
المضاف اي اما عدم صرف زين (فلا علمية والتائيت المعنوي) يعني فلو جود السبب الذي
هو التائيت المعنوي والشرط الجائر الذي هو كونه علما (مع شرط تخم تأنيده) يعني مع
وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة على التثنية) اي الزيادة على ثلثة حرف (واما) عدم
صرف (سقر فللمعية والتائيت المعنوي) اي فلو جود السبب الذي هو كونه علما (مع
شرط تخم تأنيده) اي مع وجود الشرط الواجب المتقضي منع الصرف (وهو وتحرك)
الحرف (الاوسط واما) عدم صرف (ما وجود فللمعية والتائيت المعنوي) اي فلو
جود السبب الذي هو التائيت المعنوي والشرط الجائر ايضا الذي هو كونه علما (مع
شرط تخم تأنيده) اي مع وجود الشرط المؤثر (وهو المجعة) فان سميت بهذا القسم مذكرا

حقيقيا اولاً فالصرف لا غير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثاً حقيقياً اولاً فترك
 الصرف لا غير لان المعجمة وان لم تكن سيباً في الثلاثي الساكن الاوسط لكن مع
 سقوطها عن السببية لا تحصى قوية سيبين آخرين حتى يصير الاسمها متحتم المنع
 (فان سمي به) (اي بالمؤنث المنوي) لان المؤنث اللغوي قد سبق فصله (مذكر)
 نائب فاعل لقوله سمي (فشرطه) (في سببية منع الصرف) اي في كونه سبباً لمنع الصرف
 (الزيادة على الثلاثة) اي على ثلثة احرف فقط فلا يحد تحرك الاوسط ولا المعجمة
 لضعف امر التانيث في الاصل لسبب تقدير علامة في زول ذلك التانيث بسبب كونه
 علماً للمذكر لان الضعيف يزول بادنى شيء فيكون الساكن الاوسط والمتحرك
 الاوسط سواء لان الجمع على المذكر فلا تكون التاء المقدرة كنوح ولوط الا اذا كان
 فيه حرف رابع فحينئذ يكون غير منصرف (لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث) لانها
 تكون رابعة ايضاً (قائم مقامها) فيأخذ حكمها فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدرة (قديم)
 (وهو مؤنث منوي سماعي باعتبار معناه الجنسي) وهو كونه آله المنى يقال لها بالفارسي
 باي (اذا سمي به) اي قدم (رجل) بملقة الجزئية وبملقة كونه سريع المنى تسمية
 باسم آله (منصرف) (لان التانيث الاصل) وهو كونه موضوعاً للآلة (زال بالعلمية)
 اي يكونه علماً (لقد ذكر من غير ان يقوم شيء مقامه) لعدم الزيادة على الثلاثة فقد فاق
 التانيث لفظاً ومعنى وحكماً (والعلمية وحدها لا تمنع) الاسم من (الصرف) لما عرفت
 (وعقرب) (وهو) اي لفظ عقرب (مؤنث منوي) يعني ان التانيث فيه وامثاله
 يكون في معناه لاق لفظه (سماعي) يعني علم تانيثه بالسمع لا بالقياس (باعتبار معناه الجنسي)
 وهو ان يكون اسم دابة ذي ذنب رأسه اسم بالفارسية كزدمو (اذا سمي به رجل)
 بملقة كونه موصوفاً بصفتها وهي الابداء والايلام (منع) (صرفها لانه وان زال
 التانيث) (المنوي بالعلمية للمذكر) لانه لم يسبق فيه الاشارة الى الدابة المبهودة يكونه
 علماً للمذكر (فالحرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤنثاً حكاماً لانه وان لم يكن فيه تانيث
 لفظاً ولا معنى الا ان فيه تانيثاً حكاماً وهو الحرف الرابع القائم مقام التانيث ذلك اي
 ان لا يكون حرف يقوم مقام التاء في نحو قدم وان يكون في نحو عقرب (بدليل انه
 اذا صرف نحو قدم ظهرت التاء المقدرة) ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت
 عند التصغير لانه يلزم اجتماع النائب والمثوب وذا غير جائز (كاقضية قاعدة التصغير)
 وهي ان يضم اول الاسم التمكن ويضع تانيه ويزاد بهما يا ساكنة وبكسر ما بهما
 في الاربعة ووزنه في الثلاثي قيل كغليس في فلس وفي رابعي قيل كدريهم في درهم
 وفي الزائدة قيل كدنيير في دينار (فقال) في تصغير قدم (قديم بخلاف عقرب
 فانه اذا صغر قال) في تصغيره (عقرب) بكسر الراء لان ما بهما ياء التصغير لا يكون
 الامكسور لانه لو وقع يلزم وقوع الياء بين الفتحين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة

ما ذكره قيل هذا الكلام
 من ان فيه ما ياب الاول
 من هيدان غير المنصرف
 ما به ملتان فيخرج
 منه ما به واحدة تقوم
 مقام التانيث والثاني انه
 يدل على انه باجتماع
 سيبين يجب عدم
 الاصراف مطلقاً
 انه يجوز صرف هيد
 وثالثها انه يدل على انه
 اذا اجتمع في كلمة الالف
 التانيث والعلمية فلا
 يكون منع الصرف
 لسببين مع انه ليس
 الا التانيث بالانصب من
 تلك المساحات ليهام اللفظ
 كايين في تكبيرها ومنها
 ماني (لونه والنون
 زائدة مما ذكره الشارح
 وما يذكر لك من
 ان السبب مجموع الالف
 والنون لا يبرده الالف
 وانت خير بان جميع
 هذا لا يباع عملاً بحوم
 حوله شاذة يجب ولا
 تبايع فان الساطع لم
 يرد ثم يعرف غير المنصرف
 حتى يجه عليه ذلك بل
 اراد تعدد اللوائح
 من الصرف ولا ريب
 في صحة الصيغة المذكورة
 فيه ومثال هنما لاجتماع
 فيه ملتان مؤنثتان
 لاتقاء الشرط بانتقائه
 ينشئ الشروط فانه ان
 تحقق تحقق وان لم
 يتحقق لم يتحقق ولا
 يستغنى عن تلك الصيغة
 ان الاسم لا يكون
 مجموع الصرف مالم

يجمع فيه ثنائ من تلك الموانع بل المتفاد انه كلا اجتمع ثنائ منها في اسم يكون غير منصرف وهل يلزم هذا منه كلما وقوله من جملة المسامحات ايام الطلل كما بين تنكيرها بسبو ظاهر فان التثني افعال في بيان التنكير لقد بلغ تنكير الاسباب في حذرن البين نهاية الحسن اذ السبب عدل مالا كل عدل وهو عدل لا يكون ملة البناء وكذا السبب وصف ما هو الوصف الاصلي وهكذا قوله ومنها ما لي قوله والنون الى آخره اذ لا دالة فيما ذكره الخارج هل تسمع بل لا سيل اليه كاحرف واماميه من الاسباب مجموع الالف والنون لاحدا فلا يسمع بالاسم ايضا لان الناطم اما جعل مجموع الالف والنون ما لنا قوله من الامور النسة ملة لا يقال المذكور في النظر ليس هو لفظ الطل بل الموانع فكان ينش ان يقول ما لم بدل ملة لا تفسر به انما قال كذلك بل انما يكون ما لفظ الناطم والمصنف الى واحد (قوله وقال يضم اثنان وهذا احسن الوجه لاشتبه على فاشة فاشة وهو

الى الضمة (من غير اظهار التاء) المقدرة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفي الفصل وتاء التانيث لا تخلو من ان تكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ايدا في التصغير والمقدرة تثبت في كل ثلاثي الاماخذ من عريس وعريس وعريس في عرس وعريس ولا تثبت في الرباعي الاماخذ من نحو قديمة في قدام ووردية في وراء انتهى وانما قال الشارح في الموضعين باعتبار معناه الجنسي احترازا عن معناه العلمي لان باعتباره لا يكون علما لاخر وانما يكون باعتبار الجنس كان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص شتى باعتبار معناه الجنسي لا العلمي (فقرب اذ اسمى به رجل امتنع صرفه) يعني جعل غير منصرف (للعلمية والتانيث الحكمي) (السابق (المعرفة) المدودة من اسباب منع الصرف) اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة) لان الذات من حيث انها ذات لا يكون سببا والسبب لا يكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتانيث وغير ذلك وهنا كذلك لان التعريف وصف في المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المصنف وتعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف اقتص من المعرفة بحركة وهنا يكون الشعر موافقا لاف وهي مبتدأ (شرطها) مبتدأ لان (اي شرط تأنيدها في منع الصرف) (ان تكون) المعرفة (علمية) والجملة خبر للمبتدأ اثنائي وهو مع خبره خبر للاول (اي ان تكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالثبب لانه خبر تكون وهو العلم يعني ان تكون علما لا غير (من جنس التعريف) لان جنس التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون (الياء) في قوله علمية (مصدرية) او ان تكون (منسوبة الى العلم ان تكون) اي المعرفة (حاصلة في ضمنه) اي في ضمن العلم لان الجنس انما يوجد في ضمن انواعه كالكلمة توجد في انواعها كالحيوان ويوجد ايضا في انواعه كالانسان والابل وغيرها وهذا كاقال اهل المعقول العام انما يوجد في ضمن الخاص والافراد بناء (على ان تكون الياء) في قوله علمية (النسبة) كياء تميمي وقيسى (وانما جعلت) المعرفة في كونها سببا لتعريف الصرف (مشروطة بالعلمية) دون سائر المعارف والحال ان المعرفة عند المصنف ستة انواع (لان تعريف المضمرات) مطلقة (والمبهات) يعني واسماء الاشارات والموصولات (لا يوجد الا في ضمن المبيات) يعني المضمرات واسماء الاشارات والموصولات من انواع المبيات (ومنع الصرف) والصرف (من احكام المعربات) فينهما منافاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الاتواع شرطا للمعرفة لان ما يكون خاصا لتويع لا يكون شرطا لسبب الذي وجد في النوع الاخر قاتنيا (والتعريف باللام والاضافة) اذا كانت مشوية (محمل) كل واحد منهما (غير المنصرف منصرفا) اوفي حكم المنصرف يعني ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانهما كان من خواص الاسم تزول بدخوله عليه مشابة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصرف

وان غير المتصرف اذا اخيف يكون منصرفا دون المضاعف اليه يعنى ان غير المتصرف اذا صار مضاعفا اليه لا يصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل في المضاعف اليه دون المضاعف اليه لانها لم تؤثرا شيئا فيه كافي المضاعف حتى تغيره من خال الى حال (كما سيأتى) تفصيله فى آخر البحث (فلا يتصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام او بالاضافة (سببا لمنع الصرف) لان ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يحمله ميبيا (فليس) لثامن جهة المعارف لان يكون شرطا (الا التعريف العلمى) لانه ليس فيه مانع كافى اخواته (وانما جعل) المصنف (المرفعية) من اسباب المنع الصرف (و) جعل (العلمية شرطها) اى شرط التأثير المرفعية (ولم يجعل) المصنف (العلمية سببا) حتى لم يمتنع الى الشرط لان العلمية حيث تكون سببا وشرطا وحدها فيكون اللام اخصر (كما جعل البعض) وهو جاراة العلامة فاستغنى عن الاشتراط (لان فرعية التعريف للتكثير اظهر من فرعية العلمية) اى للتكثير لان فرعية التعريف للتكثير بلا واسطة و فرعية العلمية بواسطة كونها توابع المعرفة التى هى فرع للتكثير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة ويكون هذا السبب مثل سائر الاسباب فى كونها جنسا لان المرفعية جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة فتاسب التكثير ايضا فى الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع للام لا من الامل ويكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط (المعجمة) المعدودة من اسباب منع الصرف (وهى كرون اللفظ) مطلقا سواء كان غير منصرف او منصرفا (كما وضعه غير العرب) لان المعجم غير العرب فكذلك موضع المعجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (ولتأثيرها) اى لتأثير المعجمة وكونها سببا (فى منع الصرف) اى لثمة (شرطان) لان المعجمة كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له علامة ظاهرة كالتأثير اللفظى او علامة مقدرة كالتأثير المعنوى لم تؤثر فى منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية الا انها كانت اخفى من التأثير المعنوى لانه يظهر فى بعض تصرفاته مثل اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشتراط فيه احدا الامور الثلاثة حيث لم تظهر فى شئ من تصرفاتها اشتراط فيها احد الاصرفين غير العلمية (شرطها) (الاول) (ان تكون) اى المعجمة (علمية) (اى) ان يكون اللفظ المعجمى (منسوب) اى منسوب (الى العلم) ليتحقق مجتمعا (فى) (اللغة) (المعجمة) قدر اللغة لان المعجمة صفة والباءى (بان تكون) المعجمة شملت قوله منسوبة (متحققة) موجودة (فى ضمن العلم) التى (فى المعجم) لافى ضمن الكلمة سواء كانت فى المعجم او فى العرب (حقيقة) بان وضعه المعجم اولا علما من ان يكون اسم جنس (كابراهيم) فانه وضع اولا علما وجعل علما تحليل الرحمن

التي على لزوم الاعراض من ذلك القولين فا قيل لا وجه لمرتبها ولما بينهما المصنف لا يبنى ان يلتفت اليه (قوله من حيث اشتداه هل علقين انما احتيج الى قيد الجبينة لان لغير المتصرف من حيثيات آخر احكاما آخر على كونه بالقصة والقصة والكسر والتويز (اى فى سورة الضرورة او التاسب) الى غير ذلك قيل ان اليد الجبينة لا يمتنع لكون الاظهر الاضمار ان يقول اى حكم غير المتصرف ولا يخفى ان هذا القيد لا يبعد شيئا لان كونه بالقصة والقصة او الكسرة والتويز من هذه الجبينة ايضا (قوله) ان لا كسر ولا تويز قيل ذكر الكسر منع اعم مما جاء اشارة الى ان تعريف غير المتصرف لا يدخله يدخله الكسرة والتويز تعريف باسرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المتصرف فيه الدور من جبينى على ما فصل به فى تعريف العرب ولو انصرف على ذكر لا تويز لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المتصرف الا من جهة التويز وهذا غير صحيح لان ذلك اعنى امتناع غير المتصرف من ذلك لا من اسرار احد ولا يصح ان يعتبر التحديد

اى وضعه العرب (او) بان تكون المعجمة متحققة موجودة في ضمن الملقى
المعجم (حكما) لاحقيقة وذلك يكون (بان ينقله) اى الاسم المعجمى الذى هو متكررة
في المعجم (العرب من لغة المعجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل) اى يحمل
ذلك الاسم الاعجمى علما من غير تغييره بالحذف والتبديل والقلب وازيادة وغير
ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل ينقله على الهيئة التى كان عليها في المعجم ويحملها
علما (كقائلون فانه كان في المعجم اسم جنس) بمعنى الجيد بئى كان يطلق في
المعجم على كل ما كان جيداً (سعى به احد رواة) جمع راو كنحاة جمع ناه (القراء)
بئى جعل لقباً قبل التصرف لراوى نافع الذى هو امام القراء واسمه عيسى
(لجودة قراءته) اى ليكون قراءة تلك الراوى جيدة (قل ان يتصرف فيه العرب
فكانه كان) لفظ قائلون (علما في المعجمة) لان عدم التصرف فيه دل على انه علم في
المعجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفي الرضى واللاذ ان يستعملها
في كلام العرب الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهم
اولا كقائلون فانه الجيد بلسان الروم سعى به نافع راويه عيسى لجودة قراءته
انتهى فلم ان الشرط ان يكون علما في استعمال العرب قبل التصرف فيه (وانما
جعلت) العلمية (شرطا) لتأثير المعجمة حقيقة او حكما (لتلا يتصرف فيها) العرب
(مثل تصرفاتهم في كلامهم) اى في الفاظهم التى وضعوها من الاضافة واذخا للام
والتوئين والحذف وغير ذلك قصير كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت
العلمية بعد ذلك (تضمف فيه) اى في ذلك الاسم الاعجمى (المعجمة فلا تصلح)
تلك المعجمة ان تكون (سببا لتع الصرف) لانفاء الشرط وهو ان يكون علما
في المعجم حقيقة او حكما وفي الرضى ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لساير تصرفاتهم
في كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزول حكم المطر وعليه
في قيل الاصراب وباء النسبة وباء التصغير ويخفف ما يستقل فيه بحذف بعض الحروف
وقلب بعضها نحو جرجان واذريجان في كركان واذر بياكن ونحو ذلك الى هنا
كلامه (فعل هذا) اى فعل ان العلمية شرط في المعجمة (لوسمى بمثل الجلم) رجل
بئى لو جعل نحو جلم علما لرجل (لا يمتنع صرفه) بئى لا يكون غير متصرف
(لعدم علميته المعجمة) بئى لعدم كونه علما في المعجم لاحقيقة ولا حكما لان
العرب تصرفت فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله في لغة المعجم لكما بالكاف
الفسارسية ثم قالت العرب الجلم بتبديل الكاف بالجلم قائم على كلا اللسانين
واحدانه اسم لما يلجم في قم الفرس اى يدخل فيه وقت الركوب (و) (شرطها)
الثاني (احد الاسمين) فيه اشارة الى ان احدها كاف فيه (تحرك) (الحرف)
(الوسط) من حروفها الثلاثة (او زيادة) اى ان تكون حروفها زائدة (على)

ان يكون امتناعه من كل
منها اثرا متوقفا عليه
لان المتع من احداهما
لا يكون غير متصرف
بالضرورة على ان الدول
من الصرف بذلك ليس
لما سبق في العرب
بل الاحتراز من
ثبوت الوساطة حسبما ذكر
في الايضاح واذ اعرفت
ذلك عرفت ان ذكر
السكر محتاج اليه في
اثبات الحكم ولا يفتنى
عنه بالتوئين وان القول
بانه اواد الجمع بين الحكمين
لانه الرب ضبط عمالاجه
له (قوله لانه) قول قائم
قائمة قبل العروض الناء
القائم المطلق لا القائم المجرد
عن الناء وهو المذكور
وكذا العروض لالاف
واللام في الرجل المطلق
لالمجرد من اللام
وهو الفكرة فالفرجة
في التأنيث والتعريف
وهية والفرجة المتعريف
منع الصرف اهم
من الوهية والحقيقة ولا
بئى ان الملقى حيث بات
وخلو والاقبال قد غفل عنه
وخل اذا قائم لا يمكن ان
يستمر مطلقا ما لم يذكر
والمؤنث والالكان الذى
الواحد محتملا للتعريف
محال جامعا بينهما فاللفظ
امام ذكر او مؤنث على
سبيل منع الخلو يعمده
بذلك ظاهر اللفظ فانه اذ
ذكر اما ان يذكر بالهاء
ام لا فان كان الاول
فهو المؤنث والا فالذكر

الثلاثة (اي على ثلاثة احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما في التأنيث المنوي واما عند سيويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لتأنيث له في العجمة فتحولت منصرف عندهم لان التاني خفيف ووضع كلام المعجم على الطول فكان التاني ليس منه واما اشتراط احد احد الامرين (ثلاثا تمارض الحقة احد السيين) فتزاحم تأنيثه فيكون منصرفا (فوح منصرف) (هذا) اي قوله نوح منصرف الى قوله ابراهيم تمتع وجموع هذا القول (تفريع بالنظر الى الشرط الثاني) اي بنان لغائذه وهي انصرف نحو نوح (فانصراف) نحو (نوح) انما هو لا تنفاه الشرط الثاني) بضمه لان الشرط الاول وهو كونه علما في المعجم موجود فيه لان نوحا علم في المعجم (وهذا) اي انصراف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثاني (اختيار المصنف) وكذا عند سيويه واما الزحشرى فقد جعل المعجمي التاني الساكن الاوسط جائزا صرفه وتركه نظرا الى وجود العتين مع ترجيح الصرف كما في التأنيث المنوي (لان العجمة سبب ضعف لانه) اي لان العجمة فالتذكير باعتبار السبب (امر منوي) وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت في غاية الضعف (فلا يجوز اعتبارها مع سكون) الحرف (الاوسط) فلزم صرفها لما مر ان الاسم اذا كان ثلثيا ساكني الاوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الاضعف (واما التأنيث المنوي) فانه علامة مقدرة) وهي التاء (تظهر في بعض التصرفات) وهي التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشق وغير ذلك (فله) اي التأنيث المنوي (نوع قوة) يعني ان التأنيث منوي اقوى من العجمة لما قلنا (فجاء ان يستبرغ سكون) الحرف (الاوسط) في الثلاثي (وان لا يستبرغ) معه ولذا قال المصنف فيما سبق فلهذا يجوز صرفه ولم يقل فلهذا منصرف وقال ههنا فوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المنوي والعجمة عنده (فان قلت قد اعترت) مبنى للمفعول (العجمة) بالرفع ثابته (وفي ما هو وجود) متعلق بقوله اعترت (مع سكون) الحرف (الاوسط فيما سبق) اي في بيان شرط التأنيث المنوي بقوله وشرط تحم تأنيث واحد الامور والثلاثة الى آخر ما فصل ههنا حيث جعل ما هو وجود راسي بلدين غير منصرف وحكمه حتى لو لم يكن فيهما العجمة بمعتبرة لاحكام عليهما بعدم الانصراف فكانت العجمة معتبرة فيهما مع سكون الاوسط (فلم تعتبر) العجمة (ههنا) حتى يجعل نحو نوح غير منصرف اي كما يجعل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزحشرى (قلنا) في جوابه (اعتبارها) اي العجمة (فيما سبق) اي في وجوب تأنيث التأنيث المنوي (انما هو لتقوية سيين آخرين) ههنا لتأنيث المنوي وشرطها الطمية ههنا باب التعليل كالقمرين للشمس والقمر او من باب حذف المضاف اي لتقوية احد سيين

وكذا مال الرجل فان قلت وعلى ما ذكره الشارح يلزم اجتماع التعليل في شي واحد فلا يصح ما قاله ايضا قلنا انما هو بين مفهوم المذكر والمؤنث والداخل في المؤنث ما صدق عليه المذكر لا معلومه فلا يجوز (قوله) لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر هذا ما لم يرد في سورة كون الاضافة للاختصاص لكن قوله الا في وزن الفعل شرطه ان يختص بما يكون في اوله زيادة كزيادة تفتي ان تكون من قبيل اضافة العام الى الخاص يعني اللام لغير النسبة وحيث لا يكون هذا التعليل كما ينبغي قيل وزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الأربع في حكم الوزن المختص وبآية المقول (قوله) اي لا يمتنع ان الجواز مشترك بين ما على الوجوب والاشباع ووجب التفسير هنا كذلك كون الصرف واجبا في حال الضرورة (قوله) وما دخله الكسر والتشديد لا يلزم خلو الاسم عنها قيل في ان غير المنصرف ماله هاتان مؤثرتان فيجوز ان يخرج من التأثير بالضرورة او اعتبار السبب فلا حاجة الى صرف الصرف من ظاهره وهذا

آخرين الذي هو التأييد المنوي لان العلية مستفنية عن التقوية لالا تكون العجبة مستقرة فتزعم سكن الاوسط (لثلاثا قوم سكن الاوسط احدها) اى احد الدين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطا ساكنا يكون اخف يقبل الانصراف بدخول الجر والتثوين عليه واذا اعتبرت العجبة فيه يكون ثقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتثوين منه بجمله غير منصرف (ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر) هو التأييد المنوي فيما سبق (اعتبار) بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى سببها بالاستقلال) هنا حتى يرد مثل هذا السؤال (وشر) (وهو اسم حصن) كان (يديار بكر) وفي الرضى ويجوز ان يقال امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالقيمة والقلة لان قول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالتال الصحيح نحو ملك لانه اسم ابي نوح عليه السلام انتهى وفي الحاشية في القاموس وقلة بارانه بين برودة وكسجة واياما كان فليس اعتبار العجبة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأييد انتهى والمصنف لم يحكم بعجبيته حصرا ولم ينف تأنيده بل مثله وجهه مثلا للعجبة فلا تافس في التال لانه يصلح مثالا لمثله وان كان التأييد فيه ايضا (وابراهيم) وكذا ابراهيم ابراهيم (منع) (صر فهما) يعني تمتعان من الصرف (لوجود الشرط الثاني فيهما) مع وجود السبب الذي هو العجبة والشرط الاول الذي هو ان يكون الاسم علما في المعجم حقيقة وحكما (فان في شتر تحرك) الحرف (الاوسط) وهو ظاهر (وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فينبغي ان يكونا غير منصرفين لوجود السبب الذي هو العجبة والشرط ان اذناهما العجبة في المعجم وتحرك الاوسط او الزيادة على ثلاثة احرف (وانما خص التفريع بالتفريع بالشرط الثاني) اى وانما بين المصنف قاعدة الشرط الثاني ولم يبين قاعدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية في المعجم (لان غرضه) ومقصوده هنا (التنبية على ما هو الحق) والصواب (عنده من الصرف) الثاني الساكن الاوسط (نحو نوح) او عدم الانصراف الثلاثة المتحرك الاوسط نحو شر (ولهذا) اى لكون غرضه التنبيه على ما هو الصواب (قدم انصرافه) اى انصراف نحو نوح (مع انه) اى انصراف نحو نوح (متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى) للمقام (قديم ما هو متفرع على وجوده) على ما هو متفرع على عدمه بان يقول فشر و ابراهيم متع ونوح منصرف (كالاخفى) وجهه هو ان الوجود اشرف من عدمه والاشرف يقدم وكذلك ما ينصرف على الوجود والذى هو اشرف يكون مقدما وقيل صرح بتفريع الشرط الثاني دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقديم عدمه على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ في شتر ايضا ردا على المخالف بل على المخالف الاقوى وله وجه (واعلم ان اسماء الانبياء

الوجه باطل من وجودها
اولا فلان المصنف قد دفع
فاما على وجه المصنف من انه
خالصا للمصدقين في حد
غير المنصرف ووافهم
حتاجت لطلب الصرف
على وجود الجر والتثوين
دون انتفاء التثنية وهنا
لا يندفع الا بما ذكره سابقا
اولا حقا وثانيا ان
شرط التأثير ليس
انعدام الضرورة واعتبار
التناسب بل امور تذكر
يتمد بالاتفاق وثانيا
ان الكلام في جواز صرف
غير المنصرف من الين
ان الاسم لا يكون غير
منصرف مما يمكن المانع
من الصرف مؤثرا فيه
فلو ارد بذلك لوجب ان
يقال وكون الاسم منصرفا
عند الضرورة واعتبار
التناسب بالضرورة (قوله
والضمير في صرحه راجع
الى حكمه فيكون
معنى الكلام ويجوز صرف
هذا الكلام عنه ولا يهديه
وما قيل الظاهر
من الصرف معناه
الاسطلاح والظاهر
من ضمير صرحه راجعه
الى غير المنصرف يحكم
قوله وحكمه والحاجة
تندفع بترك الظاهر الاول
فلا حاجة لتكرار الظاهر
الثاني من جهة الاوامر لم
رجع الشارح قدس
سره اعتبار الصرف
بمعناه الاسطلاح على
هذا القول حيث اتي بصيغة
التريض لكن الاكتفاء

عليهم السلام) كلها (متممة من الصرف) يبنى كانت غير منصرفة للعلمية والجمعة
 (الاستة) قاتها منصرفة (معدوم صالح وشيب وهو دلكونها) اى يكون هذا الاربعة
 (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب الاسباب واحدها العلمية وهو وحدها لم تؤثر
 في منع الصرف فصرفت (وتوح ولو ط حقتها) يبنى وان وجد فيهما سببان العلمية
 والمجعة الا انه لما يوجد فيهما الشرط الذى يوجب تأثرا للمجعة وهو تحريك الاوسط
 او زيادة على الثلاثة ما رخصت فيه لان الاصل في الاسم الصرف (وقبل ان هوذا
 كنوح) يبنى انصرف هو حقيقته لا لكونه عربيا (لان سيبويه قرنه به) يبنى ذكر هوذا
 قريباً مع نوح لان التثنية يذكر مع قريبه حيث قال معدوم صالح وشيب ونوح وهو دولوط
 فقرن هوذا بنوح حيث ذكره بعده لا بشيب فعلم انه جله من عداد نوح دون شيب
 (ويؤيده) يحصل ان يكون هذا من تمة ما قبل فيكون من كلام القائل وان يكون
 من كلام الشارح اى يؤيد ما قبل (ما قبل من ان العرب) بيان ما قبل (من
 ولد اسما عيل) والولد جاء كغرس وقفل مفردا وجما واسما عيل كان ابن ابراهيم
 خليل الرحمن الذين هما وضعا لسان العرب فكان اسما عيل ابا العرب لانه الاصل
 في الوضع (ومن كان قبل ذلك) اى قبل اسما عيل او قبل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا
 قبل اسما عيل او قبل اولاده (فليس يرمى) اى ليس عربيا فكان ابراهيم واسما عيل
 وغيرهما عجميا (وهو قبل اسما عيل فيما ذكر) من التواريخ والقصاص (فكان) هو
 (كنوح) فالصرف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خففة (الجمع)
 الممدود من اسباب منع الصرف (وهو سبب) واحد (قائم مقام سببين) لما ذكر وهو مبتدأ
 (شرطه) مبتدأ ثان (اى شرط قيامه مقام سببين) بان يؤثر وحده تأثيرها (صفة) على
 وزن ديمة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول ومضاف الى (متنهي الجموع)
 التى هي من جموع التكسير والمتنهي مصدر ميسى بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهى)
 اى الصيغة التى كانت نيابة الجموع المكسرة (الصيغة التى كان اولها) اى الحروف الاول
 والثانى منها (مقتوحا ثلثها) اى وكان الحرف الثالث منها (الثالث) قال لها الف التكسير (و)
 كان ايضا (بدل الان حرفان) اولهما مكسورا مادغم اولهما في الآخر لم تنزل دواب
 وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعال (او) كان بعد
 الالف (ثلاثة احرف) اولها مكسور و (اوسطها ساكن) كانا عيم ومسايح
 على وزن فعال لانه اذا لم يكن ساكنا لم يتحركا كان منصرفا على ما ساقى هذا بيان
 للصيغة واما قوله (وهى التى) بيان لانتهما بالجموع تكسير (لا يجمع) منى لافعل ناسبا
 استكن فيه (جمع) لصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع بناء واحد
 (مرتاخرى) لصب على الظرفية سواء جمع اولا قاتنى تكسيره كاساور واناعم

بترك الظاهر الاول
 باربع الفصحى الى
 غير المنصرف على الاصل
 له (قوله) كقوله سبت
 اخره قتل عنه قدس سره
 ان هذا البيت مما قاله
 سيد النساء فاطمة الزهراء
 رضى الله تعالى عنها
 حشنة نينا وسيدنا
 سيد المرسلين حبيب
 اله العالمين صلى الله عليه
 وسلم واوله (ما ذا علم من
 شمر تربة احمد ان لا يسم
 مدى الزمان هواليا) ولا
 يخفى ان هذا الفعل ياءه
 كقوله والله تعالى اعلم
 (قوله) وان لم يصل الى
 حد الضرورة قبل يه
 اشعار بانه قد يصل الى
 حد الضرورة ومنه
 وجوب صرف اعلام
 الاوزان التى تصدح بها بيان
 وزن منصرف يقال وزن
 شارب يشارب مضاربة
 فاعل يشارب مضاربة
 فيصرف مضاربة لاحالة
 لتناسب مضاربة وفيه
 نظر اما اولا فلان
 التناسب جعل فيها
 للضرورة فلا يصح
 اعتبارها فيه وامثاليها
 لسان بحق العلمية تنوع
 (قوله) لتناسب المنصرف
 الذى يله قيل وقرئ
 قوارير بالتناسب فواصل
 الاى قوله يله لم يمتد
 به تمام التعليل ومن
 المعلوم ان صرف
 سلا لا ليس بالتناسب
 اغلا لا وهو يله فقول
 لتناسب المنصرف الذى
 يله لتمام التعليل
 ولما ان غير المنصرف

اولا كذلك فانهى ايضا مثل مساجد ومصاييح (ولهذا) اى لكون هذه الصيغة
لا تجمع جمع التكرير مرة اخرى بحيث انتهى تكثيرها الغير للصيغة (سميت) هذه
الصيغة (صيغة منتهى الجموع) بقوله (الان لا اى لان هذه الصيغة لتلبيح للانتشاء لان
الانتشاء يكون فيها تكرر دون غير التكرير) جمعت في بعض الصور مرتين تكثيرا) نصب
على التميز كاساور واناعم (فانهى تكثيرها الغير للصيغة) بحيث لم يجمع جمع التكرير مرة
اخرى فقد تم الجمع واستقر وصلاح لان يكون سيبا يقوم مقام سيبين لان الجمع سبب
وانتهاء كانه سبب آخر (واما الجمع السلامة) سواء كان جماعا مذكرا او مؤنثا سببا لوصفة
وهو ما لحق آخر مفردة واوونون واويناوون اولياء والف (فانه لا يغير الصيغة) اى
صفة مفردة لان لم يلق تلك الحروف آخر المفرد لاستتبع صيغة المفرد عن الهيئة التى
كان المفرد عليها (فبجوز ان يجمع) تلك الصيغة (جمع السلامة) ولذا لم يكن شرط ولم قل
صفة منتهى الجموع غير السلامة (كايجمع ايا من جمع ايمن) (على ايامين) بالوارد
والنون او ايباء والنون (وصاحب جمع صاحبة على صواحيات) وهذا الجمع لم يجمع
ان يكون ايا من وصاحب غير منصرف فانه اذا قبل ايا من وصاحب يكون غير منصرف
واذا قبل ايامن وصواحيات يكون منصرفا لوجود الشرط الاول لا الثانى (واما
اشترطت) معنى للمفعول اى صيغة منتهى الجموع فى ان يكون الجمع سببا قائم مقام السيبين
(لتكون صيغة منصوبة) بحفظها عن قول التثنية (لما عرفت ان جمع المكسر يغير
لا السلامة) فتؤثر) فتصلح لان تكون سيبا يقوم مقام السيبين لان الجمعية لما كانت
حارضة والتكثير ايضا يغير الصيغة لا تصلح ان تؤثر فى منع الصرف فضلا عن اقيام مقام
السيبين واماد انتهى التكثير المنير فقد تمت الجمعية واستقرت صيغها وصلاحها لقيام
مقامهما (بغير هاء) الباء للملاسة والغير بمعنى التثنية والمعنى بلا هاء بل لاهاء كفى قولك
كنت بغير مال اى بلامال وهو خبر لقوله لى شرطه اى ملايس وكائن اوصفة لقوله صيغة تاي
صفة منتهى الجموع الملاسة بغيرها واحال منها اى ملاسة بغيرها (منقابلة) بالجر صفة
حالة عن تاما تايث حالة الوقف (بحال لها التام المربوعة او المدة اذا وقف عليها تصير هاء
واذا لم تقف تكون تاء وتبقى على حالها (والمراد) عطف على مقدور تقديره المراد بها
ان تكون منقابلة عن تاما تايث حالة الوقف والمراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها
فى الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفى الثانى على مجازية باعتبار
الاولية بها) (فيه لطافة تعرف بالتأمل) (تاما تايث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف) اذا كان
الامر كذلك (فلا يرد) من ورد يرد وروا (بحوق فواره جمع قارحة) لا قارحة لان قارح
صفة لا يجمع على فواعل بل على فواعلين بالواو والتون او بالياء والتون والفارح الحاذق
وقال بلبل والحلقة قارحة بين الفروعة قارح خوس وروى في الصحاح الفارح الحاذق
بلشى وقد فرم من باب نظرف قال الاخرى قوله تعالى قارحين اى حاذقين والقارح

قد يصرف لتاسب ما قبله
ايضا فخرج من التصود
لان المذكر مثال لهذا
النوع لان صيغة الجمع
لافراد (قوله) قوله
سلاسل واغلا ينى
ان ذكر اغلا منها ليس
خاليا من القصد اليه
المطوية بتوقف على
معرفة التصرف حقيقة
ويؤيده انه لو لم يتحقق
انصدبه لكان المناسب
عدم التصرف له كيف
وداه الاجاز فاقبل
والاظهر ان التصدير
كصرف سلاسل هذا
الترك منوع
(قوله وما يقوم مقامها
قبل هذا من ثمة
التصريف فينبى ان يقدم
على قوله وحكمه واجب
بان بيان الاسباب
كلها من ثمة التصريف
لهذه جملة معترضة قدمت
الى هنا لئلا الاضمار
بيان انها لا تصلح
للتصريف واذا جاز
اعتبار بيان الملل
وتصرفها من تحت تصرف
غير التصرف فيبيان
حكمه وخاصة اوليه
وايضا يتوجه على قول
الحبيب ان يقال سلنا ان
هذا اعتراض صالح
للاضمار بيان انه لا يصلح
للتصريف كما ذكره القوم
لكن قوله ويجوز الى
آخره اعتراض آخره
ولا يبنى انه لوجه لهذا
الاعتراض (قوله) البانغ

من الناس المصحح الحسن ومن القواب الجيد السيرو وقال الجوهرى ويقال للبرذون والبغل
والحمار قاذرة بين الفروعة وجمعه فرعة وفرة مثل حبة ومحب وبزل انتهى مختصرا
(وانما اشترط كونها بغيرها لانها) اى لان الجمعية (لو كانت مع ها كانت على زنة
المفردات) وفي الرضى انما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغيرها احتراز عن الملازمة
لان الثاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلاية تنكسر من قوة
جميته فلا تقوى ان تقوم مقام -بين الى هنا كلامه (كفرأزنة) وصاقلة قالها (على زنة
كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة) فيه نشر على ترتيب اللف وانما فسرها
بها لثلاث يتوهم الجمعية منهما (فيدخل في قوة الجمعية) مصدر من باب دخل وهو
الضغف والانكسار فلا تقوى ان تقوم مقام السبين على ما قلنا سابقا لاسماعيل مذهب
من قالى ان قيامه مقامها لكونه لا نظيره في الاحاد (ولا حاجة) جواب عن سؤال
مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مدائى من شرطه بان يقول ولا ياء النسبة
كما خرج نحو فرازنة منه بقوله بغيرها فاجاب عنه بقوله ولا حاجة الى اخراج نحو
مدائى) منسوب الى مدائن علم بلدة كان انصارى وفرائضى منسوب الى انصار
وفرائضى الاول علم للصحابى المدنى والثانى علم لعلم الميراث (قائه) اى مدائى او مدائن
(مفرد محض) لما قلنا ان الثانى علم لبلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا) زائدة
(في الحال) متعلق بقوله جمعا لما علم او منسوب بياء النسبة لالتحق الجمع وفي الفصل
لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولا فى المال) لان المراد منه العلمية او النسبة لا
الجمعية (وانما الجمع مدائن) جمع مدينة يقال مدن بالكان اقام به وبابه دخل ومنه المدينة
وجمعا مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومتقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام
مدنى والى مدائن كسرى مدائى كذا فى الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة
قالها جمع فرزبن او فرزبان بكسر الفاء) فيها وهو العالم الذى هو ذوقون من العلم
(فلم يناسب) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغيرها (اى صيغة منتهى الجموع على
قسمين) اى منقسمة عليهما (احدهما ما يكون بغيرها) اى الصيغة التى لا تكون فيها تاء
التأنيث (واقسمها ما يكون بها) اى الصيغة التى تكون مع تاء التأنيث لان التنى يستلزم
الاعجاب الاول ما يستفاد من التنى صريحا والثانى ما يستفاد منه ايضا لكن دلالة لان
التنى يدل على وجود التنى لانه لو لم يكن موجودا لما تنى (فاما ما) اى الجمع الذى
(كان بغيرها) فمتع صرفه (اى يكون ذلك الجمع غير منصرف) (لوجود شرط
تأثيرها) ببنى لوجود السبب الذى هو الجمعية وشرط تأثيرها الذى هو صيغة
منتهى الجموع بغيرها فمتع من الصرف (كساجد) اى مثاله مثل مساجد او كاش
كساجدا او متبدا على ان يكون الكاف بمعنى المثل قطعا اى مثل مساجد (مثال) خبره
واما على الاولين فخير مبتدا محذوف اى هذا مثال (لما) اى للجمع الذى يقع (بعد

الى صيغة منتهى الجموع
هذا التفسير على وفق
ما اختاره المصنف وانما
عدل عما يقال قوله اكثر
التحويين فى تفسير من
انه الجمع الذى لا نظيره
فى الاحاد لظهور ان هذا
التصريف اولى منه فانه
ينبئ من القوة فى اول
الاصول لانها اذا كانت
صيغة منتهى الجموع
لكانه جمع متعدد وتلك
لانتهى من ذلك التصريف
المنتهى من القوة الاولى من
غيره لو استويا وايضا
يرد على المشهور بان افضل
مثل كلب وامين فانه
جمع لا نظيره فى الاحاد
وهو منصرف باجاء
والجواب بانه قد جاء نحو
فلة وتاء التأنيث غير
مستتبه فى الزنة فقد تحقق
لظهوره فى الاحاد غير
سعيد فانه لو صح ان
يكون تاء التأنيث فيه
موجبة لكون الصيغة على
بناء الواحد بدونها
من حيث كانت زائدة
لصح ان يكون سببها
كذلك والاتصاف على
ان فرازنة مثل كراهية
فى كونه على صيغة
الواحد مع الاطلاق على
ان فرازان ليس على بناء
الواحد (قوله فانه
تكرر فيه الجمعية ليل
قيامه مقام السبين
لهذا التكرار عند
المصنف ولكونه نهاية
جمع التكسير عند بعض
ولا فانه نظيره فى الاحاد

الفهرقان) روماصيح) (مثالها) اى لاجمع الذى وقع (بمدالفة ثلاثة احرف
اوسطها ساكن (واما) ما يكون بها. فنصرف لعدم وجود شرطه الذى هو ان يكون
بغيرها لان رجود السبب لا تأتير له بدون وجود الشرط مثل (فرازة) (واما لها)
جمله من باب حذف المطوف مثل سرايل تقيم الحراى والبرد للثلا يلزم
الحكم بالانصراف على فرازة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى (عا) اى
من المجموع التى (هى على صيغة منتهى الجموع) انها كانت (مع الهاء) التى كان عددها
شرطا فى تأتيرها (فنصرف) (لقوات شرط تأتير الجمعية) وان وجد السبب الذى
هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط (وهو) اى الشرط (كونها)
اى كون الجمعية (بلاهاه) (وحضاجر علما) وفى بمد النسخ علم بالرفع فحيث يكون
امام صفة لخصا جر او غير مبتدأ محذوف اى هو علم والجملة صفة او اعتراض (للتضبع)
متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله وحضاجر علما للتضبع غير منصرف الخ (جواب
عن سؤال مقدر) ورد على المصنف من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو
للاستئناف (تقديره) اى تقدير السؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس للتضبع) لا علم
شخص للتضبع (يطلق على الواحد) امالة حقيقة (و) يعطى على (الكثير) لانه
حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده (كا ان اسماة علم
جنس للاسد) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير (فلا جمعية فيه) اى حضاجر الذى
هو علم جنس لانه لم يبق فيه حيثذ معنى الجمعية التى تكون سببا (و) الحال ان (صفة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف) وانما السبب الجمعية وقد اذنت بسبب
كونها علم جنس (بل هى) اى تلك الصيغة (شرط للجمعية) والشرط وحده لا يؤثر
اذا لم يوجد السبب (فبنيى ان يكون) حضاجر علما للتضبع (منصرفا) لعدم وجود
السبب (لكنه) اى الا ان حضاجر (غير منصرف) استمالا (وتقرر الجواب ان
حضاجر حال كونه عاما للتضبع) قوله علما حال من المبتدأ صرح به ابن ماللا و اشار
اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للتضبع وامانصبه بقرير راعى
فقيح جدا لان المقام لا يقتضى المدح والذم او الترحم حتى يتصب على المدح والذم
او الترحم وفى نصبه فى هذا المقام قبل وقال فلا تطول الكلام بذكر المقال (غير
منصرف) خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لا يكون غير منصرف (للجمعية
الحالية) لان ليس جمعا فى الحال لا عرفت انه علم جنس يطاق على الواحد والكثير
وما هو كذلك لا توجد فيها الجمعية (بل) عدم صرفه ليس الا (للجمعية الاصلية) لان
الاصل لكونه اصلا بغير وان كان ذاكلا مثل اسود اسم الجمعية (لانه) اى لان حضاجر
(منقول عن الجمع) فيكون علما منقولاً (فانه كان فى الاصل) اى فى اصل استعماله
(جمع حضاجر) على وزن قملر مكسور الفاء ومفتوح ما بعده (بمعنى العظيم البطن)

منه بعض وهذا غلط
فاحش فان علة قيامه
مقامهما انما هو التكرار
بالاقتاف واشترط كونه
نهاية الجمع او عدم
اشترافه من افراد
فى صيغة انما هو
لاجل التفسير والتبيين
والمصنف قد فسر ما
هذين الاخرين والمعامل
انه لا تعدد فى العلة وما به
البيان ليس ثلاثيا بل
ثنائيا لان المصنف من
بين ما شرط كونه نهاية
جمع تكسيرا كما تنص عليه
واول من تورط فى هذه
الورطة الشارح الرضى
وهذا يجب منه قال
صاحب الفصل والاسم
يمنع عن الصرف متى
اجتمع فيه اثنان من
اسباب تسمية او تكرر
واحد وهكذا قال الامام
الطهرضى وغيره من
الثقات ولا وجه لفكر
الجمع سوى ذلك فان قلت
بل الرخصى صرح
بخلاف المواقف لاذكره
الرضى والمقاتل حيث
قال ترك الزنة التى
لاواحد عليها منزلة
جمع فان قلت ليس معنى
هذه العبارة ما فهمته
بل سبق من تكرار الجمعية
كما كما صرح به المصنف
فى الامالى شارحا لهذا
القول حيث قال يبنى
وجه التكررة فى الجمع
انك تقول كلب واكلب
ثم يجمع اكليا على اكال
ثم لا يجمع اكالا لانه قد

انسانا كان او غيره يقال بالفارسية شكك بزرگ فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن
(سمى بالضبع) ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا الضبع
(مبالغة) مفعوله التسمية (في عظم) مصدر بوزن غب (بطنها) اى بطن الضبع
والتأنيث باعتبار الدابة (كان كل فرد منها) اى من جنس الضبع (جماعة من هذا الجنس)
بنى سى حضاجد واحدا من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام
الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم عظيما في العظم والاكل والشرب وغير ذلك
(فالمعبر في منع صرفه) اى منع صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد
الضبع (هو الجملة الاصلية) لاجلية الحالية حتى برد السؤال المذكور يعنى امتنع
من الصرف لوجود السبب الذى هو الجملة وان كانت في الاصل مع صفة متتهى
الجموع بغيرها فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من يكون في الحال كساجد
ومصابيح وان يكون في الاصل لافى الحال كحضاجر علما للضبع (فان قلت) هذا السؤال
نشأ من التفريع المذكور بقوله فالمعبر في منع صرفه هو الجملة الاصلية يعنى اذا كان
المعبر في منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجملة
الاصلية) يعنى يجوز ان يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار تلك الجملة فبمتنع
من الصرف بسببها (فان فيه اللبس) لانه علم (والتأنيث) المنوى مع شرط تخم
تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبع هو اثنى الضبعان) فيكون ح علما
للمؤنث المنوى كزئب والضبعان بكسر الصاد على وزن الضلعان الذكر من
جنس الضبع والجمع ضباعين كسر حان وسراحن فعلة منع الصرف التأنيث المنوى
والملمبة فلا حاجة الى اعتبار الجملة الاصلية لانه تكلف قلنا علمت غير مؤثرة
لانه علم جنس فالمعبر في منع الصرف ما يكون علم شخص (والا) اى لو كانت العلمبة
مؤثرة كآثار الاعلام (لكان) حضاجر (بد التكرير منصرا) كالاسباب التى
فيها علمية مؤثرة لما سبأى وليس كذلك لانهما تمتع من العرف علما كانت او لا
مع ان علميتها ليست علم شخص (والتأنيث) فيه (غير مسلم لانه) اى لان حضاجر
(علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا) كان اسما علم جنس للاسند مذكرا كان
او مؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز ان يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحسب الى اعتبار
الجملة الاصلية لتلايكون غير منصرف في استعمالهم بلاغلة فيه وكان من خصها
بالاثنى فهم من كلام اهل اللغة حيث قالوا هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة بمباغة
(وانما اكنى المصنف في التثنية على اعتبار الجملة الاصلية بهذا القول) اى بقوله
وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع فلم منه ان الجمع المنقول
يكون مبتدأ في منع الصرف ولا يضره التثنية كالصفة (ولم يقل) المصنف (الجمع
شرطه) صفة متتهى الجموع بغيرها (ان يكون في اصل) سواء بقى على جميته

جمع مرتين فنكرر
فيه الجمع وذلك قام مقام
علتين وحل مساجد
وشبهه عليه لما كتبه في
وزنه واستاعجه وان لم
يكن جميع محققين فربلا
منزلة لما كتبه المذكورة
فذلك قام مقام علتين
وهذا هو المفهوم من
كلام الامام الطرزي
والجمع الاصل كاساور
وانعم وما كان على
مثالهما من الجمع عابده
الفرحان متعركان او
ثلاثة احرف او سطحا
ساكن كساجد ومصابيح
وايضاح صرح المصنف
في الامالى بان تفسير الجمع
بمتتهى الجموع او الامن
تفسيره عا ليس على وزن
واحد لان هذا التفسير
يضر بما هو علة القيام
مقامها وهو التكرير
في الجملة دون ذلك
وايضا اشار الى ذلك
في الصرح حيث قال
هذا الجمع احد ما يقوم مقام
عتلين وسببه انه صفة
متتهى الجموع فكأنه جمع
مرتين اما تحقيقا او تحديرا
لانه على تلك الصفة
ما جرى مجراه فبعد ذلك
كيف يمكن التوهم بان
يكون التكرير محجب
الجمية علة القيام مقامها
انما هو عند المصنف واما
منه غيره فليس لذلك بل
لكونه متتهى الجموع
اولا لانه لا واحد على وزنه
هل هذا الامن وهم الباطل
(قوله) كالكاتب والاساور

وانعيم فان الاول جمع
الكلب جمع كلب والثاني
جمع اسود جمع سوار
المرأة كقوله تعالى معلون
فيها من اساور من ذهب
والثالث جمع انعام جمع نع
وهي المال الراعية واكثر
ما يقع هذا الاسم على جمع
الجمع اما ان يراد به التنكير
او الضرب المختلفة كما
في الصحاح وغيره (قوله)
بخلاف الماء فانها ليست
لازمة للكلمة بحسب
اصل الوضع اعترض عليه
بانه ان اراد هجوم السلب
في الماء فنقوض بغير
طلعة الا يقال ظلم معناها
وان اراد سلب الصوم
لكذا الاثبات نحو ذكرى
وضراء والقول بعدم
لزوم الالفين في ذكرى
وضراء ممنوع وثبت
الذكر والضر لا يستدعي
ذلك فان اختلفا صرحوا
بان الذكر والد ذكرى
لفظان مترادفان والضر
والضراء مترادفان ولو
كان الله ذكر هو ذكرى
بخلاف الالف والضر
والضراء بمجته لما
صح القول بالترادف
والتباين لعدم التصد
حيث (قوله فالمد
مصدر مني للفعول اي
كون الاسم معدولا قبل
ذكر الشيخ الرضوان
المدل اخراج الاسم
لا الخروج فاشارة الخارج
الى ما يجيب عنه وهو
ان المصدر قد يكون مينا
لما قبل كالضرب بمعنى

ولم ينقل اولا (كقافي الوصف) الوصف شرطه في سيبته لمضى الصرف ان
يكون في الاصل فلا يضره غلبة الاسمية (للتأنيوتهم ان الجمعية كالوصف) تنقسم
الى قسمين (قد تكون) الجمعية (اصلية معتبرة) حيث اوقلت (وقد تكون عارضة
غير معتبرة) لان العارض لكونه عارضا في حكم العدم فلا يؤثر في شيء كالوصف
فانه كان على قسمين قسم كان في الاصل وصفا فهو متبقي على وصفه واقل
الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه عرض له الوصف بسبب الاستعمال
فلا يؤثر فلا حترار عنه قال شرطه ان يكون وصفا في الاصل وليس الامر كذلك
بني ولا عرض في الجمع مطلقا سواء كان سيبا قائما مقام السيبين اولا (اذ لا يتصور
الروض الجمعية) لان واضع الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد
واحد الا انه واضع الجمع مفرد ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف
حيث قد يكون عارضا بعد الوضع واذا قل شرطه ان يكون في الاصل كان يتوهم ان الجمعية
قد تكون عارضا فلزم الاكتفاء في التنبه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة
بهذا القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصل مثل اسود وارقم
حيث صار السمين للجمعية على ما سبق وفي الرضى ان الجمع الاقصى اذا سمي لا ينصرف
عند المصنف لان المتبديه عنده ان يكون في الاصل كافي الوصف فلا يضره زوال
الجمعية بالعلمية لروض الزوال الى هناك لانه (وسراويل) على وزن انعيم الا انه
ليس بجمع يقال له بالفارسية شلوار (جواب عن سؤال مقدر) نشأ من قوله وحضاجر
علما للضعف غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعني من جعل الجمعية اعم من ان تكون في
الحال او في الاصل (قد يره) اي تقدير الال (ان يقال قد قصيت) بالخطاب من
قصي مثل فعل اي تخلف قال قصي عن كذا اذا تخلف عنه وقد اشار الشارع الى
وجه تقديم حضاجر على سراويل لان حضاجر علما كان منشا لورود السؤال
بسراويل (عن الاشكال) بكسر الهمزة (الوارد) صفة له (على قاعدة الجمع) متعلق
بالوارد (بحضاجر) متعلق به ايضا حيث لا جمع فيه فينبغي ان يكون منصرفا الا انه غير
منصرف (بجمل الجمع) الذي هو قائم مقام السيبين الباء فيه متعلق بقوله قصيت
(اعم من ان يكون في الحال او في الاصل) يعني تخلصت عن ذلك السؤال بمجمل الجمع
باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شيء كاسا وروانعي او منقولا الى الاسمية اشارة الى
ان الثقيل لا يضره (فاقول في سراويل) يعني فاجوبك في سراويل (فان اسم جنس)
كاسد وتمر حيث (يطلق على الواحد والكثير) الحال انه (لا جمعية فيه) لانه لو كان
فيه الجمعية لما اطلق على الواحد (لا) زائدة (في الحال) لانه ليس بجمع حالا لانه
يطلق على الواحد (ولا) زائدة ايضا (في الاصل) لانه ليس بجمع في اصل وضعه بل
مفرد محض وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون

السبب فينبغي ان يكون سراويل منصرفا (تاجاب) المصنف عنه (بانه قد اختلف)
 مبنى للمفعول (في صرفه) نائبه (ومنه) بالجر عطف على صرفه (منه) أي من الصرف
 يعني اختلف النحاة في سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف للمساكن وبعضهم
 الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل في الاسم العرب (فهو) أي سراويل
 (اذا) اسم شرط (لمنصرف) مبنى للمفعول أي اذا جعل غير منصرف (وهو)
 أي عدم صرفه (الاكثر) أي اكثر من صرفه والجهة اعتراض وبيان ان عدم صرفه
 اكثر من صرفه (في موارد الاستعمال) أي في الموضع التي استعمل سراويل فيها
 يعني ان استعمال سراويل غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر
 كذلك (في رد الاشكال) المذكور في سؤال السائل (على قاعدة الجمع كقالت) انت
 ايها السائل (تقدول) جواب لاذا وهي مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل
 (في القصص) والتخلص (عنه) أي من الاشكال الواردة على قاعدة الجمع وهذا الجيب
 هوسبيوه لذا قدّمه وفي الرضى فتدسيبوه وتبّه ابو على على انه اسم اعجمي مفرد
 عرب كاعرب الآخر لكنه شبه من كلامهم ما لا ينصرف قطا نحو قناديل فحمل
 على مشابهة فتح الصرف ولجمع الآخر خففا لان جميع ما وازانه ليس منحوتا من
 الصرف الا ترى الى نحو الكلب واخر انشئ (انه) (اسم) (اعجمي) يعني انه اسم
 قدروضعه المعجم وليس يعربى الا انه عرب بابدال الباء والواو لانه كان في المعجم سراويل
 وقد قرئ به في قوله تعالى سراويلهم من فطران (ليس يجمع لافي الحال) لانه يطلق
 على الواحد (ولا في الاصل) لانه لم يكن في اصل وضعه جمعان نقل عنه وجعل اسما
 كضاجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جسمه فليس فيه جمعة لاحالا ولا اصلا
 (لكنه) أي الا انه (حمل) مبنى للمفعول عن سببويه (في منع الصرف) أي في كونه
 منحوتا من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن موازن (أي على ما وازنه) فيه
 اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتداده على الموصول المقداري
 على ما وازنه سراويل ويشاركة في الوزن (من الجوع) بيان لما (العربية) كانا عجم
 ومصابيح) وقناديل (قائه) أي سراويل (في حكمها) أي في حكم المجموع العربية
 (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى حيث يطلق على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل
 الدل فكان في حكم ما وازنه فكما في حكم ما وازنه ان تكون غير منصرف كذلك
 كان هو ايضا غير منصرف لان المشابهة بالتثنية اخذ حكم ما مشابهة (فهو) أي سراويل
 (وان لم يكن من قيل الجمع) يعني وان لم توجد في الجمعية (حقيقة لکنه) أي الا انه (من)
 قبله حكما) يعني الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما جاء الجمع الحقيقي في الوزن
 والمعنى على ما قلنا صار كانه جمع لان الشبه بالتثنية يكون في حكمة (فالجمعية) التي قامت
 مقام السبين (على هذا التقدير) أي على هذا الجواب (اعم من ان تكون حقيقة)

كون الفاعل ضاربا وقد
 يكون مبنيا للمفعول
 كالضرب بمعنى كونه
 مضروبا وهو من هذا
 القبيل وتجه عليه انه لا
 شك في انه يوجد معنى
 معدى حاصل بالفاعل
 الياء المعدى الى المفعول
 كالضربة بمعنى كون
 الفاعل مضروبا وهذا في
 غاية السمع فيها مالا
 يسع الا انفاذا المصدر
 وامان المصدر وضمت
 له ياء المتعين فلا بد له من
 دليل بل يكاد يروى ما
 ذكره المصنف في
 تعريف الفاعل على جهة
 قيامه به فانه لو كان للضرب
 متين لكان ضرب يزيد
 والاعلى قيام المبنى للمفعول
 منه بزيد وليس كذلك
 بل هو بعل على وقوعه
 عليه فالصدم لم يوضع
 الا لما قام الفاعل ثم قيل اذا
 تم هذا فقول لو
 كان الضم بمعنى الاخراج
 فالاعتراض قوي لا يندفع
 به الفاعل لكن العدل
 في اللغة جاء بمعنى الجبل
 يقال عدل منى الى مال من
 وعدل اليه الى مال اليه
 وجاء بمعنى التبيد يقال
 عدل الجبال الفحل نعام
 كذا في القاموس ولاداعي
 الى كون العدل المعمرى
 بمعنى التبيد دون الجبل
 لاشتقاق العدل وتسمية
 للاسم معدولا وليس
 يفوي لانه بمعنى المعدول
 اية فالظاهر ان العدل
 لا يعني الجبل عن الفاعل

كاساوار وانعم (او حكيمة) كسراويل وقوله (فتا هذا الجواب) دفع لما ورد في بعض الشروح من انه زيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن كقائل في الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على هذا الجواب كائن وواقع (على تميم الجمية) التي هي السبب الواحد الحقيقي والحكمي كان ان الجواب بمحضاجر مبنى على تميمها الى الحال والاصل (لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة) كاطن (وهو) اي السبب الزائد عليها (الحمل على الموازن) حتى يزداد الاسباب على التسعة قصير عشرة فيكون التفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا في اسباب منع الصرف عند احد حتى يمدبها ههنا ايضا (وقيل) قائله المبرد (هو اسم) (عربي) يعني انه معاوضه العرب لان العجمي هو سرايل البلاء الموحدة كما في قوله تعالى سرايلهم قبلوا ويكون عربيا الا انه (ليس يجمع تحقيقا) نصب على التمييز او على المصدرية اي جماع تحقا (لانه اسم جنس) كتنكر ونخل (يطلق على الواحد والكثير) ولا مفرد وضما ولا نه ليس فيه شيء من علامات الجمع جميعا او مكمرا بالزيادة او نقصان فكان مفردا محضا (لكنه) اي الا انه (جمع سرولة) اي قطعة خرقه (تقدرا) نصب على التمييز (وفرضا) عطف تفسير له (فانه وجد غير منصرف) في استعمال العرب بلا سبب من الاسباب (وهي) قاعدتهم (اي من قاعدة النحاة) ان هذا الوزن بدون الجمية) التي هي السبب وهذا الوزن شرط في تأثيرها (لمجتمع) مبنى للمفعول (الصرف) اي الصرف فكانت المساعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه (قدر) مبنى للمفعول من التقدير (حفظا) مفعول له (لهذه القاعدة) يعني لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لا تكون مخالفة لاستعمالهم (انه) اي سراويل (جمع سرولة) وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله قدر (فكأناسي كل قطعة من السراويل) المشتمل على القطع (سرولة) ثم جمعت سرولة) بناء على اجتناب القطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سرولة بناء على اشتباهها واجتماعها فيه الا انه جمع تقدرا وفرضا لتحقيقا لاطلاقه على الواحد لانه لو كان جماعا تحقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على المتى فكيف يطلق على الواحد (واذا صرف) عطف على قوله اذا لم يصرف ومبنى للمفعول (اي سراويل) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل في موارد الاستعمال (ادمم تحقيق) اي لدمم كون (الجمية) التي هي السبب في كون مثل الوزن غير منصرف محققه في سراويل (تحققا) نصب على التمييز (و) الحال ان (الاصل في الاسماء) العربية (الانصراف) اي دخول الجر والتون لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شيء من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف فانه محتاج الى سببين او الى سبب واحد قائم

الى التثنية والعالء مائة الاسم حيث مات عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمى الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه وكذا باطل فان كون المصدر مبنيا للفاعل تارة واخرى للمفعول شائع ذائع بحيث لا حاجة الى التنبيه عليه فضلا عن الدليل وما يمكن به مما ذكره في تعريف الفاعل لاسباب له باحد هذين المعنيين فان المراد بالمصدر المأخوذة (اما هو المحدث فاني يصح القول بان هذا يقتضي عدم صحة كون المصدر مبنيا للمفعول والشيخ الرضي لم يقل بان العدل معناه الاخراج كيف ولا قائل به بل صرح بان معناه الصرف حيث قال ولو قال بدل خروجه اخراجه لكان اوفق يعني المعدول وهو الصرف ولا خفاء في ان المعدل المتصرف هذا المقام ليس الا يقولون هو اسم معدول ولا يمتون به الا للصرف عن نيته وتحقيق الجواب انه لما ثبت ان العدل من جملة الاسباب المانعة للصرف في الاسم بمحصوله تلك العربية منه ظهر كونه صفة له فثبت ان يضرب العدل بما هو صفة وهو الخروج اذا اخرج ليس صفة وانما يدل عليها ضمنا وهذا هو المختص باعتبار العدل هنا كالحق (قوله اي

مقامها وما لم يحتج الى شيء يكون اصلا فيبقى ان يكون الاصل في الاسم العرب الصرف
 (فلا اشكال) لفظا لثني الجنس والاشكال مبنى على الفتح اسمها والخبر قول الشاعر
 (بالنقض به) اي بسراويل (على قاعدة الجمع) يعني اذا استعمل سراويل منصرفة لا
 يراد السؤال على تلك القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو
 الجمعية غير محقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يراد به السؤال على قاعدة الجمع (يحتاج)
 مبنى للمفعول (الى التنصيص عنه) اي عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب
 سيبويه او المبرد وقال الحنفى عمام ولو قال المصنف وان صرف لكان تركيما من قيل
 قوله فاذا جاءتهم الحنة قالوا للهذه وان تصبهم واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه
 راعى الخطاب الذي هو متمم النحو واقتصر على المعنى (ونحو جوار) مبتدأ (اي
 كل جمع) يشير الى ان الحكم الاتي ليس مخصوصا بل يعم له ولثله (منقوص) جمع (على)
 وزن (فواعل) لانه لا يجمع منه فاعيل (ايما كان) ذلك الجمع المنقوص (او اويا)
 كالجوارى والدوامى فيه نشر على ترتيب الف لان الجوارى اسم فاعل جمع مكسر
 من جرى مثل وام والجمع الصحيح منه جازون كرامون والمكسر منه جوار كروام
 واذا صرفت باللام تعاد الياء نحو الجوارى والدوامى ايضا اسم فاعل جمع مكسر من
 دعاء مثل غزاد دعوا مثل غزوا فهو دواع كرام وغازوا والجمع الصحيح منه داعون كغازون
 والمكسر منه دواع كغواز واذا عرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعوم قلبت ياء
 لثقلها وانكسار ما قبلها فيقال الدواعى فالاولى ناقص يائى والثانى واوى (رفعا
 وجرا) (اي في حالى الرفع والجر) نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف
 (كقاض) غير (اي حكمه) اي حكم مثل جوار يائيا او واويا (حكم قاض) اي حكم
 جمعه كحكم مفردة (بحسب الصورة) والتوجيه يعنى الاعلال لان المراد بالصورة
 الاعلال ولذا فسرنا بقوله (في حذف الياء عنه) اي من مثل جوار (وادخال التنوين
 عليه) هذا وجه التشبيه يعنى كان الياء تحذف من نحو قاض لانتفاء الساكنين ويموض
 التنوين عنها كذلك الحال في مثل جوار لكن لا مطلقا بل في حالة الرفع والجر من غير
 فرق بينهما (قول جاتنى جوار) في حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) في حالة
 الجر بالتنوين (كاقول) في التشبيه (جاءنى قاض) رفعا بالتنوين (ومررت قاض)
 جرابا بالتنوين (واما) نحو جوار واويا كان واويا (في حالة النصب) متعلق بقوله
 متحركة (قاليا) فيه (متحركة) في حالة النصب (مفتوحة) لحقة النصب على الياء
 لكونه جزا لا ف بالتونين واما في نحو قاض قاليا متحركة مفتوحة ايضا لكن مع
 التنوين فلم توجد المشابهة في حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرا احترازا عنه
 (نحو رأيت جوارى) فتح الياء لا تنوين كما تقول رأيت اساورا اذا كان الامر كذلك (فلا
 اشكال) لفظا لاهتنا لثني الجنس واشكال اسمها مبنى على الفتح كما سأتى وخبرها قوله

خروج الاسم اذ لا
 يتحقق المعدل في غير
 هذا القسم فهو من اوصافه
 الخاصة به قبل الضمير
 لا يرجع الى الاسم لانه مع
 بعده لفظا لا يشل نحو
 ثلاث واخر وسحر وامس
 معرفتين بل الى المعدول
 المدلول بالضمير باعتبار
 مادته الاسمية يريد ان
 هذه الاشياء معدولات
 من ثلاثة ثلاثة واخر
 والسحر والامس ومن
 ليس اسماء لكونهن
 مركبات كما صرح به في
 هامش كتابه ولا يخفى
 ان القائل اظهر سوء فهمه
 اذا لم يحال لان براده الاسم
 المرجح تلك الامور
 فان الخارج ليس هذه
 المواد بل ثلاث واخر
 وسحر وامس ولا يخفى
 في كونها اسماء وتلك
 المركبات افعال الصيغ
 الاصليّة وكأنه لم ير قوله
 عن صيغته (قوله اى كونه
 غزجا) انما احتيج الى
 هذا الضمير لثنيته هل
 كونه المراد بالخروج
 ما هو يعمل الجاهل ليوافق
 ما قبله فان الخروج
 يعنى الانصراف انما
 يناسب عمله على المعدول
 (قوله التى تضى الاصل
 والفاصلة ان يكون عليها
 اغالية الصورة بذلك لئلا
 يجه نحو سحر وامس
 معرفتين اذ التبادر
 من الصورة الى الهيئة
 المتبصرة بين جواهر الكلمة
 وسرورها والام بالداخل

عليها ليس جزء من
كثيرها فيزم انتقاض
الترتيب معكاً وحينئذ
لا يرد شيء لظهور
ان الاصل والقاعدة اذا
يفتضيان ان يذكر باللام وهي
هيئة اخرى متساوية
للكمالهية للمدول فيها
لا يقال يلزم على هذا ان
يكون اليوم في سرعت
يوم الجمعة من جملة
المدولات لان صورة
اثبات في ثوابر سورة
حذفتها وليس كذلك
لان الحذف والاثبات
كليهما على معنى الاصل
والقاعدة وبذلك قد تحقق
ان القول يلزم الصورة
الى الحقيقة والحكمة
فدخل نحو انما
يصح في هذا المقام فيه
اشكال وهو ان الصرف
على هذا التقدير لا يميز
صورة التقدير اذ لا فائدة
تفتض كون عمر متلاصل
صورة خاص وحده ما لا
لا اقتضى ضرورة منع
الصرف الى ان يشكم به
مدول حكم بأنه
باسم الفاعل من الصار
فصر اسم الفاعل
من الصار خرج عن
مبنيته التي هي على
معنى الفاعل وهي خاص
على عمر ولا تكلف فيه
قال لا تعد كون الاسم
مدولاً عن شيء لزم اعتبار
كونه معناه ولا ريب في
ان هذا اصل يفتض كونه
على صورة المدول عنه
(قوله لا يفتض عليك ان

في حالة النصب) وقوله (ان الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لاعلة اي اذا كانت
الياء في جوار متحركة مفتوحة في حالة النصب بالانوين فلا اشكال واقع في حالة
النصب لكون الاسم غير منصرف (الجمعية) التي هي سبب قائم مقام السببين ملائمة
(مع صيغة متبني الجموع بغير هاء) يعني لوجود السبب القائم مقام السببين وهو الجمعية
فيه مع شرط تأثيره وهو صيغة متبني الجموع بغير هاء فيكون في حالة النصب غير منصرف
بلا خلاف (بجلاف حالي الرفع والجرفا قداختلف) مني للمفعول (فيه) نائبه
اي وقع الاختلاف بين النحاة في ايه في حالة الرفع والجرف غير منصرف او منصرف
لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) اي الزجاج ومن تابعه
(الى ان الاسم) الذي على قواعد (منصرف) بعد الاعلال لزال الشرط المستلزم
من صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب
وحده بلا شرط (والانوين في تنوين العرف) لا الموضع (لان الاعلال المتعلق بمجرى
الكلمة) بني الاعلال يتلحق بحروف الكلمة فيمتلحق بذاتها فامتثلق بذاتها (مقدم على
منع الصرف) لان الاعلال سببه الموجبه قوى وهو الاستقلال الظاهر المحسوس
(الذي هو من احوال الكلمة) اي اوصافها فيمتلحق بها (بعد تمامها) لان سبب منع
الصرف وهي المشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم
ولا محسوسة ايضا ومع هذا متعلق بوصف الكلمة فامتثلق بالذات مقدم على ما يتعلق
بالصفة كما ان الذات مقدمة على الصفة لكونها اصلا والوصف عارضا (فصل جوار
في قولك جاتني جوار جوارى بالضم) يعني بضم الياء (والانوين بناء) نصب على انه
مفعول او مفعول متعلق اي في بناء (على ان الاصل في الاسم) المرب مطلقا
(الصرف) اي ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط (فبني) مني للمفعول
(الاعلال) نائبه (على ما هو الاصل) اي على القاعدة المقررة في علم الصرف وهي
ان الياء اذا انكسر ما قبلها وهي مضمومة منونة تنقل عليها الحركة والانوين لا
سيما في الجمع الممتد (ثم) اي بعدما علمت ان اصل جوار في قولك جاتني جوار جوارى
بالضم والانوين (اسقطت) شروع في بيان بناء الاعلال وكيفيته مني للمفعول (الضمه)
نائبه (للتقل) اي لما قلنا ان الضمة تنقل على الياء المكسورة ما قبلها فاجتمع ساكنان
الياء والانوين (و) اسقطت (الياء) ايضا (لعدم التقاء الساكنين فصار جوار)
بعد الاعلال (على وزن سلام وكلام) نائبه الجمع بالمفرد لفظا فحصل في
قوة الجمعية قور وضعف فلم يقل ان تقوم مقام السببين (فلم يبق) نحو جوار بعد
الاعلال (على صيغة متبني الجموع) لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع الذي هو
الشرط والسبب وحده لا يؤثر وان كان موجودا (فهو بعد الاعلال ايضا) اي كما كان
قبل الاعلال منصرفا (منصرف) والانوين فيه للمنصرف كما كان قبل الاعلال كذلك اي

كان التثوين قبل الاعلال كان لغيره (وذهب بعضهم) وهو سيبويه والحليل (الى
انه) اى نحو جوار (بعد الاعلال غير منصرف) كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون
السبب الذى هو الجملة والشرط الذى هو صيغة متنى الجموع بغيرها موجودين فيه
قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط يثنى ان يكون غير منصرف للابلازم اهدارها
وبدلا لاعلال ايضا غير منصرف (لان فيه الجملة مع صيغة متنى الجموع) يثنى لوجود
السبب الذى هو الجملة والشرط ايضا فيثنى ان يكون غير منصرف ايضا (لان المحذوف)
الذى لم يكن لسيا منسيا بل حذف لفظا قطعي يكون ثابتا تقديره افيكون (بمثلة المقدر)
في ملاحظة العقل والاعراب (ولهذا) اى لاجل ان المحذوف ثابت تقديره للاعراب
(لايجرى) من جرى مجرى اى لا يتصور (الاعراب) ولا يقع هنا (على الراء) التى
كانت آخر ابعاد الحذف بل لايجرى الاعلى الياء المقدرة فيكون تقديره اولو لم يكن المحذوف
بمثلة المقدر لما جرى الاعراب عليه ولوقع على ما هو الآخر كيدوم (والتثوين فيه)
اى في نحو جوار در فواو جرا (تثوين الموضع) لا الصرف (قانه) لما سقط تثوين الصرف
لعدم الصرف (عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التثوين) يثنى الذى هو
حاصل في اللفظا لما التعويض عن الياء فلمناسبة كون التثوين حركتها ايضا لمناسبة التثوين
مرة والحذف اخرى وما عن الحركة فلمناسبة العروض يثنى كما ان الحركة تعرض
للحروف كذلك التثوين يمرض للآخر وفي الرضى ففسر بعضهم قول سيبويه والحليل
بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتثوين ثم جوارى بخذفه ثم جوارى
بخذف الحركة للاستتقال ثم جوارى بخذف الياء لاستتقال الياء المكسور ما قبلها في غير
التصريف التثوين بسبب الفرعية وانما ابدل التثوين عن الياء ليقطع التثوين الحاصل
طمع الياء الساكنة في الرجوع اذ يزم اجمع الساكنين لو رجعت وفسر السرا في وهو
الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتثوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا
فحذف الياء الساكنين ثم وجد الاعلال فصيغته متنى الجموع حاصلة تقديره لان
المحذوف الاعلال ثابت تقديره فحذف تثوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع
الياء والزال الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية
فموضع التثوين عن الياء هنا كلامه (وعلى هذا القياس) خير مقدم اى القياس الذى
جرى في حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ (بلا تفاوت) اى بلافراق بين العتين لا اشتراكهما
في الالة وهى الاستقلال (و) وقع (في لغة بعض العرب) وهى قليلة واختارها للكسائي
وابوزيد وعيسى بن عمرو (اثبات الياء) بالرفع لانه فاعل فعل محذوف (في حالة الجر)
بالتثوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتثوين يسقطان منه (كافى حالة النصب)
يثنى كما هما يسقطان فيها (قول) في حالة الجر (مررت بجوارى) فتح الياء بالتثوين
(كاقول) في حالة النصب (رأيت جوارى) فتح الياء بالتثوين فيكون نحو جوارى

صفة المصدر الى آخره
فيل فيه ان صيغة الاسم ان
كان معنى صورة تعرض
لحروف الاسوال فهيئة
الضرب هيئة الضارب
وان كان ممرض الماد
في موضعه لانه هيئة ثلاثة
ثلاثة ليست هيئة ثلاث لان
ما وضع له ثلاثة ثلاثة
نفس المصود ما موضعه
ثلاث الموصوف به فالوجه
ان يقال خرج الشغل
من المصادر الداعية
بطلب الصيغة الاصلية
لان صيغة المصدر الداعية
ليست من مقتضيات اصل
وقاعدة والمشتقات
من المصادر التباسية ما
خرجت به المشتقات
وذلك من جملة الارحام
فان الناح قدس سره
اراد دفع لوم انتقاض
الضرب طرأ بدخول
المشتقات بناء على كونها
مخرجة من المصادر بالنسبة
على ان اضافة الصيغة
الى الاسم تقيد اختصاصها
بوصف المصدر لا بدوان
تختلف صيغة المشتقات
فكيف تكون مختصتها
ولا يخفى انه محقق في ذلك
اذ لا ريب في كون الاس
كذلك والتزويد معنى
على القول من سبق
بيان الصيغة قوما هو المراد
بها اذ لا وجه له ببدء ذلك
والقول يكون صورة
الضرب صورة الضارب
محتمل لانه يؤدى الى
كونه المشتق والمشتق منه
اصرا واحدا فان مادته

حادثه بالاتفاق فاذا
كانت الصورة ايضا يزم
ذلك وهو حال المؤدى
الى الحال حال فان قلت
لا حاجة الى هذا الدليل
لان القول يكون صواب
الضرب والضارب
متحدين يديهي العطلان
واقامة الدليل انما تصح
في النظريات على ما تقرر
في عمله فلانم الان القائل
لما يثبت به يثبت السارح
قدس سر مناسب تغزل
اليدى مثله النظرى
واشياء المطلوب بالدليل
الزما له والوجه المختار
باطل لانه مبنى على تسليم
اختصاص صيغ المشتق
منها بالمشتقات وقد عرفت
انه باطل وكذا ما ينشئ عليه
فان قيل ان المشتقات قد
خرجت بالبيان السابق
وهو ان المراد من الصيغة
هى الصورة التى ينشئ
الاسل والقائدة ان يكون
ذلك الاسم عليها اذلا
يقضى الاسل ان يكون
المشتقات على صيغ
مصادر حافل استنسب
خروجها الى الامانة
اسبق فاذا صاع خروجها
بها لم يبق وجه لاجراجها
بشكل الصلة اعنى الاصيلة
فان تقييد الصورة بذلك
انما هو لا يراز منى
هذا الجهد (لونه فلا ينقض
بما حذف عنه
ببش الحروف كالاساء
المحددة والاعجاز قيل لا
يجوز ان يقال خروج عنه
جميع المشتقات بابدال

في حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبنا محذوفا) مبتدأ (ودار على تقديم منع الصرف
على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلقا بمجرى الكلمة الا انه لو وقع ههنا فى الآخر
استوى بمنع الصرف الوقوع فى الآخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتون
انما يكون فى الآخر مقدم منع الصرف لانه مثبت ليه وان كان يزيد الجر والتون
والاعلال نافي لها والتثبت لشره مقدم على النافي (فانه حينئذ) اى حين تقديم منع الصرف
على الاعلال (تكون الياء مفتوحة فى حالة الجر) لان جر غير منع الصرف انما يكون بالفتحة
(والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجد الاعلال
كافى حالة النصب (فاوقع فيه) اى فلم يقع فى مثل جوار فى حالة الجر (الاعلال) لعدم
ما يقتضيه كانه لم يقع فى حالة النصب (واما) بناء هذه الة (فى حالة الرفع فاصل جوار
فيها (جوارى) مثل ضاروب (بالضم بالتون) لتقدم منع الصرف على الاعلال فحفظ
التون لعدم الصرف (حذفت الضمة لتقل) لان الضم قيل على الياء لعدم الجنسية
ولانه يزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك قيل جدا (وعوض عنها) اى عن
الضمة (التون) لما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتون (فقطعت الياء لالتقاء
الساكنين) اى لرفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر والتون او قول
فقطعت الياء اكتفاء بالكسرة قبلها كافى قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعالي
ثم عوض عن الياء او عن حركتها التون لان الياء اذا سقطت فى المفرد فسقطها
فى الجمع المستدلى لان الجمع اقل من المفرد (وعلى هذا الة) اى التى كان منع الصرف
فيها مقدما على الاعلال (لااعلال) مثل جوار (الافى حالة واحدة) وهى حالة الرفع فقط
لما عرفت انه لا مقتضى للاعلال فيها الا فى حالة واحدة (بخلاف الة المشهورة)
وهى التى كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف (فان فيها الاعلال فى الحالتين) حالة
الرفع وحالة الجر (كاهرف) مفصلا (التركيب) المدو من اسباب منع الصرف (وهو)
اى التركيب (ميرورة كتين او اكثر) من كتين (كلمة) بالنصب لانها خبر لقوله صيرورة
واسمها قوله كتين (واحدة) صفة لكلمة قلنا كيد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من)
غير حرفية (جزء) متعلق بقوله صيرورة اى من غير ان يكون احد جزئيه او جزاءه
حرفا فيهم هذا الشرط من المثال لان الحرف اذا لم يكن متبوعا بوجه ما وكان ساوا لا زما
لزم قيل لان غير المنصرف لا يكون الا فى المبريات (فلا يرد) نحو التجم وبصرى
حال كونها (علين) لان الجزء الاول فى التجم والثانى فى بصرى حرف فلم
يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا (شرطه) اى شرط التركيب فى سببية
منع الصرف (العلمية) اى ان يكون علما (لأمن) التركيب لكونه حارضا قبل الزوال
(من الزوال) لان الكلمتين حينئذ تخلان فى موضع العلم فامس حذف احدهما لان
العلمية تتوهم من الزيادة والتقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للاهتكاك والزوال

ولما مران العلمية وضع ثاب والكلمة التي وضعت عليها يعني ان يكون مصونة لا تقبل الزوال (فيجعل له) اي التركيب حيث كان علما (قوة) لانه مأمون من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اي بتلك القوة (في منع الصرف) فيكون سببا لمنع الصرف (وان يكون) التركيب (باضافة) اي تركيا اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة (لان الاضافة تخرج المضاف) الذي كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف او الى حكمه) على اختلاف المذهبين يعني ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمر كم وعثمان يكون منصرا اوفى حكمه على ما سيجي (فكيف تؤثر) الاضافة (في المضاف اليه) اي في الاسم الذي اضيف الى المنصرف (باضافته) اي ليس لها ان تؤثر في الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان ما يكون سبب الزوال شيء لا يكون سببا لحصوله (اعني منع الصرف) تفسير لقوله ما في ما يضافه (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما وان لا يكون بالتركيب باضافة (باسناد) يعني لا يكون مركبا بالتركيب الاستادي في الاصل اوفى الحال (لان الاعلام المشتقة على الاستاد من قيل المنيات) يعني لان المركب بتركيب الاستادى اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف مبنيا حكما عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنه لا يكون الا في المرب واما نحن لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية لانه من غير ارض الكلمة لا الكلام بعد العلمية تكون فنية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا) وشاب قرناها وذر حيا تأبط قمل لقب ثابت ابن جابر السهمي سمي به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اي ما يكون آلة وسببا للشر لثلاث ابراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشر اراده فقبل ابن هو فقد اجيب قد تأبط شرا فقلب فعله وشاب قرناها لقب اسرا تأي صغير ناهها وشاب يشيب اي ابيض سمي به لانها كانت كذلك وذر من ذر يذر مثل فرير وذر الملع والحل فرقة وباه ردو ذرجا اسم رجل كان يذر الحب اي ينثره (قالها) اي الاعلام المذكورة (باقية في حال العلمية على ما) اي حال (كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اي على الحال (قبل العلمية) من التصب والرفع وغيرها ولم يتغير عن الحال التي كانت عليها قبل العلمية لجربها مجرى الامثال (فان التسمية بها) اي بالجملة المشتقة على الاستاد (انما هي) مبتدأ (فلذلك) خبر اي ليست التسمية بها الا دلالة تلك الجملة (على قصة غريبة) كافي تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التي هي اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشر اراده وكذا الحال في غيره (فلونطرق) اي عرض (اليها) اي الى تلك الجملة (التفسير) قاعل لطرق وقال له بطرق له اذا صار طرقاله يعني اذا صار تغيير بعض احواله طرقاله قالها بان

حرف اصل الى حرف اخر كالقلم والاباء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من الصفات القياسية الا المدغمات فهي الحاروجة باعتبار قيد الضاربة لا غير هكذا يعني ان يفهم هذا القام وفيه نظر لان المراد المتغيرات القياسية كالقلم باقية اذا بدل كالجمل منه ثم ان فاعله هذا القول تأي حالته فانها فاعلة بجواز هذا القصد في الجملة وتلك فاعلة به لا يجوز غيره (قوله ولا يبدان) يستبر لا يعني ان هذا للاعتبار مع اليه من التكلف اغاير تركيبه الاخراج المتغيرات القياسية ولا حاجة فيه الى ذلك بل الى وجهه لان جميع المتغيرات القياسية خرجت بقيد الاصلية على تفسيره اذ لا شيء منها ينفي الاصل والقائمة ان يكون على صورته الاولى والا لا كان قياسا (قوله ليسكن ان) يقال هذا منوع كاستغف عليه (قوله فينتد الحاجة) فيلصق هذا التصرف الى اركان تلك التكلمات فيه نظر لان القصد في هذا المقام يتم بما يبدل لتمييز الدل عن كل ما صاده لظهور ان الغرض اعادة ما يكون مؤثرا في منع الصرف لا ما ليس بوصف وجمع اليه فذلك من الموانع لانه لا اساس له بل لا يتكف

فياسبق سوى ما ذكره
 اله لخراج المبررات
 القياسية وقد عرفت حاله
 (قوله واعلم ان العلم قطعا
 الى اخره عاجزان يتوهم
 من تصد المبررات
 الى التحقيق والتقدير
 انهم اخبروا بعض الابهام
 عن صحتها الاصلية وقد
 روادك في البعض الآخر
 فقط اعني لم يخبروه عن
 شي آخر فلو كان هذا
 ضروري البطلان لندم
 تحقيق الدلائل المانع من
 التقدير ولاداة التحكم
 الباطل اراد ان يثبت اقدام
 المصلين بالنسبة الى
 على ما هو المراد وحاصله
 ان هذا لخراج ليس من
 افعال الصالح بل من
 وجوده والاسباب غير موصوفة
 ولم يروا فيها ظاهرا
 سوى الوصفية والعلية
 فانهم فحصوا ما اخرى
 في ذلك فدلوا اصل
 البعض بالنظر اليه في
 نفسه اى مع قطع النظر
 من كونه غير متصرف ولم
 يسلوه في البعض الآخر
 الى يحكم منع الصرف
 فحكوا بان هذا البعض
 لابد وان يكون غربا
 من اصل كذا والا لاصح
 منع الصرف ففسخوا
 الاول الى التحقيق والثاني
 الى التقدير لتحقيق
 اصل الاول بدلالة
 نفس اللفظ بخلاف الثاني
 وذلك مما لا ينبغي الزهك
 فيه ومن عجائب الاوهام
 ما قيل من كلامه على انهما

لم يكن حاليا بعد التسمية كحالها قبل التسمية (يمكن ان نقول تلك الدلالة) اى
 الدلالة على القصة القرية فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكمالاتها
 التي كانت قبل التسمية بها (وانما كانت) تلك الجملة (من قبيل المبنيات) بعد
 العملية (فكيف يتصور فيها) اى فلا يمكن ان لا يجرى في تلك الجملة (منع الصرف
 الذى هو من احكام المرات) لان الشيء المخصوص بنوع لا يجرى في نوع آخر
 ولا يؤثر كاللام في الاسم وقد في الفعل لان العرب نوع من الاسم والمبنى نوع
 آخر منه ووصف اختص باحدهما لا يستمد الى الآخر ولا يسرى اليه (فان قلت
 كان) واجبا على المصنف (في بيان قود التركيب ان لا يقتصر على ما ذكر منها
 بل يجب عليه) ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متصفا
 بحرف المطف (يعنى ان يقول التركيب شرطه العملية وان لا يكون باضافة
 ولا بالاسناد ولا صوتي ولا تعدادي حتى تكن القنود الخمسة اربعة منها تكن نفا
 وواحد نبوتا فتكون حينئذ مذكورة باسمها ولا بد منها (ليجري) التركيب الذى
 كان الجزء الثاني منه صوتا مثل سيويه (سيأتى تفصيل قول سيويه) (وقطعوه)
 بكسر النون وقطعها وسكون الفاء و آخره طامهههه وهو معروف ووجه صوت
 سيأتى تفصيله في باب الاصوات رآك هذان الاسنان وجعلنا علما لشخص (و
 والجزء الثاني منه يضمن حرف المطف (مثل خمسة عشر وستة عشر) وغيرها
 من الاعداد التي تضمن منها الجزء الثاني حرف المطف وسيأتى وجه تركيها
 وتضمن الثاني حرف المطف في باب المركبات (عليين) حال اما من الاخيرين
 فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم لاشتهارها علما واما من المتأخرين
 باعتبار انهما قيمان (قلت) في جوابه (كأنه) اى كأنه المصنف (اكتفى في ذلك)
 اى في عدم اخذه القيد من الاخيرين حيث لم يذكرها (بما ذكره فيما بعد) اى
 بعد المبررات في بحث المبنيات (انهما) اى ان هذين التركيبين (من قبيل المبنيات) يعنى
 ان المصنف ذكر صرفا محققا في بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التي تضمن الجزء الثاني
 منها حرف المطف مبنية فلا تكون مانع في ذلك ما يذكرها اختصارا (واما
 الاعلام المشتبهة على الاسناد فلم يذكر (المصنف) رتاءها) اى حال كونها مبنية
 (اسلا) اى قطعا لا صرفا ولا ضمنا ولا اشارة ولا دلالة فاحتاج ههنا الى استثنائها
 ليعلم انها تكون مبنية (لذلك) اى لعدم ذكر بنائها اسلا (احتاج) المصنف ههنا
 (الى اخراجها) فخرجها بقوله وان لا يكون التركيب باسناد (مثل بعلبك)
 (فانه علم للبلدة) بالشام (مركب) تركيا امتزاجا ليس بينهما اضافة ولا اسناد
 (من بعل وهو اسم صنم) كان يقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى ﴿ ادعون
 بعل وتذرون احسن الحائق ﴾ وقال لقزوج بعل ايضا لكون المرأة تامة
 لا صرف بدل عليه قوله تعالى ﴿ هذا بعل شيخا ﴾ اى زوجي (وبك) فتح باب

وتشديد الكاف من بك اي اذحم وبابه ودوبك عقه اي دقه اوسميت
مكة شرفها الله بكه لدها اعناق الجبارة حيث لم يقدروا على التسلط عليها كما حباب
الفيل وغيرهم (وهو اسم صاحب هذه البلدة) التي جعل يعلبك علما لها حيث
ركب اسم المبيد مع اسم الابد وقيل يعلبك (جلا) اي البيل والبك (اسما
واحدا) للبلدة التي كان فيها (من غيران يقصد) مبنى للمفعول (بينهما نسبة
اضافة) لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثاني (واستنادية) لانه ليس احدهما
متبدا والاخر خيرا (اوغيرها) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه ليس
الثاني منه صوتا ومتضمنا لحرف المعطب فليس فيه الائتركيب الامتزاج وهو
ليس بمنع لمنع الصرف (الالف والنون) (المعدودان من اسباب منع الصرف)
وفي الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الف والنون وسائر اسباب
فلماذا خصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص للمطلقهما
مخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوص المستفاد من لام
المهدودون سائر المواضع ولما كان الذكر ههنا خالفا لما ذكره في مقام عدالاسباب
لضرورة الشعراني بهذا الوصف ليعلم ان المهدود ساقا هذا ومخالفة صورة
اليان السابق لهذا اليان لضيق اليان في ذلك المقام الى هنا كلامه وليفيد ان القيد ههنا
معتبر في سائر الاسباب السابقة واللاحقة كما قيدنا في كل سبب من الاسباب السابقة
(تسميان) اي الالف والنون عند الكوفيين (من يدين لانهما من الحروف الزوائد)
وهي الحروف التي يجمعها قوله هويت السمان في قول الشاعر هويت السمان فشيئتي
وقد كنت قدما هويت السمان اولانها من الحروف الزوائد في الكلمة حيث لا تكونان
اصليتين فيها والثاني ارجع وانسب للمقام (وتسميان مضارعين) عند البصريين
(ايضا) اي كانتسميان من يدين عند الكوفيين (لمضارعتهما) اي لمشابهة الالف والنون
(لاني التأنيث) الممدودة والمقصودة (في منع دخول تاما لتأنيث عليهما) يعني كان تام
التأنيث المتحركة لا تدخل على الاسم الذي فيه الفاء لتأنيث لا متاع الاجتماع مع الف
التأنيث كذلك لا تدخل على الاسم الذي فيه الالف والنون لانهما لا يجتمع الزايدان
في آخر الكلمة فتفقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما تمتع المشابهة فيصرف لك
الاسم مثل سعدان وعريان (ولنعنة خلاف فان سبيتهما تمنع الصرف) اي في كون
الالف والنون سببا لمنع الصرف (اما كونهما من يدين وفتحتهما للمزيد عليه) يعني
ان سبيتهما له كونهما متصفين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على ما زيدتا عليه
وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مشابهما لاني التأنيث) وفتحتهما لما شابهته
وهذا هو مذهب البصريين (والارجح) من القولين (هو القول الثاني) الذي هو
مذهب البصريين قيل لانه لو كان كونهما من يدين وفتحتهما على ما زيدتا عليهما

اشهر في كتب النحويين
خروج ثلاث عتق
مخالفة لعم القسط بل هو
اسم يحكم به بالتكلف
لاضطراب اليه لنع
الصرف وانما الحق
ثبوت اصله لما خرج به
منه لان قلت اذا كان
ثبوت اصل له محققا
والاصل انما يكون اسلا
يخرج الفرع منه
فيكون الخروج ايضا
محققا لانه لا بد من اصل
الما يقتضي القياس ان
يكون الاسم عليه لاما كان
عليه فخرج فثبتت قول
ما اشهر بيني على انهم
ارادوا بالخروج
محققا الخروج مما
هو القياس لا الخروج
عمائت للعادة وبنينا
حكمه بالناظر الخروج
عمائت للعادة فانه
يحتوي على لغات منها
ان قوله لما سبق
واما المتغيرات لانه فلا
نسل لها خرج من الصيغ
الاصيلة الى اخره دل
صريحها على لزوم الخروج
في الحقيقة فان التلازم لو
كان مبنيا على الاعتبار
البيت لا يصح المنع ولا
شيء هنا يدل على خلافه بل
قوله لا بد في اعتبار المعدل
من امرين احدهما وجودا
لاصل وتاثيرا اعتبار
اخره من ذلك الاصل
لا لا يتحقق الفرعية بدون
اعتبار ذلك الاخراج
صريح في لزوم تحقق
الخروج فان تحقق الفرعية

واحد الكنان هاشمي وبصري عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة والتون المزيدين وليس كذلك ولان اشتراط انتفاء على القول الاول غير ظاهر (ثم) اي بعد هذا المقام (انها) (ان كانا) اي ان كان الالف والتون (في اسم) (يعني به) اي الاسم في هذه المواضع (ما) اي اسم (قابل للصفة) يعني لم يكن ذلك الاسم صفة كمران وسفيان لما يقابل الفعل والحرف كافي قوله وهي اسم وفعل وحرف فيهم هذا من عطف قوله او صفة على قوله اسم او المفيدة لاحد الاسمين ولان المعلوم يقاير المعلوم عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف) وهو مادل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان لا يخلو (اما ان لا يدل على ذات مالم يحظمه ماصفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كريد وعمر او على ذات غير معينة اما قاعة بذاتها (كرجل و فرس) وحجر وشجر و اما قاعة بغيرها كالعلم والجلول والطول والقصر (او يدل) على ذات مالم يحظمها صفة منها (كاحمر) (واسود وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحن وشديد فان كل واحد منها يدل على ذات مالم يحظمها صفة هي الحمرة والضاربة والمضروبة (فالاول) اي مادل على ذات لم يلا حظمها صفة) منها (يسمى اسما) لان الاسم ما يدل على المسمى فقط (والثاني) اي ما يدل على ذات مالم يحظمها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اي في قوله ان كانا في اسم (هو هذا الذي) اي الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه مادل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الاضمة لانه اذا كان كذلك لا يحتاج الى قوله او صفة لانه خوله تحت قوله ان كانا في اسم مع انه لم يصبح لان شرط كونهما في الاسم يخالف لشرط كونهما في الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما في الاسم وشرط كونهما في الوصف فقال ان كانا في اسم فشرطه كذا وان كانا في صفة فشرطه كذا ليم شرط كل واحد منهما (فشرطه) مبتدأ (اي شرط الالف والتون في متهمان) الاسم (الصرف) وسيبين انتمانه (وافراد الضمير) شرطه مع ان مرجعهم في الضمير يجب ان يكون مطابقة في الافراد واخوهما التذكير وخده لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعني انهما وان تعدا لفظا لكنهما شئ واحد سببا فرأى المستفاد لفظ والسبب في الضمير في الاول وافراد في الثاني رعاية للاول والثاني (او شرط ذلك الاسم) اي الاسم الذي فيه الالف والتون (في امتناعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع وان طابق الضمير مرجعه في الافراد ههنا لان الشرط يكون شرطا للاسم الذي فيه الالف والتون فكان الاول اولى (العلمية) خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الجزم جزاء الشرط وهو مع جزاء جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر

انما هو تخفي الخروج لان اعتبار الخروج مع قطع النظر عن تخفي لا يوجب تخفي الفريضة بل اعتبارها بالضرورة ومنها ان المراد بالاسم في هذا المقام ليس الاما يقابل الفرع جزما وقد مر صرح الشارع نفسه بان الفريضة هنا لا تخفي بدون الاخراج فكيف يصح الجواب عن السؤال الوارد من قبل الخبي بانه لم يرد بالاصل ما كان عليه فخرج بل ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه ومنها ان قوله انهم ارادوا بالخروج عن هذا الخروج مما هو القياس لا الخروج عما ثبت لمراد مع كونه مخالفا للوصف بالتعريف والتقدير ومنقوضا بالمعارضة لانه باطل في نفسه لان مباد على ذكر الأصل في تعريف العدل ولم يرد ذلك منهم بل السببية ولقد اشل القائل بضم القاصرين فيتمه في وجه الباطل من ان الخارج اراد مع تخفي الخروج فاللان من قال ان العدل كما تقديره والتقسيم انما هو الأصل فما وجوده محقق بلا شك فلهذا تخفي والافتقار الى هذا مع كونه خروفا لا جاع النجاة وجعل سبب من الاسباب اعتبار بعضا من غير نحو اخرج فان اصلها مقدر لم يستعمل قط نحو عمر فان اصله انما هو محقق بلا

لقوله الالف والتون (تحقيقا) مفعول له للشرط اى قد شرطت العلمية في سبية الالف والتون لتكون محققة ومقررة (ازوم زيادتهما) على القول الاول لانه اذا كان علما لزم الالف والتون للكلمة وتحقق الزوم (اوليتع التاء) عطف على الزوم اعجز تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يبنى لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما (فتحقق) اى فتأكد (تبهما الاى التائيت) على القول الثانى لانهما شيئان لاقى التائيت فى الامتناع قبل العلم واذا جعل ذلك الاسم علمانا تأكدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم اما مكسورا الفاء (كهمران) واما مفتوحة كشيئان واما مضومة كشيئان مع سكن مابعد فى الكل واما مفتوح الفاء واما بده ايضا كرمضان (او) الف والتون ان (كانا) (فى صفة) وفى الصام جعله من عطف شرط وجزاء مجرف واحد هو من قيل العطف على معمولى عامل واحد مجرف واحد ولا كلام فى جوازهما واما العطف بكلمة او فلتنبه على التائيت بين الشرطين انتهى (فانتفاء فعلاية) (اى ان كان الالف والتون فى صفة فشرطه) اى شرط الالف والتون فى منهما من الاسم الصرف قافراد الضمير باعتبار ماسبق او شرط ذلك الوصف فى امتناعه منه (انتفاء فعلاية يبنى) شرطه (امتناع دخول تاء التائيت) المتحركة (عليه) اى على الالف والتون فالافراد باعتبار اهماسب واحد اوعلى الصفة التى فيها الالف والتون فالتذكير باعتبار الوصف (ليبقى مشابهيهما لاقى التائيت على حالها) كاهو مذهب البصريين (ولهذا) اى لتكون انتفاء دخول تاء التائيت شرطا (الصرف) اى صار منصرفا (هريان مع انه صفة) وفيه الالف والتون (لان مؤنثه هريانة) لانه يقال رجل هريان وامرأة هريانة واعلم ان الالف والتون فى الصفة لا تكون بكسر الفاء بل ان الصفة التى يبنى مؤنثها فعلى لا تكون الا مفتوحة الفاء مثل عطشان والتى يبنى مؤنثها فعلاية تكون مضوم الفاء غالبا نحو هريان وسعدان ويبنى مفتوح الفاء ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يبنى مثلث الفاء على ماسبق (وقيل) (شرطه) اى شرط الالف والتون فى منهما من الصرف اى شرط تلك الصفة فى امتناعها منه (وجود فعلى) والاول اعنى انتفاء فعلاية اولى لانه مقصود لقائه واما وجود فعلى فليس مقصودا لقائه بل لتكون المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء تاء فعلاية وما يكون مقصودا لقائه يكون اولى ولذا قدمه (لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون) مؤنثه (فعلاية) لانه لا يكون لشيء واحد تأنيان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والاخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلاية (تبقى مشابهيهما لاقى التائيت على حالها) كاهو مذهب البصريين (ومن ثمة) وحي للاشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال الشارح (اى ومن اجل التحالفة فى الشرط) اى شرط تأثير الالف والتون فى الصفة (احتلف) مبنى للمفعول

شك ولو تأملت فى كلام الشارح ادنى تأمل مع قطع النظر عما ارشدنا اليه عرفتنا ان هذا اللفظ عظيم فان صريح عبارة قدس سره ناظر بان المراد بالاصل المحقق ما دل دليل غير منع الصرف على كونه اصل المدلول وبالصلى المقدس عالم يدل دليل عليه غير منع الصرف سواء كانا مستعملين ام لا بل وجود اصل المدلول فى التقديرين بحسب الاستعمال لازم جدا اذ الدليل على ذلك منع الصرف ليس الا فى لم يكن هذا المقدور مستملا لما استكن ذهابا الى الروح اى وبالجملة ان الشارح قدس سره لم يرد المخالفة لما قاله النجاشي اراد تحقيق كلامهم وتبيين صوابهم كما يدل عليه صريح مقاله (قوله) فعلموه غير منصرف لعدم سبب اخرى اى ليس الاصر اسم شيئا لعدم فى غير محرم من هذه الاسماء غير ان وجدوا ذلك الغير غير منصرف فعلموه اى جعلوا ذلك الغير غير المنصرف لهذه الصفة مع ما يلزم من صفة اخرى فهذا الجمل من جملة المنقولات فلا تلتفت الى ما قيل ان الاول ترك هذا القول يبنى فعلموه غير منصرف بناء على انه مشتق منه وبين جميع الاسباب ولم يخص كون الحكم

بيلة العدل للضرورة
 بالعدل فدار الفرق بينه
 وبين سائر الاسباب هل
 ان الحكم بوجوده
 للضرورة دون الحكم
 بوجوده السائر فان من
 آثار سواها الفهم (قوله)
 وما اعتبار اخراج المدلول
 عن ذلك الاصل يرد
 ان الحقيقي والتقدير
 لا يكونان صفتين للخروج
 فان امر الخروج في
 كلا القسمين هل السواء
 لامتياز بينهما لا دام
 الى اختياره الا منع
 الصرف فبعد ذلك اما
 ان يظهر الاصل بشهادة
 قس ام لا فالاول
 هو التحقيق والثاني
 التقدير ولا يخفى ان
 هذا الفرق اما يرجع
 الى الاصل فيجب ان
 يكون وصفي له دونه واذا
 تحققت هذا عرفت انه
 لا سبيل الى توفيق منالصة
 قوله فلا دليل عليه الا
 منع الصرف للمسبقين
 ان في بعض تلك الامثلة
 يوجد دليل غير منع
 الصرف فان هذا
 باعتبار الاصل وذلك
 باعتبار الخروج (قوله)
 معناه اي خرجا كاشا
 من اصل محقق قبل معنى
 تحقيقا بمعنى محققا
 صفة الخروج متقدرا على
 متعلقة وهو الاصل وهذا
 يبعد من العبارة لان حمله
 على الوصف بحال المطلق
 مع انه يصح ان يكون
 وصفا للخروج بحال نفسه

(فدرحمن) الظرف بالرفع لانه نائب (في انه منصرف) بدل من قوله في رحمن
 بدل الكل (او غير منصرف فانه) اي الشان (ليس له) اي الرحمن (مؤثت)
 ولا مذكور ولم يذكر لكونه في صدد المؤثت (لا) زائدة لتأكيد النفي الذي في
 ليس (درحم) بدل من قوله مؤثت اي ليس له رحى بالالف المقصود (ولا رحانة)
 بالهاء (لانه) اي لان رحمن (صفة خاصة له تعالى لا يطلق على غيره تعالى) لا زائدة
 (على مذكر) بدل من قوله على غيره اي لا يطلق على مذكر (ولا) يطلق ايضا
 (على مؤثت) لان معناه الذي وسعت رحته كل شيء من الانس والجن وغيرها
 فيكون في المعنى المبالغ في الرحمة وهذا المعنى لا يوجد في غيره ولذا لا يطلق على
 غيره (فعل) الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط)
 انتفاء فعلانة) تقديره (فهو غير منصرف) على مذهب من شرط انتفاء فعلانة
 لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يجز رحانة (وعلى مذهب من شرط وجود
 فعل) تقديره ايضا (فهو منصرف) على مذهب من شرط وجود فعل لانه لم
 يوجد الشرط على مذهبه لانه لم يجز فعل لما عرفت (دون سكران) (قانه)
 لاخلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين (بني لانتفاء فعلانة على
 المذهب الاول (قانه مؤثت) يجزى (سكرى) ولوجود فعل على المذهب الثاني فان
 مؤثته يجزى سكرى (لا سكرانة) يقال رجل سكران وامرأة سكرى (و) (دون)
 (ندمان) (قانه لاخلاف لاحد (في صرفه) يعني يكون صرفه متفقا عليه كان
 منع صرف سكران متفقا عليه (لانتفاء الشرط) (الموجب منع صرف ما فيه الف
 والتون من الصفة) على المذهبين لان مؤثته ندمانة بالهاء (لاندى) بالالف
 المقصودة يقال رجل ندمان وامرأة ندمانة (هذا) اي كون اضراف ندمان متفقا
 عليه لانتفاء الشرط على المذهبين وكون مؤثته ندمانة لاندى (اذا كان ندمان
 (معنى التدم) وهو المعاش يقال تادمه على الشراب فهو تدم وجمعه تدام كعطاش
 واما) ندمان (اذا كان بمعنى التادم) من التدم من باب ضرب يقال رجل ندمان
 اي تادم على ما فعل او ما لم يفعل (فهو غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط على
 المذهبين (لان مؤثته ندى لاندمانة) يقال رجل ندمان وامرأة ندى وجمعه ندامى
 مثل سكارى (وزن الفعل) (المدود من اسباب منع الصرف) (وهو كون الاسم
 على وزن يمد) مبنى للمفعول من عديم (من اوزان الفعل) واوزانه كثيرة
 يعني ان يوجد وزن الفعل في نوع الاسم اما متقولا نحو شموز يمد واما موصوفا
 اسما نحو احمر ويمصلة لقناعة القوة ويمصلة للجمل القوى (وهذا التقدير لا يكتفى
 في) تأنيده (سببية منع الصرف) لانه لو كفى لكان مثله يعمل غير منصرف للوزن
 والوصف وكذا مثل جبل وفرس اذا جعل علما لسكان غير منصرف للوزن
 والعلمية وليس كذلك فلم ان مجرد الوزن لا يكتفى (بل) (شرط) اي شرط وزن

الفعل (فيا) اى فى سببية منع الصرف (احد الامرين) على سبيل منع الحلو
 لا يجمع مثل استعمل واقتل وافعل وغيرها من الاوزان التى تخص بالافعال
 (ما) (ان يخص) ذلك الوزن (فى اللغة العربية) (بالفعل) (بمعنى انه لا يوجد
 فى الاسم العربى الاحتولا من) نوع (الفعل) الى نوع الاسم بان يكون علما
 (كشمر) بتشديد السين (على صيغة الفعل الماضى المعلوم) او مجهول مأخوذ (من
 التشهير) فانه يخص بالفعل وهو المرور حادا اى مختالا وبالفارسية دامن درميان
 زدن وكذا كرون والمناسب بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى المرور حادا
 لان فى الفر الحدة فى المشى (فاه) اى شمر (قل من هذه الصيغة) اى من
 كونه ماضيا معلوما من التشهير (وجعل علما الفرس) قبل ذلك الفرس فرس
 الحجاج الا ان الشارح لم يثبت تحاشيا عن ذكر اسمه (وكذلك) اى كان شمر
 جعل علما للفرس كذلك (بذر) بالثاء المعجمة والراء المهملة اسراف كردن ثم
 جعل علما (لاء) قبل لث كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة (وعثر) بالاء
 المثناة والراء المهملة لفزیدن ثم جعل علما (لوضع) مأسدة اى ذات كبرة وكثير
 الشارقي (وخضم) بالحاء والضاد المعجمتين قبل الاكل مطلقا وقيل الاكل
 بالاضراس او ملء الفم بالما كول ثم جعل علما (لرجل) ا كول وقيل اسم
 عمر ابن عمرو ومن تحميم ثم غلب على تلك القليلة لكثرة كلهم هذه فى الاصل (افعال
 قلت) اى قل كل واحد منهما من الفعلية (الى الاسمية) يعنى جعلت علما باسميت هى
 (واما نحو بقم) مبتداً حال كونه (اسما لصيغ) بكسر الصاد المهملة وفى آخره غين معجمة
 اسم لما يصيغ به (معروف) مشهور بين الناس (وهو العندم) بالتركي بقم (وشلم) حال
 كونه (علما لموضع بالشام) اى لموضع بارض الشام وقيل اسم مدينة القدس بالعبرانية
 وقيل اسم بيت المقدس (فهو) بالفاء جواب اما مبتداً ثان (من الاسماء) خبر له وهو
 وخبره خبر المبتداً الاول (الجمية المنقولة) منها (الى العربية) وجعلت علما لما جعلت له
 اذا كان الامر كذلك (فلا يحدج) مبنى للمفعول (فى ذلك) اى فى قولها غير منصرفة
 (الاختصاص) بالفعل اى لا يمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منها
 الى الذهن واداسميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمة التكررة
 غير مؤثرة فى منع الصرف (و) (مثل) (ضرب) اشارة الى ان قوله ضرب عطف
 على قوله شمر وانما اورد مثالى اشارة الى ان ما يخص بالفعل على قسمين اما من
 الزيدات كشمر معلوما ومجهولاً ولذا قدمه واما من التلائق كضرب (على البناء
 للمفعول) بتخفيف السين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيلا لا تأكيد
 (اذا جعل علما لشخص) معين ليوحد فيه سيبان العلمية ووزن الفعل (فاه) اى
 ضرب المبنى للمفعول (ايضا) اى كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل

مستبعد من الفهم جدا
 او هو فاسد من وجهين
 احدهما انه لم يرد الشارح
 كون تحقيقا يعنى محققا
 صفة خروج مقدر بها
 معطلة فان هذا مما
 لا يساعد على بل انة
 صفة لاصل مقدر وانتهما
 انه قدس سره لا يلزم صحة
 كون التحقيق وصفا
 للخروج كيف ولقد ادى
 كونه وصفا للاصل
 واقام اليقينة على قوله
 مع انه يصح ان يكون وصفا
 لخروج خارج عن قانون
 الشاطرة (قوله وتاومنى
 الى رابع وصريح) بلا خلاف
 قبل لوجه قوله الارباع
 وصريح والظاهر رابع
 وصريح الان يحمل الى
 يعنى مع ولا يخفى ان هذا
 سبوا ظاهر فان الشارح
 صرح بان الحال فى احاد
 وموحد الى رابع وصريح
 كذا بخلاف والى مشار
 ومشر على خلاف
 فتاى الوفاى فى رابع
 وربع فكلية الى ما
 لا يشتق عليه النصارى والواو
 اومع لا يصح لموضعها
 لان المقصود افادة
 هذا القضية من تشديدا
 (قوله والصواب صيها
 قبل الصواب يعنى عتار
 ومصر بخلاف الجملة
 الاخرى قال الشيخ الرضى
 روح لا يستعمل على وزن
 فعال من خمسة الى
 عشرة الايباء النسبية
 نحو الخاسى وانت خير
 بانه لاشى فى كلام الشيخ

الرضى يدل على
ان الصواب عدم عي
نكاح الحنة فان كلامه هذا
قديما فقال ومفعل
من باب المندمدن واحد
الى اربعة اتفاقا وجاء فعلا
من عشرة في قولك
الكبت (ولم يتقربوا)
حتى رمت فوق الرجال
خما لا عشارا) والمبرد
والكوثيون يثبون
عليها الى التسعة نحو
خماس وخمس وسداس
وسدس والسباع مفقود
بل يستعمل على وزن
فعلال من واحد الى عشرة
مع ما بالنسبة نحو الخماس
والسداسي والسباعي
والثاني والثلاثي
والشارح يقول بثبوت
عي الجمع جرما بل بان
الظاهر ذلك الصحة
القياس على ما ثبت كذلك
وليثبت قولهم خمس
وسداس الى غير ذلك
فان النسبة الى الخاس
وسداس تستدعي بثبوتها
واحتال ان النسبة لفظة
ككسر عبيد والعجب
من القائل انه تمسك
بقول الرضى بثبوت
نحو الخاسي على
ان الصواب عدم عي
فقال ولم يقتل ان هذا
عائضه خلاف مدناه
كيف والشيخ الرضى
دل على ذلك بالاضطراب
الار ذكره فاستق على
(قوله) علم انه مدلول
من احد هاتين هاتين
في ثبوت العدل في التجاوز

كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا) قول المصنف وضرب
المحتمل للبناء للفاعل ايضا (البناء للمفعول) ولم يقل بالطلاقة (قائه على البناء للفاعل
غير مختص بالفعل) لوجوده في الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون غير
منصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع صرفه) اي الى ان يكون غير منصرف
لعدم وجود الشرط فيه (الابيض النجاة) لان هذا الوزن غالب في الفعل والفتحة
تدل على الاختصاص ولم يقيده المصنف بل او رده على الطلاقة بناء على ان المختار
عنده ما ذهب اليه هذا البيض (او يكون) عطف على ما يختص يعني او ان يكون
هذا الوزن (غير مختص به) اي بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعني يصلح ان يكون
وزنا لهما (لكن) اي الا انه (يكون) (قوله) (اي في اول وزن الفعل) فيه اشارة
الى ان الضمير المحرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا في
الظاهر (او) يكون في (اول ما كان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك
الضمير يجوز ان يرجع الى التال ويرجع قرب المرجح (زيادة) بالرفع لانه اسم
يكون وخبره قوله في اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اي زيادة
حرف) اشارة الى ان التثنية عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطعة (او
حرف زائد) فيه اشارة ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حرف اثنين)
شمل في التفسيرين وبيان لهما اي زيادة حرف من حروف اثنين او حرف زائد هما
وهي اربع الالف والتاء والياء والنون (كزيادة) (اي مثل زيادة حرف) من
حروف اثنين في اول الفعل (او حرف زائد) منها (في اول الفعل) (غير قابل) (اي حال
كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل) فيه نشر على ترتيب الالف وفيه اشارة
الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذا امكن
حذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا
وهنا يمكن ان يحذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه
زيادة كزيادة (غير قابل) كما يجوز ان يقال بل تتبع ابراهيم حنيفا (لانه) يعني لا يكون
مؤنثا بناء بل بالالف (لانه) اي لثان (يخرج) يخرج (اي وزن الفعل) (زيادة)
(هذا التاء) فيه (لاختصاصها) اي لكون هذه التاء مختصة بالاسم (لان تاء التاميت
المتحركة لكونها تامة مختصة بالاسم لانه خفيف والسكون مختصة بالفعل على ما سألني
تحقيقه في بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق يخرج فيكون من اوزان الاسم فلا
يمكن ان يكون سيبا فينبغي ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولو قال) المصنف (غير
قابل للتاء قياسا) نصب على الحال من قوله غير قابل يعني حال كون عدم القبول قياسا
(بالاعتبار) متعلق قوله قياسا (الذي امتنع) وزن الفعل (من الصرف لاجله) مثل
اسود فان عدم قبول التاء قياسا بالاعتبار الذي هو الوصف الذي امتنع لاجله اسود

من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار كونه اسما حيث يقال في المذكر اسود وفي المؤنث اسودة الا انه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اي على النصف (اربع اذاسم به رجل) فان اربع عند النسمية بغير منصرف مع قبوله التاء عند النسمية بامرأة الا انه ليس بقياس (فان لحوق التاء به) اي اربع قبل النسمية (لأنه كذا يكون) لحوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون لحوقها لتأنيث (ولا) يراد ايضا نحو (اسود فان مجي التاء) اي لحوقها (في اسودة) حيث ساراسا (للحبة الاتي) لانه يقال اسود اذا كان ماسي به من الحبة ذكر او اسودة اذا كان انثى (ليس باعتبار الوصف الاصل) لانه حينئذ لا تدخله التاء لانه مؤنثه بالانثى المدودة مثل سوداء الاسودة (الذي لاجله يمتنع) نحو اسود (من الصرف) حيث يكون غير منصرف للوصف الحال والوزن (بل) مجي التاء ولحوقها ليس الا (باعتبار غلبة الاسمية العارضية) على الوصفية الأصلية واجب عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبول التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء في اربع ليس بحسب الوضع باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثاني بان هذا الحق لا يضره لانه طارض بسبب التثنية والاصل ان يقال في مؤنث سوداء بالالف المدودة فلا حاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيد المذكورة (ومن ثمة) (اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء) او من اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع احمر) (عن الصرف) يعني جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود الزيادة المذكورة) وهي الهمزة في اوله من حروف اثن لان احمر مشتق من الحرة بزيادة الهمزة في اوله (مع عدم قبول التاء) في مؤنثه لان مؤنث مجي بالالف المدودة مثل حمر (وانصرف يعمل) يعني جعل منصرفا وان كان في اوله الزيادة المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء في اوله الا انه قبل مؤنث التاء المتحركة (لقبوله التاء) المصدر جارية فعله وناسب للمفعول (لجى بعمله) لانه يقال هذا جعل يعمل وهذه مائة بعمله (لثاقه القوية على العمل والسير) ولما فرغ من بيان الاسباب التسمية وشرائطها تفصيلا شرع في بيان ان العلمية اذا ازيلت ينصرف فقال (ومافيه علمية مؤثرة) المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلاثة اشرب سبب لا غير كعمرو زفر واحد وشرط لا غير كعمران وعنان وشرط وسبب ما في المؤنث بئاته والمركب الا ان الشارح جعلها قسمين (اي كل اسم غير منصرف) لتكون البحث فيه (يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف) غن الاسم (بالسبية) الحضة (اي بان يكون سببا فقط كما في المعدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (او مع شرطية) اي بان يكون شرطا (لسبب اخرى) كما في الاقسام الاربعه التي هي الف والالف والتون في اسم والتركيب والعجمة والتأنيث

من فصول الكلام لا تجاوز عنه والله دوالض حيث اختاره برهنا قال من ان الاول ان لا يدمي كون آخر وتصاريفه معدولة من احد لوازم اقل التفصيل على التبيين بل يقال هي معدولة عما كان عليها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتبريه من معنى اصل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها وذلك لانه سارح في غير هذا كلامه وهو مع كونه بعيدا عن التحقيق بآياه تفسير النصف المعدل اما الاول فلان سبب التعيين من التعيين وردود الاعتراض على كل من الوجوه الثلاثة كما اعترف به نفسه وحينئذ اما ان يكون هذه الاعتراضات مندفة بأسرها او ارادة ان يكون بعضها مندفا بخلاف الاخر والاول خلاف القدر وعلى الثاني لا يصح القول بالمعدل من احد الاشياء الثلاثة مطلقا وان فسر ما به اخراج الفظ عما كان الاصل ان يكون معه لظهور ان شيئاً منها لا يصير اسلا ولا يقضى الاصل ان يكون معه لاستحالة في نفسه وعلى الثالث ايضا لان معنى الكلام هو التبيين والحال ان البعض حال

لفظيا كان او منبويا (واحترز) المصنف (بذلك) اى بقوله مؤثرة (محسنا)
 اى عن العلمية التى (يجمع الى التأيت) معدودة او مقصورة (او) عن العلمية
 التى يجمع (صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منها) اى من التى التأيت وصيغة
 منتهى الجموع (كافى منع الصرف) عن الاسم لامر انها سيبان قويا ن يقومان مقام
 السبين من غير احتياج الى العلمية وغيره فوجود العلمية فيها يكون كالعدم فلا تكون
 مؤثرة ولذا قال الشارح (لا تأيت فيه) اى فى كل واحد (العلمية) (اذا نكر) مبنى للمفعول
 شرطه وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل الاسم فى حكم النكرة (بان يأول العلم بواحد
 من الجماعة المسماة به) اى بالجماعة التى سى كل واحد منها بذلك العلم كذا سى شخص
 يزيد وشخص آخر به المراد بالجماعة ههنا مزاها القوى وهو ما فوق الواحد لان
 الجماعة فى اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو)
 زيد فى قولك (هذا زيد) فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به قرينة كونه خبر الان التكرير
 اصل فى الخبر (ورايت زيدا آخر) فلفظ زيد ههنا نكرة قرينة كونه موصوفا بآخر
 (فانه) اى فان الحال (اريد به المسمى بزيد) وما يجب ان يعلم ان المراد بالتكرير ههنا التكرير
 حكما لانه بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ هى فى الحقيقة ما وضع لئى لا يئيه لا ما اريد به
 غير معين مجازا واما لئى هذا اشتراك اتفاق (او يحمل) عطف على بأول اى اذا نكر
 بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه) بالرفع لانه قاعل المشتهر لا يعتمد
 على الموصوف اى صاحب العلم (به) اى بالوصف (نحو قولهم) اى قول اهل الحق (لكل
 فرعون موسى) فان فرعون فى الاصل علم لذات متصفة بالطالة فكان غير منصرف
 للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفه ودخله الجر
 والتووين وموسى فى الاصل علم لذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل
 فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه صار نكرة
 فأنصرف ولذا قال الشارح (اى لكل مطلق بحق) وهذان قيل ذكر الاسم واردة
 وصف صاحبه (صرف) جزا لقوله اذا نكر والشرط مع جزائه فى محل الرفع خبر
 المبتدأ وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة (لا) دليل للصرف اذا نكر (دليل (سبين)
 فعل ماض مبنى للفاعل والسكن فيه راجع الى ما فى (لا) دليل (ظهر) ظهوراينا
 (حين ين) مبنى للمفعول (اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق) اى فى تفصيل كل
 واحد منها (من هنا) بيان ما فى قوله (لا) اى العلمية) اى من ان العلمية اتى هى شرط
 او سبب (لا يجمع) اى لا يجمع حال كونها (مؤثرة لا) الاستثناء مفرغ لوجود
 شرطه على مسابى اى من ان العلمية لا يجمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها
 مؤثرة فيه (لا) (ما) (اى) يجمع (السبب الذى) (هى) اى (العلمية) (شرطية)
 اى فى تأثيره حتى لو لم تكن العلمية شرطية لم يؤثر ولم تعتبر سببته (وذلك) اى كون

ولما البعض الآخر فهو
 متعين له ولما الثانى فلاه
 يقتضى وجوب تبين
 المدلول عنه كاهو الظاهر
 واذا عرفت هذا تبين لك
 ان الحق بيد الشارح قدس
 سره فان التجاوز
 وتعيين الاحد مما يجب
 عليه لعدم حصول المقصود
 بهذا التقدير وابقا لاحد
 على العموم (قوله) قال
 بعضهم انه معدول عما
 فيه اللام اى من الآخر
 مستدلا على ذلك بأنه لو
 كان مع القدرة كما فى الله
 اكبر لزم ان يقال بسوة
 اخر على وزن الفعل لان
 افضل التفضيل ما دام بمن
 ظاهرة او مقدرة لا يجوز
 مطابقة لئى قوله بل يجب
 افراده ولا يجوز ان يكون
 بتقدير الاضافة كما ستف
 على لم يبق الا ان يكون
 اسله اللام (قوله) وقال
 بعضهم هو معدول عما
 ذكر معه من استدلالا
 بأنه لو كان اسله اللام
 لوجب كونه معرفة كاس
 وسحر المدلولين عن
 ذى اللام فكان لا يقع
 صفة لتكررات كفى قوله
 فى ايام اخر واجيب بانه
 لا خير فى ذلك لبقاء
 اصل المعنى ولم يكن كاس
 لان اسم معرفة فكان
 متضمنا للمعنى اللام وكذا
 سحر لانه عمل بخلاف آخر
 فانه نكرة وصرح
 المصنف فى الايضاح
 باختياره الاخير لكنه
 لم يتعرض للمعنى ما يتوجه

العلمية شرطاً واقع (في) الأسباب الأربعة التي هي (الثابت) الحاصل (بالتاء لفظاً
او معنى) أي حال كون ثمة ثابت لفظياً بان تكون تاملفقولة وامتنوا بان يكون الثابت
في معناه كما قال المصنف فيما سبق الثابت بالتاء شرطاً العلمية والمنصوبة كذلك (والمعجزة)
كأقال أيضاً المعجزة شرطها ان تكون علمية في المعجزة (والتركيب) كأقال التركيب
شرطه ان يكون علماً (والالف والنون الزيدتين) كأقال الف والنون ان كانا في
اسم فشرطه العلمية (فان كل واحد من هذه الأسباب الأربعة مشروطة) في تأنيده
(العلمية) أي بان يكون علماً حتى لو لم يكن علماً يؤثر (الاعدل ووزن الفعل) (استثناء
مما يقى من الاستثناء الاول) أي استثناء بمقتضى المستثنى منه فلم يلزم تعدد الاستثناء
من امر واحد بل عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد مثل قولك
ما ضربت الا زيدا الاعرا أي ما ضربت احداً غير زيد الاعرا فكان المضروب زيدا
وعمر (أي لا تجامع) العلمية سبياً (غير ما هي شرط فيه الاعدل ووزن الفعل) فالعلمية
تجامع الأسباب الستة ولكن تجامع الأربعة حال كونها شرطاً فيها والاثنين بلا شرط
(فان العلمية تجامعهما) أي تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها (مؤثرة) مهما
حيث كانت سبياً محضاً (كما) تجامع العدل (في عمر) وزفر (و) وزن الفعل (في) (احمد)
وشرو ضرب (و) ليست شرطاً فيها) أي حال كون العلمية غير مشروطة في تأثيرها
وسببها (كما) لم تجامع العدل (في ثلاث) ومثلك واخر جمع فيه (و) مع وزن الفعل
في (احمر) واسود وادغم لانها لو كانت شرطاً لهما كما كنا غير منصرفين من غير العلمية
لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشروط ولو لم يكن سبياً محضاً لما كان الاولان العدل
ووزن الفعل بسبب محض (وهما) (أي العدل ووزن الفعل) (متضادان) جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطاً فيها فجاز ان يوجد كل فيهما
العدل ووزن الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علماً على ماسياً واذ انكرت زالت
ولم تزول لانها ليست بشرط فيها وحينئذ لا يصح قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا انكر
صرف لان هذه الكلمة لم تنصرف اذا انكرت لبقاء السبين العدل ووزن الفعل فاجاب
عنه بقوله وهما متضادان (لان الاسماء المدولة بالاستقراء) والتبعية متحصرة (على
اوزان مخصوصة) وهي ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل ثلاث ومفعل نحو مثلك
وفعل نحو اخرو وعمر وزفر وجمع وفعل نحو سحر وفعل نحو اسس وفعل مثل فقام
(وليس شئ منها) أي من هذه الاوزان الستة قوله منها صفة وقوله (من اوزان الفعل)
خبر ليس (المستبعدة) صفة الاوزان (في منع الصرف) عن الاسم واتماقيد هابا للمعتبرة
احترازاً عن نحو سحر فانه وان كان على وزن ضرب الا انه من تلك الاوزان
اذا كان الامر كذلك (فلا يكون) (أي لا يوجد) ويشير الى ان يكون تاماً لاحتياج
الى خبر منصوب (شئ معها) أي مع العلمية يعني ان المستثنى منه المحذوف ههنا شئ

عليهم وقد اخرج
واتبعه خاصة والثالث
ان جمع بشرطين ثبوت
فاعل وعدم فعل قبل
العلمية كجاء فهو مدلول
عن فاعل يقال انه علم
مربح اي غير منقول
من شئ وما اورد فانه
وان جمع الشرطين لكن
سمع في كلامهم كعلم فلما
فكان الواجب على
هذا الاصل صرف عمر
وزفر لانه جاء بها
فاعل قبل العلمية جاء
فعل ايضاً كجاء فلما سمعها
غير مدلولين عن فاعل
وان اخجل الشرطان
كلهما فلا كلام في كونه
منصرفاً (قوله) وليس
فيها الا البيان قيل فيه
انه لو اريد انه ليس فيها
في الا البيان فهو
ظاهر الشئ وان اريد انه
ليس فيها موجب البناء
الا البيان فيه انها ليس
موجبين لبناء وفيهما
وزن فسال وهو
يوجب البناء فالصواب
وليس فيها الا الوزن
والوزن لا يستلزم في اجاب
ولا علينا ان تفصل ولعله
لازم في هذا المقام
ليكتشف الحق وتبين المرام
فتقول ان المراد بباب فقام
ما هو على وزن فعال
من اعلام ايمان المؤنثة
وذلك اعمى وزن فعال
يتمتع على اربعة السام اسم
فعل كترال وبناء ظاهر
وعلم المصادر على
رأى النجاة كقيد

للمرة وصفه المؤنث
كساق بمعنى لاساقوما
ايضا مبنيا بالتساق
وعلم الاعيان المؤنثة
وهو مختلف فيه وقد
اختلف في علمه بناء على
اسم فعل من هذا الوزن
ف قيل يني لتضمن
تاء التأنيث وقيل لمثابه
نزلة زنة وعد لاوهو
بخار المصنف ذهب
البره ومن تبعه
(وهو الرضى) الى ان فيها
ثلاثة الاسباب التأنيث
والعدل والعلمية قال
بيبين يسلب الاسم
بعض الفكن ليستحق
بالزيادة زيادة السلب
وليس يستحق الصرف
الا لبقاء وزد الاول بانه
في الصواب تقدير ما التأنيث
نار ودار الى الما لافض
والثاني بان اعتبار الوزن
في علمه البناء غير صحيح
لان ذهاب وسحاب وكلام
وجها الى فعد ذلك
مربيات بالاخاق واعتبار
العدل بما لاوجه له فانه
ان ادعى العدل المحقق
فقال دليل عليه وثبوت
التصور واطاعة لا يدل
على كون قياسا وفاسق
معدولين عنهما اذ
من الحائر ترادف لفظين
في معنى لا يكون احدهما
معدولا عن الاخر وان
ادعى العدل المحدر
لا فطرار وجودها
مبنيان الى ذلك كما ذكر
لحق صرف عمر

حام لجموع هذين الشيئين فالسببى ووصفه هنا كذلك فلا يرد ما اورده الهندى
من انه غير صحيح (من الاسم) بيان لشيء (الغائر) صيغة الاسم وهو اجتماع العدل
ووزن الفعل مرة واقرادها اخرى (بين مجموع هذين الشيئين) وهو اجتماع
العدل ووزن الفعل (وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده
(الاحدهما) يبنى الا ان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحد والعدل
وحده كعمرو (لا مجموعهما) يبنى لا يوجد معها كلاما كما قيل حتى يراد ان لا يصح قوله وما
فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كليا (فانكر) اى اذا جعل نكرة الاسم الاثير المتصرف
الذى احدا سبابا العلمية سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا ولا كعمرو
واحدوا وبرايم وعمران او ثلاثة كما هو جوار في اسى بلدين او اربعة او غير هانحو
اذ ريسان (يقى) ذلك اسم الغير المتصرف (بلا سبب) فيه (اى لم يبق فيه) اى فى الاسم
الغير المتصرف الذى احدا سبابا العلمية (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو
سبب) يبنى لم يؤثر في منع الصرف لانه لا يزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيها)
متعلق بقوله يبنى فى السبب الذى (هى) العلمية (شرط فيه) اى فى سيده وتاثيره
(من الاسباب الاربعة المذكورة) وهى المعجمة والتأنيث بالتاء لفظا او معنى والتركيب
والالف والنون لما مر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها وان لم تزل
ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انقضى) بالتكثير (احدا للسين
الذى) صفة احد (هو العلمية بذاتها) ووصفها (و) انتفى ايضا (السبب الآخر)
لكن لا ذاته بل وصفه وهو التأثير (الشرط بالعلمية من حيث وصف هو سببته)
لان انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يبنى
تأثيره (فليسبق) بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ما جعلت هى شرطه (فيه) اى فى الاسم
الغير المتصرف الذى احدا سبابا العلمية (سبب) آخر (من حيث هو سبب) قال نصرف
(او) يقى ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيها) اى فى السبب الذى (هى) اى العلمية
(ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان لما قيل قوله فيها (ووزن الفعل)
مثل عمرو احد اذا نكر كل واحد منهما فى كل مع سبب واحد وهو العدل فى
الاول ووزن الفعل فى الثانى لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيها لم يلزم انتفاؤها
بانتفاءها فانصرف لان الاسم لا يكون غير متصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام السين
مع ان الاصل فى الاسم الصرف (هذا) اى خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر الاسم
الذى احدا سبابا العلمية يقى بلا سبب ومع سبب واحد (وقد قيل) اى اعترض لان القول
اذا قلدى بلى يكون بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المصنف (وهما متضادان)
بان قال (ان اصمت) قطع الهمزة ووصلها (بكرتين) اى بكسر الهمزة والعين
التي هى الميم حال كونها (علما للمفازة) اى الصحراء بالقارسية بيان كافي قول

الشاعر اشلى سلوكية بانت وبات بها • وحشر اصمت في اصلاها اوده • (من اوزان الفعل) خبر ان قاة في وزن اضرب (مع وجود المدل فيه) اى في قول اصمت (قاة) اى قان قول اصمت (امر من صمت يصمت) من باب نصر ينصر (وقياسه ان يحى بضمتين) لا اذا كان عين المضارع مضموما يحى • بهزمة الوصل في امر ذلك الباب مضمومة آتيا العين المضارع ولا • اذ قحت يلبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب اذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهزمة احترازا عنهما (فلما جاء) اصمت (يكسرين) علما للمفاضة (علم انه) اى اصمت (مدلول عنه) اى عن اصمت بضمتين لا ملاجئى اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه مدلول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعتراض (ان هذا) اى كون اصمت بكسرتين على غير القياس مددولا عن اصمت بضمتين او عدم مجئى اصمت بضمتين من صمت بصمت بضم العين من باب دخل (امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين) من غير اعتبار قهله من اصمت بضمتين ايضا اى كما ورد اصمت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسورا العين (وان لم يشتر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضموم العين (قال اوزان التي محقق) وثبت (في المدل بتحقيقا كان) المدل (او تقديره) لم يجامع (تلك الاوزان) (وزن الفعل) وما يكون وزن الفعل لا يكون مددولا وما يكون مددولا لا يكون وزن الفعل وقال الحشى ونحن نقول اصمت علم للمفاضة سميت بلفظ اصمت بضمتين ما لفت في شدته لحرف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الفلظ من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لا مدلول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفاضة الخوفة لا لملقها وليس كذلك (وايضا) كما هرفت ان ان كون اصمت بكسرتين مددولا عن اصمت بضمتين امر غير متحقق للغة المذكرة (قد عرفت فيما قدم) يننى في بحث المدل في قوله لكن لا بد للمدل من امرين وجود الاصل المدلول عنه واعتبار اخر اجه عن ذلك الاصل الخوان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار المدل التحقيقى (وقى التقديرى ايضا لا اذالم يكف وجود الاصل في التحقيق مع ان اصله موجود محقق فى التقديرى عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لا محقق (بدون اقتضاء منع الصرف اباه) اى المدل لكون ذلك الاسم غير منصرف فى الاستعمال بالغة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة) المدولة (عن ذلك الاصل) الموجود تحقيقا او قدرا لان الاصل اذا وحده لم يعتبر الاخراج لم يتحقق المدل (وهنا) اى في قوله اصمت بكسرتين علما للمفاضة (لا يقتضيه) اى لا يقتضى منع صرف اصمت بكسرتين المدل وان كان الاصل موجودا محققا (لوجود سبعين فى اصمت) يقتضيان منع صرفه (وراما المدل) اى غير المدل (وهما) اى السبعين اللذان يقتضيان منع صرفه وراما المدل (العلية والتأنيث) المنوى مع وجود تخم

وهو الظاهر من كلامهم
فما له دليل على كون
تزال الذى هو الاصل
مددولا بل الظاهر خلافه
لان الاصل فى كل مدلول
من شئ ان لا يخرج
عن نوع المدلول عنه
اخذنا من استمر كلامهم
فكيف خرج الفعل
بالمدل من العلوية
الى الاسمية والثالث
ينص المدل الى الكل كما
ذكروا العلوية وكذا
التأنيث فى البعض وقد
در الشارح حيث
بسط الكلام على وجه
لا يحوم حوله شائبة
اعتراض وذلك لتعلق
العلوية والتأنيث فى
هذا القسم ولما لا على
ان اعتبار المدل فى
ذوات الراء ليس حلا
على تزال اسم فعل بل لان
فصاحبه يختم بالازادوا
تخصيص البناء بالمازأ
ان تقديرى الاعراب
والبناء فى جميع الا
علام الشخصية مستقيان
وكان قصدنا الى الامانة
فى ذى الراء لكونها امر
منتعنا وكان المصعب
لها كسرة الراء وهى
لا تحصل الابتداء البناء
اضطر والى تقدير المدل
للا يلزم اعتبار البناء
الذى يجتر عند حصول
اهل مراتب متشابهة
الاسم الفعل عند تحقق
ادنى مراتب تلك المتشابهة
المؤثر فى منع الصرف
لفظ ولا يفتقد ذلك

تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كبحر وضرب لان
 افعل امر مختص به (ثم) اى بعد بيانه ان ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب
 او مع سبب واحد (انه) اى المصنف (اشار الى استثناء مثل امر علما اذا نكر عن هذه
 القاعدة) اى القاعدة التى فيها المصنف هو قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
 بناء (على قوله سيويه بقوله) (وخالف سيويه) مركب من سيب قارسى وهو التفتح
 ووجه وهو صوت لقب امام النحاة عمرو بن عثمان البصري واما القلب به لا يتشاورا فمخ
 كما تشتررا فمخ الفتح (الاخفش) مشتق من الخفش يفتحون صغرا العين وضم فى
 البصر يقال رجل اخفش اذا كان فى بصره ضعف وقديكون الخفش علة وهو الذى
 يبصر الشيء بالليل ويبصر فى غيم ولا يبصر فى يوم صباح كذا فى الصحاح وسبب قلبه به
 معروف الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعنى من يكون مكنتا باني الحسن
 لان الاخفش ثلاثة الاخفش الكبير ابو الخطاب استاذ سيويه والمتوسط
 ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيويه والصغير ابو الحسن على بن سليمان
 تلميذ المبرد (تلميذ سيويه) عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر لمد
 من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت الاء دلالة على
 ان المتعلم ادى خالا وازل من العلم (ولما كان) ردلا ووردا الهندى حيث قال الاولى رفع
 الاخفش لان سيويه استاذه ولبسة المخالفة اليه غير ملائم لرب (قول التلميذ) اى
 ما قال وهو انصراف نحو احمد بعد التكرار (اظهر) من قول سيويه لان الاصل فى الاسم
 المغرب الصرف (مع موافقته) اى مع ان مقاله الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف
 (من القاعدة) بيان ما فى لما وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب
 او مع سبب واحد (جملة) اى جعل المصنف قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة
 الى الاستاذ) وهو سيويه حيث جعل سيويه قاعلا لخالف عملا بما هو الاصل فى فاعل
 وهو الاولى (وان كان) جعل قوله التلميذ اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ (غير
 مستحسن) لانه جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والتبوع فرعا وتابسا وهذا عكس
 المقول (نبيها) مفعول له (على ذلك) اى على كون قول التلميذ اظهر وما ذكره من
 القاعدة وافق والبلغ قد يعبدل عن مقتضى الظاهر لتكته ولانه اذا كان القصد اظهار
 الحق لا بأس به الجائين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ حرمالا
 سياتى عبارات الفقهاء (فى) (انصراف) متعلق بخالف (نحو امر علما) اى فى كونه
 منصرفا (اذا نكر) اى اذا جعل نكرة بدكونه معرفة حيث ذهب سيويه الى عدم
 انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجى (والمراد بنحو امر) كل (ما) اى وصف
 (كان معنى الوصفية) اى فى ذلك الوصف سواء بقى على الوصفية مثل امر اوزالت
 عنو جعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل الطمية) يعنى قبل ان يتقل من

مربى ان اعراض القائل
 وتصويه المارساتها
 انما نفأمن سوء الفهم
 قوله ليس فى محله
 صاحب الوافية اى
 قد وجدت نسخة
 هذا الكتاب المرددة
 على المصنف ولم تكن فيها
 لفظة قطام فأتت غارتها
 عنها اقل حذفها المصنف
 عند قراءة بعض المشتغلين
 عليه لعدم مطابقتها
 المقصود هنا (قوله) ليات
 ما اخذت مع بعض صفها
 التى هى المرددة قليل
 والدكورة ايضا وفاده
 اظهر من ان يضى (قوله)
 بشوة موصوفة بالاربية
 وانما لم يقل منصفة لانها
 ليست وصفا لها
 بحسب الحقيقة بل حصل
 ذلك بمجرد وصفها
 بهذا الاسم ومن لم يشبه
 ذلك اعترض بان الصواب
 منصفة (قوله) اى شرط
 الوصف فى سببية
 منع الصرف قبل يضى
 ان يشيد ايضا بان لا يكون
 فى العلم عند سيويه
 وان لا يكون ذاتا
 باللمية عند الاخفش
 ان اراد انه كان
 على المصنف ان يتعرض
 لهذين الاسمين فنوع
 لظهور ان المقام
 لا يبعد ما وان ارادته
 كان ذلك على الخارج
 قد سره كاهو الظاهر
 من كلامه فكذلك ايضا
 لناقضة قوله فلا تضرمه
 الطلبة الاسمية (قوله)

الوصفية ويجعل علما الشخص (ظاهر غير حق) يبنى موضع الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (فيدخل فيه) اى في هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عشتان وريان مما يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا غير حقى (ويخرج عنه) اى عن احوالها كان معنى الوصفية فيه ظاهرا ليس بحقى (افعل التأكيدي) اى فعل الذى استعمل فى التأكيدينى صار من الفاظ التأكيدي المنوى (نحو اجمع) واكتع واصمع فان هذه الالفاظ فى الاصل موضوع علمنى وصنى وهو الجمية ولذا كانت غير منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة فى معنى التأكيدي لانها لما كانت بمعنى كل ايضا خفف فيها معنى الوصفية (فاته) اى فان نحو اجمع (منصرف عند التنكير) يبنى ان نحو اجمع اذا استعمل فى معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والملموحا باتفاق سيبويه والاختش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاقتاق) اى باتفاقهما (لنصف معنى الوصفية) وهو الجمية (فيه) اى فى نحو اجمع (قبل العلمية) اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو الانصراف (وكذلك) اى كما يخرج عنه افعل التأكيدي يخرج عنه ايضا (افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بفعل التفضيل المجرد عنها ما يكون مستعمل بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملغوظة مثل الله اكبر اى انه اكبر من من كل شئ لا ما استعمل باللام او الاضافة فاته منصرف علما كان او لا ماسيحي ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر يعنى انصرف لان وجود لازم الشئ يستلزم وجوده (فاته بعد التنكير منصرف بالاتفاق) وان كان غير منصرف حال التنكير او لا وحال العلمية تأنيبا بالاتفاق (لنصف معنى الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التيسر بفعل الاسى الذى لا وصفية فيه ككل وابدع ولا يكون مما كان فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل فى الاسم الصرف (حتى صار افعل) التفضيل حين تجرده عنها (اسما) مضملا عنه معنى الوصفية فيبنى ان يكون منصرفا (وان كان منه من) يعنى وان كان افعل التفضيل مستملا مع من التفضيلية (فلا ينصرف) يعنى يكون غير منصرف بعد التنكير ايضا (بالاقتاق) لاحدقيه (لظهور معنى الوصفية فيه بسبب) كونه مستملا (بمن التفضيلية) لانه اذا اتصل افعل بمن فترتيز من افعل الاسى الذى لا وصفية اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف فيكون غير منصرف فى الاحوال كلها للوزن الوصف او الوزن والملم (اعتبارا للوصفية الاحلية) متعلق بالاعتبار (اى انما خالف سيبويه بالاختش) فى الصرف نحو احوار علما اذا نكر (لاجل اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفية الاحلية) المصدر جار لفاعله ونائب لمفعوله وفى هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله باعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون مصدر وفاعلا لفاعل الفعل

فى الاصل الذى هو الوصف
فيل كسب فى الحاشية وانما
كان الوضع اصلا لغير
اللهالات المتبرة عليه
هذا فى الفرع اللهالات
الثلاثة المتبرة فى باب
الافادة والاستعانة عليه
واذا كان الوضع اصلا
واللهالات فرعا ماضية
اللهالات الى نقل ترتيب
اشتغال الاصل عن الفرع
منزلة اشتغال الطرف
على المظروف ولا يخفى
ان الظاهر انهم جعلوا
الوضع اصلا بالنسبة
الى الاستعمال لانه
فرع الوضع ليجعلوا
الثابت فى الوضع ثابتا
فى الاصل فى الثابت
بحسب الاستعمال عارضا
وانت خبير بان الخارج
قد سردها ان اردت تحقيق
وجع اصالة الوضع
بان اللهالات لا تخرج
عليه لان نسبة اللهالات
الى الاصل المنصرف بالوضع
بكلية فى اعمالي لكونها
فرعا له اذ النسب
الى الاصل ليست اللهالات
بالضرورة والطرف
الاخير من هذا القول
غير مرضى ايضا
لان المصرح به المخطوط
ان اخذ الوضع انما هو
لاستعانة عما هو
بحسب الاستعمال وما هو
كذلك لا يتصور رمية
كيف وقد ثبت ان الفرع
لا يكون عارضا للاصل
والاستعمال قد يكون
له (قوله المذكور

المطلوب ومقارناته في الوجود وهما كذلك (بمد التكرير) ظرف الاعتبار (قانه لما
زالت العلمية) المانعة لا اعتبار الوصفية لا العلمية للخصوص والوصفية للعموم
(بالتكثير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية الزائدة بالعلمية (فاعتبرها) او فاعتبر سيبويه
الوصفية لزوال المانع (وجعله) اى نحو احر غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب
آخر كوزن الفعل (في نحو احر (والالف والنون المزيدتين) في نحو سكر ان يبنى
ان في نحو احر ثلاثة احوال حال التكثير اولاقانه غير منصرف للوزن والوصف الحالى
اتفاقا وحال العلمية ثانياقانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التكثير
ثالثا بعد العلمية فان غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصل واماعد
الاختصاص فنصرف على ماسبق (فان قلت كان) مخففة من ان المفتوحة المشددة
واسما ضمير الشأن المحذوف وجوبا اى كانه (لامانع من اعتبار الوصفية الاصلية)
بمد التكثير هذا هو المشبه (للباعث على اعتبارها) هذا هو المشبه تقديره فان قلت
لاباعث ههنا بمد التكثير على اعتبار الوصفية لان الاصل في الاسم الصرف كانه لا
مانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية (ايضا) اى كلامانع من اعتبارها (فلم اعتبرها)
اى فاعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائدة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف للوزن
والوصف الاصل (وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه) اى في الاسم العرب (اعنى)
بما هو خلاف الاصل فيه (منع الصرف) لما سبق غير مراد ان الاصل في الاسم العرب
الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل (قيل) ببنى اجيب (الباعث على اعتبارها)
الاعلى اعتبار سيبويه الصفة الاصلية في نحو احر بمد التكثير فالصنف مضاف الى الفصول
والفاعل محذوف (استاع اسود وارقم (من الصرف اسمين للعبة وادهم اسما للعبة (مع
زوال الوصفية عنهما) اى عن اسود وارقم (حيث) اى حين كونهما اسمين لهما ببنى قاس
سيبويه اعتبار الوصفية في نحو احر بمد التكثير على اعتبارها في اسود وارقم اسمين للعبة
لزوال الوصفية في كلام القسمين (وفيه بحث) اى في هذا الجواب لنظر (لان الوصفية)
الاصلية التى هى سبب (لمزل عنهما) اى عن اسود وارقم (بالكلية) لان
الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما للعبة الحمراء وارقم اذاجعل اسما
للعبة السوداء وليس كذلك (بل ببق فيها) بمد الاسمية (شائبة) اى رائحة (من
الوصفية) الاصلية التى وضع اسود وارقم لها (لان الاسود اسم للعبة السوداء) وهى
نوع ما وضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل ما فيه السوداء فيدخل فيه اللعبة
السوداء ببنى جنسها فيكون اسما للجنس من الاجناس التى وضع اسود لها (والارقم
اسم للعبة التى فيها سواد وبياض) وهى نوع ما وضع له ارقم لان ارقم وضع الكمال ما فيه
سواد وبياض وهذه اللعبة جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها (وفيهما) اى في
اسود وارقم الذين هما اسمان للعبة (شمة) اى رائحة (من الوصفية) فلا يلزم من اعتبار

من اشتراط اسماة الوصفية
وعدم مضرة العلمية
ان الامة المذكور بعد
اسم الاشارة اعانى
بجمع الاسمين ولا يفتى
ان هذا حق لاسميه فيه
وعليه الاجماع وقد
اشار الشيخ الرضى حيث
قال تقدير الكلام شرطه
ان يكون فى الاصل
فكذلك صرف صرحت
بشئ اربع فلا
تضرر العلمية لذلك استنع
اسود الى ان عطف استنع
على على صرف يقتضى
تقرره على المقرة هو
عليه وليس بصحيح وقد
احسن الشارح حيث نبه
على ان الوجه في العطف
الصورى ان يجعل
مجموع المطفوف
والمطفوف عليه متفرعا
على مجموع ما تقدم ومما
وهو كل فرع الراسه على
ذهن القائل لظهور
ان الفرع الاول اعانى
لفرط المذكور بلا
واسطة وان الثانى يملق
بالواسطة المترتبة على
ذلك الشرط اعنى عدم
مضرة العلمية ولما قوله
وشفت فهو عطف على
صرف جزا ومقابل
فيه تكلف والاطهر ان
قوله فلا تضرر العلمية
لتحريم اشتراط الاسماة
وتوضيحه وليس مقصودا
بالقائل وتوقله لذلك اشارة
الى اشتراط الاسماة وهو
بخصوصه على كل واحد
من الثلاثة مجموع (قوله)

الوصفة الاصلية (فيهما) اى فى اسود وارقم بعد الاسمية (اعتبارها) اى اعتبار
 الوصفة بالرفع فاعل فلا يلزم (فى احمر بعد التكرير) وجهه غير منصرف للوزن والوصف
 الاصلى كما كان اسود واراقه اسمين للجهة غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها)
 اى لان الوصفة التى فى احمر (قد زالت) بالعلمية (عنه بالكلية) فلا يلقى على اسود وارقم
 اسمين لها ايجابان هذا اذا جعل علما لغير الذات المحصورة وهى الذات الموصوفة
 بالحركة اما اذا جعل علما لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفة تزول بالكلية بل المتبادر
 ليس الا ان يحمل علما لتلك متصفة بالحركة بملاقة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم
 على ما سبق فامكن اعتبارها فى نحو احمر بعد التكرير كما يمكن فى اسود وارقم فالقياس
 صحيح (واما الاخفش فذهب الى انه) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التكرير (فان
 الوصفة) فى نحو احمر (قد زالت بالعلمية) لان الوصفة والعلمية لا يجتمعان فى كلمة
 واحدة فلا يسبح (و) ان (العلمية) قد زالت (بالتكرير) وهو ظاهر والزائل لا يعتبر
 من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم العربى الصرف واجيب عنه
 بان الساقط للمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه) اى فى نحو
 احمر بعد زوال الوصفة والعلمية الاول والثاني والثاني بالتكرير (الاسباب واحد وهو وزن
 الفعل) فى احمر (او الالف والثون) المزيدين فى سكران والسبب الواحد لا يمنع عن
 الاسم الصرف ما لم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه سبب واحد غير مكرر تجايل الى جانب
 الاصلى وهو الصرف الى جانب الفرع وهو عدم الصرف فجذب الى الاصل لصالته
 فانصرف (وهذا القول) اى قول الاخفش (ظاهر) من قول سيبويه قد سبق وجه
 الظاهرة وقال المحشى والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط
 ان خلافا فى نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فملى منع الصرف (ولما اعتبر
 سيبويه الوصف الاصلى) فى نحو احمر (بعد التكرير) اشار الشارح بهذا الى ان قول
 المصنف ولا يلزمه جواز السؤبال ورد من قبل الاخفش لسبويه على ان يكون الواو
 فيه للاستئناف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية لان الزائل للمانع يجوز ان
 عند زوال ذلك المانع (لزمه) اى لزم سيبويه (ان يشره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى
 (فى حال العلمية) يبنى عند قيام المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عند زوال المانع
 (فيستخرجون) من الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يبنى فيجعل عند سيبويه
 نحو احمر غير منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز
 ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل لذات الوصف فيجوز ان
 يعتبر الوصف الاصلى لصالته مع العلمية عنده (فاجاب عنه المصنف) اى عن هذا
 القول ومن جانب سيبويه (بقوله) (ولا يلزمه) من الاكراه والوزوم والمتاسب لقول
 الشارح لزمه الثاني (اى) ولا يلزم (سيبويه من اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفة

صرف لعدم امالة
 الوصفة اربع قبل هذا
 اشكل على علماء الفن
 ونحوهم الى الان حتى
 قال الرضى لم يظهر
 الى الان دليل قاطع على
 اعتبار الوصف العرضى
 والاستدلال بصرف
 اربع مدخول بهواز
 ان يكون انصرافه لانتفاء
 شرط وزن الفعل وهو
 عدم قبول الاء فطروا
 الكلام فى الاعتبار
 من عدم الاعتماد بقول
 الاء بما لا طائل فيه
 فاعرضنا عن المطالة
 الى الطول وقولنا الحاجة
 الى عدم اعتبار الوصف
 العرضى الى القاطع انما
 الحاجة الى القاطع
 فى اعتباره واما وجه
 قطعهم بعدم اعتباره
 فى اربع كون الصرف
 لذلك لعدم شرط
 وزن الفعل كما يؤكده
 تقديم الطرف على حمله
 انما اعتبر فى وزن الفعل
 عدم قبول الاء فى اصل
 الوضع ولذلك امتنع
 اسود مع قولهم لجهة
 الاخرى اسودة وقول
 اسماء الاعداد التابع
 بعد عروض الوصفة
 لافضل الوضع العددي
 هذا ولا يخفى ان ذلك
 القول ذو وجهين الكتب
 وعكس ما هو كذلك
 فى نفس الامر فان
 الاستشكال فى هذا المقام
 لم يسع منا حقيقته
 الى هذه الايام ثم قال

الشيخ الرضى كذا
وله أمثال ذلك وهذا
لأن مسلكه التحقيق
لا يرضى بمجرد تقليدهم
والقول بأنه لا حاجة في
عدم اعتبار الوصف
العرضي إلى القاطع
مدعي الجدوى لأهاتما
يطلب الدليل هل
إن الوصف يبدان ثبت
اعتباره لم يستبرأ من
حسب الاستعمال وإي
نحو يدل على تخصيص
ما هو بحسب الوضع
بالاعتبار والتحقيق
إن انصراف ابراهيم
على اعتبار الوصف
العارض قطعا لأن اشتراط
عدم قبول التاء معتبر
حسب يقضيه القياس ولا
يغني أن الحلوقة التاء
في الفصل وصفا لا يكون
قياسا إذا القياس أن يكون
مؤثرا فعلا وطوق التاء
أما هو بحسب الاسمية
المعتبرة في أصل الوضع
فقد بان لك أن ذلك
الوصف لو كان معتبرا
لكان هو غير منصرف
بالضرورة وما قيل
من أن المانع قبول التاء
لثابت وتاء في أربعة
ليست لتأنيث بل للتذكير
ليس هي لأنه على تقدير
سلم اختصاص اللغ
بتاء التأنيث منقوض
بأن التاء في أربعة ثابتة
أيضا فان قولك أربعة
رجال باعتبار التأنيث
في الجمع المذكور وكلما
الحال في الزيدون الأربعة

الاصلية) الزائلة العلمية (بعد التكثير في مثل احمر علما) (باب حاتم) الرفع لانه قاعل
ولا يلزمه بنى فرق بين باب حاتم وباب احمر في هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو
العلمية موجود في الحال في باب حاتم والمانع اذا كان موجودا لا يسيل الى اعتبار المنوع
وغير موجود في باب احمر بل زائل بالتكثير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر المنوع واعلم
ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اي كل علم) تفسير لباب
لان هذا الحكم ليس بمختص بحاتم (كان في الاصل وصفا) بل كان في الاصل اسم
فاعل لحاتم او اسم مفعول مثل محمد او الصفة المشبهة كحسن وكرم وغيرهما كان في
الاصل صفة ثم جعل علما (مع قاما العلمية) المانعة للوصف (بان اعتبر) سيويه متعلق
بقوله ولا يلزمه (فيه) اي في باب حاتم (ايضا) اي كما اعتبرها في باب احمر (الوصفية
الاصلية) وحكم سيويه (منع صرفه) اي صرف باب حاتم (للعلمية الحالية) والوصفية
الاصلية (يعني) يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصل والعلما الحالي (لما يلزم)
تعليل لقوله ولا يلزمه وهو من الزوم ههنا لان الالتزام على ما لا يخفى اي لعله ومانع يوجد
(في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف) اي على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف
(من اعتبار المتضادين) بيان ما في لما (يعني) المراد من المتضادين (الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص) اي لشخص معين مخصوص بحيث لا يطلق على غيره وضع واحد
(والوصف للعموم) يعني ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف غير مخصوص
بواحد مثلاً ان احمر عام لكل ما فيه الحمرة ذى روح واجساد وانسان وغيره غير مختص
بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان في محل واحد (في حكم واحد) متعلق
بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول
الشراح (وهو) اي الحكمكم (منع صرف اللفظ واحدا) حيث جعل الواحد صفة
اللفظ واعتبار المتضادين في منع صرف لفظ واحد لكونه غير جامع كون باب حاتم
غير منصرف للوصف الاصل والعلما الحالي فلا يلزم سيويه من اعتبار الوصفية في باب احمر
اعتبارها في باب حاتم حتى يرد عليه ماورد (مخلاف ما) مصدرية (اذا) ظرفية زمانية
(اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) بالرفع لانه نائب اي بخلاف وقت اعتبار
الوصفية الاصلية (مع سبب آخر) وهو وزن الفعل (كما) اعتبرت (في اسود وارقم)
اسمين للجهة قائم المانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية
يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة او امثلة اسود واحمر (فان قلت المتضادان هوين
الوصفية المحققة الموجودة حيث لم تكن زائلة) والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية) مثل حاتم علما لان الزائل لا يكون مضادا للثابت (فلو اعتبرت) معنى
للمفعول (الوصفية الاصلية) الزائلة (والعلمية في منع صرف حاتم) متعلق باعتبرت
(لا يلزم اجتماع المتضادين) في حاتم لان الوصف في الاصل والعلما في الحال لا يجتمعان

اصلا للاستحليل اجتناع الضد من اعتبارهما (فتاقد احد الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله في حكم الوجود (بعد زواله مع ضد آخر) اى مع ضده (في حكم واحد) اى في منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير (من قيل اجتناع المتضادين) لان احد الضدين اذا كان مقدراً والاخر موجود الا يلزم اجتناع الضدين (لكنه شبه به) الا انه يشبه اجتناعهما (فتاقداهما معا) وان لم يكن مستحيلا لكنه (غير مستحسن) فينبى للماقل ان تحرزعن كلام غير مستحسن كما تحرزعن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم المربوب الذى فيه سببان من الاسباب او واحد مكرر يمنع من الجر والتسوية اراد ان بين ان الجر لا يمنع منه في بعض الاحوال وان كان التسوية يمنع في جميع الاحوال فقال (وجمع الباب) (اى) جميع (باب غير المنصرف) سواء كان عدم الانصراف بوجوديين او واحدا مكرر وسواء كان فيه علمية مؤنزا ولا (باللام) متعلق بقوله غير قدم عليه ثلاثا يتوالى الجاران (اى بدخول لام التعريف عليه) اى على الاسم الغير المنصرف اشار بالتفسير في الموضعين الى كون اللام للسند الخارجى (او الاضافة) (اى اضافته) اى الاسم الغير المنصرف (الى غيره) (نجر) (اى بصير) ذلك الاسم الغير المنصرف (بجروا) (بالكسر) متعلق بنجر (اى بصورة الكسر) لا الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجراره فلا بد من حذف مضاف او تجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا ناء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا لظاهر ان يقول المصنف بالكسرة بانه لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاجر وعمر كم (او تقدير) مثل بالحلى وحلى النساء (وانما لم يكتب) المصنف في بيان هذه القاعدة (قوله نجر) لان معناه على ما صير بجروا (لان الانجرار قد يكون بالفتح) كما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولو اكنى به لم يمان انجراره هنا بالفتح او الكسر مع ان المقصود هو الثاني وقد اصرح به ليكون عدل على المقصود (ولا) اى ولم يكتب ايضا (بان يقول بالكسر) اختصارا (لان الكسر يطلق على الحركات النائية ايضا) كما يسبق على الحركات الاعرابية ولو اكنى قوله ينكسر لئولهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه او اضافته يكون مينا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى ينبنى في هذه الحالة (وللحاجة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة) اى حاله اضافته الى غير ما وحالة دخول اللام عليه (منصرف او غير منصرف فقه) اى بفرض النجاة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم في هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت اللتان فيه بعد هذه الحالة او فلتا عنه وقت احدهما وذات الاخرى (لان عدم انصرافه) اذا كان فيه سببان او سبب مكرر (انما كان لمشابهة الفعل) في الاحتياج والفرعية (فلما ضمنت هذه المشابهة) اى مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ما هو من خواص الاسم) اى بسبب دخول ما يختص بالاسمية وتحققها (اعنى اللام والاضافة)

وان كان جمع سلامة كما به الشريف في حوائى الرضى وقد يؤيد ما ذكرناه لهم قالوا نحو اسود مخوم من قبول النساء حيث لا يشبه اعتبار الوصف بل باعتبار الاسمية اذا قلبت على ما هو المتبر سواء ورناسود وقد اعترف به الشيخ الرضى لكنه لم يتعلم لذلك ومصادفه مثل السائر ترك الاول للاخر (قوله) التائيد القفنى الحاصل بانما ينبنى بحسب الظاهر فان المنوى ايضا حاصل به لكنه بحسب التقدير وانما لم يعل التائيد القفنى مع ظهور كونه السبب واولي حسن الظاهر وعدم الاحتياج الى التقدير والتائيد حيث لان التائيد خارج عن هذا الحكم مع تيسر داخلان فيه والى هذا اشار قوله لا بالالف بين ان التائيد ما تاء لا حتما منه ومن الغافل من قال ان مراد المصنف التائيد الذى يعرف بالنساء والمنوى لم يعرف بالنساء بل بامارات تدل على اعتبار التائيد فانه قد مرده تسليم ان المنوى لا يعرف بالنساء بانه والمنوى كذلك لضرورة انه لا يلاجه الا بواسطة القفنى او جعل المنوى بمعنى ما ليس كذلك وعلى الاول يلزم البصير الى ما ذكره الشارح

على ماسبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم (قوت جهة) اى جانب (الاسمية) وتحقق لان وجود علامة التثنية فيه يدل على تحققه (فرجع) هذا الاسم (الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر) اى الجر لزال المانع من دخوله وهو المشابهة وجواز اجتماعه مع اللام والاضافة (دون التثوين) يعنى لم يدخله التثوين (لانه) اى لان التثوين لا يجتمع مع اللام والاضافة لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لا يجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتثوين لتكثيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتثوين دليل الانفصال والا فتراق فين الاضافة واللام وبين التثوين شافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التثوين (ومنهم من ذهب الى انه) فى هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى فى الاحوال الثلاثة التى مررت آتفا (والممنوع من غير المنصرف) لاجل وجود العلتين او العلة المكررة فيه (بالاصالة هو التثوين) لان التثوين لا يدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسرة فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا ومثل قولك قل الحق ولضريين فكان التثوين مقصودا بالتمنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف (انما هو بقية التثوين) لاشتراكهما فى الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) للسكان اى مكان (ضمنت) فيه (مشابهة) اى مشابهة (الافى سقوط التثوين) لكونه مقصودا بالتمنع وسقط (دون ثابته الذى هو الكسر) لان التثنية اذا ضفت تحصر تأثيره فيها والمقصود لم يتجاوز الى غيره (فما الكسر) المنوع لاجل المشابهة القوية حين ضمنت (الاحالة) لمدام المؤثر فى سقوطه بقى على حاله الاول (وسقوط التثوين) من ذلك الاسم فى هذه الحالة (لانتفاعه من الصرف) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف فى هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيتين او الواحدة المكررة باقية فلم واما اذا زالتا اما او زالت احدهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يجمع من الصرف بلا سبب او مع سبب واخذ وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام او الاضافة) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافة وكذلك العلة الواحدة المكررة مثل احر وحر او مساجد ومصايح وثلاث ومثلث وغيرها من الال التي يجوز جمعها مع اللام او الاضافة (كان الاسم غير منصرف) وسقوط التثوين منه لانتفاعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق من كونه منصرفا مطلقا وغير منصرف مطلقا (وان زالتا اما) اى زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافة الى غيره حيث لا يجوز اجتماعهما باحدهما (او زلت احدهما) اى احدى العلتين حيث لا يجوز جمعها مع احدهما (كان الاسم) منصرفا فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التثوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة لما سبق (ويان ذلك) اى ويان المذهب الثالث (ان العلمية تزول) بدخول (اللام) لما سبق ان اللام وضع لتعريف مادخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ما هو

قدس سره وعلى الثاني يكون الفاء مشروطين بالسمية وهو باطل (قوله) وشروطه تحتم تأثيره قبل اى مع العلمية فبارة الصنف قاصرة هذا ولا يخفى انه لاحاجة الي ذلك بقوله والمعنى كذلك بل لذكره لكان العبارة فى غاية البشاعة (قوله) من حروفها الثلاثة بل يلزم من كون التثوين شرط الوجوب فى الثلاثة كون النجاسة شرط الوجوب فى الساكن الاوسط منه ثم قيل والاحسن انه عبارة عن تحريك او سطر الكلمة ثلاثيا كان او خاسيا فاذا سسى يبرهم عن لغات ابراهيم مؤثر يجمع فيه الصراط الثلاثة الوجوب ولا يخفى على العارف بالاساليب الكلام ان المؤثر فيه لا يكون الا احدا الامور فاما لو فرضنا جواز اجتماعها لمحقق الوجوب بواحد منها فقط وذلك لانه ثبت ان الوجوب يحصل به ولا يخفى ورواها الوجوب حتى يصل بها عه الواحد وايضا ليس الوجوب مما يقبل الشدة والضعف حتى يكون تغير ما يتبعه دخل فيه (قوله) ليخرج الكلمة بقتل احدا الامور الثلاثة الى آخره ليل يظهر اعتبار حدوث نقل من كل سبب

معرفة بأي طريق كان (والإضافة) لأن المراد بالإضافة هنا الإضافة المنعوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ما سيأتي (فإن كانت العلمية شرطاً للسبب الآخر) كافي الأشياء الأربعة المذكورة فيما سبق (زالت) أي العلتان (مما) باللام أو بالإضافة لأن العلمية زالت باللام أو بالإضافة زالت أيضاً زوالها السبب الذي جعلت هي شرطاً فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فأنصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لما مر غير مر (كافي إبراهيم) وطلحة وزينب وبليك وعمران (وإن لم تكن) العلمية (شرطاً) لبل ارت في بلا شرط (كافي أحمد) وشمروز فروهر و (زالت) أحديهما (فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فأنصرف فدخله الكسر أيضاً دون التنوين (وإن لم تكن هناك) أي في الاسم الغير المنصرف (علمية) بل كان غير منصرف بدون العلمية أمامه سببين (كافي آخر) وثلاث وجمع (بقت العلتان على حالهما) وأمام سبب واحد حكماً أو أساوراً أو أعماماً فكان الاسم في هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين أو علة واحدة مكررة ففزع منه التنوين لمتاعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق (وهذا القول نسب) من القولين الأولين (بما عرفت) به المصنف غير المنصرف (وهو ما فيه) علتان من تسع أو واحدة تقوم مقامهما وأعلم أن غير المنصرف في هذه الحالة منصرف أو غير منصرف مما لا فائدة فيه وله المذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله بنجر بالكسر ولما فرغ من بيان غير المنصرف أحوالاً وتفصيلاً شرع في بيان محال الأعراب وهي ثلثة فقال (المرفوعات) قد ماعلى أخو بهالان المرفوع هو الصفة في الكلام ومحتاجاً إليه وهاليساً كذلك ولأن علامته وهي الضمة أقوى العلامات والواو والألف وان كانتا علامتين أيضاً لكنهما فرغان من الضمة وهي الأصل وإنما في الجمع مع أن المفرد أصل لأن تعريف المرفوع بوجه أن المرفوع ليس إلا واحد وهو الفاعل فزال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد وبه على أن المرفوع جنس المرفوع لأنواعه تدبر وجمع الفعلة هنا وفي المجردات على حقيقته وفي المنصوبات مستعار عن الكثرة وهي أمار فوعة مبتدأ خبره قوله هو ما تشتمل الخ أخبرنا عن حذف تقديره المرفوعات ما ذكره أي من أنواع محال الأعراب أو أنها موقوفة لأجل لهامته وهو الصواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقديره وهي (لا المرفوعة) وإن كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا (لأن موصوفة الاسم) لأن المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الأسماء المرفوعات لأن الصفة تستدعي موصوفاً (وهو أي الاسم) (مذكر لا يمتل) لأن النقل لا يكون إلا ذوى القول وهم نوع الإنسان والملائكة والجن (ويجمع) بمعنى المفعول (هذا الجمع) منصوب بترفع الخافض منه اختصاراً تقديره على هذا الجمع (معطراً) تتميز عن نسبة الجمع إلى الصفة قدم ليكون قريباً بالعاملة وتقيها على أن التقييد عن النسبة يتوسط بين المنسبين وإن

أذا يمتل نقل من الوصف والعلمية ولأن العدل بل هو من اللفظ كإبراهيم إليه اهتلك ولم يمتل هذا الكتاب في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانتخبه بأن كتب هذا الفن مشعرة بذلك وقد أتى بما كثر الصراح منهم الكازروني وصاحب الوافية والمصنف أيضاً قد صرح به في الصرح قائلاً وأما اشتراط في المعنوية أحد شرط الأشياء لانه إذا كان ثلاثاً ساكن الأوسط جرى على النظم خفيلاً ومن صرحه لعل فكان خفته فأبلى أحد السببين نصرف والقول يمنع ثقل كل من الأسباب لأجله لأن النقل لم يمتل في هذه من حيث هي بل من حيث أنها فروع الاسم آخر فإن الفروع ثقل بالنسبة إلى أصله كما صرح به الشيخ الرضى في بحث الجمع من هذا الباب حيث قال ثم جوار بحذف الياء لاستقلال الياء بالكسور ما قبلها في غير المنصرف التثنية بسبب القرينة هذا وهو مما لا نزاع فيه إلا يرى أن ثلاث من كونه أخف بحسب الحالات من ثلاثة ثقل باعتبار أن القياس فيه لم يكن ذلك لا يقال لتسبب النسب التي هو الشاكلة لفضل

و هذا مناقض له لا تلا
 حصل القتل بسبب
 تحقق الفرضين قصدا
 تخفيفه ولا وجوده مشابها
 للفعل من هذا الجملة
 خففوه كذلك فكل
 شئ سبب ذلك ولا يخفى
 ان الاول ولا كان سببا
 لطلقي التخفيف والثاني
 لتخفيفه بهذا الطريق
 ناسب ذكر الاول هنا
 والثاني فيما سبق حسبما
 يقتضيه الحال وهذا
 التحقيق ظهر سقوط
 ما قبل حديث مقاومة الحق
 لا طائل تحته اما الاولان
 تأخير القتل بل
 قربة واما ثانيا فقدم
 لزوم القتل لها كيف
 والعلمية والوصف
 والعدل لا يتصور
 فيما القتل بل حصول
 الحق في الاخر ظاهر واما
 ثالثا فلان انصرف نحو
 قدم وماه وجودا علما
 فذكر يدل على ان
 مدار الاشتراط وعدمه
 شئت التأنيث وقوته
 اذ الحق والمقاومة سيان
 في الحالتين والاشك
 من التحول من زوال
 اصل التأنيث والعلمية
 فذكر (قوله) علمين
 ليدتبع من بلاد فارس
 قبل ان يشارقوه ليدتبع
 الى وجه تأنيث العلمين
 فان اسما الاما كن قد
 يلزم تأنيثها يتأويل
 البهية ويلزم تذكيرها
 يتأويل الكان وقد
 تجري في ان ما تاما لتكم

كان في تقديمه على مامله خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهي على وزن عدة
 لاعل وزن ديمة (المذكر الذي لا يمتل) لان غير الماقل لقصوره جار مجرى المؤنث
 (كاصافات) جمع صافن وهو من الحيل الذي يقوم على طرف الحافر من يدا ورجل
 ويضع الثلاث الاخرى على الارض لاية جودته وهو من الصفات المحمودة في الحيل
 لا يكاد يوجد الا في العرب الخيل (للكور) على وزن فصول جمع ذكر وهو الفعل
 من الحيوان مطلقا كقرون وقرون (من الحيل) يطلق على القرس ذكرنا وانما
 (وجال) جمع جمل وهو الذك من الابل (سبحلات) جمع سبعل على وزن قطر بمعنى
 السمين الطويل الفليظ وهو محمودة في الابل بدل عليه قوله (اي ضحما) جمع ضحم
 بالضاد والحاء المعجمتين وهو الفليظ (وكالابام الحاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان
 المعطوف مخالف لما قبله وكالجبال الراصات والبيوت المتهدمات الى غير ذلك (هو)
 (اي المرفوع الدال عليه المرفوعات) لان المفرد داخل في الجمع فكان مرجعه سابقا
 معنى مثل اعدوا هو اقرب للفقوى الضمير يرجع الى المعدل الدال عليه اعدوا
 والتذكير باعتبار الخبر اعني ماعلى عكس من كانت (لان التمرير) اللام متعلق بالتفسير
 تقديره وانما فسرناه هكذا لان الخ (انما يكون للسامية) وهي والحقيقة والجنس بمعنى
 واحد وهي لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالجوان او نوعا كالانسان لا للافراد
 كزبد ورجل (ما اشتل) (اي اسم اشتل) فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان التوصيف
 بالجملة يناسب التكرير ولو كان موصولا لفسده بالمرقة لان الموصول معرفة وكون ما موصوفة
 البقي ههنا من كونها موصولة لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول
 (على علم الفاعلية) (اي علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان اليا مصدورية والعلم بمعنى
 العلامة لان العلم في اللغة العلامة (وهي الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل
 اقوى وهي ايضا اقوى الحركات فتناسب للفاعل ان يأخذها هو الاقوى (والواو)
 وهي ايضا اقوى الحروف (والايناف) وانما جعلت علامة في التثنية لغير لانها كثيرة
 الاستعمال والالف لكونها خفيفة صارت علامة فيها ونائب عن الضمة (والمراد
 باشتال الاسم عليهما ان يكون الاسم (موصوفا) اي بالعلامات الثلاث اي يكون
 اعرابها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (او قديرا) كذلك (او محلا) كذلك نحو
 جاني هذا في محل الظمة وهذان في محل الالف وهؤلاء في محل الواو وفي اي
 قوله او محلا رد على الهندي حيث قال وعراب المحل لا يشتمل عليه الا فقط فلا يكون
 نحو جاني هؤلاء مرفوما لان الاسم انما كان مبنيا يكون اعرابها محلا لا غير (ولاشك
 ان الاسم موصوف بالمحل اذ معنى الرفع المحل اتي في محل) اي في مكان من الرفع او
 التصبا والجر (لو كان ثمة) اي في ذلك المكان (مرب) اي اسم مرب (لكان) ذلك
 الاسم (مرفوما) مثل جاني هذا فانه لو وقع فيه اسم مرب لكان مرفوما

(لفظاً) مثل جاني زيد (او تقدراً) مثل جاني في فاذا كان الامر كذلك
 (وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحل) منصوب لفظاً بعد الاانة فعل ماض
 وقاعله مستردج الى ما لي بما جاوز الرفع المحل وهو الرفع لفظاً او تقدراً
 (وهو) اي المصنف (محت مثلاً) منصوب اما على المصدرية تقديره بمثل مثلاً
 والجملة حال من قاعله محت او على الحالية بمعنى مثلاً (عن احوال الفاعل) من التقديم
 والتأخير وغيرهما (اذا كان) ظرف ليعت (مضمر امتصلاً) والمضمر مطلقاً لا يكون
 الا مبنياً واعراب المبنى انما يكون في محله (كاسيحي) في بحث وجوب التقديم والتأخير
 ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع في بيان اتواعه وقدم ما هو الاصل منه فقال (فنه)
 الفاعل للتفصيل ومن التبعيض (اي من المرفوع) يرجعه توافق الضميرين المرفوع البارز
 والمجروح والمرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع (او بما اشتمل على علم الفاعلية)
 يرجع هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المسكن والمجروح في المرجع وتوافقه
 ايضا لقوله ومنها المبدأ والخبر وقرب المرجع (الفاعل) مبتدأ مؤخر وقوله فنه
 خبر مقدم وخبر وقوله فنه مبتدأ لان من التبعيض تقديره فمعه الفاعل وهذا أولى
 لكون الاصل في المبتدأ التقديم على ما سألني (واما مقدمه) لانه اصل المرفوعات عند
 الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملة (لان الفعل هو الاصل في العمل
 والاسناد والاخبار لانه لم يروعه وحدوده محتاج دائماً الى الفاعل بخلاف غيره) ولان
 مامله اقوى (لانه لفظي يرف باللفظ والقلب كالفعل) ومناسبة العامل المعمول توجب
 قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظي ان قلبه على عامل المبتدأ وينسخه (من عامل
 المبتدأ) لانه يرف بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لا يتنسخ بالتواضع ولا يشدق
 باب التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بشدق مسده (وقبل اصل المرفوعات المبتدأ لانه
 باق) اي قابلاً لانه يجب تأخيره في بعض المواضع لامر عارض وسبجي تفصيله (على ما هو
 الاصل في المسند اليه وهو التقديم) وسألني وجهه (بخلاف الفاعل) قلنا للفاعل وان
 كان مسنداً اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولاً لالعامل لفظي وهو الفعل
 الذي هو الاقوى في العمل لما سبق لزوم تأخيره عنه ولئلا يلبس بالمبتدأ اذا قدم ولا يحكم
 عليه بكل حكم جامد ولو كان مأولاً مثل زيد او كوفي تأويله مرسله (ومشتق) بمثل زيد قائم
 ولا يحكم عليه باحكام متعدي في تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لا يحكم عليه الا بحكم
 واحد وفيه نظر (فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشيء تفيد قوته (بخلاف
 الفاعل فانه لا يحكم الا بالمتشقي) لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقوم به والجامد قائم
 بنفسه غير صادر عن شيء فكيف يحكم به (واما حكمه على المبتدأ بتأويل) وهما الحكم
 لا قبل التأويل (وهو) (اي الفاعل) (ما) (اي اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة)
 نصب على التمييز (او حكماً) عطفت على قوله حقيقة واللام في (ليدخل) متعلق بالتعميل

والمرجع الساب والم
 يسموا فيه شيئاً في
 كلام العرب جواز
 الوجهين وكذا اسما
 القبائل في تأويلها بالقبيلة
 والملى اقول ما لم يسم
 فيه شيء يبنى انصرف
 لا غير لان الاصل في الاسم
 الصرف وذلك باطل
 لظهور ان القول بانها
 علما لمكانين غير
 صحيح نعم ما ذكره مسلم في
 اسما القبائل بناء على
 كون الحى مراداً بالقبيلة
 لكن المكان والبلدة
 ليسا بهذه النسبة بل ما
 متباينان بحسب المهوم
 (قوله) مجتمع صرفها
 لم يقل مجتمع من الصرف
 رهاية بالتناسب بينه وبين
 قوله فنه يجوز صرفه
 وأشار بقوله صرفها الى
 انه يحتاج الى ذكر العائد الى
 هذه المؤنثات الى التأويل
 ولم يجر الى وجه التأويل
 لظهور امره وهوانه
 هو في معاملة اللفظ
 والاسم هكذا قيل
 والاعطاف ان تأنيث الضمير
 باعتبار ارجاعه الى مجموع
 الامور الاربعة لا الى كل
 واحد منها حتى يحصل
 تلك الاثبات (قوله)
 اي بالمؤنث الضمير مذكر
 لاهل اطلاع بل اذا لم
 ينظر تأنيثه الى تأويل
 ولم يكن متولوا من
 مذكر فان نحو طلاب ما
 انتمن المجموع بتأويل
 الجماعة لا ينس اللفظ
 ونحو رباب علم اسما

منقول من رباب بمعنى
سحاب لا يتبع من الصرف
حيث أنه لول المصنف
لم يترس لا بخرجه لان
اطلاق المعنوي ظاهر
في الاصل وفيه نظرا له
يلزم على هذا عدم
انصراف نحو سحاب علم
صماء (ومقابل في الجواب
من ذلك ان المراد شرط
من بين الثلاثة المذكورة
الزيادة على الثلاثة ولا
يتصور سلطان الاخران
على انه اذا كان المؤنث
المعنوي في الاصل مذكرا
لا يسمى بالعرب المذكر
تأنيلا بل المذكر الذي
كان في الاصل وكذا
المنقول من المؤنث
بالتأويل منقول مذكر
اذا العرب لا يسمى بتأويل
مذكر لكنه غير نافع واما
ملاوته فهي مجموعة الجواز
ان تقول لسمى بهذا المؤنث
بذكر مشير الى لفظ كلاب
او رباب جزما (قوله)
منع صرفها كان اشار
الى ان الفاعل الواقعة
في كلام المصنف انما هي
بحسب الظاهر اللفظ
والواجب تأنيها وفيه
نظر لان المراه في امثال
هذا المقام انما هي اللفاظ
وطواها العبارات (قوله)
ان يكون علمية قبل لم يقل
شرطها العلمية كما هو دأبه
لان صا هذا التركيب
في هذا الباب شاذ في معنى
اشتراط علمية ما فيه
للبعد المراد هنا اشتراط
كون التعريف نفسه

اي وانما علمنا الاسم المفهوم من قوله ما يقتضي المقام الى الحقيقي والحكمي (فيه) اي
في الاسم (مثل قوله لم اعجني ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان في حكم المصدر
في كونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ او مضافا اليه اي اعجني ضربك زيدا (استداليه
الفعل) ولم يقل اخبر الفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانسان نحويت وهل ضربت
زيدا ونحوها (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لابالجملة) واللام في (ليخرج) متعلق
بالفعل المقدّر تقديره وانما قدّمه بقولنا بالاصالة ليخرج (عن الحدوث بالفاعل)
مثل الصفة والمطوف وغيرها قوله (وكذا) خبر مقدم (المراد) مبتدأ (في جميع) متعلق
بالمراد (حدود المرفوعات والتصويبات والمجرورات غير التوابع) يدل من قوله وكذا
بدل الكل والياء في قوله (قرينة) متعلق بالفعل المقدّر تقديره علم ذلك اي كونه غير التوابع
قرينة (ذكر التوابع بعدها) اي بعد هذه الأنواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف على الفعل
(اي ما يشبهه) لان المصدر العامل في حكم الفعل (في العلم) هو وجه التشبه لم يقل في الاشتقاق
للا يخرج المصدر لانه غير مشابه ولا في الدلالة على الحدوث لئلا يخرج الطرف لانه لا يدل
على الحدوث (وانما قال ذلك) اي اوشبهه (ليتناول) اللام متعلق بالقول (فاعل اسم الفاعل)
مثل زيد قائم اوجه (والصفة المشبهة) مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجني ضرب
زيد عمر (واسم الفعل) مثل رويدي زيدا وهيئات الامر (واصل التفضيل) وسيأتي تفصيله
(والظرف) مثل زيدا في كنه كتاب (وقدم) عطف على قوله اسند احوال من الفعل
بتقدير قد بالواو او الضمير لان الماضي التثنية اذا جعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة
او مقدرة وسيأتي (اي الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احد هما في سبيل
البدل (عليه) (اي على ذلك الاسم) المبرع به بما (واحتريه) اي قوله وقدم عليه (عن
نحو زيدا في يد ضرب) اي عن المبتدأ الذي اسند اليه الفعل يعني خبره جملة فعلية (لانه
عما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير في الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند
اليه هو الخبر عنه في الحال والاصل وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ اذ ال هذا قوله وقدم
عليه (لكنه مؤخر عنه) فلا يصدق هذا التعريب عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل
هو الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله قدم عليه (قدّمه عليه وجوبا)
هذا جواب عن سؤال مقدّر تقديره قدّم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ
ليس فاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره واللام في قوله (ليخرج) متعلق بالتقديم
عنه المبتدأ المقدم عليه خبره (مرفوع على انه فاعل لقوله مقدم لانه وصف سببي
مثل صرحت برجل حسن غلامه وقال مثل هذا صفة جرت على غير من هي له (نحو
كريم) خبر مقدم لامبتدأ لانه نكرة لانها لا تكون مبتدأ الا بوجه التخصيص وسيأتي
تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلة في عمل الرفع لانه مرفوع قدّم الخبر ههنا مع ان
تأخيره هو الاصل لتسويق السامع الى المبتدأ مثل **ثلاثة تجلجول عن القلب الحزن**

الماء والحضر والوجه الحسن (فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا قالنا جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت (تقديم تقديمه) عليه (اذا كان المنشأ تكرة والحجر طرقا) لتخصيص به التكرة لان بتقديم الخبر الظرف تخصص التكرة وسيأتي تحقيقه (نحو في الدار رجل قلت المراد) بالتقديم (وجوب تقديم نوعه) اي نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لافراده (وليس نوع الخبر عما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر ماض كالنمل المذكور (بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فردا لماسبق (على جهة قيامه به) (اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه) (اي الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقة مفعول محذوف لاسند والى ان الجبة بمعنى الطريقة يقال لجبة فلان طريقته وطرزه والضمير المحرور في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل الابدال ويجوز ان يحمل الجار والمحذوف اعني على طريقة حال من ضمير قدم اي مشتمل على طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اي ذلك علامتها (واعلى ما في حكمها) اي ذلك من لوازمها لان القيام ثبت وجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم او ما في حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لا يجيء بمجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال ما في حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان في حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يستدلي الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه يستدلي ثابته (واحتز بهذا القيد) اي قوله على جهة قيامه به (عن مفعول ما لم يسم فاعله) اي عن فعل او شبه فعل لم يستدلي فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول) لاعلى صيغة المعلوم (والاحتياج الى هذا قيد) اي القيد المذكور (انما هو على مذهب من لم يحمله) اي نائب الفاعل (داخلا في الفاعل كالص) مثلا (واما على مذهب الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم لثلاث يتولى بين طرفي الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جملة) اي مفعول ما لم يسم فاعله) داخلاه في (اي في الفاعل) (كصاحب المفصل) حيث قال الفاعل هو ما كان المستدالي من فعل او شبهه مقدما عليه ابداءه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث جعلوه فاعلا فلا يحرز عنه عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل والا وليس خلافا معروفا وعند الصنف لا يقال وعندهم يقال (مثل) اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثل او منصوب على انه مفعول به لفعل تقديره امثل مثل (زيد)

عليها او عليه وتورد عليه ان المؤخر انما هو التعريف والعلية شرطه كالنقل به صريح عبارته وقوله فيما بعد وما فيه علوية مؤخره مبنى على التبعز او على اصطلاح غيره فالاولى انه لو قال كذلك لكان المعنى المرفوع شرطها وان تكون علما وانت خير بان المرفوع ليست بسبب والتعريف ليس بلم فلا يستقيم على كلا الوجهين (قوله) ان يكون هذا النوع من جنس التعريف الى آخره فيه نظر لضرورة ان العلم ليس من جنس التعريف بل هو احد المعارف المحس كما يشير اليه على انه لا سبيل الى احتياو الياء مصدره مع كون ان يكون في تأويل المصدر الا يرى انه لو قال شرطها ان تكون علما لما احتج في تأدية ما قاله الخارج الى الياء (قوله) بان يكون حاصلا في حصة قبل الاولى فيه به يعني لادب لاتيانه بالضم لان حصوله فيه ليس بحصول الجزء في الكل بل هو قائم به حاصل فيه حصول الصفة في الموصوف وليس بيقين لان حصول شي في ضمن آخر لا يستدعي جزئيه لبل كل ما يحصل او يتبعه بتوسط شي آخر يسمي الحكم بكونه في ضمنه ولا يفتي لانما عن

أني بلصرح ما المقصود من التال وين (في) قام زيد الجار والمجرور صفة ت زيد
 أي الكائن فيه (فهذا) أي هذا القول (مثال للاستدلال) (والمراد) (و) (و)
 (مثل ابوه) (زيد) قائم ابوه) وانما في التبتدأ ههنا يكون اسم الفاعل متصدا عليه
 لانه لا يلزم بدون الاتحاد وسيأتي تفصيله (فهذا) مثال للاستدلال به شبه الفعل) ولكنه
 ليس بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ وقام خبرا مقدا عليه ولو قال زيد
 قائم ابواه او آباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكان اختار الافراد اختصارا ولو ان المتأقصة
 في المثال ليست من دأب المحصلين (والاصل) (في الفاعل) لما فرغ من تعريف
 الفاعل شرع في ما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو في اللغة ما ينشئ عليه الشيء
 وفي العرب قاعدة كلية تتضمن ما تحته من الجزئيات والمراد ههنا ما ذكره الشارح
 بقوله أي ما ينشئ الخ قيل ولو قال والاولى مكان والاصل لكان اخصر وأوضح
 واحسن لمراعاة الاشتقاق يعني مطابقة الاولى لان بل احب بان الاولوية تحتمل ان
 تكون عارضة لا بحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال في الاصل ولعلنا اختاره
 (أي ما ينشئ) ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع (لان عند المانع يخرج عنه ويجب
 الولي والا (ان يلى الفعل) (المستدالية) اشير الى ان اللام في الفعل للمهادن والجارح
 مثل جاءني رجل واكرمت الرجل (أي يكون بعد من غير ان يتقدم عليه شيء آخر
 من معمولاته) أي معمولات الفعل هذا فيعرف لاني الولي لان منتهى القرب يقال وله
 قربة يعني بله حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل المستتر فان البديهة هي هنا حكمة
 كوجوده اذ هو خلاف الاصل (لانه) أي الفاعل (كالجزء من الفعل) حقيقة كالفاعل
 المستتر او حكما كالفاعل الظاهر قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) لتليل للحرية
 (وبدل على ذلك) أي على كونه كالجزء منه عند العرب لتلك أي لشدة (اسكان اللام في
 ضربت) أي في الفعل الذي اتصل به الضمير البارز المرفوع التحريك لانه اوردته
 على سبيل التخييل وقوله (لانه) لدفع توالي اربع حركات لتليل للاسكان (فيما هو)
 ظرف لتوالي (منزلة كلمة واحدة) لانه لا يوجد اسكان احد الحروف الاربعة في الفعل
 الرباعي لانه لا يستقل بكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كما يلزم زيادة الاستقلال
 وجب اسكان احدها لدفعه وزم اسكان احد حروف ما هو بمنزلة كالتال المذكور
 (فذلك) الفاعل للفرع أي لبيان فائدة كون الاصل في الفاعل الولي واللام لتليل
 ومتعلق بالفعلين اعني جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة لتلبيد
 (الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت اصولا
 كالفاعل الخمسة او فروعا كالمحققات السبع (جاز ضرب غلامه) بالصعب على انه
 مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقديم مضاف
 مرفوع محلا على انه فاعل جاز أي تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم) لتليل للجر وال

فيه من هذا القبيل (قوله)
 أظهر من أربعة العلمية
 انه فان أربعة العلمية فتكبر
 انما هي بتوسط التعريف
 قيل او يكون على
 وتيرة الاسباب بان
 يكون السبب ما يخص
 بالشرط وليس قوله وما
 فيه علمية ومرة لعل
 سببا وانما وصفت بالتأثير
 لاتحادها بالسبب فن
 قال جرى فيه على
 اصطلاح البعض او لم
 سبيل التجوز لم يأت
 حتى يندبه وفيه تناقض
 من وجهين لان التعليل
 بذلك صريح في التنازع
 فهو مع ادعاء الاتحاد
 يتناقضان جزما
 وكذا الاعتراف بان
 وصف العلمية بالتأثير
 ليس كونه ذات تأثير
 مع رد كونه على سبيل
 التجوز (قوله) حقيقة
 كبراهيم او حكما لشارة
 الى دفع ما اوردته الشيخ
 الرضى من ان اشتراط
 العلمية في العبارة ليس
 يلزم بل الواجب ان لا
 يستعمل في كلام العرب
 الا لا اسم العلمية وحاصله
 ان قال اشتراط المضاف
 ذلك لتضمنه بيان الواجب
 على المتوجه واكد على
 انه لو قال وشرطه ان لا
 يستعمل في كلام العرب
 الا لا اسم العلمية كان
 قاصرا في تأدية المراد
 متوقفا بما كان كذلك
 في التعريف فيه اذ لا
 يتأخر الاولوية لكونه

وتمتاق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اى المرجع (زيد) لانه فاعل واسله اى الى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على التمييز لان التقدم يحتمل ان يكون لفظا ورتبة وكلهما ممما اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر) حال كونه (مطلقا) يلزم (لفظا فقط) وهو اسماء الافعال بمعنى انتهت على السكنى والفا جواب شرط محذوف مبنى اذا كان اللزوم لفظا فانه عن اللزوم رتبة (وذلك) اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط فقط (جائز) كجاء عند سبق مرجحة لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زيد) منصوب لكونه مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد) لفظا ورتبة (تميزان عن نسبة التأخر) (فلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى الاضمار المذكور (غير جائز) لكونه محذوف عن الفاعل ضمير الغائب وسبجي تفصيله قوله (خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام (للاختصاص) متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان الخالف هذان للجمهور (وابن جنى) بسكون الياء وتشديد النون كنية الامام ابنى الفتح عثمان بن جنى وقيل سيوبه ابن جنى معرب كنى وليس الياء النسبة (وسندها) اى دليلهما (في ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر) جزى به (وهذا) انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى لانه الموافق للعرف من حوالاة الرجل المسى الى ربه لان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشده عليه وعن في قوله (عنى) هنا لتدل تقديره بدلا عنى وثابيا (عدى بن حاتم) جزء) منصوب بترفع الحافض اى كجزء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس او حقيقتها وجزاؤها القتل هدرها (الماويات) جمع عاوى وهو الصباح قال عوى الكلب يئوى من باب دى برى صاح وهو ما ليس بكلب صيد ولا حرث ولا له نفع الا المواء وروى الماديات جمع المادى بالذال المهملة وهو المد والاول ايق بالمقام (وقد فعل) اى فعل الله ذلك واحاب مسئلي قبل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصويره يلهو بما يحيل اليه حاصلا فيبر عنه بلفظ الماضي (واجيب عنه) اى عن سندها (ان هذا) اى قول الشاعر (الضرورة) اى لضرورة وزن (الشعر) اذلو قيل جزى عدى بن حاتم عن ربه لاختلاف الوزن ولو وقع الفصل الكثيرين الفعل والفاعل وهو نادر (والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام) والاظهار المذكور ليس بوجوده (وبانه) لانسان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل (مثل) اعدلو اهو اقرب وقد مر تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى صدق (اى جزى رب الجزاء) فحينئذ لا يكون فيه محذور ويكون الرب معنى صاحب اى صاحب الجزاء قوله (واذا انتقى اعراب)

بعد الاستعمال ومايل من ان التميم الى الحقيق والحكمى جمع بين الحقة والجهاز مما لا يبنى ان يلفت اليه (قوله) فاصرف نوع انما هو لانتهاء الضبط الثاني وهو اختيار المصنف لان الجملة الى آخره فيه نظر لان انصرف نوع لانتهاء الضبط الثاني بالاقايق وان اراد ان وجوب انصرف نوع انما هو مختار المصنف وغيره يرا كنهه على ما صرح الهندي فزوده كاسقت عليه وسيظهر لك ان التليل بذلك شاهد عليه (قوله) هذا قريع بالنظر الى الضبط الثاني فان قلت فى ذكر نتيجة الضبط الثاني وترك نتيجة الضبط الاول نظر وكان الاول ان يقول فلجاء ونوع منصرف وشروا ابراهيم محتج قلنا لما صار اعتبار الضبط الثاني بعد ما تحقق العلمية فى الجمعية تاسب ترك التفرع بالنظر الى الاول والاقتصاد على بيان ما يكون من الاعلام محتجوا وما لا يكون لان ذلك هو المقصود بالمرحة على التليل (نحو لجام لايم الا بضمية اذلا يسمى بعد كرو لا يبنى ما فيها من سوء الامتراج فان قلت وما دل على كون نوع اعجابا وسبجان

شروع فيما يرض للفاعل ونحزجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول
بعد ان كان جائزا لتأخيريه (الدال) اللام في اعراب للمعد الجارحي (على فاعلية
الفاعل والمفعولية المفعول) الباقي قوله (بالوضع) متعلق بالدال لان المراد بها الدلالة
الوضعية لا غير (لفظا) منصوب على التمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحتراز عن
التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره (فيهما) اى في الفاعل المتقدم ذكره
مرفوع (صريحا) تمييز في قوله فته الفاعل (او في ضمن الامثلة) معطوف على قوله
صريحا لان في التمييز معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة) لا صريحا
لانه لم يذكر المفعول صريحا (والقرينة) معطوف على الاعراب (اى الامر الدال عليهما
لا بالوضع) لان القرينة ما يكون علامة على الشيء من غير وضع (اذ لم يوضع) مبنى للمفعول
وقوله (ان يطلق) مبنى له ايضا نائب لقوله لم يوضع والجارح قوله حيث ذق قوله (على ما وضع)
متعلق بقوله ان يطلق (بازا شئ) قوله (انه) الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة
دالة) خبر ان (عليه) الضمير راجع الى الشئ نائب لقوله ان يطلق لانه غير مهود وان
الرفع مثلا قرينة للفاعل بل المهود انه موضوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا يراد ان ذكر
الاعراب مستغنى عنه) يعنى ان ذكر اعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندى
حيث قال وكان يكفى اى المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذا الاعراب من القران
الاهم الان قال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة ولو
سلم فالمراد تفصيل استنفاد القرينة وتحقيق مقام اللبس لوقال والادح ان يقول اذا خيف
اللبس يكفى للمعرف قوله (ان القرينة شاملة له) لتليل لكون الاعراب مستغنى عنه
لالمدم الورود كما هو المتبادر (وهى) اى القرينة (اما لفظية) اى تكون معروفة بالتلفظ
وهو اتصال علامة الفاعل بالفاعل كانه التانيث (نحو ضربت موسى حلى او مغزوة)
يعنى تعرف بملاحظة العقل من مدخل اللفظ فيما مثل استخلف المرتضى المصطفى
عليه السلام (ونحو كل الكسرى بجي) لان احدهما لم ينصاح للفاعل (او كان) معطوف
على الشرط (الفاعل) (مضمر متصلا) (يا فاعل) (بازا) بدل من الجرب بدل
البعض (كضربت زيدا او مسكن كريد ضرب غلامه) وسواء كان المفعول اسما ظاهرا
كضربت زيدا او مضمر متصلا مثل ماضرت الا اياك او متصلا كضربت
والباقي قوله (بشرط) متعلق بالجزاء المقدّر تقديره وجب تقديم الفاعل على المفعول
بشرط (ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل) فيه رد على صاحب الوافية حيث قال
وما ذكره بشكل بمن قولنا زيد ضربت واللام في قوله (للا) متعلق بالشرط (بتقتضى)
اى ما ذكره المصنف (مثل) قولنا (زيد اضربت) يعنى بمثل تقديمه المفعول على الفعل
ظاهرا كان او مضمر متصلا مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى
الظاهر ولكونه نادرا لم يلتفت اليه المصنف (او وقع مفعولا) (اى مفعول الفاعل)
معطوف على احد الشرطين الاول لاحاله والثانى لقرينه (بمدالا) ظرف لوقع

من يعرف احوال الاسماء
الماضية والفرق الحالية
قلت قالوا انه لا دليل
في العبارة النقل واجام
اهل اللغة على انه اعجمى
(قوله) وشتر وهو اسم
حصن بديار بكر قيل
في القاموس للقبيلان
بين بردعة وكنبه وايا
ما كان فليس اصناف
العبارة في قطعا لا احتمال
اعتبار التانيث واذالم
بلغت سبويه واكثر
التأثير بترك الاوسط
ولم يروا من الزيادة
على الثلاثة لان لكاتبه
عليه السلام تصرف
مضافا الى المد والتليل
باصراف لك باطل
لان اصرافه ليس
مقطوعا بل الداهيون الى
انه لا تأثير لترك الاوسط
في العبارة قالوا باصرافه
والداهيون الى خلافة
قالوا بخلافه ولقد الشيخ
الرشدي قال المثال البرئ
من احتمال التانيث لك
لانه اسم اى نوح
عليه السلام (قوله) وانما
اخص الغريب بالشرط
الثاني الى آخره قيل فيه
ان منع صرف شتر ايضا
خلافة في ذكر شتر
ايضا التنبه على ما هو الحق
عنده لا التخصيص ليس
بمجرد التنبه على اصراف
نوح بل التنبه على امتناع
نحو شتر ايضا وهذا ظهر
من ضعف قوله ولقد اقدم
الى آخره ثم قيل ولا يخفى
عليك ان منع صرف

والباء في قوله (بشرط) كالباء السابعة (توسطها) أى كلمة (بينهما) أى بين الفاعل والمفعول (في صورة التقديم والتأخير) يعنى في صورة تقديم الفاعل وتأخير المفعول وقائده وهذا القيد سيجى قريبا (نحو ضرب زيد عمرا) (أو) (بعد) (معناها) أى معنى الآخر أو انحصار ما قبلها فيما بعدها (نحو انا ضرب زيد عمرا) (وجب تقديمه) جزاء لقوله انتق أو كان أو وقع أو بعد معناها أو إما كان فجزأ الباقية محذوف أما كونه جزأ الاول فلا صلاته وتقدمه وإما الثانى فلقربه (أى تقديم الفاعل المفعول في جميع هذه الصور) الأربع (والجارية في قوله (أما في صورة) متعلق بمحذوف وإما التفصيل قدوره أما وجوب تقديم الفاعل على المفعول في صورة (انتفاء الأعراب فيهما) أى الأعراب اللفظي في الفاعل والمفعول (والقرينة) الدالة عليهما لفظية كانت أو معنوية (فلتعزز عن الالتباس) يعنى لو لم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم قينا أن الفاعل هو الاول لكون التقديم أصلا والثانى لجواز تأخيره أيضا فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (وإما) وجوب تقديمه عليه (في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلما نفاة الاتصال لا تفصل المصدر مضاف إلى فاعله وناسب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لما سبق واستأنع وقوع كلمة أخرى بين اجزاء الكلمة (وإما في صورة وقوع المفعول بعد الالفين بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلتاينقلب الحصر المطلوب) يعنى انحصار الفاعل في المفعول (فإن المفهوم من قوله ما ضرب زيد العمرا) يعنى في صورة تقدم الفاعل وتأخر المفعول وتوسط الاينهما (انحصار ضارية زيد في عمرو) لأن الأصل في انحصار انحصار ما قبلها فيما بعدها وقوله (مع) متعلق بالخبر أى مصاحبا وملبسا مع (جواز أن يكون عمرو مفعول بالشخص آخر) يعنى أن انحصار في الفاعل دون المفعول يعنى ليس زيد ضارب بالاحد الأمر أو ماضى ماضى عمرو ولا بد فعل الاحتمال (والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الأزيد) يعنى في صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما (انحصار ماضوية عمرو في زيد) وضارية زيد بابقية على الاحتمال (مع جواز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر) يعنى يصح أن يكون زيد ضارباً لغير عمرو وإيضاً لعدم الحصر فيه (فلما انقلب أحدهما بالآخر) بتقديم المفعول على الفاعل في الصورة الاول وتقديم الفاعل على المفعول في الصورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لأن تغير التركيب يستلزم تغير المعنى لأن المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الاولى والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية (لتاينقلب الحصر المطلوب في كل واحد منهما) وإما قائما بشرط توسطها (أى الا) (بينهما) أى بين الفاعل والمفعول (في صورتي التقديم والتأخير) أى الحال والشان (لو قدم المفعول على الفاعل) (في الصورة الاولى حال كون تقديم المفعول مصاحبا مع الأفعال) (في مثاله) ما ضرب بالعمرا زيد (لحصل فيه معنيين الظاهر وغير ظاهر ففصل الشارح هذين المعنيين فقال (فالظاهر أن معناه) أى معنى هذا القول (انحصار ضارية زيد في عمرو)

نوح سبو من صاحب الفصل فالاولى لأن غرضه التنبه على ما جامع عليه النجاة سوى فيه البعض وإما كلامه فيشعر بأن المسئلة خلافية وهو يرجع مذهباً ولا يخفى أن مراد الشارح قدس سره الاعتقاد من عدم التصرح لا يتبرع على الشرط الاول لا تحقيق بياته لم يجره الخلاف إنما يظهر في نحو شرط ونوح يستحق التقديم على غير إبراهيم لإسالة الانصراف ولا يجوز تأخيرها عنها كيف وقد سبق مثل ذلك في غير صورة فلا وجه لعدم التقديم فضلا عن كونه دالاً وقد اخطلت بحقيقة الحال خبراً وإما أن منع نوح سبو من العلامة ناطل لأن مختاره أيضاً انصرافه إلا أنه لا اعتبره كمنه اسند منع صرفه إلى قوم فإن أراد أن هذا سبو منه فتشوع اذ لا دليل عليه سوى ما ذكره بعض المتأخرين من أنه لم يسمع نحو لو طغى منصرف في شيء من الكلام وهذا ليس قطعية في الفصل على وجهين الحق أن سيدها وكثر النجاة على أن تحرك الأوسط لا تأثيره في العيبة بل كل مذكر سبى ثلاثة أحرف من غير حرف تأنيث مصروف أعجباً كان هو عربياً

الا ان يكون على وزن
الفصل او يثبت المدل فيه
وذلك لان التأنيث اقوى
من العجمة فانه علامة
مقدرة تظهر في بعض
التصرفات وهو التصغير
بخلاف العجمة فيصير
فيه ما لا يتغير فيها ويحكم
بجواز صرف الثلاث منه
تارة وامتناعه اخرى
وبعضهم يقولون بتأثيره
مطلقا ويترنون مقدمة
الفاعل ان التأنيث اقوى
بان المدل المقدر
اضف المل لا لامه
تقدرى يتوقف على
منع الصرف ولذلك جاء
بمثاله مصر ولما اذا تعذر
في نحو سحر وباب عمر
فاعتبار في العجمة اولى
وبعد ذلك يتفرون
بوجوب انصرف بوح
ولا يجوز وزن اعتباره
كهند ولما كان هذا
ظاهرا في كونه محكما
باطلاع ظهور ان الاول
غير سديد مدل
صاحب الكشف عن
كلا القولين وسوى الامر
بين التأنيث والعجمة
حركة وسكونا وهذا
ما يقتضيه التحقيق ويسند
عليه النظر الدقيق ولما
كان المصنف قايما بذلك
البعض قائل في الايضاح
خاتمه الزعمى لشبهة
وهو اهم متفقون على
جواز صرف نحو دعد
وهند ومتفقون على
وجوب منع الصرف
في ماه وجور فلو

يعنى انحصار صفة الفاعل في المفعول (اذا انحصر) اى المحصورة (انما هو قايما على الا
سواء قدم او اخر (فلا يتقلب المحصر المطلوب) يعنى لا يتغير المعنى الاول لان تغييره
انما يكون اذا قدم المفعول بدون الاوهنا قدم المفعول مع الا (فلا يجب تقديم الفاعل)
لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلطف كيف ما كان قوله (لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك
من قوله فلا يتقلب المحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم
المفعول على الفاعل قليل الدور (لانه من قيل قصر الصفة على شئ قبل تمامها) لان
الصفة المقصورة على عمروى الضرب المستدلى زيد لا مطلقا فلا بد من تقديم الفاعل
لتم تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا بالفاعل (وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا) اى
انحصار ضاربية زيدى في عمرو (لاحتمال ان يكون معناه) اى معنى ماضى ضرب الاعمر
زيد هكذا نحو (ما ضرب احدا احدا اعمر ازيد) وهذا المعنى ظاهر لان استثناء
شئين باداء واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف الاداة اذا الاصل
فيها الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيان الا على وجه البديل ولا على غيره (فيقيد) هذا
المعنى الغير الظاهر (انحصار صفة كل منهما) اى من الفاعل والمفعول (في الآخر)
يعنى قيد انحصار ضاربية الفاعل في المفعول ومضروبية المفعول في الفاعل (وهو)
اى هذا المعنى (ايضا) مصدر آض يضيى ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل
واجب الحذف سماعا مثل سقا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال
(خلاف المقصود) لان المقصود انحصار صفة احدهما في الآخر وهو على الاحتمال
وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الازيد ولا مضروب الاعمر وضاربية هذا
مقصودة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذلك وهو عين خلاف المقصود
(واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعدمعنى الا لان المحصر ههنا في الجزء
الاخير) كان المحصر في الاقيا يليها وما يليها لا يكون الا جزءا اخيرا حقيقة او حكما
فكذا هذا لان معنى انما ضرب زيد عمر ما ضرب زيد الاعمر (فلو اخر الفاعل انقلب
المعنى) كما انقلب في الاحال كونها متوسطة بينهما (قطعا) اما منصوب على التغير الا على
الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع قطعا والجملة حال ولما فرغ من بيان
الاحوال التى توجب تقديم الفاعل على المفعول بدون ان كان الاصل فيه التقديم
وجواز التأخير شرع في بيان الاحوال التى توجب تأخير عنه بعد الاصل المذكور
فقال (واذا اتصل به) (اى بالفاعل) (ضمير مفعول) يعنى ضمير يرجع الى المفعول
(نحو ضرب زيد) بالنصب (غلامه) بالرفع (او وقع) على على الشرط وهو قوله
واذا اتصل (اى بالفاعل) (بعد) ظرف وقع ومضاف الى (الا) (المتوسط بينهما)
اى بين المفعول والفاعل (في صورتى التقديم والتأخير) اى صورة تقديم المفعول
وتأخير الفاعل مع توسط الا بينهما (نحو ما ضرب عمر الازيد) بتقديم المفعول

وتأخير الفاعل وتوسط الايვნهما (وقائدة هذا القيد) اى قيد التوسط بينهما (مثل
ما عرفت) اى الذى مررت به (آخا) القيد اذا رجع منصوب على الظرفية اى مثل الذى
مررت به فى القسم السابق اى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد
الاو امناه (و) (وقع الفاعل بعد) (مناها) (اى معنى الانحوا بما ضرب عمر ازيد)
وقائدة هذا القيد مثل ما عرفت آخا (او اتصل مفعوله) اى مفعول الفاعل والفعل
والاضافة الاذنى ملازمة والباء فى قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول
ضمير متصل بالفاعل) (وهو) (اى الفاعل) (غير) (ضمير) (متصل به) اى بالفاعل
سواء كان ضميرا منفصلا مثل ما ضربته الا انا او ظاهرا (نحو ضربك زيد) او ضربه
او ضربى زيد وقوله (وجب تأخيره) (اى تأخير الفاعل) جزاء لقوله واذا اتصل
وجزاء الصور الثلاث الاخر محذوف اختصارا والجزء لقوله او اتصل مفعوله بنى
للمصورة الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا
وقوله عن فى قوله (عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (فى جميع هذه الصور) الاربعة
متعلق بالجزء (اما) (وحوب تأخير الفاعل والمفعول) (فى صورة اتصال ضمير المفعول به
بنى فى الصورة الاولى وقوله (فلتلا) خبر المبدأ محذوف وجواب لا ما يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مر وجهه ولكن بنى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى
كاقدم (واما) (وجوب تأخيره عنه) (فى صورة وقوعه) اى الفاعل (بعد الاو) (بعد
مناها) بنى فى الصورة الثانية والثالثة وقوله (فلتلا) تنقيب الحصر المطلوب سبق تسميته
آخافان مضروبة ما قبل المحصورة فيما يدها والاضاربية محتملة فلو قدم الفاعل بلا
الا لانكس المعنى ولو قدم معها لجا المحذور المذكور فى القسم الاول وكذا الحال
فى مناها (واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به) بنى
فى الصورة الاخيرة (فلتلا) مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اى اتصال
المفعول بالفعل وقوله (توسط) منصوب لانه مفعول التاقاة ومضاف الى (الفاعل الغير
المتصل) وقوله (بينه) ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول
المتصل (وبين الفعل) المتصل به بنى بمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزء لفظيا
منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (مخلاف) خبر لمبدأ محذوف تقديره وهذا
اى كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بمخلاف (ماذا كان
الفاعل ايضا ضميرا متصلا) بنى يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب حينئذ)
اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل) لكونه عمدة محتاجا اليه
فى الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه
على الاذنى (نحو ضربتك) او ضربته او ضربتى ولما فرغ من احوال الفاعل اصلا
وفرط اراد ان يبين احوال طامه ذكرها وحذافرتا وواجبا منها بقيد التقليلية مع

كانت الصيغة لا ارلها
فى الساكن الاوسط
لكان حكم ما وجوز
حكمهما فى منع الصرف
وجوازه فثبت ان نحو
هذه كنوح قالوه
قوى جدا بالنظر الى المعنى
الا انه يسمع منع صرف
نحو نوح فوجب اخذ
فى الصيغة وهو ان يشترط
فى اعتبارها الزيادة
والحركة هل القول
الصحيح وحينئذ
يقع الفصل بين نوح وبين
هذه وجواب من ما وجوز
ما اروده الصراح
فى الجواب فليبق ان
اكثر الناس متفقون
على وجوب الصرف
متحرك الاوسط
من الصيغة ايضا ولو كان
منع هذا النوع مسوعا
منهم لا يصح ذلك منهم
فتبين ان الاعتبارين
سيان ككفى الميزان
والجواب فليقل لان الشيخ
اذا اعتبر شرط التعلق
آخرا لم ان لا يتحقق بدون
لضرورة ان الشرط
لا يتحقق بدون الشرط
والذى ما لم يثبت فى نفسه
لا يصور بنبوة فى شئ
آخرا فالصواب ان
خصوص الحركة
والسكون خارجان عن
مفهوم الصيغة والسبب
انما هى الصيغة وان اشترط
الحركة فى الزيادة اما
يلحق لظهور احد السببين
وقد مر فتاى ان ما لم
به الفاعل من التعليل

ايراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة تذكركه (وقد) للتقليل (يحذف)
 مبنى للمفعول (الفعل) تأبى (الرافع للفاعل) يشير الى ان الالام في قوله الفعل للمعد
 الحارسي والالام في قوله (لقيام) للتوقيت لا التعليل اى وقت قيام القرينة شرط لالة
 كقوله تعالى اقم الصلاة لادولك الشمس اى وقت طلوعها (قرينة) (دالة) صفة كاشفة
 لان القرينة هي العلامة على الشيء وهي دالة على الحذف (على تعيين المحذوف) لانه
 لا يحذف شيء من الاشياء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزاً او واجباً
 (جوازاً) منصوب على المصدرية والمنصوب عليها ما كان صفة لمصدر محذوف بدل
 على هذا قوله (اى حذفاً جائزاً) وقوله (في) ظرف جواز يبنى متعلقه (مثل)
 (قولك) ذكره على وجه التخييل (زيد) بدل من القول بدل البعض والرفع محكي
 (اى فيما كان جواباً لسؤال محقق) هذا تحصيل لثقل قولك واللام في قوله (لن) متعلق
 بالقول الذى هو في قولك ومن موسولة (قال) مع فاعله جملة فعلية صلة (من) استهامية
 مبتدأ (قام) مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل النصب
 مقول قال (سائلاً) يريد به ان من في قوله من قام استهامية (عن يقوم به القيام) اذا
 كان الامر كذلك يبنى اذا كان الحذف ههنا جوازاً لا اجواباً (فيجوز) لان المضارع
 المثبت اذا وقع جزاء الشرط يجوز فيه الفاء وتركها مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله
 منه ومثل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بناء
 الخطاب (زيد) مقول ان تقول والرفع محكي والباقي قوله (يحذف) متعلق بقوله ان
 تقول (قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره) قوله (واما قدر الفعل دون
 الخبر) هذا القول رد على الرضى حيث قال الظاهر ان زيداً مبتدأ لفاعل لان مطابقة
 الجواب السؤال اولى وايضاً فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل
 عنه فالاولى ان قدر زيد قام لانه قد قدر كذلك لطابق الجواب السؤال صورة ولا
 يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام زيد
 الثغوى يتكرر الاستناد فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان
 الخبر حيث فعل والفعل لا بد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر
 جملة (وقد يرالف) بدون الفاعل بل بذكر فاعله ويحذف فعله يوجب (حذف)
 احد (جزئها) وهذا من باب عطف شيئين على معمولي حامل واحد باطراف واحد
 والماثل ههنا ان والمطوف على معمولي معمولها مطوف على معمولها تأمل
 قدره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئها (والتقليل في الحذف اولى) لان
 الحذف خلاف الامل فيكتفى فيما بدى ما يمكن والواو في قوله (و) (كذا) للمصنف
 جئت لمعطف مثال على مثال لان الحذف هناك قرينة كونه جواباً لسؤال محقق وههنا
 قرينة كونه جواباً لسؤال مقدور وليست من اليتم يدل عليه قوله (يحذف الفعل)

بقوة التأنيث وضف
 الجملة ليس بيسح لان
 هذا دليل من لا يتبر
 محرك الاوسط على الجملة
 ويستر في التأنيث وقد
 الفاء المحذف في الايضاح
 ولله اخذ ذلك من
 كلام الرضى غامداً عن كونه
 مبتدأ تأنيذ قول اكثر
 النحاة فانه لم يرض بما
 اختاره المصنف ولا بما
 ذهب اليه صاحب
 الكشاف (قوله) بمحنة
 من الصرف الاستد
 اورده على المحر شيت
 ومخير (قوله) ويؤيد
 ما يقال قيل بمحمل ان
 يكون من تحته ما قيل وان
 يكون من كلام الفارح
 ثم قيل الاول والعرب
 اسما لاولادهم وكلامها
 ليس كائني ام الاول
 فلان المأخذ كلام الهندي
 وهو هكذا وقيل ان هوذا
 كنوح لان سيويه قرنه
 معه ومنهم من يقول
 ان العرب من ولد اسمايل
 الى آخره على ان الفارح
 باساليب الكلام لا يجوز
 كونه من قلة القول جدا
 اذ لم يقع فيه ما يستر
 بالاخلاق حتى يكون
 ذكر المؤيد من جملة مع
 ان الخامس حيث ان يقول
 ويده بما يقال والثاني
 ان الفاعل يكون العرب
 من ولد اسمايل لا يقول
 بان اسمايل منهم ولا
 يريد اختصاصهم بولاده
 انما قيل يقول اولادهم ولله
 يبنى من كان قبل ذلك

جوازا) اى حذف جازئا (فيا كان جواب السؤال مقدر) كما يحذف حذف جازئا فيا كان جواب السؤال محقق والجاء في قوله (في نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجاء في قوله (في مرتبة) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى في قوله الكائن في مرتبة بالتخفيف على وزن حمدة مصدر من رقى رقى رقى رقى وتشد يد اليه خطأ بالفارسية برمرده ستايش كردن (يزيد بن نهشل) رثيه اخوه ضرار بن نهشل لانه كان لشهل ابن ضرار ويزيد فأت زيد ورثى عليه اخوه ضرار (ليك) على وزن ليم وقوله على في قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر حمل اوصفة اى حال كونه كائنا على البناء او الكائن (يزيد) هو (مرفوع على انه) اى يزيد (مفعول مالم يسم فاعله) (ضارع) (اى عاجز وذليل) يقال ضرع فلان اذا هجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قوله ضارع (فاعل الفعل المحذوف) جوازا وقوله (اى بيكه ضارع) تفسير للفعل الرافع له من بيك بيكى والباء في قوله (من بيكه) اى بيكى عليه اى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى بيكى ضارع عليه (واما) قول الشاعر حال كونه كائنا (على رواية ليك يزيد) الكائن وكائنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله البناء للفاعل (فليس) اى قوله هذا (عما) اى الذى (نحن فيه) حتى يكون ضارع فاعل بيكى المذكور لا المقدور واللام في قوله (لحمومة) (متعلق بضارع) وان لم يمتد على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمتبدا وذو الحال وحرف الاستفهام مع كونه شرطا عند البصريين لعملة لان الجاء والمجرور يكفيه راحة من الفعل لكونه ميمولا ضعيفا (اى بيكه من يذل ويهجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل العامل في حكم المضارع والى اعتقاده على الموصول المقدور الى حذف المضاف في قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس في معنى الجمع لان الجنس يشمل الافراد وان كان على سبيل البديل واللام في قوله (لانه) لتليل لكون البكاء مخصوصا بالنجاز والذليل لان الجواب عن سؤال بشر بالخصوص (كان ظهيرا) فعل بمعنى الفاعل للمبالغة (للمجزة) جمع عاجز كالورثة جمع وارث (والاذلاء) على وزن الاولياء جمع ذليل (وآخر البيت) اورده لاتمام مدحه لان الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء لان المصراع الاول اذ كونه شجاعا والثاني سخيا (واعتبط) عطف على قوله ضارع (مما يطبع الطوامخ) (والمختبط) بالحاء المعجمة (السائل من غير وسيلة) اى الذى يأتيك للمعروف من غير سبب قال اخبطى فلان اذا خذ منك شيئا بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالصا بسقط ورقها (والاطاحة الاهلاك) قال اطاحه اهلكه (والطوامخ) بمعنى المطيحات (جمع مطيحة) بحذف الزوائد مثل اعشب فهو طاشب واضع فهو واقع من طاح يطوح مثل قال يقوم وقيل طاح يطيح وهو

فليس يرمى لان من هدامه ليس منهم فان هنادب يرمى البطان هذا ولا يخفى انه كان الانسب ان لا يتعرض لبيان هذا الاختلاف وتأيد البعض لان هو داخل كلا الوجهين في كلا القولين واجب الانصراف لم يحتمل البيان على مذهب صاحب الكشف لكننا عثرنا على النسخة واحدة ولا يساعدانها البناء عليه الا ترى ان معنى ذلك وجوب الانصراف في هذه الاسماء ما يوضح ولو لم يكن كذلك عنده كما صرح (قوله) وهو قائم مقام سبيل الانسب القائم او هو هذا التركيب فانه قطع لم يفسر (قوله) اى شرط قيامه مقام سببى واما عدل من اعتبارا لرجع التأثير لظهور كل واحد منهما يشترك في وصف التأثير فيه لاي المقصود اى امتناع الاسم بهذه الجملة من غير انضمام سبب آخر فوجب ان يكون المرجع ذلك ولا بد فيه لسبب التصريح بقيامه مقام سببى ومن لم يتطعن لذلك اعترض بان الاظهر شرط تأييده وما ذكره جيد من الفهم (قوله) وهى الصيغة التى كان اولها الى آخره قبل ولم يقل وهى ما اشار اليه بالتأني على وزن فاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره

واوى حال كون الطوائج جمع مطيعة واقسا (على غير القياس) لان التقياس ان يجمع
مطيعة على مطيحات (كلواضع جمع ملحقة) وهو الفعل من الابل (وما يشلق
١) قوله (مختبط) وتعلقه بيكيه المقدر بما يابله سلبقة الشراء لانه لما بين سبب الضراعة
وهو البكاء وسببها المعجز عن مقاومة الحشياء ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا وهو
اهلاك المملكات ماله وما يتوسل به اليه (وما) في قوله بما (مصدرية) تعرف بالتأمل
(يعنى ويكيه ايضا) اى كما بيكيه ضارع (من يسأل بشيء وسيلة من اجل اهلاك) مصدر
مضاف الى فاعله (و ناسب لمفعوله (المملكات ماله) وقوله (وما يتوسل به الى تحصيل
المال) وهو آلات الحرف والصانع وغيرها من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على
المفعول وهو قوله ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويكيه ايضا الى آخره (كان) اى يزيد
(معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثانى
للاعطاف بمبالغة فيه لانه كان يعطى اى شئ سألوه من غير تخصيص شئ دون شئ والجار
في قوله (بشئ وسيلة) متعلق بقوله السائلين (و) قوله (قد يحذف) الواو للمعطف (الفعل
الرافع للفاعل لقريئة دالة على تعينه) (وجوبا) (اى حذفا واجبا) يدل على ان قوله
ووجوبا معطوف على قوله جواز لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما سبقت
والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بالحذف مثل (قوله تعالى) (وان احدا من المشركين
استجارك) مضاهيا للغرسيه اكرهى ان كافر ان بناء فلذا ازتوسى بناء ده وتووي براكه
بشئ ودوى كلاما هذا (اى فى كل موضع) تفسير لقوله فى قوله لان ذكره على وجه التخييل
(حذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الرفع للفاعل (ثم فسر رفع الابهام لثبوت
من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والقرض منه اى من الابهام ولا يتم التفسير
ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تشوف اذا سمعت المبهم
بالمقصود منه فيكون علمه اعز والذاذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بالاتب وايضا
فى ذكر التثنية مرتين مبهما ومفسر اتوكيده ليس فى ذكره مرة (قاه لود كالمفسر)
فتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسر ها اسم فاعل
منه ايضا لانه لما لم يكن فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتج الى
المفسر (بل صار) اى ما من شأنه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشاوا) وهو
زيادة معينة لانفاذه وهو قبان اما مفصدا وغير مفصدا لا اول مثل قوله ولا فضل فيها
لشجاعا وتالدى وصبر الفتى لولا لتامشوب والثانى قوله واعلم علم اليوم
والاسر قبله ولكنى عن علم مافى غمضى وان لم يكن الزائد متناقاه يكون تلويلا
كقول الشاعر وقد فرت الاديوم لراشية والى قولها كذا ومينا وهذا المفسر اى الذى
نشأ الابهام فيه بسبب الحذف الكائن (مختلف المفسر القى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام
لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من مضاه القنوى والاصطلاحى (قاه) اى الحال والشان

جنا فبر وجواهر ولكن
يرد على محاربي لينبى
ان يقيد الحرفان بان يكون
اولها مكسورا تحقفا
او تقديرا ثم قيل وكانه
لم يخش من دخول نحو
محاربي فى التريف لانه
لا يلزم من دخوله الانع
صرفه وهو غير منصرف
لا عالة لالتب التانيث وبه
ان المراد تقبى الصيغة
وتبنيها على وجه تميز
مما عداها وهذه لا يحصل
بذلك والالفاظ اقامة المثال
مقام الحرف على اتساق
مثلا لان لقيمة والوزن
والامتنان به بين مساجد
وجنات حتى يتوهم
عدم التوهم ومحاربي
بزيادة هذا القيد لا يخرج
عن التريف لكون
ما بهد الالف مكسورا
تحقفا عند البعض وتقديرا
عند الاخرين كما صرح
به الجوهري وغيره
فاتناع محاربي ليس
لالتب التانيث بل لكونه
على صيغة متشبه الجوع
كقوله بعض الرب
قد يحذف الياء الثانية
منه المتقلة اليها الف
التانيث مع اتقافهم فى كونه
غير منصرف (قوله)
ولهذا سميت صيغة
شئى الجوع من اضافته
المصدر الى الفاعل واللام
لهذا المتشبه صيغة يتشئ
بجامع الكثير بمعنى ان
تلك الصيغة من حيث انها
هى غير قابلة للتكثير لان
هذا الجمع متشئ جوع

(يجوز الجمع بينه) أي المفسر بالفتح (وبين مفسره) بالكسر لا لما كان إبهامه في المعنى بدون الحذف لزم تفسيره فجاء الجمع بينهما وما كان الإبهام في المفرد (كقولك جاءني رجل أي زيد) لأن رجلا لما جازا للاحقة على كل فرد من ذكوري آدم باع مبلغ الشهوة لم يعلم متى أطلق أي فردا ريدته فاحتجج إلى بيان ما هو المراد منه فقيل أي زيد أو في الجملة مثل قطع رزقه أي مات لأن قطع الرزق يحتمل أن يكون موقوتاً ومساقرته وانتقاله إلى بلد آخر فلزم بيان ما هو المراد أيضاً ففسره بأن يقال أي مات أو انتقل (فتقدير الآية أن استجارك أحد من المشركين استجارك فاحد فيها) أي في الآية مرفوع لفظاً على أنه (فاعل فعل محذوف) بقرينة الدلالة على الحذف وهي كلة الشرط وعلى التصيين وهي استجارك الثاني (وجوبا) أي حذفاً وجاباً (وهو) أي الفعل المحذوف وجوباً والرفع لاحد (استجارك الأول) صفة (المفسر) بالفتح صفة بمصدفة (استجارك الثاني) صفة المفسر بالكسر (وأنما وجب حذفه) أي حذف ذلك الفعل (لأن مفسره قائم مقامه) في إداة مؤداه (منغنه) لإفادته ما أفاده حتى لو ذكر الأول يلزم استدراك الثاني قوله (ولا يجوز) إلى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف وجعل أحد فيها مبتدأ لاختصاصه بالصفة لأن من في قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ما قبلها نكرة تكون صفة له وهنا كذلك فتكون الآية من قبيل قوله تعالى ولا بد من خير من مشرك حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز (أن يكون أحد مرفوعاً بالابتداء) كقلت (لأمتاع دخول حرف الشرط على الاسم) يعني لو جعل أحد مرفوعاً بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم لفظاً ومعنى وذلك غير جائز لأن حرف الشرط يقتضي أن يكون مادخله حادثاً ومتجداً يعني أن يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود في الاسم لأنه يدل على الذات فقط وإذا رفع أحد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلاً على الفعل معنى وإن دخل على الاسم لفظاً (بل لا بد من الفعل) ليدخل عليه ولما بين حذف الفعل وحده جوازاً أو وجوباً بقرينة دالة عليه شرع في أن يبين أنهما يحذفان مما بقرينة إضافتهما (وقد يحذفان) (أي الفعل والفاعل) لا الفعل وحده كسابق أو الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله (مما) حال مؤكدة لأن المعية استغيدت من صفة الثانية فأكد بها يعني يحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحين في الحذف وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف في الزمان والمكان لازم التنبه ويلزم إضاقتها أن ذكر أحد المتصاحين بعدها نحو كنت مع زيد وإن ذكر قبلها يكون منونا منصوباً على الظرفية نحو جئنا وما قيل انتصاه على الحالية انتهى مختصراً وأشار الشارح إلى هذا المعنى بقوله (دون فاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف إلى الفاعل

مفردة كما هو محتمل حتى قيل
 أن المراد بالجمع
 ما فوق الواحد (قوله) كما
 يجمع إيمانين أي كما يجوز
 أن يجمع هذا على ذلك
 وأن لا يمكن قياسه مفرداً
 فاقبل من أن الأولى كما
 جمع ليس كما ينبغي لأن
 إيمانين ليس ثابتاً السماع
 وإن كان الصواب
 كذلك (قوله أو المراد بها)
 تأملنا شيئاً قبل فيه لطافة
 ثم قيل وعلى التوجيهين
 المراد السلب المطلق
 أي لا يكون معناه لو تأمل
 لا المراد أن لا يكون
 معناه حال الوقف ولا
 أن يكون معناه
 حال الوصل ولا يحتمل
 أن يراد بالمراد أو التصدير
 الزاماً فلا يتصور
 فيه السلب المعبر بصحة
 أفرادها صيرين لفظاً إلى الله
 والراجع إليها من
 إطلاق السلب لا يتصور
 لزوم المحذور كيف ولو
 جاز ذلك لما احتجج
 إلى التخييد كذلك (قوله)
 جمع فاعلة لا فاعل لأن
 فاعلاً إذا كان صفة
 لا يجمع على نوازل قال
 قدس سره في الحاشية
 الفاعلة الحاذق وقال
 للبلع والجار فاعله
 بين الفرومة ولا يقال
 لقرس فاعله بل جواد
 وهكذا في الصحاح
 وقيل الأسب مجمله
 جمع فاعلة على ما في
 القاموس أن الفاعلة
 الجارية للمبني أو الامة

او الشدة الاكلولا
يخفى انه من قبيل التكم
(قوله وانما شرط كونها
بغير هاميل وهما نكتة
جبلية يحسان جنبه عليها
وهو انه قال المصنف هنا
بغير هاء اي بلا هاء وفي
وزن الفعل غير قابل لتاء
فرقا بين الجمع ووزن الفعل
في ذلك لان يميل منصرف
مع خلوه من التاء لمجي
مسئلة وجواب في جمع
جواب بمعنى لاقاة الرجل
غير منصرف مع مجي
جوابية وانت خير
بان هذا الفرق لا يبق
ذكره فضلا عن كونه
نكتة كيف وقوله بلا هاء لا
يصح ان يراد به الاعدما
بالفعل سواء كان لفظ
قابلاهما لا بخلاف غير
قابل لتاء صريح في
وجوب صرف يميل
لمجي مسئلة وهذا
هو المقصود والاولا آخر
وبيان المقصود بلفظ
صريح لا بعد نكتة
(قوله يدخل في قوة
الجملة نور وبهايتها هما
لفظا وهما ولذا كان
اخرها حائرا احاد
(قوله ولا حاجة الى اخراج
نحو مدائي قيل فيه
تمريض لمن قال يثني
ان يقيد الجمع بكونه بغير
ياء النسب ايضا ليخرج
نحو مدائي وان اجاب
بان المراد بالهاء حرف
يكون للفرق بين الجنس
والواحد نحو وروى
ونحو مرة فاشار بقوله

اي حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اي حال كونه غير منفرد
في الحذف لان حذف الفاعل وحده جواز او وجوبا لم يثبت الا اذا سد شئ
مسده والجاء في قوله (في مثل) متعلق بقوله يحذفان في مثل (ثم) حال كونه
(جوابا) (لمن قال اقام زيد) (اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وهي قام
زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة
لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية قدر بعدتم جملة فعلية
كالتالي المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدربدها جملة اسمية كالحال
ازيد قائم يقال نعم زيد قائم (وذكر نعم في مقامها) اي مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق
ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام مسبقها من الجملتين الفعلية والاسمية (وهذا
الحذف) اي حذف الفعل والفاعل مما عند قيام نعم مقامهما (جاء) والجاء في قول
(بقرينة السؤال) متعلق بالحذف (لا واجب لعدم قيام) مصدر مضاف الى الفاعل وهو
قوله (ما) اي شئ او التي التي (يؤدي مؤداة) اي يؤدي المحذوف (في مقامه) اي
مقام المحذوف (كالمفسر) الكسر لان المفسر يقوم مقام مفسر يؤدي مؤداة ويغني
عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثاني حشوا كاسبق والفا في قوله (فلزم) قريع لقوله لعدم
قيام ما يؤدي الخ يعني حتى يلزم (في الكلام) يعني في الجواب لو ذكر مع نعم (استدراك)
بسبب ذكر المحذوف لو ذكر المحذوف كالحال في جوابه مثل نعم قام زيد بذكر قيام زيد مع نعم
لم يلزم شئ من كونه حشوا او تطويلا كالزم في الآية) وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
بان قال اي لم زيد قائم (ليثا كذا الاسناد فيصالح جوابا للسائل المتردد واللام في قوله
(ليكون) علة للتقدير (الجواب مطابعا للسؤال) لان السؤال بالجملة الفعلية وهي قوله
اقام زيد ومطابعا الجواب السؤال امرهم عندهم (في كونه) اي الجواب (جملة
فعلية) كاسؤال ولان فيه تقييل الحذف وليكون مثالا لم نحن فيه لان في صد حذف
الفعل والفاعل سالافي حذف المبتدأ مع خبره بالجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب
حذف المبتدأ والخبر لان حذف الفعل والفاعل تأمل او ردا للتنازع في بحث المرفوعات
وان كان يجري في المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع في المرفوعات اكثر منه
في المنصوبات وكذا في المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد في كل فعل متصلا ولازم
والمنصوب مخصوص بالمتصلي والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع في
المرفوعات فقال (واذا تنازع الفعلان) شرط اي اذا قصد توجه الفعلان الى اسم
واحد وهما من قبيل ذكر المسبب وهو للتنازع واراد بالسبب وهو المقصد والارادة
لان المقصد سببه لانه اذا لم يقصد شئ لم يقصد شئ لم يحصل التنازع كما في قوله تعالى
اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا الآية اي اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب للقيام
وجواب اذا هذه محذوف اي جاز اعمال كل منهما وقوله فقد يحتمل ان يكون

جزاءه ولا قوله فيختار ايضا (بل الماملان) من باب عطف العام على الخاص ايذا
 لمعوم التنازع في كل عامل من فعل اوشبه ولكن ينبغي ان يخص الماملان بغير
 المصدرين قانه لايجري فيها لانه لا يقع التنازع فيها على كلا المذهبين اذا لم يصبر
 في المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر (اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا) كاسم
 الفاعل (نحو زيد معطو ومكرم عمرأو) الصفة المشبهة نحو (بكر كرم وشريف ابوه)
 واسم المفعول نحو زيد منصوب ومفقور ابوه والاسم المنسوب نحو زيد قرشي
 وهاشمي اخوه (واقصر على الفعل) حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل الماملان
 مع انه يجري فيها ايضا (لاصالته في العمل) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع
 وقبالة عليه والاكتفاء والقياس كثير في عرفهم (وانما قال الفعلان ولم يقل افعال) مع
 ان التنازع قد يقع في اكثر من فاعل (مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا وزيد
 كرم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك) (اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو
 الاثنان) ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل (ظاهرا) (اي
 اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة تقتضي موصوفا وهو الاسم ههنا وهو منصوب على
 المفعولية للتنازع وبيان لمحاي اذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر يعني اذا كان تنازعهما
 فيه (واقفا) (بمعناها) لان بعد ههنا ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه
 لا يجري الا فيها (وقع اي بعد الفعلين اذا تقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيدا
 ضربت واكرمت او ضميرا نحو اباه ضربت واكرمت (او التوسط بينهما) كذلك
 (معدول للفعل الاول) فيه رد على الرضي حيث قال وقول المصنف بدمها لا حاجة
 اليه لانه قد يتزامن فيها هو قبله اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت
 وبكفت وقعدت (اذ هو يستحقه قبل) وجود (الثاني) اي اذا الاول يستحق لان
 يكون حاصلا فيه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده
 لا يمكن ان يذاع وبمد وجوده ايضا لا يمكن ان يتنازع فيها اخذ الفعل الاول قبل وجوده
 (فلا يكون فيه) اي في المتقدم او التوسط للفعل الثاني (بمجال للتنازع) كما عرفت (ومعنى
 تنازعهما) اي الفعلين (فيها) مع محب المعنى يتوجهان اليه اي الى الاسم الظاهر
 المتنازع فيه قوله (وبصح) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اي الاسم الظاهر
 (مع وقوعه في ذلك الموضع الذي كان بعد الفعلين) (معمولا) خبر ان يكون واللام
 في (الكل واحد) متعلق بالمعول (منها على) سبيل (البدل) لانهما جميعا لان
 المفعول الواحد لا يكون معمولا للماملين ومعنى التنازع امر ان احدهما من جانب العامل
 والاخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه للعمل فيه واما من جانب
 المعمول كونه معمولا لكل منهما على سبيل (البدل) (نوع) اي حين كونه معنى
 التنازع هذين الامرين (لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل) سواء انفصل بالفعل

ولا حاجة اليه لانه لا للبهة
 حتى ولا الجواب وليس
 بذلك واقعا بل بالصواب
 فان فرازة ومدائش
 جميعها خراسين صفة
 منتهى الجمع لعدم صدق
 تبيينها عليهما والقصور
 بالشرط اخراج فرازن
 ومدائش ليما من الحكم
 فانه اذا ثبت ادخل عليه
 بام النسبة اوتاه التانيث
 حكم يجري على
 حرف النسبة والتانيث
 لشدة الامتزاج
 وصورتها كلمة واحدة
 كما علم سابقا ومدائش
 جميع في الحال وفي الاصل
 ولو اعتبر جمية لكان
 مدائش غير منصرف
 لان الاعراب الذي يظهر
 في باد النسبة اعراب مدائش
 ولا يخفى ان هذا باطل
 من وجوه اما اولها
 فلان التريف المذكور
 في الفصح ليس من
 كلام المصنف والخراج
 لم يرد به تقسيم منتهى
 المجموع مطلقا بل القام
 مقام سبيل الحاصل بعد
 اشتراط انتفاء ما لا يبدل
 قوله فليس في ان صفة
 منتهى المجموع على ضربين
 فكيف يصح القول
 بان المقصود بالشرط
 اخراج فرازن ومدائش
 ليما من الحكم ولما
 فخر جان من السبق فزان
 لم يذكر هذا التبدل لما
 ثانيا فلان تقسيم حكم
 هذا القيد اليها جميعا
 لا يمكن الا بان يراد به

ما لفرق بين الواحد والجنس وهذا مع ما فيه من التكلف ليس بمستقيم لعدم اجتماعه مع محاكاة قدس سره من القيد المحتاج اليه في الهماء وناشبا ان قرأته اما جمع فربزب او فززان كما قاله الشارح ولا يخفى ان شيئا منهما لا يجمع على مساجد فلا يصح اعتباره مجردا عن التام (قوله واما فززانة للاستيفان ونحوه) والقيل بزعمر ان مساجد ومصايح يدلان له فبطل التردد كما قال اما مساجد ومصايح فغير منصرف واما فززانة فنصرف ناش من الفعول عن كاف مثل (قوله فنصرف ما قبل فنصرفه اذ الراء اللفظ فانه علم والنشور لساكنة مسياه هكذا قال الهندى وقيل نه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذ الريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستملا في معناه فلا يكون في احضاره اختلاط ثم قيل ومنهم من نقل وقال له ان لا تكون فززانة حذا ولا يخفى ما فيه (قوله هذا جواب عن سؤال مقدم قيل شاع هذا البيان في الصروح حتى انه صار جمعا عليه وانما يحسن تقدير السؤال لو كان ناشبا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه لم يدل من قال بخلاف ذلك

الاول او الفعل الثاني (لان الضمير المتصل الواقع بعدها) مرفوعا كان او منصوبا (يكون متصلا بالفعل الثاني) لا غير (وهو) اى الضمير المتصل بالفعل الثاني حال كونه مصاحبا (مع كونه متصلا بالفعل الثاني المجوز ان يكون معمولا بالفعل الاول كالماخوذ) لان المتصل يجب اتصاله به اماه او بما هو كونه ولا يتصل بسايل آخر لما سبق ولان المتصل بمايل لا يمكن ان يتصل بمايل آخر (واما الضمير المتصل الواقع بعدها) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا (نحو ما ضربو) ما لا اكرام الا فافقيه) الفاء جواب والضمير المجزور يرجع الى الضمير المذكور (تنازع لكن لا يمكن قطعه) اى قطع التنازع بين اجزائه والتنازع من باب تفاعل فليأمل (بما هو طريق القطع عندهم) اى النجاة (وهو) اى طريق القطع (اضمار الفاعل) اذا اقتضاء (في) الفعل (الاول عند البصريين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الثاني لقربه ولعدم الفصل بين السامع والممسول باجبي ولورود الاستمصال عليه على ما سيجي وقوله (وفي) الفعل (الثاني) معطوف على قوله في الاول باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذا قال الشارح (عند الكوفيين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ما سيجي ايضا وقوله (لانه) لتبلي لقله لا يمكن قطعه (لا يمكن) اجزائه اى الضمير المتصل حال كونه مصاحبا (مع) الا لانه حرف لا يصح اضماره لان الاخبار مخصوص بالاسم فقط (ولا يمكن) اضماره ايضا (بدونه) بدون الا (لنفس المعنى لانه) اى الاخبار بدون الا (يبدنقى الفعل عن) الفاعل اى الفعل الاول عند البصرية والفعل الثاني عند الكوفية (والمقصود) اى مقصود التكلم وقرضه (انابه) اى اتياب الفعل الاول او الثاني (له) اى للضمير المتصل الذى هو الفاعل بطريق الحصر والاخبار بدون الانافله (ومراد المصنف بالتنازع هنا) اى في هذا الباب (ما) اى تنازع (يكون طريق قطعه) اى طريق اجرائه (اضمار الفاعل) في الفعل الاول والثاني (فلهذا) اى لكون مراد المصنف به هنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خضعه) اى التنازع (بالاسم الظاهر) حيث قال اما ظاهرا قوله (واما) تفصيل للمذاهب الثلاثة التى هي مذهب الكسائي والفراء وغيرهما (التنازع الواقع في الضمير المتصل) ان كان مرفوعا الفاء (في) فعل جواب اما والجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لقول الحصر لان حذف الفاعل لا يجوز الا عنده (ومذهب الكسائي يقطع بالحذف واما) التنازع المذكور سابقا (على مذهب الفراء) كما سبق بيانه (فيعلان) اى الفعلان (مما) اى حال كونهما مصاحبين في العمل يبنى بصل كلاهما فيه اذوى عنه تبرك الرافعين على ما سيجي (واما على مذهب غيرهما) اى غير الكسائي والفراء (فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عند هم الاخبار فقط) (وهو) اى الاخبار (يتمتع لما عرفت) آخا وانما قلنا في الموضعين

ان كان مرفوعا فقيده بقولنا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا نحو ما
ضرب وما اكرم الا اياك جازان مجرى فيه المتنازع بالخلف لانك ان اعملت الفعل
الثاني على مذهب البصريين حذف المفعول من الاول ان استقي عنه وكذا ان
اعملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لا يجوز حذفه الا عند
الكسائي (فقد يكون) الفاعل متصلية ان كان الجزاء محذوفا كسابق (وما بئى) وجزائية
ان كانت الجملة جزائية او اعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت ان كان
قوله فيختار بالواو على النسخ المشهورة والاقوله فيختار على بعض النسخ (اي تنازع
الفتلين) يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع
مثل قوله تعالى اعدلوا هو اقرب الاية كسابق والجار في قوله (في الفاعلية) مع
متعلقة خبر يكون وانما قال في الفاعلية بالياء المصدرية والنسبية ولم يقل في الفاعل مع
انه احصر ليكون اهم من الفاعل الحقيقي والحكمي مثل ما لم يسم فاعله والجار في قوله
(بان يقتضى) متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اى الفتلين (ان يكون الاسم الظاهر)
الواقع بعدها مفعول ان يقتضى (فاعله) اى لكل واحد من الفتلين (فيكونان) اى
الفاعلان (متفقين في اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (الفاعلية) والفاعل
متروك اى اقتضاء الفتلين ايها (مثل ضربى و اكرمتى زيد) وزيد شريف و طريف
ابوه (و) (قد يكون تنازعهما) اى الفتلين (في المفعولية) فيه اشارة الى ان قوله
وفي المفعولية معطوف على قوله في الفاعلية وانما قال في المفعولية ولم يقل في المفعول
ليكون اعم مما هو مفعول حقيقة كالفاعل الذى تكون بلا واسطة وحكما كما هو مفعول
بالواسطة وقد مر تعلق الباء في قوله (بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر)
المتنازع فيه (مفعولا) اى لكل واحد من الفتلين (فيكونان) اى الفتلان (متفقين
في اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولية) والفاعل متروك اى في
اقتضاءهما ايها (مثل ضربت و اكرمت زيدا) وزيد معطوف ومكرم بكار (و) (قد
يكون تنازعهما) (في الفاعلية والمفعولية) (وذلك) اى كون المتنازع فيها جمعا
(يكون على وجهين) لانه اما ان يكون تنازعهما في الفاعل والمفعول معا وهذا قسم
واحد منهما واما ان يكون في اسم ظاهر واحد واقع بعدها بان يقتضى احدهما ان يكون
ذلك الاسم فاعله والآخر مفعولا وهذا قسم آخر (احدهما ان يقتضى كل منهما
اى من الفتلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدها (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع
ايضا بعدها بان يقع بعدها اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والآخر
مفعولا لكل منهما (فيكونان) اى الفتلان (متفقين في ذلك الاقتضاء) اى اقتضاء
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضرب واهان زيد عمرا
وليس هذا) اى هذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين)

في فاعل مرفوعا خفا جرم
لضرب مرفوعا لا يصرف
لانه اسم واحد على
هيئة الجمع اذ انه يقتضى على
هذا الوزن لا يكون غير
منصرف الا انجمه ويلغو
فيه سائر الاسباب ولذا
جمل هذا اللفظ غير
منصرف الجملة الاسمية
ولم يثبت التأنيث واللمبة
ولا يبنى ان ورد
خفا جرم على ما سبق
وكونه ناشئا من ظاهره
في الصرح وجه ورود
اسم لضرب مرفوعا فكيف
امتنع من الصرف وهو
مفرد ولا يجوز ان يقال
لانه مبني انتهى الجموع لان
ذلك شرط لجمع المانع
ولا يؤخذ بالشرط على
افراد سببا فلا يمتنع
تحقق الجملة التي هي سبب
والشرط جميعا وقال
في الايضاح شارحا لقوله
وحضار في التقدير يرجع
يرد اعتراضا على قوله
وان يكون جمعا ليس على
موازنة واحد من وجهين
فايلب فيها جواب واحد
هذا انما هو سداد ما
يمن الوجهين كان معنى
لبيل شرح الكلام عالا
يرتبه ما حجة (قوله)
يطلق على الواحد
والكثير قبل هذا يوم
والواحد تانيان وليس
ان بين اطلاقه على الكثير
كذلك فان اطلاقه
على الكثير باعتبار اطلاقه
على واحد واحد على

سبيل البدل ويومهم
ان الما في الجمية اطلاقه
على الواحد دون الكثير
مع ان الاطلاق على الكثير
ايضا يتأنيها فالاولى
ترك الكثير ولا يخفى
ان مراد الشارع قدس
سره تفسير علم الجنس
وايضاه فلا يصح
الا كغناء الواحد واصرار
لها عن العجائب
الارواح فقدر (قوله)
للجمية الحالية بل
للجمية الاصيلة على
ما يوجه بمن ان لوله
لانه منقول عن الجمع
والعلمية وان كانت متأنية
للجمية كالنافاة توصفية
لكنه لا مانع من منع
اعتبارها في حال العلمية
لان المتع اعتبار
التضاد في حكم واحد
لا اعتبار ضد وجود
مكذبا قبل والا لاحتجانه
ارادتيان المرادية ولانه
منقول عن الجمع فان
هذا المعنى حاصل في ضمن
ذلك العبارة لانه لما
ذكر في الجمية مع العلمية
فاصر في الافادة
بل التعقيل ان الجمية
موجب للمافات وعدمها
كان لوصفة من غير
فرق فكما اعتبارها
معها لا يجوز اعتبارها
معها ولذا نكته الصنف
بعدم الجمية الحالية كما انه
حكم فيها بعد انفاة
الوصفية العلمية والتفصيل
ان الوصفية القابلة
للانسية في قولهم

لان القسم في كل قسمه مقيد بالوحدة فكأنه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون
في الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون في المفعولية وهذا ليس قسما واحدا
آخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان
لا يكون قسما آخر وفي قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره رد على الرضى حيث قال
اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان ومختلفان والمتفقان ثلاثة ضربان يتفقان في الفاعلية
وان يتفقوا في المفعولية وان يتفقوا في الفاعلية والمفعولية معا يعلم وجهه بالتأمل في
عبارة الشارع (وتأنيها) اى تأني الوجهين (ان بعضى احد الفاعلين) المتنازعين
(فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدها (والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر) حال كونه
ملايسا (بيني) اى بين الاول لا يغير معنى ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا
وبعضى احدهما ان يكون فاعله والآخر مفعولا له سواء كان المقضى للفاعل الفعل
الاول او الثاني (ولاشك في اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله
(الفاعلين) لان المقضى ليس الا الفاعلين (في هذه الصورة) المذكورة آفاه ليس علينا
ان نعيدهما (وهذا) اى اختلاف اقتضاء الفعلين (هو القسم الثالث) لا غير (المقابل
للمقسمين الاولين) لان في القسم الاول الاقتضاء في الفاعلية فقط وفي القسم الثاني
في المفعولية لا غير فيكونان متفقين فيه اى في الاقتضاء وفي هذا القسم اختلف الاقتضاء
كما عرف فيكون مقابلا لهما واذا كان الامر كذلك (فقوله) (مختلفين) (لتخصيص
هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا على مقصور لان الارادة مقصورة على
الصورة لا العكس على منوال قولك وتحصك بالعبادة والمعنى تخصيص الارادة
بهذه الصورة بمخاز من بين الصور قوله (بني) الخ تفسير لماك المعنى
(قد يكون تنازع الفعلين) واقما في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين يشيران الى
قوله (مختلفين) حال من المضاف اليه وهو جائزا اذا حذف المضاف واقم المضاف
اليه مقامه ولم يتحمل المعنى وههنا كذلك تقدير وقد يكون الفعلان متنازعين في الفاعلية
والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى واسمع مله ابراهيم خيفاً حيث يجوز ان يقال واسمع
ابراهيم خيفاً (في الاقتضاء) متعلق بقوله مختلفين ونسبة ايضا على ثلاثة اشياء محالية
مختلفين وذو الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر
والحال يجوز ان يكون عامله معنويا مستبطلا من فحوى الكلام على ما يجي (وذلك)
اى تخصيص هذه الصورة بالارادة والقسم الثالث المقابل للقسمين الاولين تدبر
تذكر (لا يتصور) اى لا يتعلق او لا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة
الشيء في العقل في وقت من الاوقات (الا اذا كان) اى الوقت يكون (الاسم الظاهر
المتنازع فيه) يعنى الواقع بعدها (واحدا) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من
هذا القسم الثالث اذا يمكن ان يحتمل من القسم الجامع للقسمين الاولين (واعلم

يوردمثالا قسم الثالث) كأورد للقسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان (اذا اخذ فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكانا متفقين فى الاقتضاء (وفعل من المثال الآخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى المفعولية فافقنا فى الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) بنى لان مثال هذا القسمين من القسمين الاولين وفالم يورده حتى لا يتكرر بعض الاقسام ولا حالته الى فهم التملين (وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عندا اخذ المذكور (تصور) اى يتفعل (على وجوده كثيرة) لانه لا يخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول فى اللفظ والمعنى او الاول او لا اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا او الاول فاعلا (مثل ضربى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا) بالعكس بنى ان يقتضى الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربى زيدا واكرمت واكرمنى زيدا وهذا اربعة اقسام (و) الثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا مثل (ضربى واكرمت زيدا) وضربت زيدا واكرمت زيدا) او على العكس بنى ان يقتضى الفعل الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت واكرمتى زيد وضربت وضربت زيدا واكرمتى زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فى المجموع ثمانية اقسام ولا تقسم هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح (او غير ذلك) المذكور (عما يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مرفوعا) (ليختار) الفاء جزائية او تفصيلية بين الفريقين (التحاة) جمع تاحى اصله تحوة على وزن فعلة قلبت الواو الفاء لتحركها وانما قبلها ثم ضم اولها بنى التون ليعتدل طرفاه بنى طرف قائم ولا مة فى القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو قاة او قول ان فعلة يضم الفاء وزن مختص بالفعل اللام وانما وردها لتكون موصوفة لقوله (البصريون) لانه اسم منسوب يقتضى موصوفا (اعمال) منصوب يختار على تضمين معنى التجميع لان الاختيار لازم والمعنى فيرجحوا التحاة البصريون اعمال (الفعل) (الثانى) (لقرية) فهو على اخذه اقدروا لزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك فى القرآن المجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم فالاول ان يستبد به دون الابدع وايضا لو اعمل الفعل الاول فى صورة المطلق لفصل بين العامل ومعموله باجنى من غير ضرورة ولعطفه على شئ وقديقى منه بقاء وكلاهما خلاف الاصل كذا فى الرضى حال كونهم مصاحين (مع تجوز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجوزهم (اعمال) الفعل (الاول) لانه فعل اصل فى العمل ولا مانع منه وان كان ابدع (و) (يختار التحاة) (الكوفون الاول) (اى اعمال الفعل الاول) هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد بطرف واحد حال كونهم مصاحين (مع تجوز اعمال) الفعل (الثانى) سبق تقييره (لسبقه) وللاحتراز عن

اسم المجلس امامه غير صفة واما مفعمتها كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى ذات مبهمة باعتبار لية معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التعبير لا يجمع العلمية نعم ان فترت بكون الاسم دالا على انصاف ذات بنى اهم من ان يكون تلك ذات مبهمة او مبهمة امكن اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور فى تفسيرها هو الاول وبه تعليل القرية فى الاسم وقس على ما ذكرنا حال الجمية وما ذكره الشيخ الرضى من انها ليسا متضادين وصحيح اعتبار حقيقة الجمية مع العلمية كما يسي جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون مضاه هذا الجماعة السبابة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمية اياها كايبنى لان مفعلى الجمية فى كرام صفة لظلاله على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لا يجمع كونه علما لجماعة موصوفة بالوصفة والجمية اذا اعتبرنا على ما هو عليه من الاطلاق لا يجمعا من المدينة واما ان اعتبار الجمية الاصلية يندرج الهابى فى المدينة فكلاهما يباين من التخصيص تبيين قصور الشارح الرضى حيث اعترض على المصنف فى هذا المقام لانه الجع

بين الوصفية والعلية
وصوب جواز اجتماعها
بأن مدار كلامه المعنى الثاني
ومدار كلامه المعنى الأول
ولا كان ظهور القرينة
بالأول لم يبق وجه له
على الثاني فأمثل (قوله)
لأن الضبع في الثاني الضبعان
فعل عنه قد مره الضبع
في الثاني والضبعان
هو المذكور والجمع ضبعين
كسرحان وسراحين
وله من قبيل القرينة
لأن الاعتراف بكونها
الاثني ينافي النفي الآتي
(قوله عليه غير مؤثرة
والأول لكان بعد التكرير
منصرفا لئلا ينال الضبع
ارتكاب مؤنة دفع
ما سوى الجمعية عنه فني
أدغم الجمعية والتأنيث
بالأول لئلا يثير لبس آخر
ولا اعتبار له لأن كلا
من السبعين مستند
والجمعية والتأنيث غير
مستندين وغير مستند
وأن قيل يطلب المستندون
كقوله هذا ليس بصواب
كيف السائل قد حكم
بمنه لنفي الجمع فاحتج إلى
دفعه ولا يخفى أنه لا يدفع
بأنه لا ينافي بناء الترجيح
لما يصح اعتباره إلا إذا
كانت الجمعية متعققة
في الحال فأنها إذا لم توجد
كذلك يظهر رجحان
ما هو الموجود (قوله)
والتأنيث غير مسلم
قبل العرض من منع
التأنيث بتحقيق حال
التأنيث في حضاجر

الأخبار قبل الذكر) على تقدير أعمال الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين فاحتجاجة
إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني إليه فهو أولى بإعطاء المطلوب إليه (فان
أعملت) بناء الخطاب الفاء جزائية أو تفسيرية شروع في بيان مذهب القرينين
(الفعل) (الثاني) حال كون هذا الأعمال كائنا (كأي مثل ما هو زائدة (هو)
أي أعمال الفعل الثاني (منع البصريين وبدأه) أي بيان مذهبه (لأنه المذهب
المختار الأكثر) أخبار مترادفة (استعمالا) تميز عن نسبة الأكثر ولأن هذا الكتاب
في مذهب البصريين ولأن مؤلفه أيضا منهم وليكون النشر موافقا لغيره (أضمرت)
بناء الخطاب أيضا (الفاعل) بالصب لأنه مقول به (في) (الفعل) (الأول) (إذا)
أقضى (الفاعل) نظرف للأخبار (لجواز الأخبار قبل الذكر في السمة) في باب التنازع
لا مطلقا لما حال كون جواز الأخبار قبل الذكر في السمة ملايسا (بشرط التفسير
أي بشرط أن يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذي في الفعل الأول لأنه
لما كان له تفسير كما لم يلزم الأخبار قبل الذكر ظاهره لأن المفسر عين المفسر (وللزم
التكرار بالذكر) يعني إذا أظهر الاسم المظهر في الفعل الأول يلزم تكراره وهو
في العبارة فيصح وإن كان فيه فائدة (ما) وامتاع الحذف (أي حذف السمة من غير إقامة
شيء مقامه حال كون الفاعل المفعول في الفعل الأول واقعا) (على وفق) (الاسم)
(الظاهر) (الواقع بعد الفعلين) يريد به أن اللام في قوله الظاهر للمعتمد الحارجي في قوله
ظاهر (أي على موافقته) (يشير إلى أن المصدر يعني اسم الفاعل كالحلق في معنى الحلق
والضرب بمعنى الضارب مضاف إلى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم
المضمر في الفعل الأول الظاهر الواقع بعدهما (أفرا دوتية وجما وتذكير أداتان)
منصوب على التمييز من النسبة الإضافية واللام في قوله (لأنه) الظاهر على الموافقة في
هذه الأمور (مرجع الضمير والضمير يجب أن يكون موافقا للرجوع في هذه الأمور) لأن
الراجع هو عين المرجع وإذا كان كذلك يجب أن يوافق له فيها ولا يجوز أن يرجع
لعدم التوافق الواجب (دون الحذف) نظرف أضمرت مع متعلقه منصوب على
الحالية من ضمير أضمرت الفاعل في الفعل الأول أي حال كونك متجاوزا عن حذف
الفاعل من الفعل الأول فادغمه (لأنه) أي الحال والشأن لا يجوز حذف الفاعل
مطلقا سواء كان الحذف في باب التنازع أو لا في وقت من الأوقات (الأداسد) أو وقت سد
(شيء) (سدة) أي إذا قام شيء مقامه فحينئذ يجوز حذفه لئلا يجتمع التأنيث والنسب
(خلافة للكسائي) أي خالف الكسائي خلافة للجمهور فإن الخالف لهم هو الكسائي
لا غير (فانه) أي الكسائي (لا يضر الفاعل) في الفعل الأول يعني لا يجوز الأخبار
فيه (بل) (بمحذوف) أي الفاعل (محذورا) مفعول له للحذف (عن الأخبار قبل الذكر)
لواضربه وللزم التكرار بالذكر لو أظهر وأضمار قبل الذكر والتكرار بالأظهار

كلاما خلاف الأصل (ويظهر أثر الخلاف) أي قاذمه بين البصريين والكسائي لا بين
 البصريين والكوفيين عند كون الاسم الظاهر ثنية (في نحو ضرباني وأكرماني الزيدون)
 بأضار الفاعل في الأول (عند البصريين وضربني وأكرماني الزيدان) بخلافه (عند
 الكسائي) أو جعلا مثل ضربوني وأكرماني الزيدون عندهم وضربني وأكرماني الزيدون
 عندهم وأمفرد أو مؤنثا مثل ضربتي وأكرمتي هذ عندهم وضربني وأكرمتي هذ
 عنده (وجاز) الواو للابتداء أو رد هذا الجملة ههنا لبيان خلاف الفراء (أي أعمال
 الفعل الثاني) يشترى إلى أن الضمير المستكن فيه يرجع إلى الأعمال الدال عليه قوله
 عملت حال كون هذا الأعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل) المصدر
 ههنا جار فاعله وناسب لمفعوله (خلاف الفراء) أي خالف الفراء لاجتماعه وخلافا
 في تجوز أعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل (فانه) أي الفراء
 (لا يجوز) من التجوز لأن الجواز قاته لازم (أعمال الفعل الثاني عند اقتضاء) الفعل
 (الأول الفاعل لانه) أي الحال والشأن (يلزم) الجار في قوله (على تقدير أعماله) أي
 الثاني مع متعلقه المحذوف في محل الصب على الحالية من قوله (أي الأضمار قبل الذكر)
 أو من قوله حذف الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع أن التأخير هو الأصل
 للتخصيص لأن لزوم الأضمار والحذف إنما يكون على تقدير أعمال الفعل الثاني لأن
 تقديم ما حقه التأخير قد يكون للتخصيص (كأهو مذهب الجمهور) وحذف الفاعل
 معطوف على الأضمار وكل واحد منهما غير جائز بل ممتنع كما صرفت (كأهو مذهب
 الكسائي بل يجب) هذه الجملة الفعلية معطوفة على الحالية لا يجوز تقديره فانه يجب (عنده)
 أي عند الفراء (أعمال الفعل الأول) إذا اقتضى الفعل لانه إذا لم يجب الأعمال يلزم
 أحد المحذورين وهو غنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا أو مفعولا ففصل هذا المعنى
 بقوله (فان اقتضى الثاني) مرفوع تقديره لانه فاعل (الفاعل) منصوب لفظا لانه
 مفعول (أضمرته) لانه وان لزم الأضمار قبل الذكر لكنه لم يلزم رتبة لأن مرجعه
 الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخر الفاعل لكنه مقدم رتبة والأضمار قبل الذكر لفظا
 لارتبة جائر (وان اقتضى) الفعل الثاني (المفعول حذفته) لكونه فضلا في الكلام
 ولثلا يلزم الأضمار قبل الذكر في الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة
 في الكلام نحو ضربني وضربت زيدا (أو أضمرته) لجواز الأضمار قبل الذكر لفظا
 لارتبة بحسب الظاهر لتقدم مرجعه رتبة وثلا يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مخالف
 للاسم الظاهر نحو ضربني وضربته زيد برفع زيد (قول ضربني وأكرماني الزيدان
 وضربني وأكرمت الزيدان وضربني وأكرمتهما الزيدان) أو ضربوني وأكرموني
 الزيدون (ولا يلزم حيث) أي حين الأضمار في اقتضاء الفعل الثاني الفاعل والحذف
 أو الأضمار في اقتضاء المفعول (محذور) لا الأضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كأهو مذهب

والأفجود الثابت
 لا يضر بعد أن العلمية
 لأن ثمرات كثير الجواب
 وهو أوفق بسوق الخطاب
 ولا يخفى أن مع ضرر
 وجوده متى على المفعول
 من السؤال فإن مبناء
 الثابت التأنيل والعلمية
 جميعا فلا لازم رتبة تمامه
 حتى يتم المقصود وهو
 استقلال الجمع في المنع وبهذا
 تبين سقوط الوجه الثاني
 أيضا (قوله) لثلاثتهم
 أن الجملة قيل بل لانه
 لا شرط له حتى لا يشرط
 به ولا يخفى فساد لان
 صيغة منتهى الجموع شرط
 له كما صرح به فيقول لم
 يقل الجمع شرطه أن يكون
 جمعا في الأصل وعلى صيغة
 منتهى الجموع كما قال
 في الوصف شرطه أن
 يكون وصفا في الأصل
 ثلا يتوهم كذلك
 وكان القائل زمل عن
 كلام المنصف ولم يرددهم
 قول الشاعر ولا يعرف
 فان هذا من دأبه
 مجاوز الله تعالى عن سياسته
 (قوله) تقديره أن يقال
 قد نصبت عن الاشتكال
 الوارد قبل قد اشترطت
 التقدير إلى وجه تقديم
 حفاجر على سراوين
 وفيه نظر وله وجهان
 آخران أحدهما أنه أقوى
 ودفعه واضح وانت
 خبر إن مبناء وكذا وجه
 النظر خلاصة المار ذكره
 من أن حفاجر ليس
 جوابا عن سؤال مقدر

البصريين ولا حذف الفاعل من غير اقامة شئ مقامه كما هو مذهب الكسائي بل اللازم
 حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة او حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا يحذور
 (وقيل روى عنه) اى عن الفراء (تشريك الراقين) اى جعل الفعلين الراقين شريكين
 في رفع الاسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدها
 (واضماره) عطف على التشريك اى اضمار فاعل الفعل الاول ببنى ايراده
 ضمير منفصلا (بعد الظاهر) اى بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثانى ان اعلمته
 ببنى ايراده بعده للالزام الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كا) هو (فى سورة
 ناخيه) التائب خبر لبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد
 الاسم الظاهر كائن كافى الخ ببنى كما ضمير فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثانى
 يتلقى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (قول ضربنى واكرمت زيدى) هذا مثال
 للاضمار بعد الظاهر لا للتشريك (وضربنى واكرمت زيدى) هذا مثال لتأخير
 التائب (ورواية المتن) وهى قوله وجاز خلافا للفراء (غير مشهورة عنه) اى عن
 الفراء (وحذف المفعول) فى الفعل الفعل الاول ببنى اذا عملت الفعل الثانى
 وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائي
 بخلاف الفاعل (محرز) مفعول له المحذف (عن التكرار) اى تكرار الاسم الظاهر
 حتى (لو ذكر) مفعول الفعل الاول ظاهر الزم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر)
 لفظا ورتبة (فى الفضلة) ولو كان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر (لواضمر) وذا غير
 جائز (ان استغنى عنه) مبنى للمفعول بشرط وجزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت
 الخ وهو جزاء مقدم عليه عندهم جواز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت
 واكرمتى زيد لا تقول ضربت زيدا واكرمتى زيد (والا) عطف على قوله ان استغنى عنه
 اشار شارح بقوله (اى وان لم يستغن) مبنى للمفعول و(عنه) ناشئ بيل لزم ذكره لكونه احد
 مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون
 المضمولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى مثل علمت زيدا قائما بمصدر المفعول الثانى
 مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد (اظهرت) بناء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط
 (اى المفعول) فى الفعل الاول (نحو حبيت) بناء الخطاب على انه فاعل للفعل ويا المتكلم
 مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله الثانى (وحببت بناء التكلم (زيد منطلقا) تنازعا فى
 التطلق الآخر واعمل الفعل الثانى فيه واظهر المفعول الثانى للفعل الاول وهو المطلق
 الاول ولم يحذف (لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حبيت) للالزام بخلاف
 وضما لان وضما يعرف التثنية بصفته فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف
 الموصوف بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف
 فى حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يضر ايضا لانه لا يجوز

قال تقدير السؤال انما
 يحسن اذا كان ناشعا
 سبق وحضاجر ليس
 كذلك وقد مر ايضا
 ان الحق بيد الشارح وانه
 كذلك والعيب من المثال
 حيث زعم ان مراد
 الشارح ماداء ولم
 يتعطل لان كلامه مبرح
 فى خلافه موافقا لما
 ذكره المصنف فى الصرح
 من ان سراويل
 فى الاعتراض على
 هذا الباب انما اشكل
 من حضاجر والله
 اضطرب فيه وبظهر
 لساد الوجهين البينين
 على استحقاق تقديم
 حضاجر لكونه غير
 متصرف لامهاته ولانه
 جمع فى الاصل من غير
 تكلف فان سراويل
 اذا كان وروده من
 حضاجر يشيى المصنف
 لابقى احتمال تقدمه عليه
 قوله فى موارد الاستعمال
 فيه ذلك على انه لم يرد
 بقوله وهو الأكثر
 مذاهب النحاة كما صرح
 به الهندي ودل
 عليه الشارح الرضى
 اذ السابق والحق ما
 يأباه مع كون التقدير
 خلاف الظاهر فما
 قيل المراد انما هو
 الأكثرية بحسب
 الاستعمال لكنه يتهم
 من صريح اللفظ فلا حاجة
 فى اطاعة الى ذلك التقدير
 ليس كما بينى لما مرقت من
 انه ليس لانام الكلام

اضماره لثلاث بلزم الاضمار قبل الذكر (لفظا ورتبة) في الفعلة وهو غير جائز لما مر غير مرة ولما بين ما هو مختار البصريين من اعمال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف الكسائي في اعتبار فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد ان يبين ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال (وان اعملت) (الفعل) (الاول) في الاسم الظاهر الواقع بعدها حال كون الاعمال كائنا كاهو) مذهب (مختار الكوفيين) (اضمرت الفاعل في) (الفعل) (الثاني) على وفق الاسم الظاهر ولم يبدئه ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق وحالة لفهم المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد والثنائية والجمع والتذكير والاثبات لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها (لو اقتضاء) يعنى لو اقتضى الفعل الثاني الفاعل (نحو ضربى واكرمنى زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله (اذا جمعت) سواء الخطاب شرط (زيد افاعل ضربى) يعنى فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل لفظ ضربى واغيره (واضمرت فى اكرمنى) يعنى في الفعل الثاني (ضمير راجعا الى زيد) اى الى الاسم الظاهر (لتقدمه رتبة فلا محذور فيه) اى في هذا العمل جواب الشرط (حينئذ) اى حين عمل الفعل الاول فيه واضمر في الفعل الثاني راجعا اليه قوله (لاحذف الفاعل) عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له (ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز) لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمول للفعل الاول مقدم على الفعل الثاني قد بيرا وان كان مؤخر لفظا ولا يمنع (و) (اضمرت) (المفعول) يريد ان قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل في قوله اضمرت الفاعل (في الفعل الثاني) متعلق بقوله اضمرت المقدر (لو اقتضاء) اى لو اقتضى الفعل الثاني المفعول (على) (المذهب) (المختار) متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب بوصف بالاختيار حيث قال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار فكأنه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما يوصف بالكسرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذفه) اى المفعول من الفعل الثاني (وان جاز حذفه) فضلة ومستثنى عنه والفضلات تحذف كثيرا (ثلاثا) يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور اى للاسم الظاهر يعنى لو حذف مفعول الفعل الثاني لكونه فضلة ومستثنى عنه لم يلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط واتخالف فلا يكون منه فوجب ذكره لزالة هذا التوهم (ويكون الضمير) اى مفعول الفعل الثاني (حينئذ) اى حين كونه ضميرا (راجع الى اللفظ مقدم رتبة) ان تأخر لفظا لتعليق الاسم الظاهر

بل لفتنيه على ما هو المراد ولا وجه لفتح الحاجة اليه كيف وقد ذهب الى خلافه متلاذهن الفهامين قوله فناء هذا الجواب على تعميم الجمية فيه نظر لان الاول يلزم على هذا ان يكون سبب منع الصرف كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الوجود سبب منع الصرف وهو الجمية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تأنيده ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذى هو على صيغة مشي الجموع فيلزم ان تعد الشرط والمقصود في الجمية المحكية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة مشي الجموع لان المراد وهو الاول لا يبدئه لظهور ان جميع اوزان المجموع متساوية الاقدام في حصة انطلاق الجمع عليها واختصاص هذا الجمع بالجمع انما يعرف بذلك الشرط فكما يخرج سائر الاوزان به عند عدم التسميم كذلك يخرج به عنده اذلا فرقى بين الاصوين الابتداء والاوزان وله وكثرة بل لان كون الفرد الموازن له في حكمة اعانت به منع الصرف بالحل عليه لا يلهى كالاخفى على المتأمل الجيد ولما حكم المصنف بلزوم زيادة صرف الجمع

بالفعل الاول فهو مقدم على ما يضر في الفعل الثاني فيلزم الاخبار قبل الله كقولنا
لارتبة وذلك جائز مثاله كان (كاتول ضربني واكرمه زيد) برفع زيد على انه فاعل
الفعل الاول قوله (الا ان يمنع مانع) مستثنى من الحذف والاضار جميعا اى اضمرت
على المذهب المختار وحذفه على غيره في وقت من الاوقات الا وقت ان يمنع مانع (من
الاضمار) اى اضمار مفعول الفعل الثاني (كاهو القول المختار ومن الحذف) اى
حذفه (كاهو القول الغير المختار) اذا كان الامر كذلك مانع من الاخبار او الحذف
(فتظهر) (المفعول) اى مفعول الفعل الثاني لان طريق التنازع ثلاثة الاخبار
والحذف والاضمار (فانه اذا امتنع الاخبار والحذف لاسبيل الا الى الاظهار) لان
المقصود من التنازع التخفيف والتيسير في الكلام واليسر من الطرق الثلاثة الحذف
ثم الاخبار واذا امتنع فلا سبيل الى الاظهار لان العاجز عن اليسر يكتفي بالاعسر
وهو اظهار مفعول الفعل الثاني (نحو حبسني) فعل ومفعول (وحبسها) فعل
وقايل ومفعول والمفعول الثاني للفعل الثاني قوله (منطلقين الزيدان) فاعل الفعل
الاول (منطلقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فيه (حيث اعمل) فيه (حبسني) فاعل
الزيدان فاعلها ومنطلقا مفعولها واضمر مبنى للمفعول (المفعول الاول) وهو
الضمير الغائب المتنى (في حبسها) لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا
والاخبار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (واظهر) مبنى للمفعول (المفعول الثاني) مبنى
او رد مظهر (وهو) اى المفعول الثاني قوله (منطلقين) واللام في قوله (مانع) تمليل
للاظهار يعنى مانع من الحذف والاضمار (وهو) اى المانع (انه) اى الحال والشان
(لو اضمر) المفعول الثاني (مفردا) لبطابق المرجع وهو المنطلق التنازع فيه كما قال
في حبسها اباء (خائف) المفعول الثاني (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المتصل
بالفعل الثاني (ولو اضمر) المفعول الثاني (متنى) منفصلا لبطابق المفعول الاول وهو
متنى متصل اذ هاء في الاصل مبتدأ وخبر وعلقا بهما واجب نحو حبسها اباء (خائف
المرجع وهو قوله مطلقا) اى الاسم الظاهر التنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب
ايضا فلما امتنع الحذف لاسر في بيان ما اختاره البصريون ايضا وجب الاظهار اذ
لا طريق الى غير (ولا يخفى انه) اى الحال والشان (لا يتصور التنازع في هذا الصورة)
اى في صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر متنى لكون مفعوله الاول متنى
والاخر مفردا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ما سبق انهما
بحسب المتنى ان يتوجها الى الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مفعول في ذلك الموضع
معمولا لكل واحد منهما على سبيل البديل وهذا المتنى ليس بوجود في هذه الصورة
يمرر بالتأمل في وقت من الاوقات (الا اذا احتلت) بناء الخطاب يعنى الا وقت
ملاحظتك (المفعول الثاني اسما دالا على الصافي ذات ما لا انطلاق من غير ملاحظة

على هذا التقدير حيث قال
في السرح ويترجم
هو لا الجمع وما اشبه الجمع
وكذلك يقول بعضهم
قوله فكأنه سئل كل
قطعة من السراويل
سروال القدر كلام القاموس
انه جاء سروال وسروال
وسرويل حيث قال
سرويل اعجمي او جمع
سروالة او سروال او
سرويل فلا معنى لجمع
سرواويل جمعا تقديرا
بل ينبغي ان يجعل متغولا
من الجمع كضاهر وكان
وجه الاحتياج الى
تقدير الجمع انه لم يوجد
سرواويل في كلامهم
بمعنى الجمع كما وجد
حسابقا فقدرة انه كان
في الاصل جمع سروالة الا
انه لما قدر جميته ليد
بمفرد مفروض مناسب
لأخصاصه بالازاروان
امكن كونه جمعا فلهذا
الحق مكذا قيل وليس
بذلك انما المراد البيان على
وجه يتكفل بالاباءة عن
اقتراض نفسه
كلام المستفي في السرح
حيث قال وقال قوم هو
عربي ولكنه جمع
في التقدير فيجوزون
سرواويل في التقدير جمعا
لبروالة ثم اطلق اسم
جنس على هذه الالة
المفردة قال وهو بيد
في اسم الاما جناس فان
القول لم يثبت الا في الاعلام
قوله فلا تشكل بالنقض
به على قاعده الجمع قبل دفع

تثنية و افراده والا) اى واذا لم تلاحظ المفعول الثانى هكذا بل لاحظت تثنية و افراده (فالظاهر انه لانتازع بين الفعلين في المفعول الثانى) واما مقال فالظاهر انه يمكن ان يكون فيمتنازع ولكن على غير الظاهر لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط و افراد و التثنية و الجمع من العوارض فلا اعتبار لهما في التنازع (لان الفعل الاول يقتضى مفعولا مفردا) لكون مفعوله الاول كذلك وهو به التكمم المتصل به و بالتالى بينهما لازم لما صرفت غير ممردة (و) الفعل (الثانى مفعولا متنى) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد باطاف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجى لان مفعوله الاول متنى وهو الضمير المتصل به (فلا يتوجهان الى امر واحد) وهو مع قوعه في ذلك الموضع لا يصح ان يكون معمول لا لكل منهما على سبيل البديل فلم يوجد شرط التنازع (فلا تنازع) ولما فرغ من احكام التنازع و بيان احوال الفريقتين اراد ان يبين احكام معرفته و تمييزه عما يتيسر به بآراء مثاله ليحكم الناظر القاصر به منه ولكن يرف من كان بصيرا الفرق بينهما اى ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون منه فقال (ولما استبدل الكوفيون) جواب لما قوله فاجاب عنه الخ (على اولوية) متعلق باستبدل (اعمال الفعل الاول) اى على كون اعمال الفعل الاول هو الاول و المختار لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضرار قبل الذكر (قول امرى القيس) الباء متعلقة بقوله استبدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب و ممن يجوز الاستدلال بقوله هو قوله (*) ولوان ما سعى لادنى معيشة * كفى و لم يطلب قليل من المال *) و شرع في بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالوا) اى الكوفيون (قد توجه الفعلان اعنى كفى و لم يطلب الى اسم واحد وهو) اى الاسم الواحد فى قوله (قليل من المال فاقضى) الفعل (الاول رفعة) اى رفع الاسم الظاهر (بالفاعلية) اى بان يكون ذلك الاسم فاعلا له (و) الفعل (الثانى نصبه) وهذا ايضا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد باطاف واحد (بالمفعولية) اى بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين في الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا و الثانى مفعولا (وامرؤ القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعلمن الاول) حيث اورد قليل بالرفع بلا ضرورة اذ لو اعلم الثانى و نصب قليلا لم يتكسر عليه الوزن و لا غيره مع انه لم يمتنع غير مختار و هو حذف المفعول من الثانى وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار اذا لما قبل لاختيار احد الامرين مع لزوم مكروه له في ذلك الاخر المختاره دون الامر الاخر الزيادة ذلك الذى اختاره في الحسن على الآخر (فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره) لان القصد لاختيار الاهو الافصح والا قوى فلم يمان اعمال الفعل الاول هو مختاره وقوله (اذ لا قائل) لتبيل لقوله فلو لم يكن الخ (و ساوى الاعمالين) يعنى اعمال فعل الاول و اعمال الفعل الثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف ما يقتضيه الفعل الاول مثل ضربى و اكرمت زيد فكيف يجوز

لا قبل ان يقي جنس الاشكال لا يتم لانه يجه حيث انه وجد مفرد على وزن مصابيح صيغة متنى الجموع فلا يصح كون الجموع على هذا الوزن مانعا من الصرف و اشارة الى انه على تقدير الصرف لا يثنى جنس الاشكال و المقام لا يخلو عن الاشكال و بالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصباح موازن مفرد عربى او هو جمع صر و التقديرا وليس هذا هو ذلك اما الاول فلان هذا السؤال لا يرد على مذهب المصنف حتى يحتاج الى دفعه مع ظهور انه لا يتدفع به و اما الثانى فلان العبارة تدل على خلافة الامر الى قوله الى فاعدا للجمع مع انه لا حاصل له جدا بل المراد ما قاله المصنف في الامال والفرح وغيرهما ان سراويل اذا صرفت ثمين صند هؤلاء الثقاتين بان المانع هو الجمع الذى لا نظير له في الاحاد ان يكون اعجبوا و الام لا يصح قولهم لا نظيره في الاحاد لانه اذا لم يكن اعجبا و قد صرف وجب ان يكون مفردا وهو على رتبة ما قالوا انه لا زنة عليه في الاحاد وهو ليس ثبت فلا اشكال على تبيينه صرفا ولم يصرف و اما هذا التصرف فلا يرد عليه ذلك قضاء

لاحدان يقول به ولما قال الشارح اذ قلنا الخ سلبا كليا (فاجاب المصنف عنه) اى عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المصنف كائنا (عن طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرى القيس) كفاى والمطلب قليل من المال (ليس منه) هذه جملة في عمل الرفع خبره (اى ليس) قول امرى القيس (من باب التنازع) اى تنازع الطرفين يعنى قال المصنف ان ما استدلتهم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرى القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الفعل الاول يعنى ان هذا القول لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدلتهم به بخلاف لما ادعيتهم ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى (لفساد المعنى) المعنى قول امرى القيس (على تقدير) متعلق بالفساد (توجه كل من كفاى ولم المطلب اقل من المال) يعنى على تقدير ان يحمل هذا القول من باب التنازع واعمال الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثانى على القول الغير المختار قوله (لاستزامة) تحليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ اولى الى تنازع الطرفين تأمل وناسب لمفعوله وهو قوله (عدم السى لادنى ميثيق) اللام متعلق بالسى قوله (وانشاء) معطوف على قوله عدم السى مضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال) قوله (وثبت) معطوف لما على الانشاء لقرينه اوعلى عدم السى لاصالته (طلبه) اى طلب قائل هذا الميثيق (التافى) صفة للمطلب (لكل) واحد (منهما) اى من عدم والانشاء لانهما كانا متبئين قبل دخول لواء المطلب منفى والتافى مناف للمثبت (وذلك) يعنى الاستزامة واقع وثابت (لان لو يحمل مدخوله المثبت شرطا كان المدخول (اوجزاء او معطوفا على احدهما) من الشرط والجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يحمل وهذا الجمل لا يكون الاوصفا لثوباي نحو لو كان الى مال لمجبت لان المال والحج كان كل واحد منهما متبئا قبل دخول لواء ثوبايد مدخولها يعنى لم يكن الى مال اتوسل به الى الحج فليكن الى حج (والثانى من ذلك) اى من الشرط او الجزاء او المعطوف على احدهما (مثبتا) وعذمان باب عطف اسمين على معمولى فاعل واحد باطلف واحد يعنى ان كان متبئين قبل دخولها وجب ثبوتهما بعده لان ثنى التثنية اثبات نحو لو لم تزدنى لم اكرمك فزيادة والاكرام كانا قبل دخولها متبئين وبه صارا متبئين يعنى قد تزدنى فاكرمك وان كان احدهما مثبتا والاخر منفيا وجب ثبوت التثنية ونفى المثبت سواء كان التافى شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم تشمتنى لا كرمك ولكن تشمتنى فلم اكرمك والعكس نحو لو تشمتنى لم اكرمك ولكن ما تشمتنى فقد اكرمك (فعل هذا) اى على تقدير ان قول امرى القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (ينبئ) ان يكون مفعول المطلب عبذوقا لما في قوله فعل متعلق بقوله ان يكون بتقدير فينبئ ان يكون مفعول المطلب عبذوقا على هذا الجواب (اى لم المطلب

والاعمال ذكر لبين الوجه في امتناع صرفه اذا لم يصرف ووجه ما ذكره واذا صرف ولم يوجد الشرط فذلك قال واذا صرف فلا اشكال وبذلك تبين فساد ما عونه بالجملة ايضا ثم ان في المقام بحثا نفيا وهو ان المصنف يفترض عليهم حيث اشترطوا ان يكون له نظير في الاحاد بان له نظير في الاحاد ويقول لا دخل في التبع بل الجمع اذا كان صيغة متبئ الجمع مانع سواء وجد على زنته نفي من الاحاد او لم يوجد وبعد ذلك يقر بان فرازة جمع صيغة متبئ الجمع ويقول باصرافه لوجود كراهية وطوامة من الاحاد على زنته فليكن بالتأمل على تبع الصواب حتى يتهدى الى ما به يجاب اى كل جمع منقوص على فواعل ييل لوسر بكل غير منصرف منقوص يشمل فاض اسم اسماة واحيل مصغرا على لكان اعم فائدة ولا يخفى عليك ان التفسير كذلك ليس بصحيح لان التلازم هذا الوزن مخصوصه على ان فاض واحيل لا يدخل في اطلاق نحو جوار بالضرورة (قوله اى في حالى الرفع والمربى عنها متصويان على الظرفية والمعامل هي المسئلة المستندة

من الكاف ثم يه يه قوله
 اى حكمه حكم قاض
 بحسب الصورة في
 حذف البناء وادخال
 التنوين عليه على ان
 ليس المراد انه كذلك
 مطلقا حتى يمكن له
 بيان الاختلاف فيه
 بحسب الانصراف وعنده
 بعد ذلك (قوله لان
 الاعلال المتعلق بوجه
 الكلمة الى اخره بل فيه
 نظر انه لا اعلال في جوار
 نظرا الى نفسه بل بعد
 التركيب فهو متأخر عما
 يعرضه في التركيب
 فالاولى ان الاعلال الذي
 سببه نقل مخصوص مقدم
 على منع الصرف الذي
 سببه مضموى ولله
 ولعمري ما ذكره الفاضل
 الشريف بعد الارتضاء
 بما قاله الشيخ الرضى
 من ان الزجاج ذهب الى
 ان تنوينه لمصرف
 وذلك ان الاعلال مقدم
 على منع منصرف لان
 الاعلال سببه قوى
 وهو الاستقلال الظاهر
 المحسوس في الكلمة ولما
 منع الصرف فسببه
 ضعيفا هو مشابهة
 غير ظاهرة بين الاسم
 والنقل فسقط الاسم
 بدلا لاعلال من اوزان
 اقصى المجموع الذى
 هو الفطر نقصا صرفا
 وهو ان ما يقال ان
 منع الصرف متوقف على
 اعتبار الاعراب الذى
 يطرا بدها اعتبار تركبه

من الكاف ثم يه يه قوله
 اى حكمه حكم قاض
 بحسب الصورة في
 حذف البناء وادخال
 التنوين عليه على ان
 ليس المراد انه كذلك
 مطلقا حتى يمكن له
 بيان الاختلاف فيه
 بحسب الانصراف وعنده
 بعد ذلك (قوله لان
 الاعلال المتعلق بوجه
 الكلمة الى اخره بل فيه
 نظر انه لا اعلال في جوار
 نظرا الى نفسه بل بعد
 التركيب فهو متأخر عما
 يعرضه في التركيب
 فالاولى ان الاعلال الذي
 سببه نقل مخصوص مقدم
 على منع الصرف الذي
 سببه مضموى ولله
 ولعمري ما ذكره الفاضل
 الشريف بعد الارتضاء
 بما قاله الشيخ الرضى
 من ان الزجاج ذهب الى
 ان تنوينه لمصرف
 وذلك ان الاعلال مقدم
 على منع منصرف لان
 الاعلال سببه قوى
 وهو الاستقلال الظاهر
 المحسوس في الكلمة ولما
 منع الصرف فسببه
 ضعيفا هو مشابهة
 غير ظاهرة بين الاسم
 والنقل فسقط الاسم
 بدلا لاعلال من اوزان
 اقصى المجموع الذى
 هو الفطر نقصا صرفا
 وهو ان ما يقال ان
 منع الصرف متوقف على
 اعتبار الاعراب الذى
 يطرا بدها اعتبار تركبه

مع غيره والاعلال متعلق به حال الفرداء القدم على التركيب فيقدم عليه طبقا منظور فيه لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لا يتصور الا بملاحظة الاعراب ولا يخفى على الناقد البصير ان اعتبار امر في شيء بملاحظة اخر يكون قبل تحققه فيكون الاعلال بملاحظة الاعراب ايضا قبل التركيب كيف وقد صرح المصنف في المال بان النظر في الاعلال نظر في تحقيق الصفة حيث قال قد وقع الخلاف بين سيبويه ومن قال بقوله في التقدير في جوارى الرفع والجبر وان كانوا متطابقين على اللفظ قال سيبويه هو غير منصرف وقال البرد منصرف وقد احتج سيبويه بان الاصل جوارى متو اذا اصل الاسماء التصحيح والصرف فتحققت فيه الملة المانعة للصرف وهذا الاستدلال ضعيف من حيث انه مبنى على النظر في منع الصرف قبل الاعلال والمرد وسطا له اسلاو لكنه يبدو النظر في الاعلال قبل النظر في منع الصرف ويكون اولي من حيث ان النظر في الاعلال نظر في تحقيق الصفة والنظر في منع الصرف نظر في منع الاعراب والاعراب فرع فيما يشبه

التحاة) كصاحب المفعول والشيخ عبدالقاهر واكثر البصريه (قاعلا) لما سبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ (كل مفعول) خبره ذكر كل لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى التكررة يحيط الافراد مثل قولك كل رمان مأكول لان من المعلوم ان كل افراده مأكولة واذا اضيف الى المعرفة يحيط الاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه غير مأكولة فلم توجد الاحاطة (حذف قاعله) الجملة صفة المراد بالفاعل الفاعل التحوى يعنى ما استداليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلا يشكك بقولنا انبت الربيع لان الربيع فاعل تحوى لا يثبت لصديق تعرفه عليه وان لم يكن في الحقيقة قاعلا (اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول) يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل قاعلا للفعل لا للمفعول فالاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (للاصة كونه) اى الفاعل (قاعلا لفعل متعلق) بكسر اللام صفة للفعل يعنى اضافته اليه لادنى ملازمة مثل كوكب الحرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذا الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات قاعبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الثبات كذا في الوادى وفي حاشية المطول المحققون على كسر اللام في التعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به مفعول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والفاعل متعلق بالفتح (هـ) بالمفعول وقوله (واقم) معطوف على قوله حذف (هو) تأكيد للضمير المسترد وانما اكده لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيحتمل المعنى (اي المفعول) (مقامه) اى مقام الفاعل بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من الإقامة بقرينة قوله اقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعول كايين في موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل (في اسناد الفعل اوشبهه اليه) كاسم المفعول كما اسند الفعل اوشبهه الى الفاعل (وشرطه) (اي شرط مفعول ما لم يسم قاعله) الجارى في قوله (في حذف قاعله) متعلق بالشرط اى حذف قاعل ذلك المفعول والاضافة للملازمة او قاعل الفعل فلاضافة على الحقيقة (واقامت) اى اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقام الفاعل) وقوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اى عامل مفعول ما لم يسم قاعله (فعلا) واما اذا لم يمكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا الشرط بل لا يمكن وانما لم يقيد المصنف ليكون الفعل اسلافا للعمل والاستناد واكثر استعمالا (ان) مصدرية ناسبة (تقدير) مبنى للمفعول من التثنية (سيفه) مرفوع لانه نائبه ومضاف الى (الفعل الى الفعل) (اي الى الماضى المجهول) اراد به ان فعل لجئنا الماضى المجهول حتى يكون غير منصرف لو وزن الفعل والمالية كضرب على ما سبق تحقيقه وحى الهندى هذا من

باب ذكر العام وإرادة صفة المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه اى لكل مبطل حق ولهذا تصرف وقبل هذا من باب حذف المطفوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى تقيمكم الحرج حذف البردان الواقى باليخص بالحرج يكون البردان ايضا وفي عشى الصامق الاولى اى المذكور بطريق التثنية لا التخصيص فيكون معنى فعل ونحوه فيكون حيث من باب حذف المطفوف ولرذه هذا الاقوال جعله الشارح علما لماضى المجهول (او يغفل) وهذا اذا غير متصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر وأشار اليه الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك (فيتناول) كل واحد من فعل بفعل (مثل اقبل واستقبل وبقتل ويستعمل) وهذا اشتر على ترتيب القلب (وغيرها) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع (من الافعال المجهولة) وفي بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو الى الاختصار ولانه حيث يكون من باب التنازع (المزيد) كالبيع اسم مفعول قوله (فها) نائب عن البصرية فائيب الاول نستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على العكس كاسبق تحقيقه تقديره المجهول به المزيد فيها تأمل ولا تكن من الغافلين ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا اراد ان يبين ان من المفاعيل ما لا يقع موقع الفاعل ويسلم منها جالا اى مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال (ولا يبيع) ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية وقيل مطفوف على الخبر فتكون الواو حيث جئت طائفة (موقع الفاعل) منصوب على الظرفية (المفعول الثانى) الكائن (من) (مفعولى) (باب علمت) لم يرد به افعال القلوب كما هو التبادر من قوله علمت بل كل فعل تمتد الى مفعولين هاهنا مستند ومستند اليه سواء كان الفعل من افعال القلوب او لا فذكر علمت اقباى اولكونه اكثر وقوعا (لانه) اى المفعول الثانى (مستند الى المفعول الاول اسنادا تاما) لكونها فى الاصل مبتدأ وخبر واسنادا الخبر الى المبتدأ لا يكون اتاما وبدخول العامل القضى عليهما لم يتغير اسنادهما من التمام الى نقصان بل هو كما كان (فلو اسند الفعل اليه) اى الى المفعول الثانى وقوله (ولا يكون اسنادا تاما) حال من الفعل لان الفعل اصل فى الاسناد فاسناده تام ليس الا (لزم كونه) اى يكون المفعول الثانى (مستندا) باعتبار اسناده الى المفعول الاول (ومستندا اليه) باعتبار كون الفعل مستندا اليه (وما فى حاله) واحد وهو كونه نائب فاعل الفاعل قوله (مع) متعلق بقوله لزم اى لزم كونه مستندا ومستندا اليه حال كونهما متصاحبين مع (كون كل من الاسنادين) اى اسناد المفعول الثانى الى الاول واسناد الفعل الى الثانى (تاما) هذا التزم كائن (بمخلاف) قولك (نحو اعجبتني ضرب) بالتثنية وهو الاصل لان عمل المصدر متناولى واقوى اى بدونها ومضاف الى (زيد) لان الاضافة لا تمتنع كون زيد فاعلا لانه وان كان مجرورا فهو فى المنى مرفوع ولذا تكون صفة مرفوعة قول عجبت من دق القصار بالاضافة الى دق بالرفع (لان احدا الاسنادين

فرع الثمر والنظر فيها هو الاصل مقدم على النظر فى فرع فرمه فاذا اعمل او لاحذف الياء لاقاء الساكنين الياء وتثنية الصرف فيبقى الاسم على فراع من نظر الى ما يمنع الصرف فلم يوجد ذلك فبقى الاسم منصوبا على حاله (قوله فاعل جوارى) فى قوله جاتنى جوارى بالضم والتثنية بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف لا يجرى انه كذلك وما قبل فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بدتها معها فتأخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من الاعلال مقدم على ما يطرأ على الكلمة بعد تمامها على لا يلقى اليه فان الصرف عدى لانه عبارة عن عدم التثنية كاسبق من مذهب المصنف والاعلام ثابتة لا تزول الا بالملكات فلا تصور من اول ثبوته بعد تمام الكلمة فان قلت الخبر المصور اتاما هو مذهب الجمهور فالسؤال مبنى عليه قلنا ومن ذلك ايضا من هذا القبيل لان الاصل فى الاسم دخول التثنية فلا يمنع منه الاسم قبل تمامه لان المالم اتاما يحق بعده (قوله وفى لغة بعض العرب) وى لغة روية وعليه قول الشاعر الفرزدق (ولو ان عبد الله مولى جهمه ولكن مبداه

مولى مواليا) قيل وقد
اعتذر عنه بان مبناء ليس
اختيار تلك اللفظة بل هو
وارد على خلاف القياس
لفسوة الشعر وبانه
اختارها فهو
والنقض بانك من
اهل اللغة النجاسة الخارجة
عن الفصاحة وكلاما كما
يرى (قوله وهو صيغة
كثيرة او اكثر كلمة
واحدة من غير حرفية
جزء لاظهار الاعتراض
على المصنف بان نحو النجم
وبصرى علي بن يقطين
فيهما الشرط والمضبوط
فلا بد وان يكونا مجتمعين
من الصرف والاصح ليس
كذلك وفيه بان المضبوط
ليس مطلق التركيب
بقريئة ان البعث في
قسم الاسم ومن لم يطقن
لذلك امتنع بان
التعريف غير جامع
لخروج غلام زيد وضرب
زيد وخسة مشرو وما قيل
يلزم على هذا التفسير
استدراك العلمية فالوجه
ان يقال موضع كلين
او اكثر ليس من فهم
لظهور ان ذلك لا يستلزم
العلمية وهذا التفسير ليس
بصحيح قال في العلاج
ضمنت الشيء الى الشيء
فاضم اليه وقيل التعريف
غير مانع لخروج المركب
من النجم والصدق تركبا
اعتراجا لان جزئية
الحرف لا تمنع من عدم
الانصراف بهذا التركيب
فالوجه ان لا يقيد مفهوم

هو اسناد المصدر غير تام) لان المصدر لما يكن مشتقا ويكون بنفسه قاعلا ومفعولا ومضافا
اليه الى غير ذلك كالاسم الجامد لم يحجج الى الفاعل فلم يكن اسناده الى قاعله حين اسند
تاما كاسم الفاعل وفي قوله بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول الرضى
حيث قال وفيه نظر لان كون الشيء مستندا الى شيء ومستندا اليه شيء آخر في حالة واحدة
لا يضر مثل اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجبني مستند الى ضرب وهو مستند الى زيد
وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام
زيد واما اذا كان لفظ مستندا الى شيء واستند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعبء فهذا لم يحجز لانه
يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى وجهه على من له ذوق سليم (ولا) يقع (المفعول)
(الثالث من) (مفاعيل) (باب اعلمت) موقع الفاعل ايضا وكذا ثاني مفاعيله
عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثاني او الاول بخلاف
اعلمت زيدا هنداه وبه قال الرضى وقيام ثاني مفاعيل اعلمت اولى من حيث
القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه)
اى حكم المفعول الثالث منها (حكم) اى حكم (المفعول الثاني من باب علمت) لان
المفعول الزائد بزيادة الهمزة في اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثاني من
باب علمت المفعول الثالث لباب اعلمت فاخذ حكمه (في كونه مستندا) الى المفعول
الاول اسنادا تاما يبنى كما كان اسناد المفعول الثاني الى الاول تاما فثبت ذلك الاسناد
بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت (والمفعول) (حال كونه) (باللام) اما مطوف على
قوله المفعول الثاني فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له باللام واما
مبتدأ خبره قوله كذلك (لان النصب) اى نصب المفعول له لفظا او تقدير (فيه) اى
في المفعول (مشتق) اى يكون النصب قريئة وعلامة (باللية) اى بكونه علة للفعل
العامل فيه (فلو استند الفعل) (اليه) اى الى المفعول له (فان النصب) (والاشعار) ايضا
اما قواف النصب فظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام
الفاعل واما قواف الاشعار فلان النصب كان سياله فقواف السبب يبقى السبب اذا
كان له سبب وهنا كذلك وهذا (بخلاف ما) اى المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع)
اللام) حيث يجوز ان يكون قائم مقام الفاعل نحو قوله تعالى يسبح له بالليل المفعول
وقوله قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر باليلية فلا تقوت
اللام بحمله قائما مقام الفاعل كالا قواف اذا كان مفعولا له (نحو ضرب التأديب) قوله
بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل مجرور ليس من
ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التليل نحو جئتك للسنن فلا يقال
جئ للسنن اذرب فعل بلاغرض لا يفعل لكونه عينا انتهى كلامه ولرد هذا قال
الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا (والمفعول معه) (مطوف على) قوله المفعول له

على كلا الوجهين (كذلك) (اى كل) واحد (من المفعول له والمفعول معه) بشرط هذا
التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل
واشارة الى المفعول الثانى والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن (اى)
كالمفعول الثانى (و) المفعول (الثالث من باب علمت واعلمت) فيه نشر على ترتيب
اللقوله (فى انهما) اى المفعول له والمفعول معه (لا ينعان موقع الفاعل) متعلق
بالتشبيه وهو وجه التشبيه لانه اركان التشبيه وهو المفعولان وقد ذكرهما
المصنف بقوله والمفعول له والمفعول معه والتشبيه وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى
المفعول الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك
وجه التشبيه ذكره الشارح بقوله فى انهما الخ والغرض منه الاستواء فى الحكم وهو
عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من
احد المفعولين لانه قاعدا اى لايضع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حالا
كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين (اما) عدم وقوع (المفعول
له) بلا لام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم مقامه فالتنصب
والاشعار (واما) عدم وقوع (المفعول) موقعه ايضا (فلتا) اى الحال والشان
لا يجوز اقامته (اى اقامة المفعول منه) مقام الفاعل (قوله (مع) متعلق
بالاقامة (الواو التى) هى (اصلها المطف) لان الواو اولا موضوعة
للمطف فاستعملها فى غيره خلاف الاصل (اذهى) الواو (دليل الانقصال)
اى انفصال ما بعدها عما قبلها من المعرفتها وضمت للفصل بين المطفوفين وتفيد تفارها
(والفاعل كالجزء) عاقله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا ومعنى فقط اذا كان اسما
ظاهرا فينصبها من اضافة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى الاقامة الفاعل الاتصال
(بدون الواو اذ لم يعرف حينئذ) اى حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا
معه) لان الواو دليل ومشر للمعية والمصاحبة وبغواتها يفوت الدليل والاشعار كما
فى المفعول له ولما فرغ من تعريف المفعول المقام مقام الفاعل وبيان شرطه وما يجوز
وقوعه موقعه اجمالا ومالا يجوز تفصيلا شرع فى بيان ماهو الاولى والاوجب
بالوقوع اذا اجتمعت الفاعل التى يجوز وقوع كل واحد منهما موقعه فقال (واذا
وجد المفعول به) يعنى بلا واسطة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول
به الموجود مصاحبا (مع غيره من الفاعل) بيان لقوله غيره (التى يجوز وقوعها
موقع الفاعل) وهى خمسة على ما فهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان
وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة او غير هاتين شيئا تفصيله والجار والمجرور
(تين) (اى المفعول به) (له) (اى لوقوعه موقع الفاعل) والمراد بالتين التين
الوجوب عند البصريين بخلاف غيرهم لانه لا يجوز لغيره ان يقع موقعه

التركيب بقوله من غير
حرفية جزء ويجعل النصب
وبصري خارجين بشرط
عدم كونه اسنادا لانه
كالتركيب الوصفى فى
معنى الاسناد فان النصب
معناه نجم معين ومعنى
بصري وجعل منصوب
الى البصرة ثم قيل ولو
حمل التركيب على معنى
سبجى فى باب البنيات
هو ضم كلة الى كلة على وجه
لا يكون بينهما نسبة لم
يتمسك الى الشروط الصدية
فلم يتم جعل عليه ولا يخفى
ان الاسباب جعل التركيب
المشتري فى منع الصرف
هذا المعنى والاستثناء من
اعتبار الشروط الصدية
ويشهد لذلك فسادها
الا ترى ان المراد من النصب
والصق لا النصب والصق
فانه على تقدير ثبوت
هذا التركيب لا يشال
بجرفية الجزء فيه وان
كان الحرف من جلته
بل باسبغته لتركيبه
من النصب والصق ولقنتيه
على ذلك قال بجرفية الجزء
مع كون الظاهر ان يقال
بجرفية الحرفية فنتبه ولا
تكون من الفاعلين ولا
يصح اخراجها بشرط
عدم كونه اسنادا لعدم
شبهه لهما بالاشياء خارجة
الى الميدان الاضافة
والمعنى منه حيث لم
يتعطن للاحتياج
الى الشروط الصدية
من قوله على وجه لا يكون
بينهما نسبة (قوله لانه)

من الزوال فان الاعلام
لا تتغير وهذا اول
من التليل بمقتى السب
الثاني لمسلم مع زيادة
اصاب في وما قيل
من انه فاسد للاشتراك
وعدم التبين كما ترى
بل الفاسد هو التليل
بحق الأفراد وان زعمه
بعض الفاصرين اول
لان الأفراد لا دخله
في المنع مع ان الفرد
كثيرا ما يتبين (قوله
لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف كتب
بعض الناس على
هذا الفعل ايضا حاربينا
وصراهه طاهر لا يتبين
على ذي مسكة نولو قال
لان التركيب الاضاف
يخرج الاسم الى
حكم الصرف فكيف يؤمر
في منه كليل كان احسن
(قوله كان كني في
ذلك بما ذكره فيها دلتها
من قيل البنيات
بل الاطره اعتبر خسة
عشر على غير منصرف
بأ غير التركيب كما
اختاره البعض قال
في الايضاح التركيب الذي
يتغير في منع الصرف
ما ليس باضاف ولا
استدائي ولا يكون الا
مع العلية لان المركبات
من هذا الباب لا يجمع
الا العلية وانما جاء في نحو
خسة عشر وباسين اذا
سمى بها البناء ايضا بناء
على حكاية اسهلها (قوله
لذلك احتاج الى

اذا وجد المفعول به واما الكو فيون واقفهم من بعض التأخرين فقد ذهبوا الى
ان المراد بالتبين التعين الاستحقاق لا الوجوب يعني اذا وجد المفعول به مع غيره يتعين
لوقوع استحقاقا حيث يجوز لتبره ان يقع موقعه استدلالا بالقراءة العادة لولا لازل
بالبناء للمفعول عليه جادو مجرور واقع موقعه القرآن بالنصب لانه مفعول به ومع
وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور موقعه بقوله ولو ولدت فقيرة
جروك وبذلك الجر والكلام (لشدة شبهه) اي شبه المفعول به (انما قال
في توقف) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (تمقل الفعل عليهما) اي على الفاعل
والمفعول به يعني ان الفعل المتمدى يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذي يقوم به
ويصح استناده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير فقرة بينهما في الاحتياج (فان
الضرب مثلا) قد سبق اعراب مثلا (ك) الكاف زائدة (انه لا يمكن تمقله بلا ضارب)
لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لا يمكن تمقله بدون
من يقوم به (كذلك) يعني كان الحال في الضرب هكذا كذلك (لا يمكن تمقله بلا مضروب
لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن مضروب لا يمكن صدور ايضا من الفاعل
فاستوفى احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تبين وجوبه لان يقوم مقامه ما كان
كقوله اودع يلا (لخلاف سائر الفاعل) التي يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانما ليست
بهذه الصفة) فان الفعل يتقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تعلق خلقه يمكن بدون
تمقل زمان ومكان وتأكيدها ولا يمكن ان يتقل بدون الفاعل الذي هو الله
الواحد الخالق والمفعول به الذي هو العالم وما فيه ولما بين ان المتعين للوقوع موقع
الفاعل من الفاعل التي يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت في الكلام
او رد مثلا لما هو المتبين له لزيادة الايضاح فقال (قول ضرب) بالبناء للمفعول (زيد)
(مقامة المفعول به) الذي هو زيد (مقام الفاعل) الذي حذف (يوم الجمعة) (طرف
زمان) يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان زمانه (اما الامير) بفتح الهمزة
(طرف) من الظروف (مكان) يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان
مكانه واماما كان يكسرهما فهو اسم لمن يؤتم به وقصدى (ضربانديدا) (مفعول
مطلق للنوع) ونوعيته (اعتبار الصفة) وهي الشدة لاعتبار الذات اذ لو كان كذلك
لقيل ضربة بكسر الصاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعه (وقائدة وصف الضرب
بالشدة التنية على ان المصدر) المطلق (لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص) يعني يشترط
في المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون مجرد التأكيد اذا التائب عنه
بني ان يكون مثله وقيد ما في ضد الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجوز لان ضرب
مستقنى عنه دلالة على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولما قال
المصنف ضربا شديدا (اذ لا قائدة فيه) اي في اقامة المفعول المطلق التأكيد مقامه

(لدلالة الفعل عليه) وكذا قاعدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان المطلق نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان لقيام مقام الفاعل لعدم القاعدة في الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذا نكتة اوردها المصنف بشرط الاضافة ولم يوردهما بالتكرير مع كونه اخصر ولم يبين الشارح قاعدة الاضافة فيها كما بين قاعدة الوصف في المفعول المطلق لانضمامهما من بيان القاعدة في المفعول المطلق ولان بيان قاعدة قيد في الاخير من الامور المقيدة يشعر بقائه القيود الاخرى عن بيانها تأمل ولا تغفل (في دارة) (جار) ومجرور وشبهه بالمفاعيل) لكونه فضلة في الكلام تمثلا (اقيم مقام الفاعل) خبر بمذخبر حال كونه (مثلا) اى مثل المفاعل في قيامه مقام الفاعل (قتين زيد) على ان يكون زيدا فعلا (قان لم يكن) تامة بمعنى يوجد عليه قول الشارح (اى وان لم يوجد في الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعدي لانه لا يجزئ للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا ايضا الامادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا في دارة (فالجيم) مبتدأ قاله جواب الشرط واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله (اى جميع ماضى المفعول به) (سواء) خبره اى مستوى في اقامة كل واحد منهما مقام الفاعل لاستواء الكل في عدم ستام الفعل له وكون الاسناد ايه مجازا وفي الرضى تساوت البواقي في التباية ولم يفضل بعضها عن بعض ورجع بعضهم الجار والمجرور عنها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزء مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في غناية التكلم واهتمامه بذكره اعنى تخصيص الفعل به فهو اولى بالتباية لانه مقصوده الى هنا كانه (في جواز وقوعها موقع الفاعل) (و) (المفعول) (الاول) الكائن (من باب اعطيت) اراد بالباب كل فعل متعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اى الفعل المتعدي الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولما قال الشارح (اى الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول) تعرفا للغيرية بعدم صحة حمل المفعول الثانى على الاول (اولى) (بان يقوم مقام الفاعل) (من) (المفعول) (الثانى) وان جاز اقامة الثانى مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضى تفضيل احد الشئتين على الاخر بعد استوائهما في اصل الفعل واللام في قوله (لان) تليل للاولوية (فيه) اى المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اى بالقياس (الى) المفعول (الثانى لانه) اى المفعول الاول (عاطاى آخذ) فكان المفعول الاول حين كون الفعل مفعولا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وافعالا معنى لانه آخذ واما المفعول الثانى فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب واما خذ فاذا بنى الفعل للمفعول فالانساب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير (نحو اعطى) بالياء للمفعول (زيد) باقائه

اخر اجبا قال في الامالى اما المركب الاسنادى فغير مربب اصلا ولا يوسف بكونه منصوبا ولا غيره فلو سكنت علم بصر لانه لا يقع فيها يوسف بانه منصوب او غيره الا ان ذكره اوضح (قوله) المفعولان من اسباب منع الصرف قبل خصه بالوصف بتلك الصفة مع كونها مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب اما لان الشرط لاقتصا النون الخاص لالمطلقهما بخلاف نظائرها فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون السائر الواضع ولان الذكر هنا كان مختافا لما ذكر في مقام هذا الاسباب لتفروعة الشعر فوصله كذا يعلم ان المفعول ساقا هذا ثم قبل والاولى المفعول بالافراد لانها مددود واحسن الاسباب ولا سبيل الى الاول التوجيه لتحقق الاشتراك فذكر ثم التالى ليس يبيد ولعل الشارح وصفها بالتنبيه على انها مزيد فان السبب بيان هذا اذا المصنف لم يصرح بذلك هنا ولا يجزئ انه عاجب ان يعلم فان حيان مثلا اما ان يكون من المعين او من المعنى فعل الاول منصرف وعلى التالى متعدي وقوله والاولى

مقام الفاعل (در ماع جواز اعطى درهم زيدا) بقامة المفعول الثانى مقام الفاعل لانه لا التباس فيه (وذلك) اى جواز وقوع المفعول الثانى موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانسب واقع (عند الامن من القيس) فتح اللام اى الالتباس يعنى اذا قام المفعول الثانى مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول وقوله عند عدمه فى قوله (واما عند عدمه) ظرف متعلق بالقامة قدم عليها للتلاوى الى بن حرف الشرط والجزء يعنى عند عدم الامن من الالتباس (فيجب) الفاء جواب اما (اقامة المفعول الاول) دون الثانى يعنى لا يجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند القيس (نحو اعطى زيد عمرا) اذ لو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم ان عمر هو المفعول الاول وقام مقام الفاعل وهو الاخذ والمفعول الثانى وقام مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما مأخذاً او مأخوذاً لازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه والمفرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى شرع فى بيان الملحقات به فقال (ومنها المبتدأ) مبتدأ مقدم الخبر العكس وهو اولى بالمسبق والجملة عطف على قوله فته الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشراكه بالفاعل فى كونه مستدالياً (والخبر) ممتطوف على المبتدأ وانما جعل الخبر ايضا منها نسبة الفاعل فى كونه جزءاً ثانياً للجملة وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان مأملاً لفظاً لمسبقه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة (ووقع) فى بعض النسخ ومنه) بالضم المذكر (يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر) فيه نشر على ترتيب اللف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (فى) فصل واحد) حيث قال ومنها المبتدأ والخبر (فتلازم الواقع بينهما) اذ لا بد لكل مبتدأ من خبر وكذا كل خبر لا بد له من مبتدأ وقوله (على ما هو الاصل فيهما) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مستدالياً والخبر مستدأ او اما اذا كان المبتدأ مستدأ كما فى القسم الثانى من مبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله فلا تلزم حينئذ (واشراكهما فى المامل الضوى) فى الاصح على ما ساقى ولا اشراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر والعكس بل لوجوب العائد فى الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقاً او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر (قال مبتدأ) الفاء لتفصيل (هو) ضمير الفصل لان الخبر مرفع باللام (الاسم) (لفظاً وتقدير) واللام فى قوله (ليتناول) متعلق بالتصميم كما سبق (نحو وان تصوموا) اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسم اللفظ لكنه اسم تقديره صيامكم خير لكم فلا بد نحو سمع بالمعنى خبر من ان تراود قوله تعالى سواء عليهم اذذتهم عند من قال اذذتهم مبتدأ وتأويلهما بالاسم اى سماعك واذارك (المجرد) صفة الاسم (عن العوامل الفعلية) اى الذى لم يوجد

المعدود بالافراد مبنى على السحول من المراد وحيوان وجه تسميتها من يدين ومضارعين فان هذا يستندى الصير بالتي ومضارعة ظاهر اللفظ كالاجنى (قوله) لانها من الحروف الزوائد وهى حروف سائر سبيل اولتها من الحروف الزوائد فى الكلمة ولا تكونان اصليتين والثانى ارجع ولا يخفى ان الانسب الاجدو بالقبول هو التعليل بانها لا تكونان من حروف الاسول (قوله) وافراد الضمير باختيار انهما سبب واحد دليل فياسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند استناد الكون والوجود اليهما فللناسبتين لانهما كائنان ثم قبل هذان فواحد من هو استادى وجدى وبه طلع آثار جدى وظهور ازهار جدى مولانا حاتم الدين الحافى هذا ولا يخفى ان الاعتناء بتلك القائمة مع القول بان الاولى المعدود بالافراد لانه معدود واحد من الاسباب كالجمع بين الضب والنون اذ المعدود سبباً واحداً هو الالف والفاء فهما معدودان سبباً واحداً لامحالة (قوله تحفيظاً) زائدتها الى اخره رمة لكل واحد من الوجهين

ومايل من ان الثاني بيد
من اللهم لانه صار
يجي الاول كالعلم في
هذا البحث ليس في
لان افراد الصغير
قرب الاسم الثمين
لاحتال المرجعية بقران
قوله في انه منصرف او غير
منصرف
تصور
لاختلاف كالتلف في قوله
فعل مذهب من شرط
انتقاء صلاة فهو
غير منصرف وعلى
مذهب من شرط شرط
وجود فعل فهو منصرف
ومن لم يقطن لذلك
قال الاولى في انه غير
منصرف واما الاختلاف
في انه منصرف وغير
منصرف فلا عمل له لانه
اثنى في انه احد ما كان
وماية التكلف ان المعنى
في دفع انه منصرف اى في
دفع هذا التردد قال فان
قلت كيف اشبه حال
استعمال من على
هؤلاء الاصطلاح من
علماء الفقه والنحو والبيان
على بنوا اصبهم فيه
على القول ولم يجبر
احدهم من القول ولم
يكشف من القول
هند البلاء قلت كاتم
لم يجدوه مستعملا بانقل
من العرب الامم في بالام
اومضافا او منادى هذا
وماطه غاية التكلف في
نهاية البطالان لان
الاختلاف وقع في صرف
وحسن وليس المراد
دفع التردد بل اتيانه ولا

فيه عامل لفظي اصلا) اى قطعا فيحتد يكون قوله اصلا منصوبا على المصدرية يريد به
ان التجرد عن مقتضاء وهو سبق الوجود وقيل اتي به لتزليل امكانه منزلة الوجود
وفي الهندى التجريد يقتضى سلب سبق الوجود وقد نزل اكان الوجود منزلة
الوجود كاقى قولهم شيق في الركبة وسبحان الذى صفر جسم البعوض وكبر جسم
الفيل (واحتزبه) اى قوله المجرد عن الموامل اللفظية (عن الاسم الذى فيه عامل
لفظي) لان الاسم يشمله (كسمى ان وكان) قوله (وكأنه) الى آخره جواب عن سؤال
مقدرو هو انه اذا كان التجريد عن الموامل اللفظية شرطا في كون الاسم مبتدأ فلم
يجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع
انه مجرور بحرف الجر اللفظي فاجاب عنه بقوله وكأنه (اراد العمل اللفظي ما) اى (يكون
مؤثرا في المعنى) وفي قولك بحسبك انما يؤثر في اللفظ لا في المعنى فكأنه قال المجرد عن
العامل اللفظية المؤثرة في المعنى فلا يرد عليه مثل هذا التلخيص (عنه) اى عن تعريف
المبتدأ (مثل بحسبك درهم) (مسند اليه) قوله الى الية مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا
اذ هو حال متعمد على صاحبه (واحتزبه) اى بقوله مسندا اليه (عن الخبر) فانه مسند به
لا مسندا اليه (وتأتى قسما المبتدأ اى تاتى قسما ما يطاق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك
لفظي بين هذين المفهومين (الخارج عن هذا القسم قائما) اى الخبر والقسم الثاني
(لا يكونان الامسدين) (او العفة) عطف على قوله الاسم وكلمة او لتقسيم المحدود
حيث يتناول صدور الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم اذ يعلى منع الحلو
للاجمع وفي الرضى اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد
لان الحدمين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيان في الماهية لم يكن اجتماعهما في
حد واحد الى هنا كلامه وعلى هذا تكون او مائة الجمع ايضا قوله (سواء) خبر مقدم
قوله (كانت) مع اسمه في تأويل المصدر مبتدأ اى سواء كونها (مشتقة) كذا في حاشية
المطول (كاسم الفاعل مثل (ضارب) اسم المفعول مثل (مضروب) الصفة
المشبهة مثل (حسن او جارية بحرها) اى بحرى المشتقة (كترشبي) في تصغير قرش
على وزن فرس اذا لحقه ما النسبة تحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة في بحر الهند تبيت
بالسفن ولا تطلق الا بالنار وتاكل ولا تؤكل وتلوى ولا تلى فسمى بها لانه الضرب كناية
لننوقه ونشجاعة مع صفه وصباه ثم نقل منه الى القليلة كذا في الهواوى (الواقع)
صفة الصفة هنا هو حد المبتدأ الثاني (بعد) ظرف لقوله الواقعة (حرف التثنية)
(كاولا) (والف الاستفهام) ليحصل الاعتاد (ونحوه) هذا من باب حذف المعطوف
او ذكر الالف على سبيل التثيل لكونه اسلافا للاستفهام (كول وما من و) روى (عن
سبيو به جواز الابتداء بها) يعنى جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ (من غير استفهام) لا
(نق) يعنى من غير اعتاد على شئ ولكن جواز وقوعها مبتدأ بلا نقى والاستفهام كائن

وجه السؤال والجواب
لان استعمال رحن لم
يشبه عليهم بل هم اقربوا
فريقين يجرى كل منهما على
احدا الاسمين الا
ان الاتفاق على انصراف
لعمان وانتاع سكر
ان ان لم يكن مبنيا
على النقل بل على
تحقيق الضبط وعدمه
على كلا اللفظين (قوله)
دون سكران قيل اعترض
فيه بان عدم الاختلاف
في سكران ليس
للاختلاف في الضبط بل
يكون مع الاتفاق ايضا
والجواب ان عدم
الاختلاف في سكران
للاختلاف في الضبط
على الوجه الخصوص حتى
لو اتفق الاختلاف
الخصوص لاحتمل ان
ينفي على وجه يلزم
الاختلاف في سكران
وانت خبر بان كلام
المصنف صريح في ان
منشأ الاختلاف في مجاه
بالالف والنون الزيدتين
الاختلاف في شرط
امتناعه من الصرف فان
وجد في حسب ما يقتضيه
كلا القولين فلا نزاع
في الانتاع وكذا
عند الانتهاء كذلك فانه
منصرف بالاتفاق والا
فانزاع واقع فلا يقول
بان الاختلاف في الضبط
سار سببا للاتفاق في
سكران حتى يمتنع عليه
بان امتناع سكران واقع
وان لم يقع الاختلاف

(مع قبح والاخفش يرى ذلك) يعني جواز الابتداء بها من غير اعتاد (حسنا وعلى
قول الشاعر) اي على رأى الاخفش فقط لان عنده اي سبويه يكون الجواز
على قبح والشاعر الفصح لا يختار ما هو القبح نحو (فخبر نحن عند الناس
منكم) مناه بالفارسية بهتر ما زرد آدميان از شما (فخبر) اسم تفضيل اصله اخير فخفف
بالحذف كاخفف ايش في اي شيء (مبتدا ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (قاعله) اي
قاعله اسم التفضيل من غير اعتاد (ولو جعل خبر خبرا مقدما عن نحن) حيث جعل مبتدا
(لفصل) مني للمفعول جواب لو (بين) ظرف اقوله لفصل (اسم التفضيل) الذي هو
خير (و) بين (مفعوله الذي هو منكم باجني) متعلق بقوله لفصل وهو اي الاجنبي قوله
نحن لان المبتدا والخبر وان كانا متلازمين لكن لا يمكن بينهما الجزئية لفظا ومعنى
كالفعل كانا جنيين (ب) خلاف ما لو كان (نحن) قاء لانه لكونه اي لكون الفاعل
(كالبزء) لما سبق ان الفاعل جزء من عامه وفي محض عصام وفيه نظر لا ينحصر كون
فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسألة الكحل فحين ان يكون نحن مبتدا وان يكون
منكم مفسر المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم ادناسر
بقوله منكم قاياما هنا كلامه واء فسر رفع الابهام الثاني من الحذف مثل قوله تعالى
وان احدهم المشركين استجاركم (و) رور عليه ان المراد بالاسم الظاهر في مسألة الكحل
الظاهر الحقيقي لا المحكي وهما اعم منهما (رافعة) حاد من الضمير المستكن في قوله
الواقعة وعامل فيه (لظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء
كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بذكر الزيد بن قائم ما كان قوله مما فاعل لها
مع انه مضمر ولذا قال الشارح (او ما يجري مجراه) اي يجري الظاهر (وهو) اي
الجارى مجراه (الضمير المنفصل) واتما قلنا هكذا (لثلا يخرج عنه) اي عن هذا القسم
نحو (قوله تعالى ارغب انت عن آلهي يا ابراهيم) فان قوله انت مرفوع محلا راجع والالزم
الفصل بين العامل الضعيف وهو راجع ومفعوله وهو عن آلهي باجني وهوانت
وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان قاعلا لانه كالبزء فلا يكون اجنبيا وفي
قوله او ما يجري مجراه على الهندى حيث قال رافعة لظاهر غير مستر فلا يرد قولك
اوقائم تنما (واحتزبه) اي بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) اي عمالا يرفع اسما ظاهرا
(اقائمون الزيدان) ادا قائمون الزيدون (لان اقائمون رافع الضمير راجع الى الزيدان)
واقائمون كذلك (و) لو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تية) لانه جئذ يلزم تعدد الفاعل
احدهما الضمير المستكن في الصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز (مثلا)
مبتدا (زيد قائم) (مثال) خبره (للقسم الاول) متعلق بالتال الكائن (من المبتدا) لانه
يصدق على زيدانه الاسم الجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مستندا اليه واذا صدق
الحديثي شوب صدق المحذوب ايضا (واقائم) كالتيون (الزيدان) واقائم الزيدون

في الشرط ويحتاج في جوابه الى مثل هذا الجواب بل يقوله بأن وجود الشرط على كلا القولين صار سببا للاتفاق في امتناع سكران فهل هذا الامر ان الامن شواهد النقصان (قوله) وهو كون الاسم على وزن يمدن اوزان الفعل قبل كانه لو ادغم وزن الفعل هل وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط فلا يفتقر ذكر الشرط وذلك لان التبادر من الاضافة الى الفعل ماله زيادة نسبة الى الفعل فلم يصره من الظاهر قلنا ذكر الشرط لكن لا يفتقر ان قوله يمدن من اوزان الفعل ماصرة في هذا التسم لان عدد الوزن للفتحة من اوزار مثل يشر بزيد خصص لها بالفعل فالاول وهو كون الاسم على وزن ثبت لفعل وفي تفسير وزن الفعل يكون الاسم على وزن ال اخره نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى جعل هذا في هذا ولا يفتقر ان المراد التام في نفسه سره افادة ان اضافة الوزن الى الفعل لا افادة النسبة دون الاختصاص كاهو الظاهر والا لا يفتقر الخبر وهو

(مثال لصفة الواقعة بمد حرف النون) (واقائم) بالتثنية ايضا (الزبدان) (اواقائم) الزبدون (مثال لصفة الواقعة بمد حرف الاستفهام) (اورد المصنف الامثلة على ترتيب الالف) (فان طابقت) (اي الصفة الواقعة بمد حرف النون والالف الاستفهام) نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك لزم ان يجوز في الصفة الواقعة رافعة لظاهر امران وانه لا يجوز مطلقا وقال عصام الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اي المرفوع ولا داعي الى ماله المصنف هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ما ذكره المصنف لان المذكور سابقا لصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير الراجع اليه (اسما) (مفردا) لان قوله مفردا صفة تقتضي موسوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام وهذا كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بمدها) لان المراد بقوله مفردا ان يكون اسما ظاهرا بمدها لانه لو كان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعني ان طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقما بمدها (نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترزه) اي بقوله مفردا (اي عن صفة) (اذا طابقت) (الضمير يرجع الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى) (مثنى نحو اقامان الزبدان) وما قائمان الزبدان (او مجموعا نحو اقامون الزبدون) وما قامون الزبدون (فانها) (اي الصفة المذكورة) (حينئذ) اي حين طابقت مثنى او مجموعا (خبر ليس) اي ليس تلك الصفة (الا) خبر او التذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تخفيفا وانما يحذف في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا ليس الا لان مئاه ما ضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الا يعني الفاعل ليس الا واحدا كذا في المفصل النحوي (جازا الامران) جزاء الشرط (كون الصفة مبتدئة) بدل من قوله الامران بدل البعض من الكل او خبر مبتدئة محذوف تقديره احدها كون الصفة الخ (وما بمدها فاعلها) من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد قوله (يسد) مبنى للمعلوم حال (مسد الخبر) منصوب على الظرفية (وكون ما بمدها مبتدئة) محذوف على ما قبله اعني قوله كون الاول مع اعتبار الاعراب فيه ايضا (والصفة خبر اعمد ما عليه) اي على الاسم هذا ايضا من باب العطف المذكور (فهنا) اي في الموضع الذي طابقت الصفة فيه اسما مفردا بمدها قوله فهنا خبر مقدم (تلاث صور) مبتدأ عند البصرية وهذه الصور محسب الوجود واما محسب القسمة العقلية فهنا اربع صور (احديها) بمطابقة الصفة اسما مثنى او مجموعا غير ما نحو (اقامان الزبدان) و (اقائمون الزبدون) و (مثنى) يعني وجوبا (حينئذ) اي حين طابقت الصفة مثنى او مجموعا كالتالين المذكورين (ان يكون الزبدان) او الزبدون (مبتدئة وقائمات) اوقائمون (خبر اعمد ما عليه) لانه لا يجوز ان تكون الصفة مبتدئة والاسم الواقع بعدها فاعلها لسادامد الخبر لما سبق انه يلزم حينئذ قصد الفاعل بحسب الظاهر (وتأنيثها) ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعا يعني ان الصفة لم تطابق نحو (اقائم الزبدان)

او الزيدون (ويتبين) وجوبا ايضا (حيث) اى حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور
متى او مجعولا (ان يكون) الاسم المذكور يعنى (الزيدان) او الزيدون (فاعلا للصفة)
حال كونه (قائما مقام الخبر) لانه لا يجوز ان يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقدما
عليه لعدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا ولم يتوفيه التذكير والتأنيث يجب مطابقة
للمبتدأ (والتأنيث) تطابق الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو (اقام زيد) واقامة
هند (و) حيث (يجوز فيه الامران) المذكوران ساجلا (كاعرفت) آخذا واما قلنا
فهنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة الثانية يعنى ان تكون
الصفة متى او مجعولا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقامان واقامون زيدوى
غير جازمة لانه لا يمكن ان يكون الصفة مبتدأ وذلك الاسم فاعلا لها سادا مسدا لخبر
لما سبق ولان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لانه
لا يجوز ان يبنى الخبر او يجمع عنده كونه المبتدأ مفردا ولهذا يذكرها الشارح وقال
فهنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعریف
قسميه ووضحهما بالامثلة قولين ما هو هو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال (والخبر
هو) ضميرا للفصل لان الخبر معرف باللام (المجرد) اى هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام فى قوله (لان) متعلق بالتفسير
تقديره واما فسرنا قوله اى هو الاسم الخ لان (الكلام) اى كلامنا ونحننا (فى) مر فوات
الاسم فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان او فعلا بل انما يكون تعريفا للخبر
الاسمى ولان ذكر الاسم فى تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر
هنا ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لا يكون الا فى الاسم اذا كان الامر كذلك
(فلا يصدق على) لفظ (يضرب) يعنى المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل
زيد يضرب قائم واقع موقع ضارب لانه (فى) تقدير زيد ضارب ولم يكن نحو (يضرب
زيد) قائم فى تقدير ضارب زيد (انه) اى يضرب يعنى المضارع الواقع موقع الاسم
(المجرد المستند به) الفاعل للصفة المذكورة يعنى يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر
(لانه) اى ذلك الفعل (ليس باسم) فاذا لم يكن اسما لا يصدق عليه التعريف الخاص
بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان مجردا عما مستند به
مغاير اليها (المستند به) صفة بعد صفة للاسم المقدور اليها اما للاستئناس كفى كتبت بالقلم
اول السببية (اى ما وقع به الاستناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل فى المسند
هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين المير والتزوان الضمير المجرور فى راجع الى
الموصول لان الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول موصول على ما بينا وقال المحقق
عصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قيل اسناد الفعل الذى لم يسم فاعله الى مصدره
على طريقة وقد حيل بين المير والتزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار

مصيب فى ذلك فان
هذه العبارة اعنى بعد
من اوزان الفعل تنبيه
بالضرورة الا يرى
ان الاختصاص لا يستلزم
منها الا بان يزداد وزن
غيره وما ذكره القائل
منظور فيه لو جوه منها
انه زعم الظاهر المتبادر
من وزن الفعل زيادة
النسبة وليس كذلك
بل هو الاختصاص كما
لا يبنى على المتدرب فى
هذه الصناعة ومثان
توكل كون الاسم على
وزن ثبت للفعل ليس
ادل على المقصود من
توكل كون الاسم على
وزن يعد من اوزان
الفعل ومنها ان يسان
وجه النظر ناطق ببيان
الفاى الى ذلك التفسير
وقد غناه وزن الفعل
لما كان هو الكيفية
الحادثة فى حروف الفعل
ظهوره لا يحصل فى الاسم
حتى يكون مانعا يحفظه
فيه ليست الحاجة
الى التفسير كما فسر قدس
سره ثم ان القائل اى
يسأل وهو ما فائدة جعل
مطلق الوزن لفعل سببا
وبيان شرط تأثيره
وكان الظاهر ان يجعل
السبب الوزن الخاص
لفعل فلا يحتاج الى شرط
تأثير واجب بان المصنف
اراد رعاية المناسبة
بين الاسباب فى كون كل
منها مؤثرا بشرط ولا
يغنى انه ذهل من

والجور والباله للسمية أى الاسم الذى استند بسببه لان اللفظ سبب لاستناد المعنى الى هنا
كلما أقول من كون الباء للسمية لا يلزم ان يكون الاستناد الى الجار والجور بل
المعنى الحقيقى ما قاله الشارح تأمل (واحتزبه) أى قوله المستند به (عن القسم الاول
من المبتدأ لانه) أى القسم الاول من المبتدأ وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية
لكنه (استند اليه لاسمئيه) فيجب الاحتراز به عنه لتلايدخل ما ليس بمسند في تعريف
الخبر (المباير) صفة بصفة له ايضا (للفص) متعلق بالمباير (المذكورة) صفة الصفة
أى (للتعريف المبتدأ) متعلق بالمذكورة قوله والصفة الواقعة الخ أى الذى لا يكون
صفة واقعة بعد حرف التثنية والفاء الاستفهام رافعة لظاهر (واحتزبه) أى قوله
المباير للصفة المذكورة (عن القسم الثانى من المبتدأ) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل
اللفظية ووقع بالاستناد ايضا لكن لما كان مصدرا بحرف التثنية والفاء الاستفهام جعل
مبتدأ للاعتقاد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يستند جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف
الخبر فقال المباير للصفة المذكورة احترازا عنه (و) جاز (ك) او جاز (ك
(ان تقول المراد قوله المستند به) المذكور فى التعريف (المستند به الى المبتدأ) محذوف
الجار والجور بقرينة ان المبتدأ والخبر ركنان فى الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر
الآخر كما قول مررت فى معنى مررت بزيد محذوف قولك زيد قرينة حالية او مقابلة
(او محتمل) مسطوف على قوله قول فى قوله ذلك ان تقول (الباقى) (المستند به) بمعنى
الى) لان معنى الباء الاصلاق والمصق يتلقى بالمصق ويمكن عنده كقولك بزيد داء
قال لهما التصق بزيد وانتهى كذلك المفيا ينتهى بالفاة ويتم كفى قولك اكلت السمكة
حتى رأسها فان الاكل انتهى عند الرأس وتم ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا للمعنى الانتهاء
(والضمير الجور وراجعا الى المبتدأ) هذا من قيل المطفف المذكور وقد مر مرارا
ففى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول
واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشارح قال الخفى الاقرب
ان راد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المجرد الاولى جعل الباء للملابسة
أى المجرد المسند للملابس بالمجرد اذا الفعل ملابس بالمعول للعامل اللفظى ابدالا
بالمجرد وقوله (وعلى التقديرين) أى تقدير حذف الجار والجور وتقدير جعل الباء
بمعنى المتعلق بقوله (مخرج به) أى قوله المسند (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد
بالاستناد حيث استناد الى المبتدأ بحيث لا يحتمل ان يكون ذلك الاستناد الى غيره حتى
يحتاج الى قوله المباير للصفة الخ احترازا عن الاحتمال لغيره (و) على هذا (يكون قوله
المباير للصفة المذكورة تأكيداً لما علم ضمنا من التوجيهين اتمين فيكون هذا صريحا له
ولما بين المبتدأ والخبر وانما كانا من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو
والالف وحيث لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل فى السامل اراد ان بين السامل

كون الضمير احد
الامرئين احدهما
الاختصاص والاخر
غيره على ان تصوير
السؤالين من المبط
والحلل فان مطلق الوزن
للفعل ليس الاولون
الحاص به فتصير (قوله ولم
يذهب الى منع صرله
الابض النجاة أى منع
غير المحض وهو بوس
فانه اعتبر ما به من
اوزان الفعل مطلقا سواء
طلب على الفعل او لم يطلب
واعتبره هيس بن عمر
وجسرت كونه متغولا
من الفعل واستعمل بقوله
(انما بين جلا رطلان التناوب
مقاضع العامة ترفلوا)
وهذا سببه يحول على
تقدير الجلة اما حكمة
صفة للقدراى وجعل جلا
اصره أى الكشف او
مسمى بالاقبال هذا المعنى
قوله ولم يذهب الى منع
صرله الابض النجاة لا
يصلح وجهها لتفيد بالبناء
لفعل وانما يوجه به
شرطا لاختصاص بالفعل
او الزيادة من آثار عدم
البصرة (قوله من
سروى اثنين لم يصب محرمه
قوله ولو قال غير قابل
لانه قياسا قد وجدنا
هذا القيل فى بعض النسخ
والظاهر من كلام الهندى
ايضا ذلك ولا حاجة الى
شئ ورامه لان المراد
بجعل هذا القدر وما قبل
يكن قيد عدم القبول
بكونه قياسا اذا الفرق

فيهما مبنا بقوله (واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء) لا غير عند المذهب
 المنصور (اي تجريد) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم) والفاعل محذوف
 تقديره تجريدك الاسم وقسب معنى التجريد (عن الموامل اللفظية) اى عن عامل
 لفظى يؤثر في معناه واللام في قوله (ليست) فصل معنى للمفعول متعلق بالتجديد اى الاسم
 (الى شئ) كالفى القسم الثانى من المبتدأ فان قولك اقامم الزيدان جرد عن الموامل اللفظية
 ليكون القيام المحض مستندا الى زيد فلا يرد ان القائم مستند اليه ايضا كان عامله لفظا لانه
 لا يستند اليه القيام المحض (او يستند) معنى للمفعول (اليه) اى الى الاسم (شئ) ناسبه كافى
 القسم الاول من المبتدأ نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن الموامل اللفظية ليستند الى ذلك
 الاسم القيام المحض واذا كان عامله لفظيا لا يكون القيام فقط مستندا الى زيد متل ان قولك
 ان زيدا قائم ان السند فيه هو القيام المؤكد لا القيام فقط (ففى الابتداء) هو التجريد
 (عامل في المبتدأ والخبر) رافع لهما عند البصريين (لأقتضاه المبتدأ والخبر على
 السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو يقتضى السند والسند اليه فالتجريد
 يقتضى السند والسند اليه بالواسطة فاذا اقتضاها على السواء يكون عاملا
 فيهما على السواء والا يلزم الترجيح بلا مرجح وذا لا يجوز قوله (واما عند
 غيرهم) اى عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو قوله عامل في الموضمين قدم عليه
 لما سبق غير مرة (فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ) لانه مستند اليه ولا ما قوى
 من المستند لانه قدم عليه في الاغلب ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى (والمبتدأ) لكونه
 مستندا اليه وركنا اعظم في الجملة الاسمية لوقد مقدما غالبا عامل (في الخبر) فعامل المبتدأ هو
 الابتداء اعنى التجريد فيكون عامله مضمويا وعامل الخبر لكونه المبتدأ لفظيا هكذا قالوا
 ولكن هذا القول ليس صحيح لان المبتدأ في الاعم الاغلب اسم جامد من ليس شانه
 العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما فى القسم الاول فلما قلنا واما القسم الثانى فلان
 المبتدأ وان كان عاملا في الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لا عمل له فيه بل عامله
 الابتداء ليس الا لانه مؤل متل ان قولك اقامم الزيدان مؤل بقولنا الشخص الموصوف
 بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من القسم الاول فيكون المبتدأ
 اسما جامدا فلا يعمل الرفع (وقال آخرون) التصيير والتكثير بشران ما قالوا ضيف كما
 ان التصيير ببعض يفيد الضعف (كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر)
 يعنى قالوا ان المبتدأ عامل في الخبر لكونه مبتدأ والخبر لكونه امرا نسبيا عامل في المبتدأ
 وهذا ليس الادور مصر حا هو باطل باقيا المقابلة لانه يلزم من هذا ان يكون العامل
 معمولا لا عامل فيه والمصمول عاملا لذى عمل فيه وذا غير جائز تأمل ولا تكن من الغافلين
 (وعلى هذا) اى على ما قاله الآخرون الجار متعلق بقوله (لا يكونان) تقديره لا يكونان
 اى المبتدأ والخبر (مجردين عن الموامل اللفظية) على هذا تقدم على متعلقه للتخصيص

بين مذكر الاسم ومؤنثه
 بالناء خلاف القياس
 وانما القياس الفرق
 بالصيغة كما في رجل
 وامرأة صرح بالرضى
 في بحث الجمع فطهر صرح
 لانتقاد الاجماع على ان
 الناء الفرق بين المذكر
 والمؤنث مطلقا (اى
 فى العمل والاسم صفة كان
 او اسما) ولم يصرح الرضى
 بذلك بل قال في ان
 الغالب فى الصفات ان
 يفرق بين مذكرها
 ومؤنثها بالناء والغالب
 فى الاسماء الجوامد ان
 يفرق بين مذكرها
 ومؤنثها بوضع صيغة
 مخصوصة لكل منها
 كمبرواتان قال هذا هو
 الغالب فى الموضمين وقد
 جاء العكس ايضا فكلية
 كاجرو حراء والاضل
 والفضل فى الصفات
 وكاسرا وامرأة ورجل
 ورجلة فى الاسماء هذا
 ويعرف به ان الغالب
 قد افترى عليه من وجهين
 تأمل نقض (احدها) انه لم
 يقل خلافا للقياس ولا
 القدرة وثانيها انه قال
 ببالية الفرق بالصيغة
 بين المذكر والمؤنث
 من الاسماء الجوامد
 وكلامنا ليس فيها (قوله)
 لم يرد عليه اربع اذ اسى
 يدرج قبل اربع اذ اسى
 به لا يزيل الناء فلا حاجة
 لدفعه الى تنبيه عدم القبول
 بقولنا قياسا وليس به فان
 مراد الشارح قدس سره
 ان السائل لوقال اربع اذ
 سبى رجل مجتمع فكلية
 ووزن الفعل مع مجي

لان عدم كونها مجردين عنها يختص بمقالة الآخرين لا غير واماعلى مقالة البعض
فما لم الخبر يكون لفظيا فقط لان حامل المبتدأ مفعول عنده واماعند البصريين
فما لمهما مفعول ليس الا والمافرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع في بيان ما هو الاصل
فيهما وبيان بعض احوالها فقال (واصل المبتدأ) قد سبق ان معنى الاصل في اللفظ
ما يبنى عليه شئ وامامناه الاصطلاحى هنا فاقالة الشارح بقوله (اى ما يبنى ان يكون
المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع) من ذلك الاصل وامادافع منه فيعمل بمقتضى ذلك المنع مثلا
اذا كان المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر لان كون المبتدأ نكرة على ما سبق له زيادة بتحقيق
(التقديم) (على الخبر لفظا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه
عاملا في المحكوم عليه ومرتبة الامل قبل مرتبة المفعول تقدم لذلك واما قال لفظا لانه
قدم تقديره وان كان مؤخر لفظا (لان المبتدأ ذات) يبنى دال على الذات تحقيا مثل زيد
قائم او زيد المطلق او تأويله مثل المطلق زيد فانه في تأويل الشخص الموصوف
بالانطلاق زيد (والخبر حال من احوالها) تحقيا وتأويله امرأ آفا (والذات مقدمة
على احوالها) طبعاقدم الذات وضما يطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل في المبتدأ
التقديم لفظا قوله (ومن ثم) حتملى بالعلمين الاتيين اعنى الجواز والامتناع الا انه قدم
عليهما بالتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثانى مختص بان يكون الاصل في
المبتدأ التقديم لا غير وبيانه لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله ثم فتح التامثلة
واليم المشددة وبمدها ما السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل للاشارة
الى المبنى مجازا (اى ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم) على الخبر (لفظا) لا تقدر ا
لانه في التقديم مقدم (جاز) (قولهم) اى قول العرب لان العرب اسم مفرد اللفظ
بمجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه او التثنية (في داره زيد) بتقديم الخبر
على المبتدأ (مع كون الضمير) المجرور في داره (عائدا) وارجعا (الى زيد المتأخر) صفة
لزيد (لفظا) لتقدم مرتبة) نصب على التمييز (لا سالة التقديم) اى تقديم المبتدأ (وامتنع)
عطف على جاز (قولهم) (صاحبا في الدار) مقيدا (لعود الضمير) المجرور في قوله
صاحبا (الى الدار) واحترزه عن عوده الى شئ مة در قبله القرينة الحالية كما تقول هذه
الجارية صاحبا في الدار لانه يجوز هذا التركيب وفي قول الشارح يعود الضمير الى
الدار اماما الى ان قول المصنف امتنع صاحبا في الدار تقرير على المفهوم من قوله واصل
المبتدأ التقديم (وهو) اى الدار قاله تذكيرا باعتبار لفظه (في حيز الخبر) واما قال في حيز
الخبر لان الخبر في الحقيقة الفعل عند البصريه واسم الفاعل عند الكوفية كاسمى (الذى
اصله التأخير) لما عرفت سابقا (فلزم عود الضمير الى الدار المتأخر) لفظا وهو ظاهر
(ورتبة) لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتدأ كاسبق (وهو) اى عود الضمير الى
الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جائز) بل يجب ان يقال في الدار صاحبا بتقديم الخبر

اربعة فهو قابل للتامع
انه ليس بمصرف فلم
الصرف يصل ملأ لحي
بصلة لا يمكن الجواب
الا بالتثنية القياس للواو
بلا زدد هذا عليه ثم
كلام ولكن من جهة
اخرى (قوله) ولا اسود
قائه محتمل الوصف ووزن
التملح كونه قابلا لتمام
ولا يخفى انه عمل تقدير
مقدم ثبوت هذا التبد
يصح اختياره والدفع به
بدون الاحتياج الى تقديره
لان التبادر من الاطلاق
ما هو بحسب القياس (قوله)
واحترز لفظا اى قوله
مؤثرة فلما بجماع الجمع
والاصب التأنيث كرجل
سعى بمساجد وجره
لكنها لا تؤثر فيها
لاستقلال الخبر بالحاجة
والفعل التأنيث الاخرى
لك اذا تكررت سادها
صفة لتزل الالةلية وقد
ثبت انه لا ترها فيق
الاسم محتملا على ما كان
عليه (قوله) بان يؤل بواحد
من الجماعة المساء به
قبل المراد بالجماعة مانوق
الواحد فلا مردانه بوجب
ان لا ينكر المشترك بين
الاثنتين وما يجب ان يبنى
عليه في هذا المقام لا يبينه
لما حصل من المراد بالتكثير
التكثير حكما اذا تأويل
لا يصير نكرة حقیقة
لذا التكرار الحقيقة ما وضع
لتبرمين لا ما لورده غير
مبين مجازا والتثنية غير
مسلمة الاصل في الاسم

التكملة فاذا زال اعتبار
 العلمية عاد الاسم الى
 ما كان عليه ولو كان هذا
 في حكم التكرار بان يتبر
 تنكيه على سبيل التجوز
 دون الحقيقة لما سمح الحكم
 بالصرافه لما عرفت من ان
 غير التصرف ماله علة ان
 من التسع فباعتبار الاسم
 المتشعب عليها ما لا يهل
 سبيل المحاذي لا يلزم خلوه
 بحسب الحقيقة ولا يثنى
 ان الكلام بها هو كذلك
 فيكون منصرف
 بالضرورة وقد حكم عليه
 بان منصرف هذا خفف
 (قوله) عن الوصف
 للشعر صاحبه هكذا
 يثنى ان يظم وما قيل لو
 اول بوصف غير شعر
 بقرينة صدر تكملة ايضا
 تفصيله بالشعر الى
 اكشافه بالشعر
 من التأويل ولا يلتزم اليه
 (قوله) اي ظهر حين بين
 اسباب منع الصرف قبل
 يبيظهر من خبرياته
 بل في ضمن بيان اسباب
 منع الصرف وشراطينها
 وقتل الخاف من بين ثم
 قيل ولا يثنى عليه فلان
 كلامه المنصف مطلق ولو قال
 وكل ماله عليه مضمونه
 اذا تكرر بل لاسباب اهل
 سبب واحدا نثنا الى
 اخره مكان واضحا وذلك
 ممنوع كاترى (قوله)
 استثناء ما عني من الاستثناء
 الاول قيل اي الاستثناء
 من ما كان الكلام لانه يؤلف
 (قوله) لا يجمع الا ما

على المتبدا لما سألنا انه اذا كان في جانب المتبدا ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم
 مجموع الخبر لانه لا يمكن تقديم ذلك الجزء موجب تقديم مجموعه لتلازم الاضمار المنشوع
 كافي قوله على الخبره مثلها زيد (وقد يكون المتبدا نكرة) اورده بكلمة قد المفادة للتقليل
 اذا دخلت على المضارع ايذا قال ان الاصل في المتبدا التعريف لان الشيء اذا لم يكن
 معلوما لا يصح ان يحكم عليه وانما جاء في الجملة الفعلية تنكيه الفاعل مثل قام رجل
 لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في المتبدا التعريف قال الشارح
 مفيد الاحال (وان كان الاصل فيه) اي في المتبدا (ان يكون معرفة) لان الواو في مثل
 هذا الكلام تكون للعالم كقولك آتيك وان لم تأتني كذا في الضوء (لان المعرفة معنا
 مبنيا) وضار (والحال ان) المطلوب المهم الكثير الوقوع مضاف اليه مثل قولك مررت
 بزيد حسن الوجه (في الكلام) اي في كلام العرب (انما هو الحكم) فقط (على) كل امر
 معين (الامور المبنية) لان الحكم متضمن محكوم عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح
 الحكم عليه ولهذا لم ان يكون المتبدا معرفة لزوما كثيرا ليكون المحكوم عليه معلوما
 مبنيا فيكون الحكم على مبن (ولكنه) اي الان المتبدا (لا يقع) اي لا يكون (نكرة) لما
 عرفت ان المتبدا يكون معرفة او نكرة مخصصة (على الاطلاق) اي سواء كانت مخصصة
 لان جهود التحاذا فتقول على انه يجب ان يكون المتبدا معرفة او نكرة مخصصة بوجه مالا نه
 محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بد معرفة ولا يصح قبلها (بل) يقع المتبدا
 مكررا (انما خصصت) تلك النكرة اذا نظر في محض في معنى الوقت مضاف الى الجملة
 الفعلية بعدها كقوله تعالى والبل اذا يسروا وقولك آتيك اذا احمر البسراي آتيك وقت
 احمراره فالشيء قد يكون المتبدا نكرة وقت تخصيص تلك النكرة (بوجه ما) اعلم ان ما
 الاسمية تستعمل على ستة اقسام موصولة نحو مررت ما اشتريته وموصوفة اما معرفة ونحو
 مررت بما عجبك او جملة كقوله يهرعنا نكره النفوس من الامر له فرجة لكل القال
 وشريطة نحو ما صنع اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفية نحو اضربه ضربا
 ما وثامة بمعنى شيء منكر او معرفة نحو ان تبذوا الصلوات قصاصي وما ههنا
 لما قيلها ولذا قال الشارح (من وجوه التخصيص) بيان لكون ما صفة اذا بالتخصيص
 يقل اشتراكا (ان النكرة وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الانهلا تقرب من
 المعرفة) فيصح ان تقع مبتدئة لان المتبدا يكتفي به انما التعريف وهي اي وجوها لتخصيص
 على ما ذكره المصنف ستة احدها ان يتخصص بالصفة لان الصفة في النكرة عندا لخاصة
 عبارة عن قليل الشركاء لانك اذا قلت مثلا لرجل فهو يوم كل فرد من افراد الرجال
 سواء كان طالما او جاهلا واذا قلت رجلا طالما فقد قلته وخصته بفرد من افراد العالم
 لخروج الجاهل من ذكر العموم (مثل) (قوله تعالى) (ولم يد) اللام للإبتداء يدخل
 على الجملة الاسمية لتأكيدها والسبب في اللغة ما من شاة العبادة والاقايد سواء اتقاد

بالفعل اولاً فلما وصف بقوله (مؤمن) خرج من لا اقتياده وقلت الشراكه تقرب من
 ضحك وقوعه مبتدئه وقوله (خبر من مشرك) خبره (فان العبد) لما قلنا متناول للمؤمن
 والكافر اي من آمن ومن لم يؤمن (وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) وقلت
 الشراكه خروج العبد الكافر تقرب من المعرفة (فجعل مبتدئه) حال كونه مرفوعاً
 لفظاً (وخبر خبره) هذا من باب عطف الاسمين على معمولي حامل واحد بما عطف
 واحداً والثاني من وجوده التخصيص التخصيص يعلم المتكلم يعني ان المتكلم يعلم ان احد
 كاشافي الدار الا انه لا يعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسأل
 ليعلم ان ذلك الاحد من اي جنس ويقال لئلا هذا التخصيص بالمع (و) (مثل قولك)
 (الرجل) مبتدئه لتخصيصه بالمع كائن (في الدار) خبره (ام امرأة) عطف على رجل
 (فان المتكلم) الذي تلفظ وتكلم بهذا الكلام اي بقولك ارجل في الدار ام امرأة (يعلم
 ان احدهما) من الرجل والمرأة (في الدار) لان الهزمة الاستهتامية مع ام المتصلة انما
 تستعمل فيما يعلم المتكلم احداً المسؤولين عنهما الا انه يقدر على التمين لعدم جزمه به
 (فيسأل المخاطب عن تمينه) اي تمين المخاطب ذلك المسؤول عنه فيؤذن المتكلم بما اراده
 (فكانه قال) المتكلم بهذا الكلام (اي) مبتدئه لتخصيصه بقوله (من الامرين) لان من
 الياتة اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة لها (المعلوم) وصف سببي مثل قولك هند
 هائل وشاحها (كون) مرفوعاً به نائب الفاعل لقوله المعلوم (احدهما) مضاف اليه
 والضمير راجع الى الامرين (في الدار) منطلق بالكون (كان فيها) خبره فكان هذا
 المثال من قبيل التخصيص بالوصف تأويله ان كان من قبيل التخصيص بالمظهر
 (فكل واحد منها) اي من الرجل والمرأة يعني ايها كان مقدماً (لتخصيص بهذه الصفة)
 اي الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا مضافا للنوى وهو
 الدلالة على معنى قائم بالنبر لا البت التحوى ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم وهي علمه
 يكون احدهما في الدار (فجعل) ذلك المقدم (مبتدئه) وفي الدار خبره (وهذا ايضا من قبيل
 عطف شيئين على معمولي حامل واحد في المثال المذكور ارجل مقدم فجعل مبتدئه
 وفي الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة في الدار بدل رجل لكان الامر كذلك
 من غير فرق فلامعنى نقول من فان الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما لكنه
 مراده رجل كما فصّح عنه قوله وفي الدار خبره ولا تقوم من قال ايضا ولك ان تراعى
 الظاهر وتريد بكونه مبتدئه كونه حقيقة او حكماً فان المعطوف على المبتدئه مبتدئه حكماً
 بل المراد ما قدم من التلفظ رجلاً كان او امرأة تأمل وانصف وما يخص ايضا
 جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل وامرأة في جوابه لتخصيصه بالمخاطب
 بثبوت في الدار تميناً من غير احتمال والتاكد ان تقع النكرة في حيزائني والاستفهام مثل
 هل احد خير منك (و) (مثل قولك) (ما احد خير منك) (فان النكرة) يعني قوله

شرطية الى انه لا يجمع
 خبر ما شرطي بقوله
 الا لعدل ووزن العمل
 مستثنى من هذا القول
 الذي هو ما اول الكلام
 ويمكن ان يكون المستثنى
 مستثنى من مفهوم الكلام
 بان يكون في معنى كل
 ما يجمعه الصلة المؤثرة
 فهي شرطية الا لعدل
 ووزن العمل وهو تمييز
 الكلام بما خالفه صريحاً
 ومراد الفاعل ما افاده
 المنصف في الاما لا تلا
 الاستثناء من قوله لا يجمع
 اي لا يجمع شيئاً من العمل
 او ما شرطي به لعل
 يستثنى العدل ووزن
 العمل ليق داخل في العام
 المحذوف فيكون المعنى
 لا يجمع شيئاً من العمل الا
 ما شرطي به لعل
 بالعدل ووزن العمل
 لتكون الصلة بجمعهما
 وليست شرطاً فيها
 فوجب استثناءه من
 عموم ما حكم عليه بان
 الصلة شرطية وقال الشيخ
 الرضوي كلا المستثنى من
 مقدم واحد اي لا يجمع
 سبباً غير السبب الذي
 هو شرطية الا لعدل
 وهذا هو قولنا ما ضربت
 الا زيدا الامر الى ما
 ضربت احداً غير زيد الا
 مراد انما وقع الفاعل في
 هذه الورطة من قول
 الخارج قدس سره لا
 يجمع خبر ما شرطي به
 الى آخره ولم يدواه
 لتصور المعنى لم يمكن

ما حكم عليه بالامكان كما
ذكره الشريف في
حواشي الرضى ولكن
لا ينبغي ان يصار به مع قيام
الاصح الرجحان هل انه
مخالفة لقصد المصنف كما
عرفت آخفا والام يلفت
الشارح اليه (قوله) اى لا
يوجد شيء من الاسماء
الشارح الى آخره ليل لا
ينفي ساجدة هذا الوجه
ومع ذلك جمع الاصح قوله
فقط لا مجموعها ما يبييه
النصائح والاولى
ان المستثنى منه شيء منها
اى لا يكون مع العلية
شيء منها الا احدا من الفرد
عن الآخر ولا يلزم
استثناء الشيء من نفسه
لان المستثنى منه شيء
منها اهم من المفرد
عن الآخر او المجموع
مع الآخر والمستثنى احدا
منها بالوحدة والافراد
وان المستثنى منسب
لجميع الصفات لا يكون
العلية المؤثرة شرطا
وهو يشمل مجموعها وكلا
منها لصق السبب عليها
لان المجموع سبب تام وكلا
واحد سبب ناقص واعلم
ان في هذا الاستثناء ما لا
وما اختاره الشارح قدس
سره احسن الوجوه
وذلك ان المستثنى منه
ان كان السبب المطلق
كان عن خلاف الواقع
وان قيل هو سبب منها
كان استثناء الكل
من الكل لان قوله احدا
لم يرد به احد معين فهو

احد (فيه) اى في قولك وفي بعض النسخ فيها اى في هذه الصورة (وقعت في حيز
النفي) الحيز بوزن الجبر ما لقم الى الدار من سرقها وكل ناحية حيز اى سياق النفي
بحيث لو لم تكن تلك النكرة معمولة لم تكن من هذا القيل (قاقت) تلك النكرة (عموم
الافراد وشمولها) بنى شملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت
العموم (قد بينت وتخصصت) عطفت تفسير وانما قال ولا وقعت اشارة الى ان التخصيص
بمنزلة التعيين لان النفي كما يستغرق الا زمان كلها يستغرق افراده النكرة المتغيرة كلها
بحيث لم يبق فرد لم يكن متغيرا فيكون ذلك المنفي امرا واحداً فيقع مبتدأ لكونه امرا
واحداً ولذا قال الشارح (قانه لا تعد في جميع الافراد بل هو) اى جميع الافراد (امر
واحد لان العام منى حيث انه عام لا تعد فيه كالانسان مثلا قلنى ما فرد من الافراد
خير منك او ما جميع الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود
منه مدح المحاطب بكونه موصوفاً بصفات الكمال (وكذا) خبر مقدم اى كان النكرة
اذا وقعت في حيز النفي لم يجمع الافراد فتقع مبتدأ كذلك (قل نكرة) مبتدأ وقعت
(في الاثبات) بنى وقت في كلام مثبت (قصد بها العموم) هذه الجملة صفة لكل نكرة
مخو قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ونحوه يومئذ ناضرة على تقدير ان يتعلق بقوله
يومئذ بقوله ناضرة (نحومة) خبر من جرادة هذا قول امير المؤمنين ع رضى الله
تعالى عنه يبين فدية الجرادة اذا قتلها محرم حال احراره والمقصود منه ان الجاني يقتل
الجرادة يتصدق بما سواه كان نعمة او غيرها والمراد مقدار نعمة ومن غيرها على
مخو قوله عليه السلام تصدقوا ولو نظف محرق وقوله عليه السلام اولم ولو يشاة
ووقوع النكرة في الاثبات كثير في المبتدأ قليل في الفاعل نحو علمت نفس ما قدمت واما
في حيز النفي فيستوى المبتدأ والفاعل ونحوها كذا قاله المحقق والاربع المبتدأ الذى كان
في الاصل مؤخر ا على انه فاعل معنى وبدل من المستكن لفظا بدل الكل ثم قدمه
وجعل مبتدأ للتخصيص (و) (مثل قولهم) (شرار ذئاب) واهم اقدمه
من الحرفة لانه كان في الاصل مؤخر ا على انه فاعل معنى وبدل لفظا ثم قدم وجعل
مبتدأ (لتخصيصه) اى ذلك الاسم (ما يخص به الفاعل لشبهه) اى لشبه ذلك
الاسم بالفاعل (اذ يستعمل) هذا القول (في موضع ما امره ذائب الاشر) بنى يستعمل
في موضع يكون شرفه فاعلا مقصودا عليه الفعل لان هذا الكلام محمول على التقديم
والتاخير كما قالوا في امره فت اولاه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص (وما) اى
المعنى الذى (تخصص به الفاعل قبل ذكره) اى قبل ان يذكر الفاعل (هو) اى ذلك المعنى
(صحة كونه) اى الفاعل (محكوم عليه بما استند اليه) اى بالفعل المستند الى الفاعل (فانك
اذا قلت قام) مثلا بنى اذا ذكرت فلا تريد اسناده الى الفاعل سواء كان لازما او متعديا
(علم) مبنى للمفعول اى حصل العلم القطعى فاسمع قبل ذكر ما استند اليه (منه) اى

من قولك قام (ان ما يدكر بعد) اي بعد ذلك الفعل وبعد قولك قام (امر يصح ان يحكم عليه بالقيام) يعني امر دال على الذات بحيث يصح ان يستند القيام اليه (فاذا قلت) يعني اذا ذكرت بعده (رجل فهو) اي قولك رجل بعده (في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام) واعلم ان المهر للكلب من امر يهر اذا غرامه وحرضه والمهر ير صوت الكلب دون نباحه من صيره على البرد يقال هره يهرها بالكسر والمعنى ان الذي امر للكلب (بالنباح المتداد) في خلقته وجلته من حيث انه كلب يعني من غير مقارنة شيء اليه (قديم يكون) ذلك النباح (خيرا كما اذا كان) الاحرار للكلب بالنباح المتداد وقت (جعي حبيب مثلا) اي صديق صاحبه لانه حينئذ يهر للشياط لانه يراه غير اجنبى (وقد يكون) ذلك النباح ايضا (شرا كما اذا كان) وقت (جعي عدو) لصاحبه حيث يراه اجنبيا لاضطرابه وتأله فيكون الاحرار بالنباح المتداد مقسما الى قسمين ما يكون خيرا عند جعي صديقه وما يكون شرا عند جعي عدوه (و) اما (المهر لانه نباح غير متداد) صفة نباح لا يكون الا بانضمام شيء اليه ومقارنته (قشامه) معنى للمفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصف به لانه اذا لم يتشأ به يكون من القسم الاول لان الكلب لا يخلو عن نباح سواء كان متداد او غير متداد (يكون شرا الاخير) فيكون قسما واحدا فقط (فعل الاول) اي على ان يكون النباح مقسما الى قسمين خيرا وشرا (يصح القصر) اي قصر الاحرار على الشر (بالنسبة الى الخبر) فيكون قصرا اضافيا ويكون ايضا من قيل قصر الصفة على الموصوف (فشاء) حينئذ (شر لا خيرا فانا ب) فتكون صفة الاحرار مقصورة على الشر (وعلى الثاني لا يصح القصر) لانه حينئذ لا يحتمل ان يكون خيرا حتى يصح القصر بالنسبة اليه (فيقد) فيه (وصف حتى يصح القصر) بالنسبة الى ذلك الوصف (فيكون المعنى شر عظيم لاحقير اهر فانا ب) وقد يجمل التووين لتعظيم مثل قوله تعالى وان يكذبوك فقط كذب رسل اي رسل عظام ولكن الاول السبب بحال هذا العلم اي علم النحو والثاني يعلم المعاني فتأمل قائلان انما يكون للتخصيص بما يخصصه الفاعل اذا استعمل في نباح متداد واما اذا استعمل في نباح غير متداد فتشأ به قائلان للتخصيص بالصفة على ما عرفت (وهذا) اي قوليهم شر اهر فانا ب (مثل يضرب) مبنى للمفعول (رجل قوى) باى وجه كان (ادركها العجز في حادثة) يعني عجز عن دفعها مع انه رجل قوى لا يضره ولا يعجز عن شيء فتصحيح هذا القول لا يكون مبنية انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معناه فالتعجيل فانه تركيب مفيد من غير احتياج الى التخصيص والحاصل التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظهروا فيه ويكون ايضا عملا له اذ قد قدمه التخصيص (و) (مثل قولك) (في الدار) الجار والجارور خبر مقدم عند البصريين (ورجل) مبتدأ نكرة لفاعله الظرف لاعتراطهم في عمل الظرف في الاسم الظاهر الاعتداد على احد الانشاء الستة

ايضا بمعنى واحتملها فيكون حاصل المعنى لا يوجد سبب منها الا سبب منها وان قدر غربة ماسبق فلا يوجد سبب غير ما هي شرطية الاحتملها ايضا لانها قد جازت فلا يوجد ما كان لغيرها وان كان العطف معها الاحتمل مع الكلام لكن الدوق باياه بعده من الفهم واذا قيل معنى الكلام لا يوجد شيء من الاصل الاثرين كليهما وبين احتملها اعنى ما يصدق عليها وعلى احدها يكون المستثنى منه ما هو المتبادر ولا يلزم هذا ورقتا فحينئذ ان اعتراض الثالث باسناد السجدة من قيل النباح وان مع الا مع قوله قطلا مجموعهما ليس بلاخطا ان يفيد كل منهما ما لا يفيد الاخر او يكون احدهما مؤكدا للآخر حتى يكون ما يقابله المقصود من الاثبات بهذا القول اقامدما فاداه الاصل بالاشتقاق وانما زعمه انه لم يرد به الا ما ذكره الفاعل كذا عليه بقوله لا للمستثنى منه فمما اهم من المفرد عن الاخر والجمع مع الاثبات لم يصب في التعبير لان شيئا منها لا يمكن ان يراد به كلاما لا يصح التخصيص لفاعله للحدود

على ما سيجي (لتخصمه بتقديم الخبر) عليه يعني بالخبر الظرف على ان يكون اللام فيه
للمهد الخارجي ولا وجه لقول من قال ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصمه بتقديم الخبر
الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطلقه لا يفيد تخصيص اذا اصبح
ان يقال قائم رجل ما في الظرف من الاطاعة والشمول وغير ذلك لا بخلاف غيره (لانه
اذا قيل في الدار علم) اي حصل للسامع العلم القطعي (انما) اي الذي (بذكره) اي
بعد قوله في الدار (موصوف بصحة استقراره في الدار) يعني يعلم ان الذي سيذكر بعده
ذات يصح ان توصف بكيئونة فيها فكانه قبل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار
كائن فيها (فهو) اي هذا القول (في قوة لتخصيص بالصفة) وان كان في الظاهر من
قيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وهذا الاعتبار كان قسما آخر (و) السادس
التخصيص بالنسبة الى التكلم يعني بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك)
(سلام) مبتدأ نكرة خصصة (عليك) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر
المبتدأ (لتخصمه) اي لتخصيص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعني بالقياس الى من
صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله (اذا سلمت سلاما) لان السلام
عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (فحذف الفعل) التائب
له مع قاعله يعني حذف الجملة الفعلية جواز القرينة الحالية او غيرها قصد الاختصار
(وعدل) من التائب (الى الرفع) يعني غير اعرابه بعد حذف الجملة الفعلية التائب له
وجعلها مرفوعة مبتدأ وان كان نكرة لتخصمه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لقد
الدوام والاستمرار) يعني لقد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان
الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الدات والذات مما يدوم
ويستمر فالتبدل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل
واسم والفعل عرض لبقائه زمنا قليلا فكيف يدوم في تدل على الحدوث والتجدد
(فكانه) قل المتكلم (سلامي) بالاضافة اليه (اي سلام من قل) يشير الى ان الاضافة
مجازية لان السلام في الحقيقة وصفاته فلا يضاف الى غير الله تعالى الا بطريق المجاز
فهذا ايضا في قوة التخصيص بالاضافة وان كان في الظاهر من قيل التخصيص بالنسبة
الى المتكلم (عليك هذا) اما اشارة الى ان الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع
مبتدأ فيحتجبون قوله قال بعض الحققين منهم الخ عدل ولا واما اشارة الى ما ذكره
في تفسير قوله سلام عليك والمقصود هو الاول والمعنى ان الحكم بان النكرة يجب ان
تخصص بوجه ما تقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ (هو المشهور) المتعارف (فباين
التعاضد) وقال بعض الحققين منهم مدار) مبتدأ ومضاف الى (هذه الاخبار عن النكرة)
يعني سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واصله مبني (على الفائدة) الجار والمجرور وخبره
يعني كان في الاخبار عن النكرة فائدة يصلح جعلها مبتدأ لان تكلف شي قيل لانه في

ولا سبيل الى القول بان
وراه مني فقط لا موع
شي مثاله مع كونه
مخالف الصريح باطل في
نفس الامر لظهور
ان المستثنى منه لا يكون
شيئا يدخل فيه غير ما وان
قوله المستثنى منه سبب
لمنع الصرف لا يكون الى
آخره من جملة ما مر ذكره
الان التفاضل خطفي
توجيه لانها لا يجتمعان
في شي واحد فلا يصح
الاطلاق السبب الواحد
عليها والقول بانها سبب
تام وكل واحد من ما سبب
ناقص (قوله) فاذا تكون
غير المنصرف الى اخره
قبل الشرطية ممنوعة
واغايها بل سبب
لأنه يمكن السبب الاصل
معتبرا لكنه
الوصف الاصل معتبرا
فليكن العلية التي هي
القوى منه معتبرة بعد
ذوالها الا ان قال العلية
لما كانت ناسخة لاعتبار
السبب الاصل الذي لا
يؤثر وحده في الكلمة
حيث ليست اعتبارا أصلا
لم يمتد بحد الزوال ومن
هذا علمت ان قوله وخالف
سببه الاخصيص يصح
ان يكون جوابا لسؤال
يتوجه على هذه الشرطية
من انه يلزم بالبقاء بلا سبب
اذ يمكن في الكلمة مضافة
اصلي تمت العلية عن
اعتبارها كالوصفية
الاصلية اما اذا كانت
ليجوز ان يمتد بزوال

كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ما ذكره في ذلك البعض لأنهم لما رأوا أن المبتدئ لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على التكررة وبين غيره ضبطوا أمثلة فلما تحلص عنها الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على التكررة والحاصل أن ما ذكره النحاة مبنى على المبتدئ الذي لا تفي قوته بالتمييز بين الفائدة وغيرها وما ذكره ذلك البعض المحقق مبنى على العالم الذي تفي قوته بالتمييز بينهما ولكل وجهة تأمل (لا على ما ذكره) عطف على الخبر بإعادة الجار (من التخصيصات) بيان لما في قوله على ما ذكره (التي يحتاج) مبنى للمفعول (توجيهاتها إلى هذا لتكلفت الركبة) أي الضعيفة من ركبتك بالركسر ركزت وضفت فهو ركبتك وعلى هذا قوله (الواحية) صفة كاشفة لها فانه يجري مجرى التفسير لأن الواحية في اللغة الضعيف (فصل هذا) أي على ما قال بعض المحققين (بمجرد أن قال كوكب) مبتدأ من غير تخصيص وهو ظاهر (انقض) أي سقط على وزن فاعل والفعل مع فاعله في عمل الرفع خبر المبتدأ (الساعة) منصوب على الظرف أي كوكب سقط في هذا الساعة وشمس انكسفت وقرأ تخفف الليلة وغير ذلك (لحصول الفائدة) لأن انقضاء الكوكب لما كان نادرا أو خياليا على بعض دون بعض إذا جعل مبتدأ من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاء لتحصل الفائدة (ولا بمجرد أن قال رجل قائم لدمها) أي لمدم الفائدة في جمل رجل مبتدأ بلا تخصيص وقائم خبره لكون قيام الرجل كثير الوقوع (وهذا القول) أي ما قاله بعض المحققين (أقرب إلى الصواب) لظهور وجه وهو حصول الفائدة وورد استعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ خاضرة على تقدير أن الظرف متعلق بقوله خاضرة وأما على تقدير أن يكون صفة للوجود فيكون من قيل التخصيص بالصفة وهل من مز يدو يومئذ أو يوم علينا إلى غير ذلك مما لا يمد ولا يخص وأرجعها إلى التخصيصات المذكورة تكلف لا يخفى وجهه على الفطن ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع في بيان أن يكون الخبر جملة فقال (ولما كان الخبر المعروف) بقوله الجرد المسند به المفاير للصفة المذكورة (فيما سبق) في تفرغه (مختصا) لخبر (المفرد) بحيث لا يكون شاملا للخبر الجملة (لكنه) أي لكون الخبر المعروف فيما سبق قسما (من الاسم) والاسم من حيث أنه اسم لا يكون جملة والاستاد في غير تام (فلم يكن) الخبر (الجملة) اسمية كانت أو فعلية (داخلة فيه) أي في الخبر المعروف لكونه مفردا (أراد أن يشير) أي أن يبين (إلى أن خبر المبتدأ قد وقع) يعني قد يكون (جملة) أعلم أن الأصل في الخبر الأفراد لكونه اخصر وكون الطرفين متفقين في الأفراد إلا أنه قد يكون جملة على خلاف الأصل من الجملة التي لها محل من الأعراب وحصرها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف إليه في قول جزم شرط وقع بعد الفاء وإذا أتبع المفرد والجميع لما عمل من الأعراب (أيضا) يعني كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (فقال) جاءه كلامه مثلا لما يكون الخبر جملة

الملبية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد أولا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يجيء على قول سيويه وقول الاخفش اقوى منه واللازم مقبولة عليه وقوله فاذا ذكرني بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انني بلا سبب في غير ما احسب به العدل او وزن الفعل وفيه نظر لانه لا يبيح على سبب واحد في سكر ان علما اذا نكر كما صرح به الشارح وبطلانه ظاهر اما لو قلنا القياس في الوصف المانع هو ان يكون مائت له في الحال مع قطع النظر عن الاسالة وعدمها ولا يمكن ذلك متبراهه عندهم بل الاسالة سواء تحقق في الحال ام لا يذوق باشرط اطلالها لا يصح قياس الطبية عليه لظهور انها ليست بصفة القياس وهذا على خلافه اما ثانيا فلان المصنف صرح في الانسحاب والشرح باختيار مذهب سيويه وزيغ قول الاخفش كما استغف عليه وكلامه في المقدمة ايضا ظاهر بل صريح في امتناعه من قول الاخفش وذلك لانه اهم بدفع ما توجه على مذهب سيويه وظهر في تأييد الاخفش الا ترى الى قوله ولا يلزمه باب حاتم فكيف يمكن جعل قوله وخالف سيويه الاخفش جوابا لسؤال

كذوا ما اتا فلان قوله
وخالفه سيويه الاخفش
لاستثناء ما ثبت فيه
من الوصفية من الحكم
السابق فقل سكران
المتنع فعلية من جملة
المتنق كاصرح به الشارح
قدس سره حيث قال
والمراد نحو احرما كان
معنى الوصفية فيه قبل
العلية ظاهرا فدخل
سكران وامثاله ومن
العجائب ان القائل ببيان
راى كلامه هذا وارضى
بأنه يندى الى صراط مستقيم
بل اخذ يترض على
المصنف مستدلا بقول
الشارح (قوله لم يبق فيه
سبب من حيث سببها
هي شرطية من الاسباب
الاربعة سواء كانت جمعة
بجملتها كافي اذ يجهل
فان فيه خمس هل
التعريف والتركيب
والناسيت والجمعة
والانفصال والنون واذا زال
احدها لم يبق شيء منها
لكون الاربعة الباقية
معروفة به وكذا ان
كانت مع اثنين او ثلاثة
من الاربعة او متفردة
ياحدها واكتفى قدس
سر به بالقدح لحصول
المقصود به (قوله والجواب
وما قيل ان استعمل
لفظة سبب بطل
است بشتين مبالغة
في شدة الخوف ليا يثبت
يا صر كل صاحبه بالصلت
ولا يمكن له حفظ لسانه
عن النطق من غابة

(والخبر فيكون جملة) فعلية ومشيئا بكلمة قد لا تتليل وبسحة التجدد الا ان الاصل
في الخبر افراد لكونه طرقا في الكلام ولما سبق ايضا (اسمية) قدمها لكون البحث
في الاسم ولكون الاسم اصلا في الافادة والاعراب (مثل زيد) مبتدأ اول (ابوه)
مبتدأ ثان (قائم) خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (و) جملة (فعلية)
سواء كان فعلها ماضيا (مثل) (زيد قائم) فعل ماض (ابوه) فاعله والفعل مع فاعله الرفع
لانه خبر المبتدأ اومضارعا مثل زيد يقوم ابوا واما وانها ولما قيد الجملة بالخبرية
وان كان مؤلا مثل زيد اضربه اى مقول في حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب
ومثل زيد لا تضربه (ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية) لانها مؤلة بالفعل
فتكون في حكم الجملة الفعلية على ما سيجي في قوله وما وقع طرقا فلا كثر انه مؤل بجملة
والمراد بالجملة الفعلية فلا وجه لقول من قال فالظرفية جملة لانقل استناد الفعل الى
الظرف ولذا استتر فيه ما كان فاعل الفعل ولا لقوله ولك ان تقول لم يذكر لانها سبقت
غير مرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لان المصنف ولا الشارح لانها لا يخرج
عنهما لان الجملة هي الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية يبنى
اذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالحاصل
ان الجملة عند المصنف اثنتان اسمية وفعلية للسابق من انه خص الكلام فيهما واذا كان
الخبر جملة (لم اعرفت) والجملة مستقلة بنفسها (لاشتائها على الاستناد المشتدل على
السند والمسنده (لا تقتضي الارتباط بغيرها) لاذنهما فائدة تامة يشير الى ان الفاعل
قوله (فلا بد) جزاء الشرط محذوف ولقطة لاهى التي لئى الجنس ودمبى على الفتح
في محل النصب اسمه (في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ) (من مائد) الجار والمجرور في
محل الرفع خبره قد برة لا بد حاصل من مائد اى لامعالة ولا فراق (يربطها) اى يربط
ذلك المائد تلك الجملة بالمبتدأ ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك
المائد) الذى يربطها به (ما مضى) عادى الى المبتدأ سواء كان محمدا مثل زيد ابوه قائم
او فضلة مثل زيد ضربته او مروت به او مضاقا له (كافي المتالين المذكورين) في المتن
(او غيره) اى غير ضمير (كاللام) اى كلام الجنس التى تدخل على فاعل فعل المدح
والتم فان فاعلهما اما المحلى بلام الجنس او المضاف او المضاف اليه الكائن (في تم
الرجل زيد) على تقدير ان يكون المخصوص مبتدأ وما قبله اعنى المدح والتم خبره
فان الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من افراد مجازان يربط بالجملة
لذات الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على تقدير ان يكون
المخصوص خبرا مبتدأ محذوف تقديره لم الرجل هو زيد فلا يكون ذلك المثال عما نحن
فيه (ووضع المظهر موضع الضمير) لزيادة التحكى في ذهن السامع وتقرره فيه لان
اعادة لفظ الشئ تنفى عن ضميره ويكون قائما مقامه فيما يؤدى مؤداه (في نحو الحاقة)

الاضطراب فاستغلط
لامدول كجاري (قوله
ولا كان قول التليذ
اظهر مع موافقة لا ذكره
من القادة جله اسلا
واستد الخالفة الى آخره
فيه نظر من وجوه احدها
ان الثالث عند الصنف
خلاف ذلك قال في الصرح
مذهب سيويه اول ما ثبت
مقدمان اعتبار الوصفية
الاصليه وان زال تحققها
معى ويلزم الاخفش
صرف ما علم ان العرب
تمنع الصرف نحو اسود
ومنع صرف ما علم ان
العرب تصرفه نحو
صردت بنوء اربع وقال
في الايضاح والذي يحقق
امتناع احرى عند التكبر
منع صرف ادم وارثه
واسود بعد خروجه
من الوصفية الى الاسمية
فلولا اعتبار الوصفية
الاصليه لم يستمر وكان يحسب
صرفه فاجتمع على
منع صرفه دليل واضح
في باب اذا نكر كل مذهب
سيويه ولولم توافقنا
في افضل القوم وهو الله
مناظرة فانه ليس مثله لان
افضل لا يكون صفة حتى
تتصل به من حيث
يكون صفة وعند ذلك
نحسب وهم مقول على انه
اذا نكر لم يصرف فا
جمله حجة اماما حجة
عليه هذا كلامه وثانها
انما ذكره من القادة
منع على ما سبق من
بيان الظل وشروطها ولا

مبتدأ (ما) استفهامية مبتدأ عند سيويه وخبر مقدم عند غيره (الحاقه) خبر مبتدأ على
اختلاف المذهبين والجملة خبر المبتدأ الاول تقديره الحاقه اى ما هى اى شئ محى ووضع
المظهر موضع الضمير جازى مقام التحطيم مطلقا (وكون الخبر تقريبا للمبتدأ) يعنى
ان يكون عينه مثل الثانى زيد قائم ومقولى عمر وقاعد لانه لما كان الخبر عن المبتدأ وتقسيرا
له استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج الى الرابطة
الزائدة (نحو قول هواقة احد) (وقد يحذف) مبنى للمفعول (لانه اذا كان ضميرا
غير قاعل لانه اذا كان قاعلا لا يحذف لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا واما
غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لا قبل الحذف ووضع الظاهر موضع الضمير
لثبوت قوت مع الحذف لو حذف وكذا اللام اذ لو حذف لا ينساق الذهن
الى الضمير فلا يجوز حذف غيره (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة حالية
او مقالية دالة عليه (نحو البر) مبتدأ (الكر) مبتدأ ثان وهو بالفارسية كره وازد
شتر بار وقصبة ان الكراثا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد
والمداين (بستين) الجار والجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول
(درهما) تمييز عظام بنون الجمع (والسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو ما يخرج
من السمن مبتدأ (منوان) تسمية مبتدأ ثان (بدرهم) الجار والجرور خبر للمبتدأ الثانى
وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى الكر منه) الجار والجرور ههنا حال من ضمير
الطرف فيلزم تقديره على عامه الطرف وهو جازى فى الحال والظرف لانه ما مقدر
بالفعل او شبهه او حال من المبتدأ الثانى لان المبتدأ فى حكم الفاعل لكونه مستدا اليه
البر الكر حال كونه من البركان بستين درهما (ومنوان منه) الجار والجرور فيه صفة
لقوله منوان فيكون من قيل التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ لانه حذف (قرينة
ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرها) يعنى حذف العائد فى هذين المتأخرين قرينة حالية
التسمير نوح بيان كرد يعنى ان بايع البريين قيمة لا قيمة غيره وبائع السمن ايضا
بين قيمته وقال الرضى حذفه قياس عند الكل فى موضع وهو ان يكون الضمير
مجرورا بمعنى التبعضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ الثانى فيها جزء من المبتدأ
الاول الى هنا كلامه (وما وقع ظرقة) اى الخبر الذى يجعل ما موصولة اشارة
الى سبق الخبر (وقع ظرقة زمان) نحو القتال يوم الجمعة (او ظرقة مكان) نحو زيد عندك
(او جارا مجرورا) فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه احتياج
الظرف اليه ولنا سببه لانه الظرف فى الحقيقة جازى مجرور لكونه معنا وقاساه
بعضهم ظرقة اصطلاحا قال الحنفى الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم
يتسامحون فيطلقونه على الجار والجرور ثم يتسامحون فيطلقونه على ما يجمع
فالشارح جرى على التسامح الاخير لقاعدة التعميم الى هنا كلامه (فلا كثر) مبتدأ

الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع ظرفا لان المتبدا اذ كان موصولا لصلة جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ماسأى (من التجارة وهم البصريون) كائون او واقفون (على) (انه) فدل الجار ليصح الحل وحذف الجار من ان وان قياس كثير (اي الخبر الواقع ظرفا) اي ظرف زمان او ظرف مكان او جارا ومجرورا (مقدر) (اي ما اول) هذا قصر بالازم لان التقدير يلزمه التأويل اذ المقدر ما اول لا محالة وليصح تميمه بالياء (مجملة) كائنه (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل محتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة (لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة) ومن ثم ان الظرف فيجب مجروده من غير ذكر الفعل في الصلة لان الصلة تجب ان تكون جملة واذا افاد فيها فيجب اضافي غيرها واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع الظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف لانهم حذفوا بعض الخبر خذفا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه او سموه باسم الخبر اختصارا او مجازا ولذا انفصل الضمير الى الظرف (بخلاف ما اذا قدر) اي بخلاف الظرف الذي قدر (فيه اسم الفاعل) او اسم المفعول او غيرهما من المشتقات غير الفعلية (كاهو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه) اي الظرف (يصير حيثئذ) اي حين قدر فيه اسم الفاعل او غيره (مقدرا) لان اسم الفعل لما كان شبيها بالخالى عن الضمير مثل هو رجل وانت رجل وانما رجل وهو ضارب وانت ضارب وانما ضارب لا يكون مع فاعله جملة فيكون لا محالة مفردا (وجه الاكثر) يعني البصريين في ان الظرف مقدر بمجملة بتقدير الفعل فيه (ان الظرف لا بدله من متعلق) بفتح اللام لكونه في الاصل جارا ومجرورا (عامل فيه) اي ليعمل فيه (والاصل في العمل هو الفعل) فقط لكونه حدثا قائما بالغير (فاذا وجب التقدير) اي تقدر متعلق ليعمل فيه (فالاصل) اي تقدر بما هو الاصل في العمل (اولي) والبقى وايضا للقياس على الظرف الذي وقع صلة للموصول مثل الذي في البارز وروى عن الظرف الذي وقع صفة مثل كل رجل في الدار فله درهم وللمتعلق في الموضعين فعل لا غير لان الصلة تجب ان تكون جملة (ووجه الاقل) في ان التقدير اسم الفاعل او نحو (انه) اي الظرف (خبر والاصل في الخبر الافراد) ليتفق الركبان في كونهما مفردين ولان المفرد اسرع قولاً من الجملة في الربط واجيب بان اتفاق الركبين اما تحقيقا وتاويلا وفي الجملة وان لم يتحققا لكنها بافتقار تأويلا ولان خبر الجملة اقوى لنا كيدمه وقد مر في قوله ولما كان الخبر المرفع فمما سبق عتصما بالمفرد (ثم) اي بعد معرفة احوال المتبدا والخبر (ان الاصل في المتبدا التقديم) على الخبر اي لفظا لما سبق (وجاز تأخير) عن الخبر على خلاف الاصل (لكنه) اي الا ان التقديم على الخبر لفظا (قد يجيب الامر عارض) (وإذا) يوجب تقديمه عليه (كاشارة الى المصنف) اي الى ذلك الامر العارض (قوله) (وإذا كان المتبدا) هذا شروع في بيان موجبات تقديم المتبدا على الخبر (مشتلا على ما)

يجزى ان العلوم فيما سبق اعتبار الوصفية الاصلية بعد زوالها فالموافق مذهب سيبويه لا قول الاخصى على ان الفاء لا تتم الا بعد الاستثناء فهو جزء منها لا خارج عنها موافق او مخالف لها وثالثا ان القول بكونه المراد التنبه على اصالة قول الاخصى ونزع ما ذكره من القاعدة عليه مع القول بان اشارته الى استثناء مثل اجر علما اذ انكره من هذه القاعدة يتناقضان جزء ما وثالثا يقع قدس سره في ذلك من ظاهر لفظ المخالفة واستنادا الى سيبويه استثناء الاخصى فان رفع الاخصى خلاف الظاهر والامر سهل فان اصل الكلام الانحواجر خلافا للاخصى الا انه لا اراد البسط على وجه يتبين لا القولين فيه على التفصيل وقائلهما وما سبب الاختلاف سلك هذه الطريقة واستناد المخالفة في الحلايات الى كل من الاسناد والطلبين شامع ذائع الاثر الى قولهم قال ابو حنيفة رحمه الله كذا خلافا لابي يوسف يعني خالف ابو حنيفة رحمه الله ابا يوسف خلافا كذا خلافا لابي حنيفة (قوله) وان كان معه فلا يتصرف بلام خلافاً يعني ان عمل النزاع ما كان

موصولة او موصوفة والشراح ذهب الى الثاني (له صدر الكلام) فاعل الظرف
 لوجود شرط عمله في الاسم الظاهر وهو الاعتقاد على احد الاشياء الستة او مبتدأ
 والظرف لحبر مقدمه والجملة الفعلية او الاسمية صفة ما وصلته (اي على معنى وجب
 له) اي لذلك المعنى (صدر الكلام) وهو معنى يقرر الكلام (كالاستفهام) والنفي
 والترجي لا غير ذلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام
 من اي نوع (فانه يجب حينئذ تقديمه) اي تقديم الاستفهام او المبتدأ المتضمن
 معنى الاستفهام (حفظا لصدارته) وكذا اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكرم
 لانه مؤثر في الكلام ويخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام
 وكذا المبتدأ المضاف الى ماله صدر الكلام نحو غلام من قائم فان المضاف لشدة
 اتصاله بالمضاف اليه جملا بمنزلة كلمة واحدة ومستقلة الصدر وكذا المبتدأ المنزول
 منزلة المتضمن له كالابتداء المقترن خبره بالفاء نحو الذي يأتي فله درهم وكذا اذا كان
 المبتدأ ضميرا للشان مثل هو زيد قائم فانه للايهام قبل التفسير فلو اخرج عن الخبر الفات
 الايهام المقصود وكذا اما التعجب نحو ما حسن زيد فاقاته لا يجوز ان تصرف فيها بالتقديم
 والتأخير وكذا المبتدأ الذي دخل عليه لام الابتداء نحو زيد منطلق لاختصاصها
 بابتداء الكلام او كان الخبر مخصوصا بالمدح والذم في نحو قوله نعم الرجل زيد فقددر
 في مركزه الاصل اي هو زيد او كان المبتدأ معرفة محذوف الخبر لانه اذا كان محذوفا
 وجب تقديمه فيقدر في مركزه الاصل كقولك في جواب من قال عندك زيد اي
 زيد عندك كذا قاله السيد عبد الله (مثل من ابوك) وكذا اخوك (فان من) في محل
 الرفع لانه مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام) وانما وجب تقديمه
 ليعلم في اول الامر ان الكلام اي نوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبار الى
 الانشاء والمغير قبل المغير (فان مائة) اي معنى من ابوك (هذه ابوك ام ذلك) او ازيد
 ابوك ام عمرو واو غيرهما فتخصر منه قائم لقطة من مقام هذا فتضمن معنى الاستفهام
 والابتداء فوجب له التقديم (وابوك خبره وهذا) اي كون من مبتدأ وابوك خبره
 (مذهب سيبويه) لانه يخرج عنده بالرفع عن النكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعال
 التفضيل مقدم خبره والجملة صفة لما قبله نحو مرت رجل افضل به ابوه وامثال المتفق
 عليه في هذا المقام نحو من قام وما جابك واجهم قام ومن قامت (ودهب بعض النحاة
 الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة بالاضافة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة
 عن النكرة ومنع سيبويه الاعتناء في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن
 الحاجب (ومن خبره الواجب تقديمه) بالرفع لانه فاعل (على المبتدأ لتضمنه معنى
 الاستفهام) فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ وفي الرضى
 وانما كان الشرط وغيره ما يغير معنى الكلام الذي لم يصد بالخير على اصله فلو جوز ان

معنى الوصفية فيه كذلك
 قبل النسخة فلا يرد ان
 مثل افضل الناس مع ثبوت
 الوصفية فيه منصرف
 بالاضاف وكان ينبغي ان
 يعتبر الوصفية فيه كما يعتبر
 في اخر سبزه والاله انه
 لا يكون صفة بدون من
 واما كان معناه فيكون
 غير منصرف بالاضاف
 لظهور معنى الوصفية
 المتبررة فيه وثبوته فلا
 يكون من امثال اخر في
 شيء على ما نهت عليه
 بكلام الايضاح ومن لم
 يفهم المعنى بل ساقه ووجه
 الى عكس ما هو المقصود
 قال اشار الشارح بذلك
 الى انه بعد تفسير نحو
 اجر بما نسر فيجبه عليه
 دخول الضم في جبه
 انه لا خلاف فيه ثم قال
 فتقول ينبغي ان يفسر نحو
 اجر بما يكون الوصف
 فيه ظاهرا ولا يكون معه
 في اللفظ ما لا يكون مع اجر
 مع من كلمة من التفضيلة
 حتى لا يجبه عليه افضل من
 (قوله) فان قلت كانه لا
 مانع من اعتبار الوصفية
 الاصلية لابعث على
 اعتبارها ايضا لوجه
 لهذا السؤال قطعا لانه
 لا يتصور عن يترتب
 بلزوم اعتبار الوصفية
 الاصلية بد زوالها في
 مثل اسود والكلام
 (قوله) وفي بحث لاحاصل
 له لان اسودا سأل
 لا يعتبر وصفها بالسواد
 ضرورة كنفه به يصح

الحكم بزوال الوصفة
فالاكتفاء فانه لا فرق
بين اسود و احمر علما على
ان اعتبار الوصفة لم يزل
فيه بالكلية ايضا فان
الصرف ومنه من الاحكام
اللفظية فتعتبر في امرها
الوصفة الاصلية كما
اعتبرت في جمعه وادخال
اللام عليه ولذلك قالوا
في جمع احمر حروا كان
علما وقالوا الاحمر فلولا
اعتبار الوصفة في احمر
علما لم يجر ذلك فيه
ولذلك لم يجر ان يقال في
جمع حمر ولا الاحمر بل
قالوا احمر لانه ليس بصفة
قد ثبتت لهم يتصرفون
الوصفة الاصلية فوجب
اعتبارها ايضا ههنا لانه
احكام لفظية منها وبذلك
تبين ضعف ما قاله الشيخ
الرضي من ان الحق ان
اعتبار ما زال بالكلية ولم
يبق منه شيء باي تأويل
كان فيه خلاف الاصل
اذ المذهب ومن كل وجه
لا يؤثر بمجرد كونه
موجودا بعد ان قال معنى
اعتبار الوصف الاصل
بعد التكرار انه كالتأنيث مع
رواها لكونه اصليا ورواها
ما يضافه وهو العلمية
فصار اللفظ بحيث لو اراد
مزيد ثابت معنى الوصف
الاصل لحاز بالنظر الى
زوال التأنيث لانه يرجع
معنى الصفة الاصلية حتى
يكون معنى ربا احمر و ربا
شخص فيه معنى الحرة
بل معنى ربا احمر شخص

يحيى بعده ما يفهم لم يدرك السامع اذا سمع بذلك المغيرا هو راجع الى ما قبله بالتبديع
مغيرا لماسيحي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهت الى هنا كلامه فيجب تقديمه لانه لا
التشوش (او كانا) عطف على كان (اي المبتدأ والخبر) (ممرقين) احتراز عن كون
احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد متعلق والتعلق رجل لانه لا يجوز الاخبار
بالمعرفة عن النكرة (متساوين في التعريف) نحو انا ابو النجم وشعري شعري ونحو
انت انت وهو هو وانا انا في مقام المدح (او غير متساوين ولا قرينة على كون احدهما)
المقدم او المؤخر (مبتدأ والاخر) منها (خبرا) وهذا من باب عطف شيئين على
معمولي مامل واحد بماطف واحد فانه لو وجدت قرينة دالة على المراد لم يجب التقديم
مثل ابو خنيفة ابو يوسف اذ المراد تشبيه الثاني بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كاني
حنيفة ومثل قول ابي تمام بيت **ع** لهاب الاقامي القاتلات لما به **ع** واري الجني اشتارته
ايدعوا سله والمراد ههنا ايضا قوله تشبيه الثاني بالاول فيكون التقدير اما به كعاب الاقامي
القاتلات ومثله ايضا قوله ميسونو البناشاه اي بنو البناشاه كبنو ناه وبناتنا بنو من ابنا
الرجال الا باعداه فانه يلبس ان المراد الاخبار عن ابنا الا بانهم بمنزلة الابناء لا الاخبار
عن الابناء بانهم بمنزلة ابنا الابناء (نحو زيد المتعلق) او المتعلق زيد اي الشخص
الذي له الانطلاق المسمى يزيد فهذا مثال لكونهما غير متساوين في التعريف لان
العلم اصرف لماسيحي ولم يمثل للمتساوين في التعريف لدورة (او) (كانا) اي المبتدأ
والخبر (متساوين) في التخصيص سواء كانا متساوين (في اصل التخصيص لان
قدره) يعني متساوين في قدره يعني تكون جهة التخصيص في احدهما على قدر جهته
في الآخر فان ذلك غير مراد (حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه)
مع ان الخبر ههنا انقص من المبتدأ وكقولك ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب
تقديمه (ايضا) اي كما وجب تقديمه اذا كانا متساوين في قدر التخصيص وهو التخصيص
بالممول مثاله (مثل) قولك (افضل منك افضل مني) وهما متساويان في التخصيص
بالممول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والافكون الثاني اخص وانما وجب
تقديم المبتدأ على الخبر في هذين النوعين (دفعنا للاشياء) وعملا بالاصل لان الاصل
في المبتدأ التقديم فاذا لمز الاستثناء يميل بالاصل لانه هو المرجح قوله دفعنا بالادال
لا اراد الا ان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون في آن الحدوث والرفع يكون بدر
القرار فيكون اسهل (او كان الخبر فعلا) (اي المبتدأ) اي يصح المبتدأ ان يكون
فاعلا لذلك الفعل او تأكيذا لفاعله لوتأخر المبتدأ مثل انا فكت وانا سميت في حاجتك
وقوله فعلا احتراز عما اي عن الخبر الذي (لا يكون فعلا) بل يكون لسبب (كافي)
قولك زيد قائم ابو قاتل لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر بل يجوز تقديمه عليه عملا
بالاصل ويجوز تأخيرها ايضا ولذا قال التمارح مطلقا (لجواز ان يقال قام ابو زيد) لجواز

الاضمار قبل الذكر لفعلا لاربية (لعدم لا تلبس) يبنى التلبس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولإبالتا كيدا أيضا وهو ظاهر (مثل زيد قام وجب تقديمه) جواب لقوله وإذا كان المبتدأ الخ أو قوله أو كان الخبر فعلا له على ما سبق (أي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور) الأربع وكذا يجب تقديمه إذا كان الخبر أو قاما بعدا أو امتناها نحو وما محمد الرسول وإنما كانت قائم (أما) وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (في الصور) الثلاث (الأول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع أولى (فلمذا ذكرنا) من وجوب الصدارة في الصورة الأولى ودفع الالتباس في صورتين الأخريتين فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ أصلا وقطعا بل إيهما قدم فذلك هو المبتدأ (وأما) وجوب التقديم (في الصورة) الأخيرة فلتا تلبس المبتدأ بالفاعل (لواخر (إذا كان الفاعل) الواقع خبرا عنه (مفردا) مثل زيد قام فإنه إذا) آخر المبتدأ عن الخبر (قبل قام زيدا تلبس المبتدأ بالفاعل) يبنى لم يعلم أن زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة أو مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان يبنى جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لإزالة هذا الالتباس (أو بالبدل) عطف على قوله بالفاعل في قوله فلتا تلبس المبتدأ أيضا بالبدل (عن الفاعل إذا كان) الفعل (مثنى) مثل الزيدان قاما (أو مجموعا) مثل الزيدون قاموا (قانه إذا قيل في مثل الزيدان قاموا والزيدون قاموا) يبنى لآخر المبتدأ في هذين المتأخرين وقيل (فما الزيدان وقاموا الزيدون) يحتمل أن يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل) بدل كل من الكل مع أنه غير مراد (فالتلبس المبتدأ) أي بالبدل عن الفاعل (أو بالفاعل على هذا التقدير) أي قاما الزيدان وقاموا الزيدون (أيضا) أي كما تلبس المبتدأ بالفاعل في نحو قام زيد بناء (عن قول من يجوز كون الالف) يبنى الف التثنية (والواو) أي أو أو الجمع (حرقا إذا على تنية لفاعل وحجمه) لاضمير فاعل للفعل فيكون حيثما الفاعل الاسم الظاهر (كأثناء في ضربت هند) قالها حرف دال على تأنيث الفاعل لاضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكألو أو فيما كوني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا التجوى الذين ظلموا وفي الحديث يتماقون عليكم ملائكة الليل والتهار على قول ٥ ولما فرغ من بيان الأحوال التي توجب تقديم المبتدأ بعد أن كان فيه الإهمل التقديم شرع في بيان الأحوال التي توجب تقديم الخبر بعد أن كان الأصل فيه التأخير فقال (وإذا تضمن) أي إذا كان مشتقلا بغير العبارة التي كانت في المبتدأ لتفتن فيها لكن الاشتغال خبر من تضمن لأنه يبادر منه كونه ماله صدر الكلام لا يلزم (الخبر المفرد) (الذي ليس بحملة) (لأن المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الجملة وشبهه والمراد الأخير (صورتا سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة) (ما) موصولة أو موصوفة مفعول تضمن لأنه متعمد (له صدر الكلام) فاعل الظرف أو مبتدأ أخيره

محمي هذا اللفظ سواء كان اسودا أو أبيض أو أحمرا فان كون الاسم كذلك لا يستدعي سقوط اعتبار الوصلية بالكلمة كيف وقد ثبت بعض الأحكام المخرفة على اعتبارها كما عرفت (قوله) لزمان يتصرف في حال الطلبة أيضا قبل الأولى أن يقال كان منطقة أن يلزمه لتلا يكون هو وقوله فاجب متاخرين ولا يخفى أن الاسم بالكس فان الجواب لا بد له من سؤال وهو يكون هنا بالزام هذا الباب لا يحمله منطقة القروم ثم لو قال كمال منطقة أن يلزم اعتبارهم ثم قال بدل قوله فاجب ولذا قال كان أحسن وأولى ثم إن القائل جوز كون لا يلزم من الإلزام وهو خلاف الظاهر لأبصار إليه دون الداعي (قوله) فان العلم للخصوص والوصف للعموم إذا الطلبة وصف الشيء لدلول بيته لا يتجاوز الوصفية وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقا فكيف يكون الشيء مختصا بغير محض قبل الأوضح في بيان النضاد فان الطلبة كون اللفظ موضوعا لدان معينة من غير اعتبار وصفه والوصفية كونها مستعملة في ذات مهمة في غايات الإيهام مع اعتبار صفة وفيه ما به (قوله) وهو منع صرف لفظ واحد قبل يجه عليه

الطرف (أي معنى وجبه صدر الكلام كالاستفهام) وغيره مما يقتضى صدر الكلام
 (مثل إن زيد) فنهاء في الدار زيداً في السوق (زيد) مرفوع لفظاً لأنه (مبتدأ)
 عند البصريين لآلهم شرطوا الاعتماد على أحد الأشياء الستة في عمل الطرف في الاسم
 الظاهر وأما عند الكوفيين فزيد فاعل الطرف لآلهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون
 مانعاً فيه لأن الجملة الظرفية لا عمل لها من الأعراب (وإن) ظرف من الظروف
 المكنية مبنى على الفتح لتضمنه مبنى هزرة الاستفهام ولما قال الشارح (اسم متضمن
 للاستفهام خبره وهو) أي لفظاً (طرف) كإقتالاه لآله من متعلق عامل فيه (فإن)
 قدر مفعول (لكونه) أصلاً في العمل والفعل لآله من مفعول (كان) الطرف المقدر بالفعل
 المحتاج إلى الفاعل (الحبر) جملة حقيقة ومفرداً (صورة) فتكون تلك الجملة خبراً مقدماً
 لتضمنها معنى الاستفهام المقضى صدر الكلام (وإن) قدر باسم الفاعل (كان) الخبر (أي
 الطرف المذكور (مفرداً حقيقة وصورة) لما سبق أن اسم الفاعل لا يكون جملة (وعلى)
 كلا (التقديرين) أي تقدير الفعل وقدر باسم الفاعل (ليس) الخبر (جملة صورة)
 وإن كان على التقدير الأول جملة حقيقة فاطلاق الأفراد عليه لا يكون بحسب الصورة
 (واحتزبه) أي قيد الأفراد بقوله المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضى
 صدر الكلام (عن نحو زيد ابن أبوه) فزيد مبتدأ وإن اسم متضمن للاستفهام خبر
 مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام
 خبره فلا يجب حينئذ تقديم الخبر لأن أبوه إن كان مبتدأ كإقتالاه قد وقع الاستفهام في
 صدر جملة فلا يحتاج إلى تقديمه لأن ما يقتضى صدر الكلام إنما يقتضى صدر جملة داخل
 هو عليها يجب أن لا يقدم عليه أحد ركني هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة فإن كان
 أبوه مفاعلة فقد وقع في صدر ما هو كجملة فآخذ حكمها في عدم الاحتياج إلى التقديم
 (أذا لا يبطل بتأخير) أي بتأخير ذلك الخبر (صدارة) ماله صدر الكلام لصدوره في
 جملة (وجملته ما يشير لما ذكرنا (أو كان) (الخبر) الباء في قوله (بتقديمه) أي الخبر
 متعلق (بمصحح) احتزبه عن أن يكون الخبر بتأخير مصححاً لكونه مبتدأ
 نحو زيد قام فإن زيدا إنما يصح كونه مبتدأ بتأخير خبره حتى لو قدم وقيل قام زيد ويجب
 كونه مفعلاً (أي للمبتدأ من حيث أنه مبتدأ) لأن من حيث أنه اسم (بتقديمه) يصح وقوعه
 مبتدأ (أي لكون تقديم الخبر الطرف مصححاً له وذلك الطرف أمامه مذكور (مثل
 في النار رجل) أو محذوف كقولك رجل في جواب من قال من عندك رجل واحتز
 قيد المصحح عن مثل رجل عالم في النار فإن التقديم ليس بواجب فيه لأن تقديمه
 ليس بمصحح بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى واجلّ منى عنده (فإن)
 قوله (في النار) (مقدم) (مخصص المبتدأ بتقديمه) كاعرفت) في السابق في وجوه تخصيص
 المبتدأ النكرة حيث يقال له التخصيص بتقديم الخبر الطرف (فإن) عمل بما هو الأصل

أن العلية والوصفية
 ليست متضادين في هذا
 الحكم بل متوافقين
 ولا منع من اعتبار
 المتضادين لها يتوافقان
 فيه وهذا السؤال مبنى
 على القول من لفظ واحد
 فإن مراد الشارح قدس
 سره أن يمنع صرف لفظ
 واحد لكونه غرضاً وغير
 مختص من قبيل الجمع
 بين المتضادين في شيء
 واحد (قوله) قد دخله
 الكسر ودون التنوين لأنه
 لا يجمع مع اللام والإضافة
 إذا التنوين دليل تمام الاسم
 وإضافته متصلة بدم قامه
 متافراً وأما تنافر اللام
 والتنوين فلكونه في
 بعض المواضع ملالة
 للتكرار وهذا حرف
 التصريف ليس الأول لا بعد
 ما قبل لما عطف اللام
 والإضافة والتنوين صارتا
 كالعرض منتهكاً ثابتاً
 (قوله) وحيث خفت
 مشابهة لفعل لم يؤخر إلا
 في سقوط التنوين دون
 تأنيده الذي هو المكسر إلى
 حاله وسقط التنوين
 لاستعاضة عن الصرف هذا
 مخالف لما ظله المصنف
 ضم كما سلف عليه
 (قوله) ومنهم من ذهب
 إلى أن اللفظين إلى قوله
 وهذا القول السبب مما
 عرف بالمصنف غير
 المصنف مما يجب حذفه
 لأنه متدرج في أهله لا يصح
 أن يكون وجهاً مستغلاً
 وقولاً مقابلاً لبقية كيف

في الخبر (اخر لقي المتبدأ نكرة غير محصورة) بوجه ما وافي جازر لما عرفت وبمحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قبيل تخصيص الصفة والخبر محذوف بلا قرينة وهاضي خبر جازر فاقدم تقديم الخبر ليكون المتبدأ نكرة محصورة ولرفع الاحتمال المذكور (او) (كان) (لتمتلكه) (يكسر اللام) فان فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا وهو على النقرة نظرا الى ان الخبر في الحقيقة استقرا ومستقر لان الفعل واسميه متعلق بالكسر لانه غرض وان كسر يراد به الرجوع اليه وهو النقرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد ههنا الثاني اي جزء الخبر يعني اذا اتصل بالمتبدأ ضمير راجع جزء الخبر (اي كان متعلق الخبر) اي لجزءه (التابع) صفة المضاف وهو المتعلق (له) اي للخبر (برمية تمتع معها) اي مع تلك التابعة (تقديمه) اي تقديم ذلك التابع (على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل) لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزء بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل اولى واحرى ولان الضمير في عبده وان كان عائدا الى الله الذي هو متعلق بالخبر الذي هو متوكل الى ان تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذي هو متعلق الجزء بالكل (ضمير) (كان) (في) (جانب) (المتبدأ) بان كان الضمير مضافا اليه (راجع الى ذلك المتعلق) فقط واذا وجب تقديم الخبر (اذ لو اخرج) الخبر عملا بما هو الاصل فيه (لزم الاضمار قبل الذكر لفظا) ورتبة (ومعنى) حتى لو قيل مثله زيد اعل النقرة لكان مثل قولك صاحبها في الدار وقدم امتاعه (مثل على النقرة مثله زيدا) كناية عن كثرة زيد دخلها بالنقرة (بقوله مثله اي مثل النقرة) مرفوع لفظا لانه (متبدأ) ومضاف الى ضمير راجع الى النقرة في قوله على النقرة ولذا قال الشارح (وفيه) اي في قوله مثله (ضمير) وهو المضاف اليه راجع (لتمتلكه) (الخبر) بكسر اللام اي لجزء الخبر (وهو) اي ذلك المتعلق (النقرة) بدون الجار (لان الخبر هو) مجموع (قوله على النقرة) يعني الجار والمجرور كلاهما في محل الرفع على الخبرية (والنقرة متعلقة به) اي بالخبر وهو الكل (مثل تعلق الجزء بالكل) يعني كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك النقرة متعلقة بالخبر وهو الكل (او) (كان الخبر) (خبرا عن ان) (المتفتوحة) قيدها بالمتفتوحة لان المكسورة لا تصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والابتداء مفرد فيهما منافاة فاذا قدم الخبر سواء كان ظاهرا كالمتأخر المذكور في المتن او غير ظاهري نحو حق انك عالم عارف من اول الامران الذي يحكي بمدان المتفتوحة مبتدأ لان الخبر لا بد له من مبتدأ ولا يصلح له الاالمتفتوحة (الواقعة مع اسمها وخبرها المأوأة) صفة بعد صفة لان (بالفرد مبتدأ) مفقولة لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو وقت السكن عتق الشاة واعا وجب تقديم الخبر على المتبدأ اذ لو اخرج الخبر على ما هو الاصل لا تلبست المتفتوحة بالمكسورة لانه لم يظن انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظاهريا فقديمه ان متعلق لخبر ان المكسورة

لا والمصنف قد بين الخلاف في الامالي بذكر القولين حيث قال ومنهم من يقول انصرف ومنهم من يقول انجر فالذين قالوا انجر فروا من الصرف لانه عندهم غير منصرف قيام الطينين المائتين فان موجب الطينين عندهم حذف التثنية وموجب حذف الكسر حذف التثنية لاجل الطينين فاذا زال التثنية زال لاجل الطينين فقد ذهب موجب ذهاب الكسر فوجب ان يثبت واللهين قالوا انصرف فروا من انجر لانه عندهم منصرف وان قابل من فيه هلسان كانهم فهو ان السلام والاضافة ما لسان لثبوت خصوصيتهما بالاسماء المحيضة بها كانهما قابلت السببين لواحدهما فرجع الاسم الى اصله في الصرف وايضا نقل في الصرح حذين القولين ولم يزد عليها فانه قال وذلك اعني انجر بالكسر املاء دخل عليه ما هو من خواص الاسماء قابل شبه الفعل فرجع الى اصله واما لان الجر لم يمتنع فيه الاجبا لذهاب التثنية او لطينين فلما كان ذوال التثنية حنا لاجل اللام او لاضافة الطينين زال موجب منع الجر فدخل وهذا قول اكثرهم وكان الشارح قدس سره نظر الى ان المصنف

واذا قدم عرف انه خبر لمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد الخبر ان المفتوحة
 لا المكسورة لانها مع خبرها جملية وهي لا تقع مبتدئة بخلاف المفتوحة فانها مع خبرها
 في تقدير المفرد كسابق (اذني تأخيرها) اى فى تأخير الخبر عملا بما هو الاصل فيه (خوف
 ليس) فتح اللام وسكون الباء الا لتباس اى خوف التباس (ان المفتوحة بان
 المكسورة فى اللفظ) بنى لم يعلم السامع ان المتكلم تلفظ بالفتحة وبالكسرة (لا مكان
 الذهول) اى لا مكان ان يكون غافلا (عن الفتحة) بل التباس عنده ان اللفظ بالفتحة
 او بالكسرة (لخفاها) اى الفتحة (او فى الكتابة) مصدر كتب كالحطاية مصدر خطب
 معطوف على قوله فى اللفظ باعادة الجارية لان المعطوف على المظهر المحرور يجوز اعادة
 الجارية ولا يؤخر بنى لواخر الخبر اعنى قوله عندي عملا بما هو الاصل وكتب انك قائم
 عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم او خبر بعد الخبر والكلام جملة
 اسمية مؤكدة وحدها او انها المفتوحة وعى مع ما بعدها مبتدئ وعندي خبرها لتقدير
 قيامك كان عندي والكلام جملة اسمية بلا تأكيد فلفظ هذا الاحتمال وجب تقديم
 الخبر سواء كان ظرفا (مثل عندي انك قائم) او غيره مثل حق انك قائم (وجب تقديمه)
 (اى تقديم الخبر على المبتدئ فى جميع هذا الصور) الاربعة (لما ذكرنا) علة كل واحدة
 منها فى حيزها فليرجع اليها (وقد يستبعد الخبر) لانه حكم والحكم على شئ يجوز
 تعدده (من غير تعدد الخبر عنه) فيده تصححا لتقليل فى قدان تعدد الخبر عنى
 تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمر وقاعد (فيكون) الخبر (اثنين فصاعدا) بنى
 فزايده على الاثنين الى ان ينهى (وذلك التعددا) ان يكون (بحسب اللفظ والمضى) بنى
 ان يكون لفظ الخبر الثانى غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز
 اجتماعهما فى محل واحد (جيمما) اى يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمضى حال كونهما
 مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المضى فقط (ويستعمل ذلك) اى التعدد الذى
 بحسب اللفظ والمضى جميعا (على وجهين) احدهما ان يستعمل (بالعطف) بان اثنائى
 معطوف على الاول (مثل زيد عالم عاقل) وليس قوله عالم جاهل من هذا القليل
 لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وهما الخبر عنه بالعالم غير الخبر عنه
 عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر فى شئ بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل
 جاهل (و) الثانى يستعمل (بغير العطف) (مثل زيد عالم عاقل) وفى الرضى لان
 الاخبار المتعددة فيه اما ان تكون متضادة لا قالا ولا كقوله تعالى وهو النور
 الورد ذو المرش المجيد فعال لما يريد فى كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان
 مشتقاولا اشكال فيه (و) الثانى (اما بحسب اللفظ فقط) عطف على قوله اما بحسب
 اللفظ والمضى جيمما وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا فى الحقيقة نحو زيد جائع
 نائم لانها بمعنى واحد والثانى تأكيدي لا دلالات والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما
 معنى الا انها اذا اجتماعا يحصل معنى واحد ايضا بان يكون الثانى تأكيد للاول

لما عرف غير المتصرف
 بما عرفه لزمه القول
 بعدم انصرف ما دخله
 الكسر والتثنية عند
 تحقق التثنية وانصرف
 عالم يمكن فيه تلاهما واحدهما
 وان وجد فيه احدهما ومنى
 ذلك القول هذا حكم
 بالنسبة له لكنه غفل ان
 جميع التثنية متفقون على
 ان امتناع الاسم
 من الصرف لتحقق
 التثنية فغير المتصرف
 ما فيه علتان ليس الا الا انه
 لما كان تفسيره بما لا يدخله
 الكسر والتثنية اوضح
 بناء على ظهور امره
 عرفه بعضهم بالخلاف
 جازيهم باى وجه يفسره
 والسبب انه قدس سره
 نقل عنهم الخلاف فى
 انصرفه قبل هذا الكلام
 ولم يعطى منه لما ذكرناه
 وبهذا التفصيل ظهر فساد
 ما قاله الشيخ الرضى فى
 اول الباب والمنازل
 انصرف فى هذا المقام
 من ان ما دخله اللام
 او الاضافة علتان
 من التسع غير متصرف
 على مذهب المصنف
 عليه وعند غيره هو
 منصرف سواء قالوا
 ان الكسر سقط تبعا
 للتثنية وقالوا ان الكسر
 والتثنية سقطا معا (قوله
 الرغوات) قيل اما جمع
 ولم ياب بالمرد لان
 نرفض الرغوع ونرفض
 الرغوع وان الرغوع
 ليس الا واحدا وهو

مثل قولك زيد جائع (نحو هذا حلوحاض) لان الضمير يرجع من كل واحد من
 الجبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه حلولة وفيها كلها حوثة لانه
 امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة
 بينهما ولذا علل الشارح بقوله (فانهما في الحقيقة خبر واحد اى من) يضم اليهم
 وتشديد الزاى المعجبة اى جامع بين الحلولة والحوثة لان المقصود اثبات
 الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك لكان يقال هذا حلوا وهذا
 حاض فيكون بيان حلولة هذا وحاضية ذلك ولو لكون هذا غير مراد قال هذا حلوا
 حاض مراد به الكيفية المتوسطة بينهما (وفي هذه الصورة) اى صورة تعدد اللفظ
 فقط دون المعنى (ترك المطف) بينهما (اولى) لشدته الاتصال بينهما لان مجموعهما
 بمنزلة مفرد فلو استعمل المطف بينهما لكان عطف كلة على بعض تلك الكلمة (ونظر
 بعض النحاة) وهو ابو علي (الى صورة التعدد وجوز المطف) بالواو لانها للجمع
 المطلق وفي الرضى واعلم انه يجوز ان يعطف احدا الجزئين على الآخر بالواو مع اتصاف
 مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين قول زيد كرم شجاع وزيد كرم وشجاع وكذا
 كل ما هو بمنزلة خبره في رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى
 في جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلوا حاض وقد سبق واما اذا لم يرجع
 ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحوها عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ
 مفكوك تقدير اى احدهما عالم والاخر جاهل الى هنا كلامه (ولا يبعد ان) (قال مراد
 المصنف) يبنى توجيه عبارة الباء في قوله (بتعدد الخبر) متعلق بقوله مراد المصنف
 في قوله وقد يتعدد الخبر (ما) اى التعدد الذى (يكون بغير عطف لان التعدد
 بالمطف لا يخفاء فيه لاني) تعدد (الخبر) على ماسبق (ولاني) تعدد (المبتدأ) مثل
 زيد وعمر وبكر قائم يبنى كل واحد منهم او زيد قائم وعمر وبكر (ولاني) تعدد
 (غيرها) اى غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد وعمر والمفعول مثل
 ضربت زيدا وعمر او غيرها مما يجوز التعدد فيه لان المصنف بين في هذا الكتاب
 ما فيه خفاء وبوضحه ما هو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان (وايضاً) اى كان المتعدد
 بالمطف لا يخفاء فيه لاني الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرها كذلك (التعدد بالمطف)
 سواء كان في الخبر او في المبتدأ او غيرها (ليس بخبر) ومبتدأ (بل) انما (هو من
 توابعه) اى من توابع الخبر والمبتدأ او غيرها لان المطفوف بالحروف من جملة
 التوابع على ماسبق (ولهذا) اى لكون مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون
 بغير عطف لعدم الحقا في التعدد بالمطف (اورد) المصنف (في المثال) لتعدد الخبر
 (الخبر المتعدد) مفعول اورد (بغير عاطف ولو جعل التعدد) المفهوم من وقد يتعدد
 الخبر (اعم) من ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة او يعطف

الفاعل فزال ذلك الفهم
 بصفة الجمع الدالة على التعدد
 وبعد تسليم وتعرف
 الرفع والياء ذلك
 الصريحين لما قاله لانويل
 عليه تظهور زوال
 هذا الوهم بقوله فانه
 قالوه هو انفيه على
 تعدد الانواع ليس الا
 قوله لان موصوفة الاسم
 قيل اما لان الكلام
 في الاسماء فانظر جعل
 الموصوف الاسماء
 الكلمات واما لان جعل
 موصوفة الكلمات لم يصح
 قوله هو انما اشتمل على
 علم الفاعلية لان الكلمة
 المرفوعة تشتمل الفعل
 المضارع المرفوع وهو
 لا يشتمل على علم الفاعلية
 لان الرفع فيه ليس
 علم الفاعلية بل وجهه
 وجه دقيق يتقدمه
 ما يستغنى به او لا يصار
 الى وجه يدعى في اختيار
 علم الفاعلية في تعريف
 المرفوع على الرفع وهو
 انما يشتمل على الرفع
 اعم من الاسم المرفوع
 الذى هو المرفوع في هذا
 المقام ولا وجه لكلا القولين
 لان الرفع وعلم الفاعلية
 مترادفان بحسب
 الاصطلاح كما سبق من
 قول المصنف واتوابعه
 رفع ونصب وجرف الرفع
 علم الفاعلية لكل ما يصدق
 عليه الرفع يصدق عليه
 علم الفاعلية وبالعكس لو
 كان بينهما عموم كازعمه
 القائل لا صح الخلاف

(فلاقتصار) أى اقتصار المصنف في التعليل (عليه) أى على إيراد المثال بغير عطف (لذلك) قوله فلاقتصار مبتدأ لذلك الجار والمجرور خبره وإشارة إلى قوله لأن التمدد بالمعطف لاخفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرها لا إلى قوله أيضا ولا إليهما جيبا يعرف بالتأمل أى لكون التمدد بالمعطف لاخفاء فيه إلى آخره (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) أى يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء أى الفاء الجزائية في الخبر إذا ما تضمنته المبتدأ من معنى الشرط كما يصح دخولها في جواب الشرط اعلم أن الفاء تدخل في خبر المبتدأ الواقع بعدها وجوبا نحو أما زيد فتطلق ولا تخفد إلا للضرورة نحو فاما القتال لا قتال لديكم في مكان فلا قتال أو لا ضار القول كقوله تعالى وما الذين أسودت وجوههم أكفرتهم أى يقال لهم أكفرتهم وتدخل جوازاً في خبر المبتدأ المذكور هنا كذا في الرضى (وهو) أى معنى الشرط (سببية الأول والثاني) أى يكون الأول سبباً للثاني نحو الذى يأتى فله درهم لأن آتيه سبب لاستحقاقه له درهم حتى لو لم يأتى لا يستحقه قطعاً كفى قولك ان جئتى فلك درهم (والحكم) أى يأتى أن يكون الأول سبباً للحكم بالثاني عليه وإن لم يكن سبباً فلا يرد بان يقال لم تدخلت الفاء في قوله وما بكم من نعمة فمن الله مع أن الأول ليس بسبب للثاني بل الأول سبب والثاني مسبب لأن استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سبباً لكونه من الله تعالى بل الإصرار بالنكس يعنى بل كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها من الله تعالى وقيل وجد النعمة فيهم من جعلهم معطيها سبب للاخبار بآتيها من عذابه تعالى والأوجه أن وجودها سبب لكونها من عذابه تعالى فحينئذ لا احتياج إلى قوله أو للحكم به (فلا يرد عليه) أى قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط (نحو) قوله تعالى (وما) أى لئمة استقرت (بكم) حال كونكم منكربين أو جاحلين معطيها (من نعمة) بيان لما الموصوفة (فمن الله) يعنى سبب للحكم بكونها من الله تعالى إذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعاً لأن نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تحصى مستقرة لا محالة (فيشبه المبتدأ الشرط) لئلا تضمن معناه (في سببية) أى سببية المبتدأ (لخبر سببية الشرط للجزاء) كذلك المبتدأ المتضمن معناه يكون سبباً للجزاء قصد أن السببية لازم للشرط لانه لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فإنه يصح قصدها وعدم قصدها لبقاء الفائدة دون قصدها فلذا افترق بوضحة دخول الفاء على الخبر ولو لم يفتقر لجزاءه لكان المصنف (فيصح دخول الفاء في الخبر) أو يصح عدم دخوله أى الفاء (فيه) أى الخبر قوله (نظرا إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط) لتلليل لقوله فيصح دخول الفاء في الخبر وأما لتلليل لقوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره قياساً على التلليل الأول والاعتقاد على فهم الطالب يعنى ويصح عدم دخول الفاء في الخبر نظر إلى عدم تأصل المبتدأ في السببية كالشرط هذا إذ لم يقصد الدلالة على السببية (وأما إذا قصد الدلالة على ذلك

علم الغالبة على حركة غير الفاعل وهذا ما لم يلاحظ فأن قلت يلزم على ذلك كون الواو والالف رضاء وهذا مخالف لما في القوائد الهندية من تفسير علم الغالبة بالرفع والواو والالف والقول بأنه لم يزل على الرفع ليتناول الحرف أيضاً فأنتم كذلك صرح به الشيخ الرضى وغيره وعليه قول الشارح قدس سره ومضى الضمة والواو والالف وما قبله عن الهندى سهو منه فالسوابق قدس سره ثم كونه جمع مرفوعاً على أن يكون الموصوف في الكلمة لا مرفوعاً أحداً أن الكلام ليس فيها من حيث هو فلا يصح تقديره إلا بآتيه أو بالاسم ولا حاجة هنا إلى هذا التأويل لئلا ينشأ أن جميع المرفوع كذلك وثانياً أن قوله فنه الفاعل يقتضى بظاهر الرجوع إلى المرفوع وعلى تقدير الكلمة لا يصح ذلك وأما أن المصنف لم يفرق المرفوع بما اشتمل على الرفع فظهور لساد التعريف حينئذ وهو كونه مساوياً للمعرف في الحركة والجهالة (قوله) والمراد بآتيه الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها قيل الكلام مبنى على عدم الطريقة بينه وبين المدلول فأن الانساف بمدلول الرفع للمدلول الاسم

والإيضاح من جملة
الأمم تظهر أن
الموصوف والوصف
في قوله الاسم مرفوع
ليس إلا الاسم والرفع
(قوله ولا شك أن الاسم
موصوف بالرفع المحل بل
رد لما حققه الفاضل
الهندي في هذا المقام
حيث قال الأعراب المحل
لا يتصل عليه اللفظ فلا
يكون هؤلاء في جاني
هؤلاء مرفوعا انتهى
الرفع المحل أنه في محل أو
كان محم مرعب لكان
مرفوعا هذا كله فلم
يبدل في الرفع وما
اشتغل على الرفع لا يشتغل
بل أراد أن يشوله ما له
ليس إلا يضرب
من المساحة الثانية وقد
عرض السارح بل شغ
عليه تنقيا لفظيا بأن
دليله ثبت نقيض
دعواه لأن الاسم
موصوف بالرفع المحل
فيكون مشتلا على الرفع
ملا كانه باختيار الصانع
بالرفع اللفظي مشتلا
على الرفع لفظا ولا يخفى
أن الفاضل ليس له عرض
هذا العرض لئلا لا تصاف
بالرفع المحل وجوب البراءة
عن الرفع حقيقة والاشتغال
عليه حكما ومقصوده
التنبه على عدم الاشتغال
حقيقة وذلك أن تقول
مقصود السارح أيضا
هو التنبه على كون الاسم
موصوف بالرفع المحل
وداخل في الرفع وإن

المنفي في اللفظ) يعني إذا قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه (فيجب دخول
الفاء فيه) أي في الخبر إذا ما قصد من الدلالة (وأما إذا لم يقصد) دلالة المبتدأ على معنى
السببية في لفظه بل قصد مجرد دلالة على معنى الابتداء (فلم يجب دخوله) أي الفاء
(فيه بل يجب عدمه) أي عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم تكن مقصودة من اللفظ
(وذلك) (أي المبتدأ المتضمن معنى الشرط) أي الذي يكون سببا للخبر أو الحكم به
فيصح دخول الفاء فيه شيان (أما) (الاسم) أي أحدهما الاسم (الموصول بفعل) أي
اسم موصول جعلت صلتها جملة فعلية ما ضيا كان الفعل باقيا على معناه أو غير الشرط فانه
لا يكون الاستقبالا في المعنى أو مضارعا ويدخل في قوله الموصول اللام الموصولة نحو
الزانية والزاني الآية لأن صلتها لا تكون إلا فعلا في صور قاسم الفاعل واسم المفعول
على ما سبق (أو ظرف) عطف على قوله فعل (أي الذي جعلت صلتها جملة فعلية أو)
جملة (ظرفية مأولة بجملة فعلية) فيه نشر على ترتيب اللفظ ذكر الطرف مع أن الموصوف
الكائن مع الطرف كائن مع الفعل بلا محالة لأن الشرط لا يقع طرفا فلو لم يذكره محل
الفعل على الفعل الصريح فلم يتأوله والمراد بالطرف عمن من الطرف وما يجري مجراه
على ما عرفت سابقا (ههنا) أي في موضع الصلة للموصول الذي وقع مبتدأ متضمنا
لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبر ما صحه الدخول فيه كون الصلة فعلا أو ما ولا به
ليأكد مشابة الشرط (بالاتفاق) من الكوفيين لأن عندهم الطرف كان مأولا
بالاسم إذا لم يكن صلة للموصول وأما إذا كان صلة فأول عندهم بالفعل كما كان مأولا به
عند البصريين مطلقا فيكون مأولا بالفعل باتفاق الفريقين إذا كان صلة له (وأما اشتراط)
معنى للمفعول (أن يكون صلتها فعلا أو ظرفا مأولا بالفعل) يعني شرط أن يكون صلتها جملة
فعلية أو جملة ظرفية بأن يكون الطرف مطلقا بالفعل (ليأكد مشابته) أي مشبهة المبتدأ
(الشرط) لأن المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها له ولما كان موصولا صلتها
فعل أو ظرف مأول بالفعل تأكد مشابته به (لأن الشرط لا يكون إلا فعلا) وفي الرضى
والأغلب في الموصول الذي تدخل في خبره الفاء أن يكون عاما وصالته مستقبلة كافي
اسما للشرط وفعله نحو من تضرب تضرب وقد يكون خاصا وصالته ماضية كقوله تعالى
أن الذين اتقوا المؤمنين الآية لأن الآية مسوقة للحكمة عن جماعة مخصوصة حصل
منهم الأحرار وقد يكون خاصا وصالته مستقبلة كقوله تعالى قل أن الموت الذي تقررون منه
الآية إذا لا يريد كل موت أذرب موت فرمته الشخص فالآية ذات النوع كوت بالقتل
بالسيف مثلا ولا يرد نوع آخر منه قلني هذا لماهية التي تقررون مناتها فتلكم وجاز
دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وإن لم يكن موصولا لأنه موصوف بالموصول وقد يقع
الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمن معنى الشرط كقوله الذي
أتاني فهدرهم (وفي حكم الاسم الموصول المذكور) أي الموصول الذي ذكر من قبل

خلافه عن الرفع حقيقة وليس مقصوده ان يرفع بالفاصل ولا يرفع على العارف بالاساليب الكلام ان قول القائل لم يرد ذلك ان الرفع وما استدل على الرفع لا يشتمل على الرفع فهم وكذلك مقصود الشارح ايضا هو التنبه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلى ودخلا في المرفوع وان خلا من الرفع حقيقة وليس مقصود النبرش والانصاف ان الهندى لم يصب في كلامه بل غفل عن كون ما استدل به حجة عليه والحق بيد الشارح قدس سره ما ذللا شبهة من اطلاق الرفع على الرفع المحلى وكون الاسم منصوبا لا ترى الى قولهم هذا مرفوع محلا وكذا في شئون الرفع والمرفوع عند الاطلاق وانما شبه ذلك عليهم ان معنى الرفع المحلى هو انه في محل لو كان يرفع بغيره لكان مرفوعا فكأنه ليس مرفوعا فنقول ان انقوم فسوء ثلاثة اقسام فظهر وقد برى وعلم ولا ريب في ان القسم اذا اطلق يشمل جميع الاسماء على السواء وليس قولهم لكان مرفوعا مستغربا على الاطلاق حتى يكون هو السبيل الى هذا الرفع بل معناه ان الرفع في لفظه والا

وهو الموصول فعل او ظرف (الاسم الموصوف به) اى الاسم الذى وصف بالموصول المذكور (او) الثانى (التكررة) العامة (الموصوفة بهما) (اى باحدهما) اى التكررة التى وصف باحدهما بخذف المضاف وهو كثير فلا وجه لقول من قال فالاولى به بافراد الضمير اى بالفعل او الظرف (وفى حكمها) اى حكم التكررة الموصوفة باحدهما (الاسم المضاف اليها) اى تلك التكررة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه (مثل الذى يأتينى) (هذامثال للاسم الموصول فعل) اى الموصول الذى جعلت صلتها جعلته فصلة استقبالية ومثال الاسم الموصول الذى جعلت صلتها فصلة ماضية فى قوله تعالى ان الذى فتوا المؤمنين الاية (او) (الذى) (فى الدار) (هذامثال للاسم الموصول بظرف) بشره هذا الى ان هذا الكلام من قبل عطف عبارة على عبارة (فله درهم) الفاء جواب المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط والجوار والجور و خبر مقدم و درهم مبتدأ والجملة خبر لاحدهما اى للمبتدأ الاول ولثانى على سبيل البدل والاولا وخبر لازم له الثانى مخذوف وخبر للثانى وخبر الاول مخذوف (واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقله تعالى (قل ان الموت الذى تقرون منه فانه ملائكم) الاية فان الملافة للفرار وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذامثال الاسم الموصول الاسم الموصول فعل واما مثال الاسم الموصوف وبالاسم الموصول بظرف او ما يجرى مجرا قولك الرجل الذى امامك او فى الدار فهو ضيفك (و) (مثل) (كل رجل يأتينى) (هذا) اى مثل كل رجل يأتينى (مثال الاسم الموصوف فعل) لان كل مبتدأ مضاف الى رجل ويأتينى فعل وقاعلى والجملة فى محل الجملتها صفة رجل ولفظ كل لما كان له حكم ما ضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والاطلاق كان مبتدأ موصوفا بالفعل متضمنا لمعنى الشرط فله درهم (او) (كل رجل) امامك (فى الدار) (هذامثال للاسم الموصوف بظرف) او ما يجرى مجرا (فله درهم) الفاء جواب الشرط والجوار والجور فى محل الرفع خبر مقدم و درهم مبتدأ مؤخر او قاعلى الظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة اسمية او ظرفية خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشى فان قلت هذامثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لكل قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لفظا والكل المحيط لاراد الموصوف معنى اى هنا كلامه لان كل يأخذ دائما حكم ما اضيف اليه كما سبق (واما مثال الاسم المضاف الى التكررة الموصوفة باحدهما) اى باحد المذكورين يبنى بالفعل والظرف (فقولك كل غلام رجل يأتينى) هذامثال للاسم المضاف الى التكررة الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل امامك (او فى الدار) هذامثال للاسم المضاف الى التكررة الموصوفة بالظرف (فله درهم) قد سبق تفسيره وقد يعمى صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل فاك غدا فله

درهم لمضاربة لكلمات الشرط في الالهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير
 الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر
 غير ما ذكرنا من المبتدأ والاخفش يجوز زيادتها في جميع خبر المبتدأ كذا في الرضى ولما
 فرغ من بيان ما يقتضى دخول الفاء على خبر المبتدأ شرع في بيان بعض ما يمنع دخولها
 عليه وما يكون في منتهى اختلاف فقال (وليت) مبتدأ (ولعل) عطف عليه وقوله
 (من الحروف المشبهة بالفعل) لتمييز قيد الاتفاق بالنوع لان المنع بالاتفاق لكونهما من
 الحروف المشبهة بالفعل مختص بهما لا لكونهما من النواسخ (اذا دخلا) اى ليت
 ولعل (على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره) اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط
 (مانعان) خبر مبتدأ محذوف تقديرهما مانعان والجملة خبر المبتدأ الاول (عن دخوله
 عليه) اى عن دخول الفاء على الخبر (لان محذوف دخول عليه انما كانت) تلك الصفة
 (لشابهة) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (المبتدأ والخبر) وناسب للمفعول وهو
 (لشرط والجزاء) فيه نظر على الترتيب اللقب ببنى لشابهة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه
 والخبر الجزاء في ترتيبه عليه (وليت ولعل) اذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر (زيلان
 تلك المشابهة) اى مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء ببنى معناه (لانها) اى ليت
 ولعل (مخرجان الكلام من الخبرية) ويسقلا (الى الانشائية) ببنى ان الكلام المتضمن
 معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر محتمل الصدق والكذب فلما دخلا
 عليه ازالا ذلك الاحتمال وجعلاهما خصوصا بالانشاء فزال المشابهة المذكورة فامتنع
 دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فزال السبب بزوال
 السبب لانهما اذا كانا سببا لاحد (والشرط والجزاء من قيل الاخبار) اى الجملة
 الشرطية لا تكون الاخبارية فلا يرد بان الجزاء قد يكون امرا مثل قوله ان جاءك زيد
 فاضربه مع انه مأول بقوله ان جاءك فانت مأور بضربه ومثل قوله تعالى * ان الذين
 يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق وهؤلاء الذين يأمرون بالسقط من الناس
 فبشرهم بعباد الله * اى فانت مأور سحالا او ما لا يشرهم بعباد الله الى غير ذلك
 (وذلك النوع) اى منع دخول الفاء عليه (انما هو) كائن (الاتفاق) اى هذا النوع
 مخصوص بهما بحيث لا يتناول غيرهما (من التهمة) شلق بالاتفاق (فلا يقال ليت) الذى
 يأتي اى اوليت الذى فى الدار فله درهم (ولعل الذى يأتي اى) لعل الذى (فى الدار فله
 درهم) بالفاعل انما يقال محذوفها مثل ليت الذى يأتي اى له درهم بدون الفاء ما عرفت
 وقس عليه غيره من كون المبتدأ تكررة موصوفة باحدهما وفى التسهيل المنع من حيث
 التبع والاستعمال انما تحقق في ليت ولعل (فان قيل) متشأ هذا السؤال كون التبع
 بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل ببنى اذا كان ذلك النوع مخصوصا بهما فان قيل (بان كان)
 ببنى الافعال الناقصة باسمها (وباب علمت) ببنى افعال القلوب بجميعها (ايضا) ببنى

لكان من قبل نصب
 الفى بقتضيه الصريح
 فاطلاق الرنح على كل
 واحد من تلك الاقسام
 حقيقة ليس الا وما يدل
 على ذلك قطعا وسنه
 بالفظى والتقديرى
 والمحل كالاخفى كيف
 ولو اعتبر وجود الحركة
 ظاهرا لما دخل فى المرفوع
 التقديرى (قوله وهو
 يمتثل مثلا من احوال
 الفاعل اذا كان مضرا
 متعلولا ولو لا كذا لاصح
 ذلك وما قيل ليس
 تخصيص الرنح باعداد المحل
 مع البحث عن احوال
 الفاعل الذى ينطق الثانية
 من الاسمية ولجواز ان
 يكون البحث عنه تقريبا
 مما لا يبنى ان بلغت اليه
 (قوله فنه اى من المرفوع
 ليل يرجعه ورواد النظم
 حيثئذ على ما ورد عليه
 الشريف كما هو الواقع
 وتوافق التفسيرين
 الباذرين المتباينين
 فى المرجع وان كان بآية
 قوله ومنها المبتدأ والمجز
 ثم قيل فى رجوعه الى ما
 اشتمل على علم الفاعلية
 برجعه توافيق الضميرين
 المتباينين فى المرجع وكونه
 اوقى بقوله ومنها المبتدأ
 ولا يخفى عليه ان منها على
 عكس ذلك فان الفعل
 والمبتدأ من القسمين
 واحد فلا بد وان يكون
 مرجع التفسير به وان
 لا يتخالف ظاهره بان يحمل
 احدهما على الذى لم يحمل

كان ليت ولعل مانا عن دخول الفاء عليه (مانا بالافتاق) من التحاة (فتاوجه
تخصيص ليت ولعل) بالنوع ولما ذكره زين البابين ايضا (قيل تخصيصهما ببيان الافتاق)
البادئة على المقصود (انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا) يعني لا من بين
دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا القول في مكان وليت ولعل
مانا بالافتاق وعينه التواسخ الاثنيات من الحروف المشبهة لكان افيدوا بعد
من المشبهة (ووجه ذلك تخصيص الاهتمام ببيان الافتاق الواقع فيها) اى في ليت
ولعل ووجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما يكون التمتع خصوصا بهما دون سائر الموانع
من تواسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركان في ذلك التمتع (والحق) ماض مبنى للفاعل
بعضهم) فاعله اى الحق بعض التحاة في التمتع منع دخول الفاء على الخبر بليت ولعل
قيل هو) اى البعض الملحق (سيبويه) قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق
هو سيبويه خلافا للاخفش وتعلل السدي وابو البقاء وابن عيسى ان غير الجوز له دخول
الفاء عليه مع ان هو سيبويه خلافا للاخفش وقيل وانما قل والحق بعضهم اورددهما
ولم يبين لانه لم يبين عند المصنف من من الحق (ان) (المكسورة) قدها
بالمكسورة احتراز عن المفتوحة لماساى (بهما) (اى بليت ولعل) اى الحق
بعض التحاة ان المكسورة بليت ولعل (في التمتع عن دخول الفاء على الخبر) لان
ان المكسورة للتحقيق ولكون ما دخلت على عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه
لا يتأتى الا في المشكوك وبحاج ايضا الى ما ترتب عليه وهو الجزاء لان الشرط لا يدخل
عليه ان التفتي بين التحقيق والتعليق فكذلك ما في معنى الشرط (والاصح) انها) اى ان
المكسورة (لا تمنع عنه) اى عن دخول الفاء عليه (لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية) وتنتقل
الى الانشائية بل تبقى الكلام على ما كان عليه قبل ونؤكد ما ذكره من التعليل غير
سلم لوروده في الكلام المجز وكلام الفصحاء ايضا (يؤيده) اى يؤيد ما هو الاصح
من انها لا تمنع عنه (قوله تعالى ان الذين كفروا وما تواتوا) عطف الصلة وهي جملة كفروا
فيكون صلة له ايضا لان المعطوف في حكم المعطوف عليه (وهم كفار) الواو للحال والجملة
حال من ضمير كفروا اى حال كونهم كافرين وثابتين على الكفر (قلن قبل الاية) وفي
حل الفاعل الزيادة والتعليل وحذف الخبر بعد لا تمنع وتكرها في بعض الآيات
نحو قوله تعالى • ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم • لا يوجب كون
ان المكسورة مائة لان دخولها في خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفي بعضها
دخلت ايذا تضمن المبتدأ معنى الشرط وفي بعضها ترك ايذا لان دخولها ليس بواجب
تأمل (فان قيل قد الحق بعضهم) وهو المالكي (ان المقترحة ولكن بليت ولعل) كما الحق
بعض منهم ان المكسورة بليت ولعل (فا) استفهامية بمعنى اى شئ مبتدأ متضمن لمتى
الاستفهام عند سيبويه وخبر متضمن له عند غيره كما في قوله اعدا زيدا ذاك (وجه)

احدهما بعض الذي لم يعمل
الاخر بمفاسمه وكان
الفتاوى نظر الى ثابته
الضربية وتذكره هنا
ولم يذكر انه لثنية على
كون المرفوع القسم
معنى المرفوعات نظرا
الى كون الجنس في قوة
الجمع الا ترى الى قوله
سبحانه اولياؤهم
الطاعون واخوانهم
يعودهم الى غير ذلك
من الآيات والاقول
بتوافقي الضعيف من التتاليين
في المرجع وكونه سرجح
الثاني كما ترى (قوله اسند
اليه الفعل بالاصالة قيل
لا بد اولا ان يبين على
ان المراد بالاسناد مجرد
ثبوت شئ شئ سواء
تعلق به ادراك وقوعه او
ادراك عدم وقوعه او طلبا
او النشاء في مقام سلب
الوقوع او سلب الاسناد
وفي ان قام فرض الوقوع
لا فرض الاسناد فلا حاجة
في شمول التعريف للفاعل
التي والفعل الى ما اشهر
من تكلف ان المراد
بالاسناد اتمام من الاسناد
ايها وسلبا محققا
مفروضا وثانيا ان يبين
على ان التعيد بالاصالة
لا يختص باسناد الفعل
بل اسناد شبه الفعل ايضا
مفيد لاوى بحال الشارح
ان يذكر التعيد قبل ذكر
الفعل ويضم الفعل الى قوله
او شبه ليتضح تعلق
التعيد بالانطلاق وثالثا
ان التعيد بالاصالة

مرفوع لانه ما خبر او مبتدأ على اختلاف القولين مضاف الى (مخصص ان المكسورة
بالإلحاق) الباء داخلة على مقصور فالمنى أى شئ موجب وقضى تخصيص الإلحاق بان
المكسورة مع ان المفتوحة ولكن قد الحقاها فكان على المصنف ان يقول والحق
بعضهم ان هما وبعضهم ان ولكن هما وقول والحق بعضهم ان وان ولكن هما فيدخلان
تحت الإلحاق ايضا (قل بعضهم الذى الحق ان هما وسيبويه فاعند) اصله اعتد قد غم
كأمر فت في موضعه أى فاعند (قوله) لكونه امام النحوى ومقتدى في هذا الفن
(وذكره) اعتد اعليه (ولم يحد) أى ولم يحد (قول من سواء) أى قول من كان غير
سيبويه لكونه من التابعين وراحلا في هذا الفن (فلو يذكره) لعدم اعتد ادعاءه لان غير
المتكالم عدم (مع ان كلا القولين) وهما الحق وسيبويه ان هما والحق البعض ان ولكن هما
(لا يساعدهما) أى لا يوافقهما ولا يكون دليلا لهما (القرآن) المعجز (وكلام الفصحاء
فايدل) الفاعلة تفسير والتفصيل وماموصولة او موصوفة ويدل صفتها او صلتها (على
عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ماسبق) خبر لقوله فايدل فلم يدخل
الفاعل مع ان المبتدأ متضمن لمنى الشرط ابدا فالجواز حذف الفاء من خبره لان دخول
الفاعل على خبر المبتدأ المذكور وليس واجب كاسبق (وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن
عن دخول الفاء) أى ما يدل على عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (قوله
تعالى واعلموا) خطاب عام لكل من جاهد في سبيل الله وان في (انما) حرف من الحروف
الشيئية بانفعل وتحت لكونها مفعولة لفظة ماموصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شئ
لان من فيه البيان لا بد له من المين (غنمتم) صلتها بحذف الما بد لانه مفعول والماء المفعول
يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى هذا الذى بعث الله رسولاى اهذا الذى بعث الله
رسولا وقوله (من شئ) بيان له الماسبق والمعنى ان الذى غنمتموه حال كونه من شئ يبنى
من مال يبنى ان المال الذى اخذتموه من ايدى الكفار (فان الله خسه) الفاء جواب
الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا لله جار ومجرور خبر مقدم للمسايق خمسة
منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة وان مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد خبر
لان و مع اسمها وخبرها في محل النصب قائمة مقام مفعولى علمت يبنى فاعطوا ابتغاء
وجه الله خمس ما غنمتموه لمصارفة المذكور (و) ما يدل على عدم منع لكن من دخول
الفاء على الخبر (قول الشاعر) فوالله الفاء لترتيب هذا الكلام لما قالوا له من المفارقة
والمدواة وتضييه والواو القسم (ما) نافية (فارقكم) فعل وقاعل ومفعول (قالوا) منصوب
على الحالية من الفاعل من القتل وهو الفاض كفى قوله تعالى ان لعلكم من القاتلين
اى من المنتفين (لكم) متعلق به (ولكن ما قضى فسوف يكونه) ولكن حرف من
تلك الحروف ايضا وماموصولة او موصوفة وتبقى فعل مبنى للمفعول صلتها وصفته اسم
لكن الفاء جوابا لشرط سوف ههنا لتحقيق معنى الوقوع والتبوت ويكون تامة في محل

مبين احدها ما يهره
كل ناظر وهو ما يقال
التبعية المأخوذة في التواضع
وتابها مالا يعرفه الا
الا وحدى الاى وهوان
استناد الفعل بالاساءة ليس
الا الى الفاعل و
في المظروف والبدل مامو
بالاساءة المطبق على المسند
اليه والابدال منه ويحتم
الاستناد اليه والتبادر
من الاستناد موال استناد
بالاساءة باى معنى مراد
ويجب حل عبارات
في التبرعات على مامو
التبادر لقوله بقرينة
ذكر التواضع بعده الخ
التوثيق ورايا ان المراد
باخراج التواضع اخراج
بعضها وهو المظروف
بالحرف والبدل
اذا الاستناد الى التابع الا
فيها خلاف التث
او التأكيد ومطلب
البيان بقوله ذلك البيان
لا يرتضى به الما ولا فلان
المراد بالاستناد في هذا
المقام هو اسم من الاغيار
اعنى النسبة مطلقا وهو
بذلك المعنى اكثر اتصالا
ولذا يستثنى من التثنية
عليه والقول بان المراد
بالاستناد اسم من الاستناد
انما يادلسا بآيات الفصل
او مقدر البيان هذا المعنى
دون الصمم الى ما ليس
منه حتى بعد تكافيل
تفسيره بثبوت شئ لئى
ليس يعظم لانه وان صح
شكوه لشع ما مازيد
باعتبار شئ الاول اسم

من المكّة والمدم لكته
 لا خالول الانشاء والطلب
 كالإيخى واساننا فلاه
 لوجه تقدم بالاماسة
 على الفصل لأن الفصل دائماً
 يؤتى به بعد تمام الكلام
 واحتمال توهم اختصاصه
 لا يظن بمجوز من اولى
 العلم واماناً لاننا نعلم
 الامانة هنا المنين واسناد
 احدهما الى العامة والاخر
 الى الخاصة اضحوا
 لاحباب البصائر فانها
 امر واحد لا يستل
 الى التعدد جداً واما رابعا
 للظهور وسرابة الاسناد
 الى تلك الثلاثة ايضا سها
 معظم البيان (قوله اى
 ما يشبه فى الفصل ليل
 الاظهر اطلاق شبه الفصل
 على هذه الامور قبل الفصل
 لانه يملكون عمل هذه
 الامور بمشابهة الفصل
 فالاولى ان يضمر المشابهة
 بمشابهة الفصل فى الدلالة
 على الحدث والنظر
 ايضا يدل على الحصول
 واليوت كانه يتناوب
 صفة الحاصل فى تلك
 الدلالة ولا واجب حذف
 ماله بوجه الفصل لعدم
 الحكم بالمشابهة حادث
 لكونهم من اصطلاحات
 النحاة على هذه القليلة
 لانتع القول بوجود
 المشابهة فى الفصل كالإيخى
 (قوله لاه عالئداليه
 الفصل قبل رد على المصنف
 ومنه محذوفه فى جعل
 قوله وقم لفتح توهم
 غالية زيد فى المثال

الرفع على انه خبر والمعى ولكن الذى اوشنا قد عرنداه فيقع لالحالة (وقد يحذف
 المبتدأ) لانسبا لا يركن فى الكلام فلا يحذف الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المستف
 (قيام قرينة) (لفظية) كقولك اناراك العير وطيحان اى والبعير طليحان
 حذف لقرينة لفظية وهى المضاف اليه (او عقلية) كالمثال المذكور فى المتن (جوازاً)
 (اى حذفاً جزئياً او اجاباً قد يجب حذفه) اى حذف المبتدأ (اذا قطع الت بالرفع) اى كان
 الخبر فى الاصل لفتا لثى ثم عزل عنه وجعل مرفوعاً على انه خبر مبتدأ محذوف (نحو
 الحمد لله اهل الحمد ومررت بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير ومن الشيطان
 الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك) (اى هو اهل الحمد) (ولم يذكره لقلته لالعدمه كازعم
 البعض وعلة بكون المبتدأ ركناً وهو ليس بسديد لان الركنية لاتنافى وجوب الحذف
 الا بى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل
 لا يجب حذفه اصلاً لانه ركن قوى اصيل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد تقدير
 اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره (واما
 وجب حذفه) عند وجود الشرط المذكور وهو القطع (ليعلم منى المفعول) (انه) اى
 اى الخبر (كان فى الاصل صفة) لثى مرفوع قصد به (فقط) عن الت فتجمل
 مرفوعاً (القصد المدح) اى قصد مدح الموصوف (والقدم) اى لقصد ذمه (او
 غير ذلك) اى غير المدح والذم كاترحم (فلو ظهر مبتدأ) ولم يحذف وجوبا
 سواء حذف جوازاً او لم يحذف (لم يبين ذلك) اى لم يظهر قصد المدح وضده
 وغيره لان الصفة ظالما لالتخصيص او التوضيح وان جاءت للمدح والذم الا ان
 المبتدأ اذا لم يحذف ولم يقطع الت بالرفع لم يشين انه قصد به المدح او غيره بناء
 على كونه مقتضى الظاهر (ويجب حذفه) اى حذف المبتدأ (ايضا) اى كما يجب
 حذفه اذا قطع الت بالرفع (عند من قال فى تم الرجل زيدان تقديره) اى
 تقدير هذا الكلام تم الرجل (هو زيد) يعنى عند من قال ان مخصوص افعال المدح
 والذم مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف قرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل تم الرجل
 فقد سئل وقيل من هو واوجب زيد على حذف المبتدأ اى هو زيد واما عند من قال هو
 مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبر قدمت عليه لتشويق السامع للمبتدأ
 لانهما قيل تم الرجل تشويق السامع الى ما يذكر بعده وهو المدح والمخصوص
 فليس من حذف المبتدأ فى شئ وقيل يتبين ههنا كون المخصوص مبتدأ وما قبله
 خبره (كقول المستهل) فى القاموس استهل الصبي انارفع صوته بالكاء وكذا
 كل متكلم رفع صوته واخفض استعير للمصير الهلال بالرفع صوته وفى بعض الحواشى
 قبل الاستهلال ما هو نوديد وبالك زدن كلاماً مستقيم (اى المبتدأ المحذوف جوازاً)
 بقرينة الجار والمجرور لان الكاف ان كان حرف جر لا بد له من متعلق ويكون ذلك

المذكور بناء على فهم
استاد ضرب الى زيد
والفعله عن الضمير المستتر
ثم قيل ان تعريف الفاعل
على رأى البصريين انما
يتضمن تعريفه على رأى
الكوفيين بهذا القيد
فان زيدا في المثال المذكور
فاعل عند الكوفيين فله
من هذا اهتمام بذكر هذا
القيد احتياج اليه لتمام
التعريف كما ذهب اليه
النارح اولاً وكأدب
اليه غيره ولا يخفى ان اول
قوله ليس يبدأ بحسب
الظاهر فان المصنف
صرح في الايضاح
والشرح بان هذا القيد
لعدم فهم دخول زيد
من زيدا في حد الفاعل
ولاحاجة اليه خليفة لان
قام مستند الى ضمير مستتر
والبحر مستند الى زيد
الا انه افق الى الضمير هو
زيد فهم انه وارد وليس
وارد لان هذه دلالة
عقلية وجدنا ما باعتبار
الدلالة القنوية وكلام
الشارح قدس سره
ظاهر في كونه من اجزاء
التعريف بحيث لا يبدو
فيكون محتاجاً اليه
في الحقيقة دون الظاهر
قط كما قال لكن النظر
الصائب والفكر الناقب
شاهد اصدق بان قدس
سرهم لم يرد الخاتمة لا
ذكره المصنف بل في
كلامه عليه وصوره بوجه
يظهر الاحتياج الى ذكر
هذا القيد وان لم يكن من

تمام التعريف وذلك لانه
من يقول اسناد الفعل
الى الضمير المراد به زيد
يقول هذا اسناد
اليه في الحقيقة وليس
بفعل فالحق ان ذكر
هذا القيد لا يخرج ذلك
وهذا ما قاله المصنف
بينه الا انه زاد عليه بيان
عدم استعاض التعريف
بذلك وان لم يذكر هذا
اقتيد بناء على ان المراد
هو الاسناد بحسب الظاهر
دون الحقيقة اذ المعتبر
هو الدلالة القوية لا الغلبة
وتركة الشارح لظهوراته
لا يحتاج اليه في شرح
التعريف الجاري عليه
واما ما في القائل ثانيا
فليس واقع قال الشيخ
الرضي في بحث المفسر
عالمه على شريطة الضمير
ان الفعل يتفق من جميع
النساء لا يرفع ما قبله هذا
وعلى تقدير التسليم لا يفتي
ان هذا القيد يكون ذكره
واجبا عند البصري
وتركة كذا عند البكوي
فالجمع بين تلك الدعوى
وبين القول بان لهم مزيد
احتياط بذكر هذا القيد
اصح اليه وانما التعريف
ولا يعمه كالمجمع بين النص
والنون (قوله والمراد
تقديمه عليه وجوبا قبل
اتما احتاج اليه الشارح
لجهة الاسناد على الاسناد
حقيقة وبحسب الظاهر
واما ان لم يعمل زيد
زيد ضرب مستند اليه
ضرب فهو على غنى

يحذف المبتدأ ايضا لا بشرط ان يكون الخبر مذكورا (اي حذفاً جائزاً لقيام قرينة
لانه لا يحذف نسباً لكونه ركناً من غير اقامة شيء مقامه) لانه لو اقيم شيء بعد حذفه
مقامه لكان حذفه واجباً لا جائزاً كالسبحي (مثل) (الخبر المحذوف جوازاً) كائن
او واقع (في قولك) (خرجت فاذا السبع) يعني اذا وقع بعد اذ المفاجأة اذا كان
الخبر عاماً يحذف كثيراً وما اذا كان خاصاً فلا يجوز الا نادراً لان اذا دخل على وجود
الشيء بقية فتفتي عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستمرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة
موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما بعد ما قام
مقامه فان تقديره على المذهب الاصح كاقص عليه صاحب الباب) حيث قال ومن
حذف الخبر جوازاً لقيام القرينة قولك (خرجت فاذا السبع واقف) وما هذا القول
على المذهب الغير الصحيح فليس مانحاً فيه لان منها انه يلزم مكان خبر عن السبع
وهذا مذهب المبرد فان عندما اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع اي مكان خروجي
السبع وما ذهب اليه لا يطرده في جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك مكان خروجي
السبع بالباب في تاويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب
الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجأة لان الظرف الزمان
لا يكون خبراً عن الجنة لعدم محتمل لالغنى خرجت فوقت خروجي وجود السبع
فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف فحينئذ يكون اذا ظرف
زمان للخبر المحذوف يدل على محتمل ان العرب اذا صرحت بالخبر تقول فاذا
السبع واقف وما الفاء الداخلة عليها قبلتها جواب شرط مقدر مراده انها
فاما السببية التي المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج
وهذا هو الاول وقال المازني هي زائدة وهذا ليس بشيء اذ لا يجوز حذفها
وقيل هي للمطف حلا على المعنى اي خرجت ففاجأه كذا وهو قريب (على)
تقدير (ان يكون اذا ظرف زمان متعلق بالخبر المحذوف) لقيام قرينة جوازاً
(غير ساد مسددة) اي غير قائم مقامه بحيث يفيد تأنيده يعني عنه لان المقدم لفظاً لا يقوم
مقام المؤخر وان كان متعلقاً به لان الظرف لا يفيد معنى الوقوف وغيره ولا يفتي عنه
تأمل (اي في وقت خروجي السبع واقف) فالتقدير بالسبع واقف في وقت خروجي
قدم لكون الخروج - ييا المفاجأة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدماً على
السبب (و) قد يحذف الخبر (ايضا) لقيام قرينة (وجوبا) (اي حذفاً واجباً) (فيا
الزعم) مبني للمفهوم فالزعم الشيء وهو الزعم قبل ملازمته (اي في) (التركيب) الذي
(الزعم) منه اي من التركيب وهو من قيل اكرمه وتقدير منه اقيس من تقدير فيه
فضمير الموصول محذوف وجمل ماموصولة ههنا اقيس من جعلها موصولة او مصدرية
تأمل (في موضعه) (اي في موضع الخبر) المحذوف وجوباً (غير) ثابت لقوله الزعم

(أي غير الخبر) فالجور ان را جعان الى الخبر يعني فيجب حذف الخبر في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدّر من بين سائر الاخبار لفساد مسد ذلك الخبر (وذلك) أي حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه غير كأن (في أربعة ابواب على ما ذكره المصنف) بالامتناع أي اكتفى في كل مثال كما اكتفى في وقوع الشك في الخصمة مبتدأ (اولها) أي اول تلك الابواب الاربعة (المبتدأ الذي) وقع (سند) كلة (لولا) الامتناع (مثل لولا زيد لكان كذا) (أي لولا زيد موجود) ههنا الوقع ما وقع وكان في قوله لكان تأمة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة خالية عن المائد الى المبتدأ ولا بد منه في الغلب كما في قوله لولا على اهلك عمر رضي الله تعالى عنهما (لان لولا) موضوعة (لا متاع الشيء) وهو جوابها (لوجود غيره) وهو المبتدأ الواقع بعدها كان وجوده على رضي الله تعالى عنه في المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر رضي الله تعالى عنه يعني لامتناعه وحاصله ارتباط الجملتين على معنى الثانية امتنع مضموها لحصول مضمون الاولى (قتل) كذا لولا وضما (على الوجود) بحيث تكون قرينة (وقد التزم في موضع الخبر) غير هو (جواب لولا فيجب حذفه) أي حذف الخبر لحصول شرط الحذف وجوبا احدها القرينة الدالة على الخبر المبتدأ وهي لفظه لولا المسبق انها موضوعة لتدل على امتناع الشيء لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ السادس الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح (قيام قرينة) دالة على الخبر المحذوف وهي لولا (الترام قائم مقامه) أي الخبر ليان شرط الحذف وجوبا (هنا) أي وجوب حذف خبر المبتدأ الذي يبدل لوجود شرط الحذف كأن (اذا كان الخبر تاما) لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما (واما اذا كان) الخبر أي خبر المبتدأ الواقع يبدل لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء حذف جوازا او لم يحذف أصلا (كافي قوله) أي قول الشاعر (ولولا الشعر بالعلماء يزرى) أي تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر هنا ما فيه ذم او قدح وغير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول في قوله والشعراء يتبعهم الفأورون وقوله بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم انما يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثوا الانبياء وقال خير البشر علماء امنى كاياهم بن اسرائيل فقدم للحصر لان الازراء انما يلحق بهم من ايزرى يزرى خبره واجب بان يزرى حال من الضمير في الخبر المحذوف وليس بخبر ايزرى ولولا الشعر كان حال كونه يزرى بالعلماء لان يزرى وان صلح للخبرة الانا قدينا الخبر لئلا نتعزم القاعدة (لكنت اليوم اشعر من ليد) أي لكنت في زمان غالبا في تأليفه وانتقالا على ذلك الشاعر ولكن الازراء بمعنى منه (هذا) أي ما ذكر من كون ما يبدل لولا مبتدأ محذوف خبر (على مذهب البصريين) كاهرقه مفعلا (وقال

من التكلف لاخراج كرم من يكرمكم ثم دفع التوهم لايشله والاصرفه عين واما ما اختار من الشارح فتحاضه الى التكلمات عدة بيضة لايسخيم التصرف عليه كيف والسند اليه الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بدتين نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور ولا يخفى ان القائل بعد من فهم المقام لان السؤال بنحو كرم من يكرمكم انما نشأ من ذكر هذا القيد فاحتج الى دفعه بهذا الوجه لعلنا والوسائل نحو في الدار رجل توجه من هذا الجواب فلزمه دفعه ايضا لاول حول ذلك شيء من شوايب التكلف كما وجه وسؤال الدور ايضا من سوء فهمه يشهد بظاهر كلامه والاصح الاتصاف من ذلك قول من قال خبر المبتدأ المقدم عليه لما جاءه او مر ب ك لفضل اوشبهه فاحتار وجوب التقدم في النوع لاخرجه ضائع لمؤدبائه من امثال هذا الوهم والنوابة وتسله الهداية في البداية والنهاية (قوله) أي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل اشار الى ان قوله على جهة تياميه متعلق باسند اوصفة بعدد وقيل الاول جملة حالا من ضمير لدمى مشتلا على طريقة قيامه به وهذا مع ظهور مافية من التصف ليس بحسن

الكسائي الاسم الذي (بعدها) ليس يتبدل مرفوع على أنه (فاعل لفعل مقدر) أي محذوف وجوبا كافي قوله لولا ذات سوار لطمتي وذلك انها في الاصل لو وهي من لوازم الافعال دخلت على لا فصار لولا هي ايضا تكون من لوازمها كافي قولك لو لم تنتهي لأكرمك وزيف بأن حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر لا في الحال ولا في المآل (أي لولا وجد زيد) فحذف الفعل وجوبا لالة لولا عليه فتق لولا زيد بالرغم على أنه فاعل فعل محذوف وجوبا (وقال القراء) كلة (لولا هي الرافعة للاسم الذي) وقع (بعدها) يعني ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز الى غير هامن كون العامل فيه الابتداء او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة في العمل بالاسم كالخروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك أنه لا بد حينئذ من القول بحذف مسند الكلام لان لولا لا حرف لا يكون مسند او لامسند اليه والاسم الذي بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا للعامل لفظي هو لولا دون الخبر لانه حينئذ معمولا للعامل منقوي وقد سبق ان العامل في المسند اليه العامل المنقوي لا غير (وثانيها) أي ثاني الابواب الاربعة (كل مبتدأ كان) في الاصل (مصدرا سورة) مثل ضربني (او تأويله) أي او كان مأولا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدرية مأول به (منسوبا) صفة لقوله مصدرا او لقوله بتأويله ايضا (الى الفاعل) وحده بان يضاف اليه (او المفعول) وحده بان يضاف اليه (او كيهما) أي كلا الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثاني او بالعكس فالأضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالأضافة الى المعرفة فان اضافة المصدر معنوية لتكون المصدر مبتدأ (وبعده) أي بعد المنسوب اليه (حال) مفردة او جملة ويجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية (او كان) المبتدأ في الاصل (اسم تفضيل مضاف الى ذلك المصدر) صورة او مأولا منسوبا الى احدهما او اليهما (وذلك مثل ذهبي راجلا) مثال لما كان مصدرا سورة منسوبا الى الفاعل فقط (وضرب زيد قائما اذا كان زيدا مفعولا به) لانه يحتمل ان يكون فاعلا فحينئذ يكون المثال مكررا قبله فلهذا الابهام مثال لما كان مصدرا سورة ايضا لانه منسوب الى المفعول فقط (و) (مثل) (ضربني زيد قائما) حال من المفعول او من الفاعل (او قائمين) حال منهما لما كان مصدرا سورة منسوبا اليهما ومثال لما كان المفعول فيه مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل ضرب عمرو زيدا قائما او قائمين مثل ضربني زيد قائما او قائمين وان ذهب راجلا وان ضرب زيد قائما (وان ضربت زيد قائما) او قائمين هذه امثلة ما يكون في تأويل المصدر (واكثر شربي السويق ملتوتا) أي مخلوطا من لت اذا خلط (واخطب ما يكون الامير قائما فذهب) التجاء (البصريون الى ان تقديره) أي تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهبي حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد حاصل اذا كان قائما (و ضربني زيدا حاصل اذا كان قائما) هذا التقدير اذا كان قائما حال من

من جهة المعنى لا صرف من ان قيد القديم لا يتوقف عليه تمام التصريف بخلاف هذا القيد فان من لم يسم فمفعول بالاسم فاعله فاعلا لا يتم التصريف عنده بدونه فكيف يحسن جعل الفاعل فيه قيد الخارج عنه وانما قل المصنف قائما بهمع كونه احصر والنسب بدا به ليدخل فيه ما هو قائم على الحقيقة كما هو جار مجراه في التعبير والتقدير كالنسب والاضافة فالاول مثل قولك فلزيد وشبهه والثاني مثل قرب زيد (قوله والاصل في الفاعل) قيل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم ينم مع هو صريح الخلاف ترجع اليها حال وجوب اودنه فباحث تقديم فاعل داخل تحت الاصل او الاصل يعني الاولى الصرف التذك من الوجوب فباحته تعديل للاصل وهذا لاصل مختلف فيه حلهم فيه ابن جني والاضحى والاصل عند ما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لئلا اقتضاء التمثل المفعول به كالفعل فاي منهما يمد عن الفعل فقد عدل من مكاه ووجه بحسب فعله فذلك جازعده مأكلا المتأخرين من الاعداء قبل انه كرا لا الرجوع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اصل تقدم

زيد وما اذا كان حالا من ضمير التكلم فالتقدير ضربى زيد حاصل اذا كنت قائما
 تقدير ضربى زيد قائمى ضربى زيد حاصل اذا كنتا قائمين فقس على هذا التقدير
 غيرها من الامثلة (فحذف) التعلق وهو (حاصل) وجوبا (كبحذف متعلقات
 الظروف) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا وهما وجوبا لسد الحال مسده
 (نحو زيد عندك) تقديره زيد حصل او حاصل عندك فحذف التعلق لالة الظرف عليه
 قائم هو مقامه (فبقى) بعد حذف التعلق قوله (اذا كان قائما) كابقى عندك بعد حذف
 متعلقه (ثم حذف اذامع شرطه العامل فى الحال) اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط
 الا انه سمى مدخولا لشرطا لراحمته معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كفى
 قوله تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا وفى قوله تعالى واذا ما غضبهم يغفرون ومثله كثير
 يبنى حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخلى هو عليه العامل فى الحال لان العامل فى الحال
 هو العامل فى اذى الحال وهو ضمير المستكن فى ذلك الفعل (واقم الحال) منصوبا (مقام
 الظرف) القائم مقام الخبر وهو التعلق (لان فى الحال معنى الظرفية) اذامعنى جاء زيد
 راكبا جازى زيد وقت الركوب ومعنى قوله ايتك والجيش قائم ايتك وقت قدوم الجيش
 ولهذه المناسبة اقيمت الحال مقام (الحال قائم مقام الظرف القائم مقامه الخبر) لان القائم
 مقام القائم مقام الشئ ليكون قائم مقام ذلك الشئ بالواسطة (فيكون الحال قائما مقام الخبر)
 لا بالاصل بل بالواسطة لما قلنا (قال الرضى) الشارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير
 البصريين وهو ضربى زيد حاصل اذا كان قائما (ما قيل فيه وفيه) اى فى هذا التقدير
 (تكلفات كثيرة من حذف) بيان لتكلفات الكثيرة (اذا مع جملة المضاف اليها ولم يثبت)
 حذف اذامع جملتها المضاف اليها (فى غير هذا المكان) لان حذف اداة الشرط مع جملتها
 غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كالاشياء الستة وهما ليس كذلك (ومن عدول عن
 ظاهره معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل فى الافعال الناقصة وما يكون مدولا عن
 الاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهو قليل نادر ولذا احتجج الى القرينة وقيام
 الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه كثير الاستعمال الا انه لا يضافه الى
 ما هو تكلف صار تكلفا ووصف التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلاثة لان ما تكرر مرتين
 يكون كثيرا وهو حذف اذامع جملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام
 الظرف واما لكونها اربعة لوعده حذف اذ او احوالها المضاف اليها ثانيا واما لثبوتهم
 عدم كون التكلفات كثيرة فان قيل لم لا تكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان
 مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الانكارة بحيث لم يسمع تمريره
 مع كثرة فلو كان خبر كان لما تمريره فى شئ ولسمع مع طول الاستقراء فلمن هذا
 ان كان تاما وقائما حال لان التكثير شرط فى الحال على ما سأتى (والذى يظهرلى) هذا
 ايضا من كلام الرضى الى قوله وقالتها (ان تقديره) اسم ان اى تقدير البصريين هذا

وتأخر لفظا بوجه التدفع
 ان امتناع ضرب غلامه
 زيد لا يصح دلل على
 ان الاصل تقديم الفاعل
 لان الفاعل او المفعول به
 لو تبادلا لامتنع ايضا
 لعدم تقدم المرح رتبة
 لانك قد علمت انه يقدم
 جندا رتبة لكنه يتوجه
 انه لا يصح قوله وذلك جاز
 لان الجواز لا يصح دللا
 على ان الاصل فى الفاعل
 قرب الفعل لانه مع تساوى
 الفاعل والمفعول بقى
 ذلك ايضا نحو زعلامة زيد
 والترديد السابق فى اسر
 الاصل من فلة التامل
 فظهور لزوم اندراج
 مباحث الوجوب تحت ذلك
 والقول بان الاصل عندهما
 فى كل من الفاعل والمفعول
 به ذلك قرينه لان الاولى
 تقديم الفاعل بالفاعل
 وخلافهما فى نحو ضرب
 غلامه زيد ليس لان رتبة
 التقديم كان الفاعل كذلك
 كيف وهذا محال ظاهر
 لان اصالة احد ما تقدمه
 بحسب الرتبة ينافى الاصالة
 الاخر وتقدمه كذلك
 بالضرورة بل لثبوت اقتضاء
 الفعل للمفعول به كاقضاء
 ففاعل كما عرفت الفاعل
 وهنا هو الذى اوجبه
 فى تلك الورطة ولم يدر
 ان هذا الاقتضاء مسلم عند
 غيرنا ايضا لكنه لا يصح
 على الجواز عندهم معنى
 كلام الصنف ان الفاعل
 احد جزئى الجملة كما
 ان الفعل كذلك وما عداها

فصله وقد وجب تقديم
 الفصل فوجب ان يكون
 الاصل ان يلى فعله لان
 المحتاج اليه والمحتاج اليه
 بالتقديم من غير ان يلى
 عليه الفصل كان في النية
 مؤخر الماذكر كما مكنها
 قال في الصرح والاصحاح
 وعليه ما اخذه فان بقية
 الاوهام للقوله سابقة به
 (قوله) ان يكون بعده
 من غير ان يقدم عليه شيء
 آخر من مصولاته تفسير
 لقوله ان يلى وابراز له
 ومن عجائب الاوهام
 ما قيل حقيقة ولا يخفى ان
 هذا التكلف مما يحتاج اليه
 في التبريد ايضا في قوله
 وعدم عليه وكأنه لم يثبه
 له فاعلمه او حكمه كما
 في الفاعل المستقر فان
 البديهة هنا حكمية فان
 المقام وكذا قدم عليه بيد
 بمرحل من قول النصيب
 الى الخفي والحكمي
 اذا المستند اخل في هذا
 النصيب كما لا يخفى على المتأمل
 الخبر (قوله) وذلك غير
 جائز خلافا للاختصاص وابن
 جني قبل لا يطابق اذا
 اتصل بالفاعل ضمير
 المفعول به او المفعول به
 ضمير انما بل لم يضاف الى
 عدم جواز الاضمار قبل
 الذكر لفظا ورتبة وان
 اشتر ذلك مباهيل
 اتفاقه وخالفنا لزومه
 في المثال المذكور كما
 اوضحناه لك فني قوله
 خلافا للاختصاص وابن جني
 نظرم قبل ولك ان تقول

المثال نحو ضرب في زيد ايلابسه من حيث وقوع الضرب عليه حال كونه (قائما اذا اردت)
 بنا للحطاب (الحال من المفعول وضرب زيد ايلابسه) من حيث كونه صادرا مني حال
 كوني (قائما اذا كان) الحال حالا (عن الفاعل) وضرب زيد ايلابسا قائمين اذا كان
 الحال حالا من الفاعل والمفعول كليهما (اولى) خبر ان وهي مع اسمها وخبرها في محل
 الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذي صلته جملة يظهر لي ولم يدخل الفاء لانه
 جائز لا واجب لما سبق بنى التوجيه الذي يظهر لي بما ذكر اولى من توجيه البصريين
 لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال) في المثالين
 الضمير الغائب في الاول والمتكلم في الثاني لان المفعول لكونه فضلا ومستغنى عنه في
 الكلام لا يجوز حذفه كما صرح به المستصف نفسه حيث قال والمابتدأ المفعول يجوز حذفه
 كقوله تعالى انه بسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاءه بسطه فيكون قياسا (فني) بعد
 الحذف (ضرب زيد ايلابسه) قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة الدالة عليه
 ومع كونه فضلا لانه اذا لم يكن فضلا لا يجوز حذفه لانه حينئذ يكون محمدا في الكلام
 ومحتاجا اليه (قوله) عند حذفه (الذي ضربت قائما زيد) اذا جمعت قائما حالا من الضمير
 المأول قرينة كون الجملة صلة لا ابدال فيها من عائد (اى) الذي (ضربت) قائم زيد
 (ثم حذف) الفعل الذي هو (يلابسه) مع فاعله بقرينة اللزوم الذي هو ضرب في لان
 الضرب يلزمه الملابسة (الذي هو خبر المبتدأ) يبنى الفعل الذي هو يلابس مع فاعله
 المستكن فيه في محل الرفع لانه خبر المبتدأ (و) هو (العامل في الحال) لما سبق ان العامل
 في الحال هو العامل في ذي الحال ولا يخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا او وجوبا بالقرينة
 فيكون حذفه ايضا قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذي الحال وعامله (مقامه) لان المفعول
 كبير اما يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل فخر بالرقاب (كما تقول راشدا مهديا) يحذف
 العامل في ذي الحال المحذوف بالقرينة الحالية (اى سر) امر من سار سير مثل باع بدمع مع
 (راشدا مهديا) وكون مهديا حالا بعد حال اوصف تراثد يحيى تحقيقه في بحث الحال
 فيكون حذف العامل ايضا قياسا (فعل هذا) اى على كون التقدير هكذا او كون المحذوفات
 في هذا التقدير قياسية (يكونون) او البصريون (مستريحين) اى متخلصين (من تلك
 التكلفات البعيدة) التي ذكرت في تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياس فيكون
 هذا التقدير اولى لانه لم يحذف فيه شيء الا بالقياس (وقال الكوفيون تقديره) اى المثال
 المذكور (ضرب زيد قائما حاصل) يعني ذهبوا الى ان الحال حال من معمول المصدر
 لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدرا بعد الحال وجوبا
 ولذا قال الشارح (بجمل قائما) اى الحال (من متعلقات المبتدأ) لان متعلقات الخبر والباء
 في قوله بجمل متعلق بقال واجابهم الشارح من طرف البصريين بقوله (ولزمهم)
 اى الكوفيين (حذف الخبر) وجوبا (من غير سدنى مسده) يعني من غير اقامة

شيء مقامه لان الحال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه لان المتقدم لا يقدر ان يقوم مقام المتأخر عنه (وتقييد المتبدا) عطف على حذف الخبر (المقصود عمومه) نأيه يعني يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييد (بالحال لان الحال قيد لما له وعمله المتبدا والمقصود منه العموم والتقدير ينأيه (بديل الاستعمال) تعلق بالمقصود لان الجنس المرف اذا استعمل بلا قرينة خصوص يعم جميع ما يقع عليه دفعا لترجيح بلا مرجع ولان المصدر اسم جنس باق على عمومه لانه لو استعمل الجنس ولم تكن قرينة خصوص لاسترقاق نحو التوم يقتضى الوضوء ولكونه مستقرا جازا استثناء بعض التوم منه والتراب يابس والماء بارد فالتوم جفئت كل ضرب واقع على زيد في حال القيام حال وهو غير مراد (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال عمله اي الخبر الذي ناب الحال عنه وقامت مقامه (مصدر مضاف الى صاحب الحال) من الفاعل والمفعول فيكون الخبر المحذوف وجوابه المصدر العامل بدون الممول (اي ضرب زيد اضربه قائما) هذا اذا كان الحال حالامن المفعول واما اذا كان حالامن الفاعل فتقدره ضري زيد اضري قائما ووضري زيد اضري زيد قائمين فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقام محله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قيل حذف المصدر العامل واقاء معموله وهو يمتنع عندهم لان المصدر مأول بان مع الفعل فيكون المصدر جزء منه والجزء بدون الكل لا يحذف كالموصول مع الصلة (وذهب بعضهم) وهو بان درسته وشارفى البعض الى ضعف ما قاله (الى ان هذا المتبدا لا خبره) (لانه مستغن فاعله من مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء (لكونه اي المصدر هنا (عنى الفعل) وكلا يحتاج كالفعل الى الخبر لا يحتاج ما فى مناه اليه (اذا المعنى) اي معنى ضري زيد قائما (ما ضرب زيد الا) حال كونه او حال كوني (قائما) واجيب بان هذا القول ايضا غير مستقيم لعدم الاستقلال بالضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه قائما لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدون ولو لم يجز اضرب زيدا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يجز ان يكون بمعنى الفعل (وأنها اي ثالث الابواب الاربعة) كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة (يعنى يكون الخبر لفظا المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناها) (وعطف عليه) اي على ذلك الخبر (شيء) يصح ان يكون مصحوبا للخبر (بالواو التي معنى مع) (و) (ذلك) اي مثال القسم الثالث (مثل) (كل رجل وضيقه) (بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيقه فى اللغة المقار والمصاحبة وهما كناية عن السعة والحرفة سميت به لانك اذا اعتقيت به اصنعت وان اغفلتها ضاعت وكأهم شهوا ضنة الرجل بالارض المقلبة الى لافى (اي كل رجل مقرون مع ضيعته اي هو مقرون بضيقه وضيعه مقرونة به كاقول زيد قائم وعمره) (فهذا الخبر واجب حذفه) للحصول

الحذف فى تأخر مرجع الضمير لفظا وروية لافى قوله وذلك غير جائز ولا يخفى ان مبتدأ ما سبق من التماسا لكل من الفاعل والمفعول القدم الرتبة ويقول اذا كان الامر ذلك كيف يمكن لهما القول بجواز الاضمار قبل الذكر لفظا وروية بل هم يمتنعون لزوم تقدم الاضمار بحسب الرتبة وهذا مع كونه خرقا للاجماع باطل فى نفسه ظهور استعماله كما عرفت من ان الاضمار المختلف فيه ليس الاضمار الضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل كما فى المثال الذى اوردته المصنف والبيت الذى اتى به الشاعر ومثال ضمير الفاعل اتصل بالمفعول به ليس الا او لك ضرب غلامه زيد وقد اتفق على جوازه قوله لامطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به ضمير الفاعل يشهد على حله (قوله) واجيب عنه اشارة بذلك حيث لم يقل والجواب الابان كلاما ليس بعيدا عن تنج الصواب قال الشيخ الرضى والاولى يجوز ما ذهب اليه وطى على ذلك لوروده فى كلام الفصحاء قال حسان رضوا الله تعالى عنه (ولو ان مجداه الدهر واحدا من الناس اتى بمجداه الدهر معلما) وقال سليمان سعد جزى بنوه ابدا

الامر بن الدلالة على خصوصية الخبر لا في الواو من معنى المية فتكون الواو قرينة
وقوع الواو مع اللطف في موضع الخبر ولذا غلظه الشارح بقوله (لان الواو تدل
على الخبر الذي هو مقرون) لكونهما بمعنى مع فتكون الواو قرينة الحذفه (واقيم
المعطوف) الذي هو قوله وضية باعتبار معناها الاصل في موضعه اى في موضع
الخبر لان المعطوف ههنا وان كان معطوفا على المبتدأ وكان من توابيه الا انه اذا ذكر بعد الخبر
فصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه (ورايها) اى رابع الابواب الاربعة (كل مبتدأ
في الجملة اسمية متعين للقسمة بمعنى (يكون ذلك المبتدأ) مقديما به (اى) ما قسم به بمعنى يكون
من الالفاظ التى تستعمل للقسمة كما بين الله وللمرك (وخبره) او خبر ذلك المبتدأ
لفظ (القسمة) (و) (ذلك اى مثاله (مثل) (لمرك) وهو من الالفاظ التى قسم
بها مثل لفظة الله (لا فعلن كذا) اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل قاله
لا كيدن اصنامكم (اى لمرك وهاؤك) وذلك مبتدأ (قسى) خبره (اى
ما قسم به) ليصح حمل القسم على المبتدأ ولا يقال لمرك قسى (فلا شك
ان لمرك يبدل على القسم المحذوف) لان القسم لا يكون بدون القسم ولان تعيينه
للقسم دال على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين
المحذوف (وجواب القسم) وهو قوله لا فعلن كذا (قائم مقامه) اى الخبر لان
المأخر يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجه الترطان القرينة وال التزام ما يقوم مقامه
(فيجب حذفه والمعر) بالفتح (والمسر) بالقسم كلاهما (بمعنى واحد) وهو البقاء
(ولا يستعمل من اللام) في القسم وفي غيره كلاهما في الاستعمال سواء (الا المنفوخ لان
القسم موضع التخفيف اى لائق للتخفيف (اكثره استعماله) يستحق ولا شك ان
الفتحة اخف والمفرغ من بيان ما هو ملحق بالفاعل وعامله منوى شرع في بيان
ما هو ملحق به وعامله لفظي فقال (خبران واخواتها) وانما الحق بالفاعل لكونه
جزءا ثانيا في الجملة (اى من) جملة (المرفوعات) نه على ان ذكر خبران ليس لانه من
خبر المبتدأ بل ذكره ليس الا انه من المرفوعات ولم يردان خبران مبتدأ حذف خبره
وقوله هو المسند جملة مسنأة لانه تكلف بيده لاجابة اليوم لم يقل ومنها خبران
كاقال ومنها المبتدأ والخبر تصد الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغير
الاصح (خبران واخواتها اى اشباهاها) وليس هذا وضما نحو ايل هو استعمال
الله قال الله تعالى كادخات امة لست اخات (من الحروف الخمسة الباقية) (وهى) اى تلك
الحروف مبتدأ (ان وكان ولكن وليت وليل) المجموع من حيث المجموع خبر والربط
بعد الحكم قدس في تحقيقه (وهو) اى خبران (مرفوع بهذه الحروف) اى بكل واحد
من هذه الحروف الستة (لا بالابتداء) كما هو مذهب الكوفيون لان الخبر عندهم
مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لان الحروف اضعفها في العمل

النيلان من كبر وحسن
فعل كما يجزى سنه وقال
غيره (لا معنى اصحابه
معنى ادى اليه الكيل
سما يصاح (وقال غيره
(كساحله ذالملم انواب
سوددور في نداه الله
في زرى الجهد) وقال
غيره (لار اى طال به
مضجدا اعروا وادلو
ساعدا لندور ينصب) الى
غير ذلك والثأويل
في الكيل بيد وكذا الخ
على الضرورة (قوله)
والقرينة اى الامر الدال
عليها لا بالوضع بل ان
اراد لا بالوضع يلزم ان
يكون لفظ المسند
فى الذى الجازف قرينة
على معنى المراد ولم يبد
اطلاق القرينة عليه وان
اراد لا بالوضع لانه يلزمه
مولزم ان لا يكون القرينة
دالة على الذى بالضم
والا التزام اسلا وهو ظاهر
البطالان بالصواب ان يقال
اى الامر الدال عليها من
غير الاستعمال فيها وهو
من جملة الاوهام فانه يعلم
كل احد المراد بالقرينة
وجود شئ يدل على ما
تلقى به القصد من غير ان
يوضع ذلك كاتصال علامة
الفاعل بالمتلقى فخرت
موسى على فانها من جملة
القرائن اللفظية التى قد
توجد في بعض المواضع
دالة على تعيين احد ما
من الاخر ونحو اكل
الكدنى موسى من
القرائن الضمنية فانها

لاقدردان تعمل في اسمين (على المذهب الاصح) وهو مذهب البصريين وهو اولى لان
 قضاءها للجزئين على السواء قالوا لى ان تعمل فيهما ولا سيما مشابها ان مشابة قوية بالفعل
 المتعدى وقال في الفصل ارتقاء عندا محاسنا بالحروف لانه اشبه بالفعل في لزومها الاسماء
 والماضى منه في بناءه على الفتحة والمتعدى منه فالحق منصوبه ومر فوعه بالمفعول والفاعل
 وتزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى (لانه لما شابهت) هذه
 الحروف (الفعل) في لزومها الاسماء (المتعدى) في احتياجها الى الاسمين (كالمجيئ)
 في بحث الحروف (علت نصا ورفعا) يعني نصب الاسم ورفع الخبر (مثله) اى
 كالفعل المتعدى يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم تقدم الرفع على النصب
 كان الاصل في الفعل تقدم رفع كاسبق تنبها بفرعية العمل على فرعية العامل
 يعني ليكون العامل رفعا كان عمله ايضا رفعا (هو) ضمير الفصل لان الخبر اذا كان
 معرفا باللام يؤتى بضمير الفصل مثل زيد هو القائم ولا يكون له حظ من الاصراب وقيل
 مبتدأ (اى خبران واخواتها) (المسند) خبر للاول اول الثاني وهو مع خبره خبر
 للاول (الى شئ آخر) ولم يزل الى اسم ان يدخل فيه نحو ان زيدا قائم ابوه او قائم ابوه
 فان المسند فيهما مسند الى فاعله ثم هو مع الفاعل مسند الى اسم ان (بمدخول)
 (احد) (هذه الحروف) زاد لفظ الاحد لانه بظاهره فيه دخول هذه الحروف
 عليه وهو ليس كذلك لانه لا صرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس صرفوعا
 الاماد خل عليه احدها (عليها) اى على المسند وشئ آخر (قول المسند) جنس (شامل
 خبر المبتدأ) المراد المبتدأ القسم الاول لان خبره مسند لا الثاني لان خبره مسند اليه
 فليس بشامل له (وخبر كان) واخواتها (وخبر لا اني) تكون (لتي الجنس وغيرها)
 كخبر ما ولا المشبهتين بليس لان اخبار هذه الاقسام كلها مسندة قد دخل في قوله المسند
 (و) الجار في (قوله) منطلق بقوله خرج (بمدخول هذه الحروف خرج جميعها)
 اى جميع اخبار هذه الاقسام (عنه) اى عن التعريف سوى خبر هذه الحروف (والمراد
 بدخول هذه الحروف عليها ورودها) يعني دخول هذه الحروف (عليها لا يراى)
 اى لاعطاء (اثر) ها هو العمل (فيها) اى في المسند وشئ آخر (لفظا ومعنى) على
 سبيل منع الخلو لا لجمع ما لفظا بالمصل وامامنى فبانسحاب مانيها الى معانيها من
 التاكيد والتشبه وغيرها فان تاكيدا لمحكم مثلا فنسحب الى المحكوم عليه وعلى كل
 تقدير لا ينقض التعريف وفيه رد على الرضى حيث قال دخل فيه غير الحدود وايضا فان
 حسن في قولك ان رجلا حسن غلامه مسندا لى غلامه بمدخول ان وليس بخبر لهابل
 الخبر مجموع الجملة الفعلية (فلا ينقض التعريف) اى تعريف خبر ان (بمثل قوم) اى
 فعل مسند الى اسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان (في قولنا ان زيدا يقوم
 ابوه فان قوم معنا) اى في هذا المثال بدون الفاعل (من حيث اسناده الى ابوه ليس)

راضة ليس اذلا بليس
 ان موسى آكل
 والكثير ما كوله فهو
 امر وجد عندا الاعلى ذلك
 ولا يتصور وضعه
 والحاصل ان الاول من
 شق الترتيد والجار مجز
 عليه فانه يشاد كراه
 وقوة الاخرى ان اللفظ
 اذا اتصل في معناه
 المجازى لا يكون الاعلى
 المقصود ما لم يجرى
 تعينه كما اذا قلت رايت اسدا
 وترتيبه انما شاد ما فانه
 لا يجوز هذا لك الا ان
 تقول برى مثلا ليجاز
 لا يكون الاعلى المقصود
 بدون القرينة وهو لا يدل
 عليه بالوضع فان احدا
 من المحققين والمطلين لا
 يقول بان برى وضع
 لرجل الشجاع فبين
 ان القرينة هو الحال
 على المقصود بدون الوضع
 له وان الجاز ليس من هذا
 القيل فانه ليس بما يدل
 على المقصود بنفسه (قوله)
 فلا يرد ان ذكر الاصراب
 مستثنى منه قيل الشبهة
 ودفعه بما او رده الفاضل
 الهندي وتبعه الشارح
 ولسمى ان هذا القى
 ضباب اذ ليس الشبهة عين
 ولا جواب اذ القرينة ما
 يدل على تعيين المراد باللفظ
 او على تعيين المخدوف لا ما
 يدل على المعنى والمعنى انه
 اذا اتى لاصراب لفظا
 وحذف واتى به قرينة
 الاصراب فلم يعلم ان
 الاصراب الساقط ما هو

اي لفظ يقوم (عما يدخل عليه) اي من قسم الخبر الذي يدخل عليه (اي هذا المعنى) اي لا يران اثرها فيها لفظا او معنى (بل انما يدخل) ان (على جملة) فليته هي جملة (يقوم ابوه) اي لا ينسحب اثرها الا الى لفظ زيد جملة يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم انه هو المستبعد دخول ان ولا يصدق المرفق لانه لا يقال له خبر ان والحاصل انه كلما صدق الحد صدق المحدود والعكس اذا كان الامر كذلك (فلا يحتاج) مبنى للمفعول (الى ان يحجب عنه) اي عن انتفاء التعريف بيقوم (بان المراد بالمسند المذكور في التعريف (المسند الى اسماء هذه الحروف) ويقوم في المثال المذكور ليس بمسند الى اسم بل مسند الى متعلق وهو ابوه فكيف ينتقض التعريف به (وبلزم) عطف على قوله يحجب فيكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى يلزم اي حتى يلزم فلا وجه لقول من قال على التقدير الاول ولا خفاء في وجهته فاللائق ان يقول على انه يلزم (منه) اي من هذا الجواب (استدراك) اي زيادة (قوله بعد دخول هذه الحروف) لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام السابقة لانه ليست مسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها فتخرج تلك الاخبار كلها قوله المسند الى اسمائها فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا وقال المحقق ويمكن دفع الاستدراك بان يجمل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله المسند فاما الفائدة في تأخيرها حتى يندفع الاستدراك بهذا التقدير تأمل (ولا الى ان يحجب عنه) اي عن انتفاء التعريف بمثله عطف على قوله وبليزم اي فلا يحتاج ايضا ان يحجب عن انتفاء التعريف بمثله (بان) قال (المراد بالمسند) المذكور في التعريف (الاسم المسند) يتقدر الموصوف والمسند في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند (فيحتاج) اي حتى يحتاج (الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها) اي خبر الحروف المشبهة بالفعل (جملة) يعني جملة فعلية سواء اسند الى ضمير يرجع الى اسمها (مثل ان زيد يقوم) او الى سبه مثل ان زيد يقوم ابوه (قائه) اي يقوم (ماؤل قائم) فيكون الاسم المسند اعم من الاسم الحقيقي والاسم الحكمي وقال المحقق ويمكن ان يقال لاحاجة الى التأويل لان الخبر بالجملة مبن على قوله وامره كاسم خبر المبتدأ اي كان الخبر الجملة المبتدأين بصد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد (مثل) (قائم) (ان زيد قائم) نيه بالمثل على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف كاتبه الشارح عليه فباسبق بقوله اي دخول احد هذا الخ (قائه) اي لفظ قائم هو (المستبعد دخول) احد (هذه الحروف) فان قيل ان قائم مسند قبل دخول احد هذه الحروف فما معنى قوله هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا لان قائم وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاستدراك زال واتضح بدخول احد هذه الحروف فصح ان

وحينئذ لا وجه لثوم
صحة الاكتفاء بقاء
القرينة ثم قيل اعلم الواجب
في هذه الصورة تقديم
الفاعل بمعنى انه لا يجوز
ان يتقدم المفعول على مجرد
الفاعل لكنه يجوز تقديم
المفعول على الفعل والفاعل
معاً فيجوز موسى ضرب
موسى على ان يكون موسى
فاعلاً لا لا يتيسر المفعول
حيث تقدم الفاعل لعدم جواز
تقديم الفاعل على الفعل ثم
قيل ويمكن ان يقال لم ينتف
هنا القرينة لان تقدم
موسى قرينة على ان الفاعل
هو موسى والنكل مجروح
ومطروح اما الاول
فلظهور انه الجواب الذي
اتياه في حل هذه الشبهة
غير ان الفاعل ليس بتقدير
الصورة ولم يدر ان وراءه
ان قد ذوال بصيرة واما الثاني
فلظهور الكلام حينئذ في
تركبه من المبتدأ والخبر فلا
يكون محالاً على ان الفاعل
يدعي اتفاق الكوفيين على
كون زيدا في مقام فاعل
كاسبق وهذا يستدل على
عدم انقياس المفعول
بالفاعل بعدم جواز تقديمه
على الفعل وانت خبير بان
هذا تناقض صريح (قوله)
مضمر امتثال ليس
المراد بالانصاف معنى القوة
بل المصطلح وهو كون
الضمير بما لا يستعمل
في اللفظ فاذا كان
الفاعل هكذا لا يصح
تقديم المفعول عليه فلا
يطلب قوله لمتحالة فلا

قال هو المستبد به لان المستد انما حصل في قائم بعد الدخول (واصره) اى حاله وشانه
 (كأمر خبر المبتدأ) (اى حكمه) اى حكم خبر ان واخواتها (حكم خبر المبتدأ) لانه
 في الاصل خبر المبتدأ قد دخول ان واخواتها عليه لم يتغير حكمه (في اقسامه اى اقسام
 خبر المبتدأ (من كونه) بيان للاقسام (مفردا) يعنى كما يكون خبر المبتدأ مفردا مثل زيد
 قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا قائم (وجملة) يعنى يكون خبر
 هذه الحروف اسمية او فعلية مثل ان زيدا قائم او يوه او يوه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك
 (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة) مثل ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم (وفى
 احكامه) اى احكام خبر المبتدأ (من كونه واحدا ومتعددا) يعنى كان خبر المبتدأ يكون
 واحدا ومتعددا كذلك يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظا ومعنى بالمعنى وبدونه
 مثل ان زيدا قائم فاضل او فاضل او معنى فقط مثل ان هذا حلوا حامض (ومثناه ومخوفا)
 على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اذا تحقق الامر ان الموجبان للحذف مثل ان
 اضربى زيدا قائما ومثل ان زيدا وضعية غيرهما من المواضع التى يجب حذف الخبر
 فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال ان لولا زيد لكان
 كذا ولا يقال ان لم يرك لا فعلن كذا وهو ظاهر وفى كونه مشتقا وجامدا (وفى
 شرائطه من انه اذا كان) الخبر (جملة فلا بد من حادثة) يرتبط بها المراد بالعائد
 ما يصح دخول احد هذه الحروف عليه يعنى الكلام الذى يجوز دخوله
 عليه لانه لا يقال ان تم الرجل زيد لوجوب الصدارة لاضفال المدح والذم مثل
 ان زيدا قائم او يوه او يوه قائم لا مقدم وانه زيد قائم وان الحاقه ما الحاقه (ولا يحذف) العائد
 اذا كان ضميرا لمسبق ان غير الضمير لا يجوز حذفه مطلقا (الا اذا علم) يعنى الا عند
 قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكريستين وان السمن منوان بدرهم (والمراد ان
 امره كأمره) يعنى ان المراد من هذا التشبيه (بعد ان يصح كونه) اى خبر المبتدأ (خبرا)
 لباب ان يعنى الاخير هذا الباب مشارك للخبر المبتدأ فى هذا الاحكام بعد ان ثبت كونه
 خبر الباب ان (وجوده شرائطه) اى شرائط كونه خبرا له (انتفاء ما وانه) عطف
 على وجود يعنى انتفاء موافق كونه خبرا له يعنى ان لا يوجد ما لعل لان يكون خبرا له اذا
 كان الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اى من تشبيه امر خبر ان بأمر خبر المبتدأ (ان كل
 ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان) قوله يصح مع قاعده فى محل
 الرفع خبر لان فى قوله ان كل ما وى مع اسمها كخبرها فى محل الرفع ايضا فاعل لا يلزم
 (حتى رد) من ورد رد من باب ضرب (انه) اى الحال والشان (يجوز ان يقال ان
 زيد من ابوك) يعنى يجوز ان يقع الظرف المستقر خبر المبتدأ مقدما عليه وجوبا لمسبق
 والاستفهام مبتدأ وابتوك خبره وبالعكس على ما سبق ايضا (ولا يجوز ان يقال ان
 زيدا وان من ابك) يعنى لا يجوز ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام

ناثئة فى قول الشارع
 بالفعل بل يوصف اختصاص
 الحكم بفعل الفعل وليس
 كذلك لجرانه فى رد يذهب
 متلا ولا يعنى ان اللازم فى
 هذا المقام هو الاتصال
 بالفعل وذلك ليصح الحكم
 باستماع العكس (قوله)
 اى تقديم الفاعل على
 المفعول فى جميع هذه
 الصور قيل فى جميع هذه
 الصور لغو لا فائدة فى
 جزاء الشرط لان الشرط
 يعنى غنا فاعتباره فى المعنى
 عملا بغيره وكان الشارع
 لم يرد انه معتبر فى نظر كلام
 المصنف وان كان ظاهر
 عبارته بل اراد بذكره
 التنبيه على ان الجزء جزاء
 لجميع الشروط السابقة
 وانتخير بان الشارع
 قدس سره اعاننى بهذه
 العبارة لتكون اجمال ما
 فصله قوله اما فى صورة
 لا مراب الى اخره
 فاقول من الاعتراض
 عليه لم الجواب على ضعف
 عملا لا يفتى اليه (قوله) فلما
 فاة الاتصال الانفصال فان
 وضع متصل فلواخر
 لوجبان يكون منفصلا
 قبل ولكونه كالجزء
 من الفعل واستماع وتوقع
 لكه تين اجزاء كلمة هذا هو
 من المنطوق عليه فيصير
 (قوله) مع جواز ان يكون
 عمرو مضروبا لشخص
 آخر قيل قال من المذاق فى
 زعمه بصيت الفضل على
 الرثة فقدم ما فى بقراته
 هذا ظاهر فى المثال

او الاسم خبر المألوجودا لما منع لان يكون كل واحد منهما خبر الان وهو المصدر
اذلودخل عليه ان لبطالت الصدارة (الافى تقديمه) عليه اى تقديم الخبر على المبتدأ
يعنى امره كاسم خبر المبتدأ فى جميع الاوصاف الا فى هذه الصفة حيث فترقان فيها
جوازا وامتناجا حيث جاز تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يجوز تقديم خبر ان على اسمها لان
فيه قلب المقصود ومن وجوب تقديم المتصوب اظهار الاعطال رتبة الفرع عن رتبة
الاصل وهو نفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل (اى ليس امره
كاسم خبر المبتدأ فى تقديمه) لان الاستثناء من الموجب يكون متفيا كما قول جادى القوم
الازيدا يعنى ان زيد المبحى (قانه لا يجوز تقديمه) اى تقديم خبر ان (على الاسم) اى
على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ) قال بالان المبتدأ اذا كان متضمنا لما وجب
له صدر الكلام او كان امرتين او متساوين او كان الخبر فلا لم يجوز تقديم الخبر عليه
لما سبق فانظر (وذلك) اى وجوب تقديم الاسم على الخبر فى باب ان بخلاف المبتدأ
والخبر حيث يجوز التقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع والفرق بين خبرها فى التقديم
جوازا وامتناجا واقع وثابت (لان هذه الحروف فروع جمع فرع كقرون جمع
قرن وهو التبع يعنى توابع داخلة (على الفعل فى العمل) اى فى عمل التصب والرفع
مثله سبق منه اجالا وسبأى تفصيله (قاريدان يكون محالافرعيا) لعمل الفعل (ايضا)
يعنى كان اذ ذاتها فروع لتأكد الرعية وليكون عملها موافقا لذواتها (والعمل
الفرعى للفعل ان يتقدم المتصوب على المرفوع) مثل ضرب عمر ازيد فلزوم كون الفعل
من اول الامر واقما على المفعول قبل تمامه لان الفعل لايم الا بالفاعل وهو هنا
مؤخر (و) العمل (الاصل له ان يتقدم المرفوع على المتصوب) لان الاصل فى الفاعل
اذا لم يمنع مانع منه ان يلى الفعل المسند اليه واذا قدم المرفوع على المتصوب يكون
عملا بالاصل (فلما عملت) هذه الحروف (العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها)
يعنى فى اسمها وخبرها (بتقديم تسميها) اى فى المعمولين وهو الخبر (على) المعمول
(الاول) وهو الاسم يعنى وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر جمع انها كانا فى الاصل
مبتدأ وخبر او قد جازا التقديم والتأخير فيهما للمسيجي (كايصرف فى معمولي الفعل)
المتبدى بالتقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع منهما (لتقصاتها) فى العمل (عن درجة الفعل
لانه الاصل فى العمل وهى مشابهة له لتعمل عمله فتكون فى حاله فيه (الاذا كان)
(الخبر) (طرقا) اى ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا (اى ليس امره كاسم
خبر المبتدأ فى التقديم) فى جميع الاوقات (الاذا كان) الخبر (طرقا) اى الاوقت
كونه طرقا فيجوز تقديم الخبر على الاسم لان الاستثناء من التثني يكون متبائنا قولك
ما جادى القوم الازيدا اى الاجادى زيد (قانه حكمه) اى حكم خبر ان (اذا) بالتثني
لانه ظرف زمان اى حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله حكمه (حكمه) اى حكم خبر

المذكور ونظائرهما كان
الفاعل خاصا ما اذا كان
عاما فلا يصح نحو ما ضرب
احدا ان زيد اذ ذلك لانه لم
يتفق احده حتى يصح ان
يكون زيد مضمرا به قلب
فيما كان الفاعل مالا يكاد
يوجد مثاله صادق بل مالا
يحق كذبه اذا اتى الفاعل
على عمومه ليداه كذب
حصر ضاربة كل احد فى
زيد والكاذب الظاهرة
الكذب هالايالى به
تقبل القواعد الادبية لانه
عملا بلغت اليه اهل اللغة
ولا يدخلونها تحت قصد
فالمقصود الصبح
من المثال المذكور ما ضرب
احدا من الجماعة المختصة
التي تخص مقام الاخبار
الاسماها وحيث يصح ان
يكون زيد مضمرا بالخبر
واما دعوى طوره فانه
كان الفاعل خاصا قد حول
يجب لا يثير ان يقع فيه
ادب كيف وهو لا يصح
مطلقا فى مثل ما خلق الله
على احسن الصور الا
يوسف لانه لا يصح له ان
يقال المقصود حصر
خاتمة تعالى ويوسف
جواز ان يكون يوسف
مخولا لغيره ولقد تمت
باب القفض باى فيه الاشارة
مشكلة بحيث لا يكاد
يتطع النسبة ودفع
الاستثناء ان المراد بجواز
كون المفعول مفعولا
لفاعل آخر الجواز بالظن
الى الهيئة التركيبية فان
هيئة القصر فى المثال

المتكدر فتح كون الفاعل
 فاعلا لغير هذا المفعول
 ولا يمنع كون المفعول
 مفعولا لغير هذا الفاعل
 والمتع انما ياتي فيها ياتي من
 خصوص المادة فلا ياتي
 دعوى الجواز وان شئت
 الرسول الى الحقيقة الحال
 فاشع لا يثل عليك
 في المثال وهو انك اذا
 ذكرت قبل ارادة
 الاستئذان مفعولا خاصا
 للفاعل فيها يدها واجب
 ان يكون مفعولا متقدما
 من الفاعلية والمفعولية
 والحالية او غير ذلك
 محصورا في المتأخر وما
 لديك للتأخر من تلك
 الحالى فبالفعل الاحتمال لم
 يدخله المحصور ولا
 المصور كما اذا قلت مثلا ما
 ضرب زيد الامرا
 فضاربة زيد محصور في
 امر واذا قلت ضاربيا لاحد
 الامم واما مضربية
 محمولى الاحتمال اى
 يجوز ان يكون لغير زيد
 ايضا وبالعكس لو قلت
 ما ضرب عمر الا زيدا وما
 اذا لم تذكر مفعولا خاصا
 اى الفاعل الخاص
 والمفعول الخاص او
 ذكرت للفاعل عاما والمفعول
 كذلك فليس لهما يد
 الاحتمال المذكور فاعلا
 كان او مفعولا نحو ما ضرب
 الا زيدا وما ضرب احد الا
 زيدا والفاعل
 الا زيدا وما ضرب احد
 الا زيدا في المفعول وكذا
 اذا ذكرت فاعلا ومفعولا

المتكدر (في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة) يبنى كان المبتدأ اذا كان معرفة بجوز
 تقديم خبره الطرف عليه نحو في الدار زيد مع ان الاسم التقديم كذلك اذا كان
 اسم هذا الحروف معرفة بجوز تقديم خبرها الطرف عليه (نحو قوله تعالى ان الينا
 ايامهم) وان في الدار زيدا (وفي وجوبه) اى وجوب التقديم (اذا كان المبتدأ نكرة)
 لتخصص على سابق يبنى يجب تقديم خبرها الطرف على اسمها اذا كان الاسم
 نكرة كما يجب تقديم الخبر الطرف اذا كان المبتدأ نكرة (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم
 حين قدم رجلان من المشركين فخطبا ببلاغة ومحسنات الفاظ فتعجب الناس من
 بيانهما وبلاغتهما (ان من البيان لحرارة) يبنى ان بعض البيان بمثابة السحر في ميلان
 القلوب اوفى المعجز عن الاتيان بمثله وهذا النوع معدود على اذا صرف الى الحق
 ومذموم اذا صرف الى الباطل (وان من الشعر لحكمة) اى كلاما مائلا يمنع عن الجهل
 والسفه وهو مانظمه الشعراء من المواعظ والامثال التى ينفع الناس بها والتناء
 على الله ورسوله والصيحة للمسلمين وما شبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود
 والمذموم منه ما فيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كقوله ابن مالك شارح المصابيح (وذلك)
 اى جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع
 (لتوسمهم) اى النحاة (في الظنوف ما لا يتوسع) يبنى المفعول (وغيرها) اى غير
 الظروف اى لجوز انتحاة في الظروف ما لا يجوز في غيرها لان كل شئ من المحدثات
 لا بد وان يكون في زمان او مكان فصار كل شئ منها كترية ولم يكن اجنبيا عنه فدخل
 حيث لا يدخل غيرهما كالحارم حيث يدخلون فيما لا يدخل غيرهم واجر الجار والمجرور
 مجراء لتاسية بينهما اذ كل طرف في التقديم جاز ومجرور يحتاج الى الفعل او مضاف
 كاحتياج الطرف الى كل منهما ولان الظروف اختلاطا بالمسميات فان كل شخص
 لا يخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف التثنية
 بمنزلة نفسه فجاء ذكره متقدما (خبر لا) (الكائنة) قدر متعلق الطرف معرفة باللام
 ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوسى ولو قدر نكرة لزم ان يكون حالا ما من
 المبتدأ وهو قوله خبر ولا هو نادر لان الحال اما لبيان حيث الفاعل او المفعول به واما
 من فاعل الطرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان جائزا وشائنا الا انه يلزم تقديم
 الحال على عامله الطرف وهو غير جائز لما سبق فلاحه لقوم من قال والمشهور في
 امثاله تقدير النكرة (لثنى الجنس) (اى ثنى صفة) اى صبة الجنس وحكمه يحذف
 المضاف (اذ لا رجل قائم مثلا) وارد ومفوق (لثنى القيام) والاثبات وهو الصفة
 والحكم (عن الرجل لا) وارد (لثنى الرجل صفة) لان الثنى والاثبات انما يرذان
 على الاوصاف والاحكام دون الاعيان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا حرف
 لثنى الجنس لا يحذف فيها خذوان التثنية من الحروف المشبهة بالفعل من حيث انها

فقيضا لأن لا تأتي وإن لا تأتي ولازمة للاسماء لزومها وفي الرضى وجه مشابهة
 لا للتبرئة لأن لا للمبالغة في التثنية لكونها تثنى الجنس كان للمبالغة في الإثبات لأنها
 لتأكيد فيه فيجوز أن يكون الحمل عليها حمل التقيض انتهى قيل إن لا تأكيد كما أن
 أن كذلك فيجوز أن يكون الحمل عليها حمل التثنية على التثنية فكما أن أن نصب الاسم
 وترفع الخبر كذلك هذه نصب الاسم عند وجود شرط وترفع الخبر لمساقتها لأن
 المشابهة بالفعل فتكون لاهذه مشابهة بالفعل بالواسطة للمسبق أن المشابهة للمشابهة بالثنية
 مشابهة لذلك التي (هو) أي خبر لاهذه (المسند) (إلى شيء آخر) سواء كان المسند
 إليه اسمها أو لا (هذا) أي المسند جنس (شامل لخبر التثنية وخبر أن) و(عواتها
 و) خبر باب (كان و) خبر (غيرها) أي غير هذه المذكورات كخبر ما ولا المشبهتين
 بليس لكون كل واحد منها مسندا إلى شيء آخر (يبدو دخولها) (أي بدو دخول لا)
 هذه (فخرج به) أي بعيد البديهة (سائر الأخبار) كلها لأنها وإن كانت مسندة لأنها
 مسندة بدو دخول كل واحد من تلك الموامل لا بدو دخول لاهذه فكانت مخرجة به
 (والمراد بدو دخولها) أي دخول لاهذه ههنا (ما عرفت في خبر أن) من أن المراد بدو دخول
 إيرات أثرها لفظا ومعنى على سبيل منع الحلول لا الجلب إذا كان الأمر كذلك (فلا يرد
 نحو يضرب في الأرجل يضرب أبوه) بأن يقال أنه يصدق على يضرب مسند إلى شيء
 آخر يبدو دخول لاهذه ولا يصدق على خبر لأن لفظه لا مادخلت على يضرب وحده
 بهذا المعنى بل أنما دخلت على جملة هي يضرب أبوه فاورثت أثرها لها (نحو لا غلام رجل)
 منصوب لأنه اسم لا لوجود شرط نصبه وهو أن يكون اسمه أنكرة مضافة أو مشبهها
 و(أنما يبدوها) بفصل ههنا كذلك (ظريف) خبرها (أنما عدل) المصنف في التثنية
 (عن المثال المشهور) فيما بين النحاة (وهو) أي ذلك المثال المشهور فيما بينهم (قولهم)
 أي قول النحاة (لأرجل) وهو مبنى على الفتح ليسبج ومنصوب محلا على أنه اسمها
 (في الدار) الجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبرها (لا احتمال حذف الخبر فيه)
 لكونه خبرها يحذف كثيرا (وجعل في الدار صفة) للاسم فلا يكون هذا المثال فصاعلى
 أن خبر لاهذه مرفوع لا احتمال أن لا يكون لها خبر كما هو مذهب بني تميم فالحاصل
 أن المثال الأقوى والأحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون محصو صا للمثال
 لا به الإيضاح فحقه أن يستثنى عن الإيضاح (مخلاف ما ذكره) المصنف من المثال (لأن غلام
 رجل معرب منصوب) لكونه نكرة مضافة و(أنما يبدوها) بفصل (لا يجوز أن ترفع
 صفة) مع كون غلام رجلا منصوبا ومطابقة الصفة الموصوف في الإعراب شرط
 سواء كانت صفة له واقعة أو لا على ما سيجي بناء (على ما هو الظاهر) و(أنما قال ذلك
 لجواز ارتفاع صفة محلا على المحل ولكنه غير ظاهر مبنى ورفع صفة المعرب المنصوب
 خلاف الظاهر فلا احتمال للظاهر في المثال المذكور الخبرية دون الوصفية وهذا القدر

حامين نحو ما ضرب أحدا
 إلا زيد عمر أو قد ضربا
 حامين نحو ما ضرب
 الأزيد عمراني المستثنان
 غير محتملين وإنما كان كذا
 إذ ليس هناك غير ذلك
 المقول العام في: يخلق
 به المقول المستثنى كما كان
 حين ذكرتهما حامين
 فيكون فيها ضرب الأمرا
 زيد الضرورية المطلقة
 مفصولة على عمرو
 والضرورية المطلقة
 مفصولة على زيد وخصي
 مفروية عمرو يزيد
 وذلك مكم من قوله
 ما ضرب الأزيد عمر إذا
 عرفت هذا فنقول أن
 المقصود في هذا المقام
 إعادة وجوب تقديم الفاعل
 في باب الاستثناء لاختلاف
 المعنى بالنأ خبره ولعرفت
 أن هذا إنما يخص في جميع
 ما سبق ثم مذهبهم ما
 ضرب الأمرا زيد معا
 لصورة تقديم الفاعل بناء
 على أن المحصر أنما هو فاعل
 إلا أن يكون معناه محاصر
 ضاربة زيد في عمرو
 ولذا اعتبر الشارع توسط
 الأيتبا كما صرح به
 وأيضاً فثبت أن الفاعل
 بيد من اقترن به
 الفاعل وهو مقصد
 الصواب بيد جراح
 كغير القول به إذا كان
 الفاعل عاملا لا كاد يوجد
 مثال صادق فلا يزال
 بخروجه من المباحث
 الأدبية بمعنى على أمير
 عدم الإطلاق على مراد
 ذلك القائل فإنه لا يريد

يكنى لوضوح المثال وحسنه (أي في الدار) وإن لم تكن الدار ساقية حقيقة إلا
 انها ساقية حكما مثل ضمير الشأن أو القصة في قولك هو زيد قائم وهي هند قائمة (خبر
 بمدخبر) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله فيها خبر بمدخبر (لا ظرف ظرف) بأن
 يكون في متعلقه وظرفا فلما والحجروا حدا (ولا حال) من الضمير المستكن في الخبر
 ويكون ظرفا مستقرا قالني ح لا غلام رجل ظرف حال كونه في الدار فتكون
 الظرافة مقيدة بكونها في الدار لأن الحال قيد لعلامه (لأن الظرافة) المفهومة من قوله
 ظرف (لا تحديدا للظرف) على التقدير الأول (ونحوه) على التقدير الثاني أي الظرف
 لأن الحال في معنى الظرف لأن الظرافة إذا وجدت في أحد وجدت مطلقا من غير
 قيد حاشي من المكان وغيره لانها جلية كالكرم والجود وضدها (وإنما في) المصنف
 (ب) أي بالخبر بمدخبر أو بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره أريد خبر واحد
 كاف في المثال فلم يورد ههنا الخبر متعددا مع أنه ليس من دأبه فاجاب عنه الشارح بقوله
 وإنما في (ب) (لا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل) لأنه كثير ما يكون غلام
 رجل لأنه كثيرا ما يكون غلام رجل ظرفا وانت تنفيها على سبيل العموم لأن
 النكرة إذا وقعت في حيز التي ثم فيكون كذا إذا الكذب اخبار على خلاف الواقع ولأن
 المراد من هذا الكلام في الخبرين معان الاسم لا في كل واحد منهما فكس قولك
 هذا حلز حامض كاسبي (ويكون شاملا لثوخي خبرها للظرف) بدل البعض من قوله
 ثوخي (وغيره) أي غير الطرف ويكون مثلا لا خبر المتعدد أيضا فانه اسوج الى
 الايضاح ولا يتقدم خبر لا هذه على اسمها وإن كان ظرفا كما يتقدم خبران واخواتها
 إذا كان ظرفا جوازا وجوبا لانها محمولة على ان لا ماضت فأنحطت مرتبتها عن مرتبة
 اصلها (ويحذف) (خبر لا هذه) أي لا التي تلي الجنس لكن بشرط أن يكون الاسم
 مذكورا أو لا فلا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة لا يلزم الاجفاف (حقا)
 (كثيرا) فيكون منصوبا على المصدرية أو زمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية
 وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شيء مقامه (إذا كان الخبر عاما) أي بشرط أن
 يكون الخبر من الأفعال السامة (كل وجود والحاصل) وأنما حذف (لأنه لا في عليه)
 فتكون لفظة لا قرينة لفظة عليه لأن التي تنفي منيها والممكن قرينة خصوصا ينصرف
 التي إلى العام وهو إذا لم يكن مذكورا لفظا لم يمحذوف (نحو لا اله الا الله) ولا سيف
 الا ذو الفقار ولا في الاعلى (أي لا اله موجود الا الله) وفي المقاليد قوله ذو الفقار
 بدل من السيف لأن محله رفع بالابتداء والبدل انما يجيء بدتنام الجملة ولا سيف
 ليس بمجمله فلا بد من تقدير الخبر حتى يصح البدل وتقديره ولا سيف في الوجود
 ومنه لم يوجد سيف الا ذو الفقار وعلى هذا كلة الشهادة أي لا اله في الوجود الا
 الله انتهى وذو الفقار متبع لقام اسم سيف كان لشي صلي الله تعالى عليه وسلم اهداء

الاعتراض بل بيان ما اتفق
 عليه كنه الاداء والكذب
 فان الامثلة المساعدة في
 صورة ايراد الفاعل
 والقول عامين أكثر من
 ان يخصي وقوله فالقول
 الصحيح من المثال
 المذكور ما ضرب واحد
 من الجماعة المختصة فانه
 يصح ان يكون زيد
 مضروبا للغير ناش عن
 القول مما سبق من انه
 ليس هناك غير ذلك الهاء
 شيء يتعلق به المستثنى
 فان المراد الانتفاء الاحتمال
 بحسب اللفظ والاصح ذلك
 في نفس الامر او عدمه
 فخرج مما نحن فيه وقوله
 واماد هو ظهره
 كان الفاعل خاصا فاعلم
 عجب لا يثنى ان يقع فيه
 ادب برجل نفسه جدا
 فان منع ذلك الظهور امر
 لا يقع فيه من له حظ
 من الادب وقد اتى بذلك
 ما عرفت بما يدل على ذلك
 جزما (قوله) وأنما قلنا
 بشرط توسعها قبل يجب
 عند أكثر النسخ تقديم
 الفاعل اذا كان المفعول
 بعد الا ولا يجوز تقديم
 المفعول لاسم الا لا بد منها
 ويجوز التقديم مع الاعداد
 السكاك وجماعة من
 النحويين فالظاهر في حل
 عبارة المتن ان يكون محله
 مذموبا كثر التحوين
 وكأنه دعا الشارح الى حمله
 عبارة المتن ان يكون محله
 مذهب السكاك ان
 المصنف مل وجوب
 التمدد بقلب المتن في

الملك الاسكندرية مع بقلة تسمى لذلك وجارية تسمى مارية القبطية ابراهيم رضى
الله تعالى عنه فاعطاه عليا رضى الله عنه وقيل اهداء اليه النجاشي وقيل انزل عليه
عليه السلام السمسم (وبنوعهم لا يثبتونه) من الاثبات لامن الثبوت لانه لازم (اى)
لا يظهر من الخبر في اللفظ اى لا يلفظونه الا ان يكون ظرفا لتوسعهم فيه مالا يتوسع
في غيره (لان الحذف عندهم واجب) اى عند بنوعهم (او المراد) عطف على المقدر
وقد بره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اى لا يظهرونه او المراد به (انهم) اى ان بنى بنوعهم
(لا يثبتونه اصلا) اى اثباتا قطليا يعنى (لا لفظا ولا تقديرا) فلا يكون خبرا لا ثباتا عندهم
(فيقولون معنى قولهم) اى قول الرب (لا اهل ولا مال انتنى الاحل و) انتنى (المال)
ايضا فتكون حينئذ لفظا لامن اسماء الافعال وزيف الصنف بان اسم الفعل لم يكن على
مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اى قول بنى
نعم ولم يفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان تكون لاثباته ثباتا يعنى كنيابة بامتناب
ادعوى قوله وهذا ايضا ليس بمختار (فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى تقدير بنى) اى
على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير ان لا يكون لاهابرا اصلا (محملون
ما يرى خبرا) يرى بالبناء للفاعل او للمفعول (في مثل لا رجل قائم على الصفة) متعلق
بقوله محملون اى يحملون ما يكون خبرا عند المجازية على ان يكون صفة الاسم لا اسما
محلا على محله العيد وهو الرفع بالابتدائية (دون الخبر) يعنى لا يحملون على الخبر لانه
يثبت في لفظهم لا غلام رجل قائم يرفع قائم محلا على المحل (اسم ما ولا المشبهين) بالفتح
من التشبيه (بليس) وهو المشبه (في معنى التثني والدخول على المبتدأ والخبر) هذا
وجه الشبه يعنى كان ليس موضوعة للتثني وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ما ولا كل
واحدة منهما موضوعة للتثني وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما ما لا كل
الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والتكرر ودخول الباء على الخبر وان لا
لا تكون الا للتثني والدخول على المبتدأ والخبر والدخول على التكرر ولا تكون للتثني الحال
ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على خبرها ولا تدخل الباء على عملها دون عمل ما (ولهذا)
اى لاجل هذه المشابهة (تسملان) اى يعمل كل واحد منهما (محلا) وهو رفع الاسم
ونصب الخبر ليحصل من المشابهة فائدة لهما (هو المستداليه) (هذا) جنس (شامل
للمبتدأ) لانه مستداليه المراد من المبتدأ القسم الاول لان الثاني مستدلا مستداليه (و)
شامل ايضا (لكل مستداليه) من اسم ان واخواتها واسم لاثني الجنس واسم كان (بعد
دخولهما) اى بعد دخول احدهما (خرجه) اى بهذا القول (غير اسم ما ولا) المشبهين
بليس (ومما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت ما يمكنك عن القبول ومعنى الدخول
مرعى بابان من ان المراد بالدخول ايرات الافر الى الاسم والخبر لفظا ومعنى
(لا يرد عليك مثل (ابوه) مثل ما زيد ابوه قائم) من انه يصدق على ابوه انه المستد

لك ان تشكك في الصليل
اقول المراد انه يلزم
الاقطاب في بعض الصور
وجعل الباقي على طرود
لباب ولا يخفى عليك
ان هذا التكلف ليس
اوهن مما اختاره النافع
بل لا يصح ذلك لان الحكم
يحقق الوجوب في جميع
الصور بلا اختلاف مع
الاقرار بالاختلاف اعنى
تخلف الحكم عن الدليل
في بعض الصور محالا
يشكك فيصور من ذوى
القول ويحمل ما لم يثبت
فيه ذلك الدليل على ما يثبت
لا يحقق الوجوب
بالضرورة فكيف يجوز
ذلك على ان الظاهر عبارة
الصنف بانه قال ومنها
ان يقع لمفعوله بهذا لان
ما به الا المرغة هو
المقصود بالاثبات دون
ما عدا من الجنس الثاني
قوله فلو ذهبت تقدم
وتأخر انعكس الخبر لم
يمكن الحمل على مذهب
الكثرة لكنه لا يخفى
ان الاولى ما اختاره نفس
سره لمندم ووردوا لفتن
بهذا النوع حيث قدح
يرتكب في دفعه اليه
لكنه من قبل قصر الصفة
قبل تمامها (قوله) لكنه لم
يصح من قبل قصر الصفة
قبل تمامها قبل دفعه جدول
من الاصل مع منع مانع عن
الجدول ولا يجوز الجدول
بلا مانع مانع عن الاصل
فتلحق جوارزه مع المانع
عن الجدول وليس جنى
لا من بين احدهما ان الكلام

اليه بعد دخول ما ولا يصدق ان يقال له اسم ما (مثل ما زيد قائما) فذلك اسم
 ما وخبرها معرفة وانكرتين او الاول معرفة والثاني نكرة دون النكس لانه لا يجوز
 ان يكون الخبر معرفة او نكرتين مثل ما زيد قائما وما رجل قاعدا وما زيد هو الطريف
 (ولا رجل افضل منك) ولا يكون اسما وخبرها لانكرتين لا غير (واما اني) في تمثيل
 لا (بالنكرة بعد لا) ولم تأت بالمعرفة لمشاكله ما في المثال لانه اني بعدها بالمعرفة (لان)
 لفظة (لا لا تنسل الا في الفكرات) جمع نكرة وفي بعض النسخ بالافراد ولا ولا وان
 كانت ههنا مشبهة بليس الا انه يراعى اصلها وهو اني الجنس وذلك لا يكون الا في النكرة
 وكذلك ههنا لا تنسل الا في النكرة باعتبارها اصلها ولضعفها في المشابهة بليس ايضا
 (بخلاف ما قلناه بعمل في المعرفة والنكرة) لقوة مشابقتها بليس للمعرفة ولانها لا تكون
 في الاصل لنفي الجنس حتى يراعى اصلها فيخصص عملها بالنكرة كلا وتوهم الخصوص
 بالعمل في المعرفة بل المثال اندفع قوله وهو في لا شاذ لاختصاص الشذوذ بالان عمل ما
 لما يكن شاذا كلاما يبادو الى الفهم الخصوص بل المتبادر ان يكون عمل ما ما شاملا
 للمعرفة والنكرة (هذا) اي عمل ما ولا للمشابهة بليس (لفظة اهل الحجاز) ومذهب
 البصريين لانهم اخذوا بهذه اللفظة والحجاز بالحاصل المملة والحليم بعده في آخره زاي
 معجمة بلا مد مكشرفة فهاه تعالى (واما بنو انجم فلا يشئون لهما العمل) لان هذه المشابهة
 لا توجب عمل المشبه كعمل المشبه لان ليس فعل غير متصرف حيث لبث له مجهول
 ولا مضارع ولا غيرهما فيكون ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا عن ان يستتبعه في
 العمل (وقولون) اي بنو نعيم (الاسم والخبر) ما يقال له عند الحجازيين اسم وخبر
 (بمد دخولهما) اي دخول احدهما (مر فوعان بالابتداء كما كانا) اي الاسم والخبر
 مر فوعين (قبل دخولهما) اي دخول احدهما فية قولون ما زيد قائم ولا رجل افضل
 منك بالرفع في الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدأ والثاني خبرا عندهم (وعلى لغة
 اهل الحجاز ورد) اي ازل (القرآن) الفصح المميز (نحو ما هذا بشرى) وما هن
 امهاتهم واذا عمل ما في الثاني عمل في الاول لاقتضائهما على السوية فتعمل فها على
 السوية وهذا صريح في كون ما مامة واما لا فقيس على ما عندهم لكونهما شريكين في
 اصل المشابهة بليس ولما فرغ من بيان عملهما سوية ايضا اراد ان يبين الفرق بين عملهما
 فقال (وهو) (اي عمل ليس) المفهوم من المثال اي من قوله المشبهتين بليس لان التشبيه
 يشرع بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم من الاضافة الاسم الي ما ولا وهذا بعيد
 والاول قريب والمتوسط متوسط (في لا) متناقض قوله شاذ تقدم عليه للحصر لان
 الشذوذ مخصوص بعملها ولذا اقال الشارح (دون ما) اي دون عمل ما لانه وليس بشاذ
 (شاذ) اي (قليل) اخذ اللفظة من معنى الغدوذ ومن تشبيهه ايضا لان التشبيه يكون
 للتقليل كقول الحريرس على المال حين قيل له ما اعطاك اعطى لي شيء اي شيء قليل

ما يجب وما لا يجب واذا
 انتفى عنه الروح يثبت
 الجوارز بالضرورة
 وثانيهما ان الاصل نيا
 سبق بمعنى الاول فلا يحتاج
 في تحقق خلافه الى ثبوت
 القضي (قوله) لان الحصر
 هنا في الجزء الاخير وذلك
 لان الشهور عند العامة
 والاصوليين كون انما
 ضرب زيد عمر ان قد تمت
 المقول على هذا انعكس
 الحصر على سوال ما عرفت
 في ما ضرب زيد لا عمرا
 وقد خالف بعض
 الاصوليين في افاده الحصر
 استدلالا بقوله صلى الله
 عليه وسلم انما الاعمال
 بالنيات وانما لولا لا يلتحق
 واجيب بان المراد
 في الجزء الثاني كيدف كانه
 ليس عمل الا بانية وليس
 الولا لا يلتحق كقوله
 صلى الله عليه وسلم لا صلاة
 لجار المسجد الا في المسجد
 (قوله) وانما لولا لا يلتحق
 قيل دفع ما قاله الشيخ
 الرضي ان زيدا في المثال
 المروض مبتدأ لا فاعل
 لبطاق السؤال فانه جملة
 اسية ولان السؤال من
 القائم لانه الفصل والامر
 تقديم المشوول عنه ثم قيل
 ولقد انجمه دلهما لانه
 من ان حذف الفصل انما
 يكون عند قرينة دالة هل
 معين المحذوف وليس هنا
 قرينة كذلك لان المحذوف
 كما يمكن ان يكون خيرا
 للمبتدأ والظاهر انه دفع ما
 قلناه من الشيخ الرضي على
 ما صرح به الهندي وقد

فيه الشارح قدس سره
 ذلك الجواب لكونه قريبا
 في فهم العلم والتحقق هنا
 ما ذكره الفاضل الشريف
 في حاشية التلخيص وهو
 ان السؤال جملة اسمية
 صورة وفعلية حقيقة بيان
 ذلك ان قولك من قام اسله
 اعلم يزيد ام عمرو خالد
 الى غير ذلك لا يزيد قائم
 عمرو وام خالد وذلك
 لان الاستفهام بالفعل اولي
 لكونه متنيا فقع فيه
 الالهام انما هو للاستفهام
 ولا يريد الاختصار وضع
 كلمة من الالهام لانه لا
 الدوات المتصلة هناك
 ومتضمنة لفني الاستفهام
 ولهذا التضمن وجب
 تقديمها على الفعل فصارت
 الجملة اسمية في الصورة
 لمرور تقديم ما يدل على
 الذات في الحقيقة في فعلية
 فلهذا يبرأ الكلام جملة
 فعلية على اصول السؤال
 فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم
 يترك ذلك التنبه الا اذا انتع
 منه ما لم كان في قوله تعالى قل
 من يخفيكم عن ظلمات البر
 والبر قل الله يخفيكم
 قصد الاختصاص ههنا
 اوجب تقديم المسند اليه
 وما قوله قال من يخفي
 العظام ومن ربه قل يخفيها
 وقوله تعالى من خلق
 السموات والارض
 ليقول خلقهن العزيز
 العليم فقد ورد على الاصل
 اذا لم انا في قولها (قوله) لان
 تقدير الخبر يوجب حذف
 الجملة قبل بحث وهو
 ان في حذف الخبر حفظ

لا يضافه (لنقصان مشابهة لاي ليس لثني الحال و) لفظه (لا ليس كذلك)
 لانها ليست لثني الحال (فان لثني مطلقا) بل لثني الاستقبال ونقصان للمناسبة
 توجب نقصان العمل (بخلاف ما فانه) اي لفظ ما (ايضا) اي كليس (لثني
 الحال) كما ان ليس لثني الحال في مثل ما زيد قائما كذلك ما لثني الحال واذا
 كان عمل لاشاذا قليلا لنقصان مشابهتها بليس للغة المذكورة (فيقتصر) مبنى
 للمفعول (عمل لاي مورد السماع) اي على موضع ورود فيه سماع وهو الفكرة قيا
 على عمل لاي لثني الجنس (نحو قوله) اي قول الشاعر في مثال عمل لاي الفكرة (من
 صدعن نيرانها) من اسم شرط صد فعل ماض مبنى للفاعل وما استكن فيه راجع الى
 من بمعنى اعرض ونكل لان الصدود اذا تصدى بمن يكون بمعنى الاعراض ومنه
 ايضا كذلك عن نيرانها جمع نار من نور اجوف واوى وجهه الفوار ونيران احطب الواو
 ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كذا في الصحاح والضمير للحرف لانه مؤنث والبراد
 ههنا شاذلها و الآمها صلافة التشبيه (فان ابن قيس لابرار) الفاء جزاء الشرط فانما
 مبتدأ ابن قيس خبره ولا مشبهة بليس والبرار من برح الزوال والذهاب عن مكانه
 والمضى من اعرض ونكل عن نيران الحرب وشاذلها و الآمها وعجز عن الاقدام
 عليها فان ابن قيس المعروف بالشجاعة لا زوال الى عنها وعجز عندي والاعراض لان
 الولد يشبع الاب ومن كان البه هكذا فانه كذلك عاقبت كرك زاده كرك شود ووجه
 ما را مار شود (اي لابرار) يريدان خبر لاي اليه عذوف اي ليس لى اعراض
 ويحجز (ولا يجوز ان يكون) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لاهذه لم يجوز ان
 يكون لثني الجنس والخر عذوف وبرار معرب مرفوع مبتدأ وقوعه في حيز لثني
 ويجوز البناء لفروعة الشعر ولا نصب لوجود شرطه اجاب عنه قوله ولا يجوز ان
 يكون لاهذه (لثني الجنس لانه اذا كان) لاهذه (لثني الجنس) يلزم التكرار بعدها
 لطابق الجواب السؤال لان مثل هذا لا يصدر الاجواب عن سؤال محقق او مقدر
 والسؤال لا يكون الا بالتكرار مثل ارجل في الدارام امرأة فيجاب لارجل في الدار
 ولا امرأة (لا يجوز ان يابعدا بالرفع ما لم يتكرر) لذلك (ولا تكرار في الميت) وهو
 ظاهر فوجب ان يحمل لاهذه على ليس فيكون راجع بالرفع اسمها وخبرها محذوف
 كما فسره الشارح (علم ان المراد بالسند او المسند اليه في هذه التبرعات) المذكورة
 سواء كان طاعما متويا او لفظيا (ما يكون مستدا او مسندا اليه بالامالة بالانجية)
 ليخرج توابهما عن هذه التبرعات اذ علم ان المراد ما يكون بالامالة بقرينة ذكر
 التواب (يعني ان المنصف سيذكر التواب مطلقا (فبابعد) مبنى على الضم اي في الموضوع
 الذي يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات والتوصيات والمجرورات فلا يقتصر)
 تريف كل واحد منهما (بالتواب) ولما فرغ من بيان (المرفوعات) اسلا وملحقا

واصل المرفوعات الفاعل السابق والمحقق خمسة المتبدأ والخبر وخبر باب ان وخبر
 لاثني الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس (شرع في بيان) (النصوبات) اصولا وفروعا
 (وقدمها في البيان (على الجوروات) مع ان كل واحد منهما فضلة تقع بعد تمام الكلام
 (ككثرتها) المتضمنية لزيد الاهتمام ولشدته اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها
 مناب الفاعل بل المتعل بمتنظر لحرمة اقسامها لتوقف ايضاح كثير مما سمع في المرفوعات
 عليها ولكون بعضها تاء كبد الفعل العامل في الفاعل ولكون بعضها زاء ما لا مكانا وعل
 لهو بعضها صاحب الفاعل بل الفاعل في صدور الفعل عنه احتياجه اليه اشد من احتياجه
 الى الجوروات (ولخفة النصب) وتقل الكسر لان الية تنفر عن الثقيل وتميل الى
 الخفيف فيقتضي تقديم ما فيه الخفة على ما فيه الثقل (تقال) (النصوبات) هو ما اشتمل
 على علم المفعولية (قد تبين شرحه) اي شرح هذا الكلام (بما ذكر في المرفوعات) من ان
 النصوبات جميع المنصوب لا المنصوب لا منه فلو صوف مذكر لا يعقل تقديره الاسم المنصوب
 والتي الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات الا ان النصوبات ههنا استعبرت لغنى
 الكثرة والضمير المذكور المنفصل راجع الى المنصوب الدال عليه المنصوبات لان
 التمرين للماعية لا لافراد والمراد بالاشتغال ان يكون الاسم موصوفا لها لفظا وتقديرا
 او محلا (والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة) نصب على التمييز كالمفاعيل
 الحية (او حكايا) كالمحققات السبعة (وهي) اي تلك العلامة (اربع) لانها اما بالحركة
 او بالحرف والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثاني اما بالالف او بالياء فصارت اربعة
 (الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا) مثال لما يكون بالفتحة (و) رأيت
 (مسلمات) مثال لما يكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالکسرة (و) رأيت
 (اباك) مثال لما يكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ما المتكلم يكون نصبها
 بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصب انتهى والجمع المذكور السالم بالياء
 المنكسور او المفتوح ما قبلها والما فرغ من تعريف ما به المنصوب مطلقا شرع في تعريف
 انواعها وتقصيل احوالها الا انه اقام قدام المفاعيل لانها اصل النصوبات كان الفاعل
 اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة واسطلاحا دون ما عداه
 لان ما قبله الفاعل قائم به لان الضرب يقوم بالضارب وفيه وكذا غيره (تقال) (فته)
 الفاعل لتقصيل او التفسير ومن للتبسيط امامتبدأ تأويل البعض اي فضله او جبر مقدم
 لكن الاول اولي لان الاصل في المتبدأ التقديم (اي من المنصوب) يرجع هذا
 التفسير توافق الضميرين المرفوع والجور في المرجع (او بما اشتمل على علم المفعولية)
 يرجعه قرب المرجع (المفعول) اما خبر او مبتداء على الوجهين في قوله فته (المطلق)
 (سبحه) يبنى وصف المفعول بالمطلق (الصحة اطلاق سيفه) على وزن ديمة لا على وزن
 عدة (المفعول عليه) اي مفعله فاعل الفعل لفة واما اصطلاحا فلا فرق بينهما في صحة

الخاصة بين السؤال
 والجواب وفي حذف
 الفعل تقليل الحذف
 والثاني لا يمارض الا ان
 فضلا من ان يرجع عليه
 الا يرى انهم يرجعون
 وما في الخامسة على رواية
 السلاطة من الحذف في باب
 الاخبار على شريطة
 الضمير هذا وقد احطت
 بحقيقة الحال خيرا (قوله)
 وليك الواو من النصب
 دون الشاعر (قوله)
 كل واقع جمع مفعولية
 الاظهر جمع مفعول لان
 الملقح هو الفعل وهذا
 سبب من الله التبع فان
 للملقح ان يجمع على واقع بل
 على ملائح قال في الصحاح
 والملائح المفعول الواحد
 ملحق بواضع الخائف
 لقياس وصف الرياح
 (قوله) وما يتعلق بختلط
 فقل منه قدس سره فقله
 يبيك المقدر عما ياء ملحق
 الشعر لانه ما يرب
 الضمير ناسب ان يبين
 سبب الاختصاص هذا وفيه
 غير ذلك (قوله) ويبيك
 ايضا من يال بغير وسيلة
 من اجل اطلاق المملكات
 ماله وما يشوبه الى
 تحصيل الملاقاة له
 اشار بذلك الى وجوب
 ذكر ملائح الخي في وهو
 ان عاتل يمتلئ بختلط
 اي يال من اجل اذهاب
 الواقع ماله وما مصدرية
 او يبيك المقدر اي يبيك
 لاجل اطلاق الخيا يزيد
 فان يزيد ما يتوسل به
 الى تحصيل المال الا انه

اطلاقه على كل واحد منها (من غير تقييده) متعلق بالاطلاق (بالأما وفي أو اللام
 اومع) لان الضرب مقبول الضارب واما زيد في قوله ضربت زيدا فليس بمقبول
 الضارب بل ما يتعلق به الضرب (بخلاف المقابيل الاربعة الباقية) التي هي
 المقبول به والمقبول فيه زمانا ومكانا والمقبول له والمقبول معه (فانه اي الشأن لا يصح
 اطلاق صيغة المقبول عليها) اي على كل واحد منها لثلاثة لان كل واحد منها ليس مقبول
 الفاعل بل ما يتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل وعلة ومقارن لفاعل الفعل
 او مقبولة (الا انه تقيدها) اي لا يمتد تقيدها لكل واحد منها (بواحدة منها) اي من تلك
 الحروف حينئذ يصبح اطلاق المقبول على كل واحد منها (فيقال) فيها (المقبول به او
 فيه او له او معه) على سبيل منع الخلط والجمع (وهو) (اي المقبول المطلق) اصطلاحا
 (اسما) او معنى (فعله فاعل فعل) صفة او صلة (والمراد بفعل فاعل اياه) المصدر
 منها مضاف الى فاعله وناصب للمفعول وهو راجع الى المعنى (قيامه به) اي قيام الفعل
 وحصوله بالفاعل بحيث (اي يمكن) (يصح استانه) اي استناد الفعل ونسبته
 (اليه) اي الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا في الفعل وموجدا اياه كضرب زيد ضربا
 فان الفاعل اثر في الفعل ووجدته بمعنى ان له تأثيرا فيه في الجملة او لا بل المقصود ههنا
 الاستناد اليه فقط من غير ان يكون له تأثير فيه مثل مات زيد مواتا فان الموت مستدام
 زيد وقائم به مع انه لا تأثير فيه قطعا (لا) ان المراد بفعل الفعل اياه (ان يكون) الفاعل
 (مؤثرا به) اي في الفعل (موجدا اياه) اي الفعل بل المراد به القيام والاستناد اثر او لم
 يؤثر فلان المؤثر في الحقيقة في الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك (فلا يرد
 عليه) اي هذا التعريف اي على قول المصنف اسم مافعله فاعل فعل (مثل مات) زيد
 (موتا وجسم) من باب ظرف (جسامه) على وزن ظرافة لا على وزن دراية (وشرف)
 من باب ظرف ايضا (شرقا) على وزن طلبا فان هذه الافعال واسما لها يصح استنادها الى
 ما قامت هي به وقيامها به بلا اثر فان الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه
 رد على الهندي حيث قال برد عليه مثل مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا
 بالبناء للمفعول لانه فعله فاعل فعل بمعنى انه قام فاعل معنى الفعل المذكور (واذا زيد
 لفظ الاسم) يعني زاد المصنف في التعريف لفظ الاسم وقال اسم مافعله ولم يقل مافعله
 بدون لفظ الاسم (لان مافعله الفاعل هو المعنى) القائم وهو الضرب في ضرب ضربا
 والموت في مات موتا وهو ليس بلفظ (والمقبول المطلق من اقسام اللفظ) فيكون
 المقبول المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم في التعريف (و) قول
 المصنف مافعله فاعل فعل جنس (يدخل فيه) اي في هذا القول (المصادر كلها) يعني
 ان هذا القول جنس يشمل المرفوع وغيره (مذكور) الجر لانه (صفة للفعل وهو)
 اي الفعل المذكور (اعم من ان يكون مذكورا حقيقة فنصب على التخيير من قوله

اعتبر كلا النعني في سورة
 التعلق بالحقيقة لا تفسد
 سره لراد بيان سبب
 الاختياط وهذا اغايم
 بذلك اعني قوله وما يتوسل
 به لاخذ الوسيلة في مفعوله
 فان معناه ليس مطلق
 السؤال بل السؤال من
 غيره وسيلة وما ذكره
 الشيخ الرضي وجه آخر
 ليعترض الشارح ليعده
 كما يشهد به القوي
 السليم (قوله في مثل
 قوله وان احد من
 المتركين استجار فقبل
 اي فيها حذف وفيراما
 بنفس المحذوف او بما
 يفهم منه معناه محو قوله
 تعالى ولو اهلهم صرورا
 والتقدير لو ثبت انهم
 صرورا لكانت ثبت وفيراما
 بان الحالة على الثبوت
 التي خبرها فعل ماض
 وذلك لبايد لو خاصة
 سواء كان للشرط او لثبوت
 وبهذا ظهر ان ما ذكره
 الشارح انه لو ذكر اقص
 لصار القصر حثوا لا اتم
 وليس عن نظر صحيح اذا
 الكلام فيها يحذف الفعل
 وجوبا والقرض بيان
 سبب وجوب ذلك الحذف
 وهذا اغايم بما ذكره قدس
 سره وليس المراد انه لو
 ذكر فعل مفسر سواء
 وجب حذفه او لا لصار
 القصر حثوا حتى يجيء
 الاعتراض وبالحقيقة ان كان
 الجمع هناك جارا فلا يفسد ما
 نحو قوله ولا لا غير على
 كلام الشارح لا تأخول
 جنة القرص من الايمان

مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقي والحكمي او على انه صفة لقوله مذكورا حقيقيا
 (كأذا كان) الفعل (مذكور بعينه) اى بلفظه (نحو ضربت ضربا) ومات موثا وجسم
 جساما (او حكما) عطف على حقيقة (كأذا كان) الفعل (مقدرا) اى محذورا فاسواء كان
 جواز (نحو ضرب الرقاب) اصله فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبل ركب القوم
 دواجم وتقلدوا سيوفهم فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه
 مضافا الى المفعول ضا الى التأكيد للاختصار والتعير عن القتل اشعارا به بئى
 ان يكون بصرب الرقية حيث امكن وتصويره بالاشنع صورة كذا قاله البيضاوى او جوبا
 سماعا او قياسا على ما سيجئ امتثالها (واسما) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالخاصل
 ان الفعل المذكور يشمل الفعل الملقوظ والمقدر والاسم الملقوظ لان المراد من الفعل
 المذكور ان يكون اعم من الفعل وشبهه كاهو الشائع المتبادر لكن لا مطلق الاسم بل اسم
 يكون (فيه معنى الفعل) لان ما لم يكن فيه معناه لم يدخل في قوله فعل حتى يصح تسميته
 اليه سواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا) او لازما نحو ذاهب ذهابا فيه رد على الهندي
 حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا (وخرج به) اى بقوله مذكور (المصادر التى لم
 يذكر فعلها) اى لا يكون مذكورا (حقيقة ولا حكما) فيكون بينهما عموم وخصوص
 مطلق لان كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (نحو الضرب واقع على
 زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لا محالة الا انه لم يكن مذكور الحقيقة وهو ظاهر
 ولا حكما لان الضرب فى المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبني الضرب واستحسن
 الضرب (بمعنا) (صفة ثانية للفعل) والضمير راجع الى الاسم اى فاعل فعل مذكورا
 كائن بمعنى الاسم (وليس المراد به) اى بقوله بمعناه (ان الفعل) العامل
 فى المفعول المطلق (كائن بمعنى ذلك الاسم) مطابق له فى المعنى (فان معنى الاسم)
 الذى هو الحديث (جزء معناه) اى معنى الفعل الذى هو الحدث والزمان
 لان معنى الاسم واحد وهو الحديث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان
 فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل (بل المراد) بقوله بمعناه
 (ان معنى الفعل مستعمل عليه) اى على معنى الاسم ومحيط به (اشتغال الكل) اى كاشغال
 الكل (على الجزء) يعنى كان السكتين يشتمل على اجزائه من العسل وغيره (فخرج به)
 اى بقوله بمعناه (مثل تأديبا) يعنى المفعول الذى قام فاعلا الفعل (فى قولك ضربت
 تأديبا) وقد تد عن الحرب جينا (قاه) اى المفعول له او مثل تأديبا (وان كان مضافا فاعل
 فعل مذكور) فان التأديب قام بالتكلم الذى هو فاعل الفعل وكذا الجين بحيث يصح
 اسنادها اليه لانه قال ادبته وجبت (لكنه ليس) المفعول له او مثل تأديبا (مما يشتمل
 عليه معنى الفعل) لان التأديب او الجين ليس جزءا لمعنى الفعل الذى هو ضربت وقد تد
 حتى يشمله بل التأديب والجين علة للضرب والمقود (وكذلك) اى كائن المفعول
 له خرج قوله بمعناه كذلك (خرج به) اى قوله بمعنى (مثل كراهى) اى المصدر المضاف

بهذا التفسير بيان المقدور
 فلو اظهرته لمحتج الى
 مفسر كذا فبعد ذلك لو
 جئت بينهما سار الثاني
 من باب الحشو لا نزاع ولا
 فرق بينهما فى ذلك قال
 الشيخ الرضى بعد البيان
 الموافق للتكلام الخارج
 قدس سره وهذا يطرد
 فى نحو لو ذات سوار
 لطشى ولا زيدا قام اعنى
 كل حرف لا يابى الا لفعل
 ومفسر الفعل المقدور اما
 فعل صريح كما صر او حرف
 يؤيد معنى مثل ان
 الموضوعه لتبوت
 والتحقق لى اذن دالة على
 ثبت وتحقق والمزمع ان
 يكون خبرا مضافا كما جئ
 فى قسم الحروف ليكون
 ان مشرا بمعنى الفعل المقدور
 وخبرها فى صورة ذلك
 الفعل اعنى الفعل المسمى
 فيكونان مما كالفعل
 الصريح المصروف ذلك
 بدلو خاصة (قوله) وانما
 قدرة الجملة المتعلبة لا لا نسبة
 قيل لا بد ان قدرة جملة
 اسية لئلا كما يملح
 جوابا لمتروك وليس
 الامر كما زعمه لان ما ذكره
 انما شئ فى صورة الذكر
 لا الحديث (قوله بل
 العاملان اذا التنازع جرى
 فى غير الفعل ايضا قل
 لكن بئى ان يخص
 العاملان بغير الصديقين
 نحو اعجبني ضرب وفعل
 دم زيد فانه لا يصح ايه قطع
 التنازع على مذهب
 البصرى والكوفى اذ لا
 يضر الفاعل فى المصدر

الى فاعل الفعل المذكور (في نحو) قولك (كرهت) (من باب علم) (كرهت) فان الكراهة
في هذا المثال (اعتبارين احدهما) اى احدا الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون
الكراهة بمكان (قامت بفاعل الفعل المذكور) واستندت اليه (و) الحال انه قد
(اشتق) مبنى للمفعول اى اخذ (منها) فعل اسند اليه (اى الفاعل القائم حى به
فيكون المصدر مؤكدا للفعل والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل
فصار المبنى كرهت كرهت (ولاشك ان معنى الفعل) المذكور (مشتعل عليها
حينئذ) اى حين كون الكراهة بهذه الحية فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل
(وثانيهما) اى تاني الاعتبارين (كونها بحيث) اى تكون الكراهة بمكان (وقع عليها
فعل الكراهة) المسند الى الفاعل فتكون الكراهة مفعولا به لانها حيثئذ ما وقع عليه
فعل الفاعل (فاذا ذكرت) الكراهة (بعد الفعل) المسند الى فاعلها (اعتبار الاول
كما في قولك كرهت كراهة) اى باعتبار ان تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور
مشتقا منها فعل اسند الى ذلك الفاعل مبنى باعتبار صدورهما عن فاعل الفعل
المسند الى فاعل العامل فيها (فهو) اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار (مفعول
مطلق) لصدق تعريفه عليها مثل كرهت كراهة (واذا ذكرت) الكراهة (بعده
اى بعد الفعل) (بالاعتبار الثاني) اى باعتبار ان يكون ما وقع عليها فعل الكراهة
مبنى باعتبار ان تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم
كراهة تلك الكراهة (كافى قولك كرهت كراهت) مبنى كرهت واستقبح الامر
المكروه الصادر عنى (فهو) اى الكراهة حينئذ (مفعول به) لانها حيثئذ ما وقع عليه
فعل الفاعل لان المتكلم استقبح الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه
(لامفعول مطلق) لانه يمكن الفعل مشتملا عليه اشتغال الكل على الجزء ولذا قال
الشارح (اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه) اشتغال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار)
اى بالاعتبار الثاني حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المرف
(بل هو) اى الفعل المذكور (واقع عليه) اى على الكراهة ملابس به (وقوع الفعل)
المشعدي (على المفعول به) (في قولك ضربت زيدا وملا بس به في قولك علمت زيدا
واصبرته (فخرج) قوله كرهت كراهت) (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثاني (عن
الحد) اى عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل في حد المفعول المطلق
فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاختبار الثاني مفعول به وما بين ما هو المراد ليس
الا لقرينة (وانطبق الحد على المحدود كما) لا فراده (وما لنا) عن دخول غيره فيه
ولما فرغ من تعريف المفعول المطلق شرع قسمه كاهودأب المصنفين فقال (ويكون)
(اى المفعول المطلق) (للتأكيد) اولنا كيد المصدر الذى هو مضمون الفعل وهو
الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه في الحقيقة تأكيد لك المضمون واما قيل تأكيد للفعل

وردها من الاخبار اما
هو في الفاعل اللازم
والصدر لا يلزمه بالافاق
فيكون كالمفعول في القطع
بالخلف (قوله لدفع في
اكثر من فاعل اقتضارا
على اقل مراتب التنازع
ولا يخفى ان الامر كذلك
وما قبل اعاضل كذلك
اقتضارا على ما هو الاكثر
اعتبارا على ظهور الغلبة
فيما هو اقل آثاره (قوله
وهو الاثنان مما كان
حذفه احسن واولى (قوله
مفعول الفعل الاول اذ هو
يستغنى قبل الثاني اى
يستغنى قبل وجود الثاني
فلا يكون فيه مجال تنازع
لان الفعل الثاني قبل
وجوده لا يمكن ان يتنازع
وبعده وجوده لا يمكن ان
يتنازع فيها اخذ الفصل
الاول قبل وجوده فلا
يبردان استحقاق الاول
قبل الثاني لومع التنازع
لصين اعمال الاول لانه
استحقاق الاول قبل
استحقاق الثاني لا يمنع
وانما يمنع استحقاق الاول
قبل وجود الثاني هكذا
قبل في البيان وزعم البص
اهو المين كلاما فاسدا
لصدق حد التنازع
ودعوى تقدم استحقاقه
على استحقاقه دون
وجوده يحكم اذ لو اريد
الاستحقاق على المنفوط
فما ولو لم ينو فعل
الوجود ايضا ولا يخفى ان
قد يمدح ليس الا
لاخراج المقدم
او التوسط بينهما كيف

توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعد ضربا فكأنه قبل احدثت ضربا
 ضربا (ان لم يكن في مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على ما فهم من الفعل)
 بل يتحد المفهومان لان المؤكدة يجب يجب ان يكون عين المؤكدة كاقترانه (و) يكون
 (التوابع) (ان دل) المفعول المطلق على ما فهم من الفعل ودل ايضا زيادة عليه (على
 بعض انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه (والعدد) (ان دل) المفعول المطلق على
 ما فهم من الفعل ودل ايضا (على عدده) اى عدد الفعل زيادة على ما فهم من الفعل
 (مثل جلست جلوسا) فان جلوسا دل على ما فهم من جلست وهو الجلوس فيكون
 المصرح وهو الجلوس المذكور تأكيذا للمضمر وهو الجلوس المفهوم من جلست
 مثال (لأنك) كاقترانه (و) جلست (جلسة) كائنة (بكره الجهم) مثال (للتوابع)
 فان جلسة بكره هاندل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتوابع الى
 الترتيب والتورك وغيرهما (و) جلست (جلسة) كائنة (فتحتها) اى فتحت الجهم مثال
 (للتعدد) لان الجلسة فتحتها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة
 فيه تشرع على ترتيب اللف (فالاول) (اى الذى) يبنى المفعول المطلق الذى يكون
 (لأنك) (لا يبنى ولا يجمع) مبنيا للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد
 فى كل الاحوال (لانه دل على الماهية) والحقيقة (المعراة) اسم مفعول من باب التفعيل
 اى الحالية (عن الدلالة على التعدد) لان الماهية من حيث هى شئ واحد لاشتيان
 والاشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع كالاسان لانه من حيث هو هو لا يبنى ولا يجمع
 ومع هذا اذا حيا وجمع يكون فى مفهومه زيادة على ما فهم من الفعل فلا يكون للتأكيـ
 (والتثنية والجمع يستلزمان التعدد) لان التثنية تستلزم الاثنية والجمع يستلزم الزيادة
 عليها (فلا يقال) فى الاول بناء على انه دل على الماهية المذكورة (جلست جلوسين)
 بصفة التثنية (او) جلست (جلوسات) بصفة الجمع المؤنث السالم فى كل حال ووقت
 (الاذا قصده) اى الاوقت قصد (التوابع والعدد) بالمفعول المطلق للتأكيد لانه
 اذا قصد النوع الواحد والعدد افراد واذا قصده الاثنية تى واذا قصده الجمعية جمع
 لان المفرد لا يدل على التثنية والجمع ولاه جئتد خرج من كونه دالا على الماهية
 (بخلاف اخويه) (الاذن ها) يكون احدهما (للتوابع) الآخر (للمعد) قائم بمجوز
 ثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنية وجمعه اذا قصد الجمعية (نحو جلست جلستين)
 متى (و) جلست (جلسات) جمعا (بكره الجهم) للتوابع فى التثنية والجمع (او فتحتها)
 للمعد وفيهما لما كان الاسل فى المفعول المطلق ان يكون موافقا للفعل العامل فيه فى اللفظ
 والمعنى جميعا وما يوافق فى المعنى فقط قليلا لخاتمة الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد
 المفيدة للتقليل فقال (وقد يكون) (المفعول المطلق) (بغير لفظه) (اى) يكون المفعول
 المطلق (متباير اللفظ لفظه) العامل فيه لكن على قلة لان الاصل فيه ان يكون موافقا له

يكن توهم صدق التعريف
 عليها والاقائل مصيب فى
 بيانه الظهور ان اسـ
 الظاهر قد تبين قبل التكلم
 بالناقى فلا يكون له فيه
 مجال لتنازع فلا يكون من
 هذا الباب وهو معنى
 الاستحقاق القليل فبعد هذا
 عرفت ان ترديد ذلك
 البعض بكتاتيبه دعوى
 التمسك محالا بعت اليه
 قوله واما الضمير المنفصل
 الواقع بعد ما نحو ما ضرب
 واكرم الاقائل هذا
 مفوض بيل اقام او اقام
 انت فان قاعدا قاعدا تنازعا
 فى اناء ويمكن قطع التنازع
 بالاشارة على مذهب
 الكوفية والبصرية بلا
 كلفة وانت خبير بان لا
 يستعمل مثله فى كلامهم
 قوله وما على مذهب
 غير ما لا يمكن لفظه ليل
 يبنى يتكرر التنازع فيه
 لكنه لم يطره العرب
 كذلك ففى قوله لان
 طريق القطع عندهم
 الاضمار ان طريق القطع
 فيما عني فى كلام العرب
 الاضمار بحسب بآدى
 الرأى وهو مختص بالمعارف
 فان قلت هل يرضى غير ما
 ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل
 يقطع النزاع عا هو طريق
 الكسائى على ما اشار اليه
 الرضى واما قوله واما على
 مذهب غير ما فلا يمكن
 قطعه انه لا يمكن على ما هو
 مذهبهم لان مذهبهم عدم
 امكان قطع النزاع وقيل
 كلهم موافق للكسائى فى
 هذا المسئلة فلا وجه لقول

في لفظه ايضا وهذا دفع توهم ان كونه لتأكيد وجوب ان يكون بلفظه لان هذا التأكيد
لفظي وهو لا يكون بغير لفظه (اما) ان يكون متايرا للفظ فله (بحسب المادة) أي الحروف
الاصلية التي ركب منها (نحو قدمت جلوسا) وجلست قموذا فان المادة متغايرة في الفعل
والمفعول المطلق وهو ظاهر وبها ايضا متاير لان القمود من باب دخل والجلوس
من باب ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليهما او ردلهما مثلا برأسه لزيادة الايضاح
وقيل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القمود مخصصا بما بعد الاضطرار والجلوس بما بعد
القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل في
مقام الآخر واوردهما معا مع هذا التافهة في المثال ليست من دأب المحصلين فكيف
من الفاضلين (واما) ان يكون متايرة له (بحسب الباب نحو آتت الله نباتا) حسنان
الاول من باب الافعال والثاني من باب دخل مع انهما متوفقان في الحروف الاصلية
(وسبويه) بشرط الموافقة في المادة ولا يجوز المتأيرة فيها (قدردله عاملا من باب) فيها
خالف الباب والمادة (أي قدمت وجلست وجلوسا وآتت الله نباتا) (ما آتته الله) نباتا
عطف ههنا بالفاء ونعم بالواو لان الجلوس والقعود متحدان في المعنى فتاسب ان يعطف
بالواو المفيدة للمعية والنبات لازم الانبات واللازم ترتب عقيب ما يستلزمه فاسبان
يعطف بالفاء المفيدة للعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاجة فأنكسر ذلك الزجاج ولما
كان الاصل في العامل في المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركنا من الكلام
وحذفه مخالفا للاصل او رد بيان حذفه بالكلمة المفيدة لتقليل فقال (وقد يحذف الفعل)
(النائب للمفعول المطلق) بشرط ان الالام في قوله الفعل للمهاد الحارحي (قيام قريبة)
أي وقت قيام قريبة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم تكن قريبة هكذا
لا يجوز الحذف (جوازا) أي حذف جازا يعني كالجوز حذفه عند قيام قريبة يجوز
اظهاره ايضا (كقولك لمن قدم) من باب علم (من سفره) دعاء له (خير مقدم) (أي)
قدمت (بالخطاب) (قدوما خيرة مقدم) فحذفت قدمت بالقرينة الحالية وقد
وما ايضا للاختصار فبقى خير مقدم ومقدم مصدر مسمى كالقدوم بالفارسية خوش آمدی
(فخبر اسم فضيل) مخفف آخر على ما يأتي في باب (ومصدرية) أي كونه مصدرا
مفعولا مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف اذا كانت قائمة به (او
المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ماضيف) اسم التفضيل (اليه) لكون المضاف اليه
متماهلا يعني من التكبر والتعريف والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا
امان قبل اطلاق اسم الموصوف على الصفة وامن قبل اطلاق اسم المضاف اليه على
المضاف فالعلاقة جزئية فهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا
الصفة من الموصوف (ووجوبا) عطف على جوازي بني وقد يحذف التاسب له ايضا
قيام قريبة وجوبا (أي حذفه وجوبا) (سما) (أي سما) فيه اشارة الى ان نصب

من قال واما على مذهبه
غير ما لا يمكن قطعه لان
طريق القطع عندهم
الاضاير وهو متعنت ههنا
حذا واعلم لهم حصروا
التنازع في اسم ظاهر بهما
وملاو ذلك بانها اذا وجها
الى مقرر استوياني بمحة
الاضاير فهما الانها اذا
كانت فلكم قلت شربت
واكرمت ونحو وان كانا
لنحاطب قلت شربك
واكرمك وان كانا فاعب
قلت زيد ضربوا كرم فلم
يتنازعا شيئا لان كل واحد
منهما يحجب له مثل ما يحجب
الآخر قال المصنف
في الشرح فان قلت ليعضيم
مثل ما ضربوا كرم الا
انا اولالات او الا هو
ونحوه فلهما فعلان وجها
الى مقرر تنازعا لان
يصلح ان يكون لكل
واحد منهما كالتأثير قلت
قد ذكر ذلك بعض
الناظرين وهو غلط لانه
لو كان من هذا الباب
لوجب ان يكون لهما
الخصر لانه فاعل يقال
ما شربت واكرم الانات
وعند ذلك ضد المعنى واما
ههنا فاعمل على الحذف
وتقديره ما شربت الانات
واكرم الانات فحذف
ذلك من احدهما تخفيفا
كلام وهو طالع الفرق
اختار كون المضاف باب
التنازع واذا لم يكن منه
كيف يمكن القول بلهم
طردوا التنازع بما هو طريق
الكسائي واقروه فيه بل

اسم به ديلا نه العقل
ايضا فانهم يردون اعتبار
الحذف في باب التنازع
ويستلونه مذهب الكسائي
فعل لهم الاعتراف بحقيقة
مذهب والميل به في هذا
الباب كلاولاشي في كلام
الرضي بشعر بذلك بل هو
صرح في اذكر انما لانه
يعترض عليهم بلزوم
موافقتهم له في لانهم
يقولون بالحذف هنا وهذا
مذهبه الا ترى الى قوله
واما التفصل وكذا المظاهر
الواقع بعد الافلا يجوز ان
يكون من باب التنازع
ويجوز ان يكون عند
الكسائي قال ويلزم
المصريين في هذا المقام
منايعة الكسائي في مذهبه
لانهم يوافقونه في ان
من باب الحذف لا لا اشارة
فانهم حذفوا الفاعل مع ال
له لانه الثاني عليه ولا يخفى
خدم ورود هذا
الاعتراض لظهور الفرق
بين اعتبار الحذف
للتخفيف فقط وبين
اعتباره لطعم النزاع فان
الاول في حكم الموقوف
بخلاف الثاني وبه يتقدم
ما يحظر بياك من ان
ابطاهم مذهب الكسائي
بلزوم حذف الفاعل وقد
علم ان العرب لا يحذف
الفاعل يناقض فلهم
ذلك وبذلك ظهر انحراف
قلم الشارح قدس سره عما
كان اللافت به فانه قال ولما
للتفسير التفصل الواقع
بمدحاقه تنازع مع انه
لا تنازع فيه بل يجوز كونه

كله) منطبق على جميع جزياته كقولك في تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه
يصدق على جميع افراد الانسان (مخفف منه) اى مع وجود الضابط الكل (القول)
التاسبه (لزموا) اى وجوبا كما ورد المصنف في الصور المذكورة ههنا (في مواضع)
نبيه بصيغة جمع الكثرة على انه لا يتحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة
(متعددة) وصفه بها اشارة الى ان المواضع جملة (منها) خبر مقدم ومبتدأ بتأويل
البعض اى بعضها (اى من هذه المواضع) اى المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول
المطلق فيها قياسا (موضع) (ما وقع) قدر المضاف ليصح الحمل بقوله منها او بقوله
ما وقع (اى مفعول مطلق) اشارة الى ان ما موصوفة وهو المناسب في القواعد والقياسات
(وقع) (مبتدأ) اسم مفعول من ايت (اى اريدا انبائه) فيه اشارة الى ان قوله مبتدأ
من قيل قوله عليه السلام من قتل قتيلا (لا فيه فانه) اى الشان (لو اريد فيه نحو ما زيد
سير الا يجب حذفه) اى حذف فعله التاسب له لان التنى يقتضى نفيا والمذكور هو السير
يصاح ان يكون نفيا ولان حرف التنى يكون عاملا فيه وينصب فلا يحتاج الى تقدير
العامل التاسب له وانما قال الشارح لا يجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف
الفعل جوارزا اى ما زيد يرسيرا (يصدقى) متعلق بقوله وقع (داخل) اشارة بهذا
القيد الى ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدرهنا خبرته ذكره في قوله او معنى
نفى وهذا المعنى هو الاول لان القيد المذكور ثانيا لكونه بالقياس المقدور سابقا اذا
كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالقل والبال ولا تنظر الى القيل وقال
(على اسم) وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب قولنا ما كان زيد
الاسير او ما بعد ذلك الاسير ليريد على انه مفعول مطلق كذا في الرضى (لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدأ او مفعولا للعامل
اللفظى كما قلنا مثاله عن الرضى (او) وقع شيئا (بعد) اى نفى داخل اسم لا يكون
(المفعول المطلق) (خبر عنه) (اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه) اى الشان
(لودخل) حرف التنى (على فعل نحو ما سرت بالحطاب او التكمم (الاسير) او معنى
التنى عليه (و) نحو (انما سرت باحدهما (سيرا لا يكون) ذلك التامال (منه) اى من
حذف الفعل التاسب له فى شى لا جوارزا ولا وجوبا لان الفعل المذكور ينصب ويكون
عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل (وانما وصف) (المصنف) (الاسم) الذى
دخل عليه التنى او معناه (بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه) اى الشان (لو كان
المفعول المطلق (خبرا) عنه لصحة الحمل عليه (نحو ما سرى الاسير شديد) وانما سرى
سرى كبر وهما يجوز ان يكون يبرى مبتدأ وسرى شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد
عدل ومع هذا وصف بالمشق وهو يؤيد خبرته (لكان) المفعول المطلق (مرنوما
على الخبرية (لا منصوبا على انه مفعول مطلق بناء على انه فعل العامل فيه محذوف وجوبا
نخص على زيد يهرب

عاليه التنازع عند الكساف
واما عندهم فلا لكان عليه
ان يقول واما الضمير
المفصل الواقع كذا فلا
تنازع فيه لانه كذا واما
عند الكسافى والقرءاء
ليجوز ان يكون منه
باعتبار كذا (قوله) وذلك
يتصور على وجوه كثيرة
مثل ضربى وضربت زيدا
واكرمتى واكرمت زيدا
واكرمتى وضربت زيدا
وضربتى واكرمت زيدا
وبغير ذلك مما يكون اسم
الظاهر مرفوعا محذورا
واياته من السخ وامله
سهر من طغيان الظلم فانه
لا يتصور على وجوه
كثيرة بل على وجوه واما
اى به من الامثلة ليس الا
وجها واحدا وتفصيل
ذلك ان العالمين فى التنازع
على ضربين اذ اهل المتفان
او متفان والمتفان على
ثلاثة اشرب لاهما اما ان
يتفق التنازع فى الغامضية
حسب نحو ضربتى
واكرمتى زيدا اولى
المقولية حسب نحو
ضربت واكرمت زيدا
اولى الغامضية والمقولية
سما نحو ضربت واكرمت زيدا
عمرا واختلفان على
ضربين لانه اما ان يطلب
الاول لغامضية والثانى
للمقولية نحو ضربتى
واكرمتى زيدا وبالعكس
نحو ضربت واكرمتى زيدا
(قوله) تقر به قيل اى قرب
الفعل الثانى مع مساواة
العاملين فى القوة لئلا
يخص على زيد يهرب

او جواز (او وقع) مطلق على وقع أى ومنها مفعول مطلق وقع (المفعول مطلق)
 (مكررا) (أى) وقع المفعول المطلق (فى موضع الخبر عن اسم) طالب للخبر (لا يصح
 وقوعه) أى وقوع المفعول المطلق (خبراعته) اكتفى المصنف عن هذه القيود بما
 سبق فلا يراد ما هو المتبادر من ظاهره (فلا يرد عليه) أى على قوله او وقع مكررا
 (نحو) قوله تعالى (اذا دكت) بالبنى للمفعول (الأرض) أى زلزلت الأرض (دكاكا)
 بأن قال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لاجواز اوله وجوب لانه
 لم يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبر الا يصلح وقوعه خبراعته بل مفعول المطلق
 ههنا وقع فى محله ولكن الثانى ليس تأكيذا للاول على ما هو الظاهر بل طرف الفعل
 الا انه حذف الطرف للمضاف وانتصب المضاف اليه انتصابه فأنى دكت الأرض دكا
 بمددك أى زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال (وانما
 جمع) المصنف (بين الضابطين) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ما وقع مكررا كالفصل
 فى الصور الانية (لاشرا كما فى الوقوع بعد اسم) يقتضى خبر الاولين (لا يكون)
 المفعول المطلق (خبراعته) وجمع الضابطين ظاهرة فى الميمين الشارح وجه الجمع فيهما
 (نحو مانت الاسير) فسير مفعول مطلق وقع متبائما دنى وهو لفظ ما داخل على
 اسم وهو ان لا يكون لفظ سير خبراعته لمدح محله عليه لانه قال انت سير الانحازا
 او مبالغة مثل زيد عدل فصب بالفعل المحذوف الواقع خبراعته (أى مانت الا (كسر
 سيرا) ومانت الاسير البريد) (أى) مانت الا (تسير سيرا البريد) وهو معرب دهم
 بريده وهو اسم بمعنى واسترياه لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى يك (هذان)
 أى نحو مانت الاسير ومانت الاسير البريد كلاهما (مثالان لما وقع متبائما دنى) داخل
 على اسم لا يكون خبراعته (وانما اورد) المصنف (مثالين) لهذا الصورة مع ان المثال
 الواحد كافى لايضاح المقصود والتفهم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان يورد مثالين
 لقاعدة واحدة (نفيها) على ثلاثة فوائد (على ان الاسم) الذى هو المفعول المطلق
 (الواقع موقع الخبر ينقسم الى التكرار والمعرفة) كالمثال الاول والثانى (او)
 ينقسم (الى ما هو فعل المبتدأ والى ما يشبه فعله) لان المفعول المطلق فى المثال الاول
 فعل المبتدأ وأقام به وفى الثانى يشبه فعل المبتدأ وهو سير به فيكون المفعول المطلق مشبها
 به وليس فعل المبتدأ ولا قائما به (او) ينقسم (الى مفرد) كالمثال الاول (ومضاف)
 كالمثال الثانى وان يكون لتأكيد النوع وان لم يجب تقديره بما لا بد الا كالمثال الاول لانه
 لا يصح استثناء السير المطلق من مثله وهو السير المطلق وان لا يجب كالمثال الثانى فانه
 يجوز تقديره بما قبله الا كيجوز تقديره بعدها (وانما انت سيرا) هذا (أى) تسير سيرا
 مثال لما وقع متبائما دنى (أى) انما انت تسير سيرا وانما انت تسير سيرا البريد (وزيد
 سيرا سيرا) (أى) زيد (يسير سيرا) يراد بمثل هذا التكرار فى الفعل لانه قال مثل هذا

ومكررا عمرا ولا يخفى
 (قوله) والاحترار
 من الاضمار قبل الذكر ليل
 يثنى ان يقول وحذف
 الفاعل والتكرار وليس
 بذلك بل كان عليه قدس
 سرمان لا يأتى بهذه القول
 ايضا فأنزل (وهو اى
 ذلك انما يحسن لو لم يثبت
 عندهم جواز اعمال الفعل
 الثانى اذ من المعلوم ان يثنى
 هذا الجواب هو جواز
 الاضمار قبل الذكر فلا
 وجه لنسبة ذلك للاحترار
 (قوله) ولزوم التكرار
 بالذكر وامتناع الحذف
 قبل اراد بالذكر ما قابل
 الاضمار والاولى لفظا
 ومعنى ولزوم التكرار
 بالاضمار بل الاول
 والامتناع التكرار
 بالاضمار من غير
 الاضمار وامتناع
 الحذف أى امتناع حذف
 الفاعل من غير ما يسهل
 سنده فى غير المصدر
 ونقض بما قام وما اكرم الا
 انما اوسع بهم وابصر
 واخبرين واخبروا اليوم
 واخبرين ياخذوا خبري
 اليوم فيثنى ان يفيد
 الامتناع بقوله حتى تم
 الاستدلال به وليس عن
 فهم وادعان فان الذكر
 اولامن الاضمار المناسبة
 الحذف له دونه ولكونه
 اخصر مع ظهور ان الوجه
 لا يذهب الى المعنا الاعم
 لا بما المقام والقول بامتناع
 التكرار بالاضمار من غير
 الاضمار غلط لانه

الكلام ان يكثر منه السير اى زديسير سيرا بعد سير لان السير الثانى ليس تأكيذا
كافى قوله تعالى اذ اذكت الارض دكا كذا لا يبين الكثرة الزلزلة لان محققا وقررها
والمراد ههنا السير من زيد لان محققه هذا (مثال لما وقع مكررا) في موضع الخبر عن اسم
لا يصح وقوعه خبر اعنه (ومنها) (اى من الواضع التى يجب حذف الفعل لتأصب
للمفعول المطلق فيها) متناق بالحذف والضمير المجرور راجع الى الواضع (ما وقع)
(اى موضع مفعول مطلق وقع) (تفصيلا) وبيناها تفسير (لاثر) اى الفائدة (مضمون
جملة) وما هو المقصود منها (متقدمة) سواء كانت تلك الجملة طلبية وخبرية فوصف
الجملة بالتقدم للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم (والمراد) ههنا (مضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل) فيها اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل
فذهب قاما ماشيا بعد واما ركوبا (او) مصدرها المضاف الى (المفعول) كالتال المذكور
في المتن لان المراد الودائع اى فيها اذا كان مناط الفائدة النسبة الايجابية (و المراد
(بازمه) اى باثر المضمون (غرضه المطلوب منه) اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون
وفي الرضى يعنى بأثر ذلك المضمون فائدة ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسواء ما ترا
لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالتالى يكون بعد المؤثر
(و المراد (بتفصيل الاثر بيان انواعه) المختلفة (المختلفة) وانما وجب الحذف حيث
لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر
اعنى الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاعراض اى افعالها الناصبة لها اى لما صح
ذلك وتكررت تلك الفائدة استغنى ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها فالتل (نحو)
(قوله تعالى) حتى اذا انخستموهم (فشد والوثاق) بالفتح والكسر ما يشبه من حبل وغيره
(قاما متابعا) (اى بعد شد الوثاق) (واما فداء) بكسر الفاء فتحياى بعد شد الوثاق (فقوله
فشد والوثاق جملة) فليطلبية (مضمونها) مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من
هذه الجملة احكام الوثاق وشده والشاد كاش من مكان وذلك المضمون (شد الوثاق والغرض
المطلوب من شد الوثاق) يعنى الفائدة المقصودة منه (امال من) فتح الميم وتشديد اللام
مصدر من يمن مما مثل مجد ممد من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ
شيء بمقابله بالفارسية كسر را راها كردن بدون چیزی (او الفداء) مصدر فدى فدى مثل
رمى رمى من الباب الثانى على وزن صرافا، اطلاق باخذ شيء في مقابلته بالفارسية
كسر را راها كردن بجزى واما القتل والاسترقاق والاستخدام فالحاصل في شد
الوثاق اربع فوائد المثل والفداء والقتل والاستخدام (ففضل الله) وبين (هذا الغرض
المطلوب) من هذه الجملة باما تفصيله والفاء تحقيقية (بقوله قاما متابعا وما
فداء اى ما يتنون مشا) اى اما المطلقون ما شدتم الوثاق عليه اطلاق قابلا
شيء فتناول به ثواب الاعتساق (بعد الشد) (الوثاق) (واما فدون فداء) واما

المتعاقبات بالانفاق فكيف
يكون اولى وكلنا القول
يلزم قيد الاستماع
بالقوة فان هذه الامثلة
لا ترد نقضا على الحكم
بإستماع حذف الفاعل لانها
من تقدير الفاعل لان باب
حذفه نفسا والحذف
من باب التنازع وحذف
نسياب هو المحكوم عليه
بالاستماع دون غيره كما
صرح به الفاضل الهندي
وغيره وقوله ويظهر اثر
الخلافا في نحو اى آخره
لا يعنى ما به باللفظ الحال
منه فوالك ويظهر اثر
الخلافا فيها كان بعد الفصل
متنى فانه يقال مثلا عند
البرصين ضربانى
واكرمنى الزيدان وعند
الكسائى ضربنى واكرمنى
الزيدان (قوله) ويجابز اى
اممال الفصل الثانى ليل
اخر المصنف خلاف الفاء
فصار بيانه مطلقا وهو
مطلق باختيار اممال الاول
مطلقا عند الكوفيين
واختيار اممال الثانى مطلقا
عند البصريين فلما وصل
الى كان واضحا بان قول
ويختار البصريون اممال
الثانى والكوفيون اممال
الاول خلافا للراى
الفرقى فانه لا يجوز اممال
الثانى تقديره اى انقصى
الاول الفاعل بل يجب
عنده اممال الاول وليس
هذا الا من قصور الاطلاع
فانه ما خلفه الكسائى ايضا
فلا بد من تأخير وليت
شئ لم يستغن لذلك
من قوله فدى سره لانه

يلزم على تقدير اعماله اما
 الاشارة قبل الذكر كما هو
 مذهب الجمهور وحذف
 الفاعل كما هو مذهب
 الكسائي قال المصنف
 الفراء يمنع هذه المسئلة
 واماها لما يلزم
 من الاشارة قبل الذكر او
 حذف الفاعل وهو
 مردود لانه ثبت مثله
 عن العرب كقوله (حرى
 نوقها واستمشر لون
 مذهب) (قوله) (ورواية
 التي غير مشهورة عنه قيل
 فليس عبارة التي على
 خلاف ما هو المشهور في
 تفسيره فافتقر من مخالفة
 المشهور وهو ان المعنى
 وجار اعمال الثاني مع
 الاشارة في الفعل الاول
 والاستغناء فيه خلافا للفراء
 فانه لا يجوز اعمال الثاني
 مع الاشارة في الفعل الاول
 بل اما ان يقول بترك
 الاول الثاني فيا التضيي
 الفاعل او ذكر الضمير
 الذي هو فاعل الفعل الاول
 بعد الظاهر وهو مبنى على
 تسليم المخالفة بين التثنية
 كما لفظ به الفراء قال
 الشيخ الرضي نقل المصنف
 عن الفراء منع هذه المسئلة
 اي اعمال الثاني اذا طلب
 الاول للفاعلية وقال انه
 يوجب اعمال الاول في مثل
 والنقل الصحيح عن الفراء
 في مثل هذا ان الثاني
 طلب ايضا للفاعلية نحو
 ضربوا اكرم زيد بن
 ان يعمل المامان
 في التنازع فيكون الاسم
 الواحد فاعلا للفعلين لكن

تطابقهم اطلاقا باخذ شيء منهم فتتضمنونه في حواشكم هذا في الانشائية واما في
 الخبرية فتقولك زيد يكتب قاما قراة بعد واما بيا و زيد يشتري طعاما كما لا يبعد
 واما بيا ونحو ذلك (ومنها) (اي من تلك المواضع) (او من المواضع التي يجب
 حذف ناصب المفعول له المطلق فيها (ما وقع) (اي موضع مفعول مطلق وقع) فيه
 (التشبيه) (اي لان يشبه) بمعنى للمفعول (ه) اي للمفعول المطلق (امر آخر) يعني ان
 المفعول المطلق يكون مشبها به لامر آخر (واحتراز) المصنف (ه) اي بقوله للتشبيه (عن
 نحو زيد) خبر مقدم (صوت) مبتدأ مؤخر مثل قولك في الدار رجل (صوت حسن)
 فصوت بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الاول مطلق والثاني مقيد والمقيد بعض من
 المطلق واما مسفة لصيرورته مع صفة بمنزلة شيء واحد او اجاز الرضي جملة تأكيد الفاعلية فلم
 يكون مفعولا مطلقا حتى ينصب فيحذف عامله اما جوازا واما وجوبا (لانه) اي لان قوله
 صوت حسن (لم يقع) (هنا) (للتشبيه) (علاج) (والملاج مصدر عالج اي حال كونه) اي
 كونه علاجا لدلالته على الهيئة (دالا على فعل من افعال الجوارح) وهي جمع جارحة
 كنوا صر جمع ناهرة والجارحة هي المضو الحاراج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان
 والرجل سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (واحتراز) المصنف (ه)
 اي بقوله علاجا (عن نحو زيد زهد زهد الصلحاء) وعلم علم الفقهاء فان الزهد المصدر
 من زهد زهد من باب علم التشبيه لان زهد زيد شبه زهد الصلحاء لانه ليس علاجا
 (لان الزهد ليس من افعال الجوارح) لانه يحصل بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل
 كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا على البدلية بدل البعض من الكل
 ولان الزهد هو الاعراض عن الدنيا واما في قول زهد في زهد عنه اي امرض
 دال على امر مستمر فلا يصح تقدير الفعل فيه (بمدحجة) ظرف وقع (واحتراز)
 المصنف (ه) اي بقوله بمدحجة (عن نحو صوت زيد صوت حمار) فان الصوت مصدر
 من صات يصوت صوتا مثل صان يصون صوتا وقع التشبيه لانه تشبيه بليغ كقولك
 زيدا سد حال كونه علاجا لانه لم يقع بمدحجة فيكون مبتدأ وخبرا (مشتملة) (تلك)
 الجملة صفة (على اسم) مشتملة بمشتملة (كائن) (بمعناه) (اي بمعنى المفعول المطلق
 واحترازه) اي بقوله مشتملة على اسم بمعناه (عن نحو مررت بزيدا قاله ضرب
 صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع التشبيه علاجا بمدحجة وعلى له صوت الا ان هذه
 الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت حمار مرفوع على انه بدل ادعائي
 من المبتدأ فكأنه قيل قاله صوت حمار (و) مشتملة تلك الجملة ايضا (على) (صاحبه) (اي
 على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذي اشتملت تلك الجملة وقوله (اي الذي قام به معناه)
 تفسير لقوله صاحبه (واحترازه) اي بقوله صاحبه (عن نحو مررت بالبدل قاله
 صوت صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع التشبيه علاجا بمدحجة وعلى صوت

اجتماع المؤثرين التامين على
 اثر واحد مدلول على
 شاهده في الاصول وهم
 يجرمون عوامل النعم
 كالزئفرات الحفيفة قال
 وجزان تاقى فاعل الاول
 ضميرا بد مجرى الاسم
 الذي تنازع فيه العاملان
 نحو ضميرى واكرمى
 زيد . وبالنفس لصدور
 المتصل بوزم الاضمار قبل
 الذكر وان طلب الثانى
 للمفعول مع طلب الاول
 له لاجل الفاعلية نحو
 ضميرى واكرمى زيداهو
 تعيين عنده الايمان بالضمير
 بعد التنازع كما رأيت كل
 هذا حذرا مما لزم
 البصريين الكسافى
 من الاضمار قبل الذكر
 وحذف الفاعل هذا كلامه
 وعليه الهندى وغيره
 والاصم ليس كذلك وان
 ثبت الاطلاع والوصول
 فاستمع لا يمل عليك
 ليقول معنى قول المصنف
 خلافا لقراء مواته يمنع
 هذه المسألة كما صرح
 فى الصرح وهذه عبارة
 بجملة تحتاج الى البيان
 والتفصيل ولا وجه
 للاقتصار فى ذلك على
 ان لو اوجب عندنا عمل
 الفصل الاول فان القضية
 الثانى المتعلق اخره وان
 القضية المتعقبات او
 اضمرته واعتبار ضميرك
 الزائدين او الاضمار بد
 الظاهر مما لا شك فيه
 فله الشارح ليس سره
 ولا العكس ذلك كما رحمه
 الله بل البيان الحق

مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم
 فيجوز نصبه على حالية لدلالته على الهيئة ورفعه على ابدال او عطف بيان او صفة
 بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل التائب له عند وجوده هذه الشروط لسد
 الجملة السابقة مسدداً محذوف لاشتغالها على اسم بمعناه صاحب (نحو مررت بزيد قاله
 صوت صوت حار) (اى بصوت صوت حار) والجملة المحذوفة محل مشتق (من صات
 الثبوت صوتاً) من باب دخول مثل صان يصون صوتاً (بمعنى صوت) يصوت (تصويتاً)
 من باب التفعيل وانما قال بمعنى صوت تصويته لان فى كون الصوت مصدراً اختلافاً
 لان الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعلماء والكلام والقاموس ايضا جملة
 اسما ولم يبين كونه مصدراً او اما التصويت فصدرته اتفق (فصوت حار مصدر)
 كذا قاله الصحاح مضاف الى الفاعل (وقع للتشبيه) لان صوت زيد فى هذا المثال شبهه
 فكان وهو مشاب (علما) لان الصوت من الحار يصدر من احدى الجوارح وهى
 الفم واللسان فيه (مصدجة هـ) اى تلك الجملة (قوله صوت) لان قوله خبر مقدم
 وصوت مبتدأ مثل قولك فى الدار رجل والمبتدأ مع خبره جملة اسمية (وهى اى هذه
 الجملة (مشتملة) ببنى اشتملت (على اسم) كائن (بمعنى المفعول المطلق وهو) اى ذلك
 الاسم المشتعل عليه (صوت) لان صوت فى معنى الاسم الذى هو مفعول مطلق
 (ومشتلة) تلك الجملة ايضا (على صاحب ذلك الاسم وهو اى صاحب) (الضمير
 المجرور فى له) رجوعه الى زيد فوجدت الشروط باسرها فوجب حذف الفعل
 لدلالة هذا الجملة عليه دلالة تامة ومفيضة (و) (نحو مررت به قاله) (صرخ
 صراخ التكللى) صراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملة وفى آخره خاء معجمة
 مصدر على وزن سؤال من باب علم وروح لاحاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل اسم بمعنى
 المصدر فحينئذ يحتاج الى نقله اليه (اى يصرخ صراخ التكللى وهى امرأتان ولدها)
 لان الشكل النقد قال نكته امه لكسراى نقدته وفى الحديث نكته امك وامرأة
 نكته ونكسى وبابه علم وانما ورد مثلين لانه اشار الى ان هذا القسم مستعمل مضاف الى ذى
 روح سواء كان من غير ذى القول كالناتل الاول او منه نحو مررت بزيد قاله دق
 دقك بالتجار حب الغفل وكالتانى ومضاف الى التكررة والمعرفة كالناتل الاول والثانى
 (ومنها) (اى من تلك الموضع) التى وجب حذف ناسب المفعول المطلق فيها قياسا
 (ما وقع) (اى موضع مفعول مطلق وقع) (مضمون جملة) اى مصدرها المضاف
 الى الفاعل او المفعول (لا يحتمل لها) فلان فى الجنس وحتمل اسم مفعول من احتمل
 مبنى على الفتح اسم لا واولا (اى اهذه الجملة) صفة محتمل (غير) (اى غير المفعول المطلق
 خبر لا والجملة صفة الجملة اى لا يحتمل كناية اهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره
 منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف اى لاحتمال غير المفعول المطلق

الواقف لا يصرح به رحمه الله تعالى في الايضاح والامالي ان الفراء يمنع هذه المسئلة وامثالها لما يلزم من الاضمار قبل الذكر اوحذف الفاعل ويقول بالا يزم منه ذلك ومو امحال الاول اما على سبيل الاظهار فيها او الاضمار في الثاني مع الاظهار في الاول واما تحريك الرفعين او الالفاظ بالضمير بعد الظاهر والشيخ الرضى نقل بعض قوله من الايضاح وترك بابه ليحكم له رد المصنف في زعمه فانه قال في هذا الكتاب واما مذهب الفراء فانه لا يراه في المسئلة لا يخلو من احدا صرين كل واحد منهما على خلاف الاصول حكمه فتمتها لان اذا اضمار ضمير قبل الذكر وان حذف حذف الفاعل فواجب الاعمال الاول فيها وقال في نحو قائم وقد زيد العامل في زيد الفعلان ما ولا ضمير في واحد منهما هذا كلامه ولو لم يصرح المصنف بتحريكه الضميرين بل اكتفى ببيان ايجابه اعمال الاول لما صح اضمار الرضى عليه ايضا وذلك لان اصل مذهبه ذلك فان للتع وكذا التفرد انما يحصل به وما عداه امور متفرعة عليه ولا يجب في ذلك من الشيخ الرضى فانه طالب بحريص الاعتراض على المصنف ورده وقد كان في نفي التزام البعث منه نصرة للمصنف واطهار المصواب ولكن

ثابت لهذه الجملة وانما وجب الحذف لثبابة الجملة المتقدمة عن فعله وتأديتها معناه وفيها ما هو فاعل وهو باب المتكلم (نحوه) خبر مقدم (على) حال من فاعل الظرف المستكن فيه الرجوع الى الالف (الف درهم) مبتدأ وهذا الجملة المنصبة للمفعول المطلق الغير المحتمل غيره (اعترافا) (اي اعترفت) ماله على من الالف (اعترافا) وهو بالفارسية واقرار كرد بجزية وهننا اقرار كردم بجزية درهم (فاعترافا مصدر) من باب الافعال (وقع مضمون جملة وهي قوله) اي قول المصنف (على الف درهم لان مضمونها) اي مضمون قوله على الف درهم (الاعتراف) بالف درهم لا غير لان المرء مؤاخذ باقراره وقد اقر بالف (ولا محتمل لها سواء) فاصله على الف درهم اعرفت بتلك الالف اعترافا فحذف الفعل مع فاعله وجوب الالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا ومحمد رسول الله حقا واو لك هم المؤمنون حقا (ويسمى) بالبناء للمفعول (هذا النوع من) انواع (المفعول المطلق) الذي وجب حذف عامله قياسا (تأكيذا لنفسه) وذاته (ارضى المفعول المطلق) وذاته هذا مبني على جعل المؤكد والمؤكد دون اللفظ لان المؤكد ليس بلفظ طويل مفهوم مضمونه يعني ان مفهوم الاعترافا كدم مفهوم له على الف درهم وهو الاعترافا ايضا وفي الرضى فاعترا فاقبؤك الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة (لانه) اي لان الاعتراف (انما يؤكده نفسه وذاته) لانه يؤكده مضمون الجملة التي هي عين الاعتراف (لا) يؤكده (امرا يباريه) اي يباريه نفسه وذاته (ولو) كان يؤكده نفسه (بالاعتبار) اي باعتبار جعل الاعتراف المؤكد مفعولا حكما واعتبار جعل الاعتراف المؤكد مضمونا حكما ليتوافقا فبؤك المفعول المفعول والمضمون المضمون تأمل (ومنها) اي من المواضع التي وجب حذف فاعل المفعول المطلق فيها (ما) اي موضع مفعول مطلق (وقع مضمون جملة) كأن (له) (اي لهذه الجملة) (محتمل غيره) بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل (اي غير المفعول المطلق) (نحو زيد قائم حقا) (اي حق) قيام زيد (حقا) والجملة بيان وتفسيره ما غوخذ (من حق يحق) مثل فريض من باب ضرب (اذا ثبت ووجب) لان الحق في اللغة الثبوت وفي الشرع الوجوب (فحقا مصدر) من حق يحق (وقع مضمون جملة وهي) اي تلك الجملة (قوله) زيد قائم (ومضمونها) قيام زيد (ولها) اي لهذه الجملة (محتمل غيره لانها) خبر (تختم الصدق) وما يطابق الواقع مثل البهاء فوقا والارض تحتها (والكذب) وهو مالا يطابقه مثل السماء تحتها والارض فوقا (والحق) وهو ما يطابقه الواقع مثل كون السماء فوقا مطابقا له (والباطل) وهو ما لا يطابقه الواقع ولا هو الواقع (ويسمى) (هذا النوع من المفعول المطلق) (تأكيذا للغير) (لانه) اي لان المفعول المطلق (من حيث هو مخصوص عليه بلفظ المصدر) وهو قوله حقا (بؤكده نفسه) والجملة خبران (من حيث هو محتمل الجملة) وهي زيد قائم فصار المؤكد متصوفا ومصرا والمؤكد

مضمونا ومحتلا والمحمل نفس النصوص فكان هذا النوع تأكيذا لنفسه وذاته
ولولا الاعتبار فلزم التفريق بينهما فقال بالتمام التفسيرية (فالؤكد) حال كونه (اسم مفعول)
بمعنى المحمل بمجمله زيد قائم (من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه) اى فى المؤكد اسم
مفعول بمعنى لكونه محتلا بمجمله زيدا قائم وهو صوفا بوصف الاحتمال (فان خبر
لقوله فالؤكد (المؤكد) حال كونه (اسم مفاعل من حيث انه) اى ان المؤكد اسم فاعل
(منصوص عليه) (لفظ المصدر) فالخاصل ان الحق اسم مفعول محتمل الجملة لما
عرفت ان الجملة لكونها خبرا محتمل الحق والمباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة
والحق المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح به انما هو المحتمل
وان اتحد مرارا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيذا لغيره فالطلاق الغير
باعتبار الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الآخر التصحيح والتاكيد
باعتبار المراد منها واحد وهو الحقيقة ويسمى تأكيدا باعتبار المراد وقبل لغيره
باعتبار الوصف تأمل ولا تأمل جهتك (ويحتمل ان يكون المراد) من قوله ويسمى
تأكيدا لغيره (انه تأكيذا لاجل غيره) بناء على ان يكون اللام فى قوله لغيره علة لتأكيد
بمحذوف المضان لاصلة له كفى التوجيه الاول (ليندفع) المبرور يقرر ما هو المقصود
ولهذا سعى تأكيد الكثر اورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله
(وعلى هذا) الاحتمال (بمعنى ان يكون المراد بالتأكيد انفسه) انه تأكيذا لاجل نفسه
وذاته على ان يكون اللام ايضا اىضا لتلليل (ليكرر) المفعول المطلق (ويقرر حتى
يحسن التقابل) اى مقابلة هذا النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما لتلليل وهذا
التوجيه وفى التوجيه الاول صلة فيهما فحسن تقابلهما فى كلا التوجيهين (ومنها)
اى من المواضع التى وجب حذفه ناسب المفعول المطلق فيها قياسا (ما) اى موضع
مفعول مطلق (وقع متى) (اى) وقع (على صيغة التثنية) وصورتها ببنى بالياء
الساكنة المفتوح ما قبلها (وان لم يكن للتثنية) ببنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة
التثنية (بل) المراد منها (للتكرار والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية دون الجمع لكون
التثنية مطردة واكثر استعمالا دون الجمع فاسب ان يكون صيغتها مستعملة فى التكثير
والتكرار ولا يكون هذا النوع مضافا الى الفاعل نحو واليك اى تداول الامر
دوالين اى افله مداولة بعد مداولة وهذا ويك اى اسرع اسرعا بعد اسراع
ومجابهك اى كفا بعد كف وحنايك اى تحنن تحتابعد تحنن هذا لالفاظ مصادر
لم تستعمل الا للتكرار والتكثير ومضافة الى فاعلها كذا فى الرضى او الى المفعول كالتأني
المذكورين فى المتن ولذا اقال الشارح (ولا بد فى تميم هذه القاعدة من قيد الاضافة)
لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها ما وقع (متى مضافا الى الفاعل او المفعول)
اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل الا بالاضافة احداهما كالمصنف قيد الاضافة

متنى عن ذلك مخافة الا
ملال بكثرة الكلام
والاغباب (قوله وعن
الاضمار قبل الذكر
فى الفعلة او دعه نحو
ويبرجلا واجب بان
الاضمار قبل الذكر يجرط
محض التفسير لا ينص
المعدة نحو قضيهن سبع
سنوات ثم قبل ثم الاول
ان يقول وعن الاضمار
قبل الذكر من غير محض
التفسير فى الفعلة وجمع
ذلك من المفعول من سر
القام وكون الحق لوجه
لاز تكاتب ذلك لها جز
الحذف فيه اعمى الفعلة
بل الحاجة اليه لا يجوز
الحذف اكونه جزءا من الكلام
وركانه (قوله) فلا
يلزم الاضمار قبل الذكر
فى الفعلة قبل لاجل ان يقول
والفعل الكثير بين الفعل
ومفعوله التمديد للافشاء
له فلا يجزئه انه لآخر
الضمير من الظاهر ولى
ما فيه ثم يرد ان يقال ان
الاضمار قبل الذكر من غير
التفسير لا يجوز فى السدة
لا يجوز فى الفعلة ايضا وانما
يشرط التفسير وحصول
ما مفيدة لكلها يجوز
فى السدة يجوز فى الفعلة
بل هو اولى به كالاخفى
وايضاً الواضع المتشبه
عليه اكثر من ان يحصى
فهذا التلليل ليس كالبني
بل الوجه ان يوجه عدم
الاضمار بقصد الاطراء
قوله على الذهب المختار
قبل الاول على الاستعمال
مختار وكما اراد بالذهب

اعتمادا بالعرف اذ العرف قرينة قوية فيما بينهم (تلاورد) على هذه القاعدة (مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين) بان يقال ان المفعول المطلق في هذه الآية وقع على صفة التثنية لتكرره والتكثير ولم يحذف فعلها لتناسبه لاجوازا ولا وجوبا بل هو مذكور لفظا (اي) ارجع البصر (رجعا مكررا كثيرا) متابعا (وفي جعل المثال) وهوليك وسعدك (من تمة) اي من تميم (التعريف لافادة هذا القيد) اي قيد الاضافة يعني في اكتفاء المصنف في هذا القيد بالمثل حيث اورده مضافا (تكلف) ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا ان يراد بالاضافة الاستفادة من المثال جنس الاضافة ذاتكلف آخر اذا الشائع تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذ بعض القيود في المثال ليس من دأب المرفعين (مثل ليك) (اصه الب) وهو فعل مضارع معلوم متكلم وحده من البلب من باب الافعال (لك البابين اي اقيم) معنى الب (لخدمتك) عسيرا ويسيرا (وامثال امرك) اي ما امرت به ليلانهارا (ولا ابرح) اي لا ازول (عن مكاني) اي عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بامر المقيم في موضع لا يزول عنه هذا معنى البلك (اقامة كثيرة) بحيث لانهاية لها (متابعا) اي متتابعة بعضا اربعض حيث لا فصل بينها هذا المعنى البابين (تحذف الفعل) مع قاعله وجوبا في كلام المحبب قبل ليتفرع المحاطب وهو الامر عند سماع التلبية فأيما سرعة اوليتفرغ المأمور لسماع المأمورة والاول البق بمقام رعاية الادب (واقم المصدر) وهو البابين (مقاهه) اي مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البابين لك كافي قوله تعالى فضرب الرقاب (ورد) المصدر (الى الثلاثي) يحذف زوائده واردا بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان الزوائد في البابين اثنان الهمزة والالف لان الزائد لكونه زائدا قبل الحذف (ثم حذف حرف الجر) وهو والام (من المفعول) اتساعا فصار الضمير المتصل منفصلا فصار لين اليك (واضيف المصدر اليه) اي الى المفعول (فصار) المفعول المطلق بهذه الاحوال (ليك) كل ذلك للغة السابقة آفا (ويجوز ان يكون) ليك مأخوذا (من لب بالمكان) ثلاثيا (بمعنى الب) يعني بمعنى اقامه في القاموس الب اقام كلب ومنه ليك (فلا يكون) ليك حينئذ (محذوف الزوائد) لانه ليس فيه زوائد فحذف اصلها ليك لين تحذف الفعل من الكلام المحبب واقم المصدر مقاهه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار ليك ومعنى كلا الوجهين واحد (و) (على هذا القياس) (سعدك) الا انه لا يكون غير محذوف الزوائد لانه لم يحذف سعدا ثلاثيا بمعنى اسعد كجاء الب بمعنى الب (اي اسعدك) اسعدين يعني اسعدك (اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك) اعانة كثيرة متتالية فحذف الفعل مع قاعله واقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اي اسعدين فقدم المصدر فصار اسعادين

الاستعمال وليس هي اذ لم يعد وصف الاستعمال كذا بل يوصف به الوجه او القول ونحوهما مما في به قدس سره (قوله ويكون الضمير حينئذ راجعا الى آخره قيل فيمكن الاخبار ولا يحذف مع امكان الاخبار ثم قيل كذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لان ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار ففسد وان اراد انه لا يحسن فنوع فالوجه هو الاول ولا يخفى ان هذه القائل صرف كلام الشارح قدس سره من ظاهره ليوصل به الى رد الهندي مع انه غير واحد وحمل كلام الشارح عليه غير صحيح فانه قال ثلاثيهم بالتحذف ان الثاني غير متوجه الى المذكور ولان اضماره ليس قبل الله كرسلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو مقدم على ما يشر في الفصل الثاني حكما ولا يحذف مع امكان اضماره اما الاول فلان صباه الثاني ولا نزاع في انه كذلك لاسالة الفكر واما الثاني فلظهور ان الشارح اراد بيان الحال دون التليل واغاله في ما فيه عليه (قوله ولا يخفى ان لا يتصور التنازع في هذه الصورة قيل به بحث لانه انما تمتنع التنازع لو كان الافراد والتثنية والتذكير والتأنيث لازما لتنتقل وشمى متغايرا لايتم بل هو مع الافراد

يسمى ان يثنى فيصير تنازع
الفعلين المختلفين في المفعول
الفردي والتي في منطلقا
حال افراده بان يطلب
احدهما ان يكون منطلقا
مفعوله فيصير يثنى فيخرج
من افراده ويطلب الاخر
ان يكون مفعوله لئلا يثنى
على افراده وهذا ولا يثنى
ان الفاعل لو كان بمن تصور
الصورة لما اثنى بهذا
البحث ثم ايراد التنازع
ذلك ليس بمستحسن لان
معنى تنازع الفعلين اسما
ظاهرا قصد توجه ذنك
الفعلين الى اسم واحد
وهذا في القلب وامامه
لتركيب لكما لا تنازع في
غيرهما ايضا اذ كل يتصور
مفعوله من ضمير او
محذوف او مذكور بلا
شبهة (قوله) ولما استدلت
الكوثرين فيه فظهر بل انما
اورده صاحب الايضاح
مستدلا به على مذهبه
الكوثرين كما قال المصنف
في الايضاح (قوله)
لاستزاهه عدم السى
لادنى معينة واتقاء
كفاية قليل من المال
وشبوت طلبه التنازع لكل
مبايلا امانا فاعا الطلب
لعدم السى فظاهرة واما
مناقضه لعدم الكفاية فلا
جمل السى مستلزما
فكفاية فيكون الطلب
الذى هو عينه مستلزما لها
ويمكن دفع المناقضة بانه
لو كان صدور السى البليغ
على لادنى ما تبصر
من المبينة كفاية قليل

ايك محذوف الزوائد فصار سمدن اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه
الاحوال سمدك (الان اسعد) استثناء من قوله وعلى هذا القياس سمدك يعنى ان
سمدك مثل ليك في جميع الاحوال الا في حالين في ان اسعد مخصوص بان يكون
محذوف الزوائد لانه لم يثنى سمد تاليا يعنى اسعد كما جاء به معنى البو في انه لا يكون
محذوف اللام لانه (يتمدى بنفسه) ولا يحتاج الى شئ يتمدى به (بخلاف الباقية) لازم
(يتمدى باللام) والله اعلم (المفعول به) ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل
الباقية ولذا اقام مقام الفاعل اذا حذف دون سائرهما وسعى به لانه وقع الفعل به كما
ضربت زيدا او تطلق به كفى خلق الله العالم والضمير فيه يرجع الى الالف واللام
اى الذى يعمل به فعل اى يامل بالفعل (هو) اى المفعول به (ما وقع) اى اسم وقع
(عليه فعل الفاعل) اى ما تعلق به فعل الفاعل اما حيا نحو ضربت زيدا واما غيره
نحو خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما وضربت زيدا (ولم يذكره) اى لم يذكر
المصنف الاسم ههنا ولم يقل اسما (اكتفاء) مفعوله (بما سبق) اى يذكره (في
المفعول المطلق) اختصارا او لظهور ان المفعول به من اقسام الاسم (والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه) فى قوله ما وقع عليه فعل الفاعل (اتعلق به) اى تعلق الفعل بالمفعول به
(بلا واسطة حرق) بين الفعل والمفعول (فانهم) اى فان ارباب اللغة (يقولون فى) قولك
(ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به (ولا
يقولون فى) قولك (مررت بزيدا ان المرور واقع عليه) اى على زيد لكونه بواسطة
حرف جر (بل) يقولون ان المرور (ملبس به) ومتعلق به وملصقه (فخرج به) اى
بقوله (المفاعيل الثلاثة الباقية) المفعول فيه المفعول له المفعول معه (فانه) اى الشان
(لا يقال) عند ارباب اللغة (فى واحد منها ان الفعل) الصادر عن الفاعل (واقع عليه)
كما قالوا في المفعول به (بل) ان ذلك الفعل واقع (فيه) اى فى المفعول فيه فان الضرب
متلا فى قولك ضربت يوم الجمعة واقع فى يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة طرقاله وعلا محل الا
فمال فيه كما حمل الاشياء فى حملها (او) واقع (له) فى المفعول له فان الضرب متلا فى قولك
ضربت زيدا تأديبا واقع لاجل التأديب (او) واقع (له) فى المفعول له فان الاستواء
فى قولك استوى الماء والخشب واقع ومصاحبه للخشبة فلا يقال فى واقع منها ان الفعل
واقع عليه لما رقت فلا يكون مفعولا به (و) خرج عن التعريف (المفعول المطلق بما
يضم من مباينة) اى المفعول به (لفعل الفاعل) لان المفعول به متاير لفعل الفاعل لان
المفعول به فى ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان الضرب ليس
عين زيد بل غيره (فان المفعول المطلق عين فعله) المامل فيه لفظا ومعنى مثل ضرب
ضربا ومات موثا ومعنى مثل جلس قعودا او قعد جلوسا واما المفعول به فتاير له لفظا
ومعنى مثل ضربت زيد زيدا وخلق الله العالم ونحوهما (والمراد بفعل الفاعل) ههنا (فعل)

اعتبر بالبناء للمفعول (استاد ما هو فاعل حقيقة) كقولك ضربت زيدا (او) الى ما هو فاعل (حكما) كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه حين كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عطاي اخذ واذا نفي الفعل وقبل اعطى زيد درهما بقى على ما كان عليه فكأنه قيل اخذ زيد درهما وكذا علم زيد فاصلا تأمل (فخرج) اى بقوله فعل الفاعل وما هو المراد منه (مثل زيدى) قولك (ضرب زيد) يعنى خرج به مفعول مالم يسم فاعله الذى كان فى الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما (على صفة المجهول فانه لم يستبر اساده) اى استاد ضرب فى ضرب زيد (الى فاعله) لاحقيقة ولا حكما فان زيدا مفعول به فى الاصل حقيقة وحكما فاذا استدل به الفعل خرج من كونه مفعولا به وصار فى حكم الفاعل ولم يتطابق منه فعل الى الاخر كما فى اعطى زيدا درهما فانه تعلق بالاخذ من زيدا الى درهما فصار حيث ذكرهم مفعولا به (ولا يشكل) تعريف المفعول به (مثل اى) بالمفعول الثانى فى باب اعطيت مثل (اعطى زيد درهما فانه) اى الشار (صدق على درهما انه وقع عليه) يعنى تعلق بقوله درهما هذا المثال (فعل الفاعل الحكيمى) صفة الفاعل (المعتبر) صفة بعد صفة (استاد) بالرفع نائب الفاعل لقوله المتعبر (الفعل اليه) اى الفاعل (فان مفعول مالم يسم فاعله) فى باب اعطيت وفى باب اعلمت (فى حكم الفاعل) لما عرفت انه فى الاصل فاعل معنى لانه اخذ فاذا نفي الفعل كان فى حكم الفاعل وكان استاد الفعل اليه معتبرا (وبما ذكرنا) من تميم لفظ الفاعل فى قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقى او الحكيمى بقوله حقيقة او حكما والباء متعلق بقوله (ظهر فائدة ذكر الفاعل) فى التمرين لانه لو لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل قائله وهى التميم اليهما لان ما لم يذكر لم يقبل التميم (فلا بد انه لو قال) المصنف فى تعريف المفعول به (ما وقع عليه الفعل) بدون ذكر الفاعل (لكان اخصر) فيه ودخل الهندى حيث قال فائدة فى قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى الا انه لم يكن الفائدة افروغ فى ذكر الفاعل فائدة التميم (نحو ضربت زيدا) (فان زيدا) فى هذا المثال (قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر) بينهما (فعل اعتبر استاده الى الفاعل) الحقيقى (الذى هو ضمير المتكلم) او المخاطب فهو مفعول به والاصل فى المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول وحق معمول ان يتأخر عن العامل (و) لكن (قد يتقدم) (المفعول به) على خلاف الاصل لكنه علة (على الفعل) (العامل فيه) وغيره من العوامل العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصاته واذا جاز تقدمه على ما هو الاصل فى العمل فجاز على ما هو الفرع فيه اولى (لقولنا الفعل فى العمل) لاسباق (فيعمل) الفعل ونحوه (فيه) اى فى المفعول به حال كون المفعول به (متقدما) على الفعل على خلاف الاصل (ومتأخر) عنه على ما هو الاصل او كما كون الفعل متقدما عليه او متأخرا عنه والاول اولى (ما) ان يتقدم عليه قدما (جوازا) اى جازا تخصيصا يعنى ليكون مخصوصا ومنحصر فيه (مثل الله

من المال لان ادنى ما يتبرل من المينة قليل من المال لامل كثر لان حوائج تصرفه ولم يطلب القليل من المال لمينة لانه كان يلغى من الناس من غير طلب لمصلحة الكل سوى حيث قصت ادنى ما مريض ولكن اسى لجهل المؤمن فكل شريف ينافى فيه ويسبق الى المينة فلم يكن قليل من المال ولم يحصل لى لا يطلب سوى لكثرة المنافين من قبل ولا يخفى ان هذا الذى هو الظاهر دون ما حل عليه البصريون ولا يخفى على البصر ان القائل لم يفهم كلام الفاعل قدس سره مع كونه فى غاية الظهور فان المراد ليس بيان المناقاة بين الطلب وعدمه الذى ويثبه وبين عدم الكفاية بل لا سبيل الى هذا الوجه القاسد جدا وانما المراد كالتى به صريح العبارة ان كلمة لم يحصل مدخوله ثبت متفيا وبالعكس فلما كان مدخوله هذا الذى لادنى مينة وكفاية قليل من المال تعين خلاف ذلك وهو عدمه الذى لادنى مينة وعدم قليل المال ولزم ان يكون لمفعول قوله ولم يطلب تقضى القليل فلم كان من باب التنازع لزم التناقض وزيادة الضمير لذلك ان لو بنى شرطها وجزا لساوا كان متبينين او متبينين فان كانت متبينين وجب اتفاقا ما نحو لو كان

لعمال طبعيت فالجح
 ووجود المال منفيان وان
 كماله منفيين وجب ثبوتها
 لان نفى النفي ثبات نحو
 لولم تزدني اكرمك
 فالزيارة والا لا اكرم بيتان
 وان كان احدهما مثبتا
 والاخر منفي وجب ثبوت
 النفي وانتفاء المتيث لولم
 تستثنى اكرمك ولو
 شتمتني لم اكرمك فاسمع
 بيان فساد معنى البيت لو
 كان من باب التناقض وذلك
 ان قوله اما اناسي لادني
 مبيضة شرط لو فيكون
 منفي فيكون المعنى لم يثبت
 اسمي لادني مبيضة اي ان
 طلبي قليل من المال ولو له
 كفاي جزاء لو قوله لم
 اطلب قليل من المال عطف
 عليه فيكون حكمه حكم
 الجواب ليكون عدم طلب
 قليل من المال منفي اي ثبت
 ان طلبي قليل من المال
 وهو اثبات لثاني بينه
 فيكون تناقضا فيفسد المعنى
 وايضا فانه قال بيده
 (ولكن اناسي لجدد مؤثلا)
 وفهم من سياق كلامه انه
 يطلب الاثني والمال
 الكثير فلا يثبت ان يكون
 لم اطلب موجها الى قليل
 لا يبرز ان يكون طالبا
 لقليل فيكون مؤثلا
 في البيت الذي بعدهما
 المثلث الا ان كان في هذا
 البيت انه يطلب القليل
 وهو متناقض هذا
 وصريح ما ذكره القائل
 من الاحتمال الباطل ان
 يكون المعنى كفاي قليل من
 المال غير طالب له وهذا

اعيد واما لك نصيب فان تقديمه ههنا لتخصيص العبادة به (و) اهتماما نحو (وجه الحبيب
 انمي واما وجوبا اي تقديمها واجبالا فيها) اي في المفعول به الذي (تضمن معنى الاستفهام
 او) معنى (الشرط) لوجوب الصدارة (نحو) قولك (من رأيت) بناءا على الخطاب فان من
 فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان متناه ازيدا رأيت ام عمرا في محل التصب على
 انه مفعول به لكن وجب تقديمه للالتصايل الصدارة (ومن) وهو اسم تضمن معنى
 حرف الشرط لان متناه ان زيدا في محل التصب على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه
 للصدارة (تكرم) فعل الشرط (يكرمك) جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو
 غلام ايم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه (وهذا) اي تقديم المفعول به على الفعل
 العامل فيه جوازا او وجوبا واقع (اذا لم يكن) مانع من التقديم (اما اذا كان مانع منه
 فلا يجوز تقديمه (كوقوعه) اي المفعول به (في حيز) يتشعبا لهما المتناهية تحت
 والزاي المدجمة اي تحت (ان) المصدرية (نحو من الير) خبر مقدم (ان) مصدرية
 (تكلم) فيه مضارع مخاطب في تأويل المصدر مبتدأ (لسانك) بالنصب لانه مفعول
 لتكلم ولا يجوز تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان مع الفعل في تأويل المصدر
 معمول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه في العمل مضاه بالفارسية اذن نبيكي تو منع
 كفي زبانتا ربه والاصل في الفعل العامل في المفعول به ان يكون مذكورا لكونه
 عاملا وجزءا من الكلام (وقد يحذف الفعل) عى خلاف الاصل على قلة اختصارا
 (العامل) يشير الى ان اللام للمصدر الخارج في (المفعول به) لكون البحث فيه (لقيام)
 اي وقت وجود (قرينة) علامة (مقابلة او حالية) دالة على تعيين المحذوف
 (جواز نحو) قولك (زيدا) بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا (لن) اللام
 متعلق بالقول المقدور من موصولة (قال) صلة (من) اسم متضمن معنى همزة
 الاستفهام مقدم وجوبا على ما سبق آتيا (اضرب) مضارع متكلم وحده (اي) قال
 الحبيب (اضرب زيدا فاحذف الفعل) وهو اضرب مع فاعله جوازا (لقرينة المقابلة)
 الدالة عليه (التي هي السؤال) بقوله من اضرب (ونحو) قولك (مكة) وهي اسم
 للمدينة التي فيها البيت الحرام (للتوجه) اللام متعلق بالقول ايضا الذي يريد
 الذهاب او الذي قد ذهب (اليها اي تريد) يحذف الهمزة الاستفهامية لكون المقام
 مقام الاستفهام بالتوجه الى (مكة فحذف الفعل) وهو تريد (لقرينة الحالية) التي هي
 تهيؤا وذهابا اليها (و) قد يحذف الفعل العامل في المفعول به (وجوبا اي حذفا
 واجبا (في اربعة) ابواب وفي بعض النسخ في اربعة (مواضع) وهو الظاهر من
 تقرير الشارح (تخصصها بالذكر) اي ذكر المصنف هذه المواضع الاربعة دون ما عداها
 (ليس للحصر) لانه ليس في كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيد لاثاق الجمهود على
 ان العدد لا يفيد الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على ما بين في موضعه (لوجوب

الحذف) يعني حذف الفعل (في باب الأعراف) مثل أخاك أي أزم (والمصوب على المدح
مثل الحمد لأهل الهدى أي أوامد أهل الحمد (والقدم) مثل مررت بزيدا لفاسق
أي أذم (والترحم) نحو أخاك أي أزم (ومثل مررت بزيدا للفقير أي أرحم (بل) ذكر
هذه المواضع الأربعة (لكن مرة مباحها) أي مباح كل واحد منها (بالنسبة) والقياس
(إلى هذه الأبواب) الأربعة لأن القليل لقلته لا يتحقق البحث عنه الموضوع (الأول)
(من تلك المواضع الأربعة) يعني التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها
(سماحي) يعني حذف الفعل الناصب له فيه سماحي بحيث لا يكون له ضابط على يرف به علة
وجوب الحذف لأنه يستعمل اظهار فعله سماحا (أي مقصور على السماع) (من
العرب (لا يتجاوز) معنى للمفعول أي حذفه (عن امثلة) جمع مثال (محدودة) أي
مينة (مسموعة) صفة بمدة صفة (امثلة) (بأن قاس) متعلق بقوله لا يتجاوز (عليها) أي
على الامثلة المينة المسموعة (امثلة أخرى) أي لا يقاس على المثال الذي سمع حذف
الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كما حذف في المقيس عليه بل يكون الحذف
مخصوصا على ما سمع (نحو امرأ) فتحذف الراء لأن عنه وعن انما كلاهما تابعا للامها
في الحركات الثلاث (وقسه) (أي اترك) امر من ترك يترك (امراً) وقسه) ان كان
الواو المقطع يكون لازم متناهيا فارسية كزيدا زين مرده وان كان بمعنى مع يكون لازم
متناهيا ايضا كونه كن تودت أزردن ابن مردوراه محبت كردن بن مردواز
دشنام دادن وفي الحاشية متناه الحث على القرار من المر أو قمر الد والسا عن
فعل الاول الواو المقطع وعلى الثاني للمصاحبة انتهى وقيل المعنى اما المعبر عنه او
ترك الانتقامه او ترك اصلاح امر (وانتهوا خبر الكم) أي انتهوا عن التثبث أي
عن القول بالتثبث أي عن قولهم ان الله ثالث ثلاثة وتوبوا الى الله عن مقاتل هذه
(واقصدوا خبر الكم) أي ما ينضمكم في الدنيا والآخرة ومن اتبعكم (وهو) أي
ما هو خير لكم (التوحيد) وقولوا انما الله واحد عن صميم قلبكم وخلوص
اعتقادكم (واهلا وسهلا) (أي آتيت اهلا) والاهل اما مصدر من اهل يأهل
بمعنى المفعول صفة لوصف محذوف هو المفعول به و اشار اليه الشارح بقوله (أي)
آتيت (مكافأ هو لاى معمور الاخرى) يعني لم يكن المكان الذي آتيت خرابا واسم
بمعنى القريب ذي الرحم و اشار اليه بقوله (او) آتيت (اهلا) ذاقرة (لا جانب)
يعني لم يكن الذي آتيت اجنيا لك فناء حيث قد بالفارسية آمدى تو خوشتر از او
آمدى بيكانكاره والمعنى الاول النيب لقوله اهلا فناء حيث قد آمدى تو جاي زيباء
(ووطئت) الوطى مثال واوى ومهموز اللام وضع القدم (سهلا من البلاد) لامن
البساط والسهل قبض الجبل مناراهى تو جاي نرم وهى باى روى (لاخرنا) فتح
الحال المهملة وسكون الزاى المعجمة ما غلط من الارض بجاي درشت باى نهى جاي

فاسد لان الكفاية اعلم
هل تقدر الى لادى
معيشة فلا يجوز تحديدا
بندم الطلب كما ينهيه
النأمل الصحيح من
طرفة سليمة وهل تقدر
تلم عنه لا يصح اليه
لاستدلاله لان الواو
حيث يكون الحال دون
الطغف ولا يخفى ان
الراجع للطغف اذا واو
اكثر من واو الحال
والاستدلال ينهى ان
يكون بالراجع ارباعه
لص في المقصود لا ما
احتله وغيره من الواو
فكيف اذا كان خبر
المقصود راجعا والمقصود
مرجوحا (قوله) أي لم
الطلب التز والجديل به
انه يلزم الفاسدة بين الفعل
والفاعل بالوجه المطوف
على جعلها في غير صورة
التأخر فيكون مثل جاني
وغيره يكره مرووح
فصل بالاجني الان قال
بجوازه للضرورة هذا
وهو ليس بشي كالأ
يخفى ثم ان الشارح قدس
سر من المصهور والانسب
عندى ان يكون محذوف
الكثير من المال والمك
فانه النقيض الصريح
وهو يبعد السباق واللاحق
دون ذلك التقدير لا يلزمه
من التكرار ويجوز ان
يكون محذوفا ليا كافي
قوله تعالى قبض ويبسط
أي له القبض والبسط
فكلاهما منى البيت لكان
سعي ليل من المال لشي
ما وجدته منه من السعي

نرم بجای درشت و علة وجوب الحذف في هذه الصورة كثرة الاستعمال (و)
 (الموضع) (الثاني) (من تلك المواضع الاربعة) يعني التي يجب حذف الفعل العامل
 في المفعول به (النادي وهو المطلوب) اي الشخص الذي يطلب (اقباله) (اي توجهه
 اليك بوجهه) كما اذا ناديت مدبرالك (او) توجهه (عليه كما اذا ناديت مقبلا) بكسر الباء
 اسم فاعل (عليك بوجهه) قل ان شاء الله واذ ناديت يكون مقبلا عليك قلبه ايضا
 (حقيقة) اي اقبالا حقيقيا (مثل يازيد) فزيد نادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه
 او قلبه فقط (او حكما) عطف على حقيقة (مثل ياسا) كافي قوله تعالى ﴿ياسا ما قلني﴾
 (ويا جبال) كافي قوله تعالى يا جبال اوبي (ويا ارض) كافي قوله تعالى يا ارض ابلي ما لك
 مما يستعجل منه الاقبال من ذي روح وجماد (قائما) اي فان الاسماء التي استحالة نداءها
 (تزلت) مبني للمفعول (اولا) اي قبل ادخال حرف النداء عليها وجعلها نادى
 (منزلة من له صلاحية النداء) وهو ذو الروح الذي له عقل وبصيرة يعني ان ما يستحيل
 نداءه شبه بمن له صلاحية النداء في التأثير والاقباد فاستعير حرف النداء الذي كان
 حقا ان يدخل على من صلح للنداء للمشيبه الذي استحالة نداءه (ثم ادخل) بالبناء
 للمفعول (عليها) اي على ذلك المشبه (حرف النداء) وقصد نداءها وجعل نادى
 حكما (نفي) اي هذه الاسماء (في حكم من يطلب اقباله) اي توجهه اليك بوجهه
 وقلبه او قلبه فقط ومنه نداءه تعالى لتزله عن الاقبال (بخلاف المندوب) يعني
 المندوب يخالف النادي الذي تزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء
 وجعل في حكم النادي وقصد نداءه (لانه) اي المندوب (المتفجع عليه) ساقى معنى المندوب
 والمتفجع عليه لغة واصطلاحا (ادخل) بالبناء للمفعول (عليه حرف النداء)
 والجملة خبر بعد خبر اوصفة لقوله المتفجع عليه على منوال ولقد امر على التميم بسبني
 (لمجرد اظهار (المتفجع لالتزله) اي لتزيل المندوب (منزلة للنادى وقصد) بالجر
 عطف على تزيله (نداءه) فلم يكن نادى لاحقيقة وهو ظاهر ولا حكما لعدم التزيل
 (فخرج) المندوب (بهذا القيد) اي قيد المطلوب اقباله حقيقة او حكما (عن
 تعريف النادي) لانه لا يطلب اقباله لاحقيقة ولا حكما (ولهذا) اي لخروجه
 عن تعريفه (افراد المصنف احكامه) اي احكام المندوب (بأنه كرفيا بسندوفه) اي
 في اخراج المندوب عن تعريف النادي بقوله المطلوب اقباله وادخل امثال ياسا
 ويا ارض ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيق والحكمي (تحكم) اوقف عدم
 ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخل امثال ياسا ويا ارض ويا جبال (فان المندوب
 ايضا) اي كالنادى الحكمي او كان مثل ياسا نادى (كما قال بعضهم) وهو الجزولي
 (نادى مطلوب اقباله) لكن لا مطلقا بل (حكما على وجه التفجع) اي على طريق التفجع
 والتوجه (فاذا قلت يا محمد) حال كونه مندوبا (فكذلك ناديه وتقول له تعالى)

ولم يكن من طلب مع هذا
 الوجدان بل كنت اسفر
 واطش ولكن اسي
 لتصلي بجمدوني اي
 موصل ومدخر نفسي
 ولقي برجع اليه عند
 التناظر (قوله) اي مفعول
 فعل او شبه فعل قبل
 الاظهر اي مفعول عامل
 لم يسم فاعله وليس لي
 نظور ان الاظهر ماهر
 المذكور في النسخ (قوله)
 وانما غمضه من الفاعل ولم
 يقل ومنه قبل وفيه ان غاب
 المصنف في هذا الكتاب
 عدم الفصل بين اقسام
 المرفوع والمنصوب بكلمة
 منه ومنها المبتدأ خلاف
 عادة فهو الذي يستدعي
 دون ما ترك فيه الفصل
 وذو ذلك شاهد بان كلام
 الشاعر قد مره جريد
 فانه لا قال ما قبل هذا
 البيت وكذا ما بعده
 مفعولا به لازم في ذلك
 من بيان التكة ولما ان
 اراد به عدم الفصل فما
 لا يشتاليه لان الاصل
 في بيان الاقسام الثابتة
 تميز ما فصل بعضها من
 بعض فاما كان كذلك
 لا وجه فيه لبيان التكة
 لكونه حسبما يشفي المقام
 وما خلفه يتوقف عليه
 فقال فيه ان لم يظهر له
 وجه كذلك انما غمضه
 اعتداه في تلك الاعمال
 نظيره وورد ما للاختصار
 كاداه (قوله) والقيم هو
 مقامه قيل وفي القامة
 المصول مقام الفاعل على
 مذهب المصنف في الفاعل

فتح اللام امر من كمالى تعالى والاصل فيه تعالى سقط الياء فوقف لان جزمه للنقص
 ووقفه بسقوط لام الفعل (فأما اشتاق اليك) فيكون منادى لان المتأدى مشتاق الى
 المتأدى فيناديه فكذا هنا (فلاولى) والانصب (ادخله تحت المتأدى) ولم يخرج عن
 تعريفه حتى لا يحتاج الى البحث ثانيا (كافله صاحب المفصل وهو العلامة الزمخشري
 لان التدبوع عنده منادى حكما على وجه التفجع كقولك في المفصل) في بحث الاصراب
 التصوب باللازم اضماره المتأدى لآلئك اذا قلت يا عبد الله الى ان قال او مندوبا
 كقولك يا زيدا (وقبل الظاهر من كلام سيويه ايضا) اى كصاحب المفصل والجزولى
 (انه داخل في المتأدى) حكما واجيب بان وجه اخر اوجه عن تعريف المتأدى انهم لم يدعوا
 الكلمة المختصة للتدبوع من حروف التداء حيث قالوا حروف التداء خمسة ولم يقولوا ستة
 واجيب بوجه آخر بان التدبوع باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد المصنف
 جملة مجاز ملحقا بالحقبة بخلاف ما عدا ما قلنا قليل الوقوع فناسب ان يجعل بابا على
 حدة (بحرف) متعلق بالمطلوب (ثائب) صفة بحرف (مناب ادعو) نصب على الظرفية
 لكونه بمعنى مكان ومقام (من الحروف الخمسة) بيان الحرف (وهى) اى تلك الحروف
 (يا رايلاويا وى والهزمة) الحكم فيها بدم الربط كقولك السكجيين خل وغسل
 وماء وقدمر غير مرة (واحترز) المصنف (ه) اى بقوله بحرف ثائب مناب ادعو
 (عن نحو ليليل) امر ثائب من الاقبال (زيد) فاعله ثان زيدا في هذا المثال هو المطلوب
 اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه او قلبه الا انه ليس اقباله مطلوبا بحرف ثائب مناب
 ادعويل بصفة الامر وكذا قولك زيدا قبل قوله (لفظا وتقديرا) (تفصيل للطلب)
 يعنى صفة للمصدر المفهوم من المطلوب (اى) هو المطلوب اقباله بحرف كذا (طلبا
 لفظيا) والطلب اللفظى لا يكون الا (بان تكون آلة الطلب) وهى احد حروف التداء
 (لفظية) اى ملفوظة (نحو يا زيدا) (طلبا) (تقديرا) والطلب التقديرى لا يكون
 الا (بان تكون آلة) اى آلة الطلب (مقدرة) اى مقدرة محدودة من اللفظ لا من الية
 (نحو يوسف) اى يا يوسف (اعرض) امر من الاعراض (عن هذا) وسيجى لهذا
 زيادة تحقيق (او) تفصيل (ثانيا) المفهومة من قوله ثائب مناب ادعو (اى) هو المطلوب
 اقباله بحرف ثائب مناب ادعو (ثيا لفظية) اى ملفوظة وذلك لا يكون الا (بان يكون)
 الحرف (الثائب) مناب ادعو (ملفوظا او) ثيا لفظية (تقديرية) وذلك لا يكون الا (بان يكون)
 الحرف (الثائب) مقدرا كافى للمثالين المذكورين (او) تفصيل (للمتأدى) في قوله والثانى
 المتأدى اى متأدى ملفوظا او متأدى مقدرا (و) مثال (المتأدى الملفوظ مثل يا زيدا)
 مثال المتأدى (المقدّر مثل الايا سجدوا او الايا قوم اسجدوا) وسيتأتى لهذا زيادة تفصيل
 وهذا الوجه بدم الوجوه الاولى اقربها والثانى كالأولى في المثال الآلة والثائب واحد
 وهو حرف التداء لآلة التداء وثائب مناب الفعل (وانصاب المتأدى)

نظر لان مقام الفاعل
 ليس مقام استاد الفعل
 اوشبه اليه مطلقا
 مقام استاد الفعل الحروف
 فزبدل خرب زيد في مقام
 القول لاق مقام الفاعل
 وهذا من جملة الاوهام
 فان مقام القول لا يكون
 الاستاد اليه والاخبار
 عنه فاقول بان الفاعل الميم
 مقام الفاعل في الاخبار
 عنه لا يحصل منه الاثبات
 مقام ماستد اليه الفعل
 الحروف كيف ولولا
 كذلك بل اعتبر مقام الفاعل
 استاد مطلق اليه لاصح
 التصير كذا عدم حصول
 الفرق بين اثنين المتماثلين
 كالأشياء (قوله الى فعل اى
 الى الماضى المجهول قبل له
 فأويل لم الوزن بصفته
 الغتر هو بها وتظهر
 لكل لرون موسى اى
 لكل ظاهر عادل ورد بان
 الصفة المشبهة بالفعل هو
 الماضى المجهول من التلاشى
 الجرد لا الماضى المجهول
 مطلقا فالاول انه مذكور
 بطريق التثنية يكون فى
 منى فعل ونحوه ثم قال
 الراد بدمر غير متماثل
 كلاما لى لدم شمول
 البيان بيان شرط زيد
 مضروب غلامه زيد
 فى التكلف وقيل المراد
 بصفة الفعل صفة الفاعل
 وبطله فعل بطل صفة
 المفعول ولما كان غاية
 فى اليمد لم يلبثت اليه
 الفاعل واكتفى فى بيان
 اصطلاح المصنف بتدور
 الاسكان والفاعل معيب
 فى بيان مراد الشارع

لفظا او تقديرا او محلا (عندسيويه) ومن تبعه (على انه مفعول به) ففعل المحذوف
وجوبا (وناسب) اى وناسب المتادى (الفعل المقدر) لان الفعل لكونه اقوى فى العمل
يعمل سواء كان مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العمل له لا الحرف لانه عند وجود
القوى لا يقدر ان يعمل الضيف لضعفه فكان انصابا بفعل المقدر (واصله) اى واصل
يازيد (ادعوزيدا) وانما قال باليكون مخاطبا من اول الامر ولتلا يكون مخبرا وادعو
ليكون الفعل مذكورا صريحا وفى الفصل لانه اذا قلت يا عبدا لله فكأنك يا زيدا
واعنى عبدا لله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار ياد لانه انتهى (فحذف الفعل)
الناسب له (حذف لازما) واجبا (لكثرة استعمال) اى استعمال مثل هذا الكلام
والكثرة تقتضى التخفيف فحذفوه بحذف فعله الناسب له وجوبالاه اذا حذف
جوازا يذكر فى بعض الاستعمالات فلا يكون التخفيف مطردا (ولانه حرف النداء
عليه) اى على الفعل المحذوف لان الحروف موضوع للطلب كالفعل الناسب له وهو
ادعوا او اريدوا واعنى (واقادته فادته) عطف تغييراى افادة حرف النداء فائدة
الفعل الناسب له وقادته الدعوة وحرف النداء دال عليها (و) انصابه (عند المبرد
بحرف النداء لسده سد الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناسب له لانهما
حذفى الفعل وجوبا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل
عمل مقام مقامه ورد بان الفعل الناسب له وان حذف لفظا لانه مقدرية والمقدر فى الية
كالمفوق لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا فالعمل له ايضا
لقوته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا او مقدرا (وقال ابو على) الفارسى (فى بعض
كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه المصنف (ان
يا واخواته اسما افعال) تنصب المتادى على المفعولية كاتنصب اسما افعال المتعدي
المفعول به مثل رويد زيدا وها زيدو عليك زيدا ومنع بان اسما الافعال لا تكون اقل
من حرفين والهزمة من ادوات النداء وهى على حرف واحد وان قال الرضى فيه
ما قال (فعل هذين المذهبين) اى مذهب المبرد ومذهب ابنى على (لا تكون) المتادى
(من هذا الباب اى بما انتصب المفعولية) فيه (بما مل) واجب الحذف بل المتادى
منصوب على مذهبهما بما مل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام
الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل عند ابنى على (وعلى المذهب) الثلاثة مذهب
سيويه والمبرد وبنى على (كلهما مثل يازيد جملة وليس المتادى احد جزئى الجملة) من
استند والمستند اليه على المذاهب كلها (فمن سيويه جز آ الجملة) اصله جز آ ن سقط
نون الثانية بالاضافة الى الجملة مرفوع تقدرا لانه متدا مثل قولك هذا نون يابنك
يدل عليه قول الشارح (اى الفعل والفاعل) تفسير لعجز أن (مقدرا) خبر لقوله
جز آ الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للبتة فتكون الجملة بمنزلة مقدرة

فمن سره ولا يرد عليه
سلام الراد لظهور انه لا
دخل فى طائفة الصفة لكونه
غاية فى البداهة فلا من كونه
مبنى كلامه ومصدر تفسير
الفاعل يرشدك اليه كلام
الهندي هذا ان يكون
من باب حذف المفعول
اى ونحو مما بنى للمفعول
او يكون المراد صيغة
الفاعل الى صيغة المفعول
اى الى الماضى المجهول
والضارع المجهول فبتناول
نحو الفعل واستعمل
وغيرها وهذا من باب
ذكر العلم وارادة صفة
الشهور نحو لكل فرعون
موسى اى لكل جبار عادل
قامر هذا كلامه فان
الشامل الجبر لا يترك بعد
ذلك ان ما ذكره
الشارح وما فسره بالفاعل
وما عاده المراد زائدا
فى التكلف كما سبق من
الخبر قوله وفى ان عمل
كلامه فمن سره على ما
ضوءه بالاولى بما لا يليل
اليه ثم ان كلام الفاعل صريح
فى ان القول بكون المراد
صيغة الفعل صيغة الفاعل
ومن فعل فعل صيغة
المفعول انما هو لا بداج
قولنا زيدا مضروب فلامه
تحت الترخيص ولقد عرفت
انه ليس كذلك بل
الامكان لذلك لظهور ان
صيغة المفعول لا
المضروب الا بتقدير
المضاف اعمى بان قال
صيغة اسم المفعول وهو لا
يقتضى فى هذا المقام خروج
صحة الفعل وايضا لا

فلا يكون حرفا لتداء ولا التادى احد جزئيا (و) وعند المبرد حرف التداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل لان عدمه لا حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون المسند مذكورا عنده (والفاعل) اى المسند اليه (مقدر) فيكون الحرف عنده احد جزئيا والتادى ليس بجملة ولا احد جزئيا ايضا (وعند ابى على احد جزئيا اسم الفعل) وهو حرف التداء (و) الجزء (الاخر ضمير مستتر فيه) اى حرف التداء لكونه اسم فعل قبل الاستدراك الاسماء الافعال فيكون جزأ الجملة كالاها مذكورين الا ان احداهما ينسب المسند ملفوظ والاخر ينسب المسند اليه مستتر فيه فالتادى ليس احد جزئيا ايضا المختار من هذا المذهب الثلاثة هو مذهب سيويه عند المصنف ولذا جعل التادى بما انتسب بهما لم واجب الحذف واليه ذهب العلامة الزعزعي ايضا كاهل تلك ساهاتأمل واهل اعلم (وبنى) بالياء للمفعول وثابته ما استكن فيه (اى) يجب ان ينسب (التادى) لانه يجوز لانه ظاهر الحال في المسائل لا الجواز في السمة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب وهو جزاء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزء على الشرط والا فالجزء المحذوف (قدم) المصنف بيان البناء والحذف والفتح على النصب) مع ان تقديم النصب عليها اولى والسبب بالمقام لان البحث في بيان النصب على المقولية والاعراب ادى الى لقلة كل واحد منهما بخذف المضاف لثلاثة لثلاثة لتساوى مجموع هذه الثلاثة مع النصب واقسامه ثلاثة كاقسام المضموم المحفوض والمفتوح (بالسبة) والقياس (الى النصب) واقسامه كما عرفت ثلاثة المضاف وشبهه بالتركبة (وطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواه) كما عرف في الاعراب التقديرى واللفظى (على ما يرفع) مبنى للمفعول وثابته ما استكن فيه راجع الى التادى (هـ) والضمير المحرور راجع الى الموصول (اى) ينسب التادى (على الضمة) اذا كان بالحركة لفظا مثل يازيد وبارجل او قدرا مثل باحلى وباني (او) ينسب على (الالف) في المتى مثل يازيدان وبارجلان (او) ينسب على (الواو) في الجمع المذكور السالم مثل يازيدون ويا سلامون وهذا ان لا يكونان الا مثنىين لفظا بخلاف الاول كما عرفت (التي يرفع بها التادى) والموصول مع الصلصة لاحداث ثلاثة على سبيل البدل (في غير صورة التداء) ينسب وما يرفع بالضمه اذا لم يكن نادى مبنى على الضمة اذا كان نادى وما يرفع بالالف والواو بلاضافة اذا لم يكن نادى ينسب على الالف والواو اذا كان نادى قوله في غير ضرورة التداء اما قبل التداء فيكون حينئذ اسناد يرفع الى التادى باعتبار ما يؤلف اليه من قبل من قتل قتيلا واما بعده فيكون حينئذ التمييز عن المسند اليه بالتادى باعتبار ما كان مثل وآوا التامى امواهم (او الفعل) عطف على التفسير بحسب المعنى كما قيل الفعل اعني يرفع مسند الى ضمير مستكن فيه راجع الى التادى او الفعل (مسند الى الجار والمجرور اعني هـ) فيكون مفعول ما لم يسم فاعله الجار والمجرور (ولا ضمير فيه) اى في يرفع ح لانه يلزم تعدد الفاعل بلا عطف

يشور التفسير المذكور في شانه حيث تم الوجه تفسير الكلام حسب اراد صاحبه فان المصنف قال في الصرح قوله وشرطه ان تدبر سبعة الفعل الى فعل ينقل اودت الى معنى فعل وفضل وحينئذ لا يبقى شيء خارجا عن الشرط (قوله) لزوم كون مسندا او مسندا اليه مما مع كون كل من الاساتين تابعا ليل ينقض هذا يزيد معلوم اوجه فاما ذلوا اقيم مقام لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مفعوله في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول اليه باسناد تام فاعلم مسندا اليه باسناد تامين فليبين كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه بها وعليك محيط به فليس سرمانا جعل قوله هذا جزءا الشرط بخصوص بصورة اسناد الفعل اليه والفاعل يترض باسناد المفعول اليه على ان اقامة القائم لهما ذكره من المثال مقام الفاعل في حيز النصب ونحوه راجع الى التادى تمسك بجواز جعل المبتدئ اليه على المصدر عن نظرية سليمة (قوله لان النصب مشعر بالصلة فلما استند اليه فان النصب والاشارة اورد عليه ان النصب في الظرف مشعر بالظرفية ومع ذلك يجوز الاسناد اليه واجب بان ذات المفعول اليه يفتنى

(وارجاع الضميره المستكن في يرفع على التقدير الاول الثاني لانه ليس فيه مصدر الى الاسم) المتأدى اى على ما يرفع به الاسم لكونه في تحت الاسم (غير ملانم لسوق الكلام) في عمله لان قرينة الخصوص التي هي مقام المتأدى لكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة العموم التي هي تحت الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المتأدى هو الاول ليناسب السوق (ان كان) اى (المتأدى) (عفردا) (اى لا يكون) المتأدى (مضافا) مثل يا عبداقة (ولا يكون ايضا (شبه مضاف) مثل يا خيرا من زيد (وهو) اى شبه المضاف (كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه) كاتضمام من زيد الى خيرا فان معنى خيرا لا يتم الا بانضمامه اليه (معرفة) خبر يمد خبر فبنا المتأدى له شرطان الافراد والتعريف والمراد بالتعريف ههنا التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احد المعرفة المضمرات واحدها المهمات فهما مبنيان باتضمامهما والمبنى لا يبنى واحدها المعرفة باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما سبق في وصرح بالتعريف الاضافي بقوله مضافا فبقى التعريف بالعلم والتعريف بالنداء (اي قبل دخول حرف النداء) وذلك بخصوص العلم لينا ما لمارضى (او يمدد) (او يمدد دخول حرف النداء) (وانما يبنى) بالنسبة للمفعول المتأدى (المفرد المعرفة) يمد دخول حرف النداء عليه (لوقوعه) اى لوقوع المتأدى (موقع الكاف الاسمية) التي في ادعوك لان حرف النداء نائب عن ادعوا والمتأدى قائم مقام الكاف المتصل به فيا زيد بمنزلة ادعوك (المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية) في ذلك واذك اما المشابهة لهما لفظا فظاهر واما معنى فلان كل واحد منهما موضوع لمنى الخطاب (وكونه) عطفت على وقوعه اى وكون المتأدى المفرد المعرفة (مثلا) اى مثل الكاف الاسمية (افرادا) (تعريضا) اى في كون كل منهما مفردا معرفة (وذلك) اى المذكور من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه مثلهما في الافراد والتعريف واقع (ونابت) (لان يا زيد) بكافنا (بمنزلة ادعوك) وهذه الكاف اعني كاف ادعوك (ككاف ذلك لفظا ومعنى) والحاصل ان المتأدى المفرد المعرفة معناه لكاف ادعوك في الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك الكاف في الافراد والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل في البناء لانه حرف في كاف ادعوك لمشابهة له ونحو المتأدى ايضا المشابهة مشابه فكان المتأدى متشابها لكاف ذلك بالواسطة لان مشابهة المتأدى للمتشابهة (متشابهة لذلك التي اذا تحدثت المشابهة وههنا كذا) وانما يبنى على الحركة حقيقة او حكما لروض بناءه وعلى القسم فرقا بين حركة المتأدى المعرب نحو باقوم وباقومنا وحركة المبنى نحو باقوم القسم كاعملوا في نحو قبلك ومن قبلك وقبل واما المضاف والمشابهة له فلم يبيننا لتعدد المشابهة افرادا والفكرة المفردة تفقد المشابهة تعريضا واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المتأدى (وانما قلنا ذلك) يبنى وانما قلنا ان المتأدى مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف بيان عشايتها لكاف ادعوك (لان

الظرفية والنصب يدل على قصدنا بخلاف المفعول فان ذلك لا يقتضى التولية وانما يطمح به بالنصب كقصدنا وهذا كما ترى وايضا يرد على ما اختاره قدس سره لزوم الجواز على هذا الواقع قرينة والنعم مطلقا فالمصواب ما قاله المصنف وهو انما قلنا ان المفعول له كذلك لانه قد يكون ملة لا فعال متعددة تقول ضربت واكرمت واعطيت اكراما لزيد فلواقع هذا المفعول مقام الفاعل لكان امان مقام مقام المصروع او مقام احدها وعلى كل تقدير يلزم خروج بعض الافعال من الفاعل وهو باطل فلما نظر هذه القاعدة لعرب استخرجوا من اشياء في المواضع التي لا تند في الافعال لك (قوله) اى كل من المفعول له والمفعول منه كالقصور الثاني والثالث الخليل الاول تفسير كذلك بالمفعول الثاني من باب علمت يكون اشارة الى واحديته وليس من سلامة الفهم وان كنت قريب فانظر الى المتن حتى تقف على قوة القسم وضعف هذا الوم (قوله) تبين قبل تبين وجوب عند البصريين وتبين اولوية عند الكوفيين وبعض اللأخرين وحمل الصبي على الاولوية اشتمالية بقوله فالجميع سواء لم قيل

الاسم لا يبنى الامشابه الحرف او القمل) الذين هما اصل في البناء فيكون المادى مشابها
لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيبنى (ولا يبنى) المادى (للمشابهة الاسم المبنى) الذى
هو الكاف في ادعوك لان الاسم ليس باصل في البناء والا لكان لا استتار من المستعير
والسؤال من المحتاج للفقير وذلك مستبعد جدا (مثل يازيد وارجل) هذان (مثالان لما)
اى للمادى الذى (هو مبنى على الضمة) بلا تونين وبمحو زونونه للضرورة مثل قول
الشاعر سلام الله باطر عليها * وليس عليك يا معمر السلام * (اولهما) وهو زيد
(معرفة) بكونه علما (قبل النداء وثانيهما) وهو رجل (معرفة بعد النداء) بل بالنداء
لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة تعرف بدخول الحرف لقصد تعريفه
(ويازيدان) هذا (مثال المبنى على الالف) (ويازيدون) هذا (مثال المبنى على الواو)
ليكون رفعهما بالالف والواو (ويخفض) بالياء للمفعول بالحاء والصاد المجتبعين
والمستكن فيه ثابته (اى نجر المادى) ادخول ما هو من خواص الاسم عليه وهو اللام
فيكون معرا فينجر اما لفظا واقديرا ولا يستثنى الا بكلمة يالكونها اسلام من بين حروف
النداء ولهذا يندب بهادون غيرها ولا يكون مستثانا الا المفرد المعرفة او المضاف الى
العلم لانه لا قال بالرجل فى راجل لانه حينئذ يكون نكرة ولا قال ايضا بالخير من زيد
فى باخير من زيد (بلام الاستثانة) (اى بلام تدخله) اى المادى (وقت الاستثانة) به
الاضافة لادنى ملاية (وهى) اى هذه اللام (لاما للتخصيص) لالام التليل ولا غيره
ادخلت بالياء للمفعول (على المستثان) اى على من ارى انوثته (دلالة) لمفعوله
للدخال اى لتدل اللام (على انه) اى المستثان (مخصوص من بين امثاله) واشباهه
فى الصلاحية فنوث (بالهاء) الباء داخلة على المقصود اى لتدل اللام على ان الهاء وطلب
النوث مخصوص من بين امثاله فى الصلاحية له بالمستثان ولهذا اختيرت اللام للدخال
على المستثان من بين الحروف (نحو يازيد) فزيد مادى مستثان ادخل عليه اللام
والمستثان له محذوف اى يازيد للمعلوم وللام الاستثانة متعلق بالفعل المحذوف وهو ادعو
او اريد وجاز ذلك فى المسمى بنفسه بعد الحذف الا انها لاتراد الا فى احد الموضع الثلاثة
الاستثانة والتعجب والتهديد ساط ومناه بالفارسية مخصوص كردم ترا اى زيد
نحو تارندن ومحاضر شدن از سبب آنكه خبرا درس توانى ضعيف را (وانما تحدث) هذه
اللام مع ان القياس ان اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو زيد لان الكسر اصل
وليوافق حركاتها كلها (لثلاثين) بالمستثان له اذا حذف المستثان يبنى اذا كان كسر
هذه اللام قياسا مطردا بلزم التباس المستثان له لان كسر اللام فيه قياس مطرد ايضا
عند حذف المستثان (نحو بالمظلوم اى يا قوم) للمظلوم يبنى ادعوك لهذا الضعيف
لتعظروا فيه وتبينوا اياه (قوله لم يرضع لاما للاستثانة) فى المستثان بل كسره على ما
هو القياس (لم يرضع) لفظ (المظلوم فى هذا المثال) اى فى نحو بالمظلوم (مستثان او
مستثان) ان المظلوم فى هذا المثال مستثان له يبين لان المظلوم يستثنى فكيف

بين هذا والقاعد فاعلم
ان المفعول الاول من باب
اصطت اولى من الثانى اذا
قد يكون المفعول الاول
من هذا الباب مجرورا
بحرف الجر كما فى اقام الله
شيثا لانه باقى اى اقام الله
شيثا والتكى بالكل فان
التبيين ظاهر فى الوجوب
نفس فيه فلا يصح حله
على الاولوية الا لى الى
قول الرضى واذ ارجم
المفعول به تبيين للقيام
مقام الفاعل هذا
مذهب الصريين واما
الكويين ورواهم بعض
للتأخرين فذهبوا الى
ان قيامه مقام الفاعل اولى
فان جعل الاولوية مقابلا
لتعيين واداه مناسبة
لاولوية يتوجه فالجميع سواء
ليس مستطرا فان مضاعفا
قبل اذ لم يوجد المفعول
به فيصير ماسوا مواء
فى الجواز وعند وجوده
كانت سواء فى عدم الجواز
وتوهم الثانى اصحوبة
وكانا القائلان توهم مفعوله
الاول لمفعولا به فاشبه
وهما لا يتقاضى ذلك بما
كان مفعولا الاول بواسطة
الجواز فمع كونه مفعولا
على اثنين للقيام مقام الفاعل
وملكه محيط بشان ذلك
(قوله) لتدنبه بالفاعل
قول النطق ان يقال كا
ان المفعول به قائم مقام
الفاعل كذلك غير المفعول
بمقام مقامه فى استناد الفعل
المفعول اليه لان الفعل
المفعول وضع للايقاع
على الفعل فاعلم ان

يستأنث منه لانه اذا لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره وانما
اورده من امثاله لانه اذا لم يفتح اللام في القياس فيه فتحة فيها فيه اولى (ولم يكن) بالبناء
للمفعول (الاسم) اى ولم يفتح اللام في المستأنث وبكسر في المستأنث لان العمل بالقياس
فيها هو القعود هو الاولى لان المقصود من المستأنث هو المستأنث (لان التادى المستأنث
واقع موقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا (التي يفتح لام الجر معها نحوك) لان الاصل
في كل لغة كانت على حرف واحد كالقاف او الواو ولا من الابتداء وهجرة الاستفهام ان
يكون مبني على الفتح لتقل الضمة والكسرة على ما هو موضوع على الحققة ففتح لام
الاستأنث في المستأنث ايضا قياس لما قام هو مقامه (بخلاف المستأنث لمدم وقوعه مع موقع
الضمير) فبقى على القياس وهو كسر ما اذا دخل على المظهر (فان عطفت) بناء الخطاب
(على) المنادى (المستأنث) باعادة لام الاستأنث في المعطوف (بغيره) فيه نحو بالزيد
لعمركست لام الاستأنث في (المعطوف) عملا بما هو الاصل في اللام وهو انه اذا دخل
على المظهر يكسر على ما سبق (ولان الفرق بينه وبين المستأنث له حاصل بطله على
المستأنث) لان المعطوف في حكم المعطوف عليه واذا كان المعطوف عليه مستأنثا يكون
المعطوف ايضا مستأنثا (وان عطفت) انت (مع) باعادة (يا) ايضا (فلا بد من فتح لام)
الاستأنث في (المعطوف ايضا) اى لا بد من فتح اللام في المعطوف عليه لانه لما عيد
لام الاستأنث وحرف التداء في المعطوف صار كأنه لم يكن معطوقا بل منادى مستأنث
برأيه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالمعطوف لم يصح ان يكون قرينة نحو ما
لزيد وبالعمر (فكأنه) اولا بالعمر ولزم الفتح (وانما احرب المنادى) اذا كان مفردا
معرفة ولم يكن مع ان علة البناء هي الافراد والتعريف والخطاب لم يزل بدخول لامها
(بعد دخول لام الاستأنث) واما ايضا كان مضاعفا مثل البداة فكذلك (لان علة بناءه)
وهي الافراد والتعريف والخطاب (كانت) تلك اللمعة (مشابهة للحرف) وهو حرف
الخطاب في ذلك (واللام الجارة من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف
الجر مطلقا مختص بالاسم (فبدخولها) عليه (ضمت مشابهة للحرف) وان كانت
اللمعة موجودة الا انها ضيقة والضمير لا يؤثر فيها بخلاف الاصل وهو البناء (فاحرب)
المنادى المستأنث (على ما هو الاصل فيه) اى في الاسم وهو احرب فبفتح دخول الجار
لفظا وتقديرا (قل) بى اعترض على قول المصنف ويخفى بلام الاستأنث بانه غير
جامع لانه (قد يخفى المنادى) وقد هنا لتحقيق كافي قوله تعالى قد علم ما هم (بلام)
التي يجب والتهديد اى بلام يدخل المنادى وقت التعجب اى تعجب المنادى من المنادى
وتهديده وتخويفه اياه (ايضا) اى كما يخفى بلام الاستأنث (فلام التعجب نحو بالعماء)
فكأنك ابصرت ما في مكان لا يرعى ولا يظن وجوده فيه فالحجج فتناديه وقول تعالى
قالك عجب الشان لا يبرئك كل واحد (والله وادعى جمع داهية وهي الحسية العظيمة

غير المعلوم به وقع الفعل
عليه يضرب من التشبيه
والنزول في وجه المفعول
بالاصح اقامة غير مقامه
لعدم جواز اجتماع التائب
والتوب وهذا يقتضى ان
يكون التصدي بحرف الجر
مقتضا للمفعول به بواسطة
فصل مع غيره على السواء
لعدم تحقيق المقام وقصر
النظر على الظاهر وان
يكون ذكر في قولهم
ضرب في العاد لنوا مينا
على مساحات الكلام اذا
التي مضروبة العاد
بضرب من التزليل ولا
يخفى انه من صواب
الاولى لاختلافه على
التأني والتأني وبده
من مظان التصديق
والبيان اما الاول فلان
القاتل ادى ليل ذلك
السبة كون العين معنى
الاولوية وهما جزم على
استماع ثبابة شى آخر عند
وجود المفعول به على ان
القاتل باستواسم التصدي
اليه الفعل بواسطة الحرف
مع غيره من المعاني الباقية
بل المعنى ما كان باللام
التليل او كلة في وصى
من ذبها لاسم من ليس بما
يتصدى اليه الفعل بواسطة
حرف فقولهم جمل التصدي
بحرف الجر مع غيره
السواء لعدم تحقيق المقام
اضحى لاولى الانعام
وتوهم التشبيه والتزليل
وكون في نواى الكلام
من عدم الاطلاع فانه لا
يتبرهن شى من المعاني
بالامه مقام الهمام كما

(ولام التهديد نحو بالزيد) في مقام تحويف المتأدى والمتأدى ولذا قال الشارح (لا تقلنك)
 لتكون قرينة على أن بالزيد للتهديد وفي الهندى فالاول يذكر عند العبور على ماء
 عظيم في موضع لا يظن وجوده فيه والثاني يستعمل عند نزول نواب الدهر وشداؤه
 انتهى (فلم اهل المصنف ذكرها) ولم يذكرها (وكيف يصدق) الاستفهام للانكار
 يعنى لا يصح (قوله فيما يمدو يتصب ماسواها كليا) لان الضمير فيما سواها يرجع الى
 المتأدى المفرد المرة والمتأدا المستثبات باللام والمستثبات بالالف فيجئذ لم يكن سواها
 كله منصوبا لانه نجر بلاى العجب والتهديد مع انها داخلان في ماسواها (واجيب)
 عن هذا الاعتراض (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين اللامتين لام الاستثناء) يعنى
 يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستثناء وان كان مجازا (كان) حرف من الحروف
 المشبهة بالفعل (المهدد) حال كونه (اسم فاعل) من هدد (يستثبت) اى يطلب الفوت
 والعون (بالمهدد) اى من المهدد حال كونه (اسم مفعول) فينايه (ليحضر) (المهدد)
 اسم مفعول (فيقيم) المهدد اسم فاعل (منه) اى يأخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول
 (ويستريح) المهدد (من الم خصومته) فاستغاة المهدد بالكسر بلام الاستغاة من
 المهدد بالفتح في دفع الحصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المستثبت يستثبت
 من المستثبات لدفع الحصومة والظلم من المستثبات له فيستريح (وكان المتعجب) اسم
 فاعل (يستثبت) اى يطلب الفوت (بالمتعجب منه) اى من المتعجب منه اسم مفعول
 فينايه (ليحضر فيقتضى) (ويزيل التعجب (منه) اى من نفسه (العجب ويستخلص)
 ويستفرغ (منه) اى من العجب ويكون فارغ البال والحال فلم منه ان لام التعجب
 ولا م التهديد لام الاستثناء فيكون كلام المصنف جامعا ولم ينقض بقول من قال قد
 يخفف المتأدى بلام التعجب ولا م التهديد فلم يتم قوله وينسب ماسواها كليا (واجيب
 عن لام التعجب بوجه آخر) اى بجواب آخر (ذكره المصنف في الايضاح) شرح
 المفصل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المتأدى في قولهم يالهاء وبالدهوى) محذوف
 لانسيا (ليس) المتأدى الداخل عليه لام التعجب (الماء واللدواى) بل المتأدى
 الاسم المحذوف بقرينة (واعا المراد) من قولهم لهما وبالدهوى نحو (يا قوم اى
 يا هؤلاء اعجبوا) امر من عجب يعجب على وزن علم يعلم اى تعجبوا (للماء) الذى
 في مكان لا يرجى وجوده فيه (و) تعجبوا (للدواى) المتابع بعصها اربعض اى
 لا يظن وجود واحدة منها في دار الاسلام المحفوظة من الآلام التى دار الاسلام
 (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المبصر (ان القول) والحكم (محذوف المتأدى على تقدير
 كسر اللام) فيأبى حرف التداء دليل قوى على ان المتأدى محذوف لان اللام
 في المتأدى مفتوح لا عرف تسابعا ولما كسر على انه ليس بمتأدى للمتأدى محذوف (واما
 القول بان المتأدى محذوف) على تقدير قصها فشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها) وهو كون

يوشك اليه النظر في قوله
 اعطى زيد درهما واما الثاني
 فلان التحقيق في هذا المقام
 ان كل ما به زيادة الاحتمال
 صح ثباته لما كان
 المقول به اقرب الى الفعل
 مما سواه لان الفعل يستدعى
 بما يستدعى ما لا يتعلق له
 عند البعض ولم يحذفه
 غيره عند قبامه لظهور
 زيادة الاحتمال به ولما جاز
 الاحتمال باسرها ايضا
 وان كان بعيدا ساريا
 غير المقول عند ثبوته
 جازا عند الآخرين وبه
 يظهر سر تسوية الاصلين
 غير من التماثل ولقد
 اصاب الشيخ الرضى حيث
 قال والاولى ان يقال كل
 ما كان ادخل في غناية
 التكلم وانما به يذكر
 وتخصيص الفعل به فهو
 اولى بالثبوت وذلك اذن
 الاختياره على ان قوله
 لدم جواز اجتماع التائب
 والنوب صريح في زعمه
 ان النوب هو المحذوف به
 وهو باطل جزمالان
 النوب في جميع الصور
 وعلى جميع التقادير ليس
 الا لفاعل والمفعول به هو
 التائب كقوله (قوله)
 وفائدة وصف الضرب
 بالندة التنبية الخ قبل
 وكذا فائدة الزمان المبين
 في التنبيل حيث قال امام
 الامير ولم يقل مكانا لالتنبية
 على ان الزمان المطلق
 والمكان المطلق لا يصلحان
 لقيام مقام الفاعل لدم
 الفاعلة لالة الفعل عليها
 وعلى هذا يبنى ان لا يجوز

قيام مفعول بهم مفعول
الاجرام مقام الفاعل وان
يقال ضرب شخص وكذا
المفعول بواسطة اذا
كان في غاية الموم نحو
ضرب في مكان هذا وانت
خير بانه لا يتصور هذه
الجمعية باراد مطلق الزمان
والمكان بخلاف وصف
الضرب اذ لا دخل فيها
والنتيجة انما يحصل به دون
غيره كيف ومساواه
طروف ومقابل وهو
ليس منها وما دعه من
لزم امتناع ضرب شخص
مخوع نعم يجب افادة الكل
اذ التائب عن الفاعل لا يد
وان يكون مثله في افادة
ما لم يفده الفعل حتى يشين
احتياح الفصل اليه ليس
مما كلام الاخرى المتكافئة
قلت ضرب ضرب لا يكون
هذا مفيدا الا ان تقول
ضرب ضربة فيفيد لكن
قولا ضرب شخص ليس
كذلك لضرورة حصول
الافادة فيه وعلى هذا
القياس الزمان والمكان
(قوله) وفي بعض النسخ
ومنه قيل الاوجه ان المراد
حينئذ ومن الفاعل وفادته
التي هي على امن لمحات
الفاعل ولذا جيل الرفع
علم الفاعله وفساده اظهر
من ان يخفى (قوله) للتلزام
بينهما على ما هو الاصل
فيهما ولذا جمعا بعض
في حد واحد وقال ما
الاسان المجرد ان الاسناد
ومحذوفه لا ينبغي ان
وهو ليس كائني لانه
لا يستقيم ان يحد مختلفان

التنادى قائما مقام الكاف التي فتح اللام معها (حينئذ) اي حين كون التنادى محذوفا
(كما هو الظاهر مناسب) فلا يستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم ما لا يجابه
الحجب الاول فان قلت لا يغصر المقتضى فيسبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب
صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحا واذا
كان مكسورا فلا يصح تأمل وانصف ولم آلهجدا (وضيح) بالبناء للمفعول (اي
يفي التنادى على الفتح) وجوبا (لالحاق الفها) اللام ههنا لتوقيت كقولها تعالى اقم الصلوة
لدولة الشمس اي وقت طلوعها اي (لالحاق اي) وقت الحاقك (الف الاستثانة) اي
وقت لحاق الفها (باخره) اي باخر التنادى (لاقتضاء الالف) في كونها الفا وباقي
على تلك الهيئة (فتح قبلها) اي يكون الحرف الذي كان قبلها مفتوحا لا ما اذا لم يكن مفتوحا
لا يخلو اما ان يكون مضموما ومكسورا فالاول يستلزم قبلها واوا مثل قول في قال
والثاني ياء مثل بيع في راع فوجب ان يكون ما قبلها مفتوحا (ولا لام) (فيه) اشارة
الى ان لا في الجنس ولا اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا تقيد به
كا قبل بل اتحاق لا يجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن (ح) اي حين الحاق الالف
(لأن اللام يقتضى الجر) اي جر ما دخلت هي عليه (والالف) يقتضى (الفتح) اي فتح
ما دخلت هي عليه (لن ان اترهما) يعني بين اتر اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح
(تأني) (بضم الفاء) لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم الفاء والياء فهدف الياء فصار
الرفع فيه تقدير بالان الجبر والفتح لا يجتمعان في محل واحد (فلا يحسن الجمع بينهما) اي بين
المؤثرين اللام والالف وانما قال فلا يحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغناء نحو
يا زيدا ولكن بلقوا احدهما لدم ظهور اثره (مثل يا زيدا) (بالحاق الهاء) اي بالتنادى
(للقوف) (و ي نصب) بالبناء للمفعول (ماسواها) اي يبق التنادى على نصب كل له
قبل ان يكون منادى فلا يرد ان نصب التنادى تحصيل الحاصل وهذا لا يحصل (اي نصب
بالفعولية) اي منادى (سوى) اي غير (التنادى المفرد المعرفة التنادى المستثناة
سواء كان (مع اللام) مع (الالف) لفظا) فصل للنصب اي نصبا لفظيا مثل ما عبادة
(او تقدير) اي نصبا تقدير يامل يا ابا العباس (ان كان) التنادى (معريا) يعني ان كان
التنادى مما يمكن ان يكون معريا (قبل دخول حرف النداء) عليه وان كان مينا قبل
دخول فهي يعني على ما كان (لان علة النصب) اي لان العلة المستزمنة لنصب التنادى
مطلقا (وهي) اي تلك العلة (المفعولية) اي كون التنادى مفعولا به (متحققة) موجودة
(فيه) اي في التنادى الذي لم يكن مفردا معرفة ولا مستثناة باللام والالف (وما غيره
مفرد عن حاله) ما نافية وغير فعل ماض مني لفاعل وخبر المصوب راجع الى الموصول
الذي في قوله فيا سواها ومفردا فعل غير المراد بالخال ههنا النصب والمفرد في التنادى
المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناء وفي المستثناة اللام لانها تقتضى الجر

حقيقة محد واحد كما يتبع
ان يقال الانسان والفرس
جسم متحرك وقصد الخ
لها فكذلك هذا الاثر
الجامع احد باعتبار ما
اشتراكه من الاسر
العام وهو كون كل واحد
منها مجرد من العامل لم
ينقسم الاعلى تقديران
بذكر باسمها من تلك
الجهة العامة مثال ذلك
ان نقول الحيوان جسم
متحرك فيدخل فيه
الفرس والانسان وانما
ارتكب ذلك لانه قد علم
ان النحسين انما يميزون
بكونه مستدالياه وكون
الخير مستدالياه في صورة
افراد كل منهما يرد
التفصيل باننا اذا فراد المبتدأ
يرد ان قام في اقا بالزبدان
ليس مستدالياه وهو
مع ذلك مبتدأ عندهم
ليخرج عن الحد ما هو منه
فلا يتكسر وكذلك اخر
احدا لغير بكونه مستدالياه
ورده عليه ذلك بينه فانه
مستدالياه وليس الخير لالا
يطرد لئلا يمتك افرادا
فذلك ولم يرد والخروج
عن اصطلاحهم جميعا
يحدوا حدولا امكان ان
يحد بكونه مستدالياه
ورده لئلا يمتك افرادا
فذلك لم يمتك افرادا
والتحقق ان المني الذي
كان بالابتداء مبتدأ من
واحد وهو كونه اسما
مجردا من المواصل له صدر
الكلام في الاصل فلهذا هو
المني الذي سمي باعتباره
مبتدأ وانما حمل من تعريفه

وفي المستأنث بالالتفات لانه انقصى الفتح وليس فيها سوا ما شئ منها فيبقى على ما كان
قبل كونه متادى من النصب لفظا وتقديرا (وماسوى المفرد المعرفة) ينقسم الى اربعة
اقسام لانه اما ابتداء افراد فقط او ابتداء التعريف فقط او ابتداء شيئا معا او الاول
اما ان يكون مضافا وشبهه فالتقسمة الى اربعة (اما ما لا يكون مفردا ان يكون) المتادى فيه
(مضافا وشبهه مضاف) وهو القسم الاول المتقسم الى قسمين (واما ما يكون مفردا ولكن
لا يكون) المتادى فيه (معرفة) وهو القسم الثالث (واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة)
وهو القسم الرابع (فالقسم الاول وهو) (اي القسم الاول ما لا يكون) المتادى فيه
(مفردا لكونه مضافا) يعني ما يتلقى فيه افراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان
علما (مثل عابد الله) او غير علم مثل عابده (و) (القسم الثاني وهو) اي القسم الثاني
(ما لا يكون) المتادى فيه (مفردا) يعني ما يتلقى فيه الافراد فقط (لكونه شبهه مضاف
مثل) (باطلا لاجبلا) وهو اما معمول للاول مثل يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد ويا
طالما جبلا واما معطوف عليه عطفت النسق نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم
لمدعيين واما نصت نحو جلة نحو يا حليلا لا يبجل او ظرف نحو يا بائعة من ذات صرفه
عليك ورحمة الله السلام فان قلت كيف عمل طالما مع عدم الاعتداد وهو شرط في عمله
قلنا الاعتداد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتداد عليه وعلى الموصوف
لان التقدير باننا نأوبا كوكبا طالما جبلا (و) (القسم الثالث وهو) اي القسم الثالث
(ما يكون) المتادى فيه (مفردا ولكن) اي الا انه (لا يكون معرفة) بل يكون نكرة للجمع
قصد اثنين (مثل) (بارجلا) (مقولا) (لغير معين) اشارة الى ان الظرف صفة وعلى
ان حرف النداء لا يستلزم التبيين مالم قصد (اي لرجل غير معين) فيه اشارة الى ان
غير مفعول موصوف مقدر (وهذا) اي قوله لغير معين (توقيت نصب رجلا) على ان اللام
فيه للتوقيت يعني بيان لوقت نصبه وبيان ان المتادى ينصب وقت كونه غير معين (تقيده)
على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لما لمه فيكون قيدا لنصب لان ما يكون قيدا للعامل
يكون قيدا للفعل ايضا (لانه) اي لان المتادى مفردا نكرة اذا كان منصوبا لا يحتمل
المعين حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة (والقسم الرابع) من الاقسام اربعة (وهو
ما لا يكون) المتادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا معرفة) لانه ليس في شئ من انواع
المعرفة ولا لكونه موصوفا نكرة (مثل يا حسنا وجهه) بالرفع لانه مفاعل حسنا لان حسنا
صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا من خصنا حسنا
وجهه (ظريفا) صفه في الحقيقة وفي الظاهر صفة لحسنا وانما وصفه ليكون المثال
نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين (ولم يوردا المصنف لهذا القسم) اي
القسم الرابع (مثالا) كما ورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفى في كل قسم بمثاله كما هو
دأ به في بعض القواعد (اذ حيث انفتح استفاء كل من القيد) الافراد والتعريف (مثال)

يعني لانه اذا علم انتفاء قيد بمثال مثل يا عبدا لله وانتفاء قيد التصريف بمثال مثل يا رجلا لتبر
معين (سهل) من باب ظرف اى صار يسيرا (تصور انتفاءهما) اى انتفاء القيدين بمثال
واحد (مما فلا حاجة الى ايراد) واثبات (مثاله) اى لقسم الرابع (على اخراده) مستقلا
(مع ان المثال الثاني) وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف (يحتمله فيمكن ان يراد
بقوله باطالما جلا غير معين) بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما يمكن ان يراد به
غير مفرد وهو الظاهر المتبادر لانه في تقديره بالانسان او يا كوكبا طالما جلا كاسبق (و
هذه العبارة) اعني باطالما جلا (اعم من ان يراد بها) واحد (معين) فيكون مثالا
للقسم الثاني (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا
للقسم الرابع (فانثلة الاقسام) الاربعة (باسرها) اى بجميعها (مذكورة) في الكتاب
(وهذا لماثلة كلها مثال لما سوى المستثبات بالالف والمستثبات باللام (ايضا) اى كما
كانت امثلة لما سوى المادى مفردا لمعرفة فان عبدا لله ليس بمستثبات باللام ولا بالالف
وكذا طالما جلا ورجلا لتبر معين (فلا حاجة الى ايراد) واثبات (مثاله) اى لما سوى
المستثبات (على حدة) واستقلال (والمرغ من انواع المادى واحواله شرع في بيان
احوال توابعه فقال (توابع المادى) سبع معنى التوابع في تفصيله وتحقيقه في بحثها
(المبنى) صفة المادى (على ما يرفع به) المادى متعلق بالمبنى وفيه اشارة الى ان اللام فيه
لهذه الخارجى لانه لا يجزى الحكم الا في المستثبات بالالف وان كان مبنا بل يحمل
على لفظه فقط لان يقال يازيدا وعمر الا وعمر (المفردة) بالرفع صفة التوابع (حقيقة
او حكما) تفصيل للأفراد مبنى يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان لا يكون مضافا ولا شبه
اصلا او مفردا حكما بان يكون مضافا بالإضافة اللفظية فانه وان كان مضافا لكنه
مفرد حكما على ما سياتى (وانما قيد) المصنف (المادى بكونه مبنا) ولم يبقه على
اطلاقه احترازا عن توابع المادى العربى سواء كانت مفردا ولا (لان توابع المادى العربى
قائمة لفظه فقط) لان العربى ليس له الاحال لفظه وهو النصب لفظا وقدر انما يبعده فيه
واما المبنى فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال عمله وهو النصب فيجوز في تأنيده
الوجهان الرفع حلا على لفظه والنصب حلا على عمله (وقيدنا) نحن (المبنى بكونه) اى
بان يكون بناؤه (على ما يرفع به) ولم يبقه على الخلاقة احترازا عن امضى على القتح (لان
توابع المادى) المستثبات بالالف لا يجزى فيها) اى في تلك التوابع (الرفع) بل يجب
فيها النصب (نحو يازيدا وعمر) بالنصب في عمرا سواء حمل على لفظه او عمله (لا) يقال
يازيدا (وعمر) برفعه (لان التبع) وهو زيد (مبنى على القتح) يعنى وان كان في
المستثبات بالالف حلالا لانهم اسيان لان حال لفظه القتح وحال عمله النصب وهما سواء
وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب النصب في تأنيده كواجب في تابع المادى العربى
(وقيد) المصنف (التوابع) هنا (بكونها) يعنى بان تكون (مفردة) لانها لو لم تكن (

به لا يؤدى اليه من الدور
في حق المبني لانه لا يعرف
انه صدور الكلام في الاصل
حتى يعرف كونه مبنا
فاذا لم يعرف كونه مبنا
لا يفتك كان دورا وبغلة
فقد بين انه كان الانسب
ان يكتفى في بيان وجه
الجمع في الاشتراك العامل
المبنى (قوله) اى الذى
لم يوجد فيه حامل لفظي
اصلا بل يعنى ان التجريد
يخرج من مقتضاه وهو
سبق الوجود بل على
ان الاصل العامل اللفظي
وعمل منه الى المبنى
فكان جرا الاسم منه
وعليك محيط بالعبارة
الشارح قدس سره لا يشر
بشي من هذين الاسمين
فانه على تقدير تحقق سبق
الوجود وعدم ايراد
المعول لا يغير عليها بل
اراد ان المراد تجريده عن
تلك الواصلات لا يغير منها
مع قطع النظر عن تحققها
قبل ايرادها واشاد بقوله
اسلالا ان المراد عموم
اللبس دون سلب السوم
حتى يرد انه يصدق ان يقال
هو الاسم المفرد من
الواصل اللفظية عند
تجريده عن البنى منها
ووجود الاخر وذلك لان
ايات التجريد من جميع
الواصلات لا يوجد فيه
حامل على سبيل عموم
السلب لاسب السوم
سلطنا انه يعنى السلب
اللبس في سلب السوم
لكن لا يخفى ان السلب
السوم يحتمل شمول

التواضع (مفردة لاحقية ولا حكا كانت) تلك التواضع (مضافة بالاضافة المنوية)
 نحو ما يزيد المال وما يزيد نفسه وما يزيد عباده (وحيث ان كان تلك التواضع
 مضافة بالاضافة المنوية (لا يجوز فيها) اى فى تلك التواضع (الا النسب) لفظا وتقدرا
 الا ان المتأدى اذا كان مضافا يجب نصبه فتوايه اذا كان مضافا تكون اولى بالنصب ولان
 الاصل فى تواضع المتأدى ان تكون تابعة لما هو الاصل فى متبوعه ولان تابع المتأدى انما
 يتبعه فى لفظا اذا كان مثله فى الافراد وذات فوات فى الاضافة (واما جعلنا) نحن (المفردة
 اعم من ان تكون) ببنى المفردة (مفردة حقيقة) اى حقيقة (بان لا يكون) التابع (مضافا
 مستويا ولا) مضافا (لفظيا ولا شبه مضاف) مثل ما يزيد العالم لان العالم مفرد حقيقي ليس
 بمضاف ولا شبه (او حكما) الى مفردة حكمية (بان يكون) التابع (مضافا لفظيا او مشبها
 بالمضاف فانها) اى الحالة والقصة (لما انتفت بهما) اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى
 الشبهة (الاضافة المنوية) لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشببه لا يضاف بالاضافة
 المنوية فانتفت هذه الاضافة فيهما (كأنا) اى المضاف اللفظي والمشببه المضاف
 (فى حكم المفرد ليدخل) لتلليل لقوله (واما جعلنا) فيها) اى فى تلك التواضع (المضافة
 بالاضافة اللفظية والمشببه بالمضاف لانها) اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشببه
 (كالتواضع المفردة) حقيقة لا اضافة فيها اصلا (فى جواز الرفع) فيه حلا على اللفظ (و)
 جواز (النصب) فيه حلا على المحل لانه لما كان اضافته كالاضافة جازقها الوجهان كما
 جازق فى المفرد الحقيقي المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم كان فى حكم المفرد وكذا
 المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان متأدى يكون فى حكم
 المضاف الحقيقي وفى جوب النصب عملا بالظاهر لانه فى الظاهر مضاف (نحو ما يزيد الحسن
 الوجه) بالرفع حلا على اللفظ (و) يزيد (الحسن الوجه) بالنصب حلا على المحل فى
 الاضافة اللفظية (وما يزيد الحسن) بالرفع حلا على اللفظ (وجهه) بالرفع لانه فاعل (و)
 يزيد (الحسن وجهه) بالنصب حلا على المحل فى المشبه بالمضاف (ولما يجزى الحكم) لما
 ههنا ظرف زمان متضمنة لمضى الشرط بمعنى حين وقت لدخوله على الماضى لم يجز من
 جرى مجرى كرمى رعى سقط الياء علامة للجزم بالحكم فاعل لم يجز (الآتى) على
 وزن التامى سفة للحكم وهو الرفع حلا على اللفظ النصب حلا على المحل (فى التواضع
 كلها) وهى خمسة الصفة والمطف والتأكيد والبدل وعطف البيان (بل) يجرى
 (فى بعضا) وهى التثنية وبعض المطف وعطف البيان والتأكيد قبل فى كله وقبل فى
 بعضه ولم يجز فى البدل كله وبعض المطف وبعض التأكيد (ولم يجز فى) هو جار فيه
 مطلقا لابل لا بد فى بعضها من قيد وذلك البعض المطف (فصل) المصنف (التواضع
 الجادى) وصف سبعى للتواضع (هذا الحكم) بالرفع لانه فاعل لقوله الجادى (فيها)
 اى فى التواضع وهذا الحكم يجرى فى التواضع الثلاثة مطلقا وهو الصفة وعطف البيان

انهم والافتراق فثبت
 احداهما هو شمول العلم
 بالقرينة (قوله) وكأه اراد
 بالماثل اللفظي ما يكون
 مؤثرا فى المعنى لا لا يخرج
 منه مثل بحبك ودمه قبل
 هذا اقتيد ببد ليس له
 فى الكلام لاشد والاربع
 ان يصير تميم التجريد
 الى الجرد لفظا ومعنى بان
 لا يكون للعامل تأثير فى
 متناوذا اثرى لفظا او
 يتبر فى التصريف فيه
 الحلية اى الاسم الجرد
 من العامل اللفظي مستندا
 اليه من حيث هو ذلك
 وبحبك من حيث انه
 مجرور ليس مبتدأ بل
 مضافا اليه حكما وليس
 صهرا الشارح قدس سره
 بهذا البيان اعتبارا ليد زائد
 كالمهمه القائل فاعترض
 عليه بعبء هذا القيد وعدم
 افادته بل هذا ما لا سبيل
 اليه الا ترى انه قال اراده
 ما يمكن مؤثرا او لم يقل اراد
 به العامل المؤثر فامل على
 ان قد اذعن الافادة غنى
 عن البيان وما دام من
 جهة التميم ليس بمسحوم
 وكذا اعتبار قيد الحلية
 بتفسيره وذلك لان
 المقصود دخول نحو
 بحبك فى جملته ادون
 خروجه على كذا الوجهين
 لا يكون داخلا به وقد
 اعترف بخروج نحو ذلك
 على توجيه حيث قال
 وبحبك من حيث انه
 مجرور ليس مبتدأ بل
 مضافا اليه حكما من فى كلام
 الشارح قدس سره متناوذا

بوجود مثل محبك على
التعريف فانه قال وكانه
اراد الحق انه لا يرد عليه
حتى يحتاج الى دفعه لظهور
ان الزائد غير معتد به
(قوله) واحترز به
عن الخبر وثاني قس
البدء وعن الالمام التي لم
تركب مع عاملها نحو واحد
اشنان اذ لا احتال
خروجها بالقد الاول
واما الثاني به لاخراج الفاعل
وغیره عما يحتوي على
العامل القفطي فانه قال
البدء الاسم السند اليه
لدخل فيه كيف وقد قال
المصنف قوله مسند اليه
احتراز من الاقاط التي
يعد بها كاقاط السند
والقاط حروف الهجاء
فانها مجردة عن العوامل
القبطية لكن غير مبررة
لقد سبب الاعراب وهو
التركيب الاسدي فاقبل
يجوز ان يقال لم يثبت
الشارح الى اخرجها بهذا
البدء لاحتال خروجها
بقية التعريف من العامل
القفطي فانه يتبادر منه ان
يكون له عامل ولا يكون
لفظيا لكن ج ينبغي ان
يجعلها في سلك ما احتز
عنه بقوله عن العوامل
القبطية ولا يتصر على ما
ذكره مما لا يلتفت اليه
بل الشارح قدس سره لم
يترس لها بناء على ظهور
اسرها (قوله) وعليه
قول الشاعر (فتغير نحن
عند الناس متكم) فغير
متبادر ونحن فاعله قيل فيه
نظر لانحصار كون اسم

والثاني كيدي رواية (وصرح) عطفت على فصل (بالقيده) وهو المتع دخول باعليه (فلما
هو محتاج اليه) اي الى القيد وهو المطب بالحروف (فقال) عطفت على فصل او صرح
(من التأكيده) (اي) التأكيده (المنوي) قيل (لان التأكيده القفطي حكمه في) الام
(الاغلب حكم الاول) الى الحكم المؤكد بالفتح (امر بالبناء) نصب على التمييز اي ان
كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحو جاني زيد زيد وان كان المؤكد مبنيا كان
المؤكد ايضا مبنيا نحو ضربت انت او ان لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى (نحو ما يزيد)
بالبناء على الضم فيها لانه لا كان الثاني عين الاول كان حرف البدء بشر الثاني كما بشر
الاول فكانه قبل يازيد يازيد (وقد يجوز اعرابه) اي ويجوز على فية ان يكون التأكيده
القفطي معربا لان الاعراب اصل والبناء عارض لا يسي من المؤكد (رفعا) نصب على
التمييز وعلى المصدرية او الحالية حملا على لفظه نحو يازيد زيد بالضم في الاول والرفع
في الثاني (ونصبا) عطفت على رفعا حملا على عمله نحو يازيد زيد بالضم في الاول والنصب
في الثاني (وكان) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المختار عند المصنف ذلك) اي
الاعراب نصبا ورفعا (ولذلك) اي ليكون المختار عند الاعراب رفعا ونصبا اطلق
التأكيده كذا اطلق الصفة وعطف البيان (لم يقد التأكيده بالمنوي) كايده المعطوف بقوله
بحرف الخ (والصفة) (مطلقا) سواء كانت مشتقة او لا وسواء كانت وصفا لمن قامت
هي ما ولا فيه رد على الاصمعي حيث لم يحز وصف التادى المفرد المعرفة لتبنيها بالضمير
واول نصب العامل ورفعه في يازيد العالم على الاختصاص لضم الداعي وعدم جريان
التأويل في وصف التادى المستقات (وعطف البيان) (كذلك) اي مثل الصفة يكون
مطلقا مشتقا وغيره (والمطوف) (بحرف) (المتسم) بالجر صفة المعطوف الا
انه وصف سببي (دخول با) بالرفع فاعل المتع مثل مررت برجل حسن وجهه
(عليه) اي على المطوف بحرف (يعني) المراد بقوله المطوف بحرف الخ المطوف
(المرف باللام) لامطلق المطوف لان الحكم الآتي لا يجري في المطوف مطلقا
ولم يقل المص والمطوف المرف باللام مع اتاخصر اشارة الى كون المانع مستقلا
وهو امتاع دخول با عليه وليخرج عنه نحو ويحمد وانه لتعين الرفع فيه (بخلاف
البدل) مطلقا (والمطوف) بحرف (الغير المتع) دخول با عليه فان حكمهما (حيث
غير حكمهما كسبي) (رفع) بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المتادى
(حملا) اي حال كونها محمولة اول كونها محمولة (على لفظه) اي على لفظ المتادى
المبنى المفرد المعرفة (الظاهر) صفة اللفظ اذا كان مبنيا على الضم لفظا مثل
يازيد الماقل (او) لفظه (المقدري) اذا كان مبنيا على الضم قدرا نحو ياتي الماقل
(لان بناء المتادى) المفرد المعرفة (عرضي) غير اصل (فيشبه) من حيث العروض
لاعراب الاسم (المرب) يعني كان الاعراب يرض للاسم بسبب الفاعل كذلك

البناء يمرض للمنادى المفرد المرفة بسبب المشابهة (فيجوز ان يكون تابعه) اى تابع
 المنادى المفرد المرفة (تأبأ لفظه) فيرفع كما يجوز ان يكون تابع المرفب في قولك جاني
 زيد العلم تأبأ لفظه فيرفع (وتنصب) بالبناء للمفعول والجملة عطف على ترفع (حلا)
 (على محله) اى محل المنادى المفرد المرفة (لان حق توابع المنى) مطلقا سواء كان ساؤه
 لازما او عارضا وسواء كان منادى او غيره (ان يكون تأبأ لمحله) لانه اصل واثر العامل
 ليس الا فيه (وهو) اى المنادى المفرد المرفة (ههنا) اى حين كونه منادى (منصوب
 المحل بالمفعولية) اى يكون مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع المحل
 فالحل على ما هو الاصل في متبوعه يكون هو الاولى والا ليقى (نحو) (يا نبي) بالبناء
 على الضم لانه تعرف بالبناء مثل يارب جل بالرفع حملا على لفظه (و) (يا نبي
 اجمعين) بالنصب حملا على محله ويتم مفرد اللفظ بجمع المعنى لكونه اسم قبيلة ولذا
 صح تأكيده بصيغة الجمع (في التأكيذ) المنصوى (و) نحو يا زيد زيد زيدا في التأكيذ
 اللفظي على ما هو المختار عند المصنف وعليه قول رؤبة ماني واسطار سطر سطره
 لقاتل يا نصير نصير نصرا (مثل) (يا زيد الماقل) بالرفع حملا على اللفظ (و) (يا زيد
 الماقل) بالنصب حملا على المحل (في الصفة واقصر) المصنف (على مثالها) اى
 على ايراد مثالها حيث لم يورد مثالا لما عداها مما يجوز الوجهان فيه تأكيذ المفرد على
 الاصمى (ولانها) كثيرة فائدة والاستعمالا (واشهر) مما عداها على ما سبأني ولانه يصلح
 ان يكون مثالا لمطغ البيان اجري الاعرابان على المطوف عليه فقط مثل نحو
 يا زيدا الماقل والماقل والمطوف المذكوران اجريا على المطوف فقط نحو يا زيدا والماقل
 والماقل والتأكيذ بتأويل محله الوصف عليه فتح تكون الامثلة باسرها مذكورة
 (و) (يا غلام) بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالبناء (بشر) بالرفع حملا على لفظه
 (و) (يا غلام) (بشر) بالنصب حملا على محله (في عطف البيان) يا زيد والحادث والحادث
 يا زيد والحادث مثل قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير (في المطوف) بحرف المستع
 دخول يا عليه (في ايراد هذه الامثلة) ثلث على ترتيب الف وكذا في ايراد رقه او لا
 ونصبه تأييد حيث قال في الف ترفع وتنصب (والخليل) (ن) احمد وهو استاذ سيويه
 امام النحو والخليل هو الذي قال صاحب اصراب الف المحقق شانه لم يتقدم مثله ولم يخلق
 مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشف وهو اعلى كبا من سيويه (في المطوف)
 متعلق مختار قدم عليه للحصر حيث لا اختلاف بينهما في غيره من التوابع الجائز فيها
 الوجهان بل اتفاقا على اختيار النصب فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى
 في الحقيقة متتف وجهة ترجيح النصب وهو كونه تابع المنى تأبأ لمحله قائم وما
 يقوم بجهته اولى قصبه اولى بالاتفاق واما المطوف فليكون حرف العطف قائما
 مقام العامل لكون المطوف مستقلا غير تابع ولكون المطوف من التوابع يكون

اسم التفضيل اسما ظاهرا
 في مسألة الكمل فتعين
 كون نحن مبتدأ ويكون
 منكم مفسر المحذوف
 تقديره ضمير نحن منكم
 عند الناس فلما حذف ضمير
 بقوله منكم ولو صح ما
 ذكره لمص اخير نحن
 فينفض قاعدة جواز
 الاصرين وقد خرج من
 القاعدة لان خبر الياس
 مطا بقا للمرد وبغيره
 انتهاز القاعدة بقولنا
 اخير منكم عند الناس انا
 والكل كما ترى فان
 ما زعمه من الاختصار
 ممنوع قال الرضي اعلم ان
 الفصل التفضيل لا يرفع
 الاسم اظاهرا في الاعراب
 الاظهر الا بصروط وحكي
 يونس من ناس
 من العرب ربه له بلا اعتبار
 فله الصروط نحو صرحت
 برجل الفضل منه ابوه
 وبرجل غير منه حمدا
 كلامه والنقض جدي
 المتأين ناس من فلة النظر
 فانه اراد ان الفصل التفضيل
 يسوي فيه الافراد وغيره
 فلا يتصور مطا بقا للمرد
 فينفض القاعدة الناطقة
 بجواز الاصرين عند
 مطا بقا للمرد سواء جاز
 كونه عاملا في الظاهر او لا
 قلله ان كلام المصنف
 وحكمه هو ان الاصرين
 مشروط بتحقق المطابقة
 كما هو شديد صريح قوله
 فان طابقت مفردا جاز
 الاصران واذا استوى فيه
 الافراد وغيره كان مطا بقا
 لكل على السواء لا يقال

يلزم حيث جواز الامرين
في قول الشاعر وقد غدا
لا تأخول ذلك التي بالنظر
الى قيام المانع من العمل
بذلك الجائر قوله رافضة
الظاهر وما يجري مجراه
قبل لم يرش بعمل الظاهر
بمعنى الملقوط كما في بعض
النصوص لان اخلاء اللفظ
عن معناه الاصطلاحي
بالكلية وحله على خلاف
الظاهر من غير ضرورة
لما نحن نعمل على الظاهر
مقابل المضمر وجهه اهم
من الحقيقي والحكمي ويدل
لم يتم التعريف لانه في صفة
رافضة المضمر مستتر واجب
الى الفاعل في صورة
التنازع نحو اضارب
مكرم زيد اذا حمل
مكرم وقد سبق انلييه
عليه ثم قيل واورد على
التعريف انهم ابوه زيد
فان انما اخبر بدم صديق
التعريف عليه واجب عنه
بتعريف الصفة بان لا يكون
غيرها صالحا لان يكون
مبتدأ وهو مع بعده بشكل
باقائم زيدا فان غيره صالح
لان يكون مبتدأ وهو زيد
فالجواب ان معنى الوقوع
مدر حرف الاستفهام ان
يكون امتثاده عليه
في العمل وفي قولنا انما
ابوزيد امتثاده على المبتدأ
في العمل ولا يرى انه ذهب
الى جعل الظاهر بمعنى
الملفوظ واحد من الصراح
واما جعله بضم مقابلا
لمستتر وما كونه بمعنى
الملفوظ فلا يستقيم الامرين
دخول الظاهر المستتر

تأيا غير مستقل فصار محلا لزع لمدم ترجيح احد الجانبين (بحرف المتع دخول
يا عليه) (بخيار الرفع) اى يرجع الرفع على التصب ولكن الاختيار بمعنى الترجيح
تعدى ههنا (مع تجوز التصب) المصدر مضاف المقول اى مع تجوز التحليل
التصب في ذلك الموقوف لان الاختيار يستعمل في تجوز الجانبين و ترجيح احدهما
على آخر (لان الموقوف بحرف) على المتأدى (في الحقيقة منادى مستقل) لثابة
حرف العطف متاب حرف التداء كان الموقوف على الفاعل في قولك جاءني زيدو
عمرو في الحقيقة فاعل مستقل (فينبغي ان يكون) الموقوف على المتأدى المبني (على
جالة جارية عليه) اى على الموقوف وتلك الحالة متأخرة (على تقدير مباشرة حرف
التداء) اى على تقدير دخول حرف التداء على الموقوف (وهي) اى تلك الحالة على
ذلك التقدير (الضمة او ما يقوم مقامها) يعني البناء على الضمة كما في نحو يازيدو عمرو والاول
لف كافي نحو يازيدو عمرو ان الاول او كافي يازيد عمرو (ولكن) اى الالة (لما لم يشره
حرف التداء) اى الالة لما لم يدخله حرف التداء لكن اللام ما فاعل من دخوله (جعلت تلك الحالة
اى البناء على الضمة والافعال ولو (اهربا) لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع فيه (فصار)
تلك الحالة (رضا) فصار الموقوف المذكور مرفوعا على الضمة او على الالف
او الواو مثل يازيد والحارث والحارثان والحارثون وفي الرضى فالرعى اولى تنبها على
استقلاله معنى مثل ياباها الرجل انتهى (وابو عمرو) (ابن الملا) بالقصر (التحوى
القارى) وهو امام القراءات (القدم) صفة ابو عمرو (على التحليل) عصر او زمانا
لارضية (بخيار فيه) اى في الموقوف المذكور (التصب) اى يرجع التصب وهذا من
عطف معمولين على معمولي عامل واحد تأمل (مع تجوز الرفع) اى مع تجوز اى
عمرو في الموقوف المذكور الرفع السابق (قانه) اى الشان (لما استع فيه) اى في الموقوف
المذكور (تقدير حرف التداء) لا قد كان دخلا على الموقوف عليه (بواسطة اللام) اى يكون
اللام فيه مانعا من تقديره كانه مانع من دخوله (لا يكون) ذلك الموقوف (منادى
مستقلا) بل كان مقابلا لمنادى فاستبعد ان يحمل حركته كحركة ما بشره حرف
التداء (فله حكم التبعة وتابع المنى) مطلقا (تابع لعله) لما عرفت (ومحله)
ههنا (التصب) بالمفعولية فاذا كان حكمه التبعة وتابع المنى يجب ان يكون تأييدا
لعله ههنا وان لم يجب لمرور البناء فلا يقل من ان يكون اولى والبق قبل
مذهب ابي عمرو وادى لقراءة اكثر القراء يا جبال اوى ميه والطير يتصب والطير
(وابو العباس) (المبرد) (ان كان) (الموقوف المذكور) (كالحسن) فتح
الحاء والسبب المهملة والتون في آخره (اى كاسم الحسن) اى كاسم كان في الاصل
علمهم عرف باللام لتأكيد معنى التعريف فيه ولذا جاز تزعه عنه (في جواز تزع
اللام عنه) اى عن ذلك الاسم يعني كاجاز تزع اللام عن اسم الجنس واباها كذلك

يجوز نزع اللام واتباعه مثل الحارث وحارث والحليل وخليل (فكالحليل)
 (اي قابوالباس) المبرد (مثل الحليل) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقرينة
 الفاعل الجزئية والجملة جزء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله ۞ يضحكن عن كالبرد
 المنظم ۞ ويجوز ان تكون جارعاى قابوالباس المبرد كائن بالحليل لكن الشارح اقتصَرَ
 على الاول لوضوح الثاني واشتهاره (في اختياره) يعني في كون المختار عنده رفعه
 (لا مكان جملة) اي جعل المعطوف المذکور (منادى مستقلا بنزع اللام عنه) فكان له حكم
 الاستقلال فينبغي ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف التداء من الضمة
 والالف والواو ولكن لما يمكن دخول حرف التداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت
 امر ابارضا (والا) عطف على قوله ان كان على عكسه يعني ان كان المعطوف عليه مبتدئا
 يكون المعطوف متفيا وبالعكس (اي وان لم يكن المعطوف المذکور كاسم الحسن في
 جواز نزع اللام عنه) يعني وان لم يجز نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة
 لانه لم يصر علما لامع اللام وذلك اما في الاسم (مثل النجم) والبيت والكتاب وامام
 الاسبوع مثل الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والربا (واما في الصفة
 كالصق) حيث جعل اسم الالهة واصحابها الصاعقة فليزم اللام (لكاني عمرو) (اي
 قابوالباس مثل ابى عمرو في اختيار النصب) اي في كون النصب مختارا عنده (لا متاع
 جملة) اي جعل مثل هذا المعطوف (منادى مستقلا) لعدم امكان نزع اللام عنه فله
 حكم التبعة والاصل في توابع المبنى ان تكون تابعة له وحمله هنا النصب بالمفعولية
 فالمعطوف عليه هو الاولى والمختار (والمضافة) بالرفع (عطف على) قوله (المفردة) هذان
 قيل عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل في الصفة هو العامل في
 الموصوف عند سبويه فيكون العامل ههنا العامل ههنا العامل المنعوى ولذا قال
 الشارح (اي وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة) بالرفع صفة التوابع (بالاضافة
 الحقيقية) اي المنعوية لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان لما عرفت (نصب)
 وجواب البناء للمفعول كما ينصب المنادى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية او اللفظية
 اوشبه مضاف (لالها) اي لان التوابع المضافة الحقيقية (اذا وقت) يعني اذا كانت
 لان النصب اصل في المنادى وتوابعه ولا مانع منه (لان حرف التداء لا يباشرها)
 وحرف التداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيها او الاصل في المنادى النصب
 لكونه مفعولا لا فاعلا محذوف وجوبه (مثل ما يعم كلهم) بالنصب وبازدخفه (في التاكيد)
 وبازيد هذا المال) وبازيد مصارع المعرو وبازيد كرم البلد (في الصفة ويارجل ابعدها)
 وبازيد عداها (في عطف اليان ولا يحى) المعطوف بحرف المتع دخول باعليه حال
 كونه (مضافا لاضافة الحقيقية) للمباقي ان المضاف بالاضافة الحقيقية بشرط مجرده عن
 التعريف مطلقا (لان اللام متع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية) لما قلنا

فيه فان اطلاق اللغوظ
 عليها وعلى غيرها
 من الظواهر على السواء
 وعدم مساعدة الفقه
 والاصطلاح فانه بحسب
 القلة ليس الاختلاف المستقر
 وتوهم انتقاض التعريف
 ببقاء صفة لتفسير مستقر فاما
 ذكره من المثال غير صحيح
 فانه يدعي ذلك التركيب
 لا انتقاضه لانه غير
 وليس مبتدأ قال
 في الصرح لظاهر استعرا
 من توهم نزع اللام اذا
 رفع محضرا في قوله
 انا كان ما وانا كان الزيد
 ان فانه لو التصردونه
 لدخل فيه وليس مبتدأ
 باخاقي والجواب عن مثل
 انما اوه زيدا ان الكلام
 اذا لم يكن غير هاتين
 للابتداء في خبرية
 محمول على الضامة ولا يبعد
 ما قيل في الجواب عن ذلك
 الابرار ان ما مما مبتدأ في
 جملة والجملة خبر زيد
 والتعريف ان هذا القسم
 من المبتدأ ليس بما عني
 بشانه من يرمي في نزع
 وتعيينه على وجه لا يشارك
 فيه غيره بل الموصوف
 بلغة هو الاول الاخرى ان
 اكثر النماذج من نوا المبتدأ
 على وجه لا يدخل في هذا
 القسم لا ليجلبهم بكونه
 عنه بل لعدم التعلق اليه
 اذ لا فائدة فيه لتعلق لكونه
 في حكم المصنف لقلته
 وتدوره كما قال المصنف
 في الايضاح الا انه الاراد
 عدم انتقاض التعريف
 بذلك القسم ولم يمكنه الجمع

فرد به العرض وجعله
قبلا من خياله ففرغه
الاسم بهذا التعريف عدم
انتقاض التعريف الاول
ليس الا (قوله فان طابقت
الصفة الرابعة بتدحرف
التي والاستهتام قبل به
على ان ضمير طابقت ليس
على ظاهره اذ لو كان
كذلك لزم ان يجوز
في الصفة الرابعة لفظا
اسما ان ثم قبل ولا يخفى
ان الارض الاحمران
كان مفردا في المرفوع
ولا داعي الى ما في به
المصنف وبشكل القاعدة
بقوله تعالى اراغب انت
عن الحق فانه مطابق
لفرد وليس لكونه مبتدأ
والا لزم الفصل بين اراغب
ومصوله باجنبي هو المبتدأ
وبشكل ما ثم قبل فانه
يصح كونه فاعلا دون
كونه مبتدأ لعدم اختصاص
به وبشكل ايضا قولنا
اطالع الشمس فلها مطابق
المردم فقبها لكونها
جسدا اذ لو كان خبر الرجب
اطالة الشمس وكلاما
من الاوهام الفاسدة
لما الاول فضرورية كون
الضمير على ظاهره مذكورا
الكلام في جواز الاسمين
اذا كانت الصفة اراضه
لفظا مطلقا اما الثاني
فليظهر ان القول بترجيح
فان كان مفردا عاقلة
لفظا ولا يتوجه
الاشكال باذكر من قوله
تعالى وتقدس لا ان امثال
هذا الحكم جبرط السلامة
عن المانع وكذا لا يبرد

ان التجريد عنه شرط في فلا يوجب جده مثال ولقد امثل الشارح كامل في الاقسام الثلاثة
(والبدل) بانواعه (والمعطوف غيرما) بالرفع صفة او بدل (ذكر) معنى للمفعول
(اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل) فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة لموصوف مقدار
بقربنة المقام (وهو) اي المعطوف الذي ذكر من قبل هذا المعطوف (المتشع دخول
يا عليه) يعني المعطوف المعرف بلام التعريف (فغيره) اي هذا المعطوف هو (المعطوف
الذي لا يتبع دخول يا عليه) يعني المعطوف الذي كان مجردا عن حرف التعريف سواء
كان معرفة مثل زيد وعمر او نكرة مثل رجل وامرأة قوله والبدل مبتدأ والمعطوف
معطوف عليه (حكمه) مبتدأ كان والضمير في حكمه يرجع الى كل واحد من
المعطوفين ولذا قال الشارح (اي حكم كل واحد منهما) بحذف المضاف (حكم)
(المتادى) اي حكم المتادى منصوب بترفع الخافض مثل قوله تعالى واختار موسى قومه
اي واختار من قومه خير المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (المستقل)
فسر الاستقلال بقوله (الذي باشره حرف النداء) يعني الذي دخل عليه حرف النداء
(وذلك) اي كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذي جرد عن حرف التعريف
مثل حكم المتادى الذي دخل عليه حرف النداء واقع وثابت (لان البدل هو المقصود
من الكلام (بالذكر والاولى) يعني البدل منه كالتوطئة والبساط (لذكر) اي لذكر
البدل فكأن حرف النداء الداخلى على البدل منه كان داخلا على البدل فصار البدل
لهذا كالتادى المستقل (والمعطوف المخصوص) يعني المجرد عن حرف التعريف
(متادى مستقل) برأسه (في الحقيقة بحيث كان) كأنه يمكن معطوفا لقيام حرف المعطف
مقام حرف النداء لان قولنا بازيد وعمر وبنقرة يلازيد وعمر و (والحال انه) (المانع
من دخول حرف النداء عليه) كلام التعريف (فيكون حرف النداء مقدرا فيه) (ضمنية
المعطوف عليه فيكون متادى مستقلا (مطلقا) (اي حال كون كل واحد منهما) (منهما)
اي من البدل والمعطوف المجرد عنه (مطلقا في هذا الحكم) اي في كونه كالتادى المستقل
(غير مقيد بحال) دون حال (من الاحوال) الادبية الافراد والاضافة والمشابة بها
والتشكيك فسر الشارح الاطلاق بقوله (اي سواء كانا) اي البدل والمعطوف المخصوص
(مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين) او المبدل منه والبدل والمعطوف
عليه والمعطوف مفردين ومثالهما مذكور في الشرح او مضافين مثل يا عبدا لله عبد
الرحمن وعبدا لله وعبد الرحمن او الاول مفرد والثاني مضاف فيهما ومثالهما مذكور
في الشرح ايضا او الاول مضاف والثاني مفرد مثل يا عبدا لله زيد وزيد فيكون الثاني
مبنا وان كان المتبوع مبرا او مضارعين له نحو يا خير من زيد طالعا جيلا او وطالعا جيلا
او الاول مفرد والثاني مضارع له ومثالهما مذكور في الشرح او الاول مضارع له والثاني
مفرد نحو يا خيرا من زيد وعمر ويا خيرا من زيد فيكون التايخ مبنيا وان كان

متبوع مراً ونكرتين ومتا لهما مذكور فيه أو مضافين مثل يا غلام رجل و غلام امرأة
أو الأول مفرد والثاني ا مضاف أو شبهه أو العكس قوله مطلقاً يشتمل هذه
الاقسام وإن لم يكن بعضها مناسباً للمقام لكون المقام مقام أن يكون المتبوع مبنياً
(قالبديل) أي فاعلة البذل (مثل يا زيد بشر) وهو بدل الكل لكن على
تقدير أن يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد ولا يكون بدل الغلط مثال
لكون البذل مفرداً فني كآني البذل منه (ويا زيدا خاعرو) فيكون أيضاً بدل الكل مثال
للمضاف فينصب (ويا زيدا ما لاجبلاً) مثال للمضارع له وهو بدل الكل أيضاً (ويا زيد
رجلاً صالحاً) مثال للكرة وهو أيضاً بدل الكل وأما وصف بقوله صالحاً لانه اذا ابدل
الكرة من المعرفة فالتفت واجب واحسن على ما سيأتى وهذه الامثلة كلها بدل الكل
كأصغر خافي ذيل ك مثال وامثلة الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) يعني امثلة
المعطوف (مثل يا زيد وعمر) بالضم والبناء فيها (ويا زيد واخاعرو ويا زيد وما لاجبلاً
جيبلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً) وصفه ههنا ايضاً وإن لم يمتحج اليه الجرد المشاكلة لان في
الخط لا يشترط ما يشترط في البذل ولما فرغ من بيان احوال التابع شرع في بيان
بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المتأدى علماً
وان يكون موصوفاً بان وان يكون الابن متصلاً به وان يكون الابن مضافاً الى علم آخر
واذا وجدت هذه الشروط بأسرها مختار قطع المتأدى وأشار الى الشرط الاول بقوله
(والمعلم) أي العلم المتأدى المبني على الفهم لا على الالف ولا على الواو حتى لو بني
على احدهما لم يكن اختياراً للفتح (أما كونه) أي كون العلم (متأدى فلان الكلام فيه)
أي في كون العلم متأدى (وأما كونه مبنياً على الفهم) مع ان البناء يشمل البناء على
الالف والواو (فلما فهمهم) بالناسم لمفعول أي فعلته ففهم (من اختيار) بيان لما (فتح)
المفهوم من قوله لم يمتحج فتحه (المبني) صفة الاختيار من انبأ أي أعلم المعلم الخبر (عن جواز
ضمه) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجع احداً للجائين على الاخر بعد
تجاوزها على ما سبق (فان جواز الضمة لا يكون) ولا يوجد (الاقى) المتأدى (المبني
على الضمة) فان العلم لا يضاف ولا يكون مضارحاً له ولا يكون منكر او المستثنى باللام
لا يمتحج بالالف لا يمتحج فتحه بل يجب تعيين جواز الضم لا غير ولا يكون في المتبوع ولا
في الجمع على حده ضم فاختار الفتح بين جواز الضم لا غير الى الثاني قوله (الموصوف
صفة العلم (بان) حال كون الابن (بجرد اعن البناء) حال كونه (ملحوقاً) أي
بأنه غير تقيده بالابن لانه لا يجوز الفتح في ما عذبتم عمرو وليس ايضاً مصفر
ابن وابنة ومثما. ومجموعهما في حكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة (اعني ابنة) مثل
يا عذبة عمرو ويا زيد بن عمرو والى الثالث قوله (بلا تخلل واسطة) وقاسلة (بين
الابن) والابنة (وموصوفة) كما مثلنا (كأهو المتأدى الى الفهم) لان الصفة والموصوف

نحو انما رجل لتضمه
بالاستهزاء وهكذا في
سورة النقي وكذا اطالع
الشمس لجواز اطالع
الشمس بل رجائه وهو
مبنى الكلام ثم اعلم انه لا
يلزم لهذه القسم من المتبوع
تحقق الخبر وتقديره
لمحصل الكلام بدونه فان
الفاعل مبني منه ثم قد
تكلف بعض النحاة في
اثبات الخبر وتقديره بناء
على ان المتبوع لا يخلو
من الخبر لكن المحققين
منهم على خلافه (قوله أي
هو الاسم الخبر داخل الجمل
ان اردنا الاسم حقيقة
يخرج منه نحو بعض النحل
الماضي ضرب وان اردناه
اهم من الاسم حقيقة او
حكماء على فيه الخبر الجمله
لا جاني الاسم فزيد ضرب
في قوة زيد ضارب
وبصريح بان تعريف
الخبر ليست باسم واجب
بالمراد هو الاحم وعنده
حقق النحاة الجملة على
صارتها خبر من غير
قائل بمقدومه كلام
الناح عليه ثم قال المحجب
بناء على زعمه القاسد ثم
يجه ان الضم من ذهب
الى تأويل الجملة الواقعة
خبراً صريحاً ايضاً
المفضل وبنائه قوله فيسقط
ولا يأتى الكلام الا في
اسمين او فعل واسم عليه
هذا والوجه ان يختار
الشيء الاول ويمنع
الانتهاض نحو بعد الفعل
الماضي ضرب اذا المراد
في هذا المثال لغة وهو

لما اتحدوا في المنى امتنع ان يقع فصل بينهما (فيخرج عنه) اى عن هذا الحكم (مثل)
 قولا (يا زيد الطريف) بالرفع او انصب حلا على القضا والمنى (ابن عمرو) بالنصب
 لا تابع مضاف قاة لا يفتح المنادى في مثله بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال
 وهي مقبضة للتخفيف والى الرابع قوله (مضاف) (اى حال كون ذلك الابن) والابنة
 (مضافا) يشير الى ان مضافا حال من المجرور في قوله يابن (الى علم آخر) سواء كان
 كلا المطين علمين للمذكر مثل يا زيد بن عمرو ولعمركم نحو يابن امة زيد او الاول
 مذكر والثاني مؤنث نحو يا زيد بن هنده او بالعكس نحو يابن امة او بالعكس نحو يابن
 امة زيد لا لقسم اربعة (فكل علم يكون كذلك) اى موصوفا بهذه الصفات (مجاز فيه
 الضم) اى البناء على الضم سواء كان المضاف الى على اللفظ الموصوف نحو يا محمد بن محمد
 او لا كما مثله السابقة (ما عرفت من القاعدة بناء المفرد) المعرفة (على ما يرفع به) وما
 يرفع به هنا الضم فيبنى عليه (الكن) (مختار) بالبناء المفعول لكونه رجع (فتحة)
 اى فتح ذلك المنادى على الضمة فيبنى على الفتح (لكنه وقوع) يبنى استعمال المنادى
 الجامع لهذه الصفات) يبنى الشروط الاربعة (والكثرة) اى كثرة الاستعمال منه
 (مناسبة للتخفيف) لان الثنى اذا كثرت له يفتى تخفيف الالفاظ (فتخفوه
 بالفتحة) يبنى تدويل ضمت الى الفتحة لانهما خفيفة من الضمة (التي هي حركة) اى
 حركة المنادى (الاصلية لكونه مفعول به لفعل محذوف وجوبا وفي الرضى تخففوه
 لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركة الاصلية وخففاً بحذف الف ابن قطع
 انتهى (واذا نودي) بالبناء للمفعول الاسم (المعرف باللام) اى بلام التثنية
 (اى اذا يريد نداء) اى اذا قصد نداء وهذا من قيل ذكر السبب وارادة السبب او من قيل
 لقامة السبب مقام السبب لان الارادة سبب والنداء سبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
 اى اذا اردتم القيام الى الصلوة (قيل) (مثلا) عند نداء المراد من قوله مثلا ان هذا
 الكلام مذكور على سبيل التمثيل لا التخصيص (يا ايها الرجل) مثل يا ايها النبي ويا ايها
 الناس وغير ذلك (بتوسط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء التى هي يا والمنادى
 المعرف باللام) الذى هو الرجل وهذا الحكم مختص بكلمة لا انها صل في هذا الباب
 فتوسع فيها لا يرى انها تستعمل في الندبة خاصة والاستثناء وتكون محذوفة دون غيرها
 لا على حال اياها ويا اى ايها الرجل وكذا غيره (محذوفا) مفعول به بتوسط (عن
 اجتماع آتى التثنية) احدها حرف النداء والاخر حرف التثنية محل واحد
 (بلا قاصة) بينهما فيضع احدهما يكون في الكلام حرف بلا قاصة وفي الرضى لاسمها
 تصدوا الفصل بين حرف النداء واللام يبنى طلبوا اسمها ما غير دال على ماهية معينة
 محتاجا للوضع في الدلالة عليها الى شئ آخر وضع النداء في الظاهر على هذا الاسم الميهم
 لئلا يحتاج الى تخصيصه الذى هو ذو اللام فوجدوا الاسم المتصرف بالصيغة المذكورة
 ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصصة نحو اى رجل واسم الاشارة الى هذا كلامه

اسم لا تراعى فيه ولقد سبق
 بيان ذلك عند اقسام
 الكلمة فنذكر ان ذلك
 ليس الاول انه يبنى
 الاسم هنا امر حتى لا
 يكون شئ منه خارجا فلما
 قول المصنف فيها بعد الخبر
 قد يكون جملة صريحة
 انه اراد تعريفها به الخبر
 بلاحظة كونه اسما مفردا
 لاصالة اليه فلا وجه لتسم
 المفعول به يدخل الجملة
 الخبرية تحت (قوله) اى ما
 يقع به الاستدلال بشر
 كونه بان التركيب من
 قيل استناد المشتق الى لم
 يسم فاعله الى مصدره على
 طريقة (قد جعل بين الخبر
 والقرآن) وليس كذلك
 بل المستند مستند الى الخبر
 والمجرور والى بالمسبية
 اى الاسم المستند به لان
 اللفظ سبب استناد المنى
 الا انه يبنى النحوى
 بصفه الالفاظ بصفات
 المنى بقول اللفظ مستندا
 ومستند اليه كما سبق
 تعريف المبتدأ للاحاجة
 الى ذكر الالفاظ المسبية ولا
 اشار الى اللفظ بهذا الاحتمال
 بل هو بيان الصادرة على
 وجه يظهر به عدم
 الاستثناء من الجار
 والمجرور فانه اذا كان
 معنى الخبر ما يحقق باقاع
 الاستناد الى شئ بسببه
 يتبين كون الحاجة ماسة
 اليه وامام ذكره القائل
 فكذلك روى كانه قطع
 ببعض قصوره وهو
 ما عرفت في كلام المنقول
 لكن سالكه عدم الانصاف

(وبهذا الرجل) (بتوسط هذا) بينهما المذكرة (وبأيها الرجل) (بتوسط
 الامرين) أي وهذا بينهما (وما) وفي هذا الجمع زيادة التشويق الى المقصود بالتداء
 يزيد تعريف فتكون الوسائط ثلاثا اثنان بالافراد والثلاثة بالاجتماع والفرق بين ايهما
 وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالتداء اصلا متحصلا للتوسط وخالصا له وهذا يحتمل
 الامرين فلهذا قدم ايها (والتزموا) كانه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة
 للمنادى المبني على الضم فلم يحجز فيما الوجهان الرفع والنصب كجاء في يا زيد الظريف
 وهو ما سبق من القاعدة المستمرة (بني العرب) لانه مفردا للفظ مجموع المعنى كالقوم
 والناس وقيل يعني جمهور النحاة (رفع الرجل) (مثلا) أي اسم الجنس الواقع صفة
 لاى اولهنا (وان كان) ذلك الاسم (صفة) للمنادى المضموم (و) كان (حقها
 جواز الوجهين الرفع) بالجر بدل من الوجهين او الرفع على انه خبر مبتدأ
 محذوف أي الاول (والنصب كاسم) في يا زيد العاقل (لانه) (أي الرجل مثلا)
 يعني اسم الجنس الواقع صفة لاى اولهنا (هو) (المقصود) الاصل (بالتداء) وما
 بينهما وسائط كافي البدل (فالتزموا رفعه) تنبيه على انه مقصود بالتداء بل منادى
 مستقل وحقه البناء على ما رفع به ورفع تكون حركته الاعرابية وهي الرفع (موافقة
 للحركة) أي لحركته (الثانية) وهي الضمة (التي هي علامة المنادى) المفرد المعرفة
 لانه اذا كان مبني على الضم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معرفة كان صرفوا
 يكون الرفع موافقا للضم (فدل) عطف على قوله تكون أي قتل حركته الاعرابية
 لموافقة لحركته الكينائية (على انه هو المقصود بالتداء) وما قبله وسائل فقط واما الظريف
 في قوله يا زيد الظريف فليس بمقصود بالتداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة
 جئت للايضاح وقد لم يلزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب (وهذا)
 أي قوله فالتزموا رفع الرجل او ما وقع صفة لاى المنادى او اسم الاشارة
 المنادى (بمثلة المشتق عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى) المبني على
 الضم المفرد (ولهنا) أي لكون هذا بمثابة المشتق (بذكر) المصنف (هناك)
 أي في بيان جواز الوجهين في صفة المفرد (ما) أي لفظا (مخرج صفة الاسم المبهم) المنادى
 (عن تلك القاعدة) والاسم المبهم اثنان أي واسم الاشارة كاستثنى صاحب المفصل
 حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فيقي ان قول المصنف ايضا توابع المنادى
 المبني غير لاسم المبهم لانه لم يذكره واخره زيادة البحث فيه (وتوابعه) هذا جواب
 عن سؤال وارده على الجواب الاول أي اذا كان هو المقصود بالتداء كان كالمنادى المبني
 على الضم فالوجه فيه ان يجوز في توابعه المفردة ما جاز في توابع المنادى المبني
 على الضم من الرفع والنصب (الجر عطف على) قوله (الرجل) الذي هو مضاف اليه
 (أي والتزموا) ايضا (رفع توابع الرجل) مثلا (مضافة) كانت تلك التوابع (او مفردة)

الى استاد هذا الصبح
 الى المصنف والاعراض
 (قوله) او يجر البناء
 معنى الى والضمير المجرور
 راجعا الى المجرور والاول
 جبل البناء للملابسة
 الجرد المسند الملبس
 بالجر والاصل ملابس
 بالمصوم والعامل الفعلى
 ايدا الا بالجرد كتب
 في الحاشية وكان التكنة
 في تغيير المارة ان
 لا يشبه بالمسند اليه المذكور
 في تعريف المتأخر
 يظهر قوله فاعده والا
 لا حاجة اليه ولا يفتى عليك
 ان التباس لا يندفع بالتصريح
 من معنى الى البناء وانما
 يندفع بان قوله اليه اليه
 تعريف ايضا فاعل المسند
 وفي تعريف الجرد متعلق
 بالمسند واصله المستتر
 بالكنة ليس بذلك
 يصدر من تدبر ذلك لانه
 ان اراد الجرد المربع
 ماسبق في تعريف المتأخر
 فلا وجه للمدول من المتأخر
 ح بل لا يصح المدول اليه
 لانه ليس مبتدأ الا بشود
 آخر والمقصود ذلك
 وان اراد الجرد الماخوذ
 في تعريف الجرد كاشار
 اليه قوله الا ترى لبيان
 انما ولا نلفظ المسند
 به صفة وكذلك ما زعمه
 اولان مبتدأ ايضا رجوع
 الضمير الى الجرد وقد
 عرفت انه مبالغ وما
 ذكره قدس سره
 في الحاشية في غاية الحسن
 ونهاية الطمأنينة وهو ما لا بد
 منه في هذا الوضع لا بد

كالترمز رفع تواجبه اذ لم يكن متادى مطلقا نحو جاني الرجل العالم وذو المال (نحو وايها)
 وايهاذا وايهاذا (الرجل الطريف وايها) وايهاذا وايهاذا (الرجل ذو المال)
 قالوا جيب الرفع لا غير (لأنها) أي لأن هذه التواضع (تواضع) (متادى) (معرب)
 واحد والمعرب لا يحمله وليس له الالرفع (وجواز الوجهين) في التواضع المفردة
 ليس مطلقا بل (أنما يكون في تواضع المتادى المبني) على الضم اذا كانت مفردة لأن له
 عملين احدهما البناء على الضم والثاني التصب على المقولية لعل واجب الحذف وقد
 سبق قصبه (وقالوا) المعرب هذا بمنزلة الاستثناء من قوله واذا تودي المعرف باللام
 قبل باحدى الوسائط الثلاث الى لفظة (بناء) مفعل مطلق لعل محذوف جوازا
 أي في هذا القول بناء (على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي) أي تلك
 القاعدة (اجتماع الامرين) في لفظ واحد فاذا اجتماعا يجوز نداء المتعرف باللام من
 غير توسيط (احدهما) أي احدا الامرين (كون اللام عوضا عن) حرف (محذوف)
 عماد دخلت هي عليه فلا يجمع بين اللام وبين ما عوض عنه الا قليلا (وتأنيها) أي تأتي
 الامرين (نزو مهال الكلمة) أي نزو مهال اللام للكلمة التي دخلت هي عليها فاعلمية باللام
 بحيث لا تنفك عنها (ياؤه) (لأن اصله الاله) مع قاب اللام واصله اله على وزن فعال
 من اله باله مثل قفع قفع ثم عرس باللام فصار الاله (حذفت الهمزة) الاصلية التي
 هي في الاله على ما بين في علم الطرف (وعوضت اللام عنها) أي عن الهمزة فلنحذفه فترأيت
 هي مناهيا (ولزمت) اللام (الكلمة) للعلمية ولتباينها عن الحرف الاصل بحيث لا تنفك
 عن الكلمة (فلا يقال في سعة الكلام) يعني بلا ضرورة شعرية (لا) بل باللام لانه
 لا يجوز حذف الدومض مع الموض وقد يقال في غيرها يعني في ضرورة الشعر
 نحو بسمعها لاه الكبار بضم الكاف والتخفيف بمعنى كير مثل طوالب وطوبل وفي
 الرضى والاكثر في يائه قطع الهمزة للابذان من اول الامر انهما خرجا معا كانهما عليه
 في الاصل وصاروا كجزء الكلمة حتى لا يفتكر اجتماع اللام مع اللام ثم الكلام (ولما يجمع
 هذان الامران) التوضيخ والقرن (في موضع آخر) بل اختص لفظ الاله باجتماعهما
 (اختص) بالبناء للفاعل (هذا الاسم بذلك الجواز) البادخلة على المقصور أي ذلك
 الجواز أي جواز اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم باسم الله تعالى
 يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام لالفتة الله (ولهذا) أي للامر المذكور
 (قال) المصنف (خاصة) وهي مصدر على وزن اسم الفاعل مثل الحقيقة والعافية
 أي خص خصوصا لامتناع التوسط هنا لأن ما يتلزم التمدد ولفظها التنيه والله
 تعالى منزعه عنهما وهو موضوع للإشارة الحية وهو متعال عن ان يكون محسوسا
 في الدنيا وقوله خاصة إشارة الى ثلاثة احكام للفتة في باب النداء قطع همزة لانها في سائر
 المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء واختصاص ذاته بكلمة يامن بين حروف

فاع الامرين الواو دين
 من هذا الوجه لا يرتكز
 خلاف الظاهر والاستثناء
 عن الجواز المعجور وروى
 قدس سره بالاحتراز
 من التباس حق قال انه
 لا يتقدم به بل يتحقق الجواز
 والمجور وفي الموضي بل
 بالاحتراز عن المشابهة
 بحسب الصورة ولا يخفى
 انه لا يحمل الابتهاجا
 الى هذا السوابك كيف ولا
 للقباس في صورة الأكفاء
 بالسند وعدم الاتيان بالجواز
 والمجور حتى يقال وبه
 يتقدم سؤال الاستثناء بل
 هذا انما يتقدم يكون
 الاحتراز عن المشابهة
 الا ترى ان السند يفيقه
 السند اليه لكونه بضائنه
 بخلاف السند به وكان
 القائل اشبه عليه قوله
 يعني به حتى يتقدم في
 وقع (قوله) وهل يتقدم
 يخرج به الضم الثاني قيل
 فيه انه يخرج الصفة التي
 هي خبر المبتدأ لانه اسند
 الى فاعله لان الاسناد
 هي النسبة التامة والاسبة
 تامة الصفة الى فاعله بل
 الى المبتدأ ثم قيل وفيه ان
 جعل الاسناد في تعريف
 المبتدأ يعني النسبة الام
 تكلفه ببد جندا وقد يجاب
 بان المراد بالاسناد الى
 المبتدأ انهم من الاسناد اليه
 والى ضميره والى متعلق
 ضميره وهو بجه انه يدخل في
 تعريف الخبر فيعرف في
 زيد يعرف وله يتكلم
 بان الخبر ينحرف الصفة
 ومعمولها كالفعل الا

البدء لانه تعالى لا ينادى بغيرها سماعا ونداؤه بلا توسط المبهم من اى وهذا الاضحلال
 معنى التعريف بالمعية قبنا (واما مثل النجم والصق) والبيت وغيرهما فيه اللام
 لا للتوضيح (وان كانت اللام لازمة فيه) بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام
 نجم وصق (لكن ليست) اللام فيه (عوضا عن) حرف (محذوف) عمدا دخلت على عليه
 (واما الناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) اى فى الناس (عوضا عن الهمزة) لانه
 لا يحتاج فى الاقليل (لان اصله لاس) ثم حرف باللام فصار لاس ففعل ما فعل فى الله
 (لكن ليست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنها (لانه يقال لاس) بلام (فى سعة الكلام فلا
 يجوز ان يقال) بلا توسط المبهم (واما النجم) وبالناس بل لا يقال الا بتوسط المبهم قوله
 (ولعدم) تليل لقوله حكموا (جريان) وهو مصدر بمعنى الجارى (هذه القاعدة فى)
 كلمة (التي) لان اصله فى ثم عرف باللام فصار التي وهى كلمة من الموصولات واللام
 لازمة لها لانه لا يقال فى لان فى اسم اشارة الى اسم موصول (فى قوله من اجلك اياي)
 تيمت قلبى . وانت بخيلة بالوصل عنى) والجارى فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى
 هلكت من اجلك بكسر الكاف اياي التى قبل حذف ههنا التماضى للعلم به واشتهاره لان
 البدء لطيفة مع انه خاطبها بقوله من اجلك اول اخفاه عن سماع احد الموصول
 مع صلته صفة لها فكاه قال باسلى او بالي التى تيمت بكسر التاء لكونه خطابا مؤثرا
 من تيم بقصد الياء المتأنة من تحت اى رقت قلبى وجذبت ويئته اليك والواو فى وانت
 للجمال وانت مبتدأ وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيمت بالوصل اى بالوصق واللقاء
 عنى اى الى اى والحال انك بخيلة بالوصل واللقاء الى مناه بالفارسية ومن هلاك شد ما از
 جهت عشق نواى آن كسى كه قلب مرا ملايم وجذب كردى وحالا تو بخيل در وصل من هـ
 (لان لامها) اى لام التى (ليست عوضا عن) حرف (محذوف) اى عمدا دخلت على عليه
 (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) اى لكلمة التى حيث لا يقال فى سعة الكلام فى لما
 قلنا (حكموا عليه) اى على قول الشاعر (بالشذوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذا
 والجواب عنه لما قلنا والجارى فى قوله (وفى الغلامان) متعلق بقوله حكموا (فى قوله) اى
 فى قول الشاعر (ههنا الغلامان الذين فرأه) تيمت فرصة الموصول وهو مع صفة
 الغلامان واجب بحذف التوسط للاختصار تقدير فيها اياها الغلامان بقرينة الفرار
 لان الفار التمرد يحتاج الى التنبيه وان كان غائبا آخره ايا كان تكسبانى شرا وفى
 رواية ايا كان تكسبانى شرا (لانتفا ٢ الامرين) التوضيح والفرزوم (كلهما حكموا به)
 اى بان هذا القول (اشد) بالدال المهمة اسم تفضيل والظاهر بالذال المسجمة كانهم
 توسلوا فى التفضيل بصيغة اشد من الشدة ولم يمتوا من الشذوذ لانه من العيوب ولا يبنى
 منها اسم تفضيل (شذوذا) تميز معنى هذا القول اشد شذوذا لانتفا ٢ التوضيح فيه فقط

اتما جرى اعراب الخبر على
 جزءا قابل له وهو الصفة
 وانت غنى عنها بما عندك
 من الوجه الصواب وهو
 ان الصفة الواقعة خبرا
 لا تكون مستندة الى فاعلها
 قصدوا لا ما كان خبرا
 معرطا كيف وضارب فى
 قولك زيد ضارب لا يتبادر
 منه الا كونه مستندة الى
 زيد والضمير المستكن فيه
 انما هو من قاعدة كون
 المشتق محولا (قوله) هو
 الابتداء اى خبر بدلا من
 من العوامل الفظة ليستند
 الى شئ او ليستند اليه
 شئ كفى القسم الاول من
 المبتدأ وهذا الابتداء يثبت
 فاعل فى الخبر لانتفاء
 ليمتدأ والخبر على السواء
 كذا يستعان من الرضى فلا
 يحمل عبارة الخارج على ان
 خبر بدلا من الخبر لا يستند الى
 شئ فاعل فيه ومضى
 بالابتداء وهو ولا يخفى
 ان معرفت الابتداء
 صادق على ما قام بالخبر
 والتعريف الصحيح بخبر
 المبتدأ من العوامل الفظة
 وهو من جهة الاوامر
 لضرورة ان المقام لبيان
 حال المبتدأ والخبر وبيان
 العامل فيما يصح دعوى
 كون الفصل الكلام
 الى قسم المبتدأ والقول به
 مستعان من الرضى لا يكون
 حجة علينا بل نقول
 ان الرضى لم يصب فى هذا
 الموضع حيث قال وما
 العامل فى المبتدأ ههنا
 المصرون هو الابتداء
 وليس خبر بدلا من

لوجود اللزوم فيه (وذلك) (اي وجاهتك) لان اللام مشتر للجواز وعلى الوجوب خطاب لمن يصح له هذا الخطاب لان الاصل الخطاب ان يكون لمن وقد يكون لغير معين ممن يصلح له تسميوا ههنا كذلك على ما بين في موضعه (في مثل ياتيم عدى) (اي في كل تركيب تكرر فيه المتنادى المفرد المعرفة مسورة) لاحقة (وولي) اي وقع عقب (الثاني) بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تفسير للثقل وبين ان الحكم الاتي ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يجري فيه وفي مثله ومنه قوله يازيد زيد اليميلات (في الاول) متعلق بمجازي جازلك في الاسم الاول في مثل هذا التركيب (الضم) اي البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (والنصب) لكونه منادى مضافا الى عدى المحذوف او المذكور (و) جازلك (في الثاني) اي في الاسم الثاني (النصب فحسب) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم من اسماء الافعال بمعنى اتته يعني وجاهتك في الاسم الثاني النصب فانت عن جواز الضم فيه فانه لم يجز او الفاء جواب شرط اي ان كان الامر كذلك فانت عن جواز الضم فيه وفي الاول الفاء للمطلق وان كان من عطف الانشاء على الاخبار (اما الضم) اي اما جواز البناء على الضم (في) الاسم (الاول) فانه منادى لدخول حرف النداء عليه (مفرد) لانه ليس بمضاف ولا شبهه (معرفة) اما قبل النداء او بعده (كاهو الظاهر) فحقه ان يبنى على ما يقع به (و) اما جواز (النصب) فيه فبنى على انه منادى (مضاف الى عدى) بالتثنية (المذكور) صفة عدى بمعنى مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لما امر ان المتنادى اذا كان مضافا ينصب (ويم) بالتثنية (الثاني) صفة (تأكيد لفظي) والتأكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول في حركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التثنية للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف (فاصل بين المضاف والمضاف اليه) وانما جاز هذا الفصل للتلازم فاما الثاني بلا مضاف اليه ولا تثنية معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السمة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثاني كأنه هو الاول فكأنه قال ياتيم عدى بذكر (وذلك) السمل (مذهب سيويه او) على انه (مضاف الى عدى) بالتثنية (المحذوف) صفة (بقرينة المذكور) في التركيب الثاني لان الشائع ان محذوف السابق دون اللاحق لان اللاحق مفسر السابق (وذلك) السمل (مذهب المبرد) وانما اختار سيويه الاول احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثاني احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها (والسير في اجاز الفتح) في الاول (مكان النصب) وكأن النصف اشار الى رد محصر الاحتمال في الضم والنصب بناء (على ان يكون) الاول (في الاصل ياتيم بالضم تيم عدى) بالنصب فيه (فتح) يعني فبنى على الفتح (اي بما له نصب الثاني كما في) قوله (يازيد عمرو) لانه كان يازيد في الاصل مبني على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبنى على الفتح اي بما له نصب الابن لان الابن

الوالم الاسناد ويكون معنى المبتدأ في المبتدأ الثاني تعريضا للاسم عن الوالم لاسناده الى شيء واعتراض عليه بان التعريضا صرعى فلا يؤثر واجب بان الوالم في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم الخصوص اعني عدم الشيء المبنى يصح ان يكون علامة لشيء خصوصيته فالعامل على هذا تعريدا الاسم للاسناد اليه في المبتدأ الاول وتعريدا للاسم لاسناده الى شيء آخر في المبتدأ الثاني وفسر الجزولي الابتداء بمثل الاسم في صدور الكلام تحفيضا وتقديرا لاسناد اليه او لاسناده حتى يعلم من الاعراض بان التعريد على فلا يؤثر قال المؤرخون كان تعريضا والجزولي هذا ابتداء هو الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء هذا كلامه وذلك لان ما خلفه من البصر بين اسم المبتدأ والخبر جيبا ولا وجه لئوله ويكون الخ والظواهر من قوله هذا ابتداء هو التعريص لاسم في صدر الكلام الى آخر ما نقله من الجزولي ومن الظاهر ان اسناده ذلك الى التعريص نرية بلا صرية فانه قال فصل المبتدأ والخبر ما الاسمان الجرد ان لاسناده نحو قوله زيد منطلقا وكونه تعريدا لاسناده هو رافعا لهما

منصوب لانه تابع مضاف فيكون في تيم الاول ثلاث احوال البناء على الضم والنصب
 لكونه مضافا والبناء على الفتح انباء (ولعين النصب في) تيم (الثاني لانه) اي لا تيم الثاني
 (اما تيم) بالتون (مضاف) مضافا على تقدير ان يكون تيم الاول مبنيا على الضم او
 على الفتح فيكون الثاني مع تواجب المتأدى المعنى المضاف فينصب (او تابع) بلا تون بل
 (مضاف) الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير ان يكون تيم الاول منادى مضافا الى
 عدى المذكور او المحذوف فيكون تيم الثاني تابعا للمتأدى المضاف المنصوب فينصب
 على كلا التقديرين بلا شك (وتمام البيت) ايم تيم عدى لا ابالككم لا يلقينكم في سورة
 عمر في القاموس لا اب لكم ولا ابالككم ولا ابك ولا ابك كل ذلك دعا في المعنى لاجل
 وفي اللفظ خبر انتهى قال الجوهري هو مدحى انك شجاع ماجده مستغن عن الاب
 اي عن المرن وقال الازهري انتم لستم فوقه والمعنى انك لست باين رشدة اشهر
 لاني الجنس والابايات الالف مثل لا اباله منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها
 عند ابن الحاجب ومحذوف عند غيره وسيأتي تفصيله لا يلقينكم فعل مضارع مفرد
 مذكر مؤنث بالنون الثقلية من التي يلي من الالتقاء والضمير عبارة عن الخطابين وهي
 تيم عدى اي لا يوقنكم وسوءه على وزن سورة المكروه وكل ما هو قبيح وعمر بالرفع
 فاعل لا يلقينكم (والبيت لجرير) الشاعر قاله خطابا لبي تيم ونصيحة لهم (حين اراد
 عمر النبي) اي المنسوب الى نعيم (الشاعر) صفه عمر (ان يهجوهم) من مهايهم
 مثل غزا غزوا وخزوا والهجو الفدح والذم (فقال جرير خطابا لبي تيم) ونصيحة
 لهم (لا تتركواهم) مفعول لا تتركوا على (ان يهجوهم) يعني لا تكونوا ساكتين
 حين اراد عمر الشاعر النبي ان يهجوهم وانموه عن هجو اباه (فلقينكم)
 بالنصب بان المقدرة لانه جواب النبي مثل قوله تعالى ولا تطعنوا فيه فيحل
 عليكم اي فان يلقينكم ويوقنكم (في سواة اي مكروه) وبلية تصل اليكم (من
 قبل) وجاني (يعني) المراد من المكروه واليلية من قبل جرير (مهاجاة اباهم) والمهاجاة
 مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجاة قلبت الياءا لفتا حركها وانفتح ما قبلها جار
 لفاعله ونائب لمفعوله الراجع الى بني تيم والمعنى لا يوقنكم عرفت مكروه وبلية شديدة
 من قبل لاجل تعرضه لهجوى (و) (النادى) مبتدأ (المضاف) مضافا الى ياء التكلم
 يجوز فيه اي في ذلك المتأدى (وجوه اربعة) خبره (فتح الياء) بدل من وجوه بدل
 البيض او خبر مبتدأ محذوف اي احدها والاول (مثل) (باغلاص) فتح الياء وهو
 الاصل لان كل كلمة وضمت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحال
 تركها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والظن لانه لا يلزم الابتداء بالسكان
 والاصل في الحركة الفتح لحقت وقيل اخويه على ما وضع على حرف واحد (و) (سكونها)
 عطف على فتح الياء والضمير الياء قبل لانه الاصل لان الياء حية والاصل في البناء

من لم يتناول بها ما تناولوا
 وحدها من حيث ان الاسناد
 لا يتأق بدون طرفين
 مستند ومستند اليه وحل
 فيما يشتر بكون هذا
 الابتداء هنا كالمحل هو
 صريح في كون العامل
 في اليتاء والمجرور على السواء
 ما نقل عن البصريين
 من التفسير وزيادة الكلام
 على وجه يبين تفاصيل
 الاقوال المذكورة في الفتح
 ويظهر وجه التفسير
 والتأخير هو انه قد تقدم
 ان العامل ما به يتقوم معنى
 المتعدي لاجل ان فيه
 ههنا مذاهب فذهب
 البصريون الى انهم موافقون
 ان كون المبتدأ مجردا
 من العوامل الفعلية
 للاسناد واهله وهو المبتدأ
 جبار فان المتعدي ووجه
 ذلك انه عدى فوجب ان
 لا يصاد اليه من افراد
 الاضروعة ولا ضرورة
 لغيره باعتبار الخبر فوجب
 ان يكون المبتدأ معه جزء
 في العمل ولا كان هذا
 بيدها من التطبيق لانه
 اعتبار الوجود وهو
 الاسناد فلم يكن مضافا
 صرنا لوقر مضافا ليس
 هو ههنا وجوبا ولا سببا
 في التطبيق وانما هو
 كالملة المعنى وقد يكون
 العلامة مضافا الى ان
 تخصيص الخبر بزيادة مع
 استواء الاسناد اليها محتمل
 محض عدل من ذلك
 المتأخر من حيث ان
 العامل فيما كونها
 مجرد من الاسناد والوجه

منه انقضى الامرين جميعا
 انقضوا واحدا في تحقيق
 ما به ثبت الاخر اب فوجب
 ان يكون حوالا لعل
 في المحمولين ثبت ذلك
 للمنى ولا بد من اخذ
 التبريد بما يقا له لا ولا
 التبريد لا حصل هذا
 الامر فوجب اعتباره
 وذهب الكوفيون الى
 ان المبدأ عامل في المبدأ
 ووجه قوله ان كل واحد
 منها لا يكون مستندا
 او مستندا اليه الا باعتبار
 اخيه فوجب ان يكون
 احدهما عاملا في الآخر
 اذ لا يتحقق ذلك الا وهو
 مرده وبان المعنى الذى
 انقضى ان يكون الآخر
 خبرا لافعال الصريح لخص
 الاخر اب فوجب واحدا
 فيجب ان يكون هو
 العامل فيما واصله ثبت
 زيدان كما هرفت وبان
 هذه الماويل كالملاحظات
 واذا جعل كل واحد منهما
 علامة على ربه الاخر ادى
 ادى ان تكون العلامة
 متأخرة من العلم عليه
 وهو خلاف القياس العقل
 لا لعل قد عمل الى تدوير
 وتدوير الى محموله
 تعالى اليما تدوير الاناساء
 الضرورة ما تمت من جهة
 تضمنهما ان وكانت
 معقولة من جهة معنى
 الاسباب فاختصا بالموتان
 وبان الضرورة حادثة
 بوجود ما ذكره في مثل
 كان زيدان فاما كان زيد
 قائم فيجب ان يكونا
 مراديين على ما كانا عليه

السكون ولتقل التركيب بالاضافة ولتلازم بالابتداء بالسكون (مثل) (باغلامى)
 بسكونها (و) (اسقاط الياء عطف على سكونها لقربه او على فتح الياء لسكونها اصلا
 (اكتفاء بالكسرة) علة للاسقاط لان الياء كانت متولدة على الكسرة وعلى العكس
 تكون الكسرة تدلي على الياء اذا حذف فتنبه لتولد (اذا كان قلبه كسرة) يبنى اذا كان
 حرفا للحرف الذى قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على الياء (احتراز عن نحو ياقاى)
 وياعماى بفتح الياء لاحذنها اذ يقال ياقا بحذف الياء لعدم القرينة ولا بسكانها
 ايضا لتلازم الساكنين قوله اذا كان قلبه كسرة كما هو شرط للثالث شرط للثاني
 ايضا لانه لا يجوز اسكان الياء في مثل ياقاى على ما سأتى في قوله واذا اضيف الاسم
 الصحيح او الملقب الى ياء المتكلم الى ان قال فان كان في آخره الف ثبت والى ان قال
 والياء مفتوحة في الصور الثلاث (مثل) (باغلام) بكسر الميم وحذف الياء (و) (قلبها)
 اى قلب الياء (الف) عطف على اسقاط الياء او على فتح الياء لاعلى سكونها يعرف
 بالتأمل (مثل) (باغلاما) بالالف هذا متفرع عن القسم الاول لان اصله باغلامى بكسر
 الميم وفتح الياء فنحذف بفتح الميم وقلب الياء الفا وهذا الوجهان) اعنى اسقاط الياء
 وقلبها الفا (فما نال في النداء) واما الوجهان الاولان فيقمان في النداء وغيره على
 السوية لان كل واحد منهما اصل (لان النداء موضع) وحمل (تخفيف لان المقصود)
 اى لان المقصود المتأدى بالنداء لانه فقط بل (غيره) اى غير النداء (فيقصد)
 المتكلم (الفرغ) والخلاص (من النداء بسرعة ليتخلص) المتكلم (منه) اى من
 النداء (ويشوجه الى) ما هو (المقصود) والمراد (من الكلام) والخبر والاسم والى
 وغير ذلك مما يشي على النداء (فنحذف باغلامى بوجهين حذف الياء) بدل من قوله
 بوجهين (و) (اعاد الكسرة تدلي على) اى على الياء في الوجه الثالث (وقلب الياء) عطف
 على حذف الياء (الف) في الوجه الرابع (لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة)
 فيه ثمر على ترتيب اللب ولان الالف اكثر نداء من الياء (وهما اى هذا ان الوجهان
 وان كانا) فلوصل واقبين في المتأدى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يمان) اى لا يكون
 هذان الوجهان واقبين (في كل منادى كذلك) اى مضاف الى ياء المتكلم وقوله كذلك
 صفة للمنادى واشارة الى ما فسره (بل) يقمان (فيما) اى في المتأدى الذى (غلب عليه
 الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر) المتأدى (فيها) اى بثلث الاضافة لتدل الشبهة والنية
 (على الياء المنفردة) اسم مفعول من غير (والحذف في الوجه الاول (او القلب) الفا في
 الوجه الثاني (فلا يقال) في ياعدوى بفتح الياء وسكونها (باعدو) بالحذف والاكتفاء
 بالكسرة (وباعداو) بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء القابل فيجب ان يقال ياعدوى
 بالفتح او الاسكان لان العدوى لم تفتح لم تشتهر اضافة الى ياء المتكلم لان الشخص
 لا يضيف عدوه الى نفسه غالبا (وقد جاء) حال كونه (شاذ في المتأدى) الذى غلب عليه

اضافته الى الياء (يا غلام) فاعل جامع اعتبار المثل (بالفتح) اى فتح الميم (ا) كفتها مفتحة
 عن (الالف) لان الفتحة تكون دليلا على الف الالف المفردة بالحذف مناسبة التوالد بينهما
 وانما كان شاذا الكثرة التفسير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون
 الياء مقبولا بدليل وانما جاز لحصول التخفيف وانما فتح ياءى في بابنا فليس شاذا كما شذ
 يا غلام لاجتماع الياءين (و) (يكون المتنادى المضاف الى ياء المتكلم) (بالهاء) كما انه يجوز
 ان يكون بغير هاء وقد جعل قوله بالهاء متعلقا بكون المقدرة فتكون هذه الجملة الاسمية
 مطبوعة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف اى بلا هاء وبالياء
 فيكون في حيز الجواز اشهر والجواز ليس من كلام المصنف حتى يكون وقوع قوله بالهاء في
 حيز الجواز اولى والاولى ما ذكره الشارح (في هذه الوجوه الاربعة كلها) (وقفا) (اى)
 في حالة الوقف (وبالفتح) (نصب على الظرفية باعتبار المضاف (قول) حال الوقف (يا غلاميه)
 بالفتح (ويا غلاميه) بالاسكن (ويا غلاميه) بالحذف (ويا غلاماه) بالقلب (ويا غلاماه) بالفتح
 والحذف وان كان شاذا (فرقا بين الوقف والوصل) يعنى اذا كانت هذه الوجوه توصل
 الى ما بعدها بلا قاصلة لا يؤتى بالهاء واذا كانت قطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود
 الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل (وقالوا) (اى العرب في محاوراتهم)
 جمع محاوراتى في مصاحبتهم العرفية حين اضافة الالف او الهمزة الى ياء المتكلم (يا بى
 ويامى) (يا بى) على الوجوه الاربعة المذكورة في يا غلامى (كسائر) اى كباقي (ماضيف
 اى ياء المتكلم) يعنى قياسا مطردا فيها كافى باقى المتنادى المضاف الى ياء المتكلم من
 فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها الفاء بلاها فى الوصل ومع الهاء فى الوقف
 فيكون في كل منهما ثمانية اوجه (مع وجوه اخرى) جمع اخرى مؤنث آخر (زائدة)
 صفة وجوه بمد صفة (عليها) اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية (لكثرة
 استعمال) ندائها في كلامهم لان الانسان يكثر نداؤه لبيه وامه وكثرة النداء
 تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا ناسر النداء بوجه تسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه (كما
 اشار) المصنف (اليها) اى الوجوه الاخر الزائدة عليها (قوله) عطفا على الوجوه
 الاول (ويا بى ويامت) (اى قالوا) (في ندا) الالف والهمزة بطريق آخر (ويا بى)
 مكان هاءى (ويا بى) مكان يامى (ايضا) اى كما قالوا على الوجوه الاول (ببدال التاء)
 المتنا من فوق (بالياء) المتنا من تحت وبالياء (بمعنى من اى يحمل التاء القوقائية
 بدل من الياء) التحتانية وفي الحاشية الياء صلة الابدال وانما تدخل على التروك فى
 التحتانية وما فوقها القوقائية دون المكس كما زعم انتهى وفي الرضى هذا عند البصريين
 وانما بدلت التاء لانها تبدل في بعض المواضع على التفخيم مثل علامة ونسابة والالف
 والام مبتدأ للتفخيم ولكن عند الوقف قلبها لكونها لتأنيث وقال الكوفيون
 التاء لتأنيث والياء مقدرة بمدها لو كان الاسم كما قالوا لسمع يابى ويامى انتهى وانما
 طولت لكونها عوضا عن الياء كتا بنت واخت عوضت عن الواو (فتسا وكسرا)

لوجود الرفع لكل واحد منها ولا يستقيم اخذ
 التبريد لهم في ذلك لان
 من مذهبه ان قام صرفوع
 على ما كان صرفوعا قبل
 دخول كان ولا الفعل
 لكان فيه هكذا قال
 المصنف وغيره من الامة
 الثقات وبشئين احسان
 كون الابتداء بالمسند بذلك
 شاملا لغيره مما لا فيهم
 فساد تخصيصه بالابتداء لان
 المراد بالابتداء غير المراد
 بالابتداء وان معنى قوله
 الشارح قدس سره
 الابتداء حامل في الابتداء
 والابتداء حامل في الخبر
 حامل فيه مع ما حمل فيه
 (قوله) لان الابتداء ذات
 والخبر حال من احوالها
 قيل هذا انما يتكلم بالوجه
 جعل الشيخ خبر ويجب
 ان يؤتى هذا بهذا معنى
 يزيد فالحق انه حكم
 اكثرى ليل هذا الدليل
 جازى الفاعل فيلزم ان
 يكون اصله التقديم قلت
 نعم لان ما بينى ان يكون
 الفاعل عليه قدومه
 على الفعل فلهذا الاتصاف
 مالم وهو ان المسند حامل
 وروية حامل التقديم وذكر
 الفاعل لى اى الفعل
 والفاصل متقدم على ماداه
 اليه ولو لم تكن قوله لى ذلك
 السبل ما هو المتبادر من
 قلنى الابتداء والخبر الاخرى
 ان الاخبار عن الفاعل
 يكون بيان حال من
 احواله واما ان الابتداء
 والخبر قد يكونان على
 خلاف ذلك فهو لا انزعاج

فيه كيف واحد قسمي
 المبتدأ لا يكون ذاتاً في
 من الموضع خبره لا يكون
 الا اذا كان ما عرفت من وجه
 التعليل ظهر ان السؤال
 باختيار الفاعل في هذا
 الدليل لا يتوجه عليه فلا
 وجه لا يبراه ودفعه بهذا
 الطريق بل هو غير مرد
 هل ما ذكره المنصفين
 اصل المبتدأ القديم لانه
 المحكوم عليه فلا يجرى
 تقدم عطلة ليكون المحكم
 هل متحقق والجواب
 المحذور ما في القائل
 قوله وقد يكون المبتدأ
 نكرة قبل لا يخفى ان
 المظنوم هو ان يجمع بين
 قوله واصل المبتدأ القديم
 وقوله واذا كان المبتدأ
 مشتقاً من ماله صدر
 الكلام الى آخر معيات
 القديم والتأخير ثم قيل
 واعتذر به قدم بحث
 تنكير المبتدأ وكون الخبر
 جملة من تنكير القديم
 ليس بين الاصول الثلاثة
 القديم وتوحيده المبتدأ
 والراد الخبر اذنه على
 اساقه الصريح بامادة
 قد في قوله ولقد يكون
 المبتدأ نكرة وتنبه على
 اساقه الافراد بقوله والخبر
 قد يكون ولو ثبت بعض
 ما هو من جهة المبتدأ القديم
 على معرفة تنكير التنكير
 والخبر الجملة والمندر فيه
 بالنظر الا لا يتدفع به
 لا مكان الجمع بتأخير اصل
 القديم من الاصلين
 الاخيرين وانت خير بان
 معرفة الموضع الذي يجب

(اي حال كون التاء المبدلة مفتوحة على وفق حركة الياء) فيه اشارة ان قوله فتحا
 وكسر احوال مأول بالمشق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الشارح قوله اى قالوا
 بابت ويا امت ايضا بابدال انا بيا لاء وانما قل على وفق حركة الياء لان التاء بابت من
 الياء المفتوحة فاصل بابت ويا امت بالياء ويا امي فتح الياء الميم في بابت وامت ببدال ابدال
 للحقة (او) حال كون التاء المبدلة (مكسورة) وهو اكد استعمالاً (للتاسية) الكسرة
 (الياء) التي هي الاصل وهذا بناء على ان التاء مبدلة من الياء الساكنة قائلاً ساكنة
 لا بد لها من حرف ساكن فحركات الكسرة للتاسية الياء بابدال الكسرة فتحة للحقة
 ايضا (وقد جاء الضم) اى البناء على الضم (ايضا) كجاء البناء على الفتح والكسر (نحو)
 بابت ويا امت) بالبناء على الضم فيهما وفيهما ثلاث لغات البناء على الفتح او الكسر او
 الضم الا ان البناء على الكسر اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل
 (لاجرأه مجرى المنادى المفرد المعرفة) لانه اذا ابدل الياء تاء صار كأنه مخف فجرى
 مجرى المنادى المفرد المعرفة فني على الضم (ولم يذكره) المص حيث قال فتحا وكسرا
 ولم يقل وضيا (قلت) اى لقله استعماله لقل الضمة على التاء وان كانت مبدلة (و)
 (قالوا) اى العرب ايضا في نداء الاب والام بطريق آخر (يا انا ويا امنا) (بالالف) اى
 بالحاق الف (بدا التاء) فيه اشارة الى ان قوله بالالف عطفت على مقدر وهو قول
 الشارح بابدال التاء بالياء اى قالوا في نداء الاب والام بابت ويا امنا بابدال الياء وبالف
 اى قالوا يا انا ويا امنا بالحاق الف ببدالتاء ولا تنظر الى ما قيل هنا (جمعا بين الوضعين)
 التاء والف لانه يجوز ان يكون لشيء عوضان فكما قالوا بنويض وحدها بابت ويا امت
 ونويض الف وحدها يا انا ويا امنا قالوا بنويضهما معا يا انا ويا امنا (دون الياء) اى
 يا امنا (فقالوا يا انا ويا امي) كقالتوا يا انا ويا امي والتاء والف (احترزا
 عن الجمع بين الموض والموض عنه فانه اى فان هذا الجمع (غير جائز) لانه
 لا اعتبار للفوض عند وجود الاصل كالا يجمع بين الخيس والجمعة وبين الشمس والقمر
 (و) (قالوا) اى العرب عند نداء ابن الام وابن الم اعادوا قولاً اشارة الى ان قوله حكما
 خاصا لا يوجد في غيره الا اذا (يا ابن ام ويا ابن عم خاصة) اى خص هذا القول
 بهما خصوصا (هذا الاختصاص بالنظر الى الام والم) يعنى بالنظر الى ان يكون
 المضاف اليه للنادى والمضاف الى الياء الام والم (اى لا يقال يا ابن عم) بالفتح اكفا
 بالفتحة عن الف (و) لا يقال (يا ابن عم) بالفتح ايضا (بل) يقال يا ابن عم ويا ابن عمي (بالفتح)
 على الوجوه الاربعة المذكورة بالها وبلاها (لا) اى ليس هذا الاختصاص بالنظر
 الى الابن المضاف الى الم والام المضاف الى الياء (ايضا) كان هذا الاختصاص بالنظر
 الى الام والم (فانهم يقولون) عند نداء بنت الام المضافة الى الياء (يا بنت ام) بالفتح
 لاكتفاء المذكور (وعند نداء بنت الم المضاف الى الياء) (يا بنت عم) بالفتح ايضا (على

الوجه الاربعة) مع زيادة توجه خامس عليه وهو الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف
من غير شذوذ قولاً بمثل (مثل ياغلامى) (نقلوا) اى العرب (يا ابن امى) ويا ابن عمى
فتح اليا) فيهما مثل غلامى (و) قالوا ايضا يا ابن امى ويا ابن عمى (بسكونها) اى الياء
فيهما مثل ياغلامى بسكونها (و) قالوا ايضا (يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة) فيهما مثل ياغلام بالحذف والاكتفاء (ويا ابن اما ويا ابن عماببدال الياء الفاء)
وتبديل الكسرة فتحة مثل ياغلاما (وقالوا) اى العرب ايضا (زيادة توجه آخر) على
هذه الوجوه الاربعة والحال انه قدر (شد) اى قد كان شاذاً (فى) المنادى (المضاف
الى اما للتكلم) (يا ابن ام ويا ابن عم) (بحذف الالف) المقلوبة عن الياء (والاكتفاء بالفتحة)
قبلها (لكثرة الاستعمال) اى لكون استعمال هذا اللفظ كثيراً وهذه العلة توجد فى
الافعال السابقة ايضا (وطول اللفظ) لانه جعل اربع كلمات وهى حرف النداء والمنادى
والمضاف الى المنادى واما للتكلم كمنزلة واحدة (وقل) بكسر التاء المثناة وفتح الالف
مصدر على وزن صفر مضاف الى الفاعل وهو (التضمين) وهذه العلة مخصوصة
بهذا اللفظ لان قتل التضمين لا يوجد الا فيه والحاصل عن اجتماع هذه الالل الثلاث
يشترط لجواز حذف الالف الاكتفاء بالفتحة قبوله فى تخفيفه اكثر من تخفيف ياغلام
زيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الاربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح
الميم او كسرهما اكثر من حذفها فى نحو ياغلام (ولما كان من خصائص النداء وما يتعلق
امالة (الترخيم) لان الترخيم تغيير والنداء باب تغيير كما مر ان النداء ليس بمقصود
بل غيره والنداء وسيلة هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير ولان النداء انما يكون
لامرهم فالتنادى يؤذن بالترخيم ان الامر المهم مما قبل التوقف والمكث ربما
تم الكلمة بل يجب ان يؤتى بسرعة (شرح فى بيانه) اى فى الترخيم ليستكمل
احوال المنادى (قال) (وترخيم المنادى) الاضافة ظرفية يدل عليه عطف قوله
وفى غيره او مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى وترخيمك المنادى (جائز)
(اى واقع) وتابيتنى ان الجواز ههنا وقوى (فى سمة الكلام) يعنى ان الترخيم مقيد
بان يكون فى الكلام سمة ليجس مقابله الضرورة (من غير ضرورة) والجواز متعلقان
بالوقوع (شعرية) صفة ضرورة (دعت اليه) اى الى الترخيم واقتضت (فان دعت اليه
ضرورة) اقتضت ضرورته الترخيم (و) ترخيم المنادى حيث وقع (بالطريق
الاولى) فالترخيم فى المنادى واقع سواء دعت اليه ضرورة اولاً (و) (هو) اى
الترخيم (فى غيره) (اى غير المنادى واقع) وتابيت (ضرورة) (اى لضرورة)
يشير الى ان نصب ضرورة على انه مفعول له لوقوع (شعرية داعية اليه) اى الى
الترخيم كقول الشاعر * ديار مية اذى تساعتنا * ولا يرى مثلهما عرب ولا عجم *
(لا فى سمة الكلام) (هو) (راى) الترخيم فى اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله فى القاموس

لها تقديم المبدأ والرائع
التي يجب فيها التأخير
يتوقف على معرفة كون
المبدأ معرفة ونكرة وهل
كون الخبر مفرداً وجملة
فلا بد من تقديم هذا على
ذلك كما فعله المصنف رحمه
الله الا ترى الى قوله وكان
معرفة او متساويين
وقوله او كان الخبر فعلاً
الى غير ذلك من قوله واذا
نضمن الخبر المفرد على ان
الكلام هنا سوقى لبيانها
من حيث ما يغلا ما اذا
كان المبدأ متشكلاً الى
آخر البيت فان النظر فيه
باعتبار ما يبرهنه فلا
وجه لتوسط ههنا بيان
ذلك والسبب من الرضى
انه اول من تورط فى هذه
الورطة حيث كان ترتيب
الكلام يقتضى ان يذكر
المصنف ههنا المواضع التي
يجب فيها التقديم
والتأخير وقد غفل
الهندي ايضا لانه قال
وكان الاولى ان يذكر ههنا
قوله واذا كان المبدأ
متشكلاً على ما له مصدر
الكلام او ما وجب فيه هذه
الاسل وتخلله والا يجب
ان القائل لا يتعلم ليس
ذلك مما تخلله من كلام المصنف
من توقف بعض ما هو من
سمة التقديم على معرفة
بحث التكثير والخبر الجملة
وان كان ناقصاً فى الافادة
وما ذكره من تأخير ذلك
الاسل وهم آخر خارج
عن هذا البحث وهو ايضا
متدفع بما ذكرناه على
طريق الملاوة كما ينضح

رخم الكلام ككرم ونسر لانه سهل فهو رخم والجارية اذا صارت سهله المتعلق
فهي رخيصة ورخم ومنه الترخم في الاسماء لانه تسهيل المتعلق وتخفيفه
و(ترخم المتادى) مصدر ترك فاعله ومفعوله (في آخره) (اي في آخر المتادى)
اي حذف شيء من آخر المتادى (تخفيفا) علة للحذف ولذا قال الشارح (اي المجرد
التخفيف لانه لاخرى) مثل تجاوز ساكتين وازافة وغيرها (مقضية) موجبة (الى
الحذف المستلزم للتخفيف) وفي الرضى ينون بالحذف التخفيف مالم يكن له موجب
كما كان في باب قاض وعصا والافعل حذف لا بد فيه من تخفيف وقولون ايضا حذف بلا
علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة هذا
كلامه (فعلى هذا) اي تقدير ان يكون الضمير الامر فروع راجعا الى ترخم المتادى
والضمير المجرور راجعا الى المتادى (يكون ذلك التعريف) اي تعريف الترخم وهو
حذف في آخره تخفيفا (مخصوصا) اي خاصا (بترخم المتادى) ولا يشمل غيره (ويعلم
منه) اي من تعريف ترخم المتادى (ترخم غير المتادى) بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم
(بالقايصة) اي بالقياس على ترخم المتادى يعني اذا كان ترخم المتادى حذف في آخره
تخفيفا يكون ترخم غير المتادى حذف في آخره تخفيفا (ويمكن حله) اي حل ذلك التعريف
(على تعريف الترخم مطلقا) سواء كان المرخم متادى اولاء (ارجاع) الباء متعلق بالحمل
او بالامكان (الضمير المرفوع الى الترخم مطلقا) (ارجاع) (الضمير المجرور الى الاسم)
مطلقا فاعله وهو اي الترخم مطلقا سواء كان واقفا في المتادى او لاحذف في آخره
اي آخر الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم متادى او لا ولكنه غير ملائم لسوق
الكلام لان سوق الكلام لترخم المتادى اصالة وغيره سيما لان الخصوص اولى من
العموم لكن التفسير الاول السبب المقام والثاني افيد بالمرام (وشرطه) (اي شرط
ترخم المتادى على التقدير الاول) اي على تقدير كون التعريف مخصوصا بترخم
المتادى (او شرط الترخم اذا كان واقفا في المتادى على التقدير الثاني) اي على تقدير
كون التعريف تاما لترخم المتادى وغيره لان ترخم غير المتادى لا شرط فيه لكونه
ضرورة واما ترخم المتادى ان كان في سعة الكلام فيحتاج الى الشرط لكونه الحذف
خلاف المعقول وان كان في الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا
(امور رابعة ثلاثة منها عدية) على ما وقع في اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة
اربعة منها عدية لان في بعضها يكون ولا مندوب (وهي) اي الامور العدمية احدها (ان
لا يكون) (المتادى) الذي اريد ترخمه (مضافا) (حقيقة) اي اضافة حقيقة (او حكما)
اي اضافة حكمية كان يكون مضافا بالاضافة اللفظية او شبه مضاف اذا كان الامر
كذلك (فدخل فيه) اي في قوله مضافا المتادى (المشبهة) لمتادى (المضاف) والمتادى
المضاف بالاضافة اللفظية (ايضا) اذا لم يكن الحذف (اي الترخم) من (الاول) اي من
المضاف حقيقة او حكما (لانه) اي لان الاول الذي هو المضاف (ليس) (في) آخر اجزاء

بالأتمل الصحيح (قوله)
وكذا كل فكرة
في الايات قصد بها العموم
بحرمة خير من جرادة
قال في الامالي اعترض
بعض الاصحاب على ما وقع
في الفسمة اني انشأته من
ذكر مواضع الابتداء
بالفكرة وقال للذي يليه حكم
مثل قولهم بحرمة خير من
جرادة قلت انما جاء هذا
على احد وجهين كلاما
مذكور الاول وهو
الظاهر انه غير مختص بحرمة
بحرمة كان فيه معنى العموم
كأن لا راجل الفضل منك
وذلك من وجهين احدهما
انه افضل واحد من جلس
على واحد من جلس على
انه لا خصوصية للمرء منه
على مفرد لانه يفهم ان
الانسية انما وقعت باعتبار
كونه من ذلك القبيل
والمفضولية انما وقعت
لكون الاخر من القبيل
الاخر واذا كان كذلك
فلا خصوصية لمفرد على
مفرد والثاني ان في معنى
التبرية ما يشعر بالفضل
على الجرادة باعتبار كونه
نمرا وجرادا من غير
خصوصية لمفرد منه متبر
حصل النباغ بخلاف
ما اذا حكمت بحكم
من الاحكام يختص فان
القهرم منه الحكم على
واحد مختص كقولك
رجل في الدار والله اعلم
الثاني ان يكون قولهم
بحرمة خير من جرادة على
معنى الاخبار عن اللفظ
كانت قلت لعل بحرمة

النادى (نظر الى المعنى) واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم في وسط الكلمة وهو ليس من شأن الترخيم لانه حذف في آخره لانه المتادى في يا غلام زيد وباحسب عمرو والمضاف المحسوس وهو لا يستفاد بدون ذكر المضاف اليه (ولا) يمكن الحذف والترخيم ايضا (من الثاني) يعنى من المضاف اليه (لانه) اى لان الثانى الذى هو المضاف اليه (ليس) فى آخر اجزاء المتادى نظر الى اللفظ لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم فى غير المتادى بلا ضرورة داعية اليه وذات معتم لما صرف (فامتنع الترخيم فيها بالكلية) اى فى المضاف نظر الى المعنى والمضاف اليه نظر الى اللفظ ولذا جعل ان لا يكون مضافا شرطا عديما (و) الثانى (ان) (لا) (يكون) المتادى الذى اريد ترخيمه مساويا كان مضافا حقيقة او حكما ولا (مستثانا) (لا) زائدة لتأكيد الثانى (مجرور) صفة مستثناة يعنى ان لا يكون ذلك المتادى مستثنا مجرورا (باللام) سواء كان مضافا مثل ما بعد الله او مضافا بالزيد (لعدم ظهور اثر) حرف (النداء) فيه من النصب بيان للارادة ان كان مضافا او مضارعا له او نكرة (او البناء) اذا كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا فى غير المتادى من غير ضرورة داعية اليه وذا لا يجوز (ظلم) (رد) من ورد (رد) (عليه) اى على المتادى المستثان مطلقا (الترخيم) الذى هو من خصائص المتادى (لما قلنا ان المتادى المستثان ليس بمتادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب والبناء) (ولا) زائدة ايضا (مقوفا) معطوف على مجرور اى لا يكون ذلك المتادى ايضا مستثانا مبنيا على الفتح (زيادة الالف) اى الف الاستثنائية فى آخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم (لان الزيادة) اى زيادة الف الاستثنائية فى آخره (تتأى الحذف) اى الترخيم والترخيم يتأى الزيادة كما مر سابقا فامتنع الترخيم فيه (ولم يذكر) المصنف (المدوب) مع ما من الشروط المدية ايضا لان المدوب لكونه غالبا بالزيادة وهى تتأى الترخيم لا يرخم (لانه) اى لان المدوب (غير داخل فى المتادى عنده) اى عند المصنف على ما سبق حتى لا يحتاج الى اخراجه ههنا (وما) مبتدأ (وقوع) صلته (بعض النسخ) من قوله (ولا مندوب فأكناه) الفاجواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وكان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه (من) تصرف (الثاسخين) خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من الثاسخين العلبة التى يملون يعنى ان قوله ولا مندوب لم يكن فى اصل النسخة التى كتبها المصنف بل الحقه بعض الطلبة (مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المتادى ظاهر وهو) اى وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولا مندوب (ان الالف) (ولا كثر) (فيه) اى فى المدوب (زيادة الالف) (او الياء) او الواو بدلا من الالف (فى آخره) لمد الصوت (المطلوب فى النوبة) (تطهرا لتفصيح) او اعلاما لتأنس كفى المستثان بالالف زيدت الالف زيادة الاستثانة واطهارها (فلا يباحه) اى فلا يباح المدوب (الترخيم)

مدلولها كذلك او مدلول
نمرة كذلك فيكون
المصحح لا يتبدل
معرفة فى التغيرين جميعا
واما يستعمل هذا الياء كان
الجبرية عما لم يجمع الخبر
عنه لان المبتدأ وقع ما
لاضافته تقديره هو اسم
جنس فصا والتقدير كل
مدلوله نمرة او كل لفظ
نمرة والى احوال الخبر ان
يكون مطاوعا فلا يصح على
هذا ايضا رجل فى الدار
لصنوع هذا التقدير فيه اذا
يصح الحكم على مدلول
رجل بأنه فى الدار (قوله)
بالتباح المتادى قبله
مما عدا الالف يرسو
الكتب دون ناسه وهذا
كلامه فان صوت الكتب
يشغل نباحه على ان
الفاخر قدس سره
يستعمل الالف فى معنى
التباح بل فى معنى الصوت
الارى الا قوله الالف
لكتب بالتباح المتادى فان
معناه الصوت بهذا
الصوت (قوله) وهذا مثل
يضرر تصحيح الابتدأ
انما يحتاج اليه باعتبار أصل
التركيب واما باعتبار معنى
التنزيل فالتركيب مفيد من
غير حاجة الى تخصيص
المبتدأ هكذا قبل قوله
ما به (قوله) هذا
هو المصنوع فبين النما
قبل اما الإشارة الى الحكم
بان النكرة يجب ان
تخص حتى تقع مبتدأ
فحينئذ يكون قوله وقال
بعض الثاقين وهم الخ
عديلا واما الإشارة الى

ذكر في تفسير سلام عليك
والقصود منه الإشارة إلى
ما به من المناقشات التي
ذكرها الفاضل الهندي
والإجماع التي تظهرها في
هذا الماهم ولا سيلا إلى
الثاني لوجهين أحدهما أنه
لا يرد على ما اختاره في
تفسير سلام عليك شيء
ما ورد عليه حتى ينار
هذا الكلام إلى جريان
البحث والنظر فيه
والاعتذار من اختياره
بأنه الشهور قاله الهندي
وأعرض أسلمت منه
فلتت سلام عليك فلا يتقم
الزوم والتسلسل والدور
والجواب أن الأسلم أن معنى
سلمت لك سلام عليك بل
منه أنه سلمت عليك الله
لست السلام عليك وذلك
لا يحتاج إلى تقدير آخر فلا
يلزم الدور والتسلسل قال
فإن قيل السلام لما كان
مصدرا سلمت كان معنى
قولك سلام عليك قول
سلام عليك واقع عليك
فيلزم تكرار الخطاب قيل
منه أنه كذلك لكنه ليس
بتكرار بل هو لتبيين
الخطاب بالأرادة من القسط
الصالح وقد مر صاحب
الكتاب سلمت الله مرثا
عن تقدير سلمت وهو غير
سلم حيث لا سلم لملك
الله عليك بعد استيفاء
القول مرة هذا كلامه
وهو يرى صاحب الفطرة
العلمية حل ما عاقل ذلك
سلام الفاضل أن الهندي
أرتقى بما عرفت
من الجواب عن السؤال

المستلزم الحذف المتأني للزيادة كما مر في عدم ترخيم المستثنى بالالف (للتخفيف)
أي لجرد التخفيف للنقض آخر (و) الثالث من الشروط العدمية (أن) (لا) (يكون)
المادى الذي يريد ترخيمه (جملة) يعني علما متوقلا من الجملة نحو تأبط شر أودى
جواب شاب قرناها على امر (لأن الجملة) المتوقلة إلى العلمية (محكية) أي ملفوظة (بالحالها)
قبل العلمية (فلا تتغير) أي فلا تقبل التغير من زيادة وتقصان على ما سبق تحقيقه في
بحث غير المتصرف فتمت الشروط العدمية بأسرها (و) (الشرط الرابع) وهو الشرط
الوجودى (أحد الأمرين الوجوديين) يعني أحدهما كافى جواز الترخيم بمدكون
الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومتعمدة (وهو) أي أحدهما (أن) (يكون) (المتأني)
الذي يريد ترخيمه بعد أن لا يكون مضافا أو مستغنا أو جملة (ما علما) قبل النداء لأنه
إذا لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يا رجل لا يرخم وإن وجد شرط الترخيم عدما
لمسايقى (زائد على ثلاثة أحرف) لأنه إذا كان ثلاثيا سواء متحركا أو وسطا أو لا متل
يا عمرو يا زيد لا يرخم أيضا وإن وجدت تلك الشروط هذا عند البصريين وأما عند
الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاث المتحركة أو الوسط مثل يا عم يا عمر وبعضهم يجوز ترخيم
الثلاثى وإن كان ساكن الأوسط فيقول يا زى في باز يد لكونه علما (لأنه لم يثبت ناسبه
التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم) والكثرة تقتضى التخفيف (مع أنه) قوله (شهرته)
علة الجملة الثانية (يكون فيها) موصول (إبنى) منى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع
إلى الموصول (منه) أي من المتأني والجملة صلة والموصول مع صلت خبر مقدم لقوله
(دليل) وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله مع أنه (على ما) موصولة (التي) أي حذف
منى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع إلى الموصول والمعنى بعد أن كثرت نداء العلم والعلمية
ناسبها التخفيف بالترخيم مع أن الشأن أن يكون في الحروف الباقية من المتأني المرخم
دليل أي علامة دالة على الحروف المحذوفة منه شهرته أي لاشتغاره بمقدار الحروف
الموضوعية بين الناس لأن نحو حادث لاشتغاره بين الناس بالحروف الأربعة يكون الباقى
منه دليل على المحذوف (ولزيادة) عطوف بإعادة الجارة على قوله لأن العلمية أي زيادة
حروف المتأني (على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف (لم يلزم) بالترخيم (قص الاسم)
الذي يريد ترخيمه (عن أقل أربعة) جمع بناء الاسم (المعرب) أو عن أقل بناء وهو ثلاثة
أحرف لما سبق أن اللفظ يحتاج إلى حرف يتدأ به وإلى حرف آخر يوقف عليه وإلى
حرف آخر فصل بينهما فلزم من هذا أن يكون أقل بناء ثلاثة أحرف (بإعلاء موجبة)
للمحذف لأنه إذا كان بثلاثة موجبة يجوز قصه كفى عصار وحى وبدود لأن المحذوف بالثلاثة
الموجبة كالثابت (أما) يعني إذا لم يكن علما موصوفاً بالزيادة على الثلاثة فالشرط يكون (اسما)
ملتبسا (بإتاء التأنيث) المتحركة نحو شاة أو نية قاه يرخم (وإن لم يكن علما ولا زائدا على
الثلاثة) بل كان اسم جنس سواء كان نثانيا كنبأ ثلاثيا كظلمة وسلمة وأو غيرها كضباة لا

انه اذا وقف على المرخم منه بوقف مع الماء فقال في باطلع واطلعه الا ان يكون مقام الف
الاطلاق في نحو قتي قبل التفرق باضباعه (لان وضع التاء التي هي التانيث (على الزوال)
لانها ليس من نفس الكلمة الداخلة هي عليها (فيكفيه اني مقتض للسقوط فكيف) استقام
انكاره يعني فلم لا يكفيه اني مقتض للسقوط (اذا وقف) التاء العارض (موقعا) هو لام
الكلمة (يكثر فيه) اي في ذلك الموضع (سقوط الحرف الاصل) المراد بالموقع الذي يكثر فيه
سقوط الحرف الاصل ما هو آخر المتنادي والتا واقع في آخر المتنادي واذا كان الحرف
الاصل يسقط من آخره بالترخم فسقوط الحرف العارض به وهو التاء يكون اولى
(ولم يبالوا) اي العرب بالفارسية بالذنداد وديان (بقاء نحوثة) كروء جماعة (وشاء)
كوسند (بعد الترخم) اي بعد ترخم ذي التاء الذي كان وضعه (على حرفين) متعلق
بالبقاء (لان قامة) اي بقاء نحوثة وشاء بعد الترخم (كذلك) اي على حرفين والكاف
متعلق بالبقاء وقوله (ليس لاجل الترخم) خبر لان (بل) حرف اضراب و (مع التاء)
متعلق بقوله ناقصا (ايضا) اي كما كان يلازم مع الترخم ناقصا فلغني بل نحوثة (كان
ناقصا عن ثلاثة احرف) مع التاء كما كان ناقصا عنها بدون التاء فبالترخم لم يلزم نقص
الكلمة عن اقل انيتها بل النقص اعلمزم عن الواضع (اذا قلنا) كلمة اخرى برأسها اي
بذاتها وضعت للتانيث لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب (ولا يرخم)
البنا للمفعول (لغير ضرورة) شمرية داعية الى الترخم (منادي) نائب الفاعل (لم
يستوف) مضارع متعقب للفاعل صفة المتنادي اي يستكمل (الشروط المذكورة) الاربعة
ثلاثة منها عديمة وفصات وواحد منها وجودي وفتدين (الاماشد من نحو باصاح
في باصاحب) فان صاحب نكرة ثمرف بالتاء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا التانيث
فالشرط الوجودي عدى وان الشرط العدمية عديمة فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط
الا انه يرخم شاذا (ومع شذوذه فالوجه) والسبب (في ترخمه) بدون شرط كثرة استصالة
(منادي) والكثرة تقتضي التخفيف فخفف بالترخم لجره كونه منادي (ولما فرغ)
المصنف (من بيان شرائط الترخم) عدما وجودا (شرع في بيان كيفية المحذوف)
اي في بيان مقدار ما يحذف عن المتنادي (بسيه) والمحذوف بسبه ثلاثة اقسام حرفان
او كلمة برأسها وحرف واحد (فقال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية (فان كان في اخره)
(اي في اخر المتنادي) الذي اريد ترخمه (زيادتان) اي حرفان زيادتان (كائنان) (في حكم)
(الزيادة) (الواحد) اي حكم الزيادة حرف واحد (في انها زيدتان) يعني دفعة
واحدة بحيث لا تأتي احدهما مفردة عن صاحبتها بل زيادتهما تكون واحدة لغني
واحد (واحتزبه) اي بقوله في حكم الزيادة الواحدة عما تكون زيادتهما متفرقتين
تكون احدهما مفردة (عن) صاحبتها وان يكون الثاني لغني آخر غير ما زيد له الاول
(نحو ثمانية ومائة فان الباء والثون فيهما) اي في الاولى والثانية (زيدتا) لغني (اولا)

الاخر والامه عدى
ليس كذلك لان الكلام
فيما يقع التانيث مصدرا
من الجاهد ونحوه
المصدر وانما يجوز في مثل
ذلك لان الاصل سلما
عليكم اذا قلنا عليه قال الله
تعالى سلما قال سلام
واذا كان المعنى عليه فقد
علم ان المراد سلما
واذا كان كذلك وقد
حذف الفعل بعد ان علم
كان سلام متصفا للمعنى
فبنيته الى من قام به
والقدير سلام يعني او
سلام من الله ونحو ذلك
ولا كان هذا المعنى مفهوما
منه صار كانه مذكورا في
فرق في الصفة بين ان يذكر
لفظا وبين ان يكون
معلوم من مجاز السنن
متوان بدمه ومتوان
مبتدا نكرة لما كان المعنى
متوان منه فنزل ما هو
معلوم من جهة المعنى منزلة
المذكور وكذلك سلام
عليك فاني يصح القول
بان التقدير قول سلام
عليك واقع عليك
والامراض به وثابتها
ان قوله في بيان الناحية
قوله وقال بعض المحققين
شهم صريح في الاول
قاطع لمرقاها في الشرط
بحيث لا يذهب الى غير ما
من يشق من ادراك
اساليب الكلام ويصعب من
فهم التركيب الموصل الى
تحقيق المقام (قوله وقال
بعض المحققين منهم لا يبعد
ما قبل من انه لا تأتي بنية
كلام الباء وما ذكره

بعض المحققين إلا ان النجاة
لما رواه المتعدي لابي
قوته بالخير بين الجهد
من الحكم على الفكرة
وفيها مضطوا لهما
تخلف عنه القاعدة (قوله)
أراد ان يقول ان خبر
المتأنيث يقع جلة ايضا
فان الجلة قد يكون لها فعل
من الاعراب وذلك اذا
وقعت احد الامور البسة
من الخبر والحال والمفعول
والضاف اليه وجزاء
المرط جازم وقع بعد
الفاء واذا والتابع فحرف
والتابع لجلة لها محل
من الاعراب فليس ايضا
الابتدائية . وللمتوخة
والضمنية والمجايبها
الاسم والواقعة جوابا
لفرطه جازم والواقعة
صلة الناقصة لا اصل له
من الاعراب (قوله ولم
يذكر النظر في لائها واجبة
الى الفعلية فيه نظرائه
قد ذكرها الاثرى الى قوله
وما وقع طرفا فلا كثر
انه قد رجلة والفعل
لكنها موضع الخلاف
والفعل بالهمزة يذكر حالها
سبقت غير مرة بل متصلا
بهذا المسئلة بربما سبق
من الامثلة الموددة لغير
هذا القصد ومازعمه متصلا
هو قوله وفي الفاعل رجل
قد عرفت فساد من
وجهين (قوله وذلك
لما شاعا ضمير كان الثاني
للمذكورين او غيرهما كاللام
في تم الرجل ووضع المظهر
موضع المنسر قبل لا يثنى
ان تم الرجل من قبل

اي قبل زياد الثانية (تم زيدت تأنيثا) لمنى آخر وهو التأنيث فلم تكن زيادتها للمنى
واحد فان اصل تأنيثه ثمان ثم زيدت الياء لتلازم اربع فتحات عند زيادتها لان ما قبل
تأنيثا تأنيث يكون مفتوحا ابدا واذا زيدت الياء لمالك يكسر ما قبلها ثم زيدت التأنيث تأنيث
فصار ثمانية فيكون ما قبل الياء مكسورا وما قبل التأنيث مفتوحا وان اصل مرجأة مرجع
مثل شعب ثم زيدت الالف والثون للتوسعة في البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم
زيدت التأنيث (فلم يحذف) لالتزيم (منهما الا الآخر) يعني الا التأنيث
لكونهما اسمين ملتصقين تأنيثا تأنيث مثل ثمانية وشاة (كاسماء) اذا جعلتها فعلا تكون
مثالا للمخن فيه مأخوذة (من الواسمة) مصدر من وسم وسمية مثل ظرف نظرف
ظرافة لمن وسم بسم سمة مثل وعديدة لان مصدره سمة وهي الكى (اى الحسن)
بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسية خوب واسم الفاعل وسم (كاهو مذهب
سبويه) اصله وسم قلت الواو همزة لتلاضع الفاء واوا فصار اسم فتح همزة ثم زيدت
الالف والهمزة في آخره للتوسعة فصار اسماء مثل حمرأ ومهرأ (لا) يكون بما نحن
فيه اذا جعلتها (افعا) جمع فعل واسماء (جمع اسم على ما هو مذهب غيره) اى غير
سبويه فاصله حيث نسومون مثل قوم سمو يسومون فزرو ويغزرو جمع فصار اسماء
ومثل فعل وافعال ثم قلت الواو اباء لوقوعها في الطرف بعد الف زائدة فصار اسماء اى
ثم ابدلت الباء همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسلاء فصار اسماء فحينئذ يكون في آخره
حرف صحيح اصل قبله همزة زائدة ولذا قل الشارح (لا) يكون حينئذ اى حين كونه
جمع اسم كفاعل جمع فعل (من باب عمار) اى من باب ما يكون في آخره حرف صحيح
اصل قبله همزة زائدة ولكونه مذهب سبويه كان مختارا (ومروان) بفتح التون
على ما هو المشهور اسم رجل قال اصل فيه مروثم زيدت الالف مثل شعب شعبان
ومجوز كسر التون ويكون ثنية مرويعنى الحجر الذى يورى به النار والوجهان
محمملن ثم سمي به رجل (او) (كان في آخره) اى في آخر المتأنيث الذى اريد تزيمه
(حرف صحيح) فيه اشارة الى ان قوله حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة او قبل
ايراد اجزاء الكلمة ان الشرطية وانما عطف هذه القاعدة على الاولى قبل ايراد
المذكور لاتحادهما في الجزاء واشتراكهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص
من وجه لانهما لا يجتمعان في نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون الثانى في نحو
بضري ويصدق الثانى دون الاول في نحو منصور (اى صحيح اصل لتبادره) اى
لمسارعة الاسالة (الى الذهن) اى الى ذهن السامع عند سماع الصيغة (لان الغالب
في الحرف الصحيح الاسالة) يعنى ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل
والتبدل وانما قال الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زائما لان الصيغة لا تمتنع
الزيادة وامثلة كثيرة لا تحصى لكن الغالب الاسالة (فيخرج منه) اى من هذا القسم

(نحو سلاة) لان التاء متوالة كانا حرفا صحيحا لكنه ليس باصل بل زيد فيه لتأنيث (لانه لا يحذف منه الا التاء) يعنى لا يرخم من نحو سلاة الا التاء لكونه اسما ملتبسا بناء التأنيث سواء كان علما ولا والسلاة والسلاء بكسر السين المهملة فيهما القول اوسحرة الجح لا يكون من الجح سحرة ايضا وجعه يحجى على سعالى ففتح السين والسين (وهو) اى الحرف الصحيح بعد ان يكون اسبلا (اعم من ان يكون حقيقة) كصور ومسكين وعمار (او حكما فيشمل) قوله حذف صحيح (مثل مرعى ومدعو) فان الواو والياء الواقعتين فى الآخر اذا كانا قبلها ساكنةا يكونان فى حكم الصحيح كدلو وطى على ما ساقى تفصيله ولذا اعلاه الشارح بقوله (فان الحرف الاخير منهما) اى من قوله مرعى ومدعو الياء فى الاول والواو فى الثانى (فى حكم) الحرف (الصحيح فى الاسالة) لما قلنا آما (قبله) اى قبل ذلك الحرف (مدة) بالرفع لانه فاعل الطرف لاعتاده على الموصوف كقولك صررت برجل فى مكة كتاب (اى الف او واو الياء ساكنة) اى ساكن كل واحد منها (حركة) مبتدأ (ما قبلها من جنسها) خبره يعنى ان تكون الالف ساكنة حركة ما قبلها فتحة كعمار والياء ساكنة حركة ما قبلها كسرة كسكين والواو ايضا كتنصر كها ما قبلها ضمة كصور واحترز بقوله عن نحو دلو وطى فانه ليس الواو والياء فيهما حرفى مد لمدم لكونهما ساكنين واحترز بقوله حركة ما قبلها من جنسها عن نحو حيل فى تصغير رجل بالحاء المهملة وسنور فان الياء والواو لا تسميان مدتين لمدم حركة ما قبلها من جنسها (والمدان) اى المددة (المددة الزائدة) يعنى الالف والواو والياء الزائدة (لتبادرها) اى لمساورة الزيادة (الى الذهن) اى الى ذهن السامع حين سمع المددة (لنلتبها) اى لقلبة الزيادة فى حرف المد (وكثرتها) عطفت تفسير (فيخرج منه) اى من القسم الثانى (نحو مختار) ومتقاد فان حرف المد الذى فيهما ليس بزايد بل الزائد فى الاول الميم والتاء وفى الثانى الميم والتون والالف فيهما منتقلة عن الياء والواو الاصليتين لان الاصل فيهما خير وقود ثم نقل الياء بالاقتمال والاقتمال زيادة الهمزة والتاء او الهمزة والتون (فانه لا يحذف) بسبب الترقيم امته) اى من مختار اذا رخم (الاحرف الاخير) وهو الراء لكونه من القسم الذى يئنه المص بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد (وهو) (اى) والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة) (اكثر من اربعة احرف) يشير الى ان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المحرور فى آخره اى آخر المتادى والحال من المضاف اليه جازا اذا حذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فيصح المعنى وهما كذلك لانه اذا قيل فى المتادى مقام فى آخر المتادى يصح وان كان المتادى بالتأويل وهذا مثل قوله تعالى و اتبع ملة ابراهيم حنيفا (قانه يصح ان يقال اتبع ابراهيم حنيفا كصور) مثال لكون المددة الزائدة تواوا (ومسكين) مثال لما يكون ياء (وعمار)

وضع الظاهر موضع الضمير لان الظاهر ملحق لوضعه موضع الضمير باعتبار لام العهد لا معنى لجهتها لانه ليس يحى لظهور تانيير الاختيارى ثم فى هذا القسم بحث فان القسم اعنى لفظ العائد لا يتناول غير الضمير والشارح قدس سره قد يقع فى لغة الهندى الا انه زاد مل ما ذكره فى قوله وقد عطف اذا كان ضميرا ولا يخفى انه خلاف الظاهر وطى ان الرابط فى مثال ذلك ليس الا الضمير وبه صرح الصنف فى الامالى وغيره وهذا هو المهوم من كلام الزمخشري فانه قال ولا يبد فى الجملة الواقعة ضميرا من ذكر يرجع الى المبتدأ وقوله فى الدار معناه اسطر فيها وقد يكون الراجع معلوما فيستثنى من ذكره وعلى ذلك الرضى فانه قال وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وذلك الرابطة هى الضمير اذ هو الموضوع لىل هذا الترض الى غير ذلك من القوال الثقات (قوله وكونا الخبر ضمير المبتدأ لىل الاول من المبتدأ ليشمل قولنا الشان زيدا ثم ومقولى عمر وقام وساد ففى من البيان (قوله قيام فرى تعويل دل كلامه على ان الحذف شامل لكلام قربة

وليس كذلك بل خص
ذلك بالضمير المحرورين
إذا كان في جملة اسمية
يكون البناء هنا جزأ من
مبتدئها ولما في غيرها
في المرفوع لا يجوز الحذف
وفي المحرور والنسب
سأسي وليس من فهم
اطلاعنا عنه جواز
حذف الرابطة أعامى
القرينة وشعور الدهن
بمعناها لا اجاع الا انها
روا ذلك في نحو البر الكر
يستبين ظاهرا لا يتبين على
من له ادنى مسكة جعلوا
الحذف فيه قياسا ولا كان
حذف الصدة غير جائز
متناهي من حذف الرابطة
المرفوعة وان قامت قرينة
تدل عليه ولما كان القرينة
في غير ذلك من النسب
والمحرور غير ظاهرة قالوا
بالجمع وعمرطوا
في المنصوب كونه منصوبا
بفعل افتكا كقوله قلوب
سبت وقوب اجرا وبعدة
ملاحم زيدا ن ضارب
وكيف يمكن قومه علة
القرينة واستغلا لها مع العلم
بانهم معطوف الحذف في قوله
عن سلطانه ولن مصر
وغفران ذلك لمن عزم
الامور (اي ان ذلك منه)
بقام القرينة مع كون
الحذف فيه قبل السماع
وقولون جواز حذف
الضمير في الصلة احسن
منه في الصفة لكون
اتصالها بالموصولة اشد
اذ لا غنى للموصول عنها
الى غير ذلك قوله او جارا
ومحرور وادمي تمريض

مثال لكون المدة لازمة فالفا فان الحرف الاخير فيها حرف صحيح اصلي وهو الواو
والنون وما قبله مدة زائدة وهي الواو والياء والالف قوله (ثلاثا يلزم) لتلليل لكون
ما فيه الحرف اكثر من اربعة احرف (من حذف حرفين) بالترخيم (منه) اي من هذا القسم
(عدم) فاعل يلزم (بانه) اي بما المتأدى (على اقل اربعة الحرف) متعلق بالبقاء لانه اذا لم
يشترط الكثرة على الاربعة وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المتأدى باقيا على اقل اربعة
الحرف وهي ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذاعبر جائز (واعمالنا يأخذ) المصنف (هذا القيد)
اي قيد كون حرفه اكثر من اربعة (في قوله زيادتان في حكم الواحدة) بان يقال فان
كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لثلاثا يلزم من حذف
حرفين عدم قائه على اقل اربعة (لان نحوثيون) جمع ثبة بضم التاء المثناة بالغاربية
كرومة اتركسفته (وقلون) جمع قلة بالواو والنون والياء والنون فيها بعد
حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الحشبة الصغيرة التي يضرب بها الصبيان بخشبة
كبيرة اخرى يقال لها بالتركى هجلا وفي المفصل وذواتها من المحذوف المعجز يجمع
بالواو والنون مفعلا اوله كسبون وقلون وغير مغير كشيون وقلون انتهى (برخم)
مبنى للمفعول (بحذف زيادته) وهي الواو والنون لانهما زيادتا ما كانا في حكم الزيادة
الواحدة ولو اخذ هذا القيد في القسم الاول كما اخذ في الثاني للزم ان لا يرخم امثال هذا
وليس كذلك لانه برخم سواء بقي بعد الترخيم على اقل اربعة الا (لان جاء الكلمة فيه)
اي في نحو قلون وثيون (على حرفين) بعد الترخيم (ليس للترخيم) حتى يلزم قاء المحرر
على اقل اربعة بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك كما قلنا في نحو ثية وشاة
(حذفنا) بالبناء للمفعول جزاء الشرطين (اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين)
الاول والثاني بالترخيم (اما) حذف الحرفين الاخيرين مما (في) القسم (الاول)
وهو ما كان في آخره زيادتان في حكم الزيادة الواحدة (فلما كانتا) اي فصلة كونهما
(في حكم) الزيادة (الواحدة) فكما زيدتا معا (حين الزيادة) (حذفنا معا) عند الحذف
لثلا يكون الحذف معا فالزيادة ولثلا يلزم عزل الرقيقين ولا نهلا كما كانا في حكم الزيادة
الواحدة كانا كالحرف الواحد فكما لا يمكن حذف جز من حرف واحد حقيقة لا يمكن
حذف جز من حرف واحد حكما (واما) حذف الحرفين الاخيرين (في) القسم
(الثاني) وهو ما في آخره حرف صحيح قله مدة وهو اكثر من اربعة (فلا نهلا حذوف)
الحرف (الاخير مع محته واصاله) اي مع كونه محجبا اصلها من شانه ان لا يحذف بلا
علة موجبة (حذفت المدة الزائدة) اي وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته
(لثلا برد) من ورد برد مثل وعديمد (المثل) يضح المم والثاني المثلة (الساير) صفة
المثل اي المشهورين العرب والمثل المشهور وقولهم (صلت على الاسد وبلت عن القند)
صلت بضم الصاد المهملة والحطاب اسله صولت فضحتي الصاد والواو وقاعلا يمين في

علم الصرف ومصدره صولة وهي الحلة والجرأة الاسد معروف وبت بضم الباء الموحدة
والخطاب ومصدره بولا وهو الخوف باعتبار ذك السبب واراد السبب لان الخوف
سبب لبول التقف في الصراح يقتضي التون والقفان نوع ازك وقد كوتاه دست وبأى
زشت دروى بنى صفار التمن بنى اقدمت على حذف الحرف الصحيح المشبه بالاسد
واعرشت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشبه بالتم الضعيف ولان الحرف
الصحيح الاصل اذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائد يكون اولى بالحذف
بالترخيم (وان كان) المتادى الذى اريد ترخيمه (مركبا) ولما نشأ من اطلاق قوله
مركبا انه يشمل المضاف والمشبّه والجملة لانها من انواع التركيب دفعه الشارح بقوله
(ويلم) بالبناء المقبول (من بيان شرائط الترخيم) اى ان المراد بالتركيب ههنا ان
(لا يكون مضافا) ولا مشبها به (ولا جملة) يعنى ان لا يكون تركيبا اضافيا ولا مشبها به ولا
استاد بابل مراده ان يكون تركيبا متراجعا (مثل بابل و) تعدادا مثل (خمس عشر)
حال كونهما (علمين) (حذف الاسم الاخير) بالترخيم كما يحذف الحرف الاخير
(فيقال فى) ترخيم (ببلك) علما (ببلك) بحذف الاسم الاخير وهو بك (وفى) ترخيم
(خمس عشر) علما (واخمس) بحذف الاسم الاخير ايضا وهو عشر (تنزله) اى لتساوية
الاسم الاخير (منزلة) التائيت فى كون كل واحد (منهما) اى من الاسم الاخير وقاه
التائيت (كل على حدة) صفة كل اى كل مستقلة يعنى فكما ان القاء كبة برأسها تدل على
معنى كذلك الاسم الاخير كبة برأسها تدل على معنى فكما نحذف الباء وحدها بالترخيم
كذلك الاسم يحذف وحده (صارى) تلك الكلمة وذلك الاسم (بمنزلة الجزء) مما
قبلها (وان كان) المتادى الذى اريد ترخيمه (غير ذلك) (الذي كور من الاقسام الثلاثة)
كونها ثلاثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزؤاته باعتبار قسمان لا اقسام كما بيناه
سابقا (حرف واحد) (اى) فيحذف اى حرف واحد وقال المحشى قد مر المضارع مع مضى
اخواته الماضية لداعى كلمة الفاء قالها لا نحو زفى الجزاء بنفرد والانسان يجعل التقدير
قد حذف حرف واحد اقول قد تفقن الشارح في العبارة حيث عبر عنها بالمضارع لان
المصنف فيما سبق عبر بالماضى ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قبل فاختار الصيغة التى
تفيد تقليله وهى المضارع ولعمد احتياجه ايضا الى تقديره قال لا نسب بالمقام ما ذكره الشارح
(لحصول الفائدة المقصودة) من الترخيم بحذف حرف واحد وهى التخفيف (وعدم
موجب حذف الاكثر) يعنى اكثر من حرف واحد موجب حذف الاكثر الشروط
المذكورة في الاقسام الثلاثة (نحو باحار وبامال في باحار وبامالك) فيه نشر على ترتيب
القف فحذف منهما حرف واحد وهو التاء والكاف لحصول التخفيف المقصود
بالترخيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك كاقى الاقسام فاقسام الترخيم باعتبار
الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزء فثلاثة ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلا

المصنف يحتمل امرين
احدهما انه جار مجراه
جميع احكامه فهو فى حكمه
كيف وقد سماه بعضهم
طرقا اصطلاحا وتابها
اختيار مذهب ذلك
البعض قوله فلا اكثر
من النعانة وهم البصريون
فيل لو كان التقدير بالجملة
من البصريين لكان
الناسب ان يقول وما وقع
طرقا فتدبر جملة خلافا
للكوفيين فالظاهر
ان التأويل بالجملة لا ينص
قوامها بل لم الاكثر
ثم قيل وقوله على ان اشارة
الى تقدير الجار ليصح
كونه خبرا من الاكثر
ولو جعل المحذوف مضافا
من الجند اى حكم الاكثر
انه مقدر بجملة لكان
اخف ومن المعلوم ان ادب
المصنف في هذا الكتاب
ليس ذكر الفريقين
والقول بانه كذلك عند
البصريين خلافا للكوفيين
وبالعكس فلا سبيل الى
دعوى مناسبة ذلك دون
هذان كلام فى الايضاح
صرعى عدم اختصاص
اختلافين بالبصريين
والاخر بالكوفيين فانه
قال والاكثر على ان الضلوع
بمحذوف فى الظرف لمل
وتقدير ما سطر فيها وزعم
ان المتعلق اسم تقديره
مستغرقا بآه الحاكمة
بين البصريين والكوفيين
والتصريح بمكانها اختلافا
فيه ويستعمل فى كلام الرضى
ان لا تقدير عند الكوفيين
واما القول الاخير فليس

ومقدار اشعر في ان المحذوف اما في حكم الثابت واما حذف لبيان مفسيا فقال (وهو)
 (اي المتأدى المرخم) (في حكم) (التأدي) (الثابت) (بجميع اجزائه) وحروقه ومع
 ان المحذوف لالمة موجبة وما يكون في حكم الثابت مالا يكون لالمة موجبة والمحذوف
 بالترخيم في حكم ما ثبت لكن الشارح اقتصر على الاول بقرينة في الثابت لان الثبوت
 في الباقي اول منه في المحذوف (فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة) اي المتأدى المرخم
 (بعد الترخيم على) متعلق بيبقى (ما كان) ذلك الحرف (عليه) الضمير المحرور راجع
 الى الموصل والمراد بالموصل ههنا الحركات الثلاث الضم والكسر والفتح والسكون
 (قبله) اي قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده
 باي لب بليل وان كان مكسورا يبقى على الكسر نحو باحار في حارث وان كان مفتوحا
 يبقى على الفتح نحو باسرو في مروان وان كان ساكنا على السكون نحو باعوف في عود (على
 الاستعمال) (الاكثر فيقال) اي اذا كان الامر كذلك فيقال واعطف على الجملة الاسمية
 السابقة ماؤه بالفعلية كانه قبل يحمل المحذوف ثابنا فيقال (في باحارث) (باحار) بترخيم
 حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (بكسر الراء) حال كونه باقيا (على ما كان) باحارث
 عليه (قبل الترخيم) لكون المحذوف كالثابت (و) يقال (في باعود) (باعود) (واو
 منطرفة) اي بوقوع الواو في الطرف (بعد ضمة) مع انه لم يوجد في كلام العرب اسم متضمن
 آخره وواسا كنه قبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت فليزوم وقوع الواو المذكورة
 في الطرف بعد الترخيم كاليزوم وقوعه قبله (و) يقال (في باكران) (ياكرو) (واو
 منطرفة متحركة) وقعت (بعد فتحة) مع انه لم يوجد في كلامهم ايضا وواو ياء متحركة كان
 الاقلبت الغالطة المذكورة ولم يذكر المصنف ولا الشارح المتأدي الذي يبقى آخره
 بعد الترخيم على الضم اما كفتا بالاقسام الثلاثة واما لانه لم يفرق بين ما هو الاكثر في
 الاستعمال منه وما هو الاقل فيه بل كلاما سوا نحو يا قتب بالضم في يا قتب وبالب بالضم
 في يا بلبل فانه لم يميزه الاكثر استعمالا او الاقل (وقد يجمل) (قد تغليل) ويجمل
 مبنى للمفعول (اي يجمل المتأدي المرخم على الاستعمال الاقل) لقابلية ما هو الاكثر
 استعمالا (اسما) مفعول ثان (رأه) الجار والمجرور صفة لقوله اسما اي اسما مستقلا
 (كانه لم يحذف منه شيء) لاحراقه ولا لآكلة برأسه ولا لحرف واحد (فيكون له في بناءه)
 اي في كونه مبنيا (واعلا) اي كونه متعلا (وتصححه) لتلا وجود في الكلام اسم
 متضمن آخره وواسا كنه قبلها ضمة (حكم نفسه) اي حكم الحروف الباقية بعد الترخيم
 (لاحكم الاصل) لان المحذوف بالترخيم لما جعل كأن لم يكن صار ذلك كأنه لم يحذف
 منه شيء فكان كأنه وضع هكذا فان اقضى البناء على الضم في عليه وان اقضى التصحيح
 صحيح وان اقضى القلب قلب ولهذا مثل ثلاثة امة فقال (فيقال) الفاهها كافا
 في فيقول (باحار) في باحارث (بالضم) اي بالناس على الضم هذا مثال لما يكون له في بناءه

بشي لان ما اختاره قدس
 سره اسيل واظهر بها مالم
 انبى هل انه لا يستقيم
 بمجرد تقدير المضاف بل
 لابد من تقدير الجار ايضا
 بان مثال وحكم الاكثر
 بانه مقدور جملة وايضاه
 عرفت في المنقول من
 الايضاح ان الشارح قدس
 سره وافق المصنف
 في التقدير (قوله) اي
 مذكور جملة قبل اول
 التقدير بالتأويل لان
 التقدير يترجمه التأويل
 والصرف عن الظاهر
 ليصح تعديت باباء والمحكم
 على ما وقع طرفا فكونه
 مقدور امع انه ليس بخدر
 بل مذكور وهذه الجملة
 من مطاوع الانظار
 ذكروا فيه ما يجبان
 ينشئ منه ان التقدير
 لابد ان يقال ان التقدير
 يعني اللاحق يقال دعوت
 هذا الذي اي الحقيقة
 اي الظرف ملحق بالجملة
 ومجهول من جلبها وما
 باق اليك ان التقدير يعني
 التعيين يقال القروض
 المحذوفة في كتاب الله تعالى
 اي المبينة فالنفي ان التقدير
 الظرف المبين عن جملة
 عن الاكثر وقد رددت
 الاصل والكل باطل اذا
 التقدير ليس اسلا فيقال
 المذكور حتى يقال اول
 التقدير بالتأويل لهذه
 الملة وكونه يعني اللاحق
 معنى وقد رددت هذا الذي
 شاهد عليه وكذلك
 يعني التعيين وكون
 المحذوفة في ذلك التركيب

حكم نفسه (كأنه اسم مفرد) ليس بمضاف ولا شبيهه (معرفة) ليس بنكرة (رأسه)
 أى مستقل كأن حروفه عند الوضع ثلاثة يعنى ثلاثى الوضع مثل ما يزيد (فيضم) أى
 فيبنى على الضم (ويأتمى) فى تعود هذا مثال لما يكون له فى تصحيحه حكم نفسه (لأنه
 لما جعل نحو) بعد الترخيم (اسم رأسه) أى اسما مستقلا (صارت الواو طوقا) أى
 وقت الواو الساكنة فى الطرف ١ بعد ضمة (إذا كان كذلك) (فلا حرم) (لأننى
 الجنس وجزمه فتحى الجيم والراء المهملة اسمها (قلت يا) خيرها (وكسر ما قبلها)
 لتسلم الياء فصارتنى (كادل فى ادلو) جمع دلو وحق فى احقو (وبا كرا) فى كروان
 هذا مثال لما يكون له فى اعلاله حكم نفسه لاحكم اصله وفيه نشر على خلاف الف
 (لأنه لما جعل كرو) بعد الترخيم (اسم رأسه) أى اسما مستقلا كأنه لم يحذف منه شئ
 يعنى كأنه ثلاثى الوضع (ارتفع مانع الاعلال وهو) أى مانع الاعلال (وقوع الساكن
 بعد الواو) لأنه إذا سكن الحرف الذى بعد حرف العلة لا يمل حرف العلة مثل طوى
 وشوى ويطوع ويشوى وهما لما حذف الالف والتون لسانسيا وجعل كأنه
 ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوحا (ما قلب الواو ألفا لتحر كها وافتتاح
 ما قبلها) على ما بين فى علم الصرف وقيل يا كرا بالقلب (وقد استعملوا) كلمة قد ههنا
 للتقليل وإن دخلت على الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة النداء يعنى بإخاسة
 فى المندوب أقل منه فى النداء لأن استعمال فى النداء أكثر لكونها موضوعة للنداء
 كأن كلمة والتدبة وفى الحاشية لوجه لإيراد المندوب فى إنشاء مباحث النادى والفصل
 به بين مباحثه فالأولى أن يؤخر عن بحث النادى برمه الى هنا كلامه اقول اورد
 المصنف المندوب فى إنشاء النادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيهها على ان المندوب
 داخل فى النادى عند بعض النحاة وإن كلمة الموضوع للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز
 المندوب عن النادى فى نحو ما يزيد ما بعده بالبالقرينة ولهذا المتراجح ادرجه فى بحث
 النادى (يعنى العرب) (صيغة النداء) (يعنى بإخاسة) ولم يقل وقد استعملوا فى المندوب
 مع أنه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واظهر لأن كلمة ما يذكره ظاهرا
 فيها على ان صيغة النداء ما عيرت للمندوب (فى المندوب) (لأنه) علة قوله بإخاسة
 يعنى اخضع استعمال المندوب ليا ولم تجاوز الى غيرها من حروف النداء (لأنه) لا يدخل
 عليه سواها) يعنى لا يستعمل فى المندوب غير كلمة يامن حروفه (لكونها أشهر صيغة)
 جمع صيغة يعنى لكون كلمة يامن فى هذه الحروف والباقية متفرقة عليها أما بالزيادة
 أو النقصان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع (فكانت) (كلمة الأولى) (والى)
 (بأن توسع فيها باستعمالها فى غير النادى) لا ترى أنها مستعملة فى الاستغاثة والتعجب
 والتدبة دون غيرها وفى الثانى لأن كل نادى يدخله معنى من المعانى لا استغاثة
 والتعجب والتدبة دون غيرها وفى الرضى لأن كل نادى يدخله معنى من المعنى

يعنى المعينة ليس لانه
 معناه الموضوع له بل لأن
 موصوفة الترويض وصلته
 فى الصواب ان معناه كما
 هو للتبادر منه الترويض
 وتعدى به الجار يستدعى
 تفسيره بالناويل (قوله)
 بتقدير الفصل ذلك الفعل
 الدام للحصول والكون
 نادى حتى حصر عامة الأ
 النحاة الطرف المستقر فيها
 كان عاملة عاملا حتى بعض
 المتأخرين أنه قد يكون
 من الانفصال الخاصة إذا
 انما فى الدهن اليه بحسب
 الدام وأما قوله تعالى فلما
 رآه مستظرا عنده
 فالاستقرار فيه يعنى
 السكون لا يعنى الحصول
 العام هكذا قيل وهو
 كقوله الان لونه وأما قوله
 تعالى الخ لا يناسب المقام لم
 ما قبله أيضا لا يخلو من
 اختلاف لفظ الكلام على
 ما لا الرضى وغيره
 ان البصر بين قالو الطرف
 منصوب على أنه مفعول لى
 كأنه كذلك انما فى نحو
 حيث امامك وخرجت
 يوم الجمعة والجارو الجور
 ومنصوب الجمل على أنه
 مفعول به كأنه كذلك
 انما فى نحو صرحت بزيد
 الا ان العامل ههنا مقدر
 وبه ان يكون ذلك
 العامل من الانفصال العامة
 أى عملا بكونه مفعول نحو
 كاش وحاصل يكون
 الطرف دال على ولو كان
 خاصا ككل أو شارب
 وضارب وتام لم يزل
 الدليل عليه وقد يحذف

كلاستفانة والتعجب والتدبة لا يستعمل فيه الاحرف التدا المشهورا على يادون
اخواتها لانها ما تضرقت ودخلت في جميع انواعها انتهى (والندوب) اسم مفعول
وبابه نصر (في اللقمة يتبكي عليه احد) يقال نذب الميت يتكى عليه (ويعد) من العداء
بمحى (محاش) جمع الحسن يضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشيء
حسنوا رجل حسن وامرأة حسنا وهم حسان كذا في الصحاح (ليعلم) من اعلم
وقاعله النادب الباكي (الناس) بالنصب مفعول يعلم (ان موته اى موت هذا الميت
المراد بالميت ههنا معناه المصدري لا الاسمي (امر عظيم) اى بلية عظيمة عامة
للخلق لان حياته نعمة عظيمة كان الناس يتفنون منه في امور دينهم ودنياهم فوته
بيلة عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول ثان ليلى قوله (ليعدوه) بالبناء للفاعل
عذر يعدرو وبابه ضرب قال عذره قبل عذره واعذراى بين عذره علة لقوله ليلى (في البكاء)
اى ليقبلوا عذره في بكائه ولم يصبروه (ويشاركوه) ويكثرون شركاءه في البكاء
(في التمتع عليه) التمتع من فجع فجمع قطع قطع يقال فجعته المصيبة اوجعته
فجعت فجعما وفتح له توجه عليه كذا في الصحاح (و) التدوب (في الاصلاح)
(هو التمتع عليه) اى الذى تقعع عليه اى لاجله (وجودا) نصب على التمييز
(او عدما) فيه رد على الرضى حيث قال ورد ادخل المصنف باحد قسمي التدوب
وهو التمتع منه بخبره واحزانه وواويله وواويله لان التدبة في هذا الاشقة تدبة
على عدم التمتع عليه (بياووا) بالاولى الاتصال صلة للمتجمع عليه وفي تقديمها
اشارة الى استعمالها بالاتصال بالاتباع لو او كان استعمال وافيه كذلك لما ذكر
انهاى الاصل في حروف النداء فاستعملت في النادى التدوب وغيره بالاتصال
(فالتمتع عليه عدما ما يتجمع على عدمه) اى اللفظ الذى يتجمع به على عدم التدوب
اى على كونه معدوما ويتاخذ النادب حيث شاهد موته او حضر جنازته ويبكى عليه
بقوله بازيده وابعراه ويقول مت وصرت معدوما (كليت الذى يبكى عليه النادب)
وليد محاش ويتجمع عليه (والتمتع عليه وجودا ما يتجمع على وجوده) اى اللفظ
الذى يتجمع به على وجود التدوب (عند فقد) النادب (التمتع على عدما) حيث لم
يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل اتعاو صل الخبر موته بان مات التدوب
في البلدة التى يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته (كالصيبة) وهى البلا والشدّة
والامر المنكروه وجهها صائب (والحسرة) الندامة والفتنة لقوت شئ يقال حسرت على
شئ حسرة فهو حاسر اغتم على فوته كذا في الصحاح (والويل) وهو اللذاب (الملاحقة)
صفة للتلافة (لناب فقد الميت) اى لحقت هذه المذكورات للنادب عند فقد الميت عدما
حيث لم يشاهده (فالقد) اى حد التدوب وهو قوله التمتع عليه بياووا (شامل لتسمى
التدوب) اى القسم الذى يتجمع على عدم التدوب والقسم الذى يتجمع على وجوده

خاص قيام الدليل نحو
من له بالهذب اى من
تضمن وعند الجمهور
لا يجوز اظهار هذا العامل
اصلا لقيام القرينة على
تعيينه وسد الطرف منه
فلا يقال زيد كاش في الدار
وقال ابن حنبل يجوز ولا
شاعده واماقوله عز وجل
فلما رآه مستقرا هنده
فغناه ما كنا نموت
وليس معنى كاشا وانما
اخص الحكم بالصرين
لان انتصاب الطرف
خبر اعند الكوفيين ليس
بذلك بل يقولون ان الخبر
لما كان هو المبتدأ الى نحو
زيد قائم او كانه هو نحو
ازواجه امهاتهم ارفع
ارفعه ولما كان خاتمه
بحيث لا يطلق اسم الخبر
هل المبتدأ لا يقال في زيد
عندك ان زيد ارفع خاتمه
في الاهراب فيكون
العامل هندهم متروا وهو
معنى الخاتمة الى الصل
بها الخبر ولا يحتاج هندهم
الى تقدير شئ يخلق به الخبر
وقال بعضهم العامل فيه
المبتدأ (قوله بخلاف ما اذا
قد فيه اسم العامل قيل
هذات غرض يتل ازيد
في الدار او فان الخبر فيه
جلسوا قد اتمل او
اسم الفاعل لا تم قيل
حاصل ايه وبما حصل ايه
وعاجلتان وليس عن
سلامة الفهم لان الخبر في
المائل حاصل كما مررت
به وهو مفرد لا محالة وما
يعده مبتدأ مؤخره

وهذا على أحد الوجهين
في مثله (قوله وجه الأكثر
ان الطرف لا يده من
متعلق قبل اتفق التمام
على ذلك وبعبارة ان
الطرف لا يده من
مظروف والمظروف
في زبدى الدار هو زيد ولا
حاجة الى امر آخر واجب
بان الطرف يكون طرفا
لا من امور زيد من
قيامه او سكنه او حصوله
او غير ذلك فلا بد من
تقديره ليم البيان ثم ان
الشارح قدس سره لم
يشترط لبيان الرابع
والمرجوع من القولين
والصنف جميع ما ذهب
اليه الاكثر فانه قال
والاول اول من وجهين
احدهما ان وقوعه خبرا
عارض ووقوعه متعلقا
اصل فكان اعتبارا لاصل
اول والثاني انه قد ثبت
جواز دخول الفاء في مثل
كل رجل في الدار فله
درهم فلولا ان المتعلق
مقدر بضم لم يجر دخول
الفاء للاختلاف على انه لو
صرح بالاسم متعلقا لاصح
دخول الفاء فلا يكون
ذلك في التقدير الاول ولا
صح دخول الفاء ثبت ان
يقدرا يصح دخولها معه
وهو الفصل ووجب ان لا
يقدرا لا يصح دخولها
معه وهو الاسم واذا ثبت
تقدير الفعل في مثل هذه
المسئلة ثبت في جميع الابواب
لان المعنى في الجميع واحد
(قوله) لكونه سرعة
وكونه من تكررة ولا يجوز

(مثل ما يزيد او يعمراه) مثال لفقده عدما (ومثل ما يحسره تاه واما مصيبتاه) مثال لفقده وجود
(واختص) بالبناء للمفعول (الندوب) (و) (حال كون الندوب) (ممتازا) ومنفردا (به)
اي باختصاص كلمة والندوب لعدم دخولها على المنادى (عن المنادى) وفي الحاشية يعني ان
تعلق قوله بواب الاختصاص بنفسه من معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان البناء على
صلة الاختصاص لا تدخل الاعلى المقصور عليه انتهى (لعدم دخولها عليه) اي لعدم
دخول واعلى المنادى لا على الجهور على ان حروف البناء البناء خمسة ولم يبدوا كلمة
وامنها واتفاقهم حجة قاطعة (بخلاف) لفظ (يا فانه مشترك بينهما) اي بين دخولها على المنادى
وبين دخولها على الندوب كما عرفت سابقا (وحكمه) (اي حكم الندوب) اي حاله وشأنه
(في الاعراب) اي في كونه معربا منصوبا (والبناء) اي في كونه مبنيما ما على الضم والالف
او الواو مثل وا زيد ووا زيدان ووا زيدون (حكم المنادى) (اي مثل حكمه) اي حكم
المنادى وحاله وشأنه فيه اشارة الى انه امان قيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
وامان قيل ان يكون نصبه بنزع الحائض (يعني اذا وقع الندوب) في موضع (على صورة قسم
(واحد) من اقسام المنادى (واقسامه اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة
(فحكمه) اي فعال الندوب وشأنه (في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما
اذا كان) المنادى (مفردا معرفة يضم) يعني على ما يرفع به من الضمة والالف والواو مثل
يا زيد ويا زيدان ويا زيدون كذلك الندوب اذا كان مفردا معرفة يعني على ما يرفع به على
الضمة مثل وا زيد ووا زيدان او الواو ووا زيدون (واذا كان) المنادى (مضافا
او متشابهه نصب) كذلك الندوب اذا كان مضافا او متشابهه نصب مثل واعداه
وواطما جابلا ووا من حفر يثر زمزماء ووا من قلع باب خيراء وكذا توابه كتوابع
المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة ولا شتر كما
في معنى الحصوص فكان في حكم المنادى وكذا توابه في حكم توابع المنادى (ولا يلزم من
ذلك) اي من التشبيه المذكور وهو حكمه في اعراب والبناء حكم المنادى (جواز) فاعل
لا يلزم (وقوعه) اي وقوع الندوب (على صورة جميع اقسام المنادى) واقسامه كما عرفت
اربعة يعني ان ينقسم الندوب اربعة اقسام كالمنادى لانه لا يلزم من مشابهة الشيء بالشيء
ان يكون مثله في جميع اقسامه تطابق الفعل بالمثل (يوجد) اي حتى رد (انه) اي ان الندوب
(لا يقع) اي لا يكون (نكرة) اذا التريف شرط في التوب (لانه لا يندب) معنى للمفعول (الا)
الاسم (المعرفة) اي الاسم الذي اشتهر الندوب قبل موته لم يعذروا في الندبة ويشاركونه
في التنبع عليه (و) (جاء) (ك) فيه رد على الادلعي حيث قال ويجب للتائبس
بالمنادى (زيادة الالف) اي زيادتك الف الندبة (في آخره) (اي) في آخر الندوب
لما الصوت المطلوب في الندبة (لان زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى) (فان خفف) انت
التعريف بالحرف اشارة بان الاصل في الزيادة للمذكور الالف ولما دام المدية فيها ولا تنكف

لا خيار بالمرضة من النكرة
ومنع سبويه الامتناع
في المبتدأ المتضمن لمن
الاستغناء وابن الحاجب
منع كون من نكرة ذكاته
أشار الشارح الى هذا المص
حيث قال فان معناه هذا
ابوك ام ذلك وبقوله فان
معناه اي رجل ابوك لكن
في قوله وهذا مذهب
سبويه خطأ هكذا قيل
وليس كذلك فان المصنف
من هو مذهب سبويه
وهو لا يمنع كون من
نكرة بل يقول بأك صريح
في الايضاح وغيره كيف
ولا يصح وهذا المصنف الامن
رجل زاهل عن حدى
المرضة والنكرة وحاشاه
عن ذلك ولما ان تفسير
الشارح قدس سره بقصر
يكون من معرفة كلامه
والاستدلال على ذلك
بالدول من التفسير رأى
رجل ابوك يمكن من الرأى
القيم فان التفسير بذلك
لا يراز من لسان ام
المتنزل عليه مما لا يستقيم
فان رأى رجل يحتاج نفسه
في ذلك الى التفسير كذلك
(قوله) او كما تفسرون
فيل لو اكنى به من قوله
او كما تفسرون فيكون لا
انه هرب من الخلل
على التساوي في مرتبة
التعريف لمراد التساوي
في جهة الوقوع مثلاً
وقد ذكر في بعض
المختبرات ان المبتدأ والخبر
اذا كانا معرفتين من غير
قرينة مميزة وجب التعريف
ولا يشرط التساوي بينهما

عنها كون المديطبا لها بخلاف الواو والياء فانهما اذا تكونان حرفاً مد اذا كانتا
ساكتتين وحركة ما قبلهما من جنسهما (اليس) فتح اللام وسكون الياء الموحدة
الائتباس وبالضم يراهن ركفتن يقال ليس التوب طيبه لبساو ليسه البساو بالفتح
الاشتباه كذا في الصحاح ونصبه بنزع الحافض لان الحرف لازم اى فان خفت من اللبس
(اى التباس ذلك اللفظ) اى لفظ مندوب (مندوب زيادة الالف) اى الف التبدية (غيره) اى
بغير ذلك اللفظ (عدت) انت اى اعرضت عن زيادة الالف حذر من الائتباس وصدت
(الى) اى زيادة (حرف مد) غير الالف يدل على المد المطلوب في التبدية ولذا وصفه المتس
بقوله (بحائس لمركبة آخر المندوب من كسرة) بيان للمركبة (او ضمة) لان للكسرة
الياء وللضمة الواو وهما اذا سكنتا وكانا قبلهما مكسورا او مضموماً يكونا حرفاً مد كما
ذكر نادر صرمة والمراد بالآخر ههنا الآخر حكماً وذلك يكون في المندوب المضاف الى
كاف الخطاب المؤنث مفرد او جمعا بناء على قبيله المصنف بما اوضحه الغائب جمع المذكر
(كما اذا اردت) بالخطاب (ندبة غلام) امرأة (مخاطبة) قلت بالخطاب ايضا عند التبدية
(واغلاميك) بابدال الالف ياء (لا) تقول (واغلامك لا لئبسه بند بقر غلام) رجل
(مخاطب) لان الكاف في واغلامك اذا كان خطاباً للمؤنث بكسر وللمذكر ضفتح
كاسقي فتكون حركة آخر المندوب اذا كان خطاباً للمؤنث كسرة فاذا زيد الالف للتبدية
يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف لا بد وان يكون ما قبلها مفتوحاً فعدل عن
الالف الى الياء فرأى من الائتباس (واذا اردت) انت (ندبة غلام جماعة مخاطبين) بكسر
الياء الموحدة لانه جمع مخاطب قلت انت (واغلامكموه) بابدال الالف واو (اذا لميم)
اى ميم الجمع (اصلها الضم) لانها في الاصل متحركة بالضمه فاسكنت ولانها من حروف
الشفة وهى انما تحصل بضم الشفتين فالبا فاسب الميم الواو فعدل عن الالف الى الواو
تقولوا (غلامكمه لا لئبسه بند بقر غلام مخاطبين) بفتح الياء الموحدة لانه تشبه مخاطب
وللاحتراز عن الجمع المذكور السالم قوله (اثنين) بنى اذا ريد الف التبدية فحركه
الميم بالفتحة لاجل الالف فقبل واغلامكمه لا لئبسه بند بقر غلام اثنين او جماعة فيعدل عن
الالف الى الواو لان آخر المندوب ضمة (و) (جاز) لك (زيادة الياء) ايضا يقال
لها ما السكت (اى الحاقها) بمحذوف المضاف (بهذا المدات) الثلاث الواو والياء والالف
وبعضهم يوجبها مع الالف في يادون وثلاثا يلبس المندوب بالمضاف الى ياء
المتكلم المقبولة الفا نحو يا غلاما (في) (حال) (الوقت) لاني حال الوصل ظرف
لجاز المقدر او المضاف المحذوف (ليانها) اى لبيان هذه المدات بكما لا لاسيا الالف
لحفاها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة ثبت وتظهر كما الظهور (ولا يتبد) (ب)
بالبناء للمفعول (من قسم المندوب المتفجع عليه عندما) قيده لقرينة قوله الا المرووف
لان الاحتياج اليه انما يكون في هذا القسم لانه يشترط التعريف في المتفجع عليه وجوده
بل لا يلزم مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه بدون تعريف لان الاصل في التبدية المتفجع عليه

عدما ولا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجود اوفى الرضى واما المتفجع منه
فانك تقول واصعبته وليست معروفة انتهى (الا) (اللام) (المروف) (الذى
اشتهر المندوب) بين الناس في حال حياته (هـ) سواء بالعلم الخاص والكنية او القلب
ولذا قال المصنف المروف اى المشهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة (ليعذر) بالبناء للمفعول
(الناب) اى ليقبل عذره بين الناس (بمعرفته) اى باشتهاره بينهم (فى نذبه) متعلق
بقوله ليعذر (والنفع عليه) عطف على نذبه اى لعذر الناب فى تفجعه على المندوب
ويشاركه فيه اذا كان الامر كذلك (فلا يقال وارجله) على وجه الندبة والتفجع
ولا يقال ايضا امرأته اذا ما اشتهر بهذا اللفظ اى ليلقى رجل بين الناس (مندوب
خاص) بنى لم يشتهر بين الناس ان يقال لشخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا
الطلق رجل وندب وقيل وارجله (انتقل الذهن) اى ذهن السامعين (اليه) الى ذلك
الشخص لان المراد بقوله الا الاسم المروف الاشتهار بين الناس فى حال حياته كيف
ما كان وفى الرضى ولغنى بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم
يندب فلا يقال واحده من المعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز
نذبه سواء كان تعريظه قبل الندبة او محرف الندبة وتقول وامن قلغ باب خبره او وامن
حفر برز من ماء لاشتهار مما انتهى (ويرى) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع
الى مندوب خاص (هـ) اى هذا اللفظ والجملة عطف على جملة انتقل اى ويعرف ذلك
المندوب بهذا اللفظ اى قول وارجله (ليعذر الناب) اى ليقبل عذره (بالندبة)
والنفع (عليه) (وامتنع) هذه مسئلة ابتدائية لبيان ان الحاق الف بالندبة بصفة
المندوب متع وبجوز ان تعطف على جملة ولا يندب الا المعروف ولا يجوز ان تعطف
على قوله لا يقال وارجله لانه يلزم منه ان تكون متفرعة لقوله ولا يندب (الحاق الالف)
اى الف بالندبة (صفة المندوب) اى بأخر صفته (بل يحب ان يلحق بالموصوف) بنى
بل يحب الحاقها باخر الموصوف (مثل وايزداه العلويل) بالحاق الف بالندبة وهاء
السكت باخر المندوب والموصوف وبين وجه امتناع الحاق بقوله (لان اتصاله) اى
الموصوف (بالصفة) والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كان اتصال المضاف
بالمضاف اليه) والمضاف اليه المضاف (لانه) اى لان المضاف اليه (جى به) اى بالمضاف
اليه (التمام المضاف) وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التويز من المضاف الا
يرى انها قيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص فى المنوية فلو لم يكن الاتصال
اتم لما اذنت التخفيف اى التعريف والتخصيص (فهو) اى المضاف اليه (كالجزء) منه
اى من المضاف فكانت كلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (فانه جى بها) اى
بالصفة (بعدم الموصوف) من غير احتياجه الى متمم (التخصيص) كافى للشكرات
(او التوضيح) كافى المعارف غالباً تكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يجز
الحاق الالف الا باخر الموصوف لان الالف بالندبة لا تلحق الا باخر المندوب والمندوب

لان كون المبتدا والخبر
مساويين لا يكاد يجز
بخلاف ما اذا كان منها
شكره متضمنة سالمة
لان تقع مبتداً انتهاج لا
يكونان الا متساويين
لعدم تفاوت بين
الشكرات المتضمنة ومن
ذلك ظهر سقوط ما قبل
وظهر ايضا كون تعميم
الشارح قدس سره
فيه وكذا قوله فى اصل
التخصيص لا فى لفرده
(قوله) اى تقدم المبتدا
على الخبر فى هذه الصورة
قبل ليس اجزاء مقيدا
بقوله فى هذه الصورة والا
لكان القيد لولا الاءاء
الفرط عنه ليقضى ان يحل
على انه اشار الى ان اجزاء
جزء للفرط متعدة
ولقد نهت سابقا عن مثل
قوله هذا الخافى به
ليحسن بل يمكن التعليل
بكلمة (قوله) او باليد
عن الفاعل اذا كان متضمنا
او مجموعا قبل وجوب
التقدم فى هذه الصورة
مختلف فيه للوجوه مذهب
الكشاف على عدم
الوجوب لكان احق
وليس بذلك (قوله) واذا
تضمن الخبر المرد ماله
صدا الكلام قال فى الامالى
والايضاح انما يجب ذلك
لأحرر من انهم يقدمون
ما يدل على قسم دون غيره
من اقسام كرفى الفرط
والاستفهام والنفى والنهى
والترى والتشبيه والنداء
وانما كان كذلك لانهم
قصدوا بين القسم المقصود

بالصبر منه ليله الساع
من اول الامر ليطرح
فهمه لاعداء فانه لو كان
مؤخر الجواز الساع فند
سباعه اول كلامه ان يكون
ذلك من كل واحد من
الاسماء الكلام يبين في حيرة
واشتغال خاطر واشترط
ان يكون مفردا ليخرج
منه مثل زيد هل قام ايوه
وزيد من ايوه فانه وقع جملة
وقد تقدم به صدر الكلام
اول جملة هذا القول
زيد لم يجز واذا وجب
ان يكون ابن خيرا الا انه
مع زيد جملة فلا بد ان
يكون اما مبتدأ واما
خبر او لاجاز ان يكون
مبتدأ لانه يلزم ان يكون
خبره مطابقا للمنى
وليس زيد مكانا يصح
الاخبار عن المكان به واذ
بطل ان يكون معين مبتدأ
ان يكون خبرا وصح لما
ثبت من جهة الاخبار
بالظروف باعتبار مصلحتها
بها كقولك زيد امامك
والتمثال يوم الجمعة لان
المنى زيد مستقر امامك
والتمثال حاصل يوم الجمعة
فلما استقرت ذلك
في الظروف وصح وقوعها
اخبارا او وجب كون ابن
خبر او بطل ان يكون مبتدأ
او وجب تقدمه المتقدم
وليكن هذا على ما ذكرته
فانه من جملة الدقائق
الواجبة مراعاتها لارباب
التحصيل وبذلك قد سبق
ما قاله الشيخ الرضى اعلم
الله لا يقع من جملة مقتضيات
السند خبر امفردا الا
كلمة الاستغناء او مضافا
الى ردها بان ما ذكره مما يجب

ليس الا الموصوف فتلحق باخيه سواء جى بسفة او لا (فهذا) اى للفرق بين ما كان
المدحوب مضافا وبين ما كان موصوفا (جاء) الحاق الالف الندية باخر المضاف اليه للمضاف
المدحوب (مثل امير المؤمنين) والمدحوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى
المؤمنين لامطابق ندبة الامير فلوا الحاق الالف بالمضاف لافصل من المضاف اليه مع انها
كلوا احدا فتحقق بالمضاف اليه مع انه ليس بمرد لان المراد هو المضاف فقط كما قول
ملكيت حب زمان وان لم تكن ملكيت الا الحبيب فقط (ولم يجز) الحاقها باخر صفة المدحوب
(مثل وا زيد الطويله خلافا لىونس) اى خالف يونس خلافا للجمهور لان الخالف
هو يونس لا الجمهور ويجوز ان تسند الخلفة اليهم دونها لان اسناد الخلفة الى واحد
اولى من اسنادها الى الجملة (فانه) اى يونس (ميجوز) من التجوز (الحال الالف)
اى الالف الندية (باخر الصفة) او باخر صفة المدحوب كما يجوز الحاقها باخر المضاف اليه
فيجوز عنده وا زيد الطويله كما يجوز اضافة امير المؤمنين (فان اتصال الموصوف
بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (في اللفظ) يبنى وان كان الاتصال اللفظي بينهما
(اقص) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شئ من الموصوف كما قام
المضاف اليه مقام شئ من المضاف كاستيونس ونوفى الثانية والجمع على حد ما من الاتصال
اللفظي الواقع (بين المضاف والمضاف اليه) لما قلنا آخرا ان المضاف اليه قائم مقام تنوين
المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظي بينهما تم من الاتصال اللفظي بين الصفة و
الموصوف (الا انه) اى الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اى من الاتصال
الواقع بين المضاف والمضاف اليه (من جهة المنى) فالانصاف اتم في التركيب التوصيفي
والاضافي لكن الاتية في التركيب الاضافي في اللفظ وفي التركيب التوصيفي في المنى
فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظي فجوزوا الحاق الالف باخر المضاف اليه وهذا هو
الختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال اللفظي والمنوى فيجوز الحاقها
في آخر الصفة كما جوزه في آخر المضاف اليه (لما حمدا) اى لانحاد الموصوف مع
الصفة (بالذات) يبنى يصدق احدها على ما يصدق عليه الاخر (فان الطويل) في قولك
وازيد الطويل (هو زيد لا غير) يعنى ان الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من
الذات فحمدا من جهة المنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرها على ما سألني
في بحث التمت (بمخلاف المضاف والمضاف اليه) سواء كانت الاضافة حقيقة
او غيرها (فانهما متغايران) في الذات حيث لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه
الاخر فان ذات زيد في قولك غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام وضارب
وان كان يصدق في بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا انه اعتباري
تأمل وفي الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التي جرت بين الصفة والموصوف
(وحكى) مبنى للفاعل (يونس) بالرفع فاعل (ان رجلا ضاع له قسطن) ثنية قدح

فتح القاف والادال المهمة وهو ظرف صغير كني ما فيه من الما الواحد فقط وجمعه
 اقداح كذا في النصحاح وفيه تفصيل (قال) عند نبتتها (راجع جعق الشامتينا والجمعة)
 بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثانية وبعد الثانية اما الواحدة (انقدح) من
 الحطب وقال ايضا العظم الرأس المشتمل على الدماغ وقال اقبل من العرب كذا
 في الصحاح لكن المراد ههنا الاول واسمه واجمعته فلما اضفت اليه التكملة انصب
 وسقط النون بالاضافة فادغم بالامال اعراب فياء الاضافة نصار واجمعتي النسوبتين
 الى الشام لكونهما معمولتين فيها او محمولتين منها والشام اسم بلدة مشهورة وانما
 قال لها شام لكونها في شمال القبة وكأنه تخفف من الشمال (ويجوز) (لقيام قرينة)
 اي وقت وجود علامة تدل على ان يحذف (حذف حرف النداء) وهي باقطة لانه
 لا يجوز حذف غير اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها لانها تستعمل
 في التادى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها لانه يشتمل اما في القريب فقط
 كالهزمة واما في البعيد لا غير مثل ايوها اوفى المتوسط فحسب كاي ويجوز فيها
 الذكر والحذف (الا) (اذا كان) حرف النداء يعني يا خاصة (مقارنا) (مع اسم
 الجنس) يعني داخل عليه (وبني) المنس (ه) اي اسم الجنس (ما كان نكرة) سواء
 كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل او غيره كغلام ورجل وفيه رد على من قال المراد
 باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لان غلام رجل اسم جنس مع انه لا يصح دخولها
 عليه (قبل) دخول حرف (النداء) عليه (سواء) (تريف) اي صار ما دخل عليه حرف
 النداء معرفة (بالنداء) اي بدخول حرف النداء لتعديمه (كبارجل) ورجل
 لكون مقصودا بالنداء صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبني على الضم لكونه
 منادى مفردا معرفة (اولم) (تريف) اي لم يصير معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب
 تريف ما دخل عليه ما لم يقصد تريفه واذا لم يقصد تريفه على ما كان فلا يكون معرفة
 فينصب (مثلا) (بارجلا) سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى التكررة مثل يا غلام رجل
 او مضارا له مثل يا طامعا جلا (لان نداء) اي لان نداء اسم الجنس (لم يكثر كثر نداء)
 الطم يعني لم يكن كثيرا مثل هذا الطم فان نداء يكون كثيرا لان الانسان لا ينادي الا من
 يعرف باسمه العلم او بكنيته او بقلبه قالبا ولا ينادي باسم جنسه الا نادرا (فلو حذف
 منه) اي من قولك يا رجل او يا رجلا (حرف النداء) وقيل رجل او رجلا (لم يسبق)
 من سبق يسبق وبابه ضرب (القهن) اي ذهن السامع او ذهن المنادى (الى انه)
 اي الى ان اسم الجنس الذي حذف النداء منه مثل رجل في يا رجل او رجلا في يا رجلا
 (منادى) حتى يتوجه الى المنادى فيجيبه بما اراد (والاشارة) (اي والا) اذا كان
 مقارنا (مع اسم الاشارة) يعني الا اذا كان محرفا بالنداء داخل على اسم الاشارة فانه
 لا يحذف (لانه) اي لان اسم الاشارة (كاسم الجنس في الابهام) فلو حذف حرف

فيه تقدم الخبر لضمته النون
 لان الواجب تقدم النون
 مطلقا دون دخوله على
 الخبر حتى يكون الخبر
 هذا التركيب واجب
 التقديم كيف وهذا
 لا بد من له ادق حظ
 من العربية والسبب
 ان المراد اورد بذلك
 سواء لامل نفسه انه ينبغي
 ان يجب تقدم الخبر في
 زيد لانه لا يضمن الخبر
 معنى النون واجب بان
 مقتضى صدر الكلام ما ينبغي
 معنى الجملة في زيد لا فام
 لا يغير حرف النون معنى
 الجملة وان خبره لم يبد
 معنى التبرير وكانه اراد ان
 التي هنا لا يخرج الكلام
 عن الايجاب لانه جمع مدول
 وليس باللب لكنه فعل
 من عدم الفرق بين
 المدول والسالب عند
 اهل العربية في الادراج
 تحت التي القابل للنبوت
 والاطلاق التي تقدم
 قوله او كان الخبر بتدوين
 مصحاحه لان المصحح
 لكونه مبتدأ وهو نكرة
 تقدم هذا الخبر عليه فاذا
 اخر زال المصحح فوجب
 بطلانه فقد انصحه كما
 اوضحه نفسه قدس سره
 وما قيل استر في تقدمه من
 كون الخبر بتأخيره
 مصححا لكونه مبتدأ نحو
 زيد فام فان زيدا اما يصح
 لكونه مبتدأ تأخير فام حتى
 لو تقدم فان يجب كونه
 فاعلا من جملة الاوهام
 (قوله اي كان لتعلق الخبر
 التابع له قبل ام قبل المنصف

أو الجزء الخبر ولم يضر
 الخارج الصلح بالجزء
 ليس مثل قرن كل رجل
 ضمة والأحضر الأوضح
 أن يقول أي لصلح الخبر
 الذي يمتنع تقديمه عليه وإنما
 أراد الصلح مثل تعلق
 الجزء بالكل دون تعلق
 الفاعل بالوصول لأن التعلق
 الخبر تعلق العامل بالوصول
 ضمير في المبدأ في مثال
 على الله عبده متوكل مع أنه
 لا يجب تقديم الخبر وقد يقال
 أراد تعلق الجزء بالكل
 دون الوصول للعامل
 ليس مثل قرن كل رجل
 ضمة والفعل لفعلهم
 وليس بما يثبت إليه كآثر
 ثم إن الخارج قد سره
 بخلاف نصه ذلك
 وتبيده بظلمة التسمية
 يستدعي كون الخبر حصل
 وقد صرح بأن الخبر هو
 قوله على التمرة وذلك
 لوجهين أحدهما أنه يلزم
 على هذا التفسير كون
 الجار متبوعا وخبرا على
 خياله كما يفتقر به قوله تسمية
 يمتنع معها تقديمه على الخبر
 وذلك بدبيس البطلان وإنما
 إذا أراد بالخبر ما هو الخبر
 في الحقيقة صح البيان
 والثاني أنه لا يخرج بذلك
 نحو على الله عبده متوكل
 لظهور أن الأمر فيه
 كذلك وأما خرج بأن كان
 المراد بالخبر ما قلناه
 والاول وإن سلم انقائه
 بما قلناه قد سره لكن
 الثاني باق لا سرده (قوله)
 أو كان الخبر خبرا من أن
 المتحرر حقا والاعنى اسمها

الدائمة لم يسبق الذهن إلى أنه منادى مثل يا هذا ويا هذان ويا هؤلاء فإذا قيل هذا
 وهذان وهؤلاء لم يسم المشار إليه بأحد ما نودي إليه أو أشير إليه والأذا كان
 مقارنا مع المنادى (المتنات) سواء كان مستقلا باللام أو مستقلا بالالف (والمندوب)
 سواء كان مندوبا أو أوبيا فإنه لا يحذف حرف النداء وحرف التثنية منها بل يجب
 ذكرهما فيهما (لأن المطلوب فيهما مدلول الصوت وتطويل الكلام) لأن مد الصوت
 مطلوب في الاستغاثة ليلحقه المتنات سريرا لأن المتنات إذا مدصوته فيهما يعلم
 المتنات أنه أحوج إلى الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب أيضا في التثنية ليسمعه
 من هو قريب منه ويبعد فيكثر من يدعو للمندوب لأن المقصود الأصلي من التثنية
 النداء بالخبر للمندوب (والحذف) أي حذف حرف النداء والتثنية (بنايه) أي
 يمنع مد الصوت لأن المد لا يكون إلا بزيادة الحروف والحذف ينفي الزيادة
 فيجب ذكر حرف النداء أو التثنية فيهما فلم ين أن ما لا يحذف منه حرف
 النداء من المنادى أربعة اسم الجنس واسم الإشارة والمستنات والمندوب
 (فتبقى على هذا) أي على ما استثنى (من المعارف) حاله من قوله العلم وما عطف
 عليه لأن من البينة إذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا قد علم الحال هنا على صاحبه
 اختصارا لأنه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال فوجب كل ذي حال فيطول الكلام به وأيضا
 إذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التي يجوز فيها حذف حرف النداء
 العلم) بالرفع لأنه فاعل سواء كان مضافا أو مفردا مثل يا عبدة الله ويا زيدو (سواء كان)
 حذف حرف النداء مقارنا (مع بدل) أي (عن حرف النداء) المحذوف ليكون كالعوض
 عنه (كلفظة الله) إذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (قائه) أي الشأن (لا يحذف
 منه) أي من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شيء (لا) مقارنا (مع ابدال الميم المشددة منه)
 أي من حرف النداء في آخره (نحو اللهم) أصله يا الله حذف حرف النداء لأن
 حق ما فيه اللام أن يتوصل إلى ندائه بأي أو باسم الإشارة على ما سبق إلا أنه لما حذف
 الوصلة مع هذه اللفظة كاسبق أيضا وكثرة تداخلها لم يحذف الحرف الاعم بدل لئلا
 يكون اجحافا وإنما عوض في آخره تبركا باسمه تعالى وتعتيا لشأنه وإنما قد حذف
 النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيين أيضا وقال القراء
 أصلها يا الله أما بالخبر فحذف يحذف الهزرة وحرف النداء والضمير المتصل من أمنا
 ففي الميم المشددة فكتبت بانظرة الله قليل اللهم وليس بوجه لآل قول يا اللهم يا اللهم
 وقد زاد ما في آخره * وما نملك أن نقول لكما * سبحت أو صليت يا الله ما * ارد
 علينا شيئا مسلما * (أو يتبر بدل) من حرف النداء (نحو يوسف) والاصح أنه
 عبران * وقيل عرب ولا صل يؤسف من أسف يؤسف من الأفعال إلا أنه غير من
 الكسرة إلى الضمة كغيرت الإعلام التقوية (اعرض) اسم من الأعراض (عن)

هذا القول ولا تذكره واكتنه فأكث محقق صادق (اي يايوسف) فحذف حرف
 النداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (و) (لفظة اى) واية عطف على
 العلم اى فبق من تلك المعارف لفظة اى واية فكن لامعا تقابل (اذا وصف) كل واحد
 منهما (بذى اللام نحو) اياها الرجل (وايتها المير) اى يايها الرجل) ويايتها المير حذف
 حرف النداء لانه اذا جاز حذف من العلم فجواز من مثل هذا التركيب اولى
 لقلة وهو ظاهر (او) اذا وصف (بالوصف بذى اللام نحو اياها الرجل) ويايتها
 المرأة (اي يايها الرجل) ويايتها المرأة فالحذف هنا اولى من الاولين لطول
 الكلام بزيادة هنا وهذه لانه كلما زاد اللفظ زادت قلة (فلا يجوز الحذف) اى حذف
 حرف النداء من اى واية ولا (من ايتها) ويايتها (من غير ان يتصف) اى واية و
 (هذا) وهذه اى احدى هذه الكلمات (بذى اللام) مثل اياها الرجل ويايتها المرأة
 ويايتها الرجل ويايتها المرأة لان هذا اسم من اسما الاشارة قد عرفت ان اسم الاشارة
 لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى
 واية اسم جنس وصف به صارا ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى
 اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها (والضاف) بالرفع عطف اماعلى لفظة اى او
 على العلم اى فبق من تلك المعارف الاسم المضاف بالاشارة المنصوية (الى) المعرفة (اى
 معرفة كانت) من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف
 اضافة منصوبة لانه حينئذ يكون معرفة ايضا فيدخل فى المعارف التى يجوز حذف حرف
 النداء منها نحو غلامى افضل كذا (ونحو غلام زيد افضل كذا) وغلام هذا الرجل وغلام
 الرجل وغلام الذى كان عندنا اسم فى مقام النداء (و) بقى (الموصلات) ايضا لانها
 من المعارف (نحو من) موصل منادى حذف حرف النداء منه (لا يزال محسنا) صلته
 فناداه او لا فندما بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى
 لان الدعا بيا للاحسان يقتضى سابقية النداء (واما المضمرات فتشذرها) وان كانت من
 المعارف بل كانت امر فيها لان الما قبل الصاحى لا ينادى نفسه فخرج ضمير التكلم وفى
 الخطاب بجميع علامات الخطاب الياء وضمير الخطاب الغائب يقتضى سابقية الرجوع وهذا
 الشرط فلما يوجد وقد اقال وشذ ولم يقل ولم يجز وما يكون نداؤه شاذا فكيف يجوز
 حذف حرف نداؤه (نحو انت وياياك) وياياى او ياها او ياها (يا نحن) (وشذ) (حذف
 حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا لما هو القياس (فى قول القائل (اصبح ليل)
 اصبح فتح الهمة امر من الاصباح (اى صر صبحا) فيه اشارة الى ان اصبح امر من
 الافعال والهمة والضرورة والدخول فى الشيء اى ادخل فى الصباح كق قولك اصبح
 الرجل وقوله صر ايضا امر من صار يصير على وزن خل يعنى (باليل حذف حرف النداء)
 وهوى (من البيل مع انه اسم جنس) لا يحذف منه حرف النداء كما عرفت (شذوذا)

(مخالفا)

وخبرها الاول بالمقدور مبتدأ قبل لا كان الخبر من ان لا يصلح ان يكون خبرا من مبتدأ اراد الشارح التنبه على ان فى الكلام ساعحة والمراد انه خبر محامير كمن ان ولم يتعرض لاصلاصه لظهوره بعد التنبه على ساعحة ثم قيل كلام المصنف على ظاهره اذ قولنا عندى خبرى التحقيق من معنى ان لان عندى انك قائم تأويل عندى تحقيق قيامك والتحقق معنى حرف التحقيق الذى هو ان وكلاما ليس بصواب اما الاول لانه لا دخل ولا تسمع لى كلام المصنف ولم يرده الشارح بقوله ذلك التنبه عليه بل اراد بيان كون الكلام من قبل الاكتفاء كما يشهد به القطن العارفين بالساليب القطن واما الثانى لانه مع كونه خرقا للاجتماع ومخالفا لصريح كلام المصنف لى غير هذه المقدمة يدل على بطلانه اللفظ والمضى (قوله) اذفى تأخير خوف ليس ان الفتحة بالكسوة فأكث لوجبت بالخبر بعد خبر ان الفتحة اما على فاعو ان زيدا قائم عندى وغير طرف نحو ان زيدا قائم حقا لا تثبت الفتحة بالكسوة ولم يرده الفتح الحية ليس لكون الموقع موقع الكسوة لان لها صدر الكلام بخلاف الفتحة كما يجزم

في باب حروف المشبهة
بالفعل ولا يرفع بحرف خبر
المبتدأ بعد خبر ان القيس
ايضا اذ لم يظن انه خبر
لان المكسورة او يظن
في النظر لقلبه خبر ان
واذا تقدم الخبر على ان
عرف انه خبر المبتدأ وانه
ليس في خبر ان المفتوحة
اذي حرف موصولة
ويجوز في باب الموصول
انما خبر الصلة لا يتقدم
على الموصول ولا في خبر
المكسورة لان لها الصدر
فاذا تبين ان القدم خبر
والمكسورة مع اسمها
وخبرها لا يصح ان يكون
مبتدأ لانها جملة والمبتدأ
مفرد تبين انما بعد الخبر
في ان المفتوحة لا غير ذلك
ذكرنا هنا وجهين
آخرين اورد هما
في الفصح حينما هل ضعف
كل منهما بصيغة الفرض
حيث قال قلتم فصدوا
التي هي من اول الامر
يتقدم الخبر على لها
المفتوحة خوفا من ان
تبس بوضع المكسورة
وقيل انما فعلوا ذلك
ليرفعوا بينهما وبين ان التي
بمعنى لعل لان تلك لا تكون
الاصدار الكلام فخالقوا
بهذه صدر الكلام ليحصل
الفرق بينهما من الاول
الاصول وقيل انما فعلوا ذلك
كرامة فناء ان المفتوحة
عرضة لدخول المواصل
الابتدائية فيؤدي الى
دخول ان المكسورة
عليها لانها من جلبها
فيؤدي الى اجتماع وان

مخالفا للقياس (قالت) اي هذا القول (امرأته امرى القيس) حين ذقت اليه وذلك
لانه قد ارتفع كلفة في طفولته فكلما عرق قروح منه راحة الكلب فلما أصبحت
أخذت منه الطلاق قيل هي ام جندب وسألها عن ذلك فقالت انت قبيل الصدر خفيف
المجز سريع الازافة كناية عن كثرة نوم وقلة وطئه (حين كرهته) متعلق بقائه وهذا
مثل يضرب في شدة طلب الشيء وقبل يستعمله المقوم قياسا للموروده (و) شذا ايضا
(في) قوله (اقتد) امر من الاقتداء وهو بالفارسية وازخريدن خود بخشيدن همه چیز
شما بما يمشي به كردن بقاء (محتق) (اي يا محتق) قاله اي قال هذا الكلام وهو اقتد
محتق (شخص وقع في الليل على رجل (تأم مستلق) يعني على ظهره وهو سلك بن
السكة (فحقه) بكسر النون لان من باب علم اي فسرعه وقصد ان يخفقه (وقال اقتد
محتق) فقال له سلك الليل طويل وانت مقصر ثم ضغطه سلك فضرط من ضغطته فقال
له ايضا سلك اضطر طوائف الاعلى اي اضطر طوائف تزدان تخفى قاعدا على صدرى
(حذف حرف النداء عن المحتق) (بقرينة اللام (مع اسم جنس) والقياس ان لا يخذف
حرف النداء (شذوذا) تمييز لان ما خالف القياس يكون شاذا ثم صار متلا يضرب بالحريص
على تخلص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده (و) شذا ايضا حذفها (في)
(اطرق) امر من الاطراق وهو طأطأة الرأس قال بالفارسية خاموش بودن وجشم
در پيش افكندن وسرفرو كردن (كرا) (اي باكر وان) على وزن تزوان طائر
طويل العنق والرجل والنقار قيل قاله بالتركى بالحقين كذا في الدستور وقيل قال
بالفارسية كلنك وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الجرادى
وهو المراد ههنا ويحتمل ان يكون الباني (وفيه) اي في اطرق كرا او في كرا من اطرق
كرا (شذوذا) حذف حرف النداء من اسم الجنس بدل من شذوذا بدل البعض او
خبر مبتدأ محذوف (وترخم غير العلم) واهرامه كالاول لان ترخم ما لم يكن علما
مخصوص بذى التاء المتحركة للتأنيث لانه في ترخم العلم ليس بشرط وفيه شذوذا آخر
وهو جعله اسما برأيه ذكره الهندى ولم يذكره الشارح لانها من قوله وقد يجعل
اسما برأيه لان ما يكون قليلا لا يكون شاذا وان جعله اسما برأيه لا يكون شاذا عند الشارح
لان كون الشيء قليلا لا يوجب شذوذه (قيل هي) اي هذه العبادة اي اطرق كرا
(رقية) وهي بضم الراء المهلة وسكون القاف وبمعناها ميتة من تحت دعاها وافون
يحيي جمع رقي قال رقي اذا دعاها فهاهه وراق اي داع وبها ضرت (يصيدون) اي يصيد
العرب (ها) اي هذه الرقية والدعاء (الكروان يقولون) اذا ارادوها (اطرق
كرا اطرق كرا) ان النعامة) وهي طير يذكر ويؤثف والنعامة الجنس مثل حمام وحمامة
وجراد وجراة كذا في الصحاح ويجوز الكسر في ان والفتح يصرف بالتأمل (في)
القرى (هـ) خبر ان بضم القاف وتفتح الراء جمع قرية والقياس في جمعها قراء كظنية

وعلباء القرية بالكسرة يمانية ولعلها جمت على ذلك مثل ذروة وذرى وحية ولى
كذافي الصحاح آخرها قنارى هنا كرى (فيسكن) عن الحركة والطنان اذا سمع
هذه الرقية اما لافانته اليها ولكماله حاقته (ويطرق) رأسه امتالا لاصرة (حتى
يصاد) اى فصاد بان يلقى عليه ثوب او شبك او غيرها ثم صار مثلان تكبر وقد تواضع
من هو اشرف منه قياسا لمورده (والمنى ان انعام الذى هو اكبر منك) جسما واعسر
ضبطا او صيدا (قد اصطيده وحل) بالبناء للمفعول فيها (الى القرى) وقسم فيها
واكل (فلا تخلى) من التخلية اما بالبناء للمفعول متناه بالفارسية بس خالى كذاشته
نمى شوى نوه واما بالبناء للفاعل متناه وفس خلاص نمى شوى نواز دست ماه (ايضا)
كالم يحل النعام ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه
منه وما لا يجوز اراد ان يبين جواز حذف المنادى ايضا منها قلته فقال
(وقد يحذف) قد لتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل بكثرة لكن يجوز
حذفه لكونه فضلا من الكلام على قلة (المنادى) سواء كان مبينا او مبرها (لقيام قرية
جوازا) اى حذفها جزاء (بحوالا بسجودا) (تخفيف الى) فتح الهمزة واللام بناء
(على انه حرف تنبيه) وحر و فة ثلاثة اما والواو ها بصدربها اجلل كلها كيلا يتقبل الخطاب
عن شئ مما يلقى التكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ماسياتى (و) لفظ (احرف) من
حروف الإنداء اى يقوم اسجدوا) ولذا كتبت منفصلة واسجدوا امر مخاطب من
سجد يسجدوا به قتلوه وهذا كتب في اوله حمزة فحصول ابتداء ودرجا (والقرية) الفالة
على حذف المنادى جوازا (امتناع دخول) كلة (على الفعل) مطلقا لان النداء لما كان
من خصائص الاسم لانه لا ينادى الا بالاسم اختص حروفه بالاسم كان الجر لكونه
مخصوصا بالاسم اختص حروفه ولان النداء لا يكون الا ما يدل على الذات والفعل
عرض لاجبائه فكيف ينادى (تخلل قراءة الاسجدوا تشديد الالاف) اى لان قوله
الاسجدوا احتثذ (ليس من هذا الباب) اى من باب حذف المنادى جوازا (فان ان)
فتح الهمزة وسكون التون التى هى مدغمه فى لالان اسهلان لا (ناسبة) فعل المضارع
لكونها من الحروف الثوابت العامة فيه وهى اربعان لكن اذن على ماسياتى (ادغمت
نونه) اى نون ان الناسبة (فى لا) بعد قلب التون لاما وبلا قلب اقرب بخرجهما ولذا
تبدل التون من التون فى لمل اسهل لمل فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل مضارع)
مبنى للفاعل ولذا كتبت الياء المتصلة بين سجدوا بلا حمزة (سقط نونه) اى نون الجمع
(بالص) اى بحرف النصب وهوان المدغمه فى اللام وفى غير القاضى اى قصدهم لان
لا يسجدوا اوزن لهم ان لا يسجدوا على انه بدل من اسمعهم او لا يهتدون الى ان
لا يسجدوا وقرأ الكسائى ويقوب بالابتساف على انها للتنبيه والتأنيد ومناها محذوف
اى الا يقوم اسجدوا كقوله الا يا سمع حتى تفتك غطه فقلت سمعا غاططى واصبى

وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد ومنه
زيت فى الامالى الثانى
واختار الاول منهما قائلا
ومدخل من جهات منها
انه يلزم من كونه من باب
ما يصح دخول العوامل
عليها ان يدخل جميعا عليه
لان من زيد من جملة هذا
الباب ولا يدخل ان جميع
عليها به ومنها انهم يقولون
حق ان زيدا منطلق
ومعلوم ان دخول ان مع
تقديم الخبر يمنع ومنها
ان الاتفاق على جواز
وقوع افعلة ابد اذاف
مثل قولهم (اذا اذهب
الغبار الهائم) فكان يجب
عندهم انه لا يجوز لانه
مبني على دخول العوامل عليه
ومنها انه يجب ان يفتح ان
ببدل ولا الاصرفه على
ما تقدم فى اذالا انه فى
لولا واجب وفى اذناجر
ولوقيل لانه يؤدى الى
ادخال الليس بين ان الى
بمعنى لمل وبيان هذه
لائم يقولون ان زيدا قائم
بمعنى لمل زيدا قائم ومنه
قوله تعالى انما اذا جاءت
لا يؤمنون وهذه التى
بمعنى لمل يجب ان يكون لها
صدر الكلام مثل لمل
ضرورة معنى الانتاء
فيها المتأخر الى الفرق
بينها فاصولها يجوز
تقديمه فى بابها والتزموا
فيها ليعمل الفرق بالاتزام
بينها ولا يراد جعل ذلك
شئ وذلك وقت غير
مقدم عليها خبرها
فى الموضع الذى لا يقع

فيه لعل في مثل قولهم اذا
انه ولو لا ذلك لاتهم لا ما ذروا
البس الذي من اجله
فتموا اوبيا على بابها
ومثلاولى بالتليل ايضا
قوة المني فيه فان من
البس قوى في المعنى فان
للتللم اختار غير هذا
في الفصح و اشار الى
مخرج جنة فلنا لكون
ذلك اصرف والبيان
النسب بناء على كسرة
ان المكسورة وقتلان
بمعنى لعل مع كونهما يجب
للمنى واحدا (قوله في جمع
هذه الصور قبل لم يربيان
المعنى حتى يحى ان المعنى
ان كان كذا كان الصرط
ما خور في اجزاء بل اورد
تذكرها يربط بالجزء
من الصرط وهو كل واحد
من هذه الصور فالاولى في
كل من هذه الصور لا يلزم
من كونها لا يربط بكل
واحد منها كون الصبر
كذلك اولى لظهور
ان الصلبي بكل واحد
على الواء لا يستدعى شيئا
سوى استواء الاص
في الجميع قوله من غير تعدد
الخبر عنه قيل قيده
تصحيحا للتليل قد فان
تعدد الخبر مع تعدد الخبر
عنه كثير ومنه زيد قائم
ومعرو قاعدة ولم يقيد
بوحدة الكلام فيكون
المعنى وقد تعدد الخبر في
كلام واحد لا ايضا كثيرا
كافي زيدا قائم فان تعدد
الخبر في هذا الكلام الواحد
ولا يخفى انه خيط صريح
فان تعدد الخبر مع تعدد

انتهى والموضع (الثالث) اى (من تلك) من بيانية (المواضع الاربع) التى وجب حذف
ناصب المفعول به (قياسا فيها) (ما) (اى مفعول) اطلقه ولم يقيد بقوله ليكون جنسا
عاما لان هذا القاعدة تجري في المفعول فيه ايضا كما ساقى في بحثه (اضمر) بالبناء للمفعول
(اى قدر) كذلك هذا قصير باللازم لان الاخبار يلزمه التقدير (عامله) (التا صبه)
فلاضافة هدية والجملة صفة للموصوفة (على شريطة التفسير) (الشريطة) فعلة كالذبيحة
والنطيحة (والشرط) كلاما (واحد) يعنى كلاما اسم لاصفة لكن الاول اسم بالتقل
من الوصفة كالذبيحة فانه اسم للذبيحة والنطيحة اسم لانطحت بالتقل والثاني اسم من
غير تقل كالضرب والقتل (واضافتها الى التفسير بيانية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة
البيانية ان يصح حمل احدهما على الاخر مثل هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا
(اى اضمر) اى قدر (عامله) (التا صبه) (بنا) اما مفعول مطلق حذف فله العامل فيه
اى بنى الاخبار بنا او اضمر اضارا مبنيا او مفعول له والقوة على الترتيب (على شرط
هو) اى ذلك الشرط (تفسير اى تفسير العامل) اى يكون العامل الناصب له مفسرا
بالتفتح (بما بعده) اى فعل واقع بعد المفعول به (واعما) وجب حذفه (اى حذف الفعل
الناصب له (حينئذ) اى حين كونه مفسرا اى بما بعده (احترذا) مفعول له لوجب (عن الجمع
بين المفسر والمفسر) واما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف
الثاني هو الاولى حيث لا يحتاج حينئذ الى تكلف الاعتماد ليكون اولاً في الكلام اجمال
وايهام وثانياً تحصيل وتفسير وذلك لانه واقع في الذهن وامكن في النفس اذ المناسق بعد
الطلب اعز من المناسق بلا طلب كذا فاقاده علامة التفاضل في مطلوه فتحكم الناصب ههنا
سكحكم الراجع في قوله تعالى وان احدهم المشركين استجاركم (وهو) (اى ما ضم
عامله) (التا صبه) (على شريطة التفسير) (كل اسم) مرفة كان او نكرة (بعده فعل) بالرفع لان
فاعل الظرف لا يعتمد على الموصوف لان الظرف مع قاعله جملة ظرفية في محل الجر صفة
لقوله اسم والمراد بفعل الفعل التمدى سوا كان تمدياً بنفسه او غيره وسوا كان مبنيا
للفاعل او المفعول (اوشبهه) المراد به اسم الفاعل واسم المفعول التمدى بنفسه او غيره
(واحتزبه) اى قوله فعل اوشبهه (عن اسم) لم يقع بعده فعل اوشبهه (نحو زيد ابوك)
فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احداهما فلا يكون مما نحن فيه (ولا يريد) (المصنف) (ه)
اى قوله بعده (ان يليه الفعل) يعنى ان يقع الفعل (اوشبهه) حال كون الفعل اوشبهه
(متصلا به) او بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشئ من الاشياء وقد اقال بعده ولم يقل
ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيد عمر زيدا ولا زيد انت خاربه مع ان كل واحد
منهما صحيح (بل) يريد به (ان يكون الفعل اوشبهه جزء) (من) (الكلام الذى وقع بعده
اى بعد الاسم ليدخل فيه (نحو زيد عمرو وضربه) قد يره عمرو وضرب زيد عمرو وضربه
لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغي ان يقدّر الجملة التى فيها الفعل

المفسر ليتحدقا عليها وهذا في الفعل (وزيد انت ضارب) تقديره انت ضارب زيد انت ضارب
ضاربه او تضرب بناتما خطاب زيد انت ضارب لان اسم الفاعل العامل في حكم المضارع
لاخذ العمل منه وهذا شبه (مشتغل) بالرفع لانه صفة فعل اوشبهه على سبيل
البدل لولنا قال الشارح اى (ذلك الفعل اوشبهه) كذلك (عنه) متعلق بالاشتغال على
تضمن معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح بقوله فارغا عن العمل ولا يلتفت
الى قول من قال ويجمع حمل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المحرور الثاني به انتهى لانه
يجوز ان يتعلق احدا لجانين فعل باعتبار (التضمن والآخر بذلك الفعل بينه بدونه
تدبر ولا تنقل (اى عن العمل في ذلك الاسم) اى الاسم المنسوب بفعل واجب الحذف
قياسا (ضميره) (اى بالفعل) اى يعمل ذلك الفعل اوشبهه (في ضميره) اى في ضمير
يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له حتى لو لم يكون عاملا في ضميره
او متعلقه يكون اجنبيا فلا يكون ضميره مثل زيد ضرب عمرا فلا ينصب زيد
فيه بل برفع (او) (في) (متعلقه) بكسر اللام عطف على ضميره (اى) يعمل
ذلك الفعل او شبهه (في) (متعلق ذلك الاسم) لكونه مضافا الى ضمير يرجع
اليه (او) فتح اللام اى يعمل احدهما (في) (متعلق ضميره) اى ضمير ذلك
الاسم لاتصال الضمير اليه وقال المحنى عصام بان يكون مضافا الى لمفعول الفعل المفسر
نحو زيد اضربت غلامه او المظوف على مفعوله نحو زيد ضربت عمرا واولاده او ممولا
لصفة مفعوله اول صلتة نحو زيد ضربت رجلا اهاته او زيدا ضربت الذي اهاته
او ممولا لصفة المظوف على مفعوله او صلتة وعلى هذا نفس انتهى ونعم ما قال
(وحاصله) اى حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير او المتعلق (ان يكون الفعل اوشبهه
مشتغلا) كل واحد منهما (بالعمل) اى يعمل (في ضمير ذلك الاسم) اى في ضمير
راجع اليه (او متعلقه) بكسر اللام اى متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل
اوشبهه (فارغا) ومعرضا (عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال) لان المشتغل شئ
لا يشتغل باخر ولذا قال (لا يسبب آخر بحيث) (لوسط) معنى للمفعول من التسلط
(بمجرد رفع ذلك الاشتغال) لانه مادام مشتغلا لا يجوز تسليطه فالتسلط انما يجوز
بعدم الرفع (عليه) (اى على ذلك الاسم) يعنى لو اعمل برفع الاشتغال عن العمل في
الضمير او المتعلق في ذلك الاسم (هو) (اى احدا لا من الفعل اوشبهه بينه) مثل
زيد اضربت وزيدا عمرو ضاربه (او مناسبه) عطف على الضمير المستكن في سلط بعد
تأكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لا يصف الا ببدأ كيد بالمتفصل مثل قوله
تعالى اسكن انت (اى ما يناسبه) اى او فعل يناسب الفعل المفسر المناسب وفيه اشارة
الى ان اسم الفاعل في معنى المضارع لكونه عاملا لا عتاده على الموصوف المقدور المناسبة
اما (بالترادف) مثل صررت زيدا به (او التوزم) مثل زيد اضربت غلامه وجلست عليه

الضمير ليس من باب
تعدد الجرو لا يقال في
قوله زيد اضربت وزيدا
ان الجرفين متعدد ومنشأ
الخط انما هو الفاعل
من المشتغال بالضمير
ولقد جيئنا لبيان خبر ان
فصاعدا منه فوالله هذا
حلوا مضى وقوله تعالى
وهو التفور او دود
ذو العرش الجيد فعال لا
يريدوا قالوا فليله لانه
حكم ولقد يحكم على الشئ
باحكام متعددة كما
في الصفات وهكذا قال
المنصف في الصرح وغيره
من اللغات قوله فانها
في الحقيقة خبر واحد قال
المنصف في الايضاح وما
يورد من نحو حلوا مضى
من ان كان كل واحد
شها ضمير فاسد لانه
يؤدى الى ان يكون كل
خبر افعال خياله وان كان في
احدهما تحكم وان لم يكن
فلهذا فالجواب نقول
بالقسم الاول ولا يلزم ان
يكون كل خبر افعال خياله
لان المصود جمع الطيبين
والضمير على اصلها والضمير
فيه طهارة وفيه حوزة
وكان القياس جميعها
بالمطابق لان خبر المبتدأ
في نحو حاله ما قل شائع
فيه الاسرار مع الاستقلال
فكان هذا الجذر وقضنا
باعتبار معنى من ضميرا
آخر يمد على المبتدأ قوله
وفي هذه الصورة ترك
الطيف والى قبل هذا اذا
ترجم لانه لا يتعدد المبتدأ
نحو ما قالوا بجاهل فانح

وسيجي معنى الترادف والازوم (نصب) جواب لو (أي نصب احد هذين الامرين)
 الفعل اوشبهه (الاسم بالمفعولية) أي على ان يكون الاسم مفعولاً به فيه إشارة الى ان
 المستكن راجع الى الفعل اوشبهه والبارز الى الاسم والمفعول به الذي يصدق عليه
 هذا التعريف يقال له في اصطلاحهم ما ضممر عامه على شريطة التفسير (كأهو الظاهر
 التبادر) من قيود المتن لان التبادر من البعدية ان الولى ليس بشرط بل الشرطان
 يكون احدهما واقعا بعده سواء كان متصلاً به او لا ومن الاشتغال عنه بضميره او متعلقه
 ما فسروا به ومن التسلط ان يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة
 التاسب بالترادف والازوم ومن النصب نصب احدا لآخرين الاسم بالمفعولية فقوله
 كل اسم بعده فعل اوشبهه جنس (فبعد الاشتغال بضميره او متعلقه) قاله في قوله فيقيد
 متعلق قوله (خرج) أي خرج بهذا القيد عن التعريف (نحو زيد اضررت) فإنه ليس من
 هذا الباب لان عمله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور (وقيد) تضمنين
 (الفرغ) والاهراض (عن العمل فيه) أي عن عمل كل واحد من الفعل اوشبهه في ذلك
 الاسم والباء فيه (بمجرد ذلك الاشتغال) متعلق بالفعل أي عن ان يكون عمله فيه بمجرد
 الاشتغال به لا بغيره (خرج) أي خرج ايضا بهذا القيد (نحو زيد اضررت) قال اضررت وان
 كان مشتغلاً بالفعل في ضمير زيد الا ان مجرد الاشتغال لا يكون مانعاً عن العمل في زيد
 بل انضم اليه رفقه بالابتدائية فيكون مانعاً للاشتغال مع رفقه بالابتدائية (فان
 المانع عن عمل اضررت في زيد) وتسلطه عليه (ليس بمجرد اشتغاله بضميره) أي بضمير
 زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية (فان عمل معنى الابتدائية) أي في زيد (ورفقه)
 بالنصب لأنه معطوف على اسم ان وهو عمل معنى الابتدائية عطف ضمير (ياه) أي
 فان رفع معنى الابتدائية يعني العامل المنوي زيد (ايضا) أي كان مجرد اشتغال اضررت
 مانع من العمل فيه كما في زيد اضررت (مانع عن ذلك) أي عن العمل في زيد ففي هذا المثال
 اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المنوي وفي زيد اضررت المانع مجرد الاشتغال
 لا غير (وقيد النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خير كان) وان كان مما
 اضممر عامه على شريطة التفسير (في نحو زيد كنت ياه) فان زيدا فيه وان كان من
 هذا الباب اذ تقدمه كنت زيدا كنت ياه الا ان المالم يكن نصب بالمفعولية خرج عن التعريف
 بقوله نصب لان النصب حقيقة في المفعول وبقرينة المقام ايضا كونه من هذا الباب يعلم
 بالمقابلة كما صرف تريحيم غير التادى اقول دخوله اولى لان النصب علامة كون الاسم
 مفعولاً حقيقة او حكماً وهو وان لم يكن مفعولاً حقيقة الا انه مفعول حكماً وهم دخوله
 ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال والاطلاق النصب لكن
 المقام والتحت ياباه لكونه في المفعولية (وهنا) أي المستفاد من هذا التعريف
 (صور) بضم الصاد المهمة وقبح الواو جمع صورة وهي المثال يقال صورة تصورا

الطفل واجب لانه يجمع
 المصدر اولا في هذه
 الصورة بالضمير ثم يجمع
 خبرا وليس من فهم اذا
 الكلام فيهم بتعدد الجند
 لا يعرف من ان تعدد الخبر
 المراد باليان ان يكون لها
 ليس فيه الا ابتداء الواحد
 نحو الخبر حلوا حلض
 والابن اسود وابيض
 واسما عالم جاهل بفض
 على الظاهر بادعاء عدم
 التعدد في جانب المتكلم
 اعتبر الظاهر في هذا المثال
 ومعه باب تعدد الخبر
 لا يقول بتعدد مبتدأ ولاه
 وجب الطفل على اولوية
 ترك لانه يراعى قوله
 الحل حلوا محض والابن
 اسود ابيض سواء بسواء
 والضمير خلاه قال السبع
 الرضى وليس قوله ما
 عالم وجاهل من هذا الباب
 لان كلامها في تعدد خبره
 الخبر من شيء واحد
 وهما الخبر عنه والعالم
 غير اضررت بالجاهل
 قوله فلا يرد عليه نحو ما
 بكر من بعد ان الله قيل
 وتوجيه الورد على ما
 قالوا ان كون النصب مع
 ليس سببا لكونه من الله
 تعالى ولو قيل بتعدد
 بالعرض لكان سببا لال
 ظهور وتضمن معنى القدر
 فنوع الخبر في هذا
 الاشتغال لغة من سبوة
 حل المثال على قاعدة
 الامتثال ولا يخفى ان
 عيب الاوامر فان هذه
 الآية لا تدخل تحت الحكم
 بسبب الاول الثاني سوء

اي مثله وتصورت الشيء توهمت صورته قصورى والتصور التامثيل (اربع) يعنى
امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بينه والتسليط بمبرأفيه
(احديها) اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولوسط
عليه هو بينه (اشتغال الفعل) الواقع بعد اسم (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليطه
بينه والثانية) المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولوسط مناسب بالترادف (اشتغاله)
اى ذلك الفعل (بالضمير) ايضا مصاحبا (مع تقدير تسليطها) اى فعل (يناسب
الفعل) المفسر (بالترادف والثالثة) المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره
(اشتغاله) اى اشتغال الفعل (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليطها) اى فعل
(يناسب الفعل) المفسر (بالزوم) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور (والرابعة) منها
المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه ولوسط مناسب بالزوم (اشتغال الفعل) المفسر
(بالمتعلق) مع تقدير تسليط ما يناسب بالزوم (ولا يتصور) بالبناء للمفعول جواب عن سؤال
تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم ثلاثة اقسام تسليط بينه وبمرادفه وبلازمه حتى
صارت امثلة ثلاثة كاهرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابله اعى الفعل المشتغل بالمتعلق ثلاثة
اقسام ايضا حتى تصير امثلة ثلاثة بينه وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها
للمشتغل بالضمير وثلاث منها للمتعلق فاجاب عنه بقوله ولا يتصور (حينئذ) اى
حين اشتغال الفعل بالمتعلق (الاتقدير) ثابته (تسليط الفعل المناسب بالزوم)
لانه لا يمكن تسليط الفعل بينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون
التقدير ضربت زيداً ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب للفعل بالترادف
لان ذلك يكون بالمرور التمدى بالياء ولانه ليس لضرب غلام زيد رد يد فقد
فاتق القبان التسليط بينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق فبقى قسم واحد منه
وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيداً بالاولا صارت الصور
اربعا (ولهذا) اى ولعدم التصور المذكور (اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها)
اى من تلك الامثلة (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالضمير باقسامه الثلاثة) التسليط
بينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) اى لفعل
المشتغل (بالمتعلق والاحسن في ترتيبها) اى فى ترتيب الامثلة الاربعة (حينئذ) اى
حين كون ثلاثة منها مشتغلة بالضمير وواحد منها مشتغل بالمتعلق (تاخير مثال) الفعل
(المشتغل بالمتعلق) عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كلاجع فصل بينهما باجني لان
الاشتغال بالمتعلق صار كانه اجني عنها (كلا لا يجنى وجهه) اى وجه الاحسن فى الترتيب
وفى معنى عصام لان مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن
الفصل بينها بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن
الفصل بينها بما ليس منها ولما فصل المصنف ايضا وجهان حسان الاول عدم الفصل

ليل بدم كون الفاعل
عز وجل ملقة بالمثل
والاخر ارض كاحو مذهب
الصحيح واويل به كما هو
مذهب الاعتزال وذلك
جل على ان الزعمى
ليس من استصحب هذه
الافى الضمير ولا فى الفصل
بل مثل تلك الاية على
هذه القاعدة حيث قال
فاذا تضمن المتباد معنى
الضرب فلا دخول لانه
على خبره وذلك على نوعين
الاسم والموصول والتكررة
لموصوفة اذا كانت الصلة
او الصفة فعلا او ظرفا
كقوله تعالى الذين يتفقون
اموالهم بالليل والنهار سرا
وعلانية فليهم اجرم عند
ربهم وقوله وما يكمن من
بعضة فمن الله كل رجل
ياثنى او فى الدار فله
درهم قال المصنف
فى الايضاح فيها اشكال
من حيث ان الضرب وما
يشبهه يكون الاول فيه
سببا لثاني كقولك اسلم
تدخل الجنة فالاسلام سبب
دخول الجنة وههنا
على العكس وهو ان
الاول اسطرار النعمة
بالحاطية والثاني كونها
من الله عز وجل فلا يستقيم
ان يكون الاول سببا لثاني
من جهة كونه فرما عنه
وتأويله ان الايجي بها
اخبار قوم اسفرت بهم
نم جعلوا مضطها او شكوا
فيها فاستقر امامه مكررة
او مجمعة تسبب للاخبار
يكونان من الله عز وجل
واما جاباه ليقين عنده

لام الشارح فان ميناء ذلك وهو الحق الخفي بالقبول
واما ما ذكره الشيخ الرضي
من انه لا يلزم مع الفاء ان
يكون الاول سببا لثاني
بل اللازم ان يكون ما بعد
الفاء لازما لثمنون ما قبلها
فلطيف بحسب المعنى الا ان
الظاهر وكذا التسمية
بالشرطية بانه ولا تلتفت
الى ما قاله بعض النحاة من
ان الشرط قد يكون سببا
فان الحامل على ذلك ما
عرفت من قوله تعالى وما
ياكم من نعم وامناه
وقد عرفت الاصرى ذلك
قوله فيه المبتدأ الشرط
قبل لكن قصد السببية
لازم اذا لا فائدة له
بخلاف المبتدأ فانه يصح
فيه قصد ما وعده لبقاء
الفائدة بدون قصد ما
فلهذا التفرقة باصحة الدخول
على الجرو وزمه في الجزاء
وهذا لا يناسب المقام فان
الكلام في صحة دخول الفاء
وعده على خبر المبتدأ
المتضمن للسببية فالصواب
انه كان في حق هذا الخبر
ان يلزمه الفاء لكونه
كالجزء من حيث انه ليس
جزءا من الشرط حقيقة بل
مجرده منها مع قصد
السببية (قوله ويصح عدم
دخوله فيه واما قوله بل
يجب علمه فهو مما يجب
عدم (قوله وفي حكم
الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به جواب
لما ورد من ان نحو قوله
تعالى اذا مات الذي
تقرونه فانه ملائكم

بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حست عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه
ثم المسلط بمراذفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه انتهى
ونعم ما قال لان المقول من التسلط سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن
في الترتيب جمع الافعال المعروفة على الترتيب في التسلط بنبه ثم بمراذفه ثم بلازمه ثم
المجهول المفسر بلازمه لمناسبة الفعل المقول المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح
هذا الصورة الاربع على الترتيب المستحسن فقال (نحو زيد ضربه) مبتدا (مثال
الفعل) خبره (المشتغل بالضمير) اتصل به الراجع الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليطه
ببنيه) لانك اذا قلت ضربت زيد يلزم منه محذور كافي الصور الثلاث الاخر ونحو زيد
انت ضارب لانه يجوز انت ضارب زيد (و) نحو (زيدا مررت به) وانت مارب
(مثال الفعل المشتغل بالضمير) الجرو والعائد الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه
بالترادف) الترادف قايما للفظ مع اتحاد المعنى كليت واسد وحبس ومنع وجلس
وقعود (فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف مجاوزت) لان المار بالثي مجاوزه
فيكون المرووف معنى المجاوزة فكانا مترادفين (و) نحو (زيد ضربت غلامه) وزيدا
انت ضارب غلامه (مثال الفعل المشتغل بالمتعلق) وهو غلامه مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم وسياق في قولهمنا مع تقدير تسليط الخ اكتفاء بما سبق في قوله (و) نحو
(زيد احبست عليه) لان العبارة فيها واحدة فيكون الثاني ضميرا للاول واختصارا
ايضا (مثال الفعل المشتغل بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان
حبس الشيء على الشيء) يعني فان حبس الشيء لاجل الشيء لان على ههنا بمعنى اللام
التعليقية يلزمه ملازمة الضمير راجع الى الشيء الاول (المحبوس عليه) لانه لا
يجب احدا بمجرد احده دون تعلقه بقوله تعالى ولا يزوروا زوراخرى كأن يكون
رفيقا او مستكنا او جاسوسا او غير ذلك يعني فان كون المتكلم محبوسا لاجل زيد يؤذن
بتعلقه به ومناسبه له كذا ذكرنا ولما فرغ من تعريف ما ضمير عامه على شريطة التفسير
والاشهاد بالامثلة على الصور الاربع شرح في بيان الفعل المضمر ليكون البالغ في الايضاح
فقال (ينصب) البناء للمفعول (زيد) فانه الواقع (في هذه الامثلة) اي في كل واحد
منها (فعل) متعلق بصب (مضمر) مقدد (مضمر ما بعده) اي مضمر وبين الفعل
المضمر الذي وقع بعد الاسم المذكور (اي ضربت) ضميرا للفعل المضمر واليه اشار
الشارح بقوله (بني الفعل المضمر) بالفتح (الثائب) صفة بدمضة للفعل (زيد) متعلق
بالتائب الذي كان (في) قوله (زيدا ضربه ضرت) خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل
لانه مبتدأ (المقدر) بالرفع صفة ضربت (فان الاصل فيه) اي في قولك زيد ضربت
(ضربت زيد اخرته) لانه زيد في مقصود معمول يقتضي عاملا ناصيا والفعل الذي
وقع بعده لم يقدر ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب للاتباع بلا

عامل ناسب له فكان الاصل فيه هكذا (اضمر) بالبناء لمفعول اي قدر (ضربت الاول)
 الناصب الاسم المذكور (لوجود مفسره) بكسر السين اي لكون الفعل الذي يضر
 الفعل الناصب له موجود فلو ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثاني حشوا (اعني) بمفعوله
 مفسره (ضربت الثاني) بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول اعني (و)
 (على هذا القياس) جرى في زيد ا ضربته الحار والمجروح خير مقدم والقياس صفة
 هذا (جاوزت) باعتبار القول مبتدا اي قوله جاوزت المقدد في قولك زيد امررت به
 قان الاصل جاوزت زيد امررت بما قلنا (قانه) اي قان جاوزت (مفسر) بفتح السين
 (بما) اي فعل (برادفة) يعني يكون رد جاله (اعني) بما برادفة (مررت به) (واهنت)
 عطف على جاوزت قصر الهمزة لان اصلها هونت من الاهانة وهي التحقيق والاذلال
 يقال اهانة احقره واذله لامن الايمان وهو الاضافي يقال او هنة اضغفه ومنه
 قوله تعالى وان او هنن اليوت ليت العكوبت فالاصل فيها ايضا اهنت زيد ا ضربت غلامه
 (قانه) اي اهنت (مفسر) بفتحها (بما) اي فعل (يستلزمه) اي فعل يستلزم الاهانة
 (اعني) بما يستلزم اهانته (ضربت غلامه قان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده) غالبا
 لان بعض الاجبة لصادقين في المحبة يؤدون غلمانا صدقاهم بالضرب وغيره مما يستلزم
 التأديب صوة المرهم ولذا قلت غالبا لانه لا يوجد صدق كذلك الا اذا بل لا يوجد
 اصلا ولذا لم يقيد الشارح (ولا يست) عطف على اهنت من لا يلبس يلبس فالاصل
 اضافته لا يست زيد ا حبست عليه لاسم (قانه) اي لا يست (مفسر) بفتحها (بما
 يستلزمه) اي فعل يستلزم الملايسة والتعلق (اعني) بما يستلزمه (حبست عليه) لما
 فرغ من تعريف ما اضمر طامه على شريطة التفسير وايضا حبه بالامثلة وبيان الفعل
 المفسر الناصب له اراد بيان اقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا
 التصريح بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال (ثم) اي بعد التعريف والابيضاح
 بالامثلة وبيان الناصب لها (ان الاسم الواقع في مقان الاضمار) المظان بفتح
 الميم والظا والمجمة جمع المظنة يقال مظنة النوى موضع يظن فيه وجوده اسم مكان
 من ظن يظن مثل رد رد اى في مواضع يظن في ادى النظر انه من قيل الاضمار
 (على شريطة التفسير) وان لم يكن منه في الواقع ونفس الامر (اما) للترديد
 والتقسيم (الختار) خيران (او الواجب) عطف على الختار (فيه) اي في الاسم الواقع
 في تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل المنازعة (الرفع) بالرفع لانه فاعل لشبهى
 الفعل ايضا على سبيل المنازعة (او النصب) عطف على الرفع تقديره اما المختار فيه
 الرفع او النصب او الواجب فيه الرفع والنصب فالاقسام اربعة (او يستوى) عطف اما
 على الواجب او على المختار لكونهما في حكم الفعل لان اسم الفعل واسم المفعول اذا
 دخل عليهما الالف واللام استوى جمع الازمنة فيصبح المطلق (فيه) اي في ذلك الاسم

من هذا الباب فكيف يستقيم المحصر وعالم يلتفت الى دفع ما ورد عليه ايضا من كون المبتدا الداخل عليه اما حوازا فمطلق والمختصن بحرف الضرط كنى وماتته لنهروا الامر فيهما فان الفاء في هذين اعاما بحرف الضرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الضرط واما الثاني فلاه يتضمنه ويجري فيه احكام الضرط والجزاء من لزوم الفاء في موضع القوم وجوازه واستدعاء في مظهرها وجعل الماضي مستقبلا حقا وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف البناء المختصن يعني الضرط طانه لا يلزم في خبره الفاء وان كان اسية ولا يصل الماضي على الماضي حقا بل يجوز فيه كلا الوجوهين ولا يجزم المضارع فنكر هذين القسيتين في ذلك الباب ليس بسديد (قوله) او التكررة الموصوفة حقا اي باحد ما قبل فالاولى بافراد الضمير ولو لا احتال وجوع ذلك الضمير المرد الى احد المذكورين بخصوصه لكان كائيل وقد ذهل من ذلك الفاضل الهندي ايضا قاله بنين ان يقول به لان السائد الى الطوف والمطوف عليه بكلمة او فرد محو زيدا وعمر وقام ولا يخال فان لان المراد به احدا المذكورين لان برافيهما احدا المذكورين

(الامران) الرفع والنصب (والى هذه الصورة الحسن اشار المصنف) وفصلها (قال)
 (ويختار) قدم ما يختار فيه الرفع مع ان الاول بل المقام ان يقدم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب فيه
 النصب ثم وثم الى ان تنهى الاقسام لان جعل ما هو ايسر من الثانى اهم منه وما شاع الاهتمام
 يكون بالتقديم اهم (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مطلق الاخبار على شريطة
 التفسير لافى الاسم الذى بعده فعل او شبه الخ لان فى نحو ذلك الاسم لا يجوز ان لا النصب
 (الرفع) اى يكون مرفوعا (بالابتداء) (اى يكون مبتدأ) فيه اشار الى ان المصدر بمعنى
 المفعول كالحلق بمعنى المخلوق وليس المراد به العامل المنوى لانه قال ح الابتداء وانما
 قال ح بالابتداء لثلاثتهم ان رافعه فعل كان ناصبه اذا نصب فعل ويكون اشار الى
 وجه اختيار الرفع ايضا (لان تجرده) اى كون ذلك الاسم مجردا (عن العوامل اللفظية
 يصحح رفعه بالابتداء) اى يكون مبتدأ اسلامته من تكلف قدر عمله (ورجع) مبنى
 للمفعول و اشار به الى ان الطرف متعلق بختار اى ويكون رفعه مصححا ومرجعيا و مختار
 (عند عدم قرينة خلافه) (اى قرينة ترجح خلاف الرفع مبنى) المراد بخلاف الرفع
 (النصب) مبنى اذا لم توجد قرينة ترجح النصب يرجع الرفع بالسلامة من الحذف فيكون
 مختارا و اعلى قوله ويختار بقوله (لان قرينتي الصحة فيهما) اى فى الرفع والنصب مبنى
 صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود ماله
 صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور (متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير
 بعد الاسم المذكور (قرينة مصححة للنصب) والقرينة المصححة للنصب هى الامور
 الالائية فى قوله ويختار النصب الخ (فى لم يرجع) مبنى لتفاعل شرط (النصب قرينة) بالرفع لانه
 فاعل (اخرى) صفة قرينة مبنى اذا لم ترجع النصب قرينة غير قرينة الصحة من الامور
 المرجحة له (رجع) مبنى للمفعول (الرفع) نائبه (بسلامته عن الحذف) لان الاسم
 المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من
 الحذف اولى فيكون الرفع حينئذ مختارا وقوله يرجع الخ جزاء الشرط (نحو زيد ضربت)
 فان تجرد زيد فى هذا المثال عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ماله
 صلاحية التفسير يمدى بصحة نصبه بالمفعولية فالقرينتان تساوتان من الجانبين و اذا لم ترجع
 النصب مبنى من الامور المرجحة له يكون الرفع مختارا للسلامة من الحذف فالقرينتان
 وان تساوتان فى الصحة الا ان قرينة الرفع اقوى لما ذكر ان يختار فيه الرفع بالابتداء (او)
 عند وجود (القرينة المرجحة من الجانبين) مبنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند
 وجود قرينة اخرى ترجح نصبه (ولكن) اى الا ان (تكون القرينة المرجحة للرفع)
 (اقوى منها) (اى من القرينة المرجحة للنصب) مبنى القرينتان من الجانبين وان
 تساوتا فى الترجيح الا ان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع
 اقوى (كاما) فتتح الفرصة (بالاخلاق على ذلك الاسم) اى الاسم الذى وقع فى مكان

قوله والفرط والجزاء
 من قليل الاخبار قبل
 اى الجملة الشرطية لا
 تكون الاخرى فلا يرد
 ان الجزاء قد يكون اسما
 وفيه انه يشكك بالاستفهام
 من الجملة الشرطية فانه
 مقصد كثير الله و ان فيها
 بين الناس يمدح ان يكون
 مهملا فى نحو ان كانت
 الشمس طالعة فالتبار
 موجود ويمكن ان يدفع
 بانه لم يقع تنازع الاستفهام
 وحرف الشرط
 فى الصدارة وتدفع الحاجة
 بان يقال هل يتحقق ان
 كانت الشمس طالعة فالتبار
 موجود ونحوه عليه ايضا
 ان وجه المنع فى لست ولست
 لو كان كونهما مترابطين
 للقرينة لوجب ان لا يقع
 باب كانه وعلقت فالأظهر
 ان يقال ان تاسع الابتداء
 اذا دخل عليه سقط اعتبار
 صدارة الشرط الذى
 تضمنته المبتدأ فضعف مبنى
 الشرط لانه لا يلزمه الا
 هو الصدارة فلم يصح
 دخول الفاء فى الخبر
 المبتدأ انفسه فضعف مخرج
 كان القياس عدم الدخول
 على خبر ان ايضا الا انه
 لعدم تأخير على المعنى كالقدم
 وعدم منع ان المفتوحة لا
 لها بالمشكورة ونقول
 ان الكلام فى اجل الخبرية
 على ما اعترف به واما قوله
 ان كانت الشمس طالعة
 فالتبار موجود فصل تقدير
 تسليم الصحة لا يضر فيه

الاخبار على شريطة التفسير حال كونها مصاحبة (مع غير الطلب) لم يفضل مع الخبر مع
كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ (اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه)
اي عن الاسم المذكور (طلبا) اي فلا يكون فيه معنى الطلب (كالا مراء والنهي والدعاء)
فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رده مختارا بل لاختاره فيه ليس الا بالنصب (نحو لقيت
القوم واما زيد فاكرمه فالصنف على) الجملة (الفعلية قرينة) ترجح (النصب) يعني
وجوده له صلاحة التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم
جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التماس بين الجملتين في كونهما فعليتين
وتجروء عن الموامل الفعلية يصحح الرفع (وكذا ما) النصيلة (قرينة) ترجح (الرفع)
فوجدنا القرينتين المرتجعتين من الجانبين والمصححتين ايضا (وهي) اي قرينة الرفع
(اقوى) من قرينة النصب (لانها) اي لان كلمة اما (لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ)
التضمنها معنى الابتداء تقتضي ان يليها المبتدأ غالبا على ما بين في الضوء وغيره قوله
(بخلاف) متعلق بقوله فالصنف على الفعلية قرينة النصب (عطف) الجملة (الاسمية)
غير المصدرية بما (على) الجملة (الفعلية فانه) اي فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرية
باما كثير الوقوع في كلامهم وليس باكثر مما عطف الجملة الاسمية المصدرية باما على
الجملة الفعلية فاكثرو وقوعا في كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون
اما اكثرو وقوعا فيه ومما اكثرو فكله ما هي المرجحة للرفع (مع انها) اي مع كونها
مرجحة للرفع هي (تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا) اي كانت مرجحة للرفع
(وانما قال) المصنف (مع غير المطلب احتراز عما اذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القوم
(واما زيدا فاضربه) واما عمر اخلاصه واما بكر افجراه فخير (فان الختار) في الاسم
المذكور (حينئذ) اي حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا (هو النصب)
اي نصب الاسم المذكور (هنا الرفع) اي رفع ذلك الاسم (مقتضى وقوع الطلب) اي
الجملة الطلبية (خير او هو) اي وقوع الجملة الطلبية خيرا (لا يجوز) بخلاف من الاحوال
لان ما يكون خيرا يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار والانشاء لكونه تابعا لما يسبقه
يكن موجودا قبله وما لم يكن موجودا قبل الاخبار لا يجوز ان يكون خيرا (الا بتأويل)
ومع هذا اذا اول ما تغير هو المأول والانشاء يكون مقوله مثلا اذا قلت اما زيدا فاضربه
فأولا بقبوله فقول في حقه اضربه فالتحريك هو مقول اي مستحق لان يؤمر بالضرب فلا
احتياج الى هذا التأويل البعيد مع جواز وجه آخر ايسر منه وهو النصب
(و) (مثل اما مع غير الطلب) في اختيار رفع الاسم الواقع بعدها
(اذا) (الواقع على الاسم المذكور) اي اذا الواقع الاسم المذكور
بعدها قيد ههنا بالوقوع وفي اما بالدخول لتفنن في البسابة الكائنة
(للمفاجأة) وسيجي تفصيل المفاجأة في بحث الظروف (في كونه من اقوى القرائن)

لا سؤال عن تلك الجملة
ولم يوجد فرق في ذلك بين
نوعه هذا وبين هل يحقق
ان كانت النسب طالعة
فالتأمر موجودا حتى يدلع
السؤال باقاة ذلك مقامه
ولا يلزم من كون جملة
الحكم في تلك المادة هذه
عدم الصافي شيئا آخر
بهذا الحكم لجملة اخرى حتى
يقال وجه التبع في ليت
ولم لو كان تلك الازالة
لوجب دخول الفاء في باب
كان وملئت وما زعمه
اطهر ما خوذ من كلام
الرضي وذلك لانه قال
جميع نواصب المبتدأ يمنع
دخول الفاء في خبر المبتدأ
المذكور لانه انما دخله
الفاء لمشابهة المبتدأ كلمة
الضبط ويزعمها التصدير
ولا يدخلها نواصب
لاستدانة لان تلك النواصب
تؤثر رمي في الجملة وما تؤثر
في الجملة لا تدخل على الجملة
صدره بل لازم التصدير الا
ان هذه المبتدأ لكونه غير
راسخ الفرق الفرضية
جاز ان يدخلها لا يؤثر
في الجملة التأخره متى
ظاهر او هو ان قوله تعالى
ان الذين يفتخرون بالآية والمحق
التكسبها انما مفتوحة
ولكن من غير سماع ثم
فقول ان الشارح قدس
سره نصح المصنف في ذلك
البيان فانه قال في الفرح
وليت ولعل ما نصان
بالا حقا لانه يؤدى الى
تناقض معنوي وذلك ان
خبر ليت ولعل غير محكوم
عليه بالصدق والتكذب

وما يقع بعد الفاء خبر محض
فكان في الجمع بينهما وبين
الفاء تناقض واختلاف في
انقياديه لا يجوز دخول
الفاء معها واجزه
الاختصاص فكان سببوه
نظر الى ان الضبط
لا يدخل عليه ان فكذلك
ما فيه الضبط من اجازته
نظر الى ان لا اعتبار المحي
الاخباري بخلاف لبت
ولكل من التعليق
مستقيم وانما النظر فيها
اعتبره الواضح فان ثبت
دخول الفاء مع ان التعليق
هو الثاني وان لم يوجد
الاستغناء فالتعليق
هو الاول وقد نظر في وجد
دخول الفاء مع ان في قوله
عالم في ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملائكم
وقوله تعالى ان الذين كفروا
المؤمنين والمؤمنات لم
يتوبوا فاعلم مذهب جميع
ما ذكره القول ما قاله
الاختصاص واعترض عليه
الرضي بعد ارضائه بما
ذكرناه في كلام المصنف
فان لا وما ذكره المصنف
من امتناع دخول الفاء
في خبر ليت ولعل لزوم
التناقض وذلك لان ما بعد
الفاء الجزئية لا يكون
الاخباري محتملا للصدق
والكذب وخبر ليت ولعل
لا يحتمل ذلك ليس بهي
لصحة قولك ان اجازة في
فاخره قال الله تعالى
ان الذين يكفرون
بآيات الله يقتلون النبيين
بغير حق ويقتلون الذين
يا مسرون بالقسط

يعني كان اما قرينة قوية مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجأة قرينة قوية مرجحة له (مثل
خرجت فاذا) زيد (بضمه محرو) فان تجرد زيد عن الموامل اللفظية قرينة مصححة
لرفعها بالابتداء ووجوده صلاحية التفسير بعده قرينة مصححة لتسبه والمطف
على اللفظية قرينة مرجحة للتسبب واذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهي اقوى لئلا
لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية مع انها مؤيدة بالسلامة عن الحذف (فان المختار فيه)
اي في الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فان اذا) الكسنة (للمفاجأة لا تدخل
الاعلى الجملة الاسمية عاليا) لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة انما تكون
للقارودن المارولانها تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة في الاسمية
وما ينوب منها وان لم يكن واجبا فيها فلا قل من ان يكون مختارا (وما وقع) جواب
عن سؤال مقدر وهو ان المصنف قال ههنا ويختار بعدها المفاجأة الرفع وفي بحث
الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فيلزم التناقص بين قوله مع انها واحد فاجاب عنه
بقوله وما وقع (في بحث الظروف من ان اذا) الكسنة (للمفاجأة يلزم بعدها) الجملة
(الاسمية) فيجب بعدها المبتدأ (فان اذا يلزم) (الاسمية) بعدها (غلبة)
وكثرة (وقوعها بعدها) يعني ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب (فلا
تناقض) بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة والكثرة لان ما لم يقلب ولم يكثر
لا يكون مختارا وقبل المراد باللزوم معنى الوجوب وما وقع ههنا من الاختيار بعدها
مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا فالتنوين ويلزم بعدها الاسمية غريبة الاضمار على
شرطة التفسير ليستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع
في بيان قرائن كون النصب مختارا فقال (ويختار النصب) (في الاسم المذكور)
اي في الاسم الواقع في مظان الاضمار على شرطة التفسير (بالمطف)
(اي بسبب عطف الجملة التي هو) اي الاسم المذكور واقع (فيها) (على
جملة فعلية) (متقدمة) صفة للجملة بدخلة للايضاح لان العطف يستلزم التقدم
(للتناسب) (اي لما يتناسب) اي تناسبية (بين الجملة المعطوفة) التي الاسم المذكور
فيها (والجملة المعطوفة عليها) المارولانها والجرور قاب لقوله المعطوف والعنبر الجرور
راجع الى الموصوف وهو الجملة (في كونها) متعلق بالتناسب (فليتبين) لانه اذا كان
الاسم المذكور منصوبا تكون الجملة المعطوفة فعلية تناسب الجملة المعطوفة عليها لانها
فعلية ايضا (نحو خرجت فزيدا لقيته) بنصب زيداً تقديره خرجت فليتبت زيداً لقيته
وكذا يختار النصب في نحو صرحت برجل ضارب محمدا وهذا بقلتها لعطفه على
ما يشابه الفعل (و) يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا وقع (بمحرف التثنية)
(يعني) ليس المراد منه ما يتبادر الى الفهم بل المراد ما يقلب دخوله عن الفعل ويكثر
مثل (ما ولا وان) بكسر الهمزة لان هذا الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل

وان اتم الاشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ما تضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى
 ما تضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان التي يقتضى مفتيا والفعل لكونه
 عرضا اولى بالتي والتي من الاسم اما الوجود او غير ذلك مما يكون اما او خاصا
 (وليس) لفظا (ولما اولن من هذه الجلة) اى من حروف التي التي يختار نصب الاسم
 المذكور بعدها مع انها من جملة حروف التي (اذى ماملة في) الفعل (المضارع)
 ومتحصر عملها فيه دون الثلاثة الاول لانها لا تعمل في الماضي ايضا (ولا يقدر) بالبناء
 للمفعول (معمولها) وجوبا وجوازا (لضعفها في العمل) حتى انحصر في الفعل
 المضارع حيث لا تعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال لمزيدا تضرب ولا ما عمرا
 تكمره ولا ان بكرا تقتله بحذف الفعل الناصب وجوبا وجوازا لانها من لوازم الفعل
 لفظا ساعادون الثلاثة الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير الفعل فيها
 جوازا او وجوبا (نحو ما زيدا ضربته) في تقدير ماضية زيدا ضربته (ولا زيدا
 ضربته ولا عمرا) في تقدير ولا ضربته زيدا ضربته ولا عمرا وانما في بقوله ولا عمرا
 في الاطلاق الاصل لتي الجنس فيقتضى ان تدخل عليه فاذا دخلت على المرفقاو
 الفعل الماضي لزما لتكرار جبر المافات مما اقتضته وهو الجنس مثل قوله تعالى فلا صدق
 ولا صلي (وان زيدا ضربته) في تقدير ان ضربته زيدا ضربته يعنى ماضية زيدا
 ضربته (الا تأديبا) الاستثناء مصروف الاثلاثة الثلاثة تحذف من الاولين للالزام
 التكرار ويجوز ان يختص بالآخر فقط ليكون قرينة الى ان ان ههنا التي على قول من قال
 لا بد في كون ان التي من قرينة الاول هو الاول لانها لا يحتاج في كونها التي الى القرينة
 (و) يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا (بند) (حرف الاستفهام)
 وهي الهزمة وهل (نحو ما زيدا ضربته) في تقدير اضررت زيدا ضربته لان الاستفهام
 عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يقرر فالاستفهام عما لا يقرر
 يكون اولى (واما قال) المصنف (حرف الاستفهام احتراز عن الاسم الذي يتضمن
 معنى الاستفهام) (لا يختار الرفع في) (الاسم) الذي يتضمن معنى (الاستفهام مثل
 من اكرمه) وما صنعه واهم تكمره وغير ذلك لما رفي ازيدا ضربته (ولم يقل)
 المصنف (همزة للاستفهام ايشمل) الاسم الواقع بعدهل (مثل هل زيد اضررت)
 في تقدير هل ضربته زيد اضررت (فانه) اى فان هذا المثال (يجوز ان استنبه النحاة)
 يعنى وان عد النحاة مثل هذا المثال قبيحا يعنى حذف الفعل بعدهل بعد ان يكون في
 حيزه فعل لانها مستقبحة وانصب (لقتضاءه لفظا الفعل) حتى الدخول على لفظه اذا
 كان في حيزه فعل ولم يقع بدخوله على الاسم ولنا قبح هل زيد اضررت بقدر الفعل بل
 لا بد من دخوله عليه واذا لم يكن في حيزه فعل وقع بدخوله على الاسم مثل هل زيد اضررت
 (لانه) اى لان هل (يعنى قد) (التحقيقية في الاصل) يعنى في الاصل وضعه كقوله تعالى

من الناس فيسرهم مذاب
 اليه وذلك اليراد ير اصل
 من الورد وان المصنف لم
 يقل بان مدخول الفاء خبر
 ليس الا بل قال ان مدخوله
 كذلك ومن الظاهر انه لو لم
 يكن مدخول الفاء خبرا
 غالبا بل كان هذا ثانيا
 في بعض المواضع على
 لكفاءه فيها وفيه ولما
 الشيخ الرضى قد غفل من
 التصديق في هذا المقام
 وذلك لان ما ذكره
 المصنف انما هو على
 مذهب الاخص اختار
 لفته ولا يمكن بيان مذهبه
 بالتواضع الرضى كيف
 وهو فاسد فان قوله جميع
 توسع المبدأ يقع دخول
 الفاء في خبر المبدأ الى قوله
 الا ان هذا البناء يقتضى
 عموم الحكم بحيث لا يصح
 ذلك الاستثناء من كلمة ان
 من جملة توسع المبدأ ولا
 خلاف في انهما من المفردات
 التي حقاها الصدر في سبادة
 الفطرة السليمة لا يكون
 هذا الاحتكاك وانما وقع فيه
 من زعمه اشتراك القواين
 في الالة وليس كذلك
 بل صدر كلامه على سبويه
 ليس الا وله حكم يقع
 ان فانه يقول ان انيت
 ولعل حرفان يقتضى كل
 واحد منهما ان يكون له
 مدرك الكلام فلا يجتمعان
 مع الشرط لانه يزدي
 الى التناقض كذلك ان
 والجواب ان ذلك ليس
 في الشبهة بالشرط فلا يلزم
 مع انه قد ثبت الناقضة
 ان الشيخ الرضى قال

هل أتى على الإنسان حين أتى قدامي (فلا يكتفى فيه) أى فى هل (تقدير الفعل) كالأى كى
تقديره فى قد لان حرف قد لا بدله من متعلق مذكور لفظا كحرف العطف لا بدله
من معطوف مذكور كذلك ما فى مناه بل اولى ان لا يقدّر لها فرع قد ولكن جاز
على قلة لان المقدّر كالمذكور تأمل (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا كان
واقعا (بعد) (اذا الشرطية) أى المنصوبة الى الشرط باستعمالها فيه وصفها بالشرطية
احترازا عن اذا المفاجأة على ما مر به يختار الرفع فيه بعدها (الدالة على الجازاة فى الزمان)
وفى الرضى والاكثر عند سيبويه والاخفش كون ما بعدها فضلا ما ظاهرا نحو اذا جاء زيد
ومقدّر نحو اذا السماء انشقت تقول المصنف واذا الشرطية على مذهبهما وانما اختيار
بعدها الفعل لان الشرط بالفعل اولى ولم يحجب الفعل لها ليست عرقة فى الشرط
كان ولا ظاهرة فى تضمن مناه كمن ومتى عنده انتهى فاختر الفعل لى الشرط وجوز
الاسم لعدم الأصلية (نحو اذا عبادة تلقاه) من لقيه باقاده وركه وباعلم (فاكرمه) امر
من الاكرام فى تقدير اذا تلقى عبادة تلقاه فاكرمه (و) يختار ايضا النصب فى الاسم
المذكور اذا كان واقعا (بعد) (حيث) (الدالة على الجازاة فى المكان) لا فى الزمان لانها
وضعت لفرق مكان ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا
قالها تدخل على الاسمية التى جزأها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا
كفت بما نحو حيثما فى كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو فى (نحو
حيث زيد انجدد فاكرمه) فى تقدير حيثما فى أى مكان نحو زيد انجدد فاكرمه (وفى)
(ما قبل) (الامر والنهي) عطف على قوله بعد حرف التثنية او على قوله بالعطف أى
ويختار النصب فى الاسم الذى وقع قبل الامر والنهي (يعنى موضع وقوع الاسم المذكور)
أى ما ضمّر ماطه على شريطة التفسير ومكانه اذا كان (قبل الامر والنهي) مثل زيد
اخره) مثال لما وقع قبل امر فى تقدير ضرب زيد اخره (وزيد انقضه) مثلا لما
وقع قبل النهي وتقدير لا تضرب زيد انقضه (وانما اختيار) بالبناء لمفعول أى وانما
جمل مختارا (فى هذا الموضع) الست هذا بيان لوجه اعتبار النصب فى الاسم المذكور
فى هذا الموضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية تكون وجهه مذكورا
وهو راية التناوب بين المعطوفين ولذا فسر الخارج الموضع بقوله (أى بعد حرف
التثنية) وهى ما ولا (و) بعد حرف (الاستفهام) وهى الهمزة وهل (و) بعد (اذا
الشرطية) بعد (حيث وما قبل الامر) ما قبل (النهي النصب) بالرفع لانه مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله اختيار (فى الاسم المذكور) فى احده الموضع الست (ادعى)
(أى هذا الموضع) (مواقع الفعل) (أى مواضع وقوع الفعل فيها) أى فى هذا الموضع
الست (اكتر) لالتفى والاستفهام فى الطالب يلحقان الافعال دون الذوات لان
التثنية والمسئول عنه فى الطالب يكون مرضا غير قادر وكذا الشرطية التى تضمنتها اذا وحيث

قال المصنف لسانا لمبد
القاهر ان هذا المعنى
سبويه خلافا للاخفش
وتخل السبويه وابو الهيثم
واين يمش اذا جاوز
لدخول القاهم ان سبويه
خلافا للاخفش ولا يخفى
ان مبتدأ الفعل عمال
فى الاضاح واعتد
لسبويه من قوله تعالى
قل ان الموت الذى تجرون
الاية باعذار ثلثة
احدها قل ان افاء زادة
وليس هذا بى لان
سبويه لا يقول زيادة
الفاء فكيف يجوز له
بى لا يقول به الثانى
ان لم تدخل على الذين ونحن
كلامنا فى ان الذى تدخل على
الذى وليس ايضا بى لان
الصفة والموصوف كالق
الواحد لافرق بين
تدخل على الموصوف او
تدخل على الصفة والثالث
ان الفاء ماطلة جملة على جملة
وغير ان هذا هو هذا
كله بحيث التأخير
والظاهر انه سبى على ثل
الزعمرى وقد اوضحه
ملا فى غير الفصل وهو
بعد من جهة النقل واللفظ
اما النقل فقد استشهد
سبويه فى كتابه بدقوله
الذين يتقون اموالهم
بقوله قل ان اولئك الذين
تجرون منه واما الفقه فيبد
منه وقومه فى مخالفة
الواضحات (قوله ووجه
ذلك التخصيص الاحكام
بيان لان اختلاف الواقع فيها
وهذا وجه لطيف فان
بيان الاتفاق فى بى

الرادى يكون من قصد بيان الاختلاف في بعض الأخر غالبا وما قيل هذا يشعر بأن بيان المانع بالاختلاف يستكمل بيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه أنه دعاه إلى بيان خبر حروف المشبهة فهنا أنه مقبول وأمره كاسم خبر المبتدأ فلو لم يبين حاله هنا لوقع الحكم المذكور في باب عدم العلم في الغلط كما ترى (قوله لا) لا يخرج الكلام من الحرية إلى الانشائية فيه نظر لما مر من أن ثبوت الحكم في أحد الأمور لواحدة من العلل لا يستلزم عدم ثبوته في غيره فغير هذه من العلل كيف ولو صح ذلك التعليل لوجب أن لا يمنع باب كان وباب هلست وجامعا ثمان بالاختلاف وكلام المصنف صريح في أن هذا مذهب الأخفش موافق لما ذكره الشارح فنتجته ذلك الأشكال إلا أن يمنع الاختلاف ويقال بأن هذين البابين متعلقان في عدم العلم عند الأخفش (قوله) في مقول السهل البصر فهلال الرفع صوته عند ابصار ما قيل أشار إلى أن الرادى بالسهل البصر لكننا لم نجد في كتب القصة السهل بمعنى بصر الهلال بل هو الصبي الرابع صوته حين يتولد وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته أو خفضه هذا ولا أشاره إلى أن معناه

مع عدم كونهما خبرا عنه واختيارا أيضا في ما قبل الأمر والتمهي للتلازم وقوع الأمر والتمهي عين يقين لما مر فتان الأمر والتمهي فيها معنى الانشاء لا يكون خبرا ابتداء ويل بسبب فلا يصار التأويل المبعد عند وجود التأويل القريب وهو التنبص في الاسم المذكور بخذف الفعل وجوبا (فأذا نصب) مبنى للمفعول (الاسم المذكور) أى إذا جعل منصوبا (وقع فيها) أى في المواضع المذكورة (الفعل تقدير) فيكون عملا بالاكثرة (والأى) أى وإن ينصب فيها بل رفع بالابتداء (فلا) أى فلا يقع الفعل فيها تقدير أو لا لفظ لعدم الاحتياج إليه لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المنوى فلا يكون عملا بالاكثرة يكون عملا بالقليل الغير المختار فينبغي أن ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملا بالاكثرة المختار (و) (كذلك) أى كما اختير التنبص في الاسم المذكور في الصور المذكورة كذلك (وختارنا) تنصب في الاسم المذكور (عند خوف لبس المفسر) بكسر السين هذا التركيب فيه نتائج الإضافات إلا أن المصدر الأول وهو الخوف مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف والثاني وهو التنبص مضاف إلى الفعل والمفعول قوله بالصفة (أى) وقت خوفك (التباس ما) أى فعل (هو مفسر) بكسر السين (في حال التنبص) منصوب بقوله مفسر (لكن لا) يكون التباسه (من حيث هو) أى ذلك الفعل (مفسر في هذه الحالة) أى حالة التنبص حيث لا التباس فيه حيث لأن التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معا على ماسأى في هذه الصحيحة (بل) ليس التباسه إلا (من حيث هو) خبر في حال الرفع) فاطلاق المفسر عليه في حال الرفع مع أنه ليس بمفسر في هذه الحالة مجاز أولى أو كونه في حال الرفع ليس بمفسر وإنما يكون مفسرا في حال التنبص (بالصفة) متعلق بقوله ليس المفسر (فلا يلزم) بالبناء للمفعول (أنه) أى أن ذلك الفعل (خبر عن الاسم المذكور) ح اما مبتدأ أو اسم لفاعل يقتضى الخبر (في حال الرفع) أى رفع الاسم المذكور (مع موافقته) أى موافقة كون ذلك الفعل خبرا في هذه الحالة (المنعنى المقصود) من التركيب ومطابقا له (أوصفة) عطف على قوله خبر (له) أى فلا يلزم أن ذلك الاسم صفة للاسم المذكور وهو الخبر أمر آخر يبنى بقدر في قوله تعالى أأكل شئ خلقناه بقدر الآية (مع مخالفت) أى مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفا (للمعنى المقصود) من التركيب فلنفع الالتباس اختيار التنبص في الاسم المذكور على أن يكون الفعل مفسرا للفعل التائب له لأن المقصود من الآية مثل أن يكون خلقنا خبرا وقدر حالا من الضمير البارز وهو المفعول في خلقناه فأنشئ على هذا أأكل شئ هو مخلوق لحال كونه ملاصقا بقدر أى قضائنا وقدرنا فدخل حيث في عموم شئ أفعال العباد أيضا لأنها مخلوقة بخلافه تعالى عندنا وهذا المعنى يفسد على تقدير أن يكون خلقناه صفة لشئ وقدر خبرا فالمنع حيث أأكل شئ مخلوق لتأنيات وبلا واسطة العباد لأن كل مخلوق لشئ حيث أضيف الله تعالى كائن بقدر أى بتقديرنا وقضائنا فخرجت حيث أفعال العباد عن كونها

بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شيء وان الله على كل شيء
 قدير ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون يعني والله قد قدم واخرجكم من العدم الى
 الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقه وادائه فلا يكون
 فعله وعمله اختياري او الاضطراري بتقدير الله وخلقه وادائه اولى (قال التباس)
 يعني التباس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة والخبر في حال الرفع (انما اى
 ليس الا (هو بين خبرية ذات ما) اى بين كون ذات الفعل الذى (هو مفسر) بكسر
 السين (على تقدير النصب) متعلق بقوله مفسر خبر (ووصفته) اى وبين كون
 ذلك الفعل وصفا في حال الرفع يعني الاتباس ليس الا في حال الرفع (لا يثني) اى
 الاتباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا (بوصف التفسير) حالة النصب (وبين الصفة)
 اى وبين كونه صفة في تلك الحالة يعني لا الاتباس في حالة النصب (فان التركيب الواحد
 لا يحتملها) بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبره
 ايضا (مع) اى في حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب التفسيرية
 بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيرا قال التباس
 انما هو في حالة الرفع (مثل) (قوله تعالى) (انا خلقنا قدر) ومثل قولك كل
 رجل اكرمه لصدق وكل رجل اهتله لدولته لورفع كل في هذين المثالين بالابتداء
 وجعل الفعل بعده خبرا له كان موقفا للمعنى المقصود لان المقصود من هذين التركيبين
 الاكرام في الاول والاهانة في الثاني والصداقة والمداواة علة لهما ولوجعل ذلك
 الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة والمداواة خبرا لفات المعنى المقصود ولو نصب
 لايلى هذا المعنى فاختر النصب حذرا عن الاتباس (ينصب) بالبناء للمفعول (كل)
 في قوله تعالى (عن الاخبار على شريطة التفسير) فيكون تقديره انا خلقنا كل شيء
 خلقناه بقدر (ولورفع) كل فيه (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ (وجعل) الفعل المفسر
 وهو (خلقناه خبرا له) اى للمبتدأ (كان) هذا العمل والاعراب ومناه (موافقا
 للنصب) اى لنصب كل (في اداء) المعنى (المقصود لكن) اى الا انه (خفف لبسه) اى
 التباس خلقناه (بالصفة) اى بكونه صفة لشيء (لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا)
 للمبتدأ (وهو) اى كون خلقناه صفة وقدر خبرا له (خلاف) المعنى (المقصود)
 فينبى ان يكون النصب مختارا عذرا عن التباس ويكون تصاق المعنى المقصود
 فحينئذ يكون خبرا ن حجة فعلية (فان المقصود) من هذا الالية (الحكم على شيء) اى
 بان كل شيء (مخلوق لنا) اى مخلوق بخلق الله لخالق غيره (قدر) اى حال كون ذلك
 المخلوق بتقديرنا واداءتنا ومشتيا (لا) ان المقصود منها (الحكم على كل شيء) مخلوق
 لانه بقدر (يعني ليس المقصود من هذه الالية ان كل ما هو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة
 الغير بل هو مخلوق قولنا نحن من غير توسط المباداه بقدر اى بتقديرنا واداءتنا (قانه)

ليصر فقط بل هو زائد على
 معنى الاسم معتبر بقرينة
 التمام ويجوز ان يكون قوله
 ذلك اشارة الى معنييه جميعا
 فان المستعمل بمعنى
 المصير للهلال الطالب له
 ايضا وقد انصحن عن ذلك
 الفاضل الهندي حيث قال
 من قول طالب الهلال
 اورافع الصوت عند
 رؤيته (قوله) لان مقصود
 المستعمل تعين شيء
 بالاشارة والحكم عليه
 بالهلاية قيل فيه منع
 الاحتمال ان يكون
 مقصوده تعين شيء
 بالاشارة والحكم به على
 الهلال فالاولى ان يقال
 ليس من باب حذف الخبر
 لان العرب حين يصرح
 بالخذوف لا يصرح الا
 بالابتداء واذا خبر بان
 كلام الشارح قد سره
 من الضروريات لا يتوجه
 للمعنى عليه ومستنده بديهي
 الطللان لا يحتاج من له
 ادنى حفظ من المعنى الى
 التنبيه عليه واما مختاره
 فظاهرا للمعنى (قوله) اولها
 المبتدأ الذى بعض لولا قيل
 الاولى ان يقول المبتدأ
 الذى بعد لولا لا خبره مام
 ليستغنى عن قوله هذا اذا
 كان الخبر تذييلا كما اختار
 بالاختار تذييلا على ان تعين
 الحجة الضابطة الاولى
 قاصر لا بد من تقييده
 وليس به فانه لو قال كذلك
 لا تم الا بضمية البيان
 ورفع ما فيه من الايام
 وليس هذا موضعه ولو
 اخذ الى محله كما فعل كان

اي هذا الحكم (وهم كونه) اي ان يكون (بعض الاشياء الموجودة) كالاتفال الاختيارية للعباد (غير مخلوق لله تعالى) تعالى الله عن ذلك وذلك اما لعدم قدرته على خلقها واما لعدم علمه بها والاول يستلزم العجز والثاني الجهل تعالى الله علوا كبيرا لقوله ان الله على كل شئ قدير وان الله بكل شئ عليم ولا خالق الا هو على ما سبق بتحقيقه (كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية) كالضرب والمشي والحياطة وغيرها مما يكون فيه ارادتهم الجزئية (للعباد) لانهم يقولون ان العبد خالق لفعله الاختياري كالقدر اذلى القدر فيكون خلافا لهم ويلزمهم تعدد الاله اذ حيث يكون كل واحد لها فيكون مناقضا لقوله تعالى انما الله واحد وقوله تعالى قاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الابات الدالة على وحدانيته تعالى وصرفا لما تقدم عليه الاجماع من الصحابة والتابعين الذين هم اهل السنة والدين (ويستوى الامران) (اي الرفع) بدل من الامران بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف والاول اولى (والنصب) اي في الاسم الذي وقع في مكان الاضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الآخر (فلم يتكلم) اي لمن اراد ان يتكلم بهذا الكلام (ان يختار كل واحد منهما) اي من الرفع والنصب (بلا تفاوت) بين الاختيارين يعني بلا ترجيح لاحدهما على الآخر (في مثل زيد قام وعمر اكرمه) اي في مثال اوردته سيبويه (اي عنده) اي عند زيد متعلق بالفعل المحذوف (او في داره) عطفت على عنده (ونحو ذلك اولا) اي وان لم يكن قوله عنده او في داره او نحو ذلك مما خضع ضميرا راجعا الى زيد مقدرا في هذا التركيب (لا يصح المطلب) اي عطفت جملة واكرمت عمرا (على الصغرى) وهي جملة قام لان المطفوف في حكم المطفوف عليه فيما يجب ويتمتع وفي المطفوف عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن في المطفوف هذا الضمير لا يكون المطفوف في حكم المطفوف عليه (امدح الضمير) الراجب في المطفوف عليه في المطفوف وقد مررت فيما سبق ان الضمير لازم في الخبر اذا كان جملة فان قلت فيجوز لا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستثنائه عن التقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو وعنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما سكنت عنه المستفاد اعتداء على علم السامع لا بد لا يخبر اذا كان جملة من ضميره فينبغي ان يكون الامران الرفع والنصب متساويين (ان يستوي الامران) هذا تفسير لقوله ويستوي الامران يعني ان استواء الامرين في الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثل المذكور بل يجري فيه (فما اذا عطفت) اي في تركيب اذا عطفت فيه (الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة) متعلق بقوله اذا عطفت (ذات) بالجر صفة جملة (وجهين اي جملة اسمية خبرها) اي خبر تلك الجملة الاسمية (جملة فعلية) اذا كان الامر كذلك (فيصح رفعه) اي رفع الاسم المذكور (بلا ابتداء) اي يكون مبتدأ اذا اريد عطفت هذه الجملة على الجملة الاسمية لتاسية كون كل منهما

الايان بذلك علوا وجهه (قوله) هذا على مذهب البصريين اي كون لولا محذوف الخبر محسب الوجوب ولما على قول الكسائي لو انما لا يكون من هذا الباب ومذهب الكسائي ليس سبيلا لان الظاهر انها التي تبين امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا وكانت لازمة لفعل لكونها حرف شرط فيبين مدخولا على لاهل ذلك الانتفاء ومنها ما حرم لا على ما كان كما سبق مع غير لاهل حروف التي لكن منع البصريون من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة نفسها وليست لولا الله اخلة على لا لان الفعل لو اضمر وجوبا فلا بد من مفسر وليس بد لولا اضمر ايضا فلفظ لا يدخل على الماضي غير المجاه وجواب القسم الامكر الى الاله ولا تكرر بدولا هذا وما قيل من انه لا بد على مذهب القرامطين محذوف مستند الكلام بمقتضى ان كان خبرا يلزم كون السند اليه معمولا لاهل لفظي دون الخبر من صاحب الاوامر فان القراء يقول لولا في الرافعة للاسم الذي يخصصها بالاسماء كاستر التوالم فكيف يقال بان الاسم الواقع بعده محذوف الخبر والمسئول بالاهل لفظي هو المسئول اليه دون الخبر مع ظهور ان مذهب

في الابداء والخبر خلاف ذلك وانما شانه هذا لا يكون مستداليه حتى يقال لادله من سند (تو) وثانيها كل مبتدا كان مصدرا موصوفا وتأتي موصوفا الى الفاعل او كليا قبل الاولى كان مصدرا او مآلا به فان التبادر من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة ولا يفي ذلك انه ليس بـ حتى وانما عطف عليه برفع هذا الابهام وبين المرام اني لزوم كونه مصدرا لما يجب اني فاعطى حسب الصورة والمضي وانشاء هذا القيد تظهر من ذلك وما قيل على قوله موصوفا بالجنس انه يدخل فيه ضرب بدعي او قائما وقد اشترط الرضي الاضافة الى احداه او كليا نحو تضاربتا فحين باطل فان كلام الرضي حيا بالشارح قدس سره وهو قائم كل مبتدا يكون مصدرا سرى نحو ضربي اوبنى المصدر او فعل التفضيل متصفا الى المصدر لانه يضي ما يشاف اليه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شري السوي وانما وقع فيه من قوله بعد ذلك ويكون المصدر متصفا الى الفاعل نحو شري في زيد او الى المفعول نحو شرب زيد او اليها نحو تضاربتا وبعد ذلك حال منهما في المعنى ما نحو شري في زيد فائتيا الى تضاربتا فحين

جملة اسمية وخبرها جملة فعلية (و) يصح (نصبه) اي نصب الاسم المذكور (تقدير الفعل) انما نصبه قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسر له اذا اراد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان الفعل لا بد من فاعل (والوجهان) الرفع والنصب (مستويان) لا ترجح لاحدهما على الآخر (لحصول التاسب فيهما) اي في رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفي نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية (ففي الرفع) اي في رفع الاسم المذكور بالابتداء (تكون) الجملة (اسمية) لتركبها من اسم وفعل وهو خبره (تقطع) بالبناء للمفعول اي هذه الجملة (على الجملة) الاسمية (الكبرى) التي هي جملة زيد قام وانما سميت كبرى لاشتمالها على الجملتين الاسمية والفعلية التي هي خبر الاسمية (وحي) جملة (اسمية ايضا) فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لتاسب المطفوف والمطوف عليه في كونهما اسمين (وفي النصب) اي نصب الاسم المذكور (تكون) الجملة (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل (تقطع) بالبناء للمفعول اي هذه الجملة (على) الجملة (الصغرى وحي) اي الجملة الصغرى وهي المطوف عليها وانما سميت صغرى لاشتمالها على جملة واحدة فقط (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتاسب المطوف والمطوف عليه في كونهما فعليين (فان قلت) لم يستوي الامران في المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان (السلامة من الحذف مرجحة للرفع) اي لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختارا فكيف يستوي الامران حتى يكون المتكلم مختيرا في اختيار ايهما شاء (قلنا) لم السلامة من الحذف مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن (هي) اي السلامة من الحذف (معارضة) اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور (قرب المطوف عليه) يعني اذا نصب الاسم المذكور يكون المطوف عليه وهي جملة قام قريبا اذا رفع يكون المطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فحرب المطوف عليه اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الوجهان فاستوى فيه الامران لان عدم الترجيح في الجهة يفي جميع في الامر (فان قلت) لا تسلم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المطوف عليه على تقدير نصب الاسم المذكور لانه (لاخاوت في القرب والبعد) اي في قرب المطوف عليه على تقدير النصب وبعدة على تقدير الرفع (بينهما) اي بين الصورتين (اذا) الجملة (الكبرى) وهو جملة زيد قام (ايضا) اي كما كان الصغرى (قريبة) من القرب ولذا افسره بقوله (غير مقصولة عنها) اي عن الجملة المطوف عليها اذ جملة وعمر اكرمه بجملة زيد قام فاستوى في القرب ففي السؤال الاول على حاله وهو ان السلامة من الحذف مرجحة للرفع (قلنا هذا) اي عدم التفات في القرب والمبدئيتهما انما هو (باختار المتعدي) يعني باعتبار انتها اعراب الجملة الاولى اعني جملة زيد قام لانه حينئذ يرتفع القرب والبعد (واما باعتبار المبتدا) اي عند ابتداء ما لمراب

لان الاعراب اولاً يبتدأ من قوله قام (فالعصري) وهي جملة قام (اقرب) فيكون
 المعطوف عليه حيث تقرباً فيجئ من سبق المارضة المذكورة سالمة فيستوي الامران
 الرفع والنصب في الاسم المذكور فلم يتكلم ان يختار ايهما شاء (ويجب النصب) اي
 يجب نصب الاسم المذكور اي الاسم الواقع في مكان الاضمار على شريطة التفسير اذا كان
 واقفاً (بمدحرف الشرط) او ما تضمن معناه مثل متى زيداً تعجده فكرمه او اين
 زيداً تعجده فكرمه او حيناً زيداً تلقاه فكرمه وغير ذلك ولم يذكره المصنف ولا الشارح
 ايضاً اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وافهامه منه ولقوة استعماله (والمراد به) اي
 بحرف الشرط (ههنا) اي في هذا البحث اعني نصب الاسم المذكور وجوباً اذا كان
 واقفاً بمدحرف الشرط حرفان وهما (ان ولو فان) كلمة (ما وان) كانت من حرف
 الشرط عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حيث قال حروف الشرط
 ان ولو واما وكذا عند سيبويه الا اذا ما قلنا عنده من حروف الشرط ايضاً واما عند
 غيرهما بحرف الشرط اسنان ان ولو (فحكمها) اي حكم كلمة ما (ماسبق) من اختيار
 الرفع (بيان لما هي) من كون رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختاراً (مع غير الطلب)
 يعني اذا كان الفعل المفسر غير طلب (واختيار النصب) وكون نصبه مختاراً (مع الطلب)
 اذا كان ذلك طلباً فهي مستثناة ههنا فكانه قال ويجب النصب بمدحرف الشرط
 غير اما فان حال الاسم الواقع بعدها قد علم (و) (كذا) اي كما يجب نصب الاسم المذكور
 الواقع بمدحرف الشرط غير اما كذلك (يجب نصبه) اي نصب الاسم المذكور الواقع
 (بمدحرف التحضيض) حرف التحضيض اربعة (وهو هو والا) بالتشديد فيهما
 الاعداد الخليل في الاوهى مخففة عنده على ماسأني (ولو لا ولو اما واجب النصب) اي
 نصب الاسم المذكور اذا كان واقفاً (بعدها) اي بمدحرف الشرط والتحضيض (وجوب
 دخولهما) اي دخول هذين التوعين من الحروف (على الفعل لفظاً) اي حال كونه
 ملفوظاً (او قد يرا) اي حال كونه مقدراً متنبواً والمراد بالفعل ههنا لفظاً او قد يرا الفعل
 المتدنى المطلق بالفعل لا يخفى على من له ادنى تأمل واما وجب دخولهما على الفعل
 لفظاً او قد يرا ما حروف التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرفه
 اي حرفه لا يكون الا فيما يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضاً يمكن تحصيلها واما الاسم
 فلكونه دالاً على الثبات والايثار لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله
 لان ما يمكن تحصيله لا يكلف فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضي
 تكون للتوبيخ والتدريج على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض على ما فات الا انها
 تستعمل كثيراً في يوم الخطاب على انه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل
 فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على ما فات واذا دخلت على المضارع فهي للتحضيض
 يعني للحث على الفعل والطلب به والمضارع اما لفظاً او تأنيلاً نحو لولا تستفرون

او من احد ما نحو ضري
 هذا قائماً واثماً هذا ولو
 وقع الاشتراط لصح ذلك
 منه ايضاً دالاً على ان قد
 يخرج ذلك فان المبتدأ
 الواقع بمصدر النصب الى
 احد ما او كذا لا يكون
 مقطوعاً من الاضافة قطاً
 (قوله) واكثر شري
 السوفى ملتوا واخطب
 ما يكون الامير قائماً قال
 الشيخ الرضى يجوز في هذا
 القسم رفع الحال على الخبرية
 بان يقولوا اخطب ما يكون
 الامير قائماً لان اد الكلام
 كان مجازاً والمجاز يؤنس
 المجاز فيعمل آخره مجازاً
 فلا يكون التركيب من
 الواقع وجوب حذف الخبر
 فلا يتم القاعدة قلت رفع قائم
 لم يكن التركيب
 من القاعدة لانتفاء الحال
 ولا يعني ان ما ذكر من
 جواز رفع الحال في هذا
 القسم مفيد بما اذا كان اوله
 مجازاً كما افاده تعليقه الا
 ان يكون الحكم مبني على
 اطراف الالب هكذا قيل
 وكان لم يركل الرضى تمامه
 قائم قال واعلم انه يجوز
 رفع الحال السادسة
 الخبر من اصل المضاف الى
 ما المصدرية الموصولة
 بكان ان يكون نحو اخطب
 ما يكون الامير قائم هذا
 عند الاخفش والمبرد ومنه
 سيبويه والاولى جواز
 وذلك لانك جعلت ذلك
 لكون اخطب مجزأ
 فجاء جملة قائماً ايضاً ولو
 يجوز ان ذلك بمصدر
 صريح الا في الضرورة

اقله ولا اخرته الى اجل قريب واما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب
قال شرط عليه كذا اذا جملة علامته مثل قولك ان جئت اكرمك حيث جعلت محي
الخطاب علامة لا اكرمك اياه فهذا لا يوجد الا في الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف
بالفعل (نحو) مبتدأ قولك (ان زيدا ضربت ضربك) في تقدير ان ضربت زيداً ضربته
ضربك (مثال) خبره (حروف الشرط) (و) قولك (الزيدا ضربته) في تقدير ان
لا ضربت زيداً ضربته (مثال حرف التحضيض) وهذا اثر على ترتيب الف والما قرغ
من بيان كون النصب في الاسم المذكور مختار والرفع فيه ايضا استواء الامر بين فيه وكون
النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا الا انه لم يقل ويجب الرفع
فيه لانه اذا وجب الرفع لم يكن من مظان الاضمار على شريطة التفسير فقال (وليس
مثل ازيد ذهب) بالبناء للمفعول (هـ) الجار والمجرور قائم مقام الفاعل (منه) الجار
والمجرور في محال النصب لانه خبر ليس اي كل تركيب ظن في بادي النظر انه ما ضم
عامله على شريطة التفسير ومختار النصب فيه وبعد التعمق يعلم انه ليس منه (اي من
باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه) اي في هذا المثال (وان كان) لا وصل
(يظن) مبنى للمفعول (في بادي النظر) بادي من بدا الاسرائي ظهر من باب سماع اي في
ظاهر النظر ومن همزة جملة من بدأ ومناه اول النظر وكلاهما هنا جائزان (انه) اي
هذا المثال (عما ضم عامله على شريطة التفسير) وان مع اسمها خبرها قائم مقام فاعل
يظن (و المختار) عطف على محل انه اي ويظن المختار (فيه) اي في الاسم
المذكور (النصب) بالرفع لانه نائب فاعل قوله المختار (لوقوع الاسم المذكور
فيه) اي في ذلك المثال (بعد حرف الاستفهام) وهو الهمزة لما عرفت سابقا
ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب وههنا
كذلك (لكن) استدراك من قوله وان كان يظن في بادي النظر الخ يعني
الا انه (يظهر بعد تعمق النظر) التعمق في الكلام الوصول الى ما هو المراد منه او بيان
ما هو المقصود وايضا حقه قال تسم النظر في كلامه اذا انعم اي بعد ان تمام النظر فيه
والوصول الى ما هو المراد منه (انه) اي مثل ازيد ذهب (ليس منه) اي من باب الاضمار
على شريطة التفسير (فانه وان صدق) بعد الوصول (عليه) اي على ذلك المثال (انه) اي
ان زيدا في ذلك المثال (اسم بالفعل) وهو ذهب (مشتغل عنه بصميره) اي فارغ
عن العمل فيه بالعمل في ضميره وهو قوله ههنا بيان قوله فان زيدا وان كان في بادي
النظر انه الخ (لكنه ليس محي) اي ليس زيد يمكن (لوسط عليه) اي على زيد (هو)
اي الفعل بينه وهو ذهب (هـ او مناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول (نصب) اي نصب
الفعل الذي هو ذهب بينه او مناسبه الذي هو اذهب ههنا بيان لقوله لكن يظهر
بعد تعمق النظر انه ليس منه (لان ذهبه لا يعمل النصب) لان معلومه لازم متدى
بالياء لا يعمل النصب بنفسه والحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا

فلا تقول ضربت زيدا قائم
اذ لا يجازي اول الكلام
ولا ان كان الجازي ليس
بالجازي هذا كلامه متبر
فيه قوله كما يحسن متعلقات
الطرف قبل الاولى متعلق
الطرف وفيما فيه قوله
قال الرضى هذا ما قبل فيه
وفيه تعلقات كثيرة قبل
من حذف اذا مع الجملة
المضاف اليها لم يثبت في
غير هذا المكان ومن
المدول من ظاهر معنى
كان الناقصة الى معنى التامة
ومن قيام الحال مقام
الطرف هكذا كتبت
في الحاشية ولا يخفى عليك
ان حذف اذا مع الجملة
المضاف هو اليها اكثر
من ان يحصى في غير هذا
المقام مع الفاها الفصيحة
ووجه جعل كان تامة انهم
ليحمد وايدا من جعل
المصوب بعد المصدر حالا
ليظهر وجه لزوم الواو فيه
اذا كان جملة اسمية فلو
فد كان ناقصة لكان خبرا
جائزا لئلا يفسد خبره
لزم الواو اذا يدخل
الواو خبر كان الاتسبها
بالحال ولا يلزم وفيها ذكره
من التوجيه الحالي
من التكلف ان المحذوف
مطاول لان الملازمة
بالنظر الى الفاعل بمعنى
وبالنظر الى المفعول بمعنى
آخر وان صدور الضرب
وقوعه لا يسهل التصير
منها بالابانة وان خير
بان الاستدلال الى الخارج
قدس سره من بيان وجوه
التكلف هو الذي ذكره

للمفعول بنفسه فكيف يعمل المبنى للمفعول (وكذا) أى إذا ذهب به لا يعمل
النصب كذلك (مناسبه) لا يعمل أيضا (اعنى اذهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب
المتعدى بالياء يناسب الازهاب معلوما ومجهولا (فان قلت) ان هذا المثال اذا لم يحذف فيه
تسليط الفعل المفسر بینه ولا مناسبة الذى هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون
من باب ما اضمر عامه على شريطة التفسير لانه (لا تحصر المناسبات) أى ما يناسب ذهب
به (في اذهب) بالبناء للمفعول واذا لم تحصر فيه (فليقدر مناسب آخر) يعنى غير اذهب
(ينصبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلبس) فعل مضارع معلوم من
لايس لان الازهاب المتعدى بالياء يلزمه الملازمة (واذهب) حال كونه كائنا (على صيغة)
الفعل الماضى (المعلوم) لما قلنا ان الازهاب اذا تعدى بالياء يلزمه الازهاب سواء كان معلوما
او مجهولا (فيكون تقديره) أى تقدير المناسب لا تقدير ازيد ذهب به (ازيدا يلبسه
الذهاب به) فيكون الفعل الناصب يلبس المقدّر ازيد ذهب به يلبس الذهاب زيدا
ذهب به (او) ازيدا (يلبسه احد بالذهاب به) تقديره يلبس احد زيدا ذهب به (او)
ازيدا (ذهب احد) فيكون الفعل الناصب له حيث اذهب بالبناء للفعل تقديره
اذهب احد زيدا ذهب به فيجئ هذا المثال من هذا الباب ما يخبرنا فيه النصب
فلنصبح قول المصنف وليس مثل ازيد ذهب به مثله وان لم يصبح تسليط الفعل بینه
فقد صح تسليط ما يناسبه بالزوم (قلنا المراد بالناصب) فى قوله المناسب ليس المناسب
مطلقا بل (ما رادف الفعل المذكور) المفسر (او يلزمه) أى يلزم الفعل المذكور
المفسر (مع اتحاد ما اسند اليه) أى بشرط ان يكون قاعل الفعل المضمر والفعل المذكور
متحدايه واحدا فى هذا الباب حتى لو لم يتخذ لا يكون مناسبه (فالاتحاد) أى كون
قاعل الفعلين متحدا (فما ذكرته) ايها السائل من المثال (مفقود) لان المسند اليه فيها
يرادفه و يلزمه الازهاب واحد وفى الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد فى المسند
اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسبه لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه
(واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا الباب للغة المذكورة
(قال رفع) يشير الى ان القاء شرطية بمعنى الشرط يعنى جواب الشرط محذوف (أى)
رفع زيد فى المثال المذكور وهو ازيد ذهب به (واجب بالابتداء) أى يكونه مبتدأ
ومعمولا بالامال المضوى (ونصبه) أى نصب زيد فى ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية)
أى يكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفسر لم يحذف الناصب فالاولى
فى التبيين قول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لتلايق الفصل تأمل
(فليس) المثال المذكور (من باب الاضمار على شريطة التفسير) لانه لا يجوز تسليط
الفعل المذكور بینه ولا ما يناسبه بالتأداف والالزام والحال ان تسليط احدهما شرط
واتفاء الشرط يستلزم اتفاما للشرط (فكيف يكون) ذلك المثال (ما) أى من القسم

القائل بالكلمات والشراح
انما هو الناقل فكان القائل
لم يرد ذلك او لم يحذف على
كلامه فاستداه اليه قدس
سره وبعض ما ذكره
فى الاعتراض على تلك
الوجه ليس جنى اما
الاول فلان ما ذكره
من المحذف قول بعض
التأخرين وما اكثر
التعاضد فلا يقولون به بل
يقولون مثلا ان القاء قد
تدخل على ما هو جزء من
تقدم كلمة الضمير و يردونها
تسمى سببية ويبرهن بان
يصلح تقدير اذ الشرطية
قبل القاء وجعل مضمون
الكلام السابق شرطيا
فالمنفى في قوله ازيد فاضل
فاكرمه اذا كان كذا
فاكرمه وفى قوله عز وجل
الآخر منه خلقتى من نار
وخلقتى من طين قال
فاخرج اذ اذ كان منك
هذا الكبر لا يخرج وعلى
هذا القياس فهو تفسير
معنى لانسبر اعراب
وليس عندهم ما يسمى
بالقيصة لانصاحها من
المحذوف بل ذلك البعض
يطلقونها على العاطفة على
السببية فى بعض الصور
فتباعد على تخارم فيه واما
الثانى فنقط لان كون كان
تامة ليس كما زعمه عالما
حاصل له بل لضرورة انها
لو كانت ناقصة لما كان المنفى
على ما كان عليه ولم يكن
المثال عامخا فيه لانفاء
حالية كما كان حالهم اذن
ما ذكره الشارح قدس
سره من قوله والذي

الذي (بختار فيه) أي في ذلك القسم (النصب) أي نصب الاسم المذكور لأن الاختيار
النصب معنى على أن يكون ذلك من باب ما اضمر عامله عن شريطة التقدير وقد عرفت
أن هذا المثال ليس منه يقيني أن يكون رفعه واجبا لا ابتداء (وكذا) (أي مثل ما ريد
ذهب به) في عدم كونه من هذا الباب وجوب رفعه بالابتداء مانع (قوله تعالى) (كل
شيء فعلوه) وقوله وكذا خبر مقدم وقوله تعالى مبتدأ وقوله كل شيء يصدق عليه أنه
اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمير الالة لا يصح تبسيط عليه رفع الاشتغال لفساد المعنى
على تقدير التبسيط لأن يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا كل شيء (في الزبر) فيكون
في الزبر متعلقا بفعلوا والزبر بضمين جمع زبور كرسول ورسول وهو المكتوب وهو
فعل بمعنى المفعول كحلوب بمعنى الحلوب (أي في محائف أعمالهم) والصحائف جمع
صحيفة وهي الكتاب وشئ كتب عليه وجمعها صحائف وصحف كذا في الصحاح
(فهو) أي قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر (ليس من باب الإضمار على شريطة
التقدير لأنه لو جعل منه) أي من هذا الباب وقرئ بنصب الكل (لصار) التقدير
أي تقدير قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر (فعلوا) أي الناس أو الخلائق (كل
شيء) من خبر أو شر من أعمالهم (في الزبر) يعني أوقع الناس كل شيء من الخبر
أو الشر في صحائف أعمالهم (قوله في الزبر أن كان) ظرفا لقول (متعلقا بفعلوا) المقدر
الناصب كل شيء (فسد المعنى) أي معنى هذا القول فيجوز أن يكون المعنى على ما سبق أو
قع الخلاق يعني كل واحد منهم كل شيء من الخير أو الشر في صحائف أعمالهم وهذا المعنى
غير صحيح (لأن صحائف أعمالهم ليست محلا لفعلهم) حتى يوقعوا فيها أعمالهم بل
الصحائف محل لأفعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون (لأنهم) أي لأن أي الخلائق (لم
يوقعوا فيها) أي في تلك الصحائف (فعلوا) لا خيرا ولا شرا لا قليلا ولا كثيرا (بل
الكرام) وهو جمع كريم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية وخوش بوى
وخوش سرشت (الكاتبون) وهو المحافظة الذين يكتبون أفعال العباد من خيرا وشر
لقوله تعالى وإن عليكم لحافظين كراما كاتبين (أو قوف فيها) أي في الصحائف (كتابه)
أعمالهم (أفعالهم) أي أفعال العباد (وأن كان) قوله تعالى في الزبر ظرفا مستتر مع
متعلقه المحذوف المقدر (صفة لشيء) بناء على تجوز الفصل بين الصفة والموصوف
(مع أنه) أي كون في الزبر صفة لشيء (خلاف ظاهر الآية) الكريمة لأن الظاهر أن يكون
ظرفا مستترا مع متعلقه المقدر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ ومع هذا يوقع الفصل
بين الصفة والموصوف باجتناب وأن كان جائزا فالتعني المقصود من الآية (إذا المعنى
المقصود) منها على ما قلنا أن يكون كل شيء مبتدأ وحلة فعلوه صفة لشيء وفي الزبر طرف
مستتر في محل الرفع خبره قل المعنى على هذا (أن كل شيء) هو مفعول لهم أي للعباد
(كائن) ونائب (وفي الزبر) أي في صحائف أعمالهم (مكتوب) خبر يمد خبر (فيها)
أي في تلك الصحائف فيجوز تصحيح المعنى ولا يفسد ولا يفتقر المقصود منها أيضا وقوله

يظهر في الخ ليس من كلام
الرضي بل هو ما ارتقاء
وكلام الرضي ذلك هذا
قبل فيه وفيه تكلفات
كثير من حذف أذ لمع
الجملة المنصرفة اليها لم تثبت
في غير هذا المكان
ومن المدول من ظاهر
منى كان الناقصة إلى معنى
التامة وذلك لأن معنى
قوله حاصل إذا كان قائما
بظاهر منى الناقصة ومن
قيام الحال مقام الظرف ولا
يظهر له والذي أوقعهم في
هذا وأوقع غيرهم فيها
لزمهم اتحاد العامل في الحال
وصاحبها والحق أنه يجوز
اختلاف العاملين على ما
ذهب إليه المالكي فنقول
تقديره ضربه زيد حاصل
قائما والعامل في الحال
حاصل وفي صاحبها ضربه
وهو الياء أو زيد فنقول
حذفنا حاصل أو كائن
العامل في الحال لكون عاملا
شاملا لجميع الأفعال كما
حذفنا في زيد عند أوفى
لله أو مشابهة الحال للظرف
والحذف في كليهما واجب
قيام الحال والظرف مقام
العامل هذا كسأرى
قدس سرمد أن كلام الرضي
ليس بما يستدعي لاقا جمع
النساء على عدم جواز
اختلاف العاملين كما
اعترف به نفسه ولا يجوز
مخالفتهم ما لم يثبت دليل يدل
على جوازه أو ضرورة
تجلى بالعلم بانفتاح بل أراد
أن يذكر وجهها سالما عن
هذه التكلفات غير مخالف
لهذا الأصل فإني يقول

(مواقفا) اما حال من المبتدأ وهو قوله المقصود يعني المقصود من هذه الآية هكذا حال كونه موقفا وامام من التفسير المستكن في قوله كأن يعني ان كل شيء هو مفعول لهم كأن في الزبر حال كوز ذلك الموجود فيها موقفا (لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر) يعني كل عمل ابن آدم من خيرا وشرا قليل او كثير مسطور يعني معلوم لنا لا يشذ عن شيء عن علمنا (لا) المقصود منها (ان كل شيء كأن) بالجر صفة شيء (في محاشف اعمالهم مفعول) بالرفع خبران (لهم) متعلق بالخبر لا لهم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان الامر كذلك (فالرفع) يعني كل شيء (لازم) وواجب (على ان يكون كل شيء مبتدأ) معمولا لفاعله المنعوى (والجمله الفعلية) بعده وهي فعلوه (في محل الجر صفة لشيء) هذان قيل عطف شيئين على معمولي عامل واحد وهو ان يكون بضمط واحد وهو جائزا اتفاقا على ماسأى (و) ان يكون (الجار والمجرور) في قوله في الزبر (في محل الرفع) بناء (على انه) اي ان الجار والمجرور في قوله في الزبر (غير المبتدأ قدره) اي تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور (كل شيء) مبتدأ (هو) مبتدأ ثان (مفعول لهم) خبر المبتدأ الثاني والجمله الاسمية في محل الخبر صفة لشيء (ثابت) خبر للمبتدأ الاول (في الزبر) متعلق بقوله ثابت (بحيث) متعلق ايضا بقوله ثابت (لا ينادر) معنى للمفعول اي لا يترك من الشيء الذي هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعني كثيره وقبيله خيره وشره فيكون موقفا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله (واعلم) تنبيه على ان قول المصنف ونحو الزانية والزاني الآية جواب عن سؤال مقدور وهو (انه سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفاعل) الواقع بعده (المشتغل عنه بضميره او متعلقه) اي الفاعل عن الفعل فيه في ضميره او متعلقه (امرا) نحو زيداً اضربه (او نوبا) نحو زيداً انضربه (فالتحذير فيه) اي في ذلك الاسم (النسب) وان جاز فيه الرفع ايضا للابزوم وقوع الطلب خبرا بلا تأويل على ماسبق (والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل) خبران وهي مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه القاعدة) اي قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصديق ترميزه وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضمير او متعلقه لو سلط عليه هو واناسبه نصبه ووقع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الاسر لان فاجلدوا امر وان كان مصدر بالفاء (مع ان القراء) جمع قارئ من قرأ كتصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح (انفقوا فيه) اي في هذا القول (على الرفع) اي على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراء من صاحب الشريعة رسول الله اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة لهم (الاي رواية شاذة عن بعضهم) هو عيسى بن عمرو والشاذ لا يمايه اذا كان الامر كذلك (فاحظر النحاة) لخالفه قاعدة them المأخوذة من العرب واتفاق القراء المأخوذة من صاحب الشريعة (الاي ان تحلوا) اي ذهبوا الى بيان

ان الامر كذلك فانما ذكره ليس فيه شيء من هذه الكلمات الثلاثة هو لا يلزم منه تلك المخالفة الا ان فيه تكلفات آخر من ارتكاب حذف ذي الحال بدون القرينة اذ لا يسبق الى الفهم كونه محذوفا في هذا المثال ومن حذف الخبر كذلك فان المبالغة ليست مثل الحصول او الوجود حتى يجوز حذفه ومن اخلاف التقدير لفظا ومعنى اما الاول فكما ذكره واما الثاني فلما سبق من كلام القائل ان المبالغة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى اخر فالاول هو الاقتصار بالصبرين فان ما خارجه ليس بهذه المثابة بل التكلف على ما ذكره غير مسلم فانه اذا جاز تقدير داعم الجمله المضاف اليها بيان المعنى من غير تكلف لم لا يجوز ذلك التقدير لبيان الاعراب كذلك وكون المدلول عن كان النافعة الى التام مع ظهورها في كونها نافعة من باب التكلف انما يتصور في صورتيها ملقوطين وليس كذلك بل نحن نقدرها تامة لتصح الاعراب ولا تملط بها والآخر جناس الباب وهذا في غاية الظهور وقد اعترف بمشابهة الحال للنظر على بسند في اقامة ذلك مقام هذا على ان التبادر الى ذهن عند إطلاق ضرب زيد قائما

الحجة (لاخراجها) اى لاجراج قوله تعالى الزانية والزاني الآية (عن هذه القاعدة المذكورة) وهى ما اضرمه على شريطة التفسير (لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار) فى الاسم المذكور وهو الرفع لما صرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الاسم والنهى المختار فيه نصب الرفع جائز غير مختار (فشار المنصف الى ما محطوا به) اى الى ما جعله النحاة حجة (لاخرجه عنها) اى لاجراج قوله تعالى الزانية والزاني الآية عن القاعدة المذكورة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير المختار ولا تكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو ان ان احدهما مذهب اليه المبرد ونائبهما مذهب اليه سيبويه (فقال) (ونحو الزانية والزاني) اى كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بالغاء لكن بشرط ان يكون ذلك الاسم صفة مصدرية باللام لانه اذا لم يكن كذلك لا يجرى فيه ما ذهبوا اليه من التحمل (فاجلدها) امر حاضر من جلد يجرى به ضرب يقال جلدته ضربه (كل واحد منهما) اى من الزانية يعنى الزنى بها والزانى وانما عبر عنها بالزانية لئلا يشك ما بعدها او لاطاعتها لى زنى بها صارت كأنها هى فعلت ذلك الفعل فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتدأ و(الفاء) مبتدأ ثان (فيه) اى نحو الزانية (مرتبط) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر للمبتدأ الاول (يعنى الشرط) يعنى الغاء هنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام فى الزانية والزانى جعل الباء متعلقة بالربط بقرينة الشرط لان الجزاء مرتبط به فتكون الفاء رابطة بينهما (عند المبرد) فنخرج هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشتغل بضميره او متعلقه فانتعج التسليط ايضا لان الفاء مائة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ما اضرمه على شريطة التفسير (لكون الالف واللام) الكاشنة (فى الزانية والزانى مبتدأ لان الالف واللام من الموصولات على ما ساقى الا انه لمشابهة اللام الحرفية لفظا استكرهوا دخوله على الفعل فادخلوه على اسم الذى فيه معنى الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لا غير على ما ساقى تحقيقه (موصولا) صفة مبتدأ (فيه) فى المبتدأ (دعى الشرط) ما سبق ان المبتدأ اذا كان موصولا صلت به فعل او ظرف يكون فيه معنى الشرط (واسم الفاعل الذى هو صلة) اى صلة الالف واللام الداخلة على عليه لان اسم الفاعل ههنا يعنى الفعل (كالشرط) فيكون تقدير ما تسمى زنتاى مكنت من نفسها بالزنى والذى زنى بها اى الذى فعل ذلك الفعل فحينئذ يكون الزنى سببا للجزاء وهو الجلد ههنا (فخبر المبتدأ) وهو قوله فاجلدها (كالجزاء) مثل قولك الذى تأتىك فاكرمه اى فستحق لا كرامتك (والفاء الداخلة عليه) اى على خبر المبتدأ (مرتبط بالشرط) يعنى حيث لربط الجزاء بالشرط (لدلائه) اى لدلالة الفاء (على سيئته) اى على سببية الشرط (للجزاء) لان الفاعل وضعت لسببية ما قبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزاء حتى لو لم تدخل عليه لم تلم السببية كقولك الذى تأتى

انما هو سنى فذلك ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما وهو المراد وليس اذا الاستقبال بل هو للاستمرار كما فى قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض ومنتهى كثير (قوله) ثم يقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال قبل لو قال يحدف العامل وذو الحال مرة واحدة كالى را شدا مهابدا لكان اكثر استراحة من التكلف وليس هذا الكلام فى حذف المذكور الملووظ بحسب الحقيفة فلا نقل (قوله) وتقييد المبتدأ المقصود عمومته بديل الاستعمال ووجهه ان المجلس المرف اذا استعمل بالاقربة تخصيص به جميع ما يقع عليه دفعا لقرص جميع بلا مرجع وهكذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف هكذا قيل ونعم الكلام على ما قاله المنصف وغيره ان مذهب الكوفيين فاسد لفظا ومعنى اما لفظ فهو كل موضع اترجم فيه حذف الخبر فلا بد من واقع موقعه وتأويله يجعل قائما من تحت المبتدأ ومسؤولا له لئلا يقع موضع الخبر لفظ يقوم مقامه وامام من جهة المعنى فان المفعول من ضربى زيدا قائما للحكم على كل ضرب سنى واقع على زيد بانه حال القيام وهذا لا يستقيم على مذهب

الكوفي في اذا جلتا فاما معموله الضرب فخرج من ذلك المعمول وبقي خاسا بضرب مني والقم على زيد في حال القيام محكوم عليه بالحصول وهو معنى آخر مخالف بذلك لما في من حيث المعمول والمحمول وبالجمله ان المصدر المبتدأ اضيف واذا اضيف بالنسبة الى ما اضيف اليه كاساءه الاجناس الا ترى انك اذا قلت ما ابلجار حكمه كذا عم جميع ما ابلجار كذلك اذ قلت علم زيد حكمه كذا عم جميع علم زيد قد وقع المصدر والاولى على ما غير مفيد لما اذا اطلق من تمام الخبر ثم اخبر عنه بمحصوله في حال القيام فوجب ان يكون هذا الخبر للمعمول لا لغيره من صومه لان الخبر من جميع الخبر عنه فلو قدوت بعض ضرب زيد ليس في حال القيام لم يكن خبرا من جيبه واذا تقرر ذلك كون معناه ما خبر في ما الا في حال القيام قوله وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على مني القارة بل جعل الشيخ الرضى حذف الخبر هنا بالواو جعل خبرا للرفع والواو بمعنى مع خبرا للرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف وانت خبر بان مذهب الكوفيين ليس على ذلك وانما هو احتمال فاسد اورده الرضى ورده حيث قالوا شايط هذا كل مبتدأ مطلق عليه بالواو

فله درهم حيث دخلت على قوله له درهم للدلالة على ان آتيان سببه حتى لو لم يات لثما استحق الدرهم (ومثل هذا الفاء) اي الفاء الذي وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما (لا يعمل ما في حيزه فيما قبله) لانها دليل على ان ما بعدها من ذيل ما قبلها فيكون معمول ما بعدها اي معمول الفعل الذي بعدها فيما قبلها لا يمتنع الامر اي يكون شي مما قبلها من ذيل ما بعدها اذا كان الامر كذلك (فانتع تسليط الفعل المذكور بعده) اي بعد الفاء (على ما) اي على اسم وقع (قبله) اي قبل الفاء مع ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعا له كان قوله تعالى الزانية والزاني خارجا من هذا الباب لخروجه منه قوله لو سلط عليه هو او مناسبه على ماسبق (تعين فيه الرفع) اي فوجب في ذلك الاسم الرفع بالابتداء متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا الآية خبره لان الانشاء يصح وقوعه خبرا وان كان بالثأويل ولذا لم يقيد المصنف الجملة الواقعة خبرا بالخبرية حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه وهذا الوجه اقوى لعدم احتياجه الى الاخبار ولذا قدمه المصنف ولكون الآية فيه جملة واحدة (و) (الاية) (جملتان) (مستقلتان) المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مبنية للاولى ومفسرة لها (عندسيويه) (اذا الزانية مبتدأ) عند (محذوف المضاف) واقم المضاف اليه مقامه مثل جابر بك يصح حمل الخبر على مبتدأ (والزاني عطف عليه) بالواو وعطف مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا (والخبر محذوف) جوازا بالقرينة الحالية (اي حكم) مبتدأ مضاف الى (الزانية والزاني فيهما) موصولة (بتل) مبنية للمفعول وما استكن فيه نائب والجمله صلته اي وقع ثابت في القرآن الذي يتلى ويقرأ (عليكم) ايها المؤمنون (بعد) ظرف من الظروف المكانية مبنية على الضم لكن ههنا استعير لزمان الحال بسلامة الظرفية اي الامتلاق يتلى او بمد قوله الزانية والزاني وذلك الحكم قوله فاجلدوا اي فاضربوا ايها الحكماء كل واحد من الزانية والزاني مائة جلدة (وقوله تعالى فاجلدوا جملة) من الفعل والفاعل (ثانية لبيان الحكم الموعود) في الجملة الاولى (والفاء) في قوله فاجلدوا (عنده) اي عندسيويه (ايضا) اي كأنها لسمية عند المبرد (للسببية) يعني جواب شرط (اي) مقدر (ان ثبت زانها) شرعا وذلك باربعة شهداء يشهدون بالزاني في اربعة مجالس او باقرار كذلك بشرط ان لا يكونا محصنين وصفة الا حمان الحرية والتكليف والاسلام والوطنى بشكاح صحيح (فاجلدوا و قبل) الفاء ههنا (زائدة) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية بيانا للحكم الموعود في الاولى (او) الفاء ههنا (لتفسير) اي لتفسير ذلك الحكم وهذا اظهر وجزء بالجملة وهي قوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما الآية لان المراد بالجزء ههنا طائفة من الكلام لا المسند والمستند اليه وجزء بالجملة وهو قوله اجلدوا (لا يعمل في جزء جملة اخرى) ان

الكوفي في اذا جلتا فاما معموله الضرب فخرج من ذلك المعمول وبقي خاسا بضرب مني والقم على زيد في حال القيام محكوم عليه بالحصول وهو معنى آخر مخالف بذلك لما في من حيث المعمول والمحمول وبالجمله ان المصدر المبتدأ اضيف واذا اضيف بالنسبة الى ما اضيف اليه كاساءه الاجناس الا ترى انك اذا قلت ما ابلجار حكمه كذا عم جميع ما ابلجار كذلك اذ قلت علم زيد حكمه كذا عم جميع علم زيد قد وقع المصدر والاولى على ما غير مفيد لما اذا اطلق من تمام الخبر ثم اخبر عنه بمحصوله في حال القيام فوجب ان يكون هذا الخبر للمعمول لا لغيره من صومه لان الخبر من جميع الخبر عنه فلو قدوت بعض ضرب زيد ليس في حال القيام لم يكن خبرا من جيبه واذا تقرر ذلك كون معناه ما خبر في ما الا في حال القيام قوله وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على مني القارة بل جعل الشيخ الرضى حذف الخبر هنا بالواو جعل خبرا للرفع والواو بمعنى مع خبرا للرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف وانت خبر بان مذهب الكوفيين ليس على ذلك وانما هو احتمال فاسد اورده الرضى ورده حيث قالوا شايط هذا كل مبتدأ مطلق عليه بالواو

التي معني فيه مذهب
قال الكوفيون وضيمته
خير المبتدأ لان الواو معني
مع فكانت قلت كل رجل
مع ضيمته فاذا صرحت
بمع لم يخرجني الى تقدير الخبر
فكذلك مع الواو التي يمتد
فلا يكون هذا المثال اذن
مما حذف خبره وفيه نظر
لان الواو وان كانت معني
مع يكون في اللفظ للعطف
في غير المفعول معه فاذا كان
وضيمته معطافا على المبتدأ
لم يكن خبرا فان قيل يجوز
ان يكون رفع ما بعد الواو
منفولا عن الواو لكونها
خبر المبتدأ كما هو مذهب
السرا في نصب المفعول
معه على ما جرى في باب
وذلك انه بقول النصب
الذي على المفعول معه
هو الذي كان في الاصل
على مع لسا قام الواو مقامه
لم يكن ان يكون عليها
لكونها في الاصل حرفا
فانتقل الى ما بعدها
فالجواب ان مع اذا وقع
خبر عن المبتدأ لا يشتق
الرفع لفظا حتى تنتقل الى
ما بعده بل يكون منصوبا
لفظا على الظرفية سرلوعا
ملاقيه مقام الخبر في
نحو زيد بك كما قول زيد
هذه قال وقال الصريون
الخبر محذوف اي كل رجل
وضيمته مفر وانا وفيه
ايضا اشكال اذ ليس في
تقديرهم لفظ يندمد
الخبر فكيف حذف وجوبا
وأنما لذلك لان الخبر
منفي فله بعد المحذوف
وليس بعد المحذوف لفظ

جمله اجلدوا كل واحد منهما الآية لكونها مستقلة لا يعمل جزء منها في جزء الجملة
المقدمة التي هي قوله الزانية والزاني (فيمتنع التسليط) اي تسليط الفعل الواقع بعد
الاسم المذكور بعينه او مناسبه على الاسم المذكور (فلا بدخل) هذا القول على
كلا الوجهين (في الضابطة) اي في باب ما اضمر عاملة على شريطة التفسير لعدم كون
التعريف صادقا عليه (فتمين الرفع) اي فوجب رفع الاسم المذكور على ان يكون
مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه او على ان يكون الالف واللام
موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا المعنى الشرط وقاجلدوا جزاءه في معنى الخبر على
مذهب المبرد (والا) عطف على توجه المبردا على توجيه سيبويه ولذا قال الشارح
(اي وان لم يكن الفاء) في قوله فاجلدوا مرتبة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (ولم
تكن الآية جملتين) مستقلتين على ما هو مذهب سيبويه (ايضا) اي كما لم تكن الفاء بمعنى
الشرط (فهي) اي هذه الآية وتكون داخلية تحت الضابطة) لصدق التعريف عليها
لا يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مشتقل عنه بضميره او متعلقة بحث
لوسلط عليه هو او مناسبه لصبه واذا كانت داخلية تحتها (فالختار) (خيتذ فيها) اي في
هذه الآية (النصب) لكون الاسم المذكور واقعا قبل الاسم لما عرفت سابقا
انه اذا كان واقعا قبل الامر والنهي يختار فيه النصب (واختيار النصب) فيها
(باطل) لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه
يكون باطلا لا يبيح (لالتفاق القراء على الرفع) اي رفع الاسم المذكور في الآية فاذا
كان الامر كذلك (فلا بد من جعل الفاء التي في قوله فاجلدوا مرتبة) (بمعنى الشرط)
كما هو مذهب المبرد (او جعل الآية جملتين) مستقلتين كما هو مذهب سيبويه (لتمين
الرفع) اي رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه القراء وقيل في
معنى قوله والا انه مطوف على مقدر في الاقسام الثلاثة يعني ليس التراكيب الثلاثة
المقدمة من هذا الباب والاى وان لم يكن كل واحد منها من هذا الباب فالختار
في الاسم الواقع في كل منها النصب اما اختيار النصب في الاول والثالث فلو قوعه
بمحذوف الاستفهام او قبل الامر وما في الثاني فلا تلباس بالصفة واختيار النصب
فيها باطل لما عرفت في ذيل كل واحد منها فتمين الرفع فيها لما عرفت ايضا في (الرابع)
اي رابع الاربعة لارباع الثلاثة يعني انه باعتبار الحال لا باعتبار التصير لما ساقى (من
تلك الواضع التي وجب حذف ناصب المفعول فيها) (التحذير) اي ما فيه التحذير
سمى به اللفظ المحذره في نحو اياك والاسد مع انه ليس بتحذير بل هو آلة للعبارة حتى
كأنه سارقت التحذير تسمية باسم مدلوله (وانما وجب حذف الفعل) الناصب
للمفعول به (فيه) اي في هذا الباب (لضيق الوقت عن ذكره) لانه لو ذكر
لفات وقت التحذير لان مثل هذا اتفقوا عند مشقة الهلاك وشدة الخوف

او قصد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام (وهو) اى التحذير (في اللفظ
تخويف شئ) المصدر مضاف الى المفعول (عن شئ) يقال لشئ اول المحذر
ولشئ الثانى المحذر منه (وتبيده منه) اى تبديد الشئ عن الشئ يقال حذرت الشئ
عن الشئ اذا خوفته وبسده عنه (و) هو (في اصطلاح النحاة) وعرفهم (معمول)
(اى اسم عمل) بالبناء للمفعول (فيه النصب) بالرفع قائم مقام الفاعل (بالفعولية) وقال
المحقق شبه بذلك على ان المعمول فيه يتأويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قيل
الحذف والاصال وقيل من قيل اطلاق اسم الحال على المحل انتهى بنى اطلاق المعمول
على اللفظ باعتبار انه محل لآثر العامل (بتقدير اتي) ظرف مستقر وقع صفة للمعمول
ومضاف الى المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه فعل نصبه مثل اتي او بسد وانح
(تحذيرا) (اى حذر) مبنى للمفعول (ذلك المعمول) وبسده (تحذيرا) وتبيده (ليكون)
قوله بتحذير (مفعولا مطلقا) مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله الناصب جواز اقرينة
النصب لان النصب لا بد له من ناسب وانما يمكن مذكورا ان يكون محذوفا (او ذكر)
البناء للمفعول نائبه ما استكن فيه اى ذكر ذلك المعمول (تحذيرا فيكون) قوله بتحذير
على هذا (مفعولا) اى ذكر لان يكون محذرا حذف فعله الناصب لها ايضا (كما بسده)
متعلق بقوله بتحذير (اى ما) يكون ذلك المعمول محذورا من الشئ الذى وقع (بسده ذلك
المعمول) اما بالمطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بسده والاسد
فيكون المعمول محذرا عن الاسد اى بالجار والمجرود مثل اياك من الاسد (او ذكر)
البناء للمفعول (المحذر منه) بالرفع لانه قائم مقام المفعول لذكر وقوله منه في محل الرفع
على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير راجع الى الف واللام لكونه بمعنى الذى
اى الذى حذر منه (مكررا) حال من قوله المحذر منه على ان يكون الثانى تأكيد لفظيا
للاول قوله ذكر حال كونه (على صيغة) الماضى (المجهول) كقولنا عطف على حذر
او ذكر المقدر بالجرف لا حدهما على سبيل البدل ولذا لم يبين اى على حذر المقدر
او ذكر المقدر وقيل مصدر منصوب عطف على تحذير كانه قيل اول ذكر المحذر منه
مكررا اذ يتكرر المحذر منه للبالغة في التحذير بضيق الوقت ويبنى عن ذكر العامل
انتهى هذا اى ماص على التوجيه الثانى على ما يستفاد من قوله اول ذكر المحذر منه مكررا
اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير
حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس
بمحذو بل محذر منه (فان قلت فلى هذا) اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على
حذرا وذكر المقدر (لا بد من ضمير) راجع الى المعمول (فى المطفوف) مثل ان
يقول او ذكر عنه المحذر منه او قول او ذكر اى المعمول مكررا (كا) كان ضميرا
راجعا الى معمول (فى المطفوف عليه) وهو الضمير المستكن في احد القملين لان صفة

يسد المحذر ولو جاز
ان تقول ان المطفوف
سادس المحذر المحذوف
بسده لم يصح الامتناع
على تقدير الكوفين في
قولك ضربى زيدا قائما
بضربى زيدا قائما حاصل
بانه ليس هناك ما يبد
المحذر اذ لم يكن يقولوا
ايضا تأخر الحال عن عمله
فسد سد الخبر ولو تكلفنا
وقلنا التقدير كل رجل
مفروق وضيمته اى هو
مفروق بضمته وضيمته
مفروقة كما تقول زيدا قائما
ومعهم حذف مفروق
وايم المطفوف مقامه ليق
البيت في حذف خبر
المطفوف وجوبه من غير
سادس وهو محذوف ان يقال
هنا ذلك ان المطفوف
اجرى مجرى المطفوف
عليه في حذف خبره قال
والظاهر ان حذف الخبر
في مثله غالب لا واجب في
نسخ اليلاحة وائم الساعة
في قرن فلا يكون اذن من
هذا الباب فلا يرادشكال
هذا والكل ليس بشئ
اما الاول للظهور ان
الكوفين لا يمترون
بالمطفوف في هذه الصورة
حتى يمتري عليهم كذلك
بل يقولون بان الاسير
كالاسير في المفعول منه ولذا
قال المتن في الايضاح
فان قيل لم تنصب الجواب
انها تنصب اذا كان قبلها
فعل او مبنى فعل ولا فصل
ولا متنا فلا نصب واما
الثانى فلان الظاهر من
مذيعهم ما ذكره الخارج

الشيء أو خبره معطوف على جملة ما إذا كان جملة فلا بد من ضمير في المعطوف فقول المصنف
وذكر المحذرنه جملة معطوفة على جملة أخرى هي (ذكر أو حذف المقدّر الذي هو
صفة لقوله معمول فلا بد من ضمير في المعطوف في حكم المعطوف عليه على ما سأتى
تحقيقه (قلنا) لا بد في المعطوف من ضمير كافٍ للمعطوف عليه (لكنه) أي الإلانة
خوالبه (وضع في المعطوف) الاسم (المظهر) وهو المحذرنه (موضع المضمّر) على
خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضاه الضمير (أو تقدير الكلام) أي كلام المصنف
(أو معمول) أي اسم عمل فيه النصب (بتقدير أتق ذكر) ذلك المعمول (مكرراً)
لأن المعطوف قائم مقام المعطوف عليه (الإلانة وضع) المظهر في المعطوف وهو
(المحذرنه من موضع الضمير المأثري المعمول) في المعطوف عليه كما في قوله تعالى
الحاقاً بالحق (اشماراً) معوله لقوله وضع (بأنه) أي بأن الضمير في المعطوف
(محذرنه لا محذور) كافٍ للمعطوف عليه يعني لو اضمّر كافٍ للمعطوف عليه يرجع إلى
المعمول فيكون في القسم الثاني أيضاً محذراً مع أنه في القسم الثاني محذرنه فلم يتم
اقسام التحذير (مثل أياك والأسد وأياك) (والتأنيب) وفي الحاشية نبهتكم على المثال
على أن الأغلب في هذا القسم من التحذير أن يكون ضميراً مخاطباً وقد يجيء متكلاً
نحو أياي والتأنيب بتقدير أتق بصيغة الحكاية على ما ذهب إليه سيبويه وقد يكون اسماً
ظاهراً مضافاً إلى المخاطب نحو رأسك والسيف والثأب هو الشاذ التادير مثل
قولهم إذا بلغ الرجل الستين فإنه وأياك الشواب انتهى وإنما كان أغلب المخاطب
لأن هذا تحذير والتحذير إنما يكون في المخاطب وقد يكون في المتكلم لأن الإنسان
يحذر نفسه وحذف التأنيب لأن محذور التأنيب لا يمكن الابتزله منزلة المخاطب وفيه
إشارة أيضاً إلى أنه يجوز أن يكون المحذرنه في هذا القسم اسماً أو فعلاً (هذان مثالان
لأول نوعي التحذير ومناهما) أي معنى المثال الأول على القسمين أما أن يكون المحذور
مقدماً على المحذرنه مثل (بعد نفسك بتوسط النفس والقبس) أن يقال بعدك الإلانة
فصل الضمير ووسط النفس المضاف إليه حذراً من اجتماع ضمير الفاعل والمفعول
لشيء واحد وهو غير جائز في غير أفعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوباً للصيق
المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف أيضاً فانتقل الضمير المتصل به أيضاً متصلاً بغيره
أياك (من الأسد) أما أن يكون مؤخراً نحو بعد (الأسد من نفسك) هي بالنفس هنا
أيضا وأن لم يحتج إليه لأنه يجوز أن يقال بعد الأسد عنك للمشاكلة (و) كذا قوله (بعد
نفسك عن حذف الأرب) (الحذف) بفتح الحاء وسكون الهمزة المعجّنين الرمي بالحصى
يقال خذفت الحصى أي رميتها من بين أصابعي ويجوز في الأول الإعمال أيضاً لأنه يقال
خذف به العصاراء بها كذا في الصحاح لكن الأول أخف لأنه لا يرمي بالأصابع والنسب
بالمقام تأمل قال عمر رضي الله تعالى عنه أياي وإن يخفف أحدكم الأرب وهو نسيج الهمة

قدس سره وعليه نه
المصنف في الترحيل فالتأنيب
وهو كل مبتدأ منطوق
عليه بالوإلانة بمعنى مع
وكان القصد بالإخبار
القارئة بأنه يجب الحذف
لحصول الإلانة من الدلالة
على خصوصية الخبر بما
في الواو من معنى الية
ودفع المعطوف في
موضع الخبر فلا وجه
لإبراز الكلام في خلاف
الظاهر والأعراض عليه
وأما الثالث فلوجهين
أحدهما لم يثبت ذكر
الخبر في مثله وهو
دليل الوجوب وبما نقله
من شرح البلاغة ظاهر
في عدم دلالة الواو على
القارئة فليس من هذا
القبيل وأما الثاني
فلا تأنيبهم على أن كل
ما اجتمع فيه هذان الإسمان
أن اسم الدلالة ووقع
شيء في موضعه فهو من
الواضع التي وجب
الحذف فيها ولا ارتباط
في تحقيق هذين الإسمين
هنا فكيف يقال أنه
ليس من هذا الباب
(قوله) كل مبتدأ
يكون مقسماً به يعني
متصلاً لذلك مشتهراً فيه
بمعنى يتبادر من سماعه
أنه ذكر للأقسام به
ليكون قرينة على حذف
الخبر الذي هو نفس
هكذا قبل والظاهر
من قوله مشتهراً فيه
أنه أراد بالصيق التصيق
قبل التركيب وليس
كذلك بل التصيق لتلك

وسكون الرءاء الممهلة والنون بعده يقال بالفارسية مخر كوش، وأما قال هذا حال
 كونهم محرمين أو أنه أذاري مما لا يكون جارحاً ومات لا يحل أكله وقيد الارب وقع
 اتفاقاً لأن غيره من الحيوانات كذلك (وهو) أي الحذف في اللغة (ضربه) أي ضرب
 الارب (بالمصا) وبمحدف الارب على نفسك وعلى) كلا (التقديرين) أي تقدير
 تقديم النفس أو تقديم الاسد في الموضعين (المحذومه هو الاسد) في المثال الاول
 (الحذف) في المثال الثاني سواء قدم أو اخر والمحذوه النفس فيهما فإن المراد من
 تبعية الاسد) في قوله بعد الاسد عن نفسك (و) تبعية (الحذف) في قوله بعد حذف
 الارب (عن نفسك تحذيرها) أي تحذير النفس وتحذيرها (منها) أي من النفس لأن
 الحذف (لا) المراد (تحذيرها) أي تحذير الاسد والحذف (منها) أي من النفس لأن
 التحذير والتخويف لا يكون إلا بالنفس روح وعقل والحذف عملاً لروح له والاسد
 عملاً لعقل له (و) مثل (الطريق الطريق) والحية الحية (مثال لثاني نوعيه) أي نوعي
 التحذير وهو ما يكون المحذومه فيه مكرراً إلا أنه أذني وكرر لزم حذف عامله وإن
 أفرد فلا لأن التكرار يعني ذكر العامل ولذا إذا ظهر العامل ولا يبقى المعمول ولا يخص
 هذا القسم بالمصاف بل يقع في جميع الطرق أما ظاهرها مفرداً كالثال المذكور وأما
 مضمرها مخاطباً ومتكلماً وقائماً مثل أياك وأياي وأياها وأما مضامها محذوراً أنك
 رأسك ورأسى رأسى ورأسه (أي اتق الطريق الطريق ولا تخفى عليك) أيها الطالب
 المتصف (أن تقدير اتق في اول النوعين) من التحذير (غير صحيح) لأنه لا يقال أقتب
 زيداً من الاسد) بل قال أقتب من زيد وتبرأت منه وعند نحوفه منه قال بعدت زيدا
 من الاسد ونحية عنه لأن الإلقاء لازم لا يتبدى المفعول بنفسه (فبني أن يقدر
 فيه) أي في اول النوعين (مثل بعد) امر من التباعد (أو نحو) امر من التبعية لأنه
 قال بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه فبني أن تقديره بعداً ونحو لصحته ولا قدر
 اتق لعدم محنته لما عرفت أنه لا يقال أقتب زيدا (وتقدر بعد في مثال النوع الثاني
 غير مناسب) في قولك الطريق الطريق والحية الحية لأنه قال بعد الطريق أو بعد الحية
 بل قال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلاً لما يؤذى المارين فيه وكون الحية
 نفسها مؤذية (لأن المتق) أي معنى قولك الطريق الطريق (على الإلقاء) أي على إلقاء
 المخاطب (عن الطريق لاعتلى تبعية) أي على تبعية المار السالك في الطريق عنه
 حتى قدر فيه بعد (فأصواب أي ما هو الاول والالاتق) (أن قال) أي أن قول المصنف
 في تسمية المعمول (بتقدير بعداً واتق ونحوها) ليكون اشتمل واجب عنه بأن هذا
 من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه تقديره بمعمول بتقدير نحو اتق أو من
 باب حذف المعطوف تقديره بمعمول بتقدير اتق ونحوه فيحذفون التثنية ويشمل كل
 فعل يجوز تديره فيدخل فيه بعد ونحو واتق وغيرها (فيقدر) بالبناء للمفعول (مثل بعد

حاصل بعد التركيب كما
 لا يخفى (قوله أي من
 المرفوعات خبر أن
 وأخواتها قبل نه على
 أن ذكر خبر أن ليس
 لأنه من خبر المبتدأ بل لأنه
 من المرفوعات ولم يرد أن
 خبر أن مبتدأ محذوف خبره
 وقوله هو المستند جملة
 مستأنفة لأنه تكلف بعد
 لأجابه وأما قال
 المصنف خبر أن ولم يقل
 ومنها خبر أن قصد إلى
 البيان على وجه يعتدل
 المذهب الأصح ومذهب
 الكوفي وهكذا في باقي
 الانقسام وليس من سلامة
 الفهم فإن التقدير كذلك
 يتأدى بأعلى صوت على
 اختيار كونه مبتدأ
 محذوف الخبر فإنه الظاهر
 الموافق لما سبق وأما
 التكلف عن الضرورة
 كونه من المرفوعات مع أن
 التثنية بتقدير ومنها على أن
 ذكر خبر أن ليس لأنه من
 خبر المبتدأ بل لأنه
 من المرفوعات من غير أن
 يكون خبراً فاسد لفظاً
 ومعنى أما الاول فلزوم
 عدم كون ما هو متعين
 للخبر خبراً وهذا ظاهر
 البطلان وأما الثاني فلأن
 ما هو خبر أن من حيث أنه
 كذلك لا يكون خبر المبتدأ
 بالضرورة فلا يكون وجه
 لهذا التثنية وقوله لم يقل
 ومنها الخ غلط من وجهين
 احدهما أنه لا فرق بين أن
 يقال ومنها خبر أن وبين أن
 يترك على أنه يكون خبر أن
 مبتدأ ما بعده خبره

في جميع افراد النوع الاول) مثل اياك والاسد واياك وان تخذف وغيرها مما يصلح ان يكون مثالا له (و قدرا ايضا مثل بعد (في بعض افراد النوع الثاني مثل تفك تفك) فالتفك ههنا هو المحذرم بل مطلقا لقوله تعالى وما برى نفس ان النفس لامارة بالسوء وقوله عليه السلام اعدي عدوك تفك التي بين جنبك (فان معنى) اى معنى تفك تفك (على يد تفك كما يؤذيك) يعنى كنى بعيدا عن تفك التي هي من جملة ما يؤذيك وما يمان لكون النفس من اشياء التي تؤذى المخاطب وتؤله لامتقاق قوله بعد كما هو الظاهر لانه حيث يكون النفس هو المحذر والمحذرمه مع ان مقصود ان يكون النفس محذرا منه (كالاسد ونحوه) تمثيل لقوله كما يؤذيك (وقد مر مثل اتقى فى بعضها) اى فى بعض افراد النوع الثاني (كاللؤلؤ المذكور) فى المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه فى معنى اتقى الطريق اى اتقى عن الاشياء المؤذية التي تكن فى الطريق واحدة او متعددة فيكون من قيل ذكر الحل واردة الحال (قيل) اى اعترض على قول المصنف اياك والاسد واياك وان تخذف (لفظ الاسد فى اياك والاسد) ولفظ ان تخذف فى اياك وان تخذف (خارج عن النوعين) اى من نوعي التحذير لانه ليس بمحذرمه ولا محذروا والتحذير فى الاول ما يكون محذرا وفى الثانى ما يكون محذرمه (فينبغي ان لا يكون) لفظ الاسد (محذرا) لان ما يكون خارجا من النوعين لا يكون منهما (وليس كذلك فانه) اى فان لفظ الاسد (ايضا) اى كان لفظ اياك (محذرا) لان التحذير فى القسم الاول لا يكون الا بالمحذرمه والمحذرو لفظ الاسد هو المحذرمه فيكون داخلا فى النوع الاول (واجيب) عنه (بانه) اى بان لفظ الاسد (تابع للتحذير) لانه من قيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان فى الاصل اياك من الاسد واياك من ان تخذف فحذف المحذرمه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا (والتوابع) اى توابع التحذير اى توابع كل منبوع (خارجة عن المحدود) سواء كان المحدود هو المحذروا وغيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا اذ علم خروج التوابع عن حدود التبعات (بدليل ذكرها) اى بذكر المصنف التوابع (فيما يبدى) لانه لو كانت داخلة فى هذه الحدود لاستثنى عن ذكرها فيما يبدى فلما ذكرها فيما يبدى علم انها ليست بدخلة فيها (وتقول) انت (فى قسمي النوع الاول) وهما اياك والاسد واياك وان تخذف بعبارة اخصر فى التقدير وان كانت اطلب فى الظاهر لكن الاول ابلغ لان فيه تكرر التحذير لانه يذكر محذورا ومذكورا ولاجل هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه وهما ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام لا يصح المعطوف والمحذوف معا فيقتصر على احدهما (اياك من الاسد) بالقصر على ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (قول اياك والاسد) بالقصر على ذكر المعطوف

فى التمول وعدمه كما هو الظاهر وتاثيرهما ان الدليل زعم فى القام مقام الفاعل ان دأب المصنف عدم الفصل فاقوع فيه ذلك هو الحاجة الى بيان التكنة وهذا صريح فى خلافه فيكون مناقضا لما قبله (قوله بعد دخول احدهذه الحروف قبل زاد لفظ احدا له لا مفعول دخل جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا الصنف فى المحذرواى خبر واحد من ان واخواتها ثم قيل والاوضح الاخصر الاتع ان يقال خبر الحرف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله وليس بهى الا لا يبين الا وهو ذى فهم كون المقصد المبيان المرفوع بجميع هذه الحروف دفعة حقيقة بدنه ومن ذلك يعلم ان الشارح لو لم يأت بهذه الزيادة لكان اولي (قوله) بعد دخول هذه الحروف عليها اى على المسند والمسند اليه اورد عليه ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند على المسند وعلى اخره ان مصححيها الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو التبادر (قوله) والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لارتباطها معها انما هو ومعنى قيل كما منه عرفت للدخول والتبادر فى عرف الفن الدخول

(و) قول ايضا في المثال الثاني من النوع الاول اياك (من ان تحذف) بذكر المعلوم عليه وحذف المعلوم (كأنت قول اياك وان تحذف) العكس يعني بحذف المعلوم عليه وذكر المعلوم لكونه اخصر في الظاهر وان كان المنب في التقدير (و) قول في المثال الاخير (من النوع الاول لزيادة المبالغة في التحذير بمباراة اخصر من الثاني (اي اياك ان تحذف بتقدير من) الجارة (اي اياك من ان تحذف) فاذي بغير ان جاز فيه الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من فن متعلق بالفعل المقدور لا يجوز فيه تقدير من ولا الماطف فالتقياس ان يجوز فيه الوجود الاربعه والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز فيه ايضا الوجود الاربعه ولكن لا يجوز فيه حذف الماطف وفي الاول حذف الجار والماطف بقى في الاول وجهان وفي الثاني ثلاثة اوجه (لان حذف حرف الجر عن ان) المحققة (وان) المشددة فتح الهمزة فيها (قياس) لان ان مخففة ومشددة حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تأويل الاسم فلما طال لفظا ما هو اسم واحد في الحقيقة اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر (ولا نقول) (في المثال الاول) من النوع الاول (ايك الاسد) كما نقول في المثال الثاني اياك ان تحذف (لا متاع بتقدير من) الجارة في الاسم الصريح حيث لم يحذف حرف الجر منه قياسا ورأسا (وشذوه) اي شذو بتقدير من (غير ان وان) وما قول الشاعر *
وياك اياك المرأ فاه * الى الشر دماء ولشرب جالب * بتقدير من اي اياك اياك من المرأ وهو الشك فشاذا وللضرورة اي فمحمول على الضرورة (فان قلت) قلتك اياك الاسد اذالم يكن بتقدير من لامتاعه (فليكن بتقدير الماطف) فيكون اياك الاسد في تقدير اياك والاسد حتى يجوز فيه وجود ثلاثة كاجاز في الثاني وجود ثلاثة (فلنا حذف حرف الماطف) في هذا الباب (اشد شذوفا) من حذف الجار فيه ايضا او مطلقا (لان حذف حرف الجر) مطلقا سواء كان في هذا الباب او غيره (قياس) يعني شائع كثير (مع ان وان) مثل قوله تعالى اقضرب عنكم الذكر صفحاً ان كنتم اى لان كنتم وقوله تعالى وان المساجد الاى وان المساجد ومثل قوله امانات منطلقا انطلقت اى لان كنتم ومثل قول الشاعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره اذ اقرى بالفتح (شاذ كثير) خبر بعد خبر (في غيرهما) اى في غير ان وان مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه وقوله اهل لا تملن بالجراى بالله لا تملن (واما حذف الماطف فلم يثبت الا نادرا) فكان شذوه اشد كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوا لتحميلهم قلت اى قلت والمفرغ من بيان المقول به وبعض احواله شرع في بيان المقول فيه وبعض احواله فقال (المقول فيه) اى الذي فعل فيه فعل وهو مبتدأ خبره محذوف اى منه بقرينة قوله فنه المقول المطلق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتدأ محذوف

لا يران المرلفظ لان نظر الفن فيه بالتسم خلاف النظاهر ومع ذلك نظر لانه يدخل في التعريف السند الذي دخل عليه ان الحفظة الثالثة من السمل فانها وردت على السند والسند اليه لا يران اترسوى هو التأكيد للنسبة المتعلقة بها مع خبر المبتدأ الاخير ان الايان يتكلف ويراد قوله لفظا ما يقابل تقدير او محلا وبقوله معنى ما يشبهها ولا يعني على المصنف ان توجه الشارح في غاية اللطف ولا يرد عليه شيء مما ذكره القائل فانه لو اكتب بقوله لفظا لا يتقضى بالسند الجملة لظهور ان التأثير فيه بحسب المعنى ومن المعلوم ان التقديرى والمحل لا يدخلان في اطلاق القنطلي فانها السام مبنية وبحت الفن بحسب الكل من السواء فوله والتبادر في حرف الفن الدخول لا يران اثر لفظي وكذا قوله الا ان تكسما ل من السند بلا فكر وتوهم الاغترار بدخول ان الحفظة من عجائب الاوهام فان الكلام في السند بعد دخول ان المشددة واخواتها فكيف يتصور السؤال على ليس فيه شيء من تلك الحروف (قوله فلا يتقضى التعريف بمن يقوم هذا السؤال بما اورده الرضى فالتأول به بدخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اسله قد سوى

اي هذا باب المفعول فيه ولكن لا قرينة له او موقوف لا اعرابه او مبتدأ والجملة بعده
خبره وهذا اولي لعدم ارتكاب الحذف وانما سمي المفعول فيه نظرا لانه محل الافعال
تشبيهه بالاولاوي التي تحمل الاشياء فيها (هو) مبتدأ اي المفعول فيه (ما) اي اسم
ما ولم يذكره اكتفاء بذكره فباسبق في المفعول المطلق والشارح ايضا اكنى بذكره
في المفعول به بقوله اي اسم ما وقع (فعل) بالبناء للمفعول (فيه) الجرور راجع الى
الموصول (فعل) بالرفع ثابته (اي حدث) اشار به الى ان المراد بالفعل معنا ما تقوى
وهو المصدر يعني الحدث وفي الصحاح الفعل بالفتح مصدر فعل فعل وقرأ بعضهم به
واوجنا اليهم فعل الخبرات والفعل بالكسر اسم والجمع الفعل مثل فرخ وفرخ انتهى
(مذكور) صفة فعل (تضمنا) نصب على التمييز او على المصدرية اي ذكر التضمنا كاشنا
(في ضمن الفعل المفوظ) مثل صمت يوم الجمعة (او) في ضمن الفعل (المقدر) مثل يوم
الجمعة لمن قال ذلك متى خرجت اي خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ما حذف فعله التامس به
جواز او وجوب على ماسياتي في آخر هذا البحث (اوشبهه) بالجر عطف على بالفعل اي
مذكور تضمنا في ضمن شبه الفعل (كذلك) اي يكون مشابه الفعل ملفوظا او مقدرا مثل ان
صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة ان قال لك متى انت صائم اي انما صائم يوم الجمعة (او مطابقة)
عطف على تضمنا اي مذكور مطابقة (اذا كان العامل) في المفعول فيه (مصدرا) مثل
اعجني ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة (فقوله) اي فتقول
المصنف (ما فعل فيه فعل) جنس (شامل لاسماء الزمان) كالايوم والليل والشهر والحوال
وغيرها (و) اساء (المكان) مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها (كلها) اي كل
من اسماء الزمان والمكان سواء كانت مشتقة ولا حركاته اي الشان (لا يتخلو زمان) من
الازمنة (او مكان) من الامكنة (عن ان فعل) بالبناء للمفعول (فيهما) اي في كل
واحد منهما ولو قال فيه لكان ااسوب (فعل) ثابته يعني لا يتخلو زمان من الازمنة او
مكان من الامكنة عن فعل يحدث في كل منهما ويوجد (سواء ذكر الفعل الذي فعل)
يعني حدث ووجد (فيهما) اي في كل واحد منهما لفظا او تقدير (او لا) يذكر الفعل
الذي حدث ووجد في كل واحد منهما لفظا او تقدير بل لا يلتفت بالاحلا (وقوله
مذكور خرج به) ما يذكر فعل فعل فيه) اي خرج قوله مذكور عن تعريف المفعول
فيه النظر الذي لم يذكر الفعل الذي فعل فيه لالفاظا او تقدير (نحو) قولك (يوم
الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خلف الامام افضل ثم يمينه افضل او نحو قولك المكان
الذي دفن فيه النبي عليه السلام افضل البقاع الى غير ذلك (قائه وان) للوصول (كان)
يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة يوم طيب (فعل فيه فعل لامحالة) لفظة لا في الجنس ومحالة
اسما وخبرها محذوف او لامحالة فيه اي لاشك في ان فعل يوم الجمعة فعل ما (لكنه) اي
الا ان ذلك الفعل (ليس بمذكور) لالفاظا ولا تقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا

خبر هذه الحروف لكن
دخل فيه غير الحمد ودان
نحو حسنا في نحو قولك
ان وجلا حسنا غلامه
في الدار حسنا غلامه
بعد دخول ان وليس
بجبرها (قوله فان يوم
معنا من حيث اسناده الى
ايه ليس مما يدخل عليه ان
بهذا المعنى قبل فلا وجه
لتضيده بالحيثية ولا يخفى
فساده فاعلوا كغنى بقوله
فان يقوم ههنا ليس مما
يدخل عليه ان بهذا المعنى
لكان بينه وبين قوله بل
انما دخل هل جملة ايوه
شائرا ايضا فلا بد من حيث
الحيثية جزما (قوله فلا
يحتاج الى ان يجاب قبل يعني
ان الجواب السابق يعني عن
هذا الجواب الذي يحتاج
فيه الى تكلف ببطلان
الفتاوى من المستند المستند
المطلق لا المستند الى امام
هذه الحروف وهذا انما
يم اذا كان ما حمل عليه
الدخول معنى متبادرا
من اللفظ متبادرا بين القوم
كاشترئائيه وقد عرفت
بطلان وهم القائل وان
الفتوى بهذا الشرح قدس
سره (قوله) وترازم ضم
الميم وذلك تزييف لهذا
الجواب فانه اذا كان المراد
من المستند الذي كور
في التزييف هو المستند
ذلك الوجه لم يبق حجة الى
ذكر هذا القول بل يكون
علما وجهه ومن غرائب
اللفظ انما قيل قوله وترازم
منه على عطف قوله في
فيكون المعنى ولا حاجة الى

فظاهرهما تقديره انما لما ارتفع اليوم في الاول بالابتدائية وفي الثاني بالخبرية وكان العامل فيهما العامل المعنوي لم يبق الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا (ولكن) استدراك من قوله خرج منه ما لا يذكر فعل فعل فيه (بقي مثل) قولك (شهدت يوم الجمعة داخل) حال من قاعل بقى (فيه) اى فى تعريف المفعول فيه (فان يوم الجمعة تصدق) بالبناء للعامل من الصدق وبابه نصر (عليه) اى على يوم الجمعة (انه) ما (فعل فيه فعل مذكور) تضمنت فى ضمن الفعل المفعول وهو شهدت يعنى يصدق عليه التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعنى لا يصدق عليه المعرفة لانه مفعول به لا مفعول فيه مثل قوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه ومناهج بالفارسية حاضر شدم روز جمعه را يابن معنى كم مقدار شدم روز جمعه را يابن معنى كم عالم شدم روز جمعه را محض ان كفته شدة حاضر شدم باز جمعه را (فان شهد يوم الجمعة) وحضوره (لا يكون الا يوم الجمعة) فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة فى المثال المذكور مفعول به لا مفعول فيه على ما قلنا آخفا فلم يكن التعريف مانعا لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه (فلو اعتبر) البناء للمفعول (فى التعريف قيد الحلية) بالرفع فانه (اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور) هذا اعتبار قيد الحلية (لخرج) جواب لو (مثل هذا المثال) يعنى شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة (منه) اى من تعريف المفعول فيه فيكون جامعلا لافراده وما لهما لاغياره (فان ذكر يوم الجمعة فيه) اى فى المثال المذكور (ليس من حيث انه فعل فيه) اى فى ذلك المثال (فعل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو الشهود (بل) ذكر (من حيث انه وقع عليه) اى على يوم الجمعة (فعل مذكور) فيكون يوم الجمعة فى ذلك المثال مفعولا به مفعولا فيه فيكون التعريف مانعا من دخول غيره فيه (ولا يخفى) عليك ايها الطالب المصنف (انه) اى الثانى (على) تقدير اعتبار قيد الحلية (فى التعريف) فيه نتائج الاضافات مثل قوله حامة جرحى حومة الجندل (لا حاجة الى قوله) اى قول المصنف (مذكور) فى التعريف وقوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لا حاجة تقديره ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى قول المصنف مذكور فى التعريف بناء على تقدير اعتبار الى آخره فانه يكون تكرارا ولانه اذا ذكر قوله مذكور فى الحلية يكون قرينة على انه مذكور فى التعريف ايضا واجب عنه بانه ليس قيدا محرجا لثبوت بل لانما بيان مدلول الفعل ومن بدايضا حاة تأمل (الزيادة تصوير المرف) استثناء من قوله لا حاجة الى آخره اى لا تكون الحاجة الى الا زيادة الخ وقوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله المرف بفتح الراء مصدر بمعنى من التعريف لان المصدر المسمى واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان من المزيدات على الثانى يأتى على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على

ان يلزم منه ولا خلاف في جنته فالائق ان يقول على انه يلزم (قوله فيحتاج الى) فأقول الجملة بالاسم حيث يكون خبرا جملة بيان قصور هذا الجواب يلزم الاحتياج الى ما يحتاج اليه وما قيل يمكن ان يقال لاحالة التأويل لا لغير الجملة بين قوله واسره كاسم خبر المبتدأ كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين ذكر تعريف شخص الخبر المرف ليس بصواب لان الخبر فى قوله واسره يرجع الى الخبر المرف (قوله) والمراد ان اسمه كاسره قيل لا خفاء ان المراد من عبارة المصنف توضيح خبر ان بحيث يعرف ان اى خبر صحيح و اى خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد ما سره قوله واسره كاسم خبر المبتدأ بان اسمه كاسره فى السام الخبر للنفسين لصدور الكلام لزوم ان يكون خبرا ايضا كذلك والساد اما دللأ من فوت بعض الاستثنائات وبقى ان تقول الا فى ضمنه استغناء وفى وقوعه جملة انشائية نحو ان زيد اضربه فانه لا يجوز مع سوان زيدا ضربه وما لم يذكر عدم صحته دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الصراط لكنه لم يفتل سبق ذكره وقوله من اليك ايراد على مذهب غير سيبويه من ان من فى من اولك خبر وهو لا يرد على المصنف

ما صرح به في علم الصرف فيكون المعنى الاضافة سورة التعريف (وقوله) مبتدأ (من زمان او مكان) (بيان) خبره (لا) في قوله ما فعل فيه فعل (الموصولة او الموصوفة) فيه اشارة الى ان لفظة ما يجوز ان تكون موصولة وموصوفة والاولى اول ولذا قدمه والى ان من بيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا واذا كان نكرة تكون صفة فيها على الاول حال من ضمير الموصول فيكون حاله ايضا لا الحال من ضمير شيء هو حال منه وعلى الثاني صفة بعد صفة (اشارة) نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعني وانما جعل قوله من زمان او مكان بيانا ليكون اشارة (الى قسمي المفعول فيه) وهما ظرف الزمان وظرف المكان وقصبا لهما (وتمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما) اى من ظرف الزمان وظرف المكان وهو قول النصب بتقدير في وعدم قوله وقسم كل واحد منهما الى المبهم المحدود وبين النصب بتقدير في وعدمه باظهار في بقوله (وهو اى المفعول فيه ضربان) عند المصنف واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو المنصوب بتقدير في احدهما (ما يظهر فيه في وهو مجرور بها) كقولك سرت في يوم الجمعة فيكون السير واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة (و) ثانيهما (ما يندرج تحت المفعول) (فيه في) الضمير ارجع الى الموصول وفي في محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله قد قدر (وهو) اى ما قد قدر فيه (منصوب بتقديرها اى بتقدير في كقولك سرت يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف من في اختصارا في اللفظ (وهذا) اى كون المفعول فيه على ضربين ما قد قدر فيه في وما يظهر فيه في (خلاف اصطلاح القوم) اى النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تنبيها على ان المختار عندنا من مذهب اليه المص لانه كان اليوم في قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحله كذلك في قولك سرت في يوم الجمعة ظرف له وعمل ايضا فلا وجه لاطلاق المفعول فيه على الاول دون الثاني (قامم) اى القوم (لا يطلقون المفعول فيه) على شيء من الاشياء (الى على المنصوب بتقدير في) ولذا قالوا شرطه اى شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير في ان يكون منصوبا بتقدير في فيكون المفعول فيه عندهم منصوبا واحدا وهو المنصوب بتقدير في (واما المجرور بها) اى واما الظرف الذى يجر بلفظة في مثل سرت في يوم الجمعة وصلت في المسجد (فهو) اى المجرور بها (المفعول به) عندهم (بواسطة حرف الجر) كان المجرور بالباء في قولك مررت بزيد وبمن والى في قولك سرت من البصرة الى الكوفة مفعول به (لا مفعول فيه وخالفهم) اى خالفهم القوم (المس حيث جعل المجرور بها) اى بلفظة (ايضا) اى كاجل المنصوب بتقدير في مفعولا فيه (مفعولا فيه) وظنى ان مذهب اليه المس هو الحق لان تعريف المفعول فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير في يصدق ايضا على المجرور بها ولاه كما يكون المنصوب ظرفا للفعل كذلك المجرور

اختاره مذهب سيبويه وليس بذلك فان مراد المصنف ما ذكره الشارح قدس سره قال في الشرح واصره كاصح خبر المبتدأ اريد في القسمه من وقوعه بمراد الوجه واحكامه من ان يكون متوحدا او متعدد الاوشبنا او محذوفا او غير ذلك وشرايطه من انه اذا وقع جله فلا بد من ضمير ولا يحذف الا اذا علم ومن انه لا يحذف الا لقرينة قال في دفع ما اورد على قول الزمخشري وجب ما ذكر في خبر لبتدأ من اصنافه واحواله وشرايطه قائم فيما خلا جواز تقديره الا اذا وقع ظرفا من انه يلزم من قوله وجب ما ذكر الخ جواز ان زيدا اخر به لانه يجوز زيد خبره قالنا الجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يذكر ذلك اصلا واذالم يذكره لانه محكم باشتراكها فيما ذكره لانها لم يذكره لقوله وجب ما ذكرنا اما اراد وجب ما يكون خبرا لمعتدأ يصح ان يكون خبرا لان الثاني وهو الاقوى فمفعوله الجواب من هذه السورة وغيرها انه لم يرد بقوله وجب ما ذكر الخ الا ان خبر في الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا لان جرائطه وانتفاء موافقه لان كل موضع شارك خبر المبتدأ صح ان اين زيد ولا ان من ابوك وان جاز من ابوك وايضا في مبتدأ وخبرها

بما يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على الشيء يستلزم
 صدق المحدود على ذلك الشيء فيصح إطلاق المفعول فيه على المجرور بها كما يصح
 إطلاقه على المتعصب (ولذلك) أي ولا جل ان المجرور يبقى مفعول فيه عنده ايضا (قال)
 المص (وشرط نصب) ولم يقل وشرطه كما قال القوم (أي شرط نصب المفعول فيه)
 أي شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدأ وقوله (تقدير في) خبر ما أي ان
 تكون لفظه في مقدرة في الية يعني ان تكون محدوفة في اللفظ ومقدرة في الية لانها ان
 لم تكن مقدرة في الية ايضا يكون اسمها محضا ويخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولاً
 على مقتضى العامل (اذا تلفظ بها يوجب الجر) يعني لان كون حرف في ملفوظة يستلزم
 جر ما دخلت عليه اما لفظا وتقدر بالجر والملا واذا اريد نصبه يوجب ان يقدر في (وظروف)
 جمع ظرف مثل قرون وقرن مضاعف الى (الزمان) اضافة الدال الى المدلول فلاضافة
 لازمة وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب ساج وخاتم فضة فلاضافة حينئذ بيانية
 (كلها) بالرفع تأكيذا لظروف القيدية قيد الاضافة (مبهما) بالنصب خبر مقدم
 لكان (كان الزمان) فالمبهم من الزمان ما لم يشتر له حد ونهاية كالحين والوقت والزمان
 (والمحدود) فالمحدود مما اعتبر فيه حد ونهاية كاليوم والليلة والشهر والحول وغير
 ذلك (قبل) أي ظروف الزمان من قبل قبل كمل يعلم (ذلك) (أي تقدير في لان)
 الزمان (اليوم منها) أي من ظروف الزمان (جزء مفهوم الفعل) لأن مفهوم الفعل
 انسان الحدث والزمان (فصح انضمامه) أي فيصح ان ينصب الفعل (بلا واسطة)
 حرف بينهما (كالصدر) أي كان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصب بلا
 واسطة وكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزء
 من مفهومه فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها
 جزء من مفهومه ايضا والشيء لا يحتاج الى الواسطة للمل في جزئه (و) الزمان
 (المحدود منها) أي من ظروف الزمان (محلول عليها) قد حمل (على) الزمان
 (المبهم) الذي هو جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصب الفعل بلا واسطة كما يصح ان
 ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصب بالحل والبيع (لاشرا كهما) أي لكون الزمان
 المبهم والزمان المحدود مشتركين (في الزمانية) وكونهما جزء مفهوم الفعل
 في نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان سفة احدهما
 الا بهام وصفة الاخر التحديد أي كونه محدودا (نحو صمت دهر) مثال
 للزمان المبهم والدم الزمان وجهه دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكر
 (وافطرت اليوم) مثال للزمان المحدود (وظروف المكان ان كان) (المكان) يشتر الى
 ان الضمير في كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب التانيث ويجوز
 ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير يتأويل القسم الثاني او النوع

لانفاق ما له التوجه على
 ذلك السؤال بطلان
 التبريد أي به ليدفعه فقال
 ا، قبل هذا يؤدى الى
 الدور لانه قصد الى تعريف
 خبر ان واذا لم يعرف
 خبرها لا يمد دخولها
 ودخولها لا يعرف الا بعد
 تحقيق صحة كون الخبر خبرا
 لها كان دورا سلمتانه
 يس بدور اياه يطل
 فاعلم التعريف لانه اذا
 قصد الى تعريف خبر ان
 يكونه خبرا مبتدأ وكان
 خبرا لمتبدا متصفا باعتبار
 خبر ان في صحة بضمه
 وامتاع بضمه كان تعريفا
 للاخص بالاعم والجواب
 انه لا يتوقف كونه صالحا
 لان يكون خبر ان على
 دخول ان بل تعريف ذلك
 قبل دخول ان بان قال
 كل مبتدأ وخبر لانه اذا
 بينهما وبين ان لصاح ان
 يكون خبرا مبتدأ خبرا لان
 فيلغى الدور ولما الثاني
 فاعلم انما يلزم ان لو كان قصد
 الى التعريف به ولا احد
 يعرف خبرا بذلك وانما
 عرفه بكلام معناها الخبر
 الذي يصح دخول خبر ان
 عليه وحمل مبتدأ هو
 المرفوع في قوله ان زيدا
 اخوك ولعل خبرا ما حكي
 فما لم يثبت انه خبر لان
 لا يلزم اعطائه احكام
 الخبر لانه انما حكمه باحكام
 خبر المبتدأ بعد صحة كونه
 خبرا لان وانما كل موضع
 يمنع فيه ان يكون خبرا
 لان من اياه لا يلازم عليه
 جى جدا كلامه وثاني

الثاني اوبان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير اوبان تأنيث الظرف غير حقيقى لكونه
 بتأويل الجماعة (مبهما) مثل يمدو فوق وتحت وغير ذلك (قبل ذلك) (اى) قبل المكان
 المبهم (تقديرى) اى التصب بتقديرى (حلا) بالتصب على انه مفعول له قبل ذلك اى لحمولته
 (على الزمان المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل (لاشرا كهما) اى لكون الزمان المبهم
 الذى هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين (فى الابهام) اى فى كون كل واحد منهما
 موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يوضح ان ينصب الزمان المبهم بلا
 واسطة حرف لكن ينصب الثانى اصاله لكونه جزء مفهومه والاول تبعا لاشرا كما معه فى
 الابهام (نحو جلست خلفك) وامامك فان خلفك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما قابل
 خلف الخاطب الى اقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست (والا) عطف
 على قوله ان كان والشارح اشار اليه بقوله (اى وان لم يكن) نظرف المكان (مبهما بل يكون)
 المكان (محدودا) (فلا) (قبل تقديرى) اى الانتصاب بتقدير فى بل لا بد فيه من ذكر فى
 (اذ لم يكن) انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس جزء مفهومه ولم يكن ايضا (جلس على الزمان
 المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل ولم يكن ايضا حلا على المكان المبهم وان اتحد اذا اتلان
 انتصاب المكان المبهم لم يكن اصاله بل تبعا وحلا على الزمان المبهم فالحل عليه يكون كالاستعارة
 من المستعير والسؤال من المحتاج للغير (لاختلافهما) اى لاختلاف الزمان المبهم والمكان
 المحدود (ذاتا وصفة) لان ذات الاول الزمان والثانى المكان وصفة الاول المبهم والثانى
 المحدود فلم يوجد وجه الحل فلم يصح حله واذ لم يصح حله بقى على حاله الاصل وهو كون
 بالواسطة المذكورة (نحو جلست فى المسجد) باظهار لفظ فى فلم من هذا التفصيل ان الظروف
 اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينصب بتقديرى فى اصاله
 لكونه جزء مفهوم الفعل والثانى والثالث ينتصبان بتقديرهما لكن تبعا وحلا لكون الاول
 مشتركا للزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل فى الذات والثانى فى الصفة والرابع وهو
 المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشاؤ كاله فى الذات ولا فى الصفة فكان
 اجنبيا من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يحز تقديرها فيه فوجب اظهارها (وقر) بالبناء
 للمفعول من التفسير (المبهم) ناشية فى اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر قائله مع
 انه اكثر مذهب المتقدمين وعدم اتخاذ مذهبنا إشارة الى ضعفه لان اللاتى بالمقام ان يفسر بما
 يتناول الكل ويستثنى عن تكلف حمل البعض على البعض اى قيل المبهم (من المكان) بيان
 المبهم وهو اله اسم باعتبار امر غير داخل فى مسماه كجهات الست فان فوقا مثلا يطلق على
 المكان باعتبار جهة العلو وهى لا تدخل فى المسمى فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد
 يتبدل ويصير تحت اذا علا الشخص عليه وقيل ماسى مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان
 تسمية الشئ اماما مثلا بوقوعه ازواجه انسان فيشمل الجهات الست وعدو لى ووسط
 بالسكون ونحو ذلك والوقت بين المحدود مالىس كذلك كالأرو والمجدو لبيت (الجهات)

هذا المقام بحث وهو المك
 قد عرفت كون ما ذكره
 الشارع قدس سره من
 المصنوع ولا يبنى ان رتاب
 فى اناه وجه لان يرتكب
 هذا الفعل ما يورده من عدم
 جواز ان ينزى اوان من
 ابدا مع جواز ان يزيد من
 ابدا فان الاستثناء من
 قوله الا فى قدومه متكفل
 بدفع ذلك لا يقال هذا
 الاستثناء ناظر الى صورة
 جواز التقدم دون وجوبه
 وهذا ان المتألان معا وجب
 فيه تقدم المجرى لانه لا
 اذا كان طرفا يستدعى
 كونه على ظاهره وهو
 اليوم كيف وقوله
 من البيان سر ما يجب فيه
 التقدم ثم لو كان ذلك
 باستثناء ان يزيدا ضربا
 كان من الجهول عن
 الاستثناء فان قلت وكذا
 لو قلت له بستانع من
 ابدا اى فى صورة كون
 من مبتدأ لما كان
 من الجهول عنه ايضا قلنا
 لا يتراب فى جواز كون
 ابدا خبرا لان الاخرى
 الى قوله ان يزيدا ابدا
 (قوله الا اذا كان طرفا
 قبل فيه انه يلزم ان يكون
 حكمه حكم الخبر فى التقدم
 اذا كان ظرفا لم اتى ليس
 كذلك لان الخبر الظرف
 لان يتضمن ماله مدر
 الكلام ولا يجب تقدمه نحو
 ان يزيدا الى الدار فان لام
 الابتداء له مصدر الكلام
 ومن الظاهر ان المراد
 بالظرف هنا هو المجرى

جمع جهة وهي الجانب (الست) بلا تاء التأنيث للمؤنث لان تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الاشياء (وهي) اى الجهات الست (امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعد الربط مثل قولك السكتنجين حل وعسل وماء فالحاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكل الى الجزئيات (ومافى معناها) وفي معنى امام قدام وفي معنى خلف بعدو وراوى وفي معنى شمال يسار وكذا غيرها (فان امام زيد مثلا) قد سبق امراب مثلا (يتناول جميع ما يقابل وجهه فيكون امام زيد مهيما وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوق زيد يتناول جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوى وتحت يتناول جميع ما يقابل رجله الى نهاية العالم السفلى (فيكون) كل واحد من الجهات الست (مهيما وللم يتناول هذا التفسير) اى تفسير المهيمن من المكان بالجهات الست (بعد الظروفي) بالنصب على ايه مفعول به لقوله لم يتناول (المكانية بالجر) سفة الظروفي (الجائر بالجر ايضا سفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكونه قوله (نصبها) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهذا جائل وشاحها على ماسيجي* (قال) جواب لما اى المصنف (وحمل) معنى المفعول (عليه) اى على المهيمن من المكان (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (الجهات الست) متعلق بالمفسر (عنده) في تقدير الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله حمل ومعناه الحوائى والجوانب الاربعة ويجوز فيه ثلثت الفاء والاصح الكسر وهو لازم النصب ونحو لفظا بدخول من الجارحة وحدها كقوله تعالى في كل قل من عند الله (ولدى) على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان قال المال عندك فيها يحضر عندك وفيما يحضر في حزامك وان كان غائبا عندك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون في حبيه او في مكانه الذى هو جالس فيه الان (وشبههما) بالرفع عطف على قوله عندو لدى اى وحمل على ذلك المهيمن ايضا شبه عندو لدى (نحو دون) يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند لان تحت الشيء عنده (وسوى) يقال المال سوى زيدى اى مكانه لان سوى بمعنى المكان كاسيجي* (لا بهماهما) (اى لا بهما عندو لدى) اى لكونهما مهيمنين كالجهات الست فافز فيهما كما حاز فيهما الا انه يجب التقدير فيها لانه لا يقال المال في عند زيد ولا فى لدى زيد واما في الجهات الست فيجوز لانه يجوز ان يقال صليت في امامك وفي يمينك كما يجوز ان يقال جلست امامك ويمينك (ولم يذكر) المصنف (وجه حمل شبههما) اى شبه عندو لدى (عليه) اى على ذلك المهيمن (لان حكمه حكمهما) اى لان حكم المشبه حكم المشبه لان المشبه غالبا يكون في حكم المشبه ويشترك في علة ايضا فذكر علة المشبه ليكون ذكر علة المشبه لاشترائهما فيها غالبا وقيل يجوز في ذلك ان تحمل الضمير راجعا الى عندو لدى وشبههما بمماثلة المشبه والمشبه به ولك ان تحمله راجعا الى المهيمن وعندو لدى وشبههما تأويل المحمول والحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكورا انتهى (و) وقع (في بعض النسخ) اى نسخ الكافية

عن اللام فلا يجوز وما قيل في الجواب ان اللام له صدر الكلام في غير باب ان لا يجدى تعافى ورجوبه اذا كان الاسم نكرة قيل قيل فيه بحث لان ان يصح وقوع النكرة مبتدأ صرح به الشيخ عبدالقاهر في دلائل الامعان فليس حكمه الا جواز بيان التقديم بقول المصنف الا اذا كان ظرفا قاهرا هذا وفيه انه ان اراد صرح بكون ان الشدة مصححة لوقوع النكرة اسف ذلك ممنوع والاول اراد الخفة فالكلام في النكرة التي لا يصح لوقوعه مبتدأ سوى تقديم الخبر الظرف عليه (قوله خبر لا الكاشة لئى الجنس وصاروا لئى هكذا خبر لا لئى لئى الجنس وانت خبر بيان اسقاط شئ من كلام المصنف واقامة ما يؤيده مقامه بلا ضرورة تدعو اليه ليس غايته لئى النسبة الصحيحة هكذا خبر لا لئى اى الكاشة وح يكون ذلك لئى عليه كون لئى صفة لا (قوله) اى لئى صفة لا ذلرا حل قائم مثلان لئى القيام من الرجل لائى الرجل نفسه قبل فيه ان لا ذلرا حل يتدبر لا ذلرا موجود لئى نفس الرجل لائى صفة والوجود وان كان صفة لكن اذا نقي من الشئ يقال لئى الشئ ولا يقال لئى صفة الشئ اذ لئى الشئ ليس الا لئى وجوده في الصفة صار

(لا بهما) مقام لاهما بصيغة التأنيث مقام التثنية (كما هو) راجع الى الموصول (الظاهر)
 يكون وسيله الحمل مذكور في المحمول لا تكلفه لان الطاهر ان يكون الضمير راجعا الى
 عند ولدي وشبهما يحتمل ان يرجع الى عند ولدي وشبههما والمهم فيكون حيلة التفسير
 والحمل (و) (كذا) اي كاحمل على المهم من المكان عند ولدي وشبههما (حمل) ايضا على
 المهم من المكان (المفسر بالجهات الست) (لفظ مكان) وما في مقامه كلفظ الموضع والحمل
 اذا كان الفعل موافقا له في افادة معنى الاستقرار اذا قال ضربت مكانك (وان كان) المكان
 (معينا) بالاضافة لانه لا يستعمل الا مصافا (نحو جلست مكانك) ومقامك وموضعك
 وبحسبك لان في الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل في مكان
 كذا (لكثرة) اي لكثرة لفظ مكان (في الاستعمال مثل) كثرة الجهات الست (في لا
 لاهما) اي لاهما لفظ مكان لما قلنا ان معينا بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال
 ويجوز ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام (و) (كذا) اي كاحمل الاشياء
 الاولى كذلك (حمل عليه) اي على المهم من المكان (ما) اي المكان المحدود الذي وقع
 (بعد دخلت) وما حاربه من نحو تزات وسكنت وفي الرضى واعلم ان دخلت وسكنت
 وتزلت ينسب على الظرف في كل ما كان دخلت على عليه بهما كان او لا نحو دخلت الدار
 وتزلت الحان وسكنت الفرقة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر
 اعني في معناه غير المهم ايضا وانتصاب ما بعد جاعلى الظرفية عند سيدي به انتهى (وان كان
 معينا) (نحو دخلت الدار) فان الدار مكان محدود معين لا يذيق من لفظية الابهام حذف
 منه لفظية الابهام (لكثرة في الاستعمال) اي لكثرة استعمال هذا المثال او لكون استعمال
 الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة في الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك اللفظ (لا
 لاهما) لما قلنا ان ما بعد دخلت معين (على الاصح) متناق قوله حمل (اي) حلا واقصا
 (على المذهب الاصح) اي القول الاصح لان المذهب يستعمل في القول يقال مذهب فلان
 هكذا اي قوله (فانه مذهب بعض النحاة) انه مفعول به لانه لا يتقبل الدخول بدون المتعلق
 كما لا يتقبل الضرب بدون الضروب وفي الرضى قال الجر وحي ان دخلت متعدد ما بعده
 مفعول به مفعول فيه انتهى (لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول لازم الا يري ان
 غير الامكنة بعد دخلت يلزم معاني لانه يقال دخلت في الامر ولا يقال دخلت الامر ولا
 لا يتقبل بدون المتعلق بل بواسطة في المفعول به لا يتقبل الفعل بدون واسطة حرف
 الجر ولان مصدره محيى على وزن فاعول وما يحى مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل
 القومود والجلوس والجر وحي (والاصل استعماله) اي استعمال دخلت (بحرف الجر) يعني
 بلفظتي ويقال دخلت في الدار لما حارفت ان الدار مكان محدود الدخول لازم فلا بد من
 واسطة حرف الجر اعني في (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله
 وهذا) اي كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما (محمل تأمل فان

يعني لنى غير الوجود
 فلا كما يكون لنى صفة
 الجنس يكون لنى الجنس
 فلو حمل قوله لنى
 الجنس على معنى لنى صفة
 الجنس لم يتم التسمية فيها
 لنى الوجود ولو حمل على
 لنى الجنس لم يتم فيها معنى
 صفة الجنس فلا بد
 في التسمية ملاحظة حال
 بعد الافراد وحي يصح حمل
 العبارة على ظاهرها ولا
 حاجة الى صرفها عنه
 والمحق بيد الناح قدس
 سره وذلك لان الوجود
 داخل تحت الصفة كما
 اعترف به القائل فيم ذلك
 الكلام جميع الاقسام بخلاف
 ما اذا اعتبر في الجنس من
 غير اعتبار الصفة فانه على
 تقدير جواز ذلك باعتبار
 ان لنى الوجود في الذات
 يخص البعض ليس كل
 التسمية بالبعض الاخر
 وبذلك ظهر بطلان قوله
 لو حمل لنى الجنس على معنى
 لنى صفة الجنس لم يتم
 التسمية فيها ولو لنى الوجود
 وليت شرى لم يحكمه
 كذلك بعدعله يكون
 الوجود من جملة الصفات
 وانما قدس سره بالصفة
 دون الحكم كما فعله
 الهندي حيث قال اي لنى
 الحكم من الجنس لا ان
 الحكم ثابت في قوله
 لا رجل قائم وانما لنى صفة
 القيام وهو غير الحكم
 كيف والحكم هناك لنى
 القيام (قوله لا بد من نحو
 يضرب قبله نظر لظهور
 ابرار امر معنوي في

الفعل مطلقا لا يطلب المفعول فيه لا بعد تمام معناه وتام معناه ان كان لازما فاعله واذا تم
بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست في مكان وكذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا للفاعل
والمفعول به واذا تم به ما يطلب ايضا نحو ضربت زيدا في مكان وقرأ هذه المسئلة امامك
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار يعني لا يتم فاعله بل لا بد له من دخول مكان
الضرب في قولك ضربت زيدا لا يتم بدون زيد (وبعد تمام معناه بها) اي بعد تمام معنى الدخول
الدار (يطلب المفعول فيه) كان معنى الضرب بعد تمام زيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول
حينئذ متعديا والدار بعده مفعولا به كافي قولك ضربت زيدا لان الضرب متعدي وزيदा مفعول
به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم فاعله كان معنى الجلوس في قولك جلست يتم به ثم يطلب
المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا به (كما اذا قلت دخلت الدار في البلد
الفلاني في الحجة الفلانية) فالظاهر انه اي الدار في هذا المثال (مفعول به) كزبد في قولك
ضربت زيدا في البلد الفلاني في الحجة الفلانية فانه مفعول به (لا مفعول فيه) وما يؤيد خبر
مقدم (ذلك) اي كون ما بعد دخلت مفعولا به مفعولا به (ان كل فعل) لازما كان او متعديا
(نسب) بمعنى لاه مفعول والجملة صفة للفعل (الى مكان خاص) بوقوعه فيه (كالدار مثلا) لان يقال
هذا الفعل ههنا (يصح ان ينسب) بمعنى له ايضا (اي يصح نسبة ذلك الفعل والجملة اعني جملة
يصح خبر ان وان مع اسمها في تأويل المفرد ميتة مثل قولك عندي انك منطقي (الى مكان)
متناقص ينسب (شامل) الجرح صفة مكان (له) اي للمكان الخاص الذي وقع فيه (وثييره) اي
ولغير ذلك المكان (فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد) فالمكان الخاص
ههنا الفلعلك هو الدار لان فلعلك الذي هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار
مكانا متساويا والمكان العام البلد الذي الدار جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لها
وكون الدار جزء منه (فكما يصح ان) تنسب الى المكان الخاص الذي وقع فيه
(قول ضربت زيدا في الدار) وصلت الصلوة في المسجد (كذلك) اي مثل هذا
(يصح ان) تنسب الى المكان العام (قول ضربت زيدا في البلد) وصلت الصلوة في المدينة
الا ان النسبة في الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك في الحقيقة في الدار وفي الثاني
بمجاز بملافة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل يجلون اصابعهم في آذانهم (وفعل
الدخول) في قولك دخلت الدار (بالنسبة الى الدار) ليس كذلك اي ليس كنسبة الضرب
الى الدار فان يصح نسبته الى مكان خاص ثم الى مكان عام له وغيره بل ليس الا كنسبة
الضرب الى زيد لان من ضرب زيد يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت
القوم فكذلك الدار الداخل في البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت
البلد فكما ان زيد مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه (فانه اذا قال الداخل في
البلد) الا (دخلت الدار) يصح و (لا يصح ان يقول دخلت البلد) لانه لم يوجد منه الا ان
الدخول في البلد لانه الا في البلد والدخول انما يكون بعد الخروج والمفروض ان يكون

بضرب ولا ينبغي فساد له
يضر بفي لارجل يضر ب
ايه من حيث اسناده الى
ايه ليس عما يدخل عليه
لا لايه ان اهرابه بل انما
دخل لذلك على جملة
يضر بايه (قوله) لا
يجوز ان يقع منه هكذا
قال المصنف واعتراض
عليه انه يجوز عند جماعة
فرد الدار حقه لانه قوله
هل ما هو الظاهر يعني ان
رفع صفة العرب المصوب
خلاف الظاهر فالاحتمال
الظاهر في الاعلام رجل
طريف الحجة دون
الوصفية وهذا يكن
لوضوح المثال وحسنه
هكذا قبل وما عتدل ان
قوله كما هو الظاهر ليس
لهذا المعنى بل لنتبيه على
ان عدم جواز ذلك ظاهر
لا يتيسر على اصحاب
البصائر والخلفاء فيه من
قبيل الوقوع في مخالفة
الواضحات ولو كان معنى
قوله كما هو الظاهر ما زعمه
القاتل لما تسهل به ما ارد
على المصنف كما هو الظاهر
وقد ادهاه وتفصيل ذلك
ان المصنف قال في الصرح
والنحويون يتلون في هذا
الموضع قولهم لا لرجل
طريف وليس يحسن
في التنبيل لاسرر احدما
انه في الظاهر صفة ولا
يلحق بذي الفهم ان يتل
بمثال ظاهر في غير ما قصد
تنبيهه وانه الاحتمال فيكره
ايضا لذلك وفي هذا المثال
لا يحسن ان يكون طريف
الا خبر الان انما هو الذي

وفي البلد يدخل في الدار (نسبة الدخول إلى الدار) في قولك دخلت الدار (ليست كنية
الأفعال إلى أمكنتها التي فعلت) تلك الأفعال (فيها) يعني كنية كل فعل إلى أمكان خاص له
بل نسبة الدخول إلى الدار كنية الضرب إلى زيد فكمكان زيد مفعول به كذلك الدار
مفعول به (فلا يكون الدار مفعولا قبل مفعولا به) وفيه نظر لأنه لا يلزم من عدم صحة هذه
النسبة أن يكون الدار مفعولا به كالخارج من الدار من قبل أن يخرج البلد فيصح أن يقول
خرجت من الدار ولا يصح أن يقول خرجت من البلد كالمصاحف في قولك صمت يوما الجمعة
يصح أن يقول صمت الشهر أو السنة ومع هذا أن يوم الجمعة مفعول فيه لا مفعول به إلى غير
ذلك (وقيل مناه) أي معنى قول المصنف على الأصح (على الاستعمال الأصح فيكون)
قوله بناء على هذا المعنى (إشارة إلى أن استعمال دخلت مع نحو دخلت في الدار محجج) كما
أن استعمال سائر الأفعال المتعدية إلى الظرف والجائز تصبها مع في صحيح نحو سرت في يوم
الجمعة وجلست في أمامك وسرت في وقت ما وغير ذلك (لكن الأصح استعماله) أي
استعمال دخلت (بدون لفظة في) كأن الأصح استعمال سائر الأفعال بدون لفظة في
للاختصار وأيدنا بالمازالت منزلة الأفعال المتعدية بنفسها وفي قوله إشارة إلى أن الأصل
في اسم التفضيل أن يكون أصل الفعل موجودا في الطرفين مع زيادة في موصوفته مثل زيد
فضل من عمرو وإن الفضل موجود في زيد وعمرو على السوية ولكون زيادة الفضل
مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سيبويه أن استعماله) يعني استعمال دخلت (بني شاذ)
لأن ما خالف الأصح يكون شاذًا عند الفحول دون الفحول وهذا التوجيه أيضا يرد
كون ما بعد دخلت مفعولا فيلهذا إذا استعمال بني يكون مفعولا عند المصنف لما سبق
(وينصب) بالبناء للمفعول (أي المفعول فيه) (بما مل مضر) أي محذوف جوازا
(بلا شريطة التفسير) أي لا يذكر فعل بعد المفعول فيه يضر المامل الناصب له على ما
سبق أما بقرينة مقابلة (نحو يوم الجمعة في جواب) متعلق بالثل (من قال) سائلا (م)
سرت) أنت (أي سرت) أنا (يوم الجمعة) فإن يوم الجمعة مفعول فيه حذف فعله الناصب له
جوازا وهو سرت بقرينة مقابلة وهي قول من قال متى سرت أنت أو حاله كقولك لمن أراد
أن يجلس هذا المكان أي اجلس هذا المكان ولن أراد الخروج يوم الجمعة أي أخرج يوم الجمعة
(و) ينصب المفعول فيه أيضا (بما مل مضر) أي محذوف (على شريطة التفسير) وجوبا
حيث لا يجوز إظهاره لأن الفعل المفسر له قد أغنى عنه (نحو يوم الجمعة صمت فيه) أي صمت
يوم الجمعة صمت فيه فاضر الفعل الأول للتلاليم ما يلج بين المفسر والمفسر واضر الأول
دون الثاني ليكون الإجمال أو تأكيدًا قصيلا (والفصل فيه) أي في كون المفعول فيه منصوبا
بما مل مضر على شريطة التفسير (يعني) أي مواقفا لما سبق من غير فرق (كما مر في المفعول به)
ويكون حكمه حكم ما مضى عاملة في المفعول به من اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت
فيه واختيار النصب في نحو أنا يوم الجمعة سرت فيه واستواء الأمرين في نحو قولك يوم الجمعة

بلا لا وصف إلا ينصب
فوجب أن لا يكون صفة
في الاحتمال عنه فحسن
التبيل به الثاني هو أن تقول
بعد ذلك وينبغي لا يثبتون
الرفع مع لا فإذا كان التبيل
بلا رجل مرفعل على
الظن امتناع هذه في لثتم
فيوقع ذلك في الخطأ لأنهم
يقولون بها هذا كلامه
وأعترض الرضى بأن ما
ذهب إليه من امتناع
وصف المضاف المنفي بلا
بالرفع فذهب جماعة
من النحاة وقد خولوا فيه
وجوزوا معه حلا على المحل
وذلك لأن هذه مشبهة بأن
فكما يجوز في توابع اسم
وإن مرفعا على المحل على الحمل
فكذلك في توابع اسم لامرأ
كان أميذا وتقول صرح
المصنف في الإيضاح
غلاف ذلك حيث قال
التبيل نحو لا رجل أفضل
منك لا يدل على إثباته عند
المجازين إذ يحتمل أن
يكون صفة مل على لا
وجمله على مذهب
المجازيين خبرا على
مذهب التبيين صفة
تحكم وإنما ثبت مذهب
المجازين إذا كان المنفي
مضافا لا يكون منصوبا
والأصل له إذ ليس بمنفي
ويقع بعده مرفوع فذلك
الدليل الواضح على أن لها
خبر اسم فومار لو كان صفة
لمكان منصوبا على جميع
المذهب فانه لو كان هذا
مذهب قوم دون آخرين
لما صح قولهم لكان منصوبا
على جميع المذهب والله

سافر فيه عبد الله ويوم السبت سافر فيه عمرو وجوب التصرف في نحو ان يوم الجمعة سرت
فيه سرت كذا قاله السيد عبد الله (المفعول له) قد سبق اعراجه الى الذي فعل
لاجله (هو) اي المفعول له في اصطلاح النحاة (ما) اي اسم (فعل) مني المفعول
(لاجله) الضمير راجع الى الموصول (اي قصد تحصيله) اي تحصيل المفعول له كما في
ضربته تأديبا (او لسبب وجوده) كافي قدمت عن الحرب جيتايني اثر اكان كالتال الاول
فان التأديب اثر الضرب وفائدته او مؤثر كالتال الثاني فان الجنب سبب ومؤثر للعود
عن الحرب فقولاه ما فعل جنس شامل للمفعول له وغير (وخرج به) اي قوله لاجله
(سائر المفاعيل) اي باقي المفاعيل (وما فعل مطلقا) واه فيه او معه (يعني من المفعول المطلق
او المفعول به او المفعول فيه او المفعول معه فان في كل واحد منهما ما فعل لاجله بل فعل مطلقا
او فعل به او فعل فيه او فعل معه (اي حدث) وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه الفتوى
وهو المصدر كما ذكر (مذكور) بالرفع صفة الفعل (اي مملووظ حقيقة) كالتالين المذكورين
(او احكاما) كما يحذف الفعل انما يصل للمفعول له جواز اقرينة مقالة كالتال المذكور في شرح
او الحالية كما اذا قلت تأديبا لمن اراد ان يضرب غلامه اي انضربه تأديبا او تربد ان تضربه
تأديبا ولمن قدم عن الحرب جيتايني اقدمت عنها جيتايني (فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا)
يعني اذا كان كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له الذي قدر فعله انما يصل له
جواز ان المقتدر في حكم المذكور اما اقرينة المقابلة (كما اذا قلت) انت جيتاين السائل (تأديبا
في جواب من قال) سائلناك (لمضرب زيدا) او بالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال
فيكون التعريف جامعا (فقله) اي قول المص (مذكور احترزه عن) ما لم يذكر
فعله لاحقية ولا حكما (مثل اعجبني التأديب) (وعجبت عن التأديب او عجبني
تأديبك او عجبني عن تأديبك وغير ذلك فانه فعل لتقصيد تحصيل لاحالة فيه
من الضرب وغيره مما يقدر به التأديب ولكنه ليس بمذكور لاحقية ولا حكما
وفي الرضى فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكره لانه لا فاعلا ولا تقدير انتهى (فان
قلت كيف يصح الاحتراز به) اي قوله مذكور (عنه) اي عن مثل اعجبني التأديب (وهو
ان الفعل الذي فعل لاجله) اي قصد تحصيله (مذكور في الجملة) اي في بعض الامثلة (كافي)
قولك (ضربت زيدا) لان ذكر الفعل الذي فعل لاجله في هذا المثال يؤذن بذكره في اعجبني
التأديب فيكون هذا المثال من قيل ما ذكر فعله حكما فيرد الـ و ال المذكور (قلنا المراد)
من قوله مذكور (مذكور معه) كالتال الذي اورده السائل واما المثال الذي احترزه
فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال (فان قلت هو) اي الفعل الذي فعل لاجله (مذكور
معه) اي مع المفعول له (كافي) قولك (ضربت) ي زيدا (تأديبا) وكون الفعل مذكورا
معه في هذا المثال يؤذن ان يكون مذكورا في ذلك المثال فيكون الفعل مذكورا فيه حكما

يشبه بخله فان رتبته اعل
من ان يقع في امثاله سلنا
مخوذين بعض الاقوام ذلك
لما ذكره ولكنه ليس بما
يعتد به لظهور الفرق بين
لاوان في هذا الباب فان
ان لا تزيل معنى الابتداء
بل معناها تؤكد مضمون
الجملة فكان المبتدأ باقى على
حاله فجاز الـ على المحل
تختلف لان معنى الجملة
تتغير بها كانت على فلا
يجوز ان يقدّر كالعدم
ويجعل الاسم بدلا كالتال
كالفعل مع ان على ان الفت
على المحل في باب ان تنوع
ايضا وجواز ما حكى
عن الجرى والزجاج
والفراموطاط كلامهم ان
الجمهور يسمونه
بل المحققون لا يرون
العلطف ايضا ويقولون
ان المرفوع الواقع به
حرف العطف مبتدأ
حذف خبره وهو من باب
مطلق الجمل على ما صرح
به البهائي في شرح معنى
الطيب (قوله لان الظرافة
لا تقيد بالظرف نحو
قيل بين من غير ساجدة
وبريد نحو الحال وفيه نظر
لان الظرافة لو لم تقبل
التقدير لم يصح ما رزق
طريفا لا لان لا يجاوز
عن المثال ويقال لا يحسن
تقدير الظرافة لعدم الـ
لانها لا تزيل هذا التقيد
ولا يخفى ان في جميع غلام
الرجل بين هاتين الصفتين
ايضا فيقولون لا لمهود
في مثله فنرى المصنوع
عن الغلام الموصوف

فبردا السؤال الاول (قلنا المراد) قوله (مذكور معه) اى مع المفعول له (فى التركيب الذى هو) المفعول له (فيه) يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكور رافع المفعول له فى تركيب واحد وفى المثال المذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فيه لفظا ولا تحديرا فادفع ايضا السؤال المذكور (ویردح) اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه (نحو اعجبنى التأديب الذى ضربت) انت (لاجله) اى لقد خصصه فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور وهذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له والتأديب بالرفع فاعل اعجبنى (الهم) جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فنياى فى الجواب الذى فى ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته من الله تعالى كذا فى حاشية المطول (والان يراد بذكره) اى يذكر الفعل الذى فعله لاجله مع المفعول له (ايراد) بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدأ يعنى المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل (معه) اى المفعول له (للعمل فيه) اى ليكون الفعل عاملا فيه ويجوز ان يكون ايراده صرفا على انه قائم مقام الفاعل لقوله ان يراد فعلى هذا اى على تقدير ان يكون المراد بالذكر المذكور عمله للعمل فيه يحصل المرام والمفعول له اما ان يكون علة وغرض ابنى اثر للفعل (مثل ضربته تأديبا له) لان التأديب علة غائية للفعل واثره قوله مثل مبتدأ وقوله (مثال) خبره (لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (لقد خصصه فعل وهو) اى ذلك الفعل (الضرب) الصادر عن المتكلم (فان التأديب انما يحصل فى هذا المثال (بالضرب ويترتب عليه) فيكون اثره وغرضه ان لا تنكسار فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون اثره (و) اما ان يكون علة فقط مثل (قدمت عن الحرب جينا) لان الجنب علة للقعود وليس يفرض واثره بل مؤثره وفى الحاشية اشارت الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه ومعلولا من وجه وقدمت الثانى لانه اهم له فنه استهى (مثال لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (لسبب وجوده فعل وهو) اى ذلك الفعل (القعود) فان القعود انما وقع من الفاعل وصدر عنه (بسبب الجبن) فيه وهو مقدم على الفعل فى الوجود (والقائل) اى الذى قال (بكون المفعول معمولا) من معمولات الفعل (مستقلا) فى كونه معمولا (غير داخل فى المفعول المطلق) يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل للفعل كان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلة له وهذا جعل المفاعيل خمسة (مخالف) (خلافا) فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى ان مخالفة مستندة الى الحاجة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اما ما فى هذا الفن الا ان الاول استاده الى الزجاج وحمل الحاجة اصلا ولذا قال فى الحاشية والاظهر ان يقدّر بخلاف الزجاج هذا القول خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى (ظاهرا) وانما قال ظاهرا لانه بعد ان تأويل الآتى ليس لاحد خلاف فى انه مفعول مطلق وانما الخلاف قبل التأويل فنقد الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله حتى صارت المفاعيل

خبر لاحد كثيرا اقل قدر
موصوف كثيرا مصدر
الفعل والمشتري فى مثله
تقدير الزمان وهو الملام
قوله وينوهم ولا يثبتونه
اصلا ولا يعنى ان الامر
بالعكس (قوله) اى انتق
الاحل والمال فلا يحتاج الى
تقدير خبر قبل زعمه
المصنف بان لا يحدث
يكون اسم فعل واسم الفعل
لا يكون على هذه الصيغة
ورد ايضا بان اسم الفعل
الذى يعنى الفعل اللازم لا
ينصب بما بعده ولم يثبت
الشارح الى تزييفه لانه
يجوز ان يكون نافية لانتق
كناية بامتناب ادعو
ويكون فاعل الفعل
الضمير المبهم المدبر
بالمصنوع بعدها رات
خبر بان المصنف لم يقل
بكونه اسم فعل يعنى انتق
بل يعنى نيت قال فى الامالى
علة فى حذف حتى تيم الخبر
يحتل امرين احدهما
ان الخبر مراد ولكنهم
حذفوه حذف لازما كما
حذف الجمع خبرا مبتدأ فى
مواضع فيكون لاحرفا
منها فليس يثبت الخبر
والثانى ان يكون لا عندهم
اسما من اسماء الافعال
يعنى نيت فلا يحتاج الى
تقدير خبر محذوف لان
اسم الفعل مع معموله
يستغل كلاما الوجه الاول
اظهر لواقته اللغة القصص
فى التقدير وكون اسم
الفعل عاملا يات على مثل
هذه الصيغة هنا كلامه
وبه ظهر ان تفسير الشارح

اربعة وعند غير مفعول له لا مفعول مطلق فصارت خمسة والخلاف انما هو في الظاهر فلا
قائدة لقول من قال لا فائدة لقوله تظاهرا (الزجاج) فعل من زج بزج اما لكونه صانعا
للزجاج واما لكونه بانه كما يقال قد اراد لصانع القدر (لثامه وكذا خفاف وبزان) (قانه)
(اي المفعول له) (عنده) (اي عند الزجاج) (مصدر) اي مفعول مطلق لا مفعول له
ولو قال قانه عنده مفعول مطلق لكان اوضح ولكن غير بالمصدر اختصارا (من غير لفظ
قوله) العامل فيه مثل قدمت جلوسا (قاله في عنده) اي عند الزجاج (في التالين المذكورين)
في المتن وما ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جينا على وجهين اما بتقدير الفعل من جنسه
وبابه وجعل الفعل العامل فيه الآن متعلقا لذلك الفعل مثل (ادبته بالضرب تأديبا وجنبته
في القعود عن الحرب جينا) اما بتقدير مصدر جنس الفعل الناصب له مضاف الى ما جعل
مفعولا له عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربت ضرب تأديب) هذه
الاضافة من قبل اضافة السبب الى السبب ومن قبل اضافة المفعول الى العلة (وقعدت
قعودا) هذه الاضافة من قبل اضافة المسبب الى السبب لان الجنب سبب للقعود عن
الحرب (ورد) مبنى للمفعول من ردد ووباه قال (قول الزجاج) اي مقوله وهو ان المفعول له
ليس بمفعول مطلق بل مفعول مستقل (بان) متعلق برد (محمدا ويل نوع نوع) آخر
(لان دخله في حقيقته) يعني بان يكون تأويل المفعول له بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او
بتقدير المضاف صحيحا لا يخرج المفعول له عن حقيقته ونوعه حتى يدخله في نوع آخر وهو
المفعول المطلق ويسمى بالمفعول المطلق بالتأويل وتكون اقسام المفاعيل اربعة (الابري)
قوله الا لك تبيينه في ما في مقام الاستدلال تنبها على المدعى ويرى فعل مضارع مبنى للمفعول
ان كان من نبه فائبا ومبنى للفاعل ان كان مخاطبا حينئذ يكون بالتام المقتولة بتعطين من فوق
(الى محبة تأويل الحال بالظرف) سواء كان الحال مفردا او جملة نحو انتك والجيش قادم اي هذا
الوقت واقعة وثابتة (من حيث ان معنى) قولك (جاءني زيد راكبا) في زيد وقت الركوب)
قوله (من غير ان يخرج عن حقيقتها) حال من الضمير المستكن في الخبر يعني محبة تأويل
الحال مفردا او جملة بالظروف واقعة وثابتة حال كون تلك المحبة غير مخرجة الحال عن
حقيقتها ونوعها يعني لا يقال لها ظرف قبل التأويل وكذا محبة تأويل الظرف بالحال لا يخرجها
عن حقيقته ونوعه مثل جاءني زيد وقت التعليم اي جاءني زيد حال كوني معلما (وشرط)
مبتدأ مضاف الى (نصب) (اي شرط انتصاب المفعول له) اشارة الى ان الضمير المحرور
راجع الى المفعول له والى ان النصب تزل منزلة اللازم وانصب الى الفاعل اي وشرط
كون المفعول له منصوبا لفظا وتقدير (لا شرط كون الاسم) مطلقا (مفعولا له) فالمفعول له
عند المصنف ايضا مبنى كالمفعول فيه نون ما قدر فيه اللام وماتظهر فيه اللام وهذا ايضا
خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط (قاله من) فتح السين
المهملة وسكون المهم ما يستخرج من الابن وجهه سمنان يضم السين كيد وعبدان وسمن

بالظرفه وانت خبر بان
منشأ ذلك التقييد
والاعتراض فله التدبر
وعدم الوصول الى مراده
قدس سره وذلك ان الز
نبي اعترض على المصنف
بانه لا فائدة في ايراد
هذا الطرف بعد الخبر ولا
معنى له ان عقده بالخبر اذا
يكون ليس بعلام رجل
طراف في الدار وهذا معنى
سبح ومثلا ايضا ظاهر
بسبب هذا الظرف في
كون طرفه صفة للام
رجل وفيها خبر لا والمضى
ليس في الدار ولام رجل
طرفه ولو قال لا غلام
رجل قائم فيها لكان اظهر
من جهة المعنى في كون فيها
متعلقا بالخبر فاجاب قدس
سره فان فيها ليس قيما
لفظا حتى يكون المعنى
سما جليل هو خبر كيف
وهذا لا يتصور جدا فان
الظرافة من الكيفيات
النفسانية التي اذا ثبتت
ومكنت لم يتصور
حصولها في حال دون حال
حتى لا يصح التقييد بطرف
او حال ولتبيينه على
ان المراد الجمع بين الخبرين
في مثال واحد ليقين
جواز كون خبره ظرفا
وغيره ان في هذا المثال دون
ما قاله من نحو لا غلام رجل
قائم فيها لظهور كون
الظرف فيه القيام وجواز
توهم كون الظرف صفة
في هذا المثال مبنى على
جواز كون المرفوع بعد
المبنى المضاف لتأويل ليس
ليس (قوله) ويحذف

الرجل الطعام من باب نصر لانه بالسمن فهو طعام مسمون وسمين ايضا وقال لئانه سمان
كذا في الصحاح وما يستخرج من الجيوب والنباتات قال له دهن (والاكرام) من اكرم
(في قولك جشك للسمن ولا كرامك الزائر) وللخاصة في قولك خرجت اليوم لحماصتك
زيد المسم مجرور باللام في الكل (عنده) اي عند المص (مفعول له) ساء (على ما يدل عليه
حده) وحده على ما سبق فاعمل لاجله فعل مذكور وههنا فعل المجيء لقصد تحصيل
السمن او لسبب وجود الخاصية فيكون كل واحد مفعولا له (وهذا) اي ما قاله المص ههنا
وهو قوله شرط نصب (كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في هذا) اي ما قاله ههنا
من قوله وشرط نصبه تقدير اللام (ايضا خلافا اصطلاح القوم) فانهم لا يملقون المفعول
له لا على المنصوب بتقدير اللام واما الجر وبها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو
اللام لفظا لا مفعول له ولهذا قلنا وشرطه اي شرط كون الاسم مفعولا له تقدير اللام
وخالفهم المصنف حيث جعل الجر وبها مفعولا له ايضا وهو الحق لما سبق في المفعول فيه
(تقدير اللام) اي ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد من حيث العمل اذ لو كان
مراد الماصح نصبه كافي الاضافة التي بمعنى اللام فان اللام تراد فيها وانما قدر لتفهم العلية من
نفس المفعول له لان اللام (لانها) اي اللام (اذا ظهرت) لفظا (لزم الجر) اي جرمادخلت
عليه وفهم العلية من اللام لان نفس الصيغة (وخسن اللام بالذكر) الباء ههنا داخلة على
المقصود اي واقتصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير
اللام وغيرها مما يفيد العلية (لانها) اي لان اللام (العالية) اي غالبية الاستعمال (في التميلات
الافعال) لان احدها منبها التي وضعت اللام لها التميل فكأنها اصل في هذا الباب وما يكون
اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانه استعمال في التميل لكنه نية عن اللام
ومجاز عنها كان وان اصل في الحروف والتواصب والجواز حتى جاز اظهارها وتقديرها
دون غيرها على ما سيجي (فلا يقدر غيرها) اي غير اللام (من) (من) بكسر الميم (او الباء)
الجار تلالصاق (او في معانها) اي مع ان كلامنا من هذا الحروف (من) ودخل المفعول كقوله
تعالى خاشعا مفعول ثان رأيت والمفعول الاول الضمير البارز الرجوع الى الجبل اي
متواضعا لان الخشوع التواضع واسكان مطع شاملا قوله تعالى وتري الارض خاشعة اي
ساكنة مطعنة لامر الله (متصدعا) التصعد التفرق قال تصعد القوم اي تفرقوا بالافراسية
وبرا كنده شدة مفعول ثان ايضا (من خشية الله) علة للتصعد عن الجار ذاي رأيت
ذلك الجبل خاشعا اي متقادا لامر الله متصدعا اي متفرقا لحوقه من الله تعالى وعذابه هذا
مثال لكون المفعول له بمن الجار ذاي وقوله تعالى فيظلم من الذين هادوا حرمنا) وفي الرضى
والباء السببية ههنا كاللام يعني علة للتحريم اي فحرمنا على بني اسرائيل طيبات احاث
اي اشياء كانت حلالا لهم وهي كل ذي ظفر وشحوم البقر والتمن لاجل ظلم صدر عنهم على
ما بين في كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالجار الجار ذاي وقوله عليه السلام ان امرأ

قدس سره باعتبار المعنى
الحاصل فلا يرد ذلك الزد
ولا يكون التي مما ذكره
من التوجيهين وجها
والدافع لتعريف المصنف
منع كونه اسم فعل وثبات
لا اعترف به في الصرح
حيث قال واما بنوعيم فلا
يثبتون الخبر اسلاما لا علم
به وهو مراد لان الذي
اخرج عنه كما اخرج من قوله
اتقى القيام من تقدير خبر
له فتدبر (قوله) وعلى
التقديرين يحملون ما يرى
خيرا في مثل رجل قائم
على الصفة دون الخبر قيل
اذا ثبت في لغتي نعيم لا
غلام رجل قائم برغم قائم
فلا يكون لانكار النعامة
اثبات الخبر في كلامهم معني
لانهم لا يقولون لم يحمل قائم
خيرا لان هذا البعث ليس
وطيفة العرب ولا انكار
انما يتأتى لو التزموا في مثل
لا غلام قائم نصب قائم
ولهذا قال الاندلسي لا
ادري من اين هذا النقل
والحق انه يجب اثباته اذا
اذا لم يقرب قرينة واما اذا
قامت فتحة بنوعيم يجب
الحذف وعند المجازين
يجوز ان لا يكون معنى
كلام المتن ويحذف كثيرا
قيام قرينة الا انه لم يصرح
بافتراض قيام القرينة
انظروا انه لا معنى للفتحة
بدون القرينة وكثيرا ما لا
يصرح به لهذا كما في قوله
ويجوز حذف حرف
الفتحة وقوله وقد يحذف
الفتحة وقوله وقد يحذفان
مما بين الفعل والفاعل

وجه كثره الحنف في
 خبر لا دون خبر المنبأ
 رعاية عطية لفظ الخبر
 ومعاضد في الاستماع حتى
 قوله وبنو نعيم لا يشيرونه
 لا يشيرونه عند القيام قرينة
 ولو قلوا لا تأخذني بنعيم
 لكلام انصر ركلا هاهنا
 عذاب الا وهما هاهنا
 ابن عثيمين ثبوت لا غلام
 قائم رفع قائم في كلام
 بن نعيم ولو لم يحكم بدم
 مجوزهم مثل هذا
 التركيب بسداد اسكار
 الشاعة ثبات الخبر في
 كلامهم ولو لموقع في ذلك
 هذا نظر في قوله انصر
 قدس سره ومحمد ما يرى
 خبرا في مثل رجل قائم
 على الصفة كونه ناظرا
 الى هذا القول خبره
 في ذلك المثال اي
 هل صورة المبتدئ
 الخاف لظاهر ما قاله النبي
 العلم بانقلاه من الفرح
 والا ما لي لا ينصرف القول
 الثاني ولا يجوز هل السلام
 هل رجلا لا يقرب صاحبه
 هل انما لم يخالف في ذلك
 احسن في الاندلس ولا
 يعني ان لا يندب عنه افاق
 غيره على خلافه وايضا
 ليس له نقل في ذلك بل
 يقول يعمر الراي على
 ما نقله الرضي كلامه هذا
 مما لا يلتزم اليه جرما
 (قوله) وبما عرفت من
 مني الدخول قبل قد
 عرفت ما بينك من القول
 وقد سبق غيره مره
 ان القائل ممن يمدح
 الفهم والرسول (قوله)

دخلت النار) قوله ان عطفه من التثنية عملت في ضمير القصة المقدرة اي انها امرأة مبتدأ
دخلت خبره والمبتدع خبره خبر لان اي عملت عملا يكون سبباً لدخول النار (في هر تاي
لاجلها) اي لاجل هر امسكتها وحسبها فانكم تكتفونها ولا ترسلها حتى تأكل من حشرات
الارض فانت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذي بقى (ولما كان تقدير اللام)
في قوله وشرط نصبه تقدير اللام (عبارة عن حذفها) اي اللام (عن اللفظ) عن (اقاها)
في (النية) لاعتن حذفتها نسباً عن بيان تحذف في اللفظ والنية معالاة لو كان كذلك لما قبل
وشرط نصبه تقدير اللام (و) والحال انه (كان الاصل) في تعليلات الافعال (اقاها) اي
اللام (في اللفظ) لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيها وضعه لان يكون مذكراً للفظاً
لستفاد ما وضع هو لهن من لفظه لا من غيره كما كان الاصل اقاها (و) في (النية) اذا كان
كذلك (فلا حاجة في ابقائها في النية الى الشرط) لكونه اصلاً وما يكون جارياً على الاصل لا
يحتاج الى الشرط لكونه مستعملاً على الاصل (بل الحاجة اليه) اي الى الشرط (انما يكون
في حذفها) اي اللام (من اللفظ) لكونه مخالفاً للاصل وما يكون مخالفاً للاصل يحتاج الى
الشرط ليكون الشرط اي ما جمل شرطاً لبلاد علامة عليه (ولهذا) اي لكونه التقدير
عبارة عن الحذف (قال) (وانما يجوز حذفها) اي اللام موضع المظهر موضع المضمر قيل
انما وضه اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك في اللفظ
واقاها في النية كما قاله شارح الحذف ترك في اللفظ والنية معاً وفي قوله يجوز اشارة الى
ان تقدير اللام عند وجود الشرط المذكورة باسرها جازاً ولا واجب لان وجود الشرط
لا يوجب وجود المشر وطاً كوجوده للصلوة (ولم يكتب) المصنف في التعبير (بارجاع ضمير
الفاعل) المستكن في يجوز (الى تقدير اللام) ولم يقل وانما يجوز لما قلنا من الاتحاد بين التقدير
والحذف وقيل ولم يقل وانما يجوز كما كتفاه الضمير الراجع الى تقدير نصبه على المقصود
من بيان شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير
اللام انتهى (فيجوز حذفها) اي حذف اللام عند وجود الشرط المذكورة (كما يجوز
ذكرها) عند وجودها وشرطها ثلاثة احدها ما ذكره بقوله (اذا كان) (المفعول له)
(فلا) اي دالاً على الحدث ولم يقل مصدراً كما هو عادة السلف لان قوله فلا يفتي عنه
لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملاً للشخص على الفعل
بقوله فلا (احترازه) (ع) اي عن التي التي دخل على اللام (اذا كان) ذلك الشيء
(عينا) قائماً بذاته لا معنى قائماً بغيره فان اللام اذا كان مادخل عليه عيناً لازم لفظاً لعدم دخوله
تحت الفعل فلم يبدل الفعل عليه فيكون اجنياً فنزلت بواسطة هي اللام (نحو جئتك للسمن)
فان السمن وان كان باعناً للمعنى في الظاهر وعلة له الا انه لما كان قائماً بذاته لم يدخل تحت
الحجي فنزل اللام: لتباين ما ذكره بقوله (لفاعل الفعل المثلل به) فتبع اللام الاولى والجار
تعلق قوله فلا (اي اتحاد فاعله) (اي المفعول له) (وقال عا) اي عامل المفعول له والفعل

والعامل فيه بتى واحد حدث يكون فاعله ما شخصوا احدا كقيام الضرب والتأديب بالتكلم
في قولك ضربت ناديا وكذا الجبن والقعود في قولك قدمت عن الحرب جينا قائما بالتكلم
وهذا (احتراز) به (عمادا كان فعلا لغيره) اى عمادا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون
فاعل الفعل العامل في المفعول غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم اذ كان كذلك
لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك فيكون اجتيازا فيلزم اللام
(نحو جئتك ابائى) فان المجئ الاول قائم بالتكلم والثاني بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وقائما
ما ذكره بقوله (ومقارناله) (اى للفعل المذكور) اى للفعل الذى اتحد فاعله وفاعل
المفعول له (في الوجود) لان الامس في التعليلات ان تقارن المعلل للمعلول اى لما جعلت علته
له وذلك (بان يتحد زمان وجودهما) اى وجود الفعل والمفعول له بتى يكون زمان المفعول له
و زمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت الفعل الواقع اليوم
فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاضك زيد امس (نحو ضربت زيدا تأديبا) اذ زمان
الضرب (الصادر الصادر عن المتكلم) (وتأديب) الصادر عنه ايضا (واحد) وهو الزمان
الماضى لان الحدث العلل هنا تفسير للحدث العلل فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا
فيه بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبت بالضرب بالضرب هو التأديب كذا في
الرضى (اذلا مغايرة بينهما) اى بين زمان الفعل وزمان المفعول له (الاباعتبار) بان تعتبر
ان زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد في الواقع والحقيقة (او يكون) عطف
على ان اتحد اى بان يكون (زمان وجود احدهما) اى زمان وجود احدهما من الفعل او المفعول له
(بعد من زمان وجود الاخر) بان يكون زمان احدهما شاملا ومحيطا لزمان وجود الاخر
سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له (نحو قدمت عن الحرب جينا فان زمان الفعل)
العامل في المفعول له (اعنى القعود) الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعنى الجبن)
القائم بالتكلم ايضا لان زمان وجود الجبن فيه احاط بزمان وجود القعود لان زمان
الثاني جزء من الزمان الاول والجبن بالضم والسكون مصدر صفات الجبان والجبن
بضمين لغة فيها وبضمهم قول جين وجنية بالضم والتشديد وقد جين الرجل يمين بالضم
جينا فهو جبان وجين ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجين كذا في الصحاح (و زمان
الفعل) (نحو شهدت الحرب باقا الصالح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصالح)
بينهما (بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب) لان زمان ايقاع الصالح بعض من زمان شهود
الحرب لكونه حاصلا في اثنائه وجزء من اجزائه (واحتراز) المصنف (بذلك القيد) اى
بالقيد الثالث وهو قوله ومقارناله في الوجود (عمادا) اى المفعول له الذى (اذ لم يكن) اى زمان
وجوده (مقارناله) اى زمان وجود الفعل (في الوجود) بان يكون زمان وجود الفعل حالا
و زمان وجود المفعول ماضيا (نحو اكرمت اليوم لوعدى بذلك) اى بالاكرام (امس)
فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المصل به الا انه لم يقارنه في

ولا يجوز ان يكون لنى
الجنس قبل رد على الشيخ
الرضى حيث قال انه لنى
الجنس ومنع وجوب
تكرار المرفوع بعد لان
التكرار انما يجتمع بينهما
وبين معمول ولا يخفى
على السارف بقاونه
بالمطرفة ان القضية متحركة
فان الرضى رد على ما في به
الشراح لكنه قدس سره
لم يفت الى رده ونفرد به
الظهور ضعف كلامه بل شيع
المشهور فبما بين الجمهور
وكلام الرضى ذلك قالوا
حمل ليس في لا شاذ مجي
في الشعر فقط نحو قوله من
سدالى اخر البيت
والظاهرات لا يصل لاحمل
ليس لا شاذ او لا يفسد
يوحد في كلامهم فمن من
خير لا منصوبا كغيرها
وليس في نحو لامرأ
ولا تنصرح الاولى ان
يقال هي التي في نحو لاله
اى لا التبرئة الا انه يجوز
لها ان ترتفع مكررة نحو
لا حول ولا قوة ويجب
ذلك مع الفصل بينهما
وبينها ومع المعرفة ويشذ
في غير ذلك نحو لامرأ
لنفسها في السمل قال
والظاهرات الاستغراق
مع ارتفاع الجند التكر
يدخلان التكررة في سياق
غير الواجب للعموم على
الظاهر سواء كانت مع
لا وليس او غيرهما من
حروف النفي او التثبي
والاستغناء ويحتمل ان لا
يكون للاستغراق مع
القرينة نحو لا رجل في

الوجود على التفصيل المذكور لأن زمان وجود الأكرام اليوم و زمان وجود الوعدا مس
 فمقترا (أو أمّا بشرط) البناء للمفعول (هذه الشرائط) الثلاث انتصابه باللام (لأنه)
 أي لأن المفعول له (هذه الشرائط) أي بوجود هذا الشرط. بأسرها فيه (بشبه المصدر)
 أي المفعول له المطلق الذي لم يحتاج في نصبه إلى الوساطة (فتتاق) المفعول له (بالفعل بلا
 واسطة) خوف بينهما (تعلق المصدر به) يعني فكما يشتمل الفعل على مصدره لكونه
 جزء من مفهومه فينصبه بلا واسطة كذلك يشتمل على المفعول له الذي وجد هذه
 الشرط فينصبه من غير واسطة أيضا في الرضى لأن لغة الأفعال كثيرا ما تعبى جماعة
 لهذه الشرط فصارت معها ظاهرة مشهورة في الفعالية والغرض أن يكون هناك ما يدل
 على اللام المقدرة المفيدة للمعية وحصول الشرط دليل عليها انتهى (بمخلاف ما إذا اختلف)
 من الاختلال (شيئا) أي بخلاف المفعول له الذي لم يوجد فيه واحدا أو شيئا أو
 ثلاثة من الشرط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه عن كونه في ضمن الفعل فلا يجوز
 انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل إياه (المفعول معه) قد سبق إعرابه (أي
 الذي فعل) معنى للمفعول (بمصاحبه) الجار والمجرور في محل الرفع على أنه نائب الفاعل
 والضمير المجرور راجع إلى الموصول وفيه إشارة إلى أن الفاعل واللام في قوله المفعول
 موصولة لهما المفعول معه على ما سيجي (والباقى قوله (بأن يكون) متعلقة بالمصاحبة
 (الفاعل) الذي قام به الفعل العامل في المفعول معه (مصاحبه) أي للمفعول معه (في صدور
 الفعل عنه) أي من الفاعل مثل استوى الماء والخبيث فان الاستواء مصاحب للخبيث حين
 استدال الماء (أو المفعول) عطف على قوله الفاعل أي أو بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول
 معه (في وقوع الفعل عليه) أي على المفعول مثل كفاك وزيد ادرهم فان الكفاية مصاحبة
 للمفعول معه وهو قوله وزيد حين تعلق بالمفعول وهو ضمير مخاطب (فقوله معه) منصوب
 لفظا للزوم ظرفيته إلا أنه مرفوع تقديره على أنه (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله المفعول كما قلنا
 آخرا (استند) بالبناء للمفعول (إليه) أي إلى قوله له لكونه مرفوعا تقديره قوله (المفعول
 كما استند) المفعول (إلى الجار والمجرور في) قوله (المفعول به) المفعول (فيه) المفعول له
 والضمير المجرور في الكل (راجع إلى) الألف و (اللام) لكون الألف واللام في اسم
 الفاعل والمفعول إياهما موصولا بمعنى الذي أو التي (واعتذر) بالبناء للمفعول أي بين المذر
 (عن نصبه) أعني عن نصبه مع كونه مفعولا مالم يسم فاعله قوله مفعول مالم يسم فاعله
 يجب أن يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بما جوزه) أي بالقاعدة التي
 أتمتها (بعض النحاة من استناد الفعل) بيان لما في قوله بما جوزه يعني جواز النحاة استناد الفعل
 أو شبهه سواء كان حبيبا للفاعل أو المفعول (لأنه لا يتم نصب) أي إلى الطرف الذي يجب
 نصبه على الطرف (وقد تركه) بالجر عطف على استناد الفعل والنصب برأيه إلى أن لا يتم
 أي ومن تركه لأن لا يتم نصبه وإتمامه (منصوبا جريا) أي لكونه جارا وائما (على ما هو عليه

الجار بل وجلان وأما إذا
 انتصب اسمها أو افتتح فهي
 في الاستغراق كأن ما
 جاني رجل طاهر
 في الاستغراق ويجوز
 العدول عنه للبرية نحو
 ما جاني رجل بل وجلان
 وما جاني من رجل نص في
 الاستغراق فلا يجوز ما
 جاني من رجل بل وجلان
 انتهى (قوله) اعلم
 أن المراد بالاستبدال هذا
 الترضي مبنى على الفعلة
 عما ذكره في تعريف
 الفاعل ولا يخفى عليك أن
 أمثال ذلك مما لا يثبت
 بالمواخذة والنسبة
 إلى الدعول لظهور أن
 الغرض إيقاظ الطالب
 من نومة الغافلين وليس
 مبناه الفعول (قوله)
 علامة كون الاسم مفعولا
 أي من حيث أنه علامة
 كون الاسم مفعولا لا
 يبطل طرف تعريف علم
 المفعولية ولا طرف تعريف
 المنصوبات يمرت
 بملاحظات صلحين وصلحين
 بل صمدت بزيده وقوله
 وهي أي علامة كون الاسم
 مفعولا لم يبدل الحقيقة فلا
 حاجة إلى تقييد الأمور
 الأربعة بالحقيقة هكذا قيل
 وفيه ما فيه (قوله لصحة
 الإطلاق صحة المفعول على
 من غير تقييده بل هذا
 بحسب اللغة وأما اصطلاحا
 فيصح الإطلاق على كل
 من النحاة وهو ما قرن
 بضم الفاعل ولم يستداليه
 ذلك الفعل وتعلق به تنقلا
 عندهما ولا يخفى أنه

في الاكثر) اى على الحالة التى يكون ذلك الظرف واقعا عليها فى اكثر الاستعمال وهى
النصب على الظرفية (والى اى الى ماجوز به من النحاة وانه) ذهب) بالبناء لمفعول
ونائبه قوله اى (في قوله تعالى لقد قطع) انقطع التفرق وبالفارسية را كنده شدن (يتكلم)
حال كون هذا القول جارا (على قراءة النصب) واما على قراءة الرفع يبنى رفع يتكلم فليس
مما نحن فيه (وذكر (في بعض الحواشي ان هذا الرأى) اى هذا التوجيه يبنى استناد الفعل
الى لازم النصب وابقاؤه منصوبا (شريف) اى مقبول حسن (جدا) قوله جدا منصوب
على انه مفعول مطلق الفعل واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا لجل ما هو محط الفائدة
وهو ما لم ينصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل وحلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى
مصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدرا للفعل وعن جعل المصدر نائبا عن الفاعل وفى
حاشية العاصم لحلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل
مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اسلا انتهى (وقيل الوجه) فيه (ان يجعل) قوله المفعول
معه (من قبيل) قوله (وقد جعل) ماض مبنى للمفعول مثل قيل قال حال التقى بينه وبينه
يجول حولا لى حيز وباه قال كذا فى الصحاح (بين العبر) بالفتح الحمار الوحشى والا هلى
ايضا والاقى عبرة (والنزوان) بفتح الحين الوب قال تزا الذكر على الاقوى بزوايا الكسر
والمد اذا وب عليها وباه عدا اى وقع الحيلة بين الحمار نفسه وبين نزوه على الاقوى (فان)
مفعول مالم يسم فاعله فيه) اى فى هذا القول (الضمير) المستكن (الراجع الى مصدره) اى
مصدرا للفعل (اى حيل الحيلة لان) لفظة (بين لازم مظهرية) اى لكونه دائما منصوبا
على الظرفية (لا مقام الفاعل) اى لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع
وكذا اما مقامه واذا اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا
ومرفوعا فى حالة واحدة وهو متمم (فعل هذا) اى على الوجه الذى قيل (يكون مناه) اى
معنى قوله المفعول معه (الذى فعل فعل بمصاحبه) بنا (على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله)
لقوله المفعول معه (ضمير) مستكن فيه (راجعا الى مصدره) الذى هو الفعل (و) يكون
(الضمير الجارور) فى مرفوعا (الموصول) وهو الالف واللام فى قوله المفعول (هو)
مذكور) خبر لقوله هو الراجع الى قوله المفعول معه والجملة استئناف (بعد الواو) ظرف
للمذكور (احتراز) اى قوله بعد الواو احتراز فيكون خبر محذوف (عن المذكور) اى
الذى ذكر (بعد غيره) اى غير الواو (كالفاء) وهم حتى والباء فانها وان كانت تقيده معنى
المصاحبة والمعية الا انها المالم تكن اصلا فيها لم يكن المذكور يسدها مفعولا معه (لمصاحبة
معمول فعل) لا زما كان الفعل او متعديا يخرج مثل كل رجل وضيته فانه مذكور يسد
الواو للمصاحبة والمعية لكن ما بعد هالا يصاحب معمول فعل وهو ظاهره وليخرج المعطوف
بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم قصد المصاحبة مثل جاني زيد وعمر وقان
المقصود منها الجمعية فى الجى سواء اجاء معا او متفرقا (اللام) فى قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور)

ينقض بمفعول مالم يسم
فاعله فانه مفعول ولم يشمل
التعريف الا ان يقال
اطلاق المفعول عليه
باعتباره ان كان فى الاصل
مفعولا اصطلاحيا وقوله
بغلاف الفاعل فيه نظر
لاتنقاضه بضرته تأديبا
وكرهت كراهى وفعل
الضرب والتأديب ولت
زيدى ضربه فانه يصح
اطلاق المفعول على هذه
لان يقال لا يصح اطلاق
المفعول على الاربع مطلقا
بل بالنسبة الى بعض
افرادها وينفتح بمن هذا
وجه آخر لوصف المفعول
بالمطلق فان ذلك محذور اطلاق
المفعول على الضرب مثلا
باعتبار تلقى الفعل به
وقوله عليه فانه تقول
ضربت الضرب وبهذا
الاعتبار هو مفعوله
لالمفعول المطلق قلت
المفعول فى اللغة ما يصح
وقوع الفعل عليه وجميع
افراد المفعول المطلق
كذلك حتى ضربت ضرا
بغلاف الفاعل الاربع
وليس المفعول ما يصح
وقوع الفعل عليه بل ما
وقع عليه الفعل بالفعل ثم
يقول كون التأديب
مفعولا باعتبار اديه
واما المفعول فى توقف
ضرته تأديبا فهو الضرب
ليس الاو كذا المفعول
فى كرهت كراهى
الكرامة للنفقة بكرهتى
وقوله فعل الضرب
التأديب مما لا يول عليه
اذا دلعت من المارة ضرب

يعني الالام ههنا للتليل كقولك ضربت زيداً للتأديب اي لاجل التأديب (اي يكون ذكره)
اي ذكر معمول معه (بعد الواو لاجل مصاحته معمول فعل) والمصدر ههنا مضاف الى
المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (واقادته ايها)
معتوف على المصاحبة والضمير المحرور الى الواو والمصوب الى المصاحبة اي ولاجل اقادة
الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع في اصل الوضع (سواء) خبر مقدم (كان
ذلك المفعول) اي المفعول الذي كان المفعول معه مصاحبه (فاعلاً) للفعل العامل في المفعول
معه ولفظ كان في تأويل المصدر مبتدأ (نحو استوى الماء والخشب) اي في العلوي وصل الماء
الى الخشب وصار مساوياً لها بحيث لم تكن الخشب ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشب
ههنا مقياس يرفعه قدر ارتفاع الماء وقفاً فوقاً ما يفوق ما وقته زيادته فيكون فيها
لكل يوم حد حتى ينتهي الى الحد الذي يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه وههنا هو الخشب
ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء في الاستواء على ما ذكرنا (ار)
سواء كان ذلك المفعول (مفعولاً) لذلك الفعل (نحو كفاك) وزيد ادرهم فان المفعول معه
ههنا هو زيد اذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخطاط في كفاية درهم
واحد له ما على سبيل الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اي الفعل العامل في المفعول
معه (لفظاً) (اي لفظياً) يعني منسوباً الى اللفظ يعني ملفوظاً) كالنابئين المذكورين اللذين
ذكرهما الشارح في تعميم المفعول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ بهما (او معنى)
(اي معنوياً) مستبطن من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره (نحو مالك) وزيد ا
لان الجار والجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة لاحتياج الاول الى الفعل ولكون
الثاني اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثال مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل
المعزى وهو الكاف فيما صرح من الفعل (اي ما تنصع وزيداً) وما تلابس وزيداً وغيرهما
(والمراد بمصاحبة) اي المفعول معه (لمفعول الفعل) فاعلاً كان المفعول او مفعولاً لفظياً
كان الفعل او معنوياً (مشاركته) اي المفعول معه او المذكور بعد الواو (له) اي للمفعول
الفاعل والمفعول (في ذلك الفعل) يعني يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو وشريكاً
للمفعول في فعل الفاعل فيه ما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر ولا ينفصل يعني يكونان
(في زمان واحد) مصاحبين فيه (نحو سرت وزيداً) فان المفعول معه فيه شريك للمتكلم
الذي هو الفاعل في السير في وقت واحد وقير هما معانيه حين وقع السير من المتكلم وقع
من المفعول معه في ذلك الزمان ايضاً وبالعكس (او) مشاركته له في ذلك الفعل في مكان
واحد نحو لو تركت (الرواية) ساءاً لتأنيست لا الخطاب ولا التكلم مبنى للمفعول (الناقة) نأته
(وفصيلها) اي مع فصيلها في مكان واحد (لرضعها) جواب لوى وضع الفصيل الناقة
والمفعول معه فيه كان شريكاً له مول الفعل وهو الناقة في ذلك الفعل يعني في الترك يعني لو
اقيمت الناقة مع فصيلها في مكان واحد لرضعها لاولم يكن الترك والابقاء في مكان واحد

وادب والضرب فيها غال
لمزيد في ضربه ليس
مفعول المتكلم والمبرزة
واعلم ان المصنف قال
في الصرح قد اورد على
حد المفعول المطلق اولهم
ضرب ضرب شد بدفاته
اسم لا فعله فاعل فعل
مذكور بمقتضى لفظه فيجب
ان يدخل في الحد واذنا
دخل في الحد وحبان
ينصب لانه اذا لم يعرف
غير فعله وهو غير وارد لانه
عندنا داخل في الحد ولا
شك ان ذكرنا تعريفه
ههنا لينصب ولكن بعد
ان عرفنا منه قسماً يجب
رضه وهو اذا قصدت
اقتضت مقام الفاعل وجملة
احداً جزئيين فاذا حصل
الاعلام بذلك فما حد
المفعول المطلق باعتبار
ما هو مفعول مطلق وجب
دخول الرفع في
الحد وان كان من حده
تعريف لنصبه لان ما تقدم
بغير تخصيصه لان خاص
وقد ذكر ان حكمه الرفع
فكانه قبل ههنا ينصب هذا
المحدود في غير المحل
الخاص الذي عرفنا ان
وله واجب فيما تقدم
واستغنى عن ذكره ههنا
لان ذكره راجع الى
تكرير محض لا فائدة فيه
زائدة لانه لو ذكرناه
ذكرنا عين ما تقدم بين
لا جهة الى الاختراجه
فلزوم وجوب انه لو ذكر
لكان خطأ الا ترى انه
يكون مخرجاً من حد
المفعول المطلق ولقد قلنا

لم يقدر ان يرخصه في هذا المثال يكون تاسير يمكن في الزمان ايضا لان الشر كفي المكان تستلزم
 الشركة في الزمان دون العكس الا ان المقصود فيه الشر كفي المكان فقط ليكون مثالا له
 يقال رضع الصبي بالقراسية وشرخو روده كودك يعني شجرة اشر ما درخود خورده
 شده (فلا يتقضى) تعريف المفعول معه بالذكور بعد الواو العاطفة المراد منها الجمع
 المطلق لا الاشتراك في الزمان الواحد والى المكان الواحد (نحو جاني زيد وعمر) ورأيت
 زيد وعمر امررت زيد وعمر (قائما) اي الواو في هذه الامثلة لا تدل الاعلى المشاركة
 (اي) مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (اصل الفعل) يعني في الجمي والروية والمرور فقط
 (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المجتبان في زمان واحد لان المراد اجتماعهما في الجمي
 سواء يجتبان في زمان واحد ولا وكذلك غيره يعني يحتمل ان يكونا لصاحبين في الجمي في
 الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما قبل حصوله من الاخر (اعلم ان مذهب
 جمهور النحاة) احتزبه عن عبد القاهر فانه جعل الواو فيها عاملة في لانها لما كانت ههنا
 بمعنى المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعني عمل النصب مقلها وقال الزجاج
 هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب متابه وافادت فائدة نحو
 استوى الماء صاحب الحشبة والاخفش نصبه نصب الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف
 والكل تصنف وتكلف لا يخفى على من له ذوق سليم (ان العامل في المفعول معه) يعني
 الناصب له (الفعل) المقدم سواء كان لازما او متعديا فاما كان مفعول (او متاء) اي العامل
 الناصب له معنى الفعل فيها كان امرا متبوعا بمتبوع من فحوى الكلام متوسط (الواو التي
 بمعنى مع) يعني تكون الواو واسطة بين العامل والمفعول كان اذا غلبت واسطة بينهما
 (واثما وضعا) اي النحاة والعرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقول لان الواو اضين في
 الحقيقة العرب والنحاة يقولون كلامهم (الواو موضع مع) ما لفظا (لكونها) اي الواو
 (اخضر) منها والاختصار مطلوب في الكلام وامامني فلاستدانة المصاحبة (واسلها)
 اي اصل الواو (واو العطف التي فيها معنى الجمع) المطلق لا تريب فيها ولا تعقب ولذا لم
 يجوز تقدم المفعول معه على ماصحبه ولا على عامله كالمجاز تقدم المعطوف على على ما عطف
 عليه ولا على عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فاسب معنى المعية) لها وفي الرضى
 قالوا لا يتقدم المفعول معه على عامل في صاحبه اتفاقا كالا يتقدم على ماصحبه فلا يقال
 والحشبة استوى الماء انتهى ولا يقال ايضا استوى والحشبة الماء بخلاف سائر المعاني حيث
 يجوز تقدمها على عواملها ولما بين اجمالا ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله
 لفظا ومعنى اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا النشر على ترتيب اللفظ فقال مصدرا
 كلامه بالعامية (فان كان) وهذا الكلام ايضا ساق وتفسير لبيان ان المذكور
 بعد الواو في اي مقام قصد لذكره بعدها المصاحبة جوازا او جوابا (اي وجد)

ان المفعول المطلق نفسه
 يرتفع اذا التزم مقام الفاعل
 فيصير حاصل الامر
 هو مفعول لمطلق وليس
 بمفعول مطلق من جهة
 واحدة وهذا ظاهر
 القصد غير خلاف للفظ
 المستقيم وجعل استثناء ذلك
 اي اقامته مقام الفاعل
 شرطا في نصبه ليس
 اخراجه عن حقيقة فان
 في الحقيقة مثله وقد ورد
 مثل ذلك في المفعول به
 والمفعول فيه وغير ذلك
 هذا كلامه وبظاهر فساد ما
 اتى به القائل من الاستثناء
 لزوم حذف ولم يستدله
 بذلك العمل الا ان قال ذلك
 تعريف النصب من
 المفعول ومعديه (قوله)
 وانما يلفظ الاسم قبل
 ما ذكره في وجه زيادة
 الاسم واضح لامر به فيه
 انما الثاني في تخصيص
 المفعول المطلق بزيادة
 الاسم في تعريفه دون
 اخواته لانه احتج الى ما
 قبل ان يزداد لاخراج
 ضرب الثاني في ضرب
 ضرب زيد فان ضرب
 الثاني ما فاعله مفعول
 ويجه عليه امران احدهما
 ما قبل ان ضرب الثاني
 ليس ما فاعله لانه
 لا يجوز صفات الثاني
 التضمة على الالفاظ وانما
 يخرجون صفات الثاني
 المطابقة ليهما ماثول
 انه لا يقع لاخراج زيد
 ضارب ضارب فالوجه ان
 يقال زيادة الاسم ههنا
 وتركه لخواه تعني في

يشير الى ان لفظ كان ههنا لغة لا يحتاج الى خبر فيثبت يكون قوله لفظا منصوبا على التمييز وعلى الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز ان يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة مناسبة للمقام كقبي الشارح في التفسير (الفعل) الذي قصد مصاحبة المفعول معه لمموله ولذا قال الشارح (اي ما يدل على الحدث) يريد به الفعل اللغوي وهو الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحي (فيم) ذلك (الفعل) الاصطلاحي (واسعى الفاعل) مثل اناسا وزيدا (والمفعول) مثل انما مضروب وزيدا (والصفة المشبهة) مثل انما طريف وبكر (واي غيرها) اي غير هذه المذكورات كالمصدر مثل اعجبني سهر زيدا وعمر (لفظا) اي من حيث اللفظ وحال كونه ملفوظا او ان كان ما يدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو للتحال اي وقد جازا والمعلق فيكون الجلة معطوفة على الشرط (اي لم يجب) (المعلق) اي جعل الواو للمعلق وعطف ما بعدها على معمولي الفعل (ولم يتبع) ذلك المعلق ايضا يعني الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعني سلب ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعامة سلب الضرورة عن احد الطرفين دون الآخر يعني الوجوب او الامتناع والخاص عنهما معا (فلا يتقضى) هذا الكلام (يمثل ضربت زيدا) عمر الوجوب للمعلق بقرينة المعطوف عليه (فه) اي في هذا المثال لان المعية والمصاحبة في الضرب في مكان واحد وزمان واحد متضمنة فتكون الواو للمعلق (فالوجهان) جواب الشرط (اي المعلق) اي جعل الواو للمعلق فيثبت يكون ما بعدها معطوف على ما قبلها لان الاصل فيها هو المعلق (والنصب على المفعولية) اي نصب ما بعدها على ان يكون مفعولا معه مصاحبا لمعمول الفعل (جائز ان) اذا لامع من واحد منهما مع رجحان المعلق لكونه اصلا والمعمل بالاصل هو الاول عند التمارض (نحو جئت فاو زيدا) وجئت اليوم وزيدو زيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل المعلق ههنا متينا لان الفصل وان كان قائما مقام التأكيده لانه لم يكن مثله من كل وجه (بالرفع) اي رفعه وزيد (على المعلق) اي ابقاءه على ان يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل لامكان التأكيده بالتفصيل (وزيدا) (بالنصب على المفعولية) اي على ان يكون مفعولا معه لمصاحبه معمول فعل في زمان واحد (وان) عطف على قوله جازاى وان كان ما يدل على الحدث لفظا (لم يحز المعلق) اي عطف ما بعدها على انه مفعول معه حيث لا وجه يتبع (المعلق) مانع (تعيين النصب) اي نصب ما بعدها على انه مفعول معه حيث لا وجه سواء وعند الجمهور والنصب مختار ههنا لا واجب فيثبت يكون المراد بالتعيين التعيين الاستحسانى وذلك مبنى على ان المعلق على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيده بالتفصيل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح على ما سيجي (مثل جئت وزيدا) فمعين ههنا ان يكون زيد منصوبا على انه مفعول معه (فان المعلق) اي عطف زيد على الضمير

البیان والشارح جعل الاسم معذوقا في تعريفات اخواته اكشفه بذكره في تعريفه وتقول ان المصنف قال في التبرج ذكر ههنا اسم ولم يذكر لفظا في غير من الحد ودلا ولم يذكره لورده عليه ضربت ضربت اذ هو شئ فله فاعل مذكور فاحترز منه باسم واكثر من ذلك الرضى قال لان اراد بقوله فله المتكلم او جده بالقول اي قاله بالقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مقول فلم يكن اذن داخل في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باختيار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا المعلق القول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وتأويله باللفظ يدخل جميع المقاميل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظ او جده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا ويوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فله ان فعل منضوب الذي هو الفاعل فلم يكن داخل حتى يخرج لانه اذن فعل منضوب ولم فعله هذا ولأنه الشارح واران عدل منه الى هذا الوجه والمجب من الرضى انه قال بعد ذلك شارحا لقوله وتكون للتأكيده المراد بالتأكيده الصدر

المرفوع المتصل (فيه) اى فى المثال بالذكور (متنع لعدم الفاصلة) بينهما معنى (لا) توجد
الفاصلة التى تكون (بتأكيد) الضمير المرفوع (التصليا) لضمير المرفوع (للتفصل
ولا يفيد) كالنقل بينهما بالطرف او غيره (وان كان) اى وجد (الضلع) اى ما يدل على
الحديث سواء كان فصلا اصطلاحيا او غيره كاسبق (معنى) تميز احوال واخبار لكان على
تقدير كونها ناقصة (اى امرامعنوا مستطاع من اللفظ) من غير تضرع به ولا تقديره
وفى الرضى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون فى اللفظ مشعر به قوى او لا
قالوا نحو مالك وزيد الان الجار والمجرور متعلق بالضمير او بما فى معناه نحو ماشاءك لانه
بمعنى فطكت وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى فعل والثانى اعنى الذى لا يكون
فى اللفظ مشعر بالعامل قوى نحو مانت وزيدا فهنا العطف اولى بلا خلاف وان قصد
لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو لا الاستهامة الى هنا كلامه (وجاز) هو كالاول
فى التوجه الا انه هنا سلب العام (اى لم يمتنع) (العطف) اى عطف ما بعد الواو على
ما قبلها بان تكون للعطف لامصاحبة (تعيين) جواب الشرط وقيل اختير (العطف) اى
عطف ما بعد ها على ما قبلها (حيث) اى لانه (لا يحمل) الكلام (على عمل العامل المعنوى
بلا حجة مع جواز وجه آخر) غير الحمل على عمل العامل المعنوى (وهو) اى الوجه
الآخر (العطف) يعنى اذا جعل الواو لامصاحبة وجعل ما بعدها منصوبا على انه مفعول
معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى واذا جعل الواو لاهلطف وعطف ما بعد ها على
ما قبلها يلزم الحمل على عمل العامل اللفظى فتعين هذا لكون العامل اللفظى اقوى من
المعنوى وعند وجدان المعنوى لا تأثير لضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجته الفعل
فلا ينصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاولى ولذا قال الرضى يجوز العطف فيه بلا
تكلف (نحو ما يزيد وعمر والا) عطف على جاز (اى وان) كان الفعل امرا منصوبا
مستطاع من اللفظ ولكن (لم يجز العطف) اى عطف ما بعدها على ما قبلها (بل امتنع)
العطف (تعيين النصب) اى جعل الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها على انه مفعول معه
للعامل المعنوى (حيث) اى لانه (لا وجه سواء) اى سوى النصب لانه اذا تقدير العمل
بالا قوى وهو العطف وامتنع بكتفى بالعمل بما هو الادنى وهو النصب على انه مفعول معه
(نحو مالك وزيدا) وما شئت وعمر) انما اوردهم لتعين مع انه يمكن ايضا ما هو المراد
المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد بوجود مع حرف الاستفهام والجار والمجرور
كافى المثال الاول مع حرفه ايضا والاسم كافى المثال الثانى (فانه امتنع العطف) اى
عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور (فهما) اى فى المثالين المذكورين واما هما
(لان العطف على الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر كالثال الاول او
بالاضافة كافى المثال الثانى (بلا عادة الجار) فى المعلوم حرفا كان او اسما (غير جائز)

الذى هو مضمون الضمير
بلا زيادة شئ عليه من
وصف او عدد هو
قوله الحقيقة تأكيد للضمير
وتسوية لم يتطعن منه لعدم
ورود اعتراضه ومازعه
القاتل من انه لا يتنع
لاخراج زيد ضارب
من الدخول من كون معنى
هذا الاسم مقابلا لضمير
الفعل المذكور هنا لك فان
كان هذا اسما لاسم الفاعل
مثلا لم يكن هو كذلك فلا
محدود وما ذكره قدس
سره ليس كما ينبغي
لضرورة ان الفعل
المطلق ليس هو اللفظ
المجرور من معناه بل اللفظ
مفعول به اعتبار لانه على
ما صدر عنه وقام به ليس
الاحتمال ايضا قوله يصحده برع
احتمال قولهم كون ما بعد الواو
من المعنى الا ترى انه لو كان
كذلك لزم ان يكون معنى
معنى (قوله) وخرج به
المصادر الى ما ذكر فعلها
لاحقيقة ولا حكمها نحو
الضرب واقرب على زيد قيل
وكذا خرج نحو ويل لك
واو العطف والضرب وقت
او انفس ضرب وقت لكن
لم يخرج بعد ضرب شديد
فى قوله ضربى ضرب
شديد وضربى انواع او
الضرب وانما هو لاخراج مثل
اضارب زيد وضرب زيد
شديد ثم قيل وتحقق
الكلام ههنا ان معنى اسم
ماضيا فاعل فعل منه كقول
انه اسم يدل على ما فعله فاعل
بحسب التركيب مثلا ضربا
فى ضربت ضربا يدل على ان

المسبي و ههنا لم يمد (ولم يحز) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذ لم يحز المطف على الضمير الجور و فلم يحز المطف على الاسم وهو الشأن ليكون عملا بما هو الاقوى وهو المطف والعمل بالادنى لا يجوز الا عند امتناع العمل بالا قوى باى وجه كان وههنا يمكن ان يعمل بالا قوى فاجاب عنه بالواو الاستثنائية بقوله ولم يحز (عطف عمرو على الشأن) كما لم يحز على الضمير الجور و لانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ ما شئت و نفس عمرو فيكون السؤال عن شأن الخطاب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شأنهما لان مثل هذا الكلام انما يستعمل في هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا اعلاه الشارح بقوله (اذا السؤال عن شأنهما لا عن شأن احدهما ونفس الاخر) يعنى مراد المتكلم السؤال عن وصفهما وليس مراد المتكلم السؤال عن وصف الخطاب ونفس عمرو ولا هو ولا عطف عمرو على الشأن يكون السؤال عن شأن الخطاب ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال لما سبق آتفا وقال الخشبي ويجوز العطف على الضمير بحمل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شأنهما وعلى الشأن فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى وجاء ربك فيكون السؤال ايضا عن شأنهما لان المعنى يكون وشان عمرو والنصب ان ترجع باسلامة من الحذف ترجع هذا ان التقدير ان بالاستغناء من اعمال العامل المعنوى انتهى كلامه غلطا وهذا ان التقدير ان كانا جائزين لانهما لا يتخلو عن تكلف وانما حكمنا بمنوية الفعل في هذه الامثلة الواردة لتعين المطف او تعين النصب بشر الى ان الامثلة التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالاخري (لان المعنى) اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك (ما تصنع) (وما ياتيك) مثل بلاس بالياء التحتية او الفوقانية فيكون من باب حذف المفعول او الاكتفاء والعمل بالمقايسة او الاحالة على فهم المتكلم (ففى ما شئت و زيد) قولك (ما تصنع وزيدا) بالياء التثنية من فوق في هذا التفصيل تسرع على خلاف اللفظ (ومعنى مالك و زيد ايضا) اى كالتالى الاول قولك (ما تصنع وزيدا) بالياء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والجور وفيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون التفسير الدال على الخطاب لان المفسر عن المفسر ومعنى ما يزيد و عمرو) قولك (ما يصنع زيد و عمرو) بالياء التثنية من تحت لان الجور وههنا اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك (الحال) من حال الشيء يحول اى اقلب سعى هذا القسم بالانقلاب ونحوه غالباً (ما فرغ من المفاعيل) الخمسة (تشرع في الملحقات) اى في بيان ما يلحق بها) وانما الحق الخلالها من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا نص خاص بالمفعول فيه لما سبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها بين هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية ايضا (وهو) اى الحال لان الحال يذكر ويؤتى (ما) اى شئ مفرد كان او جملة وان حملت

الضرب لعله المتكلم فعل هذا اسم مافعله فاعل اخرج جميع المصادر فلا حاجة لاجرائها الى اليد مذكروا فاعملوا لاجراء مثل اضارب زيد وضرب زيد بشدة ولا الى قوله بمناه لاجراء تأدييات ضربت تأدييات وناهاها لاجراء اقاتل وضارب زيد بسبيل النافع فان ضارب اسم مافعله فاعل اقاتل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمناه وبهذا اندفع عن التعريف وورد نحو كرهت كراهي فان كراهي لا يدل بحسب التركيب انه فاعل ولا غنى على التأمل الخبر ان كراهي على ما لوجه اما الاول فلان مثل قوله ضرب بشدة في ضرب في ضرب بشدة وكذا قوله وضرب انواع داخل في الحذف فكيف يصح اخرجه يعنى من القيود فان قلت نعم ان الاسم كذلك الا انه قدس سره ما اخذ الفعل المذكور اعلم ان يكون حقيقة او حكما توجه ذلك فلذا ذكرك الضمير انما يشمل ما يصل للفعل في جميع المواضع بخلاف المصدر فانه لم يثبت له ذلك تصوره عما هو كذلك لفظا ومعنى كاذ كروه في ما بحث الاضافه المصدر وبه يظهر سر سبوت المفعول المطلق للفاعل دون المصدر واما الثاني فلانه على تقدير تسليم حصول صاده بما اتركب اليه

لفظة ما مع من الاسم الحقيقي والحكمي وفسرتها بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة كالخال
المفردة او حكما كاتكون جملة تله وجه (بين هيئة الفاعل) اى وصفه حال صدور الفعل
عنه مثل جاني زيد راكبا فان الحال هنا بين حال زيد ووصفه عند صدور الجي عنه وهو
الركوب فيكون قوله راكبا مبيدا لوصف الركوب عند كون الجي صادرا عنه (او) هيئة
(المفعول به) حال وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا قارسا (اى من حيث هو فاعل يصدر
عنه) الفعل (او مفعول به) يعنى يقع عليه الفعل (كاهو الظاهر) قوله ما بين جنس شامل
للمعروف وغيره (فذكر الهيئة يخرج ما بين الذات كالقنين) فان التميز وان كان ميثا الا انه
بين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة او مقدرة نحو رطل زينا وطاب زيد
ففسا وسياى (او باضافتها) اى اضافة الهيئة (الى الفاعل او المفعول به) يخرج ما بين هيئة
غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ او الخبر او غيرهما فان كانت ميثا الهيئة لان
تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل او المفعول به (نحو زيد العالم اخوك) او اخوك زيد العالم او
ان زيد العالم اخوك وان اخاك زيد العالم او كان زيد العالم اباك او غيرك ذلك (وقيد الحلية)
اى بقوله من حيث هو فاعل او مفعول به (يخرج صفة الفاعل) مثل جاني زيد العالم (او)
صفة (المفعول به) سواء كان بالواسطة نحو رايت زيدا العالم او بالواسطة نحو مررت زيد
العالم فانها) اى صفة كل منهما (تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا) اى سواء صدر
عنه الجي او لا سواء وقع عليه الفعل او لا بل كل واحد من الفاعل او المفعول به هو صوف
بالعلم مطلقا (لا) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به (من حيث هو) الفاعل
(فاعل او) المفعول به (ومفعول به وهذا التردد) اى التردد المفهوم من كلمة (او) على سبيل
منع الخلق) يعنى ان الحال لا يتخلو من ان بين هيئة الفاعل او هيئة المفعول (لا) يكون هذا
التردد على سبيل (الجمع) بحيث يتعم ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل
يصح ان يجمع الحال بينهما (ولا يخرج منه) اى من التعريف مثل ضرب زيد عمر اراكين
فالاولى (الجمع بينهما) لا يخصص ولا مانع من التفريق نحو لقيت زيدا راكبا ولقيت زيدا
راكبا راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز
وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هندا مصدا متحذرا ولقيت هندا متحذرة مصدا فهذا
اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بمنح صاحب
نحو لقيت متحذرا زيدا مصدا ونحو زعلى ضعف جعل حال المفعول بحجة وتأخير حال
الفاعل نحو لقيت زيدا مصدا متحذرا او المصدا هو زيد كذا فى الرضى بل هذا هو الاول
فيكون الاول للثاني والثاني الاول وفصل اولى من فصاين وفى الهندى مثل لقيت مصدا
متحذرا على الجمع فى الاول والتفريق فى الثاني وهذا دل على ما قلت (لفظا ومعنى)
تمييز عن الفاعل او المفعول او حال منهما واخبر لكان المقدور الى الاخير ذهب الشارح
حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (او المفعول به) (الذى وقع الحال

تكلف يحكم بطلانه
اصحاب الذوق و
در الشارح حيث اثن
بيان فواش الشهود وتطبيق
الحال بالحدود يوجه لا
يعوم حوله ثابتة تكلف
ولا يرى في سبيله تصف
(قوله) بل المراد ان معنى
الفعل مشتدل عليه اشتال
الكل على الجزء قبل غفل
الشارح عما ذكر ان الفعل
اعلم ان الاسم الذى فيه
معنى الفعل عين يمتكن
المفعول المطلق ولا يكون
مشتلا عليه اشتال الكل
على الجزء اذا كان مصدا
او المراد باشتال العامل
على معنى المفعول المطلق
ليس اشتاله على مفهوم
لفظه بل على ما قصد به
من الافراد لا ينقض
نحو ضربت الواعا فان
ضرب يشتمل على ما صدق
عليه انواع لاصل
مفهومها لان الضرب
المقصود منه فى انواع
ثم خروج فاعداها
لو كان التأديب غير
الضرب اما اذا كان
فى التحقيق عنه فلا يخرج
وليس عن سلامة الدهن
فان الصمم الباقى لا
يتناول المصدر كما عرفت
وعلى تقدير التسليم لا
يكون ذلك من القول
لفسورة فان الفعل
الحقيقى كذلك فيكون مبنى
البيان ذلك وكلام القائل
انما يصح ان لو لم يرد بالفعل
حقيقته اصلا بل لو لم يرد به
شئ سوى المصدر وهو
بمعنى الفساد (قوله

عند لفظا اى لفظيا) يحذف اليه النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبرا والفاعل
اللفظي او المفعول اللفظي لا يكون الا (بان يكون فاعلية للفاعل او مفعولية للمفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه) يبنى لا يكون الفاعل فاعلا ولا المفعول مفعولا
بان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به ملفوظا ومنطوقا
غير فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك (من غير اعتبار معنى خارج
عنه) اى عن الكلام كما اعتبر فى الفاعل المتوى فى قوله هذا زيد راكبا او المفعول
المتوى فيه ايضا وسأنى تحقيقه (فهم) ذلك المعنى الخارج عن الكلام (من
فحوى الكلام) فحوى القول معناه يقال عرفت ذلك من فحوى كلامه اى معنى كلامه
مقصورا اى محدودا وفى الحديث من اكل من فحوى ارض لم يضره ماؤها بنى البصل
كذا فى الصحاح (سواء كانا) اى الفاعل او المفعول (ملفوظين حقيقة) كما مر من قوله
ضرب زيد عمر ارا كين (او حكما) كما سيجى من الامثلة (او معنى) معطوف على لفظا
(اى) كان الفاعل او مفعول به (منطويا) وهما لا يكونان الا (بان يكون فاعلية للفاعل
او مفعولية للمفعول باعتبار معنى فهم) هذا المعنى (من فحوى الكلام) بحيث (لا) يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية للمفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اى باعتبار لفظ الكلام
ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام (والمراد بالفاعل) الذى فى تعريف
الحال (او المفعول به) الذى هو كذلك (اعم) يبنى ان يكون كل واحد منهما اعم (من ان
يكون حقيقة او حكما) يبنى ان يكون الفاعل فاعلا حقيقيا او المفعول مفعولا حقيقيا
كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلا ومفعولا حكيمين كاسيأتى
من الامثلة (فيدخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال عن المفعول معه لكونه) اى لكون
المفعول معه (فى معنى الفاعل) لمصاحبة اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيد راكبا
ومثل ماشائك قائما حال من الفاعل معنى اذا المتى كاسبق ما تصنع قائما ومثل استوى الماء
والخشبة اى مقرونة (او) لكون المفعول معه فى معنى (المفعول به) لمصاحبة اياه فى وقوع
الفعل عليه مثل كفالك وزيد اعمه ادرهم (وكذا المفعول بالمتعلق) يبنى يجوز الحال
من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز منه لكونه
فى معنى المفعول به (مثل ضربت ضرب شديدا) فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول
مطلق معرف باللام ومثله جلست الجلوس كثيرا يبنى اوقمت الجلوس حال كونه كثيرا
(قائم) اى مثل ضربت الضرب شديدا (اعنى احدثت الضرب شديدا) فيكون مفعولا به
وشديدا حالامنه (وكذا) اى كاي دخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول المطلق
فيه (يدخل فيه) ايضا (الحال عن المضاف اليه) اذا صبح حذف المضاف واقامته المضاف اليه
مقامه (كما اذا كان المضاف) الذى اضيف الى صاحب الحال (فاعلا او مفعولا بصح حذفه)

والمراد باشتال العامل
اشتاله على ماضيه
من الافراد باطل لظهور
استحالة ذلك فى نحو
ضربت ضربا والامر
فى الكل سواء ولا ينقض
نحو ضربت انواعا
من الضرب لان الامر فيه
ايضا باعتبار المفهوم فان
كون الانواع مفعولا
مطلقا انما هو لاشتاله
على الحقيقة التى كان بها
كذلك قال الزمخشري وقد
يقرب بالفعل غير مصدره
مما هو معناه وذلك على
نوعين مصدر وغير مصدر
ومثل لغير المصدر بهذا
المثال اى ضربت انواعا
من الضرب وقال المصنف
فى قوله ذلك قد تبين انه
اراد بغير المصدر المفعول
المتعلق الذى ليس له فعل
يجرى عليه مذكور ولا غير
مذكور نحو قولك ضربت
انواعا من الضرب لان
الانواع ليست مصدرا
باعتبار ان لها فعل يجرى
عليه اذ النوع انما هو
موضوع تسم من اقسام
الشيء على اى صفة كان
ولكنه استعمل فى هذا
الحال بخصوص مراد به
ضرب بخصوص بيان ما
فعله الفاعل فوجب ان
يكون مفعولا مطلقا
لاشتاله على الحقيقة التى
كان بها كذلك لانظر الى
قول الزمخشري مما هو
معناه والى ذلك الضمير
حتى لا تضل عن سواء
السير وقوله لم خروا
ناديا إلخ من جملة الاوامر

اذلا حذوف المضاف الى المضاف اليه الذي هو ذو الحال
والماحول بحسب الحقيقة
لضرورة كون اللة
خارجة عنه مقارنة (قوله
فلما كيد ان لم يكن في
مفهومة زيادة على ما يفهم
من الفعل قبل اى ان كيد
العامل باعتبار تمامه منته
اذا كان مصدرا او بعده
اذا كان غيره ويلزم مما
ذكره ان يكون مثل
ضربت ضربا في الزمان
الماضي مفعولا مطلقا
لما كيد ولا يخفى ان
التصريح كذلك مبنى على ما
عرفت من زعمه ان ينف
وقوله ويلزم مما ذكره
ظاهره في الاعتراض ولا
يجل ذلك (قوله) والنوع
ان دل على بعض انواعه
قبل يراد اللة على بعض
انواعه قطعا وفي ضمن
اللة على جميع انواعه فلا
يجز محو ضربت جميع
انواع الضرب وهذا كما
نراه (قوله) وقد يكون
اى المفعول المطلق بنبر
لفظه قبل مناط فائدة هذا
الحكم كلمة قد النية
لتقبل لانه وان علم
من التعريف انه لا يضرط
ان يكون بلفظه لكن لم يطر
انما هو بنبر لفظة قبل او
هو عطف على لا يضر ولا
يجمع اى الاول وقد يكون
بنبر لفظه فهو لدغ توهم
ان كونه فلما كيد يوجب
ان يكون بلفظه لان
الأكيدة الضوى بالفاظ
مضمومة واللفظ لا
يكون بنبر لفظه ولا يبعد
ان يقال اراد التصريح بانه

اى حذف المضاف الذي هو فاعل او مفعول (وقام المضاف اليه) الذي هو ذو الحال
(مقامه) اى مقال المضاف (فكانه) اى المضاف اليه الذي هو ذو الحال بعد حذف المضاف
واقامته مقامه (الفاعل او المفعول) ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا
منصوبين بتقدير الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكنا صاحبي الحال لانهما لا يكونان
فاعلين ولا مفعولين حقيقة او حكما تدبر (نحو) لم يتبع مله ابراهيم حنيفا (اى مخلصا فان
حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله مله وهو مفعول لفعل مقدر تقديره لم يتبع مله
ابراهيم حنيفا (و) نحو ايجب احذركم (ان يا كل لم اخيه ميتا) فان ميتا حال من اخيه
وهو مضاف اليه لقوله لم اخيه ميتا هو منصوب لانه مفعول ان يا كل فهذان مثالان لكون
المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فتوكلت فمعه ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون
الفعل مبني للمفعول ورفع مله وان يؤكل لم اخيه ميتا برفع لم على انه نائب الفاعل
لقوله ان يؤكل (فانه يصح ان يقول) محذوف مله واقامة ابراهيم مقامها بل يتبع ابراهيم
مقام بل يتبع مله ابراهيم) فكانه حال من المفعول (و) (و) يصح ايضا ان يقول بعد الحذف
والاقامة (ان يا كل اخاه مقام ان يا كل لم اخيه او كان المضاف) الذي اضيف الى ذى
الحال (فاعلا او مفعولا وهو) اى المضاف الذي هو فاعل او مفعول (جزء المضاف اليه)
الذى هو ذو الحال (فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف) فكانه حال
من الفاعل او المفعول لكونه جزء منه (وان لم يصح مقامه) اى المضاف اليه (مقامه) اى
المضاف لان جزءه لا يقوم مقامه بعضا او كلاً (كافى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع)
اى محكوم عليهم بالقطع (مصباحين) اى داخلين في الصباح من اصبح الرجل اذا دخل
في الصباح فحينئذ تكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب (قوله مصباحين حال من هؤلاء)
المضاف اليه لداير فكانه وهو حال من المضاف اليه حال من المضاف اليه (باعتبار ان الدابر
المضاف اليه حال من المضاف الذي هو جزء من المضاف اليه (باعتبار ان الدابر المضاف اليه)
اى الى هؤلاء لقوله اليه متاق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء لا الى الموصول
بل الرجوع اليه ما استكن فيه (جزءه) اى جزء هؤلاء (فان دابر الشيء اصله) فكانه قال
يقطع دابر هؤلاء ان يحكم عليهم قطعا بالذهب حال كونهم داخلين في الصباح (والدابر
مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ان) الضمير المستكن في المقطوع) راجع اليه والمستكن فيه
مفعول ما لم يسم فاعله فعلمه المرجع حكمه راجع فاذا كان فاعلا يكون المرجع كذلك وان
كان ناشئا عن المرجع ايضا كذلك (ف) صادر (كانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله)
وقيل حال من الضمير في مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط
في الامور الحسية الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث للحال على المعنى لان دابر
هؤلاء في معنى مدبري هؤلاء (ولو قرئ تبيين على صيغة الماضي المعلوم من باب التثنية)
الذى هو من ابواب الخماسي (او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التثنية) الذى

هو من ابواب الرباعي المزديقه على التثاني (وجعل الجار والجرور) الذي في قوله به
 (متعلقا به) اي باحد الفعلين على كلا القترتين والضمير الجرور راجعا الى الموصول
 الذي عبر عنه بقوله ما (لا بالمفعول) يعني لا يحمل الجار متعلقا بالمفعول بل يحمل
 متعلقا باحد الفعلين السابقين (دخل فيه) اي في تعريف الحال (الحال من المفعول
 معه) الحال من (المفعول المطلق من غير حاجة الى تميم الفاعل) الذي ذكر في
 التعريف الى الفاعل الحقيقي او الحكمي (و) الى تميم (المفعول) ايضا كذلك
 لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على المفعول به والمفعول المطلق والمفعول
 معه جميعا من غير تميم لان المطلق يوجد في الافراد ولا يصح هنا اطلاقه على المفعول له
 وفيه ما عرفت سابقا من انه لا يقع الحال عنهما (الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه)
 فاذا احتجج الى التميم لدخول مثل هذا الحال يكون التفسير الاول هو الاول والا لبق
 ليكون التميم في الكل دون البعض والان تلقى الجار بالمفعول ولا تدبر (مثل ضربت
 زيد قائما) فان كانت قرينة حاله او مقالية تعين صاحب الحال جاز ان يجعله ما قامت له من
 الفاعل والمفعول به وان لم تكن فان كان الحال من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها
 لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من يقول الطريق
 في مثله ان يقول اقوم او قوم لاقائما لللبس الا اذا علم السامع من القامم ضمها وقبل انت غير
 يجعله حالا من ايها اشت هذا (مثل اللفظي المفوظ حقيقة) يتميز عن نسبة المفعول الى
 نائبه (فان فاعلية تامة التكلم) يعني كونها فاعلة للفعل (ومفعولية زائدة) اي كونه مفعولا للفعل
 (انما هي) اي ما كل واحدة من الفاعلية والمفعولية (لا باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
 من غير اعتبار معنى خارج) تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى
 الخارج في الكلام (عنه) اي عن الكلام (وما) اي الفاعل والمفعول (ما فوطان) في هذا
 الكلام (حقيقة) اي ملفوظا حقيقيا ربده يصح ان يحمل قائما حالا من ايها اشت اي
 من الفاعل او المفعول على سبيل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا لا يكون حالا منهما لكن
 الاول ان يجعل حالا من زيد اذا لم تكن قرينة ليكون الحال من صاحب وهو الاصل كذا
 في الرضي وقد سبق ايضا (و) مثل (زيد الدارقا) (مثل اللفظي المفوظ حكما)
 نصب على التمييز (فان فاعلية الضمير المستكن في الطرف) اي كونه فاعلا وهو المتقل
 عن طامه بعد حذفه الاختصاص ولا يتقدره زيد حصل في الدار قائما لان الطرف الواقع
 خبر امقدر بجملة عند اكثر الناس ثم حذف حصل فاستكن الضمير في الظرف وبنى
 انتقال اليه بعد حذف عامله (انما هي) يعني ليست تلك الفاعلية (لا باعتبار لفظ هذا الكلام
 ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه) اي عن لفظ الكلام ومنطوقه (والضمير
 المستكن) سواء كان استكنه جازا او واجبا (ملفوظ حكما) اي يكون في حكم اللفظا
 سبق في قوله واللفظا ما حقيق او حكمي لصحة اجراما احكام اللفظ عليه من كونه مسندا

ليس تابع سبويه والذي
 اراه ذلك لا يفهم من
 التعريف لكونه ظاهرا
 هو بحسب لفظه فاراد ان
 يبينه على كونه اعم منه
 (قوله نحو قدمت) جلوسا
 قيل هذا التركيب انما يصح
 بطريق الحقيقة لو لم يكن
 القعود محصيا ما يبد
 الاضطجاع والجلوس بما
 بعد القيام ولا يعني انه مثال
 للفاخرة بحسب الباب ايضا
 وليس يستقيم الا لفرق
 بين القعود والجلوس
 بحسب المعنى قال في الصحاح
 قد قعدوا وقعدا اي جلس
 والضمير ايضا صرح
 بذلك وكذا صاحب
 القاموس لم يذكر في بعض
 كتب اللغة احتياجا كون
 القعود من القيام والجلوس
 من الضجعة لكن لا يبار
 على التثنية لان مينا دالني
 المشهور والقول والمراد
 عن اية الباب كون احدهما
 من الثلاثي والآخر
 من المزدية (قوله) اي
 قدمت قدوم ما خرم مقدم الخ
 فيه نظر والظاهر ان
 قدمت خبر مقدم فغير اسم
 تفضيل ومصدر به باعتبار
 المضاف اليه (قوله) وهذا
 معنى وجوب الخلف سابقا
 قبل لا يعني انه لو كان معنى
 وجوب الخلف ساقط هذا
 لكان القياس ايضا واجب
 الخلف سماعا لا لم يوجد
 في كلام العرب استعمال
 الافعال العاملة في بل معنى
 وجوب الخلف سابقا ان لم
 يوجد الاستعمال الافعال
 لعاملته ولا قاعدة له يرف

بها ومنها ذلك عدم
الانصاف فانه قدس سره
انما قال ذلك بعد ان نسر
الحذف الداعي بانه
الموقوف على السماع لا
قاعدته يعرف بها ومثل
بتلك الانشئة وقال فانه لم
يوجد في كلامهم استعمال
الافعال العاملة في هذه
المصادر فالظاهر
ان المقصود بالاشارة بيان
معنى الوجوب في الحذف
السماعي المعلوم قبل بيان
مجموع الوجوب والحذف
انما هي سلمتان ان اشار اليه
بهذا مجموع ذلك لكن لا
نفس دخول القياس لان
مدار الكلام على اعتبار
لبس الحلية (قوله) واجاب
بضمهم الخ ليل الصواب
انه لا جواب للامراض
لان كل مصدر اضعف
الى الفاعل والقول
بواسطة حرف الجر انظرا
او قد يراد لم يقصد بها بيان
النوع وجب حذف ناصبها
سواء كان هذه المصادر
او غيرها من حذف عاملها
قياسي وليس بواجب
ولا يذهب عليك
ان الاوق في عبارة المصنف
هو الجواب الاول ولا
حاصل لهذا الكلام فانه
ادعي او لا كون الاعتراض
واراد غير منقطع وزعم
ثانيان ان وجوب الحذف
قاعدته محبوبة وفرع على
بيانها كون الحذف
قياسا او غير واجب ثم
قال ان الجواب الاول
هو الاول فصار كن
اشبه عليه الشؤن

اليه وذا حال وراجعا الى الاسم وغير ذلك مما يدل على كونه ملقوظا حكما فكان لفظا حكما
(ومذا زيد قائما) الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة
لاتصاله به يعني يصبح ان يجمل مثلا للفاعل المنوي اذا جعلته حالا من قوله هذا الا انه في معنى
الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المنوي (مثال للمفعول
المنوي لان مفعوله زيد) اي كونه مفعولا (ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه)
لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملته جملة اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول
(بل) المفعول ليس الا (باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا) لان التنبيه
مفهوم من كلمة انا والموضوع للتنبيه والاشارة مفهومان من اسم الاشارة (ولاشك انهما اي
معنى الاشارة والتنبيه) ليسا بما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر (المتكلم
في نظم الكلام اشيرا وابنه) بصير زيدا (اي بما قدر في نظم الكلام (مفعولا لفظيا) لا
معنويا) لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجمل زيد منصوبا لفظا بقول هذا زيدا قائما ويجمل
نصب زيدا لما يقصد (بل مفعوليته) بل كون زيد مفعولا (انما هي) يعني لا تكون تلك
المفعولية الا (باعتبار معنى اشيرا وابنه الخارج) صفة المعنى (عن منطوق الكلام المتعبر)
صفة بعد صفة المعنى (لصحة وقوع القائم حالا) يعني انما يصير ذلك المعنى لان يصبح ان يكون
قائما حالا لان العامل في الحال الفعل او شبهه او ماضيا على ماضي في والاولان مفعولان
ههنا لانه ليس فيه فعل او شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع قائما
حالا لانه يلزم منه ان يوجد مفعول بدون عامل وذا باطل (فهو) اي مفعوله زيد في المثال
المذكور (معنوية لالفظية) لما عرفت (وعاملها) مبتدأ خبره قوله الفعل وما عطف عليه
(اي عامل الحال) لان الحال مؤنث باعتبار ان صفة يذكّر باعتبار لفظه (اما) (الفعل)
اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة حقيقة يعني تكون لتع الجمع والحلو وان شبهه انما يعمل
فيها اذا لم يوجد الفعل لفظا او تقدر لانه اصل في العمل وقوي ايضا وان معنى الفعل لا
يعمل فيها ايضا اذا لم يوجد احد منها لفظا او تقدر (الملفوظ) يعني يكون الفعل
العامل فيها ملفوظا حقيقيا (او المقدر يعني يكون ملفوظا تقدير ايا ان يكون محذورا جازا
او جوابا كسائيا (في نحو ضربت زيدا قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة (وزيد في العار
قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ تقدير اخر يبين ان الطرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل
في العمل الفعل واذا لم يتركب التقدير فالاصل هو الاول ولما قال الشارح (ان كان الطرف
مقدرا بالفعل) بناء على كونه اصلا في العمل (او شبهه) اي ما يشبه الفعل (وهو ما يعمل
عمل الفعل يعني الرفع والنصب (وهو من تركيبه) اي من تركيب الفعل اي يكون مشتركا
في مادة حرفه كضرب وضارب وضروب (كاسم الفاعل) سواء كان لازما (في نحو زيد
ذاهبا ركبنا) في مقام ذهب زيد ركبنا او متديما مثل زيد ضارب غلامه قائما مكان ضرب

زيد غلامه قائما (و) سواء كان ملفوظا تحقيقا كالمتالين المذكورين او تقدير امثله (زيد في الدار قاعدا) ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل (على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ماسبق) (وكاسم المفعول) اعاد الجار لثلاثتهم عطفه على قوله باسم الفاعل سواء كان تحقيقا (نحو زيد مضروب قائما) او ملفوظا تقدير نحو زيد في الدار جالسا ان كان الظرف مقدرا باسم المفعول (والصفة المشبهة) ملفوظة كانت (نحو زيد حسن ضاحكا) في تقدير حسن زيد في الدار ضاحكا والمصدر نحو اعجني ضرب زيد قائما وهذا ان اعني الفعل وشبهه بملان في الحال مقدما مثل راكبا ضرب زيد ومتأخرا القوة عملهما غير المصدر فانه لا يعمل مقدما لخال عليه لماسبق والتالت اعني معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متأخرا عنه لضعفه (او مضافا) (المستبسط) اي المفهوم (من حقوى الكلام) اي من معنى الكلام (من غير التصريح به) اي بالماثل (او تقديره) لانه اذا صرح او قدر يكون اما الفعل او شبهه ولا يكون مضافا (لاشارة والتثنية) المفهومين من حرف التثنية واسم الاشارة (في نحو هذا زيد قائما كاسر) في قوله وهذا زيد قائما (وكالتداء والتثنية) مثل ليت (والترجي) كاهل (والتشبيه) نحو كأن وانما خص هذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيد معنى الافعال المحققة غير التام كيد بما ذكرنا فيصبح ان يكون كل واحد منها مقيدا بحاله باعتبار تلك المعاني بخلاف الثلاثة الاخر فاتها المجرى كيد النسبة والاستدراك فلا يصح قيدها بالحال وقال المحقق ولا عمل لكل ما يستبسط منه معنى الفعل فان وان والاستثناء والتثنية لا يعمل ما يستبسط منها بل العمل ساهى وفي الرضى فالاولى احالة ذلك على استعمالهم وان لا يعمل (في نحو بازيد قائما) وبارجل مقبوا وبارسانما بشرط ان يكون النادى معرفة سواء كان معرفة قبل التداء او تعرف به او بالاضافة ومشبها به لان التعريف والتكررة المخصوصة شرط في ذى الحال (ولينك) وليته وليت زيد (عندنا مقبوا ولله) وللك ولعل زيد (في الدار قائما كانه) وكأنك وكأنا زيد (اسد صاعلا) قائما لتضمنها معنى الافعال تعمل في الحال الا انها لا تقدم عليها لضعفها في العمل لماسبق فان قيل لم لا يكون الماثل في الحال خبرا هذا اذا كان غير جامدا اجيب بان المراد قيد التثنية مثلا لا التثنية ويختلف المعنى في لثنتي محييا راجع الى اهل (وشرطها) (اي شرط الحال) عند البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التذكير وجوزوا اتياع المعرفة حال لانها في الاصل خبر وكما يجوز في الخبر التعريف والتذكير يجوز فيها ايضا الان التذكير اصل عندهم ايضا (ان تكون) الحال (تكررة) (لان لتكررة) اصل لكونها مجردة من العوارض والتعريف لا يكون الا بقيد اذ على التكررة (والفرض) من الحال (وهو) اي الفرض منها (تقديم الحدث المنسوب) سواء كانت نسبة الحدث استنادية كما في قولك جاءني زيد راكبا او اضافة

واخطأ به الظنون والتفصيل في هذا المقام على وجه التحقيق ان المصنف قال في الصرح طريق عليها السباع وحاملها انها مصادر كثرت في استعمالهم فنقصوها بخلاف فعلها وجعلوا المصدر عوضا عنها لكثرة غيب في المعنى مطلقا لكثرة تالا ان الكثرة لما تعدد معرفة ما كثرت بينه احتيج الى السباع الا لا يقدر على ضابط يرفه ما كثرت ما لم يكثر عليه كلمة البعده وخالفهم الرضى قائلا والذي ارى ان هذه المصادر واستأهلها ان لم يأت بعد اما بينها وبين ما علق به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او اضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز سد الفاعل ورواه الله رعا وجد علك الله جدا وشكر الله شكرا وحدث الله جدا وفي نهج البلاغة في الخطبة الكيالية محمد على عظيم احسانه ويز برهانه وتواي قضائه وامتنانه جدا يكون له قضاءه ونشكره اداءه وما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله وصالحك ودوابك وويل مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسيمان الله وويلك وسعدك ومعاذ الله اربين فاعله بحرف نحو ويا لك اي

شدة وسخا لك اى بد
او كذا بعد لك او بين
مفعوله بحرف جر نحو
عقرا لك اى جرحا
وجرحك وشكرا لك
وجرحك وصباحك منك
فيجب حذف الفعل في
جميع هذا قياسا والمراد
بالقياس ان يكون هناك
ضابط على حذف الفعل
حيث حصل ذلك
الضابط والضابط هنا
ما ذكرنا من ذكر الفاعل
والفعل بعد المصدور
مضافا اليه وبحرف الجر
لا يمان اليوم احترقا من
قوله ولمسك وامكرهم
وسى لها سبيها وانما
وجب حذف الفعل مع هذا
الضابط لان حق هذا
الفاعل والقول به ان
يصل فيها الفعل ويصلها به
هذا لانه وليس بهي اما
اولا لان المسمى وجوب
الحذف سماعا لتمام الكلام
على القياس وثبات جواز
الذكر بمجرى الراى عمالا
يلتصا اليه بل لا بد فيه من
نقل صحيح وعدم تسليم صحة
الاستدلال بتركيب
اللاقة على ذلك لا يتبين
هذا الاستدلال بل جواز
اتسباب الحمد به
بالحذف وجوبه وان يترج
الخافض وهو الاظهر واما
تأنيلا لظهور ان ما ذكره
من الضابط لا يكون ملة
لحذف الملة ابتداء في شئ
من الامثلة المذكورة بل
يكون وجه المذموم ذكر
الفعل بعد ذلك الفعل اعني
ذكر الفاعل والقول بعد

مثل رايت زيدا ماشيا واضافة نحو مررت زيد بالسا الى صاحبها يحصل اى الفرض
(بها) اى بالنكرة (والتعريف) لكونه من الموارض والمراض كالمدوم (زائد على
الفرض) والزائد لا يتبر وفي الفرض والاولى ان يبين الشئ اولاهم بين الحدث
المفسوب اليهم يبين قيد ذلك الحدث (و) شرطها ايضا (ان يكون) (صاحبها)
اى من قام الحال به سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما (معرفة) (لانه) اى
لان صاحب الحال (محكوم عليه في المنى) لان الحال وصاحبه في المنى مبتدأ وخبر
فكان قولك جاني زيد راكب زيد راكب وقت الحجي ورايت زيدا قارسا زيد قارس وقت
الرؤية (فكان الاصل فيه) اى في صاحب الحال (التعريف) اى ان يكون معرفة ليصح
الحكم عليه بالحال في المنى (غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها الى ان يتكبرها لان التكبير
واجب فيها لا غالب (اى ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة في جميع موادها) اى امثلة
الحال (بل) اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة (في غالب موادها) اى اكثرها
اكثر امثلة الحال لا كلها (وبيان ذلك) اى اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة في غالب
موادها (ان مواد وقوع الحال) منقسمة (على قسمين) لان صاحب الحال اما ان يكون
معرفة محضة او يكون نكرة مخصصة ولذا قسمت المواد على قسمين (احدهما) اى كلام
او تركيب (يكون ذو الحال فيه) اى في ذلك الكلام او التركيب (نكرة موصوفة) لان النكرة
الما كانت موصوفة فاذا تمت التخصص لان الوصف في النكرات للتخصص وصلت لان
تكون ذا حال كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ (نحو جاني رجل من بني نعيم) ومن فيه بيانية
ومن اليبانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون له صفة (قارضا) اى يكون ذو الحال فيه نكرة
(او موقفية غناء المعرفة) اى نكرة مفيدة فائدة التعريف (لاستغراقها) اى لاحاطة
تلك النكرة قارداها بحيث لا يشذ فرد منها فحينئذ تكون في حكم المعرفة (نحو قوله
لعل فيها) اى في لينة البراءة اى تكون في نصف شعبان (يفرق كل امر حكيم امرا من
عندنا) اى يميز ويبين كل شئ على مقتضى الحكمة الالهية حال كونه مأمورا من جانبنا
فتكون النكرة مستغرقة لافرادها لان لفظة كل اذا اضيفت الى نكرة تكون لاحاطة
الافراد لانها موضوعة للاحاطة (ان جملة امرا حالا من كل امر) واما اذا جعلته
حالا من الضمير المستكن في الصفة الشبهة فليس مانع من فيه لان الضمير معرفة فيكون
حينئذ ذو الحال معرفة ومثله قول الشاعر لا يركن احد الى الاحجام متخوفا يوم
الوحي حمام فهذا اولى بالتفصيل لمدح الاحتمال فيه (او) تكون تلك النكرة (واقعة حيز
الاستفهام) لانها شبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موصوفة ايضا جميع الافراد
(نحو قولك راكبا رجلا راكبا) واقعة (بمدالا) لان توجيه هذا المصنف ومهتمان بجمل
الحال الا في بد قوله او مقصدا فاعلا لقوله او واقعة بمدالا تمام مقام فاعل قوله مقصدا على

المصدر متاعا له او محرف
الجر ومن البين ان المطلوب
هو الاول دون الثاني
والعجب انه لم يتعلم لهذا
من قوله واستحسن حذف
الصل في بعض هذه
المواضع اما ابانة قصد
الدوام والازوم بحذف
ما هو موضوع للحدث
والنجد داي العمل كافي
نحو حذف الله ومعاذ الله
واما التقدم ما يدل عليه
في قوله تعالى كتاب الله
عليكم وصية او لكون
الكلام عايت حسن الفراغ
منه بالسرعة نحو ليك فيق
المصدر منها لا يدري ما
تعلق به من فاعل او مفعول
ذكر ما هو المقصود
المذكور من احدهما بعد
المصدر ليخص به فلما تبين
بعد المصدر بالاضافة او
يخرج الجرح في غير افعال
العمل بل يخرج لما ذكرناه
وان تكلف بداهه كون
وجوب الحذف القياسي
اعظم من ان يكون الاول
لذات وثانيا او بالعرض
فلذا لم الاول جدا فخرج
هو الاول جزما وهو ما
ذكره الاقدمون قال
الزحبي والزمجوري
وهو الذي لا يشمل
اظهار فعله فوقه سفي
ورعا وخفية وجدا
وقرا وروضا وبداء
سحقا وحدا الى غير ذلك
ما ذكره وقال المنصفان
اكثر من تمثيل هذا القسم
من جهة ان امره ليس
في الحقيقة من النعم والاما
هو من اللغة واذا تعلق

سبيل التنازع (فقط) منصوب على انه مفعول مطلق تقديره قضا والجملة صفة (اللفظي)
متعلق بالنقض لان النكرة لوقوعها في حيز التي استغرقت وامتنت لماسبق (نحو ما جاني
رجل الارا كبا ومقدما) عطف على قوله وواقعة او على قوله نكرة والمعنى ما يكون ذو
الحال فيه مقدما (عليه الحال) لان بتقديم الحال على ذي الحال يتخصص ذو الحال بالمسائي
(نحو جاني را كبا ورجل وثانيهما) اي ثاني القسمين (ما يكون ذو الحال فيه غير
هذه الامور) يعني الامور الخمسة ويكون ذو الحال في غيرها معرفة (وغالب
مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم) لا غير (ووقوع الحال في هذا القسم) اي
في القسم الثاني (مشروط بكون صاحبها) اي صاحب الحال (معرفة بقوله غالبا قيد
لاشترط كون صاحبها) اي صاحب الحال (معرفة) يعني تكون الغلبة في الشرط بحيث
يكون الشرط غالبا المستوعبا (لا) قيد (لكون صاحبها معرفة) فيكون صاحبها باقيا على
حال وهو الاصل في التعريف (حتى يقال ان غلبة كون صاحبها معرفة للمنتهية صفة لغالبية
(عن تخلفه) اي تخلف كون صاحبها معرفة (في بعض المواد) كالمورد المذكورة في القسم
الاول (بنافي الشرطية) يعني اذا كان قوله غالبا قيد البقاء يكون صاحبها معرفة يكون منا
في الشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضي ان يكون صاحبها في جميع المواد معرفة
لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها معرفة غالبا بنافي الشرطية لان
الغالبية مثبتة عن التخلف يعني نشمر ان لا يكون صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة
كالامثلة السابقة في القسم الاول وان كان قيد الشرط فلا يلزم هذا المحذور ولا يكون
الشرط هو الغالب (ويحتاج) عطف على قال (الى ان يصرف الكلام) اي ان يخرج
الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة غالبا (عن ظاهره ان يطف صاحبها على الاسم
ومعرفة بالنسبة على الخبر ويكون هذا المعطف من قيل عطف معمولين على معمولي عامل
واحد باعطاء واحد يكون عطف مفرد على مفرد (ويجمل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ
وخبرا) فيه نشر على ترتيب اللفظ (معطوفا) من قيل تعدد المفعول الثاني او يكون بدل لانه
او حالا ليكون حيث عطف جملة (على) جملة هي (قوله) وشرطها ان تكون نكرة ولما بين
ان التكمير شرط في الحال اعترض عليه بان تعريف الحال في بعض المواد بنافي الشرطية
فاجاب عنه بالواو الاستتافية بقوله (وارسلها المراك) اقول الحال المعرفة اما مصدر
او غير مصدر والاول اما معرف باللام مثل قول الشاعر او معرف بالاضافة نحو مرت
به وحده والثاني نحو مرت بهم الجم الغفير وكقوله عليه السلام * يذهب الصالحون
اسلاما الاول والاول * اي مترسين كذا في الرضي وقيل الحال المعرفة تشل معرف
باللام ومعرف بالاضافة او رد مثلا موقوفه لاول من شرليد والثاني بما شاع في
المحاورات وروى اوردها المراك (ولم يذها) بالذال المعجمة ويعد دال مهمة من

زاد به وده طرده وذا الابل من باب قال ساقها وطردها كذا في الصحاح (ولم يشفق)
من اشفق يقال اشفق عليه واشفق منه اصلهما واحد ولا يقال شفق وقال ابن دريد
شفق واشفق بمعنى واحد وانكره اهل اللغة كذا في ايضا الاشفاق الخوف اى لم يخف
(على نفس الدخال) النفس بالصاد المعجمة والسين المعجمة المفتوحة من نفس الرجل
نفساى لم يتم مراده وقيل نفس وبجر تمام تارسيدن وشرب تمام ناشدن وكذا في حاشية
المصام (اليت للبيد) وهو من شره الاسلام (يصف الحمار الوحشى) وهو الذكر منه
(والان) جمع اتان وهو الاتى منه الواو والمعلطف فيكون معطوفا على المقمول واما معنى
مع فيكون مفعولا معه (قول) اى اريد ويحتمل ان يكون يتنا محطاب لبيان اللغة (ارسل
الحمار الوحشى الان) لانه قادر على ضبطه من حيث تمنهم عن التزامه خوفا من تأديبه
ايها من (وكان) كلمة للنشبة لانه كان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسال لا يقتضى
سبق القيدوه هنا لم يكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه لم يوجد
الافى نى آدم قاجاب عنه بقوله وكان (المراد بالارسال البت او التخلية) بفتح خالى كردن
راه يعنى مزاحم ناشدن حمار وحشى مرابن راه آب از خوردن والمراد هو الاتى هنا
لان البت بمعنى الارسال قالنى جعلها تخالية على حالها (بين المرسل) بفتح السين وهو
الان (وما يريده) اى الحمار الوحشى او المرسل بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع
يشرب منه الاتى الماء يعنى حاي آب خوردن (اى ارسلها) يعنى ارسل الحمار الوحشى
الان حال كونها ممتركة متراحمة لم يذهاى لم يتمها عن العراك اى لم يمنع الحمار الوحشى
الان عن الاعتراك والتراحم (ولم يشفق اى لم يخف على نفس الدخال) يقال نفس البعير
اذا لم يتم شربه ولذا افسره الشارح بقوله (اى) لم يخف ذلك الحمار (على انما لم يشرب
بعضها) اى بعض الاتى (للماء بالدخال) اى بالمزاحمة والاعتراك (والدخال) بكسر الدال
المهملة وبمدحاه معجمة على وزن صرف (هو) اى الدخال فى اللغة (ان يشرب البعير)
مانه (ثم رد) مضارع مجهول من رد رد مثل مديمد (من العطن) بفتح حى العين والطاء
المهملتين ماحول الحوض والشرب من مبارك الابل اى المتاخ يعنى جاي اشترباى
بند كردن (الى الحوض) متعلق يشرب يعنى ثم يمد ذلك البعير من طرف الحوض اليه
(ويدخل) ذلك البعير (بين بعيرين عطشانين) لم يكن ان يشربا ماء (يشرب) ذلك البعير
المردود المدخول بين البعيرين العطشانين (منه) اى من الحوض او من الماء (معاه) لم يكن
يشرب منه) يعنى لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل المراد) هذا جواب
دخل مقدر وهو ان الدخال لم يوجد الا فى الحيوان الذى يكون فى ايدي الناس وههنا ليس
كذلك وهو ظاهر فلم يصح معنى الدخال قاجاب عنه بقوله ولعل المراد (به) اى بالدخال
(ههنا) ايس الا (نفس مدخل) بالتذكير صفة جرت على غير من على له (بعضها) من فوع

بالحواس من اللغة على ذلك كثيرا النور من تحيله بخلاف ما يبرف بالضاوابط والقوانين فان الضابط بنى من كثرة التثنية وكلام سيبويه ينص بان علة الخذف فى هذه المواضع كثرة فى كلامهم حتى قامت الذكرة مقام ذكره لانه لا يصح ان يكون ضابطا نحو بالانه يحتاج الى النظر فى كل لفظة هل كثرت اولم تكثر وذلك من خط القوي واستدل سيبويه على وجوب الخذف فى مثله بما معناه ان العرب مع كثرة تصرفهم فى كلامهم لم يثبت ذلك فى كلام واحد منهم ولا جرى لنقل لانه مما يتوكل الدواعى على نقله مع كثرة السخرين ولم يقتل فلم يسع لهم بمجزاظهاره (قوله) مبتدأ وادبائه قبل لاجابة الى حمل المثبت على ما لا يريد اشباهه ولا يثبت ان القائل لم يتقبل ما قصده فليس سر من التنبه على دلالة جليلة الشأن ونكتة خفية للكان وهى انه اذا وقع مبتدأ لم يتصور الخذف اليه الاذليل الى الاكرح حتى يكون الخذف واجبا يعنى ان الكلام على منوال قوله عز وجل اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاية لم كان المناسب ان يقول اى موضع اريد وقوع الفصول بالطلاق مبتدأ وقول وذلك هو الظاهر انه لصدالى دفع ما عسى ان يورد من ان المذكور فى بيان هذا

الوضع يصدق على نحو
فذلك ما زيد سيرامع ان
حذف عامله ليس واجبا
وح لا يكون ثابت محولا
على ما وجدنا به كما ذكره
القائل بل مقيد به (قوله)
لا تلو كان خبرا عنه نحوما
سرى الا سري شديد لكان
صرفه على الخبرية قيل
فلا يكون مفعولا مطلقا لانه
صرفه ورد بان المفعول
المطلق لا يرتفع بالقيام مقام
الفاعل وقيل على طريقة
الحكاية لا يكون مفعولا
مطلقا لا يعمول العامل
المتنوي والمفعول المطلق
لا يكون كذلك ثم قيل وب
نظر الاول ان يمتل
حاله الا سري اشديدا فان
حذف فعله لا يجب بل يصح
ما حاكه الا ان تسريرا
شديدا ولا يخفى ان القول
باشتراط ان لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه مع
القول بان المفعول المطلق
لا يكون خبرا عنه
متافهتان جزما وقد
يتألف في بيان الاول ان
المثل له ما وقع خبرا
فكيف يكون المثل
ما ليس كذلك قال
الصفى في الصرح وانما
كانت هذه قبلا لانه قد
ليضا يابط على الاستعمال
على انه محذوف منه الفصل
لزموا هذا معنى القياس
في اللغة عندنا فنباو
متبا احتراز من ان يقع
متبا مثل قوله لما زيد سري
بعد ان احتراز من ان يقع

فاعل متداخل (في بعض آخر) متعلق به يعني ليس المراد بالداخل ههنا متاء الحقيق بل
المراد به متاء الجازي الذي هو متداخل بعض النفوس في بعض (او) اجاب عنه ايضا بان
(المتنوع على نقض مثل نقض الدخال) يعني ان المتنوع على حذف المضاف من مشبه به واقامة
المشبه مقامه يعني لم يخف على انه لم يتم شرب بمضها الماء كما خاف الجمال على ان البعير لم يتم
شرب المامو اذ داخله بين بعيرين عطشانين ليتم شربه (و) مثل (مررت به وحده) مصدر وحده
محد حدة وحدها مثل وعدي بعد عتقو وعدها من باب ضرب يضرب وبلاضافة الى الضمير صار
معرفة لان اضافة المصدر متعوية (ونحوه) بالرفع عطف على مقدريتي ونحو ارسالها
(مثل قلته) بناء الخطاب (جهدك) فتح الجيم رضها الاجتهاد وقال الفراء بالفتح
المشتقة بالضم العاطفة وكلاهما جائزان ههنا تأمل وكن منصفا (تأول) خبر لقوله وارسلها
على حذف المضاف منه اي ونحو ارسالها كما قلنا آقا التأول التطلب يعني طلب مال الناس
بصره عن الظاهر (بالكرة) متعلق بقوله وتأول (فلا ير) مبني للفاعل من ورد ورد
(تقصان) منصوب على الحال من الفاعل اي لا يرد نحو ارسالها ونحوه ناقضا (على قاعدة
اشتراط كونها) اي الحال (نكرة) تأويلها اي الحال المعرفة (على وجهين) على ما ذكره
الشارح (احدهما) احد الوجهين (انها) اي الاحوال المعرفة (مصادر) اي كل واحد
منه مصدر (لافعال محذوفة) اي لفعل محذوف وجوبا عما قال ابو علي ان هذه المصادر
منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها العامل فيها وجوبا (اي) تترك
المرءك وينفرد وحده (اشارة الى ان المرءك مصدر عن غرك يعركه من باب صرب وكذلك
وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما معه بل لو استعمل لاستعمل المزيد
فيه (اي) انفرادهم ونجتهد جهدك) من اجتهاد اجتهاد (فهذه الجمل) جمع جملة (الفعلية)
وهي تترك وينفرد ونجتهد (وقمت حالا) اي وقمت كل واحدة منها حالا بالضمير واحدة
لما سيجي ان المضارع التثنية اذا وقع حالا يعني فيه منصوبة على المصدرية يعني على انها
مفعولات مطلقة لا فعالها المحذوفة هكذا قاله الزمخشري وانما سميت احوال الاعلى سبيل
الجاز تسمية للمعمول باسم العامل وللتائب باسم التوب ويقال مجاز مرسل لان الحال في
الحقيقة عواملها المحذوفة (وتأيهما) اي تأي الوجهين (انها) اي هذه المصادر (معارف)
باللام في الاول والاضافة في الاخيرين لان كل واحد منهما بعيد تعريف ما دخل عليه
(موضوعه موضع التكرار) تكون احوالها باقسامها غير ان كتاب حذف شيء الا انها ما ولة
بالشئ تكون في صورة الاتفاق (اي) ارسالها (متركة) مترجمة (و) مررت به (منفرد او)
قلته (عجتهما الصورة) اي صورة كل واحد منها (وان كانت معرفة) باللام او الاضافة
(فهي) اي صورة كل واحد منها (في التقدير نكرة) لكون اللام في الاول والاضافة في الا
خيرين للجنسية لا للبهدية لان كلا من اللام او الاضافة اذا لم يكن للمهد يكون للجنس لا لماله

متبنا من غير اني كقولك
 فيسبر الوسمي في مثل
 اعطيت سيرا لان معناه
 مالت الاسير ادخل على
 اسم احترا من في داخل
 على الفعل كقولك ما سرت
 الاسير لا يكون خبرا عنه
 احترا من قولك ما سري
 الاسير شديد اذ وجد
 هذا الضابط وجب حذف
 الفعل كقولك ما مالت الا
 سيرا وامالت الاسير العري
 واعا جتبا يذ الفل امانة
 للقصور والظهار
 الانحراف قلم الشارح
 هناك عن نبح السداد فان
 مراد المصنف ان لو تركنا
 هذا القيد لورد ان يقال
 يصدق تعريف الموضوع
 على هذا النوع الخارج
 عنه وما في به قدس سره
 ظاهر في انه لا حاصل لان
 قيل في صدق المفعول
 الخلق على مثله منع ظاهر
 فالاول ان يقال سر هذا
 قيدا لا احترا من قولك ما
 حالك الاسير قلنا ان
 المصنف يجعل ما عبارة
 عن المصنف دون المفعول
 المطلق وهذا لا يلزم
 ذلك الختام بعبارة فواء
 ما بيان في المواضع
 من القيود (قوله) اي في
 موضع الخبر عن اسم لا يصح
 وقوع خبرا عنه قبل لا يخفى
 وكأنه جعل المصنف خبر
 وقع واجبا الى مفعول
 مطلق وقم صدام لا يكون
 خبرا عنه لا مما ذكره
 لكنه بيضا والاخير
 الاوضح هو ان يقال وقع
 متبنا بالا او متبنا او

(كان) المضاف الى المعرفة بالاسافة القطعية مثل زيد ضارب عمرو و(حسن الوجه في
 صورته) المعرفة لكونه مضافا لظاهر (وهي) اي الصفة المضافة في المعنى (نكرة) لكونها
 في حكم الانفصال لانه في تقدير زيد ضارب عمرو او حسن وجهه بالتبصير والرفع وهذا
 مذهب سيويه وهو الوجه الوجهية بالجر في احوال المعرفة كلها سواء كانت مصادرا
 ولا وعدم ارتكاب الحذف والمجاز والجر ان الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد
 بخلاف الاول (فان كان صاحبها) (اي صاحب الحال) سواء كان فعلا او مفعولا حقيقة او
 حكما (نكرة) (محضة) احترازا عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبها
 مثل جاني رجل من بني نعيم فارسا قد سبق (لم تكن فيها) اي في تلك النكرة (شأنية) تخصيص
 اي لم يكن في النكرة شيء يفيد التخصيص بما سوى التقديم اي - سوى تقديم الحال على
 صاحبها (لم تكن الحال مشتركة بينها) اي بين النكرة (وبين معرفة) كاذنا كان ذوالحال
 متعديا احدها نكرة والاخر معرفة (مخو جاني رجل وزيد راكبين) اراد بالحال ههنا
 الحال المفردة لان الحال الجملة لا يجب التقديم لكون الواو فيها غالبا (وجب تقديمها)
 (اي تقديم الحال على صاحبها) النكرة سواء كان فعلا او مفعولا (ليخصص النكرة بتقديمها)
 يعني لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الطرف فتقدم على
 صاحبها كتقديم الخبر الطرف فتقديم الخبر الطرف يتخصص المبتدأ النكرة كذلك
 ذوالحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه (لانها) اي ذوالحال والحال (في المعنى مبتدأ
 وخبر) لان معنى قولك جاني زيد راكبا زيد راكب وقت المجيء (ولولا تلبس) اي
 الحال من النكرة (بالصفة في) حالة (التبصير) لا يقدم الحال على صاحبها فاذا تقدم يعلم انه
 حال لا وصف لان الصفة لكونها من الثوابع لا تقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه
 على صاحب معرفة كان او نكرة لكونه في المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم
 عليه (في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا) لانه لا يلزم ان الضرب وقع على المفعول في آن ملازمة
 الركوب فيكون حال الان الحال ما لم يتردد ويدلزمه وقدره فيكون صفة لان الصفة ما
 تقرر وتحقق وان كان قبل الزوال فلما قدم علم ان الضرب واقع على رجلا في آن ملازمة
 الركوب به يعني قبل تقرر (ثم قدمت) الحال على صاحبها (النكرة) (في سائر المواضع وان لم
 تلبس) وهي حالة الرفع فقط لان في حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وان كان ذوالحال نكرة
 يعني قدمت الحال في سائر المواضع على ذوالحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذا
 لم يتقدم (طرد الباب) والاطراد معتبر في كثير من المواضع كحذف الواو في تعديا
 الوقاية تبالعديا بالاحتياط وحذف الهزمة في بكر من تبالعديا نفس التكلم وحده نحو
 اكرم (ولا تقدم) (اي الحال فيها عدا قبل ماض من عدا يدعوا بمعنى جاوز فاعله
 مستتر فيه راجع الى مالاتها عبارة عن التركيب اي في تركيب جاوز (مثل) منصوب لانه

مقول به (زيد قائما كعمرو قاعدا) بنى لا يتقدم الحال (على العامل المنوى) في غير
 هذا التركيب فان العامل فيه منوى مستفاد من حرف التشبيه قدم الحال عليه بنى يجوز
 تقديم الحال على العامل المنوى في تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعباراة أى بان يقال
 زيد كعمرو فان التشبيه دل على ان فيه حدثا قائما بالتشبيه الا انها غير معلومين مختلفين
 صفة لقوله حدثين بعد صفة بان شغل بكل منهما حال لا يتصل بالآخر فانه يجب ان يلى
 متعلق كل حدث صاحبى يلىه وان ازم التقدم على العامل الضعيف وفى الرضى الا ان
 كاف التشبيه لا تدخل بصيغتها على حدثين معينين بل تدل بعناها على حدثين مطلقين لان
 معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ما هى
 فغير مصرح بها اللفظ الى هنا كلامه فليباها جى بحال ووضعتم بحجب المشبه وبحال اخرى
 ووضعتم بحجب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عاملها المنوى لتكون بحجب صاحبها
 (قد عرفت فيما قبل) مبنى على الضم لانه من الجهات الست وهى اذا حذف ما اضيفت
 اليه ونوى تكون مبنية على الضم على ما سيجى (العامل المنوى) وهو المستبطن من فحوى
 الكلام ما غير التصريح والتقدير (د) عرفت فيما قبل (ان ما هو مقدر بالفعل) عند
 البصريين (او اسم الفاعل) عند الكوفيين (مثل الطرف) مثل امام وخلف وفوق وغيرها
 سواء كان ظرف زمان او مكان (وما يشبهه) أى الطرف فى احتياجه الى المتعلق وكونه
 فضلة ومحل للفعل (اعنى) بقوله وما يشبهه (الجوار والمجرور) مثل زيدى الدار (خارج عنه)
 أى عن العامل المنوى لان العامل فيهما امام مصرح او مقدر (داخل فى الفعل) اذا كان
 متعلقه فعلا (اد) داخل فى (شبهه) أى شبه الفعل اذا كان متعلقا اسما كاسم الفاعل (فعل)
 (هذا) أى على ما عرفت فباسمى العامل المنوى وان ما هو مقدر بالفعل والاسم خارج
 عن العامل المنوى ودخل فى احدهما قوله فعل متعلق بقوله لا يتقدم قدم عليه ليكون
 قريبا الى ما يشبهه (معنى الكلام) أى معنى ولا يتقدم الحال على العامل المنوى (ان)
 الحال لا يتقدم على العامل المنوى اتفاقا (أى اتفق التحاقه عليه اتفاقا او منصوب بنزع
 الخافض منه) اتفاقا (مخلاف الطرف) خبر مبتدأ محذوف أى عدم تقدم الحال
 على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بمخلاف الطرف (أى بخلاف ما اذا كان العامل) فى الحال
 (ظرفا وشبهه) حيث لا يكون عدم تقدم الحال عليه اتفاقا (فان فيه) أى فى عدم تقدمها
 عليه (خلافا) بين سيويه والاخفش (فسيويه) بالفاء التفسيرية (لا يجوز) أى لا يجوز
 تقديم الحال على عاملها الطرف (اصلا) ايضا أى مطلقا أى سواء قدم على الطرف نحو زيد
 قائما فى الدار او المطروف نحو قائما زيد فى الدار فكلاهما غير جائز عنده (نظر الى ضعف
 الظروف فى العمل) لانه انما يعمل لثبته عن الفعل لان القائم مقام شئ لا يكون مثله ولانه
 غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا (ويجوز) الاخفش (مخالفا

مكروا بدمبدا لا يكون
 خبرا عنه وانت خبرا به
 مأخوذ من كلام الرضى
 فانه قال فى قوله او وقع
 مكررات وقع مكررا لان
 سراده او وقع مكررا بدم
 اسم لا يكون خبرا عنه حتى
 لا يرد عليه نحو قوله تعالى
 ذلك الارض فكان دكا ولا
 يعطى لفظ هذه الفاعلة لان
 التكلف انما يتصور فى
 صورة تقدير بنى لا دلالة
 للكلام عليه وفولنا سراد
 المصنف ذلك ليس من
 قبيل التقدير واما ذلك
 لا بأس به فى غير الحدود
 بل هى اكثر من ان يحصى
 لاسيما اذا كان التقيد
 الى الإيجاز والاختصار
 يدل على ذلك ان بنى
 الاقتصاد على هذا التقيد
 يكن من القول من ذلك
 فانه قال فى الترخيم كأنهم
 جعلوا التكرار قائما مقام
 الفعل وهو ضامن له وذلك
 لم يجمعوا بينهما وليس ذلك
 مثل ضربت ضربا غير بان
 ذلك جائز كقوله تعالى كلا
 اذا ذكرك الارض دكا وكما
 وانما المراد تكرار المصدر
 فى موضع خبر مما لا يصح
 ان يكون خبرا عنه ظاهرا
 والمبسم القائل حيث
 بدله بهذا الاختصار وزعم
 عن عدم شموله لفساطحة
 الاولى وتوجه السؤال
 حيثد بنحو ما سرت
 الاسر او بما اخرج القيد
 الاخير المعرف بها وايضا
 زعم ان سراد الشارح
 تقدير الكلام فاعترض
 عليه فافلا من كونه

لسيو به لكن لا يجوز ما الا بشرط تقدم المبتدأ على الحال لانه لما تأخر الحال عن المبتدأ
الذي صاحبه راجع اليه فكأنه تأخر الحال عن عامله الذي هو عامل في صاحبه ايضا وبناء
على مذهبه ايضا ان الطرف عامل قوي لانه ليأتيه عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل
عند بلا اعتماد على احد الاشياء الست كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو في الدار زيد فزيد
فيه فاعل الطرف عندهم وعند البصريين وسيبو به مبتدأ ولان الطرف لا يعمل في الظاهر
عندهم بلا اعتماد ونحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه اى الاخفش
حينئذ وافق سيو به في المنع اى في منع تقدم الحال على عامله الطرف سواء كان مؤخرا
عن المبتدأ مثل زيد في الدار قائما او مقدما عليه نحو في الدار زيد قائما فلا يجوز تقدم الحال
على ذلك العامل سواء كان الطرف مؤخرا مثل قائما زيد في الدار او مقدما مثل ولا
قائما في الدار زيد قائما لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه
ليس من تركيب الفعل وان كان تابعا عنه ويجوز اتفاقا مثل في الدار قائما زيد لانه ليس
فيه التقدم المذكور (ويحتمل) مدحوف على قوله ان الحال لا يتقدم اى فعل هذا محتمل
(ان يكون مضافا) اى معنى الكلام المذكور سابقا (ان الحال وان كان مشابها للطرف) الواو
للحال وان للوصل والجملة حال يعنى ان الحال حال كونه مشابها للطرف (لما فيه) اى في
الحال (من معنى الظرفية) بيان ما في قوله ما هو وتلخيص لمشابهة الحال للطرف (الا) بمعنى
لكن بينهما اى بين الحال والطرف فرق من وجه آخر وهو (ان الطرف يتقدم على
عامله المعنوي) يعنى اذا كان العامل في الطرف معنويا مستتبطا من فحوى الكلام ويجوز
تقديمه على عامله الفعل او شبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك في تقدير زيد
عندك يوم الجمعة او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شأن في تقدير هو اى الله تعالى في شأن كل
يوم هذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعنى في كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك
اكل يومك ثوب في مكان الثوب كل يوم (لتوسمهم) اى التحاة (في الظروف) لعموم
حاجة المحفوظات اليها وعدم انفكاكها عنها بخلاف الحال (والحال لا يتقدم عليه) اى على
عاملها المعنوي لما عرفت (هذا) اى كون هذا الكلام على الاحتمالين كائن (اذا لم يكن
الظرف داخلا في العامل المعنوي) بل داخل في الفعل او شبهه كاسبق (واما اذا جعلته
اى الظرف (داخلا في العامل المعنوي) حتى يكون العامل في الحال الفعل الملقوظ او
شبهه الملقوظ ايضا ومعنى الفعل فيكون الفاعل فيها الفعل الملقوظ او شبهه كذلك او
ممتنا (ك) اى شئ (هو الظاهر) فقط (من كلامهم) اى من كلام التحاة لان العامل
مستفاد من فحوى ما ايضا فيكون الطرف من جملة العامل المعنوي (فالاردو الاحتمال الثاني)
وهو الظرف يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الحال (لا غير) لان اللانوح استقاؤه من
العامل المعنوي ويقولون ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي الا الظرف فانه يتقدمه فلم

بمرآة من فهم المقام
(قوله) وانما جع بين
الضابطين لا اشتراكا في
الوقوع بعد ما لا يكون
خبراعته قبل ليه انه يقتضى
ان يجمع بين قاعدة ما وقع
مضمون جملة لا اشتراكا
في الوقوع مضمون جملة
وليس مما يلتفت اليه
(قوله) والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف
الى الفاعل قبل اى انما اذا
كان مناط الفاعلة لسبة
المستند الى الفاعل
او المفعول فيما اذا كان مناط
الفاعلة النسبة الى الفاعلة
وح قول والمصدر التقيد
بالحال فيما اذا كان مناط
الفاعلة الحال نحو اصعب مع
زيد مبرور اما ان تشفع
او يترك فان مضمون
الجملة هنا صفة زيد في وقت
السرور والاشترار هاهنا
قبل فاحفظه فانه من
المواهب الدقيقة الخلية
ونقول مناط هذا القسم
على ما قاله الرضى وغيره ان
يذكر جملة طلبية او خبرية
يتضمن مصدرا يطلب منه
قواته واغراض فاذا
ذكرت تلك القوات
والاغراض بالاضافة مصاد
منصوبة على انها مفعولة
مطلقة عقيب تلك الجملة
وجب حذف اتصالها وذلك
لان تلك الاغراض تحصل
من ذلك المصدر المضمون
فيصح ان يقوم ما تضمن
ذلك المصدر اى الجملة
المتقدمة مقام ما تضمن
تلك الاغراض اى اتصالها
النافية لها فانما يصح ذلك

وتكررت تلك الفوائد
استعمل ذكر انفعالها قبلها
فالزم قيام متضمن المصدر
الذي هي اغراضه مقام
متضمناتها فوجب حذفها
بقوله تعالى فشد الرقائق
جمله متضمنة شد الرقائق
والخطوب من شد الرقائق
ما قبل واسترقاق ومن
اوفدها ففضل الله تعالى
هذا المطلوب بقوله فاما
بد واما فداه وقوله
في الحرية زيد يكتب
قراءة بدو يما وعرو
يشترى طاماما فاما واما
اكلا ونحو ذلك فلا ينسب
ملك انما في القائل
من البيان وتسمي الحكم
الى المصدر القيد الحال
ونحوه يكون اصح مع
زيد وسرور اما ان تنضم
او تنضم من هذا القبيل
مع ظهر انتفاء المصدر
العهود وحذف الفعل بين
الساد (قوله) وتضمين
الامر بين اتمامه المحصلة
قبل حكمه امر الرضى
ايضا وهو يقتضى ان لا يجب
الحذف في شد الرقائق
متايد بقوله فداه ونحوه
ولو لم يذكر المحصلة لتأوله
ولا ينبغي ان يفتى اليه
لوجوب عدم كون هذا
التركيب من ذلك القبيل
لعدم التفصيل فيها
وشبهه قيد المحصلة لذلك
ايضا وانما التامع في ذلك
عرفته (قوله) ومنهما
ومع لفتية اي لان يذهب
اسم بل يرد عليه مثل
صردت زيد فاذا له صوت
مثل صوت حمار فان

من هذا ان الحال يتقدم على عامله الفعل وشبهه ملفوظا كان او مقدرا او لما فرغ من بيان
قدم الحال عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتقصيلا شرعا في بيان تقدم الحال على صاحبه
وعدم تقدمه عليه فقال (و) (كالا يتقدم الحال على العامل المعنوي) ويتقدم على غيره من
الفعل وشبهه (كذلك) نأ كيد لوله كالا يتقدم (لا) (يتقدم) (على) (ذى الحال)
(الجرور) ويتقدم على ذى الحال المرفوع او المنصوب جوازا او وجوبا لانه كقديم
الجار على المبتدأ لما سبق انهما في المعنى مبتدأ وخبر فاخذنا حكمهما (سواء كان مجرورا
بالاضافة او مجرول الجر) لان المطلق منصرف الى الكمال وهو لا يكون الا بالتعميم (فان
كان ذوا الحال (مجرورا بالاضافة) سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى واتبع ملة
ابراهيم خفيافا ولا كلال للآتي في الشرح (لم يتقدم الحال عليه اتفاقا) اي باتفاق البصريين
والكوفيين (نحو جاءني مجردا عن الثياب خاضرة زيد) اي عدم تقدم الحال على
ذى الحال الجرور بالاضافة واقع (لان الحال تابع) لان عرض غير متقرر ولا يقوم الا
بصاحبه (وفرع الذي الحال) في الوجود لان ذوا الحال يوجد اول ثم الحال يصدر منه
وقوم به (والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف) لقيامه مقام ما لا يتقدم على المضاف وهو
التبوين او التوق في الهندي لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم
وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع التبوع (فلا يتقدم بانه) انشئ (وان كان) ذو
الحال (والكوفيين) (فسيويه واكثر البصرية) عطف العام على الخاص ليكون
التخصيص مقصودا في هذا الفن لكونه اما مافيه (بمعنى تقدمهما) اي تقديم الحال (عليه)
اي على ذى الحال الجرور وبالحرط (للملة المذكورة) في عدم جواز تقديمها على صاحبها
الجرور بالاضافة قد مر فيها فلا نبيدها (وهو) اي منع تقديمها عليه (الخاتر عند المصنف
ولهذا) اي لكونه هو الخاتر عند المصنف (قال) (على الاصح) منطلق بقوله ولا يتقدم
لاملة المذكورة مساقا (وتقل عن بعضهم) اي بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض
البصريين (الجواز) اي جواز تقديم الحال على صاحبها الجرور وبالحرط (استدلالا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس) اي وما ارسلناك لشي من الاشياء الا ارسلناك
لناس حال كونهم مجتمعين في قومك رسولا ومرسلاتهم غير مخصوصين كالانبياء
السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانما لست كذلك ومناه على ما ذهبوا به الفارسية
وهو ستادهم اي محمد اذ يرى آدميان مكرود حالى وبودن آدميان همه يني اذ يرى
همه آدميان فرستادهم (ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة) حيث جواز الكوفيون
وبعض البصرية تقديمها على صاحبها الجرور وبجرط الجر ولم يجوز احد من الفريقين
تقديمها على الجرور بالاضافة بل اتفقوا على عدمه (ان حرف الجر مد) اسم فاعل
من عدى يعنى من باب الفعل حذف ياءه (للفعل) يني بحمل الفعل اللازم متندا الى

المفعول به (كالهزة والتضيف) يعنى كما ان الهزة اذا زيدت في اول الفعل والتضيف في عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا او كما ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعى زيادة الهزة في اوله والتضيف في عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك حروف الجر اذا دخلت على المفعول يحمل الفعل متعديا اليه (فكأنه) أى حرف الجر (من تمام الفعل وبعض حروفه) كان الهزة والتضيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم تؤثر في الفعل شيئا لانها ليست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحروف الجر وان كانت من خواصه ايضا لانها لما دخلت على معمول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راكبة) بتقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف (فكأنك قلت اذهبت راكبة) بتقديمها على صاحبها المنصوب فكما جواز التقديم على ذى الحال المنصوب في هذا المثال كذلك جواز نفايشبهه (فالمجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظاهر الا انه (بحسب الحقيقة ليس مجرورا) بل منصوب والحال بتقديمه على ذى الحال المنصوب فكذلك ههنا (واجاب بعضهم) أى بعض النحاة وهو الهندي وزجاج (عن هذا الاستدلال) أى عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذى الحال المجرور بهذه الآية (يحمل) متعلق بقوله واجاب (كافة) أى كافة (الكاف) المتصل بالفعل مبنيا على المفعول به (والهاء) فى كافة (للمبالغة) فى الزجر والمنع والتبليغ والحث لالتأثير كناية بعلامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد ملاسباش من الاشياء الاحال كونك ما فاعل الناس وزاجرا لهم عن الشرك والمعاصى بحذفه وحالة لهم على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ (و) اجاب (بعضهم) وهو الكشف (يحملها) متعلق ايضا باجاب أى يحمل كافة (صفة المصدر) محذوف فحينئذ يكون كافة منصوبا على المصدرية لاعلى الحالة فيكون المصدر لثا كيد والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا كافة (أى رسالة كافة) مأمنة قلنا عن الشرك والمعاصى وحالة لهم على طلب الثواب او عامة شاملة لهم (و) اجاب (بعضهم) وهو محشى الضم (يحملها) أى يحمل كافة (مصدر) على وزن اسم الفاعل (كالكتابة والعافية) اما اقاموا بالعاقب فيكون كافة منصوبا على انه مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد لثى الاتكف الناس وتحثهم واللام فى قوله للناس متعلقة على الاجوبة الثلاثة فتكون نظرا لقائلوا (ولكل) أى كل واحد من الاجوبة الثلاثة (تكلف ونقص) اما كون الاول تكلفا فلان فاعله بالغة فى الفاعل غير معلومة الوقوع حتى انكره البعض فى غير فعال وفعل ومفعول والاستنباه بالكافية والشاقية غير سديد لانه يتقدير موصوف واما كون الثانى تكلفا فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلانه آيات مصدر غير معلوم

المفعول المطلق ههنا يشبه
بشئ أى لا يشبه بشئ
فالاولى ان يحمل التشبيه
بمعنى لان يشبه بشئ
والمفعول المطلق الحقيقى
فيه مثله لا محالة شبه او بمعنى
التشبيه الذى فعل التكلم
وصفة أى ولعمري الكلام
لاجل التشبيه سواء كان
يشبهه كما فى المثال المذكور
فى المثال او اداة تشبيه كما
فى المثال ذكرنا ومثليا كما
فى قوله صوت موزامل
صوت جاروس من منع هذا
الركيب لوجوب الفرق
الموصوف له مثله لا بد له
من تصحيح النقل وليس
الاصح كما زعمه القائل فان
خاطئة هذا القسم القياسى
ان يقدم قبل المصدر جملة
مشتقة عن اسم ممتناعه على
من هو منصوب اليه
فى المعنى وهذا قولك له
صوت امرى بمعنى مثل كلام
فكيف يكون هذا المعنى
قوله صررت زيدا فاذاه
صوت مثل صوت جار
مثلا لان المعنى بل هم قالوا
ان المراد بوقوف صوت
جار التشبيه ان فاعله
التشبيه اذ المعنى صوت
جاروا وقول بان الاول
ان يحمل التشبيه بمعنى لان
يشبهه أى والمفعول الحقيقى
فيه مثله لا محالة شبه سواء
ظاهرا اذا مر بالتركيب
(وقوله او بمعنى التشبيه
الذى فعل التكلم ليتناول
الشبه والمثبه به والاداة
ومهم لظهور اختصاص
المصدر المنصوب لكونه
مشبه به وقد عرفت امر

الاداء واما مجوز كونه
مشيا بجهد (قوله
صهرت) يزيد له صوت
صواتل صوت حمار
قياطل لا عرفت من
نصرهم بان الهى
بالصوت المنسوب مثل
فكيف وقد اجاز غير
سيبويه المصدوق هذا
الضم اما هل البدل
او الصلة وذلك على احد
وجهين قال الخليل على
حذف الخافى اى مثل
صوت حمار وقال غيره
وهو جامد مؤثر بالمشق اى
له صوت متكرر ولا يخفى انه
لا يتصور شئ من ذلك
في هذا المثال فكيف يكون
من هذا القبيل على ان ذلك
التركيب على غاية الازعاج
بحيث يبدى تارة ادى من
أصوات الحيوانات ومن
العجب ان القائل سوى بين
الاصم من اختصاص المحدث
بكونه مشيا وعمومه له
وغيره (قوله) راحق زره
من تحولت صوت صوت
حسن قيل يرد عليه
واخواته انه خارج
من القول المطلق لامن
اليوم ثم قيل والاوجه ان
يقال المراد من التبدول
الذكورة لبتين على
الخلل لانه في هذا
التركيب ذهب سيبويه الى
انه لا حاجة الى تقدير
المامل بل يكفي فهم العامل
من الجملة السابقة فاراد
المصنف الصريح بوجوب
المامل فيه واما بيان اعراضه
فندسيويه صوت حسن
بدل اوصاف لصيرورته مع

واما كون الثالث تسفانا لان كافة غير مضافه لازمة الحالية بمعنى جميعا كذا قاله عصام الدين
(وكل مادل على هيئة) (اى صفة سواء كان الدال) على الهيئة (مشتقا) كاسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة (او جامدا) يستقامته معنى قائم بالغير (صح ان يقع)
ذلك الدال على الهيئة (حالا) (من غير ان يأول الجامد) الدال على الهيئة (بالمشتق)
ليحصل معنى النسبة ظاهرا (لان المقصود من الحال) اى المراد من اراد الحال (بيان
الهيئة) اى الصفة التى عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه (وهو) اى
المقصود الذى هو بيان الهيئة (حاصلا) اى بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا في
المقصود استويا ايضا في وقوعهما حالامن غير تفرقة (وهذا) اى مذهب المصنف وهو
مخبر زروق مادل على الهيئة والصفة حالامشتقا وغيره من غير تأويل غير المشتق بالمشتق
(رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال) اى شرطوا ان يكون الحال مشتقا
لان الحال فى المعنى خبر او صفة وهما مشتقان وفى معنى المشتق وكنا ما فى حكمهما (وتكلفوا
في تأويل الجامد) حيث وقع حالا (بالمشتق) لتكون الاحوال مطردة متفقة (ومع هذا)
اى مع مخبر زروق والجامد حالامن غير تأويل (تلاشك ان الاغلب في الحال الاشتقاق)
اى ان يكون مشتقا لما سبق ان الحال فى المعنى خبر او صفة وهما مشتقان وما وقع غير مشتق
يأول به لتكون اقسام الحال متفقة (مثل) (بسر او طبيا) قولهم اى قول العرب (هذا
بسر) بضم الباء وسكون السين واحدة بسرعة مثل فعل وقلة يعنى هو بما يفرق بينه وبين
واحدة بالتاء (وهو) اى البسر (ما بقى فيه حوضه) على وزن فعولة بالقارسية ه فرش ه
(الطيب) اسم تفضيل (منه طبيا) (وهو ما فيه حلاوة صرفة) والمعنى هذا حال كونه بسرا
انفع اى اكثر فعا منه اى من نفسه حال كونه طبيا والخبر لهست مراتب اولاهاطلع والثانية
خلال بفتح الخاء المعجمة والثالثة بفتح الباء الموحدة واللام وآخره حاء مهملة
والرابعة بسر والخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تعالى هذه ناقة
الله لكم آية الاية (فهما) اى بسرا وطبيا (مع كونهما جامدين) يعنى غير مشتقين لانهما
اسمان جامدان الاول على وزن فاعل وقيل على وزن فرس والثانى على وزن مرد
(حالان) لان كل واحد منهما حال مع كونهما غير مشتق (لذلك لهما) اى دلالة الاول
(على صفة البصرية) وهى المخوضه (و) الثانى على صفة (الرطبة) وهى الحلاوة الصرفة
(و) اذا كان دالين على الهيئة القائمة مع ذى الحال مع كونهما جامدين (فلا حاجة الى تأويل
البسر بالبسر) بكسر السين وقبحها وعلى الاول يكون الاستناد مجازا عقليا بلاقة
العقلية لانه بالكسر صفة التخل لان التخل مبسر بالكسر واذا اطلق على عاملها يكون
الاطلاق مجازا لاحقيقة وعلى الثانى يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها (ولا
حاجة ايضا الى تأويل (الطيب بالربط) بكسر الطاء وقبحها الاول مأخوذ (من البسر
التخل اذا صار ما عليه بسرا) اريد بالتلف اقل ههنا الصيرورة مثل امشي الرجل اى صار

ذامشية الاستاذ حقيقة فيكون التخل ميسرا بالكسر و ما عليه ميسرا بالفتح (و) الثاني
 مشتق من (ارطب اذا صار ما عليه رطبا) فهذا كالأول في الاستاد والكسر والفتح قال
 الرضى وهو الحق اى مادل على هيئة يصح ان يقع حالها هو الحق سواء كان مشتقا او غيره
 فلا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المين للهية وكل مقام مقام هذه القائدة فقد
 حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله المشتق اذا وقع غير المشتق حالا
 (و) العامل في رطبا) يعنى في الحال الثاني (الطيب) لانه اسم التفضيل هو من جملة ما يشبه
 الفعل لان العامل في الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق
 (بأحق النجاة) اى العامل في الحال الثاني اسم التفضيل باحقاقهم بحيث لم يكون فيه خلاف
 لاحد منهم (و) العامل (في بسر ايضا) يعنى الحال اسم التفضيل كما انه العامل في الثاني
 (عند محققهم و قد سمى بسر) يعنى الحال الاول (على اسم التفضيل مع ج منه في العمل) لانه
 لا يجوز تقدم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها للحال بالظرف و تقدم
 الظرف عليه جائز و كذلك هذا اول قوله اسم التفضيل لكونه شبه الفعل والمشبّه يأخذ حكم
 المشبه به وهو جوار التقديم (لانه اذا تعلق بشئ واحد) وهو ههنا المشار اليه بهذا يعنى
 الآخر (حالا) احدهما البسرية والاخرى الرطبة (باعتبارين) متعلق بتعلق (مختلفين)
 اذا الحال الاولى تملتق بالمشار اليه بهذا باعتبار الانضمية والحال الثانية ايضا تملتق به
 باعتبار المضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الآخر (يلزم) جواب اذا (ان اربل
 كل منهما) اى من الحالين (متعلقة) اى ما تعلق به يعنى صاحبه فيكون اللام في متعلقة مفتوحة
 (و) البسرية) يعنى الحال الاولى فيه (تعلقة بالمشار اليه بهذا) يعنى جملة حاله ومنه ومنه
 للهية لقائمه (من حيث انه) اى المشار اليه به (مفضل) وهذه الجنسية) اى كون المشار اليه
 مفضلا (وان لم تكن) الواو للحال وان للوصل (مشتركة فيه) اى في المشار اليه به والجملة
 حال يعنى وهذه الجنسية حال كونها غير مشتركة في المشار اليه به (الا) انها كانت مشتركة
 اخبره) اى المشار اليه (في الطيب) يعنى الابدان يكون ضمير الطيب المستكن فيه راجعا
 اليه لانه اذا لم يشتر هذا لا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرحع يأخذ
 حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكذلك المراجع (لكنه) اى الا ان الشأن (لما كان
 المضمر) مطلقا سواء كان المراد به المضمر في الطيب او في غيره (بالنسبة الى المضمر) مطلقا
 ايضا (كالعدم) والمراد بالمضمر ايضا المستكن لا المضمر البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة
 يكون كالظرف في كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون
 كالظهربل يكون كالعدم (اقيم المظهر) الذى هو اسم الاشارة (مقامه) اى مقام المضمر
 الذى في طيب في كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا قسمة (واوجوا ان طيبه) اى الحال
 ذلك المظهر ليكون الحال محبب صاحبه حكما لان صاحبه حقيقة المضمر في اسم التفضيل

صفته بقرينة شئ واحد فهو
 نظير الحال الموطنة واجاز
 الشيخ الرضى جعل صوت
 تأكيدها القطا ومن الظاهر
 ورود هذا المورد الى انك
 قد شئت على انما ليس
 عبارة عن القول المطلق كما
 زعمه الشارح قدس سره
 وانما هو عبارة عن المصدر
 جهادة تصريح الصنف
 في الشرح اللهم الا ان يقال
 ذكر القول المطلق واراد
 به المصدر مجزا و اوحى قول
 ان المراد بان ما وجب فيه
 حذف الفعل الناصب
 للمصدر في ما لا يولم بان
 بقيد التشبيه لانه دخل ذلك
 اعنى قولك لزيد صوت
 صوت حسن تحت الضابطة
 لان المصدر هنا وقع ملابجا
 بعد جملة متشعبة على اسم
 بعناه وصاحبه فيكون هو
 مفعول مطلقا محذورا لانه
 وجوب وليس كذلك
 وحل هذا القياس فوائد
 سائر القواعد الا ترى ان
 قول المصنف في الشرح
 قوله قد تشبه كقولك لزيد
 صوت صوت حسن وقوله
 بعد جملة احتراس من ان يقع
 بعد غير جملة كقولك
 الضرب صوت حمار
 وقوله متشعبة على اسم
 بعناه احتراس من قولك
 صررت فاذا في الدار صوت
 صوت حمار وبذلك تبين
 سقوط ما زعمه اوجه
 والاصر في الاعراب لزيد
 صوت صوت مائة
 والرائد عليه ان التحليل اجاز
 النصب ايضا لما عمل المصدر
 او على الحال (قوله)

(والرطية) المفهومة من قوله رطيا التي هي الحال الثانية في المثال المذكور (انعلقت به) اي بالشار اليه يعني جملة حالته ومبذبة للثبات القائمة ايضا لكن (من حيث انه) اي المشار اليه (مفضل عليه) باعتبار ان ضمير منه راجع اليه ولذا قال الشارح (وهو) اي المفضل عليه (ضمير منه) لانه رجع اليه (فيجب ان يليه) اي الحال ضمير منه وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كما يستكن بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب ان يلي المظهر ليكون الحال محجب صاحبه وان جاز الفصل ايضا ولاجل هذا قوموا بالحال الاول على عامله الضعيف وان كان حقه التأخير (قال الرضي واما الضمير المستكن) الراجع الى لفظ هذا (في اقل) يعني في اسم التفضيل الذي هو الطبيب (قائه) اي الضمير المستكن فيه (وان كان) الواو للحال والوصل والجملة حال قد سبق غير مرة (مفضلا) في الحقيقة (لكن) اي الا ان ذلك الضمير (لما لم يظهر) اي لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما (كان كالعدم) والمعدوم ليس بشئ فصار المفضل اسم الاشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير يرجع اليه (ومع هذا) اي مع كون الضمير المستكن في اقل كالعدم (فلا ياي بأصحابنا) يقال وان لم يسمع ان الوصل والوصل معنى للمفعول (زيد احسن قائما من قاعدا) ليكون كل من الحالين محجب صاحبه الا انه قد وقع فصل الاجنبي وهو الحال الاول بين اسم التفضيل ومعموله وهو منه ولذا قال فلا يرى بأسا حيث قد اريد بالباس المفيد بالكره لفتنا لتمييز كل واحد من الحدين عن الآخر في اقل باداء التشبيه او غيرهما ما يدل على حدتين حتى يحتمل منصوب كل واحد محبة التزم ان يكون منصوب كل حدث محجب صاحبه المصرح به فقبل زيد راكبا افضل من عمرو راجلا وان كان قد ما على اسم التفضيل (وهذه بعضهم) وهو ابو علي واتباعه (الي ان العامل في بسر) يعني في الحال الاولى لان الخلاف فيها (اسم الاشارة) يعني العامل في تلك الحال معنى الفعل المستبد من اسم الاشارة لانه لا يجوز ان يكون الفعل التفضيل عاملا فيه لضعفه في العمل فلا يستقدم معمول عليه (اي اشبه اليه حال كونه بسر او هذا) اي كون العامل في الحال الاولى اسم الاشارة يعني معنى الفعل (ليس بصحيح) لانه يلزم تفريق العامل (في الحالين) وهذا وان كان جائزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطية مفضلا ومفضلا عليه في حالة واحدة عاملا في بسر الا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطية مفضلا ومفضلا عليه في حالة واحدة وهذا باطل (لانه يمكن ان يكون المشار اليه) بهذا (النوع الياس) فيلزم حينئذ قيد الاشارة يعني المشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود الاشارة مطلقا (فلا تقيد الاشارة) يعني فلا يصح قيدها (بحالة البسرية) لان العامل بتقيد به فلو كان اسم الاشارة عاملا في بسر القيد الاشارة بحال البسرية ولم تكن مطابقة فوجب ان يقال هذا الكلام الا في حال البسرية وليس كذلك لانا لم الضمير ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرنا طبيبته

واحترازه من نحو صوت زيد صوت حمار قيل الاولى انما احتراز من مثل صوت حمار يصوت زيد ولساده اظهر من ان يخفى لان الكلام في المصدر وهذا اقل (قوله) اي غير المفعول المطلق اي غير هذا المضمون (قوله) ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق الح قول التسمية من متاخرى الحادة في هذا القسم وقسمه فالاولى ان يكون يسمى على صيغة التكلم مع الغير ويكون ضمير التكلم كناية عن المتأخرين وهما وهم لا يعني ان يثقل اليه فان المصنف قال في الصرح والاول يسمى النحويون توكيدا لنفسه والثاني يسمى تأكيد الفهر ليعمل بعارته على ذلك ياباه صريح بعارته على انه غير مستحسن جدا بل هو اس لاضطر على قلب ضرر وما قاله الرضي من ان عبارة المتأخرين وسبويه يسمى التأكيده لنفسه التأكيده الخاص والمؤكد لتبره التأكيده العام فيه وما فيه (قوله) لانه من حيث هو منسوس عليه بلفظ المصدر قيل معنى لان معناه من حيث هو منصوب عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى الصدر وجعل تسمية المصدر بانه كيد تسمية باسم معناه ثم قيل ونحن نقول المناسب بان

ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه ويقويه عا لوجه ان يقال المحتاج الى التأويل قوله تأكيد نفسه ووجهاته يؤكد جلة كانهما تحتها للدلالة على ما تدل المصدر للدلالة على ما تدل كيد لغيره فلا تكلف فيه لانه يؤكد لفظ الجلة وهي غيره وليس فيها ما يتردده متصلة نفس لانها لم تتكرر في اليقين للدلالة على ما تدل للدلالة عليه وكلامها اطل اما الاول فلاه لا سبيل الى اداء ما ان الشارح قدس سره جعل المؤكد معنى المصدر وان النسبة من هذا القبيل لان كلامه صريح في كون المصدر هو المؤكد والمؤكد جميعا باذكار من الاعتبارين كأن القائل صرف اللفظ عن ظاهره بتدوير المعنى حيث قال يعني لان معناه من حيث هو المحرود الاعراض واداءة النفس رتبة استغناء عن امثال هذه الاعراض واجتماعها من عبادك هذا الصالحين المستغنيين من المبدأ الياس وجعلنا الثاني انه يلزم على هذا الفساد وذلك لان الجلة التي تقدمت بحمل امرين فأكيد تلك الجلة على انها غير ذلك كما يتمور تأكيدها على ما هي عليه في نفس الامر اي في صورة احتمالها لجمع الامرين وهذا محال بحسب اللفظ والمعنى

رطبا في غير حالة البسرية حتى تكون الإشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم التفضيل (ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم) والمعنى يصح ان يقع اسم موقع اسم الإشارة (لا يصح اعماله فيه) الجلة سفة الاسم اي لا يصح اعمال ذلك في الحال بان لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه لان العامل لما سبق اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل منع الخلو والجمع (نحو تمره تخفى بسر الطيب من رطبا) بما قامه تمره تخفى مقام اسم الإشارة ومثل زيد راجلا احسن منه اربا فانه جائز ان يقع خلو المتبدا عن معنى الفعل والعامل فيه الفعل انكونه شبه فعل بالاخلاف وكذا العامل في الحال في المثال المذكور في المتن افعال ولما فرغ من بيان الحال المفردة على ما هو الاصل لان الاصل فيها الافراد كان الاصل في الخبر الافراد شرع في بيان الحال الجلة على ما هو الفرع فقال (وتكون) (اي الحال) (جلة) (لدالتها) اي الجلة (على الهيئة) اي الصفة (كالمفردات) يعني كان الاحوال المفردة تدل على الهيئة الحاصلة لصاحبها كذلك الجلة تدل على تلك الهيئة تقع حالها وفي الرضى يجوز كون الحال جلة فان مضمون الحال قيد امامه (ويصح ان يكون القيد مضمون الجلة كما يكون مضمون المفرد (تصح ان تقع) اي الجلة (حالاتها) يعني كما يصح ان يقع المفرد حالا وان الحال حكم معنى ما سبق غير ممره والاحكام تكون المفرد والجلة كافي خبر المتبدا (ولكن) يعني الا انه (موجب ان تكون الجلة الحالية) (خبرية) (محتملة للصدق والكذب) يعني الاصل في الجلة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عن عقل وعن ليس من شأنه الكذب ويحتمل ان تكن كاذبة لانها خبر والخبر عن ذي الحال للزوم المطابقة بينهما في الافراد واخويه والتذكير وانه لزوم الضمير الى ذي الحال للربط وكونه مسندا الى صاحبه اما بلا واسطة او بها كالخبر (واجر اوها عليه) اي جعل الحال حاله (في قوة الحكم بها عليه والجلة الانشائية) التي لا ثبوت لها الا ان لا تصلح ان يحكم بها على شيء وان كان فاعلالا لانها لا ثبوت لها في نفسها وانبات التي تسمى فرع فرع ثبوت في نفسه وهي لا ثبوت لها في نفسها فكيف تدب لغيرها فلا يصح ان تقع حالا من شيء كما لا يصح ان تقع خبرا عنه (ولما كانت الجلة مستقلة في الافة) لا شأنا لها على الاستناد المقضي السند اليه والسند اليه واذا كانت كذلك (لا تخفى ارتباطها) مع ثبات (بغيرها) لان المستقل في الافة لا يخفى الثبات بغيره ويكتفى نفسه (والحال مرتبطة بغيرها) لكونها امر ضاغير قائم بنفسه ولان المقصود بالاحال تخصيص وقوع عامه بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لا يحصل الا باخراج الجلة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة بصاحبها (فاذا وقعت الجلة) الخبرية التي من شأنه ان تكون صادقة ومحتملة الكذب (حالا لا بد لها) اي تلك الجلة لكونها مستقلة في الافة (من رابطة تربطها الى صاحبها) حيث لا يكون اجنبية وتكون ايضا خرجة عن الاستقلال (وهي) اي الرابطة ههنا اثبات

(الضمير والواو) وأما ربطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال محيية فضلة بعد تمام الكلام
 فاحتيج في الاكثر الى فصل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع
 لربط اعني الواو التي اصلها الجمل المطلق ليؤذن من اول الامر بان الجملة لم تنسج على
 الاستقلال بل تملتق بما قبلها بحيث صارت من جملة توابه ولو احقه (والجملة الخبرية)
 الحالية (الاسمية) ان بدئت باسم لفظا او قدرا (او فعلية) ان بدئت بفعل موضوع
 للخبر (و) تلك (الفعلية اما ان يكون فعلها مضارعاً مثبناً بان بدئت بفعل مضارع اريد
 شبه (او) يكون فعلها مضارعاً متنياً بان يكون مضارعاً اريد تقي (او) ان يكون فعلها
 (ماضياً مثبناً او ماضياً متنياً فهذه الاقسام المذكورة (خمس جمل) جمع حلة ولما فرغ
 من بيان ان آية جملة تقع حالاً شرح في بيانها تفصيلاً وبيان الربط ايضا فقال بالعام التفسيرية
 والتفصيلية (قالاسمية) قدمها لكونها اشد احتياجاً الى زيادة الربط لادائها على الدوام
 والثبات وكون البحث في الاسم ولتاسيتها بالحال المفردة لان المفردة ليست الاسما
 بخلاف الفعلية (اي الجملة الاسمية الحالية) يشير الى ان اللام للعهد الحارجي والى ان
 الاسمية صفة تستدعي موصوفاً (ملتبسة بالواو والضمير) اذا وقعت حالا (معاً) حال
 مؤكدة للجار والجور واذما لمية تفهم من الواو والعاطفه لكونهما مفعولين للخبر
 المحذوف في حال كونهما متصاحين في الارتباط لا الاستقلال لان المية في معنى المصاحبة
 لقوة الاسمية في الاستقلال لتركبها من الاسمين وخارجاً عن اصل الحال وهو الانتمام
 وعدمه لتقرر (فانسان تكون الرابطة فيها في غاية القوة ايضا) لان الشيء اذا كان قوياً
 يلزم ان تكون الرابطة فيه اقوى حتى تخرجه عن الاستقلال وتربطه بما قبله طوعاً او كرهاً
 وهذا النوع ثلاثة اقسام باعتبار الضمير اما ان يكون متكلماً (بحو جئت واناراك ب) و
 مخاطباً (جئت وانت راك ب) غائباً مثل (جاء زيد وهو راك ب) ويحتمل ان يكون
 المتبادر مؤخر او الخبر مقدماً فيكون ثلاثة اقسام اخر (او) الجملة الاسمية الحالية
 ملتبسة (بالواو وحدها) اي حال كونها مفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لا
 غير (لانه تدل على الربط في اول الاسم) لان الواو تؤذن في اول الامر بان الجملة مرتبطة
 بما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجب ان تقع في اول الكلام ولانها للجمع المطلق في اصل
 الوضع (فاكتفى) بمعنى المفعول (يا) اي الواو مفردة (مثل قوله عليه الصلوة والسلام
 كنت نبيا) اي اعطى الى النبوة (و آدم بين الماء والطين) اي حال كون آدم غير مخلوق
 واتماق بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضي هذا ذهاباً
 الى مجاز اولي مثل اني اراني اعصر خرا واعلم ان اجتماع الواو والضمير في الاسمية
 وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما في احتياطي الربط لما سبق ان
 الاسمية في غاية القوة لتركبها من اسمين مقتضيين الدوام والثبات فيكون الربط ايضا

كف وملك محط بان
 الظاهر البادريه من
 فوقه تأكيده لغير ما
 زعمه القائل بصره من
 الظاهر لاحد الاسمين
 المذكورين لظهور
 استحالة وان خفى بل
 بعض الناس (قوله) وبمثل
 ان يكون المراد انه تأكيده
 لاجل غيره ليندفع قبل هذا
 ما اختاره المصنف واورد
 عليه فوائد حسن الغالب
 فاشاد الى دفعه قوله وحل
 هذا في حق قوله انه بعد
 ليس ههنا حسن الغالب
 لان هذا القسم ايضا تأكيده
 لاجل نفسه ليعتبر
 ويتردد مع ذلك تأكيده
 الدفع غير مفسد الغالب
 اما يكون مرصعاً بالواو
 قسم الاول تأكيده ليس
 لغيره وتفصيل الكلام
 ان المصنف قال في الاضاح
 بذلك واعترض الرضي بانه
 ليس بهي الا ان قوله
 لغيره في مقابلة قوله
 لنفسه فينبغي ان يكون الغير
 مؤكداً كالنفس وقال انما
 قيل لئلا حذا صادر
 مؤكداً لغيره ان اللفظ
 السابق له ملتبساً بالواو
 انما تأكيده على هذا التأكيده
 اذا حرم الخطاب بثبوت
 تقييد الجملة السابقة في
 نفس الامر وغلب
 ذهنه كمن مدلولها
 فكانت كدت اللفظ
 الفصل من لفظاً مختلاً
 لفظاً لغوياً وتبعضه
 والنسب غير المختل لذلك
 قيل مؤكداً لغيره واما
 للتأكد فلابد كقول

خاية القوة لبطا (وهذا هو الربط) في الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدها)
كافي النوع الثاني (او) ملتبس (بها) اي بالواو مصاحبة (مع الضمير) بلا افتراء احدها
عن الاخر كافي النوع الاول (انما يكون في الحال المنتقاة الغير المتقررة لانها تتجددها
وانتقالها اقتضت ان تصد بالواو الموضوع للجمع ليعلم من اول الامر ان الجملة مرتبطة
بما قبلها غير مستقلة (واما في الحال المؤكدة) يعني ان الجملة الاسمية اذا كانت حالاً مؤكدة
(فلا يجوز) فيها (الواو) الجارية في متعلق بقوله فلا يجوز قد قدم عليه المحصر يعني جواز
الواو في الجملة الاسمية الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها (قول) بتمامها لطلاب
(هو الحق لاشك فيه) بحقوقه تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجود (وذلك)
اي عدم الجواز الواو في الحال المؤكدة واقع (لان الواو) لكونها في الاصل للمعطوف وهو
دليل التغير (لا تدخل بين المؤكدة والمؤكد) بالفتح والكسر مطلقاً يعني سواء كانا في الحال
او في غيرها (لشدة الاتصال) والامتزاج (بينهما) لان الثاني عين الاول ونفسه تتخلل
الفصل بينهما كتحلله بين المصالحاتهما (او) الجملة الاسمية ملتبسة (بالضمير)
(وحده) اي حال كونه منفردا في الربط (على ضعف) متعلق بقوله او بالضمير (لان
الضمير لا يجب ان يقع في ابتداء) اي في ابتداء الكلام بل قد يقع في الاول وحينئذ يدل
على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع في الاوسط بل قد يقع في الاخر (فلا يدل على
الربط في اول الامر) ولهذا من الوجهين قيل على ضعف وان كان الوجه الاول لا يستلزم
الضعف اطراف الباب (نحو كنهه قوة الى في) ان جملة حالاً من ضمير الفاعل قال الربط
ضمير المتكلم في قوله الى في وان جملة من ضمير المفعول قال الربط ضمير الغائب في قوله
قوة ونحوه قوله رجع الى عوده علا بده وقول الشاعر ولو لاجنان الليل ما آب عامر
الى جفد سر باله لم يمزق (فلا بد من الواو على الصحيح) في الضمير اما في الاول وهو
ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جئت ان اراك وجئت انت راكب وجاء زدهو
راكب واما في الاخر وهو ايضا ثلاثة اقسام نحو جئت راكب الم وجئت راكب انت وجاء
زيد راكب هو واما في الاخر وهو ايضا ثلاثة اقسام مثل رجعت عودي على يده ورجعت
عودي على يده ورجعت زدهو عودي على يده فاجلة تسعة اقسام قالوا منها اقوى الوجوه
لاشتراكها في دلالة في اول الامر على الربط والثاني اخفها لبعد الربط لكونه في
الاخر والثالث متوسط بينهما فاصح موع الجملة الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسم (و) الفعل
(المضارع المتبني) اي الجملة الفعلية الحالية التي يكون الفعل فيها مضارفاً متبناً ولكن
يشترط فيها اخذها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوها لتاقتض الحال والاستقبال
(ملتبسة) (بالضمير وحده) اي منفردا او ما قوله قمت واجبك وقوله ولما خشيت
الظافرهم ونحوهم وازنههم مالكا في تقدير وانا اجبك وانا ارهتهم

هذا الفرع فيسوي توكيده
لنفه وتبته الخارج قدس
سره حيث اختار ما اختار
على ما اختاره المصنف
الانه اجاب عن الاعتراض
بان اللام في كلا
الضمين على تيج واحد
والاولى عندى مختار
للمصنف روح لانه لا يظهر
وجه التسمية كذلك على
قول الرضي لان المؤكدة
ح القطف باعتبار احد
الاحتياين الموافقة للمؤكد
ككيف يقال ان المؤكدة
هو الغير ولا يصح اعتبار
المعارضة بحسب القطف لان
الضم الاول ايضا كذلك
وقول القائل لا يحسن
التقابل مطلقاً على ان
هذا ايضا تأكيد لاجل
نفسه وان كان تأكيداً للضعف
الغير ايشال التباين في
صورة ان يسمى الاول
تأكيداً ليس لغيره صادوا
بلا فكر ولا روية لان
لا تيان بين هذا التأكيد
انما يكون عند تحقيق
الاختلاف الاخر فهو لرفع
ذلك الاختلاف بخلاف القسم
الاول فان من المعلوم ان من
قاله على الصدر هم فقد
اصرف ولا يحتل فيه
فاذا كان مضارفاً فقد ذكر
مادله على الاول وتبين له
ليكرر بذلك ويقرر
ليكون تأكيداً لنفسه
المضى ولا يتصور حينئذ
اصريه على التباين
حق لا يحسن التباين ولا
ادري ان احد يسوع
التقابل بين قوله تأكيد
نفسه وتأكيداً لغيره

كيسومنى الثاني الاول
(قوله) اى حسنة التثنية
وان لم يكن لتثنية بل
لتكرير والتكثير يريد
قد سرهاته لا بأس في
اطلاق التثنية على لفظ مرد
به التثنية المتعاقبة لتلجج
بل التكرير والتكثير لان
هذا الاطلاق باعتبار
الصيغة وقد يقتضيها غير
ما شئ من غيره لا الراد على
من قال المراد ما يكون متى
للتكرير والتكثير
والاشارة الى ان المراد به
اعم عما يكون للتكرير او
لغيره مما قيل لان المصنف
قال في الايضاح معنى
التثنية في ذلك التكرير
والتكثير ولان الجمع بين
الوجهين من غير حاجة
تدعو اليه ليس كما ينبغي
(قوله) ولا بد في تميم هذه
القاعدة من زيادة الضافة
اى متى مضاف الى الفاعل
الابدان يقال مضافا الى
فاعل المفعول او مفعوله
ومع ذلك ينقض ضرب
زيد ضربت فالوجه ان يبد
الاضافة بكونها لا لبيان
النوع ولقد صرح بهذا
العبد الرضى وليس مما
يلتفت اليه بل الحق ان كلام
الشاعر ايضا من هذا
القبيل لظهور ان مراد
المصنف بيان الواضع
التي يجب الحذف فيها من
جملها ما وقع فيه معنى مثل
ليك فاكتفى بهذا القدر
ولا يخفى ان المراد ليس
مطلقا لثني حتى يرد مثل
قوله تعالى ثم ارجع البصر
كرين وغير ذلك مما لا

واذا كان المضارع مصدرا قد قدخه الواو مثل قوله تعالى لم تؤذوني وقد تملون
الاية (لشابهة) اى المضارع المثبت (لنقطة) في الحركات والسكنات وعدد حروفه
(ومعنى) يعنى في الحدوث والتجدد (للم فاعل المستغنى) اذا وقع حالا (عن الواو)
اكفاء الضمير وحده لان الاعراب اللفظي او التقديرى في الحال المفردة يعنى
عن الواو (نحو جاني زيد يسرع) وهذا النوع ينقسم الى ثلاثة اقسام باعتبار انواع
الضمير نحو جاني زيد يسرع وجئت تسرع وجئت اسرع (وماسواهما) (اى ماسوى)
الذى هو غير (الجملة الاسمية) الحالية باقسامها وانواعها (د) الجملة (الفعلية) المشتقة
على المضارع المثبت الواقعة حالا بالضمير وحده (من الجمل) جمع جملة بيان لما في قوله
وماسوى (المشتقة) صفة الجمل (على) الجمل الثلاث (المضارع) التثني او الماضي
المثبت (او) الماضي (التثني) متبسي (بالواو والضمير) (مما) اى مصاحين في الربط
من غير افراد احدهما فيه (او) (باحدهما) يعنى بالواو (وحده) او بالضمير
وحده (من غير ضعف عند الاكفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها) اى استقلال
واحد من الانواع الثلاثة لكونه فلابد على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا
مبتنا او متبعا (كالاسمية) يعنى كما كان ضمينا عند الاكفاء بالضمير في الجملة الاسمية
الحالية لقوة استقلالها كما صرح بالمضارع التثني باعتبار انواعها وكونها مع الواو والضمير
مما او باحدهما فقط سبعة اقسام وكذا كل واحد من الماضي المثبت والماضي التثني سبعة
اقسام فالمجموع احد وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة وعشرون واذا
ضمت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء كانت اسمية
او فعلية سبعة وثلاثين قسمها تدبر ولا تكن من الفاقلين ولكن مني المتصفين (هـ) مثال
(المضارع التثني) باقسامه الثلاثة (نحو جاني زيد ومايتكلم غلامه) (بالواو والضمير) مما
(او جاني زيد ومايتكلم غلامه) (بالضمير وحده) (او جاني زيد ومايتكلم غلامه) (بالواو وحده)
(و) مثال (الماضي المثبت) باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاني زيد وقد خرج غلامه) (بالواو
والضمير) مما (او جاني زيد وقد خرج غلامه) (بالضمير وحده) (او جاني زيد وقد خرج
غلامه) (و) مثال (الماضي التثني) الواقع حالا باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاني زيد وماخرج
غلامه) (بالواو والضمير) (او جاني زيد وماخرج غلامه) (بالضمير وحده) (او جاني زيد
وماخرج غلامه) (بالواو وحده) علم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من افراد
او الاثنين في الماضي المثبت وفي البواقي اجتماع الواو والضمير اكثر من افراد احدهما
كذا في الرضى وما فرغ من بيان الاحوال التي تكون جملة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت
هي اليه من الربط شرع في بيان ما يحتاج الماضي المثبت اليه اذا وقع حالا من اشتراط
دخول لفظ قد عليه لفظا او قد راعى البصريين فقال (ولا بد في الماضي المثبت)

بالقائل التي كذلك
الآخري انه لم يثبت على كون
المراد بالثنية التكرير
والتكثير مع كونه احوح
الى البيان كغناء ذلك
وقد عرفت ان مثال ذلك
جائر غير واحد ولا سيما
عند ذكر المثال وعليه
عبارة الرخصي فانه قال
ومه ما جاء حتى وهو
جديك وابيك وسديك
ودوايك وهذا ذلك
ولما تبع في ذلك الرضي
فانه قال ليس وقوعه متى
من الضوابط التي يعرف
بها وجوب حذف فله
سواء كان المراد بالثنية
التكرير كقوله تعالى ثم
ارجع البصر كرتين او كان
لغير التكرير نحو ضربت
ضربتين اي مختلفتين
بل الضابط لوجوب
الحذف في هذا امثاله
اضافته الى الفصل
او المفعول كما ذكرنا قبل
يريد به ما سبق من قوله ان
حذف الفاعل واجب اذا
كان الفاعل والمفعول به
المصدر متغايرين او بمحرف
الحرف لبيان النوع لان حق
الفاعل والمفعول به ان
يسل فيهما الفعل ويشلا
به ولا حذف الفعل في
المصدر منهما لا يدري ما
تعلق من فاعل او مفعول
فذكر كما هو مقصود المتكلم
من احدا به المصدر
او بمحرف الجر لم يحز اعطاه
الفعل ومما ذكرناه ما تقدم
به وله عرفت ما فيه وانه
ليس من مذهب المصنف
وغيره بل هو قولون انما

الواقع حالا (لا المتى) فانه لا يشترط فيه دخول لفظ قد عليه اذا وقع حالا لان المتى
يستمر من حين الانتفاء الى حين صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول
الذي هو عامل في الحال فيقارن زمان الحال زمان الفعل فاذا قلت مثلاما ركب يكون
عدم الركوب مستمرا لان المتى يستوعب الازمان ما لم يكن ضده فيقارن زمان الحال
زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا الى دخول قد المقربة عليه (من) (دخول لفظه)
(قد) (المقربة) صفة قد (زمان الماضي) الواقع حالا بالنصب لانه مفعول المقربة
(الى) زمان (الحال) وهو ان صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الجار
متعلق بقوله المقربة (لغة) تميز عن النسبة التي في شبه الفعل لان لفظة قد موضوعة
لتقريب زمان الماضي الى زمان الحال مثل جاني زيد قد ركب فان لفظة قد دخلت على
الحال لتقريب زمانه الى زمان صدور الجي عن زيد فيقارن الركوب الجي فيكونان
في زمان واحد (على الماضي) متعلق بالدخول (المتى الواقع حالا ليدل) بمجهول من
دل يدل (جا) الضمير يرجع الى لفظة قد والجار والمجرور في فعل الرفع لانه نائب
(على قرب) متعلق بقوله ليدل (زمانه) اي زمان الماضي المتبى الواقع حالا (الى
زمان صدور الفعل) متعلق بقوله قرب زمانه (من ذى الحال) اذا كان ذوا الحال فاعلا
(او) زمان (وقوعه عليه) اي وقوع الفعل على ذى الحال اذا كان ذوا الحال مفعولا به
(مخجورا) اي دلالة مخجورا ودلالة مخجوزة يعنى دلالة لفظة قد على هذا القرب مجاز
بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء من معناها اللغوي لكونه مطلقا (لان التبادر
من الماضي المتبى اذا وقع حالا انه ضمه) اي معنى الماضي المتبى الواقع حالا (انما هو
بالنسبة) اي بالقياس (الى زمان العامل) في ذلك الحال مثلا ان مضى زمان الركوب
في قولك جاني زيد قد ركب بالقياس الى زمان الجي العامل فيه يعنى ان زمان الركوب
سابق على زمان الجي فيفهم منه ان الجي بلا ركوب وليس كذلك بل الجي ليس الا مع
الركوب (فلا بد من) دخول (قد) عليه (حتى تفرقه) اي لفظة قد زمان الركوب
(اليه) اي الى زمان الجي (فيقارنه) اي يقارن زمان الحال زمان العامل فيه فيحدد
زمانها محكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون قريبا من العامل زمانا مقرونا به بدخول
قد عليه (وهذا) اي كون قد لازمة في الماضي المتبى الواقع حالا متبى (بمخلاف مذهب
الكوفيين فانهم لا يوجبون) دخول (قد) على الماضي حالا المتبى اذا وقع اي لا يوجبونها
(ظاهرة ولا مقدرة) بل يوجبونها حالا بغير قد كما يوجبون الماضي المتى حالا بغيرها
كما عدا البصريين ايضا لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد وان كان ما ضيا فيقارن
زمان العامل بنفسه (سواء كانت) متعلق بقول المصنف ولا بد لا يقول الشارح اي لفظة
قد (ظاهرة) (في اللفظ) بان يكون ملفوظة داخلة على ما وقع حالا (مخجورا) جاني زيد

حذف الفعل لان النية في
الشيء تكرر بالصدالة
فكانه قيل لبالوا سدا
سدا فاصلا اللفظ المقدر
ناجا مناب الفعل والاف
لذلك حذفوه هكذا في
سرح الصنف بل تقول
مع قطع النظر عما ذكرناه
لا يصح النقص بما ذكره
الشارح والقاتل وذلك
لان التكرار ليست مصدر
وكذا الضربة وقوله
ضربت ضربى الامر
مروج الصحة وامله
منصوع القائل (قوله)
المفعول به قال الرضى
الضمير به يرجع الى
الالف واللام اى الذى
يفعل به فعل اى بما مل
ويوقع عليه يقال فلتت به
فلما قال تعالى وما ادرى
بما فعل بي ولا يكون كذا
الضمير في المفعول به وله
ومعه وكلامه متى علم ان
يكون المراد بالمفعول به
معناه الاصل المنبر بحسب
الاشتقاق وقد منه
المصنف حيث قال
في الامالى ان المفعول به لم
يقصد به قصد مدلوله
باعتبار الاشتقاق وانما
قصد به في الاصطلاح
القب على نوع مخصوص مما
يشتمل على الفعل فقلنا
مخصوصا قصد تعريف
ذلك النوع لا باعتبار اصل
الاشتقاق في لفظ مفعول
في الاصل وهدمه بل كالم
سميت ولما عين وجهه
ملسا عليه فان معنى
الاشتقاق غير مراد به
سيروره هلدا وان كان

قد ركب غلامه بالضمير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب عمرو (او) كانت
لفظة قد (مقدرة) (منوية) بان تكون محذوفة في اللفظ ملحوظة في النية لان المقدّر
التوى كالمحذوف من غير فرق (نحو قوله تعالى او جازكم حصرت صدورهم اى قد
حصرت صدورهم) فجمة حصرت صدورهم حال من قاعل جازكم وهو الضمير
البارز المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اى جازكم الكفار حال
كون صدورهم حصرة يعنى خاصة لان الخوف سبب للجهر فيكون من قيل ذكر المسبب
وارادنا السبب والمراد من الصدور العقول مجازا بملقة الخلية ومناه بالفارسية وآمدند
ايشان شاداد حال آنكه تنك بود دلهاى آن جماعتى ومنه قوله تعالى هذه بضاعتنا ردت
اى قد ردت (وهذا) اى كون الماضى المثبت حالا بقد مقدرة ملتبس (بخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما) اى سيبويه والمبرد (لا يجوز ان حذف قد) سواء كانت مقدرة منوية
او محذوفة نسبيا لان حرف والحرف لا تأثير له اذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر الا ان
يكون مذكورا لفظا وهما ليس بمذكور (فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم
محذوف الموصوف) وجعل هذه الجملة صفة (هو ما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت
صدورهم صفة موصون محذوف) فتكون الجملة هي قرينة لحذف الموصوف لان حصر
الصدور وصف وعرض لا يقوم بنفسه والمالم يذكر له محل يقوم به علم ان ما قام به محذوف
(هو) اى الموصوف المحذوف (الحال) بتأويله بالمشق فيكون المعنى جئتكم وجاهكم حال
كونهم محتمين منحصرة قلوبهم والمبرد (أول (بجملة) اى جعل قوله (جملة دعائية) يعنى
دعاء عليهم (داعا لم يشترك ذلك) اى دخول قد (في) الماضى (التي) ذا واقع حالا
(لا استمرار للتي) من وقت الانتفاء (بلا قاطع) يعنى بلا مناقض وهو الانجاب لان التنى
يستوعب الا زمان (فيشمل الا تني) (زمان لفعل) (اى زمان المامل في الحال فلا يحتاج الى
دخول لفظة قد عليه حتى لو ذكر يكون تعلويلا بلا قد في نفسه ولا فرغ من بيان ما هو الاصل
في الحال وما هو الفرع في بيان حذف عامله جوازا وجوبا سواء كان المامل
الفعل او شبهه او مناه ومثال الثالث نحو هذا الهلال بنا فقال (ويجوز حذف المامل)
بلام الجنس ليشمل العوامل الثلاثة (في الحال) سواء كان مفردا او جملة (قيام قرينة)
دالة على حذفه وتعيينه (حالية) يعنى صاحب الحال وصفه (كقولك للمسافر) (اى
الشارع في السفر او انتهى) (اى للسفر يريد بالتفسير الاول مناه الحقيقى وبالتانى مناه
المجازى بملقة البيية لان السفر عيب له فيكون من قيل ذكر السبب وارادنا المسبب
او بملقة الاولى (راشد امهديا) (اى سر) امر من سار - يسير مثل باع بيع سقط عنه
لالتقاء الساكنين ثم حذف جوازا (راشد هديا) (قرينة حال مخاطب) وهو الشرع
او انتهى والمراد براشد الراشد بنفسه ههنا ممكن المهدي المكن الرشد بدون الهداية

قيل ذلك مراد اولاً بغير
كون الواضع له عدل
تسميته بحسن لوجود
حسن حمل في المعنى فان
ذلك في بعض الاسماء سبب
لتخصيصه بذلك الاسم لا
ان معنى الاشتقاق باقي فيه
بعدم ضرورة علمنا ان ترى
انك تفهم مدلوله مع قطع
النظر عن الحسن ولذلك
يفهم مدلوله من لا يفهم
مدلول حسن باعتبار
الاشتقاق (قوله والمراد
بوقوع الفعل تعلقه به بلا
واسطة حرف قبل تسميه
عليه ذهب بزيده قال
الاذهب وقع على زيد ولا
فرق في المعنى بين ذهبت
يزيد واذهبت زيد الفوق
الفعل يشمل هذا التعلق
ثم قيل ويمكن ان يقال هذا
التعلق بلا واسطة حرف
جرو حرف الجبر لتغيير
المعنى وبعد التغيير تعلق
الفعل بضمه وبهذه التبيين
ان زيدا في ذهبت زيد
مفعول به دون زيدا في
مررت بزيد من الظاهر
ان المراد بالولوع عليه
وقوع الفعل المذكور ولا
يخفى انه الاحباب دون
الاذهاب والاتيان بحرف
الجر اعم وليصلح لفعل
الفعل بتوسطه فاعطاه من
دورجه الامتياز والقول بان
الفعل تعلق بضمه ليس
بمستقيم فلا فرق بين ذهبت
يزيد وبين مررت بزيد في
الادراج تحت المفعول به
وعنده حسب الاصطلاح
الوارد على كون المحمول به
ما ليس بواسطة حرف

(وقوله مهاديها ما صفة لراشد) كأنه هدى له فتقرر له الهداية في صاحب الحال
فالاصل ان يكون وصفاً لان الضمير للموصوف جعلت الهداية وصفاً لما قام وهو الرشد
(او حال بعد حال) فكان الهداية لم تحصل الا عند السير فشيئاً ما حال مترادفة بيني
متابعة فيكون ذوا الحال والعامل في كليهما واحداً وامامتداخلة وهي عبارة عن يكون
الحال الثاني حالاً من الضمير المستكن في الاول فيكون صاحبها مستكن في الاول والعامل
ايضاً الحال الاول فيكون العامل في الاول محذوفاً وفي الثاني مذكوراً وعلى الترجيح
الاول فامل كليهما محذوف (او) لقيام قرينة (مقابلة كقولك راكبا لمن) اللام متعلق
بالقول (قول كيف جئت) اي على اي حال ووصف جئت (اي جئت راكبا) ثم حذف
الفعل (بقريئة السؤال) المحقق هو قوله كيف جئت (ومنه) اي من حذف عامل
الحال بقريئة السؤال المحقق (قوله تعالى يحب الانسان ان لن يجمع عظامه) جمع عظم
اي يظن اوبى لان الظن من جملة العلم فيكون مجازاً عن العلم بملاقة الجزئية الانسان انه
اي الشأن لن يجمع عظامه المتمزقة فاصارت تراباً (اي) حرف اعجاب مخضعة اعجاب التني
(قادرين) حال وعاملها محذوف جوازاً بقريئة السؤال المحقق وهو قوله يحب الانسان
(اي على تجمعها قادرين) اي لم يباها الجاهل تجمع تلك العظام المتمزقة فتناثرت وصارت
تراباً حال كونها قادرين على جمعها واحيائها وتمذيبها وما ذلك على الله بعزيز متبيران
الواحد لفظاً لجمع تعظيماً باقاة الواحد مقام الجمع متعارف البقاء في التكميم وما يقمها كافيها
نحن فيه لا في الخطاب ولا التنية كذا في الهواذي (ويجب) (حذف العامل) لقيام قرينة
(في) (بعض الاحوال) (المؤكد) لا في كلها كافي قوله تعالى شهدا قاته لا اله الا هو الى
قوله قائماً بالقسط فان قائماً حال مؤكداً مع ان عاملها لم يحذف وهو شهد فلم ان وجوب
حذف العامل في بعضها لا في كلها (وهي اي الحال المؤكدة مطلقاً) اي سواء حذف عاملها
اولاً وسواء كان حذف العامل واجباً او جائزاً (هي) الحال المؤكدة مطلقاً (اي لا تنتقل
من صاحبها مادام موجوداً) لان الحال المؤكدة مطلقاً (اي لا تنتقل من صاحبها مادام
موجوداً) لان الحال حيث تدعى الهيئة الطبيعية في ذى الحال يعني الحقيقية وهي لا تقبل
الانتقال مادام صاحبها موجوداً كالعقوبة مثلاً ولذا تفهم من ذى الحال عند ذكره قيل
ذكر الحال ولهذا السرجعت مؤكداً ما قال (قالاً) لانها قبل الزوال الا انه نادر
(بمخلاف) الحال (المتعلقة) لانها تنتقل عن صاحبها حال كونه موجوداً كالركوب مثلاً
حيث ينتقل عن صاحبه ولذا سميت متعلقة (و) الحال (المتعلقة بقيد العامل) لان الغرض
منها تقييد الحدث المنسوب الي صاحبها استناداً وايضاً عاود ذلك الحدث هو العامل في الحال
فيكون قيده (بمخلاف) الحال (المؤكد) لان الغرض منها بيان الهيئة الحقيقية في
صاحب الحال دون التقييد فلا يكون قيدها بل انما يكون تأكيداً (مثل زيداً بركب عطوا)

المرم ما هو كذلك قال
انه مفعول به لكن بواسطة
حرف جر ومطلق لفظ
المفعول به لا يقع عليه في
اصطلاحهم وكلامنا
في المطلق ثم انه قدس سره
عدل عمادكم ما لخص في
الشرح من انما يقع بالوقوف
تلقه بما لا يقبل الابه
بغير ورود ما ذكره
الرضي من انه ينبغي على
تفسيره ذلك ان يكون
الجرورات في صرحت
يزيد قربت من عمرو
وبعد من بكر وسرت
من البصرة الى الكوفة
الى غير ذلك مفعولها
ومطلق لفظ المفعول به لا
يقع على هذه الاشياء بحسب
الاصطلاح والكلام فيه
وايضاف معنى اشترك زيد
ومعمولا فيهم بعد استنادك
ايما الى زيد الا هي آخر
وهو عمرو واو غيره وليس
مفعول به في الاصطلاح
وليس وارد لان الافعال
الواقعة قبل هذه
الجرورات كلها لازمة ولا
شي من تلك الافعال
متصفا بها لاني كيف وهو
الفارق بينه وبين التصدي
على ما به عليه في الصرح
حيث قال بعد كلامه المفعول
مشيرا اليه ولذلك لم يكن
المفعول به الا لفظ التصدي
وتخص ذلك في باب الفعل
وقال فيه التصدي ما يتوقف
فهمه على متعلق كضرب
وغير التصدي بخلافه
كخرج لان الماني انقسمت
قسم لا متعلق به بغير من قام به
ولم يمتلئ نفسه فماتلق

وانما وجب حذف العامل لان في الابه ما يشعرا بلطف لئلا يضمن الابه العطوفه
فاستغنى قوله ابوك عن الصريح العامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا بالعطوفه
كان قرينه للعامل فحذف وجوبا ولا اختصار (فان العطوفه لا تنتقل عن الاب)
يعني ترحم الاب لابنه لا ينتقل منه مادام الاب والابن حين واذا كان الابن متافكا ذلك
لا ينتقل منه (في غالب الامر) وان كانت متقله في بعض الازمان او من بعض الاشخاص
(اي احقه) مقتضى الظاهر في التفسير ان يكون بصيغة المضارع لان المعنى في مثله على
الاستقبال لا على الماضي (فتح الهمز) بناء على انه مضارع متكمم وحده ثلاثي من باب
ضرب مثل فريز حق بحق (اوضهها) اي اوضه الهمز بناء على انه مضارع متكمم وحده
ايضا الا انه رباعي من باب الافعال من احق بحق مثل اصريصر الاول مأخوذ (من حققت
الامر بمعنى تحققه وصرت منه) اي من الامر (على يقين) يعني لم يبق لي شبهة حيث حصل
لي علم اليقين كعين اليقين فعل هذا يكون الحال ميذا الهيئة المفعول لكونه حالا منه (او)
الثاني مأخوذ (من احققت الامر بهذا المعنى) السابق حال كونه ملاسبا (بنيته) يعني حيث
لا فرق بينهما في كونهما بمعنى تحقيقه وصرت منه على يقين ولم يبق لي في شبهة (او معنى ابنته)
يعني الاول بمعنى ابنته من ثبت ثبت فعل مضارع متكمم وحده وهذا معناه المجازي بملاقه
السببية لان التحقق سبب للثبوت او على ان يكون استدارة تسمية (اي تحققت ابوتك
وصرت منها) اي من كونه باللك (على يقين او ابنته) من اثبت فعل مضارع متكمم وحده
اي اثبت ابوتك (كذلك) اي تحققت ابوتك وصرت منها على يقين بحيث لم يبق لي
شبهة (عطوفا) اي حال كون الاب لك شقيقا وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مينا
للمفعول وقد سبق (وقال صاحب المفتاح) ابو يعقوب يوسف السكاكي (احق التقديرات)
التي يجوز ان تقدر في هذا المثال (عندي ان تقدر) قوله (يحيى) فعل مضارع معلوم من حنى
يحيى مثل رمى رمى من باب ضرب اي يبل ويشفق ويرحم ويترحم نحو زيد ابوك يحيى
(عطوفا) وعلى هذا تكون الحال لبيان هيئة الفاعل لانها حال منه لان الفعل المقدروهو
يحيى لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال وانما عين العامل المحذوف في هذا المثال دون
المثال السابق لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير مروي عن سيديوه يعني تقديرا
حقه وقال الزجاج لا تقديره ولا حذف بل العامل في الحال خبر الجملة لتأويله بالسعي فزيد
ابوك في معنى زيد مسمى بانك اقول هذا التأويل غير صحيح بل التأويل الصحيح زيد
مربك لان في الاب معنى التربية وما ذهب اليه المصنف مذ سيديوه وهو الحق لجريانه
في قوله تعالى وهو الحق صديقهم وفي مثل ان احسبهم جوادا وانعم وشجاعا لانه لا
يقال مثله الا لمن اشتهر بالخصلة التي دلت الحال عليها كاشتهار حاتم بلود وعمرو بالشجاعة
فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة فيكون قرينه لحذف العامل فيحذف وجوبا اختصارا

لنفس فهو المتعدي فانه لا
يقبل ضرب الا يتلقى وهو
يستلزم المتلقى فهذا
الضرب هو المتعدي فاذا
ذكر ذلك المتلقى يسمى
مفعولا به وما يقبل بغير
تعلق فهو الذي يسمى
متعدي ثم المتعدي قد يتلقى
واحد يسمى متعديا بالي
واحد كضرب وقد يتلقى
بأثنين فيسمى متعديا بالي
أثنين كما عطي وعلم الأخرى
ان الاعطاء يتلقى باعتبار
عقلية بأصوتين احدهما
المعطى والاخر الفاعل الذي
يعطاه ولو رمت عن
الذهن تعلقه بهما اذا احدهما
لم يقبل الاعطاء وكذلك
علم بمعنى علم النسبة فانه
يتعلق لنفسه بمنسوب
ومنسوب اليه لان ذلك من
مفعول النسب وقد يتلقى
بثلاثة كاعلم الأخرى ان
اعلم متعدي بالهمزة من علم
المتعدي الى اثنين وزيادة
هذه الهمزة توجب لفعل
الحنى الذي وضعت له وهو
زيادة مفعول هو
في المفعول مصير لقيام ذلك
الفعل به فاذا قلت اعلمت
زيدا فقيامه صيرت زيدا
علما وقد علم ان العلم يشد
الى مفعولين فانه صار
باعتبار الهمزة يتعلق
بمصرف باعتبار العلم يتعلق
بمنسوب ومنسوب اليه
فصار تعلقه بثلاثة هذا
كلامه وبه يظهر ان وجه
تعدد المفعول به في ذلك
التوقف فهو احسن مما
ذكره غيره وان اللازم لا
يشوق فيه على متعلق

او اعتمادا لما تضمنه الحرف كذا في الرضى ولما فرغ من بيان حذف العامل في الحال جواز او
وجوبه شرع في بيان شرط الحذف الا ان الحذف جواز المالم يحتاج الى الشرط لجوازه ذكره
او لاكتفاء القارئ بان الحذف جواز امر سهل اكتفى بيان شرط وجوب الحذف فقال
(وشرطها) (اي شرط وجوب حذف عاملها) قدر الحذف والاضافات ليصح الحمل على
الشرط بقوله (ان تكون مقررة) لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا
شرط للحال (اي مؤكدة) هذا تفسير باللازم لان التبريد المذكور مرة بعد مرة او جعل الشيء
في قراره قبل زمة التأكيدي (مضمون جملة) وهو مصدر مضاف الى الفاعل مثل ابوه زيد
والى المفعول (احترزه عما يؤكده بعض اجزائها) اي اجزاها بالجملة كالعامل (اي كما يؤكده
العامل الذي) (في قوله تعالى ان انا رسلناك للناس) لان كونه عليه الصلوة والسلام رسولا لاي
مرسلاتهم من قوله رسلنا لان الرسل لا يكون بدون المرسل بالفتح كما لا يكون بدون
المرسل بالكسر لاسيما وقد تعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب فأكده بقوله (رسولا) فهو
حال من المفعول ومع هذا يكون تأكيدا للارسال (فانه لا يجب حذفه) بل لا يحذف اصلا
(اسمية) (احترزه عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها) فان الحال اذا كانت
مؤكدة فمضمون جملة فعلية لا يحذف عاملها بل لا يجوز مثل قوله تعالى ولا تشواقي الارض
مفسدين والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ومثله قال حمى جاشيا قوم قاتما وقد
قاعدا كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى قاتما بالقسط (اي قاتما بالقسط) (حال مؤكدة
من فاعل شهد) في قوله تعالى شهد الله لان القيام بالقسط اي بالعدل ضمن من الجملة التي
هي شهادته فأكده بقوله قاتما بالقسط (ولا بد منها) (اي في وجوب حذف العامل الحال
المؤكدة من قيد آخر) غير القيد بن الاولين (وهو) ذلك القيد الواجب (ان يكون عقد
تلك الاسمية) التي تكون الحال مؤكدة لمضمونها (من اسمين) (اي من ان يكون تركب
الجملة الاسمية) المؤكدة لمضمونها بالحال من اسمين (لا يصلحان) او لا يصلح كل واحد منهما
(لعمل فيها) (اي في الحال بان لا يكون السند فيها فعلا ولا شبه واعتمادا لما سبق ان العامل
في الحال مطلقا) سواء كان مؤكدا او لا احدا للعوامل المذكورة كالتالي في المتن (والا)
اي وان لم يجب ذلك القيد (لكن عاملها) (اي عامل الحال المؤكدة) (مذكورا) (لفظا فكيف
يكون حذفه) (اي حذف العامل) (واجبا) او جائزا لان الموصوف بالذكر لا يوصف
بالحذف (نحو الله شاهد قاتما بالقسط وفي بعض النسخ) (وكان المصنف اكتفى عن هذا
القيد بالتالي) اقول لم يأخذ المصنف هذا القيد لانه فهمه من قوله وعاملها الفعل او شبهه او
معناه لان الجملة اذا ركبت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيها يكون ذلك الاسم شبه فعل
او معناه ولما فرغ من بيان الحال وما هو الاصل فيه والفرع شرع في بيان التمييز وذكره بعد
الحال لانهما يشتركان في البيان الا ان التمييز لبيان الذات المذكورة او مقدرة الحال لبيان الصفة

ولأن بعض ما يكون تميزا حال مثل طاب زيد فارسا فقال (التمييز) بياين ويجوز حذف
 أحدهما اختصارا في اللفظ فتعيل من ميزت الشيء إذا فصلته عن غيره بامر يخص به
 والمراد به هنا التميز بالكسر على معنى أن ظاهر الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز الفتح
 على معنى أن المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الأجناس فعلى الأول يكون مجازا بملاحة
 كون صاحب هذا الكلام يميزا كقوله تعالى والقرآن الحكيم لأن الحكم صاحبه وعلى
 الثاني حقيقة ما مبتدأ حذفه وخبره وأخبر حذفه مبتدأ من الملحقات وهذا
 بيان وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما رفع خبر مبتدأ محذوف أي هو (ما) أي
 الاسم الذي يريد أن موصولة بمعنى الذي لأن الموصول من جملة المعارف ولو كان
 موصوفا لفسره بالكرة ويجوز أن تكون موصوفا أيضا لأن الشارح أقصر على الأول
 (رفع الإبهام) صلة ما وصفته (واحتزبه) أي بقوله يرفع الإبهام (عن البديل)
 بأقسامه الأربعة (فإن البديل منه في حكم التسمية) أي في حكم الأزالة من البين في المعنى
 (فهو) أي (البديل) ليس يرفع الإبهام عن شيء لأنه ليس فيه إبهام حتى يرفعه (بل هو) أي
 البديل (تركهم) وهو البديل منه لأنه يترك في القصد والإرادة والنسبة ولذا قبل ترك
 مبهم (وإرادهم) وهو البديل لأنه يراد قصد في النسبة ولهذا كان معناه معنى مقصودا
 (المستقر) اسم فاعل من استقر ولذا قيل (أي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له) (لا
 في اللفظ الموضوع فإن عشرين مثلا ليس فيه إبهام بل الإبهام لا يكون إلا في المعنى الذي
 وضع له عشرون وهو المددوات لأنها ذات قبل عنده عشرون لم يعلم أنه من أي جنس من
 المددوات وأذا قيل درهما علم أنه من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث أنه
 موضوع له) قوله (فإن المستقر) علة لقوله أي الثابت الخ (وإن كان بحسب اللغة) الجار
 والمجرور (وحال من اسم كان) (هو) ضمير الفصل لأن الخبر مرفوع باللام (الثابت) خبر كان
 والجملة خبر إن والواو زائدة لتأكيد التصديق أي فإن المستقر وإن كان حال كونه يقتضي
 المعنى الثبوت هو الثابت (مطلقا) أي حال كون ذلك المعنى مطلقا أي سواء كان ذلك المعنى
 وضيا أو استعماليا (لكن) أي إلا أن (المطلق) أي المذكور غير مقيد (منصرف إلى
 الكامل) لتعدد العمل بالإطلاق لأنه يشمل الاستعمال (وهو) أي الكامل الإبهام
 (الوضعي) لا الإبهام الاستعمالي (واحتزبه) أي قوله المستقر (عن) الإبهام الغير المستقر
 حيث لا إبهام فيه وضمايل تولد من تعدد الموضوع له (نحو رأيت عينا جارية فإن قوله جارية)
 صفة (رفع الإبهام عن قوله عينا) الذي لم يكن فيها وضمايل استعمالا (لكنه) أي الإبهام
 في عينا (غير مستقر بحسب الوضع) إذ لا إبهام فيه وضمايل (بل لتأ) أي تولد منه وحصل
 (في الاستعمال) يعني استعمال ذلك اللفظ (باعتبار تعدد الموضوع له) يعني أن الإبهام
 فيه ليس بأصل الموضوع لأن الواضع إنما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه وأصح آخران

وأن ثبت له ذلك التوقف
 فهو بدعي تدبيرة الحرف
 والتكلم ليس فيه وبديع
 لتوقف فهم الاشتراك
 على عمر ومثل ليس بنبي
 لأنه لم يقل بطلنى التوقف
 بل قال بلزوم كون
 التوقف عليه مختلفا لذلك
 التوقف تعلق الموصول كما
 هو المجهول من الوقوع
 عليه ولا يثبت أن السور
 ليس كذلك (قوله)
 والمفعول المطلق يأنهم
 من مقابلة الفعل الفاعل
 إذ من المعلوم أن الشيء لا
 يثقل بنفسه فالمتعلق لا بد
 وأن يكون غير المتعلق
 والمفعول المطلق ليس
 كذلك بل هو عين فعله
 قبل الحاجة إلى هذا
 الاعتبار لأخراجه لأنه
 لا يقال الضرب بل يقال
 وقع الضرب لم يصدر عن
 تدبر لأن هذا عين ما ذكره
 الشارح لدس سره
 (قوله) والمراد بمل
 الفاعل فعل اعتبر أسناده
 قبل الأولى فعل أسند وكذا
 الأولى في قوله فانه لم يعتبر
 أسناده لم يندو مالك تقول
 إن الأسناد إلى الفاعل
 الحقيقي متحقق في الحقيقة
 إلا أنه لم يصير ذلك الأسناد
 عند عدم التصريح بالفاعل
 فالصواب ما قاله (قوله)
 فخرج بمثل زيد في ضرب
 زيد قبل الأولى إن قال
 فخرج به زيد ودخل درهما
 في أعطى زيد درهما
 وأخرج زيد دائما ثم لم
 يكن مسلويا به في
 الاصطلاحهم وهو

الاربع الاولي بالاعتبار
 ما لم يوجد منهم تصريح به
 مقبول به وقوله بان
 المقبول به وفيه يصح ان
 يكون تام مقبول ما لم يتم فاعله
 لا يدل على تسببه مقبول
 ما لم يتم فاعله مقبولا به او
 مقبولا فيه كالاجتزائي
 منع عدم كونه مقبولا به
 حتى عليه المانع له ولا
 يجزئ قاده القول فانه
 لا يدخل في ذكر الفاعل في
 دخول درهما من هذا
 المثال بل التبادر وخروجه
 به ولذا قال قدس سره ولا
 يشك بل اعطى زيد
 درهما فانه يصدق على درهما
 انه وقع عليه فعل الفاعل
 الحكمي المتبني استنادا لفعل
 اليه وليس الاربع الاولي
 بالاعتبار اخرج القول به
 القائم مقام الفاعل من الحد
 بل لا يصح ذلك ولعل ما
 نقناه من النص في هذا
 المقبول المطلق من ذكر
 منك وقوله بان قولهم
 المقبول به وفيه يصح ان
 يكون تام مقبول ما لم يتم فاعله
 لا يدل على تسببه القائم
 مقام الفاعل مقبولا به وفيه
 سلم لكنه عديم الجدوى
 لان الحد بان المقبول به
 مع قطع النظر عن كون
 الشيء مسمى به ولا يعني ان
 قولهم ذلك يتحقق كونه
 مقبولا به كيف وقد مرص
 في الامالي المصنفة بان ما
 يتوهم من ان ذكر الفاعل
 هو تقييد اخراج مقبول
 ما لم يتم فاعله فاسد من
 وجهين احدهما ان مقبول
 ما لم يتم فاعله وقع عليه

يضع ذلك اللفظ لشي آخر معين ثم وثم قاده استعماله المستعمل فقال رأيت عينا يحصل الاجام
 السامع ان المستعمل في اي معناه استعمال لاجل الاشتراك العارض في قاذيل جارية ارفع
 الاجام العارض لا الوضعية كما عرفت ليس فيه اجاهم وضعية (وكذا) اي قاذيل جارية ارفع
 به عن الاجام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (رفع به) اي قوله المستقر (الا حترز
 عن اوصاف المبهمات) يعني عن اوصاف اسما بالاشارات قاتمة مهمة استعمال لا وضعا
 لان اجاهم بالاشارة من اقسام المعارف (نحو هذا الرجل) وهذه المرأة (فان) لفظ هذا
 مثلا اما موضوع لفهوم كمي) وهو المشار اليه يعني ما يصلح للاشارة بهذا لكن لا يكون
 موضوعا لذلك المفهوم (البشرط استعماله) اي استعمال هذا (في جزئياته) اي جزئيات
 المفهوم الكلي كالحوان الناطق وهو موضوع لفهوم كمي وهو الانسان بشرط استعماله
 في جزئياته يعني في زيد وعمر ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا موضوع لفهوم كمي وهو
 المشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله في جزئياته وهو هنا ما شرحت اليه هذا
 مثل هذا الرجل وهذا الغلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغير ذلك (او) موضوع (لكل
 جزئي منه) اي من المفهوم الكلي فانه موضوع في هذه الامثلة كرجل وموضوع للغلام
 بوضع آخر وللفرس بوضع آخر الى غير ذلك (ولا) اجاهم في هذا المفهوم الكلي (من حيث
 انه مفهوم كمي لانه من حيث هو هو لا اجاهم فيه لانه واحد وهو المشار اليه كان الانسان
 نوع واحد لا غير (ولا) اجاهم ايضا (في واحد واحد من جزئياته) اي جزئيات المفهوم
 الكلي الموضوع له كالرجل والغلام وغيرهما بل الاجاهم انما نشأه (في) اللفظ هذا (من
 تعدد الموضوع له) على الثاني اي على انه موضوع لكل جزئي (او) الاجاهم انما نشأه من
 تعدد (الاستعمال فيه) على الاول اي على انه موضوع لفهوم كمي فيجئذ يكون ما استعمال
 فيه متعدد ا فحصل الاجاهم من تعدد الموضوع له (فوصيفه) اي توصيف اسم الاشارة
 (بالرجل) اي جملته موصوفا بالمعرف باللام (يرفع هذا الاجاهم) يعني الاجاهم الحاصل
 من تعدد المستعمل فيه بناء على الاول او الموضوع له بناء على الثاني (لا) يرفع (الاجاهم
 الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له) لانه لا اجاهم فيه من حيث الوضع كما عرفت
 سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بوجود (وكذا) اي كما حترزه عن نحو
 رأيت عينا جارية وعن صفة المبهم كذلك (رفع به) الا حترز عن عطف اليان الذي هو (في
 مثل قولك) اقم باه (او خفض عمر) وفي عكسه في قولك جاني بيقوب ابو يوسف (فان
 كل واحد من اني خفض وعمر موضوع لك شخص معين) يعني قد وضع كل واحد منهما مآلات
 معينة (لا اجاهم فيه) كان باخفة ولعمرك كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذلك
 يقوب وابو يوسف الا ان الاول في الاول كنية وفي الثاني علم اصطلاحي وان الثاني في
 الاول علم اصطلاحي وفي الثاني كنية كذلك ابو خفض كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب

ايضا فعل الفاعل لان قوله
 ضرب زيد معلوم أنك
 اردت فعل فاعل وأما
 حذفه لوجه من الوجود
 المسوقة لحذفه فقد اشتركا
 جميعا في التباين رفع عليهما
 فعل الفاعل وإذا اشتركا
 لم يخرج ذكر الفاعل
 احدهما دون الآخر الثاني
 ان المراد بتعميد جميعا
 ولذلك يسمى كل واحد
 منهما منصوبا بعمل الحقيقة
 فلا يستقيم ان يراد لفعل
 يقصد به اخراج احدهما مع
 كونه صراوا لك يقال
 اذا حذف الفاعل وأقيم
 المفعول به مقامه وجب ان
 يعدل به من النصب الرافعة
 وهذا تصر به بانه مفعول
 به وان النصب والرفع جائز
 ان يمتزجا وهو عمل جازم
 من كونه منصوبا وأما
 قلنا الفاعل لرفع وممن
 يشوه زيدا في قولهم زيدا
 ضربته انهم مفعول به وليس
 كذلك فان زيدا فان توجه
 ليس موضوعا للأصل
 فعلق الفعل به وأما هو معنا
 خبر عنه وأما الضمير
 هو الذي يعلق به الفعل ولما
 رأى هذا التوجه الضمير
 هو في المعنى زيد توجهت في
 معنى هذا المفعول كورد وليس
 كذلك فان هذه الدلالة
 ليست دلالة وضعية وأما
 هي دلالة عقلية والكلام في
 حدود الالفاظ انما هو
 باعتبار الوضع التقوي لا
 باعتبار الدلالة العقلية وأما
 وقع نفس سره في ذلك
 الجرد دفع ما قيل بالانقضاء
 عن قيد الفاعل فانما يأتي

رضي الله تعالى عنه وعمر علم اصطلاحه فلا إبهام فيها لا وضما ولا استعلا لانه
 لا تعدد في الموضوع له (لكن) أي الإبهام (لا كان عمر اشهر) من أبي حفص لا اشتهاه
 رضي الله تعالى عنه بالعلم دون الكنية (زال) بذكره أي بذكر عمر بعد ذكر أبي حفص
 (الحقهاء الواقع في أبي حفص لعدم الاشتهار) يعني زال الحقهاء الناشئ من كونه غير
 مشهور مثل اشتهاه عمر (لا يزول) (الإبهام الوضعي) بذكر عمر اذ ليس فيه إبهام
 وضما ولا استعلا لا حتى يرفع بل الإبهام لو كان مانسا من عدم اشتهاه والفرق بين هذه
 الثلاث ان الإبهام في القسم الاول انما نشأ في الاستعمال باعتبار الموضوع له فقط وفي الثاني
 انما نشأ فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وفي الثالث انما نشأ من عدم الاشتهاه
 فانهم (عن ذات) متعلق بقوله يرفع (لا) برفع الإبهام (عن وصف) وفي المحنى فرق بين
 التثنية والحال والتمييزان وضع الاولان لبيان ثبوت وصف في شيء فكل واحد منهما
 يرفع الإبهام عن الوصف والتمييز وضع لرفع الإبهام عن نفس الاسم وبيان انه من أي جنس
 هو فرفع لعل لبيان صفة العقل في رجل وطل زيتاليان الركاثن في الزيت الى هنا
 كلامه (واحتزبه) يعني احتز المصنف بقوله عن ذات (عن التثنية والحال فانها) أي
 التثنية والحال (رفضان) أي يرفع كل واحد منهما (الإبهام المستقر الواقع) يعني الإبهام
 الثابت (في الوصف) مثلا ان رجلا في قولك جاءني رجل فيحمل ان يكون موصوفا بالعالم
 او الجاهل فوقع الإبهام في وصفه فلما قلت جاءني رجل عالم زال الإبهام الواقع في الوصف
 (لا) برفع كل واحد منهما الإبهام الواقع (في الذات) لان كل واحد منهما وصف وهو
 لا يبين الا ما في الذات وقام بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان دالا على الذات بين نفس
 الذات وهو المميز بالفتح (وتحقق ذلك) الوصف لا يكون تميزا أي تحقيق ان التميز ما يرفع
 الإبهام المستقر عن الوصف لا يكون تميزا أي تحقيق ان التميز ما يرفع الإبهام المستقر
 عن الذات والتثنية والحال رفضان الإبهام المستقر ايضا لكن عن الوصف (ان الواضع)
 أي اوضح الالفاظ (لما وضع الرطل) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين
 (متلاصفتين) بفتح الميم وتشديد النون وهو ما شتان وستون درهما والرطل مائة
 وثلاثون درهما (فلا شك ان الموضوع له) أي ان المعنى الذي وضع الرطل له (معنى معين)
 وهو نصف من (مميز عما هو اقل) عن المعنى الذي هو الاقل (من النصف) أي من نصف
 المن (كالميز) أي كميز المن وخمسه وسدسه (وذلك المعنى متميز) عما هو اكثر منه أي
 من نصف المن (كمن وثنين) فتبين ان المعنى الذي وضع الرطل له لا يكون النصف
 المن وهو معنى معين (ولا إبهام فيه) أي في معنى الرطل لا نصف المن (الا من حيث ذاته
 أي جنسه) أي جنس الموضوع له يعني ليس فيه إبهام الذي هو الموزون (فانه لا يعلم
 معنى لمفعول منه) أي من نفس الرطل حال كونه (بحسب الوضع) أي بمقتضى

الموضوع اذا قيل عندى رطل (انه) اى المراد من الرطل كائن (بحسب الوضع) (من جنس السل او الخلل او غيرها) من الموزونات فحصل ايهام في ذاته واجنسه (والا) عطف على قوله الامن حيث بنى ولا ايهام فيه اى في الرطل الا (من حيث وصفه) وهو ان يكون الرطل نصف المن او ربه (فانه) اى الحال والثاني (لا يعلم) مبنى للمفعول (منه) بحسب الوضع) اذا قيل هذا رطل او عندى رطل (انه) اى ذلك الرطل (بندادى او مكى) يعنى اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد الرطل المنسوب الى مكة فحصل فيه ايهام من وجهين من حيث ذاته وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ماهو المراد منه (فاذا اريد رفع الايهام الوصفي) اى الايهام المنسوب الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع) مبنى للمفعول (بصفة او حال) يعنى جملة الصفة او الحال اذا صلح ان يكون ذا الحال بالاعمال التبيين ماهو المراد منه وهو المراد منه وهو الايهام الوصفي الثابت فيه (فيقال) لفلان (رطل بنداى) او مكى او يقال اشترت هذا الرطل بنداى او مكى (واذا اريد رفع الايهام الذاتى) اى الايهام المنسوب الى الجنس (قيل زيتا) قال الشارح في الاول اتبع وهن اقبل اشارة من اول الى ان الاول من التوابع وان الثانى من الذات (فزيتا) في قولك رطل زيتا (رفع الايهام المستقر عن الذات) والجنس (لا التمس والحال) عطف على قوله فزيتا لانه مرغوب مبتدأ ونصب محكى على الذات كاهو المتبادر لان التليل بقوله (فانهما) بمنه (رفع ان الايهام عن الوصف) لما عرفت (مذكورة ومقدرة) بالجر فيها (صفان لذات اشارة الى قسم التمييز) على سبيل منع الخلو والجمع (ه) الذات (المذكورة) ما لم يحد المتسمات الاربعة اما بالتون (نحو رطل زيتا) واما بالتون الثانية نحو تون سنا واما بالتون الجمع مثل عثرون درهما واما بالاضافة نحو على الثمرة ثلها زيدا (و) الذات (المقدرة) ما قدر في الجملة او ماضاها او الاضافة على ماسا تى (نحو طاب زيد نفا) نفسا تميز برفع الايهام عن ذات مقدرة في الجملة طاب زيد (فانه) قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد وذلك الشئ غير معلوم (ونفسا برفع الايهام عن ذلك الشئ المقدرة) اى فى قولك طاب زيد وذلك الشئ المقدرة مفسر بالتمييز لان نسبة الطبيب الى زيد لم تعلم من جهة النفس ام جهة العلم او غيرها فاذا قيل نفا على ان تلك النسبة من جهة النفس واذا قيل علما يعلم انها من جهة العلم فلم من هذا الشئ المقدرا مجمل تميز او الالم يصح تفسيره به ولم يكن تميزا عنه لان التميز الشئ المقدر (فلاول) الفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجى اشار اليه الشارح بقوله (اى القسم الاول من التمييز) اى (وهو) اى القسم الاول منه (ما يرفع الايهام عن ذات المذكورة برفعه) (عن مفرد) المفرد قابل الجملة وشبهها مقابل المضاف وقابل التى والمجموع والمراد به هنا ما قابل الجملة وشبهها لا غير (يعنى بما قابل الجملة وشبهها) وفى بعض النسخ وهو اسم

الاحتياج الى الرفع هذا الوهم ليس قويا بحسب المعنى لظهور انه لم يذكر الفاعل لما ورد ايضا كما عرفت ولا يبعد ما قيل انما ذكر الفاعل لانه لو اكتفى بالتمثل منه الفصل الاسطلاحى وهو لا يصلح ان يراد في هذا المقام (قوله) تخصيصها بالذكر ليس بالحصر لان الجمع يور على ان الحد لا يبعد الحصر فان قلت فلما لا يحد ذكر قلت ليضبط المذكور منه السامع ولا يتقلب شئ لكن جهة المذكور رخصة خاصا للتدويل على طريقة الصغرى ما ذهبه تقضى ان يحمل الاواب رخصة هكذا قيل وليس بذلك (قوله اى توجهه اليك) بوجهه او يقبله قيل لا كان الاقبال فى اللغة تقبض الادبار بالتحريف محققه لا يتناول دعاء القبل عليك بوجهه ولا دعاء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه من كان بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المتادى من نكرته متجهد حداصرف قوله اقبال عن طاهره لكن نية انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب دخلا فى الاقبال حكما وقد يقال مراد الشارح قدس سره بقوله ذلك اى توجهه اليك بوجهه او قلبه هو اليان لا

الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (والمضاف) معطوف على الموصول
 يعنى المضاف والمراد به ما يتم للمضاف اليه بشرط ان يكون الابهام فى المضاف لا النسبة
 الانشائية فانها كالجملة من القسم الثانى تأمل وانصف (مقدار) على وزن مفتاح بالجر
 (صفة للمفرد وهو) اى المقدار (ما يقدر به الشيء) يعنى ميار كل شئ (اى يعرفه) اى
 بذلك المقدار (قدره) اى قدر الشيء (وبين) معنى للمفعول وهو خمسة العدد والكيل
 والوزن والقدراع والمقياس (غالبا) (اى) قالوا لا يرفع الابهام عن مفرد مقدار (فى)
 غالب المواد) اى فى غالب الامثلة (واكثرها اى رفع الابهام) مبتدأ مضاف الى المفعول
 (مطلقا) اى حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه فى المفرد المقدار او فى الجملة او فى غير
 هـ (ما يتحقق) الجملة خبر المبتدأ اى يوجد ويحصل (فى ضمن هذا الرفع الخاص) وهو الرفع
 عن مفرد مقدار (فى اكثر المواد وذلك) اى تحقق رفع الابهام المطلق فى ضمن الرفع
 المذكور فى اكثر المواد واقم وثابت (لان الابهام فيه) فى المفرد المقدار (اكثر) من كون
 الابهام فى غير المقدار او الجملة المقدار كثيرا ما يستعمل بالتون او بنونى التثنية والجمع او
 الاضافة وما كثر استعماله باحد هذه الاربعة يكون ابهاما اكثر لان التون والتكثير وبنونى
 التثنية والجمع يدل من التون والبدل باخذ حكم المبدل منه غالبا والاضافة ههنا ايضا
 للتكثير (و) المفرد (المقدار) (اما) (متحقق) يعنى موجود (فى) (ضمن) (عدد) هذان من
 ظرفية الجزى فى الكل وقيل من قبيل ظرفية الخاص فى العام وكلاهما واحد (نحو عشرون
 درهما) مثال للممتون والجمع وكذا اخواتها السبعة لانها معقود ثمانية كل واحد منها تام
 بنون الجمع (وسأبى) (ذكر تمييز العدد وبيان) وتيميز المعدادا ووجب بالجر وهو من
 ثلاثة الى عشرات ومآت والف وتثنيتهما وجمعه واما ووجب النصب وهو من احد عشر
 الى تسعة وتسعين سواء كان مقدما او مؤخرا او ما بينهما (فى باب اسماء العدد) (واما فى)
 (ضمن) (غيره) عطف على قوله فى ضمن العدد (اى) والمفرد المقدار اما متحقق فى ضمن
 (غير العدد كالوزن) وهو اما تام بالتون (نحو ورطل زينا) (فان الرطل) قد سبق انه
 (نصف المن) وقد سبق ايضا معنى المن والرطل (واما تام بنون التثنية) (نحو) (منوان)
 تنية منى بالقصر مرادف من بالفتح والتشديد الان الاول اصح للتخفيف (سنا)
 فتح السين المهمة وسكون الميم وهو ما يخرج من السمس (وكالكيل) معطوف على قوله
 كالوزن باعادة الجار واغا طاعده لكونه جنسا آخر وشارتا الى قابل المعطوفين وهو ايضا
 اما ان يكون تاما بالتون نحو قفيز برا واما بنون التثنية (نحو قفيز ان برا) بالجر بضم الباء
 الموحدة وتشديد الراء المهمة بالفارسية كندم (وكالقدراع) معطوف اما على كالوزن
 واعد الجار ايضا اشارتا الى تقارب المعطوفين وهو بغير الدال المججمة وبسدها راء
 مهمة مفتوحة وبسدها الف على وزن قرام ما يذرع به وهو ايضا اما تام بالتون (نحو

هو الظاهر من معنا
 اقوى الثانية وليس
 هو من قبيل الصرف عن
 ظاهره فان الابهام فى العلة
 يعنى التوجه مطلقا ولذا
 صح التثنية والقول اذيل
 عليه بوجهه على ما هو
 فى الصحاح وغيره وما
 اشترى من السؤال بان قول
 احد المتأخرين لصاحبه
 يا فلان بما لا يتصور طلب
 اقباله واجيب به من اتمن
 باب الاستدعاء بالكناية
 ونعائرها استمارة تخيلية
 وطلب الالفاظ فيها دافى
 محمول على سورة حصول
 التوجه بحسب القلب ايضا
 (قوله) وفيه تحكم فان
 المندوب ايضا كما قال بعضهم
 منادى مطلوب اقباله حكم
 انما يكون تحكما ان لو كان
 هذا المعنى ثابتا عنده مسلما
 عند الحذف وليس كذلك
 بل هو قول الجزولى
 ومختاره ولا يخفى ان
 النسبة بالمندوب اياه
 (قوله) كما نقله صاحب
 المصطلح فى نظر الدلائل
 منه بذلك وقول الرضى من
 انه مخرج بالانصاف احكام
 المتأدى الى الاعراب والبناء
 ممنوع فانه اراد (قوله) فى
 آخر ذلك المصطلح او
 مندوبا كقولك يا زيدا
 وهذا لا يقتضى كونه من
 اقسامه عند بل حله عليه
 لا شرا كونه فى الاحكام
 كلها كيف وقد استدلل
 الص بقوله ذلك على
 استحالة الدلالة قال
 فى الايضاح لم يجد

ذراع توبا) واما بنون التثنية نحو ذراعان توبا (و) (كالمقياس) وهو كالاولين في المصنف
 واعادة الجاروهذا القسم ماتم بالاضافة وهو ان يكون مفردا مضافا (نحو) (على التمرة
 مثلاها زيدا) واما شئ مضافا نحو على التمرة مثلاها زيدا وهو بالزاي المعجمة مضمومة
 بعدها ياء مؤحدة من تحت معروف (والمراد) جواب عن سؤال مقدور تقديره ليس في
 هذه الاشياء المذكورة ايهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ايهام فيه وكذا غيره
 فاجاب عنه بقوله والمعاد (بالمقادير) التحير بالمقادير بناء على ان الاكثر حكم الكل لان
 كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ماتم بالاضافة (في هذه الصور) المذكورة في
 الامثلة (هو المقدرات) في اكثرها والمقياس في بعضها (لان قولك عشرين درهما في الممد
 وماتم بنون الجمع (ورطل زينا) في الوزن وماتم بالتونين (وذراع توبا) في الذراع وماتم
 بالتونين ايضا (وعلى التمرة مثلاها زيدا) في المقياس وماتم بالاضافة (المعاد) مبتدا (يها) اي
 بكل واحد منها يعني بالاول (الممدود) خبر موالبتدأ مع خبره خبر ان في قوله لان قولك
 (و) بالثاني (الموزون) بالاثالث (المدروع) بالاربع (المقيس لا غير) اي لا غيرها واذا
 كان المراد هو لا يحصل الايهام لاحالة لان الممدود مثلا لا يعلم من اي جنس لانه يحتمل
 جميع المدودات واذا قيل درهم بزل الايهام ويحصل المرام وكذا في غيره وانما اقتصر
 المصنف على الامثلة الثلاثة يعني ان المصنف اورد لما يرفع الايهام عن مفرد مقدار فيحقق
 في ضمن غير العدداثلاثة لانه وهي نحو رطل زينا ونحو موزان سنا ونحو على التمرة مثلاها
 زيدا مع ان ما يقدر به الشئ ويعرف به قدره وبين خمسة ما سبق ولم يورد على واحد منها
 مثلا حتى تكون امثلة خمسة لثلاثة (لانه) اي الحال والاشان (كان مطمح) ممدد مبني
 على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو (نظره) (من باب فتح قال مطمح بصر اي ارفع
 والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية امره) (التثنية) بالتصريح خبر كان (على) ان ما يتم
 به المفرد المقدار لكون الايهام لا يحصل في هذا القسم الا فيه ما يتم به المفرد المدة ارفع
 العدداثلاثة على ما بينه الشارح (و) الاول (هو التونين) لان التونين دليل تمام الكلمة
 واقطاعها عما بعدها (كافي رطل زينا) ثاني (التونين) يعني تون التثنية وهي لما كانت
 قائمة مقام التونين كانت دليلا على تمامها واقطاعها عما بعدها ايضا (كافي موزان سنا)
 الثالث (الاضافة) والمضاف اليه لما كان قائما مقام تونين المضاف كان ايضا دليلا على تمام
 والاقطاع زيدا (كافي على التمرة مثلاها زيدا) اي لكون غاية نظره التثنية على البيان
 المذكور (لم يستوف) من الاستيفاء وهو الاتمام سقط باؤه بالجزم (اقسام المقادير)
 ياراده لكل واحد منها لا على حدة واقسامها ما سبق غير المدد اربعة منه خمسة حصول
 مقصوده وهو التثنية المذكور (وكرر بعضها) اي بعض اقسام المقادير وهو الوزن ياراد
 البعض مثلا لما يتم بالتونين والبعض الاخر مثلا لما يتم بنون التثنية ولو كان احدهما من

الزنجري النادى لاشكالك
 وذلك لانه ان حده باعتز
 المعنى ورد عليه قول القائل
 مخاطب بك وانت اراد
 بهذا الخطاب وما شبه
 وان حده باعتبار اللفظ
 ورد عليه التدوب
 والخصوص في قوله افضل
 كذا اليها الرجل ونحن نفضل
 كذا اليها القوم وما يدل على
 انها مشكل عليه حده جعل
 التدوب منادى لافضل
 احكام المنادى في الاعراب
 والبناء قال او متدوبا
 كقولك يا زيدا (قوله)
 اي طليا لفظيا بان يكون
 آلة الطلب لفظية قبل
 الطلب الفعلي يتوقف
 على لفظية آتية والمطلوب
 فايها قد سارت الطلب
 تقديرها بالاحتمال الثالث
 من تمام هذا الاحتمال
 ولا يخفى ان الطلب الفعلي
 لا يتناول المطلوب فلا يسيل
 الى اثبات الاحتمال الثالث
 (قوله) او المنادى قول نجه
 على جعل التفضيل المنادى
 انه لا وجه لتفضيل هذا
 التفضيل تعريف المنادى
 دون المفعول المطلق
 والمفعول به والمبتدأ والخبر
 الى غير ذلك وليس بهي
 لان هذه الامور بعضها
 لا يجري فيه ذاك التفضيل
 وبعضها لا يكتفى فيها ذلك
 القدر من التفضيل بل
 يحتاج صورة الذكر
 والمخفف الى مزيد بحيث كما
 عرفت ثم كون التفضيل
 لنادى يمدح بلفظ
 والمعنى والحب من

غيره لكان احسن الا انه اوردها من جنس واحد للمشاكلة (ومعنى تمام الاسم) باحد التسميات الاربعه (ان يكون) ذلك الاسم (على حالة) وهي ان يكون الاسم مع احد تلك الاربعه (لا يمكن اضافته) اى اضافه الاسم (معهما) اى مع تلك الحالة (والاسم) التام باحد الاربعه (مستحيل الاضافة) يعنى تكون اضافته محالة (مع التثوين ونونى التثنية بما يلزم) لان كل واحد منهما دليل تمام الاسم وانقطاعهما بعده (و) الاسم ايضا مستحيل الاضافة (مع الاضافة لان المضاف) مرة (لا يضاف تانيا) لان الفرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التحفيف فاذا حصل الفرض من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف تانيا لحصول الفرض المذكور لانه يلزم احد الامرين اما معصلي الحاصل او الفاء الاضافة الاولى كلاهما باطلاق (فاذا تم الاسم) اى الاسم المفرد والمقدار (ب) احد (هذه الاشياء) شبه ذلك الاسم (الفعل اذا تم بالفاعل وصار) الفعل (ب) اى بالفاعل (كلما تاما) فالاسم التام باحدهما شبه الفعل التام فاعله في كون كل منهما تاما (فيشابه التمييز الاقرب) اى الاسم التام (المفعول لوقوعه) اى لوقوع التمييز (بعد تمام الاسم) كان المفعول حقه وان كان مقدما لفاعل الفعل (ان يقع بعد تمام الكلام) لكونه فضلة في الكلام والتمييز شبه المفعول في الوقوع بعد التام يعنى كان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم (فينصب) اى التمييز (ذلك الاسم التام) باحد الاشياء الاربعه الواقعة (قبله) اى قبل التمييز ففائدة هذا التشبيه ان ينصب الاسم التام التمييز بعده كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (لمشابهته) اى لمشابهة الاسم التام (الفعل التام فاعله) في كون كل واحد منهما تاما (وهذه الاشياء) يعنى التثوين ونونى التثنية والجمع والاضافة (انما قامت) كل واحدة منها (مقام الفاعل) وشابته (لكونها في آخر الاسم) التام (كان الفاعل عقيب الفعل) يعنى كان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ما هو الاصل فيه كذلك احدى هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل (الا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان) ان اللوصل (يتم بها الاسم) وكان ويتم تارة في قوله الاسم على ما مر في بابها والجملة حال اى حال كون الاسم تاما بها (فلا يضاف) الاسم (معهما) الفاتحة تفسيرية لمعنى تمام الاسم (لا ينصب التمييز عنه) خبر ان في قوله الا يرى ان الاسم التام يلام التعريف لا ينصب التمييز بعده لعدم المشابهة المذكور وسابقا هذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالـ تثوين والاضافة لا يتم الا مع اللام السابق واما اذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالـ تثوين والاضافة لا يتم الا مع اللام السابق واما اذا كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول اللام كـ نونى التثنية والجمع فينصب التمييز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام فتبقى المشابهة كما كانت فيقال عندي المتوان زينا والشرون درها وسكت الشارح في محل

الشارح قدس سره انه ان وجود محتملة وترك الوجه المراد الاقرب من جميع ذلك قال المص في الشرح لفظا او تقديرا تفصيل للمعرف فقال اللفظ بازيد ومثال التقدير يوسف اعرض عن هذا (قوله) حذف الفعل حذف لا زما لكثرة استعماله ولذاته حرف النداء عليه وحذف الفاعل لما يمل عليه ليس يبعد في اللغة بل هو كثير كاسيا في معنى ذلك قال المصنف في الايضاح وليس المعنى بكثرة الاستعمال في ذلك وفي مثله انهم تكلموا على الامر ثم تفوهوا لان ذلك يستلزم وجوده في كلامهم وليس كذلك وانما المعنى انهم علموا انه يكثر استعماله لفظا ذلك به من اول امره ان قلنا انهم الواضون باصطلاحهم وان قلنا ان الواضع هو الله تعالى فالامر واضح (قوله) فتدبر به جزع الجملات الفعل والفاعل مقدران قيل هذا انما حمل قول من قال المستكن محذوف واما على ما حقن ليس بصوت ولا لفظ فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا وليس مما يلتزم اليه لضرورة ان تقديره امر كلام بالاشاق والملاق المحذوف هل المستكن او عدم اطلاق امر آخر لا لعل هذا المقام (قوله) وعند البرد حرف النداء

البيان عن البيان (فلا يقال عدى الرقود دخلا) ولا عدى الرطل زينا ولا عدى المني
عسلا في القاموس الرقود الدن الكير والويل الاسفل يصعب داخله بالقار وفي
الاساس ميكال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين ساعا والتفسير الاول مناسب
لقوله خلا لان مادة الناس ان يصغوا الدن بالقار ويجعلوا فيه الخلل (فيقر) مبنى للمفعول
(اي التميز) المفرد ههنا ما يقابل المتي المجموع والاضافة ايضا (وان كان) الواو للحال وان
للوصل والجملة حال اي حال كون (الاسم التام متي او مجموعا) يعني لا يطابق التميز ما نصب
عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا او متي او مجموعا (ان كان) (اي التميز)
الذي يحب افراده (جنسا) قوله ان كان شرط جزاء اما قوله فيقر دان كان يجوز تقديم
الجزاء على الشرط او يكون الجزاء محذوفا بقرينة قوله فيقر دان قلنا ان كان التميز جنسا
يفرد (وهو) اي الجنس (ما تشابه اجزائه) المتكثرة والمتفرقة يعني المراد به ههنا ما اذا
اجتمع يكون واحدا واذا اقسام تشابه اقسامه ويكون متعدد فان الما مثلا واحدا اذا
اجتمع في مكان وظرف ومتعد اذا اقسام في امكانه متي (ويجمع) ذلك الجنس حال كونه
بمجرد اعران التاء التي تدل على الوحدة كتناء حمرة ونحلة فان ما كان مع التاء لا يقع على
الكثير (على القليل) متعلق بقوله يقع (والكثير) باعتبار الحقيقة والمراد الكثير في مكان
واحدا وفي امكانه متي (فلا حاجة الى تنبيهه) اي الى جعل التميز متي اذا كان الاسم التام
متي نحو عدى رطلا دخلا (وجمع) اي لا حاجة ايضا الى جعل التميز جمعا عند كون الضمير
جمعا نحو عدى اوطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتثنية والجمع قيد اذ على
المقصود فلا يذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب في الكلام (كلاما والتمر
والزيت والضرب) مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والتمر والزيت والخل واللبس
الى غير ذلك من الاجناس التي تكون متشابهة الاجزاء (مخلاف رجل و فرس) فان كل
واحد منهما لا تشابه اجزائه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعا في مكان او في امكانه بل
يقع على الواحد الغير المميز ولذا كان لكمة (الان يقصد) مبنى للمفعول (الانواع) نائبه
والاستثناء مفرغ اي يفرد التميز ولا يطابق الاسم التام في الافراد والتثنية والجمع ان كان
جنسا متشابه الاجزاء في جميع الاوقات الا وقت ان يقصد الانواع فحينئذ يكون التميز
مطابقا للاسم التام فيمتي ان كان الاسم التام متي ويجمع ان كان جمعا (اي ما فوق النوع
الواحد) وفي الهندي وانما كني بذكر الجمع لاعلاما لاجتماع التثنية الى الورد اياها لجمع
الجمع اللغوي وهو ما فوق الواحد فيتناول التثنية ايضا انتهى والشارح الفاضل اختار
الثاني (فيشمل) قوله (اي الانواع) (التي ايضا) اي كاي يشمل الجمع بصيغته يشمل المبنى بدلالته
(لانه) اذ قصد بالجنس ما فوق النوع الواحد (لا بد لفظ الجنس عليها) اي على الانواع
يعني على ما قصد من التثنية والجمع حال كون لفظ الجنس (مفردا قاذما يدل) فلا بد من

قام مقام احد جزئي الجملة
قيل لا يخفى ان الطرف لا
يقوم مقام الفعل في افادة
معناه حتى يستثنى عن
تقديمه فهو انما يقوم مقامه
في السمل فلا بد ان يكون
القدر عده جزءا للجملة
وليس بسيد فان معنى
كون الشيء سادا مسد آخر
انه يؤدي مؤداه مطلقا فلا
يجوز تقديمه مطلق ولو
جاز كون شيء سادا مسد
شيء آخر لا فائدة به في ما
يفيده ولزم تقديمه
لا فائدة الباي لتبين عكس
مادهاء لظهور ان حرف
النداء يفيد معنى ادمو
وعدم جواز ان يعمل
الحرف عمل الفعل بحسب
الظاهر والحقيقة ولذلك
وجب الحذف والتقدير
عمل المذهب الراجع مع ان
الضيوط من مذهب المبرد
ذلك ولو ادعى عدم تقديم
الفاعل ايضا لجاز قال
الرضى وليس الفاعل
احد جزئي الجملة فسد
سببوه جزء الجملة
اي الفعل والفاعل مقدور
ان وعد للبرد حرف
لنداء مسد احد جزئي
الجملة والفاعل مقدور لا
مانع من دعوى مسده
مسد كما ذكره (قوله)
وعندنا على احد جزئيا
اسم الفعل والاخر ضمير
مستتر فيه او رده عليه ان
اسم الفعل لا يضمر فيه
المشكوك وتقص باب بمعنى
اتصبر وتعب بانه صوت
لا اسم فعل وان اسم الفعل

ان يثنى عند النوعين (او يجمع) اذا قصد الانواع (قبل) أى اعترض على هذا الاستبان قال (وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء) بقوله الا ان قصد الانواع الباد داخلة على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع حيث لا يجاوز الى قصد المرات (نظر) أى فى هذا التخصيص نظر فكان على المصنف ان يقول الا ان قصد الانواع او المرات لانه كما جاز ان يقال (طاب زيد جلستين) بكسر الجيم (للنوع) وطاب زيد جلسات بالكسر (جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين) وجلسات بفتح الجيم (للعدد) كما جاز ان يقول عشرين ضربات بالكسر للنوع كذلك جاز ان يقول ثلاثون ضربات بالفتح للعدد (ويمكن ان يجاب عنه) أى عن هذا الاعتراض (بان المراد) أى بان مراد المصنف (بالانواع حصص الجنس) أى ما يحتمل اليه الجنس لان الجنس المرات كما يحتمل الانواع فكأنه قال الا ان قصد حصص الجنس فهم هذا الجواب من قول المصنف ان كان جنسا (سواء كانت) تلك الحصص (بالخصوصيات الكلية) كافي الانواع (او بالشفعية) كافي المرات والاعداد فيدخل فى الاستقامات كيدخل الانواع (ويجمع) مبنى للمفعول ناسية ما سكن فيراجع الى التمييز واليه اشار الشارح بقوله (أى يورد التميز على ما فوق الواحد) فيشمل التثني ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوى (جواز) تمييز لا وجوب لانه يجوز فيه ان لا يراد بالجمع (حيث لم يقصد) به (الواحد) نائب لان قصد مبنى للمفعول (فى غيره) (أى فى غير الجنس) يعنى ان لم يكن التمييز جنسا بحيث تشابه اجزائه طابق ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا ورجلين ومثله رجالا كذا فى الرضى (نحو عندى عدل) بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف الخلل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث تشابه اجزائه فمقد قصد الافراد ضرر ودع قصد التثنية بئى نحو عندى عدل (ثوبين) او عند قصد الجمعية يجمع نحو عندى عدل (او ثوبا) الثوب فى اللغة الرجوع يقال تاب ثوب اذا رجعت سميت المروضة به لانه يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب يعنى المرجوع اليه كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة (ثم) الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بتمييز والثانى بالتمييز يعنى بعدما علمت حكم المميز فاعلم انه (ان كان) (أى المقدر المقدار) أى فاعلم ان المقدر المقدار ينقسم من حيث التمام الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم والثانى ما كان (تاما) (ثوبين او ثوبون) التثنية على سبيل منع الخلو والجمع فعلى هذا تكون كان ناقصة (او المعنى) عطف على مقدراى فالمنى هذا والمعنى (ان وجد التمييز) فعلى هذا تكون كان تامة والضمير للتمييز وعلى الاول للمفرد فيكون الحار والحر ورجالا واليه اشار الشارح بقوله (ملتبانين المقدر او بالتون الى التثنية) فالاول انسب للمقام فلذا اقدمه ولما كان فى الثانى نوع ايهام بينه وعطفه بقوله (فانه لما لم الاسم) المفرد (بهما) أى

(باحدهما)

لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهزرة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه ان لم يكن المنادى جزء الكلام ثم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد واحده واجيب بانه قد يمرض الجملة ما يخرجها عن الاستقلال كفى الشرط والقس وهذا لا يتمايز بين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق بحرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي على انه اشتمل الجملة هذا الطلب اقبال زيد فهو يميزها بغيره فعل قبل والمنادى بغيره فاعلم ان لا يميز الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى وتفصيل الكلام ان القول يكون المنادى مفعولا باسم فعل هل ان يكون حرف النداء اسما افعال ودوبوه احدها انه لا يستقيم ان يكون هذه الكلمات اسما افعال لان اساء الافعال لا بد لها من مرفوع ولا مرفوع ههنا ان زعم زاعم ان الفاعل مفسر فيه مثله فى ريد واشباهه فغير مستقيم لانها لا تخلو اما ان تكون المكمل او مخاطب او غائب لا جاز ان يكون لغائب اذا لم يقدم له ذكر وليس المعنى ايضا عليه ولا جاز ان يكون للمكمل لان

بأحدهما ما بالتون أو بنون التثنية لانه لا يجوز الجمع بينهما (أقصى التقييد) هذا اذا كان فيه
 إيهام اما اذا لم يكن فيه إيهام فلا يقتضي مثل زيد و زيدان (جازت الإضافة) جواب ان كان
 (اي) جازت (إضافة المفرد المقدار) التام بأحدهما (الى التمييز) الى محذره (إضافة بيانية) لان
 المضاف الى جنس المضاف لما سيجي ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف تكون الإضافة
 بيانية مثل خاتم فضة (بإسقاط) متعلق بقوله الإضافة (التون ونون التثنية) بسبب الإضافة
 لانها دليل الاتصال وهي دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الإضافة (جواز
 ثانيا) يعني جواز إضافة المفرد المقدار التام بأحدهما شائع لا نادر (كثيرا) يعني حواز
 الإضافة كثيرا في كل مثال من امثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال (لحصول الغرض)
 من إيراد التمييز (وهو) اي الغرض (رفع الإيهام) الذي كان في المفرد المقدار التام بأحدهما
 (بذلك) متعلق بالحصول اي بإضافة المفرد الى المميز والتذكير باعتبار الحذف كما يحصل
 باعتبار النصب ملاسا (مع) زيادة (التخفيف) بخذف التون ونون التثنية (بحذف طل زيت)
 بالإضافة مكان وطل زيتا بالنصب (ومواسم) بالإضافة ايضا مكان منوان سنا والاول
 لما كان تاما بالإضافة أو بنون الجمع على سبيل من الحلو بينه بقوله (والا) معطوف
 على قوله وان كان (اي وان لم يكن) المفرد المقدار تاما بتون أو بنون التثنية وذلك (بان
 يكون) (المفرد المقدار تاما) (بنون الجمع أو الإضافة) بالي لا يتصرف المضاف بها لانه ان
 تصرف بها لا يقتضي التمييز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيد (فلا) (بحذف الإضافة) اي إضافة
 المفرد المقدار التام بأحدهما انتهى من الاشياء (الابقة في نون الجمع) اي في تامين نون الجمع فانه
 محجوز إضافة الى محذره وان قل (مخوعدي عشرو درهم) في عشرون درهما (اما) عدم
 جوازه (في الإضافة) اي في تامين بالإضافة (فتلايل بإضافة المضاف) لانه لا يخلو اما
 ان يضاف مع مقام المضاف اليه او مع حذفه اما الاول فلان الإضافة مع وجود المضاف
 اليه محال اذ يضاف الى اسمين بلا حرف عطف واما الثاني فانه ان اضيف مع
 حذف المضاف اليه فسد المعنى فلذا ان ماتم بالإضافة لا يجوز إضافته (واما) عدم
 الجواز (في) ماتم (بنون الجمع) فانه لا يخلو اما ببقا بالتون او بحذفها اما الاول فانه
 لا يجوز إضافة مع مقام النون لانها شيعية بنون الجمع فلا يجوز جأؤها مع الإضافة واما
 الثاني (فانه جاز ان يضاف) ماتم بنون الجمع (الى غير المميز) يعني الى ما ليس بمميز
 (مخوعديك) لان الكاف فيه ليس بمميز له لا لمعرفة والتقدير يجب ان يكون نكرة
 (وعشري رمضان) ان ارد عشرين يوما من رمضان واحد لا يجوز ان يكون
 رمضان بميزاله لانه حينئذ يكون معرفة فيصلح ان يكون مثالا للمنحن فيه واما ان
 ارد عشرين رمضان تاما باعتبار مضى عشرين سنة يكون مميزا فلا يكون مثالا للمنحن
 فيه ونظر الشارح الى الاول ولهذا اورده مثالا (بالاقتاف) متعلق بمجاز (لكثرة الحاجة

ضمير التكلم لا يكون مستتر
 في اساءة الافعال ولا جائر
 ان يكون الخطاب لانه ليس
 التقى عليه اذ لم يرد ان
 الخطاب هو الداعي واما
 المراد انه المعطوف فلا يستقيم
 ان يكون قاعلا مع كونه
 واقعا له الفعل والتاقيان
 اساءة الافعال ليس فيها
 مأهوال من حرفين
 وهذه الحروف من جعلها
 الهمز في حرف واحد
 واذا بطل ان يكون الهززة
 اسم الفعل بطل البواقي اذا
 لا تأكل بالفرق والثالث انه
 لو كان اسم فعل لم تكن دون
 النادى ولكنه جملة واجب
 عن الاول ان اسم كل فعل
 يجري مجرى ذلك الفعل
 في كون فاعله ظاهرا او
 مضمر افعاليا او منقطعا او
 خاطبا واذا كان اداة
 النداء يعني فعل التكلم
 استقر فيه ضميره فيكون كما
 قال بعضهم افع بمعنى اتضبع
 او تضجرت وفي اوه بمعنى
 اتوجع او توجعت
 ومن الثاني بانها خالفت
 اخواتها لكثرة اتصال
 النداء بغير حرف اداة مالا
 يجوز في غيرها الاثرى
 الى الترخيم وعن الثالث
 بانه قد تعرض لجملة مالا
 يستغل كلاما كجملة
 القسبة والتبريط
 والنداء لا بد له من نادى
 فقد ظهر لك فصوروا المثال
 في واضح وما ذكره من
 عندك فاسد فان القول
 يكون الكلام تاما بدون
 النادى مع القول بانه لا

فيه بدوه متافضان
وكذلك جبل النادى
النادى بمنزلة الفاعل فانه
يتانى في غاية ما قبله اعلم
انما ذهب اليه البعض
من ان الحرف مع النادى
نفسه اسفل كلاما وليست
اسماء افعال لا فضل بقدر
فليس يستعمل له مقدار
ان الكلام عبارة عن كلمتين
استند احصيا الى الاخرى
وعلم ايضا ان الحرف لا
يستند الى اسند اليه فيها بين
القديمين علم ان الحرف
والاسم لا ينظم منها كلام
(قوله) ولطلب الاختصار
في بيان النصب قبل لا يخفى
انه لو قال ويخفى بلام
الاستفاعة وفتح فاعلم
ونصب المضاف وشبهه
والنكرة الغير المنيية وبني
على ما يقع بها سواها
لكان الاختصار في بيان
البناء على ما يقع به فلا بد
من ترجيح طلب
الاختصار في بيان النصب
على طلب الاختصار في
بيان البناء حتى يتم نكتة
تقديم ما عدا النصب عليه
ويمكن ترجيحه بان
الاختصار فيه لكثرة ادراكه
من الاختصار لباها الى
منه ولا وجه لتضعيف هذا
الحجوب الدافع لذلك اليوم
فانه ظاهر من كلامه قدس
سره حيث لم يكف بقوله
ولطلب الاختصار بل
فقد بذلك بعد بيان كثرته
وقلة ما عداه (قوله)
او اللعل مستند الى الجار
والجورود فيكون هو

اليه) اى لكثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان الغير اما صاحب العشرين حقيقة
كالمثال الاول او حكما كالمثال الثانى (فلاضيف ايضا) اى كماضيف الى غير المميز (الى
المميز ايضا) لزم الالتباس في بعض الصور اى الالتباس ما ليس بمميز بالمميز (لانه لا يعلم مثلا
عند اضافة عشرين الى رمضان) وقيل عشر ورمضان بالاضافة (انه) اى المتكلم بهذا
الكلام (اراد عشرين ورمضان) بلا اضافة فيكون رمضان تميزا فيكون المعنى
بالفارسية يست رمضان ازال يست اذهر سال يك رمضان در يست سال يست
رمضان شوده الا انه يجب ان يقال رمضان بالتون للتكرار لان التميز بحجب ان يكون منكرا
(او) انه (اراد اليوم العشرين من رمضان) فلا يكون حينئذ رمضان تميزا بل اضيف
العشرين الى غير المميز مثل عشرونك وستوك فيكون المعنى بالفارسية يستدروزي
ازيك رمضان شود (فلا يضاف) ماتم بنون الجمع (في غير صورة قالا للباس ايضا) اى
كما لا يضاف في صورة قالا للباس (الا) انا اضيف ملايسا (على قلة ليكون الباب) اى
باب ماتم بنون الجمع (اقراب الى الاطراد) في عدم الاضافة اقول ههنا ثلاث صور
احديها جائزة بالاختلاف وهى ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وستيك كاسر
واتميتها جائزة على قلة وهى ان يضاف الى المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشرون درهم
وثلاثمائة درهم الجواز للالتباس وهى ما يصلح ان يكون تميزا او غير تميز مثل عشرون
رمضان (وعن غير مقدار) (عطف) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله من غير مقدار
عطف (على عن مفرد غير مقدار) قليلا اى ما لا يعرف قدرا لثبوتها ولا يبين (اى
ما ليس بعدد) مثل عشرين (ولا وزن) مثل وطل ونوان (ولا ذراع) مثل ذراع قوبا
(ولا كيل) مثل قفيزان وقفيز (ولا مقياس) مثل لى مثله عسلا وفي الرضى وغير المقدار
كل فرع حصله بالتفريع اسم خاص يبيها صله للبيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق
الاصل عليه نحو خاتم حديد او باب ساجاو ثوب خز او ان يبتدئ بسمية البعض بالبعض
نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يحجز انتصاب الثانى على التقييد الى هنا كلامه (نحو خاتم
حديد) (فان الخاتم) مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الثمن ولا يبين (مهم باعتبار
الجنس) اى باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اى جنس اتخذ من حديد
او فضة او ذهب او غير ذلك (تام بالتون) ههنا سوامتها اى بنون التثنية مثل خاتمان
او بالاضافة نحو خاتم زيد مفردا كان او جمعا مثل خواتيم فانه تام بالتون ايضا (فانضى
تميزا) يرفع الابهام عنه لابهامه فصبه لما سبق ان الاسم اتام يشبه الفعل التام فاعله
والتميز الاتى بعده يشبه المفعول فانتصاب التميز للتثنية بالمفعول (والخفض) (اى خفض
التميز) فيه اشارة الى ان اللام في الخفض عوض عن المضاف اليه او من غناه (بالاضافة) متعلق
بالخفض (غير المقدار اليه) اى الى التميز (اكثر) من نصبه (استعمالا) اى انجراد التميز

الذي يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار بإضافته اليه أكثر في الاستعمال من انتصابه
(لحصول الفرض) أي لحصول المقصود من التمييز وهو رفع الابهام بالإضافة ايضا لان
الابهام يرفع سواء كان التمييز منصوبا او مجرورا ملاسبا (مع) زيادة (الحقة) على ذلك
بسقوط التثوين والتون بالإضافة لما سبق انهما لا يجتمعان (و) لتقصو غير المقدار عن طلب
التمييز لكونه غير مقدار وانما جعل انتصاب التمييز في المقدرات أكثر لان الأصل في المقدمات
المقادير لانها جعلت معيارا لان المهم بها وضما فصب المميز بعدها يكون نصبا على أنه
مميز والنصب أصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم بالإضافة (وغيرها) أي غير المقادير (ليس
بهذه المناسبة) أي بهذا المرتبة لانها لم تحمل مبالا لان يرفع المهم بها والابهام انما تناسل من
الاستعمال فالتمييز ليس في الحقيقة تمييزا فيكون الحفظ في غير المقدار اولى ان تحاطا لمرتبة
الرفع عن مرتبة الأصل فان قلت قد اترجم الحفظ في العدد من الثلاثة والعشرة والمائة
والالف وما يتفرع منها مع كونها من المقادير فان انتصاب التمييز فيها يكون اولى وانه قد
اترجم الجر فلما أكثر استعمال هذا الاعداد اقتضت التخفيف فالتزم بالإضافة فيها ليحصل
التخفيف على الدوام ولما فرغ من بيان القسم الاول وبيان قسمة المفرد المقدار وغيره
اراد ان يبين القسم الثاني ويفصله فقال (والثاني) (أي القسم الثاني من التمييز) وأشار
بقوله من التمييز إلى ان اللام فيه لا يهدا خارجي لان أكثر اذا اعيد صريحا او ضمنا مرفقا
يكون الثاني عين الاول (وهو) أي القسم الثاني (ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة) كان
القسم الاول عن ذات مقدرة كتر رفته) أي يرفع القسم الثاني من التمييز الابهام (عن نسبة)
تامة او ناقصة اسنادية او اجاعية او اضافية (كان الظاهر) أي كان مقتضى الظاهر (ان
يقول) المصنف في تمييز هذا والثاني عن ذات في نسبة (جهة في مقدرة) لان الابهام الذي
يقتضي التمييز ليس إلا في الذات المقدرة لا في النسبة لان قسم التمييز الذات المقدرة لا النسبة
(لكن) أي الا ان المصنف عدل عنه لانه (لما كان الابهام) الذي (في طرف النسبة) المراد
بالطرف ههنا الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لان الابهام الذي يقتضي ليس إلا
الذات المقدرة والطرف هي بالنظر إلى الحقيقة (يستلزم) خبر كان (الابهام فيها) أي في النسبة
لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين وابهام الطرفين واحدا يقتضي ابهاما حصل منها
وهو النسبة فابهام الطرفين واحدا يستلزم ابهاما النسبة (و) لما كان (رقمه عنها) أي
رفع الابهام عن النسبة لا يستلزم الرفع عنه) أي يرفع الابهام عن الطرف لان الابهام في
النسبة لازم لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم وبإرتفاع اللازم الذي هو الابهام في
النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذي هو الابهام في الطرف لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء
الملزوم كاطرافه لانتفاء الحرارة لازمة لانتفاء النار من النار فتنفي النارية
ايضا كالبرودة والتلج وغير ذلك (قال) جواب (لما عن نسبة مقصرا عليها) أي على النسبة

مفعول ما لم يسم فاعله وح
يكون المنادى على ظاهره
اذ لا ضمير فيه يرجع اليه
وهذا الذي من الاول لان
لرجاع الضمير إلى المنادى
باعتباره في غير صورة
الدعاء بعيد وانما لم يجر
رجوع الضمير إلى المنادى
بدون التأويل لان المنادى
لا يرفع بحال ولا تلتفت إلى
ما قبل من ان هذا الكلام
في قوة ان الفعل مستدلى
بضمير المنادى وكأنه قيل
ويطعن على ما به الرفع وبوجه
عليه ان ما به الرفع النون
وكانه لهذا اختار اليه ضم
ارجاع الضمير إلى الاسم
فانه من سوء الفهم (قوله)
وهو كل اسم لا يتم مناداه
بالضمير امر آخر اليه قيل
هذا امر لا انضباطه ولا
يرجع إلى حصل بوجوب
كون الموصوفة بجملة او
طرف شبه منضاف إلى باب
الدعاء دون باب لافان
باحتمال لا تعجل شبه منضاف
دون لاحتمال لا يعجل ولا
إلى حصل بوجوب كون
الموصوف بجملة او طرف
شبه منضاف في هذا الباب
دون الموصوف بالمفرد
ولسبأ به الشارح داخل
بكلام الشيخ الرضي فانه قال
هو اسم مجزئ أص بده من
تمامه فظن ان المعنى اتم من
تمامه من حيث المعنى وليس
بذلك بل المعنى اتم من تمامه
في اعتباراتهم اما الدعاء
مثنوى او لا مشطر اذ نحو
اما الاول فكان يكون
ما بعده مسنونا له او معطوفا

عليه ويكون مجموع
المطوف والمطوف عليه
اسمائي اعلما نحو
زيد او عمر اذا جعل علما
واسم جلس نحو يا ثلاثة
وثلاثة رجلا فان ثلاثة
وثلاثين اسم لعدد مخصوص
كاربعة عشر واما الثاني
فكان المنادى الموصوف
بالجملة والظرف فانه لا يد
وان يجعل من نداء
الموصوف لاسم وصف
المنادى والاسم وصف
المنادى فانه لا يوصف
وهو لا يجوز خلاف اسم لا
فانه لو جعل من وصف المنادى
لا من لى اوصوف يلزم
وصف المرفة بالجملة هذا
فاحرمان شبه المنادى في
باب المنادى المنادى العامل
فيما بعده والمطوف عليه
الذى مع المطوف اسم
للى والموصوف بجملة او
طرف وفى باب لا الاول
لان قطر لا ينجى عليك ان
ما فى به قدس سره في
تفسير شبه المنادى هو
القول المتفق عليه قال المص
في الفصح وهو كل اسمين
الاول منهما مرتبط بالثاني
ولا احتيال لى سوى
الارتباط المعنوي وعليه
قول الرضى ويمتنون
بالمعارض للمضارع اسمها
عجز بعده شئ من تمامه
وامرهما الخالف من ان معنى
قوله هذا اهم من ان يكون
حسب النى او يحسب
الانقطاع نحو
الشارح منها حيث اقتصر
على احد هذين فترجمه

بى اخرج كلامه على خلاف مقتضى الظاهر (فتبها) علة لقال لكونه بمعنى اخرج
(على ان مقابلة ما فى هذا القسم) اى فى القسم الثانى (للمفرد المذكور فى القسم الاول
انما هو) اى ليس تلك المقابلة الا (لمجرد النسبة) اى لمجرد كون الابهام فى النسبة (لا غير)
فان الابهام الذى يقتضى التمييز فى القسم الاول ليس الا فى ظرف النسبة فقط بحيث
لا يسرى الى النسبة مثل عندى رطل زيت لان الابهام فى الرطل فقط وهو لا يستلزم
ابهام النسبة لكونه مذكورا وفى القسم الثانى وان كان الابهام ايضا فى الطرف الا انه لم يكن
مذكورا بل كان مقدرا استلزم ايهام النسبة فصرا كان الابهام فى النسبة فتقابلا ولا شمار
هذه المقابلة اقتصر على النسبة (فى جملة) (اى) برفع الابهام عن ذات مقدرة فى (نسبة)
كأن فى جملة) اشار الى ان الظرف مستقر وصفة النسبة (او ما ضاهاها) (اى ما شابهها)
اى الذى شابه الجملة فى كونه محتاجا الى ما استدله (عطف على جملة) اى القسم الثانى برفع
الابهام عن ذات مقدرة فى نسبة كأنه فيا يشبه الجملة (وهو) اى ما يشبه الجملة (اسم الفاعل
نحو الحوض بمعنى ماء) فالابهام فى نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن فى معنى لافى نسبة الى
الحوض وكذا اليت مشتعل نار (او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيوننا) تمييز عن نسبة
التفجير الى ما استكن فيه (او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهها) فوجهها تمييز عن نسبة
حسن الى ما استكن فيه (او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا) فان ابا تمييز عن نسبة افضل الى
الضمير المستكن فيه ارجع الى زيد (او المصدر نحو اعجبنى طيبة ابا) فان ابا تمييز عن نسبة
الطيب الى الضمير البارز الذى هو فاعل المصدر سواء كان فى محل الرفع او فى محل الجر
(وكذلك) اى كان التمييز عن هذه الاشياء تمييز عما يشبه الجملة كذلك (كل ما فيه معنى الفعل)
اى كل اسم او حرف استفيد منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينسب تمييزه (نحو حبك زيد
رجلا) اى يكيفك زيد فارسا اى استيفك زيد فارسا ويكون فى الاول فى حكم الفاعل
ولذلك صار فاعلا فى قولك يكيفك زيد فلا وجه لقول من قال والاولى حبك رجلا زيد
بتقديم التمييز وعلمه بقوله لان حبك زيد جملة وشبهها حبك فاعلم به هو التمييز
حبك لامن حبك زيد وما فرغ من بيان بعض محال التمييز فى القسم الثانى اراد ان يوضح
ذلك البعض بالمثال على ترتيب اللف فقال (نحو طاب زيد نسا) هذا (مثال للجملة) لان
طاب مع قاعله الذى هو زيد يكون جملة لا بحالة (والتمييز) الذى هو نفس (فيه) اى فى المثال
المذكور (خاص بالنسب عنه) وهو زيد فالمراد بان نفس ابنا زيد لا غير نفسا تمييز عن الذات
المقدرة التى هى النسي المنسوب اليه طاب فاذا اظهرت سار زيد مضافا اليه لى ما لم يعلم
ما هو وزعم تفسيره فشره قولنا نفسا فقيل شئ زيد نفسا تحذف ذلك الشئ اختصارا واقيم
زيد مقامه فقيل طاب زيد نسا (وزيد طيب ابا) هذا (مثال لما يشبه الجملة) لان لفظ طيب
صفة مشبهة وقاعله استكن فيها هو مع قاعله لا تكون جملة لما سبق الا انها تشبهها (والتمييز)

الانضباط الكلام وعدم
الرجوع الى محصل وجب
كون الموصوف بجملة او
طرف شبه مضاف في باب
النداء ووقف باب لا والى
محصل وجب كون
الموصوف بجملة او طرف
شبه مضاف هنا دون
الموصوف بالفرد ليس
بعد اما اول فان عبارة
الرضى لا تقبل التعميم
والصرف عن الظاهر
مصرح بان ان كون
الموصوف من الوصف شبه
مضاف انما هو محمول
الوصف في معنى المتبوع
فهو من حيث المعنى جزء
منه وما ليس بحسب المعنى
كالجزء من المتبوع لم يجوز
واكونه منه من قبيل شبه
المضاف بل حصر واذلك
فيها هو محمول الاول نحو
طائرا جليلا وباحسانا وجه
وباخيرا من قريدي
الوصف والمطوف
محطفت النسق على ان يكون
المطوف مع المطوف
عليه اسماء في واحد نحو
بلا تارة وتلاتين لان
المصنوع اسم له دمعين
وكذلك اذا كان علما
لشخص واحد وقالوا
يجوز ذلك في سائر التواضع
اما في البدل والمطوف غير
محطفت النسق فلا نهما
كالمتعلق لا يتوقف معنى
المتبوع على معنى منها فلا
يكونان كسنة المنادى
واما محطفت البيان
او التاكيد فلا نهما ليا
في معنى المتبوع كالوصف

بمعنى اياه في هذا المثال (يصلح ان يكون لما انتصب عنه) وهما ما انتصب عنه زيد
فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجم حيث ذكروا زيدا ازان
روى كبد رسته (و) يصلح ايضا ان يكون (لتملقه) فتح اللام اى متعلق زيد بمعنى اوه
فيكون زيد متعلقا به فيكون حيث ذكروا نسبة الطيب الى زيد مجازا بامثلة الجزئية لان الطيب في
الحقيقة وصف الاب ويترجم «خوش زيد ازان روى كبد رسته» (وحيث) علة لقوله
فهذان الخ (لا فرق في التميز) بين الجملة وما ضاهاها (في كون الابهام في النسبة والتبعية
يرفع الابهام عنها) فهذان المثالان (اعني طاب زيد تضاهوا زيد طيبا) (في قوله اربعة امثلة)
باعتبار ان ما هو تمييز للاول يكون تمييز للثاني ايضا وما هو تمييز للثاني يكون تمييز للاول
حيث لا فرق بينهما (فكانه قال) المنس (طاب زيد) تضاهوا (ابا) (وزيد طيب تضاهوا ابا) لقوله
(وابوة ودارو علما) (عطف على تضاهوا) اى عليهما (بحسب المعنى) اما بحسب اللفظ
فهو معطوف اما على الاول اعني تضاهوا لكونه اسلا لان المثال الثاني معطوف على المثال
الاول والحقلي المثال الثاني لقربه وهذا رد على الهندى حيث قال وخص مثال الفرع
بذلك ليستدل به على ذلك في الاصل (فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص
بالاخير) كما قال الهندى اذا كان الامر كذلك (فهو) اى المصنف (بحسب الحقيقة) ونفس
الامر (او رد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها حصة امثلة) معنى او رد المصنف
للتمييز الواقع في الجملة خمسة امثلة وللتمييز الواقع في ما ضاهاها حصة امثلة ايضا لما وردانه
ليس من دأب المصنف ان يورد لكل قاعدة مثالين فكيف او رد ههنا الكل منها حصة امثلة
ازاد الشارح رده والتبعية بين الامثلة حتى لا يكون فيها تكون تكرار فقال (فالتفيس عين) لانه
قائم بنفسه (غير اضافي) لانه ليس من الامور الاضافية حيث يتعلق منها بلا احتياج الى
شئ (خاص بالمتبوع عنه والدار عين) لانه قائم بذاته (غير اضافي) لان ثقل منها لا يحتاج
الى شئ (فهو) اى الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تميزا او باعتبار لفظه (متعلق) بكسر اللام
لان الدار متعلق لاحداهما (بالمتبوع عنه) فيكون نسبة طاب الى زيد مجازا بامثلة المالكية
(والاب عين) لانه قائم بنفسه (اضافي) لان ثقل منها يحتاج الى ثقل معنى آخر لان معنى
الاب حيوان خلق من مائه حيوان آخر من نوعه (محتمل لهما) اى يحتمل ان يكون
بالمتبوع عنه وان يكون لثقله ايضا حقيقته او ابوة عرض اضافي لانها لا تقوم بنفسها
بل تقوم بالاب ولان ثقل منها يحتاج الى ثقل معنى لان منها حصة قوم مع شخص
خلق من مائه شخص آخر من نوعه (والعلم) ايضا عرض لا يوجد نفسه بل انما يوجد بغيره
وهو العالم (غير اضافي) لان ثقل منها لا يحتاج الى غيره لان معنى العلم الوضوح
والانكشاف (وكل) واحد (منهما) اى من الابوة والعلم (متعلق بالمتبوع عنه) ويرفع
الابهام عنه ويكون الاستاد الى زيد مجازا بامثلة الجزئية والحيلة لان كل واحد منهما صفة

حتى يكونان من حيث المعنى
كجوهته بل عطف اليان
يحيى بعد تمام التبرع لرفع
الايهام وكذا لما كيد بعد
تمام المؤكدر لرفع الاحتمال
والشك والالتباس وكيف
وقد ذهب الاندلسي وابن
يمين الى ان المعطوف
عطف النسق اذا لم يكن
علما لا يكون شبه متضاف
لعدم كونه جزء محسب
المعنى وقال الرضى ما اختار
غيره ما اولى الارتباط به
ببعض من حيث المعنى كما في
ياخير من زيد بل اشده وما
ثانيا فلا لا وجه
للاقتراض بعد الرجوع الى
محصل يوجب كون
الموصوف بمجمله او طرف
شبه كارة واخرى مفردة
ومعده الى كون
الموصوف بهما شبه متضاف
دون الموصوف بالمفرد
لان هذا تعريف لب
المضاف من غير تعرض
لما صدق عليه كاجزاء
الحدود والاعراض اجزاء
وصف كذا على المتأدى
اعتبر من المعنى متضاف
مضافا للمضاف بخلاف
باب لا فانه يجوز ذلك فيه
فلا حاجة الى حمل مدحوله
الموصوف بالمجمله او الطرف
شبه المضاف باعتبار كذا
واما حال الموصوف بالمفرد
في باب التأدي فقد نقل
المص والرضى عن الفراء
والكسائي انها صراحة
تجوز بياربلا ر كباين
لجله من المشبه بالمضاف
ومن معه جاز ايارا كبا

تقتضى موصوفا والمذكور اولى بالموصوفة ولذا اختصا بالتسبب عنه (او في اضافة)
(عطف على قوله في جملة) لكونها اسلا في المعطوف عليه (او) عطف على
قوله (ما ضاعها) لقربه باعادة الجار وانما اعاده بعد المعطوف عليه وفصل
كثير بينهما (مثل اعجبت طيه) نفسا قنسا تميز عن النسبة الاضافية لان
الضمير يجب ان يكون مضافا اليه لا يتركه (ولم يورد مع انه اورد سائر الامثلة
لانه) اي نفسا (انظر التميزات) لانه غير اضافي خاص بالتسبب عنه فقط دون
غيره من الامثلة (ولا خفاء) اي فيه اي في كونه تميزا وهو لم يورد الا ما في كونه تميزا خفاء
(و) (ابا ابو تودار اعلم) (اورد هذه الامثلة ولم يترك واحدا منها ولا كلها ليكون
التعريف الذي يرفع الابهام عن النسبة الاضافية (على وفق ما سبق) لثلاثتهم انها لا
تجوز ان تكون تميزا عن هذه النسبة وتختص بالنسبتين الاولى (وزاد عليه قوله) (و)
درة قارسا (اشارت الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة) قيد الصفة بالمشتقة لانه قد لا
تكون مشتقة كالابوة والعلم يعني ان الاصل في التميز ان يكون اسم جنس يدل على الذات او
يعوم بها ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلا بد ان
يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت والدرهم وما في حكمهما كالابوة والعلم وقد
يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات (وايضا) اي كانه اشارة الى كونه التميز صفة
مشتقة باعتبار دلالتها على الذات ايضا هو اشارة الى كون التميز صفة مشتقة لما اورد صاحب
المفصل اي هذه القول وهو قوله درة قارسا (مثلا لتمييز المفرد) اي للتمييز من المفرد
بناء (على ان يكون الضمير) الغائب (فيه) اي في دره (مبهما) لعدم ان يكون له مرجع وتام
بالتوئين المقدري قدر دروش (كضمير به رجلا) فانه مبهم تام بالتوئين المقدري فانه نصب
التمييز عنه (ويكون) عطف على ان يكون (قارسا تميز عنه) اي عن الضمير (اراد) جواب لما
اي اراد المصنف (ان شبه على انه) اي قارسا (يصلح ان يكون تميزا عن نسبة) كما يصلح ان
يكون تميزا عن مفرد بناء (على ان يكون الضمير) المضاف اليه (مبينا معلوما) بان حرف
المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد قرة درة قارسا بل هذا
هو الاولى لان الاصل في الضمير ان يكون معلوما مبينا (والابهام) لا (يكون) الا (في نسبة
الداراليه) اي الى الضمير مثل اعجبت طيه ابا والداري الاصل اي في اللغة ما يتل من
الضرع وهو (اللبن) وفيه اي في اللبن (خير كثير للعرب) لم يورد فله لانه يدفع الجوع
والعطش وغيره اما ان يدفع الجوع فقط والعطش لا غير ولا مناعته به فكان معظم امر غوا
عندهم (قاربه بالحجر) هذا اشارة الى المناسبة بين المتقول عنه وهو اللبن والمتقول اليه
وهو الحجر وهي التفع واعلم ان الدر في الاصل بمعنى الادار اي الاتزال يقال بالفارسية
در يحنن بارالست ثم قل منه الى اللبن لانه يتول ايضا ويحنن شيئا است ثم قل منه الى الحجر

بمعلقة النفع (أي أنه خير من قارسا) وهذا كتابه عن الفعل المدح والصادر عنه وما تناسب
فعله إليه تعالى قصدا. التمتع لأن الله تعالى منتهى العجائب وكل شيء عظيم يريدون التعجب
فمنه ينسبوا إليه تعالى ويصفونه إليه فغنى دره قارسا ما عجب فله كذا في الرضى (والقارس
اسم فاعل) على وزن فاعل (من القراءة بالفتح) أي بفتح الفاء على وزن ظرافة (مصدر
فرس بالضم) من باب ظرف (أي حذق) وبابه ضرب أي مهرو وكل والكسر لفتح فيه أيضا (أمر
الحبل) بالفارسية ونيك شناس دو كاراسب يعني اسب شناس نيك أي كونه يعني فله يكون
في الحبل من فقه مرضه وجوده وقيمة فله أي طلبا لمرشاة الله تعالى لا لفرض ديني (وأما
الفراسة بالكسر) أي بكسر الفاء من باب سهل (فن القرس) والادراك والأذعان قال
قرس إذا فكر (ثم إن كان) أوردتم معنا إشارة إلى أن المظوف يتأخر المظوف عليه لأن
البحث ههنا كان عن التمييز من حيث أنه يخص بالمتنصب عنه أو يحتملها أو يخص بالمتعلق
ونمة كان البحث عن الذات المقدرة في جملة أو ما شابهها أو إضافة (أي التمييز) بما لم يكن
نصافي المتنصب عنه (أي بعد تمييز لم يكن مختصا لما انتصب عنه كالنفس قيدا للشرط هذا القيد
لرفع ما أورد عليه بالنفس في قوله طاب زيد نصافا أن التمييز فيه اسم يصح جملة لما انتصب عنه
مع أنه لا يصح جملة المتعلقة (اسما) (لاصفة كالابوة والعلم) (يصح جملة) أي ذلك الاسم
(لما انتصب عنه) احترازه عن الدار (والمراد جملة له لإطلاقه عليه) كالاب فاه اسم يصح
الإطلاق مثل زيد اب (والتمييز به) أي بذلك الاسم (عنه) أي عما انتصب كعابر من قولنا
زيد اب فله شرطان أحدهما أن يكون اسما لصفة والثاني محبة إطلاقه عليه والتعريف عنه به
الأن يكون نصافي المتنصب عنه (جاز) جواب الشرط (أن يكون) (ذلك التمييز تارة) منصوب
على الظرفية أي في مرة والجمع تارات وتكرار كذب ويحذف منه التاء يقال قل تارا (له) أي
للمتنصب عنه) كزيد في طاب زيد اب فاه انتصب عنه هو ما نسب إليه عامله هو الشيء المقدّر
وجعل زيد ما انتصب عنه من باب المجاز لأن التمييز لم ينصب عنه إلا أنه لا كان سببا لنصب
عما انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل إليه سمي متنصبا عنه مجازا كذا في الهندي (بأن يكون)
الاب (تمييزا برفع الإبهام عنه) أي عن زيد (و) (تارة) أخرى أي في المرة الأخرى يكون
(للمعلقة) بفتح اللام أي تعلق زيد وذلك المتعلق هو الاب فيكون زيد متعلقا بالكسر له
ويعلم ذلك (بأن يكون) الاب (تمييزا برفع الإبهام عن متعلقه) فحينئذ يكون الإسناد إلى
زيد اجازا بمعلقة الجزئية لأن الطبيب في الحقيقة قائم بالاب (وذلك) أي كونه التمييز
تارة تمييزا برفع الإبهام عما انتصب عنه هو زيد وتارة عن متعلقه عما يعلم (بحسب القرائن
والأحوال) يعني أن دلت القرائن والأحوال على أن نسبة الطبيب إليه مجاز بمعلقة الجزئية يكون
يكون الاب تمييزا عنه وإن دلت على أن نسبة الطبيب إليه مجاز بمعلقة الجزئية يكون
تمييزا عن متعلقه (مثل باقي طاب زيد اب فاه) أي الاب اسم (صحيح) يجعل عبارة عن

لمين على حذف الموصوف
ثم قال وفي كلامه سيويه
ما ينسب مجازا وفيه
اشكال فانه يستلزم جواز
لأرجل أربا ولا فاعلا به
وأما التأنيلا سابق من جملة
التأنيلا الموصوفين فاحذف
ذلك الأعراب في التأنيلا
اعتبر فيه الثاني جزء بحسب
المعنى وقد عرفت (قوله
وكونه) مثلها أفرادا
وتعريفات بذلك لا يرد
للمضاف والمضارع له
والفرد المتكرر قال الرضى
وأما في الفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكان الخطاب الحرفية
وكونها مثلها أفرادا
وتعريفات وذلك لأن زيد
مترلة أدموك وهذا الكاف
ككاف ذلك لفظا ومعنى
وأما التأنيلا ذلك فمترران
الاسم لا يثنى إلا لثابته
الحرف أو الفعل ولا يثنى
لثابته الاسم المبني
والمضاف والمضارع له فك
ينال الإبهام كان لكاف
أفرادا وبين الفرد المتكرر
لأنه ليس مثلها قمرضا
(قوله) وهي لام
التخصيص قيل بل لام
التأنيلا أي أغنى لفك
ولا جرك وفي بالله أغنى
لتخصيص عزتك ولكرمك
ولا يثنى أن ذلك سمي برده
ساحب الفطرة السليمة
والصواب ما ذكره
الشارح قدس سره قال
الرضى هذه اللام المختوحة
يدخل التأنيلا إذا استثبت

به نحو الله وهي لام
التخصيص ادخلت علامة
للاستغناء اختيرت من بين
الحروف لتأنيدها
لما زاد المتناهي فخصوس
من بين امثاله بالفاء (قوله)
كان المهدي اسم فاعل
يستغنى بالمهد اسم مفعول
قيل فيه انه يأتي عن هذا
التوجيه ان المتكلم بهذا
النداء في حضور المهدي
والتصريح منه وانه لاسم
للاستغناء حتى لا يحضر
فينتقم منه لانه لا يتصور
الاغتناء فالوجه ان يقال
يستغنى بالمهد لتبني حاله
وترك ما يوجب قتله او
ضربه فيثبت المهدي
ومحصل من اتم القتل
والضرب او يستغنى به
بان يجي نفس من القتل
بتغيير احواله وترك
ساوي خصاله ويستغنى
بالتصريح منه ليعتد
في التصريح المقطع الذي
فوق طائفه تغير حال
ويدفع عنه ما يوجب هذا
التصريح والكل بعيد
والاولى ان يقال اراد باللام
الاستغناء اللام المختصة
اعلم من ان يكون المراد بها
الاستغناء وغير حاو انا
اضافها اليها لكونها اكثر
استعمالا (قوله وما عني
تقدير فمهما تفكر
لاستغناء يقتضي تشبها وح
كما هو ظاهر عاين ولا
يبلغ ذلك حد الاشكال
لان اللام التصريح ايضا لام
التخصيص كما صرح به
الرضي وغيره فتغير سورة

زيد) بان قال زيد اب (فجازان يكون) الاب (ثارة) اي في مرة واحدة (تميزا)
يرفع الابهام (عن زيد) لوجود شرطه وهو كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه (اذا)
ازيد اسنادا للطيب اليه) اي الى زيد (باعتبار انه) اي زيدا (او عمرو) فتح يكون اسناد
الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب في الحقيقة قائم به يترجم بقوله لانه وستر است زيد ازان
روى كه او يدوست ، (وجاز ان يكون) الاب (ثارة) في مرة اخرى (تميزا) يرفع
الابهام (عن متعلقه باعتبار ان) يكون (الطيب مستندا الى متعلقه وهو) اي المتعلق (ابوه)
فتح يكون اسنادا للطيب الى زيد مجازا بملاقاة الجزئية لما سبق غير مرة لان الابن جزء ابه
وان كان منفصلا ويترجم خوش است زيد ازان روى كه مر از زيد درست ، (والا)
عطف على قوله ان كان (اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن) التميز (نصافي المتصعب عنه) اي
خاصا لانه ان كان خاصا له لا يجري الحكم الا في عليه كالتفسي فانه خاص له ولا يحتمل ان
يكون لمتعلقه ولا يخص له (اسما) بالتصريح لانه خبر لقوله وان لم يكون (يصح جعله) صفة
لقوله اسما (لما انصب عنه) لان التميز حينئذ اسما لم يصح جعله له كالدار والعلم وما صفة
كالا بوزن (فهو) اي التميز على كلا التقديرين (لمتعلقه) اي لمتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا
مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منه متعلق لما انتصب عنه لان الاولين
وصفان لزيد والوصف يقتضي موصوفا والثالث ملك لانه يقتضي مالكا والمذكور اولي
بهما هو زيد ههنا فتكون متعلقة لزيد فيكون اسنادا للطيب اليه مجازا بملاقاة الحلية في الاولين
والمالكية في الثالث (خاصة) اي خصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (نحو)
طاب زيد ابو ذو علماء ودار اقان هذه الاسماء (الدار والعلم والابوة) ليست نصافي المتصعب
عنه (لانه) ليست بذات المتصعب عنه يعني لا تدل على ذاته حتى تكون نصا كالتفسي لما مر انها
تدل على ذاته فكانت تصابل الاشياء وصف له والثالث ملك له (ولا يصح) ايضا (جعلها)
اي جعل كل واحد منها (له) اي لما انتصب عنه (التغيير عنه بها) اذ قال زيد علم بل يقال
زيد ذو علم ولا قال زيد ابو بل قال زيد منصف بالابوة ولا قال زيد دار بل قال زيد
ذودار (فهو) اي هذه الاسماء مخصوصة (لمتعلق زيد وهو) اي ذلك المتعلق (الذات)
القدرة في جهة طاب زيد (اعني التي) منسوب الى زيد (المنازلة في الحقيقة والحارج
تقديره طاب شيء منسوب الى زيد وذلك التي) لما لم يعلم ما هو نرم تفسيره ففسره بقوله ابو
وعلم ودار (قطايق) (اي التميز مطلقا) (فيهما) اي في الصورتين (اي فيها) اي في
صورة (جازان يكون) التميز فيها تميزا (لما انتصب عنه سواء كان) التميز (نصافي) وخاصا له
مثل طاب زيد نصا (او) كان التميز (محتملا) بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه (و) كان ايضا
محتملا (لمتعلقه) بفتح اللام كالا ب في نحو طاب زيد ابا (وفيا) اي في صورة (تعيين) ان يكون
التمييز خاصا فيها (لمتعلقه) بكسر اللام اي لمتعلق ما انتصب عنه كالا بوزن والعلم والدار في
قولك طاب زيد ابو ذو علماء ودار (ما) موصولة او موصوفة (قصد) مبتدئ للمفعول اي

الذي قصد الوصول مع صلته في محل التنبه على أنه مفعول يطابق أو شيئاً قصد (من)
وحدة التمييز بيان لما (أو شيئاً أو جميعه) أي أن كان المقصود الأفراد يؤتى بالتمييز مفرداً
وإن كان المقصود يؤتى به وإن كان الجمع يؤتى به (سواء كانت) أي كل واحد من تلك الأمور
أعني وحدة التمييز وتنبه وجميعه (لواقفة ما انتصب عنه) أعني زيدا في الأمور الثلاثة
الأفراد والثنية والجمع (مثل طاب زيد) فساو (أباً) وأبوة وعلموا داراً (و) طاب
(الزيدان) فسينو (و) رابون (و) علمين وأبوتين ودارين (و) طاب (الزيدون) فساو
(و) (آباء) وأبوات وعلموا داراً (و) (ولمضى) عطف على قوله لواقفة بحذف المضاف أي
سواء كانت تلك الأمور لواقفة ما انتصب عنه أو لواقفة معنى كأن (في نفسه) أي في نفس
التمييز (مثل قوله طاب زيد أباً إذا اردت أباه فقط) فيجزم باقي الأمثلة فيه أيضاً للصحة
الاستقامة فيما بعد (و) طاب زيد أبون إذا اردت أباه وجداله (سواء كان الحداب الأب أو اب
الأم لأن الحداب للاقبة يشمل كليهما (و) طاب زيد آباء (جمع أب) (إذا اردت أبواً وجداله)
المراد أباً وجداله ما فوق الواحد من قبل الأب أو من قبل الأم ومن قبله ما جعلا وكذلك
سائر الأمثلة من الأبوة وغيره سوى ما كان خاصاً للمتنبه عنه (فعل كل من التقديرين)
أي على تقدير كونه ما قلنا ما انتصب عنه والمضى في نفسه (إذا قصد وحدة التمييز وورد)
التمييز (مفرداً) ليطابق لما قصد أي المقصود (وإذا قصد ثنيته وورد) التمييز (ثنية) وإذا
قصد جميعه وورد جملاً ليطابق المقصود فيهما (فان صيغة المفرد) وإن كانت تصلح أن
أن تطلق على المفرد إلا أنها (لا تصلح أن تطلق) أي صيغة المفرد (على المقصود) إذا قصد الثنية
(والمجموع) إذا قصد الجملة فلا بد أن يكون التمييز متى إذا قصد الثنية أو جملاً إذا قصد
الجمعية ليطابق التمييز المقصود بصيغته (إلا إذا كان) (التمييز) عن النسبة (جنساً)
استثناء من عموم الأحوال أي يطابق التمييز فيها ما قصد في جميع الأوقات الأوقات
كون التمييز جنساً لما سبق أن المراد من الجنس ما تشابه اجزاؤه (نحو) مجرداً عن التاء
(على القليل والكثير) كالعلم (فانه إذا قصد ثنيته) أي التمييز (أي جميعه) أي التمييز
(لا يلزم) أي لا يجب (أن يثنى ذلك الجنس) ليطابق ما قصد (أو يجمع) ذلك الجنس
أيضاً (بل يكفي أن يؤتى به) أي يؤتى بالتمييز حال كونه (مفرداً للصحة للاقبة) أي لكون
إطلاق ذلك الجنس حال كونه مفرداً (على القليل) لكونه مفرداً (والكثير) لكونه
جنساً لأن الجنس لكونه جنساً يحتمل الكثير (فلا حاجة إلى ثنيته) أي إلى أن يكون
التمييز ثنية إذا اردت ثنيته سواء كان مع موافقة ما انتصب عنه أو لمضى في نفسه (أو جميعه)
أي إلى أن يكون التمييز جملاً إذا اردت جميعه سواء كان ما انتصب عنه مفرداً (نحو طاب
ردعلمها) بصيغة الأفراد مع كثرة علومه (أو) متى نحو طاب (الزيدان علمهما) مع
كثرة علومهما (أو) جملاً نحو طاب (الزيدون علماً) مع كثرة علومهم (إلا أن يقصد)

أشعاراً بتبديدها بل
بالأشكال في صورة اعتبار
مبادئ لما سبق من أن
للمتأخر هو المطلوب إقباله
ولا يخفى أنه لا يتصور ذلك
في مثل بالعلم بحسب
الظاهر ما يحتاج إلى اعتبار
التقدير (قوله) (ولا لامية)
حرف طاء كلام الص
أن الجملة فينبض بالمقصود
لأنه فينبض بقيد الفتح
بالألف بضم اللام لا تقول
لا اعتداه بهذا لا خال
لظهور أنه لا يمكن غير
الفتح مع اللام أيضاً لأن
الألف لا يجب ما قبل فتحه
لا تقول وجود الألف
غير ضروري لجوازي
انتقالها بالفتحة لا تضام اللام
الفتحة وقوله فينجره
تنافيه بحث فانه لا تنافي
بينهما في اللاحد أي لأن
جره انصرف بالفتحة
إلا أن يشترط إيراد الباب
ولكن أن تقول ليس الثاني
لاختلاف حركتي الجر
والفتح بل لأن أحدهما
بنائية والأخرى إعرابية
ولا يخفى أن دعوى ظهور
الحالية وتقرير الاختلاف
عليه مع ما في من السؤال
والجواب كلها أو أحدهما
ما ذكره من البحث
وجوابه ليس بهذه التابة
وأما قال الشاعر كذلك
دون ما هو التحقيق فيه من
لها لأنها لا يجتمعان
عمراً عن التكرار والجمع
بين الموصوفين تسهيلاً لهم
للتعدي (قوله) فلا يحسن
الجمع بينهما الأولى فلا يجمع

مبنى للمفعول استثناء من مقدار تقديره فيرد النية وان كان ما انتصب عنه متى اوجمعا
 اذا كان جنسا يقع على القليل والكثير في جميع الاوقات الا وقت قصد ما فوق النوع
 الواحد فيثبت شي التميز اذا قصدت فيه وبجمع اذا قصد جميعه (بالتميز الذي هو
 الجنس) لما عرفت ان الاستثناء منه (الانواع) ثابته المراد بالانواع ما فرق النوع الواحد
 على ما شرنا اليه واليه اشار الش بقوله (من حيث امتيازاتها) اي الانواع (النوعية)
 اي من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز بخصوصيات
 الكلية او الشخصية (قائه لا بدحيث) اي حين قصد الانواع (من ثبته) اي من جعل
 التميز متى (اوجمته) اي من جملة جمعا (نحو طاب الزيدان علمين و) طاب (الزيدون
 علوما) فيه تشر على ترتيب الالف (اذا ارد ان يتعلق) بفتح اللام (الطيب) اي ما يتعلق به
 يعني ما يكون سبيلا لاسناد الطيب الى الزيد بن وبي بعض النسخ ان يتعلق الطيب بصفة المصدر
 كانه وصف بالمصدر او على معنى المفعول (من كل واحد من الزيد بن او الزيد بن نوع
 آخر من العلم) يعني ان الطيب استدل الى زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واستدل الى زيد
 آخر بسبب كونه عالما نوعا آخر منه الى غير ذلك (فان صفة المفرد) لتلليل لقوله قائه لا بد اذ
 اي كون التميز مفردا عند قصد الانواع (لا قيد ذلك المعنى) المقصود هو ما فوق النوع
 الواحد فلا بد من التثنية والجمعية عند قصد الانواع (وان كان) عطف على قوله ثم ان كان
 وفي الرضى قسم قوله وان كان اسما يعني ان الصفة تنحجب لما انتصب عنه ولتعلقه كاجاء
 الاسم بل المنحجب (الاما انتصب عنه فقط فيجب ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على
 القليل والكثير حتى تكون جنسا الى هنا كلامه (اي التميز) (صفة) (مشتقة) كاسم
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (مثل الله دره فاراس) قال فاراس
 اسم الفاعل صار تميز (او) صفة (مأولة بها) اي بالمشتقة يعني لا يكون التميز بحسب اللفظ
 صفة مشتقة بل بحسب التأويل (نحو كفى زيد رجلا) فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا
 اعلم ان كان تميز اوليها (فان مناه) كفى زيد (كاملا في الرجولية) فتح الراد او ضمها وسأى
 (كانت) (الصفة صفة) اي عظمة (له) (اي لما انتصب عنه لا) تكون محتملة ولا عضة
 (تسلف) بفتح اللام (لان الصفة) لكونها عرسا لا تقوم بنفسها (تستدعى) موصوفا تقوم
 هي به (والمذكور) وهو المنتصب عنه (اولى بالموصوفة) فتكون صفة له لان المذكور اذا
 كان ايق بالموصوفة فلا يطلب موصوف آخر (قائه اقبل طاب زيد والد) يجعل والتدبير
 عن نسبة الطيب الى زيد حتى تكون النسبة الحقيقية (كان والده زيدا) لا متعلقة لما
 سبق (ان الصفة تستدعى موصوفا واذا كان المذكور لا قالان يكون موصوفا لم محتج الى
 طلب غيره فيكون والده صفة له (ولا يحتمل ان يكون) الصفة صفة (والده) بل تكون
 مخصوصة لزيد (مخلاف الاسم) قائه لكونه اسما لا على الذات بحيث لا يقتضى موصوفا

بينهما (قوله) وينصب
 ما سواها قبله انا ان
 او اذ انتصب لفظا وتقدير
 يخرج من الحكم نحو ايقوم
 لا يتبع مال ولا يتنوع
 مثل ما يتنوع ويا غير ما
 يفرق عما هو مبنى من الفتح
 لانه لما انتصب لفظا ولا
 تقدير ابل علام انه داخل
 فيها سواها وان اراد ينصب
 ما سواها لفظا وتقدير او
 محلا فهو مشترك بين كل
 متاوى ولا يخص ما سواها
 ويمكن ان يقال اراد يوق
 على ما كان عليه من النصب
 ما سواها وبهذا عرفت قاعدة
 قوله ان كان معر بالبل
 دخول حرف النداء
 والاستثناء عنه على انه فيه
 انه يقي على هذا التقدير
 بيان مثل ما يوق لا يتبع مال
 ولا يتنوع مهلا في بحث
 المتاوى ودخوله مثل ما يوق
 لا يتبع من متاوى المطلوب
 اقباله في حيز المنع ولا يبنى
 ان يتوهم دخوله في
 المطلوب اقباله حكما كما
 قرر في قوله من سلطانهما
 ارض ابل ما فيه من منافع
 التفريل ودخول حرف
 النداء عند بره ان التسميم
 الادخال مثل يارض ويا
 ساءا اما هو مختار الخارج
 ولعل النص لا يرتضى بل
 هو عند من يميل الى الجواز
 والكلام في الحقيقة على ما
 ذكره الرضى في مثل يارض
 وياموجود من انه لا يقال
 كذلك اذ لا يبنى له الا
 ان يكتفى بطلبها عن ان
 المحاطب ما به شيء عا

ما يكون في الكلام الا انه
يقع عليه اسم الذي
والوجود وهذا مجاز وكلا
منافى الحقيقة هذا لا
وجه له قوله لفظا وتقديرا
ولو قال انهم ان يكون
معرا قبل التمام لان كان
حسنا لان معنى ينصب يجعل
منصوبا لا يجعلت المنصب
ولا يبق عليه (قوله) مثل يا
طالما جليل هذا المثال
من الزا التي تنصوب فانه
لا يستند لعل طالما
وتقدير الموصوف بشكل
لانه اذا قدر موصوف
يكون موصوفه متاخر
فقد امره ويجب تعريف
طالما ولا يكون هناك شبه
مضاف وليس بشئ
الامر الى قوله الشارح
وهذه البارة اعلم ان
يراد بها معنى او غير معنى
فان اريد بها معنى كان
متاخر معرفة ولا يقدّر
موصوفه معرفة والا بل
اورد بها غير معنى كان متكررا
فيقدر الموصوف متكررا
ايضا (قوله) ولا شبه
مضاف قبل الفرد الحقيقي
يشمل شبه المضاف فلا
حاجة لادراج ال تعميم
الفرد وانما يحتاج اليه
ادراج المضاف بالاضافة
اللفظية وليس بما يلتصق
اليه فان الفرد الحقيقي
لا يشمل شبه المضاف
بالضرورة (قوله) بل الم
يجر الحكم الا في
القواع كلها بل فيه ان عدم
الجر ان المذكور لا يتدعى
التفصيل بل التعيد فيجب

لا يكون خاصا بالمتنصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولتعلقه كاسبق (نحو) في طاب زيد
ابوزيد طبيب (الواو) في وطبقه (عنى مع والطبق) بكسر الطاء وسكون
الياء (مصدر بمعنى المطابقة) واما محطوط طبق فتحتين فهو الحال نحو قوله تعالى لتركبن
طباقعن طبقى اى حالا عن حال يوم القيامة وهو مفعول معه لمصاحبه فاعل الفعل الذى
هو كانت مثل استوى الماء والخسبة (اى كانت الصفة) التى تكون تمييزا (صفة) مختصة (له)
اى كانت تنصب عنه (مع مطابقتها الياء) اى مطابقة الصفة ما تنصب عنه (او مطابقتها الياء)
اى مطابقة ما تنصب عنه الصفة اشار بالتفسير الاول الى ان المصدر مضاف الى المفعول
والفاعل محذوف وبالنسبة الى اى مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع
ان الثانى اولى بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو ان تنصب عنه اولى من
عكسه يعنى مطابقة الموصوف اياها لان التابع يطابق المتبوع لا العكس (ويجوز ان يكون)
المصدر الذى هو طبق (يعنى اسم الفاعل) كالخلق يعنى الخالق والمعدل يعنى العادل
والضرب يعنى الضارب (والواو) حيث تكون (للمطف) اى لمطف الطبق (على خبر
كانت) وهو قوله صفة له وله وجه الا انه عبر عنه بما جواز لكون الاول هو الاول (اى
كانت) الصفة (صفة) مختصة (له) ومطابقة الياء) وحيث يكون المصدر مضافا الى المفعول
والفاعل محذوف لا غير (والمراد بالمطابقة) فيها اى فى مطابقة احدها بالآخر (الاتفاق)
اى موافقة الصفة ما تنصب عنه فى احد الامور المختصة (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث) لان فى كلها فى تركيب واحد لمدى الجمع لانه يوجد فى كل تركيب منها اثنتان
لكو على نوعين لا المطابقة فى كذلك لاقت فى الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست
بموافقة له فيه ولا فى التعريف والتكبير مع انها صفة قائمة به (لكونها) اى لكون الصفة
التي هي التمييز (حاملة) اى مسندة (لضميره) اى لضمير ما تنصب عنه يعنى لكونها صفة
قائمة لان الوالدية متلازمة به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره فيجب
ان تكون موافقة له فى الامور المذكورة والالاميكى الضمير موافقا لمرجه مع انه يجب
الموافقة (واحتملت) عطف على الجزاء اعنى كانت (اى الصفة المذكورة) فى كل تمييز
كذلك (الحال) (ايضا) كانت تمييز او اتعاقال واحتملت لان كونها تمييزا هو اولى لما
سيجي (للاستقامة للمنى) اى معنى الكلام ومعنى تلك الصفة (على الحال) اى على تكون حالا
منية للفاعل او المفعول (نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه) اى زيد (فارسي) هذا تفسير
على انها تمييز لان من اليبانية لاتراد الا فى التمييز لان من يانية والتمييز ايضا للين فتاسب
اليان والاكثر عنى انها تمييز (او حال كونه فارسي) هذا اشار الى ان تلك الصفة تكون
حالا وقال بعضهم فى حال اى ما اعجب فى حال فروسيته ورجع المصنف الاول حيث قال
لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فانا جعل حالا اختص المدح بحال فروسيته (لكن زيادته)

من فيها) أى فى تلك الصفة (محوقة درهم فارس) والاصل فارسا بالنصب (وقوله
عن اقل ماض قاعله مستكن فيه راجع الى من اريد وصفه بالمرأة مثل عن فلان ومثل قوله
قائله الله من شاعر (من قائل) والاصل فيه عن قائلهم زيد فيه من البيانية لما سبق قبل
عن من قتل (زيد التميز) قوله زيادة من مبتدأ يؤدعهما جملة خبره ان ترجع جانب
التميز وفيه اشارة الى ان الشارح ايضا رجع جانب التميز (لان من تزايد فى التميز) وصفها
بالزيادة مع الهاهنا بيانية لانهما لاجل حاجة الى اتيانها بل انما الى بهائنا كيد البيان لان
التميز للبيان فلا ينافى هذا كونها بيانية ولهذا تزايد فيه (لا فى الحال) لما سبق ان من ههنا
للبيان والتميز ايضا كذلك فاسب ان تزايد فى التميز لنا كيد البيان كازيدت فى عيزكم
الخبرية والاستفهامية فى قوله وكم اهلكنا من قريه وكم من ملك وفى قول الشاعر وكم
ذدت عنى محامل حادث ❀ وسورة ايام حزن الى العظم والحال وان كان فيه بيان
ايضا الا انه بين الصفة الذات والصفة من تبيين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل
من بني عجم فارسا ولا قال مررت برجل من راكب فلان سبها ولذا ازاد فى الحال
(وايضا) اى كان زيادة من البيانية ترجع التميز لالحال (المقصود) من قوله طاب زيد
فارسا (مدحه اى مدح زيد بالفروية) وهذا لا يحصل الا بحمل فارسا تميز عن
النسبة لا يكون الا لمدح والحال لا يؤتى به لا للتقييد العامل به دون المدح (الحال الفروية)
اى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون حيثئذ مدحه مقيدا بحال الفروية
والقيد ينافى المدح (اذ اعيد مدح) مبنى للمفعول (حال الفروية) اى حين كونه موصوفا
به (انغير هامن الصفات) الدالة على المدح مثل زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارس
حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم حال كونه راكبا لانه يتقيد بالحال الركوب وليس
كذلك ولما قسم التميز اولا الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام
باعتبار منقسماتها الاربعه التوئين والتوئين والاضافة وبين احوالها وقسم الثانى ايضا لثلاثة
اقسام عن جملة وما شابهها واطافة وبين ايضا احوالها وكون التميز ايضا صفة مشتقة اراد
ان يبين التميز سواء كان عن مفرد او نسبة هل يتقدم على عامله او لا يتقدم فقال (ولا يتقدم)
(التميز) مطلقا (على عامله) مطلقا اما اذا كان عامله (اسما تاما) كافى القسم الاول فلا
يتقدم عليه (بالاخرى) يعنى من غير خلاف لاحد (فلا يقال عندي درهم عشرون) ولا
درهما عندي عشرون (ولا يقال ايضا عندي زيتا) ولا زيتا عندي رطل وكذا
غيره (لان عامله) الذى عمل فيه (ح) اى حين كونه اسما تاما باحد التمتعات الاربعه (اسم)
ومع هذا (جامد) غير مشتق (ضيف العمل) لان العمل فى الاصل للفعل والمشتق من
الاسم لكونه مشابهة لله مشابهة تامة ولانه (مشابه للفعل) الاصل فيه على ماسبق (مشابهة
ضيفة كاذرة) هو قد ذكر فى القسم الاول من التميز ان المفرد التام باحد التمتعات

ان يقال وتوابع النادى
المبني المفرد سوى البدل
والمطوف الغير المتبع
دخول عليه بل لو لم يقد
لكان بيان حكمهما فاما به
بغزة الاستثناء كما هو
مادة ما للتفصيل يعرف
التوابع اجالا ونسب يذكر
التأكيده الصفة على انه
لم ينسج الاسم فى امتناع
وصف النادى ولم ينسج
الاكثرين فى جمل
التأكيده لفظي كالبديل
وليس بهى اما اولى فلان
الحاصل كذلك فاسب
التعليل لذلك وليس هو
بهذا الجريان وحده بل
به وبعده جريانه فى بعض
ما هو جاريه بدون التقيد
على ان سؤال تبيين الطريق
ساقط فلا يعترض بامكان
اعادة ذلك الحرام بطريق
آخر وسر السقوط انه
لوسلك فيه بيانه مسلما آخر
ليق الاعتراض على حاله
فاغنى هذا انه يتسلك فى
مواضع شتى وما ذكره
القائل من ان الوجه فى
التفصيل بيان التوابع اجالا
لا يصح وجها فانيا لا
تصرف بدونه اما ثانيا فلان
النسبة يذكر التأكيده
والصفة فى حمل التأكيده
اللفظي على انه لم ينسج
الاسمى فى امتناع وصف
النادى والاكثرين
كالبديل لا يبين ان العمل
كلام النفس عليه وذلك
لانه لم يخالف وصف
النادى احد سوى الا
الرضى قال الاسمى لا

الاربعة مشابه للمفعول الآتي بعد الفاعل فصب المفرد التام ذلك التمييز كما ينصب الفعل التام بالفاعل للمفعول (فلا يرقى) لفرد التام التام باحدها (ان يعمل فيما قبله) أى فى التمييز الذى تقدمه فليس للتمييز ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان السامع فيه فلا وشبهه كفى القسم الثانى من التمييز فى تقدمه عليه خلاف ولذا قال (والاصح) (اى اصح المذهب) اورده بصفة الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ما ذكره المصنف ذهابا بالجمع الى ما فوق الواحد والى ان الجمع اذا دخله الالف واللام يضمحل معنى الجمع (ان لا يتقدم) (التمييز) (على) زما هو عامل فيه) اى فى التمييز (من) (الفعل) (الصريح) مثل طاب فى طاب زيد فارسا (والغير الصريح) كاسم الفاعل وغيره عاذركه فيما سبق اراد بهذا الوجه الفعل اللغوى ليشمل قوله الفعل الاصطلاحي والفعل الاصطلاحي لان الاختلاف كما كان فى الفعل الاصطلاحي كذلك كان فى غيره لا فيه فقط فلا بد من التعميم والذى ذكره فى استماع تقديم الخبر مطلقا ان الفرض من التمييز اليان عن المهم وهذا يقتضى تأخره والتقديم ينافى غرض ذكر التمييز من الهم اولاولا والتفصيل ثانيا لئلا يتمكن فى ذهن السامع فضل تمكن وبين وجه عدم تقدمه على الفعل وشبهه بقوله (لكونه) اى التمييز عن النسبة زمن حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابى طاب ابوه) اى ابو زيد الا انه زل عليه للمبالغة والثنا كيداما الاول فلان كون الشيء مجعلا اولاولا مفصلا ثانيا بلغ واوقع فى النفس واما الثانى فلانه بمنزلة تكرير الشيء مرتين الاجمال اولاولا التفصيل ثانيا فقبل طاب زيد ابى طاب لا فرق بين قولك اشتغل نار بى وبين قولك اشتغل بى نار (اولا) لانه ليس فاعلا للفعل نفسه الا انه يكون (فاعلا له) اى للفعل (اذ اجملته) اى جمعت الفعل العامل فيه (لا زما) ينقله الى باب انكسر فحيث يكون فاعلا للفعل نفسه (نحو وفجر نار) من التفجير (ارض عيون) لان التمييز ههنا يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجر نار عيونها لان الفعل اذا جمل لا زما يكون فاعلا له اى انفجرت ارض عيون نار (اى انفجرت عيون نار) وهى جمع عين وهى عين الماء ما ينبع من الارض اى شققنا الارض فسالمت عيونناى عيونها (او) انه (اذ اجملته) اى اذا جعلت الفعل العامل فيه (متحديا) بحذف زوائده لان بحذف الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة متعديا (نحو امتلا) على وزن افعال (الاتاء ما) لان الماء ليس فاعلا لامتلا نفسه لان الماء على (الاتاء) فالظاهر انه كان فاعلا له يكون المعنى امتلا ماء الاتاء فيكون الماء متعديا واما اذا جعل متعديا يكون الماء ثالثا (اى ملاء الماء) اى ملاء الماء الاتاء فاقسم التمييز عن النسبة الى ثلاثة اقسام اما فاعل الفعل نفسه واللازمه او متعديه فيكون التمييز فاعلا للفعل فى كلها الفاعل لا يتقدم على الفعل (لئلا يلبس بالميت) فكذاما هو معنى الفاعل) وهو تمييز فاخذ حكمه فى عدم التقديم (وههنا) اى فى قوله امتلا الاتاء ما لا فى مطلق التعليل بى فى جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير التمييز فاعلا له (محت وهو)

يوسف الهادى المضموم
لشبهه بالنفس الذى لا يجوز
وسفه فارتفع نحو
الظريف فى قولك زبد
الظريف على تقدير ان
الظريف وليس جى اذا لا
يلزم من مشابهته له كونه مثله
فى جميع احكامه هذا كلامه
ومن الظاهر ان فرد الا
صمم مع ضعف دليله ليس
عما يهتد به المصنف وليس
المراد من التاكيد المذكور
التاكيد اللفظى حتى يمكن
ان يتوهم انه اراد بالتصريح
به التنبية على مخالفة المصنف
بل المراد به التاكيد
المعنوى ونحوه يكون
المراد ما هو اهم كاذب
اليه الشارح قدس سره
فستقف على ما به (قوله)
لان التاكيد اللفظى حكمه
فى الالفاظ قبل الظاهر
ان يقول عند الاكثرين
الايام لو قد يجرؤ فانه
بدل على ان السلسلة خلافية
لان استعمال العرب مختلف
وليس كذلك بل الايام
لفوه لو قد يجرؤ هو ان يقال
فى الغالب فان الظاهر من
هذا انقول وقوع
الاستعمال على ذلك دون
بعض ان الحاجة جوزه
فانه لو كان الامر كذلك
لكان اللازم ان يقال وقد
جوز كما لا يخفى على انما فى
به الشارح فى هذا الموضع
ما يؤخذ من كلام الرضى
على ذلك الاسلوب الا انه
زاد عليه وكان المختار عند
المصنف ذلك وحده الزيادة
ايضا من كلام الهندى

اي ذلك اليعت (ان الماء الذي كان يتميز) (في قولهم امتلا) الاناء من حيث المعنى فاعل
 مجازي بملءة المحلية مثل جرى التهر وسال الميزاب وفي الحقيقة الجاري والسائل الماء ههنا
 كذلك مثل امتلا ماء الاناء (لفعل المذكور) نفسه وهو امتلا* (من غير حاجة الى جملة
 متعديا بحذف الزوائد لان الماء حينئذ فاعل مجازي فلا يجوز تقديم الفاعل على
 الفعل مجازيا كان الفعل واقعيا كذلك ههنا يلزم جمل الامتلاء متعديا بحذف زوائد
 بخلاف المثال الثاني وهو وفجرنا الارض عيونا لانه لو لم يحذف لازما لا يكون التمييز
 فاعلا حقيقيا ولا مجازيا بل يكون مقفولا وعلة بقوله (لان المتكلم) بهذا الكلام
 (لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء) وهو ما يمكن ان يجعل فيها ويكون
 مظهر قابها (ولو) كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض (على سبيل التجوز) اي المجاز
 بملءة المحلية (وقدره) اي قد زد ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى
 الفاعل الحقيقي وهو الاناء وقال امتلا الاناء (وقع الابهام) جواب لقوله لما قصد وقدره
 لان الابهام ليس الى من قدّر الفاعل المجازي (فيه) اي في قوله امتلا* الاناء حيث لم يعلم ان
 الاناء من اي شيء امتلا* (لا جرم) لفظا لثني الجنس وجرم اسمه (ميزه) اي ميز المتكلم
 ذلك الابهام وبينه (قوله ماء) اي يجعل ماء يتميز احده اي لاشك بقوله ماء (فيو) اي قوله
 امتلا* الاناء ماء (في معنى امتلا* ماء الاناء) فنصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما في بنت الربيع البقل
 (قالا) في قولك امتلا* الاناء ماء (فاعل معنى) وان كان يتميز بصورة فلا يجوز تقديم الفاعل
 المنزوي كالايجوز تقديم الفاعل اللفظي فلا حاجتي الى جعل الامتلاء متعديا (وذلك) اي
 كون الماء في قولك امتلا* ماء الاناء فاعلا مجازيا وفي قولك امتلا* الاناء ماء فاعلا
 (معينه) يعني حال كونه ملا بسابته وذاته (مثل قولك) ربح زيد من باب علم (تجارة) فان
 التجار (فيه) (يتم) عن اسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازي معنى (رفع الابهام عن
 شيء) مقدر منسوب الى زيد اذ تقديره ربح شيء (منسوب الى زيد وهو) اي الشيء المقدّر
 المنسوب اليه (التجارة) يعني لما قيل ربح شيء منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لاحتالة
 فسرره قوله تجارة كذا المقدور ذلك الشيء (وقع ايضا) الابهام ففسر ايضا بقوله تجارة فكان
 الاصل فيه ربح تجارة زيد (فالفاعل) يعني فاعل ربح (في قصد هو التجارة) لازيدوان
 (كان) وان للوصل (اسناد الربح اليه) اي الى زيد (حقيقة) اي اسنادا حقيقيا (و) اسناده
 (اليها) اي الى التجارة (مجازا) اي اسنادا مجازيا بملءة السببية لان التجارة سبب للربح
 فكان اسناد الربح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكسا
 لا يتقدم الفاعل الحقيقي على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجازي عليه ايضا فلا حاجتي
 جعل الفعل اللازم متعديا ليكون التميز فاعلا لنفسه (وبهنا) اي بهذا الجواب وهو اسناد
 الربح الى زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة فاعل مجازي بملءة السببية (تردفع

وكلامه صامع في انتمنى
 ذلك الجواز ووقع
 الاستعمال عليه دون
 الحلاف النحوي قال
 الرضي واما التأكيّد
 اللفظي فان حكمه
 في الاغلب حكم الاول
 اعرا بوابه نحو يازيد زيد
 لانه لو لفظا ومعنى فكان
 حرف التبداء باشرع
 باشر الاول وقد يجوز
 اعرا برفضا واسماوية
 واني واسطار سطر
 سطر اقاتل ما نصر نصر
 نصرو هكذا كلام الهندى
 ثم قال الرضي في جعل اى
 على يازيد زيد لا وجعل
 سيبوه اياه معطيان
 نظرا لان البذل وعطف
 البيان في هذا ما لا يفيد
 الاول من غير معنى التأكيّد
 والثاني فيها نحن فيه الا
 التأكيّد فان ودرت الثاني
 نحو يازيد زيد الطويل
 فابو عمرو يضم الثاني
 ايضا على انه تركب لفظي
 الاول موصوف او بدل
 منه بما حمل من الوصف
 كافي قوله تعالى بالناسية
 ناسية كاذبة ولا يجرؤ ان
 يكون الثاني وصفه وصفا
 للاول كما جاز هناك لان العلم
 لا يوصف به وحكي يونس
 عن ربيعة كان يقول يا
 زيد زيد الطويل ينسب
 زيد الثاني على انه تركب
 مثل يايم اجمون فلا يتم
 اذ فرضه وذلك لانه لا
 وصفه صار مع صفته
 كالوصف للاول فلهذا
 يكون رفع زيد الثاني

(ما) أى الذى (يورد على قاعدتهم المشهورة وهى) أى تلك القاعدة (أن التمييز عن النسبة)
 المراد بها هنا النسبة الاسنادية أو الإيقاعية لا الإضافية لأن فى بعضها لا يوجد فاعل
 ولا مفعول بقرينة ذكر الفاعل والمفعول (أما فاعل) إذا كان تمييزا عن النسبة الاسنادية
 (فى المعنى أو مفعول) إذا كان تمييزا عن النسبة الإيقاعية (من) بيان لما فى قوله ما يورد
 (أن التمييز فى هذا المثال) أى فى مثال ربح زيد نجار (وأما له) جمع مثل مثل امتلا الآلاء
 ما (لا فاعل ولا مفعول) لا لفظا ولا معنى (فلا تفلتر تلك القاعدة) حيث لم تكن شاملة
 لجميع الامثلة لأن الفاعل والمفعول المذكورين فى تلك القاعدة كل منهما اعم من أن
 يكون حقيقيا وبجائزا لانهما ذكر امطلقا والمطلق قبل التعميم (خلافا) مفعول مطلق
 حذف فعله انسابه و قوله (لما زنى والمبرد) متعلق به فالتقدير خالف الما زنى والمبرد
 خلافا للجمهور والكسائى ايضا (فانهما) الما زنى والمبرد (بحوزان تقديم التمييز على الفعل
 الصريح) مثل طلب وغيره (دعى اسمى الفاعل والمفعول نظر الى قوة العامل) لأن العامل
 إذا كان قويا يجوز تقديم معموله عليه إذا لم يمنع مانع منه اما القوة فى الفعل الصريح فظاهر
 واما فى الآخرين فلا نهما إذا وجد شرط عملها فهما فى حكم المضارع فى العمل فيعملان
 مقدما ومؤخرا كالفعل وبالقياس على الحال بجامع الاشتراك فى رفع الاجسام الآن الحال
 مبنى الصفة والتمييز مبنى الذات (بمخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه
 معنى الفعل) حيث لا يجوز تقديم التمييز عليها وان جاز تقديم الحال عليها غير المصدر وما فيه
 معنى الفعل (لضعفها فى العمل) وهذا بالاتفاق (ومسكها) أى الما زنى والمبرد (فى هذا
 التجوز) أى فى تجوز تقديم التمييز على الموامل المذكورة (قول الشاعر) التهجر
 سلمى (وفى رواية لى) والهجرا التمتع أى التمتع (بالفرق) متعلق بالتهجر على تضمنين معنى
 الرضى (حيثها) مفعول التهجر أى التمتع سلمى حيثها راضية بافتراقه عنها حيث لا تمنعه
 ولا ترضى ايضا بافتراقه عنها (وما) نافية (كاد) فعل من افعل القاربة والضمير المستكن
 فيها عاملا وهو ضمير الشأن (فما) تمييز عن نسبة تطيب الى سلمى (بالفرق) متعلق
 بتطيب و (تطيب) فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب والمعنى وما كاد الشأن أى وما قرب
 تطيب أى ترضى سلمى فساى نفس سلمى بالفرق حيثها عنها يبنى لا تقرب نفس سلمى
 ان ترضى بافتراقه وانزاله عنها فكيف ترضى بالهجرا بناء على تقدير تأنيث الضمير فى
 تطيب فانه حيثئذ أى حين كون الضمير فيه مؤنثا (يكون فى كاد ضمير الشأن) كالقائل (لتذكيره
 أى ليكون الضمير فيه مذكرا أى وما كاد الشأن تطيب سلمى فسا بالفرق تقدم ولا
 يجوز ان يكون تمييزا عن نسبة كاد الى الشأن لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذا المعنى
 حيثئذ وما كاد نفس الشأن وهو ظاهر القصد (ويود ضمير تطيب) المستكن فيه (الى
 سلمى ويكون فسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها) حال كونه (مقدما عليه) أى على الفعل

ولصاحب الوصف كثر
 منها لو لم يوصف
 لصيرورته مع الوصف
 كالوصف للاول فانظر هل
 ترى شيلا ان يكون المشقة
 خلافة لا (قوله) وكان
 المختار عند المنس ذلك فيه
 نظر لانه ذكر فى قول
 الزمخشري الابدل ونحو
 زيد ومرو من المطرفات
 فان حكمها حكم المنادى
 ببيت تقول يا زيد يا زيد
 ومرو يا زيد لا غير فسا
 ما يورد من ان هذا المثال
 اعم يا زيد فربما باب
 التاكيد الفعلى وفى صورة
 الاشتراك بطل ان يكون
 التواضع غير الابدل وهذا
 المظروف متصفا بذكر
 الحكم لأن التاكيد الفعلى
 تاجها التام قصد التاكيد
 المقدم الا التاكيد المعنوى
 لا التاكيد الفعلى واما
 التاكيد الفعلى فى العلوم
 ان حكمه حكم الاول حتى
 كانه هو تالم ولو بين ذلك
 واستثنى مع الابدل لكان
 اتى ليس رابعا للحكم فيه
 هذا هو صريح فى عدم
 الخالفه وقروحه الله ووجه
 وبذلك يبين سقوط ما قيل
 من ان تقديمه التاكيد
 شرع الفصل المعنوى
 بشرط ان ترك الضمير هنا
 مبنى على الفظة فان هذا التا
 كان بناء على الظهور
 وردما للاختصار (قوله)
 أى المظروف المعرف باللام
 قبل يثنى ان يثبه يثونا
 سوى لفظة الله ولهذا لم
 يقل المعنى والمظروف

(واما بناء على تقدير تذكير الضمير) اى على تقدير اعتبار تذكير الضمير المستكن في طبيب بان يكتب) ليا بالنقطة بتعطين من تحت (ضمير كاد) المستكن فيه يكون راجعا (للحيب) ولا يكون ضمير الشأن لعدم تقدمه على جملة قدره (ونفسا يميز عن نسبة كاد اليه) اى الى الضمير المستكن فيه (اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب) اى وما كاد نفس الحبيب يطيب اى رضى بالفراق اى بالافتراق عن سلمى بل هذا المعنى اولى والنسب فيكون معنى البيت حيث لا تهجر اى لا تمنع سلمى حبيبا راضية بالفراق وانزالها عنها بل تريد ان يكون معها انا المليل والطراف النهار وما تقرب نفس الحبيب ايضا ان رضى وتسمع بالفراقها عنه والنز الهاليل يكون مراده ان يكون معه ليلا ونهارا ولا تسمع نفسه ان ينزل عنها طرفة عين (فلا تمسك) على جواز تقديم التمييز على ماطله الفعل الصريح حيث اى حين كون نفسا يميز عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل حيث نفي التمييز هو كاد وهو مقدم عليه وعلى هذا يصبح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بمثله في التمع واذا تعارض دليل في الاجازة والمنع كان الاصل التمع عملا بالاصل (وما قيل) رد على الهندي اذا القائل هو (بمحمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيته) اى تأنيث الضمير في طبيب (ايضا) اى كما كان على تقدير تذكيره (على هذا الوجه) اى على الوجه المذكور والجار في (بان يكون) متعلق بقول ان يحمل (تأنيث الضمير) المستكن في طبيب (الراجع الى الحبيب باعتبار النفس) فيكون حيث لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا (اذ المعنى) اى معنى الصراع الثاني على هذا الوجه (وما كادت نفس الحبيب تطيب) بالفراق فيكون نفسا تميزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان في التوجيه الثاني (فكلف ونفس غير قادح في التمسك به) عن جواز تقديم التمييز على الفعل الصريح اما كونه تكلفا فارجاع ضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس واما كونه نفسا فارجاع الى المذكر بالطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر اذا تيسر في اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قادح في التمسك به فانه بمحمّل ان يكون تميزا عن نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه ارجاع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاول لان التمييز يوافق لا ينصب عنه وان لم يكن متفقا للتذكير والتأنيث والضمير في تطيب مؤنث والتمييز كذلك ولان تطيبا قوى في العمل من كاد وان كان بمحمّل ان يكون تميزا عن نسبة كاد وهذا اخفى تأمل وكن من المتصفين ولا تكن من المتحصين واما تمسكها على جواز تقديم التمييز على اسمى الفاعل والمفعول فبالقياس على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان في حكم المضارع فيهذه المناسبة قياسا على مطلق الفعل تأمل (المستثنى) وانما ذكره عقيب التمييز لثبته الاشتراك في الدلالة على الذات واتصاف كل منهما الى الحقيق والمجازى ينى كما ان التمييز حقيقة في الذات المذكورة

المعرف باللام مع انه اخصر واضع ولا يخفى انه لا وجه لهذا التقيد لا سيما من استثناء لفظة الجلال واما ان النفس لم تحمل كذلك فلنصوده في الالة لانه لا يحصل منه امتناع الدخول وهو المطلوب وكيف يتصور ذلك التمرز مع ظهور كونه مرادا بهذه الصارفة قال في التصرح قوله والمطوف المستمع دخول عليه برينما فيه الالام (قوله) ترنح حلالا هل لفظة الظاهر او المهدر قيل هذا من غوامض النحولان العامل في التاميع هو العامل في التبع والتاميع باعراب سابقه من جهة واحدة والقام لا يحمل نفسه فتركتها لا هو امله قوله الظاهر او المهدر فامر لانه لا يحمل الحمل من هله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع وانت خبر بان مبنيا عدم التبع لظافه اخذ ذلك من قول النفس في شرح الفصل وهذا من مشكلات ابواب النجوم حيث كان تابا مبرا باعراب بحركة متبوعه التي مع استثناءه اعرابا مخالفا له ولم يدرك ان الخارج قدس سرديا بما هو التكميل مجله وايضا فانه حاصل كلام النفس في ذلك الصرح المشار اليه قوله وايضا فانه ذكرناه وهو ما قاله في شرح قول الزمخشري

وجاز في الذات المقدرة كذلك المستق حقيقه وتجاز في المتصل والمنقطع واشترأ كهما ايضا
في عدم تقديمهما على عاملهما (اي ما يطلق) معنى للمفعول (عليه لفظ المستق في اصطلاح
النحاة) فيه اشارت الى ان اللام فيه لامه في الخارج كجوز ذلك في الكلمة بارادة ما هو مشترك
بين القسمين على عموم التجاز (على قسمين ولما كان معلومته) اي معلومته المستق او معلومه
ما يطلق عليه لفظ المستق (بهذا الوجه) اي بالوجه الذي يطلق عليه لفظ المستق في
اصطلاح النحاة (غير المحتاج الى التبريف) لكونه معروفا في اصطلاحهم (كافية في تقسيمه)
اي تقسيم المستق اي المعرفة كما كانت كافية لا يكون الشيء مبتدئ تكون ايضا كافية في تقسيمه فيه
اشارت اليه يمكن ترميزه بان يقال هو المذكور وبعد الا واحد اي اخوانها خالفا لما قبلها نفا
او اثباتا (قسمه) اي المستق او لا الى قسمين وعرف كل واحد منهما اي من القسمين
لان ماهية كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حد واحد لان الحددين
للماهية بذكر جميع اجزائها معا بعبارة واحدة وانما المختلفان فيها لا يتساويان في جميع اجزائها
حتى يجتمع في حد كذا في الرضى (لان لكل واحد منهما) اي من القسمين (احكاما خاصة)
اذا حدهما خرج والآخر غير مخرج (لا يمكن اجزأوه) اي تلك الاحكام (عليه) اي على
كل قسم (الابعد مرته) اي الابدان يكون معلوما ومعروفا (فقال) (متصل ومنقطع)
من باب تعدد ما يلحق بالمتعلق وصديق المتضادين على واحد نوعي او واحد جنسي في حالة
واحدة جاز كذا مثل الانسان فقير وغني وعالم وجاهل والحيدوان انسان وفرنس لانه
في معنى بعض الانسان فقير وبعض غني وكذا غيره وانما المستحيل الجمل على الواحد
الشخص سواء كان بالمتعلق او بغير مثل زيد عالم جاهل وقبل هذا من باب حمل المدلول
الدهال (فالمتصل) الفاعل للتفسير والتفصيل قدمه في اللف والنشر لكونه اصلا في هذا
الباب كما ان التمييز عن المفرد اصل فيه اي المستق المتصل (هو المخرج) (اي الاسم الذي
اخرج) فيه اشارت الى ان الموصوف مقدم والى ان الالف واللام فيه مو صولة سواء كان
الباقى بعد الاستثناء قبل نحو فلان على عشرة دراهم الانسحاقوا كثر نحو فلان على
عشرة دراهم الواحد او متساويا مثل فلان على عشرة دراهم الاخسة (واحتزبه)
اي بقوله المخرج (عن غير المخرج كجزئيات المستق المنقطع) قاتها وان وقت بعد
الواحد اي اخواتها الا انها غير مخرجة (عن متعدد) اي من شيء ذي عدد (جزئياته)
بالرفع على انه فاعل متعدد لا يعتمد على الموصوف المقدر كقدر فالك سواء كان تعدد
الجزئيات ظاهرا نحو جاني القوم لا زيدا وغير ظاهرا (نحو ما جاني احدا لا زيدا) بالرفع
بدل من واحد والازيد بالنصب على الاستثناء لان لفظا لاحد وان لم يكن متدينا ظاهرا
لا مفردا لانه منكره وقع في حيز التي فم الافراد واستغرق متعدد معنى لان التكررة
في حيز التي فبعد الاستغراق لما سبق (او اجزأوه) عطف على جزئياته اي من شيء

جملت على لفظه وعمله اما
علمها على علمها فهو قياس
لانه مفعول منصوب المحل
فوجب ان يكون تامة
منصوبا لجميع المبنيات
كقولك ضربت هؤلاء
الرجال لا يجوز غير ذلك
ولما علمه على لفظه فاعلم
كان فيه البناء ما راسبه
الاعراب في عروضة
واشبهه بوجهه عامل
الاعراب وهو حذف
النداء موجب للحركة
الشبهية بحركة الاعراب
في منبوه لانه ما شابهوا
موجب هذه الحركة
بالعامل لشبهه بحركة
الاعراب اجروا التابع
يجري توابع العرب فكان
حكم الشبه بالعامل
في الانسحاب على التابع
كاشيت الحركة في ازيد
بحركة جاء زيد شبه
او جوب لها في زيد في جاء
زيد كذلك شبهوا التابع
في ازيد زيد الفاعل بالتابع
المرب المحقق في جاء زيد
الفاعل كلامه ونسبة
قوله الظاهر او المحدث
الى القصور لعدم شموله
نحو يا هؤلاء من القصور
فان الرضى وغيره صرحوا
بان النسبة في نحو يا هؤلاء
تقديرية مفروضة (قوله)
ان كان كالمسكن قيل بيني
هذا لقوله والاي بيني ليس
بمعنى كذا حق الشيخ الرضى
مذهب المبرزين لكن الرضى
شرحه ذهب الى ما ذكره
التارخ وكان الرضى لا يرى
ان اللام بعض الاعلام

متعدد اجزاء وان لم يكن متعدد اجزائه (مثل اشترت العبد الانصفه) فان العبد وان لم متعدد اجزائه الا انما كان متعلق بالاشتراء متعدد اجزائه لانه يمكن ان يتعلق بالاشتراء بجميع اجزائه او بعضه (سواء كان ذلك) النسبة (المتعدد) اجزائه او جزئياته (لقطاع) (اي ملفوظا نحو جاني القوم الازيدا) (او تقدير) اي مقدرا نحو ما جاني الازيد) بالرفع لانه اذا كان المستق واقفا كلام غير موجب والمستق متغير مذكور يرب المستق على حسب العوامل على ما سيبي (اي ما جاني احد الازيد) على البدل من احدوا الازيد على الاستثناء (بالا) متعلق بقوله المخرج (غير النصفه) لانه اذا كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء (واخوانها) اي اخوات الاي اشباهها وهي حروف الاستثناء وادوا على معنى ما به يستق في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا وهي الاو وعدا و خلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وله ويد معنى غير لما في قوله تعالى لما عليها حافظ كذا قاله السيد بن علي (واحتزبه) اي قوله بالا واخوانها (عن) ما يخرج بحرف العطف مثل لافي (نحو جاني القوم لا زيدو) مثل لكن في نحو (ما جاني القوم لكن زيداجا) او بلكن الاستدراكية نحو جاني القوم لكن زيد الميجي (و) (المستق) (المنقطع) (هو) (المذكور) اي الاسم الذي ذكر (بدها) (اي بدلا) (احدى) (اخوانها) (غير مخرج) (عن متعدد) اي من شيء متعدد جزئياته او اجزائه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم دخوله في قصد التكلم في المتعدد المذكور حتى يلزم ما خرجا فان قلت اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا لاحاجة الى الاخراج قلت دفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور وبدها توهم انه يخرج او لا فلدفع هذا توهم صرح به وان لم يكن في الواقع داخلا ويقابل هذا القسم القسم الاول (واحتزبه) اي قوله غير مخرج (عن) جزئيات المستق المتصل فيكون قيدا احترازا ايضا (فالمستق الذي لم يكن داخلا في المتعدد) في قصد التكلم (قبل الاستثناء منقطع) لصدد في التريف عليه (سواء كان) ذلك المستق الذي لم يكن داخلا (من جنسه) اي من جنس المستق منه سواء كان المستق منه ملفوظا فيه (كقوله جاني القوم الازيدا) فان زيدا فيه مستق منقطع وان كان من جنس المستق منه حال كونه (مستقرا بالقوم) في قوله جاني القوم على ان يكون اللام للمهد الخارجى او العهد الذي بقرينة المقام او غيره (الى جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى جاني هذه الجماعة الخالية عن زيد الازيدا او مقدرا نحو ما جاني الازيدا في تقدير ما جاني القوم الازيدا ينصب زيداهما (او لم يكن) المستق من جنس المستق منه (نحو جاني القوم الاحرار) فيجوز فيه ان يكون المستق منه ملفوظا او مقدرا ايضا ولما قسم المستق اول الى قسمين متصل ومنقطع وهرق كل قسم على حدة اراد ان يبين احراجه وهو

لازم كاللام في اسم الجنس فلا يلقى الفرق بينهما بل يد العلم في كلامه بما يمكن نزوع اللام منه وعلى اسم الجنس على اسم جنس وما في حكمه من الاعلام وح لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزوع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك عاجز دخول اللام ونزوعه فان محمدا وعلي لم يجز دخول اللام عليهما ولا يجوز نزوع اللام منه معرف باللام قصد بلامه التصريف او جعل جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل يخص بفرده منه الخاصة له اقتضت ذلك التخصيص وليس عليا فالباو تلك الغلبة اما محمدا كما في الصق لحوطه سمي به لاصابته الساعدة واما قدرية اما لعدم تصور معنى جنس كالبيران او تصور وعدم ثبوته كالاربامانة بتصوره معنى جنس هو الرابع لكن لم يثبت له القاطع بتصوره وثبت لكن لا بمل ثبوته المعنى المسمى كالشعري والحقين حنا يستدعي تفصيل الاعلام باعتبار الالف واللام وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل للجنس ثم استعمله لواحد من ذلك الجنس فلهذا

النصب لانه من المنصوبات وهو في مواضع الاول ما يكون النصب فيه واجبا الا انه اذا
اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الاول وكون الاستقام في كلام موجب فقال (وهو) (اي
المستقى مطلقا) متصلا او متقطعا بارادة ما هو اعوم من المتصل والمتقطع على وجه عموم
والجواز (حيث علم) مبنى للمفعول (اولا) منصوب على الظرفية (وجه) وهو كون اللام
فيه للمهادن الحارجي واريد به اللفظ الذي لفظ المستقى (يصح قسيمة) الى قسمين (كما
عرفت) هناك (و) علم (ثانيا) بالتفطن مبنى للمفعول (له) نائبه (من) بيان ما
في قوله بما (تعريف قسيمة) اي قسي لفظ المستقى وفي هذا الكلام
صفة الاستخدام ان اريد بالمستقى لفظا وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم المجاز فلا
استخدام (اعني) به (المذكور بعد الاول) احدي (اخواتها) اي اخوات (الاسواء) كان
المستقى (مخرجا) عن متعدد جزئياته واجزاؤه (او) كان المستقى (غير مخرج) ولهذا
اي لكونه معلوما والوجه المذكور وثانيا بالتفطن من تعريف قسيمة (لمعرفة) اي لم
يعرف المصنف المستقى مطلقا (على حدة) كما هو دأبه حيث عرف الكلمة اولاً ثم قسمها
وعرف كل قسم وكذا الكلام وفيه اشارة الى ان تعريفه يمكن كيناه ساجا (روما) اي طلبا
(للاختصار) لانه ان عرف المستقى اولاً ثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطلبا وان كان فيه
قائدة (منصوب) سواء كان متصلا او متقطعا (وجوبا) يتميز او منصوب على المصدرية اي
نصبا واجبا بدليل كونه قسما اي مقابلا للمنصوب جوازا لكن لا يكون منصوبا وجوبا
بشرطين ذكرناهما سابقا اجالا احدهما (اذا كان) المستقى (واقعا) (بعدا) (لا) يكون
واقعا (بعد غير وسوي وغيره) مثل سوا وحاشا في قول لانه اذا كان واقعا بعد هذا لا يكون
منصوبا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون العجورا (غير الصفة) صفة (لا) فيه (اي) قوله
غير الصفة (وان لم يكن الواقع بعدا الى) تكون (للصفة) معنى غير (داخل في) المستقى لئلا
بذهل (مبنى للمفعول) عنه) او عن عدم دخول ما بعد الالصفة في المستقى ويكون عدم
دخوله مصرح فيه رد على الهندي حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج اليه اذا ما بعدا
الى الصفة ليس بمستقى فهو قيد وقوي لاحترازي وعلى الرضى ايضا حيث قال
ولم يخرج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستقى وما كان بعدا الى الصفة
ليس بمستقى (في الكلام) متعلق بما تعلق به قول بعدا وثانيهما اذا كان المستقى
واقعا في كلام (موجب) خرج الجيم من اوجب (اي) في كلام (ليس بنفي) فيه
(ولانني ولا استفهام) كجاء الهمزة لان الاستفهام لما كان فيا جعله في الاصل
ويكون ايضا للانكار غالبا كان بمنزلة التي والتي فان يكون مادخل غير موجب
(مخوفا) ما تقوم (الزيادة) بنصب زيد لانه واقع بعد الا في كلام موجب وهو ظاهر في نصب
وجوبا على الاستثناء متصلا او متقطعا لانه يصلح ان يكون متالا لهما (واحتز به) اي

خفية به من بين ذلك
الجس ولابد ان يكون
وقت استعماله لفظه
الواحد قبل الطيبة مع لام
المهادن ليدل الاختصاص به
وصار لكثرة الاستعمال
عليها ويسمى ذلك العلم
الاتفاق كانت اللام في مثله
لازمة لانه لم يصرح بها
العلم اللام فصارت كيمض
حرف ذلك العلم وذلك اما
في الاسم كاليث والجم
والكتاب واما في الصفة
كالصق ومن الاعلام
الاضافية ما يكون
بالاضافة نحو ابن عباس
وابن الزبير وان لم يكن غالبا
فما ان يكون متغولاً من
الصفة او المصدر او لا
والقول من احدهما
كالعباس والحسن والحسين
والفضل والعلاء والنسر
يكون اللام فيه مارة غير
لازمة لانها لم تصر مع اللام
اصلا ما حتى يكون كاحد
جزئياتها بل انما دخلت اللام
في مثلهما بعد الطيبة وان لم
يكن العلم محتاجا الى
التعريف وذلك للتحق
الوصفية ومع العلم بها
ان كانت متضمنة للحد
كالحسن والحسين وانه ان
كانت متضمنة للحد كالصق
والجهم لو سمي بها
فكانت اخرجهما
عن الطيبة واطلقها
على المسين بها واما
والصفات قبل الطيبة اذا
استعملت في بعض ما يصلح
لها كانت مع اللام كالضارب
لبعض المومنين بالفرع

وقوله في كلام موجب بل قوله موجب (عما) أي عن مستق (إذا وقع في كلام غير موجب) بأن يكن فيه نفي أو نهي أو استفهام (لأنه ليس حيثن) أي حين وقع في كلام غير موجب (واجب النصب) (بل يكون جائز النصب ويختار البدل أو يرب على حسب العوامل (على ما سيجي) كل في موضعه (ولا حاجة هنا) أي فيما كان المستق منصوبا وجوبا (إلى قيد آخر) أي غير القيد الأولين بل يكفي في كونه منصوبا وجهه بالقيدان المذكوران سابقا فيه رد على الهندي حيث قال والمراد موجب تام للآية رد قرأت اليوم كذا (وهو أن يكون الكلام الموجب تاما) (بيان للقيد الآخر (بأن يكون المستق منه مذكورا) (نظا) (فيه) أي في الكلام الموجب (ليخرج) لتعليل للعنفي لا التي ينبغي محتاج إلى قيد آخر بأن يقال في كلام موجب ليخرج عنه (نحو) فلو لك (قرأت اليوم كذا) (أي يوم كذا) (فيه) (منصوب) وجوبا (على الظرفية) أي على أنه مفعول فيه لقوله قرأت لكون هذا الكلام غير تام (لا على الاستثناء) أي ليس نصبه على أن يكون مستق (لأن الكلام) أي كلام المصنف لتعليل لقوله ولا حاجة وكأنه جواب عن اعتراض أي لأن المقصود هنا (في كونه) أي المستق (منصوبا معطافا) أي سواء كان المستق منصوبا على الاستثناء وعلى الظرفية أو على المفعولية أو الحصرية (لأن كونه منصوبا على الاستثناء) أي ليس المقصود من هذا الكلام أن يكون المستق منصوبا على الاستثناء فقط حتى يحتاج إلى قيد آخر علم كون الكلام في نصب المستق مطلقا (بدليل) عطف (قوله) (وكان بعد خلاصه) (وغيرها) يمكن أن يكون المستق بعده منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا إذا كان واقعا بعد ما يقع بعده لا يكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية أو على الظرفية (إلا أن قال) استثناء من قوله ولا حاجة هنا إلى قيد آخر (الحاجة إلى هذا القيد) (وهو أن يكون المستق منه مذكورا) (إلا أن يكون الكلام تاما) (أما هو لا يخرج مثل قرئ) (على البناء للمفعول) (اليوم كذا) (أي يوم كذا) (مرفوع وجوبا لانصوب) مع أنه واقع بعد الإق في كلام موجب فكان على ذلك القائل أن يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرئ اليوم كذا ما كان قرأت اليوم كذا إلا أن المصنف لم يتعرض لهذا القيد بناء على الظاهر المتبادر من المتبادر من قوله في كلام موجب أن يكون تاما ولذا أورده بالتكثير (والعامل في نصب المستق إذا كان) (المستق) (منصوبا) (بعد الأول) قال (على الاستثناء لا على غير المفعولية والحصرية) (فإن عامه) (حيثما قل) (ليس إلا) (عند البصرية) وقال المبرد والزجاج العامل فيه الإق اقام مع الاستثناء بها ولو كونها نائبة على المستق وقال الكسائي هو منصوب إذا انصب بان مقدرة بعدا محذوفة تقدير جاني القوم لا زيدا جاني القوم إلا أن زيدا لم يجي ولهماذين الش العامل فيه على المذهب المختار فقال (أما الفعل المتقدم) بتوسط الإك أن كان نائب المفعول معه على المذهب المختار

وكذا المصادر أجريت
يجري الصفات لا يتأخر
يوسف بها أيضا نحو صوم
ورود وليس جواز
دخول اللام في الأعلام
المنقولة من الوصف
والصدر مطردا لا ترى
أنك لا تقول في عمود على
الحمد والعلى بل يجوز
دخول اللام في أكثرها
وما ليس منقولا
من الوصف والمصدران
كان في الأصل المنقول منه
معنى المدح أو الذم فالأول
جواز لمح الأصل نحو
الاسد في السبي يأسد
والكلب في السبي يكلب
وإن لم يكن في الأصل
المنقول منه ذلك لم يدخله
اللام إلا إذا وقع اشتراك
اتفاق في فتح ما كان نصب
العلم أو لعله باللام وإن
كان في الأصل ناعلا أيضا
وليس يعطرين وأما أعلام
الأسبوع كالاحد والاثني
والثلاثاء والأربعاء
والخميس فمن الغوالب
يلزمها اللام وقد تجرد
أثنان من اللام دون أخواته
نحو أولهم هذا يوم اثنين
مبارك فيه وأما حكمنا
بكونها غالبة وإن لم يثبت
الثلاثاء والأربعاء والخميس
اجتناسا بمعنى الثالث
والرابع والخامس محافظة
على القاعدة الممهدة في
كون الأعلام اللازمة لها
في الأصل اجناسا صارت
بالظلة أعلاما مع العهد
يفقد كونها اجناسا وكذا
في نحو الأثر والبرهان

والعوق والسالك لم يثبت
الفاطمة اجناسا ولم يعرف
في بعضها ايضا حتى شاعرا
لمتلى العين ولا خواته كما
عرفنا في الثناء والازياء
ورعا يكون في هذه
الاعلام ما ثبت لفظ جانا
لكن لا يعرف كيفية عليه
في واحد من جسه
كالشترى في الكوكب
المعين فان لا يدري ما معنى
الاشترافيه ولذلك قال
جيويه ما لم يعرف من هذا
الجنس اصله فليق بما
عرف هذا ما قاله الرضى
واما ما ذكره المص فهو
ان الاعلام بالنسبة الى
الالف واللام عند المحققين
على ثلاثة اقسام قسم يجوز
دخول الالف واللام عليه
وقسم واجب لا يشك منه
وقسم لا يجوز ومنه فغيرهم
على قسمين قسم واجب
دخولها وقسم ممتنع قال
هؤلاء لا يخلو العلم من ان
يكون سمي بالالف واللام
اولا فان سمي بالالف
واللام وجبت وان سمي
بغيرها امتنع هذا حاصل
تلاهم واما المحققون
فيتبنون الجائر بما سمع من
العرب من قوله للشخص
الواحد المسمى بحسن الحسن
وبحسين الحسين وبعباس
العباس وفي الحديث
الصالح من عبادهن
عباس ومن عبادهن
العباس ومن حسين حسن
ومن الحسن والحسين ولو
كان على ما زعم اولئك لم
يجز هذه الاسماء بالالف

الفعل المتقدم الواو (او معنى الفعل) المتقدم بتوسط الا) المستفاد من كمالا (لا)
اي لان المستنى (شيء يتعلق بالفعل) المتقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الاق (او
منه) اي معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلة الامثل جاني
القوم الا زيدا اي جاني القوم استقبلت زيد منهم يعني اخرجه وصرفته عن حكم المجي
(تملقا منوبا ذله) اي للمستنى (نسبة) وتعلق (الى ما) اي المستنى منه (نسب اليه
احدها) من الفعل او معناه امانسته في المستنى المتصل فظاهرة لانه جزؤه واماني
المتقطع فان كان من جسه فكذلك لان فيه ايهام الجزئية والافيلة المالكية او غيرها
(و) الحال ان المستنى (قد جاء بعد تمام الكلام) كان المفعول مجي بعد تمام الكلام
(فتشابه) بهذا الحلية (المفعول) في كونه فضلا عاما بالمفعول معه خاصا في التعلق بالفعل
بواسطة فينصب كما ينصب المفعول (او مقدما) (عطف على قوله بعد الا) لانه مع تعلقه
منصوب على انه خبر كان (اي المستنى منصوب وجوبا اذا كان المستنى مقدما) (على
المستنى منه) وواقعا بعد الا (سواء كان) المستنى واقعا (في كلام موجب او غيره)
اي او كان واقعا في كلام غير موجب (نحو جاني الا زيدا القوم) مثال لما كان واقعا في كلام
موجب وقدم المستنى على المستنى منه وهذا التقديم كقدّم المفعول على الفاعل وكان
حقه ان يجي بعد الحكم على المستنى منه كان حق المفعول ان يجي بعد الفاعل لان مرتبة
الخبر جاني تكون بعد مرتبة الخبر منه لكن جوازا قد يعلو كثر ما تسماله (وما جاني الا
زيد احد) مثال لما يكون غير موجب ويجب نصب المستنى في هذين القسمين على الاستثناء
لانه اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء يكون بدلا عما بعده واذا غير جائز (لا متاع تقديم البدل
على المبدل منه) لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا
على الاستثناء ولم يمد كلة كان في هذا القسم وفي قسم المتقطع لان التلا مشركة في وجوب
كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء (او منقطعا) عطف على قوله مقدما القرب
او على قوله بعد الا لكونها اصلا واليه اشار الشارع قوله (اي المستنى منصوب ايضا) اي
كما كان منصوبا في القسمين الاولين (وجوبا) اي نصبا واجبا (اذا كان) المستنى (منقطعا)
واقعا (بعد الا) سواء كان في كلام موجب من جنس المستنى منه مثل جاني القوم الا زيدا
كما سبق او لا من جسه مثل جاني القوم الاحرار او غير موجب سواء كان ايضا من جسه
مثل ما جاني القوم الا زيدا (او نحو ما في الدار احد الاحرار) (في الاكثر) متعلق بقوله
منصوب المقدر الذي قدّر ما لشارح او خبر مبتدأ محذوف اي ونصب المستنى في هذا
القسم واقع في الاكثر لا في الكل كما في القسمين الاولين (اي في اكثر اللغات فيه) اشارة
الى ان اللام عوض عن المضاف اليه كافي قوله الله اكبر اي اكبر كل شيء في قول (وحي)
اي اكثر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ما اضيف اليه فيكون مؤثلا لان المضاف اليه

ههنا (لغة اهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة وفتح الجيم واخره زاي معجمة على وزن صراف بلاد مكة سميت بها لكونها محجزة عن الاعداء والمهاليك والحبز المتع (قائمهم) اى اهل الحجاز (قبائل) جمع قبيلة على وزن قبيلة وهى الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى مثل الروم والنج والعرب والجمع قبل ومنه قوله تعالى وحشرنا عليهم كل شئ قبلا وقبائل (كثيرون) فيكون بعضهم اكثر من بعض والناسيون يكونون اكثرهم الكثيرون لم ينصبوه بل جملوه بدلا (اوقى) اكثر مذهب النحاة فان اكثرهم اى اكثر النحاة (ذهبوا اللغة الحجازية) لانهم موجودون نصبه مطلقا لان بدل الغلط لم يوجد فى النصيب من كلام العرب (فالتقطع مطلقا) اى سواء كان قبله اسم يصح حذفه او لا (منصوب عندهم) اى عند الحجازيين (اذا ينصور) اى لا يمكن (فيه) اى فى المستى المقطع اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء (الابدل الغلط وهو) اى بدل الغلط (لا يصدر) اى التلغظه (الابطريق السهو والغفلة) اى الابطريق ان يكون صاحبه سهى هنا فها تلفظه وغافلا عن مراده (والمستقى المقطع انما يصدر) عن مصدر عنه (بطريق الروية) فتح الراد وكسر الواو والتخفيف (والفتاة) تنافيا فلم يكن المستقى المقطع بدل الغلط ايضا ما عديم كونه بدل الكل فلان شاء شرطه لان شرطه ان يكون مدلول الثانى مدلول الاول مثل جاني زيد اخوك وامابدل البعض فلان شرطه ان يكون الثانى جزءا من الاول ويكون مضافا الى ضميره وامابدل الاشتغال فلان شرطه ان تكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومشوقة الى ذكر المبدل وامابدل الغلط فلما ذكره الشارح فتعين ان المستقى المقطع لا يكون بدلا لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم منه وهو المبدل اذا وجود للعالم الا فى ضمن الخاص والافراد واذا انتفت البدلية لزم ان يكون منصوبا على الاستثناء (واما بنوعهم فقد قسموا) المستقى (المقطوع الى قسمين) لانه لا يخلو ما ان يكون المستقى منه اسما يصح حذفه واقامة المستقى مقامه او لا (احدهما) اى احدهما من القسمين (ما) اى مستقى منقطع (يكون قبله) اى قبل ذلك المستقى (اسم يصح حذفه) واقامة المستقى مقامه متعددا كان (نحو ملجاني القوم الاحمار) ففي هذا المثال يجوز حذف المستقى منه يعنى القوم واقامة المستقى مقامه يعنى حمار المراد بالاقامة ان يكون قائما مقام الفاعل اذا يجوز ان قال ملجاني الاحمار وغير متعدد مثل ملجاني زيد الاعمر (فهنا) اى فى هذا القسم (محوزون المبدل) لان المبدل منه فى حكم التحية فى المعنى فيجوز حذفه واسما به فيكون بدل الغلط لانه يجوز فى فصيح الكلام نحو عندى نجم بدر شمس (واتسميا) اى فى القسمين (ما) اى مستقى (لا يكون قبله) اى قبل المستقى (اسم يصح حذفه) بل يجب ان يكون مذكورا (القيم) اى بنوعهم (ههنا) اى فى هذا القسم (واقون الحجازيين فى ايجاب نصبه) اى فى ان يكون نصب المستقى واجبالا لانه لا يمكن حذف المستقى منه جاز او لا يمكن

ولام اول بالسلام ووجه دخولها تسميها سوابدا لاسماء واسما صفات والنحو انما معنى الوصفية ادخلت اللام فيها لتلك خلافا لاسماء التى لم يقصد فيها قصد الوصفية كجملته واسدائه لا يجوز دخول اللام عليها اذا لمضى السوخ لدخول اللام مفقود والذى يدل على صحة اختيار الوصفية فيها وان كانت اسما ما يثبت تسميها بنوع حر وباه اذا كان ملجاني حر وعلى احاسا ولو لاج الوصفية لم يميز جمعه على حر لان الفاعل كان اسما انما يجمع على الفاعل وباه اذا كان صفته ان يجمع على فعل فاذا جمع على فعل لمعنى الوصفية كالجمع على ادخال اللام واذا جمع على احاسا لم يجمع كالجمع على اذا استعمل بغير السلام واما ما يجب فيها اللام فهو كل اسم غلب بالالف واللام من الصفات اوسى بالالف واللام من غير الصفات مثال الاول لالصفى ونحوه ومثال الثانى البرن والعيوق ونحوه والافريقين ان يعرفه اشتقاقا ولا يعرفه ولا سمى رجل بالاسد بالالف واللام غلبة اوزعها لزم تزومها الى الصفقة هذا كله مما ذكره فى الامالى والابتناع وهو اولى ما سبق من كلام الرضى لما فيه من عدم الانشباط كما يعرف باذى تأمل واذا

تمهت ذلك فتقول قال
الرضي في الشرح قوله ان
كان كالحسن فكالحليل
والافتكاي عمرو بن
كان المعطوف المذكور
مثل الحسن في تقدير
نزع اللام فهو كالحليل في
اختياره الرفع فيه
والافتكاي عمرو اي
وان لم يكن كالحسن بل كان
علا يصح تقدير نزعها
كالصق والزم فهو كاي
عمرو في اختياره النصب
ووجهه انه اذا كان
كالحسن صح تقدير دخول
حرف التثنية عليه لصحة
تقدير نزع اللام فكان اولي
ان يحرك بحركة التثنية
واذا كان كالصق لم يصح
دخول ياعليه لامتناع
تقدير نزع اللام فكان اول
ان يجعل ثبنا واذا جعل
ثبنا فالوضع اول به
واعترض عليه الرضي بان
مذهب المبرد ليس ذلك
ولا يدل عليه كلامه وذلك
انه قال ان كانت اللام
في العلم اخترت مذهب
الحليل لان الالف واللام
لا يفتك لهما فيه ولا يفتدان
التصريف بل يلمع بهما
الوصفة الاسلية فقط
فكانه مجرد عنها لان
تصريفه بالثنية قال وان
كانت اللام في الجنس
اخترت مذهب ابى عمرو
لان اللام اذن يفتد
التصريف فليس الاسم
كالمجرد عنها فعل هذا
مذهب المبرد في الحسن
والصق مع اختيار الرفع

اقامة المستثنى مقامه لم يوجد شرط البديل المناسب ان يكون في حكم التثنية ويكون حذفه
وذكره سواه (كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امرائه) لانتفى الجنس وعاصم مبتنى على
الفتح اسمها منصوب محلا اليوم منصوب على الظرفية متعلق بالجر الحذف من امرائه
متعلق بالاسم اي لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا
(الامن رحم) موصول ورحم صلته واليه اشار الشارح بقوله اي من رحمة الله وفيه
اشارة الى ان الفاعل بالفعل ما استكن فيه راجع الى الله والى ان المائد الى الموصول
محذوف لانه اذا كان مفعولا يجوز حذفه والمصنف بيصرح به بقوله والمائد المفعول
يجوز حذفه (فمن رحمة الله هو المرحوم المعصوم) لان من كان عاصمه الله لا محالة يكون
معصوما ومن رحمة الله ايضا لا محالة يكون مرحوما (فلا يكون) المعصوم (داخلا في
العاصم) لان العاصم فاعل ومن رحمة الله مفعول والمعصوم ليس من جنس العاصم لان
المفعول غير الفاعل (فيكون) مستثنى (منقطعا) فيكون من رحمة في محل نصب على
الاستثناء ونحو لا ضارب اليوم الا زيدا في تقدير لا ضارب موجود اليوم الا المضروب
كان تقدير قوله تعالى لا عاصم موجود اليوم الا المرحوم المعصوم ومنه قوله ما زاد الا
ما قص وما وقع الا ما ضرب وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء حيث متصل
وقال السيرا في المراءى من رحم الرحمة اي الله اي لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واعلم ان
المستثنى المنصوب على الاستثناء على ثلاثة اوجه وجه الانحصار ان الاستثناء اذا كان
بالا فلا يخلو او اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا فان كان مقدما فهو القسم
الثاني وان لم يكن مقدما فلا يخلو او اما ان يكون من جنس المستثنى منه او لم يكن فان كان من
جنسه فهو القسم الاول والا فهو القسم الثالث (او كان بعد دخلا وعدا) نية باعادة لفظة
كان على ان المعطوف بنسابة المعطوف عليه في النصب لان نصب المستثنى في الاول على
المفعولية او الجرية وفي الثاني على الاستثناء وعلى ان المستثنى واقع بعد الافعال
في الاول وفي الثاني واقع بعد الحرف وهو الا (اي المستثنى منصوب ايضا)
اي با اذا كان واقعا بعد الا (وجوبا) اي نصبا واجبا (اذا كان بعد عدا من عدا
بعد عدا) مثل غزا يغزو وغزا وبه نصر وهو متعدي بنصبه في الاستثناء وغيره (اذا
جاوزه مثل جاني القوم عدا) اي جاوزه (زيدا) او المستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا
كان واقعا (بعد دخلا) اصله خلو مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو قلت والاول لتحركها
واقتراح ما قبلها (من خلوا يخلو خلوا) مثل ساء يسوموا وبه ايضا نصر الا انه لازم
في الاستثناء وغيره (نحو جاني القوم خلوا زيدا) والاصل خلان زيدا متعديان ولما
قال الشارح (وهو) اي لفظ خلا ما ضا كان اومضارعا ولم فيه الشارح عليه لان ما كان
ما ضيه لازما يكون مضارعه كذلك وما كان ما ضيه متعديا يكون مضارعه كذلك (في الاصل)

اي في استعماله في الاستثناء وغيره (لازم) الا انه قد يمتد الى المفعول به (عن) كما
تتعدى الافعال اللازمة الى مفعولاتها بالحروف الجارزة (نحو) قول العرب اذا خربت
الديار (خلت الديار) جمع دار (من الانيس) بفتح الهمزة وكسر النون فيل معنى
فاعل كصير بمعنى ناصر اي الساكن والمؤانس او كل ما يؤنس به ويقال وما في الدار
انيس اي احد كذا في الصحاح (وقد يضمن معنى للمفعول اي خلا اذا اريد تعديته
كقولهم اقل هذا خلا كذا (معنى جاوز) فيكون معنى قولك جاءني القوم خلا زيدا
جاوزا زيدا (او) قد (يحذف) الجار الذي هو (من ويوصل الفعل) الذي هو لفظ
خلا الى المفعول به (في تعدى) الى المفعول به (بنفسه) فيكون المستثنى بعده مفعول به
وقال لئله هذا العمل الحذف والايصال (والتزوا) اي التزم التحاة (هذا التضمنين)
اي جله بمعنى جاوز (او الحذف والايصال) وهو ان يحذف الجار المتدنى للفعل وحده
اختصارا ويوصل الفعل بنفسه الى الجار وروى محمد كالفعل المتعدى وينصبه كما ينصب
الفعل المتدنى المفعول به كقوله تعالى واختر موسى قومه مكان من قومه قاي التزموا
احدا الامر ين على سبيل منع الحلول والجمع (في باب الاستثناء) يعني اذا كان خلا واقفا في
الاستثناء (ليكون ما) اي المفعول الذي وقع بعده منصوبا (اصري بحال ان الجار والجارور
ايضا منصوب الا ان اصبه محلى لافعى واما اذا التزم احدا الامر ين يكون اصبه صريحا
(كما) كان الواقع (في صورة المستثنى بالا التي هي ام الالب) اي اصل باب الاستثناء منصوبا
صريحا فان ما بعدها منصوب وليكون شبه بالا (وقالعهما) اي فاعل عدا وخاللا لهما
فلان ما ضيان لا بد لهما من فاعل (ضمير) مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر الافعال
الا ان هذا الاستكنا لازم في باب الاستثناء لما سيجي (راجع) لانه لا بد له ايضا من
مرجع لفظا او معنى او حكما لانه ضمير غائب (اما الى مصدر الفعل المتقدم) كاشاما كان
مثل اعدوا هو اقرب لتقوى (او الى اسم الفاعل منه) اي من الفعل المتقدم (او الى
بعض متعلق من المستثنى) وعلى التقادير الثلاثة يكون المرجع مذكورا معنى اذا
لا يجوز الرجوع الى بعض معين لانه لا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه واخلو بعضهم
عنه مجاوزة الكل واخلو الكل كذا في الرضى وقيل ان الضمير الى بعض منك للاستغراق
في الايجاب في قوله تعالى علمت نفس اى كل نفس وقيل البعض يستعمل في معنى الكل
واريد به هنا هذا المعنى (والقدير) اي في كل واحد منهما على التأويلات الثلاثة
(جاءني القوم عدا) مجيهم زيدا (او خلا عيهم) زيدا امثال لرجوع الضمير الى مصدر
الفعل المتقدم (او) جاءني القوم عدا (الجاني منهم) زيدا او خلا الجاني منهم زيدا امثال
لكون الضمير رجاء الى اسم الفاعل منه (او) جاءني القوم عدا (بعض منهم زيدا) اي
كلهم زيدا او خلا بعض منهم زيدا اي كلهم السابق ان البعض هنا بمعنى الكل وقد رفي

لان اللام لا يبعد التعريف
وعذا كما ترى خلافا
سباليه المص ولا يثنى
على انما لم الجيران انما نقله
عن البرد صريح في حال
عليه المص فان افادة المص
بدون اللام التعريف
واختصاص الفرض
من اللام بفتح الوصفية
الاصلية فانما يتصور في نحو
الحسن فان لام الصق
لكونه جزا من المص على
مثال الجيم في جسر لا يثبت
الاسم بدونه التعريف بل
لا يكون علما قد عرفت
ايضا انه لا سبيل الى ان
يكون ذلك اللام المنج
الوصفية الاصلية فنعين
ان المراد من العلم في كلام
اي العباس البرد ما يكون
علما بدون اللام ايضا وقد
قاله بالجنس الداخل عليه
اللام لا فادة التعريف
فانما لسان الاسم
المستعمل باللام وبدونها
وقيان باعتبار ان اللام
في احدها لا فادة التعريف
دون الاخر ويشترط
لغيره من الاعلام المستعملة
باللام لظهور الامر فيه
ذلك فانه اذا كان الحكم
كذلك فيا ليست اللام جزء
منه لجروكون الاتيان به
لا فادة التعريف فيها هو
جزأ منه بطريق الاولى
لاستحالة الانفكاك
منه بالضرورة (قوله)
التي عن جوازضة قيل
لا علم من من البناء الا
البناء على النفس او الفتح
وبه نظر ان بني اختيار

المتأخرين منهم ليكون ضميرا واجما الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به للمسبق
 بالزبدن مثبت ولا يخفى
 ان الاعتراض في امان
 هذه المباحث بالحوادث العقل
 ايس من تأنيب العاقل وان
 اراد غير ذلك من الجواز
 فهو يبيى البطلان
 لاجتماعهم على عدم جواز
 غير الجر فيا في بمن المثال
 واختلافهم فيما نحن فيه هل
 يجوز الرفع بعد ذلك ام لا
 فلا كثرون على اولوية
 الفتح مع جواز الرفع
 وبهم على عدم جواز
 الرفع لوجوب الفتح
 حينئذ (قوله) (مجردا)
 عن التأنيب او لم يوصف بها دفع
 المتيقن من عدم التسول
 فلفظ الموصوف بائنة فان
 الحكم في صورة التأنيب
 والتأنيب على السواء فاقبل
 في تفسير قوله ذلك يعني من
 غير تقدير اذا يجوز الفتح
 في نحو ياخذ بنت عمر
 وليس بصحيح (قوله)
 كما هو المتبادر الى الفهم قيل
 بل المتبادر ما هو الاعبر
 وذلك من قبيل الوقوع
 في مخالفة الواضحات فان
 إطلاق القول يكون انما
 موصوفا بآخر ظاهري
 كونه متصلا به واعلم انهم
 ذكر والاختيار الصب
 هنا شرطا لرفعوه
 كون النادى علما احتراز
 عن نحو يا رجل به تريد
 وكونه موصوفا بآب
 احتراز عن نحو يا زبدن
 عمرو في الدار على ابن
 عمرو مبتدا وكون ابن
 متصلا بموصوفه احتراز

المتأخرين منهم ليكون ضميرا واجما الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به للمسبق
 ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها (وهما) اي هاتان الجملتان اي كل واحدة منهما
 (في محل نصب على الحالية) من معمول الفعل المتقدم ان وقت يدمرقة كافي المسئلة
 المذكورة واما ان وقت يدمرقة فصفة مثل ما بين في احدا عدا او خلا زيدا وقيل لا
 موضع لهما من الاحراب لقيام كل منهما مقام الاو في حرف لا عمل لهما منه وكذا ما قام
 مقامها وكان بدلا منها (ولم يظهر) من الظهور مبنى للفاعل او من الاظهار مبنى للمفعول
 (مهما) اي مع كل من عدا وخلا اذا وقع حالا بالضمير وحده مع ان الماضي اذا وقع
 حالا يجوز فيه الواو ايضا ليكون اشبه بالافتراك الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة لم يحز
 فيه لفظه (قد) والواو او اسلام مع الماضي التثنية اذا وقع حالا يلزم فيه قد عند البصرية
 اما ظاهرة او مقدرة وهما لم يحز اظهار هابل يجب ان تكون مقدرة فيه خلاف لسيويه
 والمبرد ما عرفت (ليكونا شبه) اي يكون لكل منهما زيادة مشابهة (لا) في عدم
 الفصل بينهما وبين المستثنى منه (التي هي الاصل في باب الاستثناء) لكونها موضوعه
 فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع لغيره فاستعماله فيه يكون مجازا عن الاو بدلا
 منها لملاقاة (في الاكثر) (اي النصب) اي نصب المستثنى (بهما) اي بكل واحد
 منهما (انما هو في اكثر الاستعمالات) فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ
 محذوف والى ان اللام في قوله في الاكثر عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى
 مختص باداة الاستثناء بخلاف الا فان في نصب المستثنى هناك خلافا (لانهما فعلا ن ماضيان
 كما عرفت) فباسبق والفعل الماضي بنصب ما بعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديمه
 وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه في سائر الافعال لكونهما في معنى الاو لا يجوز
 تقديم المستثنى عليها اذ لا حال جاني التوهم زيدا الا فكذلك ما كان في معناها ليم امر
 المشابهة بها وان لهما معنى الحرفية ايضا ولذا قال (وقد ايجز الجر) اي جر المستثنى
 (بهما) اي بكل واحد منهما بناء (على انهما حرف جر) وهذا مذهب الاخفش لان
 سيويه انكر الجر بعدها لانه فعل متدين نفسه (قال السيرافي لم أعلم خلافا في جواز الجر
 بهما) اي بكل منهما وقال ايضا لم ار احدا ذكر الجر ايضا بعدهما الا اخفش فانه
 قرنها في بعض ما ذكره بخلاف جواز الجر بهما والسيرافي تبع في هذا سيويه وفي الاول
 الاخفش (الا ان النصب) اي نصب المستثنى (بهما) اي باحدهما (اكثر) من الجر
 (وما خلا وما عدا) عطف على قوله خلا وعدا ولم يمد لفظه كان ههنا لاشترائهما
 في نصب المستثنى على المفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظه ما وعدهما الا ان النصب
 ههنا واجب ومنة محتمل ولذا قال المصنف في الاكثر (اي المستثنى منصوب ايضا) اي
 كما كان منصوبا اذا كان بعد خلا وعدا (وجوبا اذا كان) واقما (بمد ما خلا وما عدا لان)

من نحو ي زيد الظرف ابن
عمرو كونه مضافا الى علم
احترازا من نحو ي زيد
اخنا وانما اخير فتح
التأدي مع هذه الصروط
لكثرة وقوع التأدي
جاءا والاكثرة مناسبة
لتنقيص فنقوه لفظا
بفتحة وخطا بحذف
الراء وابنه بخلاف هذه
الاشعة فان التأدي لا يفتح
فيها وايضا القابن وابنه
ليكون كل منهما غير كثير
الاستعمال والعلم المصنف
يجمعا الجامع للراء انما الاربع
في غير التأدي بحذف
تنوينه وجوبا وحذف
الالف خطأ ايضا وان
اختلف احدي الشرائط
لم يحذف التنوين لفظا
ولأنه خطا والمخبر في
كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنه
لا تشبيها وجهما
وتصغيرا لانه لاكثر
استعمالا كذلك وكذا
المخبر كون العلم الموصوف
مفردا لان المثنى والجمع
ليسا بطين وايضا لاكثر
استعمالا (قوله اي)
اذا اردت التأدي قبل قيادته
اذا لم يجر جعل الحرف
باللام متأدي فلا يري احد
من ارباب اللسان نداه
فكما انه لا يصح ان يكون
الحرف باللام متأدي
لا يصح ان يكون
صراد النداء متقدر
الارادة لا يسن ولا يسن
من جوح ولا يسن عليك
ان الفاعل لم يفهم كلام
الشارح قدس سره فانه
يقوله ان قوله واذا تأدي
الحرف باللام لا يصح من

لقطة (ما فيهما مصدرية) وحروفيها ثلاثة ما وان (مختصة بالافعال) اي الاوليان
تختصان بالافعال يعني تدخلان على الجملة الفعلية فتجملانها في تأويل المصدر ولذا اختصتا
بهما لان المصدر لا يوجد الا في الافعال نحو قوله تعالى وشاققت عليهم الارض بما رحبت
اي رحبها يستهاو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وهذا مذهب سيبويه وجوز غيره
دخول ما في الجملة الاسمية نحو قوله تعالى الدنيا باقية كذا في الرضى (نحو جاني القوم ما خلا
زيد او ما عدا عمر) وما فيهما ما حرفية وهي ثلاثة اما نافية وهي لا تصح ههنا لان المعنى
على الإعجاب دون السلب واما كافتة وهي تلحق بالآخر دون الاول مثل قلنا وطالما
واما مصدرية وهي مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية لا توجد الا فيها وههنا كذا كما
صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهي اقسام اقسام موصولة او موصوفة وههنا ليست
باحديهما لعدم الضمير الراجع اليهما في الفعلين واما استفهامية او شرطية وهي ايضا
ليست باحديهما لوجوب الصدارة فيهما واما تامة او صفة وعدم كونها احديهما ظاهر
لوجوب كونهما في الاخر حقيقة او حكما فمعين الهالايكون اسمية لان اشتغالها باقسام
بسر هاديل على اشتغالها المقسم عنه لانه لا وجود للعلم الا في ضمن الخاص والا فراقدين
ان تكون مصدرية تأمل وانصف ولم آل جهدا (تقدره) اي تقدير المثال الاول جاني
القوم (خلو زيد) بالاضافة الى المفعول (و) الثاني جاني القوم (عدو عمرو) بالاضافة اليه
ايضا (بالنصب) فيهما (على الطريقة) على ان كل واحد منهما مفعول فيه لفعل المتقدم لكن
لا مطلقا بل (بتقدير مضاف اي) جاني القوم (وقد خلوه) اي خلوا الجاني منهم وبعض
منهم او مطلق (او) وقت (خلو بحيتهم من زيد) والاختصار بناء على ظهوره قياسا على
ما سبق (او) جاني القوم (وقت مجاوزتهم) اي مجاوزة الجاني منهم (او مجاوزة بحيتهم
عمرا) على قياس ما سبق وهذا المعنى اي النصب على الطريقة المناسبة بين المصدر والظرف
في كونهما جزا من الفعل ولما سبقت في عدوا خلا من كونهما منصوبين على الحال فقط
(او على الحالية) عطف على قوله على الطريقة باعادة الجار اي بالنصب على ان يكون كل
واحد منهما منصوبا على ان يكون حالا (يحمل المصدر) اي الذي هو خلوه وعدو (يعني
اسم الفاعل) لكون الاشتقاق في الحال شرط اعند غير النص لما سبق واماعنده فان مادل
على الهيئة يصح ان يقع حالا وههنا المصدر لما يدل عليه احتياج الى التأويل بالمشتق عنده
ايضا (اي جاني) اي جاني القوم (خاليا بعضهم) من زيد (او) خاليا (بجيتهم من زيد) او
خاليا الجاني منهم من زيد (او) جاني القوم (بجاوزة بعضهم) عمرو (او) مجاوزة (بجيتهم
عمرا) او مجاوزة الجاني منهم عمرو لم يذكر ارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل
المتقدم لما ذكرناه في الموضعين بناء على ظهوره قياسا ما سبق في خلا وعدا لا لكونه جائزا (و)
روى (عن الاخفش انه اجاز الجز) اي جوز جزر ما بهما (بهما) اي بكل واحد منهما

بناء (على ان) لفظة (ماقيها زائدة) لتحسين اللفظ فقد ولم يذكر المصنف هذه الرواية كاذكرها في خلا وعدا وبين الشارح وجه عدم ذكره بقوله (ولعل هذا) اى هذا النقل عن الاخفش (لم يثبت) من الثبوت اى لم يتحقق ثبوته (عند المصنف) اصلا (او) ثبت عنده الا انه (لم يثبت) اى لم يثبت شيئا يثبت به لان زيادة ما في الافعال لم تسمع اصلا في الاول ولا في الاخر وانما تزداد بعد الاسماء مثل اذا ما وجبتا وكيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا نحو فيها رحمة وما خطيتهم وعمما قليل (ولهذا) اى لكل واحد من هذين الاسمين (لم يقل) وما خلا وما عدا (في الاكثر) كما قال فيما سبق او كان بعد خلا وعدا في الاكثر لثبوته عنده واعتداده ايضا (و) (كذا) اى كما كان المستثنى منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك (المستثنى منصوب) اذا كان واقعا (بمدليس) الا انه ثمة منصوب على المقولة وهما منصوب على الخبرية لان ليس من الافعال الناقصة الناقصة للخبر (نحو جاءني القوم ليس زيدا) اى ليس الجائي منهم او بعض منهم زيدا (و) كذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا (بمد) (لا يكون) لانه ايضا من الافعال التي تنصب الخبر فتصيب المستثنى على انه خبرها (نحو سيجي) اهلك لا يكون بشرا) اى لا يكون الجائي منهم او بعض منهم بشرا (وانما يكون النصب) اى نصب المستثنى (واجبا) اذا كان واقعا (بعدها) اى بعض ليس ولا يكون (لانها من الافعال الناقصة الناقصة للخبر) والمستثنى الواقع بعدها لا يكون الا خبرا لهما فينصب على الخبرية (ويوزم) اى ويجب (اضمار اسمها) اى اسم ليس ولا يكون اى جملة ضمير مستكنة فيهما (في باب الاستثناء) يعنى اذا كانا اداة استثناء ليكونا شبه بالاتي هي اصل في هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما واجبا قد يكون الاسم ظاهرا بعدها فيقع الفصل بينهما وبين المستثنى فيقع التقصان في المشابهة لانه لا يقع الفصل بين حرف الاستثناء والمستثنى (وهو) اى الاسم (ضمير) مستكن فيهما (راجع الى اسم الفاعل) المأخوذ (من الفعل المذكور) المتقدم (او) راجع (الى بعض) مطلق (من المستثنى منه مطلقا) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذي في الفعل المتقدم لعدم صحته كما صح الاولان لانه لا يصح ان يقال جاءني القوم لا يكون الجحي منهم زيد او ليس الجحي منهم زيدا اذا يقال الجحي زيد الا ان قال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فحينئذ يصح (وهما) اى ليس ولا يكون (في التركيب) مع اسمها وخبرها (في محل النصب على الحالية) اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم اما من فاعله او مفعول بالضمير وحده لان الثاني مضارع متنى والاول ماض متنى وقد سبق ان الماضي والمضارع التفتين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضف واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا او مفعلا باللام الجنسية نحو جاءني الرجل ليس او لا يكون زيد او جاءني امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة

ظاهرا بل هو محمول على الجها زمدود من قبل قوله عز سلطانه واذا قرأت القرآن فاستمعوا له ولا ريب في انه كذلك (قوله) نحو زاعن اجتماع آتى التعريف بلاضافة يقع في ذلك المن قال في النسخ لا تهم لا تهمر عليهم الجمع بين حرفي تعريف اتوا في الصورة بمدى مجرد من حرف تعريف واجروا عليه الحرف باللام المقصود بالنداء صفة التزموا فيه لانه هو المقصود بالنداء فعملوا امرأه بالخركة التي كان يصفها لوالدهم لنداء تدبيرا على انه المنادى ولم يبال الى قول الرضى فيه نظر لان اجتماع حرفين في احداهما من الفاعلة متنى الاخرين زيادة لا يستكثر كافي لندوا لان ظهوراته ليس هي فان هذا لا جماع أعاجيز في صورة عدم حصول الاستثناء باحدهما عن الاخر كما عترف به ومن الظاهر ان من يخفى فيه ليس كذلك بل اجماع فيه يكون من قبيل ادنى التعريف المعنى احدهما عن الاخر وهذا مجتمع بالاتفاق وما اختاره وهو انه لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام مضافة لتثنية فهي كالتثنية فاستكره دخوله ما طرد في المنادى المبني واما ان يرب وهو ايضا بعيد لحصول علة

والبناء وهو وقع النداء
 موقع الكاف وكونه مثله
 في الأفراد والتعريف
 ضيف كاري (قوله)
 واهل المذكر هناك ما
 يخرج صفة الاسم المجمع
 قبل اى صفة الاسم الذى
 جعل وسيلة الى انهاء المرف
 باللام اذ لا يجوز اخراج
 صفة الاسم المجمع مطلقا
 من القاعدة السابقة اذ
 يجوز في هذا الرجل
 وجا ان اذا قصد نداء اسم
 الاشارة وفيه نظر اذ لا
 قائل يجوز كون اسم
 الاشارة في هذا المثال
 مقصودا بالنداء واقد
 ذهب الرضى الى ذلك لكن
 في صورة اجتماعه بكلمة اى
 وكلامه هذا ان يكون اسم
 الاشارة او مخ من اى
 وصف اى به في بعض
 الموضع نحو يا هذا ان قصر
 عليه واعايت وصل باى الى
 نداء اسم الاشارة
 في الاصل ما يشابه
 فتخاطب الى شئ فهو
 في الاصل الوضع اذ
 التخاطب فصل بينهما باى
 لتناكر ما الى الظاهر ثم
 قد يوصف باسم الجنس
 نحو يا هذا الرجل مثل هذا
 ليس نحو يا هذا الرجل
 لا لاجل نداء المرف باللام
 على ما هو عليه المصل
 لا لاجل نداء اسم الاشارة
 بدليل اقتصارهم كثيرا
 على نحو يا هذا من دون
 الوصف باسم الجنس
 وليس على لانه قد عرفت
 فيه بانهم قد قصدوا الفصل

ويلحقهما ما يلحق الافعال من ضمير وعلاوة تأنيث قول ما رأيت رجلا لا يكونون
 زيدا وليسوا زيدا ولم يحجى مثل ذلك في خلا وعدا كذا في الرضى وكذا في ما
 خلا وما عدا لا ليس في فعليتها خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان في فعليتها
 خلافا حتى جازا لجرها ولم يحجز فيها شئ سوى النصب ولما فرغ من بيان الافعال
 التي تستعمل في الاستثناء سواء كانت مخصوصة باولا وسواء كانت ناصبة على المقولية
 او الحزبية اراد ان يبين انها هل تنصرف او لا فقال (واعلم انه) اى الشان (لا تستعمل
 هذه الافعال) اى الافعال الناصبة للمستثنى (الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ)
 فاستعملها في الاستثناء مشروط بشرطين احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها
 لا تستعمل في المستثنى المتقطع والثاني ان يكون المستثنى منه مذكورا بمعنى لا يكون الكلام
 مفرغا وذلك لان هذه الافعال افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية او ناقصة تقتضى
 مفعولا به او خبرا وذلك الفاعل ما استكن فيها وجوبا لما عرفت فهو يرجع الى المستثنى
 منه ولو كان تأويلا فينبى ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول او الخبر يجب ان يكون
 من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام مفرغا لان الفاعل المستكن
 يقتضى مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع مرجحا (ولا ينصرف) مبنى للمفعول
 (فيها) نائبة ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا او خبرا وهي افعال قوية في العمل
 ولا مانع منع التقديم ولا يكون لها مضارع في الحسنة الاول ولا يكون للاربعة الاول تنبيه
 وجمع ولا ينبر لا يكون الا ما يكون وما كان ولم يكن ولا لا يجهول لانها جارية بحري الانثال
 ولا مثال لتتبعها ضربت فكذا هذه (ولا لانها) اى هذه الافعال (قائمة مقام الا) لانها
 الاصل في هذا الباب (وهي) نائبة عنها لما عرفت وهي اى كلمة لا لكونها حرفا (لا تنصرف
 فيها) لان الحرف لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلانا ونائبا منابه (و) الثاني من الموضع
 المذكورة ما كان النصب فيه جائزا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه
 ولكن فيه شروط ان يكون بدلا والا وان يكون متصلا وان يكون مؤخرا عن المستثنى منه
 المشتل على استفهام او نهى او نفي صريح او ما أول (يجوز فيه) (اى فى المستثنى) اى
 المتصل المؤخر ليخرج المتقطع والمقدم (النصب) اى نصب المستثنى (على الاستثناء)
 (ومختار البديل) اى جعل المستثنى بدلا للبعض (عن المستثنى منه) (فيابعد الا) بدل
 من قوله فيه ومتعلق ايضا يجوز وهو ظرف عاطف بمد ظرف محيط نحو قولك اسكن
 في هذه البلدة في محلة كذا وصل في المسجد في مكان كذا اى في المستثنى الذى وقع بعد الا
 وهذا هو الشرط الاول من تلك الشروط او (حال من الضمير المحرور) في قوله فيه
 فتكون حينئذ كناية عن قوله فيها موصوفة بعبارة عن محل واقع بعد الاعلى ما فهم من تفسير
 الشارح (اى حال كون المستثنى واقفا في محل) اى مكان (يكون) ذلك المكان (متأخر
 عن الا) وعلى هذا المعنى لا يكون عما قبل من انه ظرف عاطف بمد ظرف محيط لان هذا

المنى لا يكون الا اذا كان لفظة ماعبارة عن المستنى والطرف متعلقا يجوز فيكون الخلف
 الاول عاما والثاني خاصا وقوله (هذا احتراز عما اذا كان) أى عن المستنى الذى كان واقعا (بعد
 سائر ادوات الاستثناء) أى باقى كلمات تستعمل فى الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما جازا او
 ناصبا (مثل عدا وخلا وغيرهما) من الافعال والاسماء التى تستعمل فيه (فى كلام غير موجب)
 حال ايضا منه أى حال كون المستنى واقعا فى كلام غير موجب وهذا ايضا من قبيل انه طرف
 محاط بعد طرف محيط كقولك اسكن هذه البلدة فى محلة كذا فى بيت كذا وهذا هو الشرط
 الثانى من تلك الشروط و (احتراز عما اذا وقع) أى عن مستنى وقع (فى كلام موجب فانه)
 أى المستنى الواقع فيه (منصوب وجوبا كاسم) تفصيله (و) (الحال انه قد) (ذكر المستنى
 منه) فيه اشارة الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدرة على ان الماضى المبتدأ بالواو
 وحده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلاث مترادفة (احتراز عما
 اذا لم يذكر المستنى منه) يعنى عن الكلام الذى لم يكن المستنى منه فيه مذكورا (فانه) أى
 الشأن (حينئذ) أى حين كون المستنى منه غير مذكورا فى الكلام (يعرب) المستنى (على
 حسب المواضع) أى على ما اقتضاه العامل من رفع او نصب او جر على ما سبأنى (و) وقع
 (فى بعض النسخ) أى نسخ المتن بضم التوزع السين المهمة جمع نسخة على وزن كدرة
 اسم ما ينسخ منه (ذكر المستنى منه) مكان و ذكر المستنى منه بالواو (بغير واو) متعلق بما
 تعلق به الطرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء (على انه) أى قوله ذكر المستنى
 منه (صفة) بعد صفة قوله (ا) (كلام غير موجب) لكن بتقدير ضمير فيه يرجع الى
 الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للشيء لم يكن الضمير الراجع الى تلك الشيعة للربط والا
 تكون اجنبية (أى فى كلام غير موجب ذكر فيه المستنى منه) وقال الحشى عمام الدين الاوجه
 ان يحذف ايضا على هذه النسخة حالا لتوافق النسخة فى المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير
 فى المستنى منه راجع الى المستنى وذلك يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من عمل
 فيجب الاتصال وقال المستنى هو منه الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية الموافقة بين الضائر
 من الامور المهمة لاسيا فى التبريزات (وليشترط) دفع لما يرد انما كاشتراط ان يكون الثلاثة
 فى جواز نصب المستنى وكون البديل هو المختار يشترط ايضا ان لا يكون المستنى منقطعا
 ولا يكون ايضا مقدما على المستنى منه وانه اذا كان المستنى منقطعا او كان
 مقدما على المستنى منه يجب نصب المستنى على الاستثناء ولا يكون جائزا حتى يكون
 البديل مختارا فلم ان القيد المثيرة حجة فوجب عليه ان يقول ولا يكون منقطعا ولا
 مقدما دفعه بقوله ولم يشترط المنصف هنا (ان لا يكون) المستنى (منقطعا ولا مقدما
 على المستنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق) من انه يجب نصبها على الاستثناء فى قوله او
 مقدما على المستنى منه او منقطعا فى الاكثر (فاكتفى بذلك) أى بما ذكر قبله سابقا ولم
 يأخذها فى القيد (نحو ما نقله الاقليل) (الرفع) أى برفع قليل (على البلية) أى بناء
 على ان يكون بدل البعض من ضمير فلو هو والواو التى هى علامة الجمع (و) ماضلوه

بين حرف النداء واللام
 يعنى طلبوا الاسماء بما فيها
 دال على مية مية محتاجا
 بالوضعية الدلالة عليها
 الى شى آخر يقع النداء
 فى الظاهر على هذا الاسم
 المهم لشدة احتياجه الى
 تحضيمه الذى هو ذو
 اللام وذلك ان من ضرر
 رد التنادى ان يكون مبرا
 لهية وازالم يكن معلوم
 الدال فوجد والاسم
 النصف بالصفة المذكورة
 بالشرط قطعه من الاضافة
 اذ من تحضيم نحو
 رجل وابدل هاء التثنية
 من المضاف اليه لانه لم يكن
 محال من مضاف اليه او من
 تنوين قائم مقام نحو اما
 ندهو وليس موضع
 التنوين وايضا التنوين
 يدل من مضاف اليه معلوم
 مقدر كما فى قوله تعالى
 ورضا بعضهم فرق بعض
 درجات وكلامه ساو القصد
 ههنا الايام وههنا التثنية
 ايضا نائب للنداء اذا النداء
 ايضا تية واسم الاشارة
 واسم الاشارة واسم
 قائما وان كما مبيها
 لكن لم يوضع على انزال
 لها ما بالتحسين بخلاف
 أى واسم الاشارة قائما
 وضاميهين مفرطا
 ازالة اباها التالى اما اسم
 الاشارة فباسم لاشارة
 الحسية او بالوصف واما
 أى فباسم آخر به فقول
 اذا لم يكن اسم الاشارة
 فواتنا يأمز الرجل مقصودا
 بالنداء لم يكن فى يابها

لا يكون دليلا عليه لان اسم الاشارة لا يكون مهما بل مختصا بالاشارة الجنسية كيف ولو كان هذا جائزا لكان يكون اسم الاشارة في قولك يا هذا الرجل مقصودا بالنداء جائزا بعده امران كما زعمه القائل لجوار الاقتصاد على قوله يا هذا وثبت هذا التركيب بالاعتاق وهو غير جائز بالاجماع وهو ايضا لقول به شين ما وى اليه ليس لا يقال فاي حاجة الى الاتيان بهذا بعد حصول المصلحة باي لان توسط الامر بين اتيانهم بعد مهم وتأخير البيان انما يكون بكثرة التشويق والتوجه فاليهم الذي وان لم يكن محتاجا اليه لكن فيه فائدة وهي زيادة التشويق في البيان بزيادة لاجام وقد ظهر لك مما سبق انما لو فرضنا جازا كون اسم الاشارة في قولك يا هذا الرجل مقصودا بالنداء اما صحيح قول القائل ايضا لانه ح لا يكون مهما حتى يكون الاسم المرفع باللام الواقع بعده وصف للمهم جائزا فيه الامر ان (قوله) وقالوا يا الله خاصة قيل هذا الشارة الى ثلاثة احكام لقطة الله في باب النداء قطع حمرة واختصاص ندائه بكلمة من بين حروف النداء كاختصاص نداء ما بلا واسطة ونداءه بلا واسطة المهم وتخصيصه بالمهم

(الاقبلا) (بالنصب) اي بنصب قليلا (على الاستثناء) منه ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بمدا لا واقع ايضا في كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو الواو والجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز الامر ان الاستثناء والبدل الا ان الثاني وهو البدل هو المختار للمسيحي هذا مثل حالة الرفع (و) اما حالة الجر (نحو مررت باحد الازيد بالجر) يعني مجرزيد (على البدلية) يعني ان يكون بدل البعض من احد تقديره الامر مت بزيد كما ان تقديره ما فعلوه الاقبلا الالفه قليل لان البدل يكون بتكرير عامل المبدل من في البدل (والا زيد بالنصب) اي بنصب زيدا (على الاستثناء) اي على ان يكون مستثنى من احد (و) اما مثال حالة النصب فنحو (ما رأيت) اي ابصرت لان الرؤية ههنا ليست من افعال القلوب (احدا الازيد بالنصب) يعني نصب زيدا لا يخلو (اما) ان يكون (ب طريق البدلية وهو) اي بطريق ان يكون بدلا (المختار او) ان يكون (بطريق الاستثناء) اي بطريق ان يكون مستثنى (وهو جاز غير مختار) فالبدلية يجوز ان تعتبر في الاحوال الثلاثة ولما فرغ من بيان كون البدل مختارا اراد ان يبين وجهه وعلته فقال (وانما اختاروا البدل في هذه الصور) اي انما رجح النحاة البدل على الاستثناء عند وجود هذه الشروط المذكورة (لان النصب على الاستثناء) اي نصب الاسم الواقع بعد الانشاء على ان يكون مستثنى (انما هو) اي ليس الا (بسبب التشبيه) اي تشبيه المستثنى (بالمفعول) في كون كل واحد منهما فضلة وخاصة بالمفعول معه في كونه معمولاً بواسطة الا لان المستثنى من الملحقات بالمفاعيل (لا بالاصالة) عطفت على قوله بالمفعول اي لان النصب فيه ليس بالاصالة (و) لان الاحراب فيه (بواسطة الا) كانت (و) اما (اعراب البدل) من الرفع والنصب والجر فليس الا (بالاصالة) لما سبق ان البدل يكون بتكرير العامل (و) يكون اعرابه ايضا (بغير واسطة) ولا شك ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى من اعراب الذي لا يكون الا بالتشبيه الى النير وبلا واسطة فالمعمل بالاقوى مهما امكن يكون هو الاولى ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف في عامل البدل وما في عامل المستثنى فالحلاف ثابت والثالث ما كان جابيا على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين ان المستثنى في القسم السابق من كلام تام ويجوز الوجهان فيه البدل والاستثناء وفي هذا القسم من كلام ناقص ولا يجوز فيه الوجه واحد (وبسبب) (اي المستثنى) على حسب العوامل) الحسب يقتضين القدر اي على قدرها فان قدرها ثلثة رافع ونائب وجاز قال اعراب على قدرها يكون كناية عن انواع الثلاثة منه (اي بما) اي شئ من الرفع او النصب او الجر (يقضيه) اي يطلبه (المامل) فيه اشارة الى ان اللام في العوامل للجنس ولا للجنس اذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع ويراد به الجنس (من الرفع) بيان لقوله ما في قوله بما (والنصب والجر) المقصود انه يرفع ان كان العامل يقتضي رفعه نحو ما جاءني الازيد وينصب ان كان يقتضي النصب ويغير ان كان يقتضي الجر نحو ما رأيت الا

زيدا وما مررت الا يزيد لكن انما يرب على ما يقتضيه العامل بشرطين احدهما (اذا كان المستنى منه) في الكلام (غير مذكور) لانه اذا كان المستنى منه فيه مذكورا اما في كلام موجب فيكون نصبه واجبا واما في كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه انصب على الاستثناء وتختار البدل (ويختص ذلك المستنى باسم المفعول) الاصل في لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص ان يستعمل باذخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال اختص المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني في الخاصة كقوله تعالى تختص برحمته من يشاء وهنا داخلة على المقصور لان الاسم المفعول مقصور على هذا المستنى (لانه) اي الشأن (فرغ) مبنى للمفعول من باب التفعيل (له) اي للمستنى (العامل عن المستنى) يعني عن العامل عن العمل في المستنى منه بمحذوف ليعمل في المستنى فقط (فالمراد بالمفعول) هنا (المفعول له) بناء على الحذف والايصال كما سبق لان المفعول نفس العامل واما المفعول له فهو المستنى (كما يراد بالمشارك) اسم مفعول من اشترك (المشترك فيه) اي الذي وقع فيه الاشتراك لا المشترك لمن كان شريكا (وهو) (اي والحال ان المستنى واقع) (في غير) (الكلام) (الموجب) فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجلالة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن في قوله ويرب الراجع الى المستنى وهذا هو الشرط الثاني (واشترط ذلك) اي كون المستنى واقعا في كلام غير موجب (ليفيد) اشارة بقوله واشترط الى ان اللام الجاردة متعلقة بمفهوم الكلام اي ليفيد الكلام (فائدة صحيحة) لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحا او سقيا لانك اذا قلت قام الازيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد قطعا وقربة لخصوص جماعة من الناس من جعلهم زيد متفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفعول اصلا في الكلام الموجب فينبغي ان يشترط غير الكلام الموجب (مثل ما ضربني الازيد) والشرطان قد وجدا فيه (اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الازيد) لان معناه ما ضربني احد الازيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة (بخلاف) ما اذا كان الكلام موجبا نحو (ضربني الازيد) لما مر ان معناه ضربني كل احد الازيد قائم يضربني هو فقط وهذا المعنى لا يصح لانه اذا لم يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا لمكان الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص (الا ان يستقيم المعنى) مستنى من فحوى الكلام السابق اي لا يرب المستنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجرف في الكلام الموجب حال كون المستنى منه غير مذكور في جميع الاوقات والوقت استقامة معنى ذلك الكلام فنحن نرب المستنى على حسب العوالم في الكلام الموجب ايضا والحاصل ان اعراب المستنى على حسب العوالم في كلام غير موجب كثير بخلاف اعزاه في الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد الا (بان يكون الحكم بما يصح ان يثبت) اما من الثبوت مبنى للفاعل او من الاتيان مبنى للمفعول

الاخبر وان كان لشد شائبا
بالفام فمن سبق الطن
الذي لا يليق بالكلام ولك
التمجيد معنى قوله خاصة
التمجيد بالخاصة من
غير ان تقول بالباء بالخاصة
في حق وذلك من جهة
او هام القائل لظهور ان
هذا القول استثناء من
الحكم المتقدم ولا يمكن
النسب الى ما ذكره من
اسرني لانه لم يبق شيء
من التعرض لدخول
حروف النداء باسرها
على ما بدلت عليه احدها
وتكون الهمزة في باب
النداء واصل حتى قال
وقالوا بالباء خاصة بالنسبة
الى هذه الامور الثلاثة
على انه قد عرفت فنه
بأشتر الكاي واية في هذا
الحكم اعني النداء بكلمة
بأدون غيره من بين تلك
الحروف فاقول بعد ذلك
بان المراد من هذا القول
النسب على اختصاص لفظة
الجملة بالاختصاص كما يابها
ليس الا من باب التناقض
وتكون الهمزة فيها همزة
القطع ليس مقطوعا به
بحيث لا يمكن غيره بل
يجوز الوصل ايضا قال
والاكثر في الله قطع
الهمزة وذلك للايدان من
اول الاسم ان الالف
واللام خرجا كما عا عليه
في الاصل وصار كغيره
الكلمة حتى لا يستكرو
اجتماع باد اللام فلا كانا بها
على اسهلها القسط الهمزة
في الدرج اذ همزة اللام

(على سبيل العموم) بان يوجد ذلك في كل فرد وتوع الاوعا واحد (نحو قولك كل حيوان)
وعرفه بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة (يحرك) من التحريك (فكلا الاسفل) وهو
الشيء يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل (عند المضغ) يقال مضغ الطعام اذا لكانه
في فم الباطن والفين المعجنتين وبابه نصر وقع (الاتساع) والحكم تحريك الفك الاسفل
عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مشدودة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما
يصح ان يثبت فيه على سبيل العموم لا ما نحن فيه ويضم منه مثال المستثنى الفرغ لصحة ثبوت
الحكم على سبيل العموم والاتساع دابة توجد في جميع النبل الامن مدينة اسبوط وهي فوق مصر
باني عشر فرسخا وتحتها مثل ذلك فهذا الموضوع لا يدخله تمساح لانه قد طلعت الفلاسفة
التقدمون خيفة منهم على اهل مصر لانها كانت تضرهم غاية الضرر وحينما جاوز التمساح
هذا الموضوع مات وتحول على ظهره يلمبه الصياد كذا في عجائب الخلق (او يكون
هناك) اي في الكلام (قريبة) اي علامة ظاهرة (دالة على ان المراد بالاستثنى منه) الذي
هو غير مذكور في الكلام لاسر ان اعراب المستثنى على مقتضيه العامل مشروط بان يكون
المستثنى منه غير مذكور (بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا) اي جزما بلا شك لصب على
الغير (مثل قرأت الايوم كذا) فان يوم كذا منصوب على الظرفية بقرأت لانه لا يبعدان
يقرا جميع الايام الا الايام المعلن (اي اوقعت القراءة) اي صدرت من القراءة (كل يوم)
بحث لم يترك يوم (الا يوم كذا) اي الايام الجمة متلاحبة وقع فيه الترك (لظهوره) اي
النشان (لا يريد التكم) بهذا الكلام (جميع الايام الدنيا) لانه يعلم جزما انه ليس في وسعه
ذلك لان بعض ايامها قديمى وهو غير مخلوق وبعضها قديمى وهو صبي وبعضها سابق
هو ليس بمراد لان مراد التكم اياما لقراءة في الايام الماضية لا الانية والحاضرة ويريد
ايضا ان قراءة مستمرة متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينهما فصل وهذا المعنى لا يتأتى
في الايام الانية (بل) لا يريد بكلامه هذا هذا الا (ايام الاسبوع) بضم الهمزة وسكون السين
المهمل جمع سبع يضم السين وسكون الباء الموحدة من تحت واحد من سبع بفتح السين
وسكون الباء يقال له بالفارسية هفتة يعنى قرات اربع كنيمة در هفتة يك لكن يك روز ازان
هفتة قرات اشاع غنى كنيمة لاجمع سبع بفتح السين وسكون الباء يعرف بالتأمل (او)
ايام (الشهر او مثل ذلك) اي ادى منها مثل خمسة عشر يوما او عشرين يوما او ستة ايام او
خسة ايام او اكثر من الشهر مثل شهرين او ثلاثة اشهر او اربعين يوما او خمسين او ستة
اوستين او غير ذلك مما يمكن اعتباره (ولقاتل) خبر مقدم (ان يقول) مبتدأ كالا يستقيم
المعنى (الجار والجرور متضمن معنى الشرط لان لفظة ما تكون للشرط نحو ما صنع اصنع
واذا ركبت مع الكاف تضمنت معنى الشرط تقدير الكلام ان لم يستقيم المعنى (على تقدير
عموم المستثنى منه في) الكلام (الموجب في بعض الصور) مثل ضربى الازيد وكذا حالة
النصب والجر ولذا لم يقع المستثنى الفرغ في الواجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا المعنى

المعرفة همزة وصل وحكى
ابو علي يائه بالوصل
على اصل وكيف يتصور
نصب الكلام والاعراض
على من لم يسلط هذه
الطريقة الباطنة بعد نصر
بح صاحب بانه غير لافادة
اختصاص عدم توسط
المهم بلفظة الجلالة فانه قال
في الفرج وقالوا بالله خاصة
فادخلوا على الاسم وان
كان في لام التعريف اما
لانها منزلة منزلة الاصل
لزمها وهو ضما
عن الهمزة التي هي فالان
اصلا لانه فقلت حركة
الهمزة في اللام وحذفت
فصار اللام ادموا اللام
في اللام فصاروا اللام
النداء اكثر فيه اكثر من
غيره فحذف بحذف
الوصلة اولانهم كرموا
ان ياوا باسمهم بطرفة
على الباري سبحانه اولان
اطلاق الاسماء يتوقف
على الاذن ولم يحمى اذن
ابا وهذا حق يصح ان يقال
يا اياه الله يا هذا الله هذا
كلامه بظهر سقوط قوله
ولك ان تجعل الخ على انه
فاسد في نفسه فاسد (قوله)
وبنم الثاني التاكيد للشرط
قبل ولم ينون لعدم
انصرافه ولكونه مؤنثا
بتأويل القليلة او لكونه
محملا واقضى الشرط متضمن
الشرط عدم صرته فلم
يصرف بسبب واحد وهو
الطبية كما هو مذهب
الكوفيين هذا ما يمكن ان
يقال ولما مائل الشيخ

دخول الفاء في قوله (فريما) التحفيف والتشديد وما كانا وقد دخلت وب الفعل (لا يستقيم
 المعنى) أى معنى الكلام (على تقدير عموم المستثنى منه في غير) الكلام (الموجب) أى بعض
 الصور (أيضا) أى كالأستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الكلام الموجب (نحو)
 مامات الازيد) اذ لا يصح ان يقال مامات احدا ومامات كل احدا الازيد وهو ظاهر اذا
 كان الحال والشأن كذلك (فينبئ ان يشترط في غير) الكلام (الموجب ايضا) أى كاشتراط
 في الموجب (استقامة المعنى) أى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبئ ان قول
 ويرب على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو في غير الموجب وان يستقيم المعنى حتى
 تكون القيود ثلاثة (وايضا) أى كاوردها السؤال يراد ايضا (لا يصح مثل قرات الايوم
 كذا الايام تخصص اليوم) المستثنى (ايام الاسبوع) الباء هنا دخلت على المقصور عليه
 يبنى مثل ان يقال قرات كل يوم من الايام الاسبوع الايوم كذا (مثلا) قد سبق وجه اشتباه
 مثلا (فيجوز مثل هذا التخصيص في) نحو (ضربى الازيد) وذلك التخصيص يكون
 (بان يخص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين) يبنى يكون المستثنى منه عاما لكل
 واحد من جماعة واحدة فقط ويستثنى منه زيد الداخل في تلك الجماعة (اذا كان هناك) أى
 عند الاستثناء من الكلام الموجب (قرينة) حالة دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول
 المضروب حال الشكاية ضربى الازيد فان حاله يدل على انه لا يريد كل احدا عما يلزمه من
 اللمحة الغائبة او من القرينة او نحوها فيكون التقدير ضربى كل واحد من محلة كذا الازيد
 ومقابلة كقول المضروب لمن قاله من ضربك من محلة كذا ضربى الازيد أى ضربى
 كل احده تلك اللمحة الازيد اذا عرفت هذا (فلا فرق بين هاتين الصورتين) أى بين قوله
 ضربى الازيد حيث لا يجوز وبين قوله قرات الايوم كذا فيجوز (في كون كل واحد منهما
 جائزة مع القرينة) الدالة على جوازها (وغير جائزة بدونها) أى بدون القرينة الدالة
 على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجدت قرينة تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل
 فيه المستثنى قطعاً جائزة سواء كان الكلام موجبا او غير موجب (واجيب) على الاعتراض
 الاول (بان المستثنى) في بناء الاحكام ونصب الدلائل في هذا الفن (هو الغالب) يبنى (والغالب
 في الايجاب) يبنى اذا كان الكلام موجبا (عدم استقامة المعنى عن العموم) أى على كون
 المستثنى منه عاما لان الايجاب لا قبل العموم ما لم تكن قرينة ولا يقتضى التكرار ولا
 يستوعب الزمان (و) الغالب (في النفي عكسه) يبنى الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير
 عموم المستثنى منه (لاشتراك جميع افراد الجنس) المراد بالجنس هنا الجنس الاسفل
 كالانسان لان الاجناس اربعة على ما بين في كتب المنطق الجنس الاسفل كالانسان والجنس
 الوسط كالحويان والجنس الاوسط كالجم والجنس الاعلى كالجواهر (في انتفاء) متعلق
 بالاشتراك (تعلق الفعل بها) أى تلك الافراد أى لان كون جميع افراد الانسان مشتركة
 في تعلق الفعل بها فنيا (ومخالفة) عطف على اسم أى ولان مخالفة (واحد) أى فرد

الرضى نحو ان التأكيده
 القفطى في الغلب تكرير
 القفطى الاول بلا تغيير ولا
 خاتمة حكمه حذف تنوين
 الاول الاضافة كقول
 تنوين لجماء الثاني بلا تنوين
 وان لم ينف ولا وجه
 لاختيار ما اختاره واستناد
 ذلك الى الرضى فان الاول
 مما ينف الى الثاني
 هو القول المول عليه غير
 ان الرضى يقول فيه
 بالاعلية للمسبق من قول
 روبة وغيره يقولون
 بالوجوب ويحملون قول
 روبة على الشذوذ قال
 الحسن في الصرح اما الضم
 فظاهر لانه مضاف مفرد
 واما النصب فعلى وجوب
 احدهما ان يراد به الاول
 اضافته الى عدلى المذكور
 احراما اكد التأكيده
 لتعني بلفظ تيم الثاني
 ان التأكيده القفطى باق ولا
 غير مقابلة ولا ما بعده مما
 كان عليه لذلك على منصوبا
 على حاله وذكر الى الوجه
 الثاني ما ذكره الشارح
 قدس سره من حذف
 المضاف اليه اول استثناءه
 بذكره اخرى (قوله)
 وذلك مذهب سيبويه قيل
 المذهب لاستناده وهو
 الجليل وهو تابع له فيه
 وليس بذلك فان المهور
 نسبة ذلك القول الى
 سيبويه وقد صرح الرضى
 وغيره بان ذلك مذهب
 سيبويه ولم يشرعوا
 لتفصيل لم قال الحسن
 في الايضاح وهو مذهب

واحد (اياها) اى افراد الجنس (في ذلك) متعلق بالخالقة اى في انتفاء تعلق الفعل بها (مايكثر ويقلب) عطف تقدير خبر ان قوله مايكثر مثل ماضى بنى الازيد فانه تعلق الضرب بكل واحد انتفاء وتعلق بواحد معين منه وهو زيد مثلاً شوباً يبنى ان يكون الفعل منفياً عن كل واحد بحيث لم يثبت ويكون مثبتاً على واحد معين هو زيد كثير وغالب هو ظاهر ومثله ايضا ما رأيت الازيد وما سرت الازيد (واما اشتراكها) اى اشتراك جميع افراد الجنس (في تعلق الفعل بها) اى تلك الافراد شوباً (ومخالفة) عطف على الاشتراك (واحد) من تلك الافراد (اياها) اى الافراد (في ذلك) اى في تعلق الفعل (فما قبل) ألفاء جواب اما والجار والجر وخبر (كفى المثال المذكور) في المتن من قوله قرأت الا يوم كذا لان تعلق القراءة فيه بجميع افراد الجنس وهو هنا اليوم وافراده كل واحد منه حيث وقعت فيه ولكن لم تتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (وبان الفرق) عطف على قوله بان المتبر باعادة الجار اشارة الى انه جواب للاعتراض الثانى بقوله وايضاً لا يصح الخ ببنى واوجب عن الاعتراض الثانى وهو قوله وايضاً لا يصح الخ بان الفرق (بين قوله قرأت الا يوم كذا) الذى ذكر في المتن مثال لاستقامة المعنى (و) بين قولك (ضرب بنى الازيد) الذى حكم بعدم صحته (ليس) اى الفرق بينهما شيئاً من الاشياء (الابظهور قرينة دالة على) ان المستثنى (بعض معين من المستثنى منه مقطوع) بالجر صفة سمية لقوله بعض (دخوله) بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير والمجرور للموصوف مثل قولك جاءني زيد عالم ابوه اى دخول المستثنى (فيه) اى في المستثنى من (في الاول) متعلق بالظهور اى في المثال الاول وهو قرأت الا يوم كذا قوله الفرق اسم ان وقوله ليس الابظهور الخ خبره الماسبق لانه لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع والشهر او غير ذلك (وعدم ظهورها) عطف على قوله ظهور قرينة اى ليس الا بعد ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (في المثال الثانى) وهو قوله ضرب بنى الازيد (فلوقام) اى وجد (في المثال الثانى) الذى هو ضرب بنى الازيد (ايضاً) اى كما وجدت قرينة في المثال الاول وجدت في المثال الثانى (قرينة ظاهرة دالة) مضاف اليه لقوله فلما ظهرت اى صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى (بعض معين) من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (كما ذاقيل) للشاكي والمتظلم حيث يقول انى مضروب ومظلوم (من ضربك من القوم) على ان يكون اللام للمعد الخارجى بقرينة شكواه وتظلمه بحث يكون المستثنى داخلها فهم ولذا قال الشارح (اى القوم الداخل فيهم زيد) مرفوع على انه فاعل لقوله الداخل (قلت) في جواب (ضرب بنى الازيد) اى ضرب بنى كل واحد من القوم الداخل فيهم زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضرب بنى الازيد فانه لم يضرب بنى (الظاهر) بناء على الدوال المحقق (ان ذلك) اى قوله في جوابه ضرب بنى الازيد (ايضاً) اى كان قوله قرأت الا يوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال (ما يستقيم فيه المعنى) واما قال بالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب (لكن) اى الا ان

سبويه والحليل وح قول ان المتعارف بينهم نسبة الاقوال التى قال بها سبويه اليه والتصريح بانه مذهبه وان كان الحليل سبق فيه وذلك لان اعتناهم به اكثر من اعتنائهم به (قوله) على ايام المغيرة بال حذف او قل قبل هذا عبارة الرضى حيث قال لتدل الشهرة على الياء المتغيرة والمحدوف لم قبل وهو الاول لانه لا يسمى المحدوف متغيراً وانت خبيراً بان المتأخر قدس سره اى بعبارة الرضى يبينها قال وهذا ان الوجوه لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء التكميل بل الى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المتغيرة بالحذف او القلب فلا تقول باعدو وباعدوا هذا كلامه والتفسير كذلك ليس بمستقيم فان الياء المتغيرة تفعل المحدوفة ضرورة متغيرة صورة الحذف صورة الذكر فلا يصح جعل الحذف قسماً لتفسير (قوله) (وبكون المنادى المضاف الى ياء التكميل) بالهاء في هذه الوجوه كلها وفقاً قبل جعل بالياء متعلقاً بكون يكون الجملة عطفاً على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين فيبدى العبارة وجوب الهاء

في الوقف والوجوب
ليس الامع الا ان وما
الوقف على غلام يسكون
الباء فيكون اجود
وبجوز بحذف الياء
واسكان ما قبله واذا
وقفت على غلام بالفتح
يجوز الياء واسكان
فالاولى ان يكون وبالهاء
عظما على محذوف اي
بلا هاء وبالياء وفقا
فيكون في حين الجواز الا
انه يجب ان يجعل الجواز
على ما يتبدل الوجوب
للاشكال بيا فلامه
واللطف في هذه الصورة
انما يتصور على الجملة
القطعة اي المضاف الى
يام التكميل يجوز فيه كذا
ويكون بالهاء وقفا وانه
اراد بالخبر لغة الجملة
القطعة وبالجملة الاسمية
مجموع قوله والمضاف الى
يام التكميل يجوز فيه ان
لكنه غفل عما فيه من
يكون الكلام ح ظاهرا
في وجوب الهاء وتسميته
عد الوقف وهو لا
يجري في الكل وعلى
ما اختاره من سكون
المطوف عليه محذوفا
لا يلزم ذلك بل اللازم
ح الجواز على ما قبل
الاستناع لكن فيه ان
ذلك انما يرتكب اليه
اذا ثبت جواز الوقف
بالياء في الكل وفيه نظر
والظاهر من كلام المص
في النسخ انه اراد بقوله
وبالياء وفقا ان يكون
خبر مبتدأ محذوف

(الغالب) مثل في هذا المثال (عدم وجودان قرينة كذلك) اي قرينة مقالية تدل على المستثنى
بعض معين معلوم دخوله في المستثنى منه قينا (في) الكلام (الموجب) والبناء على ما هو الاصل
وهو عدم وجود القرينة هو الاول (والغالب فيه) اي في الكلام الموجب (عدم استقامة المعنى)
على تقدير عموم المستثنى منه والغالب في النفي الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه ولذا اشترط في الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل
وهو الاستقامة وعدمها غالبا ولما بين ان استقامة المعنى في الموجب شرط لان يكون المستثنى
معربا على حسب العوامل دون غير الموجب اراد ان يوضح هذا الشرط فقال (ومن ثمة)
متعلق بقوله لم يجز (اي ومن اجل ان) المستثنى (المفرغ) اي المفرغ له لما سبق انه كان من قبيل
الحذف والايصال (لا يكون) اي لا يوجد (في) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام
غير موجب (الان يستقيم المعنى) اي الا بشرط استقامة معني الكلام فانه حينئذ يقع المستثنى
المفرغ في الموجب (لم يجز) توسط لابين اسم الافعال انقصة التي هي مصدرية بحرف النفي
وبين غير هاء مع بناء العمل فيهما رفعوا نصبا (مثل ما زال زيد الاعلام) وما برح زيد ا مقبا
وماضي وعمر والاسفار وما انك زيدا قائما (اذ معنى) اي لان معنى (ما زال) اي الفعل الذي
في اوله حرف النفي (ثبت لان في النفي اثبات) لان زال واخواته معناه النفي مثل امتنع وعدم
ومات غير هاء وفي النفي اثبات فيثبت لان معنى مامات زيد ثبت وجوده لانه اذا كان في الكلام
قيد يكون النفي متوجها اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجد في اصل الفعل نحو ما ضرب زيد ولما
توجه النفي ههنا الى النفي وفاء في اصل الفعل وهو التثبوت فيكون معنى ما زال واخواته ثبت
ودام (فيكون المعنى) اي معنى ما زال زيد الاعلام (ثبت زيدا دائما) اي حال كونه دائما مستمرا
(على جميع الصفات) سواء كانت متعاقبة او غير متعاقبة مذهبها (الا على صفة العلم فلا يستقيم)
هذا المعنى لانه محال لانه لا يمكن ان يجمع الصفات كلها في زيد لكونها متعاقبة كالقيام والقعود
والحمر والسود وغير ذلك (وقال الشارح الرضي) في هذا المقام التوجيه وتصحيحه (يمكن)
ان يحمل الصفات المستثنى منها العلم (على ما) اي على صفة (يمكن ان يكون زيد) اسم يكون
(عليها) الجار والجر وخبرها والضمير المحرور راجع الى الموصول بتأويل الصفة وحمل ان
يكون فاعل يمكن وهي صفة ما وصلها (عملا يتناقض) بيان لما في قوله على ما يمكن اي من الصفات
التي لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها في شخص واحد (ويستثنى من جعلها العلم) كما قال
ثبت زيدا قائما على جميع الصفات المثبتة فيها يعني من الصفات التي لا استحالة في اجتماعها
في محل واحد في وقت واحد ا على صفة العلم فتيها على كمال حقها وبلادته (او يحمل)
عطف على يحمل اي او يمكن ان يحمل (ذلك) اي مثل ما زال زيد الاعلام (على المبالغة
في نفي صفة العلم) عن زيد اي مبالغة فوق ان قال امكن في زيد ان يجمع جميع الصفات
المتعاقبة والمضاد بعضها البعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه (كأنك قلت) الخطاب متروك
من ان يكون لمعين صرف لكل من يخاطبه كقوله تعالى • ولوترى اذ وقفوا على النار

تقديره وهو بالهاء وقفا
 على ان يكون الضمير
 واجبا الى ما قبله وهو
 فلا حاشا به الحكم غيره
 من الوجوه الثلاثة لعدم
 تعيين الهاء فيها وتبين
 هنا انه قال فيه بعد قوله
 والما اذا لم من الباء
 الفاعل انما اخف والما في
 الهاء لبيان الالف ولم
 يتعرض لتبريد ذلك وهو
 المقصود من كلام الر
 محذرى ايضا حيث قال
 وفي الوقت يراه وبيا
 غلاما مقصرا على هذا
 القدر والآخر ايضا حل
 كلام المص على ذلك دون
 ما ذهب اليه الشارح
 من التعميم لكل حيث
 قال واذ اقول بالهاء
 وقفا اذ اولفت على بالهاء
 في الهاء لبيان الالف ثم قال
 واذ اولفت على بالهاء
 يسكون الباء وصلا
 فالوقت عليها بالسكون
 اجود ويجوز مدحها
 واسكان ما قبله اذ ذلك
 على مذهب من وقف
 على التقاضي باسكان
 الضاد واذا اولفت على
 بالهاء فتح الباء وصلا
 جازا لا سكا ن الوقت
 وجزا لما في هاء السكت
 مع ابقاء الفتح هذا كلامه
 وهو صريح على حل عبارة
 الحق على الوجه الرابع
 من تلك الوجوه خاصة
 وعدم جواز الوقت
 بالهاء في الباقي الا في
 الوجه الاول وذلك
 الاية الى رحمان

في قول اي ايها الخاطب (امكن ان يحصل فيه) اي في زيد على سبيل الفرض والتقدير
 (جميع الصفات) الغير المتقابلة والمتقابلة التي يستحيل اجتماعها في محل واحد (الاصفة
 العلم) اي بالصفة فوق ان قال مثل هذا الكلام في حقه لانه يمكن ان تجتمع الصفات المتقابلة
 المستحيلة الاجتماع ولا يمكن ان يوجد شيء فيه العلم انتهى كلام الرضى ههنا (وعلى
 التقديرين) متعلق بقوله (يتدرج) اي يتدرج يعني ويدخل قوله ما زال زيد اعلما على
 التقديرين اي التقدير الاول والتقدير الثاني (في صورة الاستقامة) اي استقامة المعنى
 ولا يخفى (اي لا يكون خفيا) (على المتعطين) اي المتفكر مجودة عقله وقوة كانه (انه) اي
 الشأن (يمكن بمثل هذه التأويلات) اي بهذين التأويلين الذين اوردهما الرضى واما لهما
 واما قال هذه التأويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لا يخفى في ما قبله الرضى بل يجوز ان
 يأول بتأويلات اخرى (ارجاع) بالرفع فاعل يمكن وهو خبر ان ذمى مع اسمها وخبرها
 في محل الرفع على انها فعل قوله ولا يخفى (جميع المواد الابحائية) اي جميع الامثلة التي
 تكون موجبة غير سالبة (ولا في معناه) (غند) ارادة (الاستثناء الى صورت الاستقامة) اي
 استقامة المعنى في الوجوب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد المستثنى المخرغ في
 كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب او موجبا فلما يصح قول المص بل قول النحاة
 في هذا الواضع وهو غير الموجب (كما يقال) بناء على التوجه الاول (مثلا في قولك
 ضربني الازيد المراد منه من يتصور منه الضرب من ماركك) بيان من يكون التقدير
 ضربني كل احد ممن يتصور منه الضرب عن ظرف الازيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال
 وغيره (او المقصود) عطف على قوله المراد (منه) اي من قولك ضربني الازيد بناء على
 التوجه الثاني (المبالغة في غلو) بضم الفين المعجمة مصدر غل غل غل دخول مضاف الى
 فاعله وهو (المجتنبين) بمعنى الكثرة اي غلبة المجتنبين وكثرة من بحيث لا يمكن احصاؤهم
 (على ضربك) متعلق بقوله المجتنبين وفي بعض النسخ على ضربني بالاشارة الى الياء دون
 الكاف فالصواب ههنا الياء لان اول الكلام وهو ضربني بالياء فيكون التفسير مناسباً
 للمفسر بالفتح فالحق ما قاله المصنف انه لا يلزم ان تكون استقامة المعنى شرطاً في غير الموجب
 واما في الموجب فيجب ان تكون استقامة المعنى شرطاً لمصح الكلام بظاهره وبمحصل
 المرام ولما بين اجمالاً في القسم الثاني من المستثنى ان البديل هو المختار لماسبق اراد ان
 فصل المواضع التي يتدرج فيها البديل حلا على لفظها بل يكون البديل حلا على المحل عملاً
 بالمختار الا انه فصل بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة
 المعرب على حسب العوامل وتكون الاقسام الثلاثة للمستثنى متوالية بلا فصل بينهما
 فقال (واذا لم يرد البديل) اي امتنع ان يجعل المستثنى بدلاً (من حيث حله) اي حل
 البديل الذي هو المستثنى (على اللفظ) (اي) على (لفظ المستثنى منه) اي على اعرابه
 الملقوظ او المقدر (فصل الموضع) (اي يحمل) (المستثنى البديل) على موضع المستثنى

منه) اى على محله (لا على لفظه) اى لا يحتمل المستثنى على لفظ المستثنى منه اى على
 اعرابه اللفظى او التقديرى لانه معتذر بل يحتمل على اعرابه المحلى ويجعل بدلا منه
 (محلا للختار) وهو البديل بناء (على قدر الامكان) اى على ما يمكن وهو الاعراب المحلى
 لان اللفظى او التقديرى معتذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون محلا لغير الختار لان الختار
 مادام يكون محكنا لا يصار الى غير الختار وذلك المعتذر في اربعة مواضع ذكرها المصنف
 بالاشارة الا انه جعل القسمين المحرورين عن الاستقراطية والمحرورين بالباء الزائدة قسما واحدا
 لكون الجارفيهما حرفا زائدا وجعل الاقسام ثلاثة واورد لكل واحد منها مثالا الاول
 ما اذا كان المبدل منه محرورا بمن الاستقراطية (مثل ما جادنى من احد الازيد) فان
 لاحد حالين حال لفظه وحال محله والاول محرور بمن والثاني مرفوع على انه فاعل جاء
 (فزيد بدل مرفوع) لفظا (محمول على موضع احد) اى محل احد لما قلنا ان محله رفع
 على انه فاعل جاء (المحرور) لفظا (محمول على لفظه) اى على لفظ احد لان البديل
 من لفظه معتذر لما سيجي (و) الثاني ما اذا كان المبدل منه فيه مبنيا لفظا ومنصوبا محلا
 بان يلى لا التبرئة نكرة مفردة او مضافا ومشبهاه (مثل) (لا احد فيا) (اى في الدار)
 فان لاحد في المثال ثلاثة احوال حال لفظه وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه
 على ان يكون اسم لاو محله البعيد وهو الرفع بالابتداء والمراد بالحل هنا وهذا المحل
 الثالث لان لفظه ومحله القريب في التمدد ريبان لما سياتي (الاعمرور) (فمرو) في هذا
 المثال بدل مرفوع (محمول على محل احد) وهو المحل البعيد (لا) منصوب محمول
 (على لفظه) او محله القريب (و) الثالث ما اذا كان المبدل منه فيه خبرا وما لا المشبهين
 بليس (مثل) (ما زيد شينا) فان لشي حالين حال لفظه وهو النصب بماو محله وهو الرفع
 بالابتدائية (الاشي لا يبا) مبنى للمفعول من عأيا مثل قرايقرأ وباء قطع و (و) ثانيا
 (اى لا يتبدل) مبنى للمفعول (فتي) بدل (مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على
 لفظه) اى لفظ شيئا لان المحل على اللفظ معتذر (وقوله لا يبا بليس) موجود (في كثير من
 النسخ) سبق قصير قوله النسخ لانه لا حاجة اليه لان المقصود منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى
 يرد انه اذا لم يوصف به يلزم استثناء شي من نفسه وهو غير جائز ولانه توافق اخواته اذا لا
 قيد فيها (وعلى ما وقع في بعضها) اى بعض النسخ (فهو) مبتدأ (صفة شئ المستثنى) خبره وعلى
 متعلق بالخبر اى قوله لا يبا صفة شئ المستثنى بتاعلى ما وقع في بعضها (قبل) في توجيهه
 (انما وصفه) مع انه لا حاجة اليه لما ذكرنا (ثلا يلزم استثناء شي من نفسه) استثناء
 نفس الشئ بحيث لم يبق بعد التثنية شئ في محله وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء
 ان يبقى بعد التثنية شئ في محله سواء كان اقلا واكثر او مساويا لما سبق وهنا لم يبق شئ
 بعد التثنية فيه اذ لا يصح ان يقال فلان على مائة الامانة واما اذا وصف بكون الشئ مخصوصا
 بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام كما قال ليس فلان على مائة الامانة جيدة (ولا يخفى انه)

الاسكال حيث انه
 اولاً وانما هو كذلك
 لان الوقف بالهاء على
 مامو الصحيح لا يكون
 الا عند افتتاح ما قبلها كما
 وقف عليه ان شاء الله
 تعالى (قوله) بابدال
 الياء بالياء بتقديم
 التثنية على الفوقانية
 وحل فكس ذلك باءه
 ان الباءة لا يبدال وهو
 اعاد على المتروك
 وليس بذلك قال
 الجوهرى وابدلت الياء
 بغيره وابدل الياء
 بغيره وبدا به اذا
 اخذه مكانه وابدال
 قوم من الصالحين
 لا تحل الدنيا منهم اذا
 مات واحد يدك الله
 مكانه با آخر فحذرو انما
 طوت الناء فيما لكونها
 من الناء كفاء بت
 واخذت من الواو لكنها
 توقف عليها بالياء بخلاف
 تاء اخذت لان اصل هذه
 اصلها واصل تلك زائدة
 وفتقران مكذبا ليل وفيه
 نظرا لانه توقف على ظنة
 وقرعة بالياء فالصواب
 ان يقال لكنها توقف
 عليها بالياء بخلاف تاء
 اخذت وبنت لا فتتاح ما قبلها
 والراء يقف عليها بالياء
 لا الياء لانه لفتاح الحذف
 كال اخذت وبنت قال
 الرضى والاولى الوقف
 بالياء لا فتتاح ما قبلها كما
 في ظنة وقرعة بخلاف تاء
 اخذت بنت فن وقف
 عليها بالياء كفتحات مامو

اي الشان (لوجعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه) المستثنى منه (صفة) مثل اى يكون عظميا او كريبا او شرها او غيرها من الصفات (غير الشبهة الاولى) يزيد عليه صفة غير الشبهة حتى يكون له شبيهه فقط فيكون الشئ الاول بهذا الاعتبار عاما (وخص المستثنى بما) (اي بشئ (لا يزيد عليه غير الشبهة) فيكون الشئ الثاني بهذا الاعتبار خاصا داخلا في الشئ الاول لان الخاص يكون داخلا في العام فيجوز استثناءه منه كما في قولك لفلان على مائة درهم فانها عامة لان تكون جيدة وورديته ومتوسطة وتكون غايه عنها الامائة وازدت بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا اعتبارا استثناء المائة الثانية من الاولى (لكن) هذا الاعتبار (ادق) لانه لا يطلع عليه ولا يفهمه الا اولو الالباب (والطيف) لانه المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطيف والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورا بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب مثل ما زيد وليس زيدا وهل زيد بشئ الا شيئا على ما فهم من الرضى ولما فرغ من تعداد الصور التي يتعذر البديل فيها من لفظ المبدل منه اراد ان يبين عليها على ان يكون النشر على ترتيب الف و بين الشارح ايضا ما يتعلق به حرف التعليل فقال (واما تعذر البديل) (حلا) (على اللفظ) اى على افظ المستثنى منه (في الصورة الاولى) من الصور المذكورة وهى ما كان المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر يعنى بن الاستقرائية (لان من) (الاستقرائية) قيد من الاستقرائية فيكون المثال لما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزداد في الاثبات عند الاخفش والكوفيين ايضا الا انها في الاستقراق (لا تزاد) (اتفاقا) اى باتفاق النحاة (بعد الاثبات) (اى بعد ما صار الكلام مثبتا) فيه اشارة الى ان همزة الفعل ههنا للصيرورة مثل قولك امضى الرجل اى صار ذا ماضية (لاستقراض النفي) الذى هو فى ما جادى (بالا) لان الا وضعت لان تعجز ما بعدها مخالفا لما قبلها نفيًا واثباتا يعنى ان كان ما قبلها متنيا يكون ما بعدها مثبتا وان كان مثبتا يكون متنيا وهما ما قبلها متنى فتكون لاثبات ما بعدها ينقض النفي الذى فيها قبلها وعلى قوله لا تزاد بعد الاثبات يعنى بين وجهه بقوله (لانه) اى لان من الاستقرائية تزداد فى الكلام الغير الموجب يعنى المتنى (لتأكيد النفي) لان النفي يستوعب الازمان والاستقراق ايضا يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستقرائية تأكيد النفي المستغرق (ولاننى) حاصل (بعد الانتقاص) اى بعد انتقاص النفي بالحق يؤكد بن الاستقرائية (فلو ابدل) (المستثنى على اللفظ) اى حلا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر (وما جادى من احدا لا زيد بالجر) اى بجر زيد حلا على لفظ احد (لكن) هذا القول اى المستثنى (في قوة قولنا جادى من زيد) لان البديل يكون يتكرر بالعامل اى عامل المبدل منه والعامل فى المبدل منه لفظه من فيلزم تكرارها مع ما قبلته به فيكون التقدير ما جادى من زيد الاجادى من زيد (فلزم زيادة من فى الاثبات وذلك) اى زيادة من فى الاثبات (غير جائز) لما سبق انها انما تزداد لتأكيد النفي يعنى يستغرق النفي جميع افراد المتنى مثلا اذا قلت ما جادى من رجل فشاء ما جادى من واحد الى اقصاء ما لا يمكن نفي لم تزد لعدم

وقف بالهاء كتبها هاء لان وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف (قوله) او مكسورة لتاسية الياء قبل الياء لتاسية الكسر والواو عليها بل تناسل بها انما تناسل الكسر قبلها فالواو انما حال لمسا بدل بالتاء الباء فانقضت كسائر ما أتت التانيث فنع ما قبلها انقل اليها الكسر الذى هو مفتضى الياء محفوظ بعد حذف اللام لانه عليها ولا يفتنى بطلانه فان تاسية الياء الكسرة اصر مقطوع ولا يراها طيبة الياء وهذا مما لا قبل بخلافه وبه وجه النص فى الفصح حيث قال وما ابت واثمت بقلب الياء تله على غير قياس وكانت مكسورة لانها بدل من حرف تاسية الكسرة ومفتوحة لانها بدل من حرف يفتح هذا كلامه واما قول طي القائل فى هذه الورقة من قولهم فى بعض المواضع وكسر ما قبل الياء لتاسية الكسرة الياء فانما قى ذهنه الى ان المراد بالكسرة لتاسية لها هى كسرة ما قبلها كما يفهم من قوله وانما تناسل الكسر قبلها ولم يدركون المراد ان تاسية ذلك الحرف لتلك الحركة ذهت الى تبديل حركة

مأقلمها بها والعجب
انه لتلك من قوته
وعفوف بعد حذوها
للدلالة عليها انه لو لم
يكن المناسبة تامة بين
الباء ومطلق الكسرة
لا حصلت هذه الدلالة
وما أتى به من الوجه
فقط تسليم محتمل اعلم ان
كان الكسر مقصورا
عليه والواقع خلافه
(قوله) فانهم يقولون
بنت ام وبنت عم على
الوجه اورد عليه انه
لو كان اعتبار الاختصاص
بالنظر الى الام والعم
دون المضاف لا فادت
العبارة جواز يا غلام
يا غلام عم فالوجه ان
يعتبر الاختصاص بالنظر
الى الجريئين جميعا ويعمل
المؤنث داخلا تحت ذكر
المذكر كما شاع (قوله)
وقالوا يا ابن ام ويا ابن
عم الخ قبل الاخصر
الواضع وقالوا يا ابن ام
ويا ابن عم خاصة مثل
باب يا غلامي وقضا وما
فيه اطهر من ان يفتي
(قوله) اى واقع في
سمة الكلام يعنى ان
الجواز وفرضي وما يند
بسمة الكلام ليس
مقابلة الضرورة وحال
الضرورة في التنداء معلوم
بالطريق الاولى والواضح
ان الجواز به مطلق و
في غيره مقيد بالضرورة
هكذا قيل ولا يخفى ان
الامر بالعكس (قوله)
اى ضرورة شرعية

الفائدة في زيادتها حتى لو زيدت تكون حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على الحمل ليكون عملا
بالتحتمل بقدر الامكان (و) انما تذكر البديل حملا على لفظ البديل منه (في صورتين الاخريتين)
الاول قوله ولا احد فيها الامر والثانية قوله ما زيد شيئا الا شيئا (لانه) اى الشان
(لو ابدل المستثنى على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه (وقيل) فى كيفية ابداله (لاحد)
فيها الامر بالنصب اى ينصب عمرا حملا على لفظ احد وقيل ما زيد شيئا الا شيئا ينصب
شيئا حملا على لفظ شيئا (لان فتحته) اى فتحة احد وان كانت بنائية الا انها (شبيهة
بالحركة الاصلية) فى حصولها بالعامل وكونها عارضة فكما يحمل على اللفظ فى الحركات
الاعرابية نحو جاء في زيد اخوك كذلك هنا يحمل على اللفظ (لانها) اى فتحته حصلت
بكملة لا فتكون عارضة اذا كان الامر كذلك (فهى) اى تلك الفتحة فى العروض والحصول
(كالنصب الحاصل بالعامل) فكما يحمل على التبع على ذلك التقدير كذلك يحمل على هذه
الفتحة (فلا بد حينئذ) اى حين كونه بدلا محمولا على اللفظ اى على لفظ احد (من تقدير لا)
فى المستثنى المحمول على لفظ احد (حقيقة) تميز من النسبة الاضافة التى فى تقدير لا ليكون
البديل بذكر العامل (او حكما) عطف على حقيقة اكتفاء بمامل البديل منه وانسحاب
اثره على البديل (لتعمل) لفظ لا (فيه) اى فى البديل (هذا العمل) اى البناء ان حمل على
لفظ احد او اذا غير جاز لان المعرفة لا تبنى بعد لان المعرفة لا تقع بعدها الامر فوعة لفظا
على البناء او لتعصب ان حمل على محله القريب وذا ايضا غير جاز لان لا تامل فى المعرفة
للمسبحة واذ لم يحز التقدير حقيقة او حكما لم تذكر الحمل على لفظه او محله القريب لا نحو حمل
لبنى المعمول بلا حامل فوجب ان يحمل على محله البعيد ليكون عملا بالتحتمل بقدر الامكان
(وكذا) اى كالحال فى الاحمال (فى قوله ما زيد شيئا الا شيئا) لانه (لو) نصب
(و) حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه (وهو التى الاول ولفظه النصب لانه خبر ما
وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بالنصب (لا بد حينئذ من تقدير ما) فى المستثنى (كذلك)
حقيقة او حكما (لتعمل) لفظ ما (فيه) فى المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه
وانما لم تذكر ان تعمل بعد الا هذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحمل
على الحمل ليكون عملا بالتحتمل بقدر الامكان (وما ولا لا تقدران) هذا من قيل عطف
معمولين على معمولى عامل واحد بماطف واحد اى ولا ما ولا لا تقدر ان مبنى
للمفعول فى المستثنى المحمول واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل فى المظوف والبديل
مقدر ليكون كل منهما مستقلا كما غير تابع اما فى المظوف فلكون حرف العطف فاسلا
قائما مقام العامل واما البديل فلكونه بدلا مقصودا بالنسبة فكأنها خرجا من حكم التبعية
وفى سائر التوابع العامل فى التوابع هو العامل فى التبع بحكم الاستصحاب فى سريّة
حكم العامل فى التبع الى لانها عين التبع لان التأكيد عين المؤكد والصفة تخصص
او توضح متبوعها وعطف البيان يوضح متبوعه ايضا وذهب بعضهم الى ان البديل

والمعطوف كسائر التوابع في الاكتفاء بمامل المتبوع وسراية حكمه الى التابع اشار
الى المذهب الاول بقوله (حقيقة اذا لم يكن البديل الابتكر العامل) فيه وفي بعض
النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون الذال والصواب هو الاول يرف بالتأمل والالمذهب الثاني
بقوله (او حكما اذا اكتفى) مبنى للمفعول (بدخوله) اى بدخول العامل (على البديل
منه واعتبر) مبنى للمفعول ايضا (سراية حكمه) اى حكم العامل (اليه) اى الى البديل
ولما كان في هذا نوع ايهام لانه اذا اكتفى بدخوله على البديل منه لم يكن مقدرا بينه
بقوله (فانه) اى الاكتفاء بدخول العامل على البديل منه باعتبار السراية (في قوة التقدير)
لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكأنه كان مقدرا (حال كونهما) اى ما ولا (عاملتين)
(في المستحق المحمول على البديل) فيه اشارة الى ان انتساب عاملتين على الحال ويجوز
انتسابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول ثان لقوله تقدر ان على تضمنين
معنى الجهل (بعده) (اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض التثني)
الذى هو علة للمعلما (بالا) لان الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن
ذلك المعنى موجبا للمعلما وهما ليس كذلك (لانهما) (اى ما ولا) (محلتا)
في اسمهما وخبرهما (للتثني) اى لاجل التثني فكان التثني سببا للمعل حتى لو لم يكن
فيهما تثنى لم لعل لانه مدار حملهما على ليس وان (و) الحال انه (قد انتقض التثني)
الذى كان سببا للمعلما ومدار للحمل (بالا) لما سبق انها اذا وقت بعد التثني توجب اثبات
ما بعدها فانتفى السبب والعلة وانتفاؤها يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى مدار
الحمل ايضا (و حيث) اى ولما (تميز في هاتين الصورتين) يعنى في لا احد فيها
الا عمرو وفي ما زيد شيئا الا شيئا (البديل على اللفظ) اى حلا على لفظ المستثنى منه
(محل) المستثنى (محل المحل) اى على محل المستثنى منه ليكون محلا بالاختار بقدر
الامكان وذلك لان التواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى على المبتدأ والخبر
غلبت على عاملها الذى هو المنوى لكونها لفظية واللفظ اقوى من المنوى الا انه
يجوز ان يقدّر عمل العامل المنوى اذا كان اللفظي حرقا لضمفه فى العمل مثل ان
زيدا قائم وعمرو والمطلق على محل اسم لا التبرئة ونفت اسمها على محله (فعمرو)
فى المثال الاول بدل (مرفوع على انه محمول على محل احد) يعنى محله البعيد (وهو)
اى المحل البعيد فى احد (الرفع بالابتداء) لتخصيصه بالموم لوقوعه فى حيزا الذى
مثل ما احد خير منك لما سبق (وثنى) فى المثال الثانى بدل (مرفوع على انه محمول
على محل شيئا وهو) اى محل شيئا (الرفع بالخبرية) انه معمول بالمامل المنوى
لما سبق انه يجوز ان يعتبر العامل المنوى اذا كان العامل الانطى ضميفا بان كان حرفا
(فان قلت لاحد فى هذا المثال) اى فى قوله لاحد فيها الا عمرو (محلان) اعتبارا
للعامل المنوى (من الاحراب محل قريب) بدل من قوله محلان بدل البعض او خبر

بيل ظاهره انه جعل
ضرورة منصوبا على
انه مفعول له وعامله
الجواز فورد ان الجواز
صفة الترخيم والضرورة
اى الاضطراب صفة
التكامل فلم يوجد شرط
نصب المفعول له على
ما سبق وهو المنصور
فيا بين الجمهور قبل ان
السائل فى ضرورة
الترخيم والتقدير ويرحم
فى غير ضرورة وذلك
ان يحمل اللام فى عبارة
الشراح لوقت اى
جايز وقت ضرورة ان
يحمل الاضطراب صفة
الترخيم اى الترخيم فى
غير التصادى والمغ
لاضطرابه الى الوقوع
والاوجه اعمال الفعل
المفهوم من الكلام كما
ذهب اليه الهندي حيث
قال اى فضل الترخيم
فى غير المنادى للضرورة
فيكون مفعوله لفعل
الترخيم دون جوازه
ولقد جوز رفع الضرورة
على انه خبر مبتدأ
محذوف بمحذوف مضاف
هو فى غير المنادى اثر
ضرورة والظاهر من
كلام المن ان المراد
ليس هذا ولا ذلك فانه
قال فى شرح قوله
وترخيم المنادى جائز
وفى غيره ضرورة
يريد ان الترخيم فى
المنادى جائز فى سمة
السكلام فى غير المنادى
انما يكون فى ضرورة

الشر فلي هذا يكون
ظرفا لا مدولا له ولا
خبرا (قوله) او شرط
الترخيم اذا كان واقعا
في الماضي على التقديم
النسائي قيل لم يثبت
الى ارجاءه الى ترخيم
النسائي ح استباحا
لمجلس القمعية لترخيم
النسائي بعد جعل
القمعية في قوله وهو
حذف آخره الى المطلق
الترخيم والاخر كذلك
الا ان ذلك التقديم
مستبعد جدا قالوا
هو الانتصار على الاول
تكريفا واشترطا ولا
خبر فيه لان الكلام
مبني على ترخيم
النسائي فيصح الاكتفاء
ببيانه لا سيما اذا كان
جواز الترخيم في غيره
منبها على الضرورة
فانه مما لا يبال به مع ان
حاله معلوم بالمقابلة
(قوله) امور اربعة
ثلاثة منها معدومة قيل
ثلاثة المدنية رابع
فانهم وهو ان لا يكون
النسائي الذي مع التاء
موقوفا في غير مقام
الحاق الف الاطلاق
فانك تقول فيه يا ضاعا
ترخيه بحذف التاء
وقفت بالف الاطلاق
وليس عن سلامة القوم
اذ لا فرق في هذا الحكم
بين الوقف بالف الاطلاق
وبين الوقف بالهاء
فكما انك ترخيم يا ضاعا

مبتدا محذوف (وهو) اي ذلك المحل فيه (لصبة بكلمة لا) التي لتي الجنس لان اسمها
المبني يكون منصوبا بها عملا (وعمل بعيد) عطف على قوله محل قريب على التوجهين
(وهو) اي المحل البعيد فيه (رفعه بالابتداء) يعني بالعامل المنوي لما عرفت سابقا
(فلم اعتبروا) اي النحاة (حمله) البذل المستثنى (على محله البعيد) وجملوه مرفوعا
(القريب) يعني لم يعتبر المحل القريب وجملوه بدلا منه لانه اذا كان لشي اعتباران قريب
وبعيدا فالقريب هو الاول باعتبار القربة باعتبار المحل على المحل البعيد يكون اعراضا عما
هو الاول والالقي وذا غير جائز (فان) هذا اي اعتبار عمله القريب كاعتبار لفظه غير جائز
(لان محله القريب انما هو) يعني ليس الا (لعمل لافيه بمعنى التي) والحال ان قد انتقض الشيء
بالا) فاذا اعتبر عمله القريب وجعل بدلا منه يلزم ان تقدر فيه حقيقة او حكما كالزباد اذا حل على
لفظه وهي لا تقدر جامعة بعد الانتقاض لفظه وعمله القريب سواء في تمذر البذل ولهذا لم
يعتبروه كاملا يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر عمله البعيد وهذا اي اعتبار عمله القريب (بخلاف عمله
البعيد فانه) اي الشأن (لادخل لعمل لافيه) بل العمل حينئذ ليس الا بالعامل المعنوي
فحمل عليه عملا بالخيار قدر الامكان واعلم انه اذا جعل المستثنى بدلا عملا بالخيار
يكون بدل البض من الكل في هذه الصور كلها لان المستثنى جزء من المستثنى منه
لان التكررة وقعت في خبر الثاني نعمت ودخل المستثنى في المستثنى منه فيكون جزء منه وبدل
البض ما يكون جزء من المبدل منه مثل ضربت زيد ارساه (بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا)
مشتق بالخيار وهو قوله ما زيد شيئا الا شيئا تقديره ومثل ما زيد شيئا الا شيئا حال كونه ملبسا
بخلاف ما اذا كان المستثنى بدلا من خبر ليس التي هي من الافعال الناقصة لاخبر لا قوله
لانها عملتان لتي والا لاكتفى بقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف
لهما حينئذ يكون ليس لا غير واما في الاول فالمخالف حكمونه بدلا
من اللفظ حيث يجب بل يجب ان يحمل على لفظ المستثنى منه ويجعل المستثنى
بالنصب بدلا منه فيكون التقدير ليس زيد شيئا الا كان شيئا لان الثاني لما انتقض بالاق
اصل الفعل وصار ليس بمعنى كان (مع انه انتقض الثاني فيه) اي في ليس (ايضا) اي
كان انتقض في ما ولا (بالا) وعلى الخلاف بقوله (لانا) (اي ليس) قالنا ثبت باعتبار
الكلمة اي كلف ليس (حركات) في اسمها وخبرها (لفظية) (لا لتي) لانها فعل ماض
متصرف بعد تصاريضه على وزن علم لكن اسكن عين قوله بالتخفيف مثل نعم وبئس ومماها
التي وضاعا مثل زال وامتع وفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الافعال المتعدية
فبانقض الثاني الذي ليس سببا لمعملها لانتقض الفعلية فعمل بعد انتقاضه ايضا كما كانت
تعمل قبله (فلا اثر) موجود (لنقض معنى الثاني) من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل
متروك اي لنقض الاعمى الثاني (في عملها) اي عمل ليس يعني لا يؤثر انتقاض الثاني بالاق
عملها حيث لا يبطل عملها بعده (لبقا لاسم) من اضافة المصدر الى الفاعل (السامية هي)

صفحة جرت على غير من هي له ولذا ابرز ضميرها (اي ليس) (لاجله) متعلق بقوله العاملة
 (اي لاجل ذلك الامر وهو) اي ذلك الامر (الفعلية) لانه وان انتقض التي بالابق فعليتها
 التي كانت علة لصلها (ومن ثمة) (اي ومن اجل ان عمل ليس) في اسمها وخبرها
 (للفعلية) اي لكونها فعلا وهو الاصل (لا) اي ليس عملها (لتي) اي لكونها بمعنى التي
 (وعمل ما ولا) المشبهتين بليس ملاس (بالمعكس) اي عملها بالتي لا للفعلية (جاز) توسط
 كلمة الابين اسم ليس وبين خبر جامع العمل فيهما ولو كان عملها لتي لا للفعلية لما جاز توسطها
 بينهما لانتقاض التي بالانحو (ليس زيدا الاقائما) (بأعمال ليس في) زيدو (قائما) رفعا
 ونسبا كما كان قبل التوسط كذلك (وان انتقض فيها بالالبقاء فعليتها) (وامتتم)
 توسطها بين اسم ما وخبرها مثل (مازيد الاقائما) (بأعمال) لفظ (مافي) زيدو (قائما)
 رفعا ونسبا كما كان قبل التوسط ولو كان عملها للفعلية لالتفي لما امتنع هذا ولم يقبل وامتنع
 مازيد الاقائما ولا رجل الا علما مع انه كاف في الفرق بين ما ولا وبين ليس لكون في
 ما اشتباه لكونها مشابهة بليس وكما جاز التوسط فيه جاز ايضا فيا يشبهها فلما حكم باستماع
 ما زيد الاقائما علم امتناع لارجل الاحضرا بطريق الاولى (لان عملها) اي عمل ما (في)
 اي في الاسم والخبر وانما افردة لكون ظهور العمل فيه (انما هو) اي العمل فيه (لتي و)
 الحال (قد انتقض التي بالا) فلان عمل بعده فيجب الرفع في قائم بمعنى فيجب ان يقال ما زيد
 الاقائما بالرفع بالابتداء لبطان عمل ما بتوسط الابينها ولما فرغ من بيان انواع المستتي
 من كونه واجب النصب على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه جائزا لنصب
 عليه والبدل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع في بيان كونه مجرورا
 اما بالاضافة او بحرف الجر وقدم ما كان مجرورا بالاضافة لانه لا خلاف في انجراره
 وهذا هو القسم الرابع من المستتي فقال (و) (المستتي) (مخفوض) فيه اشارة الى
 ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب في اول باب الاستثناء (اي) (المستتي
 مجرور) وجوابا اذا كان واقما (بمدغورو) بمد (سوى) كائن (بكسر السين) المهمة
 وهو الاشهر لكونه اخف (اوضهما) اي اوضح السين ايضا وهو المشهور لكونه اقل
 (مع النقص) فيهما (و) بمد (سواء) (فتح السين) وهو الاشهر فيها لكون الفتح
 اخف مع طول اللفظ (وكسرهما) اي السين وهو المشهور لكون الكسر في الاصل قبيلا
 الا انه في سوى لم يكن قبيلا لفتحة حروفه وهما انغم الى طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما
 انجر المستتي اذا كان واقما بعد احدي هذين الادوات (لكونه) اي المستتي (مضافا اليه)
 لانه لا زام الاضافة (و) المستتي مخفوض ايضا اذا كان واقما (بمدحاشا) اعاد بعد ليكون
 قوله (في الاكثر) مخصوصا محاشا لانه لو عطف على سابق بلا اعادة بدلتوهم ان الجر
 اكثر في الكل قاعدة دفعا لهذا التوهم كما اذا كان في قوله او كان بعد عدا وحاشا اشارة
 الى ان المستتي منصوب على المفعولية لاعلى الاستثناء وانما انجر بعدها (لكونها حرف

مثلا يحدف التاء وتقف
 عليها بالهاء وبالجملة ليس
 الوقت عليها باقبل الترخيم
 سلمناه لكن لا يتصور
 الترخيم فليس ما نحن
 فيه ولقد وقع القائل فيه
 من فقه التأمل في كلام
 الرضى حيث قال ثم اعلم
 ان الذين يحدثون التاء
 وهم الاسكترون اذا
 وقفوا الحرف اخر الهاء
 فيقول في يا طلع يا طلة
 وقليل ما وقف بسكون
 الحاء وذلك انهم يلقون
 ها السكت باخر المست
 حركة اخره امرائية
 ولا مشبهة بحورده وق
 وانه حيلة وان لم يكن
 هناك في الوصل حرف
 ينقلب هاء في الوقف
 فالخافه بما كان هناك
 هاء في الاصل الاولى
 وينفي عن الهاء في الشعر
 الف الاطلاق وهو قوله
 (قيل قبل الترق يا شباها
 ولا يك موقف منك
 الوداما) تأمل (قوله)
 لانه ليس آخر جزء
 المتأدى نظرا الى اللفظ
 توضيح ذلك انه اذا
 سمي به وبما يشبهه يراى
 حال الجزئين قبل الطرفين
 في استقلال كل واحد
 منهما باخره فلا كاد كل
 واحد منهما باخره فلا
 كان كل واحد من جزء
 مستقلا من حيث اللفظ
 الى الاعراب لمرات
 حالها قبل العلمية
 (قوله) (بمد العلمية)
 عن كل واحد من جزء
 معنى الاستقلال لان
 عمدا في من حيث المتى

جرفي اكثر استمالتهم) وهو مذهب سيويه وقوى حقيقته نحو حاشاي بلاتون
الوقاية ولو كان فلا لم يجز ذلك الا بالحق التون لانه لا يقال رمى بل يقال رماني فكان
يلزم ان يقال حاشاي وعدم محذور من المصدرية عليها ولو كانت فلا لمصح دخولها عليها
مثل ما عدا وما خلا وعند البرد تكون تارة فلا متصفا وتارة تكون حرف جر ويؤيد
فعليتها بجي اللام بها نحو حاشالله (واجاز بعضهم) اي جوز بعض النحاة (النصب)
اي نصب المستثنى (بها) اي بكلمة حاشا على المفعولية كما جوز وانصب بعد او خلا بناء (على)
انها (اي كلة حاشا) فعل (ماضى مبنى للفعل (متعدي) بنفسه مثل عدا (فاعله مضمر) اي
ضمير مستكن راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا او معنى ولكنه سابق حكما
لثبته في القلوب (ومعناها) سواء كانت . فلما او حرفا (تبرة المستثنى) المصدره ضاف الى
الفاعل اذا كانت حرف جرا والمفعول اذا كانت فعلا ويجوز ان يضاف المصدر الى ما يقوم
مقام الفاعل (عما) اي عن الفعل الذي (نسب الى المستثنى منه) سواء كانت النسبة اليه اسنادية
(نحو ضرب القوم عمر واحسانا زيدا) بالنصب او حاشا زيدا بالجر اي تبرا زيدا من ضرب
عمر (اي براه) بالتشديد (انه) برفع لانه فاعل (عن ضرب عمرو) واقاعه نحو ضربت
القوم حاشا زيدا اي تبرا من ضرب زيد او حاشا زيدا اي تبرا من ان يكون مضروبا
(واعراب) كلة (غير) المستعملة (فيه) ولم تين وان تضمنت معنى الحرف وهو الا لان
الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى ترمضا او تخصيصا
او تحقيقا والاضافة لازمة فيها (اي في الاستثناء) وان كان معنى مجازيا (دون الصفة)
وان كان استعمال غيرهما معنى حقيقيا (اذ هو) اي غير (حينئذ) اي حين اذ نكون
مستعملة في الصفة تكون (باعراب موصوفة) لاشتراط المطابقة فيه نحو جاءني رجل
غير زيد (كاعراب المستثنى بالا) واعرابه النصب على استثناء حال كونه مقيسا (على
التفصيل) (المذكور فيا سبق) لان كلة غير اذا وقعت في القسم الاول الموجب التام
او مقدا المستثنى على المستثنى منه او منقطعما يجب نصبها على الاستثناء كما يجب النصب
بالاعليه واذا وقعت في القسم الثاني يجوز النصب عليه ويختار البدل كما كان حال
المستثنى بالافيه واذا واقفت في القسم الثالث ترفع على ما اقتضاه العامل من الرفع والنصب
والجر كما كان حال المستثنى فيه كذلك وامثلة كل قسم لا تخفى على المتأمل الصادق واذا ائذ
البدل على اللفظ يعمل على المحل عملا بالحقاوي على قدر الامكان نحو ما جاءني من احد غير
زيد وكذا غيره من الامثلة (فكانه) اي واظن انه (لا انجربه) اي بغير (للمستثنى للاضافة)
اي لاضافة غير اليه لكونه اسما لازما للاضافة (انتقل اعرابه) اي اعراب المستثنى (اليه)
اي الى غير يعنى لماضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحقا
للاعراب (وغير) (اي كلة غير) مبتدا وان كان نكرة لتخصسه بالاضافة كما خصه
الشارح بقوله (في الاصل) اي اصل وضه (صفة) يعنى دالة على معنى قائم بالغير وهو

المفارقة (لذاتها) أي لكونها دالة (على ذات مبهم) أي ذات موصوفة بها (باعتبار قيام معنى المفارقة) أي لكون التعبير بمعنى مفارقة مجرورها لموصوفها أمّا الذات نحو مررت برجل غير زيد وإما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به (فلاسل فيها ان تقع صفة) لما قبلها وان أضيفت إلى المعرفة (كما تقول جادني رجل غير زيد) يعني مفارقة له في الذات (واستعمالها) أي استعمال كلمة غير (على هذا الوجه) أي على معنى الوصفية (كثير في كلام العرب) وكثرة الاستعمال تدل على الأصالة لأن شئ إذا كان أصلا في شئ يكثر استعماله في ذلك الشئ (لكنها) أي الآن كلمة غير (حملت على الال) (واستعملت) كلمة غير (مثلها) أي مثل كلمة لا (في الاستثناء) حال كون هذا الاستعمال واقعا (على خلاف الأصل) بني أصل غير لأن أصلها ان تستعمل في الصفة للمعرفة (وذلك) أي حمل غير على الال واستعمالها مثلها في الاستثناء واقعا ثابت (لاشترط ذلك) واحد (منها) أي لكون كل واحد من غير والامشتركا (في مفارقة ما بعده لما قبله) بني لأن ما بعده الالمفارقة لما قبله وما بعده غير أيضا مفارقة لما قبله فاشتركا في هذا الحكم فاستعمل كل واحد منهما مكان الآخر بعلقة التشبيه بني شبه غير بالال وبغير في تلك المفارقة فاستعمل أحدهما مكان الآخر (كما حملت الال) الجار والمجرور صفة مصدر محذوف أي حملت كلمة غير حلا مثل حمل الال (عليها) (أي على كلمة غير) واستعملت (في الصفة) فجند غير ب ما بعدها على حسب ما قبلها ان كان مرفوعا فمرفوع وان منصوبا فنصبوب وان مجرورا فمجرور (لكن) أي الإلانة (لأن العمل الإعليا في الصفة قابلا الال) (إذا) وجد شروط ثلاثة وإما في حمل غير على الال بشرط شئ لأن الأصل في الاستثناء ومحقق فيه بلا شبه فحملت كلمة غير تابعة لها لأن الشئ إذا كان أصلا وقويا في معنى يستتبع غيره فيه بلا احتياج إلى شئ ولذا لم تحتاج الال في حمل غير تابعة لها إلى شروطا وما غير فلكونها غير أصلية في الصفة ووصفيتها ثابتة بكثرة الاستعمال فيها كان استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت في استتباع الال إلى نفسها حتى تستمس مثلها في الصفة إلى شروط لأن الشئ إذا لم يكن أصلا في شئ وقويا به لم يقدر ان يستتبع غيره لضعفه (كانت) (أي) كلمة (الال) (تابعة لجمع) أي ما يدل على الجمعة (أي واقعة بعد شئ متعدد) فيه إشارة إلى ان المراد بالجمع مناه القوي للماسيين الشارح (فوجب ان يكون موصوفها) أي ما وصف بالا (مذكورا) لفظا لأن الأفرع غير في الصفة فوجب اظهار الموصوف معها للدلالة على كونها مرفوعا ولأن مرتبة الأفرع ادنى من مرتبة الأصل (لما مقدرا) أي لا يجوز ان يكون موصوفها مقدرا في نظم الكلام (كما) ان موصوف غير يكون مذكور غالبا و (تقدير يكون مقدرا) في نظم الكلام (في غير مثال جادني غير زيد) في تقدير جادني رجل غير زيد (وبعد ما كان) للموصوف (مذكورا) وجوبا (يكون) أي الموصوف (متعددا) شئ او مجموعا أو أمثرا طان يكون متعددا (ليوافق حالها) أي حال الاحال كونها (صفة حالها) أي حال الاحال كونها (اداة الاستثناء) يعني ليوافق استعمالها في الصفة استعمالها

رفع الصوت والمجاذفو مطلوب تطويه الال المحذوف منه ولهذا المعنى زبدل آخره الف (قوله) في أنها ذهنا واجتلبنا مما في أصلها معنى واحد وهو التذكير مثل سكران ويا مال النسب اجتلبنا ما لم في النسبة فخصان مما لا يتزلا منزله الزيادة الراحدة (قوله) والمراد بها المدة الزائدة مكد اقل المص في الشرح وما قبل والمراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن مدة في أصله وانما صار مدة بالأعمال بين نفسا لما فيه من التناقص (قوله) وانما لم يؤخذ هذا القيد قيل ولك ان تأخذه فيهما ويحمل بنون أكثر من اوجه احرف في الأصل وليس مما يلتصق اليه (قوله) لأن نحو بنون جمعية قيل واليك وان يحمل بنون جمع ابن لأنه لم يستعمل الا كشمود في الرضى انما لم يحذف من بنون الزائدان لأنه غير بناء الواحد وكان ليس جمع المذكور السالم يكاته مثل نمود ثم قيل على هذا يعني ان بقية القاعدة بما يخرج به وذلك باطل فانما خله عن الرضى ليس بمقتضى بل هو على بذله مذهب الجري وصرح بان غيره على خلافه والحق معهم فلا

في الاستثناء (ادلادها) حال كونها مستعملة (في الاستثناء من مستثنى منه متعدد) أي ذى
عددا لفظا وتقديرا لكونها اصطلاحية فاشتراط ان يكون موصوفا متعدد الیوافقي حال الفرع
حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل (فلاقول
في الصفة) سواء كان في كلام موجب (جاءني رجل الازيد) او غير موجب نحو ما جاءني
زيد الازيد كالاقول وهكذا في الاستثناء (والتعداد اعم من ان يكون جمعا لفظا) اما كسرا
مع زيادة (كرجال) وافراس او مع نقصان ككتب وزير او مصححا نحو مسلمون
ومسلمات (او) يكون جمعا (تقديرا) والمراد به هنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل في معنى
الجمع (كقوم ورهط و) فرواها والمتمم اعم من (ان يكون متنى) فان المتنى يكون
موصوفا بالا بمعنى غير ايضا قال الرضى لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم
عليه كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر في حل الا على الاستثناء فيصار
الى حملها على غير (فيدخل فيه) أي في قوله لجمع ما اذا كانت الالف تابعة لمستثنى نحو ما
جاءني رجلان الازيد) أي غير زيد ورأيت رجلين الازيد ومررت برجلين الازيد
(منكور) بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفي الصباح وقد نكر
بالكسر نكرا ونكورا بضم التون فيهما وانكره واسكركه كله بمعنى (أي منكر) لان
نكر وانكر بمعنى واحد كقلنا (لا يعرف باللام) فيه إشارة الى ان قوله منكور احتراز به
عن المنصرف باللام (حيث) أي لانه امان (راديه) أي باللام (المهد) الخارجى والذى
(او) يرايه (الاستغراق فيعلم التناول) أي تناول المستثنى منه قطعا) أي جز ما يقتضيه (على
تقديرا لاستقرار) فيدخل المستثنى في المستثنى منه قطعا فيصح الاستثناء المتصل فلا
يضر الى اخراج الا عن معناها الحقيقي فلا يحتاج الى حملها على غير كقوله تعالى
والمصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا الآية (و) يعلم التناول قطعا (على تقدير
ان يشار به) أي باللام (الى جماعة يكون زيد) المستثنى (منهم) أي على تقدير ان يكون اللام
للمهد كقول إشارة الى الجماعة التي يكون زيد المستثنى من جملتهم جاءني القوم الازيد فحينئذ
السامع يحمل الاعلى اسما من الاستثناء (على) كالتقديرين (لا يستدر الاستثناء المتصل)
فلا يحمل الاعلى غير لانه لا يجوز الحمل عليها الا اذا اضطر وتقدر ان تكون مستعملة
في معناها الحقيقي وهو الاستثناء (او عدم التناول) عطف على قوله الاول أي او لم يعد
تناول المستثنى منه الى المستثنى (قطعا) أي جرم او قينا بناء (على تقدير ان يشار به) أي
باللام (الى جماعة لم يكن زيد) المستثنى (منهم) أي على تقدير ان يكون اللام الذي في المستثنى
منه إشارة الى جماعة لم يكن المستثنى داخلا فيهم بل خارجا عنهم (في حينئذ) (لا يستدر)
المستثنى (المنقطع) فلا يجوز حمل الاعلى غير لان العمل بالحقيقة اولى عند جواز العمل بها
ولم يذكر الشارع الفاضل ان يكون اللام للجنس لان لام الجنس اذا دخل على الجمع اضمحل
معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لا تكون الا للمفرد لا للجمع فلم يوجد شرط يكون

وجه بل لاصحة لتقدير
القاعدة بما يفرض بناء
على ذلك قال الرضى
في قوله وهو أكثر من
اربعة احرف في قوله
او حرف صحيح قبل
مدة لا في قوله زيادتان
في حكم الواحدة لان
نحو يذبان وذبان وثرون
بقاؤن وذى ترخم يحذف
زيادته الترقيم لان بقاء
الكلمة على حرفين فيه
لبس لاجل الترقيم بل
فيه ايضا كانت كذلك
وذهب الجرمي الى عدم
حذف الحرفين في نحو
ثيون وذيان والاول
اولى وانما لم يحذف
زيادتا ثيون لانها غير
قائمة بالواحد فكأنه ليس
جمع المذكور السالمو كانه
مثل ثمود وهذا كلامه
(قوله) حذفتا أي
الحرفان الاخيران في كلا
القسمين قيل لا يؤخذ
في الجراء التقييد بالشرط
لانه لئلا يفسره ليس
كايثني وقد سريان
بطلان هذا وهم غير
سرة ووجه الحاجة الى
ذلك التقييد (قوله) أي
في حذف حرف واحد
قبل قدر الضارع مع
معنى اخواتها الماضية
لداعي كلمة الفاء فانها
لا يجوز في الجزاء الماضي
بغير قد والانصب ان
يجعل التقدير قد حذفت
حرف واحد ثم قيل
واعلم ان قوله وان كان
مركبا حذف الاسم

الاصغر وقوله والا
فحذف واحد متضامن
بباضارة فان ضاربة
مركبة ولا يحذف منه
الاسم الاخير بل الحرف
الواحد ويدفعهما حمل
المركب على المركب
حقيقة وحكما والضاربة
مركبة حقيقة مفردة
حكما وليس بشئ اما
الاول فلظهور انما
اختاره قدس سر اول
لما فيه من تقليل الحذف
واما الثاني فلان المراد
بالمركب ما تركب من
اسمين وليس بمضاف
ولاجلة فكيف يتصور
دخول المركب من اسم
وحرف فيه حتى يتحقق
الحكم به ويحتاج الى
التأويل سيما مثل هذا
التأويل (قوله) وهو
في حكم الثابت يستثنى
من القاعدة اسم ازال
الترخيص فيه وجب حذف
حرف اللين نحو اعلون
وقاضون فيقال بعد
الترخيص يا اعل ويا قاض
فيعود الحذف لا رخاخ
التقاء الساكنين واسم
قبل آخره مدغم ساكن
في الاصل قبله مدة نحو
اصار يفتح الهمزة
وكسرها لثب فاه يفتح
للساكنين ابتداء لما قبله
عند سيويه وبكر
عند غيره فضلا لثاء
الساكنين واسم قبل
آخره مدغم متحرك
في الاصل نحو ارادناه
بدل ما حركته واسم

الالصفة حملا على غير فلا قول جاءني الرجال الازيد على ان يكون اللام فيها للجنس كالا
قول جاءني رجل الازيد ولانه فهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله اعم من ان يكون
متعددا او تقدير او مادخل عليه لان الجنس لا يكون متعددا لا لفظا ولا تقديرا (غير محصور)
بالجرصة بعد صفة لقوله جمع (والمحصور نوعان ان الجنس المستغرق) جمع افراده
وذلك اما بدخول اللام الاستراقية عليه وقد علم حاله واما برقوق التكررة في سياق النفي
سواء كانت مفردة (نحو ما جاءني رجل او) جمعا نحو ما جاءني (رجال) او كانت مضافا
اليها لكل نحو ما جاءني كل رجل او كل رجال (واما بعضه) اي من الجنس (معلوم العدد)
وذلك لا يكون الا بالتعريف بآباء العدد (نحوه على عشرة دراهم او عشرون) او امانة
او ائيب واما ما كان لا يتعد الاستثناء (واما اشترط ان يكون) المستثنى منه (غير محصور
لانه اذا كان) المستثنى منه (محصورا على احد الوجهين) اي على ان يكون المستثنى منه جنسا
مستغرقا لكونه معرفا باللام الاستراقية او غيرها وعلى ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم
العدد (وجب دخول ما بعد الاية) اي في المستثنى المحصور على احد الوجهين لان المقصود
من المحصر ان يدخل في المحصور افراده لانه لا يكون محصورا ما لم تكن افراده منحصرة
فيه فيعلم دخول المستثنى في المستثنى منه قطعا (فلا يستثنى الاستثناء) فلا يدل على (نحو كل
رجل الازيد جاءني) او جاءني كل رجل الازيدا مثال للجنس المستغرق لان كل اذا اضيف
الى التكررة يحيط بالافراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجا لانه اصح قوله كل رمان ما كقول واذا
كانت الافراد داخلة في المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل (وله)
اي لفلان خبر مقدم (على) الجار والمجرور حال من ضمير الطرف اي حال كونها لازمة
على (عشرة) بُنْتُدُ (الادرها) هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد (واما
يصار عند وجود هذه الشرائط) الثلاثة ان تكون الاتية للجمع وان يكون الجمع منكرا
غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق
بفهوم الكلام (الى حل الاعلى غير) اي الى ان تكون الاحمالة على غير ومستعملة في
الصفة منها على خلاف وضما (لنعذر الاستثناء) الذي هو المعنى الموضوع للكلمة الا
(عند وجودها) اي عند وجود الشرائط المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دخوله
في المستثنى منه قطعا والمتقطع يجب عدم دخوله قطعا والجمع المذكور الغير المحصور يتناول
جماعة غير معينة بحيث لا يجزم فيها تناول المستثنى ولا عدم تناوله فيتميز فيه كلا النوعين
من الاستثناء (فيضطر) السامع (الى حملها على غير) واستعمالها في الصفة وان كان معنى
مجازيا (واما قلنا في صدر هذا الكلام) اي قوله اذا كانت تامة للجمع (ان الا لا تحتمل)
معنى للمفعول (على) غيري (الصفة غالبا فيقيد له) اي فيقيدنا هذا القوم معناه مطلق
(بقولنا غالبا) الفاء في قوله فيقيدنا للتعقيب التي لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر
(لانه) اي لان الشأن (قد يتعد الاستثناء في المحصور) اي في المستثنى منه المحصور لعدم

دخول المستثنى فيه قطعا نحو جاد في مائة وجل الازيد) اى غير زيد قائما تامة لجمع متكور
عصو وومع ذلك بمنذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه يتيقن (وقد لا يتعذر) الاستثناء
بل يصح (في غير المحصور نحو جاد في رجال الواحد او الارجال) في المستثنى المتصل
(او الاحرار) في المستثنى المنقطع (ولكن الاية) لما كان ذلك اى لتعذر الاستثناء في المحصور
وعدم تعذره في غيره (نادر المثلث المصنف اليه) اى الى القيد المذكور (في بيان هذه
القاعدة) اى في بيان حمل الاعلى غير بل في الكلام في بيانها على الغالب لان الغالب عدم
تعذر الاستثناء في المحصور له خوله فيه قطعا وتعذره في غير المحصور وبناي الكلام على الغالب
مما يكبر ويغلب (نحو) قوله تعالى في نفي تعدد الالهية (لو كان فيهما) (اى في السماء والارض)
افرادها باعتبار الجنس اى في خلقهما والتصرف فيهما (التيه) اى امر الاله اى لو كان
في السماء الاله متعددة يتصرفون فيها خلقا وايحادا او اعداما واقاء وفي الارض ايضا
الاله اخرى متعددة يتصرفون فيها ما ارادوا من الخلق والايحاد والاحياء والامانة
وغير ذلك (جمع اله) على وزن فعل بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فنعى اله معبودهم
اطلاق على المعبود بالحق والمستحق للعبادة (ولادلالة فيها) اى في آلهة (على عدد) معين
ف تكون غير (محصور) فان الحصر لما عرفت لا يكون الا في الجنس المستغرق جميع افرادها بان
يكون مثالا نكرة وقص في سياق التي او مسورة بكلمة كل او في بعض منه معلوم المدد وفي آية
لا يكون شئ من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعددة (الاشياء) (اى غير الله) وقال
سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك اذا قلت لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا لم يحجز
لعدم الدخول بيقين ولا يجوز البديل ايضا لان شرط البديل ان يكون الكلام غير موجب
ولا يحجز التي المنوى كاللفظي وايضا انما يجوز فيها يجوز فيه الاستثناء اذا لم يحجز الاصل
الذى هو الاستثناء فلا يجوز الخلف الذى هو البديل (لفسدنا) (اى لخرجهما) اى السماء
والارض هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم الخروج فلا سند عقل صلافة الازمية لان
تعدد الاله يستلزم الخروج فهو لازم للتعدد والكلام مبنى على الاستمارة التبعية له لكتنا
وخرجنا (عن الانظام) اى الاتساق يقال انظم الامرا اذا اتسق واجتمع وبنى على تلك
الحالة من نظمت القول اذا جمته وباه ضرب كذا في الصحاح (قلا) اى فكلمة الا
(في) هذه (الاية صفة) لما قبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة (لانها)
اى لان كلمة الا تامة لجمع متكور غير محصور على احد الوجوهين (على) اى تلك الجمع قائمات
باعتبار الخبر (آلهة) وانت قد مر فتا ليس في آلهة حصر على احد الوجوهين (ويتمتع
الاستثناء) الذى هو الاصل في الا (لعدم دخول الله في آلهة يتيقن) لاستثناء شرط دخوله
وهو الاستتراق او العهد او الحصر وليس في آلهة شئ منها (فلم تحقق شرط صحة الاستثناء)
وهو وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه يتيقن وهذا لا يتحقق الا باحد الاشياء الثلاثة
فلا يصح المتصل ولا المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا يتيقن (وفي الاية مانع آخر

قبله مدغم ليس قبله الف
على مذهب القرامطة
فان النجاة يتقونه على
سكوني والقراء برده الى
حركته هكذا قيل
والفهم من كلام المص
اذا لم يكن عام منه دولا
سبيل الى الاستثناء على
قال في الشرح وقد
زعموا انك اذا رخت
قانون اسم وزجل قلت
على اللغة الاولى يا قاضي
بأبواب الاله وعلته ان
حذفها انما كان لغرض
لفظي وهو وجود
صورة الواو فلما حذفت
في الترخيم زال الوجوب
لحذفها فوجب ردها
فورد عليهم اذا رخت
تخر قياسه على ذلك ان
بقاى يا تخر بكسر الراء
لان الراء اصلها الكسرة
واما سكنت لغرض
الادغام لوجود مثلها
فاذا رخت فقد زال
الوجوب لسكوني وهم
لا يقولون ويقولون
يا تخر ساكن الراء وتخل
الرض منه قال وقال
الرض ونرم ما قال لويل
يا اعل ويا قاضي في هذه
الاية لم يعد لان الساكن
الاخير كالتات لفظا
واما خص الكلام بالغة
الاولى اشياء بان الامر
كذلك في اللغة الثانية
القابلة اى لغة الضم بلا
خلاف ولا ترتيب وروال
السكينة ح لفظا
وتقدير او انما لم يتعرض
لئان اسماها لما ظهر

اي غير المانع الاول (عن حمل الاعلى الاستثناء) الذي هو الحقيقة في (الا) (هو) اي ذلك المانع (انه) اي الشان (لوحلت) اي (الا) (عليه) اي على الاستثناء لكونها اصلا فيه (صار) (المنى) اي معنى الآية (لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها) اي عن تلك الالهة (الله لفسدنا) لكنهما لم تفسدا فلزم ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى منها الله بل فيهما آلهة داخل فيها الله فلا تكون الآية دالة على التوحيد مع انها مسوقة له (وهذا) (المنى) (لا يدل) الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله) لانه اذا لم تفسد الزم ان يكون فيهما آلهة داخل فيها الله وهذا شرك محض (وبهذا) (المنى) (لا تثبت وحدانية الله) مع ان الآية مسوقة لاثباتها له (تعالى لجواز ان يكون حيثئذ) اي حين كون معنى الآية هكذا (فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله) واذا كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله تكون الالهة فيهما متعددة فيلزم تعدد الالهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة (مخلاف ما) اي المنى الذي (اذا كانت) (الآية) (للصفة) حال كونها (بمعنى غير قاته) اي حمل غير بمعنى الصفة (يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله) يعني يدل على انه ليس فيهما الا الله الواحد الاحد (واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله) يجب ان لا تعدد (الالهة) حيث لا يكون جمعا ولا منى لانه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم من المنى ايضا فلزم ان لا يكون الاله الا واحدا (لان التعدد) اي تعدد الالهة (يستلزم المغايرة) اي المنازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجميع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا جاء من رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجميع من حيث الجميع غير كذا في الحاشية ولان البطل لم يجز المواطأة في كل الامور في كل الازمان بين الالهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون الاله واحدا ليس الا (وضمف) بالضم (حمل) الاعلى غير (اعنى ضمف اخراج الاعن منها الحقيقة الذي هو الاستثناء واستعمالها في المنى المجازي الذي هو الحمل على غير (في غيره) متعلق بقوله وضمف (اي في غير جمع منكور غير محصور) يعني اذا كانت واقعة بعد غير الجميع المنكور (لصحة الاستثناء) ولان العمل بالمنى الحقيقي هو الاول (حيثئذ) اي حين كانت واقعة بعد غير الجميع المنكور (ومذهب سيويه جواز وقوع الاصفة) اذا كانت تابعة لتغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضمف (مع صحة الاستثناء) الذي هو معناها الحقيقي لانه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل بالحقيقة (قال) اي سيويه (يجوز في قوله ما اتاني احد الازيد ان يكون الازيد صفة) لاحد معنى غير وان لم يكن جمعا منكورا غير محصور اي ما اتاني احد غير زيد ويجوز ايضا ان يكون استثناء فصيحة تجوز نصب على الاستثناء ويختار البطل لانه من القسم الثاني (وعليه) اي على مذهب سيويه (اكثر المتأخرين) لكونه اماما في هذا الفن وقدوة (تمسكا) مفعول له احوال اي متسكنين (بقوله) اي قول عمرو بن معدى كرب وهو جاء على لاقول بقاء العالم ويحصل ان يرد

ان الحكم فيه كما كان في غير من ثبوت القفط على ما كان عليه الاولان ذلك لا يخالف الحكم بكون الخذول في حكم اثبات وان لم يحرك احدى الرائيين بعد حذف الاخرى حتى يتم بيانه واستثناء لان هذا ليس باعتبار الحذف وجعل الخذول كالتقى بل لما تطرق اليه من التقضى لذلك فكان لم يكن كذلك (قوله) وقد استعملوا قبل لوجه لا يبرأ الندوب في اثناء مباحث النادى والفصل بين مباحث الاول ان يؤخر من بحث المتناذى والفصل بين مباحث الاول ان يؤخر من بحث النادى برده وهذا من قصور النظر قال الكلام بعد ذكر المندوب انما سبق لبيان صورة الخلف ومضى تشمل المندوب كالمصريح به فاذا لم يبين صورة الثبوت وان حكم ما دخل بحسن القول بان المندوب قد عطف منه صيغة النداء (قوله) وقد استعملوا صيغة النداء قبل لم يخل واستعملوا الى المندوب مع انه اخبر واظهر

لا يشترقان مادامت الدنيا باقية قال ابوسعيد قائل هذا اليت جاهلي لا يمر باليت وبشكر
 قدام العالم وبحوز ان يرد انهما لا يشترقان مادامت الدنيا باقية واذا قيت افتراقا ويكون
 من قيل اطلاق المام وارادة الخاص كذا في الباب (موكل) مبتدأ مضاف الى (اخ)
 مفارقة (امامتدأ) والضمير راجع الى المضاف اليه و (اخوه) فاعله لاعتماده على
 المبتدأ واما خبر مقدم واخوه مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول لانه من قيل فان طابقت
 مفردا جازا الامران (لعمري) مبتدأ مضاف الى (ايك) وخبره محذوف وجوباً
 بقاهايك وذاته ما قسم به ان الامر في الواقع كذلك (الالفردان) بالفتح والكسر
 نجمان قربان من القطب حيث يكون في شماله بحيث لا يفارق احدهما الاخر (فالا
 الفردان) في البيت بالرفع (صفة) للمبتدأ وهو (لكل اخ لاستثناء منه لا اى
 وان كان استثناء منه (لوجب ان يقال الالفردان بالنصب) لان نصب التثنية بالياء
 والمستثنى اذا كان في كلام موجب يجب نصبه على سابق وهما كذلك فلما عرف علم ان الاحول
 على غير الصفة وان كانت تامة لغير الجمع المتكسر (وحمل المصنف ذلك) اى هذا اليت
 (على الشذوذ وقال) اى المصنف بعدما حمله على الشذوذ (في) هذا (اليت شذوذان
 آخران) اى غير الشذوذ الاول وهو حمل الاعلى غير عند عدم الشرط (احدهما) اى
 احد الشذوذين (وصف كل دون المضاف اليه) لانه لو كان صفة للاخ لقل الالفردان
 بالجر لان المطابقة بينهما في الاعراب شرط فلما قيل الالفردان بالرفع على اى صفة
 المضاف دون المضاف اليه (والشهور) في الاستعمال (وصف المضاف اليه) كقوله تعالى
 وجعلنا من الماء كل شىء حى لان الحى بالجر صفة شىء اذ هو المقصود من الكلام (و)
 لفظة (كل) ليست الا (لإفادة الشمول) اى شمول المضاف اليه افراد اذا كان المضاف
 اليه نكرة كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت (فقط وتامهما) اى ثان الشذوذين (الفصل
 بالجر) وهو قوله مفارقة اخوه والفصل بالقسم ايضا (بين الصفة) وهى الفردان
 (والموصوف) وهو كل (وهو) اى الفصل بينهما (قليل) لان الصفة والموصوف لما تزا
 منزلة الشىء الواحد في الصدق وغيره لكون الصفة عين الموصوف ايا يقع بينهما اجنبى
 ولكن لما تافرا في اللفظ جاز الفصل بينهما باجنبى من هذا الوجه وان كان قليلا (واعراب
 سوى وسواء بالنصب على الظرفية) اى على ان يكون كل واحد منهما مقفولا فيه للفصل
 المتقدم (اى بناء) مقفوله بقوله بالنصب احوال منه اى مبنيا (على ظرفيهما) لكون
 كل منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير في احدهما لفظا وفي الاخر تقديرا كما ينصب لفظة
 مكان وفي الرضى وانما بالنصب سوى لان في الاصل صفة طرف مكان وهو مكان قال الله
 تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقام الصفة مقامه مع قطع النظر عن
 معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل
 لفظ مكان المقام مقامه انتهى فقس عليه سواء لانهما في المعنى (لانك اذا قلت جاء في القوم

التثنية على ان الصيغة
 لنداء اعوت لقندوب
 وذلك ما يتلقى بالقبول
 (قوله) وهو المتصح
 عليه من يكي عليه لاما
 يكي لاجله ووجوه
 فالحمل على ما ذكره
 الشارح بيدينا والاولى
 ان يقال جبل المص
 واويلاه وامصيناه
 واحسرا تامة كناية عن
 اليأس لانه كاه هلاك
 التاديب ومعجبت وحسرة
 وليس مما يفتى اليه لان
 مقصود الشارح قدس
 سره دعي ما ورد الرضى
 قائلا وقد اخل المصنف
 باحد قسمي المندوب وهو
 المتصح منه نحو واحنا
 وواو بلا فاجاب قدس سره
 بان معنى التصح عليه
 الذى يقع عليه اى لاجله
 والتصح التحيز ولا
 يحق ان الما لاجله التصح
 كما يحتمل الوجودى
 يحصل القدى ايضا
 سواء سواء فلا يرد عليه
 انه باقتصاره على القدى
 اخل بالوجودى والعيبة
 من البهية انه يبدان
 فسر كذلك وجزم عليه
 قال فان قيل لم يذكر
 التصح منه قيل هو
 داخل في التصح لاجله
 فلا حاجة الى ذكره على
 حدة هذا هو صريح
 في استعماله الجواب
 ولا سبيل الى ذلك واما
 فيه القائل فلما لاجل
 له (قوله) واختص
 المندوب بامتناز به عن

سوى) زيد (اوسواء زيد) ولكن شرط بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز
 جاءنى القوم سوى رجل اوسواء رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة بالاضافة
 اليها (فكأنك قلت جاءنى القوم مكان زيد) حيث هو لم يحنى الا ان كل واحد منهما هنا بمعنى
 غير لان معنى قولك جاءنى القوم سوى اوسواء زيد غيره زيد لانه ليس فيهما الا ان معنى
 الظرفية وما قيل انها منصوبة على الظرفية باعتبار الاصل لا تهم من صفات الظروف واذا
 حذفته وصوفتها بقيت هي على حالها (على) (المذهب) (الاصح) اى بناء على المذهب
 الاصح لان فيهما مذهبين (و) (الاصح) (هو مذهب سيبويه فما عنده لازما) (اصلا لازما
 سقطت التون بالاضافة الى (الظرفية) لما قلنا ان التصب فيهما على الظرفية باعتبار الاصل
 الا باعتبار الحال ولم يلزم عنده الخروج عن الظرفية (وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن
 الظرفية) وان يجعلنا اسمين برأسهما (والنصرف فيهما رفا ونسبا وجرا) باقتضاء
 العوامل (كقبر) اى كيتصرف فى غير رفا ونسبا وجرا على حسب العوامل (متسكين
 بقول الشاعر) وهو سهل بن شيان اوله * فلما صرح الشعر وامسى وهو عريان * اى
 فلما ظهر الشعر وكشف واستقر واشتد * (ولم يبق سوى العدوان) مرفوع تقديره
 على انه فاعل لم يبق بمعنى غير العدوان مصدره عن عداء وعدو انما لم يبق غير ان اى ولم
 يبق غير المداوة (ذناهم) جواب لما هو ماض معلوم متكمم مع الغير من دانه يدينه بالكسر
 من باب ضرب بانه واستعبده اصله ديناهم مثل بينما فاعل مثله اى جازي ديناهم (كاد انو) *
 اى كادوا لا يزيدوا ولا انقصوا واجب عنه بانه محمول على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس
 فاعل لم يبق على ما قلنا بل صفة الموصوف مقداري لم يبق شئ سوى المداوة بل بقيت
 المداوة فقط لان يجوز تقدير موصوف سوى كجازي غير (وزعم الاخفش ان سواء)
 بالذ (اذا اخرجوه) اى اذا اخرج الكوفيون سواء (عن الظرفية ايضا نصوبه) اى كما
 نصوبه حين كونه ظرفا (استنكار الرفعه) باعتبار اصله وانما خص الزعم في سواء بالمدلكون
 نصب لفظيا واذا رفع يكون ايضا لفظيا واما سوى بالنصب تقديره ورفعه كذلك فلم يظهر
 الاعراب فيه (فيعولون جاءنى سواك) بالنصب وان كان فاعلا جارا (و) يقولون ايضا (فى الدار
 سواك) بالنصب وان كان فاعلا للظرف لان عندهم يعمل الظرف فى الفاعل الظاهر من غير
 اعتماد على شئ (ومثل هذا) اى مثل ما خرجوه عن الظرفية ونصبه مبتدأ (فى استنكار
 الرفع) اى فى استنكار رفعه (فيما) اى فى الظرف الذى يتعلق باستنكار (غلب انتصابه على
 الظرفية قوله تعالى) خبر مبتدأ مؤخر قوله ومثل هذا خبر مقدم وهذا اليق بالمنى (لقد
 قطعتم بينكم بالنصب) اى ينصب بينكم مع انه فاعل لقوله لقد قطعتم وصلحكم وانتباكم ومثله
 قوله ومنهم دون ذلك وتقول ايضا فى فوق السداسى دون السباعى ولما فرغ من المنصوبات
 الحقيقية والملاحظات شرع فى بيان المنصوبات الملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب لان له فعل
 ظاهرا ولذا ذكره فى بحث الفعل لكن لما كان فى منصوبه قصور عن اسم المفعول لم يسم

المنادى قيل يعنى ان
 تعلق قوله بوابالانتصاب
 بتضمين معنى الانتصاب
 وليس صلة للانتصاب
 لان الباء التى صلة
 للانتصاب لا تدخل
 الاعلى المقصور عليه فتبه
 ودعى العلامة للتنازاع
 حيث قال المرفى دخول
 الباء فى الانتصاب
 على المقصور ووجه الرد
 ان الباء الداخلة على
 المقصور ليس صلة
 الانتصاب والمراد
 صلته دخوله على المقصور
 عليه والاصل ليس كذلك
 لان اصل دخول الباء
 الانتصاب على كل
 من المقصور والمقصور
 عليه مشهور بينهم
 وبالتجديد كذلك ثبت
 كتبهم ولا يلزم من ذلك
 دعوى الحقيقة بل كلنا
 الصورتين ومنع اعتبار
 التهور والتميزين فى
 صورة دخوله فى التخص
 ائى المقصور فكيف
 ياخص هذا القول
 بالتنازاع وبانه زعم
 كون الباء على حقيقته
 فى كلا وجهين ورجل
 الانتصاب ح مجازا
 من التميز مشهورا فى
 العرب حتى صار حقيقة
 فيه اولى من اعتباره من
 باب وفى جارة لشارح
 قدس سره اشكال فانه
 اذا اعتبر مجازا كذا
 ينبغى ان يقال فى التفسير
 اى يميزه عن المنادى وان
 اعتبر من باب التضمين

بشهادة المعنى يبنى ان يكون صكدا واخمس المتدوب ممتاز ابو او امتاز ابو او مختصة به (قوله) ليرد انه لا يقع تكررة قيل ليس ورود هذا باعثة قويا هل تأويل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المتدوي بماולה به لتكون قوله لا يندب الا المرفى في حكم المستثنى من قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المتدوي وما ذكره قدس سره في شرح قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المتدوي ليس من قبيل التأويل في شيء بل المراد بيان وجه الشبهة وما فيه الاعتراك والتعريف لذلك اى عدم ورود هذا انما نشأ من تجويزهم توهم التناقض بين كلامي المص فان هذا القرب الى الوهم من الحل على الاستثناء بحسب المعنى فتم ما قبل (قوله) و جاز زيادة الالف قبل رد على الاندلسي حيث قال يجب مع بالثلاثين بالندى وفيه انه لا يدفع التباسا بالمشتات وفي ذكر ذلك الشعر بالنفع اشار بوجه زيادته ولا يصح الحمل على ذلك لان هذا مبنى على ما هو المتعبرين النجاة من جواز الاسرين اى الحاق وعدمه سواء كان مع او اولا والاندلسي يترجم عليهم بانه لا يكون بدون الالحاق اذا كان مع يا زوم الاندلسي بالندى

مفعولا بل يشبهه في وقوعه بعد المرفوع غالبا كان المفعول فتح بعد الفاعل غالبا ولاه لما شبه العامل بالفعل للمتمدى شبه ما عمل فيه بالمفعول فقال (خيركان) وما يشتق منه اما دخلة تحت كان اوفى قوله (واخوانها) اى ابتاهها (وستعرفها في قسم الفعل) اى ستقف على اخوات كان وتقصيها في بحث الفعل (ان شاء الله تعالى) (هو) فصل او مبتدأ راجع الى خيركان والجملة خبر (خير المستند) اى الذى اسند (بعد دخولها) (اى) بعد (دخول كان) وما يشتق منها (او) بعد دخول (احدى اخواتها) بخذف المضاف (والمراد ببعديه المستند دخولها) اى لدخول كان او احدى اخواتها (ان يكون اسنده) اى اسناد خيركان او احدى اخواتها لاسناد كان او احدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم (الى اسمها) متعلق باسنادها والضمير راجع الى كان اى الى اسم كان (واقما) وثابتا (بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك) اى البعديه (انما يتصور) اى لا يمكن ان توجد البعديه الا (بعد تقرر الاسم والخبر) اى الا بعد ان يكون الاسم اسما لها والخبر خبرها (فالاسناد الواقع) الثابت (بين اجزاء الخبر) اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية (المقدم) اسم مفعول من قدم بالانشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد (على تقررده) اى تقرر الخبر اى قبل ان يكون خبر المكان او احدى اخواتها (لا يكون) ذلك الاسناد (بعد دخولها) اى دخول كان (بل) لا (يكون) الا (قبلة) اى قبل الدخول فيه رد على الرضى حيث قال ويدخل في التعريف نحو قائم في قوله كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبركان ويصدق عليه ان المسند بعد دخول كان (فلا يمتنع التعريف) اى تعريف خبركان واخوانها (بمثل) اى بما يستند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلا نحو (كان زيد يضرب ابوه) او كان زيدا قائم ابوه (ولا يمتنع) يعنى واسما مثل (كان زيد ابوه قائم بان يقال متعلق بقوله فلا يتنقض وبيان لوجه الانتقاض وتفسيره (يصدق على) الفعل الذى هو (قائم في هذين المثالين المرفى) بفتح الراء لانه مصدر مسمى والمصدر المسمى من الزوائد يحى على وزن اسم المفعول منه اى التعريف يصدق على كل منهما انه المسند بعد دخول كان واخوانها (وليس) اى ليس يضرب وقائم (من افراد المرفى) بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل اى الذى عرف وهو خبركان يعنى لا يصدق عليه انه كان قارفع مثل هذا الاعتراض بقول الشارح فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقررده لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم الى ابوه كان موجودا قبل دخولها ولم ينسخ بدخولها (ويمكن ان يقال) وكأنه جواب كان (في جواب هذا النقص) الذى اورد الرضى (ان المراد بدخولها ورودها) واستيلاؤها (للمعمل) يعنى لرفع الاسم ونصب الخبر (فيا وردت عليه كاسبت الاشارة اليه) يعنى كايين (في خبران واخوانها) في المرفوعات وقد حقق هنا فن اراده فليرجع الله وهما انما وردت على مجموع يضرب ابوه المسند الى زيد لا على يضرب وحده حتى يرد ما ورد (مثل كان زيدا قائما) فان قائما

مستدلى زيد بعد دخول كان الزوال الاستناد اى الحاصل بالعامل المنعوى بدخول العامل
 اللفظى (وامره) (اى امر خبر كان واخواتها) اى حاله وشانه (كامر خبر المبتدأ) اى
 كحاله وشانه (فى اقسامه) من كونه مفردا وجملة ومعرفة ونكرة (واحكامه) من كونه
 واحدا ومتعددا ومثباتا ومنقيا ومحدوفا ومذكورا (وشراطله) من انه لا بد من ضمير اذا
 كان جملة (على ما سبق فى بحث المبتدأ والخبر) ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان
 نكرة والخبر نظر نحو كان فى الدار زجلى وجواز تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو كان فى الدار
 زيد الى غير ذلك من احوال المذكورة سابقا (و) (لكنه) استدراك من التشبيه المقيد
 للتسوية بينهما وبيان الفرق بينهما ايضا (يتقدم) خبر كان (على اسمها حال كونه) اى
 كون الخبر (معرفة) (حقيقة) تميز مثل كان المطلق زيد (او حكما كالنكرة المخصصة)
 مثل قولك كان خبرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدأ معرفة ونكرة فيجب
 تقديم المبتدأ على الخبر للاتباع التباس فيها (لا اختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب)
 لانه فى الاول رفع وفى الثانى نصب فيحصل الفرق بينهما سواء قدم اخر (فلا يتيسر
 احدهما بالآخر) فيجوز التقديم والتأخير فى الخبر حيث شئ مع ان الاصل والاولى هو الثانى
 لكونه مستدلا (وذلك) اى جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة واحكاما
 واقع وثابت (اذا كان الاعراب فيهما اوفى احدهما لفظيا) هذا اشارة الى ان اطلاق
 المصنف ليس على ما يبنى ولا بد من تقيده (نحو كان المطلق زيد) مثال لما كان اعرابهما
 لفظيا (وكان هذا زيد) مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب اسم الاشارة فيه
 محلى للفظى والتقديرى لان تخالف اعرابهما بالرفع والنصب رافع اللبس فيجوز
 التقديم والتأخير اى ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر فى بحث الفاعل وهناسة
 اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظى او تقديرى او محلى فكان ثلاثة
 اقسام ومعمول كان اسم خبر اذا ضرب الانسان فى الثلاثة صار الحاصل ستة اما اعرابهما
 لفظيان نحو كان المطلق زيدا والاول لفظى والثانى تقديرى نحو كان زيد الفقى او بالعكس
 نحو كان موسى العالم والاول لفظى والثانى محلى او بالعكس نحو كان زيد هذه او كان هذا
 زيدا وفى هذا اقسام الثلاثة يجوز التقديم والتأخير امدم الالتباس واما تقديرىان واما
 محليان واما الاول تقديرى والثانى محلى او بالعكس وفى هذه الثلاثة لا يجوز التقديم بل
 يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه انشئ الاعراب لفظيا والقربة وجب
 تقديم الاسم لماسق فى الفاعل (مخلاف المبتدأ والخبر) لانه اذا كانا معرفتين او متساويتين
 فى التعريف او لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر سواء كان اعرابهما لفظيا وغيره لدفع الالتباس
 (فان الاعراب فيهما) اى فى المبتدأ والخبر (لا يصلح للقربة) يعنى للدلالة على ان احدهما
 مبتدأ والاخر خبر (لاخافهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة) اما باراء او بالبدال (للبس)
 واذ لم توجد وجب ان يكون المقدم متبداً والمؤخر خبراً ايم اقدم من الاسم والصفة
 نحو زيد المطلق او المطلق زيد الا ان يكون الاول هو الاول وهو ظاهر لمن له قلب سليم

فكيف يقال ان المس اراد
 الرد عليه بل امر نبع
 المشهور ولم ينفذ اليه لان
 ذلك باعتبار القرينة كما هو
 المفهوم من كلام الرضى
 حيث قال يجوز الالف
 اخر المندوب ويجوز ان
 لا يطفئ سواء كان مع وار
 او يا وقال اندلسى يجب
 الحاقها مع بالثلاثا بلبس
 بالنسبة الهض قال
 والاولى ان قال ان دل
 لربته على حال الندبة كنت
 مخبرامع وايضا الواجب
 الالف مع الا لان كلامه
 فى صورة نفرد واخترع
 مذهب على انه لا يؤمن
 من اللبس بسد الحاق
 الالف ايضا لماسق من
 كلام الفاضل من تحقق
 الالتباس بالمستغاث لجواز
 الحاق الالف مع المبادئ
 الغير المستغاث ايضا قال
 ابن السراج يقول فى نهاده
 الجبيد ياريداه والهاك الى
 غاية البعد ومنه قولهم يا
 همنافق فى المبادئ غير
 المصرح باسمه على ما قد
 الرضى فلا وجه للضافه
 واداه الوجوب لذلك
 وجوز الكوفيون
 الاستثناء بالنسبة من الف
 الندبة يازيد ولا زيد
 وزيد بانه غير ثابت
 (قوله) فان خلف اللبس
 قيل خالف الشيخ الرضى
 المس فيما كان حركة
 آخره امرائية كما فى
 ضرب الرجل فانه يقول فيه
 واضرب الرجل واما
 قال المس فان خلف اللبس

بالفتح اشارة الى ان
زيادة غير الالف
عليه وهو الاصل
والاظهر ان الالف
عن هذا الالف بصدقه
حركة آخر المنسوب
لرفع الالف والناس وكذا
الواو لانه مدول اليه وروح
كلمة امامي في باره افس
وقر في مكانه وليس به فان
الرضي لم يخالف المضي
ذلك بل قال آخر الكلمة
لا يكون
سكتا ومحركا والمحرك
ان يكون اعرابية او لا
والمرتب بالحركات لا يفتقه
الا الالف وهو
الاعراب نحو واضرب
الرجل في الهمي بضرب
الرجل وكذا واضربت
الرجل ورواهلهم الى جلاء
والرأه ايجوز اتياع المدة
فكرات قياسا على مدة الا
نكاره واضرب الرجلوه
وواهد اللكية ولم يثبت
هذا ليس كلام الرضي بل
هو نقل كلامهم والرضي ابا
على ذلك قال في الايضاح
وحكى الى الاعراب
والبناء حكم النادى
وتوايه كتوايه كهم
الخرجه يخرج النادى
في اللفظ ليكون الملقى
لتصريح وذلك كان الاصح
الاتيان بالمدة في آخره
انما قالوا هي الفسوتكون
غير الف لانها الغالب
وانما يدل الى غيرها
لغرض ولا يخلو من ان
يكون آخره حركة او
سكونا فان كان حركة فلا

(وكذلك) اي كان تقديم المبتدأ على الخبر واجب (اذا انتفى الاعراب) اللفظي لامطلق
الاعراب (في اسم كان وخبرها جيماء لاقرينة) تدل على ان احدهما اسم والاخر خبر
(هناك) اي عند استثناء الاعراب اللفظي فيهما جيماء (لا يجوز تقديم الخبر) على الاسم
بل يجب تقديم الاسم لما بينناك آخفا (نحو كان الفتي هذا) او كان القبطى موسى او كان هذا
ذاك (وقد حذف) جواز الكونه مقابلا لوجوب حذفه في قوله ويجب الحذف (عامله)
(اي عامل خبر كان وهو) اي عامل خبر كان لفظ (كان لا خبر كان واخواتها) يني ان هذا
الحذف ليس مجرى ويم كان واخواتها بل يكون غصوصا بكان فقط (لانه لا يحذف
من هذه الافعال) اي الافعال الناقصة الناسبة للخبر (الا كان) فامحصر الحذف فيها
(وانما اختص بهذا الحذف) يني انما جعل هذا الحذف غصوصا بكان من بين اخواتها
(لكثرة استعمالها) كصرفا ولجئها على معان متعددة دون سائرهما فكانت ام الباب
فتوسع في استعمالها بالحذف وغيره ولان دائرة الاصل اوسع (في مثل) متعلق بقوله
وقد يحذف (الناس) مبتدأ اللام فيه الجنس والاستتراق (مجزون) خبر (بالحالهم)
متعلق بالخبر لقوله تعالى اليوم يحجز كل نفس بما كسبت ولما قيل وللعباد افعال بايثابون
وعليها ياتيون يني الافعال اختيارية (ان خبرا فخير وان شرا فشر) وفي الرضي واعلم
انه يجوز حذف كان مع اسمها ببدان ولو نحو لارتحل وان راجلا ولو فارسا اي وان
كنت ولو كنت ونحو ارسل ولو راجلا وان راجلا انتهى ومنه قوله عليه السلام اطلبوا
المعلم ولو بالعين او لو كان بالعين او لو كنتم بالصين وتصدقوا ولو بظلف عمرى واو لم
ولو بشاة (وبمخوفى مثله) (اي مثل هذه الصورة) المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق
بين ان يقال هذه الصورة وبين ان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وهما كذلك
(وهي) اي الصورة المذكورة (ان يجي ببدان اسم ثم قاب بده اسم) يني ان تكون مركبة
ومصدرة بحرف الشرط الذي هو ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم
يكون اسم آخر مصدرا بالعام الجازية نحو المرمه مقتول بماقتل ان سيفا سيف وان خنجرا
فخنجر وان حجر فحجر وكذا غيره (اربعة اوجه) بحسب القسمة العقلية على ما اشار
اليه الشارح (نصب الاول) على ان يكون خبر كان المحذوف مع اسمها جواز قرينة حرف
الشرط لانها تقتضى ان تدخل على الفعل ويكون النصب مشرعا (ورفع الثاني) على
ان يكون خبر مبتدأ محذوف جواز قرينة كونه جزء الشرط والجزء لا يكون الاجلة اسمة
ايضا (وهو) اي نصب الاول ورفع الثاني (اقواها) اي اقوى الوجوه الاربعة لقلة
الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية جزءا بعد الفاء اكثر وقوة من الفعلية
ولكونه مملأ بالناس او هو حذف المبتدأ (نحو ان خبرا فخير اي ان كان عمله خيرا الجزاء
خير) لان الجزاء مرتب على العمل في الخير لانه لا يجزى بالشر في مقابلة الخير وما ربك
بظلام فليس يحذف كان واسمه لانه لا حرف الشرط لانه لا يلبه الا الفعل والمبتدأ ايضا

يخلو اما ان يكون اعرابا
او بناء فان كان اعرابا
فليس الا الالف كقولك
وازداه واعد المظايه
والغلام اجدا بخلاف
مدة الانكار فانك تقول
فيها عبد المظليه ومدة
التذكير ايضا فانك تأتي بها
على حسب حركة الآخر
كاشته ما كانت فان كانت
حركة الآخر حركة بناء
أيتمت ان جنسها انقلبت في
خدام واخذ اسميه في
امير المؤمنين و امير
المؤمنين و في غلامك
للمرأة الخاطبة والغلامك
وان كان آخره ساكن لا
يخلو اما ان يكون مفعلة او
غير مفعلة فان كانت مفعلة
استغنى بها لقول فيس
اسمه اخر في واضربه
وفي غلامه والغلام مفعول
لا فرق بين الواو المقدره
والهفتة فلهذا قلت
والغلامك فيمكن ان يكون
الميم والغلام مفعول لان الواو
او صاعدة عند ولذلك
وجب الغم في قولك
غلامكم اليوم مرد الغيم
الى اسلمها كل جيب في هذا
اليوم لذلك واما الحاق
الالف في المربيات فلانها
اسماء مفعلة زعموه
وليس فيها فالحقت
الالفات في آخرها
كالحقت زيدوه ورواه
الناق الياء والواو فيها
يلطون به فحرف
الانبياس هذا كله من
كلامه وانا ورواه مع
طوله ليتين لك بطلان

لذلك حرف الماء عليه لما قلنا انها اكثر في الجملة الاسمية (ونصبها) اي نصب الاسم
الاول والثاني ايضا (نحو ان خير اخيرا) بناء (على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا) اي فقد كان لانه لا بد له من قدر في الماضي وقيل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لانه لا بد له
من الجزاء فحذف كان مع اسمها من الشرط لما قلنا في الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تحقيقا
ولتامة الشرط لان قرينة الحذف في الشرط تكون قرينة له ايضا لكون الشرط والجزاء
كأجله الواحدة (ورفعهما) اي رفع الاسمين معا (نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير
جزاؤه خيرا) بناء على ان رفع الاول على اسم كان المحذوف مع خبرها ورفع الثاني على انه
خبره مبتدأ محذوف الا انه ينبغي ان يكون الضمير في جزاؤه راجعا الى العمل اي جزاء
العمل لان الجزى هو العمل (وعكس) القسم (الاول) يعني (رفع الاول) ونصب الثاني
(نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول على
انه اسم كان المحذوف مع خبرها ونصب الثاني على انه خبر كان المحذوف مع اسمها وهذا القسم
اتبع الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه وما يكون مقابلا لما هو
احسن يكون اتبع ولانه لا بد فيه من تقدير عامل في الموضعين فيلزم كثرة المحذوف والمخالفة
للاصل الذي هو الوجه الاول في الموضعين والوجه الثالث والثاني متوسطان لكون الحذف
فيهما قليلا والمخالفة لاصل فيهما في موضع واحد فقد لان الاول خالفه في الجزاء فقط والثاني
خالفه في الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجوه) الاربع في المعنى والاستعمال (وضفها
بحسب قوة الحذف وكثرته) يعني ما يكون المحذوف فيه قليلا ليكون اقوى وهو الوجه الاول
وما يكون المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه الرابع وما يكون متوسطا يكون ايضا
متوسطا كالوجهين المتوسطين (ويجب الحذف) ولم يقل وقد يجب لانها مع ما سبق لان
المسحوف في حكم المسحوف عليه ولهذا اورد الحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا الثلاث مع
المعوض والمعوض عنه لانه لا يحذف ههنا الا بالمعوض والفرق بين الحذفين من وجوه لانه
في الاول جواز وفي الثاني وجوب وفي الاول حذف كان مع اسمها او خبرها وفي الثاني
حذفت وحدها وفي الاول الحذف بلا عوض والثاني مع عوض ولذا وجب (اي) يجب
(حذف عامله) اي عامل خبر كان (يعني كان) وحدها ايضا ببيان معوضها (في مثل) اي
فيما عوض عن كان بعد حذف كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا لاسماء امانات مطلقا انطلقت
اي لان كنت (منطلقا انطلقت) وانما صرح ههنا باصله دون القسم الاول للاختلاف فيه
دون الاول وتبها على ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون وقال الحنفي وانما بين تقدير
هذا المثال بقوله اي لان كنت دون المثال السابق لان ههنا دايعين الرد على الكوفيين حيث
جعلوا ان المتوخة في هذا المثال كقسطه كالمسكورة والتشبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما
اختاره مع ان اما مسكورة كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استمالة لاصرح به
ابن مالك انتهى (فاصل امانات) عند البصريين (لان كنت) مصدر باللام الجارة وهي متعلقة

بقوله انطلقت (حذفت اللام) الجارة جوازاً (قياساً) لان حذف حرف الجر من المصدرية وان المشددة قياس فبقى بعد ان كنت (ثم حذفت كة كان) وحدها بدون الضمير من كنت (اختصاراً فاقطب الضمير المتصل) بكننت بعد حذفها (متصلاً) لماسيحي ان حذف العامل وحده يوجب انفصال الضمير مثل اليك والشر (وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان) بعد حذفه ليكون (عوضاً عنها) اى من كان فصار ان مالت (وادغمت التون) اى تون ان بعد قلبها ميا (في الميم) اى في ميم ما لقرب التون من الميم في الخرج (وابقى الخبر) اى خبر كان (على حاله) منصوباً وكذا الاسم مرفوع بما له المحذوف فصار كأنه لم يحذف لان المحذوف في اللفظ دون الية كالمذكور (فصار) ذلك التركيب بعمدها العمل (اما انت مطلقاً انطلقت) برفع الاسم ونصب الخبر كأن لم يحذف كان (وهذا) العمل (على تقدير فتح الهجزة) في اما انت (واما على تقدير كسرها) اى كسر الهجزة كما هو عند الكوفيين (فالتقدير) اى فاصل اما انت (ان كنت) بحرف الشرط لان الهجزة فيها مكسورة (مطلقاً انطلقت فعل) معنى للمفعول (به) نائبه قوله (ما عمل) مبنى ايضاً (بالاول) نائبه مبنى فعل بالثاني ما فعل في الاول من حذف كان وتوضيح لفظة ما مكانه وادغام التون في الميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان (من غير فرق) بين المعلن (الحذف اللام) من الثاني (اذ لا لام في) اى في الثاني فيحذف الفنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط في الثاني لم يغير معنى كان الدال على الماضي فيهما (واختصر المصنف) في بيان اصله (على الاول) اى على ان تكون الهجزة مفتوحة ولم تعرض لبيان اصل ما تكون الهجزة فيه مكسورة (لانه) اولان الاول (اشهر) ولان المنحة اخف (اسم ان) اوردد بان عقيب باب كان لكونه مشابهاً للفعل المتعدي مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه آكد وما لا آتى لئني الجنس وما ولا المصهتان بليس فتشابه الفعل بالواسطة والاخرين له بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس (واخوانها) اى امثالها واشباهها (وستمر فيها في قسم الحرف) اى تعرف عن قريب واخوانها واما انتصبا اسم ان واخوانها لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضى ما وراء المرفوع لانه في كونه فضلة ثم الكلام بدون وقدم تحقيقه في المرفوعات (هو) فصل او مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان (المستدله) اى القى اسند اليه (بعد دخولها) اى بعد دخول ان واحدى اخواتها (مثل ان زيد قائم) واعلم انه يجوز حذف خبرها كحذف كان كقولهم ان مالا وان ولما اى ان لهم مالا وان لهم ولد او غيره كقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله الاية اى هلكوا واما اسمها فيجوز حذفه اذا كان ضميراً للشان في الضرورة او غيرها كقولك ان زيد قائم في انه زيد قائم وكقولك وليت دفعت لهم ساعة اى وليته ويجوز حذفه اذا لم يكن ضميراً للشان الا ان حذفه في ضمير الشان اكثر ذكره شارح الديباجة وغيره (وبما عرفت) الباء فيه متعلقة بقوله اندفع (من معنى البعدية) بيان ما في قوله بما (او الدخول فيها سبق) في بحث خبر ان واخوانها في المرفوعات وفي بحث خبر كان

كلا القولين اما الاول فلما اشير اليه واما الثاني فتصريح المصنف بان كلام من الواو والياء ممدول اليه وليس متقلبا عن الالف مع ما فيه من كثرة التواتر ولذلك زيد على قدر الحاجة (قوله) الا انه تم منه من جهة فيجبر بذلك النقصان الضمير من جهة اللفظ فيكون هو والتركيب الاضائي سواء بسواء (قوله) لا اتحاد بها بالذات اى دما وقوله يختلف المضاف والمضاف اليه طائفاً بمقابر ان اى في الجملة والافاضات والمضاف اليه الاضافة البيانية فتعدان هكذا اقبل ولا يخفى ما فيه (قوله) الا اذا كان مقارناً مع اسم الجنس قيل الاولى الا مقارناً مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان وليس بغير سواء كان مع بطل عن حرف لنداء كلفظة الله تعالى فانه لا يحذف قبل هذا ردلاً اعترض به الرضى انه لم يتم بما ذكره بيان ما يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظة الله ولا يخفى بان الرضى ضيف لان المتبادر من بيان المسمى ان يجوز الحذف من الله مطلقاً كما في سائر الاحلام فالوجه ان يقال لوله فيما سبق. وقالوا يا الله غاص من جملة معانيه اى لا يقال لمحذف حرف النداء فلم ينحج الى بيان عدم جواز حذف

حرف عنه وقد عرفت
فها سبق انه لا مجال لهذا
الرمز واما ان ماد كره
قدس سره في الجواب
ضعيف لان الهموز جواز
الحذف من الله مطلقا كما في
سائر الاعلام فمتنوع
بل الظاهر التبادر من
قوله ويجوز حذف
حرف النداء لامع المجلس
الخ عدم الجواز في هذه
الامور مطلقا سواء
اعتبر البديل او لا على ما هو
كذلك في نفس الاسم
فالمتبادر انما يكون
باطلاق الجواز قال وضمت
ذلك بالاطلاق ايضا بان
قول والثابت فيها قد
هذه الامور الجواز مطلق
الا يكون معناه الا ما صرح
به الشارح واشرنا اليه من
ان الجواز مبرر لما عاده
اعم من ان يكون بالابدال
او بوجه ظاهر لا تكن
من القائلين (قوله) وايها
الرجل ليل يضيئ ان يذكر
اي الذي لم يوصف بذي
اللام او الموصوف به لما
لا يجوز حذف حرف
النداء عنه لا يحتل البيان
ولا يفتنى عليك ان لا
يكون منادى بالاصالة
بل وصلة كما سبق فلا
يستعمل بحرف النداء الا
اذا وصف المرفوع باللام
او الموصوف به فلا سبيل
الى جملة مجردة
عن الوصف من باب
النادي فكيف يدرج في
لا يجوز حذف حرف
النداء عنه ولا هو قبيح

واخوانها في المنصوبات لانه لم يذكر اسمها في المرفوعات صريحا بل ادرجه في الفاعل
لكنها افعال ولم يدرج الخبر في المفعول لانه ليس على رسمه وهو ان يكون فضلة في الكلام
بخلاف اسمها وفيه نظر (ان دفع انتقاص هذا التعريف) اي تعريف اسم ان (هنا) اي
في المنصوبات (ايضا) كما اندفع انتقاص تعريف خير كان وخيران كل في محله وبجته (بمثل
ابو دفي) قولك (ان زيد ابوه قائم) وقولك ان زيدا قائم ابوه بانه يصدق على ابوه انه المستند اليه
بمدخول ان واخوانها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخوانها يعني اندفع هذا بما صرحت
(المنصوب بلا التي لتي الجنس) اورده عقب باب ان لكونه فرع لان لتي الجنس
مشابهة اياه وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان خبر ما ولا يكون عند متبوعه وفصل اولي من
فصلين وقول لتي الجنس احترازه عن لاتي بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا
لفظا او قديرا (اي لتي صفة الجنس وحكمه) بخذف المضاف لان المني بها الصفة والحكم
فان المقصود في قولك لا غلام رجل طريف نفي طرفة غلام الرجل فكذلك قلت لا طرفة
لغلام الرجل فكان لتي الجنس لفة التصب في اسم لاهذه (لانه ليس كله ولا اكثره من
الباب ههنا لان لتي الجنس لفة التصب في اسم لاهذه (لانه ليس كله ولا اكثره من
المنصوبات) كان اسم ان اكثره منها (فلا يصح جملة) اي جعل اسمها (مطلقا) اي سواء
وجد شرط لصبها او لا (من المنصوبات لاحقية) لصب على التمييز ولا زائدة لتأ كيد لتي
في قوله فلا يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظاهر (ولا تجازا) عطف على حقيقة بان
يكون اكثره من المنصوبات كافي باب ان وكان فيكون للاكثر حكم الكل فيكون كله من
المنصوبات كافي البابين (بل المنصوب منه اقل مما عاده) اي من غير المنصوب لان ما دخلت
هي عليه ثلاثة اقسام على ماسياتي والمنصوبات منها قسم واحد فيكون اقل (فلا بد من التمييز
عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عاده من المنصوبات) بيان ما في ما عاده (فان بعضها) اي بعض
ما عاده فأنث الضمير باعتبار المني (وان) الا واصل (لم يكن كله) اي كل البعض (من المنصوبات)
لفظا او قديرا (لكن) اي الا ان (اكثره منها) اي كاذبا كان منصوبا لفظا او قديرا او اما كان
مبينا فليس بمنصوب لفظا او قديرا فلم يمد من المنصوبات فكان اكثرها منها (فاعطى للاكثر
حكم الكل) وهو كونه منصوبا لفظا او قديرا (قد) يعني للمفعول (الكل منها) اي جعل كلها
من المنصوبات (تجوزا) يعني بجازا بملاقة الجزئية وفي الرضى لان كلامه في المنصوبات
وجميع ما هو اسم لا مذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني انتهى فلا يبعد المني من المنصوبات
(ولا يبعد) تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل والمنصوب في لتي الجنس اقل
(ان يقال اسم لاهو المنصوب بها لفظا) او قديرا (كالمضاف) نحو لا غلام رجل في الدار
ولا توتي رجل موجودا (وشبهه) بالجر عطف على المضاف اي وكتبه المضاف نحو
لاخيرا من زيد بالس عدنا (او علا كما هو مبني) منه (على الفتح) اي على ما يناسب به
(نحو)

من قلة التبر في قول
الرضي وكان ينبغي ان لا
يختلف في ان ايضا اذ
هو ايضا جنس متصرف
بالنداء الا ان المقصود
بالنداء ما كان وصفه وهو
سعة قبل النداء باللام جاز
حذفه الا ترى انه لا يجوز
الحذف من ياء اثبت ان
الاعتبار في حذف حرف
النداء ان يوصفه نحو
ايها الرجل او يوصف
وصفه نحو ايها الرجل
(قوله) وفيه شدوذ ان
حذف حرف النداء من
اسم الجنس وترخيم غير
العلم قال الرضي وليس
طريق كرامن باب الترخيم
حتى يحمل على الشذوذ
لان الكراذل كالكروان
قال قال المبرد وهو صريح
كروان ولا ضرورة الى
ما قال مع ذكرنا من المحل
الصحيح (قوله) حتى يصاد
قبل بان يلقى عليه ثوب
فيصاد ثم قيل هذا صار
مثلا في تكبر وقد واصل
من هو اشر منه وكلاهما
كما ترى فان صيد الكرا
لا يتوقف على الفاء الثبوت
عليه بل يكون بغير هذا
الطريق وان هذا مثل
يقرب لاص الضيف
بالاقتداء عند حصول من
هو اعل منه واقرى (قوله)
اي مفعول اشر طاله قيل
فسره بمطلق المفعول لانه
يصد بيان مفهوم ما اشر
قائله على شريطة التفسير
لا يصد بيان ما هو من
افراد في هذا المقام ويبعد

نحو لا رجل في الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا او تقدرا الا انه منصوب محلا ولما
يجوز الحمل على محله نحو لا رجل نظر فاما نصب محلا على عمله القريب ولو لم يعتبر الاعراب
المحل للمجازا الحمل عليه (واما ما هو مرفوع) لفظا او تقدرا اذا كان الواقع بعد لاهذه
معرفة نحو لا زيد او مضافا اليها نحو لا غلاما زيدا او وقع فصل بينهما وبين ذلك الاسم نحو
لا في الدار رجل على ماسياقي (فليس اسمها) اي لاهذه (لعدم علمها) من النصب والبناء
(فيه) اي فيما كان مرفوعا بعدها لان العمل فيه حيث ليس الالاماعل المنصوب فيلحق هذا
يكون كله من المنصوبات لانه منصوب لفظا او تقدرا او محلا فيجوز التمييز عنه حيث بان
قال اسم لان في الجنس (هو المستداليه بعد دخولها) (خرج به) اي بقوله بعد دخولها
(مثل ابوه) اي ما كان مستدالياه قبل دخول لاهذه ولم يكن منصوبا بعد دخولها بل بقي على
ما كان عليه ايضا (في غلام رجل ابو قائم) وفي لا غلام رجل قائم ابوه (لما عرفت) فباسبق
من معنى الدخول والبعيدة (وهذا القدر) اي مقدار ان قال وهو المستداليه بعد دخولها
(كافي في حداسها) كانه كاف في سائر الحدود بحيث لم يحتاج الى قيد آخر (مطلقا) اي سواء
كان منصوبا لفظا او تقدرا او محلا (ليكنه) اي الا ان النصف (لما اراد) بيان (حد المنصوب)
بها (منه) اي من اسمها مطلقا (زاد عليه) اي على هذا الحد (قوله) (بابها) ثلثين ماهو
المنصوب منه ولكن له شروط ثلاثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله بابها (اي على
المستداليه لفظا) يشير الى ان الضمير المستكن في بابها راجع الى قوله المستداليه والبارز
راجع الى (اي يقع) المستداليه (بعدها) او بعد لاهذه (بلا فاصلة) بينهما شيء لان
معنى الولي القرب الذي يكون بلا فصل والثاني تنكير المستداليه بينه بقوله (تنكرة) والثالث
ان يكون (مضافا ومشبها) (اي بالمضاف) واذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة باسرها
تكون لاهذه ناصبة لاسمها والا فلا لان انضمام الشرط يستلزم انضمام الشرط (في تعلقه)
متعلق بقوله او مشبها اي في تعلق المضاف (بشيء هو) اي ذلك الشيء (من تمام معناه) اي
يكون ذلك الشيء متما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يكن لايتم مضاده ويكون ناقصا بغيره
المضاف في كون الاول ماملا في الثاني كان المضاف عامل في المضاف اليه وفي كون الثاني متما
وخصما للاول كان المضاف اليه يتم المضاف ويخصمه مثل اخير من زيد ولا عشرين
درهاك (وهذه) المذكورات من القيود الثلاثة التي هي الولي والتكبير والاضافة وشبهها
(احوال مترادفة) اي متتابعة بعضها اثر بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة (من الضمير
المجروح في اليه) في قوله المستداليه فان الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعلة لقوله المستد
فتكون الاحوال مبنية مبنية الفاعل (او) الحال (الاولى) هي قوله يليها (منه) اي من ذلك
الضمير لان الولي صفة المستداليه فيكون الراجع الى ذي الحال الفاعل المستكن في يليها
وان وقع بينهما فصل (او) الحال (الاولى) (من الضمير المجروح في) قوله (دخولها) الراجع
الى لفظه لا ليكون الحال بمجنب صاحبه وهذا اولي فيكون الراجع الى ذي الحال حيثند ضمير

المفعول لان الولي ليس وصفا للاول والمضين واحدفلى الاول العامل في الاحوال كلها
 المستدالية وعلى الثاني العامل في الحال دخولها لان العامل في الحال هو العامل في ذى الحال
 (وما يبق) اى والحال ان الباقيين حالان (من الضمير المرفوع) المستكن (في يلبها) الرابع
 الى ذى الحال على تقدير الاول وحيتذ يكون الحالان الاخيران متداخلين لان الحال
 اذا كان حالا من الضمير المستكن في الحال الاول يكون متداخلا لامرأدا كما سبق ليكون
 الحال بحيث صاحبه والعامل حيتذ فيهما هو يلبها لما قلنا آخفا (مثل) مبتدأ مضاف (لا غلام
 رجل) حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا المثال لما كثر (مثال) خبره (لما يلبها نكرة مضافا)
 وقع (في بعض النسخ) قوله (لا غلام رجل طريف فيها) بنى بذكر خبر لا هذه (وقد عرفت)
 قصيلا (في) بحث (المرفوعات تحقيق قوله فيها) ان اردته فارجع اليه فلا نسيده للابطول
 الكتاب (و) مثل (لا عشرين درهما لك) بذكر الخبر على قلة لان ذكر خبر لا هذه قليل
 (مثال لما يلبها نكرة مشبها بالمضاف) سبق تفسيره (وقوله لك) بناء (على النسخ المشهورة)
 وهي ما يكون فيه حذف خبر لا هذه كثيرا (من ثمة التالين كليهما) يشعر بهذا الكلام ان
 الخبر في المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا في الثاني لان الخبر المذكور في الثاني
 يصلح ان يكون خبر الاول ايضا فيكون تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كقائه
 البعض بل مراد الشارح بيان الاول على الاستعمال الاكثر والثاني على الاستعمال الا
 قل تدبر وكن متصفا والمنازع من بيان شرائط ما يكون اسم لانصوبا اراد ان يبين كونه
 ميبنا الا انه قدم بيان السبب لكون الاعراب اسلا ولا نه في بحث المعرب ايضا فقال
 (فان كان) (اى المستدالية) اشارة الى ان البناء ايضا شرط ومطلقة ان يلبها المسند اليه لفظ لا
 وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولا شبه على ما فهم من بيان المصنف
 والشارح ايضا بقوله ان يلبها الى آخره والاستعمال وفي قوله اى المستدالية اشارة الى
 ان الضمير المستكن راجع الى قوله المستدالية في التعريف لا الى قوله المنصوب لانه لا يكون
 مبنيا فلورجع اليه لا يستقيم اى ان المستدالية (بمد دخولها) اى بعد دخول لا عليه (غير
 واقع على الاحوال المذكورة) لانها شرط لكونه منصوبا (بل كان) المسند اليه بعد دخولها
 (مفردا) (بانتهاء الشرط الاخير قطع) ولم يقف الشرطان الاولان وهما الولي والتكبير
 (وهو) اى الشرط الاخير (كونه) اى المسند اليه (مضافا او مشبها به) لان المراد
 بالمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبه لما سيصرح الشارح نفسه (اى يلبها نكرة غير مضاف
 ولا مشبها به) قد سبق تفسيرها وبيان اعرابها قوله (ليترتب عليه) اى على الشرط متعلق
 بمفهوم الكلام اى وانما فسرناه بقولنا اى المسند اليه لان الضمير المرفوع المتفصل
 راجع الى المسند اليه لان المنصوب لا يبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى المسند اليه
 ايضا يترتب عليه الجزاء بالشرط ترتيبا (قوله) (فهو) اى الاسم المستدالية (مبنى
 على ما ينصب به) من الفتحة او الالف او الياء او الكسر لن لا يبنى على الالف لان

معرفة عموم مفهومه بخصه
 الما قبل ما هو المراد في هذا
 المقام روح التعريف تمام
 ولهذا جعل جلس
 التعريف الاسم المفعول به
 بل ادخله كلمة كل تصديقا
 على انه اهم من المفعول به
 وهذه من فوائد لفظ
 الكل في التعريف قد
 قدرت به المقام وقد
 قدرت به ولا يجد ان قال
 الاحكام التي ذكرت فيها
 بهذا العلم يخص بالمفعول به
 بل ذكرت على وجه العموم
 وهو مرجع الاحمال في
 بحث المفعول فيه وليس
 بنى لان تفسيره كذا انما
 هو باعتبار كونه من جهة
 مباحته فالمراد بالمفعول هو
 المفعول به دون ما هو اهم
 منه والا لما كان وجه
 لصرف كلمة ما مع اى اصل
 فيه والاستدلال على زعم
 بجعل المص جنس المرف
 الاسم المضاف اليه كلمة كل
 من ضعف الحال لان ذكر
 المفعول فيه عمالا يصاحبه
 المقام بخلاف ما سبق مما جعل
 على الثالث فان المرف بعد
 تمامه واستفادته الفصول
 يرجع الى ذلك وبه ظهر
 سقوط بقية القول (قوله)
 احتراز عن الجمع بين المرف
 والمرف قليل احتراز عن
 ضرورة التفسير هبتا
 لثلاثين نفسا بمثل جاد رجل
 اى زيد ويبدى نظرا لان
 البت انما يلزم في زيدا
 ضربت وزيدا ضربت به
 وامالى زيدا ضربت فلا نه
 فلو قيل اهنت زيدا ضربت

غلامه لم يلزم القنوق وكذا
 لو قيل لا ليست زيدا
 حيث عليه فلا بد في تمام
 وجه وجوب الحذف من
 اعتبار قصد اطراد الباب
 ولا يخفى ان صراحا التارخ
 قد سره وهو حاصل ما قاله
 الرضى اهـ انما يجب
 ابعذار الفعل ههنا لان
 المفسر كالמוש من
 الناصب ولم يؤت به الا
 عند تقدير الناصب ليسره
 فاطم ارا الفعل ينى من
 خبره فيحكم الناصب ههنا
 كحكم الرفع في نحو قوله
 تعالى وان احدم
 المذكرين اشجارك على انه
 قد صرف باب الفاعل ما هو
 المراد من الجمع بين المفسر
 والمفسر المتع ذلك عند
 هم فكيف شمول البارة
 نحو جاني رجل اى زيد
 والاستشكال على مثل زيد
 ضربت غلامه على ان
 يكون المقدرا منتميا
 بانتمى اليه (قوله) مشتغل
 سنة لاحد المذكورين ايها
 كان لان واحدا الامرين
 غير معين ويجوز ان يكون
 سنة لكل منهما على سبيل
 التنازع وما قيل من ان
 ذلك يوجب متابعة المص
 خلاف مذهب وهو اعمال
 الاول كما هو مذهب
 الكوفيين من نلة التأمل
 (قوله) منه قيل متعلق
 بالاستشغال على تقدير معنى
 الفرغ او الاغراض ويصح
 جعل الاستشغال معنى
 الاغراض تعالى المجرور
 الثاني وهو لا حاجة الى

مبالا لا يكون الامضاقا نحو اياه فيق مابه البناء ثلاثة (قاه) اى المستداليه (لو كان
 مفردا معرفة) ولم يكن بعدا لافراد تكرة (او) كان مفردا تكرة ولكن كان (مفصولا
 فحكمه غير ذلك) لماسيجي (وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المازد قبل
 دخول لا) هذه (عليه) يشير الى ان هذا الكلام يعنى ان اطلاق النصب عليه مجاز بملاقة
 الكونية لان عند وجود هذه الشرائط لا يكون منصوبا بل لا يكون الامنيا والى ان
 ينصب مسند الى ضمير المفرد (وهو) اى ما كان ينصب به المفرد (الفتح الى الواحد) لان
 اعراب المفرد المفرد المنصرف بالحرركات سواء كان الواحد منصوبا (نحو لا رجل في الدار)
 او غير منصوب (نحو لا احر في الدار) (والكسر) عطف على الفتح (في جمع المؤنث السالم)
 لان نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسر عند الجمهور (بلا تونين) لان التونين لا يدخل
 المبنيات سواء كان البناء عارضا ولا لانه من خواص المربات (نحو لا مسلمات في الدار)
 والمازني يفتح به بلا تونين (والياء المقترحة ما قبلها في المتي) 'ى في التثنية (و) الياء (المكسورة
 ما قبلها في جمع المذكر السالم) فان كلا منهما مبنى على الياء لان نصبه كان بالياء خلافا لمجرد فان
 عنده لا يبنى المتي ولا الجمع على حدة لان التونين كالتونين دليل الاعراب (نحو لا مسلمين)
 لك (ولا مسلمين لك) يعنى اى برء المصنف (بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له) لماسبق
 (فبدخل فيه) اى في قوله المفرد (المتى والمجموع) على حدة اذا لم يكونا مضافين فيبيان
 كما ذكرنا (و) انما يخفى اى المستداليه بعد دخول لاهذه عنده وجود الشرط المذكورة
 (لتضمنه معنى من) الاستتراف وسقطا تونين ايضا لانه لتتمكن وهو من خواص المرب
 (الاعني لا رجل في الدار لا من رجل فيها) للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب (لايه)
 اى لان قوله لا من رجل في الدار (جواب لمن قول) سائلا (هل من رجل في الدار حقيقة او
 تقدير) وفرض (فحذف) لفظة (من) من الجواب فقص من معناها فبنى للمتي هو كل اسم
 ناسب مبنى الاصل وبينوا وجه المناسبة بسنة اوجه على ماسيجي (تخفيفا) لتليل الحذف
 يعنى ان حذف من الجواب مجرد التخفيف (و) انما يخفى اسم لاهذه على الحركة مع ان
 الاصل في البناء السكنون فرقا بين البناء الاصل والبناء العارضى (على ما ينصب به ليكون
 البناء) اى يثاؤه (على حركة) كالفتحة في المفرد الواحد والكسرة في الجمع المؤنث السالم
 (او حرف) كالياء في التثنية والجمع المذكر السالم (استحقها التكرة في الاصل قبل البناء
 يعنى ليكون اسم لاهذه مبنيا على حركة كالفتحة والكسرة او حرف كالياء استحقها الاسم
 قبل ان يكون اسم لاهذه لان المفرد المنصرف يستحق الفتحة في النصب والجمع المؤنث السالم
 الكسرة والتثنية والجمع على حدها الياء واذا لم يبن البناء يعنى ان يبنى على ما يستحقه في الاصل
 لتكون الحركات البنائية والحروف البنائية موافقة للاعرابية من حركة او حرف (ولم يبن)
 مبنى للمفعول الاسم (المضاف ولا) الاسم (المضارع له) على ماسبق (لان الاضافة) لما كانت
 من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تفسيرا او تخصيصا وتخفيفا (ترجع) اى الاضافة (جانب

الاسمية فيصير الاسم) اي اسم لاهذه (ها) اي بالاضافة (مائلا) اي متوجها) الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب) لان الاسم مطلقا اصل في الاعراب لوجود المعاني المقضية للاعراب الفاعلة والمفعولة والاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا تؤكد بالاضافة التي هي من خواص الاسم ولانه لا يكون المضاف مبيها الا نادرا نحو خمسة عشر اولانه يلزم من البناء جمل ثلاثة اشياء واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف او شبهه مبرا عملا بالاصل (وان كان) (اي المستداليه) عطف على قوله فان كان مفردا (بمدخولها) اي دخول لاهذه عليه مفردا (معرفة) (بانثناء شرط النكارة) لان انثناء الافراد بني مفردا معرفة او مضافا اليها (او) كان المستداليه (مفعولا بينه) الطرف مرفوع محلا على انه مفعول مالم يسم فاعله (اي بين ذلك المستداليه) (وبين لا) عطف على المجرور في بينه باعادة الجار في المعلوم (بانثناء شرط الاتصال) يعني يقع فصل بينهما بانثناء التعريف ولذا قال الش (على سبيل منع الخلو) اي لا يخلو من ان يكون المستداليه مفردا معرفة او مفعولا ولا يجوز ان يكون المفصول مفردا معرفة ايضا (سواء كانا) اي المعرفة والمفعول ملايين (مع انثناء شرط كونه) اي المستداليه (مضافا ومشباهه) يعني لا تكون المعرفة ولا المفصول مضافا ولا مشباهه (اولا) ينتفي هذا الشرط بل يكون كل منهما مضافا ومشباهه (وهي) اي هذه الصور (ست موز) جمع صورة بالقسمه العقلية لان المستداليه امام معرفة او نكرة والاول امام مفرد او مضاف (نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو) بالجر عطف على زيداي ولا غلام عمرو وفهذه اثنتان (و) الثاني امام مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو (لا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة) بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان (و) الاول ايضا امام مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو (لا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو) بالجر فصارت صور المعرفة اربعا اثنتان منها بلا فصل واثنان منها مع الفصل وصورة النكرة اثنتان فقط وهما ليستا الانفصولتين فصارا المجموع ستا فالانصب ان لا يفصل بين ائمة المعارف وكأنه اراد ان يكون صور بالمفصول اربعا وغير هاتين ولذا قيل اربع منها في المفصول واثنان منها في المعرفة ولكل وجهة هو موليها (وجب) جواب الشرط (في جميع هذه الصور الست) (الرفع) فاعل وجب اي رفع الاسم الذي وقع فيها (على الابتداء) اي على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوي لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوي (اما) وجوب الرفع على الابتداء (في المعرفة) مفردة كانت او مضافة مفصولة او غير مفصولة يعني باقسامها الاربعه (فلا متاع) هوذا (اثر لا النافية للجنس فيها) اي في هذه المعرفة فان شرط تأثير لا في مدخولها من النصب او البناء هو الجنس والاضافة والولى وذا غير موجود في المعرفة متصلة او منفصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما اثر في الجنس فوجب الرفع بالابتداء لرجوعه الى اسله لكون لاهذه من دواخل المبتدأ (واما)

اعتبار التضمين بل لادوجه له لان معنى الاشتغال عنه الامراض بلا ترتيب وانتابت للمناع من زعمه الباء صلة للاشتغال وليس كذلك بل على السببية كما صرح به الهندي وغيره (قوله) اي متعلق ذلك الاسم او متعلق بشبهه مراد المص حوالتي فانه قال هذا للتبديد خل ما تعلق الفعل فيه يمتنع الضمير لقولهم زيدا ضربت غلامه والاول قد ذكره بعض الصراح لكن لا يخفى لان الظاهر المتبادر على ما قاله الرضي ان يكون معنى قوله مشتغل عنه بضميره او متعلق به بالمتعلق بذلك الضمير والمتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير بالذات او بالواسطة نحو زيد ضربت غلامه وزيدا ضربت عمرا واه او موصوفا بما دل ذلك او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحب زيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف مامل الضمير او موصوله نحو زيد التيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا التيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وضابط المتعلق ان يكون ضمير المنصوب من تمة المنصوب بالضمير وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا بالفاظا ومجلا كاذن بعضهم نظرا الى نحو زيد اضربت او

وجوب الرفع بالابتداء (في المفعول) وهو في التكررة المفعولة وهذا التليل يجزئ ايضا في
 المعرفة المفعولة (فلفظ لا) هذه (عن التأثير مع الفصل) لان الشرط على ماسبق في
 تأخيرها اعرابا او بناءا لولي فايوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيها هو بعيد عنها (والتكرير)
 (اي وجوب تكرير اسمه) اي اسم لانيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع
 والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (ولكن) اي الا انه يكون التكرير (مطلقا) بحيث
 (لا) يجب ان يكون (سنة) اي لا يشترط ان يكون الثاني عين الاول مثل ان يقول لا زيد
 في الدار ولا زيد بل الشرط تكرار الاسم لا التكرير الشخصي مثل زيد وعمرو وعلى ماسبق
 من الامثلة ولذا قيل المراد التكرير النوعي لا الشخصي (اما) وجوب التكرير (في المعرفة)
 مطلقا مفردة كانت او مضافة مفعولة او غير مفعولة (فليكون) التكرير (كالمرض عفاي
 التكرير من معنى) بيان لما في قوله عما (في الاحاد) لان هذه موضوعة لثي الاحاد وذا
 لا يكون الا في الاجناس واذا دخلت على المعرفة فان هذا المعنى لان في المعرفة في المفرد
 لا في الاحاد فينبغي ان التكرير يكون عوضا عما اذا التكرير يوجد في الجملة في الاحاد لان
 في التكرير التعمد (واما) وجوب التكرير (في التكررة) المفعولة وان وجد فيها في الاحاد
 كافي سورة التولي (فليكون) هذا الكلام (مطابقا) اي لسؤال حقيق او تقديرى (هو)
 اي هذا الكلام (جواب له من مثل) بيان لما في قوله لا ما (قول السائل) تحقيقا وتقديرا
 او فرضا (اي الدار رجل ام امرأة) واجب لا في الدار رجل ولا امرأة وتكرر في الجواب
 ليكون مطابقا لسؤال لانيه يجب التكرار (وهذا التليل) اي المطابقة بين السؤال والجواب
 (جاء) على وزن غازي يجري (في المعرفة) باقسامها الاربعة (ايضا) اي كما هو جاز
 في التكررة فكأنه قيل ازيد في الدار ام عمرو فاجيب لا زيد في الدار ولا عمرو وكذا غيره
 من الامثلة (ونحو قضية) بالرفع لانها خبر مبتدأ محذوف (اي هذه قضية) حذف
 المبتدأ او ردد الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اي هذه رمية (ولا باحسن
 لها) (الوارو الحال) ولان في الجنس وابحسن اسمها ولها جار ومجرور والجملة حال من الخبر
 بالواو والضمير مثل قولك هذا زيد قائما والعامل فيها معنى الاشارة والتبيين المفهوم ان
 من لفظة هذه (اي لهذه القضية) قيل هو قول الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يقولونه
 عند القضاء ومعناه اتحكم نحن وليس على رضى الله تعالى عنه حاضرهما اي هذه قضية
 لا قاض لها مثل قوله عليه السلام اتصاكم على وافر حكم زيد كذا سمعته (هنا) اي قول
 المصنف ونحو قضية ولا باحسن لها تناول (جواب دخل مقدر) بان يكون الواو فيه
 للاستئناف (على قوله) متعلق بقوله دخل (وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير)
 بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول منه (فان اسم لا) وهو قوله
 باحسن (فيه) اي في هذا القول (معرفة لان باحسن كنية على رضى الله تعالى عنه) وهي
 ماصد بالاب والاولاد وهي من اقسام العلم لان اقسامه ثلاثة كنية ولقب وعلم شخص كلها

صورت به او انما خبر به بل
 السرط انما به انظاما ومجلا
 او انتصاب متعلقه كذلك
 الا يرى انك تقول هذا
 ضربت من فمك او
 ضربت بمن فمك فاضير
 مرفوع والمعنى ضربت
 بموكها او ضربت
 بموكها (قوله) وبقيد
 لفرغ من العمل فيه بمجرد
 ذلك الاشتغال خرج نحو
 زيد ضربته قبل فيه انه
 خرج صورة ما اضمر لانه
 ليس المانع عن العمل مجرد
 الاشتغال بل دخل الموانع
 القدرة اياه ايضا مانع الا ان
 يقال لمانع من العمل
 صورة ذلك الاشتغال
 بخلاف زيد ضربته فان رفع
 زيدا مانع عن عمل ما بعده
 فيه هذا او قول لا وجه
 للاحتراز من ذلك بل هو
 ي لو انما زيد ضربته داخل
 فيه ولا يلزم منه ان يكون
 مفعولا به بل هو مما يكون
 مفعولا به ويشدك الى هذا
 كلام في الايضاح ضابطه
 ان يتقدم اسم وعينه قبل
 او ما دوى معنى الفعل
 مسلط على ضمير ذلك
 الاسم من جهة المفعولة
 او ما يتعلق بضميره ولو سلط
 على الاول لكان مفعولا
 ومبارضة فعل الابتداء
 واذا نصبت فعل تقدير
 فعل هذا وصرح
 في الفرج بان قوله مشتغل
 عنه بضميره انما هي به
 لخرج ما ليس كذلك مثل
 قولهم زيدا ضربت فان
 ذلك ليس من هذا الباب

معارف فيكون قوله ابا حسن معرفة (و) الحال انه (لا رفع فيه ولا تكرار) فانتقض التعريف به
 اما عدم التكرار في فظاها واما عدم الرفع فلا لورفع لقل ولا اوجس بالاولان الاسماء
 الستة اذا اضيف الى غير ما يتكلم بكون رفعها بالواو كاسبق (بل هو) اي قوله ابا حسن
 (منصوب) لان نصبها ايضا يكون بالالف (غير مكرر) وهو ظاهر (فاجاب) المصنف (عنه)
 اي عن الدخل المقدور (انه) اي بان هذا القول (متأول) (بالكره) فلا يرد قضا على التعريف
 بانه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل (اما بتقدير النمل) فيكون من باب
 حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (اي ولا مثل اي حسن لها) فيكون مبنيا على الفتح
 (فان مثلا اتوجه في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة) فيكون اسم لاهذه حينئذ
 من القسم الثاني فع حذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصارت كأنه مبني على
 الالف التي هي اخت الفتحة وحينئذ قوله ابا حسن على تعريفه والمراد به على رضى الله تعالى
 عنه فاللهي هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل على رضى الله تعالى عنه والحال
 انه لا مثل لها (او تأويله بصيل) على وزن جيدر وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاطلاق
 الفيصل على على رضى الله تعالى عنه من قبل رجل عدل (لاستار على رضى الله تعالى عنه
 بهذه الصفة) اي بالفصل بين الحق والباطل لانه كان فصلا في الحكومات على ما قال النبي
 عليه السلام قضاكم على رضى الله تعالى عنه (فكأنه قيل) هذه قضية (لا فيصّل لها) فنصار قوله
 ابا حسن كاسم الجنس المقيد للمنى الفصل والقطع كما قال الكل فرعون موسى يعني يكون
 من قبيل ذكر الاسم وارادة الصفة المشتهر صاحبها (ويقول هذا التأويل) اي التأويل
 الثاني (ايراد حسن بحذف اللام) ونصب ابا يصالا اشتار الكنية بالرفع والتعريف اللامى
 يعني ابا الحسن مثل ابا الخطاب لمد رضى الله تعالى عنه (لان الظاهر ان تنوينه للتكثير)
 لانه لو لم يكن للتكثير لما عرّضوا عما هو المشهور فالتزامهم نزاع اللام ليس الا القصد للتكثير
 وانما قال لان الظاهر لجواز ايراده بالتكثير ايضا مع كونه كنية رضى الله تعالى عنه الا
 ان الظاهر ايراده باللام (وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله) الاحول القوة والخلية
 يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فقيل في تفسيره مرفوعا الى النبي عليه السلام لاحول ولا
 خلاص عن معصية الله تعالى الا بصمته وعونه ولا قوة ولا طاعة ولا قدرة على طاعته
 وعبادته الا بمونه وتوفيقه وقيل لاحول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله
 تعالى اولا رجوع لتاعن المعاصي ولا طاعة لنا على مشاق الدين بما امر الله تعالى (اي
 فيما كررت فيه) لفظة (لا) هذا تفسير للمثل يعني ان هذه الاقسام الالوية غير مختصة
 به بل تجري في كل موضع توجد فيه شرط ثلاثة ان تكون لفظة لا مكررة وان يكون التكرار
 بالطف وان يلى كلامها مكررة مفردة وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت فيه لا والثاني
 بقوله (على سبيل المطف) والثالث بقوله (وكان عقيب كل منهما مكررة بلا فصل) بينهما وبينها
 واما ايراد تلك التكررة فستفاد ايضا من انتال (مجبوز) فيه (خسة اوجه) (بحسب اللفظ)

ولو جاز اخراج ذلك
 التركيب بهذا الطريق
 لكان الاسم المرفوع الذي
 لا يجوز اضافته بما بعده
 من الفعل او شبهه اولى
 بالخروج بوجه يكون قوله
 لو سطر عليه هو لو مناسب
 لنصبه نحو الا حاصله
 وقد صرح المصنف بانه
 يحتاج الى اخراج مثل
 زيد هل ضربت فانه اسم
 وهد فعل مشتغل عنه
 بضميره لو كتبه لو سطر
 عليه لم ينصب لانه لا يميل
 ما بعده لا استفهام فاما قبله وما
 اورده الرضى من ان معنى
 قوله هو مشتغل عنه بضميره
 مشتغل عن العمل في ذلك
 الاسم المتقدم المتقدم
 بالعمل في الصغير الراجع
 اليه اي انما يميل الى الاسم
 المتقدم بسبب العمل في
 ضميره ولو لذلك لامل
 فيه وهو احتراز عن نحو
 زيدا ضربت فانه ليس من
 هذا الباب لان طمله ظاهر
 وهو الفصل المؤخر ومن
 نحوون بقاءم وزيد فاما ايضا
 لان الفعل او شبهه لا يميل
 الرفع فاما قبله حتى قال
 اشتغل عنه بضميره فظهر
 ان قوله يبدل لو سطر عليه
 هو او مناسب لنصب غير
 يحتاج اليه مع قوله مشتغل
 عنه بضميره لان معناه كما
 ذكرناه لو لا الضمير لامل
 في ذلك المتقدم والفعل لا
 يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه
 فلم يبق الا النصب فتى
 مشتغل عنه بضميره ما لو
 سطر عليه ولم يشتغل

اي بحسب التلغظ (لا بحسب التوجيه) وبيان الحال (فاتها) اي فان الوجود في هذه الصورة
 (بحسب التوجيه تريد) كافي اثناء الوجود تنقيدي من بيان الشارح في اثنائها تحيد فاتها على
 ما بينه تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها في الاول صارت خمسة وفي الثاني زيدت
 (عليها) واما عند العقل اما بينان واما مبران واما الاول ميني والثاني معرب منصوب ولم
 يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصب وبناء الثاني واما الاول ميني والثاني معرب مرفوع
 وعكس هذا هو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثاني فالقياس ان تكون ستة ولما سقط ما كان
 الاول فيه معربا منصوبا والثاني مينا لعدم وجود شرط نصبه كما سبق بقيت الوجوده بحسب
 اللفظ خمسة (الاول) من تلك الوجود (فتحها) اي فتح الاول والثاني يعني بناؤها على الفتح
 (اي لا حول ولا قوة الا بالله) بالباء على الفتح فيها بنا (على ان يكون لاني كل منهما) اي في كل
 واحد منهما (لني الجنس) فيني اسمها على الفتح كما افردت كل واحدة منهما عن صاحبها
 (ولا قوة) مع ان لاني لني الجنس واسمها ميني (عطفها على لا حول عطف مفرد) بدل من
 قوله عطف بدل البعض (على مفرد) لان لا حول مفرد جملة وكذلك لا قوة (وغيرها) اي
 خبر لا حول لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل (محذوف اي لا حول ولا قوة) موجود
 الا بالله والخبر الظاهري وهو قوله الا بالله وهو المستقضى من المحذوف القائم مقام متعلق لانه
 ظرف لبدله من متعلق هو في الحقيقة خبر فيكون حينئذ جملة واحدة فيكون في قوة لاني له
 الا بالله (او عطف جملة على جملة) عطف على قوله مفرد (اي لا حول) موجود (الا بالله
 ولا قوة) موجود (الا بالله محذوف خبر الجملة الاولى استثناء) اي عن خبر الجملة الاولى
 (بمخبر) اي بقرينة كون خبر (الجملة الثانية) مذكورا واختص الحذف بالاولى مع ان الاولى
 ان يكون الحذف في الثانية ليكون السابق قرينة لاحق وليكون اولاه اجمال وابهام واثانيا
 تفصيل وتفسير واذا وقع في النفس والاذن المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب (و)
 (الثاني) من تلك الوجود (فتح الاول) يعني بناه الاول على الفتح (و) (نصب الثاني) (اي
 لا حول ولا قوة الا بالله ما فتح الاول) اي اما كون الاول مبنيا عليه (فان لا الاولى لني
 الجنس) وحول اسم مفرد نكرة قد وليها فيني على الفتح (واما نصب الثاني فلان لا الثانية
 مبنية) يعني زائدة (لنا كيد الثاني) لان المعطوف على الثاني يكون مبنيا ايضا فيكون حرف النفي
 في المعطوف زائدا وقائده التأكيد لني الاستفادة ولا كافي قوله ما جاء في زيد ولا عمرو لانه
 اذا قيل وعمرو بدون الاستفادة عدم مجي عمر وايضا وزيد لانيه ايضا نصبا (والثاني) وهو قوة
 (معطوف على الاولى) الذي هو حول يعني معطوف على لفظه (فيكون) اي ذلك الثاني (منصوبا
 حلا على لفظه) او على محله القريب لما سبق ان له محلين محل قريب وهو منصوب بلا محل بعيد
 وهو مرفوع (لمشابهة حركته حركة الاعراب) قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز
 على الحركة الاعرابية (وبجوز ان يقدرا لهما) اي لاسمين المعطوف احدهما على الآخر
 (خبر واحد) لان العامل فيه لا الاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة (و) يجوز ايضا

بضمير له نصب غير وارد
 لان المتعرب المحذوف
 الما على المطابقة ولا يخفى انه
 يعقد على زيدا قولنا زيد
 هل ضربته انه اسم بعده
 فعل مشتغل عنه بضمير
 مع قطع النظر عن ملة
 لامراض فان جوار العمل
 فيه او هذه امر خارج
 من المعنى المقصود فست
 الحجة الى قيد يخرج ذلك
 التركيب وهو قوله لو سلط
 الخ (قوله) وبقتيد نصب
 بالمفعولية خرج خبر كان في
 نحو زيدا كنت اياه قيل انه
 خبر كان بقوله كل اسم لانه
 كان المتبادر الى هذا المقام
 من قوله نصبه نصب
 بالمفعولية كذلك المتبادر
 من كل اسم المفعول لم قيل
 ذلك ان تقول كل اسم اسم
 من المفعول والتعريف
 المطلق ما ضره فانه على
 ضريبة التفسير ومنه زيد
 كنت اياه فلامعني لتقيد
 قوله نصبه بالمفعولية
 لاخرجه والا ولا باطل
 الا لاسم لان براد بالاسم
 المذكور في الحد المفعول لما
 صرح المعنى وهو المتعين
 لقطع به من ان بعده فعل
 يخرج عنه ما بعده اسم او
 غيره مثل زيد منطلق وزيد
 بوجه منطلق وزيد الدار
 او شبهه ليدخل فيه ما بعده
 شبه الفعل من اسم الفاعل
 والمفعول وغيرهما وقد
 مرقت سالا على باقي القيود
 وذلك قطعي في استقامة
 ان براد بالاسم المفعول
 بتداه واما الثاني فغير بعيد

(ان يقدركل) واحد (منها خبر على حدة) لان الثاني وان كان معطوفاً على الاول بحسب الظاهر الا انه يجوز ان يحمل مبتدأ باعتبار عمله اليه كما يجوز في اسمها المني ويشتبه عمله البعيد فيكون هذا القول حينئذ جملتين بان يكون عطف جملة على جملة واما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد على مفرد لانه يجوز ان يعطف اسمان على معمولي عامل واحد بما عطف واحد وقد ذكر غير مرة (و) (الثالث فتح الاول يعني ان يكون الاول مبنياً على الفتح المبني في الاول والثاني (و) (رفع) اي رفع الثاني نحو (لا حول) بالفتح (ولا قوة) بالرفع (الا بالله اما فتح الاول) اي اما كونه مبنياً على الفتح (فلان لا الاول) ولي في النفي الجنس (وحول نكرة مفرد قد وقعت بعدها بالافضل فينبغي ان يبنى على ما نصب به وهو الفتح لوجود شرطه (واما رفع الثاني) اي اما كونه مرفوعاً (فلان لا) الثانية (زائدة) لتأكيد النفي بالفتحة فمما سبق (والثاني) وهو قوة (معطوف على عمل الاول) لان لفظه وعمله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما في الظاهر (لانه) لان الاول (مرفوع) في الاصل (بالابتداء) اي بالعامل المعنوي فاذا جاز اعمل فعل الاصل هو الاول والاوجب (عطف) بمد من قوله معطوفاً وتفسيره او جبر مبتدأ محذوف اي هو عطف (مفرد على مفرد) وذلك لا يكون الا بان يقدرا لهما خبر واحد ويكتفى بكون الخبر لاولي لا حول موجود الا بالله ولا قوة مثل قولك في الاثبات زيد قائم وعمر و فيكون جملة واحدة (او عطف جملة على جملة) وذلك يكون (بان يقدركل منها) اي من الاولى والثاني (خبر على حدة) لان لا الاول عامل لفظي يحتاج الى خبر مستقل فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء احتاجت الى خبر آخر مستقلاً فتكون جملة اخرى ولهذا كان الكلام جملتين عطف الثانية منها على الاولى (و) (الرابع) من تلك الوجوه (رفعهما) اي رفع الاسمين معاً (بالابتداء) (لان النكرة) وقعت في حيز الثاني فتخصصت كافي قولك ما حد خبر منك على ماسبق (نحو لا حول ولا قوة) بالرفع على ان يكون كل منهما مبتدأ (الا بالله لانه) اي لان هذا الكلام (جواب قولهم اني اراه) خبر مقدم (حول وقوة) مبتدأ موخر واثاني معطوف على الاول سواء كان هذا السؤال تحقيقاً او تقديرًا (لجاء) الجواب (بالرفع فيها) اي في حول وقوة (مطابقة) بالنصب لانه مقول له لان المطابقة مصدر ويجوز ان يكون حالاً من فاعل جاء اي جاء الجواب بالرفع فيها حال كونه مطابقا (للسؤال) لما عرفت انها مرفوعة ان في السؤال ومطابقة الجواب في الاعراب وغيره من الامور المهمة (ويجوز الامر ان ههنا) اي في القسم الرابع (ايضا) اي كما جاز في الاقسام الاول اي ما ان يقدركل واحد منهما خبر على حدة نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجود الا بالله فيكون الكلام جملتين او يقدرا لهما ما خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاول لانه عطف مفرد على مفرد وهو الاصل كما هو السؤال ولانه يكون اسم في المطابقة ولان تقليل الكلام اولا (و) (الخامس) من الوجوه الخمسة (رفع اول) لا يعني ان يكون الاول مرفوعاً ابتداء (على ان لا) هذه تكون

والحق ان اخرج نحو هذا كنت اياه بهذا القيد ليس بمستقيم لانه لا يرد بالتريف المنقول به اللازم اخبار فوله كما هو الظاهر قد خرج خبر كان في نحو هذا المثال بقيد الفعل اما وحده او بانضمام المعطوف لان كان غير داخل في اطلاق الفعل سلمنا لكن لا يجب له فتعين ان يكون المراد بالفعل ما لا يشله وان اراده اهم من ذلك فالامر كما قاله القائل (قوله) والا حسن في ترتيبه تأخير المثال المشتغل بالتعلق كالماضي وجبه وهو ان المناسب لبيان الكلام خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفعل بالغير بلا وجه فان اشتغال الفعل بالتعلق كما كان بتقدير سلبه ما يناسب الفعل بالزوم كذلك منها ما هو كذلك فلا وجه لتقديم وتأخير ذلك ليل ولما قبل المحس وجهاً حسناً لان الاول عدم الفعل بين الاذال المرفوعة بالفعل الجوهول اهي حيث هي والثاني تقديم السلب بنفسه ثم السلب مرادف ثم السلب بالامر الا انه قدم في هذه القسم ما هو اعرف فيه وكلام ليس يعني بل الوجه ما ذكره المس من ان هذا المقدور ان يمكن تقديره مثل الفعل المذكور كان اولي وان لم يمكن فتعاقب معموله الخاص وان لم يمكن فتعاقب مع معموله العام وان لم

يمكن فالالبة قالوا زيدا
ضربت والثاني زيدا
ضربت به والثالث زيدا
ضربت غلامه والرابع زيدا
حسنت عليه (قوله) فان
الاصل فيه ضربت زيدا
ضربه آخر ضربت
الاول اوجوه مفسرة قليل
فيه ان الامل فيه ضربت
زيدا ولا حذف ضربت
ذكر المفسر اذ لا احتياج
الى التفرع مع الذكر ولذا
لا يجوز ذكره وما ذكره
التابع قدس سره والى
فان الكلام فيها ضرب عامله
على شريطة التفسير فتدبر
(قوله) ويختار الرفع
الا ابتداء قبل بحمل امرين
الابتداء الذي هو العامل
في الابتداء والخبر لا يشين
بذكره كونه مبتدا والثاني
مصدر المبتدا الذي معنى
كونه مبتدا وفيه رد لجل
راضه فلا يجوز لا مقدرا
لانها ارتكاب ما لا حاجة
اليه واختار نجمة كون
الرفع مختارا وهو الاستثناء
من تكلف تقدير العامل
وانت شيربانه لا سبيل الى
الاول ودعوى كون
المراد من وهم ارتفاعه
العامل الغنفي ممنوعة لان
المقام يابى وكذا ما زعمه
من الاشارة لانه من جهة
اقسام هذا الباب ما يكون
الرفع فيه واجبا وكذا
النسب فانه يكون تارة
واجبا وتارة مختارا الى غير
ذلك (قوله) لان مجردة
عن العوامل الغنطية قليل
لابد له من قيد آخر وهو

(معنى ليس) مثل ما لا تكون لثني الجنس (على ضنف) رفع الاول بناء على ان لاهذه بمعنى
ليس لثني الجنس كائن على ضنف (فان عملا) حال كونها (بمعنى ليس قليل) لثمة مشابهة
لا بليس وهو تورث التضعضف كما ان كثرة المشابهة تورث القوة كافي ما فان كونها بمعنى ليس
قوى لكثرة مشابها لها (وضع الثاني) اى يكون الثاني مبنيا على الفتح (نحو لا حول)
بارفع (ولا قوة) ببناء على الفتح (الابالة) بناء (على ان يكون لا) في الثاني (لثني الجنس)
وقوة بعدها نكرة مفردة قدولها فتكون مبنية على الفتح كافي قوله لا حول في الدار
(وضنف) مبنى للمفعول من التضعضف ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل من الثاني (وجه) مرفوع
(ضنف رفع الاول) في هذا القسم وهو ان تكون لاقية بمعنى ليس (بانه) متعلق بضعف (ميجوز
ان يكون رفعه) برفع الاول (لانه عمل لا) اى تأثير حافى مدخولها اعرابا وبناء (بالتركيب)
اى بسبب ان يكون ما دخلت على عليه مكرر الانها لكونها ضعيفة في العمل اذا كرر اسمها
لعمل عن العمل فيه فيرفع على انه مبتدا نكرة تخصص بالمعوم مثل قوله تعالى لا يسبح فيه
ولا خلا ولا شفاعة ورفع لهذا المعنى ليس بضعف لوقوعه في النظم المعجز (لا لكونها
بمعنى ليس) ببنى ليس رفع الاول ههنا لكون لاهذه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن
العمل بسبب التكرير (لان شرط صحة التكرير) اى تكرير اسمها كافي صورة
الرفع في المعطوف والمعطوف عليه في القسم الرابع (فقط) اى سواء توافقت الاسمان
في الاعراب كما في تلك الصورة وكافي قوله لا زيدا في الدار ولا عمرو وكافي قوله تعالى
لا يسبح فيه ولا خلا ولا مثل هذه الصورة الخامسة (وقد حصل) التكرير (ههنا) اى
في هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا (ولا دخل فيها) اى في صحة الانشاء بالتكرير
(توافق الاسمين) الواقعين (بمدها في الاعراب) قوله ولا دخل لاقية لثني الجنس
ودخل اسمها المبنى وفيها ظرف لغو متعلق به وتوافق الجار والمجرور خبرها لانه
ليس للتعليل كما هو التبادر اى لا يكون لتوافق الاسمين بعدها فيه مدخل في صحة البناء
ببنى يصح البناء بمجرد التكرير سواء توافقت الاسمان في اولا وفي الرضى اعلم ان
لا الاولى للتبرئة افادة لجواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالفاء وهو التكرير ولا يلزم
مع تكرير لان يتوافق الاسمان في الاعراب اذا تكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا
قرر هذا فلا حاجة لنا الى ما ذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضنف لكونها بمعنى
ليس فانه لا يضاف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع الى هنا كلامه (فهذا) اى القسم
الخامس او ما جرى فيه هذا القسم (على التوجيه الاول) اى على كون لاقية في الاول بمعنى
ليس او على ان رفع الاول بناء على ان يكون لاقية بمعنى ليس (متعين لضعف جملة على جملة)
لان في عطف المفرد يجب اتحاد المعطوفين واشتركا كحافى العامل وهذا غير جائز في المعطف
المذكور لان الحاصل في الاول لا بمعنى ليس يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر في الثاني
لا لثني الجنس يقتضى نصب الاسم وبنائه ورفع الخبر واذا اختلفا في العمل لا يمكن المعطف

المذكور تعين العطف الاول (اي لاحول) موجود (الابالة ولا قوة) موجودة (الابالة والا) اي وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمال ان يكون عطف مفرد على مفرد (يلزم ان يكون قوله (الابالة) يعني الخبر المتعلق بقوله (الابالة) منصوبا ومرفوعا) في حالة واحدة لان لا الاولى تقتضي ان يكون منصوبا ولا الثانية ان يكون مرفوعا فيكون معمولا للعاملين مختلفين في حالة واحدة وذات غير جائز تعين ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثاني) وهو ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لاملفاء عن العمل (محمتم ان يكون) هذا القول (من قبيل عطف مفرد على مفرد) لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثاني عليه باعتبار عمله البعيد و (الابالة خبر الاول فيكون جملة واحدة (او) ان يكون (عطف جملة على جملة) كما هو الظاهر يعلم وجهه مناسبق (كما يخفى) وجه العطف الاول والعطف الثاني المتأمل الصادق (واذا ادخلت الهمزة) الاستفهام (على) لفظة (لا) (التي) تكون (لنفي الجنس) لكون البحث فيها (لم تقيم) مبنى للفاعل من غير تغير من التفعيل (العمل) مفعوله (اي عمل لا) يشير الى ان اللام للمهد (اي تأنيدها) فيه إشارة الى المراد بالعمل معناه الفتوى وهو التأنيروان هذا تفسير باللازم لان العمل يلزمه التأنيرو فيكون من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم (في مدخولها) اي فيما دخلت لاعليه من الاسم والخبر (اعرابا) تمييز (وبناء) يعني اذا كان مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها مرفوعا او مبنيا يكون ايضا مرفوعا بالاول ومبنيا في الثاني (لان العامل) لفظيا كان او معنويا ساء او قيا ساء رافعا او ناصبا او جارا (لا يتغير عمله) اي اثره في مدخوله من الاعراب والبناء وغيرهما (مدخول كلمة الاستفهام) عليه لانها لم تقدم من العوامل حتى تغير ما دخلت هي عليه وعدم تغير اثرها في الاولى والزم بخلاف ما اذا دخل الجار عليها نحو آذيتي بلا جرم ووجدت بالماله فانه يتغير عمله حينئذ وانما خص الهمزة بالبيان لانه لا يتغير عمله با دخول الجار توهم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولقد دفع هذا التوهم خصه بالبيان (ومنها) (اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس) احد ثلاثة اشياء (اما) (الاستفهام) (حقيقة) نصب على التمييز لان الهمزة قد تدخل على شيء مجازا (فتقول الارجل في الدار) من غير تغير تأنيدها من البناء والاعراب في مدخولها حال كونك (مستفهما) وقال المحشى الظاهر ان الشارح نبه على ان مقصود المصنف حصر المعنى في الثلاثة وقيل تخصيص الثلاثة بالذکر لمكان الاختلاف في ابدون ماعداها لانه لا خلاف فيها انتهى (و) (اما) (المرض) يسكون الراء مجازا (مثل الانزل عندى) عارضا التزول عليه حيث لا يرجي نزوله وعدمه لان الجعولة بالنسبة كما هو سبب للاستفهام سبب للمرض فاستعمل لفظا احدا السبين المتحددين في سبب في الآخر (ولم يذكر سببه) ان حال (الاستفهام) المستعمل (في المرض) كحاله قبل بدخول (الهمزة) لانها اذا كانت عارضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها على الاسماء لان الارض لا يكون الا في الافعال كما يقال الانزل (بل ذكر المسير في) يعني ذكر المسير في ان حال لا في المرض كحاله قبل دخول

الاستفهام في الرأى لتعريف الابتداء وفيه ان يجزئه بوجبه فانه بالابتداء فكيف يصح قوله تعين الان مثال المراد صفة تجزئه تعين وليس يعني لان العامل ذلك التجزئة واعتبار الاستفهام لقتل على وعلى تقدير كونه داخلا لا خيرا فيه لان المقام ليس مقام التعريف بل الاءاء والاعارة الى ما سبق واداءه بجناب التجزئة الرفع باطل من وجهين احدهما انه لو كان موجبا لرفع لما جاز خلافه عند جواز اعتباره وذكه جائز بالاتفاق وثانها ان الفاعل قدس سره لم يقتصر على صورة التعصيم بل اعتبر جميع ايضا ولا يجوز له خلاف ذك في هذا الموضع لانه يصدق بيان ما يختاره في الرفع مع جواز خلافه (قوله) يسلمته من الحذف قبل اعترض عليه بان هذا محارص يكون الخبر جملة على تقدير الرفع لان الافراد هو الاصل في ورودها السلامة من الحذف ارجح لكن يحوز زبد ضربه مما اختير فيه الرفع لو جود قرينة أقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة لغير جملة نصب والشهور خلاف بل يلزم ان لا يوجد ما يختاره في الرفع لعدم قرينة خلاف ولا يذهب عليك ان الرفع اذا كان مختارا للوجود

قرينة أقوى من قرينة
 خلاف الرفع فقد كان
 مختارا لعدم القرينة
 المرجحة للنصب وقد
 عرفت ان المراد بالقرينة
 في قولهم لعدم قرينة خلافه
 القرينة المرجحة فلا وجه
 للاسقاط ايضا (قوله) كما
 قبل الانصاري الاوضح او
 قد وجود امام غير
 الطلب او اذا لم ينافه فان
 الاقوى الذي يوجد مع
 قرينة النصب ليس الاما
 هذه واذا هذه وليس مما
 يلتفت اليه فانه لا يهمل منه
 صرح بجوابه والقرينة
 من الجانبين وتكون قرينة
 الرفع اقوى بخلاف ما قاله
 المنصور وما حمل المرام
 (قوله) وهو لا يجوز الا
 بتأويل قال المنصور وانما
 ترجح الطلب في اقتضاء
 لنصب على الاصل وهو
 عدم الحذف واقتدير
 وعلى قرينة الرفع التي هي
 امالة الرفع كان الطلب
 خيرا له والطلب لا يصلح
 خبر المناقضة له الا
 بتأويل بعيد بخلاف
 النصب فانه لا يندفع الا
 وقوعه على غير الأكثر ثم
 نقل عن أبي علي قال
 ما منّا كان يظن ان لا يقع
 الامر غير البيت لا البيت
 بينهما من المناقضة حتى
 وجدت ذلك في كلامهم
 فوجب تأويله بتقدير
 مقول فيه واذا كان الامر
 كذلك كان النصب ادولى
 وان وجدت قرائن الرفع
 وقال الرضي قولهم ان ذلة

الهزمة (وتبعه الجزولي) بالجيم المفتوحة والزاي المسجومة (والمصنف) لانها وان
 كانت عرضا وكانت ايضا من دواخل الافعال لانها باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم
 انه معنى مجازي (وردد ذلك) اي ذكر السيرافي كون حالها في المرض كحالها قبل دخول الهزمة
 (الاندلسي) بفتح الهزمة وسكون الثون وفتح الدال المهملة منسوب الى الاندلس اسم بلدة
 (وقال هذا) اي كون حالها فيه كحالها الاول (خطا) بفتح الحاء والطاء مع القصر ضد العواب
 يعني ليس بصواب (لانه اذا كانت عرضا) بدخول الهزمة عليها (كانت من حروف الافعال)
 يعني من الحروف التي تقتضي الافعال لفظا وتقدير الحروف الشرط (مثل ان ولو وحروف
 التخصيص) مثل هلا والاولو والاول ما وهذه كلها تقتضي الافعال لفظا وتقدير ولا تدخل على
 الاسم (فيجب انتصاب الاسم) الواقع (بدها) اي بعد حروف العرض كما يجب انتصابه بعد
 حرف الشرط والتخصيص لكن بشرط ان يكون بعد الاسم قبل ضمير الفعل المناسب له (نحو
 الازيد انكرمه) في تقدير الاتكرم الازيد انكرمه على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل او وقع
 ولكن لم يصح ان يكون مفسرا له يكون حالها كما قاله السيرافي ولا وجه لقول من قال في وجوب
 الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة الافعال لازم نحو الازيد ينزل الان يتكلم وقال
 اراد وجوب انتصاب الاسم في الاضمار على شريطة التفسير (و) (اما) (الفتح) (نحو والامام
 اشتر به حيث لا يرجي ما) يقيد به لانه عند رجاء الوجود يكون الاستفهام على حقيقة فلا يكون
 للثني لان ما لا يرجي لاستفهام اذ لا يقال لاحد الطير على حقيقة فيجعل على الفتي مجازا
 بمجامع الطلب لان في الفتي معنى الطلب كافي للاستفهام وكافي قوله . الاسيل خر قاشر بهاء
 الاسيل الى نصر بن حجاج . (واما قوله) يدل على محصلة تيمت الارجلا جزاء الله خيرا
 وفي الرضي روى الالفاء الى الفتي للثني نحو . (الارجلا جزاء الله خيرا) وروى الارجل
 بالجرى الامن رجل (فهذه) اي كلمة الالف في هذا البيت (عند الحليل) بن احمد الذي هو امام
 النحو (ليست لادخاله) بالنصب صفة ميبية لكلمة لا عليها حرف الاستفهام بالرفع لانه
 فاعل لقوله لادخاله مثل قولك هند حامل وشاحها (ولكنه) اي الا انه (حرف موضوع
 للتخصيص) مستقلا (رأه مثل الاولاه وغيره) (فكانه) اي فكان الشاعر (قال الانزوي)
 بضم التاء من الارائة اصله ترميون فاعل بحذف الهزمة والياء نصارتون بضمي التاء والراء
 ثم لحقه ياء المنكلم ونون الوقاية نصارتون (رجلا) مفعول به (يعني هلا تروتنى رجلا)
 جزاء الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب قرينة قوله جزاء لانه سبب للفعل الناصب فيكون
 قرينة لسببه وقرينة كلمة التخصيص لما عرفت انها من دواخل الافعال (ولذلك) اي ليكون
 الاحرفا برأه من حروف التخصيص والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف (نصب)
 رجل في (ونون) وفي الرضي واعلم ان معناها اذا دخلت في الماضي التوسيع واليوم على ترك
 الفعل واذا دخلت في المضارع الحذف على الفعل والطلب له فهي اي في المضارع بمعنى الامر
 ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فات لانها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه
 ترك الفعل في الماضي الى هنا كلاما (وهي) كلمة الا (عنديونس) التي دخلت عليها هزمة

المعروف بالاسم، يعني مركبة من حمزة الاستفهام والفتحة والجنس فكانت (بمعنى التثنية) مثل قولك
 الاما شربه (فكان القياس) ان تبنى النكرة الواقعة بعدها تكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها
 فيقال (الارجل) بالفتح بلا تنوين لكونه جنسا (ولكنه) اى الا انه (نون) اى جعل رجل فى
 قول الشاعر وهو الارجل اجزا الله متونا (الضرورة) وزن (الشمس) لان وزنه فى كل مصراع
 مفاعلة قموالى واذما لم يكن متونا يكون الاول اخص بحرف لان التنوين بعد حرف فاعند الشعر اتم
 على ما سبق من قوله صبت على مصائب لو انما صبت على الايام صرن ليالياه وما فرغ من
 المنسوب بلا التثنية للجنس واحواله الثلاثة من كونه منصوبا ومبينا ومرفوعا شرع فى بيان
 احواله ثوابعا من الصفة وغيرها ليستوفى احواله فقال (ولدت) مبتدأ (اسم لا) بحذف
 المضاف (المبنى) بالجر لانه صفة الاسم واللام فيه لانه اى الذى هو قسم من اقسام اسم لانه
 على ما عرفت ثلاثة (لانت اسمها المررب احتراز) به (عن مثل لا غلام رجل طرعا) فانه
 لامحالة مررب اما منصوب حملا على لفظ النعوت وهو الظاهر واما مرفوع حملا على محله لان
 الموصوف اذا كان مرفعا لا بد ان تكون الصفة ايضا مرفوعة واما اذا كان مبينا فلا يلزم ان
 يكون هو ايضا مبينا (الاول) (بالرفع) اى هو بالرفع (صفة للنت) لالجر صفة للاسم
 لان المقسود بيان احوال التث لا الاسم فكان القيد قيودا له (اى لا) التث (التث) الثانى
 وما بعده) يعنى الثالث والرابع وغير ذلك (احتراز به) (عن) التث الثانى (مثل لا رجل
 نظريف) اما مبنى على الفتح موافقة لنعوته واما مرفوعا ونصبا لما سيجى لانه لنت الاول
 (كرم) بالرفع او كرم بالانصب (فى الدار) خبر لها (مفردا) بالنصب لانه (حال من ضمير
 مبنى) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله وملت ولذا اوردته بالتذكير لان الحال لا بد ان بين هيئة
 الفاعل والمفعول به وقدم عليه لتكون القيود متوالية متجمعة بلا فصل واقع بينها ولوجمل
 حال من المبتدأ باعتبار كون ذلك الضمير راجعا اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول
 لان الحال فى المبنى صفة (والمامل فيه مبنى) لما تقرر ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى
 الحال (احتراز عن) التث والمضارع (مثل) قولك (لا رجل حسن الوجه) او لا رجل
 خير من زيد فانه لا يبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا لما سيق (بلى) فعل مضارع معلوم
 (حال بعد حال) من ذلك ايضا وقدمت لما سبق ولوجمل ايضا حال من المبتدأ لكان اسوب
 لما تقاتى بلى التث الاول اسم لا مبنى (او صفة مفردا) اى بلى التث الاول المفرد اسم لا مبنى
 لما قلنا ان الحال فى المبنى صفة (احتراز عن المفعول) اى عن التث الذى وقع بينه وبين النعوت
 فصل بى (نحو لا غلام فيها نظريف فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولا يجوز البناء اصلا
 (وهذا القيد) يعنى قيد الولى (يعنى عن الاول) فيه لطاعة تعرف لمن له طاعة لان معنى الاول
 ان لا يكون مسبوقا بى ومعنى الولى كذلك فترادفا فيكون احدهما متقبعا عن الآخر الا ان
 الولى اصح لاحدهما ولذا السبب الاغتناء به مع ان الاول يعنى عنه ايضا الا انه ذكره ههنا ولم
 يكتف بذكر الاول اجماعا وليكون تأكيده (مبنى) خبر (على الفتح حملا على

نحو زيد اشربه ولا تنصبه
 بالرفع لما تقتضيه الخبر الذى
 هو محتمل للصدق
 والكذب لا لطلبية التالى
 تحتلها الا بى ويل يعيد
 خرج الامر والى عن
 حقيقة كقولك فى زيد
 اشربه زيد المطلب منك
 خبره فغرض به ان يكثر
 فى الجملة الاسمية تسديدا
 بما يخرجها عن كونها
 خبرا مع انه يسمى الخبر
 فيها غير المبتدأ نحو ازيد
 ونطلق وليتك عنه تاوكد
 بكثر زيد من ابوه مرفوع
 هل ضربته وزيد ليك
 قلته ولا يجب فى خبر
 المبتدأ احواله للصدق
 والكذب واما مبنى خبر
 اصطلاحا كان الفاعل
 سمي به قالوا لم يصدر
 للفعل منه فى بعض المواضع
 قال فنقول لما كان الطلب
 من فرائض النصب
 لا اختصاص الطلب بالفعل
 الا ترى الى اقتضاء حروف
 الطلب له كحرف الاستفهام
 والرض والتفيس
 فتكون الجملة الطلبية فعلية
 اولى الامكن فانه قد لا
 يمكن ذلك فى بعض المواضع
 كالى قوله تعالى بلى انتم
 لاصحابكم واما لم يكن
 من فرائض الرفع لانه
 فى الحقيقة ليست مقتضية
 لان وقوع الاسمية و
 الفعلية به ما عالى السواء
 واما اعتبارها قرينة لهما
 سبق فلان امان الحروف
 التى يبتدأ بهذا الكلام
 وبسببها ولا ينظر معها

الى ما قبلها فلا يمكن قصد
الناسب منها لكون
وضعا لعدد مناسب
ما بعدها لا قبلها اقل
الاستيناف فرجت
بسيها الجلة الى ما كانت
في الاصل عليه وهو
اختيار الرفع السلامة
من الخذف والتقدير
في التنازل نحو ما زيد
فاخر بين الطلب واصالة
السلامة من الخذف
والتقدير وترجع الطلب
اولى لكثرة استعمال
الخذف والتقدير في كلامهم
وقلة استعمال الطليعية
اسمية مع امكان جعلها
فعلية بمجرد تقدير ولم
ولم يلفتل الفاعل قدس
سره الى ذلك بل يتبع فيه
الشعور بينهم من عدم
الجواز دون التأويل لا
ان في كلام الرضي نظرا من
وجود احد هاتين المقصود
ساقطة الطلب لطبيعة الخبر
وقد اعترف نفسه بذلك
حيث قال وانما هي مالا
يحقق الصدق والكذب
خبر اصطلاحا كما ان الفاعل
سمى به فاعلا ولم يصدق
لفعل منه في بعض المواضع
وانما هي ان تكون الجلة
الخبرية المنصودة بما
يجريها عن احتمال الصدق
والكذب خبرية انما هو
باختبار ما كانت عليه قبل
التصديق وقولك زيدا
ضرب ليس من هذا القبيل
بل من قبيل جعل مالا
يحقق الصدق والكذب
فلس الخبر المعروف

التمتوت (يعني بني على الفتح كان التمتوت كذلك (لكان الاتحاد بينهما) في الصدق
لان التمت يصدق على ما يصدق عليه التمتوت فاحمدا فحينئذ اذا لم ين لزوم ان يكون
الشيء الواحد مبنايا ومعربا (والاتصال) ايضا لما عرفت انه من شرط الولي بحيث لا يجوز
ان يقع بينهما فصل (وتوجه الثاني اليه اي الى التمت حقيقة) تميز لان الثاني في قولك
لا رجل ظريف قائم نفي القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لانه مجردا لرجل الا
ان البناء التمت اربع شرائط ان يكون نعم المبنى بلا وان يكون التمت الاول وان يلى
التمت المبنى ولا يفصل بينهما وان يكون نعمتا مفردا واذا وجدت هذه الشرط يتحد
التمت مع التمتوت فيسمى البناء منه اليه فينبى التمت ايضا لسرايته اليه (والمبنى في قوله)
اي في قول المصنف (ونعم المبنى اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصلة بالاتبعية فانه)
اي المبنى بالاصلة هو (المذكور سابقا) في قوله فان كان مفردا فهو مبنى بناء على ان اللام
فيه للسند الخارجى وان البناء اذا اطلق يراد به المبنى بالاصلة بالاتبعية (فلا مردانه) اي
الشان (اذا كرر المبنى) الذى هو اسم لاهذه (وبني) المكرر (على الفتح) كالاول
لكونهما أكيدا (ثم جيئ بمت) وجعل نعمتا الثاني بناء على ماهو الظاهر (لا يجوز بناؤه)
اي بناء التمت بل يجب ان يعرف لعدم الاصلة في البناء (مثل لاماء ما بدارا) بالنصب حملا
على اللفظ او المحل القريب او الرفع حملا على المحل البعيد (مع انه يصدق عليه)
اي على قوله باردا (انه) اي البارد (نعم المبنى الاول مفردا يلىه) يعني تصديق هذه
الشروط المتقتضية بناءا التمت الموجودة هي فيه ولا يصح بناؤه (فان باردا) الذى هو
في هذا المثال نعم التتابع يعني الماء الثاني (لا التبع) بني الاول (كما هو الظاهر) من
التبعوت لثلا يقع الفصل بينهما لان الماء الثاني وان كان أكيدا للاول يكون فصلا اذا جعل نعمتا
للاول (ولو جعل) ذلك التمت (نعمتا للتبعوت) على خلاف الظاهر (فليس) التمت
عما يلىه (اي يلى التمت التبعوت) توسط التتابع بينهما يعني لوجود الفصل بالماء الثاني
بين التمت والتبعوت (ومرب) سواء كان التمت مفردا او مضافا او مضارعا له ولي اولا
(لان الاصل في التتابع) كلها (تبعيتها لتبعوتها في الاعراب دون البناء) سواء كان
التبعوت مبنايا بناء لا مخرجا حادى هو لا الكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لا غلام ظريف
بالرفع والنصب الا انه يجوز البناء ههنا على الفتح لما عرفت او معربا نحو لا غلام رجل
ظرفيا او ظرفيا لكون الاسم اصلا في الاعراب والعمل بالاصل اولى (رفسا) منصوب
على المصدرية او على نزع الحافض اي يرفع (حملا) اي لكونه محمولا (على عمله
البعيد) (ولسبا) عطف على رفسا (حملا) اي لكونه محمولا (على اللفظ) اي لفظ اسم
لا المبنى وهو الفتح (او على عمله القريب) وهو النصب بها (نحو لا رجل) فانه اسمها المبنى
على الفتح (ظريف) وهو (بالفتح) يعني مبنى على الفتح لوجود الشروط المتقتضية
بناءه عليه (وظريف) مرب (بالرفع) حملا على عمله البعيد (وظرفيا) معرب

(بالنصب) حملا على اللفظ او على محله القريب او ردهما لامثلة على ترتيب الف وهو صمنة
 بدنية (والا) عطف على ما مقدر مفهوم من القيود المذكورة في التعريف يعني ان
 كان نص اسم لاهذه موجودا فيه هذه القيود والشروط فهو مبني على الفتح ومعرب
 رفعا ونصبا والا اشار الش الى هذا بقوله (اي وان لم يكن التثنية كذلك) اي وان لم
 يكن نص اسم لا متصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل لا غلام رجل
 ظريف او لم يوجد الثاني بان لم يكن مفردا مثل لا رجل حسن الوجه او لم يوجد الثالث
 بان يقع فصل بينهما مثل لا رجل في الدار ظريف والحاصل انه ان لم توجد الشروط
 الاربعه بأسرها سواء وجد بعضها او لا (فلا عراب) (اي فحكمه الاعراب) اي
 فحكم ذلك التثنية ان يكون معربا لا غير قدر المبتدأ بقرينة حرف الجزاء (لا غير) اشارة الى
 ان الخبر اذا كان معربا باللام يفيد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمر الشجاع (رفعا
 حملا) سبق اعرابها (على المحل البعيد) الذي هو الرفع (او نصبا حملا على اللفظ او على
 المحل القريب) وما ظاهرا ان (وقد مرث امثلة) اي امثلة كون التثنية معربا لعدم وجود
 شرط البناء (في بيان قوائد القيود) وانا اوردتها بعد قوله والا تأمل وكن على بصيرة
 (والعطف) اي عطف شيء (على) لفظ (اسم لا مبني) الا ان شرط جواز العطف على
 اللفظ وعلى محله البعيد على ما فهم من توجيه الشارح وتمثيل المصنف ثلاثة ان يكون اسم
 لا مبنيا وان يكون المطفوف نكرة وان لا يكون لافيه مكررا وبين الشارح تلك الشروط
 بقوله (اذا كان المطفوف نكرة) مثلا لا غلام لك وفسر وكان ذلك المطفوف معطوفا
 (بلا تكرر لافي المطفوف فانه) اي الحال والشان (واذا كان المطفوف معرفة) سواء كان
 علما مثلا لا غلام لك وزيدا ومضافا مثل لا غلام لك وعبداه (وجب رفعا) اي رفع المطفوف
 او معربا باللام (لا غلام لك والفرس) لانك لو نصبت حملا على اللفظ او على المحل كانت
 لفظة لا عاملة في المعرفة وذو محال للمعرفة لانها لا تعمل الا في النكرة المضافة او المشابهة
 (واذا كان لا مكررا في المطفوف) مع افرادها وتكررها مثل لا رجل ولا امرأة (تحكمه)
 اي حكم هذا المطفوف (ما علم في قوله لا حول ولا قوة فياسبق) من انه يكون فيه خمسة
 اوجه من حيث التلفظ لاهذه كروجه التثنية لا الحصر فيكون حكمه عاملا شاملا لما جديده
 شرطه وهوان تكون لا مكررة بطريق العطف وولي كل واحدة منهما نكرة مفردة (لان
 يحمل) متعلق بالعطف وهو مبني للمفعول وثانبة ما استكن فيه راجع الى المطفوف اي بان
 يحمل المطفوف المذكور (على اللفظ) (اي لفظ اسم لا مبني) صفة الاسم ولفظا ما عرفت
 غير مرة فتح شبه بالنصب فيجوز الحمل على اللفظ (ويحمل) المطفوف (منصوبا)
 على محمل (و) (ان يحمل) المطفوف عطف على ان يحمل باعادة الجار لوقوع الفاعلة
 (على المحل) اي محل اسم لا مبني والمراد به هنا المحل البعيد وهو رفعا بالابتداء (ويحمل)
 المطفوف (مرغوبا) (جائزا) فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل

بالاحتمال لما كسب يصح
 القياس وثالثا ان كلامه
 متاوب فانه ي كون اما
 قرينة الرفع مطلقا واثبت
 لهادك (قوله) اي لرابطة
 التناسب بين الجملة المطفوفة
 والجملة المطفوف عليها في
 كونها فلتين وكذا في
 مره برب رجل مذاب حمرا
 وهما يقتضيان العطف على
 مثله الفعل واماني نحو
 احسن زيد وعمر ويضرب
 فلا يبرح جميع النصب لكون
 فعل التعجب مجزوء
 ويجزؤه من معنى العروض
 لاحقا بالاسماء قال الرضي
 كذا سيده و الظاهر
 ان الثانية اعتراضية لا
 معطوفة وقاله الشريف اذ
 يلزم عطف الخبرية على
 الانشائية وقيل في رد مان
 حمرو يفر به استعمل في
 الشام التحرون والتصر
 ولا يخفى انه وهم لا سيل
 اليه ثم قيل وما اظنه انه
 ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت
 الجملة مقول في القول نحو
 قام زيد معروفا ثم وبكرا
 خبره فانه ليس المطفوف
 في مقول القول باعتبار
 اشتراكه في الصق حتى
 يتعاون الاسمية والفعلية
 في التناسب بل باعتبار انها
 مقولان ولا تفاوت
 في القولية بين الاشياء
 وانت خبر بان الجملة ان
 وقته مقول في القول لا يكون
 النسبة فيما ملحوظة ولم
 يرد منهما الا اللفظ والكلام
 فيما يعتبر النسبة فيه ليس
 هو داخلا فيما نحن فيه

الجيد جائز ان على السوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا وكون الثاني متفيا
(ولا يجوز فيه) اى فى هذا المعطوف (البناء) كما جازى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو
ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة الافراد والتكثير والولى وهذا لم يوجد ههنا للفصل
بالمطاف لانه بعد فاصلا فى حرفهم لما سيجي وان جازى فى النداء نحو ما يزيد وعمره ونصف
لا عن التأثير الا بما يله او كان فى حكمه كافى التثنية وههنا لم يله يمكن فى حكمه مع الاصل
هو الاعراب (المكان الفصل بالمطاف) اى بواسطة المطاف فالفاصل بالمطاف والمعطوف
عليه كلاهما ولا شك ان البناء مع الفصل متنع والحال ان المعطوف عليه فموجب الاتحاد
ايضا (ولم يجعل) المعطوف فى حكم المتصل بان تكون الواو زائدة لنا كيد المصوق كافى
عطف بعضها على بعض مثل قولك جادى زيد العالم والشاعر والدير وكافى فى النداء مثل
ما يزيد وعمره ولانه فى حكم ما عمرو وان لم تكن الواو فيه زائدة (لمطة الفصل) اى لان هذا
عمل ان يظن فيه الفصل (بلا الزائدة) المؤكدة مثل لا يبيع فيه ولا خة ولا شفاعا بخلاف
الصفات والنداء لانه ليس فيها هذا الظن فافترقا (اذ المعطوف على المتنى) مطلقا
(ترادفه) اى فى المعطوف على المتنى لفظة (لا كثيرا) اى زيادة كثيرة لنا كيد الكافى (نحو
لا حول ولا قوة) لان لا الثانية زائدة فى بعض التوجيهات كما عرفت سابقا (مثل لا اب وابنا
واين) فيه لشر على ترتيب الالف لان الاول منصوب والثانى مرفوع عطف على الافتظا وعلى
الحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب واين وابنا (فى قول الشاعر) ولا اب وابنا مثل مروان
وابنه (لا يفلى) الجنس والاب لكونه نكرة مفردة بلا فصل مبنى على الفتح وابنا بالنصب
عطف على لفظة والخبير محذوف اى لا اب وابنا موجودان كان عطف مفرد على مفردا
وموجودان كان عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثانى
جملتين اى لا اب موجودا وابنا موجود مثل مروان وابنه بالنصب حال من الضمير المستكن
فى الخبر فيه لشر على ترتيب الالف لان الاب يشبه مروان والابن ابه وقال لى هذا التشبيه
تشبيه ملفوف وهو ان يأتى بالمشبهات ثم بالمشبهة بها كقول الشاعر كأن قلوب الطير رطبا
ويا ساجدا لى وكرها العباب والحشف البالى (اذا هو بالمجد اردى وتأزروا) الجار متعلق
بالفعل بعده قدم للحصر الارتداء الرجوع قال اردى اذا رجع من ردا مهموز اللام
بمعنى رجع ايضا وتأزرو من ازرو مهموز الغاء وبه زائى معجزة وبه زاء مهملة اذا
قوى يقال تأزرو فى الامر اذا قوى يعنى لان مروان رجع الى المجد وتأزرو وقوى والالف
فى تأزرو للاشباع كالف اننا فى قول الشاعر لانتية (و) اما (سائر التوابع) اى باقيا
من التأ كيد اللفظى والمتنوى والبدل وعطف اليانة (الافص عنهم فيها) يعنى لم يصرحوا
بحكمها كما صرحوا بالتثنية والعطف بالحرف (لكن) اى الا انه (ينبى ان يكون
حكمها حكم توابع المنادى) يعنى يبنى البدل والتأ كيد اللفظى اذا كان كل منهما نكرة
مفردة نحو لا رجل صاحبى ولا ماماء بارد واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع

خارجا عن هذا الحكم حتى
يصح الاستثناء (قوله) ولا
يقدوم على لغضا
فى العمل قيل كانه اراد انه
لا يقدوم وجوبه بالان يبنى فيها
هو بصدقه فى وجوب
التقدير فلا يرد ان من
وجوده الفرق بين ما لم انه
يجوز حذف فعل لادولم
كما سأتى فى محله فلا يصح انه
لا يقدوم معمول بالان
الظاهر ان جواز حذف
الفعل بعد ما يمتدحى يعنى
تقابل الاستثناء لا الوجوب
وليس الراد ذلك بل ما هو
المتبادر من انه يجوز
تقدير معمولها كما هو
المفهوم من صريح كلام
الرضي حيث قال وليس
ما ولولى فى هذه الجملة
اذهى مائة فى المضارع ولا
يقدومه ولها لغضا
فى العمل فلا يقال لم زيدا
تفرض به ولان بكر افشلة كما
يقال ان زيدا تفرضه او
ضربت لقوة ان يلزمها
للتعليق وجواز حذف
الفعل بعد ما وثبت
الاستثناء بهائى الاختيار
عن ذكر المتنى ليس على
اطلاق بل هو مشروط
بدلالة الدليل عليه نحو
شارفت المدينة ولما لى
او خلوها لانه جاء فى لم
ضرورة كقوله (احفظ
ودينك الى استودعها
يوم الا غارب وان وجدت
وان لم) (قوله) وانما
حرف الاستثناء لم يل
قال والاستثناء عطف على
حرف التنى لخرج عنه نحو

والنصب نحو لارجل صاحبك ولا ماماهك وكذا التأكيده المعنوي نحو لارجل نفسه وكذا
عطف اليان نحو لارجل ابو عبدالله (كذا) اى كما يكون حكمها حكم توابع
التأدي (ذكره الاندلسى) حيث قال اما البدل (وعطف اليان والتأكيده المعنوي
فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم التأينى حكما مع التأدي المضموم
فى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحب الى هنا كلامه لان البدل
فى حكم تكرير العامل فكأنه قال لاصاحبلى والتأكيده المعنوي كذلك لان التأدي كدعب
المؤكد لفظا ومعنى فكأنه قال لاماه فى لاماه ماء باردا فىبى البدل والتأكيده المعنوي
اذا كان مفردا نكرة (ومثل لا اباه ولا غلامى له) بلا فصل بينهما لانه اذا فصل نحو
لاب فى الدار لك او لا غلامين فيهلك لم يجزا اثبات الالف فى الاول ولا حذف التون
فى الثانى لانه ينفى المشابهة بالضاف حيثذ والاثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة
به (اى كل تركيب) المراد بالتركيب لامع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح (يكون فيه)
اى فى ذلك التركيب (بعد اسم التأينى لنى النفس لام الاضافة) سواء دخله الضمير غائبا
او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابابريد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط
ان يكون من الاسماء الستة غير ذى اومنى او جماعلى حدة نحو لاناصرى له ولا عجمى له
(واجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاسم) اى اسم التأينى لنى الجنس (احكام الاضافة من
اثبات الالف) بيان الاحكام (فى نحو اب) فيه اشار الى ان المراد به الاسماء الستة غير ذى فانه
لا يقطع عن الاضافة على ما سافى (و) من (حذف التون) اى نون المتى والجمع (من نحو
غلامين) اراد به المتى والجمع على حدة وما عدا الرضى فهذا الحكم مخصوص بالاب والابن
لكثرة استعمالهما واما حذف التون فعام لكل متى وجمع على حدة حيث قال فى المتى والجمع
وفى الاب والابن من بين الاسماء الستة اذا وليا لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نونى
المتى والجمع واثبات الالف فى الاب والابن فقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا اباه ولا
اسمائه فتكون معرفة اتفاقا قوله مثل لا اباه مبتدأ (جائز) خبر اى يجوز فى هذا اللفظ ان
يستعمل باثبات الالف وحذف التون ويجعل مرعا منصوبا (ينى ان الاسل فى مثل هذين
التركيبين ان) يبنى اسم لاعلى ما ينصب له كونه نكرة مفردة وقصت بعدها بلا فصل (وقال
لا اباه) ولا عه له بالبناء على الفتح وكذا غيرها من الاسماء الستة غير ذى (و) قال (لا
غلامين له) ولا مسلمين له متى وجمعا بالبناء على الياء (يكون اسم لا) التى لنى الجنس (فيهما)
اى فى مثل هذين التركيبين (منبى على ما ينصب به) الاسم وهو الفتح فى الاول والياء فى الثانى
لوجود شرط البناء التى هى الافراد والتذكير والولى (و) يكون (الجار مع مجروره) فى مثل له
فى محل الرفع (خبرها) لئلا التى لنى الجنس والمعنى لاه موجود لفلان لان لانه قد مات
فيكون المتى ثبوت جنس الاب له الان ولا غلامين موجود ان لفلان ان فيكون ايضا المتى
ثبوت جنس الغلامين له الان (و) الحاله (قد جاء) ملابسا (على قلة) لكن الاولى

من ضربته لانه ليس بعد
الاستفهام بل منه فاذا ذكر
لا يصير نكتة لا دواج
الحرف وانما يصير نكتة
لذكر بعد اختياره مع
الاستفهام قيل واما وجه
ذكر الحرف فهو ان الاسم
الاستفهام يجب دخوله
على الفعل المصرح فلا
يجوز من زيدا ضربته
صرح به الرضى ونقول
ذكر الحرف للاحتراز
من اسماء الاستفهام
وتوجيه للاحتراز من
هل الا ترى الى قول النص
فى الصريح وانما قلنا بعد
حرف الاستفهام تنبيها على
ان ذلك لا يكون مع اسماء
الاستفهام وهل ولا قل
بوجوب دخول اسم
الاستفهام على الفعل وعده
جوازا فى زيدا ضربته
واسناد ذلك الى الرضى
من قبيل الغريبة فانه صرح
بجواز ه حيث قال والاسماء
المتضمنة للاستفهام مثل
هل تدخل هل فعلية فعله
ملفوظ بها او يخرج من زيدا
ضربت ومتى زيد يخرج
فان رضى من زيد ضربته
انفع القبيحين ويحسن حق
زيد خارج لعدم واذا
تأملت فيما تقدمنا لك
مرفته ان قدس سره لم
يصبلى شرح الحرف
اثباتا ونقيا وان القائل لو
قال هل قوله يجب دخول
لا يدخل وايدل قوله فلا
يجوز ان يقول فلا يقال
لا صاب غير مطلع على كون
انما الحرف للمبد

(قوله) يشمل مثل هل زيد اضربه فانه يجوز وان ستمعه الضاء قبل ما يدل عليه كقوله ان هل لا غارق لفظ الفعل واذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالتصل بينه وبين الفعل اما ان لم يذكر في الكلام فعل قيد دل على الاسم نحو هل زيد قائم قبل فنقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيد انت ضارب فان المختار فيه النصب ولا يحتاج الى اختيار حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستفاد من ان القول لا يقع هل زيد يعرف انما هو كلام الفتاح وغير حكم بعدم جواز فعل زيد ضربه لا يجوز على بيان غير الفتاح كالا يجوز هل زيد ضربه وعلى بيان الفتاح لا يقع هل زيد اضربه بل يحسن فلا وجه مع القول بجواز هل ضربه الحكم بانفتاح هل زيد ضربه ثم قبل وفيما ذكره وما ذكرنا ردلا ذكره الرضى ان المراد بحرف الاستفهام همزة عدم جواز هل زيدا ضربه لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالتصل بينه وبين الفعل اذا وجده في الكلام ولا ينبغي انمان بحرف الا وهام فانه بعد ما اعترف بان مقتضى كلمة الضاء ان هل لا ينبغي ان غارق لفظ الفعل اذا ذكر

حدا الشذوذ لانه قد استعمله الفصحاء ايضا بآيات الالف (مثل لا ابالة و) حذف التون مثل (لا غلامي له) (ولا سلمى له) وجعل معربا منصوبا (زيادة الالف) متعلق بقوله جاء (في مثل اب) ونحوه (واسقاط التون في مثل غلامين) ولا مسلمين (كافي حال الاضافة) يعني اذا ضيف نحو الاب او الغلامين او المسلمين الى التكرية يكون معربا منصوبا بآيات الالف وحذف التون نحو الابا رجل في الدار ولا غلامى رجل ظرفان لوجود شروط النصب التي هي الاضافة الى التكرية والى (تشبيهها) مقول له لقوله جائز اى اجيز ذلك تشبها او مقول مطلق اى شبه تشبها والجملة حال والاول واجه (له) الجار والمجرور متعلق بالتشبيه (اى) شبه (لا سلمى) هذه التي (في هذين التركيبين) مع انه ليس بمضاف الى شئ (بالمضاف) متعلق بالتشبيه ايضا (واجراء الاحكام المضاف) بالنصب عطوف على قوله تشبها وبيان لفائدة التشبيه يعنى المقصود الاصل من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة (عليه) اى على اسم لاهذه (بآيات الالف) في البعض (وحذف التون) في البعض (فيكون) اسم جيندة (معربا) منصوبا (وذلك التشبيه) اى تشبيه اسم لاهذه في هذين التركيبين (انما هو) فيه اشارة الى ان اللام في قوله (للمشاركة) علة للتشبيه ووجه الشبه لان وجه التشبيه يكون علة للتشبيه كقوله زيد كالاسد في الشجاعة وهى علة لتشبيه زيد به (اى لمشاركة اسم لاجين بضاف باظهار اللام) متعلق بقوله يضاف اى لام الاضافة المقدرة (بينه) اى بين المضاف (وبين ما يضاف اليه) (له) (اى له مضاف) بدون اظهارها بى مشاركة اسم لافى تركيب لا ابالة ولا غلامى له المضاف الذى وقع بعد لافى قولك لا ابالة ولا غلامى (في اصل مضاه) اى فى المعنى الاصل (اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو) (اى الاضافة (الاختصاص) فالتذكير باعتبار الخبر او باعتبار المضاف اى معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصل ابك كان تخصيص اب بالتحاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة فبقى ابوك على تخصيص اصل لكونه مضافا وتعرف حادث بالاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو فى اصل مضاه فكما ثبتت الالف فى ابك ثبتت فى ابالك فكما ان الاول معرب كذلك الثانى معرب كذا فى الرضى (او المعنى) عطوف على قوله اى اسم لافى تغيير قوله تشبها له من حيث المعنى تقديره المعنى هكذا او المعنى (ان مثل لا ابالة ولا غلامى له جائز) بآيات الالف فى الاول وحذف التون فى الثانى على خلاف المظاهر لما عرفت ان الظاهر لآب له بدون الالف ولا غلامين له بآيات التون (تشبها له اى مثل هذين التركيبين) وما قولك لا ابالة ولا غلامى له (حيث لا اضافة فيه) اى فى مثل هذين التركيبين فاللام داخلة على المشبه وصلة للتشبيه اى لكون مثل هذين التركيبين حيث الاضافة فيه مشابها (بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة) يريد ان المراد بالمضاف مضاه المجازى وهو التركيب الذى فيه الاضافة بدلالة الجزئية لامضاه الحقيق وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر كما

في التفسير الاول فيكون المشبه والمشب به هو الهيئة التركيبية اعنى شبه تركيب لا اباله بتركيب لا با رجل وتركيب لا غلامى له بتركيب لا غلامى رجل فابيت الالف وحذف التون كاثبت وحذف في المشبه (لمشاركة اى مشاركة مثل هذين التركيبين) الغير المضاف فيهما اسم لا (لاهى لما يشتمل على الاضافة) اى التركيب يكون اسم لايه مضافا (في اصل معناه اى معناه ما يشتمل على الاضافة وهو) اى ذلك المعنى (الاختصاص) فيكون وجه الشبه في كلا التوجيهين الاختصاص والمشاركة فيه وقال المحشى لافرق بين التوجيهين في المال وانما التفرقة في حل تركيب المضاف بارجاع ضمير مشاركته تارة الى الاسم لا المضاف بانطهار اللام وارجاع ضميره الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لمخصوص المواد وارجاع ضميره لمشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هنالكلامه (الا ان بين الاختصاصين) اى الاختصاص المفهوم من تركيب لا اباله حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب يكون اسم لايه مضافا (فتاونا) ينى فرقا (فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم بما فهم من غيره) اى من الاختصاص المفهوم من تركيب لا يكون اسم لايه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشي واحد لقيام المضاف اليه مقام والنون من المضاف ولذا يكتب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص فصار احدهما جزء الاخر بخلاف لا اباله ولا غلامى لان الثانى اجبى من الاول والاختصاص انما يستفاد من اللام حتى لو لم يكن اللام لم يستفد فيكون الاختصاص في الاول (ومن ثم) قد سبق قسمه غير مرة (اى ولاجل ان جواز مثل هذين التركيبين) يبنى بانيات الالف وحذف النون (انما هو بتشبيه) اسم لا الذى هو (غير المضاف) اسم لا الذى هو (لمضاف فى معنى الاختصاص) (لم يجز) تركيب يكون فيه بعد اسم لا هذه حرف من حروف الجر من غير اللام (اياها) (اى فى الدار) ولا رقى عليها ولا غلامى بها (لعدم الاختصاص) فى مثل هذا التركيب لان المضاف قبل الاضافة لم يكن معنى فى وعلى فانتفت المشاركة فى اصل المعنى فتاوناوها يستلزم انتفاء الجواز (فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شي) اذا اضيف اليه (انما هو باوته) اى يكون الاب اباله (وهذا الاختصاص) اى المفهوم من اضافة الاب الى شي (غير ثابت اللام بالنسبة الى الدار) لان الاب من حيث انه اب لا يكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة اليها (فلا يصح اضافته الى الدار) واذا لم يصح اضافته اليها (فكيف يشبه تركيب لا اياها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار) يبنى لا يصح اضافة الاب الى الدار حتى يشبه مثل لا اياها به فثبت الالف كاثبت فى تركيب يضاف الاب فيه اليها (لمشاركته) اى مشاركة تركيب لا اياها بتركيب يضاف فيه الاب اليها (فى اصل معناه) (وليس) (اى مثل هذين التركيبين) (بمضاف) على

فى الكلام فعل ولا يرضى
بالفعل بينهما كيف يمكن له
الارتضاء بذلك فى شبه
الفعل زعمنا ان الالف
اراد ذلك فى صورة ما ياب
شبه الفعل دون الفعل حتى
يلزم الحائفة للفعل فان شبه
الفعل حكمه حكم الفعل فلا
يجوز اثبات اسره ليس
فيه ومن غير الالف
زعمه اختصاص السكاك
بانتفاع من زيد يعرف
واضاف غيره على عدم
جواز قال الرضى اعلم ان
للاستفهام حرفين احدهما
مريب فيه وهو الهجزة
فقد دخل على الفعلية نحو
اضرب زيد على الاسمية
الحالية من الفعل نحو ازيد
خارج وعلى الاسمية التى
خير البتة اذ فيها فعلية ازيد
خرج وانما دخل فيه
وهو هل الى اصلها ان
يكون بمعنى قد اللازمة
لفعل كما يجزى فى قسم
الحرف لى تدخل على
الفعلية وعلى الاسمية التى
ليس خيرا البتة اذ فيها فعلية
نحو هل زيد قائم لشابهة
الاسمية واما الاسمية التى
جزؤها الثانى فعلية فلا
تدخل عليها الا فى قبح محج
هل زيد خرج لانه اذا لم
يوجد فعلا سلب عنه فان كان
احد جزئى الجملة التى
تدخلها فعلا تذكرت
الحصة التى لا ترضى
الا بان تامة وكذا يقع
دخولها على فعلية
الفعل بينهما وبين الفعل
باسم نحو هل زيد اضرب

ان تكون اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بتأدي على ان هذا الاضافة بمعنى اللام لانه اما ان يبقى بلا اخزاء وتعمل في المعرفة وكلاهما غير جائز (حقيقة) كما انه ليس بمضاف ظاهرا (لفساد المعنى) (المراد) صفة المعنى (المفاد) بلا اضافة صفة بعد صفة صفة للمعنى (هما) متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع اى بهذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اى لانه يفسد المعنى المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لانهما مضافا لما ساق (وهو) اى المعنى المستفاد منهما بلا اضافة (نفي ثبوت جنس الاب) في الاول (اونفى ثبوت جنس الغلامين لمراجع) متعلق بالثبوت (الضمير المجرور) وصفه به احترازا عن الضمير المستكن في الظرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت وفسر الاستقلال بقوله (من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب ثابتا زيدا ولا جنس الغلامين ثابتا له (وهذا المعنى) اى نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمراجع ذلك الضمير (يفسد على تقدير الاضافة) اى على تقدير ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير بان تكون اللام زائدة (من وجهين اما اول) اى اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه الاول فصب قوله او اعلى الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفي بعض النسخ هذين التركيبين (على تقدير الاضافة لا اياه ولا غلاميه) لما عرفت ان اللام فيهما زائدة والزائد يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا التركيب) لا يتم الابتداء خبر (لكلمة لا فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفاً بالقرينة بخلاف ما اذا كان غيره مضاف لانه لا يحتاج الى تقدير لان قوله له يكون خبرا فيتم الكلام بدون التقدير (اى لا اياه موجود ولا غلاميه موجودان) قبل هذا تكون لاعامة في المعرفة وذا غير جائز (واما ثانيا) اى اما فساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه الثاني (فلان المراد) من هذين التركيبين عند عدم الاضافة (نفي ثبوت جنس الاب او) نفي ثبوت جنس (الغلامين) اى لمراجع الضمير لما عرفت ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبر لهما (لا) ان المراد (نفي الوجود عن) ثبوت (اسمه المعلوم او) فيه عن غلاميه المعلومين) لما عرفت ايضا ان اذا كان اللام زائداً يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذي هو موجود فيعرف الاسم بالاضافة فيلزم نفي الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا يناسب وضع لانها لنفي الجنس وبخلاف القاعدة المذكورة وهى اذا كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير (خلافاً لسيبويه) قد سبق نصب قوله خلافة (والخليل) ابن احمد استاد سيبويه (وجمهور النحاة) هذا من قبيل عطف اللام على الحائض احكاماً بشأن المخطوف عليه واشارة الى انه لكامله في هذا الفن صار كأنه ليس منهم (واما خاص) المصنف (سيبويه بهذا الخلاف) البادخلة على المقصور مثل قولك تحضك بالعبادة لانها مختصة بقرينة المعنى ان غيره مخالف

على فعلية. وقد فعلها. فسر
بضم ظاهراً نحو هل زيد
ضربه والنصب ههنا
احسن التبيين هذا كلامه
وبه تبين فساد قوله فيما
ذكرناه وما ذكره رد لما
ذكره الرضى الى آخره نعم
كلام الرضى صريح في عدم
شمول هذا الحكم لهل
الاستفهام وهو الظاهر وبه
صرح المصنف كمرتب فيما
قلناه من قوله وانما قال بعد
حرف الاستفهام فبما فعل
ان ذلك لا يكون مع اسما
الاستفهام وهل وجه
التبني على خروج اسما
الاستفهام ظاهراً وماعلى
خروج هل هو انها او
اوبد ادخالها لئيل بعد
حرف الاستفهام على صورة
التبني وانما لم يقل همزة
الاستفهام لان حرف
الاستفهام اخبر واشهر
ولا يترجم عدم تبينه
لاشراكه فيها وبين كلمة
هل لان احتمال ارادة
هل من اطلاق حرف
الاستفهام بالقرينة ممنوع
لما عرفت من اذاعها
مريق والثاني دخيل
فاطلاق الحرف ينصرف
الى الاول مع انه لاحاجة الى
ذلك لا اختياراً لا اشراكه
من كون سبب اضافة حرف
الاستفهام الى المهدودون
الجنس لا حال قد ثبت
جواز دخول هل ايضا
فليكن ههنا من جملة ما يختار
النصب به لان الكلام فيما
يترجم التبني على الرفع
والعلة لذلك في الاستفهام

ايضا (لاء الصدء) والمفتدى (قياتهم) فخلاته خلانهم فذكره بفتح عن ذكر كرم
 لانهم تبع وكثيرا ما يكتب بذكر الأصل عن ذكر التبع (اولان المقصود) من قول المصنف
 (بيان الخلاف) فياه يحصل بذكر واحد من جملتهم لاسيما ان يذكر من كان حمدة فيها بينهم
 (لائين المخالفين) لان ذكر جهة المخالفين باسمهم متمسقا كتنى بذكر من يتمد بقوله
 (فذهب سيويه والخليل وجهور النحاة) اسم لاهذه (مثل هذا التركيب مضاف) الى
 الضمير المجرور (حقيقة) نصب على التمييز (باعتبار المعنى) متعلق بالمضاف فيكون المعنى انى
 الوجود عن ابيه المعلوم وغلامه المعلومين فتح يكون اسم لامرقة ولا يجب الرفع ولا التكرير
 لشبه التكرير بصورة الفصل باللام (واقحام اللام) عطف على اعتبار المعنى والاقحام
 الادخال يقال انهم فرسه النهر اى ادخله (بين المضاف والمضاف اليه تأكيذا) علة
 للاقحام (للام المقدرة) لان الاضافة هنا بمعنى اللام للمسيحي ان المضاف اليه اذا لم يكن
 من جنس المضاف ولا نظرفه يكون بمعنى اللام وقضاء من حق لا ان لا يدخل الاعلى المتكر
 بسبب اللام التى هى علامة فى الضمير لان المضاف يصير بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف
 فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مضافا قد دخل لا حيثن على التكرير بحسب الظاهر (وحكم
 المصنف بفساده لما عرفت) وفى الرضى ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيويه وجهور النحاة
 ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقبل اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل
 قد راجا وبان اللام هنا ايضا مقدرة وهذه اللام الظاهرة تأكيذا لتلك اللام المقدرة كتم
 الثانى فى قوله ياتيم عدى وكان الفصل بينهما كالفصل فقيل لهم مالى الذى حملهم فى هذه
 الاضافة على الفصل بينهما باللام المقحة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام واجابوا
 بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المرفع بلان غير تكرر لا تخفيفا وحق المار فى المنية
 بلا ارفع مع تكرير لا تفصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس
 بمضاف فلا يستكر نصب وعدم تكرير لانتهى (ومحذف) (اسم لا) هذه اذا وجدت
 قرينة لفظية او منوية قياسا على حذف المبتدأ (حذف كثيرا) يشير الى ان نصب قوله كثيرا
 على المصدرية ويجوز ان ينصب على الظرفية اى زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة لاحيان
 (فى مثل لا عليك) اى فى تركيب ذكر فيه الخبر (اى لا بأس) عليك لمن له خوف فتحذف
 الاسم بالقرينة الحالية (و) لكن (لا يحذف) الاسم (الامع وجود الخبر) لفظا كالا يحذف
 الخبر الامع وجود الاسم لفظا (للا يكون) الحذف (اجحافا) بكسر الهمزة والجيم المقدمة
 وببداها حاء مهلة وهو الاذهاب والتقيص ومنه اجحفت اذهبه كدافى الصبح اى اذلا
 يكون الحذف سببا للاتقاء لاه اذا حذف الاسم كثيرا ومحذف الخبر ايضا كثيرا اتقنى لا السامعة
 بدون المعمول وهو عين اجحاف فيجب ذكر احدها عند حذف الاخرهما كان او خيرا
 ليكون المذكور قرينة المحذوف (وقولهم) اى قول العرب (لا كريد) اوردها اذا باناه
 يحتمل ان يكون من قيل حذف الاسم وهو مناسب للمقام او حذف الخبر لجواز حذفه

ما هو التالى الذى من
 انه فى الحقيقة مضمون
 الفصل فالاذهاب لفظا او
 تقدير المابنى مفعولا ولا
 وفى كلة على اسرور اذ ذلك
 موثر ففتح عرج مما نحن
 فيه (قوله) وفى ما قبل
 الاسم قيل قد يساعد
 فى التكلف اولا فى التقدير
 وثانى فى التفسير حيث قدر
 الموصول مع بعض الصلة
 وحذف المضاف مع اجاء
 المضاف اليه على امرائه
 وهو قليل وهو مفسر كلة
 ما لقدرة بوضع وقوع
 الاسم المذكور الى الاسم
 واتى ولا حاجة الى الاول
 اذ يصح ان يراد ويختار
 النصب فى وقت الاسم لان
 حذف الزمان من المصدر
 كثير ولا الى الثانى لاه
 يصح تفسير ما باسم اى
 يختار النصب لاسم قيل
 الاسم وانت غير بان
 اللانق بالتبول ما فسله
 الشاوع قدس سره لافيه
 من اجزاء الكلام حسب
 ما عتبه الساق والحقاق
 كيف ولا حامل لقولنا
 ويختار النصب فى وقت
 الاجر وليس الكلام فى
 مطلق الاسم (قوله) اى
 مواضع وقوع الفعل فيها
 اكثر مما ان اضافة
 المواضع الى الفعل باعتبار ان
 لاهما بذا اختصاص بالفعل
 لانهما مخصوصة به بل
 عليه اختيار النصب مكنذا
 (قوله) وعند خوف ليس
 المفسر قيل اى عند خوف
 ليه حال ارفع وانما قال

ايضا (ان جعلنا الكاف اسما) بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التي تستعمل اسما وحرفا (جازان يكون كريد اسما) يعني جازان يكون الكاف وحده منصوبا محلا على اسم لا (و) ان يكون (الحبر) اى خبر لا (محذوف اى لامته) اى لا مثل زيد (موجود) فحذف الحبر بقرينة لاني لقي الجنس لان الثاني يقتضي منفيا او قرينة حالية (وجاز) ايضا (ان يكون) قولهم لا كريد (خبرا) لها فحيث يكون الاسم محذوفا بقرينة حالية (اى لا احد مثل زيد) وهذا هو المناسب للمقام فالانسان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه اخره ليكون قريبا بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مستدلا به حتى يكون الحبر محذوفا (وان جعلناه) اى الكاف في ذلك المثال (حرفا) عملا بالظاهر المتبادر (فالاسم) اى اسم لا (محذوف) لان الحرف مع متعلقه يجوز ان يكون مستدلا ولا يجوز ان يكون مستدلا اليه وان كان مع متعلقه (اى لا احد كزيد) اى لا احد كان كزيد (خبرا ماولا) اوردهما في آخر الملحقات لمشابهة ما فلا غير متصرف وهو ليس وللاختلاف في كونهما عاملين بخلاف سائر الملحقات (المشبهتين) وصفهما باليان ونبه عملهما لان سبب عملهما عندهم بقوله ليس الا المشابهة (في الثاني) متعلق بالمشابهة (والدخول على الجمللة الاسمية) قد سبق تحقيقه في آخر المرفوعات (بليس) متعلق بالمشابهة والباء داخلة على المشبه (هو) فصل او مبتدأ (المستند) اى الاسم حقيقة او حكما الذي استند الي اسمها (بمدد خولهما) (اى دخول ماولا) يعني بمدد دخول واحد منهما (وهي) (اى خبرية خبر ماولا لهما) متعلق بالخبرية والضمير المحرور راجع اليهما اى كون الخبر خبرا لما ولا قدر المضاف ليصح ارجاع الضمير المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اى كونهما عاملتين حمل ليس ليم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله (وكذا اسمة اسمهما) اى اسم ماولا (لهما) والتأنيث باعتبار الخبر الاولان التأنيث امرهين في عبارات المصنفين وانما خص بالذكر لكون عملهما فيه ظاهرا وهو ظاهر (لفتح جازية) (وخص) المصنف (الخبرية بالذكر) الباء داخلة على المقصور مع ماولا عاملان ايضا في الاسم (لان اعمالهما) في الاسم والخبر (وجمل) عطفت تفسير لقوله اعمالهما (اسمهما خبرهما اسما وخبرا لهما) فيه ترتيب اللف والنشأى جعله الاسم اسما لهما والخبر خبر لهما (انما يظهر) من الظهور (باعتبار الخبر) لان الخبر منصوب بهما لفظا وتقديرا غالبا فيظهر عملهما وكونهما عاملين فيه واما الاسم فمرفوع كما كان مرفوعا قبل دخولهما فلا يظهر اثر عملهما فيه لانه لا يلزم انه مرفوع بهما الا اذا جعل الخبر منصوبا بهما ليم ان الاسم ايضا مرفوع بهما لان الحرف لا يلزم في جزاء الجملة فقط بل يعمل في جزئيهما (فجعل الخبر خبر لهما انما هو في لغة اهل الحجاز) ومذهب البصريين (واما بنو تميم) وهو مذهب الكوفيين (فحيث لا يذميون الى اعمالهما) لعدم اختصاصهما بقبيل واحد لان مشابهتهما حقيقة لكونهما مشابهيين لفعل غير متصرف ولان المقصود من وضعهما مجردا في العمل لا العمل فحيث لا يعملون (الخبر)

هذه خوف ليس دون
الليس لان الرفع لا يستلزم
بل خوف ليس لانه يمكن
رفع ليس بقرينة لكن
النصب وارجح لانه في معنى
من تكلف بقرينة واعلم ان
خوف ليس بالصفة لئلا
اذا كان المنصوب نكرة
و يكون للمفسر متعلق
بمحمل جملة خبرا اذا رفع
المنصوب فلا يتحقق خوف
الليس في المنصوب المعرفة
ولا لئلا اذا لم يكن للمفسر
متعلق فلو قيل الشيء
خلفناه بقدر بقوله بل كل
باللام الاستغرافية فلا
التياس وكذا الوكيل كل شي
خلفناه ثم اعلم ان من مواقع
اختيار النصب ما اخترجته
من القوة الى الفعل وارجو
الله ان يكون فيضائه وهو
فيما اذا التمس المقصود
بالافادة بشره في صورة
الرفع نحو زيدا ضربت
فلا فانه المقصود بالافادة
اهاة زيد فاذا قيل زيد
ضربت فلامه يكون
ظاهرا في افعال ضارب
فلامه وربما لا ينفذ
النفس الى اهاة اللازمة
واعلم ان قوله اعلم الى ثم اعلم
من الاغلاط لان المذكور
مجرد التال وقد اخذ على
سبيل الطائفة فتعكم بان
الاسم اذا وقع معرفة مثل
الشيء خلفناه بقدر اولم
يكن للمفسر متعلق مثل
كل شيء خلفناه لا يتحقق
فيه الالتباس ولم يدوان
المعرف باللام العهد الذهني
قد يوصف بالجملة وان

اي ما هو الخبر عند اهل الحجاز ومذهب البصريين (خبر الهماء ولا الاسم) اي ولا
يحملون ما هو الاسم عندهم (اسما الهماء) بان يسملا فيها الرفع والنصب كما كان عند اهل
الحجاز (بل ما) اي ما يقال لهما اسم وخبر عند اهل الحجاز (مبتدأ وخبر) عند بني
تميم من غير ان يسملا فيها بل المقصود منهما نفي مضمون الجملة لا غير بناء (على ما كانا)
اي الاسم والخبر (عليه) قبل دخولهما عليهما لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين
بالابتداء وبعد الدخول ايضا يكونان مرفوعين بهما فلا يتغير العمل بدخولهما وما يتغير
بدخولهما ليس الا حكمهما من الایجاب الى السلب ولما بين ان ما ولا تملان في الاسم والخبر
رفعا ونصبا لمشابهتهما وليس وعملهما ليس الا عند اهل الحجاز والبصريين واما عند بني
تميم والكوفيين فلا يملان وان شابهما ليس اراد السراح بيان ما هو الراجح والاختار
من المذهبين فقال (ولقد اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل) اي التي ازل عليها
القرآن (قال الله تعالى ما هذا بشرا) وما فيه المشابهة وليس وهذا في عمل الرفع اسمها
وبشرا منصوب لفظا وخبرها ولما علمت هي بشرا علمت ايضا في هذا لانها سواء في عمل
الرفع والنصب عنه. من يجوز عملها (وما هن امهاتهم) جمع ام وهي الوالدة والجمع امهات
واصل الام امهات حذفت الهاء والياء حذف غير قياسي ففي ام ولذا جمع على امهات والنص
شاعده وقيل الامهات للناس والامات للبهائم كذا في الصحاح وهذا صريح في كون ما مامة
رفعا ونصبا واما لا فقيسة على ما كونهما مشركين في المشابهة وليس ولما بين كون ما ولا عاملتين
وما هو سبب لعمليها وما هو المختار فيه اراد ان بين ما يبطل علمها وما هو ثلاثة اشياء فقال
(واذا زيدت) لفظة (ان) بكسر الهمزة وسكون النون المراد بهما التافيه لا الشرطية لان
لها صدر الكلام (مع ما) اي بعد ما يالفصل لان مع محبي بمعنى بعد كقوله تعالى ان مع السر
اي بعد السر لانه لا يكون مع السر يسر وانما يكون بعده (نحو ما ان زيد قائم قبل انما خست)
لفظة (ما بالذكر) متنازا بها عن لا (لانها) اي لا ان كلمة (لا تزد مع لا) اي بدلا (في
استعمالهم وهي) اي كلمة ان بعدما (زائدة عند البصريين) لتأكيد النفي لان ان وضعت
لنفي كقوله تعالى * ان عندكم من سلطان اي ما عندكم وقوله تعالى * ان انتم الا بشر * اي
ما انتم وما وضع للنفي اذا جئ به بحرف النفي يكون لتأكيد ولا يكون لنفي واذا غير جائز
(ونافية مؤكدة) من غير ان تكون زائدة (عند الكوفيين) ولعلمهم قبولهم هي نافية زيدة
لتأكيد النفي والاقالتي اذا دخل على النفي اقادا لا يجاب ويرد عليهم ايضا بانه لا يجوز الجمع
بين حرفين متتقي النفي الامفصولا بينهما كافي قولك ان زيد القاتم كذا في الرضى (او انتقض
النفي) الذي يكون علة وسببا لعمليهما (والا) بنوسط كلمة لا بين الاسم والخبر (نحو ما زيد
الاقاتم) ولا لرجل الا حاضر (او تقدم الخبر) (على الاسم) اي نفس الخبر ظر فاك ان او
غيره الا ان عصفور قاته يجوز الصل بتقديم الخبر الطرف نحو قوله تعالى * فامسك من
احدة * حاجز * واجيب بان النفي فاما احدهم فحاجز اعنه فالجمع لعموم التكررة وقوعها

الثاني قوى القيس لظهور
استواء المتين الخبر
والصفة في الاستفادة
من القفظم اعلم ان الرضى
زعم المنس لفظا في هذا
المثال وانى مثال آخر قائلا
اذا اردت مثلا ان تخبر
ان كل واحد من مالكي
اشترى بعشرين دينار او
ان لم تخفك احدا منهم الا
بشرا ثم بهذا النفي قلت
كل واحد من مالكي
اشترى بعشرين نصيب كل
فهو نصيب المعنى المقصود
لان التقدير اشترى كل
واحد من مالكي بعشرين
واما ان رفعت كل فعملت
ان يكون اشترى خبرا له
وقوله بعشرين متعلقا به
اي كل واحد منهم مشري
بعشرين وهو المعنى
المقصود ويحمل ان يكون
اشترى صفة لكل واحد
وقوله بعشرين هو الخبر
اي كل من اشترى من
المالكي فهو بعشرين
فرسه اذن مطرق لا محال
الثاني الذي هو غير مقصود
ومخالف الوجه الاول اذ
وما يكون على الوجه الثاني
منهم من اشترى بك غيرك
بعشرين او باقل منها او
بأكثر وربما يكون ايضا
لك منهم جماعة بالية
والوراة او غير ذلك وكل
هذا خلاف مقصودك
فالنصب اذن اولى لكونه
لصاق المعنى المقصود والرفع
يحمل له ولغيره والمثال
الذي اردده المس من
الكتاب المزباني قوله

تعالى كل شيء خلقناه بقدر
لا يتفاوت فيه المني كما
يتفاوت في قمتها سواء
جعلت الفعل خبر الوصفة
ولا يصح إذن تخيل وذلك
لان مراده تعالى بكل شيء
مخلوق نصبت كل اورفته
وسواء جعلت خلقناه صفة
او خبر اعده وذلك او قوله
خلقنا كل شيء بقدر ولا يريد
به خلقنا كل ما يقع عليه اسم
شيء لانه تعالى ما يحتاج جميع
الممكنات غير المتناهية
وسمع على كل واحد منها اسم
شيء فكل شيء في هذه
الآية ليس كافي لوله تعالى
واقفه على كل شيء قدر لان
مصادره قادر على كل ممكن
غير مصادره قال فاذا قدر هذا
فلنا ان معنى كل شيء خلقناه
بقدر برغم كل على ان
خلقناه هو الخبر كل مخلوق
مخلوق بقدر وعلى ان
خلقناه صفة كل شيء مخلوق
كاش بقدر والعينان واحدة
اذ لفظ كل شيء في الآية
مختص بالمخلوقات سواء
كان خلقناه صفة له او خبرا
وليس مع التقدير الاول
اظم منه مع التقدير الثاني كما
كان في مثالنا وليس كذلك
فانه اذا جعل خلقناه صفة
كان المني كل مخلوق
منصف به مخلوقا كاش
بقدر وهذا لا يمنع نظر الى
هذه الآية ان يكون هناك
لأوقات غير متعصية بتلك
الصفة ولا يتدرج تحت
الحكم واما اذا جعلناه خبرا
او تصديقا كل شيء فلا يجد
لهذا الاحتمال نظرا الى

في سياق النفي (نحو ما قسم زيد) ولا حاضر رجل (بطل العمل) جواب اذا زيدت (اي
عمل) لفظه (ما) في الاسم والخبر (اذا كان مع) كل (واحد من هذه الامور الثلاثة) التي
هي زيادة ان بعدها وتوسط الابن الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا بطل العمل
وجبر رفع الاسم والخبر لا ابتداء لان الاسم لا يتخلو عن عامل مادام مركبا تركيبا استناديا
وكذا يبطل عمل ما مع كل واحد من الامرين الاخيرين لما عرفت ان لا تتراد بعدا ولم
يذكر ههنا الشارح اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (اما) بطلان عمل (ما) اذا زيدت (ان) بعدها
(فلان) لفظ (ما) عامل ضعيف) لكونه حرفا غير اصيل في العمل الا انه (عمل لشبهه) بفعل
غير منصرف وهو (ليس) والمثابة اذا ضعف لم توجب العمل كغير المتصرف مع انه مشابه
فعل منصرف لكون المثابة فيه ضعيفة (فلما فصل بينهما وبين مفعولها) أي ولما وقع الفصل
بينهما وبين ما عملت هي فيه باجبي وهو ان كان فيها معنى النفي (لم تعمل) لكون الولى
شرطا فيها ولكراعاة ابراز ان النافية مع معرض العامل (واما) بطلان عملها (اذا انتقض
النفي) هو علة وسبب لعمله للماعرف (ب) توسط كلمة (الا) بين الاسم والخبر (فلان عملها)
في اسمها وخبرها (لمنى النفي فلما انتقض) ذلك النفي بتوسط الا بينهما (بطل العمل) أي
عمل ما ولا في الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل وجب
الرفع فهما لا ابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظي في التركيب الاستنادي يظهر
العامل المنفوى لكونه منسوخا به (واما) بطلان العمل اذا تقدم الخبر على الاسم فهما
(فالتغير التركيب) الذي هو شرط في عملها خطأ الرتبة الفرع عن رتبة الاصل واشتمارا
لفرعيهما (مع ضعفها في العمل) لما عرفت غير مرة واذا بطل العمل وجب الرفع اما بان
الصفة مبتدأ والاسم بعدها فاعلها ساد مسد الخبر واما بان الاسم مبتدأ والصفة خبر
مقدم لانه حينئذ يكون من قيل فان طبقت مفردا جازا الامر ان قد سبق تحقيق هذه
السئلة في بحث المرفوعات ومن ارادها فليرجع اليها (واذا عطف عليه) (اي على
خبرها) اي اذا وقع عطف شيء على خبر مساو كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة
وعلى خبر لا ايضا لكن لا يكون خبرها لانصوبا لان الباء لا تزداد في (بوجوب) (بكسر
الجيم) من اوجب لان العاطف يوجب الحكم في المظوف بتقص نفي المظوف عليه
فيكون المظوف موجبا بالفتح وقدره المصنف بقوله بوجوب انه من قيل عطف المفرد
على المفرد وقال عبد القاهر المظوف خبر مبتدأ محذوف مثل ما زيد قائما لكن قاعد
اي لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قيل عطف الجملة على الجملة (اي باطاف يفيد
الايجاب بعد النفي) اي باطاف يفيد ايجاب الحكم المتني عن المظوف عليه للمظوف
لكن بعينه بل بعينه (وهو) اي العاطف الذي يفيد الايجاب انسان (بل ولكن) لانها
وضعتا للابتن بعد النفي يفي يفيد ان ايجاب الحكم في المظوف بعد ان يكون المظوف
عليه منفيا (نحو ما زيد مقيا بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد) لان بل افاد ايجاب

المسافرة لزيدو لكن القعود لعمرو (فالرفع) (اي فحكم المعطوف الرفع) قدر المتبادر
 بقرينة الفاء لان الجملۃ الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وقوله (لا غير) ايدان بان الرفع
 مخصوص بالمعطوف لحمله على المحل لان الخبر اذا عرف باللام يفيد الخصوص بئى لا يكون
 منصوبا معطافا على اللفظ (لكونهما) اى لكون بل ولكن بمنزلة الاستثنائية (في نفي
 النفي) بئى كان ما ولا لاتمellan فيا بعد الا لاستقاض النفي الذى هو علة لمسلها بالاكذلك
 لاتمellan فيا بعد حذين الماطفين لاستقاض ذلك النفي ايضا بما لان استفاضة الحكم يستلزم
 انتفاء الحكم ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ما هو شبهها فقال
 (المجرووات هو) تبيين شرحه بما بين في بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه (ما شتمل)
 (اى اسم) لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان ذلك الاشتمال لفظا وتقدير او محلا وانما فسر
 لفظة ما بالاسم (لتخرج) من الخروج (الحروف الاواخر) جمع آخر صفة الحروف
 (التي هي محال الاعراب) صفة بعد صفة لها وصفها باليخرج مثل معاصروحي لان الحرف
 الاخر فيها الصاد والحاء وهما ليسا بحل للاعراب اذ لو كانا محلا لما صار الاعراب فهما
 تقدير يا وتلك الحروف مثل الدال في زيد والراء في عمرو (قائه) يقال الدال في زيد مرفوع
 او منصوب او مجرور لثبوته ولكن (لا يطلق عليها) اى على تلك الحروف (المرفوعات والمنصوبات
 والمجرووات اصطلاحا) بل انما يطلق احدها من هذه الانواع الثلاثة اصطلاحا على نفس الامر
 (لانها) اى لان هذه الانواع الثلاثة اقسام الاسم بئى اوصافه لان الاسم يكون متصفاها
 وما في الاواخر حروف وليست باسماء فلا يليق ان يتصف باوصاف الاسم (على علم المضاف
 اليه) (اى على علامة المضاف اليه) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوى وهو
 العلامة (من حيث هو مضاف اليه بئى) ان الجر لا يكون علامة لذات المضاف بل لوصفه بئى
 لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل وهو اى علم المضاف اليه (الجر) اراد بالجر الكسرة
 لا ما يقوم مقامها لا المنى المصدرى وهو ثلاثة وثلاثون الشارح (سواء كان) الجر (بالكسرة)
 نحو غلام زيد (او الفتحة) نحو غلام احمد (او الباء) كافي التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء
 الستة المذكورة في اول الكتاب (لفظا وتقديرا) فبضر الب اسنين في الثلاثة نصير الاقسام
 ستة بئى ان الجر اللفظى والتقديرى في الاقسام الثلاثة وقد سبق اثباته الجر اللفظى وامامتة
 الجر التقديرى فقل غلام نتي وحلى واى العباس ولم يذكر الجر الحلى لانه لا يكون بالفتحة
 ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهذا ايهذين شئى (وانما قلنا)
 في تفسير قوله علم المضاف اليه (من حيث هو مضاف اليه) فقيدناه بقيد المحلية (لان الجر)
 مطلقا سواء كان بالكسرة او بالفتحة او بالياء لفظا وتقديرا (ليس علامة لذات المضاف
 اليه) كذا زيد مثلا لان الاعراب مطلقا لا يكون علامة الا لما وجد فيه معنى من المعانى
 المقضية له وذلك لا يكون الا من حيث انه متصف بالفاعلية او المفعولية او الاضافة
 فكون الاعراب لبيان وصفه للاقائه (بل لحيته كونه مضافا اليه) لما قلنا (وامضاف اليه)

المنى المفهوم من الكلام
 فقد اختلف المنيان قطعا
 ولا يجده فعماد كل مخلوق
 متصف بتلك الصفة
 في الواقع لانه انما يفهم من
 خارج الكلام ولا شك ان
 المقصود ذلك المعنى الذى
 لا احتمال فيه لما شتمل مطابق
 بلا ارتياب والعيب
 من الرضى انه لم يتفطن
 لذلك من قول المعنى اذا
 وصفت بجوز ان يكون خيرا
 فيفيد المعنى المقصود صفة
 فيفيد غير المقصود لان
 المقصود مع كل شئ مخلوق
 لنا قد روي اذا نصبت زيد
 المعنوى في المخلوقات وهو
 المعنى المقصود فانه صرح
 في اعتبار العموم وعدمه
 نظرا الى المخلوقات وبذلك
 التفصيل سقط ما قبل على
 قوله الشارح قدس سره
 فان المقصود الحكم على كل
 شئ بانه مخلوق الخ من ان
 تعين هذا المعنى المقصود انما
 هو طريقة قراءة النصب
 ولا حاجة في نفي كون
 المقصود صفة الى
 الاستدلال به يستدعى
 ضادا لان المعنى ان
 في المقام مقام نصب الاخبار
 بالجملة التى بعد الاسم
 النصب اولى اذا كان مع
 الرفع يتبين بالصفة لان
 الصفة غير مقصود سواء
 كان التقيد بالوصف معنى
 محصيا اولى على انه على ما
 ذكره يلزم ان لا يكون
 النصب فى الآية مختارا بعد
 المعنى من الا فرقتين
 متفان في ذلك فانه لا

مستعمل بلزوم فساد المعنى
بل باحتمال القفط معني لم
يقصد بذلك القفط سواء
كان هذا المعنى فاسدا
في نفس الاسم او لا
والنعرش لذلك الابهام
لزيد ايضاخ المغايرة بين
المعينين ولا يلزم من ذلك
عدم كون النصب في الآية
مختارا عند المعتزلي فان
مفاده ان الله سبحانه وتعالى
خلق كل شيء بقدره وهذا
لا ينافي ما ذهب اليه من
كون البدن خالقا لافاضة على
ان اختيارهم لذلك انما هو
لثبوت القراءة على ذلك
ولو لا مكان الرفع عندهم
ارجع لما فيه من التأييد
لذهبهم (قوله) والالا
يجمع العطف على الصغرى
لعدم التعمير اعلم ان هذا
مثال اووه سيبويه
واعترض عليه بأنه لا يجوز
فيه العطف على الصغرى
وهي الفعلة لانها خير
الابتداء والمطوف في حكم
المطوف عليه فلما يجب
ويتمتع عليه والواجب
في الجلة التي هي خير المبتدأ
رجوع ضمير المبتدأ
وليس في عمر وكنته ضمير
راجع الى زيد ببارده
اخرى وهي انه يجب
في المطوف جواز قيامه
مقام المطوف عليه ولو
قلت زيد كنت عمرا لم يميز
وبعارة اخرى للاختش
وهي انه لا يجوز عطف جلة
لاعمل اليه على جلة لها عمل
واجاب السراي عن جميع
الباردة بان فرض سيبويه

اي هذا الاسم (وان كان) ان لا وصل وقد سبق اعراها مرارا (مختصا بما عرفه به)
اي بالمضاف اليه الذي عرفه المستصف وهو التعريف الاتي بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ
(لكن المشتغل على علامة اعم منه) اي من المضاف اليه الذي عرفه المستصف (ومما هو
مشبه به) اي اعم من شيء يشبه المضاف اليه في كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف
اليه قبل لجواز ان توجد علامة الشيء بدون ذلك الشيء (فيدخل في تعريف المجرور)
وهو قوله ما اشتغل على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالحرف الزائد سواء كانت زيادته
سماعا (مثلا) قولك (بحسبك درهم وكنتي بالله) الاصل فيه حسبك درهم وكنتي بالله صرفوع
بالابتداء والعطفية ثم زيد اليه لئلا يكيد معنى الكفاية فيما او قاسا مثل ما جاءني من احد
وما زيد بقائم او ليس زيد قائم (وكذا) اي كابدخل في التعريف ما كان مجرورا بالحرف الزائد
يدخل فيه ايضا المضاف اليه بالاضافة الفعلية لان المضاف اليه ينافي الاصل اما منصوب او
صرفوع واذا كان مجرورا بالجره ليس بمقصود لان المعنى على الاضافة جزمه كلا جرمي في الرضى
وعمل الجرهما المشابهة المضاف اليه الحقيقي تجرده عن التووين والوزن لاجل الاضافة
يشمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقية والمضاف اليه بالاضافة الفعلية والمجرور
بالحرف الاصل والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث (وان لم
يكن) اي ما دخل في تعريف المجرور من الثاني والرابع (داخلا في تعريفه) المضاف اليه
(والمضاف اليه) اظهر في مقام الاخبار ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثاني غير
الاول اذ كان المقصود من الاول العموم ومن الثاني الخصوص والاما ان مقام التعريف يقتضي
زيادة تبين المعرف اذا كان الثاني عين الاول على القاعدة المشهورة من ان المعرف اذا اتبع
معرفا يكون الثاني عن الاول لاسيما المصنف خالف الجمهور في تعريف المضاف اليه
لان المجرور بالحرف الاصل لا يسمى مضافا اليه عندهم والمصنف ساء ايضا مضافا اليه
فالمضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصل (وهو)
اي المضاف اليه (ههنا) اي في هذا التعريف (غيرما) اي غير المضاف اليه الذي (هو)
المصطلح المشهور بينهم) وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرا
مرادا وقبل المضاف اليه عندهم ما نسب اليه بالجار المقدرا المؤثر فلاقسام الثلاثة لان يكون
مضافا اليه عندهم (وهذه) المعنى (قد ذك) اي في مخالفة الجمهور او في اطلاق المضاف
اليه على ما اطلقوه وغيره (الى مذهب سيبويه) لما عرفت ان اختيار عنده مذهب سيبويه
(حيث اطلق) سيبويه (المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا) والمراد بحرف
الجر غير الزائد لان لا يكون مضافا اليه عندهم ايضا وانما اطلقه عليه لان الجر علم الاضافة
والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا بل ليس جزمه
الابحسب الصورة (ايضا) اي كما اطلق المضاف اليه عن المنسوب اليه بحرف الجر
تقديرا (كل اسم) (حقيقة) كزيد في غلام زيد ومررت بزيد (او حكما ليشمل)

قوله كل اسم (الجل) جمع جملة (التي يضاف اليها) اسما الزمان فعلية كانت (نحو يوم ينفع
 الصادقين صدقهم) (يوم يقوم زيد) (يوم قدم عمرو) واسمية نحو اذ خليفة عبد الملك
 (فاته) اي تلك الجل (في حكم المصادر) لان الجملة من حيث هي جملة لانكون مضافا اليها
 فيكون المضاف اليه مصدرها فتكون في حكم الاسم لكنها مأثولة اي يوم ينفع الصادقين
 ويوم قدم عمرو واذ خلافة عبد الملك (نسب) مبنى للمفعول (اليه اي الاسم) (شي)
 وانما قل شي ليعلم الاسم والفعل ولذا قال الش (اسما كان) (الشي المنسوب الى ذلك
 الاسم) (نحو غلام) (في غلام) (زيدو) كان (فعلا نحو مررت) (في مررت) (زيد)
 اوسا ايضا نحو امار زيد (بواسطة حرف الجر) احتراز عما نسب اليه شي لا بواسطة
 كدبة الفعل الى الفاعل والمفعول (لفظا وتقديرا) (اي ملفوظا كان ذلك الحرف)
 اي الحرف الذي صار واسطة وفيه اشارة الى ان انتصاب لفظا وتقديرا على انهما خبران
 لكان المقدر لان حذفه مع اسمه كثير شائع وتقديرهم في مثل هذا المعطف لفظ كان
 قرينة دالة عليه او الى ان لفظا او تقديرا مصدر ان بمعنى المفعول (كافي) ماذا كان
 المنسوب فعلا (مثل مررت زيد) اوسا نحو امارا زيد (او مقدر) (ولم يذهب
 الى كون كل منهما على الحالية لتعسر تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل (حال كون
 ذلك المقدر) (مرادا) يريد ان قوله مرادا حال من قوله تقدير الا انه خبر كان المقدر والخبر
 في حكم المفعول به فيكون حالا من المفعول به حكما والعامل فيه كان (من حيث العمل)
 لان حيث المعنى اذا ليس المعنى فيها على ملاحظة معنى الحرف حتى يكون له معنى (بإضافته
 وهو الجر) والعامل هنا اما المضاف لانه لما حصل في التركيب معنى حرف الجر قوى
 بذكر العمل فعمل او الحرف المقدر وشارح الى الثاني بقول من حيث العمل
 بإعائه اثره وهو الجر وذلك الحرف اما الالام (مثلا غلام زيدو) اما من نحو (خاتم
 فضو) اما في نحو (ضرب اليوم) على ما سيجي واحتوز بقوله مرادا عن المفعول فيه
 والمفعول له لان حرف الجر مقدور فيهما لكونه غير مراد لانه اذا كان مرادا كافي
 الاضافة لم ينصب بل حذف نسيا نسبيا (بخلاف نحو وقت يوم بالجملة) (وضربت ناديا
 فاته) اي الحال والشان (وان نسب اليه) اي الى يوم الجملة (القيام) لوقوعه فيه
 وكونه محلا له (بالحرف المقدر وهو) لفظة (في) لانه كان في الاسلقت في يوم الجملة
 ولما اومر هذا ان القيام واقع في جزء منه حذف في دفعا لهذا الابهام وتعدى الفعل
 الى يوم بنفسه فعار اليوم حيث ذم معيارا للقيام (لكنه) اي لكن ذلك الحرف (غير
 مراد) لالفاظا ولا تقديرا (اذلو اريد لانجر) اليوم (به) اي بالحرف لفظا ليكون
 الانجرار علامة وقرينة لكون مرادا لعلما بخبر بل انتصب علم انه ليس مراد ولما فرغ
 من تعريف المضاف اليه التختلف فيه اراد ان يبين المضاف اليه المتفق عليه فقال (فالتقدير)
 (اي تقدير الحرف) اي كون المضاف اليه مسؤولا به بالحرف المقدر المراد (شرطه)

لم يكن تصحيح المثال بل
 تبين جملة اسمية الصدر
 فعلية العجز مطوف عليها
 او على الجزء منها وتصحيح
 المثال اليك زيادة ضمير
 فيه نحو مررت في واده
 او لاجله او نحو ذلك وانما
 سمكت سبويه من هذا
 اعتمادا على علم الاسم اذ
 لا بد للغير اذا كان جملة من
 ضمير فظهر ان المضاف
 اتفق اثر سبويه وانما
 ذكره قدس سره ليس من
 قبيل الرد على المصويان
 قصوره (قوله) فلهذا
 باعتبار المنتهى اما باعتبار
 المبتدأ فالعصري اقرب
 قيل لم يهد نوسا بين
 ارباب العربية اعتبار
 مثل هذا القرب فلا بد
 لاهتبار من شاهد
 وليس يعني لان مراده
 قدس سره بيان تحقق
 الاقربية بحسب الظاهر
 وان لم يكن بذلك الغاية
 والمأل ولا يخفى ان المنتهى
 بين الادياء هو الاول
 وكل به شاهد لانهم مع
 اعتبارهم السلامة من
 الحذف مرجعا لم يتبروه
 هنا كذلك وليس لهم
 اعتبارا صراة وعدمه
 أخرى وهو على تنج واحد
 وليس في هذا الموضع ما
 يخرج السلامة عما عليه
 سوى هذا القرب فتبين انه
 معتبر فيما بينهم قال المص
 وانما استوى الامراض
 لان الجملة الاولى ذات
 وجهين اسمية بالظر الى
 الجملة الكبرى وفعلية
 بالنظر الى الجملة الصغرى

اي شرط هذا التقدير (ان يكون المضاف) اطلاق المضاف مجاز ملاقاة الاولى كقوله تعالى اني اراني اعصر حمرا والاي لم يقدم الشيء على شرطه وذاعير جائز (اسما) اذ لو كان المضاف فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف الذي صادر واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقديم الحرف فيه فلزم في الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير والتكرير في كافي الاسم (نحو مررت بزيد) وكذا الاسم الذي فيه معنى الفعل نحو اتانا بامر بزيد (مجردا) (اي منسلخا) بنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذي هو لازم معناه فلا يرد ان الواجب على المصنف ان يقول عن تنوينه في مقام تنوينه وفي العبارة قلب اى مجردا هو عن تنوينه ولو كان التنوين مقدرا مثل كرجله وضاربك وضاربى وحواج بيت الله فان التنوين مقدرها وهو ظاهر (عنه) (تنوينه) بالرفع على انه مقول ما لم يسم فاعله لقوله مجردا والمعادى الى الموصوف محذوف وهو عنه (او اقام مقامه) اى مقام التنوين (من نون التثنية والجمع) على حد ما بيان لقوله ما في مقامه (لاجلها) علة للانسلخ (اى لاجل الاضافة) لانها كانتا مالا ساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولا الم التعريف وغير ذلك مما يستلزم حذف التنوين (لان التنوين او النون اى نون التثنية والجمع على حد ما دليل تمام ما هي فيه) اى دليل على تمام الاسم الذى التنوين او النون فيه لان التنوين انما وضع للانفصال والاقطاع وكذا اقام مقامه (فلما ارادوا) اى النحاة (ان يمزجوا) من المزج بالميم والزاي المعجمة والجمع وهو الاختلاط اى اراد النحاة اختلاط (الكلدنيين) واتصال احدهما بالآخرى (من حيث يتسبب به) اى بسبب المزج واختلاط الكلمة (الاولى من) الكلمة (الثانية التعريف) اذا كانت الثانية معرفة (او التعخيص) اذا كانت نكرة في الاضافة المنوية (او التخفيف) وهذا ايضا مجرى في المنوين والاولان مخصوصان بها لان اولئح الحلول اذا التخفيف لازم في الكل الا ان التخفيف يوجد في اللفظة ايضا لانه لما كان في الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا في التخفيف في اللفظ فقط واماني المنوية فلما امتزجا امتزجا تاما كنسبت الاولى من الثانية التعريف اذا كانت معرفة او لتخصيص اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيها ايضا والاي لم ان تكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صارا كلمة واحدة لان الثانية قامت مقام تنوين الاولى وامتزجت بها امتزجا تاما او التخفيف فقط كافي الاضافة اللفظية (حذفوا) من الكلمة (الاولى علامة تمام الكلمة) التنوين او النون لانه اذا تم حذف لم ان يكون التنوين او النون في الوسط ولغات الفرض المطلوب وهو التعريف او التخصيص او التخفيف من الاضافة فلا يكون فيها فائدة قضيع الاضافة فوجب ان تم حذف العلامة (وتموها بالثانية) اى وتموها الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ما تمحى به لانه لما حذف وما تمحى به صارت ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت تنسمة للاولى ومكلمة لها (ثم) اى بعد علمك المضاف اليه عند المصنف ما هو وشرط

ما تنوى الامر ان فان رجعت قرينة الرفع بالاسم الذى لا تقدر فيه رجعت قرينة النصب لقرينان الجملة الى الكلام فم اوقال الرضى فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المطوف اقرب الى الفطية منه الى الاضافة (قوله) لوجوب دخولها على الفعل قبل وما يجب النصب بعده عند بعض الاعراض وانص قائما ما هنا وانها يختار النصب فاعتبه وليس كذلك فان الفاعل بذوق الى الانحنة انما هو في صورة كونها التخصيص دون الرضى قال الرضى وحرف التخصيص اربعة ملار الاول لا ولما عند الحابل الانحنة قد يكون للتخصيص (قوله) فالاحاد لجا ذكره مفقود قيل تحقيق المقام ان اللابس ما لا يلبس الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزه ذهبه اذهب احاد زيدا ودل عليه قرينة فهو ما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا زيدا اخفى من هذا الباب بتقدير اخفى الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتبيينه هو بمنزلة المذكور لجل اتحاد الفاعل باطاعة عمالا يمول عليه ولا ينبغي ان منشا ذلك

عند الأتقان بالاضطراب لأن
مثل أن يذهب به وإن كان
إجماعه قبل لكنه ليس
مشتلعه أي من العمل
فيه أي من نصبه بنصب
غيره فلا يكون من هذا
الباب بالضرورة لأن
الفعل لا يشتغل من نصب
اسم برفع غيره وإذا
سكان هذا خارجا عنه
فخرج نحو قوله أزيد
خالف بما أخير فيه يشتغل
به بطريق الأولى وبه ظهر
سرو وجوب الاتحاد وأنه
ضابط بمل عليه وبين
المص خروج ذلك لئلا
يوجه أحد ما ذكره
قدس سره والأخران
الفصل شرطه أن يكون
مشتلعا من العمل فيقبل
بغيره وهذا ليس
كذلك لأنه لو لم يشتغل لم
يسم في غيرنا بضمي
سرفوفا ولا يمل الفعل
ولما في قبله ففثنين أيضا
أن الأولى عدم الاتيان
بقوله وإن صدق عليه أنه
اسم بده قبل مشتغل عنه
بغيره لكنه الخ وإلم أن
جميع ذلك على مذهب
البصريين وأما الكوفيون
فقد جاوزوا نصب الاسم
السابق من دون حاجة
إلى المستدالي المذكور بل
قد دون قبل الاسم فلا
يتبدل نحو أذهب شخص
زيد أذهب فاللازم مفسر
المتبدل قال الرضي وهذا
خلاف الأصل إذا اتصل
مواقة الاسم المحدود
لغيره أو مشتق في الرفع

تقدير الحرف (التبادر) من تبادر تسارع أي المفهوم ولا (من هذا التعريف) أي تعريف
المضاف إليه وهو أنه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا أو تقدير امرا د (نظرا)
منصوب بزع الحائض أي بان يتنظر (إلى الكلام القوم) وفسر كلامهم ومرادهم بقوله
(حيث ليسوا) أي ليس القوم (قائلين بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية) لكن الاتصال
فيها لفظا لا مثنى على الاتصال ولذا لم تعدا التعريف ولا التخصيص كالمنوية والاتصال بهذا
التقدير لا يحتاج إلى تقدير الحرف لأن المضاف إليه وإن كان مجرد اللفظ لكنه اما منصوب أو
مرفوع (أنه) أي أن هذا التعريف (غير شامل للمضاف إليه بالإضافة اللفظية) قوله التبادر
مبتدأ وقوله أنه غير شامل خبره لأنه ليس في الإضافة اللفظية حرف الجر لفظا ولا تقديرا
فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف بحرف الجر لفظا أو تقدير امرا د (لكن الظاهر
من كلام المصنف في المتن) أي في حق الكافية (والنصريح في شرحه) أي في شرح المصنف
لهذا المتن (أن التقسيم) أي تقسيم الإضافة المطلقة بقوله الآتي ومثوية ولفظية بأرجاع الضمير
المرفوع إلى الإضافة بتقدير حرف الجر (إلى الإضافة المنوية) (الإضافة اللفظية) (أما هو)
أي ليس ذلك التقسيم (إلى الإضافة بتقدير حرف الجر) ففهم من أن الإضافة اللفظية أيضا
بتقدير حرف الجر (لكن) (المصنف) لم يبين تقدير حرف الجر فيها) كإين تقدير حرف الإضافة
المنوية بقوله وهي إما بمعنى اللام أو بمعنى من أو بمعنى في بشرط كل منها ومثل بقوله غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم للإيضاح كما هو دأبه في وضع القواعد والأصول (لأن في المتن)
لفظة لازائدة والظرف متعلق بقوله لم يبين (ولا في شرحه) ولم ينقل عنه) أي عن المصنف
(شيء فيه) أي لم ينقل عن المصنف في تقدير حرف الجر فيها شيء يعني صراحة وإشارة
(في سائر مصنفاته) أي في باقي الكتب المصنفة له فبقى أمر الإضافة اللفظية في حق تقدير
الحرف مهم ما ولكن المحقق عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا
أعم من التقدير حقيقة أو حكما انتهى والأمر كما قال ويؤيده تقسيم المصنف الإضافة إلى
المنوية واللفظية (وقد تكلف بعضهم في إضافة الصفة إلى مفعولها) يعني في إضافة اسم الفاعل
إلى مفعوله (مثل) قولك (ضارب زيد بتقدير اللام) متعلق بتكلف والمصدر مضاف إلى
المفعول (قوة للعمل) يعني زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما في ردف لكم لأن
الصفة ههنا متعدي بنفسها فلا يحتاج إلى الواسطة (أي ضارب زيد) لأن المضاف إليه
ليس جنس المضاف ولا ظرفه وما كان كذلك تكون الإضافة بمعنى اللام مثل غلام زيد (و)
تكلف بعضهم (في إضافتها) أي في إضافة الصفة (إلى فاعلها مثل) قولك (الحسن الوجه
بتقدير من البيانية) متعلق بتكلف (فإن ذكر الوجه) الذي هو (في قولنا جاني زيد
الحسن الوجه بمنزلة التمييز) فيكون الوجه مبنيا لموضع الحسن فتاسب من البيانية لا تتدخل
لأن كيد البيان كإيراد في التمييز في قولك قد دره من فارس وقال عز من قائل لنا كيد أيضا
(فإن في إسناد الحسن) في قولك زيدنا الحسن (إلى زيد) من قبل ذكر موضع الحسن

(ايها ما قام لا يعلم) (اي من زيد حسن) يعني لا يعلم من قولك زيد حسن انه اى عضو من اعضائه واى وصف من اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن ليعلم ما هو المقصود والمراد (فاذا ذكر الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تبين المراد (فكأنه قال) زيد الحسن (من حيث الوجه) كافى قولك طلب زيد من حيث النفس ويحتمل ان تكون الاضافة معنا بمعنى فى لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان محلا للمضاف تكون الاضافة بمعنى فى لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن حيث وجد فيه وكان اليوم فى قولك ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد فيه فالمتلقى الحسن موجود فى الوجه كان الضرب موجود فى اليوم فلما كان تكون الاضافة بمعنى فى كانت فى ضرب اليوم (فان قلت هذا) اى كون الحسن مضافا الى الوجه بهذا الوجه (فى الحقيقة) والواقع (تخصيص) لان الحسن كان عاما شاملا قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به وافادت الاضافة التخصيص (فلا يصح ان يقال ان) الاضافة (اللفظية لا تعيد) شيئا من الاشياء (الا تخفى فى اللفظ) فقط وفى هذا المثال قد افادت الاضافة اللفظية التخصيص ايضا ما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون فى الوجه وغيره كما ان الغلام فى قولك غلاما رجل قبلها عام صالح لان يكون غلاما رجل او امرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كان اضافة الغلام الى الرجل (قلنا) لانسلم ان هذا فى الحقيقة تخصيص لانه (كان هذا التخصيص واقعيا قبل الاضافة) بالفاعل الذى هو الوجه لان الفاعل بما يخص لانه اذا قلت قام مثلا لم يعلم انه من صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمر وغيرهما فلما قلت زيد خصصته بذلك الوجه فى قولك الحسن وجهه يخصصه الصفة بكونها قائمة (فلا يكون) التخصيص (عما قبله الاضافة) لانه حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل (فليست قائدة الاضافة) اللفظية (الا التخفيف فى اللفظ) فى جانب المضاف اليه كاسمى (وسمى) (اى الاضافة بتقدير حرف الجر) فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما على متوال قوله تعالى اعدوا لهوا او اقرب على ماسبق غير مرة (مفعولية) (اى منسوبة الى المعنى) اى معنى لفظ المضاف لموداتها اليه من التعريف او التخصيص (لانها) اى لان هذه الاضافة (قديمة فى المضاف لمرضا) بدل من معنى بدل البعض من الكل (او تخصيصا) عطف على تعريفها سميت باسم ما افادته وهو مראה المعنى الذى فى المضاف اليه الى المضاف من التعريف والتخصيص لان كون المضاف اليه معرفة فى او تكررت سرى الى المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا ونخصصا وهو معنى فى المضاف ولذا نسب اليه (ولفظية) (اى منسوبة الى اللفظ) اى لفظ المضاف او المضاف اليه او كليهما جميعا سميت بها ليحسن التقابل لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف ويقال تخفيفه لا فادتها التخفيف (فقط) يعنى قائمتها منحصرة فى اللفظ (دون المعنى) يعنى لا قيد شيئا زائدا على المعنى الاول (لمدمر ايتها اليه) اى لا تسرى قائمتها من اللفظ الى

والنصب اذ ضمير ما فائدة
كان مائل الضمير والمطلق
قائم مائل الاسم (قوله)
واجب بالابتداء قبل قيد
الرفع بالابتداء بفتحة
من اطلاقه فى هذا المقام
وقد قيد الص به ايضا
ودرجه ان احتمال تقدير
اذ ضمير مروج
لاحتياجه الى الحذف
المستغنى عنه بالابتداء وفيه
ان كون الاستفهام اولى
بالفعل برجمه على ان
احتماله مروج كما يبنى على
ابطال الحكم بوجوب
الرفع بالابتداء والاصح
سبله لانه لما وجب الرفع ولم
يكن وجه لا تركيب
الحذف والتقدير بلا
حاجة تدهوا اليه وتأخير
كون الاستفهام اولى
بالفعل انما هو عند تبين
المسير الى التقدير فاسب
الحكم بوجوب الرفع
بالابتداء (قوله) وكذا
اى مثل زيد ذهب به
قوله تعالى قل رب انص
ان سر فوطا وقع بعده
فعل وهو المرفوع يحتمل
ان يكون من هذا الباب
لانه تركيب قديمى
ولو سلب على المرفوع
ونصبه لاقبالتقدير
الى الاخبار وفوت
المقصود قوله كقول
فلهو فى اثر بر كناية
من مثل هذا التركيب
فلا يوقف عدم كونه من
هذا الباب الى بيان انه
لوسلب لفسد المسنون
ويكذب على تقدير ويصح
على تقدير لكن لا يكون

مقصودا كما تنق عليه كلمة
سائر الشارحين بل هذا
القاموس ونسبهم الشارح لهم
بين الآية مما قصد فيه
وصف المرفوع بما يمد
لكان لا تقابل القاموس لكن محل
جوابهم على هذا المعنى
بمبدء من أدب النكرام
وأعلم أن قوله تعالى كل
شيء فتلوه في الزبر
أريد ذهب به إلى أنه يتوهم
أنه من باب الاختار وما
يختار فيه النصب لأنه على
تقدير الرفع خوف ليس
المعنى بالصفة والأمر ليس
كأنه قال قل المسموع
وكذلك كل شيء فتلوه
في الزبر يريد أنه ليس من
هذا الباب أيضا لأنه موهم
أذهوا سمع وبمبدء فعل
مسلم على ضميره فيتوهم
المعنى أيضا أنه لو سلم
عليه لنصب فيدخل في هذا
الباب وهو فاعلان
تقدير لم يلط على ما قبله
أما يكون على حسب المعنى
المراد وليس المعنى هنا
أنهم فتلوا كل شيء في الزبر
حتى يصح تليط على ما
قبله وأما المعنى وكل شيء
فمفعول لهم في الزبر وهو
مخالف لذلك المعنى فوجب
أن لا يكون من هذا الباب
فيصير فيه بالابتداء هذا
كلامه وهو من مآذكرة
الشارحون إلا أن المعنى لم
يختلف إلى احتمال كون
الجار فاعلا لكل شيء لأنه مع
بمبدء من اللفظ مخالف
للمعنى المقصود أيضا وهو
أن المعنى من زيادة

المعنى لأن الاتصال فيها لما كان في اللفظ فقط فأنتهى به أيضا لأن الفائدة تكون
على قدر الاتصال لأن الجزء على قدر العمل ولما قسمها إلى المنوية والفظية أراد أن يصل
كل واحدة منهما وبين أنواعها وشرائطها وفوائدها بقيد زيادة معرفة ما كهودا به
فقال مصدر بالماء المشعة للتفصيل وتعرف اللام للهمد الخارج على سبيل ترتيب اللفظ
والنشر (المنوية) التي هي قسم من الإضافة أي فالإضافة المنوية قد مدحها الظهور وشرها
لكثرة فوائدها ولأنها أكثر استمالاتها الأصل لكون الجبر فيها على الأصل (علما بها)
قدره (أي صرح بالحمل بقوله (أن يكون)) وتقدر العلامة أولى من تقدير المضاف أي ذات أن
يكون كما لا يخفى على من له قلب سليم (المضاف) (فيها) (غير صفة) والصفة المنوية ثلاث
ولذا قال الشارح (كأنه المفعول) اسم (المفعول) والصفة المشبهة (بني) يكون المضاف
فيها أحدها الثلاثة (مضاف) بالجر صفة الصفة (المفعول) (فاعلها) بدل البعض
من معمولها (أو مفعولها قبل الإضافة) أي قبل إضافة الصفة كان فاعلا لها أو مفعولا لها
وأذا أضيق يصير مضافا إليه فحينئذ يكون التعبير بالمفعول بمعنى الفاعل والمفعول مجازا باعتبار
الكونية مثل قوله تعالى وآتوا الناس أموالهم وهي على ضربين إما أن يكون المضاف غير صفة
أصلا وهو قول الشارح (سواء لم يكن) المضاف فيها (صفة كغلام) في قولك غلام (زيد)
وأما أن يكون المضاف صفة مضافة إلى غير معمولها (بني) إلى الأجنبي حيث لم يكن فاعله ولا
مفعولها قبل الإضافة ولا يمدحها وهو قول الشارح (أو كان) المضاف (صفة) اسم فاعل
أو اسم مفعول أو الصفة المشبهة (ولكن غير مضافة إلى معمولها) فاعلا أو مفعولها (بل)
لم تكن مضافة (إلا إلى غيره) أي غير معمول (كصارع مصر) بالتوحيث لأنه اسم جنس وليس
يعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف إلى غير معمول وهو المصارع فانه ليس بمفعول
بل معمول من صرعه فالإضافة فيه بمعنى أن المضاف إليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم
(وكرم البلد) والإضافة أيضا بمعنى أن الكرم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه
صفة مضافة إلى غير معمولها (واحترازه) أي قوله (مضافة إلى غير معمولها) (عن) أن يكون
المضاف صفة مضافة إلى معمولها (نحو ضارب زيدا) فانه لا يصلح ضارب زيدا بالنصب على
أنه مفعول (و) عن أن يكون صفة مضافة إلى فاعلها بنحو (حسن الوجه) فالأصل فيه حسن
حسن وجهه بالرفع على أنه فاعله على ما سبق لهما زيادة تحقيق (وهي) أي الإضافة
المنوية (بمحكم) (الاستقراء) ثلاثة أقسام فالجسم استقراء لأنها (أما معنى اللام) سميت لامة
لأن المضاف يصير مختصا للمضاف إليه بالإضافة إليه فاسبب الإضافة أن تكون بمعنى اللام ولذا
قيل المراد باللام الاختصاصية لا التمايلية وأن كان المضاف ملولا للمضاف إليه مثل قولك
دخان النار (فيها) (أي في المضاف إليه) الذي (عندما جنس المضاف) بالنصب لأنه مفعولا
عدا وهو فعل متدفع فاعله مستقرا يرجع إلى الموصول (وظرفه) عطفت على جنس المضاف
أي ظرف المضاف (أي لا يكون) المضاف إليه في التركيب الإضافي (ساده) (أي

لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف (وغيره) مطلق على المضاف يبنى ولا يكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير المضاف (ولا طرفة) اى ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لا يكون صادقا عليه وعلى غيره (نحو غلام زيدان) المضاف اليه الذى هو (زيد ليس جنسا) المضاف الذى هو (الغلام) حال كونه (صادقا عليه) وغيره لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد لعدم الجنسية لان الغلام رقيق وزيد حرق (لا وطرفة) لعدم الحلول فيه وهو ظاهر (فإضافة الغلام اليه) الى زيد (بمعنى اللام) يبنى يكون الغلام مخصوصا زيد ومملوكه (اى غلام زيد) (واما بمعنى من) (اليانية) سميت بيانية لان المضاف اليه فيها بين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيانية ايضا تبين ان ما قبلها من اى جنس فتاسبا (جنس المضاف) يبنى فى الاضافة التى يكون المضاف اليه فيها جنس المضاف ويصح ان يتخذ منه (الصادق) بالجر صفة المضاف كما هو المتبادر (عليه) اى على المضاف اى فى المضاف اليه الصادق على المضاف يبنى يصح حمله عليه (وعلى غيره) اى على غير المضاف (بشرط) متعلق بقوله الصادق (ان يكون المضاف ايضا) اى كالمضاف اليه (صادقا) على المضاف اليه و (على غير المضاف اليه) يبنى كما ان الفضة فى قولك خاتم فضة صادقة على المضاف الذى هو الخاتم وعلى غير الخاتم يبنى على ما لا يكون خاتما من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة التى جمعت خاتما وعلى الخاتم الذى لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدراهم فضة (فيكون بينهما) بين المضاف والمضاف اليه فى هذه الاضافة (عموم وخصوص من وجه) واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لا يصدق الشئيين على ما يصدق عليه الاخر اى يصدق والاخر التباين كالانسان والفرس والثانى اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر اولا والاخر التساوى كالانسان والناطق والثانى اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس اولا والاخر العموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الانسان بلا عكس والثانى العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض وهما ثلاث صور الاولى ما يجتمعان فى شئ كالحيوان والا بيض فى الحيوان الابيض والثانية والثالثة ما يصدق احدهما دون الاخر كالحيوان والاسود والحمار الابيض فالنسب الاربعة التباين والتساوى والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان فى مادة ويترقان فى مادتين كذا فى علم الميزان فن اراد تفصيله فليرجع اليه (واما بمعنى فى طرفة) (اى) فى (طرف المضاف) اى فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ومحلله بان يكون زمانا او مكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه ظرف للمضاف ومحلله (والحاصل) اى حاصل البيان فى هذا المقام يبنى حاصل ان يكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية (ان المضاف اليه) فيها لا يمتلئ (واما بين المضاف) بان لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس لما

فى البيان ودفعنا توهمه انه فى صورة الرغ يستقيم المعنى بناء على هذا الوجه فلا وجه لمنع كونه من هذا الباب (قوله) لانهم لم يوقعوا فيه لصلاب الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كناية افعالهم قبل كانه ذكر ذلك قصدوا لحي الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لينفع هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه لا يبعد جرح الفعل على الكتابة يصح استناد الكناية اليهم لانهم اسباب كناية لكرامهم وهما اما انما آخر من حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب فى صحائف اعمالهم كل شئ بل كل مقبول لهم ولك ان يجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كناية فعالم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناسط الغائبة اختصاص كناية الكرام الكاتبين بأفعالهم وذلك من عجائب الاوهام لغيره وان كلامه قدس سره لا يراى فساد المعنى بانه لو نصب يصير فعلوا فى الزبر كل شئ ونحن لم نقل فى الزبر اى فى صحائف اعمالنا شيئا لم نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيه الكناية وليس له قصد وراء ذلك لان المقصود ينفع بهذا القدر غاية الاتصاف ولما ان الكتابة هل هو مفضل ام لا فاصح خارج من المقصود وكانه لا ريب فى عدم

عرفت من النسب الأربع (وح) اى حين ان يكون المضاف اليه مابنا للمضاف على ما قلنا
 (ان كان) المضاف اليه (ظرفا له) اى للمضاف بان يكون زمنا او مكانا باعتبار وقوعه فيه
 (فلاضافة معنى في) لما قلنا (والا) اى وان لم يكن المضاف ظرفا للمضاف اليه حين التباين
 (فهى) اى فلاضافة (بمعنى اللام) فحصل القسمان الاول والثالث الالامية والظرفية (واما
 مساويا) يعنى ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل ما يصدق
 عليه الاخر بان كانا لفظين مترادفين (كليت واسد) وحسب ومنع (او اعم) عطف على مساويا
 يعنى يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره (مطلقا) يعنى يكون بينهما عموم وخصوص مطلق
 فيكون العام هو المضاف اليه (كاحد اليوم) فان اليوم اعم حيث يطلق على الواحد وغيره
 والاحد يوم خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يكشده (بالاضافة على التقديرين) اى
 على تقدير المساواة بينهما وعن تقدير ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا (متممة) لعدم الفائدة
 في ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد لم تحتاج الى ذكر البيت وكذا اذ قلت احد عند
 تعداد الايام لم تحتاج الى ذكر اليوم بعده بل اعم اقول يوم الاحد باضافة العام الى الخاص كما تقول
 يوم الاثنين (واما اخص مطلقا) يعنى يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان يكون النسبة بينهما
 بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه (كيوم الاحد) قد عرفت ما بينهما
 من النسبة (وعلم الفقه) لان علم الفقه علم مخصوص بين ما يلزم المكلف من المعروف والمنكر
 على ما قيل الفقه معرفة النفس ماله او ماله او المضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا
 بالاضافة (وشجر الاراك) وهى جمع اراك وهى فى الاصل شجرة مرة يتخذ منها المسوك الذى
 يستاك به نبت في ديار العرب بحبل هتالي البلدان التى يسكن اهل الاسلام فهم الكون السواك
 سنة فيكون خاصا والشجر بالتحريك نبت له ساق واغصان سواء كان له دوام واستمرار او لا
 فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك
 (فلاضافة حينئذ) اى حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا (ايضا بمعنى اللام) لان
 المضاف اليه لما كان اخص مطلقا صار كانه مابن للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له فكانت الاضافة
 فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا القسم والقسم الذى يكون المضاف اليه
 مابنا ولم يكن ظرفا قسما واحدا (واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف)
 بحيث يجوز ان يتخذته كالخاتم والفضة والباب والساج (فلاضافة فيه) اى فى هذا القسم
 (بمعنى من) اليبانية لان المضاف اليه حينئذ بيان المضاف لكونه جنسه واسله فانسب
 من اليبانية لانها ايضا للبيان فهذا القسم قسم ثالث نصرت اقسام الاضافة المنوية ثلاثة اقسام
 (والا) اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذته (فهى) اى الاضافة
 على هذا التقدير (ايضا) اى كان المضاف اليه اذا كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك
 هو تايكون (بمعنى اللام) لان المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مابنا له وليس يظرف له
 فكانت بمعنى اللام لمسبق ان المضاف اليه اذا كان مابنا للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له تكون

جواز ان يراد بقوله فلو
 كتبوا كذلك لا ويريد
 صحة حل الفعل على الكتابة
 فتدبر (قوله) لان كل
 كائن في صحائف اعمالهم
 مفعول لهم قيل ان ارادته
 لعدم موافقته لما في الآية
 اخرى فلا يصح نافية لان
 الاعادة خبر من الاعادة
 وان اراد انه ليس في اعادته
 فرض لا يبق بخلاف اعادة
 المعنى السابق لا يلائم لان به
 بيان انه لا يكتب في صحائف
 اعمالهم كاذب بل صحائف
 اعمالهم مطابقا لاعمالهم
 وعلمك بحقيقة بانه اذا ثبت
 في موضع آخر ما هو
 صريح في ان كل شيء هو
 مفعول لهم كائن في الزبر
 مكتوب فيها وهو قوله من
 وجب وكل صغير وكبير
 مستطرعين اتمى هذه
 الآية الكريمة اعنى قوله
 من ساطعه كل شيء فلو
 في الزبر دون ما هو على
 عكس ذلك لما ثبت بالنسبة
 ان الفرق ان يفسر بعضه بعضا
 وما سبق من وجه ان به
 بيان انه لا يكتب في صحائف
 اعمالهم كاذب مما لا يستقيم
 لانها للتدبر وهو انما
 لا يحصل بما هو المقصود
 على ان احتمال الكذب بما
 لا يذهب اليه وهم ذى فهم
 (قوله) والظاهر ان قوله
 تعالى هل كور دخوله
 تحت القاعدة ظاهر الامر
 انما هو بالنسبة الى المبتدى
 الغير العارف بشاعة
 اعمال ما يد الفاء فيما قامها
 او باعتبار ان جعل الانشاء

خبر خلاف الظاهر ولهذا
 جعل توجيه البراءة أيضا
 تحتلحق اخراج الالة عن
 هذا الباب مع ظهور كون
 انهاء معنى الشرط وليس
 كائني لان الباءت الحاصل
 على الاخراج والتحمل في
 ذلك واعتبار الفاء كذلك
 وان لم يكن جانب النظم بل
 اتفاق القراء على الرفع كما
 صرح المصنف في التفسير
 وقال الرشي جميع القراء ان
 فيه حالة في بدا النظر لان
 ما بعد الفاء قد يعمل في ما
 قبلها كما في نحو وركت فكبر
 الا ان القراء لما اتفقوا فيه
 على الرفع الاماروي
 في الشاذ من عيسى بن
 عمر انه قرأ بالنصب
 والنصب مع الطلب مختار كما
 تقدم والقرآن لا يجوز له
 غير المختار لمحمل الالة
 وجماعنا يرجح به عن المد
 المذكور كذا يلزم منه
 في المختار الا ان المدلول
 من التناول يظهر
 ودخوله تحت القاعدة
 التي التقطع بالدخول بأباه
 ذلك الاتفاق وبيان
 انه ليس من الباب
 (قوله) الفاء انه مرتبط
 بمعنى الشرط بل تقدير
 الخاص بصدقه النهم
 والنيابذة تقدير كاش
 وجعل الباء للبيان وليس
 بظهور وان التبادر كون
 الباء صلة واعتبارها
 للبيان في غاية البعد (قوله)
 وامتنع تسليم الفعل
 المذكور بده على ما قبله
 قال الرشي انه خرج من
 المد بقروله متمم عنه

الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا (باضافة خاتم) الذي هو متفرع (الى) اصله الذي هو (فضة)
 في قولك خاتم فضة (بمعنى من) البانية لان الفضة اصل له وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا
 اضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى من البانية (واضافة) الاصل مثل (فضة الى) الفرع مثل
 (خاتم) كقولك (بمعنى اللام) لانه ليس اسما ولا ظرفا واذا كان كذلك تكون بمعنى اللام وان كان
 اضافة الخاتم الى الفضة كثيرا شائلا لاضافة الفرع الى الاصل لميات له مثالا انه كثير
 لم يحتاج الى المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع
 الفرع بل الفرع يتبع اصله اقل له مثاله فقال (كجبال) عند التمدح والفاخر كما هو العادة
 بين الناس (فضة خاتمك خير) يعني جيدة (من فضة خاتمي) او بالعكس نحو فضة خاتمي جيدة
 من فضة خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما تقول حديد سبني حديد من حديد سبفك ولما
 كانت الاضافة المعنوية مقدمة الى ثلاثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف ظاهر في قدمين منها
 البانية والظرفية بحيث لم يحتاج فيها الى البيان وفي تقديره في قسم منها هو الالية نوع خفاء
 اراد ان يبينه فقال منها (واعلم) ايها الطالب الصنف (ان) اي حال والشان (لا يلزم) اي
 لا يجب (فيها هو معنى اللام) اي في الاضافة التي تكون بمعنى اللام (ان يصح التصريح بها) اي باللام
 قوله ان يصح فاعل لا يلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه بالمضاف وفي
 حصل هذا المقصود لا يلزم اظهار اللام المفيدة لتخصيص (بل يكفي) اقادة الاختصاص الذي
 هو مدلول اللام (قوله) في اضافة العالم الى الخاص (يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
 بمعنى اللام) لما عرفت سابقا (و) الحال انه (لا يصح اظهار اللام فيه) اي في هذا القول
 لانه لم يستعمل يوم الاحد باظهار اللام كما استعمل في قولك غلام زيد غلام لزيد
 (ولهذا الاصل) الذي هو عدم لزوم محبة التصريح باللام بل يكفي فيها اقادة معنى
 الاختصاص (يرفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة الالية) لانه اذا لم يجب اظهار
 اللام لا يرد الاشكال بانه كيف يصح ان يكون اضافة مثل يوم الاحد وعلم الفقه الالية مع انه
 لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم الاحد وعلم الفقه (ولا يحتاج) معنى للمفعول (فيه) اي في
 مثل قولك يوم الاحد (الى التكلفات البعيدة) مثل ان تقول في يوم الاحد يوم مخصوص للاحد
 باعتبار انه من قبل اضافة المسمى الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف
 ذلك اليوم الى اسمه وخص به وفي علم الفقه علم مخصوص لفقه باعتبار كون الفقه جزء منه
 فاضيف الكل الى الجزء بملاقة الجزئية وخص به وكذا شجر الاراك (مثل) قولك (كل
 رجل وكل واحد) يعني ان لفظ الكل عام ويصير خاصا بالاضافة الى ما يفيد اختصاصه فيكون
 المعنى الكل مخصوص الرجل والواحد لان اضافة العالم الى الخاص توجب اختصاصه له
 كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به بسبب الاضافة ولما بين انواع الاضافة المعنوية
 اراد ان يفرق بينها بالتحديد والكثرة في الاستعمال ولكن اكنى بيان ما هو القليل في الاستعمال
 على منوال بيان غير المتصرف فيما سبق فقال (وهو) (اي كون الاضافة بمعنى في) (قليل)

بغيره او متعلقه وقد سبق
وجه كلامه وان عذر
المس ما اخاره لدس سره
(قوله) ومثل هذا الفاء لا
يصل ما في غيره فيأتيه
بريدان ما بعد الفاء بعد
فيما قبلها اذا كانت زائدة
كأني قوله تعالى اذ جاء
نصر الله إلى قوله ففسح وما
يكون الفاء واقعة غير
موقفا لغيره كأي وركب
فكبر وما اليتم فلا تغير
واما اذا لم يكن زائدة
وكانت واقعة في موقفا
فيما بعد الا لا يصل فيما قبله
انما في وفي الآية هي
كذلك لكون الالف
واللام في الزائفة موصولا
فيه معنى الصراط واسم
الفاعل الذي هو صلة
الصراط فغير مبتدأ
كالجزء (قوله) والاية
جلتان مستقلتان اشار الى
ان قوله الزائفة والزائ
صطف على كل شيء فلوله
في البر وفوله وجلتان
بتقدير والاية جلتان
صطف على قوله الاناء بمعنى
الشرط عند البرد وجلتان
تليل لكون الاية مثل كل
شيء فلوله في البر ويحمل
كلام المتن خلاف ما اشار
اليه ان يكون نحو مبتدأ
خبره قوله الفاء بمعنى
الشرط والعائد تعريف
الفاء في معنى فآؤه
وجلتان صطف على الخبر
فيكون السكتة في قطع
الاية عما قبلها فمن هذا
الباب عند بعض بخلاف
ما قبلها وقوله وجلتان
مستقلتان دفع المتجهان

(في استعمالهم) أي في استعمالات النحاة الالفاظ العربية لأن الضرب مثلاً في قولك ضرب
اليوم فعل الفاعل لا الظرف فاضافة إليه تكون مجازاً بملاحة الزمانية فاضافة النسي إلى
فاعله الحقيقي تكون أولى وأما المضاف في الالامة فمخصوص بالمضاف إليه ويحمل له وفي
البيانية فتشعر منه فتكون الاضافة فيها حقيقة والعمل بالحقيقة في هذا الفن هو الأولى
(وردها) أي ورد الظرفية (أكثر النحاة إلى الاضافة بمعنى اللام) وجعل هذه الاضافة
لامية لما ان المضاف اليه مابين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصاً بكلام رجل
(فان معنى) قولك (شرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملاسة الوقوع فيه) أي بسبب
كون الضرب واقعاً في اليوم كقول العرب كوكب الخرقاء لسهيل أي كوكب له اختصاص
بالمرأة الخرقاء بملاسة أنها تسرع للهي لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كاهوشان النساء
المديرة للامور فصار كأن الكوكب يخص المرأة الخرقاء حتى يقول كوكب يخص لها
(فان قلت فعل هذا) أي على رد أكنه السحاة الاضافة الظرفية إلى الاضافة الالامية (يمكن
رد الاضافة) التي تكون (بمعنى من ايضاً) أي كما يمكن رد الاضافة بمعنى في الالامية (إلى
الاضافة) التي تكون (بمعنى اللام) فتكون الاضافة المعنوية قصاراً واحداً فقط وهو كونها
بمعنى اللام وتقليل الاقسام أولى لانه يكون الضبط اسهل (للاختصاص الواقع بين المين)
بكسر الاء المتقوطة يتقطعتين من تحت لانه اسم فاعل من بين (والمين) بتسهي لانه اسم
مفعول منه ايضاً لان الحاتم عام صالح لان يكون نفعه وغيرها ولما اضيف إلى النفعه تخص
بالاضافة اليها كاهلام المضاف الى رجل يكون التقدير الحاتم له اختصاص بالفضة باعتبار
قصره منها (قلت نعم) يمكن رد الاضافة التي بمعنى من إلى الاضافة بمعنى اللام لذلك
الاختصاص (لكن) أي الا انه (لما كانت كانت الاضافة بمعنى في) يعني الاضافة الظرفية
(قبل) بالنسبة إلى غيرها (ردوها) أي رد النحاة هذه الاضافة (إلى الاضافة) التي تكون
(بمعنى اللام قليلاً) نصب على العلية لقوله ردوها (للاقسام) أي اقسام الاضافة
المعنوية لان القليل يسهل ضبط وارتبك التكلف فيما قل استعماله (واما الاضافة) التي تكون
(بمعنى من) البيانية (فهي كثيرة في كلامهم) أي كلام النحاة والحرب كما كانت الاضافة
بمعنى اللام كثيرة في (قالوا لي) أي بالاضافة بمعنى من (ان يجعل قدامه على حدة) أي
برأس من غير ان تنضم إلى الاضافة بمعنى اللام لان ما أكثر استعماله يليق ان يجعل قدامه
برأسه ولانه يلزم ارتكاب مجاز كثير لان الرد يكون لادنى ملاسة وذلك مجاز واذا
اردت هذه الاضافة ايضاً يلزم ارتكاب المجاز في موثني ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية
شرع في ايراد أمثلتها ذاهبا إلى الصنعة البديعة التي هي كون النشر على ترتيب ألف ليد
زيادة معرفة بها كاهودأيه (نحو) مبتدأ (غلام زيد) (مثال) خبر (للاضافة) التي
تكون (بمعنى اللام) كان المضاف اليه وهو زيد ليس جنساً للمضاف وهو غلام ولا ظرفه
ايضاً فتكون لامية لان وجود الشرط يستلزم وجود المشرط (أي غلام) مخصوص

زيداً خبرته أيضاً جلتان
والمراد بالاستقلال لا
يكون ذكر احدهما مفترفاً
على حذف الفعل
من الأخرى ولك أن تريد
أن الزانية والزاني جلتان
مع رفع الزانية وسامو
جلتان في حال الرفع
لا يصلح أن يكون من باب
الاضمار لا يحتاج إلى تقييد
الملتزمين بالاستقلال هكذا
قبل وهو سديد غرر
النكتة في القطع عدم كون
هذه الآية مع اجتماع
شرائط الأضمار فيها من
بابه وإيضاح المراد بقيد
الاستقلال دفع السؤال
وأما المراد بيان مذهب
سبويه وتفصيل القول
أن القيد يرفعها على حكم
حكم الزانية والزاني فهي
جلة ابتدائية مستقلة مع
لفظ النظر عن الفعل الذي
يبدأ به ذكر الفعل جلة
مستقلة يبينها الحكم
الموجود بذكره وإذا كان
كذلك لم يجوز أن يقدّر
فاجله واسطاع على الزانية
والزاني لأنه مبتدأ أو خبر
عنه بغيره من جلة أخرى
ولا يستقيم عمل فعل من جلة
واحدة بخبره بغيره من
جلة أخرى ومثاله زيد
مضروب فأكرمه فلا
يستقيم أن يكون فأكرمه
مسلطاً على زيداً ما لانصافاً
بوجه لاختلال الكلام
بذلك فقد بان لك سقوط
قوله ولك آهوني الحاجة
إلى تقييد الملتزمين
بالاستقلال (قوله)

(زيد) (و) نحو (خاتم فضة) (مثال للإضافة) التي تكون (بمعنى من) اليبانية لأن
المضاف إليه جنس المضاف بمعنى أنه يصح الحمل عليه ويتخذ منه (أي خاتم) مستخذ (من)
فضة ومصنوع منها (و) نحو (ضرب اليوم) (مثال للإضافة) التي تكون (بمعنى في)
لأن المضاف إليه ظرف المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح (أي ضرب واقع في اليوم)
فأضيف إلى زمانه الذي حل فيه وإذا كان المضاف إليه كذلك تكون الإضافة ظرفية بمعنى
في ولما فرغ من تعريف الإضافة المنوية وتقسيمها وإيضاحها بالأمثلة شرع فيما هو
المقصود منها وهو أما معنوي وهو قسيان تعريف المصناف وتخصيصه فقال
(وتقييد) (أي الإضافة المنوية) (تعريفاً) (أي تعريف المضاف) فيه إشارة
إلى التبرين عوض عن المضاف إليه يعني فأنه إذا كان يكون المضاف معرفة بأن يكنسب
تعريفاً من المضاف إليه أو يكون المضاف في التعريف على حسب تعريف المضاف إليه
على ما سيأتي من أنه المختار مصاحباً (مع) (المضاف إليه) (المعرفة) (لأن الهيئة
التركيبية) التي هي هيئة غلام زيد (في المضافة المنوية) التي يكون المضاف معرفة معها
فلا ترد الإضافة المنوية التي تقييد التخصيص (موضوعة) وضاً نوعياً (للدلالة على
معلومية المضاف) لسرية تعريف المضاف إليه إلى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج
لأن لفظ المضاف إليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التبرين وجب أن يمتزج
بمنه ليكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعريف المضاف من المضاف
إليه المعرفة (لأن) عطف على قوله لأن الهيئة أي لأن (نسبة امر) غير معين (إلى) امر
(معين) كنسبة غلام إلى زيد في قوله غلام زيد (تستلزم) أي توجب تلك النسبة معلومية
المنسوب ومعهوديت) أي كون المنسوب معلوماً ومعهوداً كما قيل أن الإضافة هنا للمعهد
حيث تقييد معهودة المضاف (فإن ذلك) أي نسبة امر إلى امر معين تستلزم معلومية المنسوب
(غير لازم كما لا يخفى) وجهه لأنه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الأمور المنسوبة إلى المعين وليس
كذلك إلا يرى أن نسبة الخبر إلى المبتدأ لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الإضافة اللفظية
وكذا نسبة الفعل إلى الفاعل المعرفة فعمل المستلزم تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه
معرفة ليس إلا الوضع (فإن قلت قد يقال سيأتي غلام زيد) وله غلمان كثيرة (من غير إشارة إلى
واحد معين) من غلمان له مزيد اختصاص زيداً بما يكون أعظم علمانه أو أشهر أو غلاماً
معهوداً بينك وبين المحاط ببحر رجوع إطلاق اللفظ إليه دون سائر غلمان فلا تكون هيئة
التركيب الإضافي موضوعاً لمعلومية المضاف) ومعهوديت (فلنا ذلك) أي ما قال من نحو جاني
غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين من غلمان كما ذكرنا لا يقيّد الإضافة المنوية التعريف
ولو كان المضاف إليه معرفة غير مانع لكون هيئة التركيب الإضافي موضوعاً لتعريف المضاف
مع المضاف إليه المعرفة لأن ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال لا يزاحم
الوضع فالأصل فيها التعريف وضاً قوله ذلك مبتدأ وقوله كما خبره أي (كان المرفوع باللام)

يعني ان الاسم المعروف بالترصيف الجفسي المنزلة المنزلة التكرارة (في اصل الوضع) واحد
(معين) من الجنس حق وقع صفة للمعرفة نحو زيد العالم (ثم قد يستعمل اي المرفع باللام
(بالاشارة الى) واحد (معين) على خلاف الوضع (كما في قوله) اي قول الشاعر (و لقد
الراو لقسم والقسم به محذوف اي والله واللام وفي ولقد جواب القسم كما في قوله تعالى فانه
لا كيدن (امر) فعل مضارع متكلم وحده من مريم (على التيم) متعلق به والتم فاعل بمعنى
فاعل للمبالغة من لا ثم يلام مثل سأل يسأل وهو من كان دنى الاصل وشحيح النفس
(يسني) من سبب مثل مد يد وهو الشتم والقذف وقع صفة لقوله اللهم لانه في المعنى
كالنكرة لان مناط العائدة فيه هو محمول وغير معين ومثله قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا
(وذلك) اي ما قال من نحو جاني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين جاز (على خلاف
وضعه) وما كان على خلاف الوضع لا يمارض الوضع وافرقت بين غلام زيد وغلام زيدان
الاول واحد من غلمان غير معين وهذا لا يقال الا اذا كان له غلمان كثيرة والثاني الغلام
المعين اذا كان له غلمان كثيرة او ذلك الغلام المعلوم زيدان لم يكن له منهم الا واحد ويقال
هذا سواء كان زيد غلاما كثيرة او لا قوله (وليس يجري هذا الحكم) اي حكم افادة هيئة
التركيب الاضافي لترصيف المضاف وضما من المضاف اليه المعرفة جواب عن سؤال مقدار
تقديره ان قولكم ان هيئة التركيب الاضافي موضوع لا افادة المضاف الترصيف مع المضاف
اليه المعرفة متعوض بنحو غير مثل وشبه لانها لا تفيد ترصيفا ولا تخصيصا وان كان المضاف
اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس يجري هذا الحكم (في نحو غير مثل) وانما قال الشارح
في نحو ليس مثل ما هو بمعناه كشيئك وشبيئك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المصنف
هذه الكلمات لعدم الاعتماد بها وكونها قليلة ونحو الحكم على الغالب والاكثر (فان
اضافتهما لا تفيد الترصيف) اي لا يجهل كل واحد منهما معرفة (وان كانا مع المضاف اليه
المعرفة) اي وان كان كل واحد منهما مضافا الى المعرفة (لتوغلها في الابهام) لان مفارقة ذات
زيد في قولك جاني غير زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون ذات لان كل من في الوجود
موصوف بمفارقة زيد وكذا مثله في قولك جاني مثل زيد لا تخصص ذاتا وفي الرضى واعلم
ان بعض الاسماء قد توغل فيها التفسير بحيث لا يعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو
غيرك ومثلك وكل ما كان هو بمعناها من نظيرك وشبيئك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان
مفارقة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى وكل ما في الوجود الاذاته موصوف
بهذه الصفة وكذا مماثلته لا تخصص ذاتا الا ان التثنية تكون من وجوه من الطول والقصر
والشباب والشيب والسواد والعلم الى غير ذلك ههنا كلامه (الا ان يكون للمضاف اليه)
اي الذي اريد اضافة غير او مثل اليه فالأخلاق مجاز بصلة الاولى (محد واحد) كالسكون
فانه ضد واحد وهو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك (يعرف) مثنى لمفعول اي
ذلك ضد (يعتري) اي يكون غيرا لماضيف اليه غير لا يحصر التعريف (كقولك عليك)

(اسم)

واختيار النصب باطل
لاخاف ان اراه قيل اي ان
قوله والافاخثار النصب
دليل على اثبات احد
الاسمين السابقين فله
ان يجمله دليلا على دعوى
ان الاية ليست من التاب
وعلى التقديرين بعبه ان
السوق ح يستدعي ان
يقول والا فليزم ان يختار
النصب فالوجه ان يشار
المس الى جميع ما ذكره
في الاية مع نفيه على ما هو
القراءة لمعية فقل الاية
ليست من التاب لان الفاء
بمعنى الشرط والاية جلتان
عند سيوبه وان كان
من الباب كما ذهب اليه
البعض فاختار النصب ولا
يبعد ان يجهل قوله والا
فاختار النصب بمعنى انه
ليست التراكيب الثلاثة
المتقدمة من الباب والا
فاختار النصب فيها لما
في الاول والثالث فظاهر
واسمى الثاني فلان ليس
بالصفة وكله من الالهام
قال الدليل على اثبات احد
الاسمين السابقين دليل
على دعوى ان الاية ليست
من الباب وليس فيه
طريق آخر غير ما ذكره
قدس سره لان معنى قوله
والاي وان لم يكن احد
الاسمين البار بيانه ليس
الاخلاص لقوله ولك ان
يجمله الى قوله وعلى
التقديرين ودعوى ان
السوق يفتنى والاي لم
ان يختار النصب لاسبيل
اليه لان الدليل على ضرورة

اسم من اسماء الافعال اى الزم (والحركة) يوداوم عليها فان البركة مع الحركة (غير السكون)
 فان انة لا يحب البطالين وغيرهما بالجرمنة فحركة المعرفة باللام فحكم شعره بالاضافة الى
 السكون وقيل الحركة الخروج من القوة الى الفعل على التدريج والسكون ضده
 وقيل الحركة كونان في آئين في مكانين والسكون كونان في آئين في مكان واحد
 (وكذلك) اى كما اذا كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف غير بالاضافة اليه كذلك
 اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمثلته في شئ من الاشياء كالمثل كاني خيفة واني
 يوسف (والشجاعة) نحو على ابن ابي طالب وخالد بن الوليد (فقيه له) اى للشخص
 المشتهر في ذلك الشئ (جاء مثلك كان) مثل (معرفة) بالاضافة اليه كما اذا قيل لابي
 خيفة رحمه الله اولم يرضى الله تعالى عنه جاء مثلك اوشبك (اذا قصد) بالمثل
 (الذي يماثله في الشئ الفلاني) ينى في العلم او الشجاعة (و) (تفيد الاضافة المنوية)
 (مختصا) (اى تخصيص المضاف) اى قائدها ان يجعل المضاف مخصوصا بالمضاف
 اليه بعد ان كان عاما قبل الخصوص مصاحبا (مع) (المضاف اليه) (الشكرة) لما سبق
 في اخادتها التعريف مع المعرفة (نحو غلام رجل فان التخصيص) في عرف النحاة (فقليل
 الشركا ولا شك ان الغلام) الذي اريد اضافته (قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام
 رجل وغلام امرأة) ينى صالح لان يكون مملوكا لفرد من افراد الانسان رجلا كان او امرأة
 غير مختص لواحد منها (فلما اضيف الى رجل) كقولك غلام رجل وصار مملوكا له (خرج عنه
 غلام امرأة) لان ما يكون غلام رجل لا يكون غلام امرأة واحدة (وقد اشركا فيه) اى
 في الغلام المضاف الى رجل لا لم يتصرف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال من غير ان
 يتعين ولما فرغ من بيان قائدها ايضا شرع في بيان شرطها الا انه آخره ليكون المقصودا لام
 القادة فقال (وشرطها) (اى شرط الاضافة المنوية) وبماها وما توقف عليه (تجريد
 المضاف) اى ما اريد اضافته بالاضافة المنوية فالاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول
 اى لمرءية ما اريد اضافته لا مطلقا بل (اذا كان معرفة) باى وجه كان والمراد ما قبل التجريد
 ومن شأنه ان يضاف لان ما قبل التجريد كالضممرات والبهائم ليس من شأنه الاضافة ولا
 يضاف ايضا (من التعريف) الذي يصح تجريده كقولنا لم يقل من حرف التعريف ليتناول
 الاعلام الشخصية (فان كان) ما اريد اضافته (ذا اللام) كالغلام واذا التداء مثل يارجل
 (حذف لانه) او حرف تداؤه (وان كان علما) مثل زيد وعمرو (نكر) ذلك العلم اولا (بان
 يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم) سبق تفسيره في آخر بحث غير المتصرف
 او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا ايضا هناك (وان لم يكن) اضافته
 (معرفة) من المعارف التي يصح تجريدها بل كان نكرة (فلا حاجة) فيه (الى التجريد بل
 لا يمكن) التجريد لان الحالى عن التعريف لا قبل التجريد لان التجريد بعد الوجود
 (او المراد) عطف على مقدرة تقدير المراد بالتجريد هنا تسمية الاسم على التعريف وتخلبه

القياس الاستثنائي
 والاستثناء المذهب لب
 الثاني فيزم سلب المقدم
 وسلب استقامه ما ذكرنا به
 اى وان لم يكن ما ذكر من
 وجه اتصال كان بالنصب
 مختارا لكنه ليس بمختار
 ويكون ما ذكر من وجه
 اتصال كان بالنصب مختارا
 لكنه ليس بمختار فيكون
 ما ذكر من وجه اتصال
 هذا كما قال ان لم يكن
 الشمس طالعة كان
 الارض مسودة لكنها
 ليست مسودة بل مضبوطة
 فيكون الشمس طالعة من
 استثناء قبيح التالى
 ويمكن ان يقال في بيان
 الدليل اى وان لم يعمل على
 ماحل البرد وسيبويه
 فالمختار بالنصب وحيزم
 اتفاق القراء على غير
 المختار فلا بد وان يعمل
 الكلام على ماحل وان
 يقال وان لم يكن ما ذكر
 فكان النصب مختارا
 اوجود الطلب الموجود
 لا اختياره لكنه ليس
 بمختار والا يزم اتفاق
 القراء على غير المختار فيزم
 العمل على ما ذكر ومباردة
 الشارح قدس سره فتمتل
 الوجود بهما ما وبيّن
 بطلان ما زعمه اوجه على
 ان يجوز ان يكون الية مختارا
 لهما بالنصب مما لا يجزى
 عليه المسلم وما روى
 في الشاذ عن عيسى بن عمر
 وليس مبناه اختيار
 له بل لان التالى بالرواية
 المسهورة عنه اعماهو الرق

او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثاني الى الفاعل
 (بالتجريد بمجرد) (وخلوه من التعريف) اى وجوده مجردا واما بيان التعريف (عند الاضافة)
 سواء كان مازيدا اضافته (نكرة على نفسه) كقلام (من غير) احتياج الى (تجريد او كان) ما اريد
 اضافته (معرفة مجردة عن التعريف) عند الاضافة على احد التوجيهين السابقين (وانما
 وجب التجريد) في الاضافة المعنوية ولم يصف من غير تجريد (لان المعرفة) التى يجوز اضافتها
 بعد التجريد على قسمين اما ان تصاف الى المعرفة او الى النكرة لانها (لو اضيفت الى النكرة)
 من غير تجريد مثل القلام وجب بالاضافة (لكان) هذا العمل اى اضافته المعرفة الى النكرة
 (طلبا للادنى وهو التخصيص) الحاصل بالاضافة الى النكرة (مع حصول الاعلى وهو
 التعريف) لان التعريف معين والتخصيص مخصص لا يمين ولا شك ان المعين اقوى من غيره
 وطلب الادنى عند حصول الاعلى عنده (و) لانها (لو اضيفت الى المعرفة) على الفرض مثل
 القلام زيد بالاضافة (لكان) هذا ايضا (محصلا للحاصل) وهو لا يحصل وفي ارضى لان
 الفرض من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل في المعرفة فيكون محصلا للحاصل
 ومن الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهى التبيين انتهى (فتضع
 الاضافة) على كلا التقديرين (حيث) اى لانها (لا تقيد تعريفها) اى تعريف المضاف مع المعرفة
 (ولا بتخصيصها) اى تخصيصها مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل لا يحصل واذا
 اضيفت الى النكرة فلا تقيد التعريف ولا التخصيص لان شرط افاضة التعريف ان يكون المضاف
 نكرة والمضاف اليه معرفة وافاضة التخصيص ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة
 فلا بد من التجريد (فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما) فى الامتناع بئى كما تمتع
 الثانى ايضا لان الملة المذكورة فهم ما سوا (فى نحو التجم والتزيا) تصغير ثروى تأنيث ثروان مثل
 عسلشان وعطشى وثروان وذروة وهى الاجتماع واسل ثريا ثروا قلبت الواو اليه او ادغمت
 احدى اليائين فى الاخرى ثم عرف باللام ثم جعل علما لنجوم مجتمعة (والصق وابن عباس)
 والاين بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما للعباد بن عباس لانه اذا قيل قال ابن عباس
 رضى الله عنهما هكذا لا يبادر الى الفهم الا عبدا لله بن عباس (فى لزوم تعريف المعرفة) متعلق
 بقوله لا فرق (فبالهم) اى ما حالهم وشأنهم (جوزوا هذا ما اى جعل المعرفة علما (دون ذلك)
 ولم يجوزوا اضافته المرف الى المعرفة والنكرة و اى فرق بينهما مع انها فى جعل المعرفة معرفة
 سواء (قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة) يبنى فى التجم والتزيا والصق وابن عباس واما نالها (تعريف
 المرف) اى جعل المعرفة معرفة (بل فيها) اى فى هذه الامثلة (زوال تعريف وهو التعريف
 الحاصل باللام) فى الثلاثة (والاضافة) فى الاخير (وحصول) عطف على زوال اى فيها حصول
 (تعريف آخر وهو التعريف) الحاصل (بالعلمية) لان العلمية وضع فان تزيل التعريف
 الحاصل قبلها (فانها) اى فان هذه الامثلة (حين صارت اعلاما لم تبق فيها الاشارة الى ملوحتها
 باللام والاضافة) لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعا فانها ازلت مقتضى الوضع الاول وهو

وتعريف الدليل فتراكيب
 الثلاثة مما لا يساق اليه
 الفطرة السلفية (قوله)
 او ذكر تحذيرا فيكون
 مفعولا له لان الظاهر
 عدم التقدير وجهه مفعولا
 له فلتقدير قال الرضى
 تحذيرا عما بعده مفعول له
 والعاقل فيه المصدر اى
 التقدير اى بان تحذرا فى
 تحذير عما بعده ذلك المفعول
 كالاسد الذى يبداءك وبه
 صرح الهندى اى بعض
 الناس بسؤال وجوابها
 هذان فان قلت فى جعل
 تحذير مفعولا له فتقدير
 غنى عن تقدير ذكر كرا
 حذوفه اتركب الشارح
 ما لا حاجة اليه قلبه فادالى
 التقدير تصحح عطفا
 ذكر وبمذهبه كلام (قوله)
 اى بما يبدى ذلك المفعول
 قيل هذا بظاهره يدل على
 وجوب تقدير الفعل قبل
 المفعول به ولا دليل عليه
 لجواز تقدير اى ان يلى
 هو اوفى لمصلحة الضمير
 المنفصل ونحن نقول
 التصدير انما يتصور بما يبدى
 ذلك المفعول كالاسد
 الذى يبداءك على ما سبق
 من كلام الرضى وقد صرح
 فى الشرح بان قوله تحذيرا
 بما بعده احتراز عن
 المفعول الذى يتقدر براتى
 لكن لا لتحذير عما بعده
 كايك لقائل من اتى فانه
 ليس من هذا الباب لجواز
 ذكره والقاتل زعم
 تقدير الكلام اتى اياك
 وياك اتى وليس كذلك

الاشارة الى المعلومة بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا ثانيا ولم تقدر ان تزيد مقتضى الوضع
 الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية
 (فلان لم فيها تعريف المرفق بل) انما يلزم (بتدليل تعريف بتعريف) آخر يعني زوال
 التعريف الاسمي او الاضافي وحصل بدله التعريف العلمي فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم
 ازالة تعريف و افادة تعريف آخر كالنواسخ (وما اجازة) اى التركيب الذى فيه
 اضافة للمرفق باللام اجازة (الكوفيون من) (تركيب) بيان لما فى قوله وما
 (الثلاثة الاتواب) حيث اضيف الثلاثة الى الاتواب مع انه معرف باللام من
 غير تجريد (وشبهه) بالجر عطف على الثلاثة الاتواب (من العدد) (المعرف باللام المضاف
 الى المدودة) بلا تجريد وجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان فى المعنى والمضاف
 هو المقصود بالنسبة وحي "المضاف اليه لترض بيان ان المضاف من اى جنس هو معرف
 المقصود والمقصود بالنسبة تعرفان من حيث ذاتة لا تعرفان استمرارا من غيرهما اضيف بعد التعريف
 لترض تبين ان المعرفة من اى نوع هو كذا فى الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز
 الحاق نية بالتجريد ايضا ولم يقل به احد (نحو خمسة الدارهم والمائة الدينار) (ضئيف)
 (قياسا) لصب على التميز (واستعمالا) ضعفه (قياسا فلما ذكر من لزوم) بيان ما (تحصيل
 الحاصل) لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل قبل الاضافة واذا اضيف للتعريف
 يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (واما) ضعفه (استعمالا فلما ثبت عن الفصحاح ترك
 اللام) من ذى اللام عند الاضافة وهم قلوبهم عن قوم غير فصحاء (قال ذو الرمة) ايامترلى
 سلمى سلام عليكما هل الاذن من اللان مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف المعنى
 ثلاث الاثافي والديار البلاغ (ثلاث الاثافي) جمع اقية بضم الهمزة واحد من الاحجار
 الثلاثة اثنى بوضع القدر عليها وصفها بالاثافي واذن الثلاث الى الاثافي بعد التجريد (والديار)
 جمع دار جمع كثرة والقة دور بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور كاسد واسد (البلاغة)
 صفة الديار جمع بفتح الباء اى الخالى والديار الخاليات عن الماء وانواع النباتات ويستلزم
 الخلو عنها الخلو عن الانسان والحيوانات وقول الفرزدق ما رال مذعنت يداه ازاره
 قما وادرك خمسة الاشبار (واما ما جاء فى الحديث) اى الخبر المنقول عن النبي عليه السلام
 (من قوله عليه السلام) بيان ما بالالف الدينار) باضافة الف للمرفق باللام الى معدودة بلا
 تجريد وبالدفع متعلق بالفعل المخذوف جوازا اى تصدقوا (فعل البذل) اى فحصل على
 ان الدينار بدل البعض من الكل واتخذ كذا الف للحث على الخبر بشريه ذكر الدينار بعد
 بدالته دون الدارهم او على انه عطف بيان لانه مجرى مجرى التفسير لانه لا قيل تصدقوا
 بالالف لم يعلم ان الف ما هو فيه بمجمل الدينار عطف بيان له (دون الاضافة) اى لا يحمل
 على ان الف مضاف الى الدينار بلا تجريد كاذهاب اليه الكوفيون واللكان اعتبارا غير
 الفصيح وهذا ليس من شان من بحر البلاغة رشعة من امواجه صلوات الله عليه وعلى

بل اصل قولك اياك
 والاسد مثلا تلك الانهم
 لا يجمون بين ضمير
 الفاعل والمفعول الواحد
 فندل الماتى فحكتم
 حذفوا العمل لكثرة فى
 كلامهم فندلوا عن لفظ
 النفس لانتفاء موجبها
 فوجب رجوع الضمير
 ووجب ان يكون منفصلا
 لزوال ما يتصل به فتبين
 الضمير المنصوب المنفصل
 وهو اياك وما به على حسب
 من تأمره والاسد مطلق
 عليه والماتى اتى نفسك
 من الاسد واتى الاسد
 منك ولا يلزم اعتراك
 المطفوف مع المطفوف
 عليه الاق المعنى الذى كان
 امره به بسببه ثم ذهب
 بعض المحققين الى ان
 التقدير اياك باعداد الخ
 باضماع العامل بهذا المفعول
 وقال انما جاز اجتماع
 ضميرى الفاعل والمفعول
 الواحد لكون احدهما
 منفصلا كما جاز فيها
 ضربت الا اياك وما
 ضربت الا اياى ضلى
 تسليم ذلك قول تفسيره
 كذلك انما يتبقى تأخر
 المفعول من المفعول
 وهذا كذلك بالاخاف
 واما ما يظهر منه
 وجوب تقدم الفعل
 بحسب التقدير فلا (قوله)
 فان قلت فعل هذا لابد
 من ضمير المطفوف
 قبل هذا متعرج بل لابد
 من ماث وهو اهم من
 الضمير وكيف لا دلون

ازواج (و) (الاضافة) (اللفظية) (علامتها) اى قريبها شيان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا لذلك المشتق يعنى فاعله او مفعوله قبلها ثم يضاف الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما او كلاهما لم تكن الاضافة لفظية لانعدام الشرط و اشار الى الاول بقوله (ان يكون المضاف) فالاطلاق مجاز بملامة الاولى (صفة) مشتقة والمتفق عليها ثلاثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله او مفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى فاعله (احتران) بهذا القول (عما) اى عن المضاف الذى (اذا لم يكن صفة) بل كان اسما عضا (نحو) غلام فى قولك (غلام زيد) وخاتم فضة و اشار الى الثانى بقوله (مضافة) صفة الصفة (الى معمولا) فاعله او مفعوله قبل الاضافة فالاطلاق مجاز بملامة الكونية (احتران) بهذا القول (عما) اى عن الذى (اذا كانت) قائما بتبعا باعتبار المعنى (مضافة الى غير معمولا) يعنى صفة مضافة الى الاجنبى بحيث لم يكن معمولا فحينئذ تكون الاضافة مضوية لانعدام شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة الى المعمول وان كان المضاف صفة مشتقة (نحو) مصارع فى قولك (مصارع المصروع) كريمة فى قولك (كريمة البلد) فان المصروع البلد ليسا معمولين لصفة بمعنى المفعول هو الفاعل وان كان واحد منهما مفعولا لاقية فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى طرفه مثل ضرب اليوم (مثل) ضارب فى قولك (ضارب زيد) هذا (من قبل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) لانه كان فى الاصل ضارب زيد بالنصب والتوئين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف (و) نحو حسن فى قولك (حسن الوجه) هذا (من قبل اضافة الصفة المشبهة الى فاعله) لانه فى الاصل كان حسن وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المحرور فى الصفة فصار حسن وجهه فموض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل التخفيف من الجانبين على ما سيجى ونحو معمور والدار فى اسم المفعول ولم يمتثل له المصنف ولا الشارح مع ان اضافة لفظية اتقاها كثفا بقوله حسن الوجه تأمل (ولا تعبد) (الاضافة اللفظية قائمة) من القوائد (التخفيفا) (لا عريضا) يعنى لا تعبد لتعريف المضاف اذا كان المضاف اليه تكة بل قائدا لها ليس الا للتخفيف (لكونها فى التقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال لفظا ما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا واطاها واما مفعول وهو منصوب كالمجرور وبالطرف الزائد وانذات فيها الاتصال المألوف لم تعبد شيئا من التعريف والتخصيص بل لا تعبد الانحفا (فى اللفظ) (لا فى المعنى) فيه اشارة الى قائدة الحصر اى لا تعبد شيئا من المعنى وفسر القائدة المنوية بوافادتها (بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة النقل بازا ما يسقط من اللفظ) كفى ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شىء فى مقابلة التوئين فكان معنى ضارب بالتوئين الضرب الشديد ولما سقط التوئين بالاضافة سقط الشدة وبقي اصل الضرب وهذا لم يقل به احد (بل المعنى) فى الاضافة اللفظية (على ما كان عليه) من الفاعل والمفعول (قبل الاضافة) وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوة فينبغى ان يكون عمل الفعل مع الرفع والنصب فيها اولى ليظهر اثر المشابهة

(وقائدها)

وجوب الضمير لا نفع ما ذكره فى الجواب فالاول ولا بد من فاعله ليصح ما ذكره من تسليم الوجوب وفى محل الضمير على العائد بعد الضمير من افادة معنى الضمير وليس يعنى لان السؤال على زوم مثل العائد الى المفعول هله فى المفعول ولا يخفى ان الضمير فالواجب فيه ايضا ذلك دون ما ليس كذلك وقوله لوزم وجوب الضمير لا نفع ما ذكره فى الجواب ممنوع لان كلامه ليس سره صريح فى ان الاصل كذلك اى كان يعنى ان يقال اودى كركروا ويكتبى به الا انه لما اريد التنبيه على انه لا يكون الاضمار منه اتى هذا الظاهر مقام الضمير العائد الى المفعول فكيف يصح الحمل على فاعله هذا على ان الضمير والعائد والذكر ماحلة الاحتمال على الترادف (قوله) مثل اياك والاستدليل به بكثرة تكرار مثل اياك على ان لا يغلب هذا القسم من الضمير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا خاطيا وقد يجهل متكلما نحو اياى والضرر والظاهر فيه تقدير الفعل على صيغة التكلم على ما ذهب اليه سيووه لكن قول المرء يتقدر

وقادمتها الا انه يطلب التخفيف اللفظي فلهذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعها
 (والتخفيف اللفظي) في هذا لاضافة على ثلثة اقسام على ما يث الشارح على ما عصب
 الفعل (اما ان يكون ذلك التخفيف (في لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز الى لفظ
 المضاف اليه ويكون (بمخذف التثنية) اي تثنية المضاف (حقيقة) يعني لم يكن التثنية ساقطا
 قبل الاضافة بشئ آخر بل انما يسقط بالاضافة (مثل ضارب زيد او حكما) بان يكون ساقطا
 قبل الاضافة بمجمله غير منصرف فان تثنيته وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما (مثل
 حواج بيت الله) تعالى فان حواج جمع حاج من حج اصله حواجج على وزن مساجد
 واساور سقط التثنية منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط ذلك التثنية
 بالاضافة وكذا احركم (او بمخذف) عطف على قوله بمخذف التثنية (نون التثنية والجمع)
 المذكور السالم (مثل ضارب زيد وضاربون زيدوا) عطف على قوله اما في لفظ المضاف اي
 اما ان يكون التخفيف (في لفظ المضاف اليه فقط) بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون (بمخذف
 الضمير) اي الضمير المتصل بالفاعل الرابع الى الموصوف (واستتاره) يعني لا يمحذف اسما
 منسب اليه بمجمله مستترا (في الصفة) لكونه رابطا للصفة بالموصوف حتى لو حذف ليسا بقيت
 الصفة بلا رابطة فتصبح على ما سأتى بحقيقة (كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه) ورفع غلامه
 على انه قاعله والضمير فيه راجع الى الموصول (حذف الضمير من غلامه) لتخفيف (واستتر)
 عطف فسير لحذف (في القائم) التلاخلو عن الفاعل اذا حذف لان المستتر اخف من البارز
 ولانه الاصل (واضيف القائم اليه) اي الى الغلام (للتخفيف) اي كل ذلك لا يخل بالالتخفيف
 (في المضاف اليه فقط) فصار القائم الغلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف في جانب
 المضاف اليه (واما في المضاف والمضاف اليه) عطف على لفظ المضاف اليه او في المضاف وهذا
 هو القسم الثالث من اقسام التخفيف (ما) اي حال كونه ما ماصحين في حصول التخفيف
 غير مختص باحدهما (نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم) بالتثنية (غلامه) بالرفع لانه قاعله
 والضمير يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قائم الى الفاعل الذي هو غلامه بناء على
 الصل السابق (فالتخفيف في المضاف) الذي هو قائم حاصل (بمخذف التثنية) والتخفيف
 (في المضاف اليه) الذي هو الغلام حاصل (بمخذف الضمير) منه (واستتاره) اي يسقط الضمير
 من الغلام ووجهه مستكنا (في الصفة) لان المستتر اخف من البارز فحصل التخفيف فيهما
 معا والقسمان الاخران لا يكونان الا في الوصف اللازم لان التمدى يضاف الى المفعول فلا
 يحتاج الى هذا القل مثل ضارب زيد (ومن ثمة) (اي ومن جهة) واجل (وجوب
 افادة الاضافة) هذا التركيب من قبيل تنابع الاخافات مثل قول الشاعر • حمامة جرمي
 حومة الجندل اسجى • ومنه قوله تعالى ذكر رحمة ربك ومثل هذا لا يخل بافصاحة
 وقد وجد في النظم المعجز (اللفظية التخفيف) والمصدر وهو الافادة جار لفاعله وناسب
 للمفعول (و) من جهة وجوب (استفاء كل واحد من التعريف والتخصيص) اختلف

التي يشتر بان اختيار
 مذهب غيره من ان
 التقدير يحتج على صحة
 الخطاب ايضا على سبيل
 الالتفات وقد يكون اسما
 ظاهرا مضاف الى الخطاب
 نحو نفسك والشر واما
 القسم الثاني فيستوي
 الاسماء الظاهرة
 والمضمرة كليهما ولعل
 المص لم يلتفت الى هذا
 القسم لقلته فهو غير
 متدرج تحت كلامه وذلك
 لان مذهب سيويه وهو
 تقدير لا حدود ونحوه اول
 ليكون الفاعل والمفعول
 شيئا واحدا كما في اياك
 والعرس فلا يبنى اليه بسبب
 اليه اختيار المروج
 ما لم يكن منه تصريح به
 ثم كلامه في الايضاح
 مشتم بمجواز اختياره
 قائل قال وقد سويوه
 اياي والعرس منصوبا
 بطل التكلم كانه اسما
 لنفسه يعني لا ياعد نفس
 من العرس ولا ياعد العرس
 وانكره غيره وقال المعنى
 على انه مخاطب غيره على
 معنى ياعدني واليه ذهب
 الزمخشري وكلا التقديرين
 مستقيم هذا كلامه (قوله)
 ولا يخفى عليك ان تقدير
 اتق في اول الايتين غير
 صحيح لانه لا يقال اتقيت
 زيدا من الاسد فيقيني
 ان يقدريه نظر لانه ان
 اراد المص ان يرد تقدير
 اتق في النوع كما هو
 الظاهر من كلامه فليس
 كذلك لان المص صرح

في الامثلة الاربعة في الجواز والامتناع فهذا استدلال من الاترالى المؤثر كما هو المتعارف
 في مثله (جاء) (تركيب) تكون الصفة المضافة الى المعرفة فيه صفة للكرة نظرا الى وجود
 التعريف وانتفاء افادة التعريف مثل (مررت برجل حسن الوجه) بجرا الحسن على انه
 صفة لرجل (باضافة الصفة الى معمولها) فاعلم ما عرفت (وجعلها صفة للكرة) لتكون الصفة
 ايضا مكررة لانها بالاضافة لم تعد الاتخفيفا في اللفظ لتكون المعنى على الافصال وكذا يكون
 جرا المضاف اليه غير اسلي لكونه مرفوعا في الاصل (فمن جهة) واجل (انها) اى
 الاضافة اللفظية (لم تعد) تلك الاضافة (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف
 اليه معرفة (جاء هذا التركيب) وجوازه مبني على امرين وجوب افادة اللفظية التخفيف
 وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا (وامتنع) (تركيب) يكون
 المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع انها بشرط مثل
 (مررت بزيد حسن الوجه) بجرا الحسن على انه صفة زيد المعرفة (فلواقادت) بالاضافة
 اللفظية (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (لم يجز) التركيب
 (الاول للزوم كون المعرفة صفة للكرة) وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفا وتكريرا لانه
 يكون المضاف حينئذ معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجاء) التركيب (الثاني
 لتكون المعرفة اذن) اى حين افادت تعريف المضاف (صفة للمعرفة) لان الموصوف معرفة
 بالهم والصفة معرفة بالاضافة قطا بما تعريفا فينبى ان يجوز (والمراد) هذا جواب لسؤال
 مقدرا وورد به الهندي حيث قال فان قيل فاعلم ان قوله لا يخلو عن الحصر المذكور وجواز الكلام يبنى على
 عدم التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه
 جمعة وهو) اى المشار اليه جمعة (مجموع امور ثلاثة) لا لكل واحد منها (وجوب) بدل من امور
 بدل البعض (افادة اللفظية التخفيف) بالنصب لانه مفعول (وانتفاء التعريف) عطف على
 وجوب (وانتفاء التخصيص يستلزم) اى المشار اليه جمعة والجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها
 خبر المبتدأ وهو قوله والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله لا يخلو عن الحصر المذكور وجواز الكلام يبنى على
 نظرا الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) التركيب (الثاني) وهو قوله لا يخلو عن الحصر المذكور وجواز الكلام يبنى على
 حسن الوجه نظر الى الامر الثاني (ولا يلزم من ذلك) اى من كون المشار اليه جمعة مجموع امور
 ثلاثة (ان يكون) فاعل لا يلزم (لكل واحد من تلك الامور) الثلاثة التى هي وجوب افادة
 الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة التعريف وانتفاء افادة التخصيص (دخل)
 بالرفع لانه اسم ان يكون (في ذلك الاستلزام) يعنى في استلزام جواز التركيب الاول
 وانتفاء التركيب الثاني لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود
 فيه والمستلزم امتناع الثاني انتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص في الجواز
 والامتناع حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص (بلي يجوز ان يكون) (الاستلزام
 باعتبار بعضها) اى بعض تلك الامور لان للاكثر حكم الكل فيصح ان يكون

الى الشرح بتقدير اتي
 وغيره في هذا النوع
 وان اراد انه لم يصح فيه
 لعدم امكان ذلك التقدير
 فغير وارد ايضا ظهور
 صحة قوله اتي نفسك
 من الاسد وقد عرفت
 فحصل ذلك والشايع
 قدس سره انما وقع فيه
 من قول الرضى وتقدير
 اتي منها به بعض
 السحابة من حيث المعنى
 اذ يصير المعنى اتي نفسك
 من الاسد ولا يقال
 اتيت زيدا من الاسد
 اى تحيته ولو قال بتقدير
 نعم او بعد مكان اولي
 وانت خبير به لا يمتنا
 ثبوت اتيت زيدا بل
 للازم ثبوت اتي زيدا
 او جوازه وهو معترف
 بذلك فالاغراض كذلك
 ليس بى ومن الغافلين
 من الجهل من قال ونحن
 نقول اليك والاسد
 بتقدير اتي نفسك
 بالتعير من الاسد بنفسك
 وتقديره بالاسد واليك
 من الاسد بتقدير اتي
 نفسك من الاسد فير
 عن الاسد بنفسك لكمال
 ثبوتك منك وابدل من
 الاسد عند (قوله)
 وتقدير يدي في مثال
 النوع الثاني غير مناسب
 لان المعنى قيل فيه ان
 الانتفاء عن الطريق انما
 يكون ببقائه من جزء
 منه بقدره فيه بالزاحة
 فيصح جعل التقدير بدي
 نفسك عن الطريق ثم

المشار إليه بمجموع تلك الامور باعتبار ان يكون لاكثرها دخل في الاستزمام
(فلا يرد) مبنى للمعلوم من ورد يردودا (انه لا دخل في ذلك الاستزمام لانثناء
التخصيص) لا في الجنس ودخل مبنى على الفتح اسمها في ذلك الاستزمام طرف
مستقر خبرها اى لا دخل موجود في ذلك الاستزمام واللام في لانتفاء متعلق باسم
لامرفوع محلا على انه فاعله تقديره لا دخل انتفاء التخصيص موجود وكائن في
ذلك الاستزمام مثله قوله لا ضرب رجل كائن في الدار وهي مع اسمها وخبرها خبر
ان وهي مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعل فلا يردو لايهم لك ان تكون اللام
فيه للتعليل تأمل ولم آل جهدا (و) (من جهة) واجل (انها) اى الاضافة اللفظية
(قيد تخفيفا) في اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جاز وامتنع مطوف الاول على الاول
والثاني على الثاني وانه ايضا مابدل على ان الاضافة اللفظية قيد التخفيف في اللفظ
فقط (جاز) (تركيب) يكون المضاف فيه صفة معرفة باللام سواء كانت متنى مثل (الضار
بازيد) الحسن او وجه او جمعا على حده مثل (الضار بوازيد) والحسن او وجه (لحصول
المقصود من الاضافة اللفظية وهو (التخفيف) في اللفظ (بحذف النون) فيها بالاضافة
لماسيجي (وامتنع) تركيب يكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه
اسم مجرد عن اللام كان علما او امثله (الضارب زيد) والحسن وجه (لعدم) حصول
(التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية (لان تنوين الضارب) في هذا التركيب
(انما سقط اللام واللام) اى لا دخول لام للتعريف عليه لام اللام للتعريف والتنوين
للتذكير فيستحيل اجتماعهما فاذا دخلت اللام بزول التنوين (لا للاضافة) لان الساقط
اولا لا يمكن سقوطه ثانيا واذا اضيف لا يكون في الاضافة فائدة فتضيق فوجب ان
يتمتع اضافة (ولا شك انه لا دخل في هذا التفرع) اى في جواز التركيب الاول
وامتناع الثاني (لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص) كالادخل لانتفاء التخصيص
وحده في التعريف الاول وهما لا يدخل لانتفاءهما معالان المرفوع باللام لا يتصور
تعريفه (بل يكفي فيه) اى هذا التفرع (وجود التخفيف) في اللفظ (فقط) لان
التركيب الاول جائز والثاني يمتنع لحصول الحقة وعدمها سواء استقى التعريف اول
(وعلى هذا) اى على انه لا دخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص (كان
الانصب) والاولى (تقديم هذا النوع) على التفرع الاول ويقول ومن ثم جاز
ومررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد
حسن لان اصل هذا التفرع وهو التخفيف فقط مذكور صريحا واصل التفرع
الاول وهو افادة التخفيف وانتفاء التعريف معامذ كور ضمنا بتقديم المتفرع على
المصرح يكون اولى من تقديم المتفرع على المضمر ولان مانحن فيه والتخفيف فقط
فناسب تقديم مانحن فيه على غيره واجب بان الثاني مقدم على الاثبات فالترتيب الذي

لا يناسب تقدير به
الطريق لكنه ليس من
ضرورات تقدير به الا ان
قال جاز لم نصب الطريق
بحذف الجار وهو سمي
وليس ما يلفت اليه
لان الشارح قدس سره
لم يدع عدم صحة تقدير
به ولا لزوم انق
بخصوصه بل مناسبة ذلك
التقدير بهذا القسم بل
بعض افراده مع صحة
غيره ايضا (قوله) فان
المنى هي به تحك مما
يؤذيك كالاسد قيل
فيه ان تقدير به قد تحك
يوجب كون النفس
تحدرا الا ههنا منه فلا
يكون من افراد النوع
الثاني وليس من افراد
النوع الاول ايضا لانه
ليس تحديرا مما به
الا ان يراد بما به
ما بهه لفظا او تحديرا
وفاية ما يمكن ان يقال
ان التحدير من النفس
بالنوعية على تبيينه من
الزوايل التي يؤذيها ولا
يخفى ان المراد المقصود
من تحك بهذا المعنى
قاراد الكلام في صورة
الاعتراض ليس ثم اعلم
ان قولنا قد اجازوا
ظهور الفعل مع هذا القسم
محو احذر الاسد الاسد
ولمعه الاخرى ولم يذكر
المص بشر بالخلاف بناء
على عدم الاعتداد به
وذلك لعدم سماع ذكر

في الاستدلال مرعى فباضافه المصنف (لكنه) الا ان المصنف (اخره) اى هذا التفرع
 (لكنه لواحقه) لتلازم الفصل بين الاحق والمحموق ولان النشء اذا كثر
 البحث فيه يجب تأخير البحث فيه (خلافا للفراء) اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافا
 فانه يجوز تركيب الضارب زيد (استدلالا باحد اربعة ادلة فصلها الشارح بقوله
 (امالاه) اى لان الفراء (يوهم ان دخول لام التعريف) على الضارب فى الضارب زيد
 (انما هو بعد الاضافة) اى بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيدا ثم اضيف اليه
 (فحصل التخفيف) جدا (بجذف التنوين) من المضاف (بسبب الاضافة) فلم تكن
 الاضافة ضائفة (ثم عرف باللام) بنى ذهب الى ان الاضافة سابقة على دخول اللام
 لتصبح مثل هذا التركيب وعلى هذا تكون الاضافة ضائفة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء
 لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها لان دخول اللام كما يكون معارضا لغايتها ابتداء
 يكون معارضا لها بقاء واعترض على قول الشارح دخول لام التعريف بان الظاهر ان
 يقول دخول اللام لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف ودفع بان التعريف
 غير مناف لكونها موصولة بل الموصولة ايضا من المعارف (واجاب المصنف) نفسه
 (عنه) اى عن هذا الدليل (في شرحه) على كافيته (بانه) اى بان هذا الدليل بنى تقديم
 الاضافة على اللام (غير مستقيم) بل سقيم (لان القول بتأخير اللام) عن الاضافة
 (المقدمة) صفة اللام (حسا) تمييز المراد بالحس حسن البصر واللفظ بنى ان اللام
 محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة (على الاضافة) متعلق بالمقدمة (بجرد ادعاء) حيث
 لا دليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به ومع هذا هو (مخالف للظاهر) لا نرى ان اللام
 سابقة على الاضافة حلالا ان الاضافة فى الظاهر انما كانت بعد الحكم بذهاب التنوين
 بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين اليها بل ادليل قاطع ولا ظاهرا مرجع وفى اللام
 وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهرا ومرجع وهو كونه محسوسا وملفوظا ولان
 اللام لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق ما يرصه وهو التخفيف وتحقيق الذات
 سابق على تحقيق الصفات لتقدم الذات على صفته (واما ما وقع في شعر الاعشى) وهو
 اسم شاعر لم يصير بالليل ويصير بالهيار ويقال له بالفارسية شب كور (من قوله) بيان
 ما فى قوله لما (ه الواهب المائة الهيجان وعندها فان قوله وعندها بالجر معطوف
 على المائة) المجردة بكونها مضافا اليها لقوله الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان
 المعطف على المظهر المجرور بلا اعادة الجار مطلقا جائز كثير (فصار المعنى باعتبار
 المعطف الواهب عيدها) بالجر على المائة لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه الواهب
 عيدها (فهو) اى الواهب عيدها يكون (من باب الضارب زيد) بنى فى كون المضاف
 صفة مفردة صفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد (فكما لا يتبع ذلك) الواهب عيدها
 (حيث انى به بعض البغاة) حتى لو كان متعلا اياه البليغ وان كان بواسطة (لا يتبع
 هذا)

العامل مع تكرير
 المحذوره ولان كل
 معمول مكرر موجب
 لخلف فاعله وحكمة
 اختصاص وجوب
 الحذف بالمحذوره المكرر
 كون تكريره الاصل
 مقارنة للمحذوره المحذوره
 بحيث يضيىء الوقت الا ان
 ذكر المحذوره منه على اللفظ
 يمكن وذلك بتكرير مولا
 ينسب لذكر العامل مع هذا
 المكرر واداء التكرير الاسم
 جازاظهار العامل اضافة
 (قوله) قيل لفظ الاسدى
 اياك والاسد هذا السؤال
 مع جوابه ما ذكره الهندى
 وفى الجواب نظر لان
 المحذور الى الاصطلاح
 مجموع قوله اياك والاسد
 سوى اللفظ المحذوره
 محذوره اى ليس محذور
 بل هو آلة المحذوره ومنشأ
 السؤال قول المصنف هو
 معمول بتقدير اتى محذورا
 بما بعده فانه موزون بان
 المحذور هو اياك دون
 المطوف فالصواب ان
 قال انما اراد المجموع
 الملتظ به وانما قال كذلك
 اعتمادا على ثبات قدمك
 وعدم انحصار فك
 مما هو المشهور
 المتبر بين الجمهور بطل
 هذا المعارف الضعيف
 (قوله) اياك محذوف
 بتقدير من قبل اى لا
 بتقدير الماطف فانه لا
 يجوز فى سعة الكلام والمعلم
 من قوله بتقدير من عدم
 صفة تقدير الماطف ثبت
 امتناع تقدير اياك الاسد

بامتناع تقدير من ولا ينع
توله فان قلت فليكن
يهدر الماطف وما ذكره
من الجواب بقوله فلنا لا
ينفع لان السؤال ان قوله
لامتناع تقدير من لا يثبت
المدعى بدون ضمنية تقدير
الواو في ان امتناعه اشد
من امتناع تقدير حرف
الجر لا ينفع ما لا يدعى ان
امتناعه واضح مستغن
عن التعرض والبيان
والامر ليس كذلك
لظهور انه لا ينفهم من
التصريح بتقدير من
امتناع تقدير غيره ولوى
ضمنا لزوم ذلك الاتهام
على ثبت من العلم بعد صحة
تقدير الماطف في ان
تخلف امتناع تقديره
الاسد بامتناع تقدير من
لجواز ان يتوهم كون
هذا التركيب على تقدير
الماطف لانه لا ينفذ هذا
الوهم الا ببيان ان حروف
الطف لا تخلف مطلقا
فظهر شدة الحاجة الى ما
ذكره قدس سره من
السؤال والجواب في
القال ان الجواب غير نافع
بني سوء فهمه فان معنى
السؤال ليس ما قاله بل
ما هو الظاهر المستفاد
من صريح اللفظ وهو انه
اذا لم يحذف ذلك لغير هذا
ثم اعلم ان قول القائل فانه
لا يجوز في سمة الكلام فيه
ما فيه لانهم صرحوا بعدم
الجواز مطلقا قال المص
وقالوا انك من الاسد فن

(هذا) اي الضارب زيد (فاجاب المصنف) نفسه (عنه) اي عن استدلال الفراء بما
وقع في شعر الاعشى على جواز الضارب زيد (بقوله) ((وضمف الواهب المائنة الهجان
وعبدها)) الواهب اسم فاعل من وهب بهب مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل
والمعنى الذى بهب المائنة (يعنى ان هذا القول ضعيف) فيه اشارة الى ان ضعف من الضعف
لا من الضعيف كاذب اليه لبعض (لا يهوى في الفصاحة بحيث يستدل به) على اثبات
القواعد لان الضعيف لا يكون نصيبا فكيف يقوى فيها حتى يستدل به (لما عرفت من
امتناع) بيان لما (مثل الضارب زيد) اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيفت
الى العلم مثل المضروب عمرو (لعدم الفائدة) المطلوبة اما في المضاف والمضاف اليه
او فيهما جميعا (في) هذه (الاضافة) وعدم الفائدة فيها ظاهرا (ولا يخفى) عليك (ان
فيه) اي في هذا الجواب (شوب مصادرة على المطلوب) يعنى ان في هذا الجواب
رامة مراجعة على المدعى والمصادرة جعل المدعى جزء من الدليل اي جعل
النتيجة جزء القياس لان اثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال
دليل الخصم وهو شعر الاعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا (الهم)
هذا اعتذار منه عن الحكم بالضعف اعلم انما يستعمل في موضع الفلة والتدرة ويقال
مثلا بالاستثناء في الاكثر لاني الاسم والخطأ الحاصل بنى الكل واثباته والواقع خلافه
نحو جاني القوم اللهم الا زيدا فمناه لا تؤاخذني يارب فان كلامي الاول غير تام بل
يحتاج الى الاستثناء فهنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة (الا ان يقال المراد به)
اي بقوله وضعف (انه) اي هذا اليت (ضعيف في الاستدلال به) يعنى ان هذا
اليت ضعيف في كونه دليلا على جواز الضارب زيد لا في الفصاحة لانه قوى فيها فحينئذ
لا يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب (اذ لانس فيه) اي في هذا اليت (على الجرح
فانه) لم يصرح فيه ان وعبدها مجرور معطوف على المائنة حتى يصير بواسطة المعطف
الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد فانه (يحمل النصب) اي وعبدها (حملا
على المحل) اي على المائنة لانها منصوبة حملا لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه
اولى لان الاصل في التوجيه تبعية المتوططات في عملها الا يرى انه لو وصف المائنة بالنصب
الوصف حملا على المحل مثل الواهب المائنة الجيدة بالنصب (او) حملا (على انه مفعول
معه) بناء على ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنته مسمول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه
(اولاه) عطف على قوله اذ لانس فيه فتكون علة اخرى للاستثناء (قد يحتمل) مبنى
للمفعول من الفعل (في المعطوف مالا يحتمل في المعطوف عليه) مبنى للمفعول ايضا
من الفعل والموصول مع سلة مرفوع بانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله قد يحتمل
ونائب الثاني ما استكن فيه لفصل بالمعطف لان الثاني اذا كان بعيدا عن العامل يتساع
فيه (كافي رب شاة وسخلتها) ويازيد والحارث ولان مذهب سيبويه هكذا (حيث جاز

الاسد مطلق بالفتح
المحذوف اى بامد نفسك
عن الاسد ويقولون اياك
وان تحذف وهو من اياك
والاسد سواء لان ان
تحذف يتأول بالاسد كان
قال اياك والاسد كان
ويقولون اياك من ان
تحذف وهو مثل اياك من
الاسد سواء قلوا اياك
ان تحذف ولم تقولوا اياك
الاسد قال والرقق فنهما
ان حروف الجذر تحذف
جواز ايمان وان ليسا
مستمر الجاز ان يقال في
اياه من ان تحذف اياك ان
تحذف اجراء على هذه
القاعدة وتبين ان يكون
لرعاة اياك من ان تحذف
لاهي اياك وان تحذف لان
حروف المطف لا تحذف
قال فان استقر ذلك ظهر
الفرق بين اياك من ان
تحذف واياك من الاسد
وان حمل اياك الاسد
في الجواز على اياك ان
تحذف خطأ لان حرف
الجذر لا يحذف من باب
الاسد وتحذف من باب ال
وحذف حرف المطف
ممنوع مطابقة ان تحذف الجذر
بقوله واياك اياك المرافاة
الى الامر دهاء والامر
جالب فليس فيه حجة
لامرئها من خلاف
القياس واستعمال الفصح
ومثل ذلك مردود ولا
يثبت به الاصول الثاني ان
المراء معدومين ان غاوى
فعل عليه لكونه معناه
بجملته باب الاسد فانه
لا يقدر ذلك القدير

هذا التركيب) اى تركيب رب شاة وسخلتها ويازيد والحارث (ولم يحجز) ان يدخل
رب وآعلى المعطوف نحو (رب سخلتها) وياالحارث (بادخال رب) ويا (على سخلتها)
والحارث (بدون المعطف) لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضى ان تدخل على
الشركة لانها تقبل التقليل وضده اعلم ان السخلة تطلق على ولد الضأن والمز ذكر
كان او اى الا انه صغيره لانه يقال رب شاة وسخلتها بدوهم (والبيت تمامه) اى بما ذكر
قبله ولم يذكر من المصراع الاول والثاني (د الواهب المائة الهجان وعندها عودا
يزجى خلفها اطفالها اى بمحوحة) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف اى من مدحه الشاعر
بزيادة السخاء (الواهب المائة) اى لذى يب المائة ساعة بمعنى في كل وقت على
على طريق الاستمرار والتجدد والمعدده هنا ليس للحصر بل للكثرة بل فلا يمنع ان
يكون ماوهه اكثر من مائة اوقل وفي الحاشية مدح الممدوح بانه يب عبد الله بمائة
من الابل الحديثات الساج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثير ما توجد بخلاف
مثل هذا العبد (الهجان وعندها اى البيض) جمع ابيض يستوى فيه جمع المذكر
والمؤنث مثل احمر وحر الا انه كسر الفاء لاجل الباء (من النوق) جمع ناقة يضم النون
وسكون الواو (يستوى فيه) اى في الهجان (الجلع والواحد) كالفلك كانه اذا كان
وزنه على وزن جل يكون جموا اذا كان مثل صرف يكون جموا اذا كان مثل صرف
يكون مفردا كان الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جماء اذا كان على وزن قفل
يكون مفردا (الهجان صفة للمائة) باعتبار المعنى يعنى على اعتبار معنى الجمعية فيها
بناء على عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة وهذا مذهب المصنف وامابناء على مذهب
الجمهور فيأول بالمشق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فالعنى المائة البيض من النوق
(اوبدل عنها) بدل الكل لان ذكر المائة لاحت على الخبر والتذكير فيه واللمحح بان ماوهه
كثير وهذا المعنى البقى لان فيه زيادة مدح ليس في الاول (او من قبيل الثلاثة الاتواب)
يعنى من قبيل اضافة العدد الى المرف باللام الى معدوده بالانجريد عن اللام وهذا التوجيه
اضمت الوجوه لما عرفت سابقا (كما هو مذهب الكوفية) حيث جوزوا اضافة العدد
الى المرف باللام الى معدوده بالانجريد عنه (وعندها) اى عبد المائة اضافته الى المائة
اشارة الى كمال اشتغاله برعاية حقها كانه مملوكها (اى راعيا تشبيهه) اى تشبيه
الراعى (بالعبد لقياسه) اى الراعى (بحق خدمتها) اللام بمعنى في يعنى شبه الراعى
بالعبد في القيام بحق خدمتها لان الراعى قائم بخدمة المواشى كالعبد ثم استعير البدوهو
المشبه للراعى المشبه بملاقة التشبيه فيكون استعاره فيكون العبد حينئذ مستملا
في مقام المجازى وهو الراعى (او عدها حقيقة) تمييز (ة) تكون (اضافته) اى
اضافة العبد الى المائة (لادق ملابسة) اى لملاقة كون عبد المائة هو صاحبها وهذا شائع في
كلام العرب مثل كوكب الحرقاء وحقد طرفك وفي هذا زيادة مدح اذ الممدوح يب

عدها مما يخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط و (عوض بالذال المحجمة جمع حائذ) كهود في جمع حائد من ماذ يهود وبابه قال يقول (اي حديثات النتائج حال من المائة) فحينئذ يكون مينا لهبة المفعول الواهب وفي هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان المولود قريبا يكون في القلوب محبوبا وما هو محبوب في القلوب تكون هبة اعسر فبهية تكون افضل (يزجي بالزاي المحجمة والجيم) حال كونه (على صيغة المضارع) (المعلوم المذكر) من زجي زجي (اي يسوق) ويقال ازجي اي سباق والترجية ايضا السوقي (وقاعله) المستكن في (ضمير البعد) يعني راجع الى البعد لان السوق فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكتفي فيه الضمير وحده لماسبق فيكون مينا لهبة المفعول لان البعد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ او على المحل او مفعول معه (والطافها) اي اطفاها المائة جمع طفل كغفل وافعال وهو المولود وولد كل وحشة ايضا قوله اطفاها (منصوب على المفعولية) اي على انها مفعول به لقوله زجي وفي هذا ايضا زيادة مدح لان هبة الطفل مع امة تكون اشق (او) حال كونها (على صيغة المجهول المؤنث) يعني على انه مبنى للمفعول (والطافها) فيه (مرفوع) لفظا بناء (على انه) اي اطفاها (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله زجي فحينئذ تكون الجملة حالا من المائة وعلى كلا التقديرين يكون قوله خلفها ظرف مكان اي خلف المائة اي يسوق البعد خاف المائة الهجان اطفاها او سباق خلف المائة اطفاها (وحقيقة الامر) اي حقيقة كون الفعل مينا للفاعل والمفعول منصوب او مبني للمفعول وهو مرفوع (لا تنكشف) اي لا تبين ولا توضح لنا (الا بعد معرفة حركة حرف الروي) الضمة او الفتححة وحروف الروي مأكرو في كل بيت وهو ههنا قوله لها (من القصيدة) يعني ان كان حرف الروي في سائر الابيات مضموما فاطفا لها مرفوع فيكون انهم يبينوا للمفعول وان كان فيها مفتوحا فهي منصوبة فحينئذ يكون الفعل مبيا للفاعل لان رعاية السمع امر لازم فاذا عرفت يقينا ينكشف الحال ويبين ويوضح المال (واما) عطف على اما لانه توجهه عند شرح قوله خلافا للفرء (لانه) اي امرء (قاسه) اي جواز الضارب زيد (على الضارب الرجل) حيث جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف في الاضافة فكذلك يجوز اضافة الضارب الى زيد بدونها (و) قاس ايضا جواز تلك الاضافة على قوله (الضاربك) حيث جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك يجوز فيما نحن فيه (فاجاب المصنف عنه) اي قاسه على الاول (بقوله) (وانما جاز الضارب الرجل) المراد ههنا اسم الفاعل المتدنى المرفع باللام المضاف الى اسم الجنس المرفع به المضاف اليه ايضا (يعني كان القياس عدم جوازه) اي عدم جواز اضافة الضارب الى الرجل (لا تنشاء التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية في احد الجانبين (لزوال التوين باللام) وحصول التخفيف

الثالث قول الخليل ان المراد منصوب بفعل مقدر واياك اياك مستقل مضافا الى الرضي وترك المص بالآخر مما يحب اضمار فله قياسا وهو باب الافراء وخا بطله كل غري به مكررا عطف عليه بالواو مع مسطووه فالتكرار نحو اياك الخا لان من لاخاله كساع الى العجا بغير صلاح والذي مع العطف نحو شاك والحق ونفسك وما يبينه او العامل فيها الزم ونحوه وعلته وجوب حذفه ما تقدم في التصدير والخلال في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك وان لم يتكرر وخلافه العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هو هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع ولعل المص لم يتعرض لهذا الباب اعني الافراء لما راى انه مثل التصدير سواء بداهة قال بيان البيان فان قلت لم يلزم الافراء مكتنيها لكون التصدير على منهجية قلنا لان باب التصدير شائع ذائع كثير الوقوع والاستعمال بخلاف ذلك (قوله) فانه لا يجوز ان كان من ان فعل فيها قيل سواء فيه وكان من الدهول عن كون التصدير لغويا لا ايماء لان او الفاعلة بمعنى الواو الواسلة ضرورة ان الفعل لا يقع في احدهما فيقطبل بينهما

هنا اما بحذف التثوين والتثوين قد يحذف باللام لان التثوين من اللام لا يجتمعان لان التثوين للتثنية غالباً واللام لتثنية واذا بحذف النون وهما ليس فيه نون وهو ظاهر (لكنت اى الاية (جاز) الاضافة فيه مع عدم التخفيف (حلا على) (الوجه) (المختار في الحسن الوجه) يبنى جواز الاضافة فيه ليس لقائه والقياس على نفسه بل لكونه محمولاً على غيره وقوله حلاً مقوله للفعل المذكور في قوله وانما جاز (وهو) اى الوجه المختار فيه (جر الوجه بالاضافة) لحصول الجملة المطلوبة منها في جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكناً في الصفة على ما هو مقتضى الظاهر (وفيه) اى في قوله الحسن الوجه (وجهان آخران) اى غير الاضافة (رفسه) بدل اليض من قوله وجهان واخير مبتدأ محذوف اى احدهما رفسه (على القاعلية) تقديره الحسن الوجه وهو قبيح لخلو الصفة عن ضمير الموصوف (ونسبه) عطاف على التوجيهين (على التشبيه بالمفعول) لانها لازمة لانتساب المفعول به ان الفاعل شبيه بالمفعول نصب فيه تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا ولا خلو الصفة عن الضمير فيكون احسن ومختاراً واذا كان كذلك جاز حمل ما هو كثير شائع عليه لان ما هو الاحسن يليق لان يحمل عليه غيره (ووجه الحمل) اى وجه حمل الضارب الرجل على المختار في الحسن الوجه (اشتراكهما) واشتراك هذين التركيبين (في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنساً معرفين باللام) اى في كون المضاف فيها صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنساً معرفاً باللام اى في كون المضاف فيها صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنساً معرفاً باللام وهذا الاشتراك يقتضى ان يأخذ التركيب الاول حكم التركيب الثانى وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف (وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه) وانما قال هذا وان كان قياس الفراء قوله الضارب زيد على قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن قصد اوصالة بل تشبهاً وحملها على الحسن الوجه لم يصح ان يكون مقبلاً عليه واذا كان جواز مع القياس فالقياس الى الاصل اولى ولهذا قال الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه (نقيسه) اى قياس الضارب زيد (عليه) اى على الحسن الوجه (قياس مع الفارق) اى قياس بلا مناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تميز المضاف اليه عن اللام والجنسية ايضا فصار القياس به كقياس النصب بالنون (واضاربك) (يبنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت) يبنى لعدم التخفيف (و) (كذا) (شبهه) اى شبه الضاربك (وهو) اى شبه المضاف الى ما ملكتكم نحو (الضاربي) (المضاف الى ضمير الغائب نحو) (الضاربه وغيرهما) من التثنية في الصفة والضمير بما اوفى احدهما فقط نحو الضاربها والضاربا والضاربا كما والضاربا والضاربا والضاربك والضاربك والضاربها والضاربكما والجميع في الصفة والضمير بما اوفى احدهما فقط وامتلأ قهيم

جيباً (قوله) مثل يوم الجمعة طبعه ليل لا تقول لسان يوم الجمعة الا وفعله طبعه لا تقول الفصل المذكور طبع يوم الجمعة وطبع يوم الجمعة لم يفعل فيه والامكان الزمان زمان ثم قيل ولقد ان قول اذا ذكر طبع الزمان قبيح ذكر الطبع مطلقاً فسمه لان ذكر القيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فهو الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور كقول تريف المفعول به يجب ان يكون اهم من المذكور ضمنا كما كثير اما نصب المفعول فيه من المذكور ضمنا وقد ظهر بذكر ان الفاعل من لا يدري المطلق من القيد فان لفظ الطبع في هذا المثال مطلق ولم يقدّم يوم وليس مقيداً به (قوله) والمحدود منها فصول عليه اى على اليوم واليوم من المكان محمول عليه لا شاعراً كمال الاجام والمحمل عليه المحدود من المكان لا اختلاف ذاتاً وصفه على ما سبق في كلام الفارح ولم يعمل على المكان اليوم لا يفرع فالجمل عليه كالاشارة من المستمير والسؤال من الفقير واعلم ان اليوم من الزمان هو الذى لا حد له بمصره معرفة كان او نكرة وتكون بوزمان والمحقق ١١٠ ١١٠ المحدود منه او الكمال

معرفة او نكرة كقول
 وشهر ويوم الجمعة
 المتدر وشهر رمضان
 (قوله) وظروف المكان
 ان كان المكان قبل جمل
 الضمير راجعا الى ظروف
 المكان يتأويله بالمكان لا
 من المكان والمكان اسم
 جنس يقع على القليل
 والكثير واثار قوله ان
 كان المكان مهما الى وجه
 التدكير وطريق التأويل
 ملاير ان الضمير اذا رجع
 الى المكان خلافا من
 ضمير المبتدأ ولا يحتاج الى
 ان يقال لما رجع الضمير الى
 المضاف اليه فليبدأ
 بالاضافة البيانية كما رجع
 الى المبتدأ ثم قبل والاظهر
 ان الضمير راجع الى
 ظروف المكان يتأويله
 بالقسم لانه قسم من
 الظروف وانت خبير بان
 الحل مل كل واحد من
 ذلك الوجهين في غاية
 البعد والظاهر رجوع
 الضمير الى المضاف اليه
 والاخلاص من الضمير
 قبل من الاغادة وصحة الحل
 وكان هذا اذ اول بعض
 النسخ وظرف المكان
 بفراد المضاف ونسخ
 شرح المحس متفقة على
 اعتبار المضاف مفردا و
 صورة كونه جمعا فمثل ان
 يكون الضمير المفرد راجعا
 اليه باعتبار واحد
 المدلول عليه اي ان كان
 كان ظرف المكان مل مثل
 ما عرفت في قوله هوما
 اشتتل (قوله) هو جمعا مل
 = صحة قوله هوما

من امثلة الثنية (فمن قال) متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وانما
 جاز (اي في قول من قال) قدر المضاف لان الجواز في القول لاقى القائل وقيل الاظهر
 ان يحمل في معنى عند مناسبة الظرفية اي عديمين قال وهذا وجه (يعني) من قال (سيبويه
 واتباعه) يعني ان سيبويه قال ان الضارب في الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور
 مضاف اليه (انه) (اي الضارب في) قوفك (الضاربك) وامثاله (مضاف) كما قد
 (دون من قال انه) اي الضارب في الضاربك وامثاله (غير مضاف) فقياس المراء
 حينئذ الضارب زيد على الضاربك وامثاله متروك عن اصله (والكاف منصوب المحل
 على المفعولية) لا مجرور المحل على الاضافة (والتونين) فيه (محذوف لا اتصال
 الضمير) فان اتصال الضمير يسقط التونين كما ان المضاف اليه كذلك يسقطه
 لان التونين للاتصال (لا للاضافة) حتى لانه ليس في اضافة يسقط التونين
 لاجتماعه على قوله دون من قال بقوله (فاه) اي الضاربك عند من قال انه
 ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول (لا يحتاج جوازه) اي جواز الضاربك
 وامثاله (الى الحل) لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج الى الحل فيه
 اشارة الى رد قياس المراء الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر وهو منع
 كونه مضافا فحاصله انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كما قلنا (حلا) (اي المحمولات)
 فيه اشارة الى ان قوله حلا مصدر مبنى للمفعول منصوب على انه مفعول له لفعل المقدر
 وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اي لكونه محمولا (على ضاربك) في صحة الاضافة
 وان لم يحصل التحفيف بها (فالتحذير فاعل المفعول له والفعل الملل به اعني جاز) فان
 فاعله قوله الضاربك وشبهه والمحمول ايضا هو الضاربك وشبهه فان في نصب المفعول
 له ثلاثة شروط ان يكون مصدر او فعلا لفاعل الفعل الملل به وان يكون
 مقارنا له في الوجود وهي ههنا باسرها موجودة وقال المحشى كانه غفل عن
 قوله حلا على المختار فاخر التأويل الى ههنا فحق ما قبل الانسان مشتق من
 النسيان اقول اذا كان في الكلام شيئين او اشياء في التأويل والاحتياج اليه سواء
 فالاولى ان يؤخر التأويل لان المؤخر يكون دليلا للسابقي واقدم لا يكون الا بالقرينة
 فحق قول من قال ان من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولا لقال اي انما
 جاز عند من قال كذا حلا انتهى وله وجه (وببانه) اي بيان الحل ووجهه (المهم اذا
 او سئلوا اسماء الفاعلين) كضارب مفردا (و) اسماء (المقبولين) كضروب مفردا حال
 كون كل منهما (بمجرد عن اللام بمقتلها) متعلقا وصلوا بحيث لم يكون بينهما فصل
 (و) قد (كانت) تلك المفعولات (مضمرات متصلات) يعني كل واحد من هذه المفعولات
 ضمير متصل باحدها (التزموا الاضافة) جواب اذا يعني اوجبوا اضافة كل واحد من
 اسماء الفاعلين والمفعولين الى مفعوله المضمر (ولم ينظروا الى تحقيق تحقيف) يعني لم

يلتقوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمها (فقالوا ضاربك) ومضربك وضاربه
 وضاربي وغير هاشي ومجوعا لان سقوط التون في ضاربك وضاربك والتون في ضاربك
 لرفضهم الجمع بينهما وبين المتصل لان التون والتون مشعران بتمام الكلمة والعنبر المتصل
 في حكم تمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه (وان لم يحصل التخفيف بالاضافين) في احد
 الجانبين (بل) التخفيف في جانب المضاف انما حصل (بنفس اتصال ضمير) لان الاتصال
 سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كافي الفعل مثل يضربك ثم اعتبرت الاضافة
 ليحصل كما امتزاج لان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة وان كانت
 اضافة لفظية (ثم لم يمتد والتخفيف في ضاربك) وشبهه اى حصول التخفيف بالاضافة
 لعدم امكانه لان الساقط اولا لا يمكن اسقاطه (وجوزء) اى وجوزوا ضاربك وشبهه
 (بدون) اى من غير ان يحصل التخفيف (حلوا الضاربك) وشبهه في كونه جائزا بدون
 التخفيف (عليه) اى على ضاربك وبين وجه الحمل لان الشئ لا يحمل شئ ما لم يكن
 بينهما مناسبة بقوله (لانهما) اى ضاربك والضاربك (من باب واحد حيث كان كل
 منهما) اى المضاف والمضاف اليه (اسم فاعل) الفاعل اياه اراد بقوله اسم فاعل على وزن
 فاعل سواء كان محلي باللام او لم يكن (مضافا الى مضمر متصل) واراد ايضا بالمضمر المتصل
 ان يكون ضميرا متصلا غائبا كان او مخاطبا او منكما (محذوفا) صفة لقوله اسم فاعل
 جرت على غير من هو له لان الحذف هنا في الحقيقة صفة التوين حيث يقوم به ولكن
 اجري عليه (تنوينه قبل الاضافة) لاتصال الضمير (بالاضافة) يعنى ان حذف التوين
 من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول اللام ليس للاضافة فاشتركا في حذف
 التوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعنى اشتركا في كون المضاف في كل منهما اسم فاعل
 والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامانه على ضاربك (ولم يحملوا
 الضارب زيد عليه) اى على ضاربك لانه لم يجز ان يحمل على الضاربك لعدم كونه اصلا
 (لانهما) اى الضارب زيد وضاربك (ايسا من باب واحد) لان المضاف في الاول
 الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم ظاهر هو زيد مثلا وفي الثاني صفة مجردة عنه
 والمضاف اليه ضمير متصل بها فافترقا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة
 (والدليل على ان سقوط التوين في ضاربك لاتصال الكاف) يعنى لاتصال الضمير وهو
 الكاف مثلا (بالاضافة) يعنى ليس سقوط التوين في ضاربك بالاضافة الصفة (انها)
 اى التوين انت الضمير باعتبار انها حرف او كلمة (لو سقطت) مبنى للمفعول (للاضافة)
 يعنى لو كان سقوطها للاضافة الى الضمير (لكان) جواب لو وهى مع جوابها في محل الرفع
 خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل (يعنى ان يتصور) مبنى للمفعول
 (ذلك) اى حصول التوين ووجوده (اولا) منصوب على الظرفية يعنى قبل الاضافة
 (على وجه) متعلق يتصور (يكون الضمير) فيه مضمرا منفصلا (منصوبا بالمفعولية)

فان الفعل لا يطلب المفعول
 الا بعد تمام منادى لا شك
 آه فيه ان ذلك قول من
 ذهب الاله مفعول به
 والمحققون على خلافه
 ومنع وقف تمام معنى نحو
 دخلت على ذكره وترجيح
 قول الداهيات الى ذلك
 باعادة دعواهم المتنوعة
 ليس بمسحوق قال المص
 فى الاضاح من قال من متد
 قال المتدنى هو الذى
 لا يميل الى متلقى وغير
 المتدنى هو الذى يميل
 بنفسه وهذا متدنى لاك
 لو قدرت انتقاء متعلق
 لدخول من الذهن لم يفهم
 معنى الدخول كما انك لو
 قدرت انتقاء متعلق
 الضرب من الذهن لم يفهم
 معنى الضرب بخلاف
 القيام فالك لو قدرت
 انتقاء ما واضع من الذهن
 افهمت معنى القيام فليس
 الموضع باعتبار القيام
 كالموضع باعتبار الدخول
 هند هؤلاء من قال انه غير
 متعلق قال لان مخرجه
 وخبرته غير متدنى
 بالافاق فكذلك دخلت
 وقال الرضى اعلم ان
 دخلت وسكنت وراث
 تنصب على الظرفية كل
 مكان دخلت عليه مهما
 كان اولى بخود دخلت الدار
 وراث الحان وسكنت
 الغرفة وذلك لكثرة
 استعمال هذه الافعال
 الثلاثة لفصح حرف الجر
 اعنى في معنى غير المهم
 ايسا وانتصاب ما عداها

لا متصلا منصوبا (ثم يضاف) الصفة الى الضمير ويسقط التثنية للاضافة (وقال ضاربك) بالاضافة (كاي تصور) في الاضافة اللفظية ان يكون اولامونا والمضاف اليه بالمفعول مثل (ضارب بالتثنية) (زيد) بالنصب على المفعولية (ثم يضاف) اى ضارب الى زيد مثلا (وقال ضارب زيد) بالاضافة لحصول التخفيف بها (ولم تصور ضاربك) يعنى لم يرد ضاربك بالتثنية وايراد الضمير على صورة الاتصال لانه لم يرد في استعمالهم يتصور مع هذا اعتبار المفعولية اولام الاتصال وحصول التخفيف بالاضافة يكون واجب لانه اذا لم يكن كذلك يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل به احد ولهذا جاز مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك (فعل انما) سقطت الاتصال الكافي مثلا لان الاتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولوقال لاتصال ضمير لكان اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت مع الكاف ففي الكلام عليها لالاختصاص (للاضافة والفاعل) خبر مقدم (ان يقول) مبتدأ مؤخر (لم يجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم حذف اذا دخل اللام الجارة على ما الاستهامة فرقا بينها وبين ما الشرطية مثل قوله تعالى فاطرة بم يرجع المرسلون وعم يتساءلون (ان يكون اصل ضاربك ضاربك) لا ضاربك (للفعل) حقيقة (التثنية) لما سبق غير مرة ان التثنية يمنع الاتصال كسائر مواضعه (ثم) اى بعد ان يكون الاصل فيه هذا (لماضيف) ضارب الى الكاف (حذف التثنية) اى تثنى ضارب للاضافة (وصار الضمير المتفصل متصلا) بعد الاضافة لاقبلها (فصار ضاربك) بالاضافة والاتصال (وحصل التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تثنى ومن المضاف اليه بانضاله لانه اخس من الافعال (جدا) اى قطعوا جزما (ثم) بهذا (حمل الضاربك) وان لم يحصل التخفيف فيه قطعنا من كلا الجانبين (عليه) اى على ضاربك (لانها من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسم فاعل مضافا الى مضمير متصل من غير اعتبار حذف تثنى منهما) اى حذف تثنى كل منهما (قبل الاضافة) فاشتركا في هذه الحالة فصيح الحمل لوجود المناسبة (للاضافة) عطفت على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تثنى منهما لاجل الاضافة اما في ضاربك فظاهر مما سبق واما في الضاربك فلانما حمل عليه فكأنه كون منونا حذف للاضافة حكما كما فيه حقيقة (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك (لانها ليسا من باب واحد) كما كان الضارب بك من باب واحد فلم يصح الحمل حيث كان المضاف اليه في الضارب زيدا ظاهرا واجيب عنه بانه لا بد في الاضافة اللفظية من وجود الاستعمال بلا اضافة لكونها في تقدير الاتصال لكون المضاف اليه مفعولا او فاعلا او نائباً عنه فكما لم يوجد ضاربك بالتثنية وصورة الافعال لم يوجد ايضا ضاربك بالتثنية وحقيقة الاتصال لان الاتصال اصل في الضار اثنى وضما للاختصار وحي امكن الصل بالاصل فلا يصار الى الاتصال

على الطرفية هندسيه
وقال الجرمي دخلت متدحا
فابعد مفعول به مفعول
فيه قال الاصم انه لازم
الارى ان غير الامكنة
بعد دخلت بلزها في نحو
دخلت في الاسود دخلت
في مذهب فلا زك كبراما
يستعمل في مع الامكنة
ايضا بعده نحو دخلت
في البلد وكذا نحو قوله
بنى ويسكن في مساكن
الذين ظلموا واولئك نزلت
في الجن وكون مصدر
دخلت على الدخول
والفعل في مصاد واللام
اغلب وكونه مفعول خرجت
وهو لازم ومما في قدس
سره من مرثا يبد ليس
بعض الظواهر كالاجل
الداخل في البلد دخلت
البلد مكان قوله دخلت
الدار كذلك لا يقول
ضربت في البلد مكان قوله
ضربته في الدار لان مبنى
ذلك عدم الفاعلة وما
سواء فيه فتنسب الى دخول
الى الدار كسبب الاضال
الى اسكنها التي ضلت فيها
(قوله) وقيل مناه على
الاستعمال الاصم فيكون
اشارة الى مذهب اصم
حاصله مخالف لما مرص
في الترح حيث قال
ولى الاصم لشارة الى
الاختلاف فان بعضهم
يقول يقع بعد دخلت من
ذلك مفعول به والنظر
في دخلت هل هو متدحا او
غير متدحا فن رأى غير
متدحا حكيم بل الدوا طرف

وهنا لم يوجد شيء مما يوجب الإغضال فبقى على أصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب
إياك وما لم يوجد لم يتصور ولما فرغ من حل الأمثلة المذكورة على الأجوبة عن استدلال
لات القراءة على جواز الضارب زيد شرع في إنباتكون إشارة إلى القواعد منها على
ما حل أولها فقال (واعلم) فليحصل لك علم بقيد اليقين (أنا حلنا قوله وضمف الواهب
المائة الهجان وعندها وقوله الضارب الرجل و) قوله (الضاربك حلا على نظيره ما)
أي على نظير الأول من المختار في الحسن الوجه ونظير الثاني من قوله ضاربك (على الأ
جوبة) متعلق بقوله حلنا جمع جواب (عن استدلال) متعلق بالأجوبة (الفراء على
جواز) متعلق بالاستدلالات (الضارب زيد) لاسبق من أنه استدلال على جوازه شعر
الأعشى وثانيا استدلال عليه بقوله الضارب الرجل وثالث استدلال عليه بقوله الضاربك
(من جانب المصنف) متعلق بالأجوبة كأن المصنف أراد إيراد هذه الأمثلة الجواب
بكل منها عن استدلال الفراء حال كوننا (على موافقة) أي موافقين (بعض الشارحين و)
لكن جاز (لك أن تجعل كل واحدة منهما) أي من تلك الأمثلة (إشارة) مفعول ثان
(إلى المسئلة) متعلق بقوله (على حديثها) حال من الواحدة المضاف إليه لكل أي حال
كون كل واحدة منها مستقلة في كونها مسئلة واحدة (مناسبة) صفة لمسئلة (لحكم
بامتناع الضارب زيد) يعني تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه أيضا (فمنى قوله وضمف
الواهب المائة الهجان وعندها) يعني معنى المصنف في هذا الشعر (أنه) أي الثاني
(ضمف عطف) الاسم (المجرد عن اللام) المضاف إلى ضمير المفعول عليه
(على) الاسم (المحلى به المضاف إليه صفة) بالرفع لأنه قائم مقام فاعل قوله
المضاف لأنه صفت جرت على غير من حمله (مصدره باللام) وإنما ضمف (لأنه بتوسط
المطغ بصير) ذلك الكلام (مثل الضارب زيد كما عرفت) من امتناع لأنه يلزم من هذا
المطغ ما يتبع اضافته ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا (واعلم بالحكم بالامتناع) كما حكم
على الضارب زيد فيما سبق (بل) حكم عليه (بالمصنف) حيث قال وضمف (لأنه قد
يحتمل في المفعول ما لا يحتمل في المفعول عليه) يعني قد يجوز في المفعول ما لا يجوز
في المفعول عليه لأنه لا يلزم من العطف على الشيء أن يكون المفعول مثل المفعول
عليه في جميع أحواله حتى يلزم منه امتناع المفعول إذا كان في المفعول وصف لا يجوز
أن يكون ذلك الوصف وصفا للمفعول عليه مثل ما زيد والحارث وكانا نحن فيه (وح)
أي حين كان إشارة إلى مسئلة على حدة (بندفع مافية) أي في قوله وضمف الواهب المائة
الح (من توهم) بياننا (شأنية المصادرة هي المطلوب التقدير الأول) أي على كونه
جوابا عن استدلال القراءة على جواز الضارب زيد حيث لم يتجمل جوابا عن استدلال
الفراء حتى تلزم المصادرة لأنها أمانتأت من حله على الجواب عن استدلال الفراء به
(وارجاع) عطف على قوله فمضى قوله وضمف الواهب الح أي أرجاعهما إلى مسئلة

من رأى أنه متدحكه لانه
مفعول به (قوله) قلنا أراد
مذكور معه في التركيب
الذي هو فيه ويرد نحو
الجبني التأديب الذي
ضربت لاجله قبل بل رد
الجبني التأديب لانه يصق
عليه أنه ماضل لاجله الفعل
المذكور معه في التركيب
الذي هو فيه في قوله الجبني
التأديب الذي ضربت
لأجله وهذا ناش من عدم
الفهم لال مبنى الجواب
دهوى لزوم عدم
الاشكال لفظا أو قدرا
ولا يخفى أنه حيثل متفك
عنه لفظا وقدرا (قوله)
الفهم إلا أن يراد بذكره
معه إرادته معه للحل فيه
فيل فيه أن تعريف المفعول
له ليرف حكمه وهو
انتصا به بالفعل فلو توقف
ممرقه على أنه نصب
بالفعل وأورد الفعل لينصب
لدارم قبل وفيه أيضا أنه رد
عليه بعد الجبني التأديب
الذي ضربت لاجله بل
الجبني التأديب أيضا لأنه
يصدق على التأديب أنه ما
فعل لاجله فعل مذكوره
للمحل فيه في تركيب
ضربت زيدا للتأديب
وكلاما باطل لأنه قدس
سره لم يقل إرادته مع
لعمل النصب فيه حتى
يكون سبيل إلى سؤال
الدور ولما عرفت من أن
مقصود الشارع قدس
سره على ما بدله عليه
صريح عبارته ويشهد به
نفس الأصم عدم ثبوت

ظاهرة لاحتاج الى البيان كما يحتاج ارجاع الاولى (كل من الصورتين الاخيرتين الى
مسئلة ظاهر) يعني يجوز ان يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضا وان لم
يحصل التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه في المختار لاصلا ويجوز ايضا ان
يضاف الوصف المعروف باللام الى الضمير دون التخفيف حملا على الصفة المجردة عن
اللام لاضافة الى الضمير (ويتضمن) عطف على ان يحمل اى ذلك ان يحمل كل واحد
من الثلاثة اشارا الى مسئلة على حدة وتضمن في كل من السلتين الاخيرتين (الرد على الفراء
في استدلالهما) لانه لا يمكن الاضافة فهما لا يحمل لاي يمكن الاستدلال بهما لانه لا استعارة
من المستبر والسؤال من المحتاج الفقير لا فرغ من بيان ما يجوز اضافته معنوية كانت او لفظية
اراد ان يبين ما لا يجوز اضافته واجابة ما يرد عليه فقال (ولا يضاف موصوف الى صفته) اى الى
صفته القائمة به او غير لانه لا يجوز اضافته زيد الموصوف الى العالم اوده حال كونه مصاحبا (مع
بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي) اى بقاء المعنى الذى استفيد بالوصف التركيبى (بجمله لان
لكل من يرثى التركيب الوصفي والاضافي) يعنى لان الوصف التركيب الوصفي معنى ووصف
التركيب الاضافى (معنى آخر) بحيث (لا يقوم احدهما مقام الآخر) يعنى ان معنى التركيب
الوصفي لا يقوم ولا يستفاد من التركيب الاضافى وبالعكس لان معنى التركيب الوصفي الاتحاد
فى المعنى والاتفاق فى الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان وصفه او الحصة اذا كان
وصفا ليه وان يكون تابعا لاول منبياه ومعنى التركيب الاضافى ان يكون الثانى مقار الاول
فى المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور والاتصال بينهما انما يكون بواسطة الحرف
حقيقة او حكما فنابر التركيبان فلا يقوم معنى احدهما بالاخر فلا يضاف موصوف الى صفته
مع بقاء المعنى الوصفي (و) (لهذا المعنى بية) اى اللة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف
الى صفته من غير قرقة (لا) (يضاف) (صفة الى موصوفها) لزوم تقدم الصفة على موصوفها
والصفة لكونها تابعة مخصصة او موضحة لا يجوز تقديمها على موصوفها (فلا يقال مسجدا الجامع
بمعنى المسجد الجامع) اضافة الموصوف الى الصفة اذا ضامه المسجد الجامع ثم اضيف بعد التجريد
لان التجريد بشرط فى اضافة المعنوية (و) (لا) (جرد قطيعة بمعنى قطيعة جرد) باضافة الصفة
الى موصوفها لان اصله قطيعة جرد ثم قدمت الصفة واضيفت الى موصوفها لذل قال الشارح
بمعنى المسجد الجامع وقطيعة جرد على التوصيف فيها (خلافا للكوخين) حيث جوزوا
اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها (فان مسجدا الجامع) بالاضافة (عندهم
بمعنى المسجد الجامع) بالتوصيف (وجرد قطيعة) بالاضافة ايضا (بمعنى قطيعة جرد)
بالتوصيف (من غير فرق) لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التووين
كافى الثانى او بحذف اللام كفى الاول وهذه الفائدة اذا حصلت تجوز الاضافة كيف ما كان
(و) (رد) فيه اشارة الى ان الواو ههنا للاستئناف يعنى جواب عن السؤال المقدر
(على القاعدة الاولى) صفة القاعدة تأنيث اول (وهو) اى القاعدة الاولى (قوله) اى

المفعول له احدث ذكر
ماضى لاجله الماضى فيه
فكيف يتصور ورود
اعجبي التأديب الذى
ضربت لاجله واعجبي
التأديب وانما لم
يذكر منه فعل كذلك طائل
فيه نموذج بالله من امثال
هذه النعم والفوائد ونسأله
الهداية فى البداية والنهاية
انت على كل شئ قدير
واباجة رجاها هياك جدير
(قوله) امثال لائل لقصد
تحصيله فعل هذا معنى على
ما سبق من قوله فى تفسير
لاجله اى لقصد تحصيله او
بسبب وجوده وانما فعل
كذلك لما ان الظاهر من
الاثنا عشر من المثاليين هو
التنبية على ذلك النوعين
وفيه نظرا لمن قال فى
الشرح قد توهم الصوريون
ان المفعول من اجله مسبب
عن الفعل نظر الى مثل
ضربت تأديبا واسلمت
لدخول الجئة وشبهه فان
الفرب مسبب فأتاديب والا
سلام سبب لدخول الجئة
وليس يستقيم لانه قد ثبت
قوله شدت من الحرب
جنبنا ونظائره ولا يستقيم
ان يقال القعود سبب الجئين
وجه ويستقيم ان يقال
التأديب هو السبب لما حصل
من الفرب فاذا استقام
ذلك وجب رد الجميع اليه
هذا كلامه وهو مصرح على
ان المفعول بجميع مثله مستبر
هل نفع واحد (قوله)
يخالف خلافا ظاهرا
لرجاء قبل لافادة لقوله

قوله المص (ولا يضاف موصوف الى صفة) (مثل مسجد الجامع) (بالاضافة) (وجانب
 الغربي) بها ايضا (وصلاة الاولى وبقة الحقاء) (فان كل واحد من هذا التراكيب
 اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد) في الاصل لبيان ان في المسجد معنى
 الجمعية لان الجامع من الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع للجماعة والافعال التي
 في الصلوة (والغربي صفة الجانب) لبيان ان فيه معنى هو الغربية (والاولى صفة الصلوة)
 لبيان معنى قائم بها وهو الاولى (والحقا صفة البقة) لبيان معنى قائم بها وهو الحق كان العالم
 في قوله جادى زيد العالم لبيان معنى قائم به وهو العلم (وقد اضيف) بعد التجريد (اليها
 موصوفاتها) يعني قد اضيف بعد التجريد عن اللام الى كل صفة موصوفاتها للمسجد
 اضيف الى الجامع والجانب اضيف الى الغربي والصلوة الى الاولى والبقة الى
 الحقاء وهذا هو السؤال المقدر (واجب) عنه (بان مثل هذه التراكيب) يعني كل
 تركيب يفهم من ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفته (متأول) (التأول الطلب
 يعني طلب المالك بالصراف ظاهره) (فمسجد الجامع) بالاضافة (متأول بمسجد الوقت
 الجامع) بتقدير الموصوف المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيمت الصفة
 مقامه فاخذت حكمه فصار كأنه مضاف اليه في الظاهر وفي الحقيقة المضاف اليه
 هو الموصوف المحذوف (وذلك) اي هذا التأويل (يحتمل معنيين احدهما)
 اي احد المعنيين (ان يكون الوقت) الموصوف المضاف اليه (مقدر في نظم الكلام)
 بحيث يكون كأنه مذكور لا يحذف نسبيا منسيا لان المقدر كالمذكور والمحذوف لفظا
 كالثابت (ويكون المسجد مضافا اليه) اي الى الوقت المقدر (و) يكون (الجامع صفة
 الوقت) يعني للوقت المقدر كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا (فيندفع
 اليراد) المذكور (بوجهين) (احدهما) ان الجامع ليس مضافا اليه للمسجد بل
 اليه هو الوقت المقدر (و) ان الجامع (لا) يكون (صفة تامضاف) وهو المسجد بل
 انما يكون صفة للوقت المقدر (وتانسهما) اي ثان الوجهين (ان يكون الوقت) المضاف
 اليه الموصوف (محذوفا) المراد به هنا ان يكون محذوفا نسبيا منسيا ليكون مقابلا للقسم
 الاول لانه فيه محذوف ايضا الا ان لا يكون مقدرا ساركا له ليس بمحذوف فكان مذكورا
 حكما وهنا ليس كذلك (والجمع) اي ما كان صفته (قائما) وهذا من قبل عطف
 شيئين على معمولي عامل واحد بماعطف واحد (مقامه) اي مقام ذلك المحذوف حال
 كونه (منطويا) اي مشتتلا (عليه) لان النائب مناب الشيء يؤدي مؤداه ويبقى عنه
 (فيكون) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف (بمنزلة الصفات الغالبة) لما اضيف
 الى موصوفها لان الصفة اذا جعلت صفة لغير موصوفها بمعلقة تكون بمنزلة الصفات
 الغالبة يعني تكون صفة مجازية كالحكم والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن في قوله تعالى
 يس والقرآن الحكيم والقرآن العظيم لان الموصوف بالحكم والعظيم في الحقيقة صاحبه

ظاهرهم قبل والاظهر ان
 بقدر مخالف الزاج هذا
 القائل خلافا لان قول
 الصاعدة اسر واللاف انما
 وقع منه والاول ليس
 بشئ وانما في لفظ لان
 الباء لا تسامع وانما
 يكون كذلك ذاقيل وقال
 الزاج كذا خلافا لفلان
 واسر الخافعة لا يتغير به
 الاصلة والغربية او
 التقدم والتأخر بين
 المشهور في خلافه
 وجهان كونه مصدرا اي
 خالوا في ذلك خلافا
 والسلام للتين كافي
 سقيا وكونه تالاف الى قول
 ذلك خلافا اي ذالاف
 او عقالا (قوله) ورد قول
 الزاج بان صفة تأويل
 نوع بنوع لا تدخل في
 حقيقة قبل به ان الزاج
 لا يدخل في المقول المطلق
 لصفة تأويله بما يؤلف مناه
 الى المقول المطلق بل
 وهو ان مراد التركيب
 هذا المعنى لدفعة جمع كون
 المراد ذلك بل هو ما يؤلف
 اليه ثم قبل ورده المصانه
 لا فرق في المص بين تأويل
 والتأويل وليس قوله
 للتأويل مفهولا مطلقا
 وهذا لا يمتنع لان قولنا
 للتأويل مقبول له عنده
 لا عند القوم وليس على
 الزاج رده الى المقول
 المطلق وقول المقول
 من الزاج المشهور به
 كتب الصبر هو انما
 يسميه الخاء مفهولا يسميه
 الزاج مفهولا مطلقا
 ويزعم ان نسبته على

كذلك هنا الموصوف بالجامع في الحقيقة هو الوقت قلما حذف نسبيا متصيا جمل وصفا
 للمسجد مجازا (فباضاف المسجد) الموصوف (إلى) أى الى الجامع بحذف اللام عنه
 فقبل قد اضيف الموصوف الى الصفة (فيندفع اليراد) المذكور (بوجه واحد وهو) أى
 ذلك الوجه (ان الجامع ليس صفة لاضاف) الذى هو المسجد في الحقيقة ولا مضافا اليه
 والمضاف اليه والموصوف في الحقيقة هو المحذوف وهذا قائم مقامه (وعلى هذا القياس)
 أى القياس الذى اجرى في المسجد الجامع (صلوة الاولى وقلعة الحلقاء) حيث (تناول)
 التركيب الاول (بقوله) (صلوة الساعة الاولى) والثاني بقوله (بقلة الحلقاء) هى واحد
 حب الحلقه ونحوها كثيرة وتعمراتها بالكسر بذر الحمراء عماليس بقوت للبشر وهذا
 حق لان ما كان قولا للبشر لشرفه استحق الفتحة لانها اشرف من الكسرة لكونها علوية
 وهى بقلية وكثرة استعماله ايضا وانما وصفوها بالحق لانها ثبتت في مجارى السبل
 ومواطى الاقدام وما ثبتت ههنا يكون سريع الزوال ولو كان لها ادراك لما ثبتت في الاراضى
 الحالية فانهت الى غايتها (على الاحتمال المذكورين) أى على احتمال ان يكون الموصوف
 مقدرا في نظم الكلام ويكون المضاف مضافا اليه والصفة صفة له فيندفع اليراد من وجوب
 وان يكون محذوفاً نسبيا متصيا فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع اليراد بوجه واحد وقال
 الرضى ويحوز عدى ان تكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك
 بان تجعل الجامع مسجدا مخصصا والفريق جانبا مخصصا والاوى صاوة مخصصة
 والحلقاء قلعة مخصصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصاوة والقلعة
 المحتملة الى هذه الصفة المختصة لفائدة التخصيص فتكون صلوة الاولى كصلوة قائلز وقلعة
 الحلقاء كبقلعة الكزبرة وجانب الفريق كجانب اليمن الى هنا كلامه ومن هذا انهم انه اختار
 الاحتمال الثاني وقوله صلوة الساعة الاولى هى اول ساعة بعد زوال الشمس بنى اول وقت
 الظهر او اول ساعة فرضت فيها الصلوة او اول ساعت ادبت الصاوة فيها بالجماعة (نكن)
 استدراك من قوله وعلى هذا القياس صلوة الاولى على الاحتمالين أى لان (هذا التأويل)
 المراد به التأويل على الاحتمالين لاعلى الاحتمال الاخير فقد كما هو المتبادر من كلمة هذا
 (لأيتشى) أى لايجرى (في) المثال الاخر وهو قوله (جانب الفريق) أى الشان (لأنك)
 ان المقصود من هذا التركيب (توصيف الجانب بالفريقية) أى جعل الجانب موصوفا بكونه
 منصوبا الى الغرب بالابضاح لان الجانب اسم جنس وان كان مرفقا باللام يحتمل ان يكون بينا
 وضده وشرقا وعكسه فلما وصف بالفريقية تبين ما هو المقصود واتضح (لا توصيف) عطف
 على توصيف الجانب أى ليس المقصود ههنا توصيف (مكان هو) أى المكان (جانبها)
 أى جانب المكان فالضمير ان راجعا الى المكان لان المكان ههنا ليس بمنسوب اليه بل
 منسوب والمنسوب اليه ليس الا الغرب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقليل مكان كما قال
 مكى في المنسوب الى مكة في المنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد بل المراد

المصدر وان قولك ضربت
 تأديبا نوع من انواع
 الضرب فانصب انتصاب
 نوك وجع التعمري
 ويمكن ان يقال المنى
 مرسته ضرب تأديب
 فيكون ايضا مصدرا
 وبذلك القول ظهر ما
 قول الشاعر فلما عتده
 ادبته بالضرب تأديبا
 وجبت في القود من
 الحرب جينا فان ما عتده
 في الثأيل ليس كذلك
 وان هذا دلل ان مراد عليه
 لانه لا يتعرف بالتأويل
 فقد اصاب القتل في بعض
 قوله الاول واما الثاني
 بباطل لان عبارة اس
 هذه وخلف في ذلك فانا
 نعلم التعليل مع قطع النظر
 من المصدر كقولك ضربت
 لاجل التأديب وقوله
 ضربته تأديبا معناه واذا
 وجب ان يكون في الآخر
 لان المصدرية والتعليل
 راجع الى المنى لا الى مجرد
 اسر لنفى وهل من كلامه
 ان الجبرود باللام مقسولة
 ايضا وليس ههنا مقسولة
 مطلقا كلا بل يقول
 ان المحذوف عنه اللام
 والجبرود كلها لتعليل
 وقد يستعرف بذلك
 في الجبرود به فلا بد وان
 يعترف في المحذوف عنه
 للام لانها بيان في المنى
 ككنن اليزان والكل على
 اعتبار المنى فما هو تعليل
 كيف يصح له الحكم بانه
 مصدر فلا بد اعتراض
 القائل جدا وبه ظهر

الجانب المنسوب الى القرب (اللهم لان قال هناك) اى فى المواضع التى اعتبرت جانباً
 (مكان جزء) يكون مشمولاً (وكل) يكون شاملاً (فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو)
 اى ذلك المكان (الجزء) وهو الموصوف (والاضافة) اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء
 (بياية) لان بين المضاف والمضاف اليه عموماً وخصوصاً من وجه (والمكان الذى
 اعتبر الجانب بالنسبة اليه) اى الى الجزء المضاف اليه (هو) راجع الى الموصول (الكل)
 فيكون حينئذ من اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء
 المنسوب الى القرب (فيستقيم المعنى) (و) (يرد على القاعدة الثانية وهى) اى تلك
 القاعدة (قوله ولا) يضاف (صفة الى موصوفها) (مثل جرد) جمع اجرد مثل احر
 وحر وفى الحاشية خرقته ريشه اتركهشكى وفرسودكى (قطيفة) على وزن قطيفة
 وهى دثار زودريش (واخلاق) جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب خلق اى بال
 (ثياب) جمع ثوب مثل دثار وديار (فان اصلهما) اى اهل هذين التركيبين (قطيفة
 جرد) (وجرد هنا مصدر بمعنى المفعول لان المناسبات الافراد لمطابقة الصفة الموصوف
 لاجمع كما قلنا جمل صفة للقطيفة على ان يكون فى معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها
 وهو كونها بلا ريش (وثياب اخلاق) لبيان معنى قائم بآلياتها وهو كونها خلقه ثم
 (قدمت الصفة) فيها (على الموصوف واضيفت) اى الصفة (اليه) اى الى الموصوف
 مع بقاء المعنى المفاد من التركيب الوصفى (واجيب عنه) اى عن هذا البراد (بانه)
 اى بان مثل هذا (متأول) ببنى اول مثل هذا بجملة من باب اضافة العام الى الخاص
 بياناً وتخصيصاً لامن باب اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال وهذا
 متأول (بانهم) اى بان الشحاة اوبان العرب (حذفوا قطيفة) ببنى حذفوا الموصوف
 (من قواهم قطيفة جرد) حذفوا لاجل ما بحث لم يلفت اليه اصلاً (حتى صار) قوله جرد
 (كأنه اسم غير صفة) فى انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لان الصفات
 لكونها عرضاً قائماً بالتأثير لا بد لها من موصوف مذكوراً ومقدر يقوم هو به فلمالم
 يكن مذكوراً ولا مقدراً علم انهم لم تكن صفة وجه صيرورة اسمائه قصد به ذات الجرد مع
 قطع النظر عن كونه وصفاً قائماً بالتأثير فلم يطلب له موصوف (فلما قصدوا تخصيصه)
 ليكون تميزاً (لكونه سالماً) لاهابه وشيوعه (لان يكون قطيفة وغيرها) ببنى ان
 جردا يصلح ان يطلق على كل مالا ريش له سواء كان فى اصله ريش ثم جردا كلقطيفة
 اولاً كالمسك (مثل خاتم) وباب (فى كونه) اى فى كون كل من خاتم وباب (سالماً لان
 يكون فضة وغيرها) ببنى لان يكون اصله فضة وذها ورصاصاً ولان يكون اصل
 الباب ساجاً وغيره (اضافوه) اى جرد (الى جنسه) هو ما كان فى اصله ريش ثم
 جرد عنه كالقطيفة (الذى يختص به) اى الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد
 قطيفة ليعلم ان الجرد من الذى فيه ريش ثم جرد عنه (كما اضافوا خاتماً) وباباً (الى

الجواب مما ورد الرضى
 قالاً فيه نظر وذلك
 ان ضرب تأديب ايضا
 لتأديب مع ان الاول
 مفعول مطلق اخافا دون
 الثانى وادى منع ان يبقى
 فى المعنى المقصود والمختلفان
 فى الاعراب الا ترى ان
 معنى جئت وادى جئت
 وقت ركوب الاول حال
 والثانى مفعول فيه (قوله)
 لا شرط حكوا الاسم
 مفعولاً لاجاله اذلا
 يذهب الوجه الى هذا المعنى
 لان نصبه بأداء اللهم الا ان
 يكون المراد التنبه على
 ان المراد المعنى بتأثير عبارة
 القوم حيث لم يقل وشرطه
 التنبه على ما هو مذهبه
 من اطلاق المفعول على
 الجهور ايضا وان هذا
 ليس شرطاً لثبته بل
 لانتصابه لتمكن لا يخفى ان
 قوله لهما بعد وهذا ايضا
 خلاف اصطلاح القوم
 ليس كما ينبغي لان هذا ليس
 مخالفة اخرى بل هو من
 آثار المخالفة السابقة ببيانهم
 ولو وافق القوم هنا لكان
 واقفاً فى حيز بيبس
 ودعوى ان المتأول اليه هذا
 قوله فى المفعول فيه شرط
 نصبه تقديرى لا دليل اليها
 كما لا يخفى على من له ادنى
 مسكة (قوله) وخمس اللام
 بالذكري لالتزم بوجه
 تخصيص اللام هنا دون
 فى المفعول فيه من على
 الفظة على ان الاءاء بضم
 دواخل المفعول فيه نحو
 قت بالسجد وليس ببنى

فضة) وساج (فليس اضافة) جرد (اليا) اى الى قطيفة (من حيث انه) اى جرد
 (اليا) اى الى قطيفة (من حيث انه) اى جرد (صفه لها) اى للقطيفة تم قدم واضيف
 اليها حتى يرد ذلك السؤال (بل) اضافة اليها (من حيث انه) اى الجرد (جنس
 مبهم) يقبل التخصيص (اضيف اليها ليتخصص) حتى لو لم يضاف بقى على عمومها
 ولم يلم من اى جنس (وعلى هذا القياس) قوله (اخلاق ثياب) يعنى كان فى الاصل
 ثياب اخلاق فحذف ثياب نسيانها بحيث لم يلفت اليه اصلا حتى صار اخلاق اسما
 مبهما يصح لان يكون ثيابا وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف الى جنسه الذى يتخصص
 باضافته اليه ليس فاضافته اليه ليس من حيث انه صفه بل من حيث انه جنس مبهم
 اضيف اليه ليتخصص (ولا يضاف اسم مائل) (اى مشابه) (للمضاف اليه) اى
 لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة مجازا بملاقة الاولى كقوله تعالى انى ارانى اعصر
 خرا او قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا (فى العموم) مثل كل وجيع فليقال كل
 الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان فى العموم (والخصوص) (الى ذلك المضاف
 اليه) متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضا من قبيل المجاز الاولى (سواء كانا) اى المضاف
 والمضاف اليه (مترادفين) بحيث يكون معناه واحدا (كليت واسد) (فى الاعيان)
 جمع عين وهو ما يقوم بذاته كزبد (و) رجلو (الجث) بضم الجيم وفتح التاء المثلثة
 جمع الجثة وهو شخص الانسان فعلى احسن من الاعيان لان الاعيان تم الانسان
 وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق (وحبس ومنع) (فى المائى) جمع معنى
 وهو ما يتعلق به القصد (والاحداث) جمع حدث وهو معنى قائم بالغير كالضرب
 والطول الا انه يختص بالمصادر فتكون المائى اعم فيهما عموم وخصوص مطلق
 ايضا ولم يورد مثالا للعموم لفته ولا تفهامه من امثلة التخصيص ولكون هذه الامثلة
 صالحه لكل العموم ايضا بان يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فان اريد به فاشته
 متروكة (او غير مترادفين بل) يكونان (متساويين فى الصدق) يعنى يصدق احدهما
 على ما يصدق عليه الآخر (كالانسان) لان معنى الانسان باعتبار النوع الحيوان الناطق
 (والناطق) معناه ذات متصف بالناطق الا ان احدهما يصدق على ما يصدق عليه
 الاخر لصحة الحمل حيث يقال لانسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف احدهما الى
 الاخر فلا يقال ليت اسد ولا اسديت ولا حبس منع ولا منع حبس والانسان
 ناطق ولا ناطق انسان بالاضافة فيها (لعدم القائده) (فى ذكر المضاف اليه) من تعريف
 المضاف او تخصيصه بالاضافة لان فيها تخفيف المضاف بمحذف التثنية منه فيكون فى
 نفس الاضافة قايده التخفيف ولذا قال الشارح فى ذكر المضاف اليه لانه لا قايده فى
 ذكره (فانك اذا قلت رايت ليت اسد) بالاضافة (لا يفيده) من هذا القول (الا ما يفيد)
 اى ما يفيد من قولك (رايت ليتا يدون ذكر الاسد) الذى يكون مضافا اليه (واضافة

فلان مقصود الشارح
 قدس سره فاذا انغير
 الايم يحى لتبديل الاصل
 ولا يثنى ان غير من بين
 الحروف لا يكون لا فادة
 الطرية (قوله) احتراز عما
 اذا كان معنا قيل يثنى ان
 يقول احتراز عما اذا كان
 غير فعل ليشمل نحو جئتكم
 للسواد وانت خير بانه
 راجع الى احدهما عا
 الفعل اذ ليس المراد بالفعل
 معناه الاصطلاحى بل
 القنوى المدرج فيه
 الاوصاف فالائق ماقاله
 قدس سره دون ما رحمه
 القائل (قوله) اى الحمد
 فاعله وقاعله ماعله قيل
 اشار الى ان المص فانه
 الواقع الاخصر وانه
 (قوله) بان يحد زمان
 وجودهما بل فالعبارة
 الواضحة الموزعة وانما
 جازحها اذا اتمد فاعله
 وقاعله ماعله وزمانها ولا
 يعنى قصور هذه العبارة
 لان المتبر ثلاثة شرائط
 وهذا لا يفيد الا اثنين منها
 ولا يسهل ان التثبت بذيل
 الالتزام فاذ لتوا الصمن
 فاعلا لاجتماعه (قوله) او
 يكون زمان وجود احدهما
 بعضا من زمان وجود
 الاخر قيل لا حاجة الى هذا
 التصحيح المثال المذكور
 لان مدة القعود هو الجنب
 الموجود مع القعود لا الجنب
 السابق عليه الا ان يقال به
 الجنب من اوله الى آخره
 جنتا واحد الا احيانا
 متعددة وليس مما لا يلتفت

اليه فهو ان ذكر الاسد واحادة الليث اليه لعل الاقادة فيه (اى فى ذكر الاسد
لا نه ليس فى ذكر المضاف اليه فائدة ويوجب على المائل ان يحتزم ان يكون فى كلامه لعل
لاقادة فيه لانه يكون سببا لعله على السفة والجون (بخلاف) (اضافة العام الى الخاص)
جعل متعلقا بقوله لمدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى الاسم المائل كيث واسد
ملايس بخلاف فان لفظ الكل امس مماثل للدرهم ولفظ الدين ايضا ليس مماثل للشيء
بالاضافة بل يصير خاصا (فى مثل) (كل الدرهم وعين الشيء) اراد بالمثل كل تركيب
اضافى اضيف فيه العام الى الخاص (فانه) (اى المضاف) وهو كل وعين (فيهما)
(مختص) (اى يصير خاصا) لكونه عاما (بسبب اضافته الى المضاف اليه) الخاص
(ولا يبقى على عمومته) بل يكون خاصا (سواء افاادت الاضافة التعريف) اى تعريف
المضاف لان المضاف اليه معروف باللام المفيدة تعريف ما دخلت هي عليه والاضافة معنوية
(او التخصيص) اى تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس واعمة لفظ كل من الدرهم
ظاهرة بحيث لا يحتاج الى البيان فيكون معنى جميع الدرهم لان الكل اذا اضيف الى
المعرفة يكون معنى الجميع وهنا كذلك والى التكرار يكون معنى كل واحد قد سبق تحقيقه
(و اما) (اعمية : اعمى عن الشيء) اى كون العين عاما والشيء خاصا (اذا كان اللام فيه)
اى فى الشيء (للهدى) اى للهدى الخارجى او الذهبى بحسب القرائن كما تريد مثلا زيدا
تقول عين زيد او عمرو (ظاهرة : لا يحتاج الى البيان) (واما اذا كان) اللام فيه (للجنس
فيها) اى فى اعمية العين عن الشيء (خفاء) قلنا العين قبل الاضافة ما يقوم بذاته سواء
كان موجودا او معدوما فيكون العين عاما والشيء فى عرفهم مختص بالموجود فيكون
خاصا فلما اضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود وقال المحشى تزيل
الحقفاء صحة عين اللائى ونفس اللائى والحقفاء انما جاء من جعل الشيء
شاملا لتغير الموجود فى الخارج كما هو اللفظ انتهى وفى بعض الشروح ان لفظ عين
قبل الاضافة جازان يطلق على الدم المحض والدم المطبق وبعدها تخصيص بالشيء
الذى لا يطلق الا على الموجود ثم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا ايضا (و) (يرد على قولهم)
اى قول النحاة او العرب (لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى السوم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه) (قولهم سمي كرز) بضم الكاف (ونحوه) مثل قيس قفة وزيد
بطة اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه لكون اللقب
اشهر فاليا فيقل هذا سمي كرز واما اذا كان مضافا اجرى اللقب على الاسم لكون
الاسم اصلا فيقل هذا عبدالله بطة او قفة والمراد بالاجراء عليه جعله خبرا او عطفا
بيان (فان سمي كرز اسمان لمسمى) الان الاول اسم والثاني لقب (واحد) تأ كيدله
(كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى آخر) ينى اضيف الاسم الى اللقب (فاجيب)
عنه (بانه) اى مثل هذا القول (متأول) ينى يا أول هذا القول (يحمل احدهما) اى

اليه فهو ان ذكر الاسد واحادة الليث اليه لعل الاقادة فيه (اى فى ذكر الاسد
لا نه ليس فى ذكر المضاف اليه فائدة ويوجب على المائل ان يحتزم ان يكون فى كلامه لعل
لاقادة فيه لانه يكون سببا لعله على السفة والجون (بخلاف) (اضافة العام الى الخاص)
جعل متعلقا بقوله لمدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى الاسم المائل كيث واسد
ملايس بخلاف فان لفظ الكل امس مماثل للدرهم ولفظ الدين ايضا ليس مماثل للشيء
بالاضافة بل يصير خاصا (فى مثل) (كل الدرهم وعين الشيء) اراد بالمثل كل تركيب
اضافى اضيف فيه العام الى الخاص (فانه) (اى المضاف) وهو كل وعين (فيهما)
(مختص) (اى يصير خاصا) لكونه عاما (بسبب اضافته الى المضاف اليه) الخاص
(ولا يبقى على عمومته) بل يكون خاصا (سواء افاادت الاضافة التعريف) اى تعريف
المضاف لان المضاف اليه معروف باللام المفيدة تعريف ما دخلت هي عليه والاضافة معنوية
(او التخصيص) اى تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس واعمة لفظ كل من الدرهم
ظاهرة بحيث لا يحتاج الى البيان فيكون معنى جميع الدرهم لان الكل اذا اضيف الى
المعرفة يكون معنى الجميع وهنا كذلك والى التكرار يكون معنى كل واحد قد سبق تحقيقه
(و اما) (اعمية : اعمى عن الشيء) اى كون العين عاما والشيء خاصا (اذا كان اللام فيه)
اى فى الشيء (للهدى) اى للهدى الخارجى او الذهبى بحسب القرائن كما تريد مثلا زيدا
تقول عين زيد او عمرو (ظاهرة : لا يحتاج الى البيان) (واما اذا كان) اللام فيه (للجنس
فيها) اى فى اعمية العين عن الشيء (خفاء) قلنا العين قبل الاضافة ما يقوم بذاته سواء
كان موجودا او معدوما فيكون العين عاما والشيء فى عرفهم مختص بالموجود فيكون
خاصا فلما اضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود وقال المحشى تزيل
الحقفاء صحة عين اللائى ونفس اللائى والحقفاء انما جاء من جعل الشيء
شاملا لتغير الموجود فى الخارج كما هو اللفظ انتهى وفى بعض الشروح ان لفظ عين
قبل الاضافة جازان يطلق على الدم المحض والدم المطبق وبعدها تخصيص بالشيء
الذى لا يطلق الا على الموجود ثم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا ايضا (و) (يرد على قولهم)
اى قول النحاة او العرب (لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى السوم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه) (قولهم سمي كرز) بضم الكاف (ونحوه) مثل قيس قفة وزيد
بطة اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه لكون اللقب
اشهر فاليا فيقل هذا سمي كرز واما اذا كان مضافا اجرى اللقب على الاسم لكون
الاسم اصلا فيقل هذا عبدالله بطة او قفة والمراد بالاجراء عليه جعله خبرا او عطفا
بيان (فان سمي كرز اسمان لمسمى) الان الاول اسم والثاني لقب (واحد) تأ كيدله
(كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى آخر) ينى اضيف الاسم الى اللقب (فاجيب)
عنه (بانه) اى مثل هذا القول (متأول) ينى يا أول هذا القول (يحمل احدهما) اى

واحد اللفظين يعنى الاسم (على المدلول) والمسعى (والآخر) اى اللفظ الآخر يعنى اللقب (على اللفظ) والذال (فَكَانَكَ اذا قلت جاني سعيذ كرر) بالاضافة (قلت جاني مدلول هذا اللفظ) اى مدلوله ومسماه (ولم يقولوا) جاني (كرر سعيذ) باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب عارضا والاصل في مثل هذا ان يضاف المارض الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد وضرب اليوم وغيرها من الاضافة اللفظية من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فلى هذا اضافة كرر الى سعيذ اولى من عكسه (لان قصدهم بالاضافة التوضيح) اى توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة (واللقب اوضح من الاسم غالبا) لان اللقب ما وضعه الناس وما وضوه يكون اشهر فيما بينهم والاسم ما وضعه ايه فيكون اقل استمالة فواضحوه بالاضافة اليه ولما فرغ من بيان ما جاز اضافته ومالم يجزئ شرح في بيان الحروف الاواخر من جواز اثباتها وحذفها فقال (واذا اضيف الاسم الصحيح) (وهو في حرف النحاة) احتراز عن حرف الصرفين ولما لم يقيد ببيان الملحق بهم فهم اذ ليس لهم فيه حرف (مالم يفسد في آخره حرف علة) واو اوياء اوائف سواء كان عينه او فاؤه صحيحين مثل عمر واو لا ينى او فاؤه مثل زيدا وعينه مثل وعد ويسر لان غرضهم البحث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب فيها لفظيا او تقديرية (او الملحق به) اى الاسم الذى الحق بالاسم الصحيح حتى يجرى مجراه (وهو) اى الاسم الملحق به (ما في آخره واو اوياء ما قبلها) اى قبل كل واحد منهما حرف (ساكن) سواء كان ذلك الساكن حرف علة كرمى ومغزو او غيره كطلي ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح على ما قلنا آتفا ان يكون اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح (ونما كان ملحقا بالصحيح) في تحمل الحركات الثلاث فيكون الاعراب فيه لفظا (لان حرف العلة بعد السكون) اى لان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن (لا يتقل عليها) اى على تلك الحروف (الحركة) ضمة كانت او كسرة او فتحة كما لا يتقل على الجرف الصحيح (لمعارضة خفة السكون قتل الحركة) المصدر مضاف الى فاعله وناسب لمفعوله يعنى لانتقل الحركة على حروف العلة التى وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف والحركة بعد لا تتقل (ولان حرف العلة) التى وقعت (بعد السكون مثلها) اى مثل حروف العلة التى وقعت (بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان) يعنى ان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن كحروف العلة الواقعة في الابتداء (ولا يتقل عليها) اى على حروف العلة (الحركة بعد السكون يعنى في الابتداء) سواء كان ضمة نحو قتل او كسرة نحو فسق او فتحة نحو قتل وسواء كان الفاء واوا نحو وعد اوياء نحو يسر (وكذا) اى كما لا تتقل الحركة مطلقا على الحرف الواقع في الابتداء مطلقا لا تتقل (بعد السكون) اى بعد الحرف الساكن (الى ياء) متعلق بقوله

ولما هو عن تكلف ضمير راجع الى مصدر الفعل ومن جعل المصدر نائبا مناب الماعل من غير تخصيص قيل ومن السوانج توجيه ذلك وهو ان مع متعلق بمحذوف هو الفاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذى فعل كاشى منه اى مع فعله فانظر فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار ثم قيل وفيه تأمل واشير الى الهامش الى وجه التأمل بأنه لم يثبت حذف مفعول مالم يسم فاعله واقامة الظرف مقامه وانت خبير بما فيه من دهورى جواز الوجه اولا وابطاله ثانيا (قوله) احتراز من المذكور بعد افعاله كالفاء قبل لا يقتصر الاختصار على ما ذكره بل احتراز من لم يذكر بعدى ايضا فان ان المقصود الاحتراز من غير المذكور بعدم ولولا لقاله المذكور لصاحبه آو ليس بشئ فان المذكور لصاحبه معمول فعل لا يشعروا ان لا يكون مذكورا بعدى فلو لا خوف دخول المذكور بعد غير الواو في التعريف لما احتج الى قوله بعد الواو فتبين انه لا وجه لما قاله احتراز عما لم يذكر بعدى ايضا وان ما استدلل به باطل لانه لو لم يأت بقوله بعد الواو لكان المذكور بعد الفاء ثم وغیرها مفعولا مع ايضا وقد قاله المس

وإذا اضيف (المتكلم صكر آخره) جزاء الشرط وهو قوله وإذا اضيف
 (للتاسب) يعني لتاسب كسرة آخره ياء المتكلم لان الياء اصلها الكسرة لتولدها منها
 (مثل توبي وداري في الصحيح) يعني هذان مثالان لتكون المضاف صحيحا لانه ليس في
 آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الياء في الاول والراء في الثاني
 (و) مثل (ظبي ودلوي في الملحق به) هذان مثالان لما لحق به اي بالصحيح لان آخر
 الاول ياء ما قبلها ساكن و آخر الثاني واو كذلك (والياء) الواو للحال او المظف
 الجملة الاسمية على الفعلة كقول الشاعر « لكن يمر عليها وهو منطلق » يعني الياء
 اللاحقة للصحيح او الملحق به على ان يكون اللام فيها للمهد واما الياء اللاحقة لغيرها
 ففتوحة للساكنين (مفتوحة او ساكنة) او ههنا للتخفيف (وقد اختلف) مبنى للمفعول
 (في انهما) من الفتحة والسكون (الاصل والصحيح) من الاقوال (انه الفتح) لان
 واضح المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركبها وفي تقديم قوله مفتوحة اشعار
 بان الاصل المختار عند المصنف الفتح (اذا لاصل في الكلمة التي) وضعت (على حرف واحد
 هو الحركة) لا غير كواو المظف وقائه وباء الجر واللام وهززة الاستفهام ولا لام الاصر
 وامثالها (لئلا يلزم الابتداء بالساكن) اذا لم تكن متحركة وهو مستدركا على علم التصريف
 (حقيقة) يميز فيها اذا كانت في صدر الكلام (او حكما) عطف على حقيقة اي فيها اذا لم
 تكن في الصدر فاتها لاستقلالها في حكم الابتداء بها (والاصل فيها) اي في الكلمة
 التي (بنى على الحركة الفتح) لعدم تحمله الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة اضعفه بسبب
 كونه على حرف واحد فاقبل بالوصل هو الاصل فالفتح هو الاصل (والسكون انما
 هو عارض للتخفيف) وهو انما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بساكن
 بعض حروفها والكلمة التي ثبتت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا محتاج الى
 التخفيف بالاسكان بل لا يمكن لتعذر الابتداء بالساكن ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح
 والملحق به حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين
 كونها مضافا اليها شرع في بيان الاسم المتصل حين اضافته اليها فقال مصدرا بالغا المتصلية
 (فان كان آخره) اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم اي الاسم الذي اراد اضافته اليها
 (الفا) يعني ان لم يكن آخره صحيحا ولما لحقه فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا
 او ياء فان كان الفا (ثبت) فعل ماض مضارع مجزوم واو غير مجزوم (اي الالف على الهمزة
 الفصيحة لعدم وجب الانقلاب) اي لعدم ما يوجب انقلابا اما واوا وهو انضمام ما قبلها
 او ياء وهو انكسار ما قبلها لان الالف اذا انضمت وانكسر ما قبلها قلبت واوا او ياء وههنا
 ليس شيء من ذلك فثبتت على حالها سواء كانت متقلبة عن واوا او ياء (نحو عصا ورصا)
 او الالف تأيت مثل جلاي وبشراي او الالف التثنية كسلماتي وعلاماتي (وهذيل)
 مبتدأ لانها علم قلبية (وهي قلبية من) قبائل (العرب) (قلبها) من قلب قلب من باب

في الشرح قوله يبدل الواو
 ليخرج ما وقع غير الواو
 كالفاه ووم وغيرها هذا
 وقال فيه من قال متدارك
 الفاعل فانه توهم اختصاص
 المفعول منه بذلك لانها
 هي ان مرأتى نحو ضربت
 زيداً وعمراً ليس منه
 ويضفه ليطابقهم على ان
 زيداً في حريكه وزيداً
 درهم مفعول معه والمضى
 كفاك وزيداً درهم قال
 والجواب عن مثل ضربت
 زيداً وعمراً انه قد جاءه
 اولى منه فحصل عليه (قوله)
 كفاك وزيداً درهم ان قول
 الصواب حريكه زيداً
 درهم لانه من شرط ان
 يكون مفعول الفعل الذي
 يصاحبه المفعول معه فاعلا
 كما سرت وزيداً لا
 يتعرف بكون زيداً فيه
 مفعولاً لعمو انت خبير بان
 ما ذكره في سبب تعيين مرأى
 في قولك ضربت زيداً
 وعمراً المظف شاذ لزيد
 في النام المذكور فالظاهر
 فيه المظف ايضا هو ان
 اصل واو التي قبل
 المفعول منه هو المظف
 وانما يبدل ما يبدل من
 المظف الى الصواب
 على المعنى المراد من
 المصاحبة لان المظف في
 جازم قد يدوم ويحتمل
 تصاحب الرجلين في الجمن
 ويحتمل حصول جمعي
 احد ما قبل الاخر والصواب
 نص في المصاحبة وفي
 قوله لك ضربت زيداً وعمراً
 لا يمكن التخصيص بالصواب

ضرب متعد الى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعولها الاول الضمير المتصل به (اي)
قلب قبيلة هذيل بنى اهلها (الالف حال كونها) اى حال كون الالف (لغير التثنية ياء)
مفعول ثان لقوله قلبها (لمشكلة ياء المتكلم) المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل
متروك اى لمشكلة تلك الياء المقبولة ياء المتكلم لان مشكلتها الكسر فلما تضرعوا اليه
التي هى ادخلها (ودغم) الياء المقبولة بدلا للقلب (فى الياء) اى فى ياء المتكلم لاجتماع
حرفين من جنس واحد والاوّل ساكن والثاني متحرك فيجب الادغام للتخفيف
(مثل عصى) قلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو ياء لان الواو
والياء اذا اجتمعا فى كلمة والسابق ساكن قلب الواو ياء (وروى) وفى الرواية لان اصل
هذه الالف اما الواو او الياء فان كانت الواو ترد الالف الى الواو ثم قلب الواو الى الياء
ثم تدغم الياء فى الياء وان كانت الياء قلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء فى الياء (ولا قلب
الف التثنية) ياء حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم (كفلامى) تكون الف التثنية متقفا
عليه فى عدم القلب حين الاضافة (لائباس المرفوع بغيره) اى بغير المرفوع (بسبب
العلب) اى بسبب قلبها ياء ولانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتندرج الاعراب
بدون تغير العامل (وان كان آخره) (اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) (ياء)
وذلك فى المنقوص بالواو نحو غاز او بالياء نحو ارض وفى المثنى والمجموع على حدة نصبا
وجرا (ادغمت) تلك الياء (فى ياء المتكلم لاجتماع الثابتين) اى الحرفين المتجاسين
(فما هو كالكلمة الواحدة) لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف
من المضاف ما يدل على الانفصال من التثنية والتثنية وقت الاضافة وبقي ما قبلها بعد
الادغام مفتوحا فى التثنية ومكسورا فى الجمع والمنقوص لتدل الفتحة والكسرة على
الياء المدغمة (مثل مسلمين) مثنى او مجعوما نصبا وجرا (اذا ضيف) نحو مسلمين (الى
ياء المتكلم واسقط التثنية) يثنى تون التثنية والجمع (للاضافة) اى لاجل الاضافة لانها
دليل الانصال والامتزاج والتثنية دليل الانقطاع والانفصال (وادغم الياء فى الياء)
لاجتماع الثنتين فيما هو كالكلمة الواحدة (فصار) بعدهذا العمل (مسلمى) ففتح الميم
مثنى وكثرها جمعا وقاضى وراى وغازى ودعاى بكسر ما قبلها والادغام (وان كان)
(آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (واو) وذلك فى موضع واحد وهو
المجموع بالواو والتثنية (قلب) (الواو) وقت الاضافة الى الياء (ياء) (لاجتماع
الواو والياء والاوّل ساكنة مثل مسلمون) يثنى الجمع المذكور السالم رعا (اذا ضيف
الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها
فخفف بالقلب والادغام وتبديل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها
يعنى لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكه وفى الرضى وانما
لم يبقا كراهة اجتماع المتقاربين فى اللين مخففا بالادغام (وادغمت) (الياء) المقبولة من

على المصاحبة لكون
السبب فى العطف الذى
هو الاصل الذى تلتذذك
البيان على مذهب المس
وقد عرفت بما نقلناه آنفا
انه لا يرضى بذلك
الانقطاع ولا بما ذكره
فيه وان زيدا فى كفاك
وزيد ادرهم عند المس مما
نحن فيه (قوله) وسواء
كان ذلك الفعل لفظا ادا
بالفعل ما يدل على الحدث كما
سعى فاندرج فيه المشبه
بالفعل ومعنى الفعل ايضا
لان ما يدل على الفعل فيه
ايضا لفظي فلا جرة لقوله
او معنى فالوجه ان يراد
بالفعل الفعل الاصطلاحي
ويجمل شبيهه فى قوة
المذكور اذ كثيرا ما يكتفى
عن ذكره بذكر الفعل
فيكون قوله اومعنى اشارة
الى معنى الفعل وانما قرئ
به لان بعض معنى اجمالا
جماعى وهو ما دعا اسماء
الانفال السماعية ولا يخفى
ان الاوّل بيان معنى الفعل
هنا ولا جرة لتأخيره الى
قوله فان كان الفعل لفظا
وتقول هذا تفصيل للمعامل
اعنى الفعل الدال على
الحدث الشامل للفعل
باصطلاح واسمى الفاعل
والمفعول والصيغة المشبهة
وغيرها ولو لم يأت بالمثنى
لخرج مثل قوله مالك وما
شأنك لانه لا معنى منها بديل
لقظه على الحدث بل الدال
عليه العامل فى الاسم امر
منزوى مستند من
لفظها فليس المراد بهذا

القسم بيان معنى الفعل كما
 زعمه القائل بل بيان الفعل
 المتوى الشامل للفعل
 المصطلح وشبهه ومعناه
 وذلك على ضربين لانه اما
 ان يكون في اللفظ مشهوره
 قوى اولاً فالاولى نحو
 مالك لان الجار والمجرور
 متعلق بالفعل او بما فيه
 معناه وما شئت لان قولك
 شئت بمعنى ففعلك وصنعتك
 فهو بمعنى المصدر الذي فيه
 معنى الفعل والثاني نحو ما
 انت وزيدا وكيف انت
 وقصة من زيد من لوقال
 اراد بالفعل ما يدل على
 الحدث ليدل على ان واللام
 متعلق بذكر كان كان احسن
 قوله وجاز اى لم يجب
 قبل حمل الجواز في كل
 موضع على معنى يمدد وانما
 حمله عليه جعل مفعول الفعل
 اهم من المفعول به حتى
 يدخل في التعريف
 كحذفك وزيدا ولا
 يخفى انه ح يدخل
 في التعريف ضربت زيدا
 او همرا ايضا مع انه ليس
 مفعولاً معه ثم قيل فنقول
 ضربت زيدا وهمرا خارج
 عن تعريف المفعول معه
 لخصيص مفعول الفعل بما
 هذا المفعول به المنسوب فح
 ضربت زيدا وهمرا خارج
 عن التقسيم قالو جل جلاله
 على معنى دم الامناع
 لا ينتقض الحكم بالمثل
 المذكور وكلاهما من
 الاوهام لان التبادر من
 الجواز هذا المعنى اى من
 ما ليس بواجب ولا ممتنع
 كما لا يخفى ويتعين المفعول

الواو (في الياء) يعنى فيه التكم (وكسر ما قبلها) اى كسر الحرف الذى قبل المنقلبة
 لتسلم (لانه) اى لان الواو (لما تعاقبت ياء ساكنة) لما عرفت (يوجب بقاء الضمة قبلها
 تغيرها) لاحالة الى الواو لان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها تقلب واوا فتقع فيها قر
 فيزوم انكسار ما قبلها (فحركت) ما قبلها يعنى بدل حركة ما قبلها (بالحركة المتناسبة لها)
 اى الياء وهى الكسرة لتسلم الياء لان انكساره يوجب سلامة الياء (فقبل مسلمى) بالكسر
 (وان كانت قبل الياء) التى فى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (او الواو) كذلك (فتحة)
 يعنى ان كان الحرف الذى قبل الياء والواو او مفتوحا قبل الاضافة الى الياء (بق ما قبلها)
 اى ذلك الحرف الذى قبل الياء (مفتوحا) بعد الاضافة على حاله ولم يغير لئلا تلتبس
 الثانية بالجمع لو كسر لاجل الياء فى التثنية وتكون الفتحة دالة على الالف المقبولة من
 الواو فى غيرها (كقولك فى مسلمين) مثنى (مسلمى) بالفتح (وفى مصطفون) واعلون
 فى جمع مصطفى واعلى (مصطفى) واعلى بالفتح واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة
 لدالتها على الواو (لحقه الفتحة) وتقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف
 والفتحة اولى بهما (وقحت الياء) (اى ياء المتكلم) وقت كونها مضافا اليها (فى الصور)
 جمع صورة (الثلاث) بالتأنيث لان العدد يتبع موصوفه فى التأنيث على ما سأتى اى فى
 صورة كون آخر الاسم المضاف الفا او ياء او واو (للساكنين) (اى لزوم النقاء
 الساكنين) احدها آخر الاسم المضاف من الالف او الياء او الواو والثاني
 ياء المتكلم (ان لم تحرك) مبنى للمفعول والضمير الساكن فيه فائيه وراجع الى ياء المتكلم
 يعنى اذا لم تكن ياء المتكلم متحركة ولزوم النقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة
 حتى اذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر التاء (الفتحة) من بين الحركات وان كان
 المناسب الكسرة لمناسبة الياء (لحقها) لما مر ان الاصل فى الكلمات الموضوعة على
 حرف واحد الفتحة (واما الاسماء) هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره
 الفا او ياء او واو فكذلك الالهة الاسماء قائم اليست مثلهما فى الحكم وان كان فى او اخرها
 الحروف الثلاثة فى الاحوال الثلاث او من قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه
 كذا الالهة الاسماء فان آخرها صحيح يمد حذف الآخر ولذا اوردته بما الاستثنائية
 (السة) (التى مر البحث عنها) فى بحث الاعراب بالحروف فى صدر الكتاب حال
 كونها (مضافة الى غير ياء المتكلم) ومكبرة وموحدة وفى الرضى وهى باعتبار الاضافة الى
 ياء المتكلم على ضربين ضرب يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده
 فلا كلام فيه فى هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمره وهو على ضربين ضرب
 اعرابه عين الكلمة ولا معها محذوف وهو قولك فوه وحده وضرب اعرابه لام الكلمة
 وهو الاربعة البيانية انتهى (فاخى وائى) قدم الاخ مع ان الاب احقى بالتقديم لانه
 اصل الاخ لانه ابعدى عن خلاف المبرد وراسخ فى هذا الحكم (اى فالحال فى اخ واب

منها) اى من الاسماء الستة (اذا اضيف) كل واحد منهما (الى ياء المتكلم ان يقال)
 قد مرمتك وخبر او جعل (ائى وائى) مفعولا للخبر ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة
 مثل يدى ودى بلا رد المحذوف) وهو لام الكلمة يئى الواو والياء متعلقة بقوله ان
 يقال (محمله) او يجعل المحذوف والياء متعلقة بقوله يلا رد (نسيا) بكسر النون وفتحها
 وسكون السين (نسيا) تأكيده مثل قوله تعالى وكنت نسيا منسيا لانه اذا اجيز
 الحذف حال الافراد فقال الاضافة الحذف اولى لانها اقل من الافراد ولا جرائها
 بعد الحذف مجرى الصحيح (واجاز المبرد) (فيها) اى فى ائى وائى (ائى وائى)
 قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم (بر دلام الفعل) يئى لام الكلمة (فيها وهى)
 اى لام الفعل (الواو وجعلها) اى جعل الواو (ياء وادغام الياء) المتصلة عن الواو (فى الياء)
 اى ياء المتكلم يئى اجاز المبرد الرد والقلب والادغام والتبديل (وتمسك) اى المبرد
 (فى ذلك) اى فرد لام الفعل حين اضافتها الى ياء المتكلم (بقول الشاعر) وائى مالك
 ذو الحجاز بدار) (الواو لقسم) واحرف النى مشابه بليس وذو الحجاز اسم ومابدأر
 الباء زائدة لتأكيده النى ودار خبرها ولك صفة بدار اى وائى ما ذو الحجاز بدار مخصوصة
 لك ولا تارة اوله قد راحك ذا الحجاز وقد ارى ، قوله قد ارى قضا يئى تقدير الله
 وقضاؤ مبتدأ راحك اتركك واسكنك ذا الحجاز اسم سوق بمعنى الجاهلية كانوا يجتمعون
 فيه ويقيمون ويتشددون ويتفخرون ومعنى ارى اظن وارى بصفة المجبول (وحمل)
 المبرد فى ذلك (الاخ على الاب) لانه لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا
 القول شاهدا لهما صراحة واشارة (لتقاربهما اى لتقارب الاب والاخ) لفظا
 ومعنى (اما لفظا فظاهر لان فى اولهما همزة و آخرهما حرف علة يئى الواو المحذوفة
 واما معنى فليقيام الاخ مقام الاب عند عدمه فى التصرف فى المال والنفس) واجاب
 المصنف عنه (اى مما استدله) بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء) يئى
 وارد على خلاف القياس واستعمال الفصحاء الذين يكون كلامهم دليلا وحجة اما كونه
 واردا على خلاف القياس فلفوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف وهما وان حصل
 التخفيف بحذف التوئين الا انه ارتكب ما هو اشد منه وهو الرد والقلب والادغام واما
 كونه واردا على خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منه فى نظم ولا ترواعا المحذوف
 عند الاضافة الى ياء المتكلم على انه يجوز ان يكون جوازده مختصا بضرورة الشعر (مع
 انه يحتمل ان يكون المقسم اى بئى جمع اب) يئى ان الاب يجمع جمع الذكر السالم بالواو
 والنون او بالياء والنون ويقال ابن كذا يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل واربده معنى
 العلم ايضا فحينئذ يكون احتملا لا ينهض حجة ولا يثبت به مطلوبه (فاصله ائى) جمع سلامة
 حالة الجر لما سبق ان الواو لقسم (سقط النون بالاضافة) يئى اضافته الى ياء المتكلم
 (فاجتمعت يان) احديهما حرف الجمع يئى ياء الاعراب والثانية ياء الاضافة (فادغمت)

الى المفعول به كما هو
 الواجب لا يدخل مثل
 ضربت زيد وصرافى
 التعريف لخروجه بنيد
 الصاحبة كاخروج جافى بد
 وصرافى وليت شمرى
 كيف امكنه تخصيص
 مفعول الفعل المذكور على
 الحذف بما بعد المفعول به
 المنصوب مع ظهور انه من
 قبيل التخصيص بلا
 تخصيص وذلك غير جائز
 وما حواه فلما هذا طهرت
 انه كان عليه لدس سر دان
 قصر فى تفسير جاز على
 قوله اى لم يمتنع كما فعل
 كذلك فى جاز الثانى
 وبحذف قوله فلا يمتنع
 بمتل ضربت آه (قوله)
 تعيين النصب مثل جئت
 وزيدا وقد قال الرضى
 جهوز النحاة على ان
 النصب مختار ههنا لانه
 واجب وذلك مبنى على ان
 المطف على الضمير
 المرفوع متصل بلا تأكيده
 بالمفصل وبلا فصل بين
 المطفوف والمطفوف عليه
 قبيح لا يمتنع (قوله) ولم
 يجوز عطف صرافى على الثانى
 قيل به بحث لجواز العطف
 بحمل الكلام على حذف
 النصف واقامة النضاف
 اليه مقامه والنصب وان
 ترجى بالسلامة من
 الحذف ترجى العطف
 بالاستثناء عن اعمال
 العامل المنوى وذلك من
 الادغام لان الكلام فى
 الاسم المذكور بعد الواو
 الامر الى قوله المفعول

الياء (الاولى) التى حرف الاعراب (فى) الياء (الثانية) التى هى ياء الاضافة لاجتماع
 المثلين فيها هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثانى متحرك فادغم (فصار ابى)
 واستدل الشارح على انه يجوز ان يجمع الابداء جمع السلامة بالواو والنون بقوله (وقد
 جاء جمع) اى جمع الابداء (هكذا) اى جمع السلامة بالواو والنون او بالياء والنون (فى)
 قول الشاعر «فلمائين» من التثنية وهو الظهور والانكشاف لا يؤكد بالنون التثنية
 بل فعل ماض جمع مؤنث (اصواتنا) جمع صورت وروى اشباحنا جمع شبح (يكنن)
 وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما (وقدتين) من التثنية فعل ماض جمع مؤنث
 وفاعل ومفعول (بالايناء) الالف للاشباع كما فى قوله فكيف انتا اردن بهم الابداء
 والامهات ايضا (اى لما سمعن وعلمن اصواتنا) تنازعا اى الفعلان فى قوله اصواتنا
 مثل قولك ضربت واكرمت زيداً (يكنن وقلن) اى خاطبن لنا لان القول اذا تعدى
 بالايكون يعنى الخطاب (اباؤنا فداؤكم) انتم يريد انهن لما سمعن وعلمن اصواتهم
 وتضرعن اليهم اى الى الجائين قائلات اباؤنا فداؤكم حتى يستغفروهن من ابدى من
 اخذهن او اذاهن (وتقول) صرح بالنطق قول ولم يطف على اخى واى تحرزاعن
 نسبة الخ والهن الى نفسه ولوقال يقال مجهولا لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى
 الخطاب ايضا مع ان ضافة الخ اليه غير محبة لانه لا يضاف الا الى الاى الانحذف مضاف
 اى حم زوجى كذا فى الهندى (اى امرأة) مبتدأ (قائلة) خبره على منوال كوكب
 اقتض الساعه اى قائلة هذا القول جملة صيغة الغائب مع ان التبادر فى امثاله صيغة الخطاب
 دفعا لما يجبه الصواب وتقولين بصيغة التأنيث واحترارا عما قاله الهندى كائقلناه آتفا
 (لما تاع اضافة الخ الى المذكور) لان الخ قريب المرأة من جانب زوجها كايه واخيه
 واهله وغيرها من الذكور والاناث فلا يضاف الا اليها اقول لا يحتاج فى التمثيل الى هذا
 التكلم لانه لا يرد ههنا معناه الوصف بل المراد مجر التثنية فيجوز ان يكون الفاعل
 مذكرا كما جاز ان يكون مؤنثا فلا يصرف تقول عما هو المتبادر منه وهى صيغة
 الخطاب (حمى وهى) (بلارد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم) وهو لام الفعل
 فيها (واما فاعلها) اى حمى وهى (عن اخى وابى) مع ان الاولى ان يذكرها متصلا
 بهما لاشتراكهما فى حذف لام الفعل وان اختفا فى الحرف الاول (لانه لم يسئل) مبنى
 للمفعول (عن المبرد فيها) اى فى حمى وهى (فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور)
 كما نقلت عن ابى واخى والموصول قائم مقامه فاعل لم يسئل لانه لم يرد فيها فى نظم ولا
 نزل دليل قاطع كما ورد فى ابى ولا يجوز الخ على الابداء كاحل الاخ عليه لعدم المناسبة
 بينهما لالتقاء ولا معنى وهو ظاهر ومع هذا رد المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف
 الاصل ويلزم منه النقل ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو
 الاولى والاخرى (وان نقلت عن) اى عن المبرد (المضم) وهو ابن يسيش وابن مالك

معه مذكور بعد الواو
 وهو محرو في المثال
 المذكور بحيث لا يجاوز
 غيره وقد بين فساد كونه
 معطوفا فساد المعنى واذا
 قلنا فيه محذوف وقد رنا
 الكلام ما شاء الله وشأن
 عمر وخرج مما نحن فيه
 ودخل فى بحث آخر لان
 عمر اى لا يكون مفعولا
 معه ولا معطوفا الى الحقيقة
 بل قائم مقام اخبر هذين
 الاخرين (قوله) وانما
 حكينا قيل تكلفى بيان
 الملل بقوله لان المعنى ما
 تضمنه والاظهر ان الملل
 الصبأى نصب الاسم فى
 هذين المثالين لان المعنى
 ما صنع وانت خير بان
 الوجه مفسر فيما ذكره
 الشارح قدس سره لانه
 شامل لما ذكره القائل ايضا
 بدون المكس ولا تكلف
 فيه لان المقام يقتضيه
 (قوله) اى من حيث هو
 فاعل او مفعول قيل
 لا يخفى ان القيد الحاشية
 مفيد لاختلاف الهيئة وشيئها
 للفاعل فهو اما قليل
 فيشكل مجاز زيد سيما فان
 السن لم يثبت لزيد من
 اجل انه فاعل واما تقدير
 ولا يخفى ان الحال لا يثبت
 لذات الماخوذة مع صفة
 الناهية بل نفس الذات
 فى وقت الفاعلية واما تعبير
 فيكون المعنى ما بين صفة
 الفاعلية وهو ان يمكن
 تعصيه بان يبين كون
 الفاعلية فى وقت خاص
 لانه يقتضى الترتيب

بالفعل وفيه والمفعول منه
والمفعول له الى غير ذلك
واعترض بان الحال لا تدل
على هيئة الفاعل او المفعول
الضوري بل تبين هيئة ما
صدر عنه الفعل او قام به او
تعلق به ومن المعلوم ان قيد
الهيئة المتغير في الحدود
يراد به التبدل والقول بانه
يشكل ح مجاه زيد سينا
فان السمن لم يثبت زيد من
اجل بانه فاعل ليس من
سلامة الهم لضرورة ان
سمننا في المثال المذكور
ما بين هيئة الفاعل وهو
زيد بانه فاعل وهل يلزم
منه كون ثبوت السمن
ازيد من اجل انه فاعل كلا
فيجوز هذا ولا تلتفت الى قية
او هام المعلوم حالها وما
قله من الاعتراض غير
وارد لان ما اعترف
بافتراض بانها تبين عين
الفاعل او المفعول به
الضوريين (قوله) او بين
على صيغة المضارع
المجهول قيل او على صيغة
المضارع المعلوم الخطاب
وهو او في مجاهو المفعول
وانت خبير بان الخطاب
في الحدود غير مهور
(قوله) من غير حاجة الى
تعيين الفاعل والمفعول
قيل لا يمتنع اننا نبادر من
غير حاجة الى تعيين الفاعل
والمفعول لدخول احد
الحالين في لا يصح استثناء
قوله الا لدخول ما وقع حالا
من المضاف اليه ههنا قيل
واعلم ان قراءة عبارة التي
على احد هذين الوجهين

(ذلك الخلاف) الا انه ليس بمشهور (في الاسماء الاربعة) لمناسبة الاتحاد في كون لامهم
واوا والمخوف منهن ايضا اللام عند الافراد وكون اعرابهن بالحروف عند الاضافة
الى غير الياه فيكونان محمولين على الابه ايضا (وقال) لم يقل ههنا وقول قتنا الان
الظاهر ان يذكر ههنا وقول وفي السابق يقول تأمل (في قول حال اضافته الى ياه المتكلم)
لان اصله فوه كشي* ووزن الاسماء الستة فعل كغرس حالة الافراد الافوك فانه بالسكون
كشي لان الاصل السكون ولا دليل على الحركة وفي البواقي كون اللام حرف علة
دليل على ان تكون العين متحركة لان اللام قد يحذف او يسكن (في) (بالرد) اي رد
العين المقولبة كما ترد عند الاضافة الى غير الياه (والقلب) اي قلب الواو ياه الامر غير
صره (والادغام) الامر سرارا (في الاكثر) متعلق بقوله يقال (اي في اكثر موارد
استعماله) اي في المواضع التيكثر استعمال الفم مضافا الى ياه المتكلم (وفي) بلا
رد ولا قلب ولا ادغام (في بعضها) اي يقال في بعض موارد استعماله (ايقاء)
مفعول له لقوله يقال في بعضها لوجود شرط نصبه كاسم (للميم) متعلق بقوله ايقاء
(المدح عن الواو عند قطعه) اي عند قطع لفظ الفم (عن الاضافة) مطلقا سواء كان
المضاف اليه ياه المتكلم او غيره وانما عوض عند القطع للابوجود اسم على حرفين
آخره واو في كله مهم والحقير الميم في التوبيض لمناستها الواو في كونها شوية وانما
قيل في بعضها في ايقاء للميم على حالها لان الاضافة الى الياه لا تستوجب ردها الى
الواو ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافتها الى الياه اراد البحث عنها عند قطعها
عن الاضافة مطلقا فقال (واذا قطعت) على صيغة المجهول لا الخطاب (هذه الاسماء الخمسة
عن الاضافة) مطلقا لان لفظ ذولا يقع عن الاضافة ولذا قيد الاسماء بالخمسة مع كونها
ستة (قيل) عند التعداد مقطوعة عنها (اخواب وح و ه و و) بل بال حذف
في الاربعة وتبويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم في حركات
الاعراب يعني ان كان اعرابها بالرفع فالتا فتم وان كان بالنصب فتفتح وبالجر فكسر ولذا
قال الشارح (بالحركات الثلاث) في الفاء لمنااسبة الحركات الاعرابية وقيل لانهم نظروا
الى حالة الاضافة بلا ميم الى غير الياه انهي فوق وفك وفك قيل ومن البدائع في الفم
كونه كدلوله دائرا بين الفتح والضم والكسر و قول و بقاء التوفيق وهو لبعده رفيق
وانما جاز في الفم الحركات الثلاث دون اخواته لان مدلوله لا يبقى على حالة واحدة
لانه دائر بين الاحوال الثلاث الاتحاح والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات
الثلاث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ متحركا ايضا كالحيوان والجلوان وحيدى
ولان الفم داخل وخارج عند الانضمام والاتحاح (و) لكن (فتح الفاء) في سواء
كانت الميم مضمومة او مفتوحة ارمكورة (افصح منها) (اي من الضم والكسر)
لخفة الفتح ولوافقة اخواته لان الفاء فيها مفتوحة لاجالة وفي الوافية اما كون فتح

الفاء في فم انصح فلكون الفاء مفتوحة في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة
 يعني المبدلة واما الكسرة فيه فلانه لما عوض الواو ميما كما عوضت ياء فكما انه اذا عوضت
 ياء كسرها قبلها فكذلك اذا عوضت فيها انتهى وفي فم ست لغات ابتداء منها بالافصح
 فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير ياء المتكلم وثانيها
 حال اقطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله (و) قد (جاء) حم مثل (بد) مطلقا يعني حال
 الافراد والاضافة الى غير الياء (ي) فقال هذا حم وحمك ورايت حم وحمك ومررت
 بحم وحمك (ج) بحذف اللام نسيان نسيا ورايتها قوله (و) جاء (مثل) (خب) بسكون
 العين و (بالهمزة) يعني قلب الواو همزة بتناسية التقابل في المخرج لان الواو شغوى
 والهمزة من اقصى الحلق (ي) فقال هذا حم وحمك ورايت حم وحمك ومررت بحم
 وحمك (و) خامسا جاء (مثل) (دلو) (با) بقاء (الواو) على حالها و اسكان
 ما قبلها مطلقا (ي) فقال هذا حم وحمك ورايت حم وحمك ومررت بحم وحمك
 فالاعراب في هذه الاحوال الثلاثة بالحركات مطلقا يعني باضمة رفعا وبالفتحه نصبا
 وبالكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم لكون الاولين محييين
 والاخر والاخير ملحقا به (و) سادسا جاء (مثل) (عصا) (بالافت) المقدرة
 او الملوطة (ي) فقال هذا حم ورايت حم وحمك ومررت بحم وحمك والاعراب في
 هذا النوع بالحركة تقدير لان محل الاعراب الالف المقدرة في حال الافراد والمفوضة
 في حال الاضافة وهي لا تقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب (مطلقا) (اي جواز
 حم) تفسير المفهوم الاطلاق لبيان اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء
 وهو الاقدام الاربعة (مثل هذه الاسماء الاربعة مطاق غير مقيد بحال الافراد والاضافة
 بل تحيى هذه الوجه فيه) اي في حم (في كل) واحد (من حالي الافراد والاضافة) من
 غير تفرقة بينها واما هن فثلاث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير
 ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة مطلقا او تقديرا عند
 الاضافة الى الياء وثالثها قوله (وجاء) من مثل بد مطلقا (اي في الافراد والاضافة)
 سواء اضيف الى الياء او الى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها
 تقديريا وعند غيرها لفظيا (ي) قال هذا حم ورايت حم وحمك ومررت بحم وحمك ورايت
 حمك ومررت بهنك (اورد المثاليين مخالفا لما سبق فثقتا واما غيرها من الاسماء الستة
 فاما احوال ثلاث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة وبالحركة تقدير
 عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غيرها هذا عند المصنف
 وان كان فيهما اختلافات (وذو) اصله عند الفراء ذو بالواوين اولاه ياء كنفلس
 وعند غيره كقدس (لا يضاف الى المضمر) ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو فروع
 من المتني والمجموع والمؤنث الى المضمر ويستفاد ايضا ان المراد بالضمير هو المطلق

انما يصح اذا تحقق ان
 مذهب النحاة ان الحال
 تقع من المفعول مطلقا ولا
 تنصب بالمفعول به معتقدا
 ولا مثالا ليجعل العرب الحال
 في ضربت القرب شديدا
 من الضرب بلا تاويل
 باحداث الضرب وكلاما
 باطل اما الاول فلان
 الاستثناء قريبة معينة
 لكن المشتق منه ما هو
 اهم من ذلك الامر ولا
 معاصرة فيه فكيف يفرض
 عليه عمل هذا الاعتراض
 واما الثاني فلانه لا نزاع
 في ثبوت كون الاسم حالا
 من المفعول له والمفعول
 المطلق وجواز ان يجمله
 حالا من كل منهما والتاويل
 خلاف الظاهر فلا وجه
 لطالب الدليل على ذلك بل
 لا بد من الدليل على لزوم
 التاويل كذلك (قوله)
 وزيد في الدار قائما مثال
 للفظي الملوطة حكما هذا
 من قبيل شرح الكلام بما لا
 يرتضيه صاحبه فان اصل
 ورد ان السابق من قوله
 ضربت زيدا قائما مثال
 للفظي الملوطة حقيقة
 بالنسبة اليه فاعلا ومفعولا
 وهذا مثال للفظي الملوطة
 حكما بالنسبة اليه فاعلا
 فقط والا لما اخذ بمثال
 نسبة الفعل اليه فمفعولا
 فكيف وقد صرح في
 الشرح بما هو مراده فاقبال
 قوله لفظا ومنى احتراز
 من ان يتوهم ان الفاعلية
 والمفعولية في اللفظ خاصة
 فثال الفاعل والمفعول

سواء كان ضمير متكلما او مخاطبا او غائبا ولما قال وذو لا يضاف الى مضمير على الاطلاق
 فيهما (لانه وضع وصلة) نصب على التمييز (الى الوصف باسماء الاجناس) متعلق بالوصف
 بنى وضع لان لا يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا
 ان يصنفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يأتوا لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب اوزيد الذهب
 فجاءوا بنى فوضوا ذو و اضافوا اليه فيفسر لهم بعده ذلك فقالوا جاءني رجل ذو ذهب
 اوزيد ذو الذهب (والضمير ليس باسم جنس) حتى يضاف اليه ولان المضمرات والا
 علام للماتع بنفسها صفة لم يتوصل بذو اى الوصف بها (وقد اضاف) اى ذو (اليه)
 اى الى الضمير (على سبيل التشذوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذ اود ذلك لان ضمير
 الغائب لما كان كاسم الجنس في الابهام اجازوا اضافة ذواله الا ان مرجعه لما كان ساغا
 كان ضمير الغائب في حكم المعرفة ولا جمل هذا صار اضافته اليه شاذ (كقول الشاعر)
 (اهنا المعروف ما لم يتبدل فيه الوجوه) وانما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه (جمع
 ذو حالة رفعة لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله
 ه صبحنا الخزر حية من صفات ابد ذوى ارومها ذووهاء (ولو قيل لا يضاف) ذو الى
 غير اسم الجنس بنى ولو قال المصنف مكان وذو لا يضاف الى مضمرو ذو لا يضاف
 الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لا غير (لكن) قوله هذا (اشمل) من قوله ذلك
 لانه شامل للعلم وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم والى اسم الإشارة (وكأنه) اى
 المصنف (خص المضمر بالذكر) الباء دخلت على المقصود لكونه في صورة الاضافة
 الى المضمر في اخواته فالتاسب للمقام ان يقول وذو لا يضاف الى ما المتكلم لان ثبوت
 بعض الاحكام في اخواته انما كان بالاضافة اليه الا انه نفي ما هو الاشمل وهو اضافته الى
 المضمر مطلقا ليعلم منه ان عدم اضافته اليه كان بالطريق الاولى وليحصل فائدة اخرى
 وهي عدم اضافته الى المضمر مطلقا (لانه كان لبعض تلك الاسماء بنى الاسماء غير ذو
 (حكم خاص) لذلك البعض بحيث لا يوجد ذلك الحكم في البعض الاخر مثل رد الخذف
 عند البرد في اخي واني وورد القلب ولا داغاف في الاكثر في (عند اضافته) اى اضافته
 الاضافة ذلك البعض (الى ما المتكلم في) المصنف (اضافته) اى اضافته ذو (الى مضمير
 مطلقا) بنى سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا بنى ان المناسب للمقام النظر الى اضافته
 الى المضمر الخاص الى ما المتكلم لكن المصنف عدل الى نوعه وهو المضمر (فيا)
 مفعوله لقوله فني (لاختصاصا) اى ذو متعلق بقوله فيا لاعة لقوله فني (بحكم
 خاص) متعلق بالاختصاص والياء داخلة على المقصور لان المقصور عليه هو لفظ ذو
 والمعنى فيا لاختصاص حكم خاص بذو (باعتبار اضافته) اى اضافته ذو (اليه) اى الياء كما
 ان لكل واحد من اخواته حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكأنه قال وذو لا يضاف
 الى مضمير فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء (ولا يقع) عطف على

انفا ضربت زيدا قائما
 يحمل قائما حالا من ايما
 شئت ومثال الفاعل
 المنوى زيدا والدار قائما
 لان التقدير استقر في الدار
 وفي الدار قائم مقامه ومثال
 المفعول المنوى هذا زيد
 قائما لان المعنى المشار اليه
 قائم زيد كلامه ولعل
 الشارح قدس سره وقع
 فيه من قول الرضي في
 كرون زيد في الدار قائما مثال
 الحال عن الفاعل المنوى
 نظر لان قائما حال من
 الضمير في الظرف وهو
 فاعل لفظي لان الفاعل
 المستكن كالنحو ه
 كقولك زيد خرج راكبا
 ولا كلام في كون راكبا
 بالاهن الفاعل لفظي ولا
 ربي عدم ورود ذلك
 لان الضمير المستتر في
 الظرف ليس معتبرا على
 انه فاعل يحتاج اليه تمام
 الكلام بل اعتبارا لمفعول
 الارتباط به بخلاف الضمير
 في قولنا زيد خرج قائما
 فانه جزء لا ينفك
 بدونه ولا ينضم معا الا
 بهاء لصع القياس (قوله)
 لانه التكرار اصل والقرص
 آه الاولى انها لو لم يكن
 كذلك لالتبس بالصفة
 في قولك ضربت زيدا
 راكبا (قوله) او بعد
 الاختفاء في قولك ضربت
 من وجهين احدهما ان مثل
 ما جاءني رجل الراكبا
 التكرار فيه متفرقة فلا
 يقابل الاستفراق وتانيه
 ان التكرار لم يقع بعد الاول

قوله لا يضاف مبنى للمفعول مثله (اى ذو) (عن الاضافة) اى لا يقع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواته قطعت عن الاضافة مطلقا واعربت بالحركات لما سبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس وهذا الفرض يفوت اذا قطع كما اذا اخيف الى غير اسم الجنس ولذا علة الشارح بقوله (لان جملة) اى جعل ذو (وصلة الى الوصف) (اسماء الاجناس) يعنى لان اجراء ما هو الفرض والمقصود من وصفه (ليس بالاضافة) اى ذو (اليها) اى الى اسماء الاجناس اى لا يحصل الفرض من وصفه الا بالاضافة اليها ولما فرغ من بيان الاصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات واخوها شرع فى بيان ما يتبعها فقال (التوابع) وهى الاسماء لا يسميها الاعراب الا على سبيل التبع لتبعها (وهو جمع تابع) لاتباعه لان موصوفة الاسم اذ تتبعه الاسم التابع وهو مذكر لا يقبل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا على صيغة المذكر الذى لا يقبل كاسمرفى المرفوعات (منقول عن الوصفية الى الاسمية) فصار كأنه اسم على وزن فاعل (والفاعل الاسمى يجمع على فواعل) لان الفواعل الاسمى يجمع بالالف والتاديين على وزن فاعلات اقول لاحاجة الى النقل لان الفاعل الوصفى ايضا يجمع هذا الجمع الا ان جمه على فاعلات اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمى لا يكون جمه الا على فواعل فقط ولهذا احتاج الى النقل (كالكاهل) وهو ما بين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل لانه كان فى الاصل وصف جمع (على الكواهل والمراد بها) اى بالتوابع هنا (توابع المرفوعات) على ان يكون اللام فيه للهدى بمعنى بقية المقام لانه فى بحث الاسم (والتصويبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم) حقيقة او حكما فلا يشك بالجل الوصفية والجل التى هى معطوفات على ماله اعراب (فلا ينتقص حدها) اى حد التوابع (مخرج نحو ان وضرب وضرب) عن حد التوابع بان يقال يصدق على ان الثانية وضرب الثانى كل ثان ولا يصدق باعراب سابقة من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس له اعراب (لعدم كونهما) اى كون كل منهما اى من نحو ان وضرب ضرب (من افراد المحدود) والمحدود ههنا التوابع وعرفت ان المراد بها توابع فلا ينتقص الحد بمخرج مثل هذا لان خروج ما لا يكون من افراد المحدود لا يكون منافضا (كل ثان) (اى متأخر) يعنى ان قوله ثان يعنى المتأخر بسموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقى داخلا فى المعنى المجازى وههنا كذلك لان معنى ثان فى الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخلا فى متأخر لانه ايضا ما يكون مسبوقا سواء كان بواحد او باثنين فصاعدا (مضى لاحظ) ذلك المتأخر (مع سابقه كان) المتأخر (فى الرتبة الثانية منه) اى من سابقه المراد من سابقه ما يكون سابقا بلا فصل بسابق آخر وقال المحشى اراد دفع ما يورد على التعريف من الثانى فصاعدا ولدفعه

قبلها ومنهم من قال فاعل بعد الاالحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الاصطفا على قوله فى غير الذى هو ظرف انما لا يعمل والاظهار انه هو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بانها حادثة وحل الا راكبا صحيح تشكيك صاحب الحال فيه منع الاحتمال وصفية التى الاحال على ما صرح به المصنف هو بهذا الاعتبار قابل الا استغراقه فيه مستحتم كما يشرق كل اسرحم وفيه ان منع الا لو كان مصحبا لمصحا يأتى رجل الا حالا ولو قوله نفعا لئن فالصحيح الاستغراق واما من قال لا ينع لالا لجواز وقوع الصفة بعد الا وهو صفة بلا حرة لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا واما هو الصفة المنحوية من خبر المبتدأ والخالة واعلم ان هذا ما عني ما اتى به قدس سره من اقسام القسم الاول عبارة الجواب واعترض الفاعل مما اتى به بعض شراح هذا الكتاب لم ينفذ قدس سره الى اعتراضهم وتزييفهم ذلك بل قلده فيه تقييدا على قصورهم وعدم ورود كلامهم ولنتكلم من ماقبله الفاعل فاعلم انه لم يرد يكون التكررة مستغرفة الاقائما على ذلك بحيث يتم السك على ما ورد عليه بما ذكره

طريقان جعل الثاني بمعنى المتأخر أو اعتباره ثانيا في الرتبة بالإضافة الى متبوعه لا في
الذكر والصفة الثانية في رتبة الثانية من الموصوف وان كانت تالفة في الذكر واول
كلامه وهو قوله اي متأخر ناظر الى الدفع الاول و آخره وهو متى لو حظ مع
سابقه الى آخره الى الدفع الثاني انتهى (فتدخل فيه) اي في أحد التوابع (التابع
الثاني) من التوابع الخمسة (و) التابع (الثالث فصاعدا ملتبس) اي ملابس
(باعراب) يريد ان الباء فيه للمصاحبة (سابعة) اي كان الثاني ملابسا لأعراب اللفظ
السابق عليه لفظيا كان اعرابه او تقديره او محليا على ما سيجي* (اي مجنس اعراب)
على حذف المضاف (سابقة) يعني ان كان جنس الاعراب السابق رفعا يكون اعرابه
رفعا ايضا وان كان نصبافصلا وان جرافجرا (بحيث يكون اعرابه) اي اعراب الثاني
(من جنس اعراب سابقة) كقولنا آغا* (ناسي كلامها) اي اعراب السابق والمسبوق
(من جهة واحدة) لان من جهتين (شخصية) لاجنسية ولا نوعية قوله شخصية صفة
واحدة فالنسبة مجازية او صفة موصوف محذوف تقديره وحدة شخصية (مثل جاني
زيد العالم فان) صفة (العالم اذا لوحظ مع سابقة) اي زيد الموصوف به في انه موصوف
به والعالم وصف له قائم به (كان) العالم (في الرتبة الثانية منه) اي من زيد لان الصفة
لكونها موضوعة للموصوف او مخصصة له لا تكون الا متأخرة عن الموصوف بمرتبة
في الوصف الاول وبمرتبتين او اكثر (و اعرابه) اي اعراب العالم (من جنس
اعرابه) اي اعراب زيد لان الصفة يجب ان تكون على اعراب موصوفها لتكونها
قائمة به (وهو الرفع والرفع في كل واحد منهما) اي من زيد والعالم او من الموصوف
(ناسي) اي حاصل (من جهة واحدة شخصية) لان الصفة اذا كانت وصفاله وقائمة به
يكون جهتهما واحدة وهما العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا كانت الصفة وصفا
لسببه وقائمة به لا تكون كذلك وان كان اعرابهما من جنس واحد لكن لا يكون ناشئا
من وجهة واحدة لان الصفة حينئذ قامت بسببه ونشأت عنه فان قلت اذا كان كذلك
كانت الصفة السببية خارجة عن التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازي
لا حقيقي فلا يضر خروجها (وهي) اي الجهة الواحدة الشخصية (فاعلية زيد العالم
لان المجيء المنسوب الى زيد) الموصوف في قوله جاني زيد العالم (في قصد التكميل منسوب
اليه) اي الى زيد (مع تأنيده) العالم الا ان المجيء منسوب الى زيد بالاسالة والى العالم
بالتبع (لاليه مطلقا) سواء كان زيدا موصوفا بالمعنى اولا اذ لو كان كذلك لا كنتي بذكر
الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف (فقوله كل ثان) جنس (يشمل التوابع)
كلها المقصودة من التعريف مؤخرات كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد
بالتأنيوة الثانية في الرتبة لا الذكر على ما عرفت (وخبر الابتدأ) مؤخرها عن المبتدأ
او مقدا عليه وجوبا وجوازا (وخبر كان وان واخواتهما) اي اشباههما سواء

في المثال وليس قوله ما
جاني وجل الاراكيا
سكذلك يصح جملة تسميا
وان كان ذوالحال فيه
مستغفر قائل هذا لا يستغفر
ولك ان تقول انه اراد
بالستغفار ذي الحال ما هو
كذلك بحسب الاصل
والذات ولا يخفى ان كون
النكرة مستغفرا بوقوعها
في سياق التثنية او التثنية
اولا مستغفرا وغير ذلك
وليس كذلك بل هو سيق
هذه الاشياء كما صرح به
الرضي هل ان بعضهم ممنوا
الاستغفار في امثال ذلك
والوجه ما اجاب به القائل
مستبطا من قول المصنف
حسن التشكيك مهنا لانه وقع
ما بعد الاسفة مما قبلها فلا
يصح ان يكون الحال صفة
لها لا لقطعها وما اوردته
لاوردته لان معنى الكلام
ما يصح فيه الاستثناء
وقوله هذا مما يمتنع فيه
دخول او قوله او بعد الا
معناه او وقته حالها بعد لا
ولا تكلف فيه لدلالة انما
عليه وزعم كونه مسويا
وان الصحيح او قبل ال
من الذمول من قوله نصا
في فانه يخفى البعدي
جز ما وقد جردوا بوض
المفاتيح كون بعدها
مبينا على الضم بحذف
المضاف اليه وتقدير
الكلام او وقع بعد النكرة
الى قبل الحال وان غنى
عن التنبيه على ما فيه من
الفساد (قوله) تناول اي
كل واحد منها قبل وكذا

قدم الخبر على اسم كان او عليها اولا وسواء قدم على اسم ان اولا (وثاني مفعولى ظننت) واخواته (واعطيت) واشباهه آخر وقدم وكذلك يشمل ثاني وثالث مفاعيل اعلمت وامثاله والحال والتمييز وغيرها لان كل واحد منهما ثان متى لو حفظ مع ساقته كان في الرتبة الثانية منه فدخلت في التعريف بقوله كل ثان (وقوله باعراب سابقة يخرج الكل من غير التوابع) لانها هي المقصودة منه (الاخير المبتدأ وثاني مفعولى باب ظننت واعطيت) وثاني وثالث مفاعيل اعلمت والحال من المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا عن الثياب والتمييز عن المنصوب نحو وفجرنا الارض عيونا لان كل واحد منهما باعراب سابقة (وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء) المستثناة (لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء) على المذهب المنصور (اعني التجريد عن الموامل اللفظية للاسناد لكن) اي الان (هذا المعنى) اي التجريد عنها للاسناد (من حيث انه يقتضى مستداليه) لوجود ما يدل على الذات (صار) التجريد عنها (عاملا في المبتدأ) لما مر ان المبتدأ دل عليها اما تحقيقا او تأويلا (و) هذا المعنى ايضا (من حيث انه يقتضى مستداليه) لوجود ما يدل على امر لسي (صار) التجديد (عاملا في الخبر) لان الخبر يدل على الامر النسبي (فليس ارتفاعهما) اي ارتفاع المبتدأ والخبر (من جهة واحدة) بل من جهتين يعني ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مستداليه وارتفاع الخبر من جهة كونه مستدالا وان كان اعرابهما من جنس واحد (وكذا) اي كان ان الابتداء اعني التجريد عنها للاسناد عامل في المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها (ظننت من حيث انه يقتضى مفعول ثانيه) يعني يقتضى ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن فيه ويكون قائما به (و) من حيث انه يقتضى (مظنونا) ان يكون وصفا يمكن ان يظن (عمل) اي ظننت (في مفعوله) يعني عمل في المفعول الثاني من حيث انه مظنون (فليس انتصابهما) اي المفعول الاول والمفعول الثاني (من جهة واحدة) بل عمل فيهما من جهتين وان كانا في جنس الاعراب متفقين مثل ظننت زيدا علما لان انتصاب الاول من جهة كونه مظنونا فيه وانتصاب الثاني من جهة كونه مظنونا لما عرفت (وكذلك) الافعال التي هي تمتدئ الى مفعولين تأيهما غير الاول (ك) اعطيت (مثل اعطيت زيدا درهما فانه (من حيث انه يقتضى اخذنا) يعني ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم معنى الفاعلية بها وهو الاخذية (و) يقتضى ايضا (ماخوذا) يعني ما يدل على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية (عمل) اعطيت (في مفعوله فليس انتصابهما) اي انتصاب كل واحد منهما (من جهة واحدة) بل من جهتين (واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف) اي في تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقة (بالنسبة) اي بالقياس (الى اللاحق) وهو التابع سواء كان الاول او الثاني او غيرها وهو الثالث فصاعدا (والسابق) اي ما سبقه بلا فصل سواء كان المتبوع اولا (اعم) خبران (من ان يكون) الاعراب

(فيها)

مغير نحوه بل هو الحق بالتأويل والاطهر ان المراد بخبر العرابة المرفع باللام من المصدر وغيرها نحو صرحت بهم الجمل الغير اي كثيرا اسائر اربعة فترتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي اولا فالاولا ونحو وحده المضاف من المعاد وغيره نحو جاء الرجال ثلاثهم اي عشرين فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمائر ما تقدم من دوات على الحالية في الخبر ازاو قورها موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين في الجمل وتأكيدها لا قبلها في نعيم معربات بامر به ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي حالة داخلة في نحوه لان الجملة ليست بنكرة اذ هي كالعرفنة من الاقسام الاسم بل هي ماوله بالنكرة لجمل العراك ونحوه مصدرا للجملة الحلية المحذوفة اطلة لطريق ويبدأ راجع مغير نحوه الى قرينة وحده كانه الخارج قدس سره بنسب باب التأويل واعمالها جلية اذ كان المراد ما فاده بقوله والاطهر اذ قال اي كل واحد من ذلك الاسمين لكن لا يصح ان يجعل قول المس عليه لان ارساها العراك وحده على تسمج واحد وان كل واحد منهما سواء في احتمال القولين المذكورين في الشرح وقد قل احدما

عن سيويه وعليه أكثر
 القاضى او الاول تقديرى (او) من ان يكون الاعراب فيها
 (علما) نحو ضربت انت او الاول على والثانى اما لفظى او تقديرى او الثانى على
 والاول اما لفظى او تقديرى فامتلتها واضحة على الفطن (حقيقة او حكما) تفصيل
 للاعراب اى سواء كان ذلك الاعراب حقيقا او حكما (فلا يرد) مثال الحلى فى الاول
 (نحو جاني هؤلاء الرجال) فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما لانهما
 ولا تقديرى بل الاعراب فيه على ولقد لم يحز الحمل على لفظه بل على محله ومحل الرفع
 ولذا وجب رفع الرجال (و) مثال الاعراب الحكمى فى الاول ايضا (بازيد العاقل) فان
 ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه فى حكمه ولذا جاز الوجهان فى صفة المفردة
 على مابق وان لم يكن فى حكم الرفع لم يحز رفع صفة حملا على اللفظ (و) نحو
 (لارجل) فان فتح رجل فى حكم الاعراب اعني به النصب ولذا اجزى حمل (ظريفا)
 على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء ايضا حملا على التثنية والرفع حملا على المحل البعيد
 كسبقت (ثم) اى بعدما علمت الجنس والفصل وغيرها من القيود المذكورة فى التعريف
 اعلم (ان لفظه كل ههنا) اى فى تعريف التوابع (ليست فى موقعها) وموقعها ما يكون
 المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسيم تام حساس متحرك
 بالارادة (لان التعريف) اى تعريف اى جنس وى نوع (انما يكون) تعريفا (للجنس)
 كالحويان والتوابع (وبالجنس) الطرفان متلفعان بالتعريف مثل جسيم تام الخ وان
 باعراب الخ ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لى مفرد (لا) يكون التعريف (للافراد)
 مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هى هى لا تحتاج الى التعريف (و) لا يكون
 التعريف ايضا (بالافراد) لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد
 لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها (فالحدود) ههنا (بالحقيقة) اتابع
 الذى هو احد التوابع لان الجنس لا يكون الا فى المفرد وفى الظاهر التوابع (واحد)
 مدخول هو كل وهو ان اعراب ساقه من جهة واحدة) فلما دخل عليه كل كان التعريف
 للجنس بالافراد لان كلمة كل قيد فى مدخولها عموم الافراد وشهولها اذا كان نكرة
 (لكنه) استدراك من قوله ليست فى محله وجوابه وتنبه على قاعدة دخول كل وهى
 صدق المحدود على كل افراد بنى الا انه (لما دخل عليه) اى على التعريف المذكور
 (كل افاد) الضمير المستكن راجع الى الدخول المستفاد من ادخل اى افاد دخول كل
 (صدق المحدود) صرح بالان لفظه كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع
 (على كل افراد) اخذ نحو الحيوان كل جسيم تام حساس متحرك بالارادة يعنى يصدق
 على كل فرد مما يصدق عليه الحد (فيكون) التعريف (مانا) من دخول غيره فيه لانه
 لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شئ ليس له ان

عن سيويه وعليه أكثر
 القاضى او الاول تقديرى (او) من ان يكون الاعراب فيها
 (علما) نحو ضربت انت او الاول على والثانى اما لفظى او تقديرى او الثانى على
 والاول اما لفظى او تقديرى فامتلتها واضحة على الفطن (حقيقة او حكما) تفصيل
 للاعراب اى سواء كان ذلك الاعراب حقيقا او حكما (فلا يرد) مثال الحلى فى الاول
 (نحو جاني هؤلاء الرجال) فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما لانهما
 ولا تقديرى بل الاعراب فيه على ولقد لم يحز الحمل على لفظه بل على محله ومحل الرفع
 ولذا وجب رفع الرجال (و) مثال الاعراب الحكمى فى الاول ايضا (بازيد العاقل) فان
 ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه فى حكمه ولذا جاز الوجهان فى صفة المفردة
 على مابق وان لم يكن فى حكم الرفع لم يحز رفع صفة حملا على اللفظ (و) نحو
 (لارجل) فان فتح رجل فى حكم الاعراب اعني به النصب ولذا اجزى حمل (ظريفا)
 على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء ايضا حملا على التثنية والرفع حملا على المحل البعيد
 كسبقت (ثم) اى بعدما علمت الجنس والفصل وغيرها من القيود المذكورة فى التعريف
 اعلم (ان لفظه كل ههنا) اى فى تعريف التوابع (ليست فى موقعها) وموقعها ما يكون
 المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسيم تام حساس متحرك
 بالارادة (لان التعريف) اى تعريف اى جنس وى نوع (انما يكون) تعريفا (للجنس)
 كالحويان والتوابع (وبالجنس) الطرفان متلفعان بالتعريف مثل جسيم تام الخ وان
 باعراب الخ ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لى مفرد (لا) يكون التعريف (للافراد)
 مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هى هى لا تحتاج الى التعريف (و) لا يكون
 التعريف ايضا (بالافراد) لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد
 لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها (فالحدود) ههنا (بالحقيقة) اتابع
 الذى هو احد التوابع لان الجنس لا يكون الا فى المفرد وفى الظاهر التوابع (واحد)
 مدخول هو كل وهو ان اعراب ساقه من جهة واحدة) فلما دخل عليه كل كان التعريف
 للجنس بالافراد لان كلمة كل قيد فى مدخولها عموم الافراد وشهولها اذا كان نكرة
 (لكنه) استدراك من قوله ليست فى محله وجوابه وتنبه على قاعدة دخول كل وهى
 صدق المحدود على كل افراد بنى الا انه (لما دخل عليه) اى على التعريف المذكور
 (كل افاد) الضمير المستكن راجع الى الدخول المستفاد من ادخل اى افاد دخول كل
 (صدق المحدود) صرح بالان لفظه كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع
 (على كل افراد) اخذ نحو الحيوان كل جسيم تام حساس متحرك بالارادة يعنى يصدق
 على كل فرد مما يصدق عليه الحد (فيكون) التعريف (مانا) من دخول غيره فيه لانه
 لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شئ ليس له ان

يدل على غيره (والظاهر انحصار المحدود فيها) اى فى افراد الحد (لعدم ذكر غيرها)
 اى غير افراد الحد (فيكون) الحد (جامعا) لافراده لانحصار المحدود فى افراد الحد
 (فيحصل) لنا (حد جامع) لافراده بسبب انحصار المحدود فيها (ومانع) من دخول
 غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره (يكون جمعه
 ومنه كالخصوص عليه) اى كون الحد جامعا لافراده ومانعا من دخول غيرها صار
 بدخول كل على الحد منصوبا ومصرحا وانما لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمنع
 منصوبا ومصرحا بل مضمنا ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع فى تعريف
 انواعها كما هو دأبه فقال (التمت) والصفة كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه اشد
 متابعة لامتوت لكونه عنه لان العالم فى قولك جادى زيد العالم هو زيد لا غير واكثر
 استملا واوفر فائدة لكونه مذكورا سابقا صريحا فى قوله ولا يضاف صفة دون غيرها
 (تابع) لانه من التوابع (جنس شامل للتوابع كلها) يعنى شامل لما هوالة صدومته وغيره
 لكونه جنسا (وقوله) مبتدأ خبره قوله الا فى احتراز (يدل على معنى فى متبوعه)
 صفة للتابع (اى يدل) ذلك التابع حقيقيا كان اوسيبيا (بهتة تركيبة مع متبوعه) والهيئة
 مضافة الى التركيب ومع متعلقه به والضمير المحرور يرجع الى التابع اى دلالة التابع
 على معنى فى متبوعه لانكون الا بوصف كونه مركبا مع متبوعه (على حصول) متعلق
 بقوله يدل (معنى فى متبوعه) (مطلقا) (اى دلالة مطلقة) يريد ان انتصاب مطلق على
 المصدرية اى على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تأنيث مطلق
 لكونه موصوفا مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الحقة مطلوبة فلا بد قول
 من قال جعل مطلقا صفة الدلالة لتساعد العبارة لانه حينئذ يجب تأنيث مطلق الا ان
 قال لم يمتد بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا بدله فى الدلالة على معناه من التاء لان فى قوله
 هذا وجها (غير مقيدة) تفسير للاطلاق (بخصوصية) بفتح الحاء ان كان الباء مصدرية
 للتا يجمع المصدر ان وضمه ان كانت نسبية ومضافة الى (مادة من المواد) بيانية
 يعنى دلالة التمت على معنى حاصل فى متبوعه مطلقة بحيث تم جميع الامثلة غير مخصوصة
 ببعض الامثلة كفى البدل وغيره (احتراز عن سائر) اى باقى (التوابع) لما مر ان السائر
 يعنى الباقي (فلا يرد عليه) اى على تعريف التمت (البدل فى مثل قولك اعجبني زيد
 علمه) فان علمه يدل اشتغال من زيد لان نسبة الاعجاب الى زيد كاستلزام نسبة الى علمه
 لما سيجي (والمطوف فى مثل قولك اعجبني زيد وعلمه) فان علمه فى التالين وان دل على
 معنى فى متبوعه لكن دلالة عليه ليست مطلقة بل دلالة عليه ليست بالخصوص مادة
 حتى لو جردت عنها لم يدل كل منهما على مثل اعجبني زيد داره وداره (ولا التاكيد)
 لفظيا كان او معنويا (فى مثل قولك جادى المقوم كلهم) اى جادى زيد زيد ولما كان فى دلالة
 التاكيد على معنى فى متبوعه ايهام بينه بقوله (دلالة كلهم على) حصول (معنى الشمول

وقال ايضا صرحت بهم
 جاء ههنا ومنه قولهم
 دخلوا الاول فالاول اى
 متتابعين واللام زائدة كالى
 الجماء الغير وقد يتبع ما قبله
 على البدل نحو دخل القوم
 الاول فالاول وانما
 بالاضافة نحو جادى
 فى القوم ثلاثتهم واربعهم
 الى المتسرة وهذه الاسماء
 التالينية اذا انضمت الى ضمير
 ما تقدم منصوبة عندها
 الجواز على الحال او قوما
 مولى الذكرة اى مجتمعين
 فى الجسمى ويشوبهم بغيرها
 ما قبلها الى الارباب على انها
 توكيدها وما عداه غير بعيد
 ظهور بطلانه بما مرته قال
 المس قد ذكره الجلة لها
 بأول به نحوه وما عارض
 به على مذهب الفلاس غير
 واراد ان اطاع الطريق
 وانما غرض ان كان الفعل
 المحذوف محسوبا الى
 التاويل وليس فليس
 واعلم ان الاحسن فى قولهم
 جادى ضمهم بضمهم ما
 اختاره بعض المحققين
 ان المصدر به يعنى اسم
 الفاعل اى قاضم
 بضمهم اى مع
 مقضوهم اى كاسرهم
 مكسورهم لان مع
 الازدحام والاجتماع كاسرا
 مكسورا والاصل فيه ان
 يكون ضمهم مبتدأ
 وضمهم خبره مثل
 قولهم كنه نوامى فى وهو
 هنا اظن لانهم استعملوه
 على الاصل فقالوا كنه نوامى
 الى ثم يحكى من المجتنبين

في القوم) يعني لما قيل جاني القوم توهم ان الجنى صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم
فالنسبة حقيقة او مجازية اندفع ذلك التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقة واذ قيل
جاني زيد توهم ايضا ان النسبة اليه حقيقة او مجازية فلما اكد زيد الثاني اندفع وعلم
ان ما هو المراد منها الحقيقة (فان دلالة التوابع في هذه الامثلة) من البذل والمطف
والثأ كيد (على حصول معنى) من العلم في الاولين والشمول في الاخير (في المتبوع)
متعلق بالحصول (انما هي) اى ليس دلالة تلك التوابع الا (بخصوص موادها) اى
دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لا كلها (فلوجردت) تلك الامثلة (عن هذه المواد)
بان يكون التوابع فيها غير ذلك المذكور فيها (كما يقال اعجبني زيد غلامه) مكان اعجبني
زيد علمه (او اعجبني زيد وغلامه) مكان اعجبني زيد وعلمه (او جاني زيد نفسه)
بدل جاني القوم كلهم (الا نجد) بالخطاب (لها) اى لهذه الامثلة (دلالة على معنى
في متبوعاتها) بصيغة الجمع المؤنث اى في متبوع كل واحد منها اما في الاولين فظاهر لان
الغلام يدل على الذات الميضية ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى
في متبوعه واما في الثالث فلان لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على ما يدل
عليه زيد في هذا المثال لان معنى النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان
المدلول عليه ذات زيد ايضا فصار كأنه قال جاني زيد زيد بخلاف نحو جاني القوم كلهم
فانه يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول كما عرفت (بخلاف الصفة فان الهيئة
التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها) اى في متبوع الصفة
(في اى مادة كانت) الصفة سواء كان عاملها لفظيا او معنويا علم ان العامل في الصفة هو العامل
في الموصوف عند سبويه وقال الاخفش العامل فيها معنوى سواء كان العامل في الموصوف
لفظيا او معنويا كما في المبتدأ والخبر وهو كونها نائمة وقيل ان العامل الثاني بقدر من جنس
العامل الاول بمعنى بقدر في قولك جاني زيد العالم جاني العالم والاو لاول لان المنسوب
الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تايده لايه وجده فان الجنى في قولك جاني
زيد الظريف ليس في قصدك منسوب الى زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيدا بقيد
الظرافة وكذا الحال في جاني زيد العالم كسابق ولما توهم ان لا فائدة في ايراد الوصف
لان الوصف انما يكون بالخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة دفعه بقوله (وفائدة)
(اى فائدة التث غالبا) اى في غالب الاحوال (تخصيص) (في التكررة) وهو في عرف
النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في التكررات (كرجل عالم) فان رجلا كان
محتتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل احتماله (او توضيح) (في المعرفة)
وهو في عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (كزيد الظريف) فان
زيدا وان كان معينا الا انه محتمل غيره باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع
الاحتمال الحاصل فيه (وقد تكون) اى فائدة التث (لجرد التث) اذا كان الوصف

امنى قضهم بقضهم
وقوله اى في معنى الجملة
والشكلام لاهم متبوعا
المرد لان معنى هو الى
صار مشافها ومعنى قضهم
بقضهم كافة فلما قامت
الجملة مقامه اذ ادناه
امرب ما قبل الاصراب منها
وهو الجزء الاول اصراب
المفرد الذي قامت مقامه
وكذا يقال في بدا بيد اى
ذو يد بيد على حذف
المضاف اى القيد بالتد
وكذا قولهم بت الشاة
بالشاة بدهم اى شاة
بدهم اى كل شاة بدهم
كقولهم وجل خير من
سراف اى كل رجل كقولهم
تعالى هلئت نفس مالهت
اى كل نفس وكذا قولهم
بعد الشاة شاة ودرما
والواو بمعنى مع كالى كل
رجل وضعيته اى شاة
وورهم مقر وان اى كل
شاة نصب ههنا الجزان
لتبوعهما الاصراب (قوله)
هذه اجل النعية وتنت
حالا ليل الظاهر احوالا
وليس به لا فائدة لالحال ما
فيه الا احوال (قوله)
ولم يكن الحال مشتركة
قيل الحال المشتركة صاحبها
بمجموع المرة والتكررة
وبمجموع المرة والتكررة
ليست بمعرفة ولا تكررة
نحو جاني رجل وزيد
راكين بقوله تكرة
يخرج صاحب المشتركة
ولا حاجة الى زيادة قيد لم
يكن الحال المشتركة بينهما
وبين معرفة ومن هذا

معلوما قبل ذكره والتاء بالمد بيان صفة الكمال (من غير قصد) بيان لقوله لمجرد
 (تخصيص) كافي الاول (أو) قصد (توضيح) كافي الثاني بان لا يكون الموصوف نكرة
 ولا معرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف لمجرد التاء كما سبق
 (نحو) بسم الله الرحمن الرحيم بالجر فيها على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ
 الله لا يطلق على غيره تعالى لاحقيقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى
 الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعني الواحد او مرفوعين بتقدير المبتدأ فلا
 يكونان مما نحن فيه وكلا الوصاف الجارية على القديم تعالى (أو) او قد يكون (اجرد)
 (الذم) من غير قصد تخصيص او توضيح ولا يلحق ايضا المدح والتاء بل لا يستحق
 الا الله والقدح (نحو) اعوذ من ناذيه يمؤذ وبابه قال النجاء اليه (الله) اي التبعي
 واعتمد اليه تعالى واعصم (من الشيطان) شيطان على وزن فعال من الشطن وهو
 البعد وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثاني
 غير منصرف وبديل على الانصراف في الاول وعلى عدمه في الثاني ما روى انه جاء رجل
 اسمه حيان الى ملك فقبل للملك ابنه رف حيان ام لا فقال الملك ان اكرمت فلا ينصرف
 والا فينصرف ووجوهه بانه ان اكرمه فكأنه احياء فيكون من الحي فلا ينصرف
 لزيادة الالف والثون والعلمية وان لم يكرمه فكأنه اهلكه فيكون من الحين فينصرف
 (الرجيم) فعيل بمعنى مفعول للمبالغة في الرجم وهو ههنا اللعن والطراد وصف به
 مبالغة في كونه ملعونا ومطرودا (أو) قد يكون التثنية (المجرد) (التأكيدي) اي تأكيدي
 معنى الموصوف فيها اشتمل الموصوف على الصفة تضاماً والتزاماً (مثل نغمة واحدة)
 (اذا الوحدة) المؤكدة (فهم من التاء) والبناء (في نغمة) لان التاء للوحدة كناه نغمة
 والبناء ايضا بناء الوحدة كضربة بالفتح (فاكتت) الوحدة المفهومة من التاء والبناء
 (بالوحدة) وانما اورد مثالاً كيد دون الواضع لزيادة الايضاح لان الوصف للتأكيدي
 نادر وتلك كثيرة بحسب لا يحتاج الى التمثيل وقد يكون الوصف للتعميم نحو كان ذلك في يوم
 من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل المريض العميق الا ان المص
 لم يتعرض لهما لدخولهما تحت قوله او لمجرد التأكيدي (ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات)
 خبر كان اي لما كان اكثر امة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره (نعم كثير) جواب لما (من
 التحوين) بيان لكثير (ان الاشتقاق شرط في التثنية) لكون دلالة المشتق على معنى في
 متبوعه ظاهرة لان احرار مثلاً تقتضي بذاة شيئاً متصفا بالحرة فذلك استغنص سببه نحو
 صررت برجل اسد (حتى تأولو غير المشتق) الواقع صفة كالاسد في هذا المثال (المشتق) ثم
 جعلوه وصفاً يعني اولوه بما يلحق بالمقام (ولا يمكن) عطف الجمليتين على جملي لما اي ولما لم
 يكن رده لجواز العطف على مفعول عامل واحد (هنا) اي شرط الاشتقاق في الصفة
 وتأويل غير المشتق بالمشتق (مرضياً) ومقبولاً (لمنصف رده بقوله) (ولا فصل) لان

يظهر وجهه بديع ليقيد
 تعريف صاحب الحال
 بكونه غالباً ومن له ادق
 بصيرة لا يجوز كون الجامع
 بين الامرين غير متزوج
 تحت واحد منها كيف
 وهذا محال بالضرورة
 الا ترى الى صحة اطلاعتك
 لحيوان على المركب منه
 ومن غيره كالانسان وان
 اراد انه اذا كان صاحب
 الحال كذلك لا يكون
 معرفة فقط ولا نكرة
 كذلك لانه نحوهما فاسلم
 لكن لا وجه للتفرد حيث
 لان هذا مراد كل احد بل
 لا يحتمل كلام الشارح
 قدس سره شيئاً سوى
 ذلك وليس مراده قدس
 سره بهذا الكلام لانه لا يد
 في هذا الحكم من قيد
 كذلك للاحتراز به من
 ذي الحال المشتركة بينهما
 كما مره القائل بل الراد
 بيان ما افاده قوله لان كان
 صاحبها نكرة ولا يكون
 هذا المعنى ثبوت صاحب
 الحال المشتركة وعدم كونه
 معرفة وحدها وجهاً
 مستقلاً لما سبق من قوله
 غالباً كما لا يخفى (قوله)
 لانهما في المعنى مبتدأ وغير
 فيه ان تأمل جمل في الحقيقة
 قائم وجب التخصيص
 بالخير المتقدم الذي ليس
 يظرف وهو لا ينتمى
 صحيح الابتداء هكذا
 قبل وليس يثنى ضرورة
 جواز كون النكرة مبتدأ
 بسبب تقديم الخبر عليه
 واما انسه اد ذلك التقديم

المقصود من التمثيل الدلالة على معنى في متبوعه للتخصيص المتبوع او للتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التوضيح سواء كان الدال مشتقا او غيره (اي لا فرق) لان الفصل في اللغة القطع فلازمه الفرق فيكون تقييدا باللازم ولا هنا لتي الجنس وتعمل في محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلق خبرها اي لا فرق كائن (بين ان يكون) (التمت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (او غيره) اي او يكون التمثيل غير مشتق كثيرا المذكورات (في محبة) متعلق فلا فرق (وقوعه) اي وقوع غير المشتق (نمتا) مفعول الوقوع الذي هو مضاف الى الفاعل اي المشتق وغيره سواء في وقوع كل منهما لمتا (اذا كان وضعه) (اي وضع غير المشتق) يعني في التركيب بشرط ان يكون وضع غير المشتق (لفرض المعنى) وغرض المعنى من قبيل خاتم فضاء والفرض ما يترتب وجوده على شيء ويقصده (اي لفرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع) (عموما) اي دلالة عامة او وضعا عاما (اي في جميع الاستعمالات) فيه اشارة الى ان نصب عموما على الظرفية وان العموم في الاستعمال ويجوز نصبه على المصدرية كما شتر ناله والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا او حالا او لمتا (مثل تيممي) فان النسبة الى تيممي لم تزل على المنسوب مادام منسوبا في جميع الزمان يريد بالمثل الاسم المنسوب (وذى مال) يريد به ايضا ذا وفروهما (وان التيممي) لكونه اسما منسوبا (يدل دائما) اي في جميع الازمان سواء ذكر متبوعه او لم يذكر (على ان الذات ما) اي لذات من الذوات (نسبة الى قبيلة) (تيممي) فوقع صفة لذات وجد فيها هذا المعنى من غير تأويله بالمشتق سواء كانت تلك الذات تكرة نحو رجل تيممي او معرفة نحو زيد التيممي (وذو مال) لكونه بمعنى صاحب وضعا (يدل على ان ذا ما صاحب مال) فوقع صفة لتلك الذات من غير تأويل ايضا (او خصوصا) عطف على عموما (اي) اذا كان وضع غير المشتق لفرض المعنى (في بعض الاستعمالات) يعني لا يدل على معنى في متبوعه في جميع الازمان بل في بعض الازمان بان يكون ما وصف به مذكورا لفظا (بان يدل في بعض المواضع) يعني عند ذكر الموصوف (على حصول معنى لذات ما وحيد) اي حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما (مجزوزان يقع نمتا) لتلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لفرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظا (وفي بعضها) اي بعض المواضع (لا يدل على ذلك) اي المعنى الواقع في المتبوع لعدم ذكر متبوعه لافظا ولا تقدير لان المراد به حيث دلالة على الذات فقط ولو كان المراد الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع لوجب ذكره واذا لم يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات فقط (وحيث لا يصح جملة لمتا) (مثل مررت برجل اي رجل) ولكن بشرط ان يضاف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى التكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيه ابهام وكذا انت

تخصيص بمودة الظرف اولاه ونظر آخرهم في تليل وجوب التقديم كذلك نظر لان الحال لا يحتاج الى تخصيص بتقديم الحال عليه لانه ان كان مفعلا فقد تخصص بتقديم الحكم عليه وان كان مفعولا فلا يحتاج الى التخصيص اصلا ولو فرضنا احتياجه فهو متخصص بالحكم المتقدم ايضا والقول بان الحال حكما آخر فلا يجد التخصيص الحاصل بالقياس الى الحكم كاترى (قوله) وثلاثا بل ليس بالصفة في النصب هذا هو الوجه كالمصرح به في الشرح قيل ينبغي ان لا يبعد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى تكرة ولا بصفة ولا باستغراق نحو رأيت غلاما ورجلا راكبا ورأيت رجلا طائرا راكبا لان الالتباس بالصفة في بدو فيه ما فيه (قوله) نمتا هذا معنى الكلام لان الحال لا يتقدم على السائل المعنوي اذ انما قيل كون مد والاختلاف بين السائل المعنوي والسائل الظرف كون اخرها متفقا والاخر مختلفة فيه مما لا يبعد الباردة اذ لا يربط به المتدرب في الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم على السائل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فلما تقدم

الرجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل فاشارة (اى كامل فى الرجولية) بفتح الراء ان كانت
الياء مصدورية وضمها ان كانت نسيبة (فاى رجل باعتبار دلالة فى مثل هذا التركيب) اى
فى تركيب كان موصوفها فيه تكرة واضيفت الى عينه (على كمال الرجولية) ببنى
باعتبار دلالة على حصول معنى الكمال فى موصوفها (يصح ان يقع نعتا) لما قلنا فاعاى رجل
مبتدأ ويصح ان يقع نعتا خبره والياء فى اعتبار متعلق بقوله يصح والمنى فاعاى رجل
فى مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا باعتبار دلالة على معنى الكمال (وفى مثل اى
رجل عندك لا يدل على هذا المعنى) اى على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم
ذكر نى قبلها صالح للموصوفة بها الالفاظ ولا تقدير لكونه مبتدأ والغرف خبره
(فلا يصح ان يقع نعتا) لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائم بالغير بل المراد دليل
الادلالة على الذات فقط (و) (مثل مررت) (بهذا الرجل) فان الرجل وقع
صفة لهذه الدلالة على معنى حاصل فيه هو الذات المعينة (فان هذا يدل على ذات مبهمة)
لكون وضع اسم الاشارة ليس الادلالة على الذات المبهمة (والرجل) يدل (على
ذات المعينة) لكون اللام فيه لتعريف يكون ما دخلت على عليه معرفة (وخصوصية
الذات المعينة) فى الرجل بلام التعريف (بمثلة معنى حاصل فى الذات المبهمة) فى هذا
فيدل الرجل على معنى حاصل فى ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى
فيكون معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة (فلهذا) اى لكونه دالا على الذات
المبينة الحاصلة فى هذا (صح ان يقع الرجل صفة لهذا) فتكون الصفة للايضاح (وفى
الموضع الاخر) بضم الهمزة وفتح الحاء المعجمة جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم
التفضيل وهما بمعنى الغير (اى لا يدل) الرجل اى مثل جادى الرجل بدون ذكر
هذا قبله او اخل حاض والمسل حلو (على هذا المعنى) دلالة مقصودة اى على المعنى
الحاصل فى المتبوع بل انما يدل على الذات لا غير (لا يصح ان يقع صفة) لعدم الدلالة على
المقصود حيث لا يراد منه دلالة على حصول معنى فى المتبوع (وذهب بعضهم) اى من
القائلين باشتراط الاشتقاق فيه (الى ان الرجل) فى المثال المذكور (بدل عن اسم
الاشارة) بدل الكل لاصفاه لانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل يدل على الذات فكيف
يقع صفة فيكون بدلا منه بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول (و) ذهب (بعضهم) اى
بعض منهم (الى انه) اى الرجل فيه (عطف بيان) لانه تابع غير صفة بوضع متبوعه
وهذا يصح عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكترون ومنهم المصنف على ان اذا
اللام ووصف لاسم اشارة فى التداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو
الذات المعينة الماسبق وهذا حدانث (و) (مثل مررت) (يزيد هذا) فان اسم الاشارة
هنا فى محل الجر على انه صفة لزيد لدلالته على معنى فى متبوعه وهو المشار اليه ولهذا
فسره الشارح بقوله (اى) مررت (يزيد المشار اليه) فكما يصح هذا يصح ايضا ما افاد

المبتدأ على الحال فيكون
بناء الكلام على مذهب
الاختصاص ويذهب
العامل المتبوع كما يخالف
الظرف فى عدم التقدم
عليه اصلا بخلاف العامل
الفعل المشتق ايضا
فان الحال تقدم عليها
مطلقا فتخصص الحالة
بالظرف مما لا بد له من
والحق الحق بالقول
الاعتراف بخلاف الم
الشارح قدس سره فى هذا
المقام من نهي الصواب لان
كلام المنس صريح فى ان
الظرف من العامل
المتبوع وان ذكر الظرف
هنا من قبيل الاستثناء فلا
ينقض به الحكم على العامل
المتبوع كذلك على مذهب
البعض فانه قال فى المرح
ولا يتقدم على العامل
المتبوع لان العامل
المتبوع ليس بقوة
اللفظي فاذا تأخر ضعف
لانه وضع غير موضعه
بخلاف الظرف لان
الظرف اتسع فيها
لكثرة ما لا يغنى عنها
حالا يتغير لغيرها هذا
كلامه وهى ذهاب الشارح
قدس سره الى هذا الوجه
ما سبق من تحقيقه قبيل
هذا فى قوله واطله الفعل
اوجهه او سناه كما عرفت
به حيث قال وقد مررت فيما
قبل العامل المتبوع وان
مثل الظرف خارج منه
داخل فى الفعل اوجهه
وان خبره بانه غير مشغى
فكداما يبنى عليه قال
الرضى فى قوله السابق ببنى

شبه الفعل ما يمل عمل
الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة والمصدر
وبعض يسمى الفعل ما يتبسط
منه من الفعل ولا يكون
من صيغة الظرف والجار
والجور وروى حروف التثنية
واسم الإشارة وحرف
التداء وحرف التشبيه
والمنسوب واسم الفعل
وعليه سائر المحققين وأهل
الوجه الخلاف في ذلك
أي الظرف وشبهه هو أن
يسير به لا بجزءه أصلاً نظراً
إلى ضعف الظرف وإجازه
اللاخض بقصر تقدم
المتأهل الحال نحو زيد
فأما في الدار بناء على
مذهبهم مع قوة الظرف
حتى جاز أن يمل عنده بلا
إعتماد في الظاهر في نحو
في الدار زيد فاسم تأخر
المبتدأ لأنه واقف سيوي
في المنع فلا يجوز فأما
زيد في الدار ولا
فأما في الدار زيداً فاختار
وذلك لتقديم الحال على
عامله الذي فيها ضمت
سائداً لا تخفى أيضاً لأنه
ليس من تركيب الفعل
وعليه وبذلك التتصيل
ظهر فسأد القول القائل
فأوجه إلى تمام قوله لا يجر
ذلك على أن يكون
الظرف عاملاً لفظياً
عند الاخض وأن يكون
مراد المص بيان عدم
الجواز في التأمل المنوي
مطلقاً وجوابه في
التأمل اللفظي في عهد
الصورة فاعتز ببناء على
زعمه الباطل بأن هذا
الجواز لا يمتنع بالظرف

معناه وهو مررت بزيد هذا إلا أن اسم الإشارة لا يقع صفة إلا للفعل والمضاف إلى
العلم أو إلى الضمير أو إلى مثله لما سيجيء أن الموصوف أحص من الصفة أو مساو وفي
الثلاثة الأول يكون أحص وفي الأخير مساوياً وأما في غيرها فلا يوجد هذا المعنى
فلا يكون اسم الإشارة صفة (فهذا) أي لفظ هذا (في هذا الموضع) أي في موضع
بلى فيه الإشارة الذات المعينة كالعلم وغيره مما يمكن أن يكون موصوفاً به (يدل على معنى
حاصل في ذات زيد) وذلك المعنى هو المعنى المشار إليه (فوقع) اسم الإشارة (صفته)
أي لزيد لا يصح المعنى الحاصل فيها فتكون الصفة للإيضاح (وفي المواضع الأخر التي
لا يدل) اسم الإشارة (على هذا المعنى) أي على معنى حاصل في الذات بل المراد
منه الدلالة على الذات المشار إليها فقط مثل مررت بهذا الرجل أو بأهذا الرجل
(لا يصح) فيها (أن يقع صفة) لعدم كون المتعصود الدلالة على معنى غيره إذ لو كان
مقصود الوجهان بلى ما يوصف به فلما لم يبل علمه لا يراى منه معنى الوصفية ولما فرغ
من بيان ما هو الأصل في التمس وهو الأفراد لكون المطابقة فيه أتم شرع في بيان ما هو
في حكم الأفراد فقال (وتوصف التكررة) أو ما في حكمها من ذي لأم يقصد به فرد مبهم
كأني قوله ولقد أمر على التمس يسبني (لا المعرفة) لأن الجملة من حيث هي جملة تسمية
لا تقع صفة للمعرفة أو جوب المطابقة في التمرير والتكرير فلا توصف المعرفة بالجملة
أصلاً (بالجملة) لا مطابقة بالجملة (الخبرية) (التي هي في حكم التكررة) فيوجد التعاطي
بينهما (لأن الدلالة على) حصول (معنى في متبوعه) أي الصفة (كما توجد) أي الدلالة
على حصول معنى في المتبوع (في المفرد) الذي يكون صفة (كذلك) تأكيداً لقوله (كما توجد)
الدلالة أيضاً (في الجملة الخبرية) فيصح أن تقع صفة كما يصح وقوع المفرد (وأما قيد
الجملة) الواقعة صفة (بالخبرية) احترازاً عن انشائية لأن قاعدة الصفة كاسم تخصيص
موصوفها كإني التكررات أو توضيحها كإني المعارف فوجب أن يكون الوصف موجوداً
في الحال والسابق أيضاً حتى يخصص أو يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة في الحال
ولاً في السابق بل المراد منها الطلب فكيف تخصص أو توضح فلا يصح أن تقع صفة
لانتفاء القاعدة (لأن الانشائية لا تقع صفة) لما قلنا (الابتأويل بعيد) قيده بالبعد لأن
الجملة الخبرية الواقعة صفة أيضاً مأولة إذا جمل التي لها على من الأعراب في تأويل مفرد
مسيوكة منها إلا أن ذلك التأويل فيها قريب (كما إذا قلت) في توصيف الجملة الانشائية بحسب
الظاهر (جاءني رجل أخضره) إذا ههنا ليست للشرط ولا للظرف بل زائدة لتحسين
الكلام (أي مقول) يعني جاني رجل مقول (في حق أخضره) فلما توهم منه أن المأمور
بالغضب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله (أي مستحق لأن يؤمر بغضه) فلا تكون
الجملة الانشائية بحد التأويل صفة بل تكون مقول قول هو صفة وهو قول مقول أو
مستحق فيكون من قيل وصف الأفراد لا وصف الجملة (ولازم) (فيها) أي في الجملة

الحبرة الواقعة صفة (الضمير) ولم يقل ويلزم عائد كما قال في الجملة الواقعة خبرا غلبا . من
عائد لان المتبادر لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بدون مذكورا او عذوفا كفي في الربط
الضمير وغيره . واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا وجب
ان يكون الرباط ماهو الاصل في الربط وهو الضمير ولا يجوز ما يقوم مقامه لضعفه
(اراجع الى تلك التكررة) الى اى غيرها لفظا او تقديرًا مثل واقفوا يوما لا تجزى نفس
الاية اى فيه (للربط) اى ليربط ذلك الضمير برجوعه الى الموصوف الجملة الواقعة صفة
به كيلا يظن مخاطباتها اجنبية غير قابلة لكونها صفة (نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا
لم يكن فيها) اى في الجملة التي وقعت صفة (الضمير الرباط) اراجع الى تلك التكررة بل
تكون خالية عنه (تكون) تلك الجملة (اجنبية بالنسبة الى الموصوف) لان الجملة من حيث
انها جملة مستقلة في الاقادة لا تقتضي الارتباط بغيرها لاشتمالها على الاسناد التام المقتضى
المستداليه والمسند فلا بد من رابط يخرجهما عن الاستقلال ويوحدهما الى شئ قبلها
كيلا لا يكون اجنبية وهو الضمير وحده لما قلنا ولذا صرح به المصنف (فلا يصح ان تقع
صفة له) اى تلك التكررة لعدم دلالتها على معنى فى شئ قبلها بسبب كون الرباط مفقودا
(مثل جاءني رجل زيد عالم) (ويوصف) مبنى للمفعول (بحال الموصوف) الجار
والجورون نائبه سواء كان مفردا او جملة الا انما اذا كان مفردا يقع صفة للمعرفة والتكررة
واما اذا كان جملة فلا يقع صفة التكررة لما سبق ولذا عدل به آخر البحث عن بيان كونه
جملة (اى بحال قائمه به) اى بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملاهسة (نحو
صررت برجل حسن) يجوز جملة لوصف المفرد ولو وصف الجملة باعتبار ان يكون حسن
اسما او فعلا (اذا الحسن) بضم الحاء (حال الرجل وصفته) وقائم به لان الحسن عرض
لا يقوم بنفسه (و) يوصف (بحال متعلقه) بكسر اللام (اى) بحال (متعلق
الموصوف) ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان التمسك على ماسبق تابع
يدل على معنى فى شئ موعه مطلقا وليس حال المتعلق معنى فى التبع فكيف يدل عليه اول
قول المصنف بحال المتعلق بقوله (يبنى بصفة اعتبارية تحصل له) اى للموصوف (بسبب
متعلقه) لان وصف المتعلق لما حصل بتأديب الموصوف وتعليمه اياه واصلاحه جاز ان
يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه (نحو صررت برجل حسن غلامه) يجوز ههنا
الوجهان الوصف بالمفرد والجملة (اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه) اى معنى حاصل
فى الرجل (وان كان) الوصف وصف (اعتباريا) اى مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام
(فالاول) (اى التمسك بحال الموصوف) اى بحال قائمه به (يديه) لاتحادهما فى الصدق
حيث يصدق احدهما على ما صدق عليه الاخر فكأنهما شئ واحد فلزم المطابقة
فى هذه الامور لئلا يلزم كون التمسك متلا مفرقة وتكررة فى حالة واحدة (اى) جميع الوصف
(الموصوف فى عشرة امور) لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجود هو لادنى خبره

بل يجرى فى الفعل
والمتعلق ايضا ولم يدور
ان هذا التوجيه ليس
بمتبادر مذكور مقدس سره
بل هو اتم لان فيه المتعاقبة
والمدول هما هو المراد
من غير وجه مع عدم
مساعدة التركيب وهذا مع
اشتماله على ذلك يمتنع
على نسبة التصور الى المدنى
بحيث لا يتصور مثل ذلك
من له ادنى تمييز فان ذلك
الجواز في الظرف ليس
بالاقتضى بخلاف الفعل
والمتعلق وايضا من جوزه
فيه فقد جوزه فى بعض
الصور بخلافهما فان
الجواز فيما اعتبر على
الاطلاق لتكليف يؤتى
بالظرف لمقابلة العامل
المدنى بهذا المعنى (قوله)
هذا اذ لم يكن الظرف
داخل فى العامل المدنى
فيل فيه نظر لان الظرف
لا يتقدم على العامل
المدنى الذى لم يكن ظرفا
او خبره من الجار والجورون
فاذا لم يدخل فى العامل
المدنى لم يصح ان الظرف
الواقع حالا لا يتقدم على
العامل المدنى الا اذا كان
ظرفا وكانا فاعل لم يتقدم
لذلك من اطلاقه على العامل
المدنى على الظرف فى
بيان تلك الضابطة (قوله)
ولا ملزى الحال الجبرود
للتبادر من عبارة المتن ولا
على السائل الجبرود
فلا نسب الا وضع ان يقال
ولا يتقدم على الجبرود

قوله (يوجد منها في كل تركيب) من التركيب العربية (اربعة) لان الشيء الواحد لا يكون واحد وثنية وجما ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها استداد اولان هذا الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والثنية والجمع والتعريف والتذكير والتأنيث فخذ من كل نوع فرد فاجتمع في كل تركيب اربعة (في الاعراب) سواء كان في كليهما لفظيا او تقديريا او في احدهما لفظيا وفي الآخر تقديريا او بالحركة او بالحرف (رقا ونصبا وجرا) النصب على الظرفية باعتبار المضاف اى في حالة الرفع والنصب والجر (والتعريف والتذكير والافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى ان كان احدهما مذكرا يجب ان لا يكون الاخر مذكرا ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الاخر ايضا مؤنثا وكذا الحال في البواقي (الا اذا كان) استثناء من قول الشارح يوجد منها في كل تركيب اربعة اى الوصف (صفة يستوى فيها) اى فى الصفة (المذكر والمؤنث) لان الصفة اذا كانت كذلك لم يوجد فيها اربعة منها بل اربعة من حيث هو ثلاثة منها لا تنفاما للتذكير والتأنيث في تلك الصفة لساواة بينهما (كقول بمعنى فاعل) بشرط ان يكون الموصوف مذكورا (نحو رجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صيرة) بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن والفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه للتأنيث واللباس بين المذكر والمؤنث فانه حينئذ يكون من عداد الاسماء (او قيل) ايضا (بمعنى مفعول) بشرط ان يذكر الموصوف قريبة (كرجل جريح وامرأة جريح) واما اذا لم يذكر فانه لا يستويان بل يفترقان بالثا خوف اللبس نحو مروت يقتل فلان وقتلته وجعل الاستواء في فعل اذا ذكر الموصوف في المفعول وفي قول اذا ذكر ايضا في الفاعل طلبا للمدل يبنى لتلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للآخر ولم يمكن لان في قول تقلا لا شتاله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجرياته في الافعال كلها والحجة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء جفة فاعلى لما هو كثير الاستعمال (وكان) الوصف (صفة مؤنثة تجرى على المذكر) اى تجمل صفة للمذكر وتطلق عليه (كلامة) ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهلباجة وهو الذى جمع كل شر (والثاني) (اى التمت بحال متعلق الموصوف) (بنسبه) اى يتبع الوصف الموصوف (في الحصة الاولى) بضم الهزة وفتح الواو جمع اولى مؤنث اول (وهى) الحصة الاولى (الرفع والنصب والجر والتعريف والتذكير) يعنى اذا كان الموصوف معرقا تكون الصفة ايضا كذلك كقوله تعالى وبنا اخرجا من هذه القرية الظالم اهليها ومكرنا نكون الصفة ايضا كذلك نحو جاءنى امرأة حاملا وشاحها وكذلك البواقي (ووجدتها) اى من تلك الحصة (في كل تركيب انسان) لانه لا يكون الشيء الواحد مرفوعا منصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة لكونها

في الاعم ولا على العامل المتعدي بخلاف الطرف مكافيل وانت خير بان سابق كان الحكم تقدم الحال على حاله وتأخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها وان الانسب ذلك اى تقدم حاله مع العامل فيه وامر التناذر ممنوع ولو سلم لها اليبالي به القصور استعمل هذا الاعتبار ولم يفت المص قدس سره الى صورة كون صاحب الحال مرفوعا او منصوبا لجواز التقديم عليهما مطلقا وببيان صورة الامتناع يثبت جواز ما ليس كذلك نعم الكوفون منه اقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا ومجرورا الا في صورة واحدة وهو اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخر عن العامل فيعوزون جاءه اكيا زيد ولا يجوز ذر اكيا جاء زيد وبضمهم يجوز ايضا تقدم الحال على ذى الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فلا نحو ضربت وقد جرد زيد واما اذا كان ذو الحال ضميرا لجوزوا تقدم الحال عليه مرفوعا او منصوبا ومجرورا قالوا وذلك لان ذى الحال اذا كان مظهره تعلقه على الحال عليه ادى الى الاختصار قبل الذكر لان ذى الحال ضمير ايمو على ذى الحال المتأخر واما اذا كان ضمير لافغير ان

اضدادا والان هذه الحصة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع
الوصف الثاني موصوفة في هذه الحصة لانه لما كان الوصف في هذا النوع وصفا سببيا
اكتفى في المطابقة بهذا القدر حظا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل (و) لا يتبع الوصف
الموصوف (في البواقي) (من تلك الامور العشرة) التي كان الوصف قد طابق
الموصوف فيها في القسم الاول (وهي اى البواقي ايضا) اى لا مورا التي طابق الوصف
الموصوف فيها يعنى كما كانت (حصة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى
ان الموصوف في هذا القسم اذا كان مذكر الا يجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا
نحو مررت برجل ضاربة امرأته واذا كان مؤنثا لا يجب ايضا تأنيثه مثل مررت بهند
ضارب ابوها وكذا الحال في البواقي فيكون الوصف في هذا القسم في الحصة الباقية
(كالفعل) في انه بدور تأنيث وتذكيره ونظايرها على الاستناد الى الفاعل ولا يكون
بالموصوفة فيها لكونه مستندا الى الظاهر (لشبهه به) اى لشبه الوصف بالفعل لكونه
مستندا الى الظاهر بمثلة الفعل (يعنى ينظر الى فاعله) اى فاعل الوصف (فان كان)
فاعله (مفردا) مذكرا او مؤنثا (او متنى) كذلك (او مجموعا) كذلك (افرد) الوصف
سواء كان موصوفة مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوها ومتنى نحو مررت برجلين
كريم ابوها او مجموعا نحو مررت برجال كريم آباؤهم لئلا يلزم تعدد الفاعل لانه
لو تبنى اوجع حين كون فاعله متنى او مجموعا لزم تعدده وهو ظاهر (كافرد الفعل)
عند كون فاعله الظاهر متنى او مجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون (وان كان) الفاعل
(مذكرا او مؤنثا حقيقيا) (بالفصل) واقع بينهما (طابقه) اى طابق الوصف فاعله في
التذكير والتأنيث وان كان الموصوف بخلافه ليلزم من الاول الامر ان فاعله مذكر او مؤنث
(وجوبا) تميز من النسبة (كما يطابق الفعل فاعله) الظاهر وجوبا للغة المذكورة (في)
التذكير والتأنيث) مثل قام زيد وقامت هند (وان كان فاعله) اى فاعل الوصف الثاني
(مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا) الا ان كان (مفصولا) عنه حيث وقع فصل بينهما (بذكر
او يؤنث) ذلك الوصف يعنى بخبر بينهما يذكر لكونه غير حقيقى او مفصولا ووجوب
التأنيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل لما مر ويؤنث لكون فاعله
مؤنثا وان كان غير حقيقى او مفصولا (جوازا) ولما فرغ من بيان تشبيه النوع الثانى
بالفعل في الحصة الباقية اردنا مثله على ترتيب الالف فقال (تقول) ايضا حالها وزيادة
فى التفهيم (مررت برجل قاعد غلامه) كان (مثل) مررت برجل (يهد غلامه و) مررت
(برجلين قاعد غلاما) كان (مثل) مررت برجال (يهد غلاما) مررت (برجال
قاعد غلمانهم) كان (مثل) مررت برجال (يهد غلمانهم و) مررت باسراة قائم ابوها
اعاد لفظ مررت تنبيها على ان هذه الامثلة اوردت تأنيث الفاعل فتكون مقابلة للمعطوف
عليه كان (مثل) مررت باسراة (قوم ابوها و) مررت (برجل قلزمة جاريته) مثال

واكتفاء زيد مع عدم
جواز تقديم ذي الحال
ثم قيل وكذا ان تقدم
بجواز تقديم ذي الحال
لا دله على المنع بينه الا انه
لا يسي فعلا بل مبتدأ ولا
يحيى ان اراد سوء التفض
وكذلك الاحتذر بهذا
كلما من سوء الفهم فتدبر
(قوله) لان المقصود من
الحال بيان الهيئة وهو
جاسل به قبل فيه ان
المقصود من التث ايضا
بيان الهيئة ومع ذلك
اشترط المصنف ان يكون
مشتقا او جامدا يكون
وضعه افترض للمنفى فيلبي
ان يكون الحال ايضا كذا
اذا اذ هذر ما يدل على
الهيئة وليس الغرض من
وضعه تلك وليس من
الاطلاق وسلامة الفهم
لان قصد المصنف هو الرد
على العامة فان جهلوه
ثم طروا اشتقاق الحال
وان كان جامدا تمكنوا
رده والنأويل الى المشتق
قالوا لانها في المنع صفة
والصفة مشتقة اولى معنى
المشتق فزالوا نحو هذا
يسر اطيع منه ربطا هذا
يسر اطيع منه ربطا
اي كانتا يسرا وكذا ربطا
وهذه نافية لكم آية
اي وآلة قال المصنف وهو
المنع لاجابة الى هذا
لذلك لان الحال هو
الهيئة كذا ذكر في
حده وكل مقام بهذه
العائدة فقد حصل اليه
الطوبى من الحال فلا

كون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان (مثل) مررت برجل (تقوم جارية و) مررت
(برجل معمور او معمورة دارة) مثال لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي وهذا مثل
مررت برجل يمد يده بالذات التحاتية او الفوقائية ولم يأت له نظير من الفعل اكتفاء
بالسباق والسباق (او) مررت برجل (قامت او) برجل (قائمة في الدار جارية)
مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفصل كان هذا (مثل) مررت برجل يقوم او
تقوم) بالتذكير والتأنيث (في الدار جارية فان قلت) منشأ هذا السؤال التفرق بين
التوعين بان يتبع الوصف الموصوف في الامور المشتركة كلها في الاول ولم يتبع في الثاني
الا في الجملة الاول وفي الجملة الاخر صاده كالفعل مع انه في الاول ايضا يجوز ان
يصير الوصف فيها كالفعل فكان على المصنف ان يقول وينبغي في الجملة فقط سواء
كان وصفا بحال الموصوف او متعلقا فان كان كذلك فان قلت (اذا انطرت) ايها الطالب
المستفيد (حق النظر) منصوب بترفع الحائض اي بحق النظر اي بين الانصاف من
غير ثبوت ولا عناد في اساليب الكلام وسياقه وسياقه (وجدت) النوع (الاول وهو
الوصف بحال الموصوف) اي بحال قائمه به (ايضا) اي كالتويع الثاني وهو الوصف
بحال متعلق الموصوف (في الجملة البوائق الرضع والنصب والجرو التعريف والتكبر
(كالفعل) في ان يدور تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل
(لان فاعله) اي فاعل الوصف الذي هو بحال الموصوف (الضمير المستكن فيه) لكونه
مشتقا او في حكمه يحتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهرا فضرر ما بارز او مستكن
وفي الصفات لا يكون الاستكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص بالفعل كما سيح
(الراجع الى موصوفة) للربط (والنمل اذا اسند الى الضمير) الرجوع الى شيء قبله
يكون مفردا اذا كان مرجعه مفردا (يلحقه) اي الفعل (الالف) اي الف
الضمير (في التثنية) اذا كان مرجعه متنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه (و) يلحقه
(الواو) اي واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا عاقلا (في جمع المذكر العاقل
(و) يلحقه (النون) اذا كان مرجعا جمعا مؤنثا (في جمع المؤنث) السالم لان النون
علامة لجمع المؤنث كان الواو علامة لجمع المذكر العاقل (ويؤنث) الفعل اذا كان
مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا (في الواحدة المؤنثة) ويذكر ايضا في الواحد
المذكر اذا كان مرجعه مذكرا ولما بين في السؤال ان الوصف بحال الموصوف
في الجملة البوائق كالفعل او ردا مثلها على ترتيب الف ايضا كما يقال (ولذلك)
المذكور (قلت) بناء الخطاب (مررت برجل ضارب) في الافراد والتذكير مثل مررت
برجل بضرب (و) مررت (برجلين ضاربين) في التثنية مثل مررت برجلين
بضربان (و) مررت (برجلين ضاربين) في الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجل
بضربون (و) مررت (بامرأتين ضاربتين) في التثنية (و) مررت (بعدة ضاربات)

في الجمع المؤنث (كاقول في الفعل) اذا اسند الى الضمير مررت برجل (يضرب و)
 مررت برجلين (يضربان و) ومررت برجال (يضربون) مررت بامرأة (تضرب و)
 مررت بامراتين (تضربان و) مررت بنسوة (يضربن) هكذا هذا السؤال عبارة
 الرضى (فلم خصصت الثاني بهذا الحكم) الباء دخلت ههنا على المقصود لان المقصود
 عليه هو الثاني والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعنى التبعة للموصوف في الحصة الاول
 وكونه كالفاعل في البواقي مختصا بالنوع الثاني مع انه يجوز ان يجرى هذا الحكم
 في النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة (قلنا) في جوابه (المقصود الاصل في هذا
 المقام) في تبعة الوصف الموصوف وعدم تبيته (بيان نسبة الوصفين) اى الوصف
 بحال الموصوف والوصف بحال المتعلق (الى الموصوف) متعلق بالنسبة (بالتبعة)
 متعلق بها ايضا فى الاول (وعدمها) اى عدم التبعة فى الثانى يضى بيان تعلق الوصف
 وارتباطه بالموصوف بالتبعة له فى الامور المذكورة وعدم تعلق الثانى وارتباطه
 بالتبعة فيها بل فى بعضها (ولما كان الوصف الاول) اى الوصف بحال الموصوف
 (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (فى الامور العشرة) المذكورة سابقا وكان يوجد
 فى كل تركيب منها اربعة لمسبق (وكان) الوصف الاول (لانخرجه مشابهة) الوصف
 الاول (للفعل فى الحصة البواقي عن هذه) متعلق بالانخرجه (التبعة) يبنى تبعة الوصف
 الموصوف فى الامور العشرة (لاعرفت) اى لمكان الاتحاد والاتصال بينهما فى الصدق
 والمعنى كأنهما صارا شيئا واحدا (اكتفى) جواب لما الى المصنف (فيه) اى فى الوصف
 الاول (بالحكم عليه) اى على الوصف الاول (بالتبعة) اختصار او اعلاما بان
 هذا الوصف قائم بموصوفه لاسببه فكأنه مستداليه لالى ضميره (بخلاف الوصف
 الثانى) فانه قائم بسببه لا بموصوفه (فانه) اى المصنف (لما حكم عليه) اى على الوصف
 الثانى (بالتبعة) اى بان يتبع الوصف الموصوف (فى الحصة الاول) الاصراب
 بانواعه الثلاثة والتعريف والتذكير بمناسبة كونه وصفا شيئا وهذا القدر يوجب
 المتابعة فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادن مناسبة بخلاف الحصة الاخرى فانها امور
 قوية تقتضى مناسبة قوية (لم يكتف) المصنف (فيه) اى فى الوصف الثانى (بالحكم
 بعدم التبعة) فيها (فانه) اى الحكم بعدمها فيها (غير مضبوط) لان فى بعضها يتناسب
 الافراد كما اذا كان الفاعل متنى او مجموعا وفى بعضها يجب التذكير والتأنيث كما اذا كان
 الفاعل مفردا مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلافصل وفى بعضها جاز التأنيث والتذكير
 كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل او مؤنثا غير حقيقى بدونه (بل بين) المصنف
 (ضابطة عدم تبعة) اى تبعة الوصف للموصوف (بكونه) اى يكون
 الوصف الثانى (كالفاعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليقين حاله) اى حال ذلك الوصف
 (عند عدم التبعة) اى لعل انه يكون حال الوصف الثانى عند عدم كونه تابعا للتبوعه

(كالفاعل)

يكتف تأويله بالمتبقي فلا
 يصح ان يدل يلزم ههنا من
 اشتراط ما اشتراط فى
 الصفة فانه لا اعتد او ما يدل
 على التبعة وليس الرضى
 من وضه تلك كالا يذهب
 على ذى فطرة سليمة
 (قوله) ولا حاجة الى ان
 يؤلف البسر بالمسرح بل
 يأت البسر بمعنى الصائر
 بسرا وجاء المرط بمعنى
 الصائر وطبا كاجاء بمعنى
 الصائر عليه وطبا وح
 تكون صفة النظفة فوجه
 قوله لا حاجة الى تأويل
 البسر بالمسرح انهم كانوا
 يؤلفون الجماد باسم فاعل
 والمفعول المصنوع اذ لم
 يوجد فى استعمالهم اذا
 مقصودهم تحصيل معنى
 الصفة فى الجماد وذلك
 يتوافق على وجود مشتق
 من لفظة وتفسيره المشتق
 المفروض انما هو لصدير
 الموادبه وانما قوله من البسر
 النخل بقيد على انه جاء
 البسر لكن صفة للنخل
 فهو انما يصح اذا كان هذا
 اشارة الى النخل لالى ما
 عليه وهو غير ظاهر لانه
 وان سعى مسيرا لكن لا
 يسمى بسرا حتى يصح عمله
 حالا من غير تأويل كما
 اختار ما لى بالوجه ان
 هذه اشارة الى ما على النخل
 والوجه ما قد سناه ومن
 الظاهر ان مراد الشاعر
 مانبة الفاعل الى نفسه وهو
 اطلاق بسرا او طبيا بمعنى
 ميسر او مسرطا للتعبير
 بمعنى كأنه يسر او كأنه طبيا

كالفعل كاسبق ولما نشأ في الوصف الثاني من تشبيهه بالفعل ابهام واجمال اراد ان يوضحه وضربه لبقيده زيادة معرفته فقال (ومن ثم) (اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الحصة البوابة كالفعل) (حسن قام رجل قاعد غلما نه) لان الصفة اذا استندت الى الاسم الظاهر بحسن افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولولم تكن كالفعل وكانت تابعة للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلما نه لمطابقة الموصوف وامتص قام رجل قاعد غلما نه لعدم المطابقة (كاحسن) قام رجل (تقدم غلما نه وحسن ايضا) ان يقال قام رجل (قاعدة غلما نه) لكن الاول احسن لكونه اخف وعدم كون التأنيث حقيقا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى لكونه اصلا (لان الفاعل) وهو غلما نه (مؤنث) لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا الاجمع المذكر السالم وسيأتي الا انه (غير حقيقي) لاسر ان تأنيثه لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقا (كما حسن) ان يقال قام رجل (تقدم غلما نه) بانه المتقوطة ينقطتين من فوق للتأنيث لانها قد تكون التذكير كافي للمخاطب المذكر (ضعف) (قام رجل) (قاعدون) بالحق علامة جمع المذكر وهي الواو والون في الرفع (غلما نه) ولولم يكن كالفعل لامتص لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلا عطف (لانه) اي لان مثل هذا التركيب (بمثلة) قام رجل (يقعدون غلما نه) الا ان ضف قاعدون غلما نه اقل من ضعف يقعدون غلما نه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدهما عن كونهما علامتي التثنية والجمع ضعف بخلافهما في معنى الاسم وجموعه فانها حرفان وضما علامتين لهما ولم تكونا اصلا فاعلا اذ لو كانتا كذلك لما اقلنا في حالي النصب والجر بل هما حرفا اعراب سواء كانتا في المشتق وغيره (ولحاق) مصدر من طلق على وزن ذهاب كاللحق ومضاف الى الفاعل (علامتي المتى) اي الالف (والجموع) اي الواو (في الفعل المسند الى ظاهرهما) اي المتى والجموع اشارة من اول الامر ان فاعلهما متى او مجموع كما انت الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل ايذاناً من اول الامر الى ان فاعله مؤنث (ضعيف) اي جائر مع ضعف لاشعاره بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف (ويجوز) (من غير حسن) لكون الصيغة جمعا (ولا ضعف) لعدم شبه الفعل ان يقال قام رجل (قعد غلما نه) لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكأنه يجمع (وان) لا واصل (كان قعد جمعا) اي جمع قاعد كشهود وجلس وسجود (ايضا) اي (كما) ان (قاعدون) جمع قاعد (لانك اذا كسرت) من التكسير (الاسم المشابه للفعل) لا مطلق الاسم يعني اذا جعلته جمعا مكسرا (خرج) ذلك الاسم لكون جميع التكسير مخصوصا بالاسم (لفظا عن موازنة) اي الاسم المجموع المكسر (الفعل ومناسبه له) في الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها اقوى وجوه المشابهة (لان الفعل لا يكسر) لانه لا قبل التغير فيكون التكسير من خواص الاسم

لما على النخل من غير ان يثبت اسر ماعلى النخل ثم ان تجوز اسر ماعلى النخل دون اسر كبرى (قوله) (لكنك لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم قبل الاظهر لما كان المستر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم وليس مما يلتفت اليه لان سوفي الكلام يقتضى التميز كما ذكره قدس سره (قوله) لانه يمكن ان يكون المشار اليه الضمير الياس فلا يتعبد الاشارة بحالة البسرة فيلبي انه فيمكن حح الا مقدره ولا يلحق انه من سره الفهم لان المراد ان الفاعل اذا قيد بمالزم ان يكون على تلك في قصدا لتكلم فاذا جعل بسرا هذا وجب ان يكون في حال الاشارة بسرا الفاعل ونحن نعلم ان معنى المقصود بخلاف ذلك حتى يقال عند وجود الخ واو وطبا هذا اسر اطلب منه وطبا كان مستغنيا (قوله) ثمرة نخل بسرا اطلب منه وطبا قبل يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به ولا يلحق بطلانه اذ ليس المقصود بمثل هذا المثال اثبات اسر لا يكون ثابتا بدونه بل انفيه على قضا هذا الرأي من جهة المعنى قال المصنف في الترح الثالث من الوجه الدلالة على عدم استقامة ذلك القول ان قول ثمرة نخلي بسرا اطلب منه وطبا والمعنى نخله والتعلق اسر منوى واذا وجد تعلقه

لانه يقبل التفسير (فلم يكن) قام رجل (قود غلما) بجمع التكسير (مثل) قام رجل
 (يقدون غلما) في الضعف لعدم مشابهته له فلم يرث منه الضعف ولم يكن حسنا
 ايضا لعدم مطابقته موصوفه ولا يذان تعدد الفاعل بلا عطف ضمنا وان لم يؤذن لفظا
 (الذى) صفة لا تشبه به وهو قوله مثل يقدون غلما وبجوز ان يكون صفة للشبه
 وهو قوله قود غلما (اجتمع فيه فاعلان) بلا عطف الضمير المرفوع وغلما
 (فى الظاهر) متعلق باجتماع لانه فى الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان (الى) استثناء من
 قوله فاعلان فى الظاهر يعنى الا ان ياول باحد الوجوه الثلاثة فتح لا يلزم اجتماع الفاعلين
 الاول (ان يخرج الواو) سواء كانت فى الاسم او الفعل (من الاسم الى الحرفية) يعنى
 ان يحذف الواو حرفا دالا على ان الفاعل الاقوى مجموع من اول الامر وهذا الضعف
 الوجوه الثلاثة لانه يلزم منه الفاء الحرف (او) يعنى الثانى ان (يحمل المظهر) الواقع
 بعده (بدلا من المضمر) يعنى يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل
 لان الظاهر يدل من المضمر القائب بدل الكل على ماسا فى وهذا اوسط الوجوه
 لانه وان لم يلزم منه الفاء الحرف الا انه يشمر به (او) يعنى الثالث ان (يحمل الفعل)
 مع فاعله (خبر مقدم على المبتدأ) الذى هو الاسم المظهر لانه حينئذ يحمل مبتدأ اى ان
 يحمل الفعل مع فاعله جملة فى محل الرفع على انه خبر مقدم ويحمل الاسم الظاهر الذى
 وقع بعده مبتدأ وتكون الجملة الاسمية صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز
 تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم لفظا على ما سبق ولما
 فرغ من تعريف التمت وبیان بعض احواله شرع فى بيان ما لا يجوز وصفه ولا توصيفه
 فقال (والمضمر) مطلقا سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا (لا يوصف) منى
 للمفعول قائبه ما استكن فيه راجع الى المضمر يعنى ان المضمر مطلقا لا يكون موصوفا
 بشئ مثله او بغيره لانه لم توجد معرفة مساوية له فى التعريف او اوضح منه حتى يوصف
 بهما للايضاح و (لان ضمير المتكلم) متصلا كان او منفصلا (و) ضمير (المخاطب) ايضا
 كذلك كل واحد منهما (اعرف المعارف ووضحها) فتوصيف كل منهما للتوضيح لا
 يجوز لانه لا يمكن التوصيف للتخصيص لما انه مخصوص بالكرة والتوضيح لتحصيل
 الحاصل (فلا حاجة لهما) اى لضمير المتكلم والمخاطب (الى التوضيح) لما عرفت
 انهما اوضح واعرف فاذا لم يحتج فيهما الى التوضيح فلان لا احتياج لهما الى التخصيص
 اولى لانه لا يكون الا فى التكرات فلما ورد ان ذينك الضميرين لكونهما اعرفين
 وواضحين لا احتياج لهما الى التوضيح الا ان ضمير القائب لما كان فيه ابهام ما يجوز
 توصيفه دفه بقوله (وحمل عليهما) اى على ضمير المتكلم والمخاطب فى عدم التوصيف
 (ضمير القائب) وان كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما يعنى كما ان ذينك الضميرين
 لا يوصفان كذلك ضمير القائب لا يوصف ايضا حملا عليهما واجاز الكسافى توصيفه

هنا بالخبر وجب تلفقه فى
 المسائل الاخرى ضرورة
 ان المعنى واحد لا يمكن
 المعنى واحدا وقد ذكر
 المر. وجوها آخر فى
 ابطالها اقربا ان اسم
 الاشارة اذا تفيد بحال
 يمكن الخبر مقيدا بدليل
 قولهم هذا زيد قائمان
 الخبر يزيد من المشار اليه
 غير مقيد با قيامه فان زعم
 زاعم انه مقيد به اذا كان
 قائما فزيد ايضا فاباره
 يزيدنا هو فى الحال القيام
 لم يستقم لانه يؤدى الى ان
 يكون غير زيد فى غير حال
 القيام فان زعم زاعم ان
 ذلك من قبيل المفهوم وهو
 غير لازم فليس الامر كما
 زعمه لما بينا ان الحال حكم
 بالتفصيل على ما قبله
 كقولك جاء زيد راكبيا
 فانت حاكم على المعنى
 المذكور بقيد الركوب
 فلو قدر المعنى من غير
 ركوب كان مخالفة
 للمنطوق لا للمفهوم وانما
 المفهوم امر وراء ذلك
 وهو فكاهة وذلك هو
 تقدير غير الركوب عند
 عدم المعنى فاذا ثبت ذلك
 فلو جعلنا الاخبار يزيد
 مقيدا بالقيام كان كالاخبار
 بجاءى القيد بالركوب
 فكما لم يستقم تقدير المعنى
 من ركوب فكذلك لا
 يستقيم تقدير زيد من غير
 قيام وذلك فاسد واذ لم
 يكن الخبر مقيدا هنا لم يكن
 مقيدا هنا فاذا كان الخبر
 مطلقا غير مقيد فسد المعنى

تمسكا بقوله تعالى . لا اله الا هو العزيز الحكيم . وحل الجمهور مثله على البدل او على ان هو اسم من اسماء الله فحينئذ يكون اسما ظاهرا يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير علما وحينئذ يجوز توصيفه (و) حمل (على الوصف الموضح) اسم فاعل من اوضح في عدم جواز التوصيف (الوصف المادح) اى كون الصفة للمدح (و) الوصفى (الزام) اى كونها للذم (وغيرها) من كونها للتأكيد ينى كما ان الضمير بانواعه لا يوصف للتخصيص والتوضيح لا يوصف ايضا للمدح والذم والأكيد لان هؤلاء فروع الوصف الموضح فى الافادة لان الاصل فى وصف المعارف التوضيح والمضمر لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فقدم الوصف بهؤلاء يكون هو الاول لان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا (طرد الباب) (ولا يوصف به) اى لا يكون الضمير مطلقا متكلما كان او مخاطبا او غائبا صفة لشيء تخصيصا او توضيحا او غير ذلك كما لا يكون موصوفا (لانه) اى الشأن (ليس فى المضمر معنى الوصفية) بل ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط (وهو) اى معنى الوصفية (الدلالة) اى دلالة اللفظ (على قيام معنى بالذات) مثل احمر مثله يدل على ذات ما يقوم بها معنى الحمرة وهذا المعنى لا يوجد فى الضمير (لانه) اى المضمر انما (يدل على الذات) كاسم الجامد مثل زيد ورجل وفسر (لا) ينى لا يدل (على قيام معنى بها) اى بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى يدل عليه ولا به لا يعرف منه فلو وقع لتأتى لزم ان يكون اعرف من المسموت وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا (وكأنه) اى اظن انه (يقع فى بعض النسخ) اى لسخ الكافية (قوله ولا يوصف به) بل اكتفى فيها عنه بقوله والموصوف اخص او مساو لما سبق انه لا اخص من الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا لا يقع صفة لشيء (ولهذا) اى ولعدم وقوع قوله ولا يوصف به فيه (اعتذر الشارح الرضى) اى بين عذر المصنف فى عدم ذكر قوله ولا يوصف به (وقال) اى الشارح الرضى (لم يذكر المصنف) فى المتن بعد قوله والمضمر لا يوصف (انه) اى المضمر (لا يوصف بالضمير) ينى ان المصنف بين ان الضمير لا يكون موصوفا بشئ ولم يبين انه لا يكون صفة لشيء ايضا بل سكت عنه مع انه لا يقع صفة ايضا (لانه) اى الشأن (تبين ذلك) اى عدم كونه صفة (بقوله) (والموصوف اخص او مساو) فانه لا شئ اخص من الضمير ولا شئ مساويا له حتى يكون صفة له ولانه لما وجب ان يكون الموصوف اخص منها او مساويا لها علم ان المضمر لا يكون صفة لشيء لانه لا يوجد فى المعارف اخص منه او مساو له على ما سياتى حتى يقع صفة له واعلم ان قوله والموصوف اخص او مساو يتقسم بالقسمه العقلية الى اربعة اقسام ان يكون الموصوف اخص من الصفة مثل جاءنى زيد العالم او مساويا لها والصفة مساوية ايضا مثل جاءنى الرجل الفاضل او تكون الصفة اخص منه وهذا القسم لا يجوز لتلا يكون

(قوله) ويجوز حذف العامل فى الحال لم يقل حذف الفعل لان التبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته فى نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسام الثلاثة من الفعل وشبهه ومثاله الثالث الهمال بيننا اى هذا الهمال بيننا ولا مقال فى حسن قوله قرينة حاله وان اراد برأى ما يهدى الرائد بنفسه مما يمكن الهدى اذا لم يكن الرشيد بدون الهداية فلا يرد ان الرشيد فرج البداية فىنبى تقديم مبدءا بكونه حاله صالح بمحتمل الترادف والتداخل وعلى الثاني ليس بمفصّل فيه كما اذا كان صفة هذا كله مما قبل وانت خبير بان المحس لوانى بالفعل مكان العامل مكان قاصرا بل ساهيا لعدم فعول الفعل العامل الطوى مع جواز حذفه ايضا فالنبرس له ثم التوجيه كذلك مما لا يلقى جدا وكذا قوله قدس سره اتيام قرينة حاله بيان لواضع المجموع عليه فلا وجه لقوله ولا مقال فى حسن قوله قرينة حاله فانه انما يتصور لهذا الكلام وجه ان لو كان احدهم حكم يقع هذا العبارة وليس فليس وايضا ما نقله من الاعتراض على تأخير المهدى بناء على تفرع الرشيد على الهداية ليس بما يلتفت اليه لان امثال ذلك ظنا

الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود اخص من غيره (اى الموصوف المعرفة) وصفه
 بالمعرفة لان الموصوف التكررة لا يكون اخص من الصفة بل يكون مساويا لها (اشد)
 اى اقوى (اختصاصا بالتعريف) يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لدلالته
 على الذات والعت على الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى (والمعلومة من
 الصفة يعنى) يجب ان يكون الموصوف (اعرف منها) اى من الصفة (لانه) اى الموصوف
 (المقصود الاصل) فى التركيب الموصوف (فيجب ان يكون) الموصوف (اكل من الصفة
 فى التعريف او) يعنى ان لم يكن اكل منها فلا بد ان يكون (مساويا لها لانه) اى الموصوف
 (لو لم يكن اكل منها فلا اقل من ان لا يكون) الموصوف (ادون منها) يعنى لا يكون
 اخص منها بل يكون مساويا لها (والمنقول) اى الذى نقل (عن سيبويه) اى
 على ما نقل عنه شتى (جمهور النحاة) اى مشاهيرهم (ان اعرفها) اعرف المعارف
 واقوامها (المضمرات) بانواعها ولذا اوردها بصيغة الجمع ليكون دلالة عليها (ثم
 الاعلام) الشخصية (ثم اسم الاشارة) مفردا كان او مثنى اوجعا مذكرا كان او مؤنثا
 (ثم المرف باللام) كذلك (والموصولات فينبها) اى بين المرف باللام وبين الموصولات
 (مساواة) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف او
 للجنس وكذا الموصول واما الثانى فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف وكذا سائر
 الموصولات مثل الذى والذى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولات
 فى نحو الضارب ابوه زيد خاله اما كون المضمر اخص من غيره فلمدغم الالتباس فيه لانك
 اذا قلت انا او انت لا يلتبس بغيره دون غيرها من المعارف وحل الغائب عليهما لكونه
 من جنسهما ونوعهما واما كون الملم اخص من البواقى فلكونه معرفة وضما واستعمالا
 الا انه لما كان فيه احتمال ماصار ادنى رتبة من المضمر ولذا جاز توصيفه دون المضمر
 واما اسم الاشارة فانه وان كان معرفة وضما الا انه جاز استعماله استعمال الانجاس
 فيكون نكرة استعمالا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقط على ما سيجى فى قوله والترم
 وصف باب هذا بذى اللام وبهذا الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام ولكون
 تعريفه وضما ذاتيا لاعرضيا كان اخص من ذى اللام وكذا من الموصولات لما عرفت
 ما بينهما من المساواة (ومن علة) (اى ومن اجل) اى ولاجل لان من فى مثل هذا الموضع
 تكون بمعنى اللام التسليلية (ان الموصوف اخص او مساو) (لم يوصف ذواللام) اى المرف
 بلام التعريف لا يوصف لا يكون موصوفا بشئ من الاشياء (الالبته) (اى بذى اللام الاخر)
 اى بالمرف باللام الذى يكون غير الاول لفظا ولذا وصفه بالاخر ولتأنيدهم انه موصوف بغيره
 (او لم يوصف ذواللام الا) (الموصول) سواء كان الالف واللام مثل جاءنى الرجل الضارب
 ابوه عمرا او غيره (فانه) اى الموصول (ايضا) اى كذى اللام (مماثل لذى اللام) يعنى كان
 ذاللام مماثل لذى اللام الاخر حتى يكون صفه كذلك الموصول مماثل لذى اللام فيكون

يشد به عند الادباء
 والعرب الرباء فلا احتياج
 فى دفعه الى مثل هذا
 الكلام وانما جئنا بمثل
 هذا ابقاء لك وتنبها
 على تفاوت مراتب
 الكلام وان بعضها يمايل
 بالقبول بخلاف البعض
 الاخر وان كان الكل
 صحيحا فى نفس الامر
 (قوله) ويجب حذف
 العامل فى بعض الاحوال
 المذكورة اعلم ان اكثرهم
 على تخصيص الحال المؤكدة
 بما يقرر مفعول الجملة
 الاسمية ولا يرد نحو قوله
 تعالى فهد الله ان لا اله الا
 هو والملائكة واولو العلم
 قائما بالقسط وقوله ولولا
 مدبرين لان ذلك غير
 مؤكدة لعدم الاسمية ولذا
 نرى بعضهم يسميها حالا
 دائمة وقال الآخرون
 بجيئها بعد الفعلية ايضا
 فيحكون بان الحال قد
 امثال ما سبق مؤكدة مختار
 المص هو الاول كما صرح به
 فى الفهرج حيث قال انما
 اشترط ان يكون مقروءة
 لمفعول جملة اسمية ليتحقق
 ما ذكرناه من وجوب
 حذف الباء لانه اذا لم
 تكن لمفعول جملة الاسمية
 كانت غير مؤكدة هذا
 كلامه واختاره الشارح
 قدس سره الاخير فعلى
 قول المص ايضا على ذلك
 بارتكاب تنكف فى
 وتصف ولا يخفى ان هذا
 مستتبح جدا بل هو مالا
 مساهل له جز ما (قوله) اى

صفة (له المصرفت ان بينهما) اى بين الموصولات وبين ذى اللام (من المساواة في التعريف
 نحو جادى فى الرجل الفاضل) مثال لكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الاخر اوجادى
 (الرجل الذى كان عندك امس) مثال لكون المرفع باللام موصوفا بالموصول ونحو قوله
 تعالى وقتل ان الموت الذى ترون منه الاية (او) لم يوصف ذى اللام الا (بالمضاف الى
 مثله) (اى مثل المرفع باللام) الذى هو الموصوف يبنى يكون موصوفا بالمضاف الى المرفع
 باللام وذلك اما (بلا واسطة) يبنى لا يكون بين المضاف الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى
 هو المرفع باللام واسطة (نحو جادى فى الرجل صاحب القرس) والباء فى قوله بلا واسطة
 متعلق بالمضاف (او بواسطة) يبنى يكون بينهما فاصل (نحو جادى فى الرجل صاحب الجام
 القرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او قص منه) يبنى ان تعريف المضاف
 يكون انقص من تعريف المضاف اليه (على الخلاف الواقع بين سيويه وغيره) فغند
 سيويه تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه لانه اخذ التعريف منه واكتسبه
 لان الاخذ وان لم يكن اقوى من اخذته فلا يقل من ان يكون ادون منه ولان المضاف
 والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكانت الكلمة
 الواحدة انقص واتم فى التعريف واذ غير جادى فزوجب ان يكون تعريف المضاف على قدر
 تعريف المضاف اليه لانقص منه ولا يزيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف
 المضاف اليه لزم ان لا يكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا كان الضمير لا يكون
 موصوفا ولا وصفا وهذا ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا مثل قولك
 جادى غلامك الطريف ويقع صفة ايضا مثل جادى غلامى صاحبك قلت لا يلزم من كون
 المضاف الى الضمير مساويا له فى التعريف ان يكون مساويا فى جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع
 صفة ولا موصوفا مثله لان المشابهة شئ فى وصفه لا يكون مشابها له فى جميع اوصافه وفى
 الرضى المضاف الى الضمير ينبت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر
 والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم فينبت بكل واحد
 من المبهمين وبذى اللام بالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى اللام واما
 المضاف الى اسم الاشارة فينبت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه
 الثلاثة واما المضاف الى ذى اللام فينبت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى
 الموصوف فينبت بهما الى هنا كلامه فلم من هذا ان المضاف الى المضمر لا يقع صفة الا
 الى المضاف الى المضمر ايضا واما المضاف الى العلم او الى غيره من المعارف الباقية فلا يقع
 موصوفا بالمضاف الى المضمر كان لم وغيره لا يقع موصوفا بالمضاف اليه واما المضاف
 الى اسم الاشارة فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمر والى العلم واما المضاف الى
 ذى اللام والموصول فلا يكون موصوفا بالمضاف الى الضمير والى العلم والى اسم الاشارة
 واما عند غيره فرتبة المضاف انقص من مرتبة المضاف اليه لانه لا يكتسب التعريف منه

تحقق ابوته وصرت مضافا
 على يقين دفع الماذكره
 المحقق الرضى من انه لا معنى
 لقولك فينبت الاب
 ومرفته فى حال كونه
 عطوفا وان اريد ان المعنى
 يحله عطوفا فهو مقبول
 تاد ل حاله ووجه الدفع ان
 احق فى تقدير احق ابوته
 بمخلف المضاف واقامة
 المضاف اليه مقامه فكذا
 قيل (قوله) اى بشرط
 وجوب حذف ما ما قبله
 صرفت معنى ذلك التفسير
 وما فيه (قوله) احق
 التقدير ان عندى الى يقدر
 يبنى عطوفا من حيث
 الود عطفته وهذا يرجع
 الى مذهب اليه ابن ملك
 وهو ان العلم معنى ابلة
 كانه قال يعطف عليك ابوك
 عطوفا ويرحم مرحوما
 وحق ذلك مصدقا
 وذلك لان الجملة وان
 كان جزاء جامدين
 وجودا مضافا فلا شك
 انه يحصل من استناو احده
 جزئيا الى الاخر معنى من
 من معنى الفعل الا ترى
 ادمنى نازيد كائى زيدا
 فعل هذا لا يتقدم المؤكدة
 على جزئى الجملة ولا على
 احدهما لضعف معنى العمل
 وذلك لحطه معنى الفعل
 فيها وقال الزجاج العاقل
 هو الخبير لكونه مؤلا
 يسمى نحو انما هم حيا
 قال الرضى وليس يسمى
 لانه لم يكن متحيا وقت
 تسمية بنحاهم ولا يقصد
 القائل بهذا اللفظ هذا
 المعنى وايضا لا يطرده

في نحو هذه نامة الله لكم
 الاية وهو الحق صديقا
 وغير ذلك مما ليس الخبر فيه
 علما وقال ابن حروف
 العامل المتعد انفسه معنى
 النبي بحروفها
 وهو يبدل ان عمل القصر
 والتم نحو انا وزيد
 ابو عالم ثبت نظيره في
 شيء من كلامه (قوله)
 لمخوفون جلة احترز به عما
 يؤكده آية ليل يريد ان
 رسولا لا يؤكده الا
 رسال الله ان يكون النقص
 رسولا لا يطلب الا الاشارة
 دون ارسال الله لكن هذا
 اذاريد بالرسول معناه
 الفعوى اما لو اريد معناه
 المرعي وهو انما يشبه الله
 الى الخلق بكتاب وصيغة
 فيؤكد مفهوما للجهة وهو
 ارسال الله ولا يخفى ما فيه
 من عدم جواز اعتباره
 يعني ما عرف بالصرح
 وان المعنى في امثال ذلك
 انما هي الدلالات الوضعية
 (قوله) ولا بد منها من قيد
 آخر قيل في نثر لا يصح
 ان يراد بمفهوم جلة
 اسمية حاله يزيد اختصاص
 بالجهة الاسمية وهو سام
 يكن مقبوع جلة فعلية
 ومفهوم الله شاهد حاشا
 شهادة الله ايضا ومفهوم
 الاسمية خاصة ما يكون
 الاسمية ليس فيها امتنع
 ولوسلم يصح ان يقدّر
 في الله شاهد قائما بالتمسك
 محقق ويكون القدرية
 مع وجود ما يمل في الحال
 طرد الباب وما في باني

صورة التلم ليس يستعمل
 لاسم من احدهما ان تقدير
 العامل وجوده في اللفظ
 لا دلائل عليه بل لا دليل عليه
 وليس هذا مثل ما يعمل
 على نظيره طرد الباب
 لانه من قيل حل المدي
 على الوجودي وهو على
 عكس ذلك ولا يخفى ان
 حل الوجودي على المدي
 لهذه الالة بدسي الاستعالة
 وانسيها انه قد ثبت ان
 الراد بالاسمية التي هي
 صاحبة حال المؤكدة مالا
 يكون المتيقن جزء من اقال
 صاحب الكشف في هذه
 والحال المؤكدة هي التي
 تحي على ارجاء عقدها
 من اسمين لا عمل لهما
 التوكيد خبرها وتقرير
 مؤداه وبني الشك عنه
 وذلك قولك زيد ابوك
 مطوفاه وزيد مرفوا
 وهو الحق بيناهه كلامه
 وسكوت الامس من هذا
 القيد املا عقدها على
 ظهور ماهو المراد
 بالاسمية مما في من المثال
 واساذا لمباله من ان
 اطلاق الاسمية يرجع الى ما
 لا يميل في من اجزاء لان
 الاسم انما يميل بشايمته
 الفعل ليس العمل املاقيه
 (قوله) اي الاسم الذي
 يرفع الاجاه قبل احتز
 بقوله اي الاسم من نحو
 فلتك اي فلتك فان قلت
 يرفع الاجاه الوضعي
 من فلتك لكنه ليس باسم
 لكنه ينتقض بالعجبي شي
 اي من زيد وكذا لك

(كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف ليس في ذات هذه
 الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع اجاه اسم الاشارة احدها يكون
 محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير محال ومما علق بالحال يكون محال
 (فتعين) لرفع الاجاه الواقع في باب اسم الاشارة (ذواللام) اي اسم الجنس المعروف بالام
 (لتعينه في نفسه) يعني بواسطة كون اللام موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون
 دالا على الجنس فيلق ان يرفع الاجاه المقتضى لبيان الجنس (وحمل الوصول عليه)
 لما عرفت من المساواة بينهما و (لانه) اي الوصول (مع صله مثل ذي اللام) يأخذ
 حكمه فيلق ان يرفع ذلك الاجاه ولا معرفة بلا واسطة ودال ايضا على الجنس (مثل
 مررت بهذا الذي كرم اى الكريم) فيكون الذي مررت بهذا الكريم (ومن ثمة) اي
 ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الاجاه ببيان الجنس (الباء متعلق
 بقوله رفع (ضمت) وصف اسم الاشارة بالوصف العام لعدم كون الجنس مينا ولم يجمع
 لكونه معرفة باللام نحو (مررت بهذا الابيض) (لانه) اي لان الابيض وصف عام فمن
 حيث ان له دالة على الجنس جاز توصيفه ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتيقن به
 ضمت توصيفه بكافنا (انما لا يتيقن به جنس المبهم) المشار اليه (لان الابيض) وصف عام
 لا يختص بجنس دون جنس آخر يعني يكون مخصوصا بجنس كالانسان والفرس بل
 يصاح ان يكون وصفا لجميع الاجناس فاشتراك اسم الاشارة في الاجاه بل هو محتاج ايضا الى
 التفسير فكيف يرفع اجاهه (وحسن) وصف باب اسم الاشارة بالوصف الخاص بجنس
 المعروف باللام لانه على معنى الجنس المخصوص مثله (مررت بهذا العالم) والاصل فيه ان
 يكون العالم وصفا لاسم الجنس المعروف الذي وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس ويقال
 مررت بهذا الرجل العالم لان اسم الجنس حذف من الين اختصارا وجعل العالم وصفا
 لاسم الاشارة لقيامه مقامه (لانه) اي الثاني (لتيقن به) اي يجعل العالم وصفا لاسم الاشارة
 (ان المشار اليه) اي ما اشير اليه بهذا (انسان) لان العالم مختص به ولا يوجد في غيره
 كالضارب والكاتب (بل) المشار اليه بهذا (رجل) لان لفظ هذا مذكرو صفة ايضا
 مذكرا يميل بصفة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف فرد من افراد الرجل لان بصفة
 التذكير لا يشار الى المؤن ووصف التذكير ايضا لا يكون صفة للمؤن (العطف) اورده
 عقيب التثنية لان في العطف معنى الجمع لانه في اللغة مصدر عطف الواسدة منهاه لان
 بالعطف التحوي يعني طرف النسبة اي يجمع المعطوف والمعطوف عليه في السام
 او العمل ويوجد ايضا في بعض حروفه الجمع فاسب الصفة يجمع مع الموصوف وتحددان
 وقد يتوسط بهما بين الصفات وكثرة استعماله مثل الصفة (يعني المعطوف بالحرف) فيه
 اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحرف لا متعلق
 العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين فيقال له عطف النسق على وزن

سلك يقال نقر فسق اذا تساوت اسماؤه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد (تابع) جنس شامل للتوابع (مقصود) (اي قصد) فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة اى اعتمد على الموصوف فيه معنى الحدث واو يد منه زمان الحال الا ان الشارح فسر بالماضى لانه يكون بمعنى الماضى بل لتصد التحقق والتبوت (نسبته) اى نسبة المخطوف (الى شئ) مثل زيد قائم وذاهب (اونسبته شئ اليه) اى الى المخطوف مثل قولك جاءني زيد وعمره (بالنسبة) (الواقعة في الكلام) اسنادية كانت او ايقاعية اخبارية او انشائية او غيرها والكلام اخباري او انشائي (فقوله بالنسبة متعلق بالمقصود المفهوم من) لفظ (المقصود) الذي ذكره مكررا بين الاباء متعلقة بالحقيقة بالصدق لان الجار والمجرور متعلق في الحقيقة بالمصدر لكونه اسلا وفي الظاهر بالفعل الاصطلاحي والشارح هنا مشى على الحقيقة كما يقال الجار والمجرور في قولك زيد في الدار خبر في الظاهر والخبر في الحقيقة ما تعلق به وقيل ان مقصود الكون بمعنى الماضى لا يجوز ان يعمل فيجب ان يقدر قصد متعلق قوله بالنسبة اليه ولما كان المقصود من الافعال الخاصة وجبان يكون له قرينة معينة فيجعل المقصود المذكور قرينة له وهذا ليس الا تكلفا اذ لو كان مراد المصنف كذلك لقال العطف تابع قصد بالنسبة بصيغة الفعل الماضى ولا مانع منه وقيل ان ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المخطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المخطوف بل هو متعلق بالمقصود المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المخطوف الى شئ اونسبته شئ اليه وهذا ايضا كذلك لانه اذا تعلق بالمقصود يكون المقصود ايضا نسبة المقصود الى شئ اونسبته شئ اليه لان الجار والمجرور يكون في محل الرفع على انه نائب الفاعل كما اشار اليه الشارح بقوله اى قصد نسبته الجار الى شئ اونسبته شئ اليه فيكون المعنى العطف تابع مقصود نسبته مع متبوعه فيحتد يستقيم الكلام الحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب (مع متبوعه) قوله مع ظرف مستقر اوصفها اى بالنسبة الكائنة مع متبوعه او يكون مع بمعنى في اى تابع قصد نسبته حال كونها مع متبوعه او الكائنة في متبوعه يعني يشتركان في تلك النسبة والى هذا اشار الشارح بقوله (اى كايكون هو) اى التابع او المخطوف (مقصودا بتلك النسبة) اى النسبة الواقعة في الكلام (يكون متبوعه) اى متبوعه التابع (ايضا) اى كالتابع (مقصودا بها) بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لافي الزمان الا ان نسبة المتبوع مقصودة او لونسبة التابع ثانيا (نحو جاءني زيد وعمره) ورأيت زيدا وعمره ومررت بزيد وعمره (فسروا) في هذه الامثلة (تابع لانه) ان باعراب ساقته من جهة واحدة ولانه (مخطوف على زيد) بحرف الواو (قصد نسبة المجيء) في الاول ونسبة الرؤية في الثاني ونسبة العمورية في الثالث (اليه) اى الى عمرو (نسبة المجيء) الباء متعلق بقصد (الواقعة في الكلام) اى في قوله جاءني زيد وهي النسبة الفاعلية او المفعولية او اضافية (وكما ان نسبة المجيء اليه) اى الى عمرو والرؤية او العمورية اليه (مقصودة كذلك) تأكيذا للتشبيه (نسبته)

ينقض فهو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتصرف في المانع من كونه تمييزا بل هو شبه بالمفعول وكذا في الشكل بين زيد اياه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انه ليس بتمييز ان عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى عين في رأي والم مشا كيا بطنه وسفه في نفسه او سفه نفسه بالشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان ائق عليه الجهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه ان يجعل حسن الوجه شيئا بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما يشكره اعتمادا على اشتهار وجوب تشكيك التميز وليس بمعنى لان ذلك التفسير لما ان الكلام في قسم الاسم لا احتراز عن شئ وقوله اى حسن زيد يمكن لانه الابهام المستقر في ذات شئ ولا يمكن مراداه بحيث لا يصح الاستغناء عنه وليس كذلك لانه قولك اعجبني حسن زيد بل هو لتعيين المراد بالشيء وتفسيره فلا يراد الاشكال به واما ادعاءه من انه يصدق على الوجه مائى به الحد بشهادة زيد حسن وجهه فلم يكن لادوجه للاحتراز عنه فانه تمييز

الى نسبة الحمى (الى زيد الذى هو متبوعه) اى متبوع عمرو (ايضا) اى ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هى (مقصودة) الى زيد الا ان بين القصدين قرآن القصد فى النسبة الى الاول كان بالاسالة والى الثانى بالتبع لكونه تابعا اليه ولما بين فوائد القيد المذكورة من حيث التفسير والايضاح شرع فى بيان فوائدها ايضا من حيث انها جنس وفصل فقال (قوله) فى التعريف (مقصود بالنسبة احتراز عن غير البديل) لان البديل مقصود بالنسبة فى الكلام (من التوابع) الباقية اى هى الصفة والتأكيد وعطف البيان (لأنها) اى لان هذه التوابع (غير مقصودة) بالنسبة فى الكلام لانه لم ينسب اليها شئ ولاهى الى شئ (بل المقصود) بالنسبة فى الكلام (متبوعاتها) اى متبوع كل واحد منها وانما جيئ به اى للتخصيص كما فى الصفة اذا كان الموصوف نكرة او التوضيح كما فى الصفة ايضا عند كون الموصوف معرفة وكما فى عطف البيان او التقرير والشمول كما فى التأكيد وغيرها لا لقصد النسبة اليها (وقوله مع متبوعه احتراز عن البديل لانه) اى البديل (المقصود) بالنسبة فى الكلام (دون متبوعه) اى دون البديل منه بقرينة ذكر البديل يبنى ليس البديل منه مقصودا بالنسبة فى الكلام بل انما جيئ به لكونه قوطنة ووسيلة الى ذكر البديل (قبل) اى اعترض على هذا التعريف بانه غير جامع لافراد لانه (يخرج قوله مع متبوعه) عن التعريف (المعطوف) فاعلى يخرج (بلا) مثل جاني زيد لا عمرو (وبل) مثل جاني زيد بل عمرو او جاني زيد بل عمرو فيكون زيد فيهما مسكوتا عنه (ولكن) مثل جاني زيد لكن عمرو لم يجئ او جاني زيد لكن عمرو جاء (وام) مثل ازيد فى الدار ام عمرو (واما واو) مثل جاني زيدا وعمرو (لان المقصود بالنسبة فى الكلام (مهما) اى مع احد هذه الحروف (احدا لمرتين من التابع والمتبوع لا كلاهما) اى ليس كلاهما مقصودين بالنسبة فى الكلام لان المقصود بالنسبة فى الاول هو المتبوع لا غير وفى الثانى المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه فى حكم المسكوت عنه وفى الثالث كذلك لان الاستدراك لا اضراب الا ان الحكم السابق يبطل فى الاضراب وفى الاستدراك لا ولكن المقصود هو الثانى والمقصود بالنسبة فى الحروف الباقية وهى ام ولا واما واو احدا لمرتين مهما فلم يكن المعطوف باحد هذه الحروف داخلا فى التعريف لعدم صدقه عليه مع انهم افراد محدود (واجب) عن هذا الاعتراض (بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة) فى الكلام (ان لا يذكر لوطنة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه يتك الحروف الستة مقصود ان بالنسبة) فى الكلام (مما) اى حال كونهما مصاحين فى كونهما مقصودين فيما لان المعطوف عليه فى العطف بلا مقصود ثبوتا والمعطوف ايضا لكن ثبوتا والمعطوف ببل مقصود ثبوتا والمعطوف عليه مسكوت عنه وفى لكن

بالقوة يبنى لولا قيام المانع من ذلك لجاز اعتباره كذلك ويقر به ما قال الرضى ويدخل فى الحد الجبروتى نحو مائة رجل وبلاغية وثلاثة رجال ولا بأس به لان الجبروت بالعدد داخل فى وهو غير نفسه قد بصر اذا كان جرما خف من نفسه كالى هذين واذا خرجت هاتراف سقط ما اعترض به على البصريين فى تأويل هذه التراكيب فان مرادهم انه لما كان الفرص حاصلات للتكثير كان الاصل فيه ذلك ولم يبق حاجة الى التعريف بما وجد من قال سورة الفجر مع ظهور امكان رجوعه الى ما ليس من هذا الباب بتقدير شئ فيه واركتاب حذف ما نسب صرفه من ظاهره وادراجها الى ما هو اخرى به وجعل ما فى الحد عبارة عن النكرة عمالا مساق عند ذوى القول (قوله) فى معنى الموضوع له من حيث انه موضوع له قيل رطبان زينا برغ الا بهام من المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع لفرز من قبل وهذا الاشكال لم يوجد له الا ان انحلال ودفعه بان زينا برغ لا بهام المستقر فجاوضه له الرطل وهو ا بهام موزون وان ليس المعنى الموضوع له مراد وهذا كما ترى لظهور كون الرطل من القادر ومنه الموضوع له المقدار وفيه ا بهام لانه لا

يدرى من اى نوع هو قال
بل ذلك زيتها فلا اشكاله
فيه قطعا حتى يحتاج الى ما
يصلح به على انه لو فرض
وروده لا يكون مدقعا
في هذا الجواب كما هو الظاهر
في بادي النظر (قوله)
لكن المطلق منصرف الى
الكامل قبل هذا اذا قدر
العمل باطلا فلو التفتد
هنا لكان لو كان على اطلاقه
لغا ذكره وبعبارة ان
الكامل هو الثابت
في الوضع والاستعمال معا
ومهم من قال المستتر معنى
الثابت والثابت قد يقال في
مقابلة المعلوم وقد يقال في
مقابلة الحادث الطارى
والرأى هنا الثاني وبعبارة
ان الثابت اهم من الثابت
بحسب الوضع ويجب
الاستعمال فلا ينفك تفسير
الثابت بما يقابل الحادث بل
دفع الاشكال بانه لا يخرج
امثال هنا جارية بالمستتر
على ما هو مفعوم فلا بد
من تكافؤ محل بالتصريف
وقد يدفع هنا جارية
وامثلة بانها من التوابع
والكلام في العرب سائلة
على ما سر غير صرفة ولو
فسر المستتر بما هو الثابت
في قصد الكلام كان التمييز
التفريق بعد الابهام يستلزم
في الاضطرار الابهام ساقط
في التصديق سورة التمييز
بخلاف رايه فيناجارية
كان المقصود بالعين المعلن
الا انه لما الابهام من غير
قصد فاما ازاله فكان

كلامها مقصود ان الا ان احدهما ثبوتها والاخر فيها اما الاول والثاني بلا شك وفي الثلاثة
الباقية كلامها مقصود ان ايضا الا ان احدهما ثبوتها والاخر فيها لكن مهمات فثبت
ان المعطوف والمعطوف عليه كلامها مقصود ان بالنسبة في الكلام (بهذا الذي) المذكور
او المراد بقوله وهذا المعنى ما ذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا ان لا يكون
مذكورا لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لا يكون فرعا للمتبوع بل
يكون كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا ان يكون مقصودا بالنسبة في الكلام (ولما
تم الحد) اى حد المعطوف (بما ذكره) المصنف من التعريف (تجما ومعنا) اى حال
كونه جامعا لافرادهم واما عن دخول غيرها فيه (ازدفعه لزيادة التوضيح) اى لزيادة
ايضاح المعطوف لانه لا يلزم من التعريف مفصلا بتوسط احد الحروف بينهما بان تلك
الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافا وفي الرضى ليس هذا من تمام الحد بل شرط
عطف النسق ذكر بعد تمام حده انتهى وانه لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام
وابتدا بوجوب توسط احد الحروف العشرة تكميلا للحد ببيان ما يوجب مزيد
توضيح المعطوف وبيان ما هو المختار في الحروف ايضا وهو كونها عشرة (قوله) (بتوسط
بينه) (اى بين ذلك التابع) والجملة الفعلية اما صفة بعد صفة لقوله تابع وباله اشار الشارح
بقوله اى بين ذلك التابع واما حاله من المستكن في قوله مقصودا (وبين متبوعه) اى
متبوع التابع (احد الحروف) فاعل يتوسط (العشرة وسيأتى تفصيلها) (في قسم
الحروف) اى في بحثها وبيان الفرق بينها (مثل قام زيد وعمر) مثال لقوله تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبينه ببيان الحكم وهو قوله يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال محجب الممثل لان بيان الحكم
لكونه موضعا كانتهمة للتعريف ويجوز ان يجعل مثالا فان توسط والاولى ان يجعل
مثالا للكلمة ولذا اخره المصنف (ولم يكتب) في تعريف المعطوف (قوله) (المعطوف
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) بل عرّفه او بالقوله المعطوف تابع
مقصود بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الى آخره
(لان الحروف) اى المعطوف قد توسط بين الصفات المراد بالحروف هنا التي تكون
لمطلق الجمع وهي الواو وحدها ولم يبينه الشارح لوضوحه اكتفاء بالتال وقد توسط ايضا
بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على ان يكون رجله بدلا من زيد لاعطاف على يده لانه
حينئذ يكون معطوفا لا بدلا (مثل جاءني زيد العالم والشاعر) اى الذي يكتب الشعر او ينظمه
لانه يقال لمن يكتب الشعر او ينظمه شاعر (والديين) بكسر الدال المهملة وبعد باء منقوطة
بواحدة من تحت وبعد ياء ساكنة فارسي اللفظ الكاتب الذي يكتب الكلام المشور او
بؤله (فالصفة الداخلة عليها) اى على الصفة (حرف المعطوف) بالرفع لانه فاعل قوله
الداخل مثل قولك هند حامل وشاحها ولا حول هند حاملا وشاحها (كالشاعر والديين)

في قولك جاني زيد العالم والشاعر والدير (لها) اى تلك الصفة (جهتان) اى حالتان
معتبرتان (احديهما) اى احدى الجهتين (كونها) اى تكون الصفة التى دخل عليها حرف
الطف (صفة لزيد) كان الصفة الاولى التى لم يدخل عليها الحرف صفة لزيد وتابعة له
(تابعة له) الا انه لا باصالة بل كانت تبينها (تبعية المعطوف) للمعطوف (عليه) اى بواسطة
تبعية والتقدم والتأخر انما هو فى الله كرقط ويعلم كونها صفة له من انه لو حذف الحرف لحذف
ايضا ولو كان عطفًا لمجاز حذفه (واخريهما) اى الحالة الثانية (كونها معطوفة) اى ان
تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة السابعة عليها ويكون الواو للمعطف (على الصفة
المقدمة) عليها (تابعة) خبر بعد خبر لتكون احوال من اسمه المضاف اليه (لها) اى للصفة
المتقدمة عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفًا من جهة كالخبر المتعدي بالمعطف فانه
خبر من وجه وعطف من وجه آخر (و) حيثئذ (يصدق على هذه الصفة) التى دخل عليها
حرف العطف (من جهتها الاولى) اى من كونها صفة لزيد تابعة له تبعية المعطوف عليه
(الله) اى هذه الصفة (تابع) يدل على ممن فى متبوعاته مطلقًا (بتوسط بينه وبين متبوعه
احداً والحروف العشرة لا باصافة لزيد) كان الصفة التى يدخل عليها حرف العطف صفة
لزيد الا انه (بتوسط بينهما وبين زيد) المتعدي بها (الحرف) من حروف (العطف) فتكون
صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها (لانه بتوسط) متعلق بقوله لا يلزم حرف من
حروف (العطف بين الشئين) مطلقًا (لا يلزم) خبر لانه اى لا يجب (ان يكون عطف الثاني
على الاول) بل يجوز عطفًا بالاصل لان الاصل فى حروف العطف العطف لجواز ان يكون
الواو ابتدائية او استثنائية او حالية والفاء تفسيرية وجواب لاما ولجزاء الشرط الى غير ذلك
وفى بعض النسخ لان توسط بلا حرف الجرح يكون قوله لا يلزم من الالتزام لامن الزوم
اى لا يوجب وفى بعضها لا يستلزم اى لا يستوجب (فلو لم يكن قوله) تابع (مقصود بالنسبة
مع متبوعه) واكتفى فى التعريف بقوله العطف تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احداً لحروف
العشرة (لدخل هذه الصفة) اى الصفة التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى
فى حد المعطوف) مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق
الحد ودفعًا ليكون الحد مانعًا لا غير (وهى) الواو للحال والجهة حالى والحال ان هذه
الصفة (من هذه الجهة) اى الحالة الاولى (ليست معطوفة) فى الارادة والتعدي صفة كما
كانت الاولى التى لم يدخل عليها حرف العطف كذلك (فلم يبق) الحد (مانعًا) لا يتغيره
لدخول ما ليس من افراد الحد ودفيع كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حذف
المعطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل عن الثقات اجاب
عنه مؤيدًا بقوله (وقيل قد جوز الزعشعشع) وهو عن يئتمد عليه ويستدل بكلامه (وقوع
الواو) العاطفة التى لم تعلق الجمل (بين الموصوف والصفة لتأكيدها الموصوف) مصدر لصق اى
الاتصال اى لتأكيدها اتصال الصفة بالموصوف والدلالة على ان الصفة بها امر ثابت كأنه

حسنوا واعلم ان المصنوع
المستقر من ذات احتراز
من مثل قولهم ابصرت
عينها جارية فانها ترع
الاجاهم عن ذات الا ترى
ان قولك حين تحتل
الجارية والبصرة وغيرها
فاذا قلت بمصر قد بدت
ذاتاً مسمى ولكن ليس
بمستقرى وضه وانما وقع
الاجاهم عند المحاطب
بحصول الاشتراك وهو
وضع دال على ذات
معية وكل موضع يطلق
فيه اختلاف مشروى فانه لم
يكن دالاً على ذات معينة
فى اصل وضه فاذا قلت
المستقر خرج الاسم
المشترك المذكور ونظائر
قال فان قيل قولنا رجع
القفري وامثله من
المصادر يرفع الاجاهم
المستقر من ذات لان
القفري نوع لم يكن
مقصوداً من قولك رجع
فى اصل وضه كما ان الدهر
لم يكن مفهوماً من قولك
مضرون فقد دخل فى الحد
مجلس من الجواب ان
القفري يعينه بيان لينة
الرجوع الى الذات الرجوع
والرجوع متعلق الذات
بوضعه له مثل جاني زيد
راكب لانه بيان لينة وقد
خرج ذلك بقوله لمن
ذات واحترض عليه الرضى
بازمعنى المستقرى العامة
هو الثابت ورب عارض
ثابت لازم والاجاهم
فى المشترك ثابت لازم مع
عدم القرينة بدافق

واجب (في مواضع) متعلق بحجوز (عديدة) فبيل معنى مفعول يستوى فيها المذكور والمؤن
صفة مواضع اى مواضع معدودة التى هى (من الكشف) بى كانت تلك المواضع
في الكشف ومنها قوله تعالى وهولون سبعة تانهم كاهن حيث كانت الجملة الاسمية صفة
لسبعة قد دخلت الواو عليها لتأ كيد الاتصال (وحكم المصنف) بى ابن الحاجب (في شرح
المفصل) اى في شرحه وسماء بالايضاح (في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها
منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها) اى تلك القرية (منذرون) اى انبياء
كانوا ينذرونهم وهم لا ينذرون (صفة القرية) قاله تقدير الا قرية لها منذرون فالجملة
الاسمية صفة لقرية فادخلت الواو التى للجمع المطلق لتأ كيد اللصوق فصارا التقدير
القرية لها منذرون واعلم ان هذه الالة ليس فيها الواو لانها بدون الواو هذه الالة
في سورة المشراء قالية هى قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون ذكرى وما كنا
ظالمين والاية التى وردت فيها الواو هى في سورة الحجر هكذا وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم ووجدت نسخة الالة فيها كافي صورة الحجر ولعل ما ورد عن
الشارح يكون هذه النسخة واما النسخة الاولى فهى سهو من الكتاب لا يخفى وجهه على
من له نظر صائب (فلوا كتنى) المصنف في تعريف العطف (قوله) العطف (تابع متوسط)
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ولم يرفعه بقوله والا لعطف تابع مقصود بالنسبة
مع متبوعه (ادخل فيه) اى في حد العطف (مثل هذه الصفة) بى التى يدخل عليها
حرف من حروف العطف لتأ كيد اللصوق فلم يكن التعريف مانعا لاغياره لدخول
ما ليس من افراد المحدود فيه وذات غير جائز (ونقل عن المصنف) بى ابن الحاجب (انه)
اى الناقل (قال في امالى الكافية) وهو اسم كتاب كتب على الكافية (ان العاقل في مثل)
العاقل بى الصفة يدخل عليها حرف في قوله (جاء في زيد العالم والعاقل تابع
بمتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) فصدق عليه هذا القول (وليس
بعطف على التحقيق) بل كونه معطوفا ليس الا من حيث الظاهر بدخول حرف
العطف عليه لجواز حذفه ولو كان عطفا على التحقيق لما جاز حذف حرف العطف
منه (وانما هو) اى العاقل (باق على ما كان عليه في) حال (الوصفة) وهو كونه تاما
يدل على معنى في متبوعه مطلقا (وانما حسن دخول العاطف) عليها مع ان القياس عدم
دخوله لان العطف يقتضى تنافرا المعطوفين (لتوع من الشبه بالمعطوف) اى لمشابهة
الصفة المعطوف في كون ما بهما مفعلا لما قبله (لما بينهما) اى بين الصفة
والموصوف (من التناير) لفظا ومعنى اما لفظا فلان لفظ القاقل غير لفظ زيد واما معنى
فلان معنى زيد الحيوان الناطق مع التشخص ومعنى العاقل ذات متصفة بالمثل الا ان
تلك الذات لما احتلت ان تكون ذات زيد صار العاقل متسايله كما ان المعطوف عليه
لفظا ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذا المناسبة ادخل عليها حرف العطف

الاغتراف الوهم القرينة بتق
الاجام في الشترك وفي
الساد وسائر المقادير فلا
فرق بينهما بياض جمه
الاجام فلا بد لفظ المستقر
على انه وسعى كالمفسر فاجاب
الشارح قدس سره بهذا
الطريق واعتراض القائل
بان الكامل هو الثابت في
الوضع والاستعمال معا غير
وارد لان الغرض الاصل
من الفاظ مسايبها
الموضوع لها الكامل
بالنسبة الى الفاظ انما
يتصور بالقياس الى معانيها
الاصلية واستعمال امر
متفرع عليه فلا مساس له في
هذا الصنف سلمنا فروم
انفهام ثبوت الاستعمال في
الانصاف بالكمال لكن لا
نسلم ورود الاعتراض لا
بقول حمراد الشارح
ذلك انما كتنى يذكر
الوضع لان مدار الجواب
عليه واعتراضه على القائل
بالمراد هو الثابت المقابل
للمراد الطارى غير
وارد ايضا لان صداد ذلك
الغائن كما ينطق في مخرج
عبارة هو ان الثابت
معيين والمراد بالثابت هو
الثابت بذلك المعنى دون
هذا القرينة لتقام ولا يخفى
انه اذا ريد احد المعنيين
لا يرد به الاخر فكيف
براد ان قال ان الثبوت له
معيان فريدا او رد
هذان من قبيل الاضاحيك
لكونه من قبيل اعادة
الدوال الجواب عنه واردة
على ذلك الجواب بلا زيادة

اسم ولا بيان وجه وقوله
وقد بلغ بالصفة من
التوايح والكلام في الحرب
أصالة بما يوزنه الهندي
ولا ينبغي فساد لان هذا
الجواب انما يصح ان لو
كانت الصفة كالتعريف
يرفع الابهام المستقر الوضوح
عن ذات المذكورة او
مقدرة وليس كذلك بل
لها مابة وله اخرى واما
ما ذكره حسنا فهو بحيث
يستغنى من التبيين على ما فيه
من الجمل والزل والنسب
الرأي والمحل (قوله) ولا
ابهام في هذا المفهوم فان
قبل تنبيه عليه ان يلزم ان لا
يصح به جمل او جمل على انه
تعيين من كلمة ذاتها البعد
الجبب بالانفصال من هذه
مثل هذا بل هو جزء
من جمل الموضوع بجميعه
لكن في موضع كافي ثم رجلا
وفي (قوله) من ذات لا
عن وصف فرق بين النسب
والحال والتمييز بالوضع
الصفة والحال لبيان ثبوت
وصف في شيء فهو يرفع
الابهام عن الوصف
ويضع التميز لرفع الابهام
عن نفس الاسم وبيان انه
من اي جنس لرجل حائل
ليان صفة العقل في زيد
وسطر زينا لبيان الرطل
كاش من الرتب وذلك فرق
واضح لا يخفى فيه الا من
حيث جعل الذات على
الجنس ولو اريد بالذات ما
يقابل المفهوم لعم وكان
اوضح فيقال في رطل زينا
ان فردا رطل مهم لا يمل

(فلو حد العطف كذلك) يعني مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احدا للحروف العشرة (لدخل فيه) اي في هذا الحد (بعض الصفات) كاسم
من المتار (مع انه) اي البعض (ليس بمعطوف) فلم يكون الحد مانعا لا غيرا وقال المحشي
عصام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان في الوجه الاول جعل المعطوف على
الصفة صفة من وجه معطوفا من وجه وفي هذا الوجه جعله صفة لاحالة من غير ان يكون
معطوفا من وجه الى هذا كلامه (وقال بعضهم فيه) اي فيما قيل من انه لو اكتفى في تعريف
العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه
او لا بقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التي يدخل عليها حرف
للعطف (نظر لان الحرف المتوسط بينهما) اي بين الصفة والموصوف (عاطفة في الصفات)
كما ان الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك والا يلزم الفاعل (لذاتها) اي دلالة
الحروف المتوسطة بينها (فيها) اي في الصفات التي دخلت على عليها (على ما تدل) تلك
الحروف (عليه في غيرها) اي في غير الصفات (من الجمع) بيان لما في قوله على ما تدل كافي
الواو (والترتيب) كافي الفاء (وغير ذلك) من التعقيب والترانخي (في جملة) اي
جعل تلك الحروف (غير عاطفة في الصفات) وجملة (عاطفة في غيرها) اي في غير
الصفات (ارتكاب امر بعيد) وهو المعنى المجازي لان كونها لتأكيد المصوق معنى
مجازي لها لاحقيق وانما وصفه بالبعد لان ما لا يكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن
له داع كان كأنه بعيد مع جواز وجه آخر فيه اقرب وهو العطف (من غير ضرورة
داعية اليه) اي الى ارتكاب الامر البعيد وفيه كاسق ان الحرف المتوسط بين الصفات
انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقا فقط ويجوز ان يخرج
الواو من ان يكون للعطف في مواضع كثيرة من كونه للابتدائية والحالية والمصاحبة
وغير ذلك فلتكن ههنا لتأكيد معنى الجمعية وهي توجد في صفة بعد صفة بلا ذكر الواو
بينهما كافي قولك جاءني زيد العالم العاقل بل الانسب ايراد الواو فيهما بعد الصفة
عن الموصوف واعلم ان الاسماء في عطف بعض على بعض على اربعة انواع عقلا وعطف
ظاهر على ظاهر وعطف مضمرة على مضمرة وعطف ظاهر على مضمرة وعطف مضمرة
على ظاهر ولما كان في عطف بعضها شروط اراد ان يبين العطف فيها وشروطه فقال
(واذا عطف على الضمير المرفوع) (لا) المضمرة (المنصوب) متصلا كان او منفصلا
(و) لا المضمرة (الجرود) قاته لا شرط للعطف فيهما (المتصل) (بارزا كان) المضمرة
المتصل (او مستترا) لانها في الحكم الاتي سواء مع ان قوله المضمرة المرفوعة المتصل
يشملها (لا) المضمرة المرفوعة (المتصل) لان الحكم الاتي لم يجز عليه (اكذ)
مبنى للمفعول من التأكيد اي اكد المضمرة المرفوعة المتصل (م) مضمرة (متصل)
(اولا) منصوب على الظرفية قبل اي العطف عليه (ثم) اي بعد لتأكيد عطف

(عليه) اى على المضمر المرفوع (وذلك) اى التأكيده (اولاً ثم المطف عليه واقع (لان) المضمر (المتصل المرفوع) بارزاً كان او مستكناً (كأجزء مما) اى من الفعل الذى (اتصل) ذلك المضمر (به لفظاً) تميز ولذا وجب اسكان لام الفعل لئلا يجمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (من حيث انه) اى ذلك الضمير (متصل) به (لا يجوز انفصاله) لان الاصل فى الضمير الاتصال والانفصال خلاف الظاهر فلا يعمل به ما لم يكن مقتضى له (ومعنى) عطف على قوله لفظاً (من حيث انه فاعل) لذلك الفعل (والفاعل) الذى يكون ضميراً متصلاً (كأجزء من الفعل) الذى اتصل به لان الفعل يحتاج اليه لانه يقوم به ويستداليه ولاجل ذلك جعل جزء منه (فلو عطف عليه) اى على المضمر الذى كان جزء منه (بلا تأكيده) بالمضمر المنفصل (كان) ذلك المطف فى الامتناع (كالو على بعض حروف الكلمة) و عطف كلة على بعض حروف كلة اخرى متتعة الا انه يلزم منه عطف الاسم على الحرف و عطف كلة على ما ليس بكلمة (فاكد) ذلك الضمير (اولاً بمنفصل) اى قبل المطف ليظهر انه وان كان كالأجزاء كلة بنفسه فالمطف عليه لا يكون كالمطف على بعض حروف الكلمة (لانه) اى الشان (بذلك) اى بالتأكيده (يظهر ان ذلك) الضمير (المتصل) بالفعل (وان كان) للوصول (كأجزاء) مما اتصل به من حيث الظاهر والجزء ادى حالاً من الظاهر القوى فلا يحسن ان يكون القوى تبعاً للضعيف الذى لا يستقل بنفسه (منفصل) خبران (من حيث الحقيقة) وكلة مستقلة بنفسها يعلم هذا (بدليل جواز افراده) اى افراد ذلك الضمير الافراد اما بالبدال المهمة واما بالزاي المعجزة فى آخره (مما) اى من الفعل الذى (اتصل به) الضمير المرفوع (بتأكيده) اى بتأكيده الضمير متعلق بالافراد لان التأكيده عين المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه ولكن اتصل بهامه وجعل جزء منه امكان الاختصار (فيحصل له) اى لذلك الضمير بسبب التأكيده بالمنفصل (نوع) قوة و (استقلال) فيحصل المطف عليه كالحسن على الاسم الظاهر ولما توهم انه يجوز المطف ايضا على التأكيده لانه عين المؤكد فكما جاز المطف عليه جاز ايضا على التأكيده بالاهو الى لقربه لانه اذا كان لشيء معطوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالمطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله (ولا يجوز ان يكون المطف على هذا التأكيده) بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل (لان المطفوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم) من عطفه على هذا التأكيده (ان يكون هذا المعطوف ايضا) اى كان المطفوف عليه تأكيده (تأكيده) قوله كان فى فكان ههنا زائدة والمعنى فيلزم الخ (وهو) كون المعطوف تأكيده (باطل) لما سبق ان التأكيده عين المؤكد وانت خبير بان المعطوف يتاير بالمعطوف عليه لفظاً ومعنى فلا يصح ان يعطف على التأكيده فيجب ان يكون معطوفاً على الضمير المتصل لما سبق

انه من اى جنس فلما قال زينا بين ذاته بان بينه من جنس الزيت و بعد يشكل بخروج غيرهم مدقة نحو قدره فاراد انه يراد به من الصفات فان الغرض وضع المشتق على الاصل قال ان غير اخرج الا من عن وضه الذى لغرض المعنى وجهه لبيان الجنس هكذا قيل ولا خفاء فيه من هذه الحجة لان الرطل فى المثال المذكور ليس ذاته الا ذات الزيت فاذا لم يعلم ان الرطل من اى جنس ظهر الاجرام فيه من جهة الذات اى الجنس حمل الذات على الجنس بهذا الاعتبار دون ما ذكره القائل من ان معنى الرطل معنى الجنس فان هذا مما لا يقول به احد واذاته بين ذلك سقط ما قاله من انه لو اريد بالذات ما يقابل المفهوم والعجب من القائل انه فسر ذلك على وجه يلزمه الاتراف يكون ذات الرطل من جنس الزيت وليس هذا الا ما سبق بيانه من الوجه الصحيح فيكون العنوان اعنى قوله لو اريد بالذات ما يقابل المفهوم من قبل ما لا يبيته ولا يلزم الاشكال من قوامه وقد قدمه فلما ظهر والاجرام به بحسب الذات ولا حاجة الى ذكره فى صورة الاستثناء كالابتنى على التأمل الجدير (قوله) فانه فى قوة قولنا طاب ثمن منسوب الى زيد

(فان كان الضمير) المرفوع ضميرا (منفصلا) تلو ارض الانفصال (نحو ما ضرب
 الاانت) او الا انا والا هو (وزيد) فان انت وان كان مرفوعا لانه منفصل بالاعن
 الفعل لغرض لا يكون الا به وهو قصر الفعل على الفاعل (لم يكن) ذلك الضمير (كالجزء)
 من الفعل (لفظا) وان كان جزء منه معنى فلا حاجة فيه الى التاكيد لان افتاء احد شطري
 العلة وهو كونه جزء من الفعل لفظا والعلة ان يكون جزء من الفعل لفظا ومعنى وان افتاء
 احد جزئي العلة يستلزم انتفاء الحكم (وكذا ان كان) الضمير ضميرا (متصلا) لكن
 لا مطلقا بل يكون (منصوبا نحو ضربتك) وضربته وضربتي (وزيد لم يكن) الضمير
 المنصوب (كالجزء) من الفعل (معنى) وان كان جزء لفظا على عكس الضمير المرفوع المتصل
 (فلا حاجة فيها) اى فى الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل (الى التاكيد)
 بمنفصل بل بحسن اللفظ فيها بل لا تأكيد ولا انفصل اما الضمير المرفوع المنفصل فلما
 مر واما الضمير المنصوب المتصل فلا انتفاء احد شطري العلة وهو الاتصال معنى لان انتفاء
 احد جزئي العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل نحو ضربتك وزيد لا حاجة
 فيه الى التاكيد لان اعادة الجار فيه حسن لمسايق (مثل ضربت انا) او انت (وزيد)
 مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارزا (وزيد ضرب هو وغلامه) او زيد ضرب هو
 وعمر ومثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله تعالى اسكن انت وزوجك
 الجنة ولما كان التأكيد بالتفصل يحتاج الى البيان لانه يحتمل ان يكون التأكيد مقدما
 على العطف ومتأخرا عنه بينه واضحة بآراء المثال فقال ضربته انا وزيد رجحه على
 نحو اضر بـ انت وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه لان الداعي الى الحكم هو الثاني طردا
 للباب والافه ويحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لان من قيل تأكيد
 المتصل بالتفصل (الا ان يقع فصل) استثناء من قوله اكدا ولا يتفصل يعنى اكدا ذلك
 الضمير ولا يضمير مرفوع منفصل مطابق له فى جميع الاوقات الا وقت وقوع الفصل
 بشئ (بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه) اى على الضمير المرفوع المتصل
 من مظهر او مضمير آخر (فيجوز) حيثن (تركه) (اى ترك التأكيد) بتفصل
 اكتفاه ولحصول الغرض والاختصار ايضا (لانه قد طال الكلام بوجود المتفصل)
 ولو جئ بفصل لكن الطول والطويل يكون اقل وطول الكلام قد يفتنى عما هو الواجب
 فاغناؤه الاولى اولى واخرى (فحسن الاختصار) طلبا لتخفيف الكلام (بترك
 التأكيد) به والا كفتابه الفصل التام مقامه لاغناؤه عنه (سواء كان الفصل قبل حرف
 اللفظ) (نحو ضربت اليوم زيد) ومثله قوله تعالى انا ليموتن او آياؤنا الاولون
 الهزئة فيه قبل الحرف (او بعده) اى بعد حرف العطف (كقوله تعالى ما تشركوا ولا
 آياؤنا) ولما كان فيه ايهام بانه يقول (فان المطفوف) فى الآية (هو آياؤنا) لان مرادهم
 نسبة عدم الاشراك الى ذواتهم والى آياتهم يعنى عدم الشرك جورت لنا آياتنا (و)

قبل فيه ان هذا التقدير مع
 كثرة والاستثناء يتقدر
 مجرد العطف عنه بوجه عليه
 انه لا يناسب في كنى زيد
 رجلا لان الرجل من زيد
 لاشئ منسوب اليه ثم قيل
 وقد رتب الشيخ الرضى في مثله
 كنى شئ زيد يتقدر
 الذى منونا وجعل زيد
 بدلا والقول بانه يتجه عليه
 كنى زيد رجلا يمكن دفعه
 بان مراد الشاعر قدس
 سره بهذا التقدير مجرد
 بيان نحو طلب زيد نفسا
 مما يكون الغير فيه متعلق
 المنسوب اليه لا نفسا وما
 نحو كنى زيد رجلا فهو
 وان كان من قبيل التمييز
 من النسبة لكن التمييز فيه
 نفس المنسوب اليه
 لا متعلقه فان معناه كنى
 رجلا هو زيد فلا يكون
 نحوه وفيه والحق
 ان قدس سره في هذا
 الكلام وذلك لانه سبق
 وهمه الى ان المنسوب في
 نحو طلب زيد نفسا هو
 الذات المقدرة والمنسوب
 اليه زيد القائم مقامها
 وليس كذلك بل الذات
 المقدرة هي التى المنسوب
 اليه طالب وكنى فاذا
 اظهرتم تاورأت التصريح
 بها قلت طالب شئ زيد نفسا
 وكنى شئ زيد رجلا
 وليس هو في قوة قولنا
 طالب شئ منسوب الى زيد
 بل في قوة طالب شئ زيد
 نفسا ولا وجه له كلفظ
 المنسوب والمنسوب اليه بل
 لا مجال له كلابتنى (قوله)
 ويبنى به ما قبل الجملة

وشبهها والمضاف قبل لم
يحيى المفرد بمعنى ما يقابل
هذه التثنية وكانه أراد
مضى بما يقابل التثنية المقابلة
وفيه ان المفرد قوبل
النسبة في هذه الثلاثة
فالمقابلة تقضي ان يراد
ما يقابل نسبة في جهة
او شبهها او اضافة
ونتيجة ما ذكره على
القرة مثلهما فبدأ فانه
مضاف وقد جعل من امثلة
للمفرد المقدار وكانه اراد
ما يقابل المضاف ما يقابل
المركب الاضافى وليس
ما يلتصق اليه لان المقام
داع الى اعتبار المفرد
بهذا المعنى وكون المفرد
مستترا كذلك صحيح
لاسترة فيه ثبوت
في ذلك وتبادول المعنى اليه
اول مرة كالمخالف كونه بمعنى
ما ليس بنسبة فانه غير ثابت
ولا يلزم من قوله من نسبة
في جهة اذ ذلك المعنى كالا
يبنى على التأمل الخبير
والمتى بالمضاف متعين فلا
يضمه على القرة مثلهما فبدأ
(قوله) والمقدار اما متحقق
في ضمن عدد قيل جعل
ظرفية المدد المقدار من
قيل ظرفية الخاص فقام
والاظهر انما يجعل من
ظرفية المدلول لهدال فان
المفرد المقدار مستعمل في
عدد وفي غيره ولا يمتنع
فساده (قوله) فان ازل
نصف المن قيل لو قال
نصف النالك كان بياناً للثان
ايضاً فان ثنية متناهية
وهو اضع من المن
بالتشديد (قوله) وكما قيل
نحو تقديراً براد فصيل

لفظة (لا) في ولا آياؤنا (زائدة بعد حرف المطف) التى هو الواو (لأن تأكيد النفي)
مثل قوله تعالى ما جاءنا من بشير ولا نذير ومثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فتكون
لفظة لا فصلاً بعد حرف المطف (وإنما قال يجوز تركه) ولم يقل يجب لان الفصل اذن
قام مقام التأكيد فكان ينبغي ان يقال ويجب (قانه) اى الحال والشان (قد يؤكد)
الضمير المرفوع المتصل (بالتفصل) حال كونه ملابساً (مع الفصل) بلا إلتفات بالمعطوف
عليه للزوم البعد بالفصل اما بالفصل قبل حرف المطف فقط (كقوله تعالى فككبوا
فيهاهم والنماوون) او بعده وقوله مما كقوله تعالى ما بعدنا من دونه من شيء نحن ولا آياؤنا
او بعده فقط مثل ما ضرب انما ولا زيد فالاقسام ثلاثة (وقد لا يؤكد) بل يكتفى بالفصل
فقط كقوله تعالى فاستقيم كما امرت ومن تاب ممك وقوله سيصلى ناراً ذات لهب اصرأته
(والامر ان) اى اجتماع الفصل مع التأكيد واقراد الفصل وحده (متساويان) فلذا
قال يجوز ترك التأكيد اكثافاً بالفصل (هذا) اى خذ هذا او الامر هذا وانما يؤتى به
عند تمام البحث والتشروع في ما يناسبه ولما فرغ من بيان المسئلة اراد ان يبين انها خلافة
والتأكد استحسانى لا واجب قطعاً كما يفيد مقابلة أكد مع جواز الترك فقال (واعلم
ان مذهب البصريين ان التأكيد بالتفصل هو الاول) عند عدم الفصل فالامر ان
متساويان لوقوع كليهما كثيراً في كلام علماء النيوب الا ان الاولى لكونه اكثر وقوعاً
(وبجوزون) اى البصريون (المطف) المذكور (بلا تأكد) بالتفصل وحده او مع
الفصل (ولا فصل) وحده او مع التأكيد لان الضمير المتصل وان كان كالجزء مع
الكلمة انى اتصل بها وكان بعض حروفها الا انه لم يكن مثله في جميع احكامه حتى لا يجوز
المطف عليه اصلاً كما لا يجوز على ما هو جزؤها حقيقة (لكن) اى الا ان المطف بلا
تأكيد ولا فصل ايضاً يكون (على قبح تخالفته ما هو الاول والاحسن ولولاه قبح
لوقوع فصيح الكلام خصوصاً في النظم المعجز واذا لم يقع علم انه قبيح لانهم حظروه
اصلاً بحيث لا يجوز ان يرتكب (والكوفيون يجوزونه) اى المطف بلا تأكد ولا فصل
(بلا قبح) لان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الا انه كلمة بنفسها كالاسم الظاهر
حيث يجوز انفصاله ويكون ايضاً محكوماً عليه فيجوز المطف عليه كما يجوز على الاسم
الظاهر (واذا عطف على الضمير المجزوء) لا المرفوع والمنصوب ولم يفيد بالتصل
لانه لا منفصل له لما سيجي (اعيد الحافض) اى الجار اى جار المعطوف عليه حين
المطف في المعطوف لئلا يلزم المطف على الجزء كما في المرفوع المتصل (حرفاً كان)
ذلك الحافض (واسماً لان اتصال الضمير المجزوء) سواء كان مجزئاً بمجرى الجرا او
بالإضافة (بجار ما شئت) واقتوى وأكد (من اتصال الفاعل المتصل) اى الضمير المرفوع
المتصل (فعلة) لانه لا يوجد اتصال الفاعل بالفعل الا في الضمير ولذا عرف الفاعل
باللام وقيده بالتصل (لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً) سواء كان اسماً ظاهراً او ضميراً

منفصلا (جازا انفصالة) اما اذا كان ظاهرا فظاهر لان الاتصال من شانه واما اذا كان ضميرا يجوز انفصاله ايداما به مستقل بنفسه (والجور ولا ينقل من جاره) اصلا سواء كان ضميرا او ظاهرا (فكرة العطف عليه) اى على الضمير الجور بلا اعادة الحافض كما كره على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد ولا فصل او بلا احدهما (اذا يكون) هذا العطف بلا اعادة الجار في الخارج (كالعطف على بعض حروف الكلمة) كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والاسم على الحرف الذى ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا ولما توهم انه لا يلزم اعادة الجار لجواز وجه آخر فيه وهو ان يؤكد بمفصل ثم يعطف عليه كما عمل في الضمير المرفوع دفعه بقوله (وليس للمجرور ضمير منفصل) لانه متصل فقط مظهرا كان او مضمرا (كما يحكى) وجهه (في) بحث (المضمرات حتى يؤكد به) اى بالضمير الجور المتفصل (اولا) اى قبل العطف ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل عرفته سابقا ولما توهم ايضا انه اذا لم يحز تأكيد بمفصل لعدم كونه موجودا فيؤكد بالمرفوع المتفصل دفعه بقوله ايضا (وفي استعارة المرفوع) اى جعل الضمير المرفوع المتفصل تأكيدا للضمير الجور (مذلة) اى ابتداء لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس العقول ومخالف ايضا للقياس ولما توهم ايضا انه اذا لم يحز التأكيد بالمفصل وفي اقامة المرفوع المتفصل مقام الجور ابتداء فيكتف بالفصل كما اكتفى في المرفوع المتصل دفعه بقوله (ولا يكتفى بالفصل) لقيامه مقام الاصل (لان الفصل لا تأثير له) يبنى لاجود للفصل (الا في جواز) اى الا عند جواز (ترك التأكيد بالمفصل) لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما يحز لعدم وجوده فقدم جواز الخلف هو الاولى (الاختصار) اى لا يكون في الكلام اختصار لانه اذا ذكر التأكيد والفصل ايضا يكون الكلام طويلا والطول يكون سببا للتقل (فحيث لا يمكن التأكيد بالمفصل لعدمه) اى لعدم الضمير المتفصل فيه (لا يتصور له) اى للفصل (اثر) اى عمل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما يمكن لعدم وجوده فالحلف الى بسد الجواز (كيف يكتفى به) اى بالاصل الاستفهام هنا انكار اى فلا يكتفى بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يحز فكيف يجوز خلفه لانه نائب عنه فاذا تعدت الامور المذكورة كلها (فلم يبق) لاشئ (الا اعادة العامل الاول) سواء كان ذلك العامل حرفا (نحو مررت بك وبزيد) او اسما مضافا (نحو) المال بيني وبين زيد) ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف عليه كما يصح عليه (والمعطوف) في هذين المثالين واما لهما (هو الجور) فقط (والمعامل مكرر) ليصح العطف لانه اذا لم يكرر العامل لم يصح العطف (وجزه) اى جزم المعطوف (و) العامل (الاول) كما عطف الاسم اظاهر على مثله مثل مررت بزيد وعمرو (و) العامل (الثاني كالعدم) لانه لا احتياج له في المعنى والعمل لانه زيد تأكيدا ليصح العطف وما كان كذلك لا يعمل فاعمل للاول مثل

ذلك ان القدر ما يقدر به
الشيء اى يعرف به قدره
وبين القادير اما مقاييس
مشهورة موضوعة ليس
ها قدرو الاشياء كالاعداد
وما يعرف به قدر المكييل
كالنقيير والارادب
والكر وما يعرف به قدر
الموزون كعبات الوزن
كالطسوج والداقي
والدينار والآن والراطل
ونحو ذلك وما يعرف به
قدر المذروع والمضوح
كالذراع وقدر راحة وقدر
شبر ونحو ذلك او مقاييس
غير مشهورة ولا موضوعة
فقد تقرر ان كقولها تعالى
الارض ذهباً وقولك
عندى مثل زبد جلا واما
غير ذلك انساها وسواها
فصموت على مثلك بالضدية
وقولك بطولك وجلا
وبسرته ارضا او بطلته
خشيا ونحوك ذلك من
المقاييس ايضا (قوله)
واذا اقتصر المعنى على
الامثلة الثلاثة بشر بيان
الشارح قدس سره بان
تمام المفرد باحد هذه
الامور الثلاثة لا غير
وليس كذلك فانه بهم باربعة
اشياء منها نون الجمع
كشترين والمضمر ليجل
به بل قد ذكره قبل
والتنوين المتم له كما يكون
ظاهرا يكون قدرا ايضا
كقوله نعمة متروكة كنم
كلما قدس سره بعد هذا
يشمل التنبيه على اعتبار
هذه الاربعة ايضا (قوله)
فانه اذا تم الاسم به

قوله ما زيد قائما ولا رجل حاضرا (معنى) أى من حيث المعنى لانه زائد والزائد لا يكون له معنى الا التأكيد علم ذلك (بديل قولهم) المال (بني وينكذ بين لا يضاف الا الى الشيء) (المتعدد) الذى قبل القسمة لانه من الاور الاضافية الا لا يضاف الى المتعدد كاي واية وكلا وكنتا فكان بنيت ان يقال المال بينا الا انه فصل شريكه واذن تايلا لفظ بين اليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقيل جره) اى جرا المعطوف فى مثله (با) لمعامل (لثاني كما فى المحرف الزائد) سواء كان سماعا كما (فى كفى بالله شهبدا) او كفى بحسبك درهم او قيا سا كفى قوله هل زيد قائم (وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار) اذا اريد المعطف على المضمر المحرور (فى) المعطوف (حال السمة والاختيار) من غير ضرورة شمعية داعية اليها (مذهب البصريين) لانهم قالوا اذا عطف على المضمر المحرور اعيد الحائض حال السمة واما عند غيرها (ويجوز عندهم تركها) اى ترك الاعادة كما جاز هندهم ترك التأكيد والفصل معا عند المعطف على المضمر المرفوع المتصل لكن مع تبجح فى حال السمة والاختيار لافى حال الاضطراب كذلك يجوز تركها لكن (اضطرابا) لان الضرورة تبسح المحذور (واجاز الكوفيون) ايضا (ترك الاعادة فى حال السمة) كما جازت آنفا حال الاضطراب حال كونهم (مستدلين) ما وقع فى بعض (الاشعار) مثل قوله ه فالوم قدبت تهجونا وتشتما فاذهب فابك والايام من عجب لان الايام معطوف على المضمر المحرور فى قوله بك بلا اعادة الجار فيه ولولا ان المعطف عليه بلا اعادة الجار جاز لم يصح ما اختاره الشاعر وقاسوا حال السمة اى ما لم يكن فى الشعر عليه لانه اذا كان جائزا فى الشعر فى غيره يكون هو الاول واجب عنه بان استدلالهم بما وقع فى بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع مثل هذا المعطف فى الشعر للضرورة فلا يستلزم جوازه فى غيره ولولا الضرورة لما اختاره والاحتياط ان لا يكون الواو المعطف بل تكون للمصاحبة لا مابدها مفعولا معه وقال الحنفى عصام فيه اشعار بضمف استدلالهم بى فى قول انشراح مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لا يتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلو بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى تسألون به والارحام واجب عنه ايضا بانه محتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو فيه للقسمة او بالنسب عطف على محل الجار والمجرور كقوله مررت بزيد وعمرا او على الله اى اتقوا الله واتقوا الارحام فصولها ولا تقطعوها كذا قال القاضي البصاوى او على تقدير وصولا الارحام (فان قيل كيف جاز تأكيد) المضمر (المرفوع المتصل) سواء كان بارزا (فى نحو) القوم (جاؤى كلهم) او القوم جاؤا اتهم او اجمعون وضربت انت او مستكتنا نحو زيد ضرب هو (والابدال منه) اى من المضمر المرفوع المتصل (نحو عجبتى جمالك) فى الاشتغال والقوم جاؤا اكثرهم فى البعض وضربتى الجمار فى الملط (من غير شرط تقدم التأكيد) المضمر (المتصل) ولا الفصل الذى هو خلف

الاشياء قبل ذكر الرضى ان الاسم قد يتنفس كالصبر فى ربه وجلو هذا فى ما اذا اراد ان يهذلا وانت حبيبه لا أساس له بهذا المقام (قوله) وهو ما تنهيه نفسه وجروته ثم قبل ذلك ان تجمل تشابه مضارع المماثلة ومستدلى ضمير واجزاؤه مفعولا به ويتكلم بالابوة لانه لا جزمه فالاولى للاقتصار على الوقوع بمجرد من التاء على القليل والكثير وكلاهما باطلان لان الجنس الذى له اجزائه كذلك لا يكون معاير ذلك بل هو عينه فلا يصور شي من هذين القوانين والاستكمال بالابوة من سوء الفهم فانه غير داخل فى ما نحن فيه فكيف يقال ان الاصرا يشكل به امد ثبوت هذا الحكم فيه (قوله) طاب زيد جلستين لنوع جازان يقال طاب زيد جلستين لمعد واما على بطاب زيد جلستين دون ان يقول عدل نوبين لانه يمكن التا قشة فى كون نوبين للمعد بخلاف جلستين بالفتح فانه لنفسه لا اراد لاجل حاله وفيه انه من قبيل الجيز من النسبة وكلامناى الجيز من ذات المذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة من كونها جنانا فهو خارج عما نحن بصدده وفيه نظر اما والامان التاء فيها نظر اصل الكلمة سواء كانت

عنه مع انهما من التوابع ايضا وجوزان بلا تأكيد ولا فصل فلم لا يجوز للعطف ايضا
 (وجاز ايضا) اى كاجاز الابدال والتأكيد بلا شرط (تأكيد الضمير المحرور) اى
 تأكيد الضمير المحرور بلا شرط شئ من تأكيد بالتفصل والفصل (فى نحو مررت بك
 نفسك) وبه نفس وهذا لا يكون الا فى التأكيد المنوى لانه يقال مررت بك انت او اياك
 ويكون بالنفس والمين بشرط ان يضاف كل منهما الى المؤكد والمتعبنى ان كان ضميرا
 محاطا يضاف اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه
 (والابدال منه) اى من الضمير المحرور (نحو اعجبت بك جمالك) فى الاشتغال وزيد
 مررت به اخيه فى الكل والقوم مررت بهم اكثرهم فى البعض وزيد مررت به حماره
 فى القلط (من غير اعادة الجار) اى جاز المبدل منه فى البدل (ولم يجوز العطف فى الاول)
 اى فى الضمير المرفوع المتصف (الا ببدلا تأكيد) الضمير (المتفصل) وحده او
 بالفصل بدلا منه او بالتفصل والفصل معا (و) لم يجوز العطف (فى الثانى) اى فى
 الضمير المحرور (الامع اعادة الجار) اى جاز المعطوف عليه فى المعطوف اسماء كان
 او حرفا واما التأكيد والابدال فى الموضعين فجائز بلا شرط شئ من التأكيد
 والفصل والاعادة (قلنا) فى جوابه (التأكيد عين المؤكد) بالفتح اظها كان معنويا
 فلم يكن اجنبيا حتى يحتاج الى التأكيد بالتفصل او الفصل زيادة ارتباطه (والبدل فى
 الاغلب) لا يجلو (اما) ان يكون (كل المتبوع) فى بدل الكل (او) يكون (بعضه)
 اى بعض المتبوع فى بدل البعض (او) يكون (متعلقه) بكسر اللام نحو سلب زيد توبه
 او اعجبني زيد علمه فى بدل الاشتغال (والخلط قليل نادر) وهو ان لم يكن كذا وبعضه
 او متعلقه فقلته لاحكم له طرد الباب (فهما) اى التأكيد والابدال (ليسا باجنيين
 لمتبوعهما) اما التأكيد الفعلى فلانه عين المؤكد لفظا ومعنى واما المنوى فانه وان لم
 يكن عين المؤكد لفظا لانه متحد معنى واما بدل الكل فهو كالتأكيد المنوى عين المبدل
 منه واما بدل البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتغال فهو صفته ولما تعلق احد
 البدلين بالآخر تعلق المحلية والحالية كالليسا باجنيين (ولا متفصلين عنه) اى عن متبوعهما
 (لعدم تخلل) اى دخول (فاصل) كحرف العطف (بينهما) اى بين الابدال
 والتأكيد (وبين متبوعهما) وهذا ليس بالاتصال (فلا حاجة فى ربطهما) اى ربط
 الابدال والتأكيد (الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة) كالتأكيد بالضمير المتفصل
 او الاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كما فى العطف على الضمير المرفوع المتصل او
 اعادة الجار كما فى العطف على الضمير المحرور (بخلاف العطف فان المعطوف متفصل
 عن متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون احدهما متابرا للآخر ومعنى من حيث ان
 المعطوف فى الاغلب (ينابر للمعطوف عليه) مثل جادى زيد وعمر و (و) مع هذا
 (يتخلل بينهما) اى بين المعطوفين (المعطف) فكان احدهما اجنبيا من الآخر (فلا بد

صفة المرأة او النوع
 وليست الفارقة بين الجنس
 والواحد فلا تسمى كون
 الكلمة اسم جنس شاملا
 لقليل والكثير من انواع
 الجملوس او احادها واما
 تأييد الاطلاق الفارقة فى الامثال
 ليست من ذاب المتصلين
 والجواب بان الشارح
 اجاب على سبيل التزول
 ليس مما يتعنه ارباب
 الترقى هكذا قيل وفيه
 تصور من جهة ان مثل
 هذه التاء وان لم تكن
 فارقة بين الواحد
 والكثير لكنها لا تعد من
 نفس الكلمة ولا يهتبا
 اثبات كونها من
 نفس الكلمة لان المراد
 بالجنس هنا ما وقع لفظه
 الواحد المحرور عن تاء
 الوحدة منه على القليل
 والكثير كما مررت وهذا
 لا يمنع اشتغال على التاء
 فائدة الغير هذا المعنى ومن
 جهة ان الكلام على المثال
 ليس بمراد مطلقا حتى
 يترض بهذا الطريق على
 من اعترض عليه ثم ان
 التاكيد على المثال وروده
 ليس مما يلحق ببيان
 المتصلين لكونه قليل
 الجدوى بل عديمها فلا
 يحصل المطلوب بهذا
 الطريق فان غاية الامر
 فروم نحو الكلام من المثال
 باطله ولا بأس بكن
 من اراد هذا وتصدى
 اليه فله ذلك على ان اقبال
 نفسه قد اعترض على مثال

فيه) اى فى الملقب (من تحصيل مناسبة) زائدة على المناسبة الكائنة (بينهما) من
 الصداقة والعداوة والمالكية والملوكية وغيرها (بتأكيد) الضمير المرفوع (المتصل
 ١) المضمير المرفوع (المتصل) او الاكتفاء بالفصل (فى المرفوع) اى عند كون المظوف
 على ضمير امر فوعام متصلا (وباعادة الجار) عطف على قوله بتأكيد المتصل (فى) الضمير
 (المجرور) ليخرج (لتلليل لقوله فلا بد فيه الى آخره الضمير (المتصل المرفوع) الذى
 يكون هو المظوف عليه (عن) متعلق بقوله ليخرج قوله (صرافة) بكسرة الصاد
 انه لا من صرف يصرّف على وزن دراية (الاتصال) اى ليخرج الضمير المتصل المرفوع
 عن كونه متصلا بعضا (و) به (بناسب) عطف على يخرج اى ويناسب ذلك الضمير
 المظوف (اى الاسم) الذى يعطف (عليه) اى على الضمير المرفوع المتصل ويكون تأنيده
 منفصل (بتأكيد) اى بتأكيد الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين (١) الضمير
 (المفصل ويقوى) هذا لتلليل لقوله وباعادة الجار فى المجرور فالاولى ولقوى مكان
 يقوى باعادة اللام التسليلية لتلايقهم عطفه على قوله ويناسب لقربه فيكون حينئذ
 من توابيع ليخرج لانه لتلليل مستقل فهو معطوف على قوله ليخرج وتلليل مستقل
 لقوله وباعادة الجار فى المجرور كما ان قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتأكيد المتصل
 بالمتصل فى المجرور (مناسبة) اى مناسبة المظوف المجرور المظوف عليه (المجرور)
 المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (بانضمام الجار) متعلق بالناسبة او بقوله
 يقوى اى الجار الذى فى المظوف عليه بينه (اليه) الى المظوف المجرور (كفى المظوف
 عليه) اى كما انضم الجار الى المظوف عليه واعلم انه لم يذكر الصفة مع انها من التوابيع
 ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اما كان متصلا او منفصلا ولا عطف
 البيان ايضا لما فى حكم الصفة فى الايضاح والمدح فحكمه حكمها يعنى ان الضمير لا يكون
 مينا بمعاني البيان وان كان ايضا من التوابيع ولهذا سكت عنهما (والمظوف فى حكم
 المظوف عليه) يعنى ان كل حكم يجب ثبوته للمظوف عليه بالنظر الى ما قبله بالنظر
 الى نفسه يجب ثبوته للمظوف ايضا ليكون فى المطلق قائدة (فلما يجوز له) اى
 للمظوف عليه (ويمتنع) (من الاحوال) بيان لما فى قوله فيما (المعارضة له) اى الاحوال
 التى عرضت للمظوف عليه حيث لم تكن فى ذاته (نظرا الى ما قبله) اى الى عامله مثل ان
 يمرضه لرفع او التصب والجر او الى شئ قبله من كونه حجة ذات ضمير عائد اليه مثل الذى
 قام به و قد اخوه زيد حيث لا يقال وقد عمر وعطفا على قام به (بشرط ان لا يكون
 ما عطفا) اى الشئ الذى فى المظوف عليه يقتضى الاحوال (متقيا) اى متقيا
 (فى المظوف) لانه اذا كان متقيا لم يكن المظوف فى حكم المظوف عليه (وانما قلنا من
 الاحوال المعارضة له نظرا الى ما قبله احترزا عن الاحوال المتعارضة له) اى للمظوف
 عليه (من حيث نفسه) اى نفس المظوف عليه (كالتائب) يعنى لا يلزم من كون المظوف

طاب زبد جلستين به
 خارج مما نحن فيه لكونه
 من قبيل التمييز عن النسبة
 (قوله) ويمكن ان يحجب
 عنه بان المراد بالانواع
 محض قبل هذا بيد جدا
 ومع ذلك الاولى ان قال
 افراد الجنس بدل الجنس
 لان الحصة لا تطلق فى
 التصاريف الا على الفرد
 الاعتبارى الذى يحصل
 العقل من اخذ المفهوم
 الكلّى مع الاضافة الى
 معين ولا تطلق على
 الفرد الحقيقى وما قاله
 من امر البعد ممل
 واما ما زعمه ادلى فباطل
 لان افراد الجنس ليست
 الا الانواع كما تقرر
 المقول فثبت المصير الى
 اعتبار الانواع اعم كذلك
 لا بد وان يرتكب ما
 ارتكبه الا لانواع فى كون
 الاراد مطلقا محض
 الاجناس ثم ان الجواب
 الصحيح انما هو المنع بانه
 هل ان فى كون ذلك
 الجنس ثبوت وجه انما هو
 لندم الحاجة اليه لذلك
 على الكثير والقليل فكذا
 اورد به الافراد ثم المصرد
 فى صورة الافراد ايضا
 بخلاف ما اذا اريد به
 الانواع فان القسط لا يدل
 الا على نوع واحد فثبت
 الحاجة الى الارادة فى
 صورة غير الافراد فصح
 الاستثناء وتبين عدم صحة
 قياس ارادة الافراد على
 ارادة الانواع (قوله)
 ويجسم فى غير ما يورد
 التمييز على ما فوق الواحد

قيل قد جاوز حد التكلف
كيف والجمع اذا قول
بالاقراد يراد به ايراد
صفة الجمع مع انه لا حاجة
الى تكلف لان اصل لم
يجوز في قصد المتعدد الا
صفة الجمع ولا يجوز عنده
الاعدل انوا بامر مح في
بضاح الفصل ويؤيده انه
اولا اراد بقوله ويجمع في
غيره حقيقة الجمع لكان
مستغنى عنه ثم قيل اعلم ان
سوق الكلام ناظر الان
المراد بغيره غير الجنس
والعقيد ان المراد غير
الجنس والجنس المقصود
به الانواع وكلاما من
الاولام وذلك لان الرضى
وداعترض على المص فاقلا
وان لم يكن جنسا طابقت
به ما قصد مفردا كان او
مثنى او جموعا كقولك مائة
رجلا او رجلاين او رجلا
فقرره ويجمع في غيره ليس
اصح واجاب الهندي بانه
الكتفى بذكر الجمع لانه
لا يحتاج الى التثنية اولى
او المراد بالجمع القوي
فيما قبل التثنية ايضا ولما
راى الشارح قس سره
مال الاول من الضعف
بخلاف الثاني فان اصل هنا
على المعنى القوي انب
من الحمل على المعنى
الاسطلاحى لظهور ان
المراد بالانواع ايضا ما فوق
الواحد فسر كلام المص
بذلك ليتبين المراد
ويذهب الاعتراض ونم
مانقل والقول فان هذا
تجاوز عن حد التكلف كما

عليه مبني ان يكون المعطوف مبني ايضا (والاعراب) اى لا يجب ان يكون المعطوف معربا
اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا لانواعه فان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب ان يكون المعطوف مرفوعا او منصوبا او مجرورا
اذا كان المعطوف عليه معربا باحدها وهذا ظاهر (والتعريف) يعنى لا يجب ان يكون
المعطوف معرفة عند كون المعطوف عليه معرفة (والتكثير) يعنى اذا كان المعطوف
عليه نكرة لا يجب ان يكون المعطوف نكرة (والاقراد) اى لا يلزم ان يكون الثاني
مفردا اذا كان الاول كذلك (والتثنية والجمع) يعنى لا يجب ان يكون المعطوف تثنية او
جمعا عند كون المعطوف عليه مثنى او جموعا (فان المعطوف فيها) اى في هذه الاحوال
(ليس في حكم المعطوف عليه) كالقائلا في ذيل كل واحد منها (واما قلنا بشرط ان لا يكون
ما يقتضيه متنفيا في المعطوف احترازا عن) ما اذا كان المعطوف معرفة بالام والمعطوف
عليه منادى مبنى على الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل يازيد والحارث او معرفة بالنداء
(مثل قولنا يارجل والحارث) او كان المعطوف عليه اسم لان في الجنس مثل لارجل
والغلام (فان الحارث) مثلا (معطوف على الرجل) مثلا (وليس في حكمه) اى في
حكم الرجل (من حيث تجرده عن اللام) لان الرجل في يارجل مجرد عن اللام واما
الحارث فعلى به فلا يكون في حكمه من حيث التجرد (فان ما) اى الذى يقتضى تجرده
عن اللام هو (اى الشئ المتقضى) اجتماع اللام وحرف النداء (فحرف النداء اداة
التعريف واللام ايضا اداة التعريف واجتماع آتى التعريف بلافاصل يمنع لانه
يكون احدهما لنوا لا محالة ويجب ان يصان الكلام عن اللغو (وهو) اى اجتماع اللام
وحرف النداء (مفقود في المعطوف) فانه ليس فيه حرف النداء حتى يقتضى تجرد فان
الاسم اذا كان معرفة باللام يمنع دخول حرف النداء عليه لما قلنا (واما نحو رب شاة
وسخلها) لفظة امامها استثنائية يعنى جواب عن سؤال نشأ عن قوله بشرط ان لا يكون
ما يقتضيه متنفيا في المعطوف كما لا يخفى على من له قلب سعيد او الى السمع وهو شهيد
والسخله بفتح السين وسكون الحاء ولدا الغنم من الضأن والمترى الى اربعة اشهر ذكر اكان
او اثنى وجمعه سخل وسخل (فتقدر النكرة) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر
المبتدأ الذى هو نحو (لتصد عدم التعيين) لان الضمير وان كان معرفة فما اضيف
اليه يكون ايضا معرفة الا انه لم يقصد سخله معينة لان الاضافة المعينة انما تعيد تعريف
المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للمهد واما اذا كانت للمهد واما اذا كان
كان للجنس فلا يقيد كسبقي ولذا فسر الشارح بقوله (اى رب شاة وسخله) او محمول
عطف على محل قوله فتقدر النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان
راجعا الى الشاة الا انه لا يكون معرفة لكون مرجحه نكرة لانه اذا كان مرجح ضمير

القائب نكرة يستعمل استعمال النكرة اولاً ليس براحم الى الشاة المذكورة بل المراد
 منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه شاة ما (على نكرة الضمير)
 الذى اضيف اليه السخلة (كره رجلاً) في تقدير وبشيء رجلاً (على الشذوذ) لان
 الضمير مطلقاً وضع معرفة وان كان غائباً وما يكون مخالفاً لوضعه يكون شاذاً (اي رب شاة
 وسخلة شاة) يبنى كقولنا الضمير المضاف اليه يكون راجعاً الى شاة ما لا الى الشاة المذكورة
 سابقاً فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة اى المذكورة سابقاً الا ان الظاهر
 من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضع لذلك واما اذا جعل عبارة عن شيء لا بعينه
 لكن من جنس السابق يكون شاذاً ولذا على الشذوذ (وكذا) اى كالحكم المذكور سابقاً
 (المعطوف) يكون (في حكم المعطوف عليه) الا ان هذا الحكم يختص ببعض المعطف على
 ما اشار اليه الشارح وما ذكره المصنف في المتن يكون عاماً (في الاحوال العارضة له)
 للمعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) اى ذاته ووصفه (و) الى (غيره) اى غير نفسه اى ما قبله
 (ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه) في الافراد والتعريف يبنى اذا كان المعطوف مفرداً
 معرفة كما ان المعطوف عليه كان مفرداً معرفة يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه (فلذا)
 اى لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط انحداها
 في الافراد والتعريف (وجب بناء المعطوف) كاجب بناء المعطوف عليه (في) قولك
 (يا زيد وعمرو لان ضم زيد) اى لان بناء المعطوف عليه في هذا المثال (بالنظر الى) ما قبله
 اعني (حرف النداء) لانه يقتضي بناء المتنادى (والى) ذاته ووصفه اعني (كونه مفرداً معرفة
 في نفسه) وذاته (ومعمرو) المعطوف (مثل زيد في كونه مفرداً معرفة) في نفسه واما اذا كان
 المعطوف نكرة بقصد بها التعريف مثل يا زيد ورجل فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل
 يا رجل وزيد لما سبق ان المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المتنادى المستقل مطلقاً (وامتنع
 بناؤه) اى بناء المعطوف اذا كان مضافاً (في) مثل قولك (يا زيد وعبدالله) اوشبه مضاف
 مثل يا زيد وخيراً من زيداً ونكرة لم قصد تعريفها مثل يا زيد ورجلاً وكذا اذا كان المتنادى
 مضافاً اوشبهه او نكرة لم يبين المعطوف (فان) المعطوف في هذا المثال اعني (عبدالله) لكونه
 مضافاً (لبس مثل زيد فان زيداً مفرد معرفة وعبدالله مضاف) فنبه واجب لان المتنادى
 اذا كان مضافاً نصبه واجب واذا كان المعطوف على المتنادى مضافاً فوجب نصب فيه
 اولى ولذا لم ينصب غلام المعطوف في قولك لارجل ولا غلام زيد عندي لان نصب اسم
 لا ليس بالنظر الى لفظة لابل بالنظر اليها والى كونه مضافاً الى نكرة او مضافاً له على ما سبق
 وهو مفقود في المعطوف (ومن ثمة) (اى ومن اجل) اى ولا لاجل لان من في مثل هذا
 المقام مستعار لمنى التليل (ان المعطوف في حكم المعطوف عليه) لا مطلقاً بل في الاحوال
 العارضة بالشراطين المذكورين (فما) اى في الحال الذى (يجوز) ان يجزى به (ويتمتع له)
 (لم يجز) المعطف على خبرها المجازية بالجر او النصب (في) (تركيب) فيه كان خبراً ماعده

تري ودموى ان مذنب
 الفص عدم مجوز صورة
 التنية وانه صرح به
 الايضاح فريه فانه صرح
 الايضاح بلزم المطابقة
 افراداً وتنية وجماعاً لا
 يخلو هذا التمييز في النسب
 امان ان يكون اسم جنس او
 غيره فان كان غير مطابق
 قصد معنى وجموعاً ان كان
 اسم جنس كان مفرداً الا ان
 قصد الانواع مثال الاول
 حسن زيد اذا قصدت الى
 ابوته لانه وابو ابيه خاصة
 له فان قصدت ابوة ابيه
 قلت حسن زيداً يا به وكذلك
 اذا قلت حسن زيد ان
 و قصدت الى مدحهما
 يا به نعم الغير عاقل حسن
 زيد ان ابوين وكذلك
 حسن زيداً او واحدة
 ودارين و دورا اذا
 قصدت اثنين و جماعة مثال
 الثاني حسن زيداً ما هو صلا
 فهذا يجب افراداً اذا قصد
 الى الحقيقة لانه لا يستقيم
 تنية ولا جمع فيه فان
 قصدت الانواع كان الامر
 فيه كقديم من جواز التنية
 والجمع هذا كلامه والقائل
 كما لم ير الايضاح لم ير قوله
 بيده هذا فطابق فيها ما
 قصد الا ان يكون جنساً الا
 ان قصد الانواع وقوله
 في شرح هذا المثل يريد
 بالمطابقة التنية ان قصد
 التنية والجمع ان قصد الجمع
 وزعم ما هو من جهة بيان
 المناطقة مؤيداً لما ذهب
 اليه من الصريح انضوكة
 وادعاه ان الضيق كون

بحرور بحرف الجر الزائد مثل (مازید بقائم او) منصوباً مثل ما زيد (فأما ولا ذهاب)
 بالجر او انصب (عمر والارفع) (في ذهاب) ففي رفعه وجهان احدهما انه مبتدأ لانه
 صفة مشتقة وقت بعد حرف النفي وهو لا رافعة لظاهر وعمر و مرغوع على انه فاعله
 سادس الجذر وثانيهما انه خبر مقدم وعمر ومبتدأ مؤخر لما سبق انه اذا طاعت مفرد جاز
 الامران (اذلوا نضب) ذهاب عطفاً قائماً (او خفض) عطفاً على قائم (لكان) اي ذهاب
 (معلوف فاعل قائم) او قائماً (فيكون) بواسطة المطف (خبر اعن زيد) الذي هو اسم ما كان
 المظوف عليه اعني قائماً خبره (وهو) اي كون ذهاب عمر وخبراً عن زيد (متنع لخلوه
 عن الضمير الواقع) المستكن (في المظوف عليه العائد الى اسمها) اي لخلو ذهاب عن
 ضمير يرجع الى اسم ما لان ذهاباً رافع اسما لظاهر ابعدي في وجهه وضمير استكن في راجعاً
 الى ذاك الظاهر لا الى اسم ما في وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان
 يستد الفاعل وهو متنع لانه واحد ليس الا (تعين الرفع) اي وقع ذهاب (على ان
 يكون خبراً مقدماً للمبتدأ) مؤخر (وهو عمر) اختار هذا الترجيح وان احتمل وجهاً آخر
 كما ذكرناه ان يكون المتني بنجب المتني لان المتني في الجملة الاولى من زيد هو القيام وفي الثانية
 هو الذهاب ولزم تقديم الخبر في هذه الجملة للتأنيدهم انه عطف مفرد على مفرد لانه اذا
 قيل ولا عمر و ذهاب لتوهم انه عطف مفرد على مفرد (ويكون) عطف على ان يكون
 اي ويكون هذا الكلام اعني ولا ذهاب عمر و (من قيل عطف الجملة على الجملة) اسميتين
 (و) الحال انه (لا مانع منه) اي من هذا المطف كما كان في عطف المفرد على المفرد بان
 عطف على خبر ما منصوباً او مجروراً مع انه رافعاً لعمر و (ولما كان لقائل ان يقول) فيه
 اشارة ان قول المنس و اما جاز الخ جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة) اي القاعدة
 التي يكون حكم المظوف فيها حكم المظوف عليه فيها يجوز و يتنع (منقضة بقولهم)
 اي يقول العرب (الذي) اسم موصول (يطير) من طار يطير من باب ضرب فاعله
 المستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلت في محل الرفع على انه مبتدأ
 (فيضرب) من غضب ينضب من باب علم (زيد) فاعله (الذباب) وهو على وزن سؤال
 اسم لما يذب ويدفع مرغوع لفظاً على انه خبر المبتدأ (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يعود
 الى الموصول) كما قلنا (وينضب المظوف) صفة لان ينضب بمظوف باعتبار اللفظ اي
 لفظي ينضب (عليه) متعلق بالمظوف والضمير المجرور راجع الى يطير (ليس فيه) اي
 ينضب (ذلك الضمير) اي الضمير الراجع الى الموصول كافي بالمظوف عليه الذي هو
 يطير لان ينضب واقع زيد فوجب ان لا يجوز هذا التركيب لعدم كون المظوف في حكم
 المظوف عليه وقد جاز بالافتاق (فاجاب عنه بقوله) اي بالاجوبة الثلاثة التي اتفقت
 بقوله (واما جاز) مع ان القياس ان لا يجوز لما عرفت (الذي يطير فيغضب زيد الذباب
 لانها) (اي الفاء) والتأنيث باعتبار كونها كثة وقت (في هذا التركيب) (فاما السببية)

المراد ضمير غير المفرد
 الراجع الى الجنس الجنس
 او غيره المجوبة (قوله)
 او المتني ان وجدنا التميز
 قيل لا موجب لجعل كان في
 التوجيه الاول فافضة وفي
 الثاني تامة وكأنه اراد
 الاشارة الى توجيهين لكان
 في التوجيهين والتوجيه
 الثاني بعيد جداً لان جعل
 بالتمييز متلباً بغير انهم
 او تونه وكيف كان
 لو التبادر من قوله جازت
 الاضافة المتلبس بالتثنية
 لاضافة الشيء الى ولادامى
 اليه الاسرار عادية مشاركة
 في ضمير مفرد وان كان
 في المرحع والمنس به هل
 ذلك التبادر بالمطف بم
 فانه ليس هنا لقراخي
 في الزمان بل لتفاوت
 المحكيين في ان احدهما
 متناق بالتمييز والاخر
 بالميز والكل باطل لان
 الباعث للتوجيهين الحامل
 عليهما عدم اتقان المنس
 بخبر كان فاحقت العبارة
 هذين الوجهين لانه اما ان
 بقدر التبادر لا ولا يتحقق ان
 كليهما سايان في تأنيده المتني
 ودعوى اشتغاله الثاني على
 الركائز لا الدليل عليه
 والقول بان المتنبس
 بالتثنية هو المضاف دون
 المضاف اليه عطس صريح
 وعكس لما هو الثابت
 الواقع في نفس الامر وبه
 طهر بطلان بقية القول
 (قوله) فلا يجوز الاضافة
 الاضافة جوازها على تة
 نظر بل الظاهر عدم

بالإضافة (إى) لانها (قابلة نسبة الى السببية) فيه اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملازمة كلام الاستغناء وبين الملازمة بقوله (بان يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية) يعنى تكون مستعملة فى السبب لان ما قبلها فى هذا التركيب سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب لفضب زيد كما ان الايتان فى قولك الذى يأبى فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم ألتحقه قطعا (لا العطف) اى لا يكون معناها فيه عطف ما بعدها على ما قبلها وهذا هو الجواب الاول يعنى ان هذا التركيب مبنى على منع كونها للعطف (فليرد) هذا القول (نقضا) اى حال كونه ناقضا (على تلك القاعدة) والجواب الثانى (او) ان (يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية مع العطف) اى مع عطف ما بعدها على ما قبلها لا للسببية وحدها فلا يراد ايضا نقضا عليها لان تخصيص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعلوم والمعلوم عليه سببية لان المعلومين يطيران ح بمنزلة امر واحد فيكون رابطة المعلوم عليه للمعروف ولذا قال الش (لكنها) اى لكن الفاء العاطفة التى اقادت معنى السببية (تحمّل الجملتين كجملة واحدة) لان السبب والسبب كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء ولان الفاء لما كانت موضوعا لاجمع وان كان فيها تعقيب جعلت الثانية جزءا من الاولى (فيكتفى بالربط) الذى كان (فى) الجملة (اولى والمضى) اى معنى هذا القول على تقدير ان تكون الفاء للسببية والعطف (الذى يطير فيفضب زيد) بسبب (الذباب) يعنى الذى يكون طيرة سببا لفضب زيد مع اجتماع الفضب بالطيران الا انه بشرط تقديم الطيران وتعقيب الفضب بالذباب والثالث من تلك الاجوبة ان تكون فيه مجرد العطف لكونها واحدا من حروفه لا للسببية (او يفهم منها سببية) الجملة (الاولى لا) جملة الثانية) لكون الفاء مستعملة فى السببية ايضا فيقدر الضمير فى الجملة المعلوم ليصح العطف لما عرفت ان الفاء مجرد العطف (قالمضى) اى معنى هذا القول على تقدير كون الفاء مجرد العطف (الذى يطير فيفضب زيد) عقبيه (بسببية) اى بسبب طيرانه (الذباب) فالاولى من هذه الثلاثة الجواب الثانى لان فى الطرفين احد معنى الفاء معنى العطف فى الاول ومعنى السببية صرح بحاقى الثالث واما الجواب الثانى ففيه رعاية كلا المعنيين واعطاء كل ذي حق حقه فكان الاولى (ويمكن) عطف على فهم يعنى ان يكون الفاء مجرد العطف بلا فهم السببية فيقدر الضمير الرجوع الى الموصول ليصح العطف باضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعروف ولذا قال (ان يقدرفه) اى فى المعلوم (ضمير) راجع الى الموصول (اى الذى يطير فيفضب زيد بطيرانه الذباب) (واذا عطف) (اى اذا وقع العطف) فيه اشارة الى ان الفعل مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مصدره على تضمين معنى الإيقاع على منوال قولك وقد حيل بين المير والترزوان اى وقع الحيالة (بناء) مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق الجارية به لانه ليس المراد العطف عطف على نفس العاملين بل المراد

الجواز مطلقا قال المص وان لم يكن بالتكوين او بنون التنبية بلا يجوز الاضافة وذلك لتدبرها الا انه ان كان مثل عشرين درهما فتدبر اضافة الا يستقيم حذف النون مع الاضافة ولا بقاؤها فتدبر اضافة وكذلك فى النمرة مثلها زيد وتابته الرضى فاللام يجوز الاضافة مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلانها ليست بنون الجمع حقيقة بل هى مشبهة بها واما قولهم فى حسنون وجها حسنا ووجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه من نسبة وكلاما فى التمييز عن المفرد وكذا قولهم مثل ماء وملح وملأك ماء وانه اكثر من ماء فليس مما تنصب فيه التمييز من النون الظاهر والمقدرون ونون النسبة كما ظن بعضهم بل التمييز فيه من النسبة كما فى املاء الاناء ماء فهو اذن من شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذلا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول فى عتدى على زيد وجلا مثل رجل قد المعنى لانه تريد عتدى رجل ولا تريد عتدى شيئا مثل رجل وكذا الوقت فى عتدى ملؤه ملأ مل عتدى لان الملاء هو قدر ما يملأ

ولامنى لثوبك قدس سره
 السبل ولله قدس سره
 وقع في تلك الخاطلة من
 متابعة الهندي فانه قال
 بالجواز على لغة مستند
 بشعر ودرهم وستوك
 وانت خير به على خدير
 نسيم صدور هذين
 التركيبين عن بعد به
 لا يثبت بهما الجواز ولو
 على لغة لكونهما من قبيل
 الشذوذ (قوله) انه اراد
 عشرين رمضان قبل يجب
 ان يقال عشرين ومضانا
 لان رمضان وان كان غير
 متصرف للعبة والالف
 والون المزددين لكنه اذا
 وقع تغييرا يكون منكرا
 لوجوب تكثير الجيزوح
 في الالباس وهذا المثال
 نظر ايضا لان في صورة
 الاضافة الى الجيز تكرة
 مصروفة وفي صورة
 الاضافة الى غيره معرفة
 غير مصروفة الا ان
 يراد اليوم مفرود من
 رمضان لكن سوق كلامه
 لا يساعد وقد سد سبيل
 هذا الاستثناء قوله او
 اراد اليوم العشرين من
 رمضان ثم ان قوله قدس
 سره جاز عشرين وعشري
 رمضان ممنوع كما
 عرفت وقوله بالاتفاق
 غريب جدا وانما وقع فيه
 من حسن ظنه بصاحب
 الراجحة ثم ان الظاهر من
 كلامه قدس سره جواز
 هذا قياسا كما نطق به قوله
 لكثرة الحاجة اليه وكذا
 تليقه عدم الاضافة بذلك

ليس الالمطف على معمولهما وقيل منصوب على المصدرية اى اذا عطف عطفامنيا او
 اوقع المطف ايقامنيا والاول اولى (على) (وجود) (عاملين) قدر مضافا لانه لا يبنى
 الحكم على المدموم بل انما يبنى على الموجود (بان) متعلق بقوله وقع (عطف اسان على
 معمولهما باعطف واحد) مختلفين كافا الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين فيه
 كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكر اخوه في الاول وقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكر
 خالدا في الثاني تأمل (وقال بعض شارحي الباب) اى شارحى هذا الكتاب لانه من الباب لان
 الباب بوزن الباب لب الشيء ان كان اسم جنس او شارحى للمسمى بالباب ان كان اسم كتاب
 حيث قال اذا عطف شيان على معمولى عاملين مختلفين لم يصح مطلقا عند سبويه (الا
 ظهر عندى ان المطف ههنا) اى في هذا البحث لا مطلقا (محمول على معناه اللغوى) لما
 سبق ان المطف في اللغة الامالة (اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا) اى الاسان
 (معمولها) بحرف المطف الواحد وردهذان المنيان كلاهما بان جعل المطف للمعنى
 اللغوى ههنا او جعل على صلة البناء المخذوف تكلف باردوا لظهور الاول ما ذهب اليه
 الاكثر وهو قول الشارحين على ان المعنى الجار والمجرور خبر لقوله
 واكثر الشارحين اى معنى قول المصنف وهو اذا عطف الخ على معمولى عاملين اى اذا
 عطف على معمولى عاملين حلوه عن تكلف المفعول او المصدر ويتعلق ايضا الجار
 بالشرط بالتكلف ويبقى المطف على معناه الاصطلاحى (وانما قال) المصنف (على
 معمولى عاملين) بناء على ما ذهب اليه اكثر الشارحين وفيه اشارة الى انه الاول عند
 الشارح (لا على معمولى عامل واحد) اى لم يقل واذا عطف على معمولى عامل واحد
 (قانه) اى هذا المطف (جائزا اتفاقا) لان حروف المطف انما وضعت لان تقوم مقام
 العامل الواحد وتنوب عنه للاختصار في اللفظ لان قولك جاءني زيد وعمر واصله
 جاءني زيد جاءني عمرو وحذف الفعل الثاني واقام مقامه حرف العطف للاختصار فيه
 وللافادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك (نحو ضرب زيد وعمرا وبكر
 خالدا) وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا وبكر قاضلا وبشر خالدا اتحادا كريما
 وان زيدا قائم وعمرو اذاهب وما زيد قائما وبكر قاعدا وغير ذلك (ولا على اكثر)
 اى لم يقل على معمولى عوامل اكثر (من اثنين قانه) اى هذا المطف (لاخلاف في
 امتناعه) لان الحرف الواحد لا يقوم مقام العوامل وتنوب عنها فظهر ان
 هذا البحث على ثلاثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو المطف على معمولين او ثلاثة
 معمولات لعامل واحد وقسم لا يجوز بالاتفاق وهو المطف على معمولات عوامل
 ثلاثة او اكثر وقسم يختلف فيه وهو المطف على معمولى عاملين (مختلفين) (اى غير
 متحدتين) ذاما وعملا وذلك لا يكون الا (بان يكون) العامل (الثاني) غير (عين) العامل
 (الاول وذلك) اى قوله مختلفين كائن (لرفعهم ومن يتوهم ان مثل ضرب ضرب

زيد عمرا وبكر خالدا) وان ان زيدا قائم وعمرا قاعد (من هذا الباب) اى من باب
المطلق على معمولى عاملين لتمدد العامل فيه ظاهرا (مع انه ليس منه لعدم تعدد
العامل فيه) فى الحقيقة (اذ العامل) فى هذا المثال وامثاله (هو) العامل (الاول) فقط
(و) العامل (الثانى تأكيده) لان العامل الثانى اذا كان على لفظ الاول يكون
كلهما صالحين للعمل ولا يجوز ان يعمل عاملان فى معمول واحد فترجع الاول
لسبقه ويكون الثانى تأكيده من غير ان يكون له مدخل فى العمل ولا يكون هذا من باب
التنازع لان فى التنازع يشترط ان يكون الثانى غير الاول وان يكون بالمطلق وهما ليس
كذلك (وذلك المطلق) اى المطلق المتخفف فيه مبتدأ (كجاء) خبره ظاهر الا فى
الحقيقة (فى قولهم) اى فى قول العرب (ما) لفظة ماهذه المشابهة بلس (كل) اسمها
(سوداء) بالذكراء مضاف اليه لكل غير منصرف وهى الشونيز بالضم والفتح
الحبة السوداء ويقال لها بالتركي « قرعج اوت » وفى الحديث الشونيز دواء من
كل داء الا لسان اى الموت وكان على رضى الله تعالى عنه يستعملها فى كل داء يصيبه
حتى فى الرمد بى اذ امدت عينه اكتحل بها فبرى من ساعته كذا فى شرع الاسلام
(تمر) خبر ما (ولا يبيض) لفظة لاهنها زائدة لتأكيد النى مثل قولك ما زيدا قائما ولا
عمرو حاضرا او يبيض بالذكراء وهى الفضة الخالصة غير منصرف عطف على سوداء
العامل فيها كل (شحمة) وهى ههنا الكدأة البيضاء التى يقال لها شحمة الارض
والمراد ايضا بقوله بياض الشئ الابيض اى ولا شئ ابيض يرى شحمة الارض وهى
معطوفة على تمر الذى هو خبر ما وهما العامل لفظ ما وكل وقد عطف على معمول
الثانى الاول وعلى معمول الاول الثانى بحرف واحد (و) كما وقع (فى قول الشاعر)
وهو ابو ذؤيب (اكل امرئ) الهمة فيه لانكار والتوبيخ وهو راجع الى كل
لان المسؤل عنه بهما يلبها وكل منصوب مفعول اول وامرئ مضاف اليه لكل و
(تحسين) فعل مضارع معلوم وقاعله ياء الخطاب وقد وقع بين مفعوليه (امرئ)
مفعول ثان له اى تحسين كل امرئ امرئ اى اتقنين ان كل ما هو فى شكل الرجل
رجلا وليس كذلك لان كل ما هو فى رضى الرجل ليس رجلا (ونا) بالجر عطف على
امرئ الاول الذى هو مضاف اليه لكل (توقد) فعل مضارع مبنى للفاعل اصله تنوقد
حذف احدى التائين كفى قوله تعالى نارا تلظى اصله تلظى والجهة صفة النار (بالليل)
الباء فيه للطريقة كالباء فى قولك جلست بالمسجد (نارا) بالنصب عطف على المفعول الثانى
لتحسين وقد عطف فى هذا البيت معمولان على معمولى عاملين مختلفين وهما كل
وتحسين بباطق واحد ولو لم يحز مثل هذا المصنف لما اختاره الشاعر القصيص (فهذا)
المطلق اى عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين (وان كان جائزا بحسب
اى يقتضى الظاهرا لظاهر المتبادر من قول العرب وقول الشاعر (لكنه) اى الا

وانت خير بان حذف جزء
الكلمة حررها لاسل
لاجل الاضافة لا يكون
قباسا ولا يثبت جواز ذلك
بكثر الاستعمال (قوله)
لكن لما كان الابهام فى
طرف النسبة يستلزم
الابهام فيها قبل الابهام فى
طرف النسبة لا يستلزم
ابهاما فيها برفعه القسم
الثانى من التمييز الا ترى
ان قولنا هندى وظل
لايهام فى النسبة فهنا
الابهام على الطرف وبازالة
الابهام عن النسبة لا يزول
الابهام عن الطرف وبازالة
الابهام عن الطرف لا
يزول الابهام عن النسبة
مخو طالب وظل فربا فان
النسبة فيها على ايهامها
فكل من المحكيين اعنى
قوله الابهام فى طرف
النسبة يستلزم الابهام فيها
وقوله ورفعه هنا يستلزم
الرفع عنه محل بحث الا ان
براد الطرف المندو
وليس مما يفتت اليه لان
صريح عبارة الشارح
فص سره ينادى باعلى
صوت على ان الابهام
المراد به التمييز ليس فى
نسبة بل فى ذات مقدرة
داخلة فى النسبة غير
مذكورة فى اللفظ صريحا
ولا يفتى ان هذا داخل فى شئ
اذا كان ميبها يكون ذلك
الشيء ميبها واذالم يكن
شئ من اجزاء الشئ ميبها
لا يكون ذلك الشئ
ميبها بالضرورة (قوله)

وكذلك كل ما فيه معنى
الفعل هذا يشكك باسماء
الافعال فان فيها معنى الفعل
وليست تشبه جملة بل جلا
واعلم ان في قوله وهو اسم
لفاعل اما سمحة والمراد
هو اسم الفاعل مع فاعله
ومكذبا فاعلمه والاولى
في قوله حبسك ر جلاريد
لان حبسك زيد جملة
ويشبهها حبسك فاعلم
به هو الفيز من حبسك
لامن حبسك زيد فاعلم
(قوله) والله دره فارسا
الدر في الاصل مصدر
درالدين يدر در اي تزل
من الضرع وقيل ما يدرى
اي ما يزل من الضرع
من الذين ومن القيم من
الظرو هو هنا كناية من
فضل الممدوح الصادر عنه
واما نسب فاعلم اليه تعالى
قصد التشبيح منه لان الله
تعالى لم ينفى الجبابرة لكل
شيء عظيم تريدون التشبيح
منه يفسر الله اليه تعالى
ويفيدون اليه نحو قولهم لله
استودعته اولك فشيء لله دره
ما يحب فله وقال في
الصباح لله درماي عمله
وكذا في القاموس وقيل
اريد بالدر هنا الحير فانهم
كانوا يستقدون ان الذين
منشا لكل خير لانه من
غالب اقوالهم واختار
الشراح قدس سره هذا
القول لظهوره ولا يرد
عليه انه جعل الدر كناية
عن الخير وذلك لا يوافق
تحقيق اللغة كيف وقد
صرح الجوهري وغيره

ان هذا العطف (لم يحجز) (عند الجمهور) اي عند اكثر النحاة (بحسب الحقيقة)
اي يقتضى وضع حرف العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد (لان
الحرف الواحد) من حروف العطف (لم يحجز) اي لم يقدر لضعفه ولكونه حرفا (ان
يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للفراء) يعني ان الفراء خالف الجمهور في يجوز هذا
العطف خلافا (فانه) اي الفراء (يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة) والواقع لان
حرف العطف لما لم يكن عاملا بل وضعه ليس الا لتباينة عن السامع اختصارا جازا ان ينوب
مناب عاملين مختلفين كما جاز ان ينوب مناب عامل واحد ولا يجوز ان ينوب مناب اكثر
من عاملين عنده ايضا للزوم التسلسل ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقول مقام العوامل
(كجاز) اي العطف المذكور عندهم (بحسب الصورة) عنده ايضا (ولا يأول)
عطف على خبر ان في فاته وهو قوله يجوز احوال من فاعله لان المضارع المتني يجوز ان
يكون حالا بلا و او الضمير (الامثلة الواردة) عن العرب كالمثال الاول او عن شعراء
العرب كالمثال الثاني (عليها) اي على صورة العطف على معمولي عاملين مختلفين بحسب
الظاهر (ولا يقتصر) اي الفراء عطف على قوله ولا يأول او يجوز احوال بعد حال
اي العطف الجوز عنده (على صورة السماع) وهي الصورة الاتية في المتن كما تقتصر
الجمهور عليها (بل يسمها) اي يسم الفراء تجوز العطف المذكور صورة السماع (وغيرها)
اي غير صورة السماع (وعدم جواز) مبتدأ فيه اشارة الى ان الاستثناء من عموم الاحوال
المتعلقة بقوله لم يحجز مع عقيدته بخلاف الفراء (ذلك العطف مع خلاف الفراء) اي
واقع خبره (في جميع المواد) والامثلة (عند الجمهور) غير سبويه (الافى) تقديم الجار
على الراجع (نحو في الدار زيد والحجرة) بضم الحاء وسكون الجيم عمرو (و) الا
في تقديم الناصب على الجار نحو (ان في الدار زيد والحجرة عمرا) وانما جاز هذا سماعا
عند الكوفيين لان العامل في زيد هو الظرف كما ان الظرف هو لفظ في عامل في الدار
فيكون هذا من قبيل العطف على معمولي عامل واحد عندهم والمثال الثاني محمول عليه
لانه فرعه واما عند البصريين فلانه لما لم يظهر العامل المنسوي كان كالمقدم فكانه كان
عطا على معمولي عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون مذهبهم مذهب الكوفيين في هذا
المثال ولذا اذا قدم زيد على الظرف وقيل زيد في الدار لم يحجز عندهم ايضا وامثال
الثاني محمول عليه لما سبق (يعني الافى صورة تقديم الجور وتأخير المرفوع كما في
الصورة الاولى (او) تأخير المنصوب) كما في الصورة الثانية (لجئته في كلامهم) اي
لكون مثل هذا العطف واقفا في كلام العرب فوقه عفيه سماعي (واقصر الجواز) اي
جواز العطف في هاتين الصورتين (على صورة السماع) بحيث لا يتجاوز عنها بان قياس
عليها غيرها لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع وهو ما تقدم فيه المحرور مع
تأخير المرفوع او المنصوب والعطف على معمولي عاملين مطلقا خلاف الاصل فان اطرده

في صورة معينة يقتصر عليها ولم يقتصر عليها (خلافا لسيبويه) يعني خاف
 سيبويه الجمهور في صورة السماع والفراء مطلقا في تجويز مثل هذا المطف (فانه)
 اى سيبويه (لا يجوز هذا المطف) اى في صورة تقديم الجرور وتأخير المرفوع
 او المنصوب كجوزها الجمهور اعتمادا على السماع (بحسب الحقيقة) وان كان بحسب الظاهر
 جائزا (في هذه الصورة) اى المذكورة أعلاه جوزها الجمهور (ايضا) اى كما
 لا يجوز الصور التى جوزها القراء مخالف للجمهور لأملة المذكورة هناك وهى قوله لان
 الحرف الواحد لم يقوم مقام العاملين (بل يحملها) اى يحمل سيبويه الصور
 التى جوزها الجمهور والفراء ايضا (على حذف المضاف) اى الجار وكان اصل قوله ما كل
 سوداء حمراء ولا كل بيضاء حمراء واصل قوله اكل امرئ ثخينين امرء وكل نارا توقد
 بالليل نارا واصل قوله فى الدار والحدية عمر وان فى الدار زيدوا فى الحجرة عمر افضف
 الجار فى النكل احتصارا واو كفاء بما ذكر فى المطفوف عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف
 الجار (واعاء المضاف اليه) الجرور (على اعرابه) الاول وهو كثير كما فى قوله تعالى
 تساولون به والارحام بالجر على تقدير وبالارحام وفى قول الشاعر فاذهب فابك والايام
 على تقدير والايام وكفى حذف حرف القسم مثل قول الخليل الله بالجر على تقدير والله
 وغير ذلك كما لا يخفى كلامهم (نحو قوله تعالى يريدون عرض الدنيا والله يريد
 الآخرة بجر الآخرة كجاء) ذكر المضاف (فى بعض القراءة اى عرض الآخرة)
 لان القراءة يرجع بعضها بعلم ان فى هذا المطف يعني المطف على معمولي
 عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا او قياسا وهو مذهب
 الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا او سماعا بل المسموع مطلقا حذف الجار
 وابقاء الجرور على حاله وهو مذهب سيبويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفى غيرها
 بأول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سيبويه
 لان الحرف الغير العامل الضعيف لا يقدر ان يقوم العاملين القويين (التأكيد) اما
 مهووز من اكده واما مثالا وادى من وكده ومماثلة واحد هو التحقيق اورده عقيب
 المعلن لان فى التأكيد لا يفتقر الى حذف حرف العطف لتأكيده للصوق نحو والله ثم والله
 وكقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون (تابع) جنس يشمل التتابع كمالا بقرار امر
 المتبوع (اى حاله وشأته عند السامع) يعنى فى ذهن السامع (يعنى يحمل) ذلك التابع
 (حاله) اى حان المتبوع (ثابتا مقرا عند) اى فى ذهن السامع اى يحمله مستقرا متحققا
 بحيث لا يفتن به غيره وان كان اولا محتملا غنده فلما اكذبال الاحتمال وتقرر (فى النسبة
 متعلق بقوله تقرر) (اى فى كونه) اى كون المتبوع (منسوب) مثل قوله عليه الصلوة والسلام
 ايا امرأته تكذب بغير اذن وليها فكذلكها باطل باطل باطل (او منسوب اليه) مثل قطع الامير
 نفسه او جاني زيد زيد (ثبت غنده) اى عند المصنف (وتحقق ان المنسوب) كالثال

بينهم يقولون فى القدم مقرر
 دره اى ما كثر خبره
 (قوله) ثم ان كان اى التمييز
 بعد ما لم يكن نصبا
 المنصب عنه قيل قيد
 الشرط بهذا القيد ففتح
 ما اورده من بعض
 بطايب زيد نفسا بان التمييز
 فيه اسم يصح جعله لما
 انصب مع مع انه لا يصح
 جعله لمتعلقه وبهذا تنبيه
 الشرط هذا المصارع فانه ان
 يكون قوله والامثال لا
 لطايب زيد نفسا فيبطل به
 قوله فهو لمتعلقه قيد قوله
 ولا لا يضاف وفيه نظر لان
 اما يحتاج الى التبيين فى
 القومين لوجهن الصفا على
 الامكان الخاص كما هو
 الظاهر المتبادر فلا حاجة
 الى التبيين الا فى القسم
 الثانى فلا وجه لصراف
 الصفا عن ظاهره ثم تنبيه
 الشرط ولان محتملا لا
 التمييز لا يكون الا يكون
 وانما بين المنصب عنه
 والمتعلق فلا معنى لمدح
 كونه نصبا الى المنصب عنه
 الا كونه محتملا عنه ولتعلقه
 فيجوز الشرط والجزاء
 وكذلك يتجه على قول
 الحس والاداه ولتعلقه انه
 ليس فيه فاشة فانه لان
 التمييز لم يصلح لما انصب
 عنه يكون لمتعلقه بالاحكام
 ان قيل لا يربط الى ان يتر
 حدث لا مكان العام ولا
 الخاص بيان هذا ان يكون
 الامكان مضافا الى اثنين
 بان يكون مضافا الى
 الضرورة المطلقة عن

الجانب المخالف للحكم فقط
كقولك بالامكان العام كل
نار حار وبلا مكان العام
شيء من الحار يارب ففهوم
الاول نسلب الحرارة من
النار ليس بضروري
ومفهوم الثاني ان ايجاب
ابرودة النار ليس
بضروري او سلبيها من
جاني الوجود والمعدم معا
اسبقوت الحكم ولا يثبت
سقوطك بالامكان الخاص
كل انسان كاتب وامكان
الخاص لاشئ من الانسان
كاتب بمعنى ان ايجاب
الكتابة للانسان وسلبها
عنه ليسا بضروريين من
اصطلاحات ابواب العقول
والصحة لا يجب ان تحمل
على شئ من هذين المعنيين
في العلوم العربية بل المراد
بالصحة في هذا المقام ليس
الاسمى الاحتمال كالميل
عليه قوله والا لو اعتبر
الصحة بمعنى ما قاله من
الامكان الخاص كانت
العبارة سقيمة من وجوه
أحد ما زوم اتحاد الشرط
الجزء الثاني ضد قوله
الافاء يكون ح قوله يصح
جملة لما انتصف عنه بمعنى
ينسب ضرورة كونه لما
انتصب عنه وضرورة
عدم كونه وهذا هو
الجزء اربعة وبينه ويلزم ان
يكون معنى قوله والا فهو
لمستلقة وان لم يكن اسما
كذلك بل كان ضروري
التيوت لما انتصب عنه
ولمخلقه فهو لمخلقه وهذا
بين النقاد لما فيه من

الاول (او المنسوب اليه) كالتال الثاني (في هذه النسبة) اى النسبة المذكورة في التعريف
(هو المتبوع لا غير) لان المراد من التالكيد على ما فهم من تعريفه ومن معناه القوى انما
هو تقدير التبوع وتحقيقه وازالة احتماله عند السامع لا التابع لانه مقرر ومحقق
(وذلك) يشترط قاعدة التالكيد والترض منه اى الفرض التالكيد والفائدة التى
وضع لها التالكيد احد ثلاثة اشياء احدها (اما لدفع ضرر العقلة عن السامع) حين
كوه غافلا عن النسبة فحينئذ ان لم يوكلم فهم فلدفع غفلة واطمانه والتنبيه يؤكد
وقال جاني زيد نفسه او زيد قيل قيل (او) ثانيا (لدفع ظنه) او ظن السامع
(بالتكلم الغلط) في كلامه فيؤكد التكلم لدفع ظن السامع في حقه الغلط والخطأ
(وذلك الدفع) اى كل واحد من الديقين (يكون بتكرير اللفظ) اى لا يكون الا بتكرير
لفظ المنسوب ان كان ظنه او العقلة فيه فقط (نحو ضرب ضرب زيد) هذا مجرد تمثيل
لان البحث في الاسم او اشارة الى ان التالكيد يجرى في الافعال ايضا وان كان البحث
في الاسم بدل عليه قوله ويجزى اى التالكيد مطاوعا في الالفاظ كلها (او) بتكرير لفظ
المنسوب اليه ان كان كل واحد من الظن او العقلة فيه فقط مثل (ضرب زيد زيد) او بتكرير
لفظهما جميعا ان الظن او العقلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد زيد (او) ثالثا (لدفع
ظن السامع) اى بالتكلم (نحو) اى ظن السامع ان التكلم اراد بهذا اللفظ المعنى
المجازى لا الحقيقي لانه يقال نحو في كلامه اى تكلم بالمجاز بالحققة وذلك على قسمين
(اما) ان يكون بظنه (في المنسوب نحو قولك زيد قيل قيل) فانه لما قيل قيل تبادر
الى فهم السامع ان المراد منه الضرب فأكد بقوله قيل قيل (دفعات توهم السامع ان يريد
التكلم) بالقتل (معناه المجازى لا الحقيقي وهو) (الضرب الشديد) لان القتل لما كان
محظورا شرعا تبادر الى فهم السامع ان المراد منه المعنى المجازى وهو التأديب
بالضرب الشديد بملاقة الايام لجله على الصلاح وقيل المجاز ههنا لقوى من قيل
الاستشارة او المجاز المرسل (فيجب حينئذ ايضا) اى حين توهم السامع هذا المعنى
(تكرير اللفظ) اى لفظ المنسوب (حتى لا يبق) (للسامع) (شك) واعتذار (في ارادة
المعنى الحقيقي) اى في ان التكلم لا يريد بهذا اللفظ الا المعنى الحقيقي قطعاً وهو الموت
بسبب الغير (او) اما ان يكون (في المنسوب اليه) فانه (اى الشان (ربما) اى كثير اما
(نسب الفعل الى الشئ) (و) الحال ان (المراد) منه (نسبة) اى نسبة الفعل (الى بعض
متعلقاته) كافي الافعال المنسوبة الى السلاطين والامراء والى من يلحق بهما لانهم
كثرا ما يحلون الامور الى من تبهم مثل قوله تعالى يذبح ابتاءهم مع ان الذبح ليس
بقائم به ونى الامير المدينة مع ان البناء فعل المملة (كافي قطع الامير المص) فانه يتوهم
ان القطع ليس قائم به بل بمن امر الامير ولكن استداليه مجازا بملاقة الامرية (اى
قطع غلامه) باسمه (فيجب حينئذ) اى حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير المنسوب
اليه) لدفع توهم السامع (لفظاً) اى حال كون المنسوب اليه ملفوظاً في تكريره فاما مجاز
حينئذ ليس الا في النسبة فقط كافي قولك ائت الربيع البقل فتقول قطع الامير الامير

اَوْضَحَ لَامِنْ قَوْمٍ مَقَامَهُ (مَحْضُوبٌ زَيْدٌ زَيْدٌ) فَانَّهُ إِذَا قِيلَ ضَرْبٌ زَيْدٌ بَدُونَ تَكَرَّرَ لِعَطْفِ
الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ يَتَوَحَّمُ أَنَّ النِّسْبَةَ حَقِيقَةٌ وَالْفَاعِلُ هُوَ زَيْدٌ أَوْ جَائِزَةٌ وَالْفَاعِلُ غَيْرُ زَيْدٍ وَإِذَا قِيلَ
ضَرْبٌ زَيْدٌ زَيْدٌ يَعْلَمُ النِّسْبَةُ حَقِيقَةً وَالْفَاعِلُ هُوَ زَيْدٌ (أَيُّ ضَرْبٍ زَيْدٌ لَامِنْ قَوْمٍ مَقَامَهُ) مِنْ أَمْرٍ
بِالضَّرْبِ حَتَّى يَكُونَ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ جَائِزًا بِمَلَاقَةِ الْأَمْرِيَّةِ (أَوْ تَكَرَّرَ بِهِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ تَكَرَّرَ
الْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ أَيْ وَجِبَ حِينَ تَكَرَّرَ الْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ (مَعْنَى) وَذَلِكَ يَكُونُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بِشَرْطِ
أَنْ يُضَافَ إِلَى ضَمِيرِهِ (مَحْضُوبٌ زَيْدٌ ضَمِيرُهُ أَعْيَنُهُ) فَيَكُونُ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ إِضَاحًا حَقِيقًا (أَوْ) (فِي)
(الْشُمُولِ) (أَيُّ التَّأَكُّدِ) الْأَصْلَاحِي قِسْمَانِ الْأَوَّلُ (مَا يَقَرَّرُ أَمْرًا مَتَّبِعًا فِي النِّسْبَةِ) اسْنَادِيَّةٌ
أَوْ غَيْرُهَا (بِالتَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَا) الْثَانِي مَا يَقَرَّرُ أَمْرًا مَتَّبِعًا (فِي شُمُولِ) (فِي شُمُولِ) الْمَتَّبِعِ
أَفْرَادِهِ (يَعْنِي فِي شُمُولِ) الْأَمْرِ الْمَنْسُوبِ إِلَى الْمَتَّبِعِ أَفْرَادِ الْمَتَّبِعِ مَحِثْ لَا يَشُدُّ فَرْدُهَا مِثْلُ
قَوْلِكَ جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ فَإِنَّ التَّأَكُّدَ بِكُلِّهِمْ أَفَادَ شُمُولَ الْجَمْعِ أَفْرَادًا الْقَوْمَ جَمِيعًا وَوَقُوعَ
الْجَمْعِ مِنْهُمْ وَالتَّأَكُّدَ بِجَمْعِينَ أَفَادَ أَنَّ الْجَمْعَ صَدْرَ مِنْهُمْ دَفْعَةً لِأَعْلَى التَّعَاقُبِ بَعْدَ إِفَادَةِ
شُمُولِ الْأَفْرَادِ (دَفْعًا لظَنِّ السَّامِعِ) بِالْمُتَكَلِّمِ (مَجْزُوعًا) أَيْ تَكَلَّمَ بِالْمَجَازِ (لَا فِي نَفْسِ
الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي شُمُولِ الْمَتَّبِعِ يَنْبَغِي أَنْ هَذَا التَّوَعُّدُ مِنَ التَّأَكُّدِ لَا
يَقَرَّرُ شَيْئًا فِي نَفْسِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ مِنْ دَفْعِ ضَرَرِ الْفَقْهَةِ عَنِ السَّامِعِ وَدَفْعِ ظَنِّهِ بِالْمُتَكَلِّمِ
(بَلْ) لَا يَقَرَّرُ إِلَّا (فِي شُمُولِ) أَيْ الْمَتَّبِعِ يَنْبَغِي الْأَمْرَ الْمَنْسُوبَ إِلَى الْمَتَّبِعِ (لِأَفْرَادِهِ)
فَالشُّمُولُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ (فَإِنَّ) أَيْ الشَّانَ (كَثِيرًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ
أَوْ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ وَلَفْظُهُ (مَا) صِفَةٌ قَدْسِيَّةٌ غَيْرُ مَرَّةٍ (بِنَسْبِ الْفَعْلِ) اسْنَادًا أَوْ غَيْرَ
اسْنَادًا (إِلَى جَمِيعِ أَفْرَادِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ) كَقَوْلِكَ زَيْدٌ قَتَلَ بَنُو أَخِي مَعَ أَنَّ الْقَتْلَ لَمْ يَصْدُرْ
الْأَمِنْ وَاحِدًا مِنْهُمْ (مَعَ أَنَّهُ يَرِيدُ النِّسْبَةَ) أَيْ نِسْبَةَ الْفَعْلِ (إِلَى بَعْضِهَا) أَيْ إِلَى بَعْضِ
الْأَفْرَادِ كَالْتِمَالِ الْمَذْكُورِ (فَيَنْدَفِعُ هَذَا التَّوَعُّدُ بِذِكْرِ كَلِّ) مِثْلُ اشْتَرَيْتُ الْبَدْلَ كُلَّهُ
وَقَرَأْتُ الصَّحِيفَةَ كُلَّهَا (وَاجْمَعُ) مِثْلُ اشْتَرَيْتُ الْبَدْلَ أَجْمَعُ أَيْ دَفْعَةً لَا مَتَفَرِّقًا (وَإِخْوَانَهُ)
أَيْ إِخْوَانَتِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِثْلُ كُلِّهَا وَكُلُّهُمْ وَكُلُّهُنَّ وَابْتِغَاءً وَابْتِغَاءً وَمَوْشُونَهُ
وَجَمْعَهُنَّ مَذْكُورًا أَوْ مَوْشُونًا (وَكُلَّهَا) مِثْلُ جَاءَنِي الزَّيْدَانِ كُلَّاهُمَا (وَلَا تَنْتَهَمُ وَأَرِيهَتَهُنَّ)
مِثْلُ جَاءَنِي الْقَوْمَ ثَلَاثَتُهُنَّ أَوْ أَرِيهَتَهُنَّ حِينَ كَوْنِ السَّامِعِ عَالِمًا بِأَنَّ الْقَوْمَ الْجَائِينَ ثَلَاثَةٌ
أَوْ أَرْبَعَةٌ لِأَنَّهُ إِذَا أَرِيدَ تَعْيِينُ الْعَدَدِ بِعَتَابِ النِّسْبَةِ يُضَافُ الْعَدَدُ إِلَى ضَمِيرِ الْمَتَّبِعِ وَذَلِكَ
مِنَ التَّلَاقُوتِ وَمَا قَوْفُهَا وَلَا يُوَكِّدُهَا إِلَّا بَدَلُهَا بِإِسْنَادٍ يَصِفُهَا بِالْمَخَاطَبَةِ الْجَائِزَةِ قَبْلَ ذِكْرِ التَّأَكُّدِ
وَالْإِثْبَاتِ كَذَلِكَ فِي الرِّضَى (وَمَحْضُوعًا) أَيْ فِي تَقَرُّرِ الْمَتَّبِعِ فِي النِّسْبَةِ أَوْ فِي الشُّمُولِ
(هُوَ الْوَعْدُ مِنْ جَمِيعِ الْفَاقِظِ التَّأَكُّدِ) فَالتَّعْرِيفُ جَامِعٌ لِأَفْرَادِهِ (وَإِذَا عُرِفَ هَذَا)
أَيْ كَوْنُهُ جَامِعًا لِأَفْرَادِهِ (فَقَوْلُ) (فِي بَيَانِ فَوَائِدِ الْقِيُودِ) قَوْلُهُ تَابِعَ جِنْسٍ يُشْمَلُ التَّوَابِعَ
كُلَّهَا (أَخْرَجَ الْمُنْصَرَفَ الصِّفَةَ وَالْمُعْطَى) بِالْحَرْفِ (وَالْبَدَلُ عَنْ حَدِّ التَّأَكُّدِ قَوْلُهُ)
مُتَمَلِّقٌ بِأَخْرَجَ (يَقَرَّرُ أَمْرًا مَتَّبِعًا أَمَّا الْبَدَلُ) أَيْ أَمَّا خُرُوجُ الْبَدَلِ (وَالْمُعْطَى) بِالْحَرْفِ
(فَظَاهِرُ خُرُوجِهَا) أَمَّا أَخْرَاجُ الْمَطْلَبِ فَلَا نَظَرَ لِمَا كَانَ دَلَالَةً عَلَى مَعْنَى غَيْرِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ

التَّنَاضُضِ الصَّرِيحِ وَلَا
يَدْفَعُهُ التَّقْيِيدُ بِشَيْءٍ إِلَّا
سَبِيلَ إِلَيْهِ كَالْإِثْبَاتِ فَلَا
مَذْكُورَةٍ مِنَ الْإِحْتِمَالِ
مَعْنَى الْإِسْنَادِ الْخَاصِّ وَلَا
الْمُتَّحِدِ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْإِجْرَاءِ
إِذَا عَلِمَ أَنَّ حَقْلَ الْفَعْلِ
لَكَوْنِهِ أَجْرِي عَلَيْهِمَا
فَبَيْنَ الشَّرْطِ إِحْتِمَالِ الْفَعْلِ
وَمَعْنَى الْجَزَاءِ عَتَابُ ذَلِكَ
الْإِحْتِمَالِ وَتَقْيِيدُ حُكْمِهِ مِنْ
غَيْرِ أَنْ يَرْتَكِبَ مَخْصَمًا
بِأَحَدِ الْجَانِبَيْنِ مِنَ التَّأَوِيلِ
الضَّارِفِ مِنَ الظَّاهِرِ
وَشَتَانِ مَا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَلْزَمُ
أَنْ يَكُونَ مَعْنَى وَلَا
مَذْكُورَةٍ مِنَ الْقَبْضِ بَلْ
يَكْفِي بَيَانُ قَالِ أَيْ وَانْ لَمْ
يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ كَانَ غَيْرَ
مَحْمُولٍ لِمَا نَتَّصِبُ عَنْهُ فَلَا
فَسَادَ إِذَا عُرِفَتْ مَا سَبَقَ
فِي آيَاتِ الْحَاوِيَةِ بَيْنَ
الشَّرْطِ وَالْإِجْرَاءِ مَنْ كَوْنُ
الْمُرَادِ بَيَانِ لُزُومِ إِقْدَامِ
الْفِعْلِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَعْيَانِهِ
مَقْتَضَاهُ ظَهَرَ أَنَّ سَقُوطَ
مَا أورد على قول المص والوا
فهو منتقل من أنه لا فائدة
وقد ظهر لك بعبارة واحدة
أنه لا لا وجه لتقييد الشرط
في القسم الأول كذلك
لا وجه لتقييد القسم
الثاني ثم الهندى جوز
كون نفسا لما انتصب عنه
وأنتم حيث قال أن نحو
طالب زيد نفسا مجوزان
يجهلها لما انتصب عنه أو
لنقلته أى طالب زيد من
حيث أنه نفس من نفوس
أومن حيث أن نفسا من
النفوس نقلت به نكل

المطلوب عليه في مثل جاني زيد وعمر ولم يكن فيه تقرير ولا شمول لافي النسبة ولا في غيرها واما البديل فلا نه لما كان المقصود منه السلام الثاني والاول توطئة له كان الاول كالمدم فوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثاني مدلول الاول كما في بدل الكل ولان التقرير مبنى على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين في النسبة الا ان التابع مقصود للتقرير ويدل الثاني على ما يدل عليه الاول وهذا المعنى مفقود في البديل (واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها) دون التقدير سواء كانت في السكرات والمعارف لاعلى ما يدل عليها (واقادتها) اى اعادة الصفة (توضيح متبوعها في بعض المواضع) كما اذا كان الموصوف معرفة (ليست بالوضع) فالتوضيح فيه ليست الا لعرض الاستعمال فلا تكون الصفة لتقرير موصوفها لافي النسبة ولا في الشمول (واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه) كالصفة الموضحة (فهو تقرير امر المتبوع وبحقه كنه لا) اى لا يحقق ولا يقرر امر المتبوع (في النسبة والشمول) بل انما يقرر نفسه وذاته سواء كان منسوب اليه مثل اقسام بالله ابو حفص عمر فان عمر تقرير ويحقق امر ابي حفص مع قطع النظر عن النسبة ولم يكن مثل زيد ابو عبد الله او ابو عبد الله زيد (هذا) اى بيان فوائده القبول (حاصل ما ذكره المصنف في شرحه) على الكافية (وهو) (اى التأكيد) قسبان (لفظي) مختص بالمعارف اذ لا يقال جاني رجل لرجل لعدم الفائدة فيه الا في المحكوم به مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب زيد (اى منسوب الى اللفظ) سعى لفظيا لانه يقرر نفس اللفظ (لحصوله من تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع (ومعنى) وهو ايضا مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين (اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى) لامن اللفظ وجه الحصر انه لا يخلو اما ان يكون الثاني عين الاول في اللفظ او لاقان كالاول فهو التأكيد اللفظي وان كان الثاني فهو التأكيد المعنوي وسعى منسوب لانه لا يقرر الالمعنى (فاللفظي) الذى هو قسم (منه) اى من مطلق التأكيد (تكرير اللفظ اول) (اى مكرر اللفظ اول) فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبنى للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق ومضاف الى ما يقوم مقام الفاعل (ومعاده) اى معاد اللفظ الاول عطف تفسير (حقيقة) تمييز (نحو جاني زيد زيد) ورأيت زيد زيدنا ومررت بزيد زيد (او حكما) كما اذا وقع الضمير المنفصل تأكيذا للمتلص سواء كان مرفوعا مستكنا نحو زيد ضرب هو او بارز (نحو ضربت انت وضربت انا) او منصوبا نحو ضربت اياك وضربت اياه (فان ذلك) اى مثل هذا الامثلة (في حكم تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع (وان كان) الثاني مخالفا للاول لفظا لان لفظ الضمير المتصل غير لفظ الضمير المنفصل (اذا الضرورة) اى ضرورة الاتصال في الاول وضرورة الانفصال في الثاني (داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره) اى اللفظ الاول حال كونه (متصلا) لانه لا يجوز اتصال الثاني ولا متصلا لان الاول مع كونه متصلا يلامع منه لا يجوز انفصاله واذا تعدد جعل الاول متصلا والثاني متصلا قدر الامكان (ويجوز) (اى

موضع يصلح جله لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه لمتعلقه وكل موضع لم يصلح جله لا انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه قال وهذا ما لم يذكره كثير من الناحين وهو حسن بدع ومجمل الشارحون تصحيح لشرطتين بالمو لا يخلو كل من ذلك من اشتباهه لا يخلو ان اعتذر النفس كذلكه بآيه الاستعمال والكلام مبنى عليه (قوله) بان يكون تمييزا لزم الاهام عنه فيه نظر اذ لا يهيم في زيد بل في نفس القدر وليس هو تمييزا عنه بل من ذلك الشيء والقول بانه اراد رفع الاهام عن ميم هو نفس ما انتصب عنه كآرى على ان المراد بقوله جاز ان يكون له ولتعلقه ليس انه تمييزا لرفع الاهام عنه بل المراد ان الاسم ان كان كذلك جاز ان يكون اسما له وعبارة عنه واسما لتعلقه وعبارة عنه وهذا عمالا سبيل الى الشك فيه قال المصنف تريد ان التمييز قد يكون اسما واجبا الى النسب اليه وقد يكون واجبا الى اسرطفتي به كما في قوله طاب زيد ابا لجائر ان يكون زيد هو الاب وجاز ان يكون ولده وكذلك اذا قلت اوجة لجائر ان يكون لكل واحد من السجين ههنا معنى فواتنا جاز ان يكون له ولتعلقه

التكرير (مطلقا) الاصطلاحي والقوى فيصيح قوله في الالفاظ كلها على عمومها (لا التكرير)
 اى لا التكرير (الذى هو التاكيد الاصطلاحى) وهو ما عرفة المصنف جعل الضمير
 المستكن في مجرى راجع الى التكرير مطلقا ليقى قوله (فى الالفاظ كلها) على عمومها
 لان التاكيد الاصطلاحى لا يجرى فى الالفاظ كلها بل يختص بالاسماء فقط سواء كانت
 تلك الالفاظ (اسماء) لفظية او معنوية مثل جاني زيد وجاني نفسه (او افاعلا)
 مثل ضرب ضرب زيد عمرا (او حروفا) مثل ان ان زيدا قائم (او جملا) اما اسمة
 نحو زيد قائم زيد قائم اوفلية مثل ضرب زيد ضرب زيد (او مركبات قييدية) اى غير
 استادية سواء كانت اضافية او غيرها مثل غلام زيد غلام زيد او بعلبك بعلبك (او غير
 ذلك) المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لا بالمضمر لان التاكيد مكمل للاول
 والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف ولا يناسب ان يكون
 امكمل اقوى من المقصود فلم يجز ذهب زید هو وان جاز عكسه نحو ما ذهب الاهو
 زيد والمضمر يؤكد بالمضمر والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت وضربت انت وضربت
 انا (ولا يبعد ارجاع الضمير) المستكن في مجرى (الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى)
 اى ويجرى التاكيد اللفظى الاصطلاحى بقرينة المقام لان الانسب بالمقام ليس الاهذا
 التفسير ولان البحث في التاكيد اللفظى لا في مطابق التكرير وان كان المعنى الاول افيد
 (وتخصيص الالفاظ بالاسماء) عطف على ارجاع الضمير اى ولا يبعد ان يكون المراد من
 الالفاظ الاسماء خاصة بملاقة الجزئية ويكون التاكيد ايضا بكتابتها كيدا لما هو المراد والمعنى
 ويجرى التاكيد اللفظى الاصطلاحى فى الاسماء كلها (فيكون المقصود من هذا التعميم)
 اى يذكرى الالفاظ العامة الغير المراد (عدم اختصاصه) اى ان لا يكون التاكيد اللفظى
 الاصطلاحى مخصوصا (بالفاظ محصورة) من الاسم بل يجرى فى اى اسم كان لانه لو قال
 فى الاسماء انهم اختصاصه ببعض الاسماء كالمضوى فبعضها بلفظ عام لئلا يتوهم الخصوص
 (كالتاكيد المعنوى) (و) (التاكيد) (المعنوى) (تخص) (بالفاظ محصورة) (اى ممدودة
 ومحدودة) لان كون الشيء محصورا يستلزم العدد والحد (ومى) مبتدأ اى الالفاظ المحصورة
 ثمانية وتنقسم الى ثلاثة اقسام ما يؤكدها التثنية خاصة وهو كلا مضاف الى مضمر وما يؤكده الجمع
 بحسب الافراد هو كل وجميع واتباعه وما يؤكده المفرد المتى والجمع والمذكر والمؤنث وهو
 النفس والعين (نفس وعينه) وقد تراد بالباء فيها ماقال جاني زيد بنفسه وبينه (وكلاهما وكله
 وجميع واكتع وابتع وابتع) هذا المجموع خبر مثل السكتنجين خل وعسل وماء (بالصاد
 المهمة وقيل بالصاد المعجمة) واللقمة الفصيحة ان تكن ابصح بالصاد المهمة (قبل لامنى لهذه
 الكلمات الثلاث) ومى واكتع وابتع وابتع (فى حال الافراد) اى عند عدم كونها كيدا بل
 تذكر منفردة (مثل حسن حسن) لانها لامنى لها عند افرادها وعدم كونها صفة وهذا غير
 صحيح لانه اذا لم يكن لها معنى تكون من الالفاظ المهمة فلا معنى لذكرها فى باب التاكيد لان يقال
 ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تامة لها (وقيل) اكتب مشتق من حول كتبت اى تام لان يقال
 صبت زيد وقوله اعنى العنى

هذا كلامه وبه صرح
 الرضى قائلا ان مع ان
 يكون نفسه كائنا اوصفه
 نفسه كابوة جاز ان يكون له
 ولتلقه يعنى جاز ان يكون
 ماصع ان يكون نفسه نفس
 متلقه ايضا كائنا في طاب
 زيد اباقه يصح ان يكون
 زيد او ان يكون ابا زيد
 وكذا جاز ماصع ان يكون
 صفة لنفسه صفة لتلقه
 ايضا كابوة في طاب زيد
 ابوة فانه يصح ان زيد جاز
 ابوة زيد نفسه لا ولاده
 وان زيد ابوة ابيه له وقال
 الهندي معناه جاز ان
 يكون اسماء واسماء لتلقه
 نحو طاب زيد اباقوله ابا
 يصح ان يجعل اسما زيد
 ويترجم بقولنا «خوش
 است زيد ازا ذروك او
 بد رست» ويصح ان يجعل
 اسما لتلقه ويترجم بقولنا
 «خوش است زيد ازا ان
 روكة او ابد رست» هذا
 وعليه الأجام (قوله)
 باعتبار ان الطاب مستدالى
 متلقه فيه نظر لان الطاب
 انما يستدلى كذا الصورتين
 الى زيد (قوله) فهو لتلقه
 خاصة نحو طاب زيد ابوة
 وطا ودارا قد صرحت
 ان الامر ليس كذلك بل
 قولك طاب زيد ابوة جائز
 ان يكون اسك واحد
 من السمين دارا وطا
 لا يجوز ان يكون لتلقه
 قطما وكذلك دار (قوله)
 فى المتلقى زيد وهو
 الذات المقدرة قبل اى
 المتلقى الذات المقدرة دون
 صبت زيد وقوله اعنى العنى

المسبوب الى زيد نصير
 فذات القدرة التي حكم
 على المتعلق بأنه موحين
 كون الغير متعلق ما
 انصب عنه فلا حاجة الى
 تنقيح النص المسبوب الى
 زيد كونه متعلقا على ان
 يكون النص المسبوب الى
 زيد هو الذات المقدرة التي
 قد تكون عين زيد والقائل
 لم يتعطف على ذلك من
 الخطأ من وجهين احدهما
 ان المتعلق ليست هي الذات
 المقدرة بل هو الابا زيد
 مثلا في قولك اب زيد يا
 كاهن فثابتا بينهما ما سبق
 من الذات المقدرة لا تكون
 منسوبة الى زيد بل
 المنسوب الى زيد هو الطبيب
 في قولك طاب زيد واذا
 اردت التصريح بالذات
 المقدرة قلت طاب شيء
 زيد يكون المنسوب اليه
 الطبيب شيء وليس هو
 منسوب في شيء من الوجوه
 (قوله) يطابق الغير
 لهما اي فيما جازاه
 قبل الظاهر ان ضمير
 فيها راجع الى الضميرين
 لانه كورين فيجب حكم
 ما كان نصبا في المنصب
 منه فتشكك في مرجع
 الضمير بحيث يشعل ما كان
 نصبا ولا ينبغي انه تصف جدا
 وليس يعني لان هذا
 يحتاج الى مثل هذا
 التكلف وهو اهون
 من الاجراء على تحفة
 المنس (قوله) فانه
 اذا قصدت فيه اوجبه
 لا يلزم ان في ذلك الجنس
 اقبل هذا بان ما سبق

ان عليه حوله كتبع اي تام من باب فتح ويكون حينئذ كتبع بمعنى تام لان الكتبع هو التام (و
 ابصح يا) لصاد المهمة من يصع العرق اي سال واجتمع لان البصح الاجتماع يقال يصع الماء في
 قرة الجبل اي اجتمع فيها وباه فتح ايضا (و) ابصح (يا) لصاد (المعجمة) مشتق (من يصع اي
 روى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش لامن الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح
 ايضا (وابتغ من التبع) بورن التبع (وهو طول النقي) كالابل (مع شدة مفرد) اسم مكان
 من غر زيفر من باب ضرب وهو مكان غر فيه النقي وهو لا يتصور بحسب الحقيقة الا في
 الابل وفي غير لا يكون الاعلى سبيل الجواز لان المنفرد في الحقيقة موضع وضع عليه القدم
 وقت الركوب ولذا خص بالابل (ويمكن استنباط اي استخراج) مناسبات خفية لا تدرك
 الا بالتأمل التام ولا يدركها الا بالذكاء (بين هذه المعاني) الوضعية القولية (و) بين معناها
 التأكيدي بالتأمل الصادق (والعقل الناقذ والذهن الناقب قبل لاشمال كل منها على خروج
 من النقصان وعلى تمام يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة اما كتبع فلان معناه التام
 ومعناه التاكيدى العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فوجدت المناسبة بينهما واما ابصح
 فلان معناه الرى وهو شرب الماء على وجه التام ومعناه التاكيدى العموم وهو تمام الافراد
 والاجزاء المناسبة بينهما خاصة واما ابصح فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه
 التأكيدي العموم والسيلان ايضا عام ومتبسط واما ابتغ فلان معناه الطول مع الشدة ومعناه
 التأكيدي ايضا قوى وله طول فوجدت المناسبة بينهما ولما فرغ من تعداد الفاظ التأكيدي
 المعنوي اراد ان يفصلها فقال مصدر البقاء (قالا ولا ن) على سبيل التليب جبهما في فصل
 واحد لكونهما متحدتين في المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك والاستتمال
 معنى في افرادو التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وان اختلف اللفظ (اي النفس والعين) (يعمان)
 (اي يعمان على الواحد والمتى والمجموع والمذكر والمؤنث) يعني يؤكدان كل واحد من هذه
 الامور الخمسة بصيغتهما وضميرهما (باختلاف صيغتهما) اي صيغة النفس والعين (افراد)
 تمييزا وحال (وتثنية وجمعا) (و) اختلاف (ضميرهما) (العائد الى المتبوع المؤنث) فتح
 الهمزة (قول) جاء في زيد (نفسه) اوعيت (في المذكر الواحد) يعني اذا كان متبوعه
 مذكرا واحد او قول جاء حتى هند (نفسها) باختلاف الضمير وحده (في المؤنث
 الواحدة) يعني اذا كان متبوعه مؤنثا واحدا وقول جاءني الزيدان او الهندان
 (انفسهما) باختلاف الصيغة والضمير (بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث)
 وهذا اصل في كل ما يضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه
 لكراهة اجتماع التثنيين المتحدتين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا لتباين لفظهما
 وان كان معناه متحدا ايضا مثل قوله تعالى قد صفت قلوبكما في موضع قلبا كما فلا
 يجوز نفسهما (و) حكى ابن كيسان (عن بعض العرب) نفسهما وعيناها في تثنيتهما
 موضع انفسهما وعيناها باعتبار التباين المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحد معنى
 وجاء في القوم (انفسهم) باختلاف الضمير وحده (في جمع المذكر العاقل) يعني اذا كان

التبوع جماعه مذكر اعاقلا وجاءت النساء (انفسهن) (في جمع المؤنث) اذا كان التبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان او غير عاقل (وغير العاقل من المذكر) يعني اذا كان التبوع المؤكد جمعا مذكرا غير عاقل يؤكدها كيدا لجاري في اجمع المؤنث العاقل تقول اشترت الافراس انفسهن لان غير العاقل من المذكر جاري مجرى المؤنث لقصور مئله (والثاني) (لما سمى) المستصف (النفس والعين والابن تغليا) في الذكرك في الاول لا في الذات لان غير المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثاني وبالاثنين الثالث فغلب ماهو المذكور ولا على ماهو المذكور ثانيا لثبوت تقدمه فقيل الاول لان ولكن يستعير في الحقة في اللفظ كمعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والمذكور (كالقمرين) للشمس والقمر والشرف كالابوين للاب والام وسبأني له زيادة تحقيق (سبحي الثالث ثانيا) (للمتى) وهو (كلاهما) تقول جاني الزيدان كلاهما (للمذكر) يعني اذا كان التبوع المؤكد مثنى المذكر (وكلتاهما) (للمؤنث) اذا كان المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءتني الهندان كلتاهما (والباقي) من الفاظ التأكيد المعنوي (بعد الثلاثة المذكورة) التي هي النفس والعين وكلاهما مؤكدا (لغير المتى) وهو خمسة (مفردا كان) ذلك المؤكد (او جمعا) مذكرا كان او مؤنثا (باختلاف الضمير) (العائد الى التبوع المؤكد) الكائن (في كلا) (نحو قرأت الكتابك) لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا (وكلاهما) اذا كان التبوع المؤكد مفردا مؤنثا (نحو قرأت الصحيفة كلاهما) (و) الكائن (في) كلهم عندكون ذلك التبوع جماعه مذكر اعاقلا (نحو اشترت العبيد كلهم) او جاءني العبيد كلهم او القوم كلهم (و) الكائن (في) كلهم اذا كان التبوع جمعا مؤنثا (نحو طلعت النساء كلهن) او جمعا مذكرا لكن غير عاقل نحو اشترت الجمال كلهن وكسرت الجذوع كلهن (و) (باختلاف) (الصيغ) عطف على قوله باختلاف الضمير باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح الياء جمع صيغة مثل بيض في بيضة وبيس في بيعة (في) (الكلمات) (اليواق) (وهي) اى الكلمات اليواق اربع (اجمع) واكتب وابتع وابصم (الصاد المهملة) (الصاد المعجمة) (تقول) اشترت العبد (اجمع) (في المذكر الواحد) يعني اذا كان التبوع المؤكد مذكرا واحدا (و) اشترت الجارية (جمعا) بالمذكر (في المؤنث الواحدة) يعني اذا كان التبوع مؤنثا واحدا (او اجمع) يعني اذا كان مذكرا عاقلا نحو جاني الرجال جمعا او غير عاقل نحو اشترت الجذوع جمعا لا انه لا يؤكدها مثل هذا اجمع بالا (بناويل الجماعة) بشرط ان يكون مكسرا (و) جاني القوم (اجمعون) (في جمع المذكر) (جمع) (في جمع المؤنث) يعني اذا كان التبوع المؤكد جمعا مؤنثا واما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل السالم (وكذا) اى مثل جمع وما تفرع منه (ا) كتبتا اكتبون كتبتا وابتع ابتعوا ابتعن وبتع وابتعوا وابتعوا وابتعوا وابتعوا وتشارك هذه الالفاظ كلها في انها لا يؤكدها بها الا المعارف عند البصرة لان التأكيد بها لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها وذا لا يتحقق الا في المعارف (ولا يؤكدها بكل واجمع) وما يفرع منها بالضمير والصيغة والمخاطب باجمع من اكتب واخويه لانها مفرغها اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (الاذا وازجاء) (مفردا كان) اى

منه ان ثبوت النفس وجمعيه لا يخص قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التسف يحمل الانواع على ما يحتمل الافراد وما يحمل ثبوتها شيد من قريب بثبوتها والحامل على ذلك سوء الفهم لان مختارا الشارح قدس سره فيها سبق ايضا ذلك على ما صرح به في محجوز يكون الانواع ام اياها كان ابيال امكان وقع ما اوردهم هذا الطريق ولو على ضعف ولم يرض هو به والا لفرح كلام المص كذلك فتيين لك ان الشارح قدس سره لو ان هنا بوجه بشر يكون الانواع ام لا لسبق هذا التفتيح الشنيع واما في هذه الصورة فلا يرد عليه شيء (قوله) او او بمعنى مع قيل والطبق مقول منه لمصاحبة فاعل كانت اى كانت الصفة ومطابقة لها اى لما انتسب عنه وما يقتضى منه الحب انه جعل مقولاه لمصاحبة خبر كان فانحط الى جملة فاعلا معنى وكان وجه جملة فاعلا انه بناويل ثبت للاسم فاحتج الى اداة لجهة جعل الخبر فاعلا معنى من اومن من بيت النكتوت فاقبت المثنى بمهاو اوج الى الثبوت وملك ان لا تلتفت اليه فانه كاري (قوله) ويجوز ان يكون

ذوالاجزاء المبدء (او جماعا) كالقوم (انما الكلية) في كل (والاجتماع) في اجمع واخواته (لا يتحققان)
 اى لا يوجد ان (الاف) اى في كل واحد منهما يعنى يوجد في كل الكلية وفي اجمع واخواته
 الاجتماع لان كلا وجمع يستلزمان التعدد بموادها وصفتها فلا يؤكده ان الاما قبل الافتراق
 والاجتماع وفي ذى اجزاء (ولا حاجة الى ذكر الافراد) بقوله ذوا جزاء بان يقال الا ذوا اجزاء
 وافراد بل لا يصح ذكر حالاته فيد جواز جاني الانسان كله من غير ان يراد به الا تلك (لان
 الكللى ما لم يلاحظ افراده مجتمعته واصلصر) اى الافراد (اجزاء) من مجموع المؤكد (لا يصح
 تأكيده بكل و اجمع) لعدم وجود شرط كونهما تأكيدها وهو الكلية والاجتماع (و لكن) بحجب
 ان يكون تلك الاجزاء بحيث اى (في مكان) (يصح افتراقها) و امتيازها (حسا) نصب على التمييز
 اوعلى المصدرية اى افتراقا حسيالمراد بالحس ههنا حس البصر والافتراق الحسي في نسبة
 الكلام ما يشاهد بالحس من ثبوت الفعل لبعض دون بعد (كاجزاء القوم) في جاني القوم فانه
 يشاهد بحس البصر ثبوت المحيى لبعض القوم ودون البعض فؤكده بكل ليعلم يقينا ان المحيى ثابت
 لكل فرد فردا وكذا بجمع ليعلم ان المحيى ثابت لهم دفعة في آن واحد (او حكما) عطف على حسا
 والافتراق الحكيم ما يكون الافتراق في بحكم العقل بحيث لا يكون للحس البصرى دخل
 (كاجزاء المبدء) فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال
 كالشراء والبيع مثل اشترت المبدء او بيته فيصح تأكيده حينئذ بكل و اجمع (ليكون في التأكيده
 بكل و اجمع) واخواتهما (فائدة) لان المؤكدا اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التأكيده باحدهما او بهما
 لانه لا يقال جاني زيدكده او اجمع لانه اذا جاءه كلا فلا يتحمل ان شوه ثبوت الفعل لبعض
 دون البعض حتى يكون في التأكيدهما فائدة فلا يؤكدهما الا ذوا اجزاء (مثل اكرمت القوم
 كلهم) وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا (واشترت المبدءكده) و اجمع وهو نظير ذى
 اجزاء يصح افتراقها حكما فانه يجوز اشترائه بعضه دون بعضه الا انه لا يصح افتراقه حسا او حكما
 بالنسبة الى بعض كالحيى والذهب فلا يقال جاني المبدءكده ولا ذهب المبدءكده (فان المبدء قد يميز
 في الاشتراء) اى بالنسبة الى الاشتراء والبيع (فصح تأكيده) اى تأكيده المبدء (بكل) و اجمع
 (لغيره الشمول) اى شمول الاشتراء جميع اجزاء المبدء في التأكيده بكل ويغني ايضا ان الشمول
 في آن واحد ليس يمتنع (بخلاف جاني زيدكده) و اجمع (لعدم محبة افتراق اجزائه) اى اجزاء
 زيد بالنسبة الى المحيى بالنسب اليه (لا حسا ولا حكما في حكم المحيى) للماعرفته اذا جاءه كلا
 فلا يكون في التأكيده بكل و اجمع بالنسبة الى المحيى فائدة (واذا كذا الضمير المرفوع) لا المتصوب
 والمجور (المتصل) لا المنفصل (بارزا كان) ذلك الضمير المرفوع المتصل (او مستكنا) واجبا
 او جازئا (بالنفس والعين) اللذين هما من الفاظ التأكيده المعنوى (اى اريد تأكيده
 بهما) اى تأكيده الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبيل
 ذكر المسبب وارادة السبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة ومثل قوله واذا نودى العرف
 باللاء (اكده) جزاء الشرط (ذلك الضمير) اى ضمير المرفوع المتصل (اولا) منصوب على

بمعنى اسم الفاعل قبل لا
 معنى لا يقتصر على كون
 معنى اسم الفاعل مع مجوز
 كونه مبنيا للفعل في
 التوجيه السابق وهذا
 وهم باطل لان مقتضى
 التوجيه السابق كان
 مجوزا لامرين بخلاف
 الثاني فانه لا يناسب به الثاني
 كما هو الظاهر (قوله)
 واحتلت اى الصفة
 المذكورة الحال لامنى
 لخصر الاحتمال في الصفة
 والحال في صورة
 الاشتقاق لانه لا يجب ان
 يكون الحال مشتقا بل كل
 ما دل عليه هيئة صرح ان يقع
 حالا وكان الفاعل فاعل من
 قوله لا استقامة المعنى على
 الحال او اولا ولم يتطعن لان
 كل ما هو غير مجوز وليس مقتضى
 لا يصح ان يكون حالا ايضا
 الفساد المعنى (قوله) تؤيد
 التمييز قبل بل زيا دة من
 تؤيد احتمال الحال او زيادة
 من لتكون نصبها على ان
 المراد التمييز لا الحال وهذا
 عجيب وهم قريب فانه
 يقتضى جواز الحالية في كل
 اسم ينسب على التمييزية
 ويستعمل تارة بكلمة من
 وفادة اظهر من ان يفتق
 (قوله) وايضا المقصود
 مدحه بالقرسية لا حال
 القرسية اقصد مدح حال
 القرسية بغيرها من
 الصفات فيه نظير
 والصحيح وايضا المعنى على
 مدحه مطلقا بالقرسية
 فاذا جعل حالا اخضع
 المدح وتفيد بحال

الظرفية أى قبل تأ كيده بالنفس والعين (بمفصل) متعلق بأ كدى ضمير مرفوع منفصل لما
 سبأنى (تم) يؤكذلك الضمير المرفوع المتصل (بالنفس والعين) لكن بشرط أن يضاف لكل واحد
 منهما إلى ضمير المؤكد كى يعلم أنهما يؤكده أن كان الضمير المؤكد مخاطباً يضاف إلى المخاطب أما
 يارزاً (مثل ضربت أنت نفسك) أو عينك وأما مستكناً مثل اضرب أنت نفسك أو عينك وإن
 كان منكلاً يضاف أيضاً إلى البارزاً نحو ضربت أنا نفسي زيداً أو أيا مستكناً نحو اضرب أنا
 نفسي زيداً وإن كان غائباً يضاف أيضاً إليه مثل زيد ضرب هو نفسه (نفسك) المضاف إلى
 المخاطب (تأ كيداً الضمير) المتصل بالمخاطب الذى فى ضربت (بعد تأ كيده) أى تأ الضمير
 (بضمير منفصل وهو) قوله (أنت اذلو لاذلك) أى لا تؤكده الضمير المرفوع المتصل
 بالمتنصل (لالتبس التأ كيد بالفاعل) أى لم يعلم أن الكلام مبنى على التأ كيد ولا (إذا وقع) أى
 النفس والعين (تأ كيداً المستكن) جواز يدا كان (نحو زيداً كرمى هو نفسه) أو عينه أو وجوباً
 نحو تكرم أنت نفسك أو عينك (فلو لم يؤكده الضمير) المرفوع (المستكن فى كرمى) بضمير
 مرفوع منفصل أى (بقوله هو) لم يزل زيداً كرمى هو نفسه بل (قال زيداً كرمى نفسه) أو عينه
 (لالتبس نفسه الذى هو التأ كيد بالفاعل) فع لا يعلم أن هذا الكلام كلام مؤكده يجب أن يعمل
 به فوهو يعتمد عليه وأنه حال عن التأ كيد فيحتل الصدق والكذب كما هو شأن الخبر الحالى
 عن التأ كيد فوجب أن يؤكده أو لا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم قبحانه
 كلام مؤكده يعتمد عليه (ولما وقع الالتباس) أى التباس التأ كيد بالفاعل أو الكلام المؤكده بغيره
 (فى هذه الصورة) أى فى صورة كون الضمير مستكناً بالبارز (الاجرى) مبنى للمفعول (قبة الباب)
 أى الضمير المرفوع المتصل البارز (عليه) على مثل هذه الصورة يعنى وجب التأ كيد بالمنفصل
 أو فيما ليس بمتلبس أيضاً بطرد الباب (وأنما قيد الضمير بالمرفوع) احتراز عن الضمير المنصوب
 والخبر وركباً اشترى (لجواز تأ كيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأ كيدها) أى
 بلا تأ كيد الضمير المنصوب المتصل (بضمير المنصوب) (المتنصل) وهذا من باب التغليب والا
 فمجرور ولا منه لئلا يمتدح له لانهما ليسا كالجزء مما اتصل به كالمرفوع لكونهما منفصلين به وبنحو ما ولانه
 يجب الإبراز فيها حيث لا يستكنان حتى يجب التأ كيد فى المستكن للالتباس ويحمل البارز
 عليه طرد الباب كما عمل فى المرفوع (نحو ضربت نفسك) وعينك فى المنصوب (ومررت بك
 نفسك) وعينك فى المجرور (لعدم الالتباس) أى لعدم التباس التأ كيد الذى يكون بالنفس والعين
 بالمفعول والمضاف إليه لما عرفت أنهما لا يستكنان كالمرفوع والاختصار مطلوب فى الكلام (و)
 قيد أيضاً (بالتصل) احتراز عن الضمير المرفوع المنفصل (لجواز تأ كيد) الضمير (المرفوع
 المنفصل) سواء كان منكلاً أو مخاطباً أو غائباً (بالنفس والعين بلا تأ كيده) أى
 تأ كيد الضمير المرفوع المنفصل (بمفصل) أى بضمير مرفوع منفصل من جنسه
 وتوابعه (نحو أنت نفسك) أو عينك (قائم) أو أيا نفسى أو عيني حاضر وزيد هو نفسه أو عينه
 حاضر (لعدم الالتباس) أى التباس التأ كيد بالضمير المؤكده لانهما كان منفصلاً بارزاً كان

فروسيته فينتير المعنى
 المقصود وهكذا قال المصنف
 واعترض عليه الرضى قائلاً
 لا أرى فيها فرقا لأن معنى
 التمييز عنده ما لا يحسن
 فروسيته فلا يمدح فى غير
 حال الفروسية الأياهم
 وهذا المعنى هو المتعارف
 من ما احسنه فى حال
 فروسيته والأمراض
 كذلك ويبان أن المعنى
 يستبرأ من الغموض هو التجب
 نفسه والمضام نفسه فكانه
 قال على سبيل الإنشاء
 تعجب منه فارساً فإن جعل
 تمييزاً كان المعنى تعجب من
 فروسيته وإن جعل حالاً
 كان المعنى تعجب فى حال
 فروسيته فيقتيد التعجب
 بزمان الفروسية وليس
 بمقصود والرمى زاد
 احترازاً عن الحسن وجعله
 طاملاً لى التمييز والحال صار
 مألوفاً على الوجهين
 واحداً (قوله) على ماله
 إذا كان اسماً تاماً بالأخلاق
 قيل يشك بما إذا كان تمييزاً
 عن نسبة اسم الفاعل
 أو المفعول فإنه يتقدم على
 طامله عندها الجمود مع
 ماله اسم تام وهو اسم
 الفاعل أو المفعول فالأولى
 أن يشك ولا يتقدم التمييز
 على ماله إذا كان من ذات
 مذكورة بالأخلاق وهذا
 غلط من وجهين أحدهما أن
 المراد بالاسم التام هو
 الجامد وكيف يتصور
 دخول الاسم الفاعل
 والمفعول فيه مع أنه لا شئ
 منها به نفسه وتأييدها

كالظهير في الاستعمال وعدم الالتباس فلا احتياج الى التأكيد والاختصار مطلوب (وإنما قيد)
 هذا التأكيد (بالنفس والعين) ولم يبينه مطلقا (لجواز تأكيد الضمير) (المرفوع المتصل بكل
 واجمين) وما يتفرع منهما لان كل واحد منهما غير مستقل لانه لم يوجدى سعة الكلام ما يسند اليه
 الفعل بالاستقلال فلا يقال في السمة جاء كلهم واجمون (بل أتاكيد بالمتفصل) أي من غير تأكيد
 الضمير المتصل بالضمير المرفوع المتفصل (نحو القوم جاؤا كلهم واجمون) بل أتاكيد حيث لا
 يقال القوم جاؤهم كلهم واجمون (لعدم التباس التأكيد) الذي هو كلهم واجمون (والفاعل) الذي
 هو الضمير المرفوع الراجع الى القوم (لان) لفظ (كلهم واجمين ببيان العواطف قليلا) نصب على
 التمييز وعلى المصدرية يعني لا يقان فاعلا لفعل فلا يقال القوم جاء كلهم واجما واجمون وإنما يقال
 جاء كل القوم واجما جميع الرجال (بخلاف النفس والعين) فانها يقان فاعلا باخسها يقال زيد
 جاء نفسه واجما نفس زيد فلا بد من التمييز كونهما تأكيد (او فاعلا) فانها ببيانها أي يقان
 بعد ما على الفاعلية (كثيرا) يعني يوجد في كلهم تأكيد الضمير المستكن فلم يثبت كيدا ولا بالمتفصل
 لالتباس التأكيد بالفاعل كاعرفت سابقا (واكتنع) مبتدأ (واخواه) أي اخوا (اكتنع بالرفع
 عطف عليه لان رفع الثانية بالالف والنون سقطت بالاضافة الى الضمير لماسبق) يعني ابتغ
 وابصع أي هؤلاء الكلمات الثلاث (اتباع) بفتح الهمزة (جمع تبع كفرس وافرأس) (على ما
 هو المشهور) يعني المشهور ان فعلا متحركا العين يجمع على افعال كاسودناه لك وساكين العين
 ايضا كذلك مثل قول واوقال ولان المبتدأ متعدي بالفتح فينبغي ان يكون خبره جمعا لا بكسر
 الهمزة مصدر اتباع ولا بالفتح ايضا جمع تابع فان جمع فاعل على افعال مختلف فيه (لاجمع) متعلق
 بقوله اتباع (يعني تستعمل هذه الكلمات الثلاث) اعني اكنع واتبع وابصع (بتبعية) أي اجمع
 الذي هو الاصل في هذه الكلمات (لا بالاصالة) أي لا تستعمل في معنى التأكيد بالاصالة بل إنما
 تستعمل فيه تبعال لجمع (لكنه) أي تكون اجمع (ادل منها) أي من هذه الكلمات الثلاث (على
 المقصود) أي تكون دلالة اجمع على ما هو المقصود منها اذ قد من دلالة هذه الثلاث (وهو) أي
 المقصود (الجمعية) لان اجمع يدل عليها بالمادة والصفة معا ولان له معنى عند عدمه كونه تأكيدا كيدا وهو
 الجمعية دون غيره فيكون ادل منها على المقصود واذ كان الامر كذلك (فلا تقدم) يعني اكنع
 واخوه يعني ابتغ وابصع في الذكر والترتيب (عليه) أي على اجمع لراجمت هذه الكلمات
 الثلاث (مع) أي مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا
 عكس المعقول فينبغي ان يكون اجمع مقدما في الذكر والترتيب عليها (وذكرها) مبتدأ (أي) ذكر
 (اكنع واخوه) يعني ابتغ وابصع (دونه) (أي دون ذكر اجمع) يعني من غير ان يكون اجمع
 مذكورا (ضنف) خبره فلا يقال جاءني القوم اكنعون وابتغون وابصعون بدون ذكر اجمعون
 الاعلى ضنف (لعدم ظهور دلالتها) أي دلالة هذه الكلمات الثلاث (على معنى الجمعية) المقصود
 من هذه الكلمات لماسبق (ولازم ذكر ما من شانه التسمية بدون الاصل) يعني يلزم ذكر الفرع
 بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما اتفق عليه الجمهور وفي الرضى واعلم انك

الجمهور على عدم جواز
 تقديمه على العامل مطلقا
 قال النحوي وانما انتع قد تم
 التمييز عند جمهور المحققين
 مع الفعل لا في المرفوع
 من الفاعل والفاعل لا
 يصح تقديمه فالرفع اجدر
 والثاني ان الاصل في
 التمييز ان يكون
 موصوفاً بما انشئت عنه
 وانما خالف بها لفرس
 الابهام لاولم التفسير فانيا
 وقدمه بما خالف عنه فلما
 كان تقديمه يشق لم يستعمل
 معنى كونه تمييزا لم يستعمل
 فاذا انتع التقديم في الفعل
 فهو في غيره اجدر هذا
 كلامه وبه تبين لساد قوله
 فالاولى آة (قوله) مشابهة
 ضمنية وهي كونه تاما كان
 الفعل يتم فاعله (قوله)
 وهما بحث قيل ليس
 البحث واردا لان سر
 وجوب تأخير التمييز
 العامل كونه فاعلا لا حقيقيا
 فورد الفعل المذكور الى
 المتعدي واما جاز بالمراد
 الا انه لم يرضوا لكونه
 فاعلا حقيقيا بالمراد واطهارا
 لما خفي من الوجه وهذا
 باطل لان ذلك لا يكون
 سري وجوب التأخير بل
 هو ما عرفت من كلام النحوي
 وانت خبير بالمراد فمنا ان
 سر وجوب التأخير هذا لا
 يتقدم بحث الشارع قدس
 سره بما ذكره لانه يقول
 بعدم الاحتياج الى ذلك
 الاول والفاعل متصرف
 بذلك متعذر منهم بما لا بدله
 الشارع نعم في هذا البحث

نظر لان يكون في قولهم
استلما ما لانا بل المعنى
المتلما لانا بالما وليس
هو مثل قولك ربح زيد
تجارة كاهو الظاهر ولا
يتوقف اندفاع ماورد
في القاعدة المشهورة على
ما ذكره من البحث
لاندفاعه بما عتبه و بما
اشتهر بما ذكره في ربح
زيد تجارة (قوله) فانها
يجوز ان تقدم التمييز على
الفعل الصريح وعلى الاسم
الفاعل والمفعول قبل
كلام المص قاصر لان ان
اريد بالفعل مجرد الفعل
غير ان خلاف المازي
والبرق مجرد وليس
كذلك وان ارد به الفعل
وشبهه كاهو المستفيض في
كلامه فيبدان خلافه في
جميع ما يشبه الفعل وليس
كذلك وانت خير بان
مراد المص ليس بيان
الاختلاف بل اراد بين
عدم جواز تقديم الحال
على الفعل ليقين عدم
جواز التقديم على غير الفعل
بطريق الاولى لكنه لا في
بقوله والاصح ما نسبنا
بشرط لمن قال به بخلافه
وان كان قولها اعم من
هذا (قوله) ولما كان
معلومته بهذا الوجه الغير
الحتاج قبل بشرطه ان يمكن
تقديم المتيقن قد يتبع
فيه رأى الحق الرغبي
حيث مره بان المذكور
بعد الاو واخواتها فلما
قلنا نفيا وثباتا لكن
المص صرح بان ليس له

لواردت الجمع بين الفاظنا كيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته
من اكتبين الى ابنتين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاساطة صفة للنفس ومعنى فيها
تقديم النفس على صفتها الاولى وما تقدم النفس على العين فلا النفس لفظ متبوع لما فيها حقيقة
ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه
جامدا واتباع المشتق الجامدا الى هنا كلامه (البدل) اورده عقيبنا كيد لتنبه كونه
خدا له في المقصود لان المقصود ههنا الثاني ثم الاول والثاني للقرير والشمول وهو في اللغة
اسم بمعنى الخلف عن الشيء وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة (تابع)
التوابع كلها (مقصود ما نسب) مبنى للمفعول (الى المتبوع) (اي يقصد النسبة اليه) اى الى
التابع جنس يشمل فيه اشارة الى ان الظرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود عدم شرط عمله
يكون بمعنى المضارع المجهول (نسبة ما نسب الى المتبوع) بخلاف المضاف (دونه) (اي دون
المتبوع) ظرف او حال اى حال كونه مجاوزا عن المتبوع (اى لا يكون النسبة الى المتبوع) اى
النسبة المأخوذة في الكلام اسنادية كانت او ايقاعية او اضافية (مقصود ما ابتدء) منصوب على
الظرفية اى مقصودة في النسبة (نسبة ما نسب اليه) اى الى المتبوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا
يحتاج الى الابدل من ذلك المتبوع لحصول المقصود (بل تكون النسبة اليه) اى الى المتبوع
(توطئة) اى وسيلة (وتمهيدا) ومقدمة (لنسبة الى التابع) حقيقة كافي الابدال الثلاثة واحكاما
كافي بدل الفلظ فانه وان لم يحتمل توطئة حقيقة بل كان سبق اللسان لكنه في حكم التوطئة فانه
في حكم الساقط ايضا وهو وجه التقرير والتحسين في حق البدل وانما كانت توطئة ليكون في النسبة
اولاها واحكاما وثانيا تفسير وتفصيل لتكون النسبة في ذهن السامع او وقع واثبت (سواء كان
ما نسب اليه) اى الى المتبوع للتوطئة (مستداليه وغيره) يعنى اسنادية (مثل جاني زيد اخوك و)
ايقاعية نحو (ضربت زيدا اخاك و) اضافية نحو (مررت بزيد اخيك واحترز) المصنف
(بقوله) في التعريف (مقصود ما نسب الى المتبوع عن) التوابع الثلاثة (النسبة والتأكيده
وعطف البيان لاسيما) اى لان هذه التوابع الثلاثة (ليست مقصودة بما) اى بنسبة ما نسب اليه
اى الى المتبوع (بل المتبوع مقصود به) بالاسالة والاستقلال وانما جاني التابع فيها لبيان الاضاح
والتقرير (وقوله) واحترز من المعلق بالحروف فان المتبوع اى المعطوف عليه فيه اى
المعلق بالحرف (مقصود بما) اى بنسبة ما نسب اليه اى الى المتبوع (مع التابع) والمقصود
بانسبة من البدل المبدل منه وهو الثاني لا الاول فاقرقا (ولا يصدق الحد) اى حد البدل (على
المعطوف ببل) سواء كان في كلامه موجب مثل جاني زيد بل عمر و او كلام سالب مثل ما جاني زيد
بل عمرو (لان متبوعه) اى لان متبوعه المعطوف ببل (مقصود) بالنسبة (ابتداء ثم بدا) اى ظهر
(له) حكم غير الحكم الاول اورأى غير رأى (فاعرض عنه) اى عن ذلك الحكم او الرأى
(وقصد المعطوف) وعطفه ببل (فكلاما) اى المعطوف والمعطوف عليه ببل (مقصود ان
هذا المعنى) يعنى الاول مقصود بالنسبة من غير ان يكون توطئة وتمهيدا الثاني والثاني مقصود

بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول واعراض عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة
 بخلاف البدل فان الاول فيه ليس بمقصود باهـ ليس الا لتوطئة والتهميد (فان قيل هذا الخلد) اى
 حد البدل (لا يتناول) اى لا يكون شاملا (البدل الذى) وقع (بعدا) يبنى البدل الذى وقع
 بعدا فى كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور لما عرفت سابقا بحث المستثنى بالا
 (مثل ما قام احد الازيد) وما رأيت احدا لا يزيدا وما مررت باحدا لا يزيد (فان زيدا) فى هذه
 الامثلة (بدل من احد) بدل البعض من الكل جملة على لفظ (و) الحال انه (ليس نسبة بالنسب
 اليه) اى الى احد (من عدم القيام) بيان ما فى قوله ما نسب (مقصودة) خبر ليس (بالنسبة الى زيد)
 لان نسبة القيام الى احد مقصودة فتناول الى زيد مجابا واشترط فى البدل ان يتحد النسبتان فى
 الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا بل النسبة المقصودة نسبة ما نسب الى احد) الذى هو
 مبدل منه (نسبة القيام الى زيد) الذى هو البدل وهما ليس كذلك لما قلنا ان النسبة فى الاول
 سلب وهى عدم القيام وفى الثانى اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة فلم
 يكن التعريف جامعا (قلنا) ليس الشرط فى البدل اتحاد النسبة الشخصية بل الشرط اتحاد
 النسبة الجنسية لان (ما نسب الى المتبوع ههنا) اى فى المستثنى الذى يختار فيه البدل (القيام فانه)
 اى الشأن (نسب اليه) اى الى المتبوع جنس القيام لكن (فياو نسبة القيام بعينه) اى حال كون
 القيام معينا بجنسه (الى التابع مقصود ولكن اثباتا) فيكون فيها نسبة فى الاول سلبا وفى الثانى
 ايجابا وذلك القدر لا يضر البدل (فصدق على زيدا) تابع مقصود نسبة بنسبته ما نسب الى المتبوع
 يبنى يصدق عليه تعريف البدل واذا صدق الخلد صدق الخلد و ايضا (فان النسبة المأخوذة
 فى الخلد) اوفى حد البدل (اعم من ان يكون بطريق اثبات) فيها (والثانى) فيها والاثبات
 فى احدهما والثانى فى الآخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق قبل التعميم ومع هذا يوجد
 الاتحاد فى جنس النسبة مع قطع النظر عن ان يكون بالايجاب والسلب (ويمكن ان يصدق بنسبة
 ما نسب الى شئ فثباته الى شئ آخر اثباتا) مثلا يمكن ان يصدق فى المثال المذكور بنسبة القيام
 الذى نسب الى احد فثباته نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر غير مرة (ويكون الاول توطئة
 للثانى يبنى تكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثانى باعتبار جنسه النسبة لاشخصا (وهو)
 (اى البدل اربعة انواع) وقيل فى وجه الحصر ان البدل لا يتخلو اما ان يكون عين المبدل منه ولا
 فان كان الاول فهو الاول والا فلا يتخلو اما ان يكون بعينه ولا فان كان فهو الثانى والا فلا يتخلو
 اما ان لا يكون اجنبيا من المبدل منه ولا فان كان الثانى فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع
 فالحصر عقلى وقيل وجهه وجوه اخرى قطعت فى المطولات وهذا قسم الجنس الى انواعه
 كقسم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يبنى الكل الى الجزئيات لا الكل الى الاجزاء
 (بدل الكل) (اى بدل هو كل المبدل منه) اى عينه ولكن يجب فيه موافقة للمتبع فى الافراد
 والنسبة والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا التعريف والتكثير لما يبنى (وبدل البعض) (اى)
 بدل هو بعدا المبدل) منه يبنى يكون جزء منه (فالاضافة) اى الاضافة الى الكل والبعض (فيهما)

مفهوم تام هو لفظ
 مشترك بين المتصل
 والمنفصل فلا يمكن
 تعريف المطلق قلنا قسمه
 او لا قسم لفظا مشتركا
 ولا يبنى ان القائل قائل من
 كلام المن وما ذكره حيث
 قال لا يمكن تعريف المستثنى
 باعتبار المعنى بحد واحد لان
 احدهما يخرج من حيث
 المعنى وهو فصله الذى يميز
 به عن المنقطع والاخر غير
 يخرج واذا اختلفا فى
 الحقيقة التى فصلت وتدر
 جهما بحد واحد لم يمكن
 حد ما بحد واحد باعتبار
 اللفظ وهو ان يقال هو
 المذكور بعد الاول او هو
 هذا الكلام وهو صحيح فى
 جواز تعريفه بل مر به بما
 مر به الرضى به وايضا لا
 شئ فيه يقتضى كون
 المستثنى منه لفظا مشتركا
 ليس له مفهوم تام كبرى
 وقد ذكرتم القائل اصرح
 بذلك وانما تورط فى هذه
 الورطة من فتح الرضى
 واضراره على الصقلا
 اعلم ان المن قسم المستثنى
 قسمين وحد كل واحد
 منه ما بحد مفرد من حيث
 المعنى وعمل ذلك بان
 ما بينهما مختلفان ولا يمكن
 جمع عيني غنى الماهية
 فى حد وذلك لان الحد
 مبين للماهية بذكر جميع
 اجزائها مطابقة او تضام
 مختلفان وان فى الماهية
 لا يقساويان فى جميع
 اجزائها حتى يجتمعان فى
 حد والدليل على اختلاف

اى في هذا النوعين (مثلا) اى مثل الاضافة التي (في خاتم قصة يشير الى ان الاضافة بيانية
 لصحة حمل المضاف اليه فيهما على المضاف كايال الحاتم قصة يقال البديل المبدل منه او بعضه
 (وبدل الاشتغال) (اى بدل مسبب غالبا) وانما قال غالبا لان يخرج عنه مثل العجني زيد علمه او
 حسنه لانه ليس فيه اشتغال بمعنى ان يكون البديل مسببا لبديل منه فيه حمل للبديل وهو حال فيه
 الكل (عن اشتغال احد المبدلين على الاخرهما) بكسر الهجمة (عن اشتغال البديل على المبدل
 منه) يعني يكون البديل شاملا للبديل منه ومحيطا به وينقل بانتقاله (نحو سلب زيد ثوبه) لان الثوب
 شامل لزيد ومحيط به (او بالعكس) يعني يكون البديل منه شاملا له ومحيطا باياه واما ان لا ينقل به
 مثل العجني زيد علمه فان جسمه زيد شامل لعلمه ومحيطا باياه وينقل بانتقاله واما ان لا ينقل به
 (نحو يسألوك عن الشهر الحرام قال فيه) فان الشهر يشمل القتال الذي فيه لان الزمان يشمل
 ويحيط بالاقوال التي حلت فيه وفعلت فيه ايضا ولكن لم ينقل بانتقالها (وبدل الفاعل) (اى بدل
 سبب عن الفاعل) الذي هو سبب للبديل فيكون الفاعل المبدل منه لافي البديل لما ان الفاعل سبب
 فسمى باسم السبب وذلك كثير لان التكلم اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال مررت
 برجل مكان بحمار ثم تداركه فقال بحمار فيكون الفاعل في المبدل منه لافي البديل كقولنا انفا
 (قالاضافة) اى اضافة البديل الى الاشتغال والفاعل (في) النوعين (الاخيرين من قبيل اضافة
 السبب الى السبب) لما قلنا الاشتغال سبب للابدال والفاعل كذلك سببه (لادنى ملاسته) اى
 لادنى علاقة وهي كون احدهما شاملا للآخر او كون الاول عملا للثاني في الاشتغال وبعبارة
 السببية فيهما ولم تكن الاضافة فيهما بيانية ايضا لعدم صحة الحمل اما في الفاعل فظاهر واما في
 الاشتغال فلاه لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وقيل بدل الفاعل لاقع في جميع الكلام
 لانه انما يصدر من غير روية وفكر الا اذا قصد المبالغة فورد حينئذ للتدرج مثل هذا نجم بدر
 شمس كما اخطأ في التثنية فتداركه (قالاول) (اى بدل الكل) فيه اشارة الى ان اللام للعهد
 الحارجي ومقتبة عن الاضافة (مدلوله مدلول الاول) لم يقل مدلوله بالاضافة الى الضمير اظهار
 المفارقة لادنى كذلك لرجع الضمير الى امر واحد مع ان المراد ليس كذلك (يعني تحدان)
 اى البديل والمبدل منه (ذاتا) يعني ان الذات الذي دل عليه البديل هو الذات الذي دل عليه البديل
 منه لا غير (لان تحدد مفهومهما) لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه
 وكثيرا لا مالا يكون (لكونا) اى البديل والمبدل منه (مترادفين) لان اتحاد مفهومهما (نحو جادني
 زيد اخوك فزيد اخوك وان اختلفا مفهومهما فمتحدان ذاتا) لان مفهوم الاخ غير مفهوم العلم
 لان مفهوم الاول الجنسية ومفهوم الثاني الشخصية الى هنا قد انتهى ماجرى به العلم مما كتبه
 العلامة محرم رحمه الله واكرم مثواه . وجعل جنان التميم شيئا ومأواه . ولبه ما حرره
 الفضل الهامم الحاج عبدالله اقدى الامام حيث كتب مكمل على هذا النقطه . يتقدم من بدل
 الفاعل . فالمدللة على التمام والصلوة والسلام على خاتم الرسل الكرام . صلى الله تعالى عليه وسلم
 وعلى آله واصحابه المكملين بكماله . آمين اللهم آمين . يارب العالمين تمت

حقيقتهما ان احدهما يخرج
 والاخر يخرج ولقائل
 ان نعم اختلافهما في الماهية
 قوله لان احدهما يخرج من
 متعدد والاخر غير مخرج
 قلنا لا نسلم ان كون المتصل
 مخرج من متعدد من اجزاء
 ماهية بل حقيقة المستثنى
 متملا كان او منقطعاهو
 المذكور وبدا لا خواها
 مخالفا لما قبلها نصيا وانباتا
 تقول كون المتصل داخلا
 متعدد لفظا وتقدرا من
 شرطه لا . ن تمام ماهية
 فبلى هذا التقطع داخلا
 هذا الحد كالي جاني القوم
 الاحرار الخالفة القوم
 في الجبي انتهى كلام الرضي
 ولا يخفى انه صرف كلام
 المصنف واخرجه من وجه
 مستقيم الى سقيم لان
 المصنف لم يقل باختلافها
 في الماهية مطلقا بل
 باختلافها فيما يخص
 احدهما الاخر لا يها
 فضلا عن قسمين متقابلين
 للمستثنى لاحالة فلا يمكن
 جسيما من جهة المعنى
 المتنى بحيث يميز كل واحد
 منهما عن الاخر بمحد واحد
 الا ترى الى قوله واذا
 اختلفا في الحقيقة التي تفصل
 تفرد جسيما معنى محد
 واحد حيث قيد الحقيقة
 اختلفت فيها بذلك وهذا
 ضروري التسليم فلا يوجب
 المنع الذي اورده لان المنع
 مترتب باشتراكهما في
 حقيقة الالتهاء كيف
 والقسم لا بد وان يعرف
 بوجه يصدق على كل من